قضايا الاقتصاد السوداني المعاصر

مجموعة مقالات نشرت بصحيفة السوداني

بعمود (ببساطة)



الدكتور/ عادل عبد العزيز الفكي

مكتبة جزيرة الورد

قضايا الاقتصاد السوداني المعاصر

مجموعة مقالات نشرت بصحيفة السوداني

بعمود «ببساطة»

دكتور

عادل عبد العزيز الفكي

مدير مركز المعلومات بوزارة المالية سابقًا

مدير الأمن الاقتصادي الأسبق



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد

اسـم الكتاب : **قضايا الاقتصاد السوداني المعاصر**

المـــــؤلف : د. عادل عبد العزيز الفكي

رقم الايداع : ٥٤٠٣ / ٢٠١٧

ترقيم دولى : ١ ـ ٦٦ ـ ٦٥٦٥ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨

الطبعة الأولى ٢٠١٧



مكتبة جزيرة الورد

القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ ـ ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

مقدمة المؤلف

يجد القارئ الكريم في هذا المؤلف مجموعة المقالات التي كتبتها في عمودي الراتب بصحيفة (السوداني) الغراء خلال الفترة من ٢٠١٣ وحتى أوائل العام ٢٠١٧ وقد بلغت نحواً من ٣٩٠ مقالاً. ولمصلحة القراء عموماً والباحثين من طلاب الاقتصاد فقد رأيت تقسيم المقالات موضوعياً لعشرة أبواب على النحو التالي:

الباب الأول : معاش الناس

الباب الثاني : النمو والتنمية

الباب الثالث : التمويل الأصغر

الباب الرابع: الاستثمار

الباب الخامس : الفساد وبرامج إصلاح الدولة

الباب السادس: العلاقات الاقتصادية الخارجية

الباب السابع : الحظر الإقتصادي الأمريكي على السودان

الباب الثامن : اقتصاد الولايات

الباب التاسع : اقتصاديات التعاون

الباب العاشر: متنوعات.. وفي هذا الباب مقالات في موضوعات شتى أبديت فيها رأيي حول موضوعات شغلت الرأي العام مثل موضوع أمن الجامعات في السودان، والخلاف بين وزارتي الداخلية والخارجية بشأن الجواز الدبلوماسي.. وغيرها.

أحرص في مقالاتي بقدر الإمكان على إيراد المعلومات والإحصاءات من مصادرها الأولية من خلال التقارير الرسمية وغيرها. ولعل عملي بعدد من المواقع الرسمية الهامة مثل الأمن الاقتصادي ومركز المعلومات بوزارة المالية قد مكنني من الاطلاع على هذه المعلومات.

من جانب آخر وفرت لي مشاركتي كباحث زميل في عدد من مراكز البحوث السودانية مثل مركز دراسات المستقبل ومركز الدراسات الأفريقية، وعملي كمشرف على عدد من البحوث في أكاديمية الأمن العليا وأكاديمية الشرطة

والأكاديمية العسكرية العليا فرصة إضافية للحصول على معلومات موثوقة رفدت بها المقالات الواردة بهذا الكتاب.

آمل أن يجد القارئ الكريم مبتغاه من كتابي هذا. ويسرني أن أتفاعل معه إن رغب في المزيد من المعلومات أو في إبداء أي ملاحظات، وذلك من خلال بريدي الالكتروني الموضح أدناه.

الدكتور/ عادل عبد العزيز الفكي
adilalfaki@hotmail.com

تقديم

أ. عبد الرحيم حمدي
وزير المالية الأسبق

اطلعت على المقالات الواردة بهذا الكتاب من خلال متابعتي لعمود (ببساطة) الذي يكتبه المؤلف الدكتور عادل عبد العزيز الفكي بصورة راتبة بصحيفة (السوداني) اليومية .

أنا عادة لا أحفل كثيرا بمقال اقتصادي إن لم يكن مزودا بالأرقام والإحصاءات التي تقود للتحليل المنطقي وهو ما تميزت به كتابات ومقالات المؤلف. ولعل الخبرات والمناصب التي تولاها هي التي مكنته من هذا التميز فقد كان مديرا للأمن الاقتصادي لفترة طويلة و تزامن ذلك مع فترة وزارتي الثانية.. وكان خير عون لي.. فضلا عن عمله مستشارا لوزير المالية الاتحادي في مجال المعلومات وعمله كذلك كمدير لخدمات المستثمرين ومديرا عاما لوزارة التنمية الاقتصادية بولاية الخرطوم.

أشير كذلك لمعرفتي عن قرب لأفكار وآراء المؤلف في المجال الاقتصادي من خلال عملنا سويا في عدة لجان هامة مثل اللجنة التي كلفت بدراسة مستقبل شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) والمشاركة كذلك في ورش عمل هامة مثل ورشة الآثار الاقتصادية للحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان. والورشة التي درست آثار الدين الخارجي على الاقتصاد السوداني وكلاهما كانا برعاية مركز دراسات المستقبل بالخرطوم.

و تعمقت معرفتي بالمؤلف من خلال تقديمه لبرنامج (قضية الجمعة) من خلال الإذاعة الاقتصادية إف إم ٨٩ التي أملكها حيث كانت حواراته الاقتصادية الإذاعية مع المسئولين والخبراء مفيدة للغاية.

إنني إذ أقدم هذا الكتاب للقارئ الكريم لجد متأكد من إنه سيجد فيه المعلومة الصحيحة والتحليل المنطقي للكثير من القضايا والتحديات الاقتصادية التي واجهت وتواجه الاقتصاد السوداني المعاصر. والله ولي التوفيق .

عبد الرحيم حمدي

وزير المالية الأسبق

الباب الأول

معاش الناس

لجنة قطاع الإنتاج ومعاش الناس :-

لجنة قطاع الإنتاج ومعاش الناس واحدة من لجان الحوار المجتمعي التي صدر بتشكيلها قرار من رئيس الجمهورية بالرقم ٣٦٨ لسنة ٢٠١٤. ولجان الحوار الوطني لجان متخصصة تمثل الحوار المجتمعي ، معيشة الناس ، الإنتاج والإنتاجية ، التعليم والثقافة، قوي المجتمع الفاعلة ، السلم الاجتماعي ، منظمات المجتمع المدني وقطاع المغتربين. وسوف تتم المشاركة بالمخرجات والتوصيات في مؤتمر الحوار الوطني الجامع من خلال وثيقة التوافق الوطني.

لقد أوضح القرار الجمهوري المكون للجان أنها تهدف لتحقيق الآتي: توسيع قاعدة المشاركة في إتخاذ القرار، وتحقيق رضا المواطنين في المشاركة السياسية، التراضي على برنامج للعمل الوطني وخارطة متفق عليها لتحقيق الإستقرار والرفاهية وتعزيز الوحدة الوطنية، تعزيز السلام الإجتماعي والتعايش السلمي وتعميق ممسكات الوحدة المجتمعية والوطنية، إسناد الحوار الوطني بتوفير حاضنة إجتماعية للتراضي والوفاق، إستكمال برنامج إصلاح الدولة والتحديث والتطوير، وجعل الفاعلين في المجتمع جزء من ذلكم الإصلاح.

عندما أصدر السيد رئيس الجمهورية قراره بتشكيل اللجان القومية للحوار الوطني نحسب أنه كان صادقا في مقصده. وكان صادقاً في إرادتهِ. وكان صادقاً في وعدهِ بتبني توصيات ومخرجات حوارات هذهِ اللجان. وعلى هذا نأمل أن تكون مخرجات وقرارات هذه الحوار حلا جذرياً للقضايا الإقتصادية وحلاً للقضايا المعيشية التي يعاني منها الناس.

إن المحور الأساسي في هذا الحوار هو الإنسان. لهذا يتوقع أن يتم الحوار المجتمعي بشفافية كاملة. وبأفكار هادفة دون حجرٍ عليِ أحد. ويجب الحصول علي المعلومة من القواعد وهي الطبقة المؤثرة والتي تتأثر سلباً وإيجاباً بغلاء المعيشة (أو قفة الملاح كما يقولون). ومن الضروري أن يصبح شعار قيادة المجتمع للدولة أمراً واقعاً ومعاشاً.

لقد قررت لجنة قطاع الإنتاج ومعاش الناس وضع برنامج للقاءات مع الأحزاب والنقابات والإتحادات المختلفة. ومقابلة بعض الأفراد في الأسواق بهدف إستكمال

رؤاها ومعلوماتها. وقد تم تحديد يوم ٢٠١٥/١/١٧ للقاء جامع مع القطاع الزراعي ومجتمع الزراعيين. ويشمل ذلك الزراعة بشقيها النباتي والحيواني. وسوف تستكمل اللقاءات لاحقا ببرنامج يشمل قطاعات المنتجين في الصناعة والمعادن. والقطاعات المقدمة للخدمات الاقتصادية مثل البنوك وشركات التأمين وشركات النقل وغيرها. ثم لقاءات مع مجتمعات المستهلكين في جمعياتهم ومنظماتهم. وعبر اللقاءات المفتوحة بالاسواق والجامعات وأماكن التجمعات. ولقاءات مماثلة بالولايات. وتستكمل الرؤى بجلسات مع مراكز البحوث والخبراء.

لكي تحقق هذه اللجنة ومثيلاتها أهدافها ينبغي أن يفتح الحوار لكل الناس والأحزاب والنقابات والاتحادات وكافة الشعب السوداني. وتكون مسؤلية اللجان بلورة الحوار ووضعه في شكل برنامج يعكس وجهة نظر الشعب بمختلف آراءه وتوجهاته. لتحقيق المصلحة العامة. وبهدف إنعاش الإقتصاد. وتحقيق إستقرار المعيشة للمواطنين.

نعتقد أن مهمة اللجنة القومية للإنتاج ومعاش الناس يجب أن تتركز في الحصول علي المعلومة الصحيحة من قطاعات الشعب المختلفة. وبلورتها في دراسة علمية. متضمنة التوصيات والحلول التي تخدم مقاصد المعيشة والاقتصاد. بالتركيز على انجح السبل لتسهيل سبل المعيشة وتيسيرها لكي ينعم المواطن بعيشة هانئة ومستقرة.

قامت لجنة الانتاج ومعاش الناس بشرح برنامجها وخطة عملها من خلال مؤتمر صحفي عقدته يوم أمس الأربعاء بقاعة الصداقة. وقد اعتبرت اللجنة الإعلام شريك أساسي في التبشير بمهام اللجنة وحث التنظيمات وعامة الشعب للمشاركة في أعمالها والادلاء بآرائهم بشفافية كاملة ومسئولية.[١]

الحوار مع عامة الناس كيف مضى؟

يفتتح اليوم السبت مؤتمر الحوار الوطني، وهو الحوار الذي يستهدف في منتهاه التوصل لتوافق سوداني سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وعلى هذا فإن للحوار شقين الأول سياسي والثاني اقتصادي اجتماعي. وقد أطلق على الأخير تسمية (الحوار المجتمعي) تمييزاً له عن (الحوار السياسي).

إذا كان الحوار السياسي هو حوار نخبة فإن الحوار المجتمعي يفترض أن يكون حواراً مع الناس، وأن ينزل لهم في قواعدهم، في أسواقهم ومزارعهم ومراعيهم ومصانعهم.

رئيس الجمهورية راعي الحوار الوطني كون لجاناً للحوار السياسي، ولجاناً

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/٨ م.

أخرى للحوار المجتمعي. وبسبب القضايا المثارة في كل نوع من أنواع الحوار فإن الحوار السياسي يتعثر، يقع ويقوم، أحزاب تشارك ثم تسحب، البعض يطلب شروطاً للانضمام للحوار السياسي والبعض الآخر ينخرط دون شروط وهكذا. بينما يمضي الحوار المجتمعي بسلاسة أكثر، حيث الاتفاق على أغلب القضايا خصوصاً ما يلي قضايا الانتاج ومعاش الناس.

تشرفت بعضوية لجنة الانتاج ومعاش الناس التي يترأسها الأستاذ سمير أحمد قاسم رجل الأعمال المعروف وتضم في عضويتها حوالي ١٥ عضوا من مختلف التوجهات السياسية.

استهدفت اللجنة استطلاع الفعاليات الإقتصادية كالزراع والرعاة والصناع والمعدنين والعلماء والخبراء والمنظمات العاملة في مجال حماية المستهلك فيما يلي قضايا ومشكلات الإنتاج ومعاش الناس، فعمدت لعقد لقاءات مع هذه الفئات بالمركز والولايات حيث عقدت حوالي ١٥ إجتماعا بالخرطوم وزارت ولايات: جنوب دارفور، نهر النيل، الجزيرة، القضارف، كسلا. وتنوي مستقبلا زيارة باقي الولايات.

أعدت اللجنة تقريرا مرحليا في شهر يونيو الماضي تم رفعه لرئاسة الجمهورية. احتوى التقرير تحليلا للأوضاع الاقتصادية ومقترحات للمعالجات. وقد تم الأخذ بجانب من هذه التوصيات من خلال عمل اللجنة العليا لإصلاح الدولة. وبرز بعضها في موجهات موازنة الدولة للعام ٢٠١٦ ومن ذلك زيادة مخصصات البحث العلمي، ضبط الأسواق وانفلات الأسعار بتفعيل قوانين حماية المستهلك ومنع الإغراق ورعاية المنافسة، مكافحة الفساد، وغيرها.

يؤكد المهتمون بأدبيات التربية بأن الحوار من أهم أدوات التواصل الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي التي تتطلبها الحياة في المجتمع المعاصر، لما له من أثر في تنمية قدرة الأفراد على التفكير المشترك والتحليل والاستدلال، كما ان الحوار من الأنشطة التي تحرر الإنسان من الانغلاق والانعزالية، وتفتح له قنوات للتواصل يكتسب من خلالها المزيد من المعرفة والوعي، كما انه طريقة للتفكير الجماعي والنقد الفكري الذي يؤدي إلى توليد الأفكار والبعد عن الجمود، ويكتسب الحوار أهميته من كونه وسيلة للتآلف والتعاون وبديلاً عن سوء الفهم والتقوقع والتعسف.

لقد أصبحت الشعوب في حاجة ماسة لنقل حضارتها من خلال الحوار، كما ان الحوار يساعد الإنسان على تقوية الجانب الاجتماعي في شخصيته من خلال حواره مع الآخرين وتواصله معهم. العصر الذي نعيش فيه حتم على الإنسان أن يدرك مهارة الحوار من خلال ظهور القنوات الفضائية وقنوات التواصل الاجتماعي فأصبح في

عالم متسارع من الاكتشافات العلمية والانفجارات المعرفية في جميع مجالات الحياة.

الحوار مهما كانت حدته فإنه أمر حضاري جميل و هادف، و الاختلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، ولكل منا وجهة نظره وزاوية محددة ينظر منها، ولكن علينا ان نفهم بأن الاحداث والتقنيات والمشاكل تتسارع بخطى يجب ان نتفاعل ونتجاوب معها، والا سيسبقنا الزمن، وسنندم حيث لا ينفع الندم ونتوه ولا نصل لأهدافنا الوطنية ابدا .

نتمنى لمؤتمر الحوار الوطني النجاح والتوفيق.[1]

رسالة مفتوحة للسيد وزير رئاسة الجمهورية

لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس هي احدى لجان الحوار المجتمعي التي كونها السيد رئيس الجمهورية بقراره رقم ٣٦٥ لسنة ٢٠١٤. يترأس اللجنة الأستاذ سمير أحمد قاسم رجل الأعمال المعروف وفي عضويتها مجموعة من العلماء والخبراء. هذه اللجنة قامت بعمل متميز للغاية إذ تنوعت أنشطتها وشملت: الاستماع لقطاعات المنتجين والنقابيين والمهنيين بالمركز، زيارات ميدانية لاثنى عشر ولاية من ولايات السودان، الاستماع لأوراق علمية أعدها عدد من الخبراء والمختصين، اجتماعات تخصصية للتقييم والمتابعة. واستغرقت أعمالها ٢٧ شهراً.

انتهجت اللجنة أسلوباً فريداً في عملها، لأنها قامت بمقارنة ما يدلي به الناس في الاجتماعات واللقاءات مع جهود الدولة الاصلاحية، وكانت نتيجة هذه المقارنة رؤية واضحة جداً لاتجاهات الاصلاح، ومدى توافقها مع رؤية المجتمع وتنظيماته الفاعلة.

وثقت اللجنة لأعمالها في سفر رائع من ٢٦٢ صفحة تمت طباعته طباعة فاخرة ملونة مزودة بالخرائط والصور والأشكال الايضاحية. إن هذا السفر (التقرير) هو عبارة عن قاعدة بيانات متكاملة حوت وصفاً تفصيلياً مكانياً لكل ولاية من ولايات السودان، وخريطة توضح مكان الولاية بالنسبة للسودان، وقائمة بمحليات الولاية، وأهم المدن فيها، وأسماء والي الولاية والوزراء والمعتمدين، فضلاً عن شعار الولاية وصور فوتغرافية لأنشطة اللجنة فيها. إن هذه المعلومات، حسب علمنا، لا تتوفر في أي وثيقة واحدة في الوقت الحالي على الإطلاق.

مضابط الحوارات التي أجرتها اللجنة بالخرطوم والولايات جاءت، كما أسلفنا، معلقاً عليها من قبل العلماء والخبراء أعضاء اللجنة. فعلى سبيل المثال إذا نادى مواطن في أي ولاية من الولايات، من خلال إجتماعات اللجنة، بضبط الأسواق والأسعار، تتم الإشارة مباشرة على هامش حديثه إلى سبل وطرق ضبط الأسعار في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٦ م

ظل سياسات التحرير الاقتصادي، وتتم الاشارة لقوانين تنظيم التجارة، ومنع الاغراق والاحتكار، مع إرفاق نسخة من هذه القوانين بما يعطي معلومة متكاملة للقارئ وللباحث.

شيء آخر فريد قامت به هذه اللجنة هي توثيق أعمالها من خلال فيلمين وثائقيين، أحدهما شامل وطويل والآخر مختصر في حوالي ١٥ دقيقة. أهمية هذا التوثيق هو تأكيد أن ما قامت به هذه اللجنة وبقية لجان الحوار المجتمعي والحوار السياسي هو عمل حقيقي تم الاستماع فيه للشعب حقيقة، ولم يكن عمل صوالين مغلقة أو نخب منبتة من واقعها.

نعتقد أن التوثيق المتميز الذي قامت به هذه اللجنة من خلال تقريرها الموسوعي، أو من خلال أفلامها الوثائقية، ينهض دليلاً لا يتطرق له الشك حول جدية وموضوعية الحوار المجتمعي ونتائجه. وندعو السيد وزير رئاسة الجمهورية لإتاحة الفرصة كاملة لممثلي اللجنة لاستعراضه في الاجتماع الختامي للجان القومية للحوار المجتمعي.

كما نعتقد أن التقرير الموسوعة مرجع مفيد جداً لجامعاتنا ومراكزنا البحثية، ونرى أن يوجه السيد الوزير بإستلام جميع نسخه من مطبعة العملة، وتوزيعها على السفارات الأجنبية والمنظمات الدولية والاقليمية، وعلى جامعاتنا ومراكزنا البحثية.[1]

استخدام الذرة في انتاج الخبز :-

تجتهد الحكومة في الوقت الحالي لتوفير رغيف الخبز للمواطنين المستهلكين من خلال استيراد القمح، واستيراد الدقيق، بمبالغ طائلة بالعملات الأجنبية. لقد بلغت فروقات سعر الصرف على استيراد القمح ١٥٠٠ مليون جنيه في العام ٢٠١٤ يتوقع أن ترتفع الى ٢٤٠٠ مليون جنيه خلال العام ٢٠١٥ . يشار الى أنه خلال العام ٢٠١٣ بلغ استيراد السودان من القمح ٢,٣ مليون طن بتكلفة مليار دولار. ويتوقع أن يستورد السودان خلال العام ٢٠١٥ حوالي ١,٥ مليون طن من القمح، وحوالي ٠,٥ مليون طن من الدقيق على أن يستكمل الاحتياج الغذائي من القمح المحلي الذي يتوقع أن يبلغ انتاجه ٠,٥ مليون طن كذلك.

من هذه الأرقام يتضح أن التكلفة على الاقتصاد عالية جداً، لأن غالب غذاءنا الرئيسي وهو القمح نستورده من الخارج. إما في شكل قمح خام، أو في شكل دقيق جاهز للتصنيع، فنحن لا نأكل مما نزرع، وهذا يعني أن أمننا الغذائي مكشوف. إن تغير نمط استهلاكنا من المزروعات المحلية، مثل الذرة الرفيعة والدخن، الى القمح تم بمخطط محكم من الدول المنتجة للقمح عالمياً، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث منحتنا القمح مجاناً خلال ثمانينات القرن الماضي في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/٩/ ٢٠١٦ م.

إطار المعونة الامريكية، ثم باعته لنا مدعوماً في إطار العون السلعي الأمريكي، والآن تبيعه لنا بسعره التجاري المرهق لاقتصادنا بعد أن تعود المواطنين عليه تماما، فيما تضطر الدولة لدعم استهلاكه بمبالغ طائلة حتى يصل للمواطن بسعر معقول .

ان الحل لتحقيق أمننا الغذائي وللخروج من مصيدة الدعم المهلك للاقتصاد هو العودة لاستهلاك الذرة كغذاء رئيس. يبدو من الصعب العودة لاستخدام الذرة في شكل كسرة أو شكل عصيدة للغالبية من السكان فالكثيرين يفضلون الآن الرغيف لسهولة تداوله والتعامل معه وإمكانية حشوه كسندوتشات الى آخره مما لا تستطيع منتجات الذرة القيام به.

غير أنه يمكن إستغلال البدائل الممكنة من الذرة و الحبوب الأخرى مع القمح (الدقيق المخلوط أو الدقيق المركب) لتحقيق الامن الغذائي، تحقيق هذا الهدف يبدو ممكناً عبر البحث العلمي التطبيقي، بزيادة كفاءة إستخدام هذه الموارد المتوفرة و الإستفادة منها.

رغم البدايات المبكرة لتجارب صناعة الخبز المخلوط من الذرة و القمح بالبلاد (مطلع السبعينات) إلا أن التطبيق التجاري واجهته بعض الصعوبات وكثير من السلبيات، الآن زالت هذه السلبيات والعقبات وشاهدنا بمخابز الأمن الغذائي ببحري إنتاجاً راقياً جداً من الخبز المنتج من دقيق ذرة بالكامل أو من دقيق خليط ما بين الذرة والقمح.

ناقش مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي تقريراً عن تقويم الموسم الزراعي السابق وخطة الموسم الزراعي (٢٠١٥ - ٢٠١٦م)، قدمه وزير الزراعة المهندس «إبراهيم محمود حامد»، مشيراً إلى أن المساحات المزروعة بلغت (٥٢,٨) مليون فدان، ليبلغ إنتاج الحبوب (٧,٩) ملايين طن ذرة و(٣) ملايين طن من الحبوب الزيتية. وكشف الوزير أن جملة المساحات المزروعة بالقمح (٥٢٤) ألف فدان متوقع أن تنتج (٥٠٠) الف طن، بينما تهدف الخطة التأشيرية للموسم (٢٠١٥ - ٢٠١٦م) إلى إنتاج (٥ ٦) ملايين طن ذرة و(٨٩٠) ألف طن دخن ومليون طن قمح و(٥٠٠) ألف طن قطن.

علينا العمل بأسرع ما يمكن نحو الانتاج التجاري للخبز المصنوع من الدقيق المخلوط، قمح زائدا ذرة، وفي هذا فائدة عظيمة لأمننا الغذائي ولاقتصادنا القومي.[1]

أيها المعتمدون الجدد...ما الذي يمكن عمله لقفة الملاح؟

حدد والي الخرطوم أربعة قضايا رئيسة كأولويات لحكومته الجديدة خلال الفترة المقبلة: مياه الشرب، معالجة النفايات، مشكلة المواصلات، قضية معاش

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٧ م.

الناس أو ما يعرف ب (قفة الملاح) وهو تعبير سوداني خالص. وحول (قفة الملاح) أركز وأقترح.

السلع الرئيسية الضرورية التي يحتاجها كل بيت سوداني بصورة يومية أو شبه يومية هي رغيف الخبز، اللحم، الخضروات، زيت الطعام، السكر، الشاي، غاز الطهي. هذه السلع يطلبها الجميع أثرياء وفقراء، سكان حضر وريفيون. لهذا من أولويات الحكومة توفيرها أولاً، وأن يكون توفرها بالأسواق بأسعار مناسبة ثانياً.

هناك ستة أدوات رئيسية تم تجريبها في ولاية الخرطوم وأثبتت نجاعة فائقة خلال الفترة الماضية في وفرة السلع وخفض أسعارها. الأداة الأولى هي أسواق البيع المخفض، لقد وُجد أن دخول وسطاء كثر ما بين المنتجين والمستهلكين يرفع الأسعار بصورة غير مبررة خصوصاً في أسواق الخضر واللحوم والفواكه، من هنا جاءت فكرة هذه الأسواق التي تستهدف خلق علاقة مباشرة ما بين المنتج والمستهلك. حيث يُسمح للمنتجين بعرض أسعارهم مباشرة بهذه الأسواق دون جبايات رسمية تؤخذ منهم. في الفترة السابقة ألزمت المحليات بتنظيم أسواق بيع مخفض مرتين في الأسبوع على الأقل بكل محلية، يُنصح بإستمرار هذه الأسواق والتوسع فيها.

الأداة الثانية هي التعاونيات، وقد أثبتت التعاونيات في الفترة الماضية أنها قادرة على العمل بأسعار أقل من السوق بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ وتحقيق ربح مع ذلك. والسر في ذلك أن الجمعيات التعاونية مملوكة لعضويتها وبالتالي تسعر بالحد الأدنى الذي يمكنها من تحقيق ربح معقول يكفيها لتسيير أعمالها وشراء بضائع جديدة، من ناحية ثانية يحظى التعاون بميزة الإعفاء من الضرائب وبالتالي تقل تكاليفه عن المتاجر العادية.

الأداة الثالثة هي محفظة قوت العاملين، وهي محفظة بنكية البنك الرائد فيها بنك العمال الوطني، وتقوم فكرتها على الشراء بالجملة بكميات كبيرة بما يؤدي للحصول على أسعار متدنية من الموردين، والقيام بعد ذلك ببيع السلع للموظفين والعمال بالأقساط المريحة. لقد اثبت العمل بهذه الطريقة نجاعة كبيرة جداً في تقديم سلع رمضانية ، وتقديم خراف الأضاحي، بأسعار معقولة جداً. يُقترح الاستمرار في المحفظة وتوسيع السلع التي تقدم عبرها بإضافة احتياجات المدارس على سبيل المثال. مع ملاحظة أن فائدة المحفظة لا تقتصر على العاملين فقط ذلك لأن السلع المقدمة لحوالي ١٠٠ ألف من الموظفين والعمال بولاية الخرطوم مضروباً في عدد ٥ أفراد هم متوسط الأسرة، وبهذا نجد أن المحفظة تؤثر على حالة ٥٠٠ ألف نسمة، وبالتالي تؤدي لقلة الطلب على سلع المحفظة في الأسواق العادية، بما يؤدي لانخفاض أسعارها بصورة تلقائية.

الأداة الرابعة في معالجة قضية قفة الملاح هي اصدار قائمة 'الأسعار التأشيرية التي تساعد المستهلك على المفاضلة في الأسعار ما بين متاجر ومنافذ متعددة. لقد نجحت ولاية الخرطوم في المرحلة السابقة في اصدار دليل المستهلك ورقياً والكترونيا، حيث وفر الدليل معلومات كافية ووافية حول أسعار مختلف السلع الرئيسة في محليات الولاية السبعة. الذين تمكنوا من الاطلاع على هذا الدليل أكدوا استفادتهم الكاملة مما ورد به، وأنه قد حقق لهم وفراً لا بأس به في مصروفات شراء السلع. يمكن للكافة انزال الدليل من خلال الرابط

htt://mofeca.gov.sd/Dalel/download/Dalel.php

وسوف يلاحظون التباين الكبير في الأسعار ما بين المنافذ المختلفة داخل المحلية الواحدة. يُنصح بدعم التجرية والتوسع فيها.

الأداة الخامسة هي آلية مراقبة الدقيق والمخابز وهي تعمل بكفاءة لتوفير هذه السلعة الهامة بالسعر والوزن المتفق عليه مع اتحاد المخابز وهو ثلاثة أرغفة وزن ٨٠ جرام أو أربعة أرغفة زنة ٦٠ جرام مقابل الجنيه الواحد.

والأداة السادسة هي آلية مراقبة الغاز التي تشرف على توفير الغاز بمحليات الولاية عبر محطات الخدمة والوكلاء للمستهلكين.

قد يكون من المناسب للمعتمدين الجدد التوسع في هذه الأدوات وتقويتها لمصلحة المواطن.[(١)]

أزمة غاز الطهي :-

تنامى استهلاك البلاد من غاز الطهي تنامياً كبيراً جدا خلال العقدين الماضيين، فمن استهلاك لا يتجاوز ٤٠ ألف طن سنوياً في بداية التسعينيات من القرن الماضي إنتقلنا الآن لاستهلاك يتجاوز ٥٠٠ ألف طن في العام. الزيادة المهولة في استهلاك الغاز جاءت نتيجة لاستراتيجية موفقة اتبعتها الدولة بتقديم دعم مقدر لسعر اسطوانة غاز الطهي مقابل أن يتوقف المواطنون عن قطع الأشجار لاستخدامها للطهي. نجحت الاستراتيجية نجاحا كبيراً وأنقذت ملايين الأشجار من القطع الجائر.

بالمقابل أدى التوسع في الاستهلاك لضغوط كبيرة على احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية، لأن مصافينا المحلية وعى رأسها مصفاة الخرطوم تغطي حوالي ٥٠٪ من الاستهلاك فقط، ويتم استيراد باقي الاحتياج من الخارج مصفاة الخرطوم المنتج الأكبر لغاز الطهي يتم إيقافها سنوياً لأغراض الصيانة لفترة حوالي ٤٥ يوما الى شهرين، خلال هذه الفترة يتم استيراد احتياج البلاد من غاز الطهي بالكامل من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٦ م.

الخارج، وبالنظر لشح العملات الأجنبية بالبلاد وإضطرار البنك المركزي لتحديد أولويات الاستيراد يحدث أحياناً تأخير في فتح خطابات الاعتماد لاستيراد غاز الطبخ، فتنشأ أزمات تتكرر كل مرة، وتبدو أكثر حدة عند إيقاف تشغيل مصفاة الخرطوم لأغراض الصيانة.

تظهر أزمة النقص بصورة واضحة جداً في ولاية الخرطوم لأنها تستهلك ٥٠٪ تقريباً من استهلاك السودان ككل. فهي تستهلك ٦٩٠ طن غاز يومياً منها ٥٦٠ طناً للاستهلاك المنزلي، و١٣٠ طناً لاستهلاك المخابز، التي أصبحت تعتمد بشكل شبه كامل على الغاز. عدد أسطوانات الغاز بأيدي المواطنين بولاية الخرطوم يتجاوز ٣ مليون أسطوانة، وتمتلك بعض الأسر الميسورة أكثر من أسطوانة واحدة، وعند حدوث أي بوادر نقص يهرع المواطنون لتعبئة كل الأسطوانات، حتى لو لم يكن هناك احتياج لها فتتفاقم الأزمة.

من ناحية أخرى يبلغ عدد وكلاء توزيع الغاز حوالي ٢٠٠٠ وكيل، يقوم بعضهم بالتربح غير المشروع، خصوصا خلال أيام توقف المصفاة، من خلال البيع في السوق الأسود عبر الأبواب الخلفية وبإستخدام الركشات، في حين تعجز الأجهزة الإدارية عن مراقبة هذا الكم الهائل من الوكلاء.

وعلى هذا من الواضح أن للأزمة عناصر ثلاثة: الأول النقص في العملات الأجنبية، والثاني الخلل في منافذ التوزيع، والثالث ضعف الرقابة الحكومية. ويمثل العنصر الأول بتقديري ٨٠٪ من المشكلة.

تشير بعض التقديرات إلى أن المؤسسة العامة للبترول تستورد أقل من ٥٠٪ من الاحتياج الحقيقي من غاز الطهي بسبب التكلفة العالية، والدعم الكبير الذي تقدمه الدولة للغاز. ومن الواضح أن الظروف التي يمر بها حاليا الاقتصاد السوداني لن تسمح بإستمرار الدعم بشكله الحالي، لهذا تم تقديم اقتراح من قبل السيد علي أبرسي المالك لواحدة من شركات توزيع المواد البترولية في ورشة خصصت لهذا الغرض في العام ٢٠١٤ بأن تكون هناك اسطوانات صغيرة سعة كيلو الى خمسة كيلو تدعمها الدولة وتخصص للفقراء. وأن يرفع الدعم عن باقي الغاز ليكون بتكلفته الحقيقية.

من ناحية ثانية إقترحت ولاية الخرطوم ووافقت وزارة النفط على استجلاب مستودعات صغيرة سعة ١٠ طن للتركيب في محطات الوقود وفي الأحياء الطرفية لتسهيل عمليات المراقبة والمتابعة.

ان مقترح تحرير سعر الغاز مع ابتكار اسطوانات صغيرة تدعمها الدولة للفقراء، ومقترح عمل مستودعات صغيرة للغاز، مقترحان جديران بالدراسة. ويمكن أن

يشكلا فرصة لحل مشكلة قابلة للتفاقم.[١]

هلع الشراء قبل رمضان :-

تتسب موجة الشراء العارمة التي تجتاح الأسواق في الاسبوع الاخير من شهر رمضان من كل عام في إرتفاع هائل للأسعار. الأسر السودانية تتجه لشراء أصناف معينة من الأطعمة في الأسبوع الأخير من شعبان أو تحديداً في اليوم السابق لرمضان مباشرة. يؤدي هذا لرفع الأسعار في الأسواق لهذه الأصناف ارتفاعاً كبيراً لزيادة الطلب عليها. ولو تأنت الأسر إلى اليوم الثني أو الثالث من رمضان لوجدت الأسعار وقد هبطت هبوطاً كبيراً جداً.

إذا توقفت الأسر من اليوم وحتى أول يوم في شهر رمضان عن شراء الويكة، البهارات، العدسية، لحم العجالي الصافي، الكركدي، العرديب، القونقليس، التمر، واتجهت نهار ثاني يوم في رمضان لشراء نفس الأصناف أعلاه ستذهل من السعر المتدني لها مع جودة الأصناف. وسوف تشتري نفس الكميات التي ترغب فيها بنصف السعر الساري الآن.

نوع آخر من السلع فيه انفاق أسري كبير هذه الأيام هو الأواني المنزلية (العدة). ترتفع أسعار هذه الأواني ارتفاعاً هائلاً قبل الشهر الكريم وتتجه الأسر لأسواق العدة لشراء أصناف ربما لا تستخدمها مطلقاً خلال الشهر أو لمرة واحدة عندما يأتي ضيوف في الشهر الكريم. في الغالب الأعم نجد أن الأسر المتوسطة أو حتى رقيقة الحال لديها عدة للضيوف تستخدم في المناسبات وتحفظ في لفترينة أو الحافلة. لو نظرت كل ست بيت لحافلتها هذه بتمعن لوجدت أنها لا تحتاج حقيقة لأي عدة اضافية في رمضان للاستخدام العادي. فقط هي تتوقع الضيوف في رمضان. أو تنظر الى أن الصينية ستخرج للشارع لهذا لا بد من عدة مميزة من باب الافتخار. بالنسبة للضيوف في رمضان هم في الحقيقة لا يأتون كل يوم. ربما مرة واحدة أو مرتين في الشهر الكريم. في هذه الحالة على ربة المنزل الاتجاه للجيران لاستلاف ما تحتاجه من عدة اضافية. على أن تكون مستعدة لتسليف الجيران أيضاً إذا جاءهم ضيوف.

أما الصينية التي تخرج للشارع فيجب على ربات البيوت الاجتماع قبل رمضان في بيت احداهن والاتفاق على عدم الاهتمام بالمظاهر. بل التركيز على الاصناف والتنوع. ويمكن بقليل من التنظيم اختصار كثير من الهدر الذي يتم في الصينية التي تخرج للشارع .

سوف تنشط في ولاية الخرطوم قبيل شهر رمضان التعاونيات وأسواق البيع المخفض، وعلى الأسر الاتجاه للشراء منها حيث يباع سكر التعاون زنة ١٠

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢ م.

كيلوجرام بمبلغ ٧١ جنيه، وزيت الطعام مرحب حجم ٤,٥ ليتر بسعر ٧١ جنيه أيضا، ونأمل أن توافق وزارة المالية الاتحادية على بيع دقيق الفينو زنة ١٠ كيلو جرام بمبلغ ٤٠ جنيهاً وفي هذا مساعدة كبيرة للأسر.(١)

أسواق مخفضة بمناسبة شهر رمضان :-

أعلنت ولاية الخرطوم عن تنشيط العمل فيما يزيد عن مائة منفذاً للبيع المخفض بالميادين العامة بالمحليات، وبمجمعات الجمعيات التعاونية، ومراكز التسوق داخل الوزارات والمؤسسات الكبيرة. سوف تباع عبر هذه المنافذ سلع غذائية يزيد استهلاكها بشكل كبير خلال شهر رمضان المعظم مثل اللحوم الحمراء والبيضاء، وبيض المائدة، والطماطم والخيار، وغيرها. وسوف تكون الأسعار في هذه المنافذ أقل من الأسعار بالأسواق العادية بنسبة تتراوح ما بين ١٥٪- ٢٥٪.

لقد تمكنت ولاية الخرطوم من تحقيق الأسعار المخفضة داخل هذه المنافذ من خلال عدة ترتيبات تشمل: عدم فرض أي رسوم على عارضي السلع في هذه المنافذ، السماح بقيام المنافذ في مناطق الكثافة السكانية ومواقع التقاء وسائل المواصلات، منع تواجد السماسرة والسماح للمنتجين فقط بعرض سلعهم، حث المصانع والشركات الكبرى على إعمال المسئولية الاجتماعية من خلال عرض سلعهم بأسعار زهيدة مساعدة للأسر الفقيرة، تزويد المنتجين بمدخلات انتاج بالسعر الأساسي الذي يحدده المخزون الاستراتيجي.

خارطة منافذ البيع المخفض تشمل في محلية أم درمان سوق ميدان الخليفة ويقام يوم الأربعاء من كل أسبوع، سوق أبو سعد جوار قشلاق الشرطة يوم الثلاثاء من كل أسبوع، سوق القماير قرب صهريج القماير يوم الأحد من كل أسبوع، سوق حي المسالمة جوار بسط الأمن الشامل يوم الإثنين من كل أسبوع. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية كرري سوق الحارة ٢٠ يوم السبت، وسوق الجرافة مربع ٨ يوم الثلاثاء، وسوق الحارة ٥٨ غرب الحارات يوم الخميس. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية شرق النيل تشمل الأسواق ميدان المولد دار السلام المغاربة يوم الاثنين، ومدينة العيلفون يوم الأربعاء، والشقلة ٤٠ يوم الثلاثاء، والمايقوما ميدان الأمل يوم السبت. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية أم بدة ميدان المولد الحارة ١٢ يوم السبت، وميدان المجلس التشريعي يوم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/١ م.

الاثنين، دار السلام يوم الثلاثاء، الفطيماب يوم الخميس. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية جبل الأولياء ستكون الأسواق بأبو آدم مربع ٥ يوم السبت، وسوق الكلاكلة اللفة يوم الإثنين، وسوق مايو جوار مستشفى بشائر يوم الأربعاء. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

وبمحلية بحري ميدان الرابطة شمبات يوم السبت، أم ضريوة آخر محطة يوم السبت أيضاً، سوق كوبر يوم الاثنين. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

أما بمحلية الخرطوم فتعمل ثلاثة أسواق طيلة أيام الأسبوع هي سوق أبو جنزير وسوق كركر وسوق أبو حمامة. فضلا عن أسواق أسبوعية بالشجرة وأركويت. إضافة لمنافذ التعاون ومواقع العمل.

أما السلع وأسعارها فهي على النحو الآتي: الفراخ الكيلو ٢٧ جنيه، طبق البيض ٢٦ جنيه، السمك الفرايد ٣٠ جنيه، السمك البلطي ٢٥ جنيه، اللحم العجالي ٣٨ إلى ٤٢ جنيه. اللحم العجالي الصافي ٥٠ الى ٥٥ جنيه، اللحم الضاني ٥٠ إلى ٥٥ جنيه، طائر السمان الجوز ١٢ جنيه، كيلو الخيار والطماطم ١٠ جنيه لكل، كيلو الليمون والبطاطس والجزر ٨ جنيه لكل، الأسود ٧ جنيه. البصل الأبيض ٦ جنيه للربع والبصل الأحمر ١٥ جنيه للربع، الفلفلية ١٤ جنيه. كيلو الأرز ٧ جنيه، كيلو العدس ١٥,٥ جنيه، لبن البودرة وزن ٢٢٥٠ جرام ١٢٠ جنيهاً، اللبن كيلو واحد ٥٥ جنيه، الزيت النباتي ٤,٥ ليتر ٧١ جنيه.

يُعتقد أن هذا الانتشار الكبير للمنافذ، مع وجود أسعار مخفضة فيها سوف يؤدي لنزول الأسعار في كل الأسواق العادية بنسب ملحوظة.[1]

الأسعار التأشيرية لخراف الأضاحي :-

بمناسبة عيد الأضحى في كل عام تقوم محفظة قوت العاملين بجهود كبيرة لتركيز أسعار الأضاحي من خلال عمل منظم ومرتب غاية الترتيب. المحفظة وهي آلية مشتركة ما بين ولاية الخرطوم واتحاد عمال ولاية الخرطوم والجهاز المصرفي ويمثله رائد المحفظة بنك العمال الوطني، هذه المحفظة اتبعت منهجية ممتازة تمثلت في تقييم تجربة العام الماضي في توفير خر ف الأضاحي للعاملين من حيث الايجابيات والسلبيات، وقامت بمسوحات ودراسات للأسواق لتحديد مؤشرات واتجاهات الأسعار. وأتبعت هذا بإعلان في الصحف اليومية والتلفزيون لطلب عروض من موردين. وقد تم فتح العروض بحضور ومشاركة جهات أخرى يهمها الأمر تمثلت في الجمعية السودانية لحماية المستهلك والامن الاقتصادي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٧ م.

لقد استلم كراسة عطاء توريد الخراف للمحفظة ٣٤ موردا وتقدم ١٨ منهم بعروض تم فحصها بدقة واجريت نقاشات تفصيلية مع كل منهم على حدة. وبعد تقييم العروض المقدمة بشفافية وعدالة تامة تم التوصل لأسعار الخراف للعاملين على النحو الآتي: الخروف الكبير وزن ٤٦ كيلو جرام فأكثر بسعر ١٤٣٠ جنيه. والخروف المتوسط بوزن ما بين ٣٥ الى ٤٥ كيلو جرام بمبلغ ١٣٢٠ جنيه. ويتم استقطاع السعر من العاملين بأقساط لمدة عشرة شهور.

بتقديرنا أن ما تم هو عمل مرتب بدقة، وأن الأسعار التي تم التوصل لها أسعار ممتازة جداً، فسعر الخروف الكبير كان في العام الماضي ١٣٢٠ جنيهاً أي أنه زاد هذا العام بنسبة ٨٪ فقط، في حين كان سعر الخروف المتوسط ١٢١٠ جنيه أي أنه زاد هذا العام بنسبة ٩٪ فقط. وإذا علمنا أن متوسط نسبة التضخم خلال الفترة من أغسطس ٢٠١٤ الي أغسطس ٢٠١٥ كان حوالي ٢٠٪ فإننا نجد أن هذه الأسعار بالفعل مناسبة جداً، خصوصاً أن ظروف موسم الخريف الضعيف هذا العام كانت توحي بإرتفاعات غير مسبوقة في أسعار الخراف.

تقوم المحفظة بتوزيع الخراف بالأسعار المذكورة للعاملين بولاية الخرطوم عبر مراكز يتفق عليها مع المحليات، وتحت إشراف بياطرة مختصين. ويتوقع أن يتم التوزيع لعدد ١٠٠ ألف من العاملين، وهي نسبة مقدرة من المستهلكين. غير أن أثر هذه الأسعار يمتد لكل المستهلكين بالولاية لأنها تؤخذ كأسعار تأشيرية للسوق العادي وللجهات الأخرى التي ترغب شراء خراف بالجملة لمنسوبيها كالقوات النظامية، حيث لا يستطيع الموردين وبقية التجار والمضاربين في الخراف تجاوز هذه الأسعار.

لقد لعبت الأسعار التأشيرية التي أعلنتها محفظة قوت العاملين في العام الماضي هذا الدور تماماً، وأدت لاستقرار الأسعار. فقبل الإعلان عن هذه الأسعار التأشيرية كان التجار في الأسواق يتحدثون عن أن الخروف الكبير سيصل الى ٢ ألف جنيه وسرعان ما تراجعت الأسعار بعد إعلان المحفظة لأسعارها. نأمل أن تمكن هذه الأسعار، لهذا العام، كل مستطيع من أداء هذه الشعيرة الدينية.[١]

التجربة الجديدة لتوزيع غاز الطبخ بولاية الخرطوم :-

٨٤٪ من المساكن بولاية الخرطوم تستخدم الغاز لإعداد الطعام والمشروبات الساخنة. ويندر جداً استخدام الغاز للتدفئة العامة أو لتسخين الماء بغرض الاستحمام (قد يفكر بعض التجار بمناسبة موجة البرد الحالية في احضار سخانات ماء تعمل بالغاز مثل السائدة في مصر). ويقدر عدد اسطوانات الغاز المنزلي لكل الشركات بحوالي ٥ مليون اسطوانة، يُعتقد أن ٣ مليون اسطوانة منها متداولة بولاية الخرطوم. من جهة أخرى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٠ م.

تستخدم ٩١٪ من المخابز لعاملة بولاية الخرطوم الغاز كمصدر للوقود. معنى هذا أن الغاز سلعة استراتيجية بالغة الأهمية خصوصاً أن بدائلها مثل الفحم أو الحطب أو الجاز والجازولين مصادر وقود غير نظيفة وغير مناسبة ومرتفعة السعر جداً بالنسبة لغاز الطبخ. ويُعتقد أيضاً أن استخدام الغاز كوقود للطهي قد أنقذ مساحات واسعة من الغابات من القطع. وهي استراتيجية وضعتها الهيئة القومية للغابات ونجحت فيها بشكل كبير.

يواجه توزيع الغاز في كثير من الأحايين أزمات فتظهر الصفوف والهلع خصوصاً في ولاية الخرطوم ذات الاستهلاك الهائل. وهو ما حدث مؤخراً. ويحمد لوزارة البترول ووزيرها النشط المهندس مكاوي تفاعلها السريع مع وضع سوق الغاز. حيث عقد وزير البترول اجتماعاً هاماً مع الشركات والجهات الرقابية بالولاية يوم أمس الإثنين وجه فيه بتسهيل حصول المواطن على الغاز من ثلاثة مصادر. أولها وكلاء الغاز بالطريقة المعتادة السابقة وعددهم حوالي ثمانية آلاف وكيل يمتازون بقرب مواقعهم من سكن المواطنين.

وثاني المصادر التي يمكن للمواطن التوجه اليها للحصول على الغاز هي محطات الوقود. وقد أعلنت شركة النيل للبترول عن توزيعها لاسطواناتها عبر محطاتها ،فضلاً عن توزيعها لاسطوانات ايران غاز وأبرسي غاز. كما أعلنت شركة أمان عن توزيع أسطواناتها عبر محطات الخدمة التابعة لها ، وعبر محطات شركة النيل للبترول. كما أعلنت شركة جاسكو غاز عن توزيع اسطواناتها (الصفراء اللون) عبر محطات خدمة شركة سيدون للبترول بالنزهة وحلة كوكو والمرخيات. وعبر محطات النحلة للبترول بالعمارات شارع ٦١ وحي الصفا وبحري الانقاذ ومقابر أحمد شريف. وسوف تعلن بقية الشركات عن أماكن توزيع اسطواناتها.

المصدر الثالث الذي يمكن للمواطن أن يتحصل منه على اسطوانة الغاز هي مراكز وميادين البيع المباشر. بمحلية الخرطوم بميدان نادي الجلاء بالحلة الجديدة، وبميدان نادي بري، وبسوق العشرة، وبالشجرة المركز الصحي. بمحلية جبل الأولياء بكل من سوق الجبل، السلمة مدارس القادسية، مدينة الأمل مدرسة الأمل بنين، مايو شارع الأربعين جوار المحلية.

بمحلية شرق النيل بشارع ليبيا المثلث، كركوج ميدان السهم، الحاج يوسف الردمية ميدان ١٧. بمحلية بحري سوق الجيلي، شمبات ميدان الرابطة، السامراب مكتب اللجنة الشعبية. بمحلية كرري الفتح ١ سوق ٧، ميدان الفتح ٢، ميدان الحارة ٦، الحارة ١٢ المسجد العتيق. الجزيرة اسلانج سوق الخور. وبمحلية أم بدة ميدان الحارة ١٤، الحلة الجديدة مربع ٤٨، الحارة ١٢ ميدان المولد، الحارة ٣ ميدان بسط الأمن الشامل. وبمحلية أم درمان الفتيحاب ميدان مدارس عجيب البدري، ميدان الخليفة، جادين سوق أحمد نيالا، الصالحة سوق هجيليجة. وسوف يستمر البيع يومياً بهذه الميادين ما عدا الجمعة حتى نهاية شهر يناير ٢٠١٥.

نأمل أن تقضي هذه الترتيبات على الصعوبات التي تواجه المواطن في تعبئة أسطوانة الغاز.[1]

الحقيقة الناصعة في أمر القمح والدقيق :-

أكد مدير جهاز المخزون الاستراتيجي أن المخزون الاحتياطي للبلاد للمتبقي من هذا العام يصل الى ١٠٠ ألف طن دقيق مستورد، و١٠٠ ألف طن قمح مستورد، و١٠٠ ألف طن قمح محلي. فيما أكد أن هناك تعاقدات لشراء ٢٠٠ ألف طن من الدقيق،و٣٠٠ ألف طن من القمح تم شحنها، بعضها ببورتسودان والبعض الآخر في المياه الإقليمية. وأن الدولة تقدم دعماً للقمح والدقيق المستوردين في حدود ٩٠٠ مليون دولار سنوياً.

بما أن استهلاكنا من القمح هو في حدود ٢ مليون طن سنوياً فإن الارقام أعلاه ونحن في الشهر الثامن من السنة مطمئنة جداً، ولا تدع مجالاً لأي شك في توفر العرض والإمدادات من هذه السلعة الهامة.

على وضوح هذه الأرقام ونصاعتها، يبدو أن البعض يصر على افتعال أزمة أو أزمات بشأن الدقيق والقمح وتوفرهما لدى المخابز. وبعض الاعلاميين رايح لهم الدرب، فهم مسكونون بذكريات ماضي الصفوف أمام المخابز، ولا يريدون أن يصدقوا أن هذا لا وجود له في الوقت الحالي، على الأقل في ولاية الخرطوم أكبر مستهلك للقمح والدقيق، بمعدل ٣٠ ألف جوال يومياً تنتج ٣٠ مليون قطعة خبز يأكلها سكان الولاية في اليوم.

ان القضية الجديرة بالدراسة والتحقيق من الاعلاميين في هذا المجال، بتقديري، هي أسباب استيرادنا لهذه الكميات الهائلة من الأقماح والدقيق، وأسباب تقديمنا لهذا الدعم الهائل البالغ ٩٠٠ مليون دولار. وهل يصل الدعم لمستحقيه؟ أم يستفيد منه المزارعون الأجانب في البلاد التي نستورد منها القمح ووكلاؤهم المحليون؟

إن على أجهزة الإعلام وكتاب الرأي قيادة حملة قوية جداً لتعديل سياسات دعم استيراد القمح والدقيق، وتحويل هذا الدعم للمزارع المحلي لانتاج القمح والذرة وإنتاج الخبز من خليط منهما. صحيح أن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي قد اتخذت خطوة مهمة في هذا الاتجاه هي تعديلها لسعر دولار القمح المستورد من ٢,٩ جنيه للدولار الى ٤ جنيه للدولار دون التأثير على سعر الخبز للمواطن. وبهذا وفرت حوالي ٢٠٠ مليون دولار كانت ضائعة على دافع الضرائب. إلا أن هذا غير كاف وينبغي تشجيع الدولة في اتجاه تحديد من يستحقون الدعم بدقة شديدة، وبمعايير علمية موثوقة، لتقديم الدعم النقدي لهم في لحظة شراءهم للخبز، على أن يحرر السعر ويرفع الدعم نهائياً عن غير المستحقين من المقتدرين أجانب وسودانيين.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/١٣ م.

حسب متابعاتي فإن لديوان الزكاة، الذي تشرف على أعماله وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي، قاعدة بيانات جيدة جدا بالفقراء الذين يستحقون الدعم، ويمكن مراجعة وتحديث قاعدة البيانات هذه. وبعد ذلك تسليم كل أسرة فقيرة أداة الكترونية صغيرة وفعالة جدا تعمل بتقنية التواصل قريب المدى Near Field Communication (NFC) وعندما يأتي الفقير للمخبز يعرض هذه الأداة على جهاز موجود في المخبز، فيسلم له الرغيف مدعوماً، ويتولى الجهاز بعد ذلك حساب فرق السعر عن الرغيف المحرر، وينزل المقابل مباشرة في حساب صاحب المخبز بالبنك.

عدد من العلماء والتقنيين، المنتمين للجمعية السودانية لتقانة المعلومات، أبدوا إستعدادهم التام للمساعدة في انفاذ هذا المشروع بدون مقابل، ويقترحون على وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي تجربة المشروع في واحدة من محليات ولاية الخرطوم، وهم متأكدون أن المسئولين سيندهشون من سهولة التطبيق وفعاليته. نتمنى أن ترعى الوزيرة تهاني عبد الله وزير تقانة المعلومات والاتصالات هذا المشروع لمصلحة الانسان السوداني والاقتصاد الوطني.[١]

الخبز المخلوط :-

حتى ثمانينات القرن الماضي كانت الذرة الرفيعة (العيش) هي الغذاء الرئيسي لغالبية سكان أواسط وجنوب السودان من خلال صناعتها ككسرة أو عصيدة، فيما كان الدخن هو الغذاء الرئيسي لسكان كردفان ودارفور. أما استخدام القمح المحلي كغذاء فكان منحصراً في شمال السودان، حيث تصنع منه القراصة أو الرغيف الذي يصنع في مخابز منزلية. ولم يكن السودان يستورد أي كميات من القمح أو الدقيق، ما عدا كمية قليلة من الدقيق عالي الجودة لاستخدام مصانع البسكويت والحلويات والمعجنات.

في منتصف الثمانينات أصابت بلادنا، ضمن دول أخرى، موجات الجفاف القاسية، والتي ترتب عليها انخفاض الانتاج المحلي من الذرة والدخن، انتهزت المعونة الامريكية الفرصة فبدأت عملاً ممنهجاً لتغيير استهلاك طعام غالبية السودانيين من الذرة والدخن الى القمح، لأن هذا التغيير يضمن للولايات المتحدة التأثير على القرار السياسي السوداني من جهة، ويضمن لانتاجها الضخم من القمح أسواقاً جديدة. وقد بدأ تعويد السودانيين على القمح ومنتجاته من خلال منح كميات هائلة من القمح للحكومة مجاناً، ثم بسعر مخفض جداً، ونتيجة لهذا، وحتى بعد تحسن الأحوال المناخية، فقد ظل سعر جوال القمح أقل من سعر جوال الذرة، فتحول غالبية السودانيين لاستهلاك رغيف الخبز المصنوع من القمح المستورد من الخارج. يضاف لهذا ان الهجرة من الريف للمدينة عمقت من هذا التوجه، حيث يصعب في المدينة عمل الكسرة بالصاج التقليدي، فضلاً عن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣ م.

استحالة استخدام الكسرة كسندوتشات لتلاميذ المدارس وغيرهم.

بزيادة أعداد المهاجرين من الريف للمدينة تنامى استهلاك بلادنا من القمح المستورد بصورة مستمرة، وللحفاظ على سعر الخبز في حدود مقدرات المستهلك السوداني اضطرت الدولة لدعم استيراد واستهلاك القمح بمبالغ مالية ظلت تتزايد على الدوام، حيث بلغت فروقات سعر الصرف على القمح (الدعم) خلال العام ٢٠١٤ مبلغ ١٫٥مليار جنيه تعادل ٢٦٤ مليون دولار، فيما يتوقع أن يبلغ الدعم خلال العام ٢٠١٥ مبلغ ٢٫٤ مليار جنيه تعادل ٤٢١ مليون دولار، بنسبة زيادة ٥٧٪ عن العام ٢٠١٤.

إذا لم تتخذ الدولة إجراءات حاسمة فإن نزف موارد الدولة لصالح سلعة تستورد من الخارج سوف يتزايد بإستمرار. لأن الاستهلاك في تزايد، ومعدلات الهجرة من الريف للمدينة هي الأخرى في تزايد مستمر. إن الاستمرار في دعم استيراد سلعة تستورد من الخارج يعني ببساطة دعم المزارع الأجنبي الذي تستورد منه هذه السلعة في الولايات المتحدة واستراليا وكندا وغيرها. وهذا يفسر عدم اخضاع المنتجات الزراعية للحظر الاقتصادي الأمريكي.

لقد ابتدرت ولاية الخرطوم مبادرة فذة قطعت شوطاً كبيراً في التنفيذ، هذه المبادرة تقضي بإستخدام دقيق مكون بنسبة ٦٥٪ من القمح (مستورد أو محلي) و٣٥٪ من الذرة السودانية المنتجة محليا. اكتملت التجارب المعملية للانتاج من هذا الدقيق المخلوط، وكان المنتج غاية في الجمال والطعم الرائع، فضلاً عن الفائدة الغذائية الأكيدة، لأنه من المعلوم أن للذرة فائدة غذائية كبيرة جداً.

بناءاً علي ما تقدم فإن إنتاج الخبز من الدقيق المخلوط يعتبر مشروعًا استراتيجيًا ومفيدًا جداً من الناحية الاقتصادية لأنه يقلل من حجم استيراد القمح ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي ويعطي قيمة اضافية للذرة المنتجة محلياً.[(١)]

الخبز والغاز متوفران :-

بالتعاون مع اتحاد المخابز، واتحاد موزعي غاز الطهي، أعلنت ولاية الخرطوم أرقاماً هاتفية محددة، تمكن كل مواطن قاطن بولاية الخرطوم من الحصول على معلومات مفيدة، حول أقرب مخبز أو أقرب مركز توزيع غاز لمحل سكنه، في حالة احتياجه لهذه الخدمات وعدم توفرها في المواقع التي اعتاد الشراء منها.

بالنسبة لإمدادات الخبز فإن المشرف العام من اتحاد المخابز هو السيد كمال عثمان عبد القادر وتلفونه ٠٩١٢٣٦٩١٥١، أما على مستوى المحليات فإن مشرفي عمل المخابز هم: في محلية الخرطوم السيد عادل ميرغني وتلفونه ٠٩١٢٣٥٠٩٢٩، وفي محلية أم

(١) نشر بصحيفة الصيحة في سبتمبر٢٠١٥ م.

درمان السيد عبد الرحمن الكوارتي وتلفونه ٠٩١٢٣٠١٣٢٣ ، وفي محلية بحري السيد عبد المؤمن عثمان خوجلي وتلفونه ٠٩١٢٣٠٦٢٨٩ ، وفي محلية كرري السيد عمر علي وتلفونه ٠١٢٣٠٠٦٣٢٥ ، وفي محلية أم بدة السيد سيد أحمد فتح الرحمن وتلفونه ٠١٢٣١٥٨٨١٧ ، وفي محلية شرق النيل السيد آدم الدومة وتلفونه ٠٩١٢٣٧٨٢٨٥ ، وفي محلية جبل الأولياء السيد يحى موسى وتلفونه ٠٩١٢٣٠٠١١١.

أما بالنسبة لإمدادات غاز الطهي فإن مراكز التوزيع الملتزمة بالعمل خلال أيام العيد هي: في محلية الخرطوم مركز عوض عبد اللطيف محمد وتلفونه ٠٩١٢٦٥٦٨٤٢ ومركز ياسر عمر عبدالرحمن النجومي وتلفونه ٠٩١٢٣٤٥٣٤١ ، ومركز عمار عبد الرحمن حسن وتلفونه ٠٩١٢١٧٤٦٤٦ .

وفي محلية امدرمان فإن مراكز توزيع الغاز الملتزمة تشمل مركز أحمد حسين محمد أحمد وتلفونه ٠٩١٣٥٠٧٧٨٤ ، ومركز النور عمر الشيخ وتلفونه ٠١٢٣٥٥٨٢١١ ، ومركز صديق الطيب محمد ابنعوف وتلفونه ٠١٢٣٦٣٧٥٤١.

وفي محلية بحري فإن وكلاء الغاز الملتزمون هم: عيسى الحاج حمد محمد وتلفونه ٠٩١٢٦١٤٥٩٩ ، وعبد اللطيف حسن عثمان وتلفونه ٠٩١٨٩٦٧٢٠٠ ، والنيل ابراهيم عثمان وتلفونه ٠٩١٢٧٤١٣٨٢.

وفي محلية كرري وكلاء الغاز الملتزمون هم: على أحمد الغالي هارون وتلفونه ٠٩١٢٣٦٣٤٥٧ ، وحسن عبدالرحمن عبد العظيم وتلفونه ٠٩١٢٢٤٥٧١٢ ، وياسر عبدالرحمن محمد خياري وتلفونه ٠١٢٣٤٢٧٠٠٠.

أما في محلية امبدة فالوكلاء الملتزمون هم: سيف الدين أحمد بخيت وتلفونه ٠٩١٢٣٥٦٤٤٠ ، محمد آدم علي أحمد تلفون ٠٩١٢٤٧٢١٦١ ، وعبدالله أحمد محمد حسين تلفون ٠٩١٥٢٣٥٣٨٧.

وفي محلية شرق النيل الوكلاء الملترمون هم: محمد الأمين التجاني تلفون ٠١٢٢١٧٠٧٦٨ ، واسامة ابراهيم فضل ادريس تلفون ٠١٢٢٢١٦٧٠٤ ، وعفاف علي الشريف تلفون ٠٩١٢٢٠٦٠٩٧.

وفي محلية جبل اولياء الوكلاء للغاز العاملين خلال فترة العيد هم عرفات محمد الحسن تلفون ٠٩١٢٢٢٢٩٧١ ، وصبري خليل ميرغني تلفون ٠٩١٢٣٥٧٥٨٩ ، وعبد الرحمن محمد أحمد تلفون ٠٩١٢٢٢٥٠٠٩.

إن مساهمة اتحادي المخابز والغاز بهذه الالتزامات الواضحة ستجعل خدمتي الخبز والغاز تتوفران بالكميات الكافية خلال فترة عطلة عيد الفطر المبارك، ومن خلال هذه الترتيبات سيتم معالجة النقص الذي كان يحدث سابقاً بالذات في الخبز نتيجة ذهاب عمال المخابز في إجازة فتحدث ندرة في الخبز وصفوف أمام المخابز القليلة العاملة. كل

عام وأنتم بخير، وأتمنى للقراء الأعزاء عيد سعيد خال من المنغصات.[1]

الخبز والغاز... لا تغيير في الأسعار :-

تتجه بعض الجهات لاحداث بلبلة وسط المواطنين بالحديث عن ارتفاع أو تغيير في أسعار بعض السلع الأساسية، حيث انطلقت إشاعة خلال اليومين الماضيين عبر رسالة واتساب ورد فيها أن السيد (....) رئيس مجلس ادارة شركة (....) أعلن عن زيادة سعر جوال الطحين بالنسبة للأفران وعليه سيتم العمل بنظام عيشة بواحد جنيه بإجماع أصحاب الأفران بولاية الخرطوم.

على ركاكة صياغة الشائعة، وضعف مضمونها، الا أنها وجدت رواجا لأنها مرتبطة بسلعة غذائية حساسة. جاء الرد على الشائعة مباشراً وسريعاً وقوياً من إتحاد المخابز، الذي أكد عدم وضع أي زيادة في أسعار الخبز، وقطع بأن السعر المحدد للخبز ثابت بواقع ثلاث قطع زنة ٦٠ جراماً بجنيه، وقطعتا خبز زنة ٧٠ جراماً بجنيه. ونفى اتحاد المخابز، على لسان رئيسه بدر الدين جلال، بشكل قاطع أن يكون الاتحاد قد حدد قطعة واحدة بجنيه، مضيفاً أن الجهات الرسمية فقط هي من تحدد أوزان وأسعار الخبز وليس أي جهة أخرى.

في حقيقة الأمر أن المكونات الرئيسة لتكلفة الخبز يمثل الدقيق والغاز ٦٠٪ منها، ويمثل النقل أقل من ٥٪ في هذه التكلفة، وباقي التكلفة تتوزع ما بين العمالة والخميرة والملح والماء والكهرباء والثلج. وبما أنه لم يحدث أي تحريك لسعر أي من مواد التكلفة الرئيسة فلا مبرر لأي تغيير في السعر. الآثار الطفيفة الناجمة عن زيادة سعر الجازولين أكد إتحاد المخابز استيعابها دون أي تأثير على سعر الخبز.

الشائعة الثانية استهدفت سلعة الغاز وجاء فيها (عووووك أي زول عندو أنبوبة فاضية يملاها اسسسسع دي، بي أي تمن، بي أي طريقة، المصفاة ح تقيف للصيانة الأسبوع القادم ولمدة ٤٥ يوماً، عمموا الرسالة) المدهش أنه لا توجد صيانة أصلاً هذا العام لأن الصيانة تتم كل عامين وليس كل عام.

الحقيقة أن تحرير سعر الغاز الذي نفذ قبل حوالي ٦ أشهر خفض من استهلاك البلاد الكلي من الغاز بنسبة تجاوزت ٣٠٪، وجاء انخفاض الاستهلاك بسبب توقف تهريب الغاز لدول الجوار، لأن سعر الأسطوانة أصبح واحداً في السودان وفي الدول المجاورة. لقد توفر الغاز داخلياً بصورة كبيرة جداً. ومن الواضح أن بعض وكلاء الغاز قد تضرروا من الركود في السلعة بسبب الوفرة الظاهرة، فقاموا بنشر مثل هذه الشائعة لتحريك سوق الغاز، حيث يقوم المواطنون الذين ترعبهم الشائعة بتعبئة أكثر من اسطوانة تحسبا لتوقف المصفاة المزعوم.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/٥ م

أكدت الجهات المسئولة توفر الغاز بصورة كافية جداً، وأن برمجة صيانة المصفاة تبقى عليها أكثر من عام.

على الجهات المسئولة أن تتابع مثل هذه الشائعات وأن ترد عليها بسرعة وبنفس وسائط التواصل الاجتماعي التي أصبحت منتشرة جداً وسط مختلف الفئآت.(١)

اختفاء الخراف...ماذا حدث؟

قبيل عيد الأضحى في كل عام ترد لولاية الخرطوم أعداد هائلة من الخراف لتلبية الطلب العالي في الولاية ذات الكثافة والقوة الشرائية الأكبر مقارنة بباقي الولايات. وبخلاف زرائب البهائم التقليدية تنتشر الخراف على طول الطرق الرئيسية وفي الميادين الكبرى دون نظام أو نسق معين. وفي كل عام كان يستمر عرض الخراف على الطرق الرئيسة أيام العيد، وما بعدها، ولحين عودة الحجاج من الأراضي المقدسة، حيث تظهر موجة شراء أخرى لكرامة الحجاج.

هذا العام وعلى غير العادة اختفت الخراف تماماً من الطرق والميادين والزرائب بصورة شبه كلية منذ أول أيام العيد. في ظاهرة نادرة الحدوث. وتم تداول الكثير من التفسيرات لهذه الظاهرة. فالبعض يقول أنها نتاج عمل منظم من المعارضة لجلب السخط على الحكومة، والبعض الآخر يقول أن الموردين وأصحاب البهائم أخرجوا بهائمهم من الخرطوم لزيادة الجبايات المفروضة عليهم، أو لفرض تسعيرة عليهم، وعزا نفر الظاهرة لدخول شركات كبرى تتبع لدول مجاورة اشترت ما بالسوق من خراف.وهكذا.

من الواضح أن أكثر ما تم تداوله بعيد عن المنطق تماماً، فالحديث عن أن هذا عمل منظم من المعارضة لا يعدو أن يكون من قبيل الفكاهة، لأن هناك وسائل أقل كلفة بكثير يمكن أن تجلب السخط على الحكومة، ليس من بينها إخفاء الخراف! أما القول بدخول شركات ورجال أعمال اشتروا الخراف لترحيلها لبلدان مجاورة فإنه قول يعوزه المنطق، ذلك لأن الخراف في الولايات الحدودية أقل كلفة من الخراف بالخرطوم، فالأسهل لهؤلاء هو شراء الخراف من نيالا أو الضعين، ثم تصديرها أو تهريبها للدول المجاورة.

لعل الاحتمال الأقرب للمنطق هو أن الموردين أعادوا ترحيل بهائمهم لولايات أخرى بسبب ارتفاع الجبايات في الخرطوم، أو بسبب أن الأسعار في الولايات الأخرى أفضل. لسبر غور هذا السبب والتأكد من صحته من عدمها تمت مراجعة كل نقاط العبور على الطرق الرئيسة المحيطة بالخرطوم، أكدت جميع نقاط العبور عدم خروج أي كميات من الخراف من الخرطوم، سواء محمولة على شاحنات أو ماشية على أرجلها.

الحقيقة هي أن ثلاثة منظمات طوعية خيرية كبيرة دخلت لسوق الخراف

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١١/١٤ م

بالخرطوم عصر ومساء يوم وقفة عيد الأضحى المبارك، واشترت ما جملته حوالي ٦٠٠٠ رأس دفعة واحدة. وقد قامت هذه المنظمات بتوزيع ما اشترته في شكل خراف حية، أو لحوم مذبوحة، لعدد من الأسر المتعففة بولاية الخرطوم، بالتركيز على الأحياء الطرفية. هذه الكمية المشتراة بواسطة المنظمات أفرغت الأسواق والطرق من الخراف لأن المعروض أصلاً كان أقل من الطلب.

كان المعروض أقل من الطلب بسبب ضعف موسم الأمطار الحالي.إن أغلب الخراف التي تغذي أسواق الخرطوم تأتي سيراً على الأقدام من مناطق بعيدة جداً مثل الضعين وغبيش وأم روابة، تتغذى في اثناء مسيرها على الحشائش الطبيعية وتشرب من مياه الأمطار. هذا الموسم، ولضعف موسم الأمطار، تم تغذية الخراف في مسيرها بأعلاف ومياه مشتراة، أو تم نقلها على ظهر شاحنات، وهذه تكاليف عالية جدا لا يستطيعها الا القادرين من الموردين والتجار.

أزمة هذا الموسم ذكرتنا بمؤسسة طرق الماشية التي تمت خصخصتها في موجة الخصخصة غير الرشيدة في بداية التسعينات. كانت هذه المؤسسة تتولي حفر وصيانة الآبار والحفائر للماشية من مناطق الانتاج ولمناطق الاستهلاك والصادر. ليتنا نخطط لإحيائها بشراكة ذكية ما بين القطاعين العام والخاص وفق مبدأ الشراكة PPP الذي نص عليه البرنامج الخماسي لاستعادة الاستقرار والنمو الاقتصادي.(١)

الذرة والقمح أيهما أفيد للإنسان ؟ :-

تدعيمًا لرؤيتنا في نشر ثقافة الخبز المخلوط نستأذن د. عبد القادر محمد عبد القادر المدير الأسبق للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس وخبير سلامة الأغذية العالمي في نشر هذا المقال العلمي القيم حول المقارنة ما بين الذرة والقمح والحبوب الاخرى.

يقول د. عبد القادر: بالنسبة لهذا الموضوع المرجع الرئيس هو ما يعرف بالدراسات العالمية .. ميقا ريسيرش .. والدراسات العالمية هي عبارة عن بحوث ضخمة تجري بعينات كبيرة تتجاوز عشرات الآلاف وفي نفس الزمان تجري في امكنة اخري من العالم تحت نفس الظروف . وهذا ما يجعل هذه الدراسات ذات موثوقية عالية. الذرة من اقدم الحبوب في العالم وظهر في الحبشة والسودان وتحديدا في مملكة نبتة قبل ٨٠٠٠ سنة وسميت بموطن الذرة .. ومن ثم انتشر في بقية افريقيا والهند وامريكا الجنوبية .. والان ٧٠٪ من انتاجه العالمي ياتي من السودان - الحبشة - نيجيريا - بوركينافاسو . وفي بقية مناطق العالم يستخدم كعلف للحيوانات وانتاج كحول الايثانول. الخارطة الغذائية في السودان كانت كالاتي : الدخن غرب السودان .. الذرة في الوسط والجزيرة .. والقمح في الشمالية متي توفر.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/٢٨ م.

بدأ التحول للقمح (الرغيف) مع المدارس الداخلية وطغت محاباة القمح بالدراسات والدعاية لمنتجاته .. من كعك بسبوسة .. باسطة .. سمبوكسة .. قراصة .. بيتزا .. شعيرية .. معكرونة .. سكسكانية .. وانواع الخبز والمخبوزات المتعددة.

اسماء الذرة متعددة حول العالم ففي السودان يسمي الذرة او العيش وفي الهند يسمي الجوار وفي الصين يسمي كوليانغ وفي افريقيا يسمي الذرة الغيني والمايلو .. وفي السودان له مشتقات اسماء كود احمد وهو اسمر اللون او ود الفحل والذرة الصفراء وطابت والمقد وودعكر وامبنين ومايو .. الخ .

الذرة كقيمة غذائية شبيه بالبطاطس و'الارز وله استخدامات اهمها : العصيدة والكسرة الرهيفة والبليلة والموص والبقنية والعكارة والحلو مر والابري والحسوة واللقيمات والمريسة والعرقي والدلكة لنظافة الجسم . والمريسة هي في الاصل غذاء كالشربوت لو اوقف التخمر في لحظة معينة حتي لا يصبح مسكرا وهذا افضل من الشعير الذي يوقف من التخمر بنفس الطريقة حتى تكون بيرة بدون كحول (تبقبقوا ساي وما جايبين خبر).

ناتي للقمح واخوانه الشعير والشوفان .. وسنفرد فقرة منفصلة للذرة الشامية .. وأبدأ بها الذرة الشامية بها فطريات منتجة لسموم تؤدي لسرطان البلعوم والحلق تسمي فوسيريم .. وكذلك سبب اساسي في مرض الكبد الوبائي بأنواعه المختلفة.

نرجع للقمح واخوانه .. يوجد ٣ مليون مريض بحساسية القمح في امريكا وحدها ويسمي هذا المرض بحساسية الغلوتين ايضا لغني القمح به وهو سبب في كثير من الامراض كمرض تجويف المعدة - المصران - ومرض التوحد و النشاط الزائد لدي الاطفال.

تنبع اهمية الذرة من انه ليس بها غلوتين ولذلك تقل امراض المعدة والامعاء وامراض القلب والسكري والسرطانات وبالذرة مضادات الاكسدة والتي تفوق ما موجود بالفواكه وهي اكبر قوة دفاع ضد السرطان .. والذرة ايضا به مادة شمعية في قشرته اقوي من العقاقير المضادة للكوليسترول .. وبه احماض امينية وبروتين اعلي من القمح وكذلك غني بالحديد ضد فقر الدم . وبه الياف صحية. وبه مادة تسمي بولي كوزانول ذات تاثير مباشر علي صحة وسلامة القلب. وغني بالدهون اعلي من كل الحبوب عدا الذرة الشامية.وغني بالنشويات المركبة ٧٥٪ والتي تساعد علي الهضم البطئ والامتصاص البطئ. وهذا سبب الإحساس بالجوع بعد اكل العصيدة عكس قراصة القمح وذلك لان الامتصاص البطئ يجعل الجلكوز الغير ممتص يعطي هذا الإحساس. وهو غني بالأملاح المعدنية. والرقم السكري به متوسط لان امتصاصه بطئ. والمقصود بالرقم السكري هو سرعة امتصاص الجلكوز بواسطة الدم فيرتفع مع سرعة الامتصاص للغذاء لداخل الدم وينخفض بانخفاض قدره الامتصاص. ونضيف لمضادات

الأكسدة أنها تقي من الامراض العصبية كالباركنسون والزهايمر .. الخ . وختاما أقول ان ٥٠ ٪ من الامراض سببها نوعية الغذاء [(١)].

الرقابة على الأغذية والأطعمة والمستحضرات الطبية :-

مؤخراً ضبطت الادارة العامة للمخدرات معملاً عشوائياً لانتاج مادة الكبتاجون المخدرة، وقبلها ضبطت شرطة جبل الأولياء مصنعاً عشوائياً ينتج السجوك في مخزن عادي، وضبطت وزارة الصحة بولاية الخرطوم مادة تقول دعايتها أنها عشبية لتقوية القدرة الجنسية، ولكن اتضح أن العشب مضاف اليه حبوب الفياغرا الطبية مسحونة ومخلوطة بهذا العشب! تثير هذه الضبطيات والمخالفات أسئلة مقلقة حول أدوار الرقابة على الأغذية والأطعمة والمستحضرات الطبية ومن يقوم بها في السودان.

مؤخراً قامت لجنة حكومية مختصة بحصر القوانين واللوائح السارية التي تضبط وتنظم عمليات التصنيع والتداول والعرض للأغذية والأطعمة والمستحضرات الطبية والتجميلية، على المستوى القومي، وفي ولاية الخرطوم، فوجدتها أكثر من ٣٠ قانوناً ولائحة من نماذجها: قانون المواصفات والمقاييس لسنة ٢٠٠٨م، قانون الادوية والسموم لسنة ٢٠٠٩م قانون الصحة العامة القومية لسنة ٢٠٠٨ قانون حماية البيئة لسنة ٢٠٠١م، قانون مصائد اسماك المياه العذبة لسنة ١٩٥٤م، قانون الحجر الصحى لسنة ١٩٧٤م، قانون تفتيش اللحوم لسنة ١٩٧٤م، قانون رقابة الاطعمة لسنة ١٩٧٣ م، قانون حماية الصحة بولاية الخرطوم لسنة ١٩٩٩م، قانون حظر استخدام برومات البوتاسيوم فى الخبز والاغذية بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٤م، قانون المنطقة الخالية من امراض الحيوان لسنة ١٩٧٣م، لائحة تفتيش لحوم الدواجن بولاية الخرطوم لسنة ١٩٩٨م، قانون حماية وترقية البيئة بولاية الخرطوم لسنة ٢٠٠٨م ،قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك بولاية الخرطوم لسنة ٢٠١٢م.

كل قانون من القوانين المذكورة في الفقرة أعلاه له مجلس أعلى لوضع السياسات، وادارة تنفيذية لمتابعة نفاذ وتطبيق القانون. وعلى هذا فمن الواضح أنه ليس لدينا نقص في مجال التشريعات، من حيث النصوص التنظيمية، والنصوص المعرفة للجرائم والمخالفات، ولكن نقصنا الكبير والخطير في الأجهزة التنفيذية والعمليات التسيقية.

من أهم عيوب أجهزتنا التنفيذية الخاصة بالرقابة وإنفاذ القانون، في هذا المجال الحيوي، مجال الأغذية والأطعمة والمستحضرات الطبية، ضعف القدرات والخبرات لمن يقومون بعمليات الضبط. فالفنيون لا علم لهم بالاجراءات والخطوات القانونية المطلوبة لادانة المخالفين. والقانونيون وسلطات الضبط ليس لديهم فكرة عن الاجراءات الفنية المطلوبة لأخذ العينات، وكيفية تحريزها وفحصها وتقديمها

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٨ م.

للقضاء. مثلاً، عند قيام حملة لضبط أغذية مشتبه أنها فاسدة في الأسواق، نجد أن مفتشي الأسواق، وأفراد الشرطة، يقومون بجمع الأغذية المشتبه فيها، وترفع مباشرة على وسيلة النقل، تفتح البلاغات ويقدم المتهمون للنيابة، ومعهم المضبوطات كمعروضات. في هذه الحالة يجد أصغر محامي فرصة ذهبية لإفشال القضية برمتها، وذلك من خلال الإدعاء أن الأطعمة في وقت عرضها بواسطة موكله كانت سليمة، ولكنها فسدت عند حملها في وسيلة النقل مكشوفة معرضة للحرارة، وعند بقائها في ظروف سيئة في قسم الشرطة، أو لدى النيابة لساعات طويلة.

إن أخذ العينات بطريقة علمية للفحص في معامل مؤهلة هي مهارات ضرورية لنجاح عمليات الضبط ومعاقبة المخالفين. من ناحية أخرى فإن توسع وكثرة أماكن تصنيع وعرض السلع وتداولها، من مصانع ومحلات ومطاعم وكافتيريات، يجعل من المستحيل مراقبتها وتفتيشها وضبطها دفعة واحدة، لهذا من الضروري انشاء جسم تنسيقي في كل ولاية، يعمل على تنسيق الجهود، وحشد الموارد المادية والبشرية وتوجيهها في كل مرة نحو وجهة واحدة. فيكون هناك اسبوع لضبط المطاعم، وآخر لضبط أماكن بيع وتداول الأعشاب الطبية، وثالث لمراجعة مصانع المواد الغذائية.. وهكذا. هذا أجدى وأنفع لعمليات الضبط.(1)

القمح السوداني يدخل الساحة بقوة :-

تمكنا في السودان من زراعة ٥٤٠ ألف فدان بمحصول القمح، منها ٣٤٠ ألف فدان بمشروع الجزيرة بنسبة ٦٥٪ من المساحات المزروعة، فيما توزعت بقية المساحة ما بين الولاية الشمالية ٧٩ ألف فدان، النيل الأبيض ٤٥ ألف فدان، مشروع حلفا الزراعي ٤٣ ألف فدان، ولاية نهر النيل ٤٠ ألف فدان، مشروع الرهد الزراعي (تجربة) ١٤٠٠ فدان.

وبسبب التحضير المبكر بواسطة المزرعين، والتمويل الكبير والميسر من البنك الزراعي والذي بلغ ٦٠٠ مليون جنيه، وبإستخدام الحزم التقنية، وبفضل المناخ الملائم حيث كان الجو باردا جداً في فترة الانبات، كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت محصول القمح يحقق نجاحاً غير مسبوق. أي زائر أو مار بمشروع الجزيرة هذه الايام يشاهد سنابل القمح وهي تتمايل طرباً في انتظار الحصاد، وقد حقق بعض المزارعين أكثر من ٢٠ جوالاً للفدان، علماً بأن المتوسط العام خلال الأعوام السابقة كان ما بين ٧ إلى ١٠ جوالات للفدان.

هذه بشرى عظيمة، حيث أن القمح السوداني الذي بدأ حصاده سوف يغطي حوالي ٤٠٪ من حاجة استهلاك البلد من هذه السلعة الهامة، وهذا يعني وفراً بالعملة الأجنبية ليس أقل من ٨٠٠ مليون دولار، هذا الوفر سوف يذهب جزء منه بالعملة المحلية دعماً لمنتجي القمح حيث ،علنت الدولة شراء جوال القمح من المنتج عن طريق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢١ م.

البنك الزراعي بمبلغ ٤٠٠ جنيه للجوال، ويتبقى بعد ذلك مبلغ محترم يسند مشروعات التنمية والخدمات في مختلف أنحاء البلاد.

نعتقد أن الوقت مناسب جداً الآن للإعلان عن تحرير سلعتي القمح والدقيق تحريراً كاملاً، حيث أن الدعم المقدم في الوقت الحالي للقمح والدقيق المستوردين هو دعم مشوه للاقتصاد، وغير مفيد للمواطنين. فهذا الدعم هو من ناحية موجه للمنتج الأجنبي، وهو من ناحية أخرى مفيد للأغنياء الذين يستهلكون أكثر من الفقراء القمح والدقيق ومنتجاتهما من خبز وخبائز ومكرونة وشعيرية وبسكويت وغيرها.

ولمساعدة محدودي الدخل بعد إعلان تحرير سلعتي القمح والدقيق يقترح توزيع جوال من القمح وجوالين من الذرة بالأقساط للموظفين والعمال في القطاعين العام والخاص. وتوزيع جوال من القمح وجوال من الذرة مجاناً لمستحقي الزكاة. كما يُقترح أن تقوم الولايات بتصميم نظام للدعم عبر البطاقة التموينية الالكترونية توزع عن طريقه وعبر الجمعيات التعاونية بالأحياء ومواقع العمل سلع محددة من بينها الخبز. كما يُقترح أن تشجع الدولة سياسة الخبز المخلوط بعد أن أثبتت التجارب إمكانية انتاج خبز بخليط من دقيق الذرة ودقيق القمح بنسبة ٣٥٪ ذرة ٦٥٪ قمح. والله لقد أكلت هذا النوع من الخبز ووجدته مستساغاً ولا يقل عن خبز القمح الصافي بشيء. على وزير ماليتنا حسم أمره واتخاذ القرار الصحيح.(١)

القمح المنتج محلياً :-

يبدو أن الحكومة تتجه لسياسات عميقة ومفيدة للاقتصاد السوداني. فقد قررت وزارة المالية توجيه المطاحن الرئيسية بالبلاد لشراء القمح المنتج محلياً بسعر التركيز الذي تم الاعلان عنه عند بداية الموسم وهو ٤٠٠ جنيه للجوال الواحد. ستقدم الحكومة تسهيلات بنكية لهذه المطاحن عبر البنك الزراعي السوداني بما يمكنها من شراء كل الكمية المتوقع انتاجها وتقدر بحوالي ٥٠٠ ألف طن.

يذكر أنه خلال العام ٢٠١٣ بلغ استيراد السودان من القمح ٢,٣ مليون طن بتكلفة مليار دولار. مرتفعاً من ٢مليون طن بتكلفة ٨١٠ مليون دولار خلال العام ٢٠١٢. ويتم استيراد القمح بسعر خاص للدولار الامريكي يبلغ ٢,٩ جنيه للدولار. في حين أن السعر الرسمي للدولار هو ٥,٧ جنيه للدولار. والفرق بين السعرين هو مقدار الدعم الذي يخصم من الايرادات العامة لصالح دعم استهلاك هذه السلعة. لقد بلغ دعم السلع (دعم الاستهلاك) في العام ٢٠١٣ مبلغ ٩٧١٤ مليون جنيه تعادل١,٧ مليار دولار وتمثل ٢٧٪ من اجمالي المصروفات الجارية للدولة.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٣ م.

على الرغم من أن سعر التركيز المعلن لجوال القمح (٤٠٠ جنيه للجوال) يعادل بالسعر المدعوم للعملة السودانية مقابل الدولار حوالي ١٣٨ دولاراً وبالتالي يعتبر أعلى من السعر العالمي للقمح بإضافة المنصرفات الأخرى، وعلى الرغم من أن الكمية المتوقع انتاجها تعادل أقل من ٢٥٪ من الاستهلاك الكلي للبلاد، على الرغم من كل هذا فإن القرار سليم وموفق. ذلك لأنه يعني ببساطة توجيه الدعم للمواطن السوداني بدلاً عن المزارع الأجنبي في استراليا وكندا والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي يتم استيراد القمح منها.

هذا القرار سوف يشجع المزارع السوداني على زراعة القمح في المواسم المقبلة، ويشجع البنوك على تمويل زراعة القمح، لأن استرداد التمويل ميسور وبأرباح معقولة. وفور الاتفاق على القرار شرعت المطاحن الوطنية الثلاثة الكبرى، مطحن سين، ومطحن ويتا، ومطحن سيقا، في إجراء المعالجات الفنية اللازمة نحو خلط القمح السوداني بالأقماح المستوردة، لانتاج دقيق جيد مناسب لصناعة الخبز. وينبغي الاشادة بهذه المطاحن الوطنية وبأصحابها ومديريها لأنهم قبلوا التحدي، وصمموا على إنجاح تجربة استخدام القمح السوداني.

علينا جميعاً تشجيع هذه الخطوة. ولن يتأثر المستهلك السوداني إذا وجد تغييرًا طفيفاً في شكل الرغيف أو نعومته لأنه سيعرف أن هذا من انتاج بلاده وله أن يفخر بهذا.[١]

اللمبات الاقتصادية هل تسبب السرطان؟

اللمبات الاقتصادية هي لمبات إضاءة بنفس مكونات لمبات الاضاءة الفلورسنت الاسطوانية الشكل (لمبات النايلون حسبما يطلق عليها السودانيون) والتي جاءت بديلاً للمصباح التقليدي البالوني الشكل الأصفر اللون الذي كان سائداً في السودان.

إنتشر استخدام اللمبات الاقتصادية في السودان انتشاراً كبيراً في الفترة الأخيرة، خصوصاً بعد أن قامت الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء بتشجيع استخدامها عبر منشورات وملصقات رسمية، وذلك لقلة استهلاكها للكهرباء وقوة إضاءتها في نفس الوقت.

ينتشر حالياً على الفيسبوك والواتساب مقطع نصه كالآتي: (تحذير خطير جداً جداً جداً من هذه اللمبات. تخيلوا ممنوعة في الدول الأوربية ومحظور استخدامها، وهنا ما يخلو بيت منها. هذي طال عمركم مليانة زئبق ملوث. ولو طاحت وانكسرت أو تسرب الزئبق منها سرطان مؤكد مؤكد لا قدر الله. مائة ألف طفل أصيبوا بالسرطان في أوروبا بسببها. وتقدروا تتأكدوا من كلامي، أدخلوا على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٦ م

اليوتيوب واكتبوا قصة المصابيح الكهربائية، عرضتها الجزيرة الوثائقية بالتفصيل. تسبب الزهايمر للكبار والربو والسرطان وأمراض أخطر، وسرطان سريع للاطفال. حتى لما تتكسر لها عدة خاصة من مكنسة وعلبة من القزاز وجونتيات وكمامة والمكان يكون محظور وخطير جداً. اللي عندو ويش بتخسر فكها وأرميها بالزبالة. صحة عيالك وعائلتك وأطفالك تستحق تعب عشر دقائق. ولا ندم وحزن وقهر لا قدر الله على انسان غالي). انتهى النص الواتسابي.

على الرغم من أن لغة النص تشير الى أنه سعودي أو خليجي، وبالتالي هو موجه لتلك الجهات، الا أنني شعرت أن ما ورد به يعنينا أيضاً، لانتشار استخدام اللمبات الاقتصادية لدينا. قمت بإستشارة عدد من الخبراء والعلماء في هذا المجال فجاءت اجابة المهندس عبد المجيد نمر على النحو الآتي: (اللمبات الاقتصادية هي نموذج مصغر مما يعرف بلمبات النايلون «لا ادري من اين اتي السودانيون بهذا الاسم» أما أسمها العلمي فهي لمبات الفلورسنت. والاقتصادية منها تسمي Compact Flourcent Lamp, CFL و كلاهما يستخدم الزئبق بكمية ضئيلة جدا تبلغ ٤ ملي غرام. وهي ليست ذات خطورة للمستخدم العادي و انما لعمال جمع القمامة. فهم معرضون لتلقي جرعة كبيرة من الزئبق في حالة جمع اللمبات المكسرة وتسببها في جرحهم، أو استنشاق البودرة المخلوطة بالزئبق داخلها. ويُقترح ان تقوم المحليات بعمل برنامج توعية لجامعي القمامة، واصحاب المنازل، و ارشادهم لكيفية التخلص من اللمبات التالفة بغرض اعادة تدويرها، وجني المال من ذلك بدل التعرض للمخاطر.

هنالك نوعان من هذه اللمبات النوع الاول ثقيل في وزنه. لوجود خانق choke لرفع الجهد الكهربائي لبدء التوهج. وهنالك نوع اخر يستخدم دائرة الكترونية لرفع الجهد عن طريق ال switching و كلاهما يستخدم الزئبق. وعيب النوع الاخير، بالذات الماركات غير المعروفة، هو توليد شوشرة لاسلكية علي اجهزة الراديو و التلفزيون و الكبانيات. وهذه اللمبات لا يمكن ان تنفجر لانها مفرغة من الهواء الا قليل من الغازات الخاملة لإضافة لون للاضاءة. وبالعكس عندما تتكسر فانها لا تتشتت نسبة لقلة الضغط داخلها عن الضغط الجوي الخارجي). انتهت إفادة الخبير.

مما تقدم نستنتج أن الخطورة ضئيلة جداً من استخدام هذه اللمبات. ولا حاجة إطلاقاً لرميها في الزبالة حسبما يقول مقطع الواتساب. وننصح المواطنين بالتوسع في استخدامها لقلة استهلاكها للكهرباء. وننصح في نفس الوقت بالعناية الشديدة والاهتمام في حالة تعرضها للكسر أو عند فكها لاستبدالها. فيجب حفظ المكسور منها بعد جمعه في وعاء معدني، أو في ورق مقوى، أو لفه بكمية وافرة من ورق الصحف حتى لا يتسبب في جرح جامعي القمامة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٥ م.

المبادئ المستحدثة لحماية المستهلك :-

حضرتُ بمقر الأمم المتحدة بجنيف خلال شهري يناير ومرس من هذا العام اجتماعات لجنة الخبراء حول حماية المستهلكين. ولجنة الخبراء هذه هي إحدى اللجان التي يشرف عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد). الهدف من الاجتماعات هو مواكبة التطورات التقنية والصناعية العالمية التي تستوجب وضع قواعد جديدة لحماية المستهلك.

بدأ الاتجاه الدولي لاقرار مباديء توجيهية لحماية المستهلك منذ العام ١٩٨٥ عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع بالموافقة على مباديءالأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك. وقد رؤي تحديث هذه المباديء بسبب التطورات الدولية في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات، خصوصاً التجارة الالكترونية التي انتقلت لتصبح التجارة الرقمية. ثم الخدمات المصرفية عبر الشبكات والموبايل، والمسائل المتعلقة بحماية البيانات ومعلومات المستهلكين، ومخاطر السفر للسياحة، والتسويق غير المسئول، والمنتجات الصناعية الجديدة خصوصاً في مجال الأدوية ومستحضرات التجميل، وغيرها من المسائل الحديثة التي تهم مستهلكي القرن الحادي والعشرين، والتي لم تستوعبها امباديء التوجيهية الصادرة في الثمانينات.

من خلال هذا الاجتماع توافقت الدول على أن تكون المباديء الجديدة مستهدفة مساعدة الدول في حماية المستهلك، الذي يواجه الآن مخاطر متعلقة بمنتجات ذات خطورة عالية تصل للمستهلك في الدول الأقل نمواً من الدول المتقدمة اقتصادياً. كما تستهدف اتاحة الانتاج الجيد ذي العلامات التجارية المعروفة للمستهلكين في محتلف الدول. وتعمل المباديء على تشجيع الانتاج والتوزيع المسئول المتسم بالاخلاقية والمهنية. كما تعمد المباديء إلى مساعدة الدول في حماية المستهلكين من الممارسات التجارية غير السليمة التي يتبعها المنتجين مثل الاحتكار والتسعير الجماعي.

وتعمل المباديء المقترحة كذلك على تشجيع الدول على دعم قيام مجموعات للمستهلكين تدافع عن حقوقهم. كما تدعو لمزيد من التعاون الدولي في مجال حماية المستهلكين. وتشجع تطوير مناخ وأوضاع الأسواق بحيث تتيح خيارات أوسع بأسعار أقل للمستهلكين. مع تحفيز الاقتصاد في الاستهلاك.

من المسائل التي أثرناها في الاجتماعات الاشارة للحصار الاقتصادي الذي تفرضه بعض الدول الكبرى على دول أخرى. وأثر هذا الحصار على المستهلك العادي، ويتمثل هذا في ارتفاع تكلفة السلع والخدمات بالنسبة له. أو حجب تحويلات المهاجرين لأهلهم بالداخل. وقد ساندت الهند رؤية السودان، وتم التوافق على ادخال نص يشير لعدم جواز حرمان المستهلكين من المزايا والفوائد التي يمكن أن تعود عليهم بالمساواة مع نظرائهم في أي مكان آخر.

عندنا في السودان تمت مراعاة المبادىء التوجيهية بشأن حماية المستهلك التي صدرت في العام ١٩٨٥ وذلك في قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك الذي صدر بولاية الخرطوم في العام ٢٠١٢ بدفع ومتابعة من الجمعية السودانية لحماية المستهلك. في حين أن القانون الاتحادي النموذجي لم تستكمل إجراءاته حتى الآن. معنى هذا أننا متأخرين ما يقرب من الثلاثين عاماً في إقرار المبادىء التي يتم إقرارها دولياً ونتأخر في ادراجها في قوانينا.

نأمل أن يكون الوضع مغايراً بالنسبة للمبادىء التوجيهية الجديدة لحماية المستهلكين، والتي سوف يصدر بها قرار من الأمم المتحدة في دورة الامم المتحدة التي سوف تنعقد نهاية هذا العام ٢٠١٥، وسوف يتابع فريق العمل السوداني صدور القرار ويعمل على إدماجه في القوانين السودانية بإذن الله.[1]

المطاحن الصغيرة.. الدور المطلوب :-

يبلغ عدد المطاحن الصغيرة في كل أنحاء البلاد حوالي ٣٧ مطحناً. طاقتها التصميمية مجتمعة حوالي ٢,٢ مليون طن سنوياً. مقارنة مع المطاحن العملاقة الثلاثة، سيقا وويتا وسين، التي تتجاوز طاقتها التصميمية ٣ مليون طن. لقد بدأت صناعة الطحن بالبلاد منذ مطلع عقد الستينيات بالخرطوم، ثم شهدت توسعاً كبيراً في نهاية الستينيات بسبب إدخال القمح في الدورة الزراعية بمشروع الجزيرة وحلفا، ويعتبر قطاع المطاحن أحد أهم قطاعات الصناعات الغذائية الرئيسية. ويساهم هذا القطاع في تغطية جزء مقدر من إحتياجات الطلب المحلي المتنامي من الدقيق.

تتجه وزارة المالية والاقتصاد الوطني لادخال المطاحن الصغيرة في دورة انتاج الدقيق لصناعة الخبز، وقد اجتمع وزير المالية بمالكي ومديري هذه المطاحن أول أمس، ووجه بتسليمهم حصصاً من القمح المنتج محلياً، وحصصاً من القمح الذي قام باستيراده المخزون الاستراتيجي في وقت سابق، شريطة توجيه الانتاج لصناعة الخبز. ويأتي هذا الشرط لأن الحكومة داعمة للقمح المحلي في الوقت الحالي بمبالغ كبيرة، فهي تشتريه من المزارعين بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال وتبيعه للمطاحن بسعر ١٢٥٠ جنيه للطن. والحكومة داعمة أيضاً للقمح المستورد بنفس النسبة تقريباً.

إن المعالجات التي قامت بها وزارة المالية الاتحادية خلال الأشهر الماضية استهدفت التقليل من الدعم الهائل الذي كان يقدم للقمح المستورد من الخارج بتكلفة باهظة جداً، كما استهدفت تشجيع زراعة القمح المحلي، وهاهي الآن تستهدف تحريك قطاع المطاحن الصغيرة، بما يعنيه ذلك من تشغيل لطاقة صناعية متعطلة عن العمل، وتقليل من حدة البطالة، واحداث قيمة مضافة للقمح المنتج محلياً.

(١) نشر بصفحة مركز ثقافة المستهلك بصحيفة المجهر بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٢ م

نرى أن تكون الاستراتيجية على المستويين المتوسط والبعيد في هذا المجال مرتكزة على الآتي: أولاً، تكثيف زراعة القمح المحلي وذلك من خلال دعمه عند الشراء بأسعار مجزية. على أن يخصص هذه القمح لانتاج الخبز للمواطنين بحيث لا تتأثرأسعار الخبز الحالية. وتستغل المطاحن الصغيرة لهذا الغرض. ثانياً تحرير استيراد القمح لمن يرغب بسعر غير مدعوم من الدولة، ويتم استخدام الدقيق الناتج من القمح المستورد في صناعة الخبز الفاخر بسعر محرر لمن يستطيعون دفع تكلفته، كما يمكن استغلاله في الصناعات الأخرى غير الخبز مثل الحلويات والمعجنات والشعيرية والسكسنية والمكرونة وغيرها، ويسمح بتصديرها للخارج كإضافة مهمة للاقتصاد الوطني.

ان المطاحن الرئيسية الثلاثة التي أشرت اليها، وسوف تتضاف اليها قريباً مطاحن قنا الحديثة بإنتاجية هائلة هي الأخرى، تمثل منشآت صناعية ضخمة، وتقدر أصولها بمئآت الملايين من الدولارات، وتشغل آلآف العاملين، ومن الضروري تهيئتها للقيام بدور أكبر في 'الاقتصاد، من خلال قيامها بإعطاء قيمة مضافة لانتاجنا المحلي من القمح بعد تغطية احتياجاتنا الذاتية. وبذلك نصبح مصدرين للدقيق عالي الجودة وللصناعات الغذائية المرتبطة بالدقيق.[1]

المياه..النظافة..المواصلات..معاش الناس :-

أجاز مجلس وزراء ولاية الخرطوم يوم الأربعاء الماضي موجهات إعداد موازنة الولاية للعام ٢٠١٦، وهي الموجهات التي سترسل للوزارات والمحليات بالولاية لإعداد موازنة العام ٢٠١٦ إيراداً وصرفاً بناءاً عليها.

تم التركيز في الموجهات على أربعة قضايا رئيسية وُجّهت الوزارات والمحليات للعمل فيها من خلال برامج ومشروعات محددة. هذه القضايا هي قضايا المياه، النظافة والبيئة ومعالجة النفايات، المواصلات، معاش الناس.

تعاني بعض أحياء ولاية الخرطوم من نقص كبير في إمدادات المياه، وعلى الرغم من الجهود السابقة في إنشاء محطات نيلية ضخمة مثل محطة مياه الحتانة، ومحطة مياه صالحة، وتوسيع محطات قائمة مثل محطة مياه سوبا، ومحطة مياه بحري. وحفر آلآف الآبار في مواقع مختلفة، ظلت المشكلة قائمة بسبب التوسع العمراني الكبير والهجرة الواسعة من كل ولايات السودان لولاية الخرطوم. ومن الواضح كذلك أن تكلفة انتاج المياه وتوزيعها لا تتناسب إطلاقاً مع الايرادات المتحصلة من المشتركين في شبكة المياه. تعقيدات قضية المياه بالولاية جعل مجلس وزراء الولاية يضعها ضمن القضايا ذات الأولوية للمعالجة من خلال موازنة ٢٠١٦.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٢ م.

أما قضية النظافة والبيئة ومعالجة النفايات فهي تبدو كمشكلة قائمة ومزمنة سواء في القطاع السكني أو في الأسواق. تفاقمت المشكلة مؤخراً بسبب التحصيل الالكتروني الذي قلل من الايرادات المحصلة لآلية النظافة مؤقتاً. بتوجيه من والي الولاية الجديد تم تشكيل لجنةٍ برئاسة بروفسور مامون حميدة وزير الصحة لاقتراح معالجات، أعدت اللجنة تقريراً متكاملا يحوي معالجات أساسية. تركز موازنة العام ٢٠١٦ على تنفيذ مخرجات تقرير هذه اللجنة.

قضية المواصلات والنقل الحضري ومواقف المواصلات هي الأخري مثلت صداعاً مستمرا لسلطات الولاية، خصوصاً في ظل توقف عدد كبير جداً من الحافلات المملوكة للقطاع الخاص بسبب غلاء أسعار اللساتك والاسبيرات والوقود والزيوت، وفي نفس الوقت جمود التعريفة، وعدم موافقة سلطات الولاية على زيادتها. سوف تركز موازنة العام ٢٠١٦ بولاية الخرطوم على معالجات أساسية لهذه القضية، فيما يتوقع تشغيل القطار المحلي والنقلِ النهري كحلول متوقعة. ورأينا الشخصي أن تعريفة النقل العادلة ربما تمثل أساساً قوياً لحل هذه المشكلة.

وتحتل قضية معاش الناس موقعاً هاماً ومتقدماً في موجهات موازنة ولاية الخرطوم للعام ٢٠١٦ وترتكز المعالجات على سبعة محاور رئيسة هي: أسواق البيع المخفض، تنشيط التعاونيات بالأحياء ومواقع العمل، توسيع عمل محفظة قوت العاملين، إصدار قائمة الأسعار التأشيرية ورقياً وإلكترونيا، توسيع آلية مراقبة الدقيق والمخابز، وتوسيع آلية مراقبة الغاز، والاستمرار في حملات تنفيذ قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك. هذه المعالجات السبعة تم العمل بها خلال الأعوام الماضية وأثبتت نجاعة كبيرة.

الجديد بالنسبة لموازنة العام ٢٠١٦ بولاية الخرطوم هو الاتجاه نحو إعداد مقترحين لموازنتين منفصلتين، الأولى موازنة ولاية الخرطوم والتي يتم التركيز فيها على مشروعات وبرامج في حدود موارد الولاية، لمعالجة القضايا الأربعة المذكورة أعلاه، إضافة للمصروفات المستمرة مثل رواتب العاملين وخدمات التعليم والصحة.

الموازنة الثانية موازنة العاصمة القومية وتدرج فيها المشروعات والبرامج التي تقع مسئوليتها على المستوى الاتحادي في المقام الأول، مثل مشروعات الكباري والمقتريات لمطار الخرطوم الدولي الجديد بجنوب الولاية، ومشروعات تفريغ الشواطئ النيلية الستة من الوحدات الحكومية وتحويلها لمرافق سياحية ترفد الموارد المالية للدولة، وغيرها من المشروعات التي يمكن أن تصنف قومية. وسوف ترفع موازنة العاصمة القومية للمستوى الاتحادي لتوفير الموارد لها.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/٤ م

انفراج وشيك لأزمة غاز الطبخ :-

يعتبر غاز الطهي من السلع الهامة جداً في البيت السوداني، حيث يقدر عدد المنازل في السودان التي تستخدم غاز الطهي بحوالي ٥٠٪ من كل المساكن. وترتفع هذه النسبة في ولاية الخرطوم الى ٩٤٪. ومن ناحية أخرى تستخدم ٩١٪ من المخابز بولاية الخرطوم الغاز. وتنتج مصفاة الخرطوم حوالي ٨٠٠ طن من الغاز يومياً يخصص منها حوالي ٦٠٠ طن لولاية الخرطوم، بينما تحول ٢٠٠ طن للولايات، وتستكمل حصة الولايات من خلال الاستيراد البالغ حجمه حوالي ٤٠٠٠ طن اسبوعياً.

خلال الأسابيع الماضية حدث خلل في عمليات الاستيراد والتوزيع بسبب العطلات الكثيرة داخلياً وخارجياً، وبسبب محاولة ابتداع نظام جديد في التوزيع عبر محطات الخدمة والميادين العامة مع تقليل النسبة المخصصة للمنفذ التقليدي وهي دكاكين ومحلات بيع الغاز داخل الأحياء. أدى هذا الخلل لتكدس المواطنين بالميادين طلباً للغاز، كما أدى لارتفاع قيمة الغاز بنسبة كبيرة نتيجة للمضاربات في الاسعار. وللهلع الناتج عن الندرة.

بتوجيه من السيد نائب رئيس الجمهورية الأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن عُقدت سلسلة من اللقاءات التسيقية ما بين وزارة المالية الاتحادية ووزارة النفط وولاية الخرطوم. تم من خلالها التأكيد على الانتظام في توفير السلعة سواء من المصفاة داخلياً أو من خلال الاستيراد من الخارج. كما تم الاتفاق على حصر منافذ التوزيع عبر الوكلاء ومحطات الوقود وفي آسواق البيع المخفض. وبالفعل بدأ انتظام وصول بواخر الغاز من الخارج، في حين تعمل المصفاة بكامل طاقتها، وبالتالي يمكن اعتبار الأزمة قد انتهت.

غير أنه من الضروري الاستفادة من دروس وعبر هذه الأزمة، وأول هذه الدروس إعطاء المكانة اللائقة للمنفذ التقليدي وهي محلات توزيع الغاز بالاحياء، شريطة أن تلتزم هذه المحلات بالمسئولية الكاملة تجاه المستهلكين، من حيث توفير أسطوانة الغاز ومعداتها المساعدة، وتوفير الأمان والسلامة والنظافة في المحلات، مع الالتزام بالتسعيرة المتفق عليها.

وثاني هذه الدروس هو تطوير وسائل التوزيع وابتكار وسائل جديدة. ومن ذلك تصنيع شاحنات مخصصة لنقل الاسطوانات بدل الطريقة التقليدية المتبعة حالياً، حيث يتم رمي الاسطوانة من أعلى الشاحنة للأرض، وفي هذا خطورة كبيرة. كما يمكن عمل خزانات غاز صغيرة تحت اشراف الشركات في الاحياء البعيدة من وسط المدينة، بحيث يتاح للمواطن حمل اسطوانته بنفسه وتعبئتها من هذا الخزان الصغير.

وثالث هذه الدروس حفز وتحريك منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال توعية وحماية المستهلك للقيام بدورها في محاربة الجشع والتخزين الضار. وحث المواطنين

على الهدوء في أوقات الأزمات والامتناع عن الشراء فوق الاحتياج الحقيقي بدافع الهلع والخوف.[1]

أوضاع الدقيق والخبز مطمئنة :-

الامدادات من الدقيق والخبز مطمئنة وكافية في السودان ككل وفي ولاية الخرطوم على وجه التحديد. ومعلوم أن ولاية الخرطوم تستهلك حوالي ٧٠٪ من حصة السودان من الدقيق. حيث يتم توزيع ٤٠ ألف جوال دقيق يومياً لأكثر من ٢٥٠٠ مخبز موزعة على حوالي ٦٠٠ حي بالولاية لانتاج ٣٠ مليون قطعة خبز هي الاستهلاك اليومي لسكان الولاية. هذه الأرقام الهائلة تشير لأهمية العناية بتوفير مخزونات وإمدادات مستقرة لهذه السلعة الهامة، وقد نجح المخزون الاستراتيجي بدعم مباشر من وزارة المالية الاتحادية في توفير المخزون والامدادات بصورة أكثر من كافية للدقيق المستخدم في صناعة الخبز.

رسالة طائشة على الواتساب حذرت من احتمال وجود نقص في الدقيق والخبز خلال الأسبوعين القادمين، واستندت في هذا الزعم لتوقف واحدة من المطاحن الكبيرة عن الانتاج. لقد تناست هذه الرسالة، غير المسئولة، الحقيقة الناصعة التي تشير الى أن زمن تحكم مطحن ما في امدادات الدقيق قد ولى الى غير رجعة بإذن الله. عدد من المطاحن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة تستورد الآن القمح من الخارج، أو تشتري القمح المحلي وتطحنه دقيقاً يوزع في كل أنحاء البلاد. ويضاف لجهد المطاحن هذه قيام ادارة المخزون الاستراتيجي بإستيراد دقيق جاهز يوزع الآن، جنباً الى جنب، مع الدقيق المنتج من المطاحن المحلية.

أكدت الادارة العامة للتجارة بولاية الخرطوم استعدادها لتلبية طلب أي مخبز بالخرطوم للدقيق مهما كانت الكمية المطلوبة. وقد نشرت لهذا الغرض أرقام هواتف يمكن لأي صاحب مخبز الاتصال بها للحصول على حصة من الدقيق. والارقام حسب المحليات على النحو التالي:-

محلية بحري ٠١٢٣٤١٢١١٣- محلية أم درمان ٠١٢٣٤١٢١١٤ - محلية شرق النيل ٠١٢٣٤١٢١١٥- محلية جبل أولياء ٠١٢٣٤١٢١١٦- محلية كرري ٠١٢٣٤١٢١١٧- محلية أم بدة ٠١٢٣٤١٢١١٨- محلية الخرطوم ٠١٢٣٤١٢١١٩.

بهذه الترتيبات المحكمة أعتقد أنه لا داعي لتداول رسائل غير مسئولة يمكن أن تثير رعب الأسر دون مبرر. وعلى كل إعلامي مسئول الرد على الشائعات بالحقائق المذكورة أعلاه.[2]

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٠ م.
(٢) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٢٧ م

أولويات حماية المستهلك :-

أعدت الجمعية السودانية لحماية المستهلك بالتعاون مع المركز السوداني لثقافة المستهلك والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس والادارة العامة لشئون المستهلك التابعة لوزارة المالية ولاية الخرطوم برنامجاً حافلاً للاحتفال باليوم العالمي لحقوق المستهلك والذي يصادف يوم ١٥ مارس من كل عام وتحتفل به المنظمات العاملة في حماية المستهلك على مستوى العالم تحت توجيه المنظمة العالمية لحقوق المستهلك.

ويوم ١٥ مارس من كل عام يجيء تخليداً لذكرى «اليوم العالمي لحقوق المستهلك» والذي أقرّته الأمم المتحدة في العام ١٩٨٥ عندما تمت المصادقة على الميثاق الدولي لحقوق المستهلك وفيه تم التأكيد على ثماني بنود تلخّص حقوق المستهلك في عالمنا وهي: حق السلامة، حق الاختيار، حق المعرفة، حق إبداء الرأي، حق التعويض، حق إشباع الحاجات الأساسية، حق التثقيف وحق الحياة في بيئة صحية.

شعار اليوم العالمي لحقوق المستهلك لهذا العام ٢٠١٥ يأتي تحت عنوان «النظم الغذائية الصحية » ويستهدف الوفاء بحق المستهلك في غذاء صحي.

عقدت الجمعية السودانية لحماية المستهلك مؤتمراً صحفياً يوم الخميس ١٢ مارس الجاري بمقر المركز السوداني لثقافة المستهلك وقد أوضحت الجمعية مع شركاءها أن الأهداف التي يسعون لتنفيذها خلال الفترة القادمة تمشياً مع شعار اليوم العالمي لحقوق المستهلك تشمل: تقليل استهلاك الملح، تقليل استهلاك السكر، مراجعة الخلل في أغذية المدارس، وتفعيل الالتزام بالبطاقة الغذائية على السلع.

بتقديري أن هذه أولويات صحيحة، وقد يكون من المناسب إضافة الطرق الصحيحة لشراء واستهلاك الألبان، والطرق الصحيحة لشراء واستهلاك زيوت الطعام بإعتبارها من المشاكل الرئيسة في السودان اليوم وتسبب أضراراً صحية بالغة للمواطنين.

ان التطبيق الصحيح للمواصفات والمعايير، والسلوك المهني الرشيد في تداول السلع الغذائية بين التجار والمستهلكين، يتطلب وعياً وثقافة ينبغي أن تضطلع بها الأجهزة الاعلامية، من جهة. وتقتضي من الجهة الأخرى إعمال القوانين بحزم من قبل السلطة التنفيذية للالزام بهذا التضبيق.

ما لاحظته شخصياً أن التناول الاعلامي لبعض المواضيع الخاصة بالسلع الغذائية وطرق عرضها وتداولها يشوبه أحياناً الاثارة الزائدة عن حدها وأحيانا العاطفة. وأضرب مثالين على هذا، الأول متعلق بلحوم الحمير، فقد تداولت الصحافة الورقية والصحافة الالكترونية قبل أسابيع قليلة معلومات حول ضبط لحم حمير مصنع كسجوق للبيع. كانت المعلومة خاطئة جملة وتفصيلا. وبدون تروي أو تحقيق منصف طفقت الصحف تتناول الموضوع هادفة للاثارة التي تؤدي لزيادة التوزيع. تسبب النشر في اضرار بالغة أصابت صناعة اللحوم، كما تسبب في هلع أدى

لاحجام المواطنين عن تناول حتى اللحوم الطازجة.

المثال الثاني الحملات التي تنفذها المحليات على بائعي الطعام والأغذية الجائلين. تتناول الصحافة المكتوبة هذه الحملات من زاوية واحدة مشوبة بالعاطفة ومؤدية للاثارة بهدف زيادة التوزيع أيضاً. وهذه الزاوية هي زاوية الطرق على مسألة أن بائعات هذه الأطعمة المكشوفة هن من الفقيرات، وأن هذا العمل هو مصدر رزقهن الوحيد. ومن هذا الباب يتم توجيه النقد لمسئولي المحليات، ويتم وصفهم بقسوة القلب، وعدم مناصرة الفقراء. وبهكذا طرح يضيع الهدف الأساسي للحملات وهو حماية المستهلك، خصوصاً طلاب المدارس الابتدائية. من أغذية بالغة السؤ والخطورة تقدم لهم، وتشمل المانجو المخلوط بالشطة المسبب للنزلات المعوية، وقراصة النبق المسببة للقارديا، وسلطة الطماطم أو الأسود بالدكوة المسببة لسرطان المعدة لوجود الافلاتوكسين بحبات الفول السوداني غير النظيفة فيها وغيرها من الأمراض الخطيرة. حمانا وحماكم الله منها.

نحتاج اعلام مستهلك (مسئول) لا ينطبق عليه المثل (جا يكحلها عماها).[1]

أيها المزارعون انتبهوا :-

هذا الموسم نجحت زراعة القمح بحمد الله نجاحاً كبيراً في كل المساحات التي زرع فيها في أنحاء مختلفة من السودان. تمكنا من زراعة ٥٤٠ ألف فدان بمحصول القمح، وتجري الأن عمليات حصادها.

عمليات حصاد القمح تواجهها الآن ثلاثة عقبات رئيسية على الدولة الا تدخر وسعاً في معالجتها. العقبة الأولى هي قلة عدد الحاصدات مقارنة بالمساحات المنتجة. المزارعون الآن في سباق مع الزمن لأن كل يوم يمر على المحصول دون حصاد يعرض حبات القمح للسقوط على الأرض، خصوصاً في حالة وجود رياح قوية. زار وزير الدولة للزراعة رفقة وكيل وزارة المالية ومدير البنك الزراعي أجزاء من مشروع الجزيرة أول أمس للوقوف على حقيقة الأوضاع، ونتوقع أن تكون قد تمت إجراءات حاسمة نحو توفير الحاصدات، خصوصاً أن التوجيهات بالزيارة صدرت من رئاسة الجمهورية ووزير المالية.

العقبة الثانية تتمثل في قلة مواعين التخزين أو عدم استغلال الطاقات التخزينية المتاحة الاستغلال الأمثل. إننا ندعو جميع السودانيين من مالكي الصوامع والمخازن والشون لإتاحة صوامعهم ومخازنهم وشونهم لإدارة المخزون الاستراتيجي بالبنك الزراعي لتخزين انتاج الموسم من القمح. هذه مهمة وطنية ترضي وتفرح من يقوم بها بإذن الله. والبنك الزراعي مستعد لدفع المقابل المجزي، فقط مطلوبة المعلومات والإتاحة.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٣ م.

العقبة الثالثة تتمثل في الشائعات المعرقلة لتسليم القمح. تسري الآن شائعة وسط المزارعين بأن سعر جوال القمح سوف يرتفع الى ٥٠٠- ٦٠٠ جنيه مستقبلا. دفع هذا عدداً من المزارعين لتسليم جزء من محصولهم وحفظ جزء آخر بالبيوت. هذه الشائعة مصدرها مافيا تجارية تسعى لخداع المزارعين، لأنه من المؤكد أن سعر جوال القمح لن يرتفع عن ٤٠٠ جنيه على الاطلاق.

نفس هذه المافيا أطلقت شائعة أخرى أن البنك الزراعي لا يستلم المحصول بسعر ٤٠٠ جنيه إلا لمن قام بتمويلهم هو، وهذا غير صحيح. كل الفئآت من المزارعين لهم الحق في الاستلام بمبلغ ٤٠٠ جنيه. الذين لهم تعامل مباشر مع البنك أمرهم واضح ويستلمون استحقاقهم فوراً، الذين تم تمويلهم عبر إدارة المشروع عليهم التسليم لإدارة المشروع ويستلمون استحقاقهم فوراً كذلك، الذين مولوا أنفسهم ذاتياً عليهم الحصول على شهادة من المرشد لزراعي في تفتيشهم وتسليمها مع المحصول لإدارة المشروع ويستلمون استحقاقهم، المزارعون الذين مولتهم مؤسسة الجزيرة للتمويل الأصغر عليهم التسليم لها وقد وفر لها البنك الزراعي السيولة اللازمة.

نحذر أخوتنا المزارعين من المافيا التي تريد التكسب من عرقهم وجهدهم. علماً بأن آخر أجل لتسليم القمح للبنك الزراعي هو ١٥ مايو القادم.[١]

بيع خراف الأضاحي بالوزن :-

ستخصص ولاية الخرطوم بالتعاون مع المركز السوداني لثقافة المستهلك في الفترة القادمة أسواقاً لبيع خراف الأضاحي بالوزن كتجربة جديدة لصالح المستهلك. لقد اتضح أن الطريقة التقليدية المتبعة لبيع خراف الأضاحي غير مناسبة على الاطلاق للمستهلك وتؤدي لرفع الأسعار بطريقة غير منطقية. فالمواطن يحضر لمكان بيع الخراف ويلتف حوله 'لسماسرة بصورة مزعجة للغاية، ويقومون بعرض سعر مرتفع جداً، ويدخل المواطن معهم في جدال شديد ينتهي بأن يعرض المواطن سعراً أقل بكثير مما عرضه عليه السمسار، وهو يعتقد أنه رابح، ولكنه في الحقيقة يشتري بأعلى من السعر المعقول.

حددت ولاية الخرطوم أربعة مواقع، قابلة للزيادة، ستبدأ فيها تجربة بيع الخراف بالوزن الحي. حيث حدد شارع الهواء جنوب تقاطع البيسي كموقع أول، وميدان المولد ببحري كموقع ثان، وجنوب حدائق أمدرمان الكبرى كموقع ثالث، وميدان أبو جنزير كموقع رابع. ستوفر ادارة الموارين بالهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس الموازين الخاصة بالخراف والتي ستعمل تحت إشراف ضباط موازين متخصصين. وستوفر وزارة الزراعة أطباء بيطريين للتأكد من صحة وسلامة الخراف المعروضة للبيع بالوزن.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٢ م

ستتوفر بالمواقع المخصصة خراف من كل الأوزان كبير ومتوسط وصغير وكلها تجزئ كضحية. وقد تم تحديد السعر بمبلغ ٢٩ جنيهاً للكيلو وهذا يعني أن الخروف الكبير وزن ٤٥ كيلو جرام سوف يكون في حدود مبلغ ١٣٠٥ جنيه، فيما سيكون الخروف وزن ٣٥ كيلو جرام كخروف متوسط الوزن في حدود مبلغ ١٠١٥ جنيها، وحتى الخروف الشرعي للأضحية بوزن ٣٠ كيلو جرام بسعر ٨٧٠ جنيهاً سوف يكون متوفراً لمن يريد.

مطلوب من الاعلام تشجيع هذه التجربة ونشرها حتى تصبح ثقافة الشراء بالوزن هي السائدة في مختلف السلع التي تباع الآن بالقطعة أو بالكوم مثل الخبز والعديد من الخضروات والبقوليات وغيرها. إن البيع بالوزن يسهم في تحديد الأسعار للأصناف بصورة واضحة وهو مريح للبائع والمستهلك معاً.

نحي جهود الادارة العامة للتجارة بوزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك وشريكها الأساسي في هذا المشروع المركز السوداني لثقافة المستهلك. كما نحي جهود الأجهزة الرسمية الداعمة متمثلة في الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ووزارة الزراعة بولاية الخرطوم والمحليات.[١]

ترتيبات العيد :-

خلال سنوات سابقة كانت الأعياد تمر هادئة على ولاية الخرطوم لأن أعداداً كبيرة من القاطنين بها كانت تسافر قبيل العيد لحضور فرحة العيد وأيامه مع أهلهم بالولايات. فيقل عدد السكان المتبقين بالولاية لتكفيهم أعداد قليلة من السلع، فيما تنتظم الخدمات تلقائياً لإنعدام الضغط عليها.

تراجعت نسبة المسافرين للولايات من العدد الكلي لسكان الولاية لسببين: الأول أن العديد من الأسر استقرت بفروعها وأصولها بالخرطوم فأصبح لا شيء يدعوهم للسفر للولايات. والثاني أن أعداد الأجانب في الولاية تزايدت بنسبة كبيرة وأصبحوا يشكلون رقما لا يقل عن ١٥٪ من عدد سكان الولاية، وهؤلاء بالطبع لا يسافرون خارج الولاية في فترة العيد. وبهذا نجد أن سلطات الولاية أصبحت ملزمة ومضطرة للاستمرار في توفير السلع الأساسية والخدمات بالمعدلات العادية طول الوقت.

لقد حرصت ولاية الخرطوم على الاستعداد المبكر لفترة عيد الفطر المبارك وذلك تحسباً لأي خلل في إمدادات السلع الرئيسية أو الخدمات الرئيسية. وقد أجاز مجلس وزراء الولاية يوم أمس الأربعاء خطة لمتابعة السلع والخدمات خلال فترة العيد، ووجه بتكوين غرفة عمليات مركزية وغرف فرعية بالمحليات لإحكام المتابعة والتسيق.

وللإطلاع على حجم العمل الموكل لهذه الغرف أورد لك عزيزي القارئ بعض

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦ م.

الأرقام المتعلقة بإستهلاك وخدمات حوالي ثمانية ملايين من البشر هم عدد سكان ولاية الخرطوم.

يبلغ الاستهلاك اليومي لدقيق الخبز بالولاية ٤٢ الف جوال يتم توزيعها تحت المراقبة لعدد ٢٢٦٥ مخبزاً بأحياء الولاية المختلفة لتنتج حوالي ٣٥ مليون رغيفة في اليوم.

من ناحية أخرى يبلغ استهلاك الولاية اليومي من غاز الطهي ٦٩٠ طناً أي عبوة حوالي ٥٠ ألف أسطوانة غاز توزع عبر ٢٠٠٠ منفذ لتوزيع غاز الطهي بالولاية. بينما تبلغ احتياجات المخابز ١٣٠ طناً من غاز الطهي يومياً.

لقد تم التنسيق مع اتحاد المخابز ومع اتحاد وكلاء الغاز لاستمرار خدمات الأمداد بالخبز وغاز الطهي طيلة فترة العيد. علماً بأن المخزون المتوفر من الدقيق وغاز الطهي كافي جداً للاستهلاك المرصود بالولاية.

من ناحية أخرى تم توجيه محطات الوقود للعمل ما لا يقل عن ٢٠ ساعة في اليوم خصوصاً خلال الأيام الثلاثة التي تسبق عطلة العيد. مع الحرص على سد كل الفراغات في التخزين لدى محطات الوقود.

إن مهام غرف العمليات تتلخص في: الطواف يومياً علي المحليات لمتابعة الخدمات بصورة عامة مع التركيز علي سلعتي الدقيق والغاز وعمل المخابز، وتعمل الغرف على الاتصال الفوري بالوكلاء لسد النقص فى الدقيق لاي مخبز والاتصال بوزارة النفط لسد النقص في سلعة الغاز.

وقد طلبت ولاية الخرطوم من المواطنين الابلاغ عن أي نقص في سلعتي الخبز أو غاز الطهي لمركز اتصالات المستهلك عبر الرقم ١٩٤٨ والذي يعمل من الساعة ٨ صباحا الي ٨ مساء يومياً.

نعتقد أن هذه الترتيبات مناسبة، وسوف تؤدي لمرور فترة الأعياد بسلام.(١)

ترسيخ تجربة البيع بالوزن :-

ثقافة البيع بالوزن ثقافة راقية وعادلة ويمكنها ضبط الاسعار والتحديد الدقيق للتكاليف والربح، وبالتالي السعر العادل للمنتج والمواطن . نتمنى ان تنتشر لتشمل كل القطاعات التي لا زالت تبيع بالكوم والقفة والجوال والعلبة والصفيحة....الخ.

منذ العام الماضي شرعت ولاية الخرطوم في ترسيخ هذه الثقافة من خلال بيع الأضاحي بالوزن. حققت التجربة نجاحاً معقولاً وكانت هناك عدد من الثغرات والملاحظات. من ذلك ما أشار له بعض من كاتبوني بعد أن أوضحت خطة الولاية لبيع الاضاحي بالوزن ، واشرت الى ان البيع سوف يتم عبر سبعة مواقع وان سعر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣٠م

الكيلو الحي هو ٤٠ جنيهاً.

كتب لي اخ كريم: ارجو ان تكونوا قد وضعتم التحوطات اللازمة لعدم اختفاء الخراف يوم الوقفة كما حدث في العيد الفات ..وماهي الخطة الموضوعة..ومدي درجة التنسيق بينكم والجهات ذات الصلة؟

رددت على هذا الاخ بالقول: العيد الفات اصلا عدد الخراف كان بسيط بسبب الظروف الطبيعية الناجمة عن ضعف الأمطار. مساء يوم الوقفة دخلت ٤ منظمات بمبالغ كبيرة جدا لان قروشهم وصلتهم متأخرة جدا من قطر والسعودية .اشتروا كل المتاح من الخراف ونقلوه للمذابح بالولاية وقسموه لحم صباح العيد للأسر المتعففة. جزاهم الله خيرا.

هذا العام الخير وافر جدا...مئآت الألوف من رؤوس الضأن في طريقها للولاية مشياً على الأقدام بسبب الخريف الجيد. لا يتصور حدوث ما حدث العام الماضي. وعلى كل حال تم التنسيق مع كل الجهات المعنية لإنجاح التجربة بإذن الله تعالى.

أما أخي العزيز اللواء شرطة سراج الدين عبد العزيز فقد كتب تحت عنوان طريف (خرفاااان فى الميزان) وهو يذكر هنا بالبرنامج الرائع (فرسان في الميدان) الذي قدمه النجم اللامع حمدي بدر الدين شفاه الله في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي. كتب سراج الدين: والله نثمن الجهود المبذولة، والوقوف بجانب المواطن ..ولكن عزيزي هؤلاء السماسرة وبعض الجزارين بالاتفاق مع موردي الخراف لديهم خطط لم يسبقهم عليها ابليس ذات نفسه .اكيد جاهزين بخططهم ببيع جزء يسير بالميزان وبالمواقع المحددة ثم يقومون بتهريب الجزء الأكبر خارج المواقع.

العام الماضى تعللوا بقلة الموازين، أو تعطلها، ميزان واااحد بالموقع وزحام وتكالب، نشالين .ثم ايقاف البيع مرة بحجة التنظيم ومرة بحجة الميزان متعطل، بعض من كان بموقع الميزان من اصحاب الخراف غادر الموقع بقطيعه، هل وضعتم مثل هذه الامور فى الاعتبار؟ وهل اوجدتم ضوابط ؟ اتمنى ذلك وكل عام وانتم بخير.

تعليق: الأماكن هذه المرة سوف تكون محددة بقطع من الخيام، والعدد محصور، وهناك احصاء وضبط للمباع، وأهم شيء تم توفير عدد كاف من الموازين تحت رقابة ادارة الموازين. نأمل نجاح التجربة.[1]

تعديل دولار القمح هل يؤثر على سعر الخبز؟

أصدرت وزارة المالية قراراً بتعديل سعر الدولار الذي يعامل به القمح المستورد من ٢,٩ جنيه الى ٤ جنيهات. القرار جاء بعد دراسة معمقة للتكلفة قامت بها لجنة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٩/ ٢٠١٦م.

متخصصة ضمت وزارة المالية ووزارة الصناعة وبنك السودان وإدارة المخزون الاستراتيجي ونقطة السودان التجارية والأمن الإقتصادي بمشاركة المطاحن الرئيسة التي تقوم بإستيراد القمح من الخارج.

كان الهدف الأول للجنة خفض تكلفة الدعم على الاقتصاد القومي، ولكن بشرط ألا يؤثر الخفض على سعر الخبز للمستهلك النهائي. لقد بدا هذا التوجه، أي توجه خفض الدعم دون التأثير على سعر الخبز، واضحاً للمتابعين منذ بداية العام ٢٠١٥ عندما استوردت الدولة دقيقاً جاهزاً لتصنيع الخبز بتكلفة ٤ جنيه للدولار، وقد وصلت منه كميات مقدرة، وأخرى في الطريق، وتم تصنيعه خبزاً جيداً للمستهلكين بالسعر العادي دون أي زيادة.

معلوم أننا نستورد سويا أكثر من ٢ مليون طن من القمح بتكلفة تتجاوز مليار دولار، وقبل هذا القرار فإن كل دولار لاستيراد القمح كانت الدولة تضع مقابله ٢,٨ جنيه من الايرادات العامة في شكل دعم، أي أن قيمة الدعم الكلي سنويا كانت ٢,٨ مليار جنيه تعادل ٤٩١ مليون دولار تقريبا. الآن وبموجب هذا القرار ستضع الدولة مبلغ ١,٧ جنيه فقط مقابل كل دولار قمح، وعليه تصبح قيمة الدعم ١,٧ مليار جنيه تعادل حوالي ٢٩٨ مليون دولار. وبهذا تكون الدولة قد وفرت ٢٠٠ مليون دولار من قيمة الدعم تعود للخزانة العامة ليتم توجيهها نحو ضرورات أخرى.

لقد أثبتت هذه التجربة أن دعم السلع الاستهلاكية بالطريقة التي تتم في بلادنا فيه خلل كبير. وهو ضرر بالاقتصاد ولا يستفيد منه الفقراء. وينبغي التحول من دعم السلعة الى دعم الانسان السوداني الفقير بصورة مباشرة. ويجب بعد هذه المرحلة تحرير سلعتي القمح والدقيق تحريراً كاملاً وسوف يكون مقدار الدعم المباشر المقدم للفقراء أقل من ١٠٪ من تكلفة الدعم الكلية التي تقدم حالياً.

لقد تحقق الآن هدف خفض تكلفة الدعم على الاقتصاد، ولم تتأثر أسعار الخبز للمستهلك، وعلينا بعد الآن التأكيد على أهمية التوجه الاستراتيجي نحو الاعتماد على القمح المنتج محلياً. وتطوير صناعة الخبز من القمح المخلوط بالذرة، أو من الذرة لوحدها، وهذا كفيل بتحقيق تحول كبير جداً في الاقتصاد السوداني، حيث سيتوقف نزيف العملات الأجنبية التي تصرف في استيراد القمح، وفي نفس الوقت سوف تتحسن دخول وأوضاع المزارعين السودانيين الذين يقومون بزراعة القمح المحلي أو الذرة.[١]

تنامي استهلاك الخبز :-

أجرى الجهاز المركزي للإحصاء بالتعاون مع الإدارة العامة للتجارة بوزارة المالية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٢٩/ ٢٠١٥ م.

والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم إحصاءاً للمخابز واستهلاك الخبز بولاية الخرطوم. بعض نتائج هذا الإحصاء جاءت مدهشة ومخالفة للتوقعات وتستدعي سياسات وترتيبات جديدة لضمان انسياب سلعة الخبز الهامة لمعاش الناس.

إنبنى الاحصاء على أساس أن سكان الولاية للعام ٢٠١٦ يبلغون عدد ٧.٤ مليون نسمة، وأن عدد الأسر ١١٠٠٠٠٠ أسرة (مليون ومائة ألف أسرة). وقد وجد أن متوسط استهلاك الأسرة في اليوم من رغيف الخبز هو ٢٩ قطعة خبز. وعليه فإن استهلاك الولاية في اليوم ٣١.٥ مليون قطعة خبز. ويفترض أن يغطي هذا الاستهلاك ٣٥ ألف جوال دقيق يومياً، حيث ينتج الجوال الواحد حوالي ٩٠٠ قطعة خبز في المتوسط، ولكن في الواقع وجد أن ما يوزع من خلال الأرقام الرسمية هو ٤٤ ألف جوال دقيق يومياً، وأن ما يستهلك من الدقيق في أغراض مختلفة يبلغ يومياً حوالي ٥٤ ألف جوال دقيق.

الفرق الهائل ما بين الرقم الأخير وهو ٥٤ ألف جوال كإستهلاك فعلي، والرقم الأول وهو ٣٥ ألف جوال دقيق بحساب الاستهلاك العادي للأسر، يوضح أن هناك استهلاكاً كبيراً للدقيق المدعوم في غير استخدامات الخبز، كأستخدامه في انتاج المعجنات والبسكويت والمكرونة، بل استخدامه لأعلاف الحيوان، كبديل للردة التي يتجاوز سعر الجوال منها سعر جوال الدقيق المستورد المدعوم. ومن ناحية أخرى تقلب هذه الأرقام ما كان سائداً من قبل، وهو أن دقيق الخرطوم يهرب للولايات الأخرى، لقد اتضح الآن أن ولاية الخرطوم هي ثقب أسود يجذب ويلتهم المخصص من دقيق للولايات الأخرى. وهو ثقب مستمر في التوسع بزيادة الهجرة من الريف للخرطوم ومن الدول المجاورة للخرطوم.

بين الاحصاء كذلك زيادة هائلة في عدد المخابز بولاية الخرطوم حيث بلغ العدد ٢١٩٤ مخبزاً عاملاً بزيادة ١٧٪ من المخابز العاملة في العام ٢٠١٤ ويشير هذا الى أن صناعة الخبز هي صناعة مربحة جداً ولها سوق واسع وعريض.

اتضح من خلال الاحصاء كذلك أن استهلاك ولاية الخرطوم من دقيق الذرة يبلغ ٤٨٢٢ جوالاً يومياً أي بنسبة ١٠٪ فقط من استهلاك دقيق القمح الذي يستورد جله من الخارج. بينما يبلغ استهلاك الدخن ٢٤٠ جوال في اليوم وهو رقم ضئيل جداً يشير لضعف استهلاك الدخن بالخرطوم على الرغم من فائدته الغذائية العظيمة.

الأرقام تشير لضرورة اتخاذ سياسات حاسمة وجريئة وقوية لايقاف انفجار استهلاك دقيق القمح، وإلا فإن الثقب الأسود للاستهلاك سيتسع ليلتهم كل ما يمكننا توفيره من عملات أجنبية لتغطية بند واحد هو دعم استهلاك القمح. هذه السياسات تشمل دعم انتاج القمح المحلي، ودعم سياسة استخدام الدقيق المخلوط (ذرة+قمح) لانتاج الرغيف، ودعم انتاج الذرة المخصص للخلط، وإقرار سياسة توزيع

الخبز بالبطاقة الالكترونية. إن تكامل هذه السياسات وإقرارها سيترتب عليه تلقائياً تحرير التجارة في القمح و لدقيق، وتحرير صناعتهما، بحيث تتوفر في السوق أصناف من الرغيف للمستطيعين، في حين تتم تلبية احتياجات المواطنين من الرغيف المخلوط والمدعوم عن طريق البطاقة الالكترونية. وبهذا نوفر لموازنة الدولة حوالي ٢ مليار دولار هي كلفة استيراد القمح والدقيق من الخارج.[١]

توجيهات الرئيس بتخفيف العبء المعيشي كيف تنفذ؟

خلال اجتماع مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي وجه رئيس الجمهورية القطاع الاقتصادي بالعمل على تخفيف العبء المعيشي عن المواطنين. وذلك بعد تنامي سعر الدولار بالسوق المحلي وانعكاس هذا على أسعار مختلف السلع مما أثر سلباً على قاعدة واسعة من المواطنين البسطاء. فما هي أنجع الوسائل لإنفاذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية؟

هناك ثلاثة أسباب تتداخل لتزدي لإرتفاع الأسعار أولها موسمية انتاج بعض السلع وافتقارنا لأوعية تخزينية تحافظ على الأسعار، ففي فصل الشتاء يزيد انتاج الخضر والفاكهة واللحوم البيضاء زيادة كبيرة، ولعدم وجود أوعية تخزين كافية يهدر هذا الانتاج الضخم وترتفع الأسعار في الصيف. الأمثلة واضحة لدينا هذه الأيام في الطماطم والبطاطس.

والسبب الثاني هو إرتفاع سعر الصرف الذي يؤثر على تكلفة الانتاج حيث أن ضعف الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية يجعل أسعار كافة مدخلات الانتاج المستوردة مرتفعة جداً. والاشارة هنا للتقاوى والأسمدة والمبيدات. ويضاف لهذا عامل نفسي حيث أن كل المتعاملين في الأسواق يقومون بتسعير سلعهم بالأسعار المستقبلية المتوقعة للدولار فيحدث ارتفاع عام في كل السلع حتى التي لا علاقة لها بسعر الصرف.

والسبب الثالث لإرتفاع الأسعار هو أنشطة السماسرة والوسطاء الذين يمثلون حلقة وسطى غير مرغوبة ما بين المنتج والمستهلك.

بناءاً على التحليل أعلاه فإن المعالجات يمكن أن تنقسم لقسمين معالجات عاجلة تتمثل في تنشيط أسواق البيع المخفض لخلق علاقة مباشرة ما بين المنتج والمستهلك. لقد نجحت التجارب السابقة لهذه الأسواق نجاحاً كبيراً وأدت لخفض الأسعار بنسبة جاوزت ٢٥٪ أحياناً. تخطط ولاية الخرطوم حالياً لتنفيذ أكثر من ٤٠ سوق للبيع المخفض.

من المعالجات العاجلة أيضاً تنشيط التعاون بمواقع العمل وبالاحياء، وقد رصدت ولاية الخرطوم أكثر من ٧ مليون جنيه لاستجلاب سلع للتوزيع عبر التعاون بالأحياء من خلال هامش ربح لا يزيد عن ١٠٪ من سعر المصنع للزيوت ولبن البودرة والعدس

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/١/٢٠١٦ م.

والأرز وغيرها. وبنفس الطريقة ستمول المحفظة البنكية التي يشرف عليها بنك العمال الوطني التعاونيات بمواقع العمل بحوالي ١٠ مليون جنيه على مرحلتين.

وفي إطار المعالجات العاجلة يرعى المجلس التشريعي لولاية الخرطوم مبادرة وزارة التنمية الاجتماعية بالولاية والتي تتم بدعم فني من وزارة الزراعة بخصوص مشروعات الأسر المنتجة ويتوقع أن تشمل حتى نهاية هذا العام حوالي ٥٠ ألف أسرة يوفلر لها تمويل صغير ودعم فني لانتاج الخضر والدواجن والبيض.

أما المعالجات على المدين المتوسط والطويل، فسوف نقوم بتناولها من خلال هذا العمود غداً بإذن الله تعالى.(١)

توصيل الدعم للشرائح الضعيفة :-

تناولت على هذه المساحة في وقت سابق ضرورة إتباع سياسات حكومية تؤدي لتوصيل السلع المدعومة، التي تنفق الحكومة مبالغ هائلة عليها، للمستحقين من السودانيين.

الأستاذ أسامة عوض الله من منتدى السودان الاقتصادي على تطبيق الواتساب التقط هذه الفكرة وأجرى عليها دراسة مهمة توصل من خلالها لنتائج ومقترحات قابلة للتنفيذ.

ارتكزت دراسة الاستاذ أسامة على محاور ثلاثة: المحور الاول حول رأي المستهلكين خاصة المعدمين منهم في السلع والخدمات المدعومة وآليات الدعم التى توزع عبرها. والمحور الثانى: رأيهم في فكرة الرجوع للبطاقات التعاونية خاصة للسلع والخدمات الاساسية من خلال خمسة سلع وخدمات هي:

الكهرباء/البنزين/الغاز/الخبز/المواد الغذائية الاساسية .المحور الثالث: استحداث آليات جديده لدعم هذه السلع ووصولها للمواطن السوداني فقط .

اجابات المستهلكين من خلال ثلاث عينات عشوائية من الاسكانات الشعبية باعتبارها مناطق طرفية ترتفع فيها نسبة الفقر(جنوب الخرطوم الامل/شمال امدرمان الحارة ٧٦/الوادى الاخضر شرق النيل/الصفوة جنوب امدرمان/بحرى حطاب) تطابقت في أنهم يسمعون أن الدولة تقدم مبالغ نقدية ولكنها لاتصل اليهم. ولايدرون كيف يتحصلون عليها. حتى الدعم الذى وضع من خلال آليات التامين الصحي لاتستفيد منه كل شرائح المستهلكين. وقالوا ان كل هم الناس فى كيف يأكلون ويشربون. كذلك أبدوا تحفظهم وعدم ثقتهم فى آليات التعاونيات والجهات الحكومية.

ترى الدراسة إنشاء هيئة للدعم الغذائي بقانون، بحيث تقوم الهيئه بالتعامل مع بعض تجار الجملة لتوفير حوجة العاملين عبر آلية يسنها القانون(دفتر/كرت)شهريا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥/٤/ ٢٠١٦ م.

وذلك بتوظيف الدعم النقدي المقدم من قبل وزارة الرعاية الاجتماعية بالاضافة للخصومات التى تخصم من العاملين شهريا.

يمكن ان يتحصل العامل اوالمواطن على حوجته من السلع الرئيسيه مقابل دفع ٢٥٪ من قيمتها على غرار طريقة صرف الادوية من صيدلية التأمين الصحي. وبذلك يكون الدعم قد وصل للمواطن فقط ولم يشاركه فيه الاجنبي. وتكون الدولة قد رفعت الدعم من السلع دون ان يمس ذلك المواطن.

علق على الدراسة عضو المنتدى اسامة ميرغني قائلاً: الفكرة جديرة بالاهتمام وموضوع جيد لطرح النقاش حوله .وفي تقديري انه خرج من فكرة التعاونيات بشكلها التقليدي الي فكرة مبتكرة للدعم .يمكن ان تكون البطاقه مثل بطاقة الصراف الالي وتكون قابلة لقراءة البيانات، ويمكن استخدام معلومات وبيانات السجل المدني لضمان عدم تسرب هذه البطاقات لغير المواطنين .

تعليق: مقترحات الدر سة مع اضافة الوسيلة التي اقترحها الاستاذ أسامة ميرغني قابلة للتنفيذ في تقديري من أجل توجيه الدعم للمستحقين فعلا.[١]

توفير احتياجات عيد الأضحى المبارك :-

بحمد الله سبحانه وتعالى فإن عيد الأضحى هذا العام يمر في أحسن الظروف من ناحية توفر المواد الاستهلاكية الأساسية للمواطنين. المخزونات من الدقيق والغاز وزيوت الطعام في أفضل حالاتها ، حيث وفر جهاز المخزون الاستراتيجي كميات هائلة من الدقيق المستورد ، فضلاً عن انتاج المطاحن المحلية من الدقيق. فأصبح الموقف مطمئناً جداً ليس لفترة الأعياد فحسب وإنما حتى نهاية العام بمشيئة الله. وبالطبع فإن قرار وزارة المالية بتعديل سعر دولار القمح المستورد من ٤ جنيهات الى ٦ جنيهات لا أثر له على الاطلاق على سعر الخبز للمستهلك، لأن وزارة المالية وجهت بأن يظل سعر جوال الدقيق للمخبز ١١٦ جنيه كما كان دون أدنى تغيير.

إنتاج مصفاة الخرطوم من الغاز مستقر جداً وفي معدلاته الطبيعية وهو حوالي ٨٠٠ طن يوميا ، وعمليات الاستيراد لتغطية الاحتياج من هذه السلعة منتظمة أيضاً. أكبر ولاية مستهلكة للغاز هي ولاية الخرطوم التي يبلغ استهلاكها اليومي للمخابز وللغاز المنزلي حوالي ٧٠٠ طن يومياً هي متوفرة الآن مع وجود احتياطي كافٍ.

أسعار زيوت الطعام في معدلاتها الطبيعية، حيث أزالت الأمطار الأخيرة أي تخوفات بشأن فشل محاصيل العروة الصيفية من الزيوت النباتية الفول وزهرة الشمس والسمسم وبذرة القطن. أدي هذا لاستقرار الأسعار، وخروج مخزونات كانت بطرف التجار والبنوك تخوفاً من فشل الموسم الزراعي. البهارات والبصل

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٦ م.

والخضروات متوفرة، غير أن أسعارها مرتفعة بسبب أن هذا ليس هو موسمها. لهذا ينصح بالتقليل من شرائها أو الاتجاه لشرائها من الأسواق المركزية.

توجد وفرة في الحلويات محلية الصنع ومستوردة في الأسواق. وقد انتشرت مؤخراً ثقافة شراء الحلوى بالوزن حيث تتيح هذه الطريقة أسعاراً أفضل بشطب تكلفة التعبئة، وفي نفس الوقت تعطي إمكانية التشكيل في أنواع وألوان الحلويات لنفس الكمية.

شهدت أسعار المشروبات الغازية ارتفاعاً ملحوظاً، حيث زادت أسعار هذه المنتجات من المصنعين، الذين يشتكون من ارتفاع تكاليف الانتاج بسبب ارتفاع أسعار المدخلات المستوردة التي تعامل بسعر دولار السوق الموازي، فضلاً عن زيادة التكاليف الضريبية وتكاليف الوقود. ينصح باللجوء للعصاير من المنتجات الطبيعية، كالعرديب والتبلدي والكركدي، لمن لا تسمح له ظروفه بشراء المشروبات الغازية.

من أهم الاحتياجات الأسرية في عيد الأضحى خراف الأضحية، وقد بذلت ولاية الخرطوم جهوداً مقدرة لتيسير حصول المواطنين عليها بأسعار مناسبة. واتبعت في سبيل تحقيق هذا سياستين، الأولى البيع بالأقساط من خلال محفظة قوت العاملين، وهي المحفظة البنكية التي تقوم بشراء الخراف بالجملة من المنتجين وتبيعها للموظفين والعمال بالأقساط لمدة عشرة شهور. وفرت المحفظة خراف كبيرة الحجم وزن ٤٦ كيلو جرام فأكثر بسعر ١٣٤٠ جنيهاً، وخرافاً متوسطة الوزن ما بين ٣٥ الى ٤٥ كيلو جرام بمبلغ ١٢٦٠ جنيها. معنى هذا أن الموظف أو العامل يدفع حوالي ١٣٠ جنيه شهريا فقط كقيمة للأضحية لمدة عشرة شهور وهو مبلغ معقول. وقد أجاز البروفسور محمد عثمان صالح البيع بهذه الطريقة.

والسياسة الثانية كانت هي بيع الخراف بالوزن، وهي طريقة وجدت قبولاً واسعاً وحددت لها أربعة مواقع بولاية الخرطوم: بشارع الهوا مع تقاطع الببسي، وبميدان أبو جنزير، وبميدان المولد بالمزاد ببحري، وجنوب حدائق أمدرمان الكبرى. في هذه المواقع يباع الكيلو الحي للخراف الحمرية أو الكباشية الخالية من العيوب بمبلغ ٢٩ جنيه للكيلو وهو سعر مناسب للمستهلك ومجزي للتاجر. يا حبذا لو طبقت الولايات الأخرى هاتين السياستين[(١)].

خريف أخضر وإنتاج وفير:-

عطلة عيد الأضحى المبارك الطويلة مثلت فرصة ذهبية للكثيرين للخروج من زحمة المدن إلى آفاق الريف الفسيح. تزامنت العطلة مع نهايات فصل خريف رائع بكميات امطاره، وتوزيعها المتوازن ما بين شهوره و (عيناته)، فكانت النتيجة لكل هذا موسم زراعي صيفي غير مسبوق بأذن الله.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/٩/ ٢٠١٥ م.

المتحرك بالسيارة أو البص من الخرطوم وحتى كسلا شرقا، أو من الخرطوم إلى الأبيض وما بعدها غربا، يمر وسط خضرة زاهية، ومحاصيل يانعة، وانعام راتعة، تحسها جزلة وسعيدة بماء مسكوب، وظل ممدود، وخضرة لا نهائية. حدثني من أثق فيه، من خبراء الزراعة الآلية المطرية، أن الذرة والسمسم سوف يحققان هذا الموسم انتاجا غير مسبوق. قالوا ـن الرجل الطويل يدخل لحقل الذرة أوالسمسم فلا يكاد يُرى من فرط طول النباتات وكثافة تشابكاتها (ما شاء الله). ينطبق هذا على ولاية القضارف بأكملها، وأجزاء مهمة من ولايات كسلا، النيل الأبيض، النيل الأزرق، الجزيرة، كردفان الكبرى. ولم ترصد آفات تذكر بهذه المناطق والحمد لله.

يتخوف المزارعون الآن من شيئين: قلة عمال الحصاد، والانخفاض المتوقع لأسعار المحاصيل.

علينا أن نضع الخطط الكفيلة بمعالجة هذه التخوفات، حتى لا يضيع من بين أيدينا هذا الخير الوفير بسؤ التخطيط. لقد حدث في سنوات سابقة أن أصبح سعر جوال الخيش أعلى من سعر الذرة بداخله، فكان الناس يرمون الذرة على الأرض، ويأخذون الجوال الفارغ.

على الدولة تحديد سعر تركيز مناسب يشتري به البنك الزراعي من المزارع. هذا السعر يمكن أن يبنى على عناصر يتم تحريكها من خلال حركة منظمة، أولها مكاتبات وعرض أسعار يتم لبرنامج الغذاء العالمي لتغطية احتياجات اللاجئين من جنوب السودان، ولتغطية احتياجات سكان دولة الجنوب نفسها، وغيرها من الدول المجاورة. احتياجات دولة الجنوب يمكن أن تبنى على قاعدة (النفط مقابل الغذاء). وثانيا: يمكن إصدار سياسات عامة واجبة النفاذ، بأن تستخدم المخابز طحينا لانتاج الخبز بخليط بنسبة ٧٠٪ قمح و ٣٠٪ ذرة. وهي خلطة لا تحتاج لأي معدات أو مواد إضافية لانتاج الخبز.

ثالثا: تحريك وزارة التجارة، ومستشارياتنا الاقتصادية بالخارج، لفتح أسواق للذرة والسمسم السودانيين. والسماح بتنفيذ بعض العمليات بالمقايضة، ذرة مقابل قمح مثلا.

أما فيما يلي عمال الحصاد فيقترح تكليف إدارة الخدمة الوطنية بعمليات الحصاد بمقابل مجزي للمجندين .على أن تقوم إدارة الخدمة باستدعاء كل المكلفين، واجبار من لا يلبي النداء طوعا كما يمكن تكليف نفس الإدارة بالتعاون مع إدارة الأجانب لاستجلاب عمالة أجنبية من دولة اثيوبيا لأغراض الحصاد، تحت رقابة محكمة، على أن يعودوا لبلادهم بنهاية الحصاد .

نحتاج لخطط جريئة وعملية للاستفادة من هذا الموسم الاستثنائي..[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/١٧ م.

تحرير أسعار القمح والخبز والدقيق :-

قال وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بدر الدين محمود أن موازنة العام القادم ٢٠١٧ سوف تتضمن فتح باب استيراد القمح والدقيق، بجانب منح الحرية لمصنعي الخبز في انتاجه وتحديد أسعاره. وأضاف أن ذلك سوف يتم وفق إطار قانوني لضبط الأسواق وتنظيمها.

مثّل دعم الاستهلاك خلال الأعوام الماضية عبئاً كبيراً على موارد الدولة، وشوّه الحركة الاقتصادية فيها. ذلك لأن دعم الاستهلاك يستفيد منه الأغنياء لأنهم هم ببساطة الأكثر استهلاكاً، ويستفيد منه مواطنو الدول المجاورة الذين تصلهم السلع عبر السودان بتكلفة أقل من تلك التي توفرها لهم دولهم. ويتم الدعم على حساب دافع الضرائب السوداني الذي لا يتاح له الاستفادة من الدعم بالكامل لأن عدداً هائلا من الأجانب يشاركونه فيه.

يشار الى أنه خلال العامين الماضيين اتبعت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي سياسات أدت لفك احتكار استيراد القمح والدقيق، مما أدى لخفض الضغوط على المالية العامة، وإلى توفير سلعتي القمح والدقيق على مدار العام دون أزمات.

من الواضح أن وزارة المالية تسير في اتجاه التحرير الكامل لهاتين السلعتين، وبالتالي تحرير سعر الخبز للمستهلك. ويتخوف البعض من أن هذا سوف يؤدي لرفع سعر الخبز رفعاً كبيراً لا يتمكن معه ذوي الدخل المحدود من الحصول عليه. حقيقة الأمر أن تحرير هاتين السلعتين، مع منح الحرية للمخابز لإنتاج أنواع مختلفة من الخبز بأسعار مختلفة حسب مكونات كل نوع ،سوف يؤدي لمنافسة حميدة تنجم عنها الوفرة و ربما الانخفاض العام في أسعار الخبز.

المخابز الآن تنتج نوعاً واحداً من الخبز بأوزان محددة وأسعار محددة. تخيل معي بعد التحرير أن مخبزاً ما في موقع استراتيجي يقوم بإنتاج خبز فاخر جداً القطعة منه بمبلغ ٢ جنيه، عوائده من أرباح هذا الخبز سوف يوظفها لانتاج خبز شعبي يبيعه ثلاثة أو أربعة بجنيه بربح قليل، وبهذا يضمن بيع كميات هائلة من الخبز. كثرة زبائنه ودخولهم المستمر لمخبزه سوف يجعله ينتج خبائز بعضها فاخر جداً وبعضها شعبي (تشايل) بعضها بعضاً.

للسلطة العامة دور مهم في منع الاحتكار أو الاتفاق ما بين المخابز على سعر يمثل ضغطاً على المواطن، وينبغي تنشيط تنفيذ قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك الذي يمنع الاحتكار ويعاقب عليه، ويلزم المخابز بوضع تسعيرة أنواع الخبز لديهم بصورة واضحة، مع توضيح مكونات كل نوع من أنواع الخبز.

وللنقابات والهيئات والمنظمات أن تجتهد في عقد اتفاقات محددة لتزويد منسوبيها

بالخبز، بأسعار مناسبة، من مخابز عملاقة. وسوف تكون هذه المخابز مسرورة لتقديم خبزها لهذه الجهات، لأنها تضمن توزيعاً هائلاً عبر منافذ المؤسسة التعاونية للعاملين على سبيل المثال.

وعلى الحكومة الاستمرار في دعم انتاج القمح المحلي ودعم انتاج الذرة. ورعاية تجربة الخبز المخلوط (قمح+ذرة) لانتاج خبز أسمر صحي بأسعار مناسبة لمحدودي الدخل. ولتحقيق قيمة مضافة لسلعة الذرة التي يمكن انتاجها في أي مكان على أرض السودان الطيبة.(١)

خطة لضمان انسياب السلع الأساسية في العيد :-

وضع قطاع الاقتصاد بوزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم خطة لضمان انسياب السلع الأساسية للمواطنين خلال فترة عطلة عيد الفطر المبارك والتي ستبدأ يوم غد الجمعة. لقد دلت التجارب خلال الأعوام والمناسبات الماضية أن التنسيق وتبادل المعلومات، والمرونة في التحرك، والتصرف المناسب السريع، تعالج الكثير من الأزمات والخلل في تقديم بعض الخدمات.

في الأعياد تحدث الشكوى أحيانا من انعدام الخبز، ولا يعود السبب لعدم وجود الدقيق، ولكنه يعود لسفر العمال والخبازين لخارج العاصمة للاحتفال مع ذويهم بالعيد. إن المعلومة المسبقة، والمرونة في التحرك، يمكن أن تعالج هذه المشكلة. حيث يمكن توجيه المواطنين للمخابز العاملة في لأحياء القريبة منهم إذا كان مخبز الحي متوقفاً. او نقل الخبز من المخابز العاملة للاحياء المتأثرة بنقص الخبز.وهكذا.

تتوفر لدى الادارة العامة للتجارة بوزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك كميات من الدقيق المستورد يمكنها من تغطية احتياجات لمخابز في حال عدم التوزيع لها من المطاحن الرئيسية لأي سبب من الأسباب. كما تتوفر لدى الادارة العامة لامدادات الطاقة التابعة لوزارة البترول كميات كافية من الغاز يمكن من خلالها تغطية أية إحتياجات طارئة.

تم تحديد أرقام لطوارئ شئون المستهلك على النحو الآتي:-

طوارئ محلية بحري ٠١٢٣٤١٢١١٣

طوارئ محلية أم درمان ٠١٢٣٤١٢١١٤

طوارئ محلية شرق النيل ٠١٢٣٤١٢١١٥

طوارئ محلية جبل أولياء ٠١٢٣٤١٢١١٦

طوارئ محلية كرري ٠١٢٣٤١٢١١٧

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٠/ ٢٠١٦ م.

طوارئ محلية أم بدة ٠١٢٣٤١٢١١٨

طوارئ محلية الخرطوم ٠١٢٣٤١٢١١٩

وبالاضافة لهذه الخطة الموضوعة على مستوي رئاسة الولاية توجد خطط فرعية لكل محلية على حدة، حيث توجد غرف عمليات على مستوى المحليات للاستجابة لإحتياجات المواطنين، ومعالجة النقص في السلع أو الخدمات.

مطلوب من المواطنين التفاعل الايجابي مع الخطط الموضوعة، والابلاغ عن أي نقص في السلع الأساسية عبر الأرقام أعلاه. كما يرجى من اللجان الشعبية العمل ميدانياً مع غرفة العمليات المركزية وغرف العمليات على مستوى المحليات لمعالجة أي طارئ. وكل عام وأنتم بخير.(١)

خفض تكاليف المعيشة بولاية الخرطوم :-

تتسارع الخطى في ولاية الخرطوم لتنفيذ معالجات محددة تؤدي لخفض حقيقي في تكلفة المعيشة على المواطن. ومع اقتراب شهر رمضان المعظم تركزت الجهود حول السلع الأكثر طلباً في شهر رمضان وهي السكر وزيت الطعام والشاي والدقيق بنوعيه دقيق القمح ودقيق الذرة، ولبن البودرة والعدسية والبلح والأرز واللحوم البيضاء والحمراء.

سوف يتم توفير هذه السلع بثلاثة طرق: الأولى هي الكرتونة الرمضانية التي توفرها محفظة قوت العاملين. لقد اكتملت الاجراءات التنفيذية لهذه الكرتونة تماماً وسوف يبدأ توزيعها خلال الأسبوع القادم لعدد ٧٥ ألف من العاملين في القطاع المنظم، وتستقطع تكلفتها البالغة ٨٠٥ جنيه على مدى سبعة أشهر مع فترة سماح شهرين. جدير بالذكر أن هذه الكرتونة من ضمن محتوياتها جوال سكر كبير ٥٠ كلجم وجركانة زيت كبيرة ٩ ليتر إضافة للشاي والدقيق والأرز ولبن البودرة. هناك كرتونة رمضانية مشابهة يتولى أمرها ديوان الزكاة بالولاية وهذه توزع مجاناً لعدد ٨٠ ألف أسرة بالولاية.

الطريقة الثانية لتوزيع السلع الأساسية هي منافذ التعاون، وقد تم حتى اليوم تحديد ١٠٦ منفذاً يتوقع أن تخدم حوالي ٥٠٠ ألف نسمة من سكان الولاية بالمحليات السبعة، ففي محلية شرق النيل هناك ٣٣ منفذاً، وبمحلية بحري ١٨ منفذاً، وبمحلية أم درمان ٨ منافذ، وبمحلية أم بدة ٥ منافذ، وبمحلية كرري ٦ منافذ، وبمحلية جبل الأولياء ٢٠ منفذاً، وبمحلية الخرطوم ١٦ منفذاً. وقد أكملت المؤسسة التعاونية التجارية إستعداداتها لتوزيع كميات هائلة من السكر بسعر ٧١

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٧/٧/ ٢٠١٥ م.

جنيهاً للجوال زنة ١٠ كيلو جرامات عبر هذه المنافذ فضلاً عن سلع أخرى.

الطريقة الثالثة لتوزيع السلع الأساسية هي أسواق البيع المخفض في الميادين العامة، وقد التزم معتمدو المحليات بتنشيط هذه الأسواق على النحو الآتي: محلية أم درمان ٥ أسواق، محلية بحري ٣ أسواق، محلية شرق النيل ٥ أسواق، محلية جبل الأولياء ٤ أسواق، محلية كرري ٣ أسواق، محلية أم بدة ٣ أسواق، محلية الخرطوم ١٧ سوق. ويتوقع أن تخدم هذه الأسواق ما لا يقل عن ٥٠٠ ألف نسمة أيضاً.

وعلى هذا نجد أن معالجات ولاية الخرطوم سوف تصل بإذن الله لحوالي مليون ومائة ألف نسمة من سكان الولاية، وهذا عدد هائل سوف تؤدي تغطية احتياجاته لخروجه من السوق، مما يؤدي بالنتيجة لخفض الأسعار ولجم صعودها بالنسبة لباقي المواطنين الذين يشترون من لأسواق والبقالات العادية.

سوف تعمل الآلية العليا لتخفيف عبء المعيشة بالولاية على نشر تفاصيل المواقع بالصحف اليومية ووسائل النشر الأخرى.[١]

زراعة القمح بالخرطوم انجاز كبير :-

دال الزراعية، وهي إحدى شركات مجموعة دال، نجحت في زراعة القمح بولاية الخرطوم بإنتاجية عالية بلغت ٢٥ جوالاً للفدان، وذلك حسبما أوردته تقارير صحفية تم نشرها حول زيارة نائب رئيس الجمهورية الاستاذ حسبو محمد عبد الرحمن لمشروع الواحة الزراعي بشرق النيل يوم أمس الأول.

على الرغم من صغر المساحة التي تم زرعها وحصادها وهي ٤ ألف فدان، وعلى الرغم من التكلفة العالية للانتاج لأن الري كان محورياً وليس انسيابياً كما هو في المشاريع المروية، فإن التجربة تستحق الاحتفاء والاشادة. أثبتت التجربة أن صنف القمح (إمام) الذي انتجته العقول لسودانية من خلال مركز البحوث الزراعية ملائم تماماً للزراعة في المناطق ذات الحرارة العلية. وأن نسبة البروتين العالية في المنتج من القمح تؤكد أننا موعودون بطفرات عالية في انتاج القمح في السودان.

يحاول جانب من الإعلاميين تصوير نجاح دال الزراعية في زراعة وحصاد القمح كإنتصار على قرارات وزارة المالية التي رمت لإعادة هيكلة الدعم المقدم لسعر الخبز للمواطنين، وقد جانبهم الصواب في هذا، لأنه لا جدال في أن مجموعة دال مجموعة اقتصادية ضخمة لها وزنها في الاقتصاد السوداني ولها أنشطتها المتعددة ومساهماتها الاجتماعية المقدرة. وبلا شك تستحق التهنئة على تجربتها الرائدة بزراعة القمح بولاية الخرطوم على صغر المساحة والتكلفة العالية لأن هذا في النهاية انتاج وطني. غير أن أنشطة دال الكثيرة وأعمالها المقدرة كوم ومسألة طحن القمح

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٦ م

لأغراض صناعة الخبز كوم آخر.

النشاط المتعلق بطحن القمح وتوزيع دقيقه لأغراض صناعة الخبز يتم العمل فيه تحت مناخ (سياسة الدعم) وبالتالي هو لا يخضع لظروف العمل العادية كباقي أنشطة مجموعات دال الأخرى مثل زراعة البرسيم أوصناعة الألبان أو تجميع الآليات التى تتم في إطار سياسات التحرير الاقتصادي.

كانت الحكومة (تمنح) المطاحن الكبرى فرصة استيراد القمح المدعوم ثم طحنه وتوزيعه للمخابز لأغراض صناعة الخبز. راجعت الحكومة هذا الترتيب لأنها وجدت فيه ثغرات تسمح بتسرب الدعم، وتحدث خللا في النقد الأجنبي. فكان أن قررت السماح للشركات بالتنافس الحر لاستيراد قمح ودقيق بسعر للدولار حددته هي.على أن تستمر المطاحن في عملها الأساسي وهو الطحن. وان رغبت في التنافس الحر مع الآخرين في الاستيراد فهذا شأنها. بالفعل تم تنفيذ السياسات الجديدة وحققت الدولة من خلالها الهدف الأساسي وهو خفض الكلفة على الاقتصاد بمقدار ٨٠٠ مليون دولار خلال سبعة أشهر.

الإنتاجية العالية التي حققها القمح هذا العام في السودان في كل المشاريع بما فيها مشروع الواحة، والتي سوف تغطي ما بين ٤٠٪ الى ٥٠٪ من احتياجات البلاد من القمح تدعونا مجددا للمناداة بتحرير كل العمليات الخاصة بصناعة الخبز وإنتاج وزراعة القمح.[١]

سعر الخبز للمستهلك هل يتأثر؟

أعلن وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بدر الدين محمود عباس فك احتكار استيراد سلعتي الدقيق والقمح لشركات المطاحن الكبرى الثلاثة للغلال (سيقا، ويتا، وسين) وفتح باب الاستيراد لبقية شركات المطاحن عبر العطاءات. وقال الوزير « إن الدولة تفتح استيراد القمح بالتزامن مع انخفاض أسعاره عالميا ». وأضاف وزير المالية ان الحكومة ستستورد خلال الأيام المقبلة كميات معتبرة من القمح عبر إدارة المخزون الاستراتيجي، منوها إلى ان الاستيراد سيتم عن طريقين، طريق الاستيراد النقدي أو عن طريق التمويل. موضحاً أن الحكومة ستوجه فرق الاستيراد بعد انخفاض الأسعار العالمية للقمح لتشجيع الإنتاج الزراعي وتوطين زراعة وصناعة القمح وتشجيع المنتج ودعم الخدمات الاجتماعية.

وأشار إلى بيع جوال الدقيق للمخابز زنة ٥٠ كيلو بمبلغ ١١٦ جنيه بسعر ٤ جنيه للدولار بدلا عن ٢,٩ جنيه، مشددا على توجيه القمح المدعوم من الدولة للخبز فقط، مشيرا إلى إسهام الدقيق الذي تم استيراده في استقرار الأسعار وتحقيق الوفرة من هذه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٣/ ٢٠١٦ م.

السلعة.

من جانبه أكد وزير الصناعة د.محمد يوسف علي حرص الحكومة على انتعاش الصناعة الوطنية مع مراعاة خدمة المواطن وفق مناخ تسوده الشفافية والتنافسية الحرة وإزالة التشوهات عن الاقتصاد.

تعليقاً على هذا الخبر أشير الى أن تحرير استيراد الدقيق و لقمح ومعاملتهما بسعر ٤ جنيه للدولار بدلا عن ٢,٩ جنيه فيه فائدة كبيرة جدا للاقتصاد. من ناحية أخرى فإن تحديد ١١٦ جنيه لجوال الدقيق للمخابز يعني أن أسعار الخبز للمستهلك لن تتأثر وهذا أمر مهم جدا ويزيل أي تخوفات.

إذا حدث تغيير للأسعار لعالمية للقمح في شكل ارتفاع كبير لسعر طن القمح المنتج بالخارج فإن هناك خياران أمام الحكومة: إما أن تسمح الدولة لمطاحن بأن تبيع الدقيق للمخابز بأكثر من ١١٦ ج للجوال، وهذا معناه زيادة سعر الخبز للمستهلك. أو أن تعامل سعر دولار القمح بأقل من ٤ ج إن رأت إبقاء السعر كما هو للمخابز للحفاظ على سعر الخبز للمواطن، وهذا معناه زيادة عبء الدعم على الاقتصاد.

للخروج من دوامة الدعم المتأرجح حسب الأسعار العالمية للقمح فإن الدولة تعمل الآن في اتجاهين: الأول هو زيادة المنتج من القمح المحلي، وهو ما سوف يؤدي مباشرة لتقليل حجم الاستيراد. والثاني دعم تجربة ولاية الخرطوم في انتاج الخبز من دقيق مخلوط ٦٥٪ قمح و ٣٥٪ ذرة، وهو ما سيؤدي أيضاً لتقليلٍ حجم المستورد من القمح. إن الاتجاهين يدعمان الأمن الغذائي للدولة بصورة واضحة جداً، وينبغي السير فيهما بدون تردد.

الخبر الذي أوردته (سونا) حول اجتماع الوزير المشار اليه في بداية هذا العمود يحتاج لتصحيح في الجزئية المتعلقة بأن (دعم الحكومة للقمح بلغ العام الماضي ٣ مليار دولار ليبلغ دعم الدولة للخبز والمواد البترولية ما يعادل ١٢٪ من حجم الموازنة). الصحيح أن فرق سعر دعم القمح كان خلال العام ٢٠١٤ مبلغ ٣٦٩٣,٢ مليار جنيه تعادل بالسعر الرسمي للدولار ٦٤٧,٩ مليون دولار. بينما كان اجمالي دعم المحروقات والقمح معاً خلال العام ٢٠١٤ مبلغ ٦٥٠٠ مليون جنيه تعادل ١,١٤ مليار دولار. ويتوقع أن يرتفع هذا الدعم خلال العام ٢٠١٥ إلى ١٠٢٠٠ مليون جنيه تعادل ١,٨ مليار دولار وتمثل نسبة ٢١٪ من أجمالي مصروفات الميزانية. مصدر معلوماتي هو تقرير بنك السودان للعام ٢٠١٤ وكتاب موازنة الدولة للعام ٢٠١٥ الصادر عن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي[(١)].

سياسات دعم الفقراء وضرورة البطاقة التموينية :-

أصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية المصرية مؤخراً نشرة صحفية أشارت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٨/٨/ ٢٠١٥ م.

فيها الى أن منظومة السلع التموينية ونقاط الخبز أثرت بشكل واضح في تأمين مستوى معيشة ٤٦٪ من الأسر وجنبتهم الدخول في دائرة الفقر.

وخصصت الوزارة نصيب يومي لكل فرد من الخبز عبارة عن ٥ أرغفة مدعمة يُدفع نظيرها مبلغ رمزي، وفي حال لم يحصل الشخص على الكمية المخصصة له طيلة الشهر يتحول ما تبقى له إلى مقابل مادي يُضاف إلى رصيده فيما يسمى «البطاقة التموينية» والتي تتيح له شراء سلع أساسية مثل الأرز والسكر والسمنة وغيرها.

وأشارت الوزارة إلى أن عدد المستفيدين من دعم الخبز ودقيق المستودعات يبلغ نحو ٨٢,٢ مليون فرد، وتبلغ كميات الخبر المستحقة للمواطنين نحو ١٣٧,١ مليار رغيف أسبوعياً يتم توزيعها من خلال ١١ مليون و٢٦٥ ألف بطاقة تموينية ويتم الصرف عن طريق محلات البقالة التموينية البالغ عددهم حوالي ٢٦ ألف بقال تمويني وفروع المجمعات الاستهلاكية البالغة نحو ٥ آلاف فرع، وفروع جمعيتي وعددها حتي الآن نحو ١١٠٠ فرع، وكافة المنافذ التابعة لوزارة التموين بالمحافظات

تعليق: التجربة المصرية في مجال دعم الفقراء وتوجيه الدعم للمستحقين تستحق الوقوف عندها والاستفادة منها.

عندنا في السودان تدعم الدولة في الوقت الحالي استهلاك الخبز والمواد البترولية وبعض الأدوية. الدعم معناه: أن تقوم الدولة بتقديم السلع للمستهلكين بغير سعرها الحقيقي. لأن السعر الحقيقي يكون مرتفعاً، ولايستطيع الفقراء دفعه. من الناحية النظرية يبدو الأمر فيه مساعدة كبيرة للفقراء، غير أنه ثبت وفي مختلف التجارب الدولية أن الدعم، إن لم يضبط، يذهب لغير مستحقيه، ويستفيد منه في الواقع المواطنين الأكثر استهلاكاً وهم الأغنياء.

عندنا في السودان تدعم الدولة رغيف الخبز ولكنها لم تكون الآليات اللازمة لمراقبة هذا الدعم، وبالتالي نجد أن الدعم يذهب الجزء الأكبر منه للأغنياء. الأسرة الفقيرة المتوسطة تحتاج لثلاثين قطعة خبز في اليوم، الأسرة الميسورة المتوسطة بنفس عدد الأفراد تحتاج ستين قطعة رغيف في اليوم، وذلك لسبب بسيط هو أن أفراد الأسرة الميسورة يرغبون خبز طازج ساخن في كل وجبة، فضلاً عن أن طلبة الجامعات من هذه الأسر، في الغالب، يتناولون وجبتي الإفطار والعشاء خارج المنزل في مطاعم الوجبات الجاهزة.

لا سبيل لاستعدال حال الاقتصاد الا بإعادة هيكلة الدعم. وذلك من خلال تقديم سلع محددة مدعومة من خلال بطاقة تموينية الكترونية، بدلاً عن أو مع تقديم دعم نقدي مباشر، وذلك للاستفادة من اقتصاديات الحجم، ذلك لأن شراء سلع بكميات كبيرة بواسطة الجمعيات التعاونية مثلاً تتيح الحصول على أسعار ممتازة تمكن هذه الجمعيات من توزيع هذه السلع للمستهلكين المستحقين بالبطاقة

بأسعار أقل من السوق بنسبة تتجاوز ٢٥٪ [١]

عادل الباز ينتقد الخبز المخلوط :-

على عموده المقرؤ (فيما أرى) بصحيفة (اليوم التالي) الغراء إنتقد الاعلامي والكاتب الصحفي الكبير عادل الباز سياسة الدولة الرامية لاحلال جزء من القمح المستورد بالذرة السوداني. ويمكن تلخيص أوجه نقده في نقاط ست: هو يرى أن خلط الذرة بالقمح لانتاج الخبز لن يخفض تكلفة انتاج الخبز، ويزعم أن الخلط يحتاج لمحسنات تستورد من الخارج، ويتخوف من عدم وجود مخابز يمكنها القيام بإنتاج الخبز من الدقيق المخلوط، ويقرر أنه ما دام تعديل سعر دولار القمح وانخفاض أسعاره عالميا قد خفضا كلفة الاستيراد بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار فلا يوجد داع لمجهود جديد لخفض تكلفة الاستيراد.

للرد على هذه النقاط أقول: صحيح أن سعر جوال القمح الآن للمخابز حوالي ١٢٠ جنيه وسعر جوال الذرة في الأسواق حوالي ٢٨٠ جنيه وبهذه الأسعار إذا خلط القمح مع الذرة فإن التكلفة سترتفع، بالطبع هذا أمر بديهي لم يغب عمن رسم سياسة الدقيق المخلوط، لهذا ورد في السياسة دعم الذرة المخصصة لصناعة الخبز بحيث يكون سعر جوال الذرة الذي سيدخل المطاحن للخلط مع القمح أقل من سعر جوال القمح، مثلاً ١٠٠ جنيه، وبهذا نصل لجوال دقيق مخلوط (قمح+ذرة) بسعر أقل من ١٠٠ جنيه وهذا يحقق خفض التكلفة. إن أي مبالغ مخصصة لدعم الذرة الداخلة في انتاج دقيق المخابز مهما كانت كبيرة لا تمثل خسارة للاقتصاد لأنها دعم بالعملة المحلية يقلل بنفس نسبته مبالغ الدعم بالعملة الأجنبية التي تقدم حالياً للقمح المستورد. ببساطة سندعم مزارعنا المحلي بدلاً عن المزارع الأجنبي. نعطي مزارعنا المحلي عند تسليمه محصوله ٢٥٠ جنيه للجوال ونبيع نفس الجوال للمطاحن للخلط مع القمح بمبلغ ١٠٠ جنيه. تدفع وزارة المالية ١٥٠ جنيه في كل جوال وهي مسرورة البال لأن الدفع ماشي لسوداني ومحروم منه أجنبي.

خلط الذرة مع القمح لصنع خليط يصلح لانتاج الخبز لا يحتاج لأي محسنات مستوردة أو غير مستوردة ولا أعرف من أين جاء الأستاذ عادل الباز بهذه المعلومة المغلوطة.

تخوف الباز من عدم وجود مخابز لصنع الرغيف من الدقيق المخلوط، وأن تهيئة المخابز الحالية للأسلوب الجديد يحتاج وقتاً طويلا. طبعاً السياسة الجديدة العنصر الأهم فيها إقناع المواطن بالفائدة الصحية للخبز الذي تدخل في تكوينه الذرة، والفائدة الاقتصادية بتسليمه للمواطن بسعر أقل. إذا أقبل المواطن على الخبز المخلوط واستساغ طعمه وشعر بفائدته لجيبه عن ناحية لسعر فإن آلآف المخابز سوف تتسابق للتعرف على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/٨/ ٢٠١٦ م.

طريقة الانتاج الجديدة، وإجراء التعديلات الطفيفة المطلوبة لمواكبة السياسة الجديدة. ولتعويد المواطن على الخبز المقترح الجديد، ولمساعدة المخابز وتوفير التجربة العملية لها، شرعت ولاية الخرطوم في استيراد مخبز لتقديم النموذج للمواطن ولصانعي الخبز. طبعا لا يتوقع أن يتم التغيير بين يوم وليلة، غير أن تحول عدة أسر يوميا لتناول الخبز المخلوط، وتعديل مخبز أو مخبزين كل أسبوع يفي بالغرض. الخبز العادي سيكون موجوداً ومتاحا، وكذلك الخبز المخلوط موجود ومتاح ويتقدم للامام. وسوف تكون الغلبة في النهاية للخبز المخلوط، وهذا هو المبتغى والمراد.

النقطة الأخيرة التي تناولها الباز وذكر فيها أنه ما دام تعديل سعر دولار القمح وانخفاض أسعاره عالميا قد خفضا كلفة الاستيراد بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار فلا يوجد داع لمجهود جديد يخفض كلفة الاستيراد بمبلغ ٣٦٦ مليون دولار إضافية. هذه نقطة غريبة وغير منطقية بالمرة، والرد عليها يكون ببساطة بعبارة (البحر ما يابى الزيادة). هدفنا مسح تكاليف استيراد القمح تدريجياً من قائمة مستورداتنا سواء بالانتاج المحلي أو بإستخدام الدقيق المخلوط.[١]

غاز الطهي بين التحرير والضرورات الاجتماعية والبيئية :-

أعلنت وزارة البترول بناءاً على قرار من وزارة المالية أسعاراً جديدة لغاز الطهي، حيث حدد سعر الكيلو من غاز الطهي بمبلغ ٦ جنيهات للمستهلك، أي أن اسطوانةالغاز زنة ١٢,٥ كيلو جرام سوف تباع للمستهلك بمبلغ ٧٥ جنيه، مقارنة بمبلغ ٢٥ جنيه هو السعر الرسمي السابق. كما أعلن وزير المالية فك احتكار الدولة لاستيراد الفيرنس وغاز الطائرات.

إذا أخذنا غاز الطهي كمثال فإننا نجد أن السعر المتوسط لكيلو غاز الطهي عالميا يبلغ حوالي ٠.٦ دولار، وبإضافة تكاليف النقل والتأمين وغيره يصل غاز الطهي للمستهلك بسعر في حدود ٠,٧ دولار، معنى هذا أن الاسطوانة سعة ١٢,٥ كيلو جرام يبلغ سعرها حوالي ٨,٧٥ دولارات. في العام ٢٠١١ قبيل انفصال الجنوب كان هذا السعر يعادل ٣٥ جنيها بإعتبار أن الدولار حينها كان بحوالي ٤ جنيهات سودانية. ولتشجيع السودانيين على استخدام الغاز كسياسة أقرت للحفاظ على الغطاء الشجري باعت الحكومة الاسطوانة للمواطن بسعر ٢٥ جنيها، ولم يكن الفرق مؤثرا على ميزانية الدولة لأنه كان بالعملة المحلية حيث كان انتاج مصفاة الخرطوم من غاز الطهي يغطي احتياجات الاستهلاك المحلي ويحقق فائضا.

بعد الانفصال تغيرت الكثير من المعادلات حيث شهدت قيمة الجنيه السوداني انخفاضا سريعاً ومتوالياً في قيمته أمام الدولار الأمريكي، وفي نفس الوقت شهدت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٨/١٠/ ٢٠١٥ م.

معدلات الاستهلاك للغاز تناميا مضطرداً بسبب اتجاه المزيد من الأسر لاستخدام الغاز بديلاً للفحم والحطب، وبسبب تهريب الغاز للدول المجاورة حيث أسعاره أعلى بكثير من أسعار الغاز بالداخل، كما شهدت الفترة تدني انتاجية البترول بنسبة أكثر من ٧٠٪ بسبب ذهاب الحقول الجنوبية لدولة جنوب السودان. هذه العوامل مجتمعة جعلت إنتاج مصفاة الخرطوم من الغاز يغطي ٤٠٪ فقط من حاجة الاستهلاك، وتضطر الحكومة لاستيراد ٦٠٪ من الاحتياجات من الغاز من الخارج وبالعملة الأجنبية. ومع بقاء السعر للمستهلك على حاله وهو ٢٥ جنيها للاسطوانة سعة ١٢،٥ كجم فإن مقدار الدعم الذي تدفعه الموازنة العامة لهذه الاسطوانة ظل يتضخم بإستمرار بسبب استمرار انخفاض قيم الجنيه. إن سعر الأسطوانة الذي كان في العام ٢٠١١ يعادل ٢٥ جنيهاً بحساب الدولار ٤ جنيهات أصبح الآن يعادل مبلغ ١٠٠ جنيه بحساب الدولار ١١،٥ جنيه وعلى هذا تضخم مبلغ الدعم تضخماً هائلاً. والمدهش أنه لا يوجد أصلاً قرار بدعم الغاز أو أي من المحروقات في ميزانية الدولة أو في أي قرار رئاسي أو صادر عن مجلس الوزراء.

من ناحية أخرى فقد أصدر السيد رئيس الجمهورية القرار رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٥ والقاضي بالسماح للقطاع الخاص بإستيراد وتوزيع المشتقات البترولية بأنواعها المختلفة ودون أي قيود فيما عدا تلك المتعلقة بالمواصفات وبالسلامة. وعلى هذا فإن قرار وزارة المالية بتحرير التجارة في المحروقات والذي طبق حالياً في الغاز والفيرنس وغاز الطائرات هو قرار صحيح من الناحيتين الاقتصادية والاجرائية.

مع الاقرار بصحة ما أتخذ من إجراءات لا بد من أن نضع في إعتبارنا الآثار الجانبية لهذه القرارات، ومنها توقع عدم تحمل محدودي الدخل للأسعار المحررة وبالتالي العودة للفحم والحطب كمحروقات، واحتمال تأثر سلع أخرى بإرتفاع التكلفة كسلعة الخبز الهامة للمواطنين، وعلى هذا يجب عمل تدابير لتقديم دعم إجتماعي إضافي لفئة محدودي الدخل من المتلقين للدعم الاجتماعي حالياً ولفئة العاملين بأجور بسيطة ومحدودة. عبر البطاقة التموينية الالكترونية. أو عبر أي وسيلة مناسبة أخرى.[1]

قضايا الاقتصاد وزيادة الانتاج ومعاش الناس هي الأكثر الحاحاً :-

الحوار الوطني يمضي نحو غايات الأمل بغد مشرق لأهل السودان بإذن الله. قلت أمس على هذه المساحة أنه قد يكون من المناسب بعد إجازة وثيقة الحوار الاتفاق على جسم تنفيذي بسلطات وصلاحيات واسعة، تحت إشراف رئيس الجمهورية، يشرع في تنفيذ مصفوفات الحوار الوطني بمواقيت محددة. عبر لجان متخصصة تتبع لهذا الجسم. وبالفعل أعلن أمس عن هذا الجسم وهذه المصفوفة.

(١) نشر صحيفة السوداني بتاريخ ١٧/١/ ٢٠١٦ م

قلت كذلك أنه قد يكون من المناسب البدء بلجنة (الإنصاف والمصالحة)، التي تعمل على إزالة ما علق بالنفوس، وتعوض من يثبت تضرره نتيجة سياسات أو أفعال سابقة خاطئة، ليقبل جميع أهل السودان على معركة البناء بنفوس طيبة متحابة . إن تهيئة المناخ النفسي بمثل هذه اللجنة يمثل أولوية قصوى.

يبدو، بعد تهيئة المناخ النفسي، أن القضية الأكثر الحاحاً هي قضية الاقتصاد وزيادة الإنتاج ومعاش الناس. لجنة الاقتصاد على مستوى الحوار السياسي، ولجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس على مستوى الحوار المجتمعي، درستا هذه القضايا بإستفاضة، حيث أديرت الحوارات مع المنتجين، وتم الاستماع للمستهلكين، ودون رأي العلماء والمختصين، ونُظر في برنامج اصلاح الدولة لدعم الايجابيات وسد الثغرات، وكانت النتيجة النهائية توصيات عديدة منها العاجل الذي لا يتحمل التأخير ومنها ما يمكن إعتباره خططاً متوسطة أو استراتيجية.

من التوصيات العاجلة التي قد يكون من المناسب التعبير عنها بالأرقام في ميزانية العام ٢٠١٧ وفي تنفيذات البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي ما يلي: الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة المخصص له في موازنة الدولة. استكمال خطة تطوير السكة الحديد كأولوية قصوى. استكمال خطة التوليد الكهربائي. الاهتمام بسلعة الصمغ العربي ومعالجة مشكلاته.

إفساح المجال للقطاع الخاص وتقليص دور الدولة والشركات الحكومية التي تزاحم القطاع الخاص، في الاستثمار والقطاعات الإنتاجية، وانتهاج سياسات دعم الخصخصة وتحرير الأسعار وتشجيع أنشطة القطاع الخاص.

وضع خطة استراتيجية للشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص Public sector Private sector Partnership (P.P.P)، وإصدار التشريع الذي ينظم هذه الشراكة.

تكوين قوة أمنية متخصصة لحماية الاستثمار وتمكين المستثمرين من الأرض التي تمنح لهم. ويكون من مهام القوة إزالة نقاط التحصيل غير القانوني بالطرق القومية.

تشجيع الاستثمار في مجال التخزين المبرد والمجمد وصوامع الغلال. تأهيل المسالخ الكبرى المتعطلة والاهتمام بصناعة اللحوم .

الاهتمام بالسياحة لتحويلها إلى مورد اقتصادي مهم وذلك بتحسين بيئة الموارد الطبيعية والمناطق السياحية في البلاد، وتهيئة مناخ السياحة لجذب السياح للبلاد.

أما في مجال معاش الناس فإن أهم التوصيات تشمل: تقوية وتنشيط التعاون كقطاع اقتصادي مهم تكفل آلياته المختلفة تخفيف العبء المعيشي عن المواطنين. استكمال وإنفاذ التشريعات المتعلقة برعاية المنافسة ومنع الاحتكار والمواصفات

القياسية لحماية المستهلك وتخفيف أعباء المعيشة عليه.[1]

قضية القمح والدقيق..ما يهم المواطن :-

خلال الأسبوعين الماضيين تم تناول قضية القمح والدقيق في السودان بكثافة من خلال الاعلام المكتوب والمرئي والمسموع والاسفيري. وذلك على خلفية القرارات التي صدرت عن وزارة المالية، ورأي السيد أسامة داؤود، أكبر المستثمرين في قطاع القمح والدقيق، في هذه القرارات من خلال اللقاء الصحفي الذي أجراه مع عدد محدود من الصحف السودانية.

الكتابة المكثفة حول الموضوع بصحفنا المحلية دلت على وعي كبير، واهتمام بقضية تمس حياة كل السودانيين. لقد وجدتُ تميزاً في تناول القضية في كتابات كل من عادل الباز والطاهر ساتي ومزمل أبو القاسم وبابكر فيصل وعبد الوهاب جمعة من الصحفيين المحترفين. فيما وقفت على مقال رأي عميق من الفاتح عبودة من غير المحترفين. وأعتذر عن عدم إيرادي لأسماء كل من كتب حول الموضوع لقصوري في الإحاطة الشاملة التي تحتاج لمركز أبحاث وباحثين متفرغين. آراء من ذكرت من كتاب الرأي وغيرهم ممن لم أذكر تناولت الموضوع من زوايا مختلفة ورؤى متباينة أحياناً ومختلفة أحياناً أخرى، وكلها تبحث عن الحقيقة والمصلحة العامة.

من خلال ما جمعت من بيانات ومعلومات، وما اطلعت عليه من آراء. أرى أن الخلاصة التي تهم المواطنين تتمثل في سبعة نقاط رئيسة: الأولى، أن سعر بيع الخبز للمستهلك لن يتأثر بتعديل صرف دولار القمح من ٢,٩ جنيه الى ٤ جنيهات.

النقطة الثانية: لا يوجد أي إتجاه لمنع المطاحن الكبيرة (خصوصاً سيقا) من العمل، أو حرمانها من طحن القمح الذي تستورده الحكومة أو الذي يسلمه لها المخزون الاستراتيجي من المزارعين المحليين، وبالتالي لن يكون هناك تشريد للعمالة المستوعبة بهذه المطاحن.

النقطة الثالثة: أن المخزون الاستراتيجي لا يدخل منافساً للمطاحن أو التجار. إنه أداة الدولة لتوفير هذه السلعة الاستراتيجية بأفضل الأسعار، وأحسن المواصفات. فهو بمثابة الحكم والمشرف على تنافس شريف بين القادرين على توريد القمح أو الدقيق. ومطلوب منه العدل والشفافية والنزاهة.

النقطة الرابعة: ان استيراد القمح أو الدقيق بكميات هائلة يحتاج لكل الطاقات السودانية من معدات مناولة وناقلات وقاطرات متخصصة وصوامع ومخازن. وبالتأكيد سوف يتم استخدام الطاقات المتوفرة لدى المطاحن الرئيسية بطريقة مجزية لمالكي هذه الطاقات. وفي نفس الوقت فإن توفر هذه الطاقات بالسودان يطمئن الناس بأنه لن تكون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٦ م

هناك اختناقات في النقل والتوزيع على الرغم من عدم امتلاك المخزون الاستراتيجي لهكذا طاقات. هو لا يملك طاقات النقل ولكن يمكنه استئجارها.

النقطة الخامسة: التأكيد على أن استيراد الدقيق هو سياسة مؤقتة سوف تعدل عنها الدولة متى ما اطمئنت على قدرة المطاحن المحلية على العمل بالسياسات الجديدة التي اقتضتها التطورات الداخلية والخارجية. ومطلوب من المطاحن استيعاب هذه المتغيرات وإجراء تعديلات على مكونات حسابات التكاليف لديها للتوافق مع هذه السياسات.

النقطة السادسة: أن الدولة صمتت في الفترة السابقة وتحركت الآن لثلاثة أسباب بسيطة وواضحة هي: انخفاض سعر القمح عالمياً، أنخفاض كلفة النقل، تمكن الدولة من الحصول على تمويل وضمانات خارجية. سوف تستمر سياسة الدولة هذه ما استمرت هذه العوامل.

النقطة السابعة: أن الخطة الاستراتيجية للدولة تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، عن طريق التوسع في زراعته في الأراضي المتاحة حالياً، وتشجيع استخدام الدقيق المخلوط (قمح زائداً ذرة). ومستقبلاً تتضمن الخطة الاستراتيجية إضافة ضعفي الأراضي المتاحة حالياً، بإستغلال أراضي التروس العليا بولايتي الشمالية ونهر النيل، بعد الحصول على التمويل لهذه الخطة من خلال مبادرة الأمن الغذائي العربي المجازة.[1]

هل نجحت سياسات ضبط استيراد القمح؟

في منتصف العام ٢٠١٥ شرعت وزارة المالية والاقتصاد الوطني في اتخاذ سياسات لضبط استيراد القمح من الخارج، وذلك لثلاثة أسباب: الأول تنامي حجم الاستيراد بصورة كبيرة جداً فاقمت من حجم العجز في الميزان التجاري، والثاني انخفاض سعر سلعة القمح ومنتوجاته في العالم الخارجي، والثالث انخفاض كلفة النقل بسبب انخفاض سعر البترول.

بعد تشاور واسع مع كل القطاعات المرتبطة بصناعة الدقيق والقمح، وبعد إجراء دراسات واسعة بواسطة الوزارات والهيئات المختصة، أقرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني سياسات جديدة تضمنت محاور ثلاثة: الأول أن تقوم الدولة ممثلة في ادارة المخزون الاستراتيجي بعمليات استيراد وتوزيع سلعتي الدقيق والقمح من خلال عطاءات شفافة، والثاني تعديل سعر صرف الدولار لاستيراد القمح والدقيق من ٢.٩ جنيه للدولار الى ٦ جنيهات للدولار، والثالث تخصيص القمح والدقيق المستوردان لانتاج الخبز للمستهلكين على أن تخضع أي استخدامات أخرى للسعر الحر تحت إشراف ديوان الضرائب.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣٠/٨/ ٢٠١٥ م

الآن وبعد مرور حوالي سبعة أشهر على هذه السياسات الجديدة نتساءل هل حققت هذه السياسات أهدافها؟ وهو سؤال طرحه الأستاذ عادل الباز على عموده المقروء (فيما أرى) بعدد (اليوم التالي) الغراء الصادر يوم ٦ مارس ٢٠١٦ ، وقد أجاب على هذا التساؤل بأن (كل الوعود غدت هباءا ، وكل الأماني طلعت كاذبة). لا أدري كيف وصل الأستاذ عادل لهذا التقييم فهم لم يورد أي أرقام أو شواهد أخرى تسند تقييمه هذا.

بالعكس من تقييم الأستاذ عادل الباز أقول أن البيانات المتوفرة لدينا تشير الى أن هذه السياسات قد حققت أهدافها بصورة كبيرة جدا ، ربما أكبر من المتوقع. لقد حققت هذه السياسات وفراً في كلفة الاستيراد على الخزينة العامة قدر بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من ناحية ثانية مثل التزام المخزون الاستراتيجي بشراء القمح المحلي من المزارعين بسعر التركيز دافعاً كبيراً لزراعة مساحات هائلة في الموسم الشتوي الحالي يتوقع معها تغطية ٥٠٪ من احتياجات البلاد من القمح في الموسم القادم. من نتائج هذه السياسات كذلك تشغيل عدد أكبر من المطاحن: الآن تعمل كل من مطاحن سين، سيقا ، ويتا ، الحمامة ، سوفت، وبعد أسبوع ستدخل مطاحن قنا بطاقة ٦٠٠ طن في اليوم.

من الواضح أن الخطة الاستراتيجية للدولة في هذا المجال تمضي في الاتجاه الصحيح فهي تستهدف خفض كلفة استيراد القمح على الاقتصاد كما تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، عن طريق التوسع في زراعته في الأراضي المتاحة حالياً ، وتشجيع استخدام الدقيق المخلوط (قمح زائداً ذرة). ومستقبلاً تتضمن الخطة الاستراتيجية إضافة ضعفي الأراضي المتاحة حالياً ، بإستغلال أراضي التروس العليا بولايتي الشمالية ونهر النيل، بعد الحصول على التمويل لهذه الخطة من خلال مبادرة الأمن الغذائي العربي المجازة.[١]

كيف نعالج قضية الخبز للفقراء ؟-

قرارات تحرير التجارة في القمح والدقيق وبالتالي تحرير صناعة الخبز من حيث السعر وعدد القطع (وليس المواصفات بالمعنى التقني للكلمة) هي قرارات من المتوقع صدورها كسياسات مصاحبة لمشروع موازنة الدولة للعام ٢٠١٧ ويتوقع معها حدوث ارتفاع لسعر الخبز للمستهلكين. كيف يمكن معالجة أثر هذا الارتفاع على الفقراء ومحدودي الدخل؟ وما هي المقترحات العملية الممكنة التنفيذ في هذا الشأن؟

طرحت هذا السؤال على الأصدقاء بوسائل التواصل الاجتماعي فجاءت إجابات مفيدة ألخص بعضها هنا.

أحد الاصدقاء فضل حجب اسمه كتب: مطلوب اولا تشغيل المخابز الكبيرة الموجودة. مثل مخبز الامن الغذائي ببحرى التابع للجيش، ومخبز الولاية بالسوق المحلي

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٧/ ٢٠١٦ م.

الخرطوم. ويجب اعداد مواصفات جديدة للمخابز مع حوافز تشجيعية، والتوسع فى انتاج الخبز المخلوط، وفرض رسوم اضافية على المخابز الصغيرة والتقليدية.

الأستاذ طارق مختار من المغرب قال: اصحاب المخابز تجار. والتاجر ينزع للربح وليس للفضائل وعمل الخير. وان لم يلزم بمواصفة محددة لرغيف الخبز فإن مواصفته الوحيدة التي سيلتزم بها هي مواصفة اعلى ربح ممكن. ولن يلومه احد لأن لا شيء ملزم له.

لنكن صريحين لاتوجد دولة في العالم لا تحدد مواصفات محددة لكل سلعة من السلع المهمة والإستراتيجية. وليس مواصفة عامة بل دقيقة للغاية. فمواصفة الحد الادنى لرغيف الخبز ضرورية.

يجب ان نشرع في تعليم ربات البيوت صناعة خبزهن بأنفسهن. توفير ودعم افران صناعة الخبز او الة صنع الخبز الكهربائية المعروفة او تعليم الناس صناعة افران بلدية صغيرة في المنازل وتوفير عبوات صغيرة من الدقيق «حبذا بالخلطة ٣٠ ٪ ذرة و٧٠٪ قمح» وعبوات صغيرة من الخميرة. هذا كفيل ان يجعل اصحاب المخابز حريصين على مواصفة الحد الادنى والا بارت سلعتهم.

ولتدعيم المنافسة بين المخابز اعتقد يجب تيسير الحصول على التراخيص للمواطنين لانشاء مخابز ولو باحجام اصغر. وتوفير وسائل تصنيع الخبز لربات البيوت، وتمكينهن من بيعها مثلما يبعن الكسرة. كذلك الترخيص لاصحاب المطاعم ومموني الأكل بصناعة خبزهم الخاص وبمواصفاتهم الخاصة. وبسط معلومات وتقنيات ومواصفات اصناف الخبز من الدول الاخرى مثل الخبز المصري والشامي والتميس الافغاني والتافورنو المغربي وغيرها من الانواع التي تستهلك ولا تترك لبابة تضيع لعدم اكلها.

تعليق: هذه مقترحات وآراء مفيدة تنفع في معالجة قضية ارتفاع اسعار الخبز لذوي الدخل المحدود.(١)

لا تخذلوا جبارة والخالة سعاد :-

الفنان طارق الأمين صاحب الانشودة الرائعة (بلداً هيلنا) كتب مشهدا جميلاً بمناسبة ختام جلسات الحوار الوطني، ومما ورد فيه (في صبيحة الحوار.بدري صحيت من نومي- ترالاالم..... ما ان دعكت عيوني من سودان الامس الذي كان يعج بالظلمات والمحن، وانا في شوق لمعانقة سودان اليوم، فلقد بغرت وبغرت نفسي طوال الامس وأنا استمع للرادي وهو يعلن ان نكدنا الي زوال، بعد ان اقسم المتحدثون انه عرس البلاد، فيا لبختنا بعرس السودان بعد كل تلك البورة، بل يا لشتارتي لاني لم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١٠/ ٢٠١٦ م

اكن اعرف إن السودان قد كان بايراً 'صلاً، كنا نناديه السودان ابونا، لكنه كان بايراً وحان موعد عرسه، فيا لفرحتي بزواج الوالد اليوم.

هرعت لدكان الحي لابتاع لي ولقءمي ورداً وحنابيك فلابد للعرس ان ينجلي - يالسعادتي وناس الحي، في الطريق وانا اتقافز فرحا بسوداني الجديد سمعت اصوات سيارات الشرطة والاسعاف وهي لاتقول واك واك واك كعادتها كل صباح، بل كانت تصيح حوار وار وار وار، يا للدهشة والانبثاق. وقفت امام البائع جبارة الذي كان يوزع المشروبات الباردة مجاناً للمواطنين الشرفاء، وما ان رآني الا وسالت منه دمعة مهمة لم يستطع حبسها، ثم تعانقنا سوياً وهو يقول لي ممزقاً قلبي الوحيد: الحوار ياطارق، الحوار ياضارق، ويبكي.. حتي حضرت حاجة النعمة بشكيراً كبيراً جففت به دموعنا وهي تصيح فينا استغفروا استغفروا

يا إلهي، كم كان جميلاً ذلك وانا اهم بالرجوع محملاً بالحلوي والحنبوكات، فاذا بدفار محمل بالجنود الاقوياء، ويحمل مكبراً للصوت تنبعث منه روائع ندي القلعة والجنود يتراقصون طربا فكشفت معهم كما لم اكشف من قبل، وكشف الجيران والطلاب وموظفو تحصيل النفايات معنا، والموسيقي تتناثر هنا وهناك (ح ح ح حوار وار- ح ح ح حوار وار) .. النبق النبق النبق لقد حت المواطنون الشرفاء حتاً شديدا.

وماكان من بائع البصل الذي مر امام مشهدنا الرهيب الا ان نزل من حماره السعيد يبشر ويعرض، وقام بكل سعادة بتسيم كل مواطن بصلة كبيرة مجاناً. عدت الي المنزل مسرعاً لاجد أن خالتي سعاد قد حضرت للتو من قريتنا التي نسميها البلد، لتلقي العلاج، وفوجئت بانها لم تسمع بالخبر،فحكيت لها قصة الحوار، ففرحت حتي خفت ان تمسكها أم فريحانة، ثم تبدل حالها فغنت ورقصت رغم المرض، بل تعالى جسدها النحيل، ونحن ننفخ الحنبوكات ونطلقها في الفضاء لتعانق عنان لسماء.

آه لو كنت قد استقبلت من امري ما استدبرت، البقولوها ديك، والله ماكنت ح اعرف أعمل شنو، شكرا للحوار وهيا الي السودان السعيد. تمت.

طارق اللمين

تعليق: هذا المشهد الدرامي الرائع اظنه تكرر في كل حي وقرية بفضل الاعلام القوي. مهم جداً ألا نخذل جبارة والخالة فتحية. مهم جداً أن نهتم بمعاش الناس وقفة الملاح كأولوية قصوى.[١]

ماذا يستفيد الاقتصاد والمواطن من الخبز المخلوط :-

تقوم الاستراتيجية الاقتصادية للدولة في الوقت الحالي على زيادة الانتاج وخفض الاستهلاك من المستوردات لخفض العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٢ م.

يمثل الاستهلاك من القمح المستورد نسبة عالية من المستوردات حيث بلغ خلال العام ٢٠١٣ حوالي ٢,٣ مليون طن بقيمة ١٠٢٧ مليون دولار، وبلغ في العام ٢٠١٤ حوالي ٢,٢ مليون طن بقيمة ١٠٤٦ مليون دولار. وهذه القيمة تمثل ١١,٤٪ من حجم الاستيراد الكلي الذي بلغ في العام ٢٠١٤ مبلغ ٩٢١١ مليون دولار.

لتقليل المستورد من القمح تعمل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي على سياستين الأولى هي دعم انتاج القمح المحلي، وهي سياسة ينتظر أن تحقق نتائج معقولة خلال الأعوام القادمة، ولكنها في كل الأحوال لن تحقق الاكتفاء الذاتي من القمح، الا بتوفير الطاقة الكهربائية لاستغلال حوالي مليون فدان من التروس العليا بالولاية الشمالية. ويعلم الجميع أن لدينا في الوقت الحالي نقص في الطاقة نحتاج معه لاستثمارات لا تقل عن مليار دولار لتغطية النقص الحرج في الطاقة.

السياسة الثانية الرامية لتقليل المستورد من القمح هي انتاج الخبز لاستهلاك المواطن من دقيق يتكون من خليط من الذرة والقمح. إذا تمكنا مثلاً من انتاج خبز ٣٥٪ من دقيقه ذرة و٦٥٪ قمح فإننا نوفر استيراد ٧٧٠ ألف طن من القمح بقيمة ٣٣٦ مليون دولار.

ولاية الخرطوم بوصفها أكبر مستهلك للقمح، لأنها أكبر مستهلك للخبز بحوالي ٣٠ مليون قطعة خبز يوميا، سعت للمساهمة في سياسة التقليل من القمح المستورد من خلال مشروع استجلاب مخبز وتقنية روسية، تتيح انتاج الخبز من الدقيق المخلوط. تعمل الولاية في هذا المشروع من حوالي العامين، حيث قامت اللجنة المكلفة بالعمل من قبل الولاية بمخاطبة شركات متخصصة في كل من ألمانيا تركيا وروسيا، وطاف الفنيون بالدول الثلاثة حاملين معهم الذرة السوداني المرشح للخلط مع القمح، وتحصلت اللجنة على عروض من شركات هذه الدول، وبناءاً على العروض الفنية والمالية تم التركيز على واحدة من الشركات الروسية المتخصصة، حيث تم الدخول معها في اتفاق لاستجلاب مخبز ينتج حوالي ٤٠٠ ألف قطعة خبز في اليوم من الدقيق المخلوط بنسبة ٣٥٪ ذرة و ٦٥٪ قمح. سيكون هذا المخبز بمثابة نموذج ومشروع رائد لتوطين طريقة صناعة هذا النوع من الخبز بالسودان. وقد أفادت الشركة المصنعة للمخبز أن تعديلات بسيطة يمكن إجراؤها على المخابز العاملة في السودان، وسوف تتمكن كل المخابز بعدها من إنتاج هذه النوعية من الخبز.

سعر الذرة الآن بالأسواق أعلى من سعر القمح، لأن الدولة تدعم سعر القمح للاستهلاك. ولكن بعد التأكد من كفاءة تقنية انتاج الخبز المخلوط سوف تعمل الدولة على دعم الذرة للمخابز التي سوف تعمل بهذه التقنية. سوف يقوم المخزون الاستراتيجي بتسليمها جوال الذرة بمبلغ ١٠٠ جنيه فقط. وفي هذه الحالة سيكون الرغيف المنتج من الدقيق المخلوط أرخص من الرغيف المصنوع من القمح الصافي. وبالطبع فإن الرغيف الداخلة في إنتاجه الذرة هو أفيد صحياً للمواطن.

سوف تستمر الدولة في دعم انتاج الذرة بإعطاء سعر تركيز مناسب للمنتجين، وسوف يتم التوسع في إنتاج الذرة توسعاً كبيراً لأن إدخالها في صناعة الخبز يعطيها قيمة إضافية ممتازة.[1]

مشروع توزيع الخراف بالوزن :-

عيد الأضحى المبارك على الأبواب، تخطط الأسر الآن، خصوصاً محدودة الدخل، حول أنجع السبل للحصول على أضحية شرعية وبثمن مناسب غير مرهق لميزانية الأسرة المرهقة أصلاً في الوقت الحالي بالغلاء العام للأسعار.

تسعى الإدارات الحكومية المسئولة عن شئون المستهلك بالتعاون مع المنظمات النقابية والطوعية لإجراء تدخلات مفيدة لصالح المستهلك، سواء أكان عاملاً بالوظائف الحكومية، أو الوظائف في القطاع الخاص، أو لعامة المواطنين.

التدخلات في موضوع الأضحية تخفيفاً على المواطن تتم الآن من خلال مشروعين، المشروع الأول هو توفير خروف الأضحية بالأقساط للعاملين في القطاع المنظم عام وخاص. ويتبنى هذا المشروع اتحاد نقابات عمال ولاية الخرطوم، بالتعاون والتنسيق مع محفظة قوت العاملين كممول للمشروع،ووزارة المالية بولاية الخرطوم كضامن له.

البنك الرائد في محفظة قوت العاملين هو بنك العمال الوطني، الذي قام من خلال اللجنة التنفيذية للمحفظة بعمل متميز، حيث تم طرح طلب توفير ٢٠ ألف رأس من الخراف في عطاء علني، وقد استجاب لمتطلبات العطاء حوالي ٢٤ مورداً، تم تصفيتهم عبر معايير دقيقة للغاية الى ٩ من الموردين تم التعاقد معهم لتوفير الكميات المطلوبة، على أن يسلم الخروف الكبير الذي يتراوح وزنه ما بين ٣٧ كيلو جرام إلى ٤٥ كيلو جرام للعامل بسعر ١٧٣٢ جنيهاً بأقساط لمدة ١٠ أشهر، أي أن القسط الشهري هو ١٧٣ جنيها فقط، وفي هذا تخفيف كبير على العامل من ذوي الدخل المحدود.

أما المشروع الثاني لتخفيف عبء قيمة خروف الأضحية على المواطن العادي، غير المنتمي للقطاع المنظم، فيتمثل في مشروع بيع الخراف بالورن. وهي تجربة تتم في ولاية الخرطوم للعام الثاني على التوالي، وتستهدف تركيز سعر خروف الأضحية، مع إبعاد السماسرة والوسطاء الذين كانوا يتسببون في رفع سعر الأضحية لأرقام خيالية. فضلاً عن التعامل الحضاري من خلال سعر موحد محدد للكيلو الحي، فيشتري المواطن حسب قدراته دون ضغوط من السماسرة والوسطاء.

في اجتماع موسع تم يوم أمس بوزارة المالية- ولاية الخرطوم قطاع الاقتصاد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/١٠/ ٢٠١٥ م

بمشاركة وزارة الزراعة، والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، ونيابة ومباحث حماية المستهلك، والأمن الاقتصادي، والمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك، وإدارة حماية المستهلك، وموردي وتجار المواشي، تم الإتفاق على تنفيذ البيع بالوزن من خلال ١٤ موقعاً بالمحليات السبعة. على أن يكون البيع بسعر ٤٠ جنيهاً للكيلو الحي.

إن تحديد هذا السعر مناسب جداً لكل الفئآت، حيث يمكن المواطن من الشراء حسب إمكاناته، وبما أن الخروف وزن ٢٥ كيلو جرام مجزي للأضحية معنى هذا أن من لديه ١٠٠٠ جنيه يمكنه الحصول على أضحية مناسبة تفرح العيال وأمهم.

جعل الله جميع أيامكم أفراحاً ومتعكم بالصحة والعافية.[(١)]

معاش الناس في خطاب رئيس الجمهورية :-

في خطابه أمام حفل تنصيبه أعطى رئيس الجمهورية إشارات مهمة للقضية المتعلقة بمعاش الناس، حيث قال الرئيس (سيكونُ أمرُ معاشِ الناسِ هو أولى أولوياتِنا، وإنّي في هذا المقامِ الذي امتدحُ فيهِ صبرَ السودانيينَ وحُسْنَ ظَنِّهم باللّهِ وبقيادتهم في كلِّ المحنِ والابتلاءاتِ والضوائقِ المعيشيةِ التي ألمتْ بهم، أؤكدُ عَزْمنا الشديدْ وتَوجُهَنا الصادقْ لاستدامة الاستقرار الاقتصادي و تحقيقِ النهضةِ والطفرة في كلِ المحاورْ المرتبطة بالاقتصاد، من خلالِ البرنامج الخماسي الذي يرمِي إلى زيادةِ الإنتاجْ و الإنتاجية، وتيسيرِ المعيشة وتوفيرِ فرصِ العملِ للمواطنين، وذلك بحسنِ توظيفِ قدراتِنا الذاتيةِ واستثمارِ فرصِ الشراكات الاقتصادية المرتقبة مع أشقائنا و شركائِنا الاقتصاديينَ في أرجاء المعمورة).

وقال مخاطباً أعضاء الهيئة التشريعية القومية (أرجو أنْ أؤكد لهيئتِكم الموقرة أنَّ الحوارَ الوطنيَّ الشاملَ بشقيْهِ السياسيِّ والمجتمعي والذي دَعَوْنا له في العامِ الماضي كلَّ الناس، قد اكتملت ترتيباتُهُ وحُدِّدَتْ آلياتُهُ وستنطلقُ بإذنِ الله في الأيام القليلة القادمة فعالياتُهُ).

أمر معاش الناس يقتضي تناول موضوعين، الأول هو وفرة السلع والخدمات الأساسية التي تقدم للمواطنين، والثاني تقديم هذه السلع والخدمات بأسعار وتكلفة تتناسب مع دخول السواد الأعظم من المواطنين. المهمة صعبة ولكنها غير مستحيلة، وفي سبيل سبر غورها واقتراح المعالجات لها نشطت لجنة الانتاج ومعاش الناس وهي احدى لجان الحوار المجتمعي في لقاءات واجتماعات مطولة وزيارات لعدد من الولايات. الأنشطة التي تمت في اطار هذه اللجنة حتى الآن تميزت بمستوى عالي

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٦ م.

وراقي جداً من التداول والنقاش، ولم يعتورها ما يعتور الحوار السياسي من المناكفات والمحاحكات والاستقطاب الحاد. والسبب في ذلك أن المشكلات والقضايا التي تواجه الانتاج ومعاش في السودان متفق عليهـ، ومتفق على حلولها بنسبة كبيرة جداً، وقد طرحت كقضايا بحثية في مراكز البحوث والجامعات السودانية. عليه تكون الفائدة الرئيسة المنتظرة من أعمال هذه اللجنة هي بلورة معالجات رئيسة ومركزة لقضايا الانتاج ومعاش الناس. ثم تشكيل رأي عام سياسي واجتماعي داعم لهذه المعالجات والحلول بحيث يكون تبنيها واجباً قومياً للحكومة المقبلة وفق موجهات رئيس الجمهورية هذه.

من أمثلة الموضوعات التي حدث حولها شبه إجماع في لجنة الانتاج ومعاش الناس، والتي يترأسها الأستاذ سمير أحمد قاسم رجل الأعمال المعروف، التمسك بسياسات التحرير الاقتصادي، مترافقة مع سياسات دعم ذكية وفعالة لحماية الفقراء وذوي الدخل المحدود. وضرورة دعم البحث العلمي وتشجيع الابتكار بتخصيص نسبة مقدرة من الناتج المحلي الاجمالي لهذا الغرض. ودعم التعليم المهني والفني لخلق الكوادر الوسيطة القادرة على الاسهام في النهضة. اصلاح الخدمة المدنية القائم على أساس الثبات والتخصص. ثبات السياسات الاستثمارية والاقتصادية والمالية. وضرورة إحداث إختراق في جدار الحصار الاقتصادي المفروض ظلماً على السودان مع خلق علاقات خارجية استراتيجية مع دول متقدمة ومقتدرة واقتصادياً.

ينبغي الإشارة الى أن هناك أسباب متداخلة تؤدي لإرتفاع لأسعار هي: الظروف الطبيعية، والارتفاع العالمي لاسعار عدد من السلع الاساسية، وانخفاض قيمة العملة السودانية أمام العملات الأخرى، والسياسات الحكومية غير المساندة للفقراء، والافتقاد للقوانين والتشريعات التي تحمي المستهلك وتحارب الاحتكار والاغراق وأعمال السمسرة غير القانونية.

وعلى وجه الخصوص فإن فشل الحكومة بصورة عامة في الفترة السابقة في إقرار هذه التشريعات وتفعيل آلياتها كان من الأسباب الرئيسية لانفلات السوق وعدم التحكم في الاسعار. مما كان له الأثر البالغ سلباً على الفقراء ومحدودي الدخل. الأمر الذي يقتضي المعالجة في المرحلة القادمة.[1]

نجاح كبير لتجربة بيع الأضاحي بالوزن :-

حققت تجربة بيع خراف الأضاحي بالوزن نجاحاً كبيراً فاق التوقعات. التجربة دشن بدايتها عادل محمد عثمان وزير المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم يوم أمس السبت من خلال موقعين الأول بتقاطع شارع الهوا مع تقاطع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٦/ ٢٠١٥ م

الببسي بالخرطوم، والثاني بميدان المولد بالمزاد ببحري، وفي كلا الموقعين تدافع الناس وفازوا بخراف ممتازة بسعر معقول للغاية.

التجربة التي تمت بشراكة ما بين وزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم، والمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك، استهدفت تقديم خراف أضاحي جيدة وصحية وبسعر معقول للمواطن. وبالفعل تم الاتفاق مع بعض منتجي المواشي على توريد خراف جيدة، حمري أو كباشي، على أن يتم البيع منها بالوزن للمواطن بواقع الكيلو الحي بمبلغ ٢٩ جنيهاً. والكيلو الحي مقصود به وضع الخروف بكامله على الميزان، أي أن يشمل الوزن جلد الخروف وإمعائه ورأسه والاظلاف.

لقد وُجد أن الخروف زنة ٣٠ الى ٣٥ كيلوجرام حي مناسب جدا كخروف ضحية محترم، وباستعمال معادلة الكيلو ب ٢٩ جنيهاً نجد أن سعر مثل هذا الخروف يتراوح ما بين ٨٧٠ جنيهاً للخروف وزن ٣٠ كيلو جرام، ومبلغ ١٠١٥ جنيه للخروف وزن ٣٥ كيلو جرام. وهذه أسعار ممتازة جدا مقارنة مع الأسواق الأخرى التي لا تبيع بالوزن. وسوف يصبح هذا السعر سعراً تأشيرياً للأسواق الأخرى، وعلى المواطن التمسك بهذا السعر لأنه مناسب لكل من المنتج والمستهلك.

بالطبع لا يقتصر البيع في مراكز البيع بالوزن على الوزنين اللذين أشرت لهما ٣٠ و٣٥ كيلو، ففي الموقعين توجد خراف بأحجام أكبر تصل الى ٥٠ كيلو جرام أو تزيد. المهم أن سعر الكيلو موحد وكل شخص يشتري حسب استطاعته.

لقد حققت التجربة بإمتياز هدفها الأساسي، وهو خلق علاقة مباشرة ما بين المنتج والمستهلك، وبالتالي إبعاد المضاربين والوسطاء الذين كانوا يرفعون السعر بلا مبرر، ويحققون فوائد كبيرة على حساب الطرفين المنتج والمستهلك.

التجربة جديرة بأن يتم تكرارها في أسواق الخضروات كذلك، لأن المضاربين والسماسرة هم من يتسببون في رفع أسعار الخضر والفواكه، بإستلامهم للوارد من المنتجين ومن ثم بيعه للفريشة بأسعار عالية، وهؤلاء يضعون أرباحهم ثم يبيعون بعد ذلك للمستهلك الذي يجد أسعار عالية جدا. والمؤسف أن هذه الأسعار العالية لا يستفيد منها المنتج، بل يستفيد الوسيط. إن ولاية الخرطوم تتجه الآن عبر الادارة العامة للتعاون بها نحو تنشيط الجمعيات التعاونية للمنتجين لتتولى هذه الجمعيات تسويق الإنتاج الزراعي مباشرة للمستهلكين، أو لتجار القطاعي، وبهذا تحمي المنتجين من الوسطاء والمضاربين، وتجعل الفوائد المادية تعود للمنتجين.

هل تجوز الأضحية بالأقساط؟

من خلال الإذاعة السودانية استمعت صباح يوم أمس السبت لحديث واضح

وصريح من بروفسور محمد عثمان صالح أمين هيئة علماء السودان، أفاد فيه بجواز شراء الضحية بالأقساط ما دام أن المشتري قادر على سداد الأقساط دون إرهاق.

في تقديرنا هذه فتوى جاءت في وقتها، لأن العاملين في أجهزة الدولة توفر لهم محفظة قوت العاملين خراف الأضاحي بالأقساط التي تستقطع من مرتباتهم على مدى عشرة أشهر. لقد دأبت محفظة قوت العاملين، وهي محفظة بنكية تدعمها ولاية الخرطوم والبنك الرائد فيها بنك العمال الوطني، على تقديم خدمة بيع الأضحية بالأقساط للعاملين منذ عدة سنوات. وقد كان أسلوباً مريحاً جداً لهم. والحمد لله أن فتوى العالم الجليل بروفسور محمد عثمان صالح قد رفعت الحرج تماماً من أي شخص ربما يكون قد سمع فتوى من شخص آخر غير ملم بما يتم في محفظة قوت العاملين.[1]

قواعد حماية المستهلك الجديدة :-

أقرت الأمم المتحدة مؤخراً مبادئ جديدة لحماية المستهلك. وتعتبر هذه المبادئ الجديدة تحديثا لما أقرته الأمم المتحدة في العام ١٩٨٥ عندما تمت المصادقة على الميثاق الدولي لحقوق المستهلك وفيه تم التأكيد على ثماني بنود تلخّص حقوق المستهلك في عالمنا وهي: حق السلامة، حق الاختيار، حق المعرفة، حق إبداء الرأي، حق التعويض، حق إشباع الحاجات الأساسية، حق التثقيف وحق الحياة في بيئة صحية.

وقد رؤي تحديث هذه المبادىء بسبب التطورات الدولية في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات، خصوصاً التجارة الالكترونية التي انتقلت لتصبح التجارة الرقمية. ثم الخدمات المصرفية عبر الشبكات والموبايل، والمسائل المتعلقة بحماية البيانات ومعلومات المستهلكين، ومخاطر السفر للسياحة، والتسويق غير المسئول، والمنتجات الصناعية الجديدة خصوصاً في مجال الأدوية ومستحضرات التجميل، وغيرها من المسائل الحديثة التي تهم مستهلكي القرن الحادي والعشرين، والتي لم تستوعبها المبادىء التوجيهية الصادرة في الثمانينات.

تم العمل في الموجهات الجديدة من خلال إجتماعات متعددة عقدت في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والتي شارك السودان فيها بقوة من خلال ممثلين لوزارتي التجارة والخارجية وولاية الخرطوم والجمعية السودانية لحماية المستهلك، وكان لي شرف المشاركة فيها. من خلال هذا الاجتماعات توافقت الدول على أن تكون المبادىء الجديدة مستهدفة مساعدة الدول في تحديث تشريعات حماية المستهلك. ذلك لأن المستهلك يواجه الآن مخاطر متعلقة بمنتجات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٩/ ٢٠١٥ م

ذات خطورة عالية تصل للمستهلك في الدول الأقل نمواً من الدول المتقدمة اقتصادياً.

وتستهدف المبادئ الجديدة اتاحة تقديم الانتاج الجيد ذي العلامات التجارية المعروفة للمستهلكين في محتلف الدول. وتعمل المباديء على تشجيع الانتاج والتوزيع المسئول المتسم بالاخلاقية والمهنية. كما تعمد المباديء إلى مساعدة الدول في حماية المستهلكين من الممارسات التجارية غير السليمة التي يتبعها المنتجين مثل الاحتكار والتسعير الجماعي.

وتعمل المباديء المقترحة كذلك على تشجيع الدول على دعم قيام مجموعات للمستهلكين تدافع عن حقوقهم. كما تدعو لمزيد من التعاون الدولي في مجال حماية المستهلكين. وتشجع تطوير مناخ وأوضاع الأسواق بحيث تتيح خيارات أوسع بأسعار أقل للمستهلكين. مع تحفيز الاقتصاد في الاستهلاك.

من المسائل المهمة التي أثيرت في الاجتماعات الاشارة للحصار الاقتصادي الذي تفرضه بعض الدول الكبرى على دول أخرى، وأثر هذا الحصار على المستهلك العادي، ويتمثل هذا في ارتفاع تكلفة السلع والخدمات بالنسبة له. أو حجب تحويلات المهاجرين لأهلهم بالداخل. وقد ساندت الهند رؤية السودان في هذا المجال، وتم بالفعل ادخال نص يشير لعدم جواز حرمان المستهلكين من المزايا والفوائد التي يمكن أن تعود عليهم بالمساواة مع نظرائهم في أي مكان آخر.

مطلوب منا في السودان نشر هذه المبادئ وتوسيع دوائر المعرفة والعلم بها. وتلعب الجمعية السودانية لحماية المستهلك وأفرعها بالولايات، والمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك بولاية الخرطوم وغيرهما من الجمعيات المتخصصة بالإضافة للأجهزة الإعلامية المختلفة دوراً أساسياً في هذا الأمر.

كما يتطلب الأمر إدخال الموجهات الجديدة في قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك لسنة ٢٠١٢ بولاية الخرطوم. وعلى القانون الإتحادي.[١]

العودة للكسرة :-

طرحت قبل يومين على هذا العمود خطة ولاية الخرطوم التي تستهدف انتاج الخبز من دقيق خليط ما بين القمح، مستورد أو محلي، والذرة الرفيعة التي تزرع في بلادنا على نطاق واسع. وأشرت أن الولاية بصدد التعاقد على مخبزين عملاقين يعملان في هذه الخلطة لتعويد الناس عليها، ولتدريب صانعي الخبز من القطاع الخاص للولوج في هذا المجال. وأشرت الى أن هذا سوف يوفر على الدولة مبالغ طائلة تذهب الآن لدعم استيراد القمح من الخارج وتقدر بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/١٢/ ٢٠١٥ م.

وجد المقال تفاعلا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث علقت سيدة الأعمال وداد يعقوب قائلة (الدقيق المخلوط مهم . لكن السؤال لماذ لايقدم دعم حقيقي قوي للذرة والدخن في صناعة الكسرة، إنني أقترح أن تقوم الحكومه بتحديد سعر ممتاز ومحفز للانتاج لسلعة الذرة، وأن تقوم كذلك ببناء مستودعات ومخازن ضخمة للذرة بطريقه علمية حديثة في كل ولاية، وأن تبذل وزارة الزراعة ووزارة المالية والبنك المركزي أقصى جهد ممكن لإنجاح زراعة الذرة. مع عمل مطاحن مركزيه لطحن و تعبئة الذرة في عبوات متوسطة وصغيرة تناسب استهلاك الاسرة. على أن تدعم الحكومه هذه العبوات وتوزع علي الفقراء جدا مجاناً، وتوقف الحكومة كل أشكال الدعم الاخرى.

يمكن تشجيع صناعة الكسره بشتي السبل، ويشمل ذلك تطوير تكنلوجيا صناعة االكسرة بمختلف المقاسات، المصانع الكبيره والمتوسطة واستعمال المطاعم والاستعمال المنزلي. مع رصد جوائز للتجارب الناجحة. وتُشجع المطاعم على تقديم الوجبات السودانية كخيار في قائمة الطعام، ويُشجع ويُطور عمل وأدوات بائعات الطعام اللائي يقدمن الذرة والدخن. فيما يتم شرح الفوائد الصحية لطبق الكسرة بالملاح او طبق الدخن مقارنة بما عداه.

ويُقترح أن تقوم رئاسة الجمهوريه برعاية برنامج توفير القوت للمواطن).

مهندس /وداد يعقوب مستثمر ومقاول ومزارع وربة بيت. علقت على الموضوع الاستاذة الاقتصادية ابتسام حسن قائلة (ما طرحته الأخت وداد هو عين العقل، وهو الرجوع للأكل السوداني المتعارف عليه وهو أكل صحي، مغذي، رخيص الثمن وسهل التحضير، وفي متناول يد الجميع بشتى طبقات المجتمع إذا توفرت الإرادة السياسية والاقتصادية لولاة الأمر.

المقترحات ممكنة التنفيذ، كما يجب أن يصاحب ذلك جهد موازي من جانب الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات النسوية للمرأة والشباب، ويمكن تنظيم وقيادة حملة شعارها (المرأة تدعم الإقتصاد بتغيير أنماط الإستهلاك).

تعقيب: هذه مقترحات عملية ممتازة، نرجو أن تجد تشجيعاً ومؤازة من الجهات الرسمية، ومن منظمات المجتمع المدني.[1]

سياسات جديدة لتوفير الدقيق :-

نفذت وزارة المالية الاتحادية عبر جهاز المخزون الاستراتيجي حزمة سياسات استهدفت توفير الدقيق والقمح لانتاج الخبز المدعوم للمستهلك، مع تقليل تكلفة الدعم على الاقتصاد الكلي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/٨/ ٢٠١٥ م.

لقد كانت المعضلة التي تواجه وزارة المالية أن تكلفة دعم القمح المستورد باهظة جداً، حيث يتم استيراد القمح بحساب الدولار بمبلغ ٢,٩ جنيه وهو رقم بعيد عن سعر الدولار الرسمي البالغ ٥,٧ جنيه. وبعيد جداً عن سعر الدولار في السوق الموازي والذي يبلغ ٩ ج تقريباً. وفي نفس الوقت كانت وزارة المالية تشعر أن جزءاً مقدراً من هذا الدعم الكبير لا يذهب لمستحقيه، بل يستفيد منه أجانب وسودانيين لا يحتاجون للدعم.

يذكر أنه خلال العام ٢٠١٣ بلغ استيراد السودان من القمح ٢,٣ مليون طن بتكلفة مليار دولار. مرتفعاً من ٢ مليون طن بتكلفة ٨١٠ مليون دولار خلال العام ٢٠١٢. لقد بلغ دعم السلع (دعم الاستهلاك) في العام ٢٠١٣ مبلغ ٩٧١٤ مليون جنيه تعادل١,٧ مليار دولار وتمثل ٢٧٪ من اجمالي المصروفات الجارية للدولة.

للخروج من هذا النفق وضعت وزارة المالية خطة ثلاثية الابعاد وجدت دعماً سياسياً من وزير المالية بدر الدين محمود ومن رئاسة الجمهورية ممثلة في الاستاذ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية. تنص الخطة على استخدام القمح المنتج محلياً لتغطية نسبة ٢٥٪ من الاحتياجات. واستيراد دقيق بسعر الدولار ٤ جنيه لتغطية نسبة ٢٥٪ من الاحتياجات. على أن يستمر استيراد القمح من الخارج بسعر الدولار ٢,٩ جنيه لتغطية نسبة ال ٥٠٪ المتبقية. والخطة مرنة بحيث يمكن تحريك هذه النسب متى اقتضت الضرورة ذلك.

أسند لجهاز المخزون الاستراتيجي التابع للبنك الزراعي تنفيذ الخطة. على أن تتابع وتراقب الولايات عمليات توزيع الدقيق، سواءاً أكان منتجاً محلياً أو مستورداً، وذلك بهدف منع تهريب هذا الدقيق المدعوم لخارج الحدود، ومنع استخدامه في أي منتجات أخرى بخلاف الرغيف.

على الرغم من أن تنفيذ الخطة هو في بداياته الا أن بوادر نجاحها بدت واضحة وجلية. ففي المحور الأول للخطة قام المخزون الاستراتيجي بشراء القمح المحلي من المزارعين بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال، أدى هذا لانتعاشة كبرى في القطاع الزراعي ككل وتحقيق ارباح جيدة للمزارعين. إن هذا القرار سوف يشجع المزارع السوداني على زراعة القمح في المواسم المقبلة، ويشجع البنوك على تمويل زراعة القمح، لأن استرداد التمويل ميسور وبأرباح معقولة. وقد شرعت المطاحن الوطنية الثلاثة الكبرى، مطحن سين، ومطحن ويتا، ومطحن سيقا، في إجراء المعالجات الفنية اللازمة نحو خلط القمح السوداني بالأقماح المستوردة، لانتاج دقيق جيد مناسب لصناعة الخبز. وينبغي الاشادة بهذه المطاحن الوطنية وبأصحابها ومديريها لأنهم قبلوا التحدي، وصمموا على إنجاح تجربة استخدام القمح السوداني.

في محور الخطة الثاني، وصلت طلائع البواخر التي تحمل الدقيق المستورد، وقد

تمت عمليات التصنيع التجريبي له بمخابز الامن الغذ ئي ببحري بنجاح كبير وكان انتاج الجوال ما بين ١١٠٠ الى ١١٨٠ قطعة خبز وزن ٦٠ جرام للمستهلك. وقد تم توزيع الدقيق المستورد للوكلاء تحت اشراف الولايات وتم تسليمه للمخابز التي بدأت في تصنيعه خبزاً للمواطنين.

إن نجاح هذين المحورين وفر للميزانية العامة للدولة مبالغ طائلة جداً سوف يتم تحويلها لأبواب الميزانية الأخرى خصوصاً التنمية والخدمات التعليمية والصحية.

وبالطبع فإن وزارة المالية والبنك المركزي يحرصون على استكمال بقية الاحتياجات من خلال القمح المستورد المطحون محلياً والذي تم توفير كافة الإعتمادات المالية المطلوبة له[1].

ما العيب في إشراف الدولة على استيراد القمح والدقيق؟

على صفحة كاملة بصحيفة إيلاف الغراء قام الكاتب المحترم الدكتور خالد التجاني بتوجيه النقد لسياسات إعادة هيكلة الدعم لسلعة القمح التي قامت بها وزارة المالية والاقتصاد الوطني منذ شهر أغسطس الماضي. إنتقد ما أسماه (إحتكار) الدولة لاستيراد القمح والدقيق. ونعى اليها إضعاف الصناعة الوطنية بتعطيل عمل المطاحن بإستيراد الدقيق الجاهز. وقال بعدم توفير الدولة التمويل اللازم لزراعة القمح مما ينبي بفشل زراعة القمح.

ما يقول به الدكتور خالد التيجاني غير صحيح وغير دقيق بتقديري. الدولة عبر جهاز المخزون الاستراتيجي تقوم الآن بالاشراف على استيراد القمح والدقيق لأنها تدعم كلفته دعماً هائلا. يتم الاستيراد بدولار قيمته ٦ جنيهات فيما يبلغ السعر الموازي للدولار ١٢ جنيهاً. تم فتح المجال لكل الشركات لاستيراد القمح والدقيق لصالح المخزون الاستراتيجي عبر عطاءات شفافة، وبالمواصفات والشروط التي تضعها الدولة. وهذا حقها ما دام هي التي تدفع الكلفة. الفرق بين هذا النظام والنظام السابق هو أنه قبل سياسات إعادة الهيكلة هذه كانت المطاحن الرئيسية هي من تتعاقد وتستورد وتطحن وتوزع المنتجات، والحكومة تدفع. وفي هذا خلل كبير يسمح بالتلاعب في الفواتير والمواصفات. النظام الجديد وفر للدولة قرابة ال ٨٠٠ مليون دولار. والحساب ولد كما يقولون.

أما مسألة إضعاف صناعة الطحن الوطنية بسبب استيراد الدقيق الجاهز فنقول أن مقاومة السياسات الجديدة من قبل المطاحن المستفيدة من الوضع السابق هي التي دفعت الدولة لإستيراد الدقيق الجاهز، حتى لا تكون الدولة مكشوفة الظهر وهي تطبق هذه السياسات. الآن بدأت الأمور تعود لطبيعتها، كل المطاحن الوطنية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٤/ ٢٠١٥ م.

تعمل الآن بل دخلت مطاحن جديدة بطاقات كبيرة. عادت المطاحن لتقوم بعملها الأساسي وهو طحن القمح لا المتاجرة فيه واستيراده من الخارج.

أما بالنسبة لدعم زراعة القمح محلياً فإن ما حدث هو عكس ما يقول به الدكتور خالد التجاني تماماً، وحسبما أوردتُ في هذا العمود قبل يومين فقد تمكنا في السودان من زراعة ٥٤٠ ألف فدان بمحصول القمح، منها ٣٤٠ ألف فدان بمشروع الجزيرة بنسبة ٦٥٪ من المساحات المزروعة، فيما توزعت بقية المساحة ما بين الولاية الشمالية ٧٩ ألف فدان، النيل الأبيض ٤٥ ألف فدان، مشروع حلفا الزراعي ٤٣ ألف فدان، ولاية نهر النيل ٤٠ ألف فدان، مشروع الرهد الزراعي (تجربة) ١٤٠٠ فدان.

وبسبب التحضير المبكر بواسطة المزارعين، والتمويل الكبير والميسر من البنك الزراعي والذي بلغ ٦٠٠ مليون جنيه، وبإستخدام الحزم التقنية، وبفضل المناخ الملائم حيث كان الجو بارداً جداً في فترة الانبات، كل هذه الأسباب مجتمعة جعلت محصول القمح يحقق نجاحاً غير مسبوق، ويتوقع أن يغطي ٤٠٪ من حاجتنا من القمح.[١]

هل توجد أزمة خبز بولاية الخرطوم؟

في اليومين الماضيين صدرت بعض الصحف بمانشيتات عريضة تحمل عبارات مثل (أزمة خبز)، (أزمة الدقيق)، (شح في الدقيق)..وغيرها. المتمعن في متن الاخبار والتحقيقات المرافقة والشارحة لهذه المانشيتات يتضح له بجلاء عدم وجود أي نوع من الشح أو الأزمة. وأن الصحافيون الذين حرروا هذه المواد إما أنهم مفتقرين للمهنية، أو أن لهم أغراض أخرى.

لا أفهم أن صحفياً أو صحفية، زميل، في صحيفة ما يكتب نصاً كالآتي: (لا توجد صفوف كالسابق أمام الأفران، وذلك لكثرة وتعدد الأفران في الاحياء وتقاربها في المكان، لذلك لا يشعر المواطن بالنقص الحاد في كمية الدقيق الا في ساعات المساء) ويكون العنوان العريض فوق هذا النص (أزمة خبز). يا الله، أي مهنية وأي منطق يجعل هذا ممكناً. أنظر للتناقض (لا توجد صفوف) والعنوان (أزمة خبز). (النقص الحاد لا يظهر الا في ساعات المساء) معنى هذا أن النقص، إن وجد، غير حاد أيها الصحفي أو الصحفية المحترمة، وإلا لظهر كل ساعات اليوم وليس في المساء فقط.

لقد ردت الادارة الحكومية المشرفة على هذه السلعة بولاية الخرطوم رداً حاسماً وشافياً على هذه الترهات. وكان الرد بسيطاً ومباشراً، حيث أصدرت هذه الادارة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٣/ ٢٠١٦ م.

بياناً أشارت فيه الى كفاية سلعة الدقيق، وإلى أن أي مخبز في نطاق ولاية الخرطوم يحتاج لدقيق لانتاج الخبز عليه الاتصال كالآتي: في محلية الخرطوم ٠٩١٢٣٥٠٩٢٩، محلية جبل الأولياء ٠٩١٨٠٤٤٣٦٧، محلية شرق النيل ٠٩١٢٩٦٦٤٤٩، محلية بحري ٠٩١٢٣٠٢٥٦٩، محلية أم درمان ٠٩١٢٣٩٤٥١١، محلية أم بدة ٠١٢٢٦٨٨٢٢٥، محلية كرري ٠٩١٨٦٦٦٦٨٨ . وذلك لاستلام ما يحتاجه من الدقيق.

حقيقة الأمر أن الامدادات من القمح والدقيق في السودان هي في أفضل حالاتها في الوقت الحالي، حيث لجأت الدولة لتنويع مصادر هذه الامدادات، فهناك أولاً القمح المستورد، الذي تدعم الدولة استيراده دعماً كبيراً جداً عن طريق توفيرها للعملة الأجنبية اللازمة لاستيراده بأقل من السعر الرسمي للعملة. والمصدر الثاني للامدادات هو القمح المحلي، الذي يتم توريده الآن للمطاحن الرئيسية بسعر مدعوم من الدولة أيضاً يبلغ ١٢٩٠ جنيهاً للطن، في حين يشترى من المزارع بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال. وتقوم المطاحن بخلطه بنسبة ٦٠٪ للمستورد مقابل ٤٠٪ للمحلي. وفي هذا دعم كبير للمزارع السوداني، وتقليل لحجم استيراد القمح من الخارج. والمصدر الثالث للامدادات هو الدقيق عالي الجودة المستورد من الخارج، وفائدة هذا الدقيق للاقتصاد الكلي أنه يستورد بتكلفة كلية على الاقتصاد أقل من تكلفة القمح المستورد.

لقد غطت هذه المصادر الثلاثة الاحتياجات الغذائية من هذه السلعة الهامة للسودان ككل ولولاية الخرطوم بصورة كافية جداً.

مصدر رابع للامدادات يتم التجهير له في الوقت الحالي، وينتظر تنفيذه في المستقبل القريب. وهو خلط القمح، سواء أكان مستورداً أو محلياً، مع الذرة المحلي لانتاج خبز سائغ للمستهلكين. لقد تمت تجربة هذه الخلطة بنجاح كبير في مخابز الأمن الغذائي ونجحت نجاحاً باهراً، وينتظر تنفيذها على المستوى التجاري بعد استيراد مخبزين بحجم كبير، تعاقدت عليهما ولاية الخرطوم، وينتج كل مخبز مليون قطعة خبز في اليوم. إن انتاج الرغيف من دقيق مخلوط ما بين القمح والذرة يعتبر فتحاً إقتصادياً كبيراً ينبغي تشجيعه من كل الأطراف.(١)

الوسيلة المثلى لدعم الفقراء :-

عدل المجلس الوطني ممثلاً في هيئة رؤساء اللجان من موقفه بشأن الزيادة في أسعار غاز الطهي. وعوضاً عن المطالبة بإلغاء الزيادة ومحاسبة وزير المالية قالت الهيئة إنها توجه بتخصيص العائد من الزيادة للفقراء. أعتقد أن توقف النواب عن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٤ م.

المطالبة بإلغاء الزيادة هو موقف سليم من الناحية الاجرائية والقانونية، ذلك لأن السياسات المالية والنقدية التى اجازها المجلس الوطني نفسه ضمن موازنة الدولة للعام ٢٠١٦ ورد فيها نصا (البدء في تطبيق سياسة إعادة هيكلة دعم السلع الإستراتيجية والاستفادة من الفرص والظروف المواتية لانخفاض أسعار السلع في الأسواق العالمية). وهي سياسات متوافقة أيضاً مع السياسات التي أقرها البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ وأجازها المجلس الوطني حيث ورد فيها نصاً (رفع الدعم تدريجيا عن المحروقات والقمح والكهرباء وتحويل عائده لصالح الفئات الفقيرة). وعلى هذا نجد أن توجيه المجلس الوطني الأخير بتخصيص الدعم للفئات الفقيرة هو في الاتجاه الصحيح. ولكن يحق للناس أن يتسائلوا كيف يمكن أن يتم هذا؟ ومتى؟

إن إنفاذ توجيهات المجلس الوطني هذه تحتاج لترتيبين الأول قانوني لإضفاء المشروعية للتوجيه، والثاني تنفيذي تقوم به الأجهزة المعنية في المركز والولايات. إن الموازنة المجازة منصوص عليها في المادة ١١١ (٣) من الدستور التي تقرأ(يجيز المجلس الوطني مشروع الموازنة القومية للدولة بجداولها فصلاً فصلاً، ثم يجيز مشروع قانون الاعتماد الإجمالي، فإذا أجيز القانون لا يجوز تجاوز التقديرات المفصلة والمعتمدة في الموازنة القومية إلا بقانون إضافي، كما لا يجوز إنفاق الأموال الفائضة على تقديرات الإيرادات، أو أموال من الإحتياطي القانوني، إلا بقانون اعتمادات إضافية).

غير أن المادة ١١٢ (٣) من الدستور تنص على (يجوز لرئيس الجمهورية إذا طرأت ظروف جديدة، أو شأن يمس مصلحة عامة لا تفي الموازنة القومية بمقابلته، أن يعهد للجهة المختصة بتقديم مشروع قانون مالي، أو اعتماد إضافي، أو تخصيص من الأموال الاحتياطية، وتسري على ذلك الأحكام الواردة في شأن مشروع قانون الموازنة القومية). وهذه حالة تقدم عليها عادة وزارة المالية إذا رأت إجراء تعديل على الموازنة. ويمكن للمجلس الوطني أن يطلب من رئيس الجمهورية استخدام هذه المادة لتوجيه وزارتي المالية والرعاية الاجتماعية لاتخاذ تدابير لتخصيص دعم للفقراء.

إن هذه التدابير يمكن أن تشمل بجانب الدعم المباشر، الذي يقدم حالياً لحوالي ٦٠٠ ألف أسرة على مستوى السودان، التوجيه بتقديم سلع محددة للفقراء عبر البطاقة التموينية الالكترونية، مقابل أن يتم تحرير التجارة في كل السلع. إن هذا الأسلوب، المطبق في العديد من البلدان من بينها جمهورية مصر، يجعل الدعم موجهاً للفئة التي تستحقه، ولا تكون الدولة مضطرة لدعم السياح والأجانب والبعثات الدبلوماسية والمقتدرين من المواطنين.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٢/ ٢٠١٦ م.

تحرك ايجابي لاتحاد عمال ولاية الخرطوم :-

نظم اتحاد عمال ولاية الخرطوم ورشة عمل هامة يوم أمس الأحد بقاعة الشهيد الزبير حول مخرجات الحوار وأثرها على قطاع الاقتصاد ومعاش الناس. قدمت من خلال الورشة ورقتين: الأولى قدمها الأستاذ سمير أحمد قاسم رئيس لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس، والثانية قدمها كاتب العمود. وعقب عليهما الدكتور محمد الناير.

أشرت في ورقتي الى أن اللجنة الاقتصادية في اطار الحوار السياسي قدمت ٦٨٠ توصية تناولت الشأن الاقتصادي بكل جوانبه، فيما قدمت لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس نحواً من ٦٠ توصية بالتركيز على مطلوبات ترقية القطاعات الانتاجية ووسائل توفير معاش الناس. لهذ من الضروري تحديد الأولويات.

قد يكون من المناسب البدء بلجنة (الإنصاف والمصالحة)، التي تعمل على إزالة ما علق بالنفوس، وتعوض من يثبت تضرره نتيجة سياسات أو أفعال سابقة خاطئة، ليقبل جميع أهل السودان على معركة البناء بنفوس طيبة متحابة . إن تهيئة المناخ النفسي بمثل هذه اللجنة يمثل أولوية قصوى.

من التوصيات العاجلة التي قد يكون من المناسب التعبير عنها بالأرقام في ميزانية العام ٢٠١٧ وفي تنفيذات البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي: الاهتمام بالبحث العلمي وزيادة المخصص له في موازنة الدولة، استكمال خطة تطوير السكة الحديد كأولوية قصوى، استكمال خطة التوليد الكهربائي، الاهتمام بسلعة الصمغ العربي ومعالجة مشكلاته.

ومن الضروري أيضاً تكوين قوة أمنية متخصصة لحماية الاستثمار وتمكين المستثمرين من الأرض التي تمنح لهم، ويكون من مهام القوة إزالة نقاط التحصيل غير القانوني بالطرق القومية.

ويكتسب تشجيع الاستثمار في مجال التخزين المبرد والمجمد وصوامع الغلال، وتأهيل المسالخ الكبرى المتعطلة والاهتمام بصناعة اللحوم أهمية قصوى في الخطة العاجلة.

من الضروري أيضاً الاهتمام بالسياحة لتحويلها إلى مورد اقتصادي مهم وذلك بتحسين بيئة الموارد الطبيعية والمناطق السياحية في البلاد ، وتهيئة مناخ السياحة لجذب السياح للبلاد.وفي ولاية الخرطوم توجد بنية تحتية مناسبة للسياحة العلاجية والمرافق التعليمية للأجانب وسياحة المؤتمرات.

وفي إطار تخفيف العبء المعيشي من الضروري تقوية وتنشيط التعاون كقطاع اقتصادي مهم، تكفل آلياته المختلفة تخفيف العبء المعيشي عن المواطنين. وفي ولاية

الخرطوم تم البدء في إنفاذ خطة لتنشيط مؤسسة الخرطوم التعاونية للقطاع السكني. ومؤسسة العاملين التعاونية لقطاع العاملين بالحكومة والقطاع الخاص. وتتضمن الخطة أيضاً تنشيط التعاون الزراعي كآلية لخفض تكلفة الانتاج من ناحية ولضمان التسويق المنصف من ناحية أخرى.

ويكتسب استكمال وإنفاذ التشريعات المتعلقة برعاية المنافسة، ومنع الاحتكار، والمواصفات القياسية لحماية المستهلك وتخفيف أعباء المعيشة واحدة من التوصيات المجمع عليها.

إن أهم عنصر للاصلاح الاقتصادي وزيادة الانتاج هو العنصر البشري. وعلى الاتحادات النقابية لعب الدور الأكبر في بث الحماسة وروح التحدي ورفع سقف الطموح، والتحول من مفهوم (الانجاز مقابل الحافز) الى مفهوم (أداء الواجب شرف وخدمة للأمة). مع الحرص على محاربة الفساد عن طريق برنامج ثقافي ودعوي وتربوي مركز.[(١)]

تكوين محكمة شئون المستهلك :-

أصدر السيد رئيس القضاء البروفسور حيدر أحمد دفع الله قراراً بإنشاء محكمة لقضايا شئون المستهلك، الخبر مفرح جداً ويمثل تطوراً ايجابياً مهماً في التفاعل مع قضايا وهموم المستهلك السوداني.

لقد تطورت مفاهيم حماية وحقوق المستهلك على المستوى الدولي تطوراً كبيراً. وبدأت ملامح هذا التطور والاهتمام بصدور الإعلان العالمي لحقوق المستهلكين في ١٩٨٥ وفيه تم التأكيد على ثماني بنود تلخّص حقوق المستهلك في عالمنا وهي: حق السلامة، حق الاختيار، حق المعرفة، حق إبداء الرأي، حق التعويض، حق إشباع الحاجات الأساسية، حق التثقيف وحق الحياة في بيئة صحية.

تم إصدار مبادئ توجيهية جديدة بشأن حقوق المستهلك هذا الشهر بالأمم المتحدة بنيويورك حيث رؤي تحديث المبادىء السابقة بسبب التطورات الدولية في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات، خصوصاً التجارة الالكترونية، التي انتقلت لتصبح التجارة الرقمية. ثم الخدمات المصرفية عبر الشبكات والموبايل، والمسائل المتعلقة بحماية البيانات ومعلومات المستهلكين، ومخاطر السفر للسياحة، والتسويق غير المسئول، والمنتجات الصناعية الجديدة خصوصاً في مجال الأدوية ومستحضرات التجميل، وغيرها من المسائل الحديثة التي تهم مستهلكي القرن الحادي والعشرين، والتي لم تستوعبها المبادىء التوجيهية الصادرة في الثمانينات.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٤/١٠/ ٢٠١٦ م.

وتستهدف المبادئ الجديدة اتاحة تقديم الانتاج الجيد ذي العلامات التجارية المعروفة للمستهلكين في محتلف الدول. وتعمل المباديء على تشجيع الانتاج والتوزيع المسئول المتسم بالاخلاقية والمهنية. كما تعمد المباديء إلى مساعدة الدول في حماية المستهلكين من الممارسات التجارية غير السليمة التي يتبعها المنتجين مثل الاحتكار والتسعير الجماعي.

وتعمل المباديء الجديدة كذلك على تشجيع الدول على دعم قيام مجموعات للمستهلكين تدافع عن حقوقهم. كما تدعو لمزيد من التعاون الدولي في مجال حماية المستهلكين. وتشجع تطوير مناخ وأوضاع الأسواق بحيث تتيح خيارات أوسع بأسعار أقل للمستهلكين. مع تحفيز الاقتصاد في الاستهلاك.

لقد قام المجلس التشريعي في ولاية الخرطوم، وبدفع من الجمعية السودانية لحماية المستهلك، بتضمين قواعد حماية المستهلك التي صدرت عن الأمم المتحدة في العام ١٩٨٥ في قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك لعام ٢٠١٢. وتقوم في الوقت الحالي لجنة فنية متخصصة في ولاية الخرطوم بإعادة النظر في هذا القانون، لإجراء تعديلات فيه تستوعب مبادئ حماية المستهلك الجديدة. وهذا يعني مواكبة وطنية ممتازة للتطورات في هذ المجال، وإن كان هذا في إطار ولاية الخرطوم فقط، حيث أن القانون الاتحادي الخاص بحماية المستهلك ما زال يراوح مكانه ولم يصدر بعد. وقد يكون من المناسب تضمين المبادئ التوجيهية الجديدة فيه قبل الإجازة النهائية من قبل المجلس الوطني.

نثمن عالياً تجاوب السيد رئيس القضاء مع طلب اللجنة العليا لشئون المستهلكين بموافقته على تأسيس محكمة حماية المستهلكين. ونلفت النظر إلى أن تفعيل قوانين حماية المستهلك يحتاج لأجهزة تنفيذية مقتدرة، مسنودة بإرادة سياسية قوية جداً. ففي بعض البلدان تبلغ الأحكام على الشركات المخالفة لحقوق المستهلكين ملايين الدولارات. ولكن يتطلب ذلك أجهزة تنفيذ قانون قوية وبقدرات عالية على التحري والتقصي وجمع الاستدلالات بطريقة تتيح للقضاء إصدار أحكام رادعة.[1]

حزب التحرير الإسلامي وسياسات القمح :-

قد لا يتفق المرء مع أطروحات وتحليلات حزب التحرير الإسلامي، ولكن ما هو جدير بالاحترام حقاً هو تجاوب الحزب مع تطورات الأحداث على الساحة السودانية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وإصداره لرأي أو بيان في كل حالة عبر مكتبه الاعلامي والمتحدث الرسمي بإسم الحزب.

يقول الحزب فيما يتعلق بسياسات القمح التي أقرتها الدولة مؤخرا: (أصدر بنك

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١/ ٢٠١٦ م

السودان المركزي منشوراً قضى بتعديل سعر الصرف الخاص باستيراد القمح المستخدم في صناعة الخبز من ٢,٩ جنيها للدولار إلى ٤ جنيهات للدولار، وذلك استباقاً لزيارة بعثة صندوق النقد الدولي للسودان، حيث أكد وزير المالية بدر الدين محمود لدى لقائه بعثة الصندوق، أكد استمرار سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تنتهجها الدولة؛ أي التمادي في تنفيذ روشتة صندوق النقد الدولي.

وبالمقابل وصف صندوق النقد الدولي أداء الاقتصاد السوداني للعام ٢٠١٤م والربع الأول من العام الجاري بالممتاز، على الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجهه.

إن رفع سعر الصرف الخاص باستيراد القمح من ٢,٩ جنيها للدولار إلى أربعة جنيهات للدولار يبين حقيقة سياسات الحكومة في طحن الناس؛ والتي وُصفت زوراً وبهتاناً بأنها إصلاحية، وما هي في حقيقتها إلا استجداء لنيل رضا صندوق النقد الدولي، الذي كل همه نهب ثروات البلاد لتغطية الفوائد الربوية الباهظة المطلوبة للدول الرأسمالية الاستعمارية الجشعة، التي لا يشبع نهمها في مص دماء الشعوب عبر هذا الصندوق وغيره.

والحكومة أيضاً لا يهمها أن يطحن الغلاء الناس عبر روشتات صندوق النقد الدولي، (.....) فمن البديهي عندما يرفع سعر القمح أن يرتفع سعر الخبز، وهي معادلة لا تحتاج إلى عبقرية، فإن الناس موعودون في مقبل الأيام بمعاناة جديدة تضاف إلى معاناتهم ...). إنتهى بيان حزب التحرير المنقول بتصرف.

مع احترامنا وتقديرنا لبيان الحزب فإننا نشير لعدد من الأخطاء فيه، أولها وصفه لسياسات الحكومة الاقتصادية بأنها (استجداء لنيل رضا صندوق النقد الدولي) حيث من المعلوم أن حكومة السودان لا تستفيد البتة في الوقت الحالي من العلاقات مع صندوق النقد الدولي، بحيث تحرص على ارضائه أو الاستجابة لروشتاته، لأن الصندوق أوقف قروضه للسودان منذ ثمانينات القرن الماضي، وعجز عن أن يكون له موقف واضح مساند لإعفاء ديون السودان الخارجية، بسبب السيطرة الامريكية على القرار فيه بحكم قوة أمريكا التصويتية، المستندة لحجم مساهمتها في رأس مال الصندوق.

العلاقة مع الصندوق مقتصرة الآن على مقتضيات المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق، والتي تنص على استفادة السودان من تقارير تقييم تعدها بعثات الصندوق الفنية للسودان، ولا الزام على السودان بالاخذ بما يرد فيها من توصيات.

الخطأ الثاني في البيان تأكيده على أن تعديل سعر دولار القمح من ٢,٩ جنيه الى ٤ جنيهات سيترتب عليه رفع سعر الخبز للمستهلك. الحقائق على الأرض اليوم تؤكد عدم تأثر السعر، حيث الدقيق من المطاحن يصل للمخابز بنفس سعره

القديم، والدقيق المستورد يصل للمخازن بنفس السعر، وسعر الخبز للمواطن ظل كما هو وسوف يستمر في مقبل الأيام بإذن الله. والسر في ذلك أن هناك تضخيماً للتكلفة لا مبرر له قد حسمت أمره لجنة فنية مختصة، أكدت على سعر دولار القمح الجديد، كما أكدت على عدم زيادة سعر الخبز للمستهلك، وأعادت لخزينة الدولة حوالي ٢٠٠ مليون دولار كانت تضيع تحت مسمى الدعم. وهذا أمر يشكر عليه من وقف خلفه.[١]

كيف نقلل من استيراد القمح :-

قال البروفسيور أحمد المجذوب رئيس لجنة الشئون المالية والاقتصادية بالمجلس الوطني أن لجنته سوف تنظر في أسباب عدم نجاح سياسة توطين القمح. وتسائل هل السبب يعود للمزارعين أم للجهات المسئولة عن الزراعة؟ منتقداً الدعم الذي يذهب للمستوردين والذي قدره بحوالي ٣ مليار جنيه.

هذه قضية جوهرية، ونحن نشيد بإتجاه اللجنة الموقرة نحو بحثها واقتراح المعالجات فيها، غير أنه ينبغي الإشارة للجهود الجبارة التي تمت في هذا المجال خلال الستة أشهر الماضية، وهي جهود تمت تحت إشراف نائب رئيس الجمهورية حسبو محمد عبد الرحمن ونفذتها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، بالتعاون مع وزارة الصناعة، وبنك السودان، ونقطة السودان التجارية، وإدارة المخزون الاستراتيجي، والأمن الاقتصادي، وولاية الخرطوم بإعتبارها أكبر مستهلك للقمح والدقيق بنسبة ٧٠٪ للاستهلاك الكلي بالسودان. وبالتعاون كذلك مع القطاع الخاص متمثلاً في المطاحن الرئيسية بالبلاد سيقا وويتا وسين.

ففي شهر يونيو الماضي أصدرت وزارة المالية قراراً بتعديل سعر الدولار الذي يعامل به القمح المستورد من ٢٩ جنيه الى ٤ جنيهات. وبما أننا نستورد سنويا أكثر من ٢ مليون طن من القمح بتكلفة تتجاوز مليار دولار، فبهذا القرار تكون الدولة قد وفرت ٢٠٠ مليون دولار من قيمة الدعم تعود للخزانة العامة ليتم توجيهها نحو ضرورات أخرى من بينها دعم انتاج القمح المحلي.

وإرتباطا بقرار تعديل سعر الدولار للقمح فقد قررت وزارة المالية توجيه المطاحن الرئيسية بالبلاد لشراء القمح المنتج محلياً بسعر التركيز الذي تم الاعلان عنه عند بداية الموسم وهو ٤٠٠ جنيه للجوال الواحد. وقدمت الحكومة تسهيلات بنكية لهذه المطاحن عبر البنك الزراعي السوداني بما سوف يمكنها من شراء كل الكمية التي تم انتاجها وتقدر بحوالي ٥٠٠ ألف طن.

على الرغم من أن سعر التركيز المعلن لجوال القمح (٤٠٠ جنيه للجوال) يعادل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٧/ ٢٠١٥ م

بالسعر المدعوم للعملة السودانية مقابل الدولار حوالي ١٣٨ دولاراً وبالتالي يعتبر أعلى من السعر العالمي للقمح بإضافة المنصرفات الأخرى، وعلى الرغم من أن الكمية التي تم انتاجها تعادل أقل من ٢٥٪ من الاستهلاك الكلي للبلاد، على الرغم من كل هذا فإن القرار كان سليماً وموفقاً. ذلك لأنه يعني ببساطة توجيه الدعم للمواطن السوداني بدلاً عن المزارع الأجنبي في استراليا وكندا والولايات المتحدة وغيرها من الدول التي يتم استيراد القمح منها.

إن قراري تعديل سعر صرف دولار القمح وشراء القمح المحلي بسعر تركيز مجز سوف يشجعان المزارع السوداني على زراعة القمح في الموسم المقبل، كما سوف يشجع البنوك على تمويل زراعة القمح، لأن استرداد التمويل ميسور وبأرباح معقولة.

لقد تحقق الآن هدف خفض تكلفة الدعم على الاقتصاد، ولم تتأثر أسعار الخبز للمستهلك، ونقترح على لجنة الشئون المالية والاقتصادية بالمجلس الوطني التأكيد على أهمية التوجه الاستراتيجي نحو الاعتماد على القمح المنتج محلياً، وتطوير صناعة الخبز من القمح المخلوط بالذرة، أو من الذرة لوحدها، وهذا كفيل بتحقيق تحول كبير جداً في الاقتصاد السوداني، حيث سيتوقف نزيف العملات الأجنبية التي تصرف في استيراد القمح، وفي نفس الوقت سوف تتحسن دخول وأوضاع المزارعين السودانيين الذين يقومون بزراعة القمح المحلي أو الذرة.[1]

معالجات إرتفاع الأسعار :-

بناءاً على توجيه من رئيس الجمهورية يعمل القطاع الاقتصادي في الدولة على معالجة الأوضاع المعيشية للمواطنين، وذلك على خلفية الارتفاع الأخير في الأسعار الناجم عن عن تدني قيمة الجنيه السوداني كسبب رئيسي. وقد تناولت أمس على هذا العمود الإجراءات الإسعافية العاجلة المطلوبة لمعالجة ارتفاع الأسعار، وتشمل بالنسبة لولاية الخرطوم: تنشيط أسواق البيع المخفض، تنشيط التعاون في شقيه : التعاون بمواقع العمل، والتعاون بالأحياء، تنشيط الإنتاج الأسري وفق مبادرة الخرطوم عاصمة للإنتاج التي تقودها وزارة التنمية الإجتماعية بالولاية.

نتناول اليوم معالجات إرتفاع الأسعار على المديين المتوسط والبعيد. والتي تشمل: تشجيع بنك السودان للبنوك التجارية على تكوين محافظ مختلفة لتمويل المنتجين، ومن أهم المحافظ المقترحة محفظة لأعلاف الدواجن تعمل على توفير مخزون استراتيجي من الأعلاف المنتجة محلياً في أوقات الوفرة، واستيراد الأملاح وفول الصويا من الخارج. وتوجيه بنك السودان للبنوك التجارية لتوفير تمويل أصغر بشروط ميسرة للخريجين وغيرهم للعمل في مجالي البيوت المحمية والاستزراع السمكي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥/ ٧/ ٢٠١٥ م.

ولدعم الإنتاج في ولاية الخرطوم بوصفها أكبر ولاية مستهلكة فإنه مطلوب توفير التمويل للشركة السودانية لتوزيع الكهرباء لاستكمال انشاء ٢٧ محطة فرعية بولاية الخرطوم، وذلك بغرض كهربة المشاريع الزراعية خصوصاً في منطقة غرب أمدرمان. كهربة المشاريع ستؤدي لزيادة الانتاج وخفض تكلفته بصورة مؤثرة للغاية في مجالات الخضر والفاكهة واللحوم الحمراء والبيضاء. كما سيؤدي لادخال محاصيل جديدة بالولاية كالذرة الشامية المستخدمة كعلف للدواجن.

يقترح تعيين إدارات احترافية وتمكينها بالتمويل المناسب للمشروعات الزراعية المروية الكبرى بولاية الخرطوم وهي سوبا والسليت وسندس. وتنفيذ ترعة غرب أم درمان وترعة شرق النيل وسوف تضيفان أكثر من ٢٠٠ ألف فدان بنظام الري الدائم.

أما في مجال التصنيع الزراعي فيقترح توفير التمويل اللازم لتأهيل المناطق الصناعية بولاية الخرطوم، تهيئة المناطق الصناعية سوف تشجع قيام صناعات التخزين المبرد والمجمد وتعليب وتصنيع الخضر والفاكهة وتجفيف البصل. سوف تؤدي هذه الصناعات لتوفير الخضر والفاكهة في غير مواسم انتاجها. وبالتالي خفض الأسعار.

يقترح أيضاً تكوين قوة أمنية متخصصة لحماية الإستثمار وتمكين المستثمرين من الأرض التي تمنح لهم. ويكون من مهام القوة إزالة نقاط التحصيل غير القانوني بالطرق القومية.

إستكمال وإنفاذ التشريعات المتعلقة برعاية المنافسة ومنع الاحتكار والمواصفات القياسية لحماية المستهلك وتخفيف أعباء المعيشة عليه.

استكمال خطة استكمال الطرق القومية خصوصاً طريق الإنقاذ الغربي بما فيه قطاع الفاشر نيالا. وإستكمال خطة تأهيل السكة حديد.

هذه المعالجات على المستويين المتوسط والبعيد سوف تحدثن أثراً إيجابياً على معاش الناس والمستوى العام للأسعار، لان تنفيذها سوف يترتب عليه زيادة الإنتاج زيادة هائلة تؤدي لخفض الأسعار.(١)

مفارقات الدعم :-

تدعم الدولة في الوقت الحالي استهلاك الخبز والمواد البترولية وبعض الأدوية. الدعم معناه: أن تقوم الدولة بتقديم السلع للمستهلكين بغير سعرها الحقيقي. لأن السعر الحقيقي يكون مرتفعاً، ولايستطيع الفقراء دفعه. من الناحية النظرية يبدو الأمر فيه مساعدة كبيرة للفقراء، غير أنه ثبت وفي مختلف التجارب الدولية أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٦/٤/ ٢٠١٦ م.

الدعم، إن لم يضبط، يذهب لغير مستحقيه، ويستفيد منه في الواقع المواطنين الأكثر استهلاكاً وهم الأغنياء.

الدعم مشوه للاقتصاد في مرحلة الطلب، ففي السودان الآن تدعم الدولة رغيف الخبز ولكنها لم تكون الآليات اللازمة لمراقبة هذا الدعم، وبالتالي نجد أن الدعم يذهب الجزء الأكبر منه للأغنياء. الأسرة الفقيرة المتوسطة تحتاج لثلاثين قطعة خبز في اليوم، الأسرة الميسورة المتوسطة بنفس عدد الأفراد تحتاج ستين قطعة رغيف في اليوم، وذلك لسبب بسيط هو أن أفراد الأسرة الميسورة يرغبون خبز طازج ساخن في كل وجبة، فضلاً عن أن طلبة الجامعات من هذه الأسر، في الغالب، يتناولون وجبتي الإفطار والعشاء خارج المنزل في مطاعم الوجبات الجاهزة.

والدعم مشوه للاقتصاد في مرحلة العرض، ففي مثال دعم الخبز نجد أن بعض أصحاب المطاحن الكبرى قد استثمروا في زراعة القمح، تستلم الحكومة منهم هذا القمح بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال، ثم ترده لهم بسعر ١٦٢ جنيه للجوال! ليقوموا بطحنه وتوزيعه للمخابز. هل تصدقون أمراً مثل هذا؟ هذه هي حقيقة الدعم الذي لا ينال منه الفقراء شيئاً، وينال منه السياسيون الصيت والسمعة أنهم يدعمون السلع الاستهلاكية، ويركب جانب من الاعلاميين الموجة ليعارضوا أي إتجاه لإعادة هيكلة الدعم جملة وتفصيلاً دون التعمق في نوعه واتجاهاته وأثره.

لا سبيل لاستعدال حال الاقتصاد الا بإعادة هيكلة الدعم. على أن تتم المعالجات الاجتماعية للفقراء من خلال زيادة المبلغ النقدي الذي يقدم مباشرة لهم عبر ديوان الزكاة وغيره من الآليات. أو من خلال تقديم سلع محددة مدعومة من خلال بطاقة تموينية الكترونية، بدلاً عن تقديم دعم نقدي مباشر، وذلك للاستفادة من اقتصاديات الحجم، ذلك لأن شراء سلع بكميات كبيرة بواسطة الجمعيات التعاونية تتيح الحصول على أسعار ممتازة تمكن هذه الجمعيات من توزيع هذه السلع للمستهلكين المستحقين بالبطاقة بأسعار أقل من السوق بنسبة تتجاوز ٢٥٪.

ندعو الادارة المالية بالدولة لاتخاذ القرارات المطلوبة، وندعو المواطنين عبر تنظيماتهم وأحزابهم لتفهم موجبات إعادة هيكلة الدعم، وندعو الإعلام المستنير لمساندة الخطوة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٣/ ٢٠١٦ م

الباب الثاني

النمو والتنمية

أسباب تأخر التنمية في السودان :-

على هذا العمود قبل يومين أشرت لتقرير اللجنة الاقتصادية بالحوار الوطني الذي أعاد أسباب تأخر التنمية في السودان لأسباب خارجية وأسباب داخلية منعتا حدوث التطور الاقتصادي المنشود في السودان. من أمثلة الأسباب الخارجية حرب ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل التي أدت لإغلاق قناة السويس، والحرب الثانية بين العرب واسرائيل في ١٩٧٣ ثم حربي الخليج الأولى ١٩٩٠ والثانية ٢٠٠٢ هذه الحروب جميعها كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد السوداني.

أما الأسباب الداخلية التي منعت الاقتصاد السوداني من التطور فيعيدها التقرير للحرب الأهلية المستمرة في السودان منذ استقلاله حتى اليوم. فالحرب مع الجنوب انتهت بإنفصاله. لتشتعل الحرب في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وتبعها حصار إقتصادي خانق نتيجة لعدم التوصل لسلام داخلي يؤدي لإيقاف الحرب.

للتعليق على تقرير اللجنة هذا كاتبني الخبير الأمني اللواء شرطة سراج الدين عبد العزيز قائلاً: مما ينسب لخليفة المهدى انه قال : (البلد دى ساكنها شيطان) يعنى مشوطنة عديل. نتفق مع تقرير اللجنة حول أثر الحروب رغم انه كان بالامكان الاستفاده منها، بالذات حرب ١٩٦٧ لولا الأنفة الزائدة. فقد كان السودان من دول المواجهة التى خصصت لها دعومات مالية مقدرة رفضها من كانوا يومئذ على سدة الامر. العوامل الداخلية ليست فى الحروب فحسب، انما يشاركها الفساد السياسى على مر الحقب بدرجات متفاوتة ، والحل يكمن فى المقام الاول بعد ايقاف الحرب فى الشفافية والقدوة، فلايمكن ان نوقف الحرب ونترك اثرياء الحرب وأغنياء الصدفة يعيثون فسادا فى الارض بما غنموا واكتنزوا.

أيضاً أغفلنا انشاء مراكز البحوث، فلو صرفنا عُشر ماصرف ويصرف على البحث العلمي، وأعملنا تطبيق الاولويات فى كل شيء كان وضعنا على غير مانحن فيه، وتطورنا أكيدا.

وحول نفس الموضوع كاتبني أيضاً السيد محمد عبد المولى الخبير الاستراتيجي

المغترب بكندا حيث قال: إسناد اخفاقات السودان في التقدم الاقتصادي لحروب اقليمية لا نتفق معه للاسباب الاتية: الحروب ظاهرة انسانية لم ولن تتوقف، و شهد العالم حروب كونية دمرت بلداناً كاملة و نهضت هذة البلدان اكثر تقدماً و حضارة.

السبب الريئسي في تعثر السودان هو ان جميع الحكومات السودانية و منذ الاستقلال لم تكن لها استراتيجية قومية، بل لجأت لتحالفات اقليمية لضمان بقاءها، باستثناء فترة حكم الفريق إبراهيم عبود. أعظم الانجازات الاقتصادية و مجالات اخري تمت في عهد المرحوم عبود و ذلك لابتعاده عن التحالفات الاقليمية و العالمية و نهجه سياسة العزلة المجيدة Splendid Isolation فلم يتحالف مع اي قوى بل اكتفى بمبدأ الصداقة فكان طمع الروس و الامريكان في صداقته. وكان أن إستفاد السودان.

أشكر الخبيرين على هذه الرؤى الواضحة التي سيستفيد منها الحوار بإذن الله.(١)

احتياجات تمويل التنمية بالسودان :-

تابعنا خلال الأيام الماضية مؤتمر دعم الاقتصاد المصري الذي عقد بشرم الشيخ وشارك فيه رئيس الجمهورية . وبإنتهاء المؤتمر أعلن أشرف سالمن، وزير الإستثمار المصري والمسؤول عن تنظيم المؤتمر، ان الحصيلة النهائية للمؤتمر بما يتضمنه من استثمار ومشروعات مباشرة وغير مباشرة، ودعم وقروض ، وبروتوكولات ومذكرات تفاهم واتفاقيات، وصلت إلى ٢ ١٥٧ مليار دولار، مورعة بالشكل الآتي : ١٥ مليار دولار اتفاقيات استثمار تم التوقيع عليها خلال المؤتمر، بالإضافة إلى ٩٢ مليار دولار مذكرات تفاهم لمشروعات جديدة وتوسعات فى مشروعات قائمة، و٤٥ مليار دولار لمذكرة التفاهم الخاصة بمشروع العاصمة الإدارية، وأخيراً ٥،٢ مليار دولار قروض ومنح من مؤسسات التمويل الدولية. وسوف يتم تنفيذ المشروعات خلال ١٠ أعوام على الأكثر. وبناءاً على هذا فإن الاستثمارات المطلوبة للاقتصاد المصري تبلغ حوالي ١٥،٧ مليار دولار سنويا.

أجريت مقارنة ما بين هذه الأرقام واحتياجات تمويل التنمية في السودان التي عبر عنها البرنامج الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ وبعض الدراسات الأخرى. حيث قدرت دراسة معهد التخطيط العربي بالكويت أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف.

وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ٤٤٦ مليار جنيه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣٠/٣/ ٢٠١٦ م.

(أربعمائة ستة وأربعون مليار جنيه) حسب موازنة ٢٠١٥، عليه يكون المطلوب لتحقيق هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعادل ١٣٣.٨مليار جنيه (مائة ثلاثة وثلاثون مليارا وثمانمائة مليون جنيه) سنويا لكل السودان. تعادل ٢٣.٥ مليار دولار تقريبا (ثلاثة وعشرون مليارا وخمسمائة مليون دولار).

في الموازنة للعام ٢٠١٥ نجد أن التمويل المرصود للتنمية القومية يبلغ ٣٥.٢ مليار جنيه (خمسة وثلاثون مليارا ومئتي مليون جنيه) تعادل حوالي (ستة مليار ومائتي مليون دولار) وهي تمثل ١٨.٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي. بناءا على ما تقدم فإن الفجوة ما بين التمويل المطلوب والتمويل المتاح في العام ٢٠١٥ حسب دراسة معهد التخطيط العربي تبلغ ١٧.٣مليار دولار وهذه فجوة هائلة ينبغي ان يغطيها الاستثمار (داخلي أو خارجي).

أما في إطار البرنامج الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩ فقد قدرت جملة الاستثمارات المطلوبة حتى ٢٠١٩ بمبلغ ١٣٣.٦ مليار دولار. أي بمعدل سنوي ٢٦.٧ مليار دولار(وهذا قريب جدا من تقديرات معهد التخطيط العربي) وقد حدد البرنامج نسبة ١٧٪ من الاستثمار المطلوب تعادل ٤.٥ مليار دولار يغطيها القطاع العام. فيما حدد نسبة ٨٣٪ تعادل ٢٢.١ مليار دولار للقطاع الخاص (محلي وأجنبي)

وعليه مطلوب من رئاسة الدولة ووزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية وجهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج وأجهزة الاستثمار القومية والولائية السعي للحصول على ٢٢.١ مليار دولار سنويا، من خلال القروض التنموية بالشروط الميسرة من الدول الاجنبية ومنظمات التمويل الدولية. ومن خلال إجتذاب مستثمرين مؤسسات، أو أفراد أو شركات، سودانيين وأجانب.

المفيد للسودان في هذه المرحلة، وبسبب الحصار الاقتصادي، استهداف اجتذاب استثمارات صناديق سيادية وشركات دول، وهذه تحتاج للنظر للمصالح المشتركة بعمق، أي أن نقف تماما على مصالح واهتمامات ومخاوف هذه الدول، والعمل على تيسير اجتذاب هذا النوع من الاستثمارات بإتفاقيات خاصة. وإزالة معيقات الاستثمار بأنواعها المختلفة.[(١)]

المختصر المفيد في الميزانية وسياسات بنك السودان :-

عقد وزير المالية بدر الدين محمود ومحافظ بنك السودان عبد الرحمن حسن مؤتمرا صحفيا يوم الأربعاء ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بعد اجازة الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٥ من قبل المجلس الوطني ليعلنا من خلاله أهم ملامح موازنة العام ٢٠١٥ وأهم سياسات البنك المركزي للعام ٢٠١٥ كذلك.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/٣/ ٢٠١٥ م.

من خلال متابعتي الفاحصة لحديث الرجلين بدا لي واضحاً استفادتهما من طريقة وزير المالية السابق في التعامل مع الاعلام. حيث كان يكثر من المفاجئات والشطحات والحقائق الصادمة. والتي كانت تشكل مانشيتات للصحف في اليوم التالي. من قبل دعوة المواطنين للعودة لأكل الكسرة (وهو محق في ذلك). والاعتراف بعدم قدرة المالية على منع التجنيب (وهذه حقيقة). لقد جاء حديث الرجلين منضبطاً جداً. وفيه إكثار من الاشارة للايجابيات. مع الامتناع، فيما عدا النزر اليسير، عن الاشارة للصعوبات التي يطلقون عليها لتخفيف الوقع (التحديات).

أشار وزير المالية الى زيادة الايرادات العامة للحكومة القومية في العام ٢٠١٥ بنسبة ٣٥٪ عن مثيلتها في العام ٢٠١٤ فيما أشار لزيادة المصروفات بنسبة ٣٠٪ للعام ٢٠١٥ عن مثيلتها للعام ٢٠١٤ متوقعاً صافي رصيد تشغيل للعام ٢٠١٥ مقداره ١.٥ مليار جنيه وهو يزيد بنسبة ٣٢١٪ عن مثيله في العام ٢٠١٤. وبعد اضافة الموارد الأخرى للموازنة من تمويل خارجي من خلال القروض، وتمويل داخلي من خلال أدوات الدين والاستدانة من بنك السودان، وخصم المخصص للتنمية القومية ومقداره ٧.٤ مليار جنيه، يتوقع أن يكون العجز الكلي للموازنة ١.١٪ من الناتج المحلي الاجمالي. في حين كان في العام ٢٠١٤ نسبة ١,٥٪ من الناتج القومي الاجمالي.

رصدت موازنة العام ٢٠١٥ مبلغ ٧,٨ مليار جنيه كدعم للمحروقات بزيادة نسبتها ٥٦٪ عن الدعم المقدم في العام ٢٠١٤. ومبلغ ٢,٤ مليار جنيه كدعم لاستهلاك القمح بزيادة نسبتها ٦٠٪ عن الدعم المقدم في العام ٢٠١٤. فيما رصدت كتحويلات لحكومات الولايات ١٦٦ مليار جنيه بزيادة ٣٢٪ عن حجم التحويلات للعام ٢٠١٤.

وعلى مستوى القطاعات استحوذ القطاع الزراعي على مبلغ ١.٣ مليار جنيه من جملة المصروفات بما فيها مخصصات التنمية، واستحوذ قطاع الطاقة والنفط والمعادن على مبلغ مليار جنيه، واستحوذ قطاع النقل والطرق والجسور على مبلغ ٥٢٣ مليون جنيه، وكان نصيب الصناعة مبلغ ٢١٨ مليون جنيه، فيما استحوذ القطاع السيادي على مبلغ ٢,٧ مليار جنيه، وقطاع الدفاع والأمن والشرطة على ١٣,٧ مليار جنيه، واستحوذ القطاع الاقتصادي و لمالي على مبلغ ٩١٩ مليون جنيه، وقطاع الثقافة والاعلام والاتصالات على ٤٢٨ مليون جنيه، وقطاع الصحة على ٧٧٩ مليون جنيه، وقطاع التعليم على ١,١ مليار جنيه، واستحوذ القطاع الاداري والاجتماعي على ١,٢ مليار جنيه، فيما استحوذ القطاع المتنوع والذي يشمل التزامات المعاشات والتأمين الصحي ودعم السلع الاستراتيجية والمخزون الاستراتيجي وغيرها على مبلغ ٤٧ مليار جنيه.

ان تحليل هذه الأرقام ونسبها يحتاج لدراسات مفصلة غير أنه من الواضح أن هناك جدية في انفاذ ما أوصت به اللجان التي اقترحت البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي. ومن ذلك رصد ميزانية لوكالة التخطيط، ولدراسات مشروعات

التنمية، ولمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص، وللقطاع التعاوني، ولنقطة التجارة السودانية مع زيادة مخصصات البحث العلمي.

نتناول غداً بإذن الله أوزان الصرف على القطاعات. مع الاشارة لسياسات بنك السودان.[١]

مخصصات البحث العلمي في موازنة ٢٠١٥ :-

السياسات المالية والنقدية للعام ٢٠١٥ حسبما وردت في وثيقة مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٥ الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني أشارت في مجال الانفاق الحكومي لمسألة البحث العلمي في فقرتين الأولى تقول نصاً: (زيادة التقديرات المخصصة للبرامج البحثية بالوحدات الحكومية المعنية ومراكز البحوث). وتقول الثانية: (تخصيص موارد إضافية لدعم التعليم العالي والبحث العلمي).

اذا ما عدنا لتفاصيل الموازنة من خلال جداول الانفاق نجد أنه قد خصص للبرامج البحثية في هيئة البحوث الزراعية مبلغ ٩٥ مليون جنيه، وللبرامج بهيئة بحوث الثروة الحيوانية مبلغ ٨٥ مليون جنيه، وللبحوث بمركز الاستشارات والبحوث الصناعية مبلغ ٧,٥مليون جنيه، وللبحث العلمي بالجامعات السودانية مبلغ ٧ مليون جنيه، وللبحوث العلمية بمدينة أفريقيا التكنلوجية مبلغ ١٧,٤ مليون جنيه. وأشير هنا الى أنني قد جمعت تقديرات شراء السلع والخدمات والبنود المركزة مع تقديرات اقتناء الأصول غير المالية (التنمية) لأخرج بالنتيجة أعلاه. علماً بأن الكثير من بنود السلع والخدمات لا علاقة مباشرة لها بالبحث العلمي مثل وقود المركبات ومصاريف وتذاكر السفر الخارجي.

برغم هذه النظرة التوسعية المتفائلة نجد أن جملة مخصصات البحث العلمي في موازنة العام ٢٠١٥ قد بلغت ٢١١,٩ مليون جنيه وهي تمثل نسبة ٠,٤٪ من الانفاق العام ونسبة ٠,٠٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهي في جملتها تساوي ٢٦ مليون دولار بالسعر الحقيقي للدولار.

الصحفي النابه مزمل أبو القاسم أشار في عموده المقرؤ (للعطر افتضاح) بصحيفة اليوم التالي الغراء بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٥ الى أن اسرائيل تنفق ٥٪ من ناتجها القومي الاجمالي على البحث العلمي. وأجرى عدة مقارنات أثبتت ضعف مخصصات البحث العلمي في الدول العربية مقارنة بإسرائيل والدول الأخرى.

استطاعت الدول المتقدمة أن توجد آليات وتعتمد على وسائل تمكنها من توفير الميزانيات اللازمة للإنفاق على البحث العلمي وتنويع مصادره، إضافة إلى الإنفاق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١/ ٢٠١٥ م

عليه بسخاء من ميزانياتها، بينما في البلدان العربية تواجه المؤسسات البحثية والجامعية الكثير من المعوقات والتحديات، ومن أهمها انخفاض مستويات التمويل، وتدني إسهام القطاع الخاص في شؤون التعليم العالي والبحث العلمي، إذ إن نسبة تمويل البحث العلمي تكاد لا تصل إلى ١٪ في الموازنات العامة.

إحصائيات سنة ٢٠٠٤م والتي نشرتها منظمة اليونسكو تقول إن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧ مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٠,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي. في حين نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) قد وصل في نفس العام إلى ٤,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي. والجدير بالذكر أن المؤسسات التجارية والصناعية في إسرائيل تنفق ضعفي ما تنفقه الحكومة الإسرائيلية على التعليم العالي. وإذا قورن وضع إسرائيل بالدول المتقدمة الأخرى، نجد أنها تنافس وتسبق كثيراً من الدول الغنية والبلدان المتقدمة في هذا الميدان، فنجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج الوطني في السويد وصلت إلى ٣,٣٪، و٢,٧٪ في سويسرا واليابان، وهي تتراوح من ٢ إلى ٢,٦٪ في كل من فرنسا والدنمارك والولايات المتحدة، وما يتراوح بين ٠,٥٪ إلى ١,٩٪ في بقية الدول المتقدمة.

بالنظر للظروف التي يمر بها اقتصادنا الوطني نشير الى أهمية التعاون الدولي في هذا المجال نظراً لمحدودية الموارد التي يمكننا تخصيصها للبحث العلمي.[١]

مخصصات البحث العلمي :-

قالت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (إن شح التمويل لا يزال يشكل تحدياً يجابه الجامعات التي لا تتحصل على ميز نيات من وزارة المالية، إنما تتلقى دعومات وتعتمد على التمويل الخارجي للبحوث، وألمحت الى عدم ممانعتها لهجرة الأساتذة). فيما قال وكيل الوزارة عبر فضائية الشروق إن وزارته تتعامل مع مسألة هجرة الأساتذة من إتجاهين، الأول توسيع مواعين التدريب للأساتذة عبر الاحلال والابدال، والآخر عبر (تصدير الأساتذة).

هذين التصريحين في غاية الخطورة، لأن نهضة الأمة تعتمد على جودة التعليم بشقيه العام والعالي، ورصد مخصصات كافية للبحث العلمي، ويتضمن ذلك الحفاظ على العقول التي تبحث، وهذه العقول هم أساتذة الجامعات والعلماء في المرافق المختلفة.

إن الحديث بإستهانة حول هذه المسائل الأساسية حسبما يظهر من طريقة التناول بواسطة وزارة التعليم العالي ووكيلها هو أمر مثير للقلق والخوف معاً. كان يتوقع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/١/٢٠١٥م

أن تشن الوزارة حملة ضارية من أجل زيادة مخصصات البحث العلمي في الجامعات والمراكز العلمية حسب توصيات المؤتمرات المتعددة التي عقدتها الوزارة نفسها في فترات سابقة، مع حديث مركز حول معالجات عملية لإبقاء علماءنا بالداخل عوضاً عن الحديث عن (تصدير الأساتذة).

لقد بلغت جملة مخصصات البحث العلمي في موازنة العام ٢٠١٥ مبلغ ٢١١,٩ مليون جنيه وهي تمثل نسبة ٠,٤٪ من الانفاق العام ونسبة ٠,٠٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهي في جملتها تساوي ٢٦ مليون دولار بالسعر الحقيقي للدولار. أما في المقترح لموازنة العام القادم ٢٠١٦ فإننا نجد تراجعاً في المبالغ المرصودة حيث بلغت جملتها ١٩٣,٢ مليون جنيه تمثل نسبة ٠,٠٠٢٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي البالغ حسب تقديرات الموازنة ٧٠٩,٣ مليار جنيه. وهذه المبالغ تمثل نسبة ٠,٠٢٩٪ من إجمالي المنصرفات العامة البالغة ٦٦,٩ مليار جنيه.

بالعودة لإحصائيات قديمة نسبياً نشرتها منظمة اليونسكو سنة ٢٠٠٤م نجد أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل ١,٧ مليار دولار فقط، أي ما نسبته ٠,٣٪ من الناتج القومي الإجمالي. في حين نلاحظ أن الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل (ما عدا العسكري) قد وصل في نفس العام إلى نسبة ٤,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي. ونجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج الوطني في السويد وصلت إلى ٣,٢٪، و٢٧٪ في سويسرا واليابان، وهي تتراوح من ٢ ٪ إلى ٢,٦٪ في كل من فرنسا والدنمارك والولايات المتحدة، وما يتراوح بين ٠,٥٪ إلى ١,٩٪ في بقية الدول المتقدمة. قد يكون من الصعب في ظل ظروفنا الاقتصادية الحالية الوصول لهذه النسب ولكننا على الأقل يجب علينا العمل على تحسين المرصود للبحث العلمي عاماً بعد عام لا أن نتراجع للوراء.

أما تحسين مخصصات الأساتذة والعلماء بغرض إبقائهم داخل البلاد فينبغي أن ننهج فيه نهجاً مختلفاً عن طريق بروتكولات مع الدول المستفيدة من هجرة هؤلاء العلماء، كأن يعمل الأستاذ السوداني لشهور محددة بالجامعات السودانية ضمن شروط العقد الذي تبرمه معه الجامعة في الدولة المستفيدة. أو أن تحول الجامعات المستفيدة نسبة مئوية محددة من مخصصات هؤلاء الأساتذة لدعم البحث العلمي والتدريب في الجامعات السودانية، على ألا تؤثر هذه النسبة على مخصصات هؤلاء الأساتذة. وغيرها من الأفكار التي يجب أن تدرسها الوزارة المعنية وتقدمها للدبلوماسية الرئاسية والدبلوماسية الرسمية لبحثها مع الدول الشقيقة في ظل تحسن العلاقات معها.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٨/١٢/ ٢٠١٥ م .

معضلة البحث والتطوير في السودان :-

تواجه البحوث والتطوير Research & Development في السودان معضلتان مرتبطتان ببعضها إرتباطاً وثيقاً، الأولى هي معضلة التمويل، والثانية هي معضلة الكادر البشري. ويأتي الارتباط من زاوية أن ضعف لتمويل الممنوح لقطاعات البحوث والتطوير لا يمكنها من إستيعاب الكوادر المتفوقة والذكية التي تذهب في الغالب للخارج بإغراء المرتبات والمزايا الوظيفية العالية.

بلا شك أن بلادنا محتاجة للبحث والتطوير في العديد من المجالات، وللتدليل على أهمية البحث والتطوير نشير للزيادة الهائلة في كمية القمح المنتجة خلال الموسم الشتوي السابق، إذ ارتفع متوسط انتاجية فدان القمح من ٧ جوالات الى ١٥ جوالاً بنسبة جاوزت ١٠٠٪، وذلك بسبب استخدام صنف القمح (إمام) التركي المنشأ والمطور داخلياً. إرتفاع الانتاجية على هذا النحو وفر على البلاد ما يقارب ٣٥٠ مليون دولار من كلفة استيراد القمح من الخارج والبالغة حوالي مليار دولار.

المثال الذي ضربناه بشأن القمح يمكن تكراره في العديد من المجالات، ففي مجال الطاقة على سبيل المثال تنتج المملكة المغربية من محطة ورزازات ١٥٠ ميجاوات من الكهرباء باستخدام مرايا مقعرة تركز أشعة الشمس لتسخن الماء لتوليد البخار الذي يدير التوربينات المنتجة للكهرباء. وتتحصل دولة شيلي بأمريكا الجنوبية على نصف طاقتها الكهربائية من الطاقة الشمسية. وعلى هذا يبدو أن بلادنا تتوفر على إمكانيات هائلة ولا نهائية من الطاقة الشمسية. فقط تنقصنا البحوث والتطوير للمجال.

الهيئة الوطنية للباحثين في المكسيك تبنت بحث البحث غابريال من جامعة سونورا في شمال المكسيك الذي توصل لتقنية تتيح استخدام البول لتسخين المياه والطبخ. وفي السودان نجح بعض طلاب كلية الهندسة بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا من التوصل لتقنية تتيح فصل غاز الهيدروجين من الماء واستخدامه كوقود لسيارة، وتجربتهم تحتاج لتطوير بالطبع.

الانفاق الرسمي على البحث العلمي من خلال اميزانية العامة في السودان ضئيل، فقد بلغ المرصود للبحث العلمي في ميزانية ٢٠١٦ مبلغ ١٩٣,٢ مليون جنيه تمثل نسبة ٠.٠٢٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي البالغ حسب تقديرات الموازنة ٧٠٩,٢ مليار جنيه. في حين أن النسبة في الدول المتقدمة تتراوح ما بين ٢٪ الى ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

نحتاج لتخطيط من خارج الصندوق، كما يقولون، حل معضلة الانفاق على البحث العلمي وتطوير المنتجات والصادرات. من الممكن أن تتبنى رئاسة الجمهورية مبادرة لإنشاء هيئة وطنية للبحث والتطوير، تشارك فيها امصانع والبيوتات التجارية

السودانية، والمغتربين، والمنظمات والشخصيات الأجنبية المتعاطفة مع السودان، والجامعات العربية والاسلامية التي استفادت من العلماء والباحثين السودانيين. على أن تدار هذه الهيئة بواسطة شخصيات سودانية لها قبول دولي واحتلت مناصب قيادية في المنظمات الدولية، وهم كثر، وذلك للاستفادة من المخصصات في هذه المنظمات للبحوث.[1]

تحرير سعر الصرف لجذب مدخرات المغتربين :-

كتبت أمس على هذه المساحة مقترحاً تحرير سعر الصرف لجذب مدخرات المغتربين، وهي سياسة ناجحة إتبعتها السلطات بالمملكة المغربية، وكان نتيجتها تحويل المغاربة المهاجرين ٦ مليار دولار لبلادهم خلال العام ٢٠١٥.

تعليقاً على هذا الطرح وردت لبريدي عدة مداخلات أستعرضها فيما يلي: الكابتن عماد مصطفى من قروب منتدى السودان الاقتصادي قال: تحرير سعر الصرف ليس حلاً اقتصاديًا. انظر ماذا فعل تحرير الأسعار دون العمل على بناء قطاعات اقتصادية . إذا أعلن التحرير اليوم بكرة الدولار ببقى ب ١٣ جنيه، ماذا سنفعل؟ الية التحرير اما ان تتواري او ترفع السعر. المقترحات التي قدمها جهاز المغتربين بتحرير سعر الصرف لاتصلح حتي للنقاش لعدم جدواها. فكروا في تطوير حلول تستند علي مشروع اقتصادي.

الصحفي المهاجر بأستراليا محمد عثمان ابراهيم دون على قروب المركز الصحفي: شكراً على المقال المفيد والمهم.. بالصدفة تابعت اهتمام احدى قنوات التلفزيون المغربية بذات الموضوع. سافرت العام الماضي من كازابلانكا الى مدريد ولاحظت ان سلطات مطار محمد الخامس قد خصصت صالة مؤقتة لمغادرة المغتربين العاملين في اسبانيا بعد نهاية موسم الإجازات. تخصيص الصالة احتوى على كافة الخدمات اللازمة لهؤلاء المغتربين مع الاهتمام الواضح بشئونهم. اعتقد ان هناك خللاً كبيراً في منظومة التعامل مع المغتربين لدينا مما أدى الى اهدار ٥ مليارات دولار سنوياً على الدولة.

اتمنى المزيد من إمعان النظر في هذه القضية خدمة للبلد واقتصادها ومواطنيها.

أما الأستاذ التيجاني زيد فقال على قروب المنتدى الفكري: من المهم أن يحول المغتربون مدخراتهم لداخل بلدهم ولا يتركوها في بنوك الخارج او استثمارات بالخارج. وجميل جدا أن تحويلاتنا خارج النظام المصرفي تتقارب مع جملة تحويلات المغاربة. تثبيت سعر الصرف يعني ضخ المزيد من الدولارات وتقليل الوارد. لكن لا بد من ان تقلل الحكومة صرفها. مع ترك السوق ليحدد سعر العملة. وترك السوق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٦/ ٢٠١٦ م

ليصدر ما شاء. أي رفع القيود والضرائب. ليعلم المزارع والراعي ان سوقه كل العالم.

أما الاستاذ سراج الدين عبد العزيز فقد كتب: هل لدينا مايطمئن المغترب او يحفزه ليحول امواله عبر القنوات المشروعة؟ هل الاوضاع السياسيه فى السودان على مايرام عبر الحقب؟ هل هناك عوامل جذب لمدخرات المغترب او تحفيز له؟ الاجابة لا. إذا كيف يغامر المغترب ويبحر فى بحرلجي فوقه موج من فوقه سحاب. لو فعّلنا الاسواق الحرة ووفرنا فبها للمغترب احتياجاته وبأسعار السوق العالمية وبهامش ربحي سيأتي بمدخراته صرة فى خيط. هدا عن العوام، اما صفوة المغتربين أصحاب الدخول العالية فهم فى حوجة الى اطمئنان وتحفيز ..وهذا لايتأتى إلا بعمل بيان بالعمل، مثلا مساكن اوشقق جاهزة..مشاريع مدروسة تسلم فورا لثلة منهم دون بيروقراطية أو روتين.

تعليق: أعتقد أن الرأي الراجح هو تحرير سعر الصرف مع محفزات إضافية كحل لتحقيق إنسياب تحويلات المهاجرين للداخل.[1]

ضرورات تحريك سعر الصرف لجذب مدخرات المغتربين :-

في جلسة مجلس الوزراء التي انعقدت يوم الخميس الماضي لمناقشة موجهات موازنة العام ٢٠١٦ طرحت رأياً عبرت فيه عن ضرورة تحرير سعر العملة بالتحرك من النقطة التحكمية الحالية التي جعلت اقتصادنا يدور في حلقة من عدم الواقعية والمفارقات. فالسعر الرسمي للدولار هو ٦ جنيهات ويتم التعامل بهذا السعر في الجمارك، وفي حساب قيمة المستورد من القمح والدقيق والمواد البترولية وفي التحويلات الرسمية. وفيما عدا ذلك فإن كل التعاملات الأخرى، بما فيها شراء الذهب من المعدنين تتم بسعر السوق الموازي وهو ١٠ جنيهات للدولار.

من الجانب الآخر نجد أن كل تحويلات المغتربين تتم خارج النظام المصرفي، وبالتالي لا يستفيد الاقتصاد منها شيئا. فالمغترب لا يمكنه التحويل بالطريق الرسمي لبلاده بسعر ٦ جنيه للدولار في حين يمكنه التحويل بسعر ١٠ جنيه بغير الطريق الرسمي.

للتعليق على المطالبة بتحرير سعر الصرف قال وزير المالية إن سعر الصرف هو نتيجة وليس هدف. وأن التحرير الكامل غير مناسب لاقتصادنا، وأن أنسب طريقة هي المتبعة حالياً وهي طريقة سعر الصرف المرن المد ر.

نتفق مع السيد الوزير أن التحرير الكامل غير مناسب لاقتصادنا، وفي الحقيقة انه غير موجود الا في الاقتصادات المتقدمة. غير أن لطريقة المتبعة حالياً هي أيضاً غير مناسبة. العبارة الرنانة (سعر الصرف المرن المدار) عيبها في الكلمة الأخيرة فيها

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٤/ ٢٠١٦ م

وهـي كلمـة المدار. مـن الواضـح أن إدارة سـعر الصـرف تـتم الآن بطريقـة تحكميـة مفتقدة للمرونة، والدليل على ذلك ما قلناه حول عدم الواقعية في عمليات الاستيراد، وفقداننا لتحويلات المغتربين.

إن أخذ الدولة بنظام حرية الصرف لا يعني بالضرورة تركها لسوق الصرف حـرة يتقلب فيها سعر عملتها وفقـا لتقلبات العرض والطلب. ففـي معظـم الأحيـان تتـدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي بهدف تخفيف حدة التقلبات في سـعر صـرف العملـة الوطنيـة والعمـل علـى اسـتقراره عنـد المستوى الكفيـل بتحقيـق مصـلحة الاقتصـاد الوطني، ويتم ذلك من خلال سياسة « موازنة الصرف» التي يقوم بها البنك المركـزي أو جهة أخرى مثل « صندوق إستقرار الصرف».

إن طرحنا المنادي بتحريك سـعر الصـرف كـان هدفـه الأسـاسـي جـذب مـدخرات المغتربـين. لقـد ضـربت في جلسـة مجلس الـوزراء مثـالاً بالمملكـة المغربيـة الـتي بلغـت احتياطيات بنكها المركزي من العملات الأجنبية وفقاً لتقرير رسمي صدر الأسـبوع الماضـي مبلـغ ٢١٠ مليـار درهـم، أي ٢١ مليـار دولار، جلـها مـن تحـويلات المهـاجرين المغاربة بالخارج. في التجربة المغربية ولمنع المضاربة في العملات تحفظ كـل حسـابات مغذية عن طريق تحويلات من الخارج تحت مسـمى (درهـم قابـل للتحويـل). بمعنـى أن هذا النوع من الدراهم هو وحده الصـالح لاستخدامه في الاسـتيراد أو إعـادة تصـديره وفـق السـعر الرسمـي لأي بلـد خـارج المغـرب. هـذا التنظيـم جعـل المهـاجرين المغاربـة متحمسـين جـداً لتحويـل مـدخراتهم مـن العمـلات الأجنبيـة للمغـرب، فهـي مـن جهـة محفوظة القيمة لأنها (درهم قابـل للتحويـل)، ومـن جهـة أخـرى يمكـنهم توظيفهـا في التجارة الخارجية لمصلحتهم، أو لمصلحة مستوردين آخرين دون أي تعقيدات.

أدعـو لدراسـة التجربـة المغربيـة في جـذب مـدخرات المهـاجرين، فظـروفهم شـبيهة بظروفنا للحد البعيد.[(١)]

تدهور قيمة الجنيه السوداني :-

فقـد الجنيـه السـوداني أكثـر مـن ١٠٪ مـن قيمتـه خـلال أسـابيع معـدودة. السـعر الرسمـي ظل شبه ثابت متراوحـاً مـا بـين ٦ جنيـه الى ٦،٤ جنيـه للـدولار بينمـا تـأرجح السعر الموازي بشدة ما بين ٩ جنيه لأكثر من ١٢ جنيه في الوقت الحـالي. ولأول مـرة كذلك يصبح سعر الدولار في السوق الموازي ضعف سعره في السوق الرسمي.

مسـألة سـعر الصـرف هـي واحدة من السياسـات النقدية التي يشـرف علـى تنفيـذها بنـك السـودان المركـزي، وقـد مثلـت هـذه القضـية معضـلة أمـام الاقتصـاد السـوداني لفترات طويلة جداً. فمنـذ سـبعينيات القـرن الماضـي لم يعـرف سـعر العملـة السـودانية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١٠/ ٢٠١٦ م.

استقراراً أمام العملات الأجنبية ما عدا الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٨ التي شهدت تدفق عائدات ضخمة من صادرات البترول السوداني، مكنت البنك المركزي من بناء احتياطات كانت هي أداته الرئيسية في الحفاظ على سعر مناسب للعملة السودانية مقابل الأجنبية.

نتيجة للأزمة المالية العالمية ٢٠٠٩ ولانفصال الجنوب في العام ٢٠١١ وفقدان ٧٥٪من عائدات البترول نتيجة لهذا الإنفصال عادت الصفة الملازمة للاقتصاد السوداني وهي انعدام استقرار سعر الصرف.

معالجة هذه المسألة تكون بتعظيم العائد من الصادرات، وجذب مدخرات المهاجرين، وجذب الاستثمارات الخارجية، وانسياب تدفقات العون الأجنبي. كل هذه الموارد تمكن بنك السودان من بناء احتياطيات توفر له إمكانية التدخل لتعديل سعر الصرف.

المصدر الأول للنقد الأجنبي هو الصادرات، من الواضح أن المشكلة الرئيسية التي تواجه الصادرات السودانية في الوقت الحالي هي صعوبة التعاملات والتحويلات المالية ما بين البنوك السودانية والبنوك الخارجية. وذلك بسبب الحصار الجائر الذي تنفذه الولايات المتحدة على الاقتصاد السوداني. أدى هذا لضعف العوائد بالنقد الأجنبي من الصادرات السودانية للخارج.

المصدر الثاني للنقد الأجنبي هو تحويلات المهاجرين للداخل، هذه التحويلات في الوقت الحالي ضعيفة جداً، ولا تتناسب مع أعداد المهاجرين السودانيين بالخارج. والسبب الرئيسي لضعف هذه التحويلات هو ضعف سعر التحويل عبر القنوات الرسمية مقارنة مع سعر التحويل عبر قنوات السوق الموازي.

والمصدر الثالث للنقد الأجنبي هو الاستثمارات الخارجية، والمصدر الرابع هو تدفق القروض والمنح، هذين النوعين يعانيان بصورة أساسية من الحظر الاقتصادي ومحدودية علاقات البنوك السودانية الخارجية في الوقت الحالي.

تفاقم المشكلة وحدتها تستدعي العمل على إيجاد وتنفيذ حلول غير عادية أو غير تقليدية. من الممكن مثلاً إصدار قرار بإستخدام اليوان الصيني في التبادلات التجارية، وتفعيل الاتفاق مع الصين في هذا الصدد. كما يمكن تفعيل الإتفاق مع البنك المركزي الإثيوبي في نفس الإتجاه. وفوق هذا وذاك تفعيل الاتصالات الدبلوماسية من أجل رفع الحصار الاقتصادي الأمريكي على السودان من خلال استراتيجية تساعد فيها مفوضية الأمن بالإتحاد الأوروبي، التي تحرص على وجود حكومة قوية بالخرطوم تساعد في إيقاف الهجرة الهائلة من إفريقيا للسواحل الإفريقية.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠،٤/٢٠١٦م

سعر صرف الجنيه السوداني ما بين الثمانينات والآن :-

على وسائل التواصل الاجتماعي رفع أحدهم رصداً لسعر الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال فترات مختلفة، بدأت بالعام ١٩٨٩ وانتهت بالعام ٢٠١٥ ، جاء في الرصد أن سعر الدولار كان ١٢ جنيهاً في العام ١٩٨٩ وارتفع سعر الدولار ليبلغ ٢٥١٦ جنيهاً في العام ١٩٩٩ ووالى الارتفاع ليبلغ ٢٩٠٠ جنيهاً العام ٢٠١٠ وانتهى به الأمر ليبلغ ١٠٠٠٠ جنيه في عامنا هذا ٢٠١٥. وعلق على احصائيته هذه بالقول (معنى هذا أنكم كل عام ترذلون).

هذا الاحصاء من الناحية العلمية غير صحيح على الاطلاق، فهو من ناحية شكلية أعطى مسمى واحداً للعملة السودانية، وتجاهل التغييرات التي تمت في مسميات العملة على مر هذه السنوات، من جنيه إلى دينار فجنيه جديد بعد اتفاق نيفاشا، وتغيير المسميات ليس عشوائياً ولكن له دلالات إقتصادية مهمة.

غير أن المسألة الرئيسية التي يجب التأكيد عليها هي أن سعر صرف عملة أي دولة مقابل الدولار الأمريكي ليس دليلاً على قوة اقتصاد هذه الدولة أو ضعفه. على سبيل المثال فإن دولار أمريكي واحد يعادل ٩٩,٧ ين ياباني ونفس الدولار يعادل ٠,٧ دينار أردني. هل هذا دليل على أن الاقتصاد الأردني أقوى من الاقتصاد الياباني؟ ومثال آخر عملة جنوب افريقيا الراند ١٠,٤ راند منها تعادل دولاراً واحداً والعملة السودانية الآن بالمثل ١٠ جنيه تعادل دولاراً واحداً. هل معنى هذا أن الاقتصاد السوداني في نفس قوة الاقتصاد الجنوب إفريقي؟ الإجابة في الحالتين لا.

إن معايير قياس قوة اقتصاد أي دولة، أو مستوى الرفاهية فيها، يتم بمعايير أخرى ليس من بينها سعر صرف عملة هذه الدولة أمام الدولار الأمريكي. المقاييس المعتمدة هي: حجم الناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من هذا الناتج، ثم عدد السكان تحت خط الفقر، وعدد السكان المتمتعين بالمياه الصالحة للشرب، والمتمتعين بخدمات الكهرباء، ووفيات الأطفال دون سن الخامسة، ونسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي. وهكذا.

على سبيل المثال كان الناتج المحلي الإجمالي للسودان في العام ١٩٨٩ معادلاً لمبلغ ١٠ مليار دولار. وقد بلغ في العام ٢٠١٤ ما يعادل مبلغ ٦٠ مليار دولار. أي أن حجم الاقتصاد الآن ستة أضعاف حجمه حينذآك. وخلال نفس الفترة زاد متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من ٥٠٠ دولار في السنة الى أكثر من ٢٠٠٠ دولار في السنة. ومعلوم أن متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هو ناتج قسمة الناتج المحلي الاجمالي على عدد السكان. وبالمثل تجد تزايدا كبيراً في عدد المستشفيات والمدارس والجامعات. وانخفاضاً في عدد الوفيات من الاطفال دون سن الخامسة، وعدد وفيات الأمهات عند الوضوع، وينهض هذا دليلاً على تحسن

مستوى الخدمات الطبية وانتشارها ما بين بداية تسعينيات القرن الماضي والآن.

بالطبع هناك ملاحظات حول عدالة توزيع الدخل القومي، وأن نسبة من يستأثرون بالمداخيل العالية هم قلة من الشعب مما أدى لظهور وتفشي الفقر، وهذا صحيح، ويتطلب تعديلات جوهرية في النظام الضريبي لتحقيق عدالة توزيع العائدات. من ناحية ثانية لا بد أن يوضع في الاعتبار مستوى تطلعات الناس، ومستويات الرفاهية التي أصبح يطالب بها كل الناس، فإذا كانت مراوح السقف هي مستوى الرفاهية المطلوب للأسر منخفضة الدخل في العام ١٩٨٩ فإن نفس هذه الأسر تطالب الآن بمكيفات الهواء، وتيار كهربائي مستقر لا يقطع أبداً. ولكن يخطئ من يظن أن على الحكومة القائمة تلبية كل هذا دون زيادة الانتاجية والتفاني في العمل من جانب الشعب.[(١)]

صعود الدولار وهبوط الجنيه :-

تناولت على هذا العمود أسباب إرتفاع أسعار العملات الأجنبية في السوق السوداني، ذكرت أنها أربعة أسباب هي ضعف العائد من الصادرات السودانية، وعدم الاستفادة من تحويلات المهاجرين السودانيين بالخارج، وعدم إنسياب العون الأجنبي، وضعف الاستثمار الأجنبي المباشر.

تلقيت على بريدي عدداً من المداخلات حول الموضوع ألخص بعضها هنا: الاستاذ طارق مختار سوداني مقيم بالمغرب كتب: شكرا د. عادل لوضع الاصبع على الجرح النازف في الاقتصاد وهو المرض المزمن لسعر الصرف . قد يرده البعض لاسباب اقتصادية وآخرين لاسباب نفسية .لكني ارى فيه سياسة استنزاف ناجحة جدا في الانهاك الاقتصادي للدولة، سياسة لها هدفها ولها وسائلها وادواتها ولها جنودها. وهي معركة على خلاف المعارك الأخرى لها عائدها الضخم على من يديرونها . مرض الجنيه السوداني مشكلة امنية بحتة . ويجب ان ينظر اليها بجانب المعالجة الاقتصادية الى شقها الامني ومعالجته.

الإقتصادي عماد مصطفى على منتدى السودان الإقتصادي قال: البرنامج الخماسي لم يتحدث عن انموذج للإقتصاد الكلي، ومضي لاعتماد مشروع القيمة المضافة بالتركيز علي القطاع الصاعي. وتجاهل ان اقتصاديات القيمة المضافة تتطلب ادخال تجهيزات راسمالية ذات تكلفة عالية، واغفل الاعتماد علي اقتصاديات الانتاج الزراعي والحيواني تحت قاعدة اقتصاديات التكلفة التي ترشح ادخال منتجات كثيرة برفع معدل الانتاجية لمقاومة تكلفة الانتاج العالية. كما اغفل الحديث عن قاعدة الطلب الاكبر الذي يرشح امكانية تحريك الاقتصاد وتجاوز حالة الانكماش الماضية نحو التضخم الاقتصادي. من هنا ينطلق مشروع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/٨/ ٢٠١٥ م

الانتاج لأجل الصادر.

الدكتور حامد الامين كتب: يجب ان نعترف بأننا خارج السوق العالمي ليس بسبب ضعف جودة منتجاتنا، ولا عدم تنافسية اسعارها، ولا لعدم الالتزام باستمرارية التصدير فقط، ولكن لأسباب سياسية معروفة، وعلينا ان نتعامل مع هذا الواقع، ونوطن سياستنا الاقتصاديه عليه.

الدكتور فتح الرحمن علي محمد صالح قال: شكرا دكتور عادل علي تناول موضوع سعر الصرف، ما ذكرته يقع ضمن العوامل الخارجية ذات العلاقة بجانب العرض للعملات الأجنبية. أود أن أضيف إليه أثر العوامل الداخلية المتعلقة بضعف الثقة بأدوات واوعية الادخار والاستثمار المحلية، وهو أحد جوانب العرض والطلب معا، ضعف هذه الثقة أدى للإحجام عن إيداع مدخرات كبيرة بالعملة الأجنبية موجودة محليا الآن لدى بعض الأشخاص، علاوة علي ذلك عزوف الكثيرين عن الادخار المصرفي والمالي - عبر الأوراق المالية- لأسباب كثيرة، كل هذا أسهم في تنامي ظاهرة الدولرة dollarization وبالتالي صارت العملة الأجنبية في حد ذاتها مخزن للقيمة.

تعليق: أشكر جميع المتداخلين على هذه المعلومات والتحليلات القيمة. أهمية الموضوع تستدعي المزيد من المداخلات والأفكار التي نرحب بعرضها.(١)

سياسات بنك السودان.. ما الجديد؟

تناولت خلال الأيام الماضية تحليلات موجزة لأهم محاور موازنة الدولة للعام ٢٠١٥ وأتناول اليوم بمشيئة الله أهم محاور سياسات بنك السودان المركزي مع التعليق عليها.

شملت المجالات التي يشجع بنك السودان البنوك على تمويلها، الانتاج الزراعي والصناعي، ومجالات النفط والمعادن، تحقيقاً لأهداف البرنامج الخماسي ٢٠١٥-٢٠١٩ المتعلقة بزيادة الصادرات واحلال الواردات. على أن يتم التمويل مباشراً أو عبر محافظ. كما يشجع البنك المركزي تمويل خدمات الصادر. مثل النقل والتخزين، والتحميل والتفريغ. ويحث البنك المركزي على التوسع في استخدام صيغة المشاركة، ويشجع على استخدام صيغ السلم، والسلم الموازي، والمقاولة، والاجارة، والاستصناع، والمزارعة. ويسمح بالمضاربة المقيدة، ويحظر المضاربة المطلقة. على أن يكون هامش تمويل المرابحة كمؤشر ١٢٪ بالعملتين المحلية والاجنبية. وحظر البنك المركزي شراء العربات وتشييد العقارات والأراضي الا ما أستثني بمنشورات. كما حظر التمويل لأغراض شراء العملات أو الأسهم أو الأوراق المالية أو أرصدة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٤/ ٢٠١٦ م.

الاتصالات. كما حظرت السياسات انتمويل لأغراض سداد عمليات تمويل قائمة أو متعثرة.

من ناحية أخرى قرر البنك المركزي الاستمرار في تقديم الحوافز للمصارف المتعاونة في تقديم التمويل المباشر. أو المساهمة في محافظ التمويل. في مجالات التمويل متوسط وطويل الأجل للقطاعات الانتاجية. وفي مجال التمويل الأصغر. ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لانشاء مشروعات انتاجية مشتركة.

أما في مجال سعر الصرف والقطاع الخارجي فتنص السياسات على الاستمرار في تطبيق نظام سعر الصرف المرن المدار. والاستمرار في معالجة تشوهات سعر الصرف. والاستمرار في حرية التعامل بالنقد الأجنبي ايداعاً وسحباً وتوظيفاً من خلال تغذية الحسابات والتحويلات والودائع. والعمل على بناء احتياطات من النقد الأجنبي من خلال ترشيد الطلب على النقد الأجنبي، وزيادة فعالية وكفاءة ادارة موارد الدولة من النقد الأجنبي، بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة. وتشجيع وترقية الصادرات، واستقطاب مدخرات المغتربين، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستمرار في شراء وتصدير الذهب، واستلام نصيب الحكومة عيناً من شركات التعدين، وتوفير تسهيلات وخطوط تمويل خارجية لتوفير السلع الاستراتيجية واحتياجات التنمية، وتشجيع انشاء مصارف مشتركة مع شركاء التجارة الخارجية، والاستمرار في تفعيل اعتماد اليوان الصيني في تسوية المعاملات بين السودان والصين.

ونعلق على هذه السياسات بالآتي: إن تشجيع بنك السودان المصارف على تمويل القطاعات الانتاجية تمويلاً متوسط أو طويل الأجل لتحقيق أهداف البرنامج الخماسي هو أمر ايجابي، غير أن تفعيله كان يقتضي تحديد نسبة من محفظة التمويل لهذا النوع من التمويل تلزم بها المصارف. بغير هذا سوف تبقى هذه السياسة نص نظري لا يطبق. وبالمثل فإن تشجيع المصارف على استخدام صيغ التمويل الأخرى غير المرابحة، سيبقى أمراً نظريا إن لم يتم الزام البنوك بنسب محددة أو تأشيرية لكل نوع من الصيغ.

من ناحية ثانية فإن تحديد نسبة ١٢٪ كهامش للمرابحة يبدو معقولاً للتمويل بالعملة المحلية، ولكنه غير مناسب اطلاقاً للتمويل بالعملة الأجنبية، وسوف يترتب عليه زيادة التضخم حيث سترتفع اسعار المستوردات جميعها لارتفاع هامش التمويل.

لم تعالج سياسات سعر الصرف والقطاع الخارجي المشكلة المزمنة الكبيرة في الاقتصاد السوداني وهي مشكلة الافتقار للعملات الأجنبية. ان النص على حرية التعامل بالنقد الاجنبي في ظل شح هذا النقد هو أمر غير مفيد. يجب أن تقترن حرية

التعامل مع سياسات تؤدي لانسياب هذا النقد للداخل. سواء كان في شكل بنكنوت أو سلع. ويكون هذا بتحرير سعر الصرف تحريراً كاملاً لضمان انسياب مدخرات المغتربين. وبإتباع سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة لمدخلات الانتاج الصناعي والزراعي.

وأخيراً يبدو أن تشجيع انشاء مصارف مشتركة مع شركاء التجارة الخارجية، واعتماد اليوان الصيني في تسوية المعاملات، أمران يحتاجان لعمل سياسي كبير على مستوى رئاسة الدولة، وقيادة وزارة المالية والبنك المركزي.[1]

سياسات موازنة ٢٠١٥ في ندوة مركز دراسات المستقبل :-

من الواضح أن مشكلات الاقتصاد السوداني، والتي تمثل تحديات كبيرة أمام موازنة العام ٢٠١٥، متفق عليها بدرجة كبيرة. هذا ما خرجتُ به بعد حضوري ورشة عمل حول سياسات موازنة العام ٢٠١٥ عقدت أمس الأحد بمركز دراسات المستقبل، وسط حضور مقدر من العلماء والخبراء والباحثين والاعلاميين الاقتصاديين.

قدم كلاً من د/ عز الدين ابراهيم و أ/د أحمد المجذوب، وكلاهما وزير دولة سابق بوزارة المالية، عرضاً حسب وجهة نظره للتحديات التي تواجه الموازنة، والرؤية حول المعالجات. وتم فتح باب المداولات للحضور. وكان من المدهش اتفاق مقدمو العروض وكل المتداخلين حول ثلاثة قضايا رئيسة. الأولى الخلل البائن في سياسات الدعم، وعدم تقديمه أي ميزة أو فائدة، لا للاقتصاد الكلي، ولا للفقراء المستهدفين بالدعم. والثانية الاضطراب الكبير في الاقتصاد لتعدد أسعار الصرف، وعدم واقعية سعر الصرف الرسمي، وتسببه في ضعف الانتاج وعدم تشجيعه للصادر. والثالثة أهمية العلاقات الخارجية للاقتصاد من حيث ضرورة العمل على رفع الحصار الاقتصادي عن السودان، ومن حيث أهمية انسياب التمويل من الخارج في شكل معونة انمائية رسمية أو استثمار أجنبي مباشر.

ذكرت خلال الورشة أن جملة الاستثمارات المطلوبة خلال الفترة من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩ (البرنامج الخماسي) تبلغ ١٠٦٩ مليار جنيه تعادل بالسعر الحقيقي للدولار حوالي ١٣٣,٦ مليار دولار. أي أن المتوسط السنوي المطلوب ٢٦,٧ مليار دولار. ويشير البرنامج الخماسي للاعتماد في توفير هذا التمويل على القطاع العام بنسبة ١٧٪ أي مطلوب منه توفير ٤,٥ مليار دولار سنوياً لمدة خمسة أعوام. بينما مطلوب من القطاع الخاص (وطني وأجنبي) ٨٣٪ من التمويل أي ٢٢,١ مليار دولار سنوياً لمدة خمسة أعوام أيضاً. وبما أن أقصى حد للادخار المحلي عندنا يبلغ ٤ مليار دولار فإن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١/ ٢٠١٥ م.

الاستثمارات الخارجية المطلوبة تصبح ١٨ مليار دولار سنوياً لمدة خمسة أعوام.

من هنا تنبع أهمية العلاقات الخارجية التي تمكن من انسياب هذا التمويل سواء عن طريق المعونة الانمائية الرسمية ODA أو الاستثمار الأجنبي المباشر FDI

تم اقتراح ثلاثة من المعالجات العاجلة لمواجهة التحديات الحالية للاقتصاد السوداني، الأولى فتح الإستيراد بدون تحويل قيمة لفترة ستة أشهر أو عام. سوف يوفر هذا تمويلا سهلا من خلال مدخرات المغتربين والتحويلات الأخرى، وعيبه الوحيد فقدان البنوك لهوامش فتح خطابات الاعتماد. والمعالجة الثانية هي تحرير سعر الصرف، مع تقديم الدعم المادي المباشر للفئات المستحقة للدعم بوسائل تقنية تتيح تقديم الدعم لمستحقيه. والمعالجة الثالثة السعي نحو كسر الحصار الاقتصادي الجائر وذلك من خلال الجهود الدبلوماسية، ومن خلال ترتيبات اقتصادية تشمل استخدام اليوان الصيني في المعاملات مع الصين، وخلق علاقة استراتيجية مع المملكة العربية السعودية والتوصل معها لاتفاقات استثمار تتيح لها تغطية جل احتياجاتها الغذائية من السودان، وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال.(١)

تحجيم الاستيراد وخفض الانفاق الحكومي :-

في إطار المعالجات المقترحة لسد الفجوة بين الصادرات والمستوردات في الاقتصاد السوداني، إيقافاً للارتفاع المتوالي في سعر الصرف، وتحقيقاً للاستقرار الاقتصادي، يرى البعض إتباع سياسة عن مكونات ثلاثة رئيسية: الأولى تخصيص العملات الأجنبية المتوفرة ببنك السودان لاستيراد سلع محددة دون غيرها، والثانية خفض عدد السلع المستوردة من الخارج وقصرها على السلع الأساسية فقط ومقابل صادر بنفس القيمة، والثالثة خفض الإنفاق الحكومي بصورة حاسمة جداً.

المنادين بهذه السياسة التقشفية يرون أن ظروف الاقتصاد السوداني من حصار ومقاطعة وضعف لمنتوجنا من الصادرات تستدعي مثل هذه الاجراءات الإستثنائية. ويرون أن يخصص بنك السودان ما لديه من موارد بالنقد الأجنبي لتغطية الاستيراد من المواد البترولية والقمح والدقيق والأسمدة والمبيدات والتقاوى وإحتياجات القوات المسلحة حصرا ودون أي تزيد.

من ناحية ثانية يرون قصر قائمة السلع المسموح بإستيرادها من الخارج في الاحتياجات المهمة للاقتصاد وللمستهلكين، ويقترحون في هذا الصدد حظر استيراد العربات الصوالين، والعطور ومستحضرات التجميل، والفواكه والمعلبات، والمعدات الكهربائية غير الأساسية، والأثاثات وغيرها من السلع غير الضرورية. قائمة السلع المسموح بإستيرادها من غير المحظورة يقترحون أن يتم استيرادها بعد إبراز المستورد لما يفيد بتصديره لسلع سودانية بنفس القيمة.

(١) نشر بصحيفة السوداني فبراير ٢٠١٥ م.

ومن ناحية ثالثة يرى هؤلاء خفض الإنفاق الحكومي بصورة محسوسة جداً، لأن تحجيم الاستيراد سوف ينجم عنه نقص هائل في الايرادات الحكومية من الجمارك والضريبة على القيمة المضافة، ولا علاج لهذا الا بخفض الانفاق الحكومي في بنود أساسية مثل السفر والتمثيل الخارجي، والعربات الفارهة، والمؤتمرات والاحتفالات. ويضربون مثلاً ببعض البلدان مثل رواندا والبرازيل حيث ضرب المسئولون فيهما أمثلة رائعة على التقشف في أعلى مستويات الدولة.

بالطبع لمثل هذه السياسات آثار جانبية ضارة متوقعة، منها على سبيل المثال ظهور الفساد المالي والحزبي نتيجة لنظام الكوتات وأذونات الاستيراد التي سوف تصدرها وزارة التجارة. ومن الآثار الضارة المتوقعة نشاط التهريب للسلع التي يحظر استيرادها وتكون مرغوبة لدى بعض المستهلكين مثل العطور وأدوات التجميل والمعلبات والمعدات الكهربائية. وقد تكلف عمليات مكافحة التهريب مبالغ تضاهي الفائدة من منع الاستيراد.

أما خفض الانفاق الحكومي فقد يصطدم بجدار المعالجات السياسية المطلوبة لإغراء الحركات المتمردة بالإنضمام لركب السلام، وتوسيع نطاق الأحزاب المشاركة في الحكم.

وعلى هذا، فإن هذا الرأي التقشفي ينبغي أن يوضع في ميزان الدراسة والاستقصاء بواسطة مراكز البحوث الاقتصادية، والخبراء المحليون والدوليون، للمقارنة بينه وبين رأي دعاة الاقتصاد الحر الذي يتضمن حرية سعر الصرف، وتحرير التجارة من كافة القيود. وذلك بغرض مساعدة الادارة الاقتصادية في الدولة لاتخاذ السياسات المناسبة التي تحقق الاستقرار الاقتصادي كهدف أساسي منشود.[1]

الأثر الاقتصادي لاستمرار انخفاض سعر البترول:-

فقد سعر البترول الخام في الأسواق العالمية ٦٠٪ من قيمته. وسجل سعر البرميل الواحد حوالي ٤٧ دولارا أمريكيا وهو أدنى سعر له منذ ست سنوات وسط قلق ومخاوف متزايدة من انخفاض أكبر في الطلب العالمي ووفرة المعروض، ستكون له انعكاسات كارثية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط في رأي عدد من المحللين الاقتصاديين.

وفي الوقت الراهن لا تلوح في الأفق أية ملامح تشير إلى احتمال توقف الأسعار عند مستوى سعري محدد وإن كانت توقعات المراقبين تفيد بأن سعر البرميل سيستقر عند ٤٠ دولارا.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ م.

ويعزو خبراء اقتصاديون هذا الانخفاض واستمراره الى عدد من العوامل منها تراجع الطلب على النفط بسبب ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة وعلى رأسها أوروبا وآسيا. و وفرة العرض في الأسواق العالمية مع تحول الولايات المتحدة من احد أكبر مستهلكي النفط إلى أحد أكبر منتجيه ودخول انتاج النفط الصخري حيز التنفيذ. فضلاً عن فشل دول منظمة اوبيك في ضبط توازن السوق. ففي آخر اجتماعاتها لم تعلن عن خفض الإنتاج للحد من ضغوط العرض في السوق بل أبقت على حصتها الحالية من الإنتاج. فيما فشلت جولة رئيس فنزويلا للسعودية لاقناعها بخفض انتاجها لمنع تدهور الأسعار.

روسيا وايران، وهما من أكبر الدول المنتجة للنفط، تتبنيان نظرية المؤامرة. وتعتقدان أن الولايات المتحدة تقود هذا الانخفاض بالتعاون مع حلفاءها في منطقة الخليج بغرض هز كل من الاقتصاد الروسي والايراني في ظل العقوبات الاقتصادية التي تفرضها عليهما. الأولى بسبب مشكلة القرم والثانية بسبب نشاطها النووي.

لقد بلغت واردات السودان من المنتجات البترولية٨٦٥ ألف طن متري خلال العام ٢٠١٢ بكلفة بلغت مليار دولار. وازدادت هذه الواردات خلال العام ٢٠١٣ لتبلغ ١.٣ مليون طن بتكلفة مليار وأربعمائة وستون مليون دولار تمثل حوالي ١٥٪ من الواردات. ويتوقع أن يبلغ الاستيراد من المنتجات البترولية خلال العام ٢٠١٤ حوالي ١.٥ مليون طن غير أن الانخفاض في اسعار برميل البترول الخام سيجعل كلفة استيرادها حول نفس المبلغ تقريباً للعام ٢٠١٣ أي ١.٥ مليار دولار. وفي العام المقبل ٢٠١٥ سيستمر مؤشر الزيادة في الاستيراد ليصل لحوالي ١.٨ مليون طن وفي حالة استمرار الاسعار الحالية أي ٤٧ دولاراً للبرميل فإن كلفة استيرادها ستكون حوالي ١.٥ مليار دولار أيضاً. وسوف تخرج المواد البترولية من دائرة الدعم في حالة وصول سعر البترول الخام ٤٠ دولاراً للبرميل حيث أن الحكومة تشتري من المصافي المحلية في الوقت الراهن بسعر يبلغ حوالي ٤٣- ٤٦ دولاراً للبرميل.

من ناحية ثانية فإن انخفاض سعر برميل البترول الخام لمبلغ ٤٠ دولاراً أو أقل سيؤثر على اقتصاديات التنقيب والاستثمار. وبالتالي ستتوقف الشركات عن عمليات التنقيب الجديدة. وهذا مضر بإقتصادنا على المديين المتوسط والطويل. لأن الشواهد البترولية في بلادنا متوفرة.

ربما يؤثر الانخفاض الكبير في أسعار البترول الخام على انتاج دولة جنوب السودان من البترول. لأن بترولها ينتج بكلفة عالية. وبالتالي قد تتوقف الشركات المنتجة عن العمل بالجنوب لعدم الجدوى. مما يقلل من العائد من خط الانابيب الذي يمر ببلادنا. أو على الأقل قد تطالب دولة الجنوب والشركات بمعادلة جديدة فيما يلي سعر نقل البترول عبر خطط الأنابيب.

الانهيار المستمر في اسعار البترول يقتضي منا الاهتمام والقيام بدراسات بحثية لمعرفة المآلات المستقبلية.[1]

قضايا القطاع النقدي في السودان :-

يضم القطاع النقدي في السودان البنوك، ويشرف على أداء البنوك ويرسم سياساتها العامة بنك السودان المركزي. ويضم القطاع النقدي أيضاً شركات التأمين وإعادة التأمين، وتشرف عليها الهيئة العامة للرقابة على التأمين التابعة لوزارة المالية والاقتصاد الوطني. ويضم القطاع سوق الخرطوم للأوراق المالية وشركات الوساطة المالية وتشرف عليها هيئة سوق الخرطوم للأوراق المالية.

القطاع النقدي في الاقتصاد يعمل على حشد الموارد المالية، وتجميع المدخرات الصغيرة، بغرض اتاحتها للاستثمار الزراعي أو الصناعي أو للاستثمار في مجال الخدمات بما فيه التجارة. وعلى هذا، فإن هذا القطاع إذا كان نشطاً وناجحاً في جذب المدخرات وحشد التمويل واتاحته دون تعقيدات لطالبي التمويل من شركات وتجار ومستثمرين، فإن كل قطاعات الاقتصاد تتحرك.

يعاني القطاع النقدي في السودان من مشكلات هيكلية متعددة جعلته ضعيفاً، وغير قادر على تمويل التنمية والمشروعات وتحريك الاقتصاد. من ذلك مثلاً إجبار البنوك على العمل بالصيغ التي قيل أنها اسلامية، مثل المرابحة والمشاركة والاستصناع والمساقاة، وهي مجالات لا خبرة للبنوك وموظفيها بها، وبالتالي أصبح أمام البنوك واحد من خيارين إما أن تخسر، أو أن تتحايل فتنفذ الصيغ صوريا. البنوك مهمتها التمويل فقط وإدخالها في تعقيدات العمل التنفيذي الاقتصادي يبعدها عن مجالها. هل يكمن الحل في فتوى الشيخ شلتوت في مصر في الستينات الذي قال إن أعمال البنوك، وهي أجسام مستحدثة اقتضاها التطور البشري، لا ينطبق عليها وصف الربا المرتبط بالتعامل الفردي الذي يفرز الأحقاد والضغائن بين الناس وهو سبب تحريمه؟ أم نلجأ للنظرية الحديثة القديمة وهي للزمن حصة في الثمن، ونربطها بنظرية الفرصة البديلة، فنتجاوز التعريف التقليدي للربا. نحتاج للعصف الذهني في هذا المجال لمعالجة الانفصام الذي تعاني منه بنوكنا حالياً.

بنفس القدر فإن قطاع التأمين عندنا معطل وضعيف، ولا يقدم أي خدمة للإقتصاد، بسبب اشتراطنا أن يكون تكافلياً ولا يتضمن أي ربح لصاحب رأس المال، معتقدين أن هذا هو ما يتماشى مع الشرع. النتيجة انه لا يوجد شخص راغب الاستثمار في مجال التأمين. الشركات الخاصة العاملة حاليا في قطاع التأمين حافظ عليها مالكوها القدامى لأنهم يؤمّنون من خلالها مصانعهم وممتلكاتهم،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/١٨ م

وهم غير مستعدين لضخ أي أموال فيها لتوسعة أعمالها. معلوم أن أموال شركات التأمين في الدول الأخرى محرك أساسي لأسواق المال ولسوق التمويل بصورة عامة.

سوق الخرطوم للأوراق المالية ضعيف جدا هو الآخر بسبب ضعف البنوك وشركات التأمين. وبسبب ضعف شركات المساهمة العامة، وحتى شركات المساهمة العامة القوية مثل شركات الاتصالات فإن عدم القدرة على تحويل أرباحها للخارج، جعل أسهمها غير مرغوبة لأنها لا توزع أرباحا، فضعف السوق بسبب عدم نشاط أسهمها في التداول الفعلي في سوق الأوراق المالية. شهادات شهامة هي فقط في الوقت الحالي صاحبة النشاط الرئيسي للسوق.

لم تنفذ أسواق السلع مثل الذهب والصمغ والقطن من خلال السوق بسبب عدم القدرة على الارتباط مع البورصات العالمية لهذه السلع، وذلك بسبب الحصار وما يترتب عليه من صعوبة التحويلات المالية. عدم وجود أسواق للسلع ضمن سوق الخرطوم للأوراق المالية نتج عنه ضعف استفادة المنتجين من انتاجهم، وتحولت الفائدة للتجار الذين يحفظون ارصدتهم بالخارج فلا يفيد منها الاقتصاد.

الحوار الوطني في شقه الاقتصاد ينبغي أن يناقش مثل هذه القضايا. حيث نحتاج لفقه جديد، ورؤى جديدة، لإعادة تأسيس هذا القطاع وتمكينه من القيام بدوره الأساسي في التمويل.[١]

قضايا ومشكلات قطاع الاتصالات :-

اجتاحت قطاع الاتصالات في بلادنا في الآونة الأخيرة جملة من القضايا والمشكلات، بعضها يعود لمناخ عدم الاستقرار الاقتصادي في البلاد، وبعضها انفجر بسبب تنافس الشركات العامة في القطاع، وبعضها ظهر بسبب ضعف الجهة المنظمة أو عدم اطلاق يدها في توجيه الشركات.

الكتابة حول الموضوع في الصحف، وتناوله في وسائل إعلامية أخرى ينظر اليه الناشرون ومالكو الوسائل الاعلامية بعين الجزع والخوف الشديدين، لأن شركات الاتصالات، أو بعضها على الأقل، إعتادت على عقاب منتقديها بحجب الاعلان عنهم. وبما أن العائد من الاعلانات التجارية هو مصدر التمويل الأول لهذه الوسائل، فإنها تحجم عن النقد ولو كان موضوعياً. هذا أمر مؤسف ولكنه واقع على أي حال. لقد تلقيت تأكيداً من أحد مديري شركات الاتصالات بأنه لن يعاقب (السوداني) على ما يكتب في هذا العمود، وأنا متأكد أن هذا موقف المديرين التنفيذيين في الشركتين الاخريين، ولكني لا أضمن أنه موقف مسئولي الاعلام بهما، لذا الج في الموضوع بحذر شديد حتى لا أضر صحيفتي (السوداني).

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٤/١٠/ ٢٠١٦ م.

بعد هذه الرمية، كما يقول صديقنا دكتور البوني، أشير الى أن أهم القضايا في القطاع التي تفجرت مؤخراً كانت ثلاثة: أولها البيان الذي أصدرته احدي الشركات لمشتركيها وأشارت فيه الى أن شركة أخرى، لها سيطرة نسبية على سوق الاتصالات، قد أوقفت التعامل مع شرائحها. وتقول هذه الشركة أن هذا الفعل الضار بمشتركيها تم بالمخالفة لاتفاقية معقودة مع هذه الشركة المسيطرة. الشركة المسيطرة تقول أن القضية ليست بهذه البساطة، بل هي متعلقة بسلوك تجاري ضار تستخدم فيه عشرات الألوف من شرائح الشركة المصدرة للبيان، هذا السلوك التجاري الضار هو استخدام الاتصال الصوتي عن طريق الانترنت أو ما يعرف ب voice over ip وهو يسبب خسائر كبيرة للشركة، وللاقتصاد السوداني، لأن الاتصالات من الخارج تتم وكأنها من شبكة داخلية، وبالتالي لا يحدث تحويل لعملات أجنبية من الخارج للسودان، وهذا يفقد السودان ملايين الدولارات. لعل بعض القراء لاحظ أن أحد أقرباءه بالسعودية مثلاً يتصل عليه فيجد الرقم داخلي. هذه قضية خطيرة جداً على الهيئة العامة للاتصالات التحقيق فيها بكل جدية، وحماية الدولة وجمهور المشتركين والشركات من مثل هذا السلوك.

القضية الثانية هي اتجاه مجموعة من الشباب والناشطين في الشبكات الاجتماعية للدعوة لمقاطعة شركات الاتصالات جميعها، لساعات محددة، احتجاجا على سياسات هذه الشركات، وأهمها سياسة الاستخدام العادل للانترنت، التي يري الشباب أنها غير عادلة، ولهم عليها الكثير من الملاحظات. نفذ الناشطون الحملة الأولى للمقاطعة يوم الجمعة الماضي من الخامسة الى العاشرة مساء، ولم تتضح آثارها بعد. غير أن الاتجاه للمقاطعة نفسه جدير بالاهتمام من قبل الشركات وهيئة الاتصالات، وليتها تشجع منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال مثل الجمعية السودانية لتقانة المعلومات، وجمعية الانترنت، والجمعية السودانية لحماية المستهلك، ومركز ثقافة المستهلك، على إقامة حوارات مع الشباب للوقوف على ملاحظاتهم ومقترحاتهم.

القضية الثالثة هي تخوف المركز القومي للمعلومات، والجهات الحكومية الأخرى، من ضعف شبكات الاتصالات، وعدم قدرتها على مواكبة خطة الحكومة نحو تنفيذ الحكومة الالكترونية، والتحصيل عبر اورنيك ١٥ الالكتروني وغيره من التطبيقات. وفي هذه القضية أقول أن على الحكومة، وبالذات وزارة المالية، أن تستمع بجدية للصعوبات التي تواجهها شركات الاتصالات، مثل عدم السماح لها بتحويل أرباحها للخارج، وبالتالي عدم قدرتها على استجلاب تقنيات وعتاد من الخارج، لترقية واستدامة خدمات الاتصالات.(١)

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٧/ ٢٠١٥ م.

تساؤلات بشأن الاستيراد بدون تحويل قيمة :-

أصدر بنك السودان مؤخراً منشوراً سمح بموجبه بإستيراد سلع بعينها دون تحويل قيمتها من داخل السودان لخارجه. أي أن يقوم مشتريها بدفع قيمتها خارج السودان. الهدف من هذا في المقام الأول هو الاستفادة من مدخرات السودانيين المغتربين بالخارج لتمويل هذا الاستيراد. حدد المنشور أن يتم الاستيراد بهذه الطريقة لمدخلات الإنتاج للمصانع والمشروعات الزراعية، ولاستيراد الأدوية، وللآليات والمعدات والمدخلات الأخرى التي تتم بناءاً على تراخيص من أجهزة ومفوضيات الاستثمار المركزية والولائية. وألا تستخدم هذه الطريقة في استيراد السيارات.

الاستاذ عباس كرار النقابي والخبير التعاوني علق على هذه السياسة بالقول: (موضوع الاستيراد بدون تحويل قيمة طبعا ليس جديدا بل سبق أن كان متاحا فلماذا أوقف ومن ثم تمت إعادته من جديد؟ وسؤال آخر هو ألا يكون هذا النظام مدعاة لدخول أموال غير واضحة المصادر (غسيل أموال) مثلاً؟

الأمر يحتاج لمشروع سوداني انقاذى ينفض ماعلق بالدولة من طفيليات تسلقت والتفت حول جذعها حتى كبلت حركتها، لابد من استخدام المشرط لاستئصال الأورام السرطانية التى انتشرت فى جسد الدولة وحاصرت كل الانسجة الحية وقللت فاعليتها أن لم تكن ابطلتها). انتهت مداخلة الاخ عباس كرار.

أما الناشط السياسي عماد الدين المبارك فقد علق قائلاً:(المستورد كله سلع كمالية ومنتجات كانت متوفرة عندنا من السبعينات، الملابس الجاهزة كانت عندنا، سلوي بوتيك، واسندكو، وعشرات من مصانع الملابس الجاهزة، كذلك مصانع السفنجات، ومصانع الأحذية باتا ولاركو وغيرهما. نحن بقينا يا دكتور نستورد اكياس النايلون والدعاية وأبسط الأشياء بكل أسف).

بالطبع ما قاله الأخوان عباس وعماد الدين فيه صحة كبيرة.فالاستيراد بدون تحويل قيمة هو معالجة استثنائية اقتضتها ظروف بلادنا الاقتصادية. الوضع الطبيعي هو أن تكون لدينا صادرات من السلع والخدمات توفر لنا موارد بالعملات القابلة للتحويل تمكننا من استيراد مدخلات الإنتاج والمستهلكات، ولكن الواقع أن مستورداتنا أكبر من صادراتنا بكثير، وبالتالي حدث عندنا نقص في العملات الأجنبية، وسياسة الإستيراد بدون تحويل قيمة محاولة لسد هذا النقص من خلال مدخرات المغتربين.

سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة لا توفر أي مجال لغسيل الأموال فالمال الذي يتم إرساله من قبل المستورد للمصدر يتم عبر القنوات المصرفية للبلد المرسلة منه الأموال، وهو في النهاية مسئولية ذلك البلد ولا دخل للسودان فيه.

من الواضح أننا نحتاج لفلسفة اقتصادية واضحة لتحديد ماذا ننتج من أجل

الصادر. لقد مضى عهد تصدير فائض الانتاج. وأصبحنا في عصر تتحكم فيه الجودة والملائمة وحصص الأسواق وهو ما يطلق عليه الميز النسبية والتنافسية. على سبيل المثال: لا نستطيع منافسة الصين في الملابس الجاهزة، لانخفاض تكلفة الانتاج فيها، ولكننا نستطيع أن نسيطر على السوق العالمي في البودرة الرذاذية للصمغ العربي التي تدخل في كم هائل من الصناعات. ولمثل هذه السلعة يجب أن نسعى لتطوير صادراتنا بحيث تكون صادرات فيها كم هائل من المعرفة والتقانة حتى نستطيع أن ننافس.(١)

تمويل التعدين :-

أصبح التعدين، وعلى وجه الخصوص التعدين عن الذهب، أكبر مصدر للعملة الأجنبية في البلاد بقيمة تقترب من ٢ مليار دولار، تمثل حوالي ٣٠٪ من جملة الصادرات. أثر التعدين عن الذهب وعوائده على قطاعات واسعة من الشعب السوداني حيث يعمل فيه بصورة مباشرة أو غير مباشرة حوالي ٣ مليون نسمة ارتفعت دخولهم ومساهماتهم في إعانة أسرهم وأهليهم. كما أثر التعدين على الذهب ايجابياً على موارد المحليات التي يتم فيها التعدين.

كتب لي مهندس تعدين /بابكر يحي بلال بابكر حول موضوع تمويل التعدين قائلاً: (بعد التطور الكبير فى منظومة التعدين السودانية بمختلف فروعها وخاصة المعدن الأصفر البراق ظهرت بعض الاشكالات الواضحة التى تحتاج الى ورش متخصصة للحديث عنها، ومن ضمن هذه الاشكالات التمويل لإغراض التعدين، سواء أكان عن طريق التمويل البنكي اوالتمويل الفردي او حتى صناديق التمويل الحكومية.

إن تمويل قطاع التعدين وخاصة مع المخاطر الموجودة فيه يحتاج الى نوع معين من التعامل حتى ينتعش الاقتصاد وتتحرك عجله التنمية، اي اجراء تمويلي يحتاج الى ضمانات كافية وهذا حق مشروع للبنوك وجهات التمويل المختلفة، غير أن الملاحظ أن البنوك عندنا تقتصر على نوع واحد من الضمانات هو الرهن العقاري في حدود مبلغ التمويل وهذا ما يمكن ان يكون مستحيلا لدى صغار المستثمرين.

الاجدى والافضل ان يكون الضمان هو ضمان المشروع بحد ذاته، وهى طريقة معمول بها عالمياً، ولكن بشروط فنية متفق عليها، وبطريقة محددة وواضحة تضمن حقوق كل الاطراف. الكثير من المواقع وخاصة فى التعدين الصغير لها جدوى اقتصادية عالية، ولكن الاستثمار التعديني يحتاج الى راس مال ضخم وهذا الذى يوقف عمليات التشغيل.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/١١/ ٢٠١٥ م .

لقد تم في الوقت الحالي توطين أغلب معدات صناعة التعدين داخليا، وتطورت مراكز الدراسات الخاصة بالتعدين، وأتيحت معلوماته بقدر معقول، لهذا فإن التمويل بضمان المشروع يمكن أن يتم بأمان.

قد يكون من المناسب لإدارات الاستثمار بالبنوك المختلفة الاتجاه نحو تمويل التعدين على الذهب بصيغ المشاركة أوالمقاولة بضمان المشروع. وعلى وزارة المعادن رعاية عمل دراسات تفصيلية وواضحة وبالطرق العلمية الحديثة لتكون معلومات رسمية تعتمد عليها دراسات الجدوى الاقتصادية. على أن يتم الدفع نحو عمل ورش عمل متخصصة لاقناع الجهاز المصرفى بدقة هذه الدراسات وجدوى تمويل مجالات التعدين. كما قد يكون من المناسب عمل محفظة متخصصة لتمويل التعدين، والسعي نحو الربط بين البنوك والبيوت الاستشارية ذات الباع الطويل فى مجال التعدين.

مهندس تعدين /بابكر يحي بلال بابكر

تعليق: أتفق مع المهندس بابكر في أن الفرصة المتاحة الآن للاستثمار في الذهب تستدعي تغيير العقلية التقليدية في الضمانات المطلوبة لتوفير انتمويل لهذا النشاط الاقتصادي الهام.[1]

ترتيب السودان في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال :-

في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال للعام ٢٠١٦ الذي يصدره البنك الدولي تراجع السودان درجة واحدة حيث تدحرج للمرتبة ١٥٩ من ١٨٩ دولة وكان في العام السابق في المرتبة ١٥٨ من ١٨٩ دولة كذلك.

وتقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال هو احد التقارير التي تصدر عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل العالمية وهو يوفر مقياس سنوي يرتّب ١٨٩ بلدا من حيث سهولة تأسيس منشأة أعمال محلية وتشغيلها.

الهدف من التقرير هو توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها في مختلف أنحاء العالم. وهو يتيح مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية والتشريعات المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها عبر ١٨٩ بلداً . كما يقيس أثر اللوائح والإجراءات الحكومية على أنشطة الأعمال.

غطى أول تقرير في سلسلة تقارير ممارسة أنشطة الأعمـ ل، الذي صدر في ٢٠٠٣، ٥ مجموعات من المؤشرات في ١٣٣ بلداً. بينما يغطي تغرير هذا العام ١٠ مؤشرات في ١٨٩ بلدا.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٦ م

تستقى مؤشرات التقرير من المعلومات التقييمية والتعليقات التي قدمتها الحكومات والأوساط الأكاديمية والممارسون والمشاركون في عملية التقييم. ويتم عمل تحليلي وتقييمي كبير من خلال جمع وتحليل البيانات الكمية الشاملة للمقارنة بين بيئات اللوائح الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال فيما بين البلدان وعبر الوقت.

يشجع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال البلدان على المنافسة نحو زيادة كفاءة هذه الإجراءات؛ ويتيح معايير قابلة للقياس من أجل الإصلاح؛ ويشكل مصدراً للأكاديميين والصحفيين وباحثي القطاع الخاص وغيرهم من الراغبين في الوقوف على آخر التطورات في مناخ الأعمال لكل بلد.

في مؤشر بدء المشروع نجد ان السودان تاخر بتسعة درجات في الترتيب العالمي مقارنة بالعام السابق. أما بالنسبة لمؤشر استخراج تراخيص البناء فنلاحظ ان السودان قد تاخر بدرجة واحدة في الترتيب عن العام السابق.

في مؤشر الحصول على الكهرباء انتقل السودان ١٢ درجة للامام من المرتبة ١١٤ عام ٢٠١٥ للمرتبة ١٠٢ في تقرير العام ٢٠١٦. أما في مؤشر تسجيل الممتلكات فقد تأخر السودان في هذا المؤشر درجة واحدة من المرتبة ٨٨ في تقرير العام ٢٠١٥ الى المرتبة ٨٩ في العام ٢٠١٦.

وفي مؤشر الحصول على الائتمان تأخر السودان درجتان. بينما تراجع درجة واحدة في مؤشر حماية المستثمر. أما في مؤشر دفع الضرائب فقد ظل السودان في المرتبة ١٤٠ دون تغيير. وفي مؤشر التجارة عبر الحدود الذي يشتمل على المتطلبات الإجرائية الخاصة بتصدير واستيراد شحنة من البضائع ظل السودان فيه في مرتبة متأخرة هي المرتبة ١٨٤ من ١٨٩ دولة دون تغيير.

علينا في السودان دراسة مؤشرات هذا التقرير بعمق، وعلى الجهات المختصة وضع المعالجات اللازمة لتحسين وضعية السودان في التقرير لأنه أصبح أهم محفز لجذب الاستثمارات.[١]

خدمات النقل العابر تدر فوراً ٣٠٠ مليون دولار :-

تعليقاً علي مقالي حول اقتصاد الخدمات في هذا العمود، يوم الأربعاء الماضي، تلقيت تعقيباً مهماً للغاية من الأستاذ علي أحمد عبد الرحيم وزير النقل الأسبق ١٩٨٩- ١٩٩١ والمدير الأسبق للسكة حديد ولهيئة الموانئ البحرية. حيث أشار في تعقيبه الى إمكانية تحقيق الاقتصاد القومي لعوائد في حدود ٣٠٠ مليون دولار

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/٦/ ٢٠١٦ م

سنوياً من خلال إجراءات إدارية وتنسيقية مطلوبة لتشغيل ميناء بورتسودان لخدمات النقل العابر لدولة إثيوبيا. حرام والله إضاعة مثل هذه الفرصة المواتية. اليكم التعقيب وأحبسوا أنفاسكم.

قطاع النقل يعد على رأس القطاعات التى يمكن ان تسهم في تحقيق عوائد ضخمة للاقتصاد من خلال توفير خدمات العبور لصادرات وواردات الدول غير الساحلية المجاوره للسودان من خلال إستخدام ميناء بورتسودان. ميناء بورتسودان تتوفر فيها الآن الإمكانات التى تستوعب عبور كل صادرات وواردات الدول الأربعة المجاورة للسودان (أثيوبيا – جنوب السودان – تشاد - أفريقيا الوسطى) حيث تبلغ طاقتها الاستيعابية أكثر من ١٥ مليون طن فى العام، والمستغل منها لايتجاوز الـ ٣٠٪ الا أن ذلك يتطلب توفير ممرات عبور (Transit Corridors) مؤهلة ومنتظمة وآمنة بين هذه الدول وميناء بورتسودان.

العمل كله يمكن أن يقوم به القطاع الخاص، مايلى القطاع العام هو توفير الأطار التنظيمي الذى يسهل تشغيل الممر، بما في ذلك تسهيل الاجراءات الجمركية، ومنع الجبايات الولائية، وان يقوم بتوفير البنيات الأساسية من طرق وسكك حديدية وما يرتبط بها من خدمات على طول الممر، بما يمكن القطاع الخاص من العمل فى إطار نظام مستقر يمكنه من التخطيط للإستثمار والتشغيل طويل الامد.

إن غياب هذه الترتيبات الكلية هو الذى أدى الى عدم تنفيذ إتفاقية إستخدام ميناء بورتسودان التى وقعت بين السودان وأثيوبيا منذ عام ٢٠٠٠م بصورة فاعلة، حيث ان كلما تم نقله عبر ميناء بورتسودان خلال الخمسة سنوات الأخيرة ٤٥٥,٧٦١ طن صادر أى بمتوسط ١٠٠,٠٠٠ طن فى العام يمثل ١٪ من تجارة أثيوبيا الخارجية، بالإضافة لحمولة باخرة سماد واحدة وصلت ميناء بورتسودان فى فبراير الماضى لأول مرة.

إن أثيوبيا تقوم بدفع حوالى ١٢٠٠ مليون دولار سنوياً لميناء جيبوتى كرسوم خدمات، اذا ما أحسنا إدارة ممر أثيوبيا يمكننا جذب ٢٠٪ من حجم تجارتها عبر ميناء بورتسودان، ذلك سيدر على إقتصادنا القومي حوالى ٢٥٠ – ٣٠٠ مليون دولار.

من الضروري فى هذه المرحلة الاهتمام بقطاع الخدمات ووضع إستراتيجية وسياسات وأضحة تمكنه من المساهمة فى التنمية الإقتصادية. والمعالجة العاجلة لكل المعوقات التى تحول دون إنفاذ إتفاقية إستخدام ميناء بورتسودان مع أثيوبيا، وتحديد جهة واحدة تكون مسئوله عن ذلك، والشروع فوراً فى إعداد ممرات الترانسيت لكل من تشاد ودولة جنوب السودان وافريقيا الوسطى، وإعطاء اولوية لتنفيذ مشروعات البنيات الأساسية التى تربط هذه الدول بالسودان، وإعتماد

إتفاقية تجارة الترانسيت للدول غير الساحلية Convention on Transit Trade of Land – Locked Countries 1965 التى وقع عليها السودان فى ١٩٦٥/٨/١١م والدفع بها للبرلمان لإعتمادها لتكون إطاراً قانونياً حاكماً لتنظيم تجارة العبور مع دول الجوار. مع اعتماد نظم وإجراءات الكوميسا الخاصة بإدارة الحدود مع الدول غير الساحلية المجاورة. والله الموفق.

على أحمد عبد الرحيم

خبير فى تجارة الخدمات

تلفون ٠٩١٢٣٠٦٨٧٦ (١)

الصنف إمام وأهمية البحث العلمي :-

نجاح تقاوي القمح من الصنف (إمام) التي زرعت هذا الموسم بالجزيرة والنيل الأبيض وإحرازها لإنتاجية عالية جدا بكل المواقع التي زرعت فيها تنهض دليلا على أهمية وقيمة ما يمكن أن تقدمه البحوث العلمية للاقتصاد.

أعلن مدير البنك الزراعي أن الإنتاج المحلي من القمح سوف يغطي استهلاك ٤ أشهر من هذه السلعة الهامة، وبما أن إستيرادنا السنوي من القمح هو في حدود ٢ مليون طن بتكلفة حوالي مليار دولار، معنى هذا أن إنتاجنا المحلي من القمح وفر على خزينة الدولة ٣٢٠ مليون دولار على الأقل.

الصنف إمام الذي تم تطويره ليحقق هذا الانجاز الزراعي والمالي تمت إجازته بواسطة هيئة البحوث الزراعية في العام ٢٠٠٠، وهو يستغرق حوالي ٦٢ يوما من تأريخ زراعته وحتى تكوين سنابل القمح. وهو في الأصل تركي، تم تقييمه بواسطة البحوث الزراعية، وتم استيراد الأنواع العليا منه من تركيا، ثم أصبح يتم اكثاره محليا، مع مواصلة تطويره بواسطة هيئة البحوث الزراعية السودانية. وهو صنف يتحمل درجات الحرارة العالية التي تسود في بداية موسم الزراعة، وتجود زراعته في كل أجزاء السودان الرئيسة المنتجة للقمح، عدا منطقة حلفا الجديدة.

هذا الجهد البحثي في إنتاج الصنف إمام، يجيء في إطار تجاوز ظروف إنتاج القمح الصعبة في السودان بالنظر للمواصفات العالمية المطلوبة لانتاجه. هذه الظروف تتمثل في درجة الحرارة، قصر فترة النمو وعدم تطبيق الحزم التقنية الموصى بها: كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى انخفاض كبير في انتاجية المحصول ورغم كل هذه العوامل، يعتبر السودان من الأقطار القليلة في العالم، والذي أحرز نجاحا في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٦/٦/ ٢٠١٥ م

زراعة القمح في أشد البيئات ارتفاعا لدرجة الحرارة.

ولتخطي هذه العقبة، وإضافة لتطوير الأصناف، فإن استخدام التقاوي المعتمدة، الإعداد الجيد للأرض، تأريخ الزراعة، معدل البذور، طريقة زراعة القمح، التسميد، الري، مكافحة الحشرات، الحشائش، الأمراض.الحصاد والإنتاجية، تعتبر جميعا عوامل حاسمة في هذا المضمار. وقد أسهمت جميعها في نجاح الموسم الشتوي بإنتاجية عالية جداً في محصول القمح.

إن نجاح هيئة البحوث الزراعية في استباط عينات مطورة تلائم أجواء السودان، وتحقيق نجاحات حقيقية تقوم ماليا بمئات الملايين من الدولارات تدعونا لأن نطلب من الإدارة المالية في الدولة زيادة مخصصات البحث العلمي لهيئة البحوث الزراعية وغيرها من مرجعياتنا البحثية الوطنية.

يلاحظ أنه في موازنة العام ٢٠١٦ بلغ المرصود للبحث العلمي مبلغ ١٩٣.٢ مليون جنيه تمثل نسبة ٠.٠٢٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي البالغ حسب تقديرات الموازنة ٧٠٩.٣ مليار جنيه. وهذه المبالغ تمثل نسبة ٢٩٠٠٪ من إجمالي المنصرفات العامة البالغة ٦٦.٩ مليار جنيه. هذا مبلغ ضئيل يجب العمل على زيادته وحسن توظيفه للفوائد الجمة التي يحققها البحث العلمي حسبما أوردنا في مثال الصنف إمام.(١)

تحب الباقي يوان ولا جنيه؟

في بيروت يمكنك أن تتعامل بالليرة اللبنانية وبالدولار الامريكي جنباً الى جنب بصورة عادية جداً. في البقالة اذا قدمت خمسين دولارا بعد شراء بعض الاحتياجات سيسألك صاحب البقالة: هل تريد الباقي بالليرة أم بالدولار؟ إضافة لذلك وانت خارج من البلد يمكنك أن تحول أي كمية من الليرة اللبانية بيدك لدولارات أمريكية والخروج بها عبر المطار بصورة شرعية تماما.

تسمى هذه العملية بالدولرة، وهي عملية تتخلى بموجبها دولة ما عن عملتها الخاصة وتتبنى عملة دولة أكثر استقراراً بشكل رسمي و قانوني. و مع أنّ الاسم قد صيغ بالإشارة إلى الدولار الأمريكي، فإنّ التحويل إلى أيّة عملة غربية و مستقرة- مثل اليورو الأوروبي، الين الياباني أو المارك الألماني- يعرف عادة بالدولرة.

الآن يدخل اليوان الصيني كعملة لأقوى اقتصاد في العالم في هذا المجال. وقد وقع السودان في العام ٢٠١٢ اتفاقاً مع الصين لاستخدام اليوان الصيني في التبادلات التجارية بين البلدين. وفي زيارة رئيس الجمهورية الأخيرة للصين تم وضع الأسس التي سوف يتم عليها العمل. فهل نشهد أيونة (على وزن دولرة) للاقتصاد السوداني في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٤/ ٢٠١٦ م

المستقبل القريب؟ وهل سيقوم سائق التاكسي أو صاحب البقالة بسؤالك: داير الباقي يوان ولا جنيه؟

في التجارب الدولية هناك نوعين من مثل هذا الارتباط ما بين عملة دولة كبرى اقتصادياً ودولة فقيرة. النوع الأول هو الارتباط الكامل. وهذا يحدث عندما تتخذ الحكومة قراراً رسمياً يقضي باستخدام العملة الأخرى في كل الصفقات بما فيها الديون الحكومية و الخاصة، أي تحول الحسابات المصرفية العامة و الخاصة إلى العملة الأخرى. في الارتباط الكامل، يتقاضى الموظفون رواتبهم بالعملة الأخرى، تعقد صفقات المستهلكين العامة بها. باتباع هذا التحويل يجب على البلد أن تحدد النسبة التي يجب أن تحوّل وفقها الديون القديمة، العقود و الفوائد المالية إلى العملة الجديدة.

النوع الثاني من الارتباط ما بين عملة دولة كبرى وأخرى فقيرة هو الارتباط الجزئي ويعرف أحياناً ب« تصريف العملة »، و هو الأكثر شيوعاً. معظم البلدان ذات الأسواق حديثة النشوء تمارس الارتباط بشكل غير رسمي، و بعضها يمارسه بتطرّف أكثر من الآخرين. وينتشر الارتباط غير الرسمي عندما تصبح قيمة العملة المحلية متقلبة جداً، والتضخم مرتفع، فيضطر الناس للاعتماد على العملة الأخرى بشكل أكبر للقيام بعمليات الشراء والبيع، وللتوفير الشخصي و عند اقتراض المال.

من الواضح أن الوضع في السودان حالياً يشير لدولرة الاقتصاد حسب الظواهر التي ذكرناها، فهو يستخدم على نطاق واسع الآن في عمليات البيع والشراء حتى للسلع المحلية. وترغب الحكومة في استبدال الدولار باليوان الصيني، أي أن الدولة تتجه لأيونة الاقتصاد، وذلك بسبب الحصار الاقتصاد الامريكي الذي تنجم عنه خسائر هائلة نتيجة للدولرة الحادثة حالياً.

إن أيونة الاقتصاد تعتبر حلاً ملائماً في ظل هذه الاوضاع، وذلك لعدة أسباب أهمها أن الصين هي الشريك الاقتصادي الأول للسودان في مجالي الصادرات والواردات، وأنها تحتل في الوقت الحالي قائمة أكبر المستثمرين في السودان، كما تحتل أعلى قائمة المقرضين للسودان من خلال القروض التفضيلية التي قدمتها وتنوي تقديمها للسودان. وأهم من كل ذلك بالنسبة للسودان أن أيونة اقتصاده لن تفرض عليه شروطاً سياسية كما تفعل الدولرة مع الدول التي ارتبطت بالدولار الأمريكي.

هذا التوجه، على الرغم من معقوليته في الوقت الحالي، فإنه يحتاج للمزيد من البحوث والدراسات حول آثاره الايجابية والسلبية من قبل جامعاتنا ومراكز بحوثنا.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/٩/ ٢٠١٥ م

إدارة جديدة للمناطق الصناعية بولاية الخرطوم :-

سوف تستكمل وزارة الصناعة والاستثمار بولاية الخرطوم هذا العام بإذن الله إجراءات قيام ادارة للمناطق الصناعية بالولاية وممارستها لعملها. تتركز الصناعة بالسودان في ولاية الخرطوم بنسبة لا تقل عن ٧٠٪ وذلك بسبب توفر الطاقة (نسبياً) والأسواق ومصادر التمويل. وبالولاية ستة مناطق صناعية قديمة هي المنطقة الصناعية الخرطوم، المنطقة الصناعية أم درمان، المنطقة الصناعية بحري، السوق المحلي، سوبا، سباق الخيل. ومنطقتان جديدتان بالجيلي شمال الخرطوم بحري وبالسبلوقة غرب أم درمان. ومدينتان صناعيتان مخطط لهما أولاهما للصناعات الخشبية بشرق النيل والثانية للصناعات الجلدية غرب أم درمان. إذن هذه عشرة مناطق صناعية سوف تكون مسئولة عنهم هذه الادارة الوليدة. التي ستعتمد في عملها على التنسيق مع اتحاد الغرف الصنعية وممثلي أصحاب المصانع.

ان أغلب المشاكل في المناطق الصناعية كانت نتاجاً لتعدد وجود الأجهزة الإدارية الرقابية على الصعيدين الاتحادي والولائي وعدم التنسيق فيما بينها. وقد أدى تطبيق نظام الحكم الاتحادي الى تزايد الحاجة الى التمويل لرفع مستوى الخدمات من جهة، ولارتفاع الطلب على تلك الخدمات والمرافق من جهة اخرى. وقد كان من الطبيعي ان يفرز التطبيق اجهزة ادارية وولائية جديدة تعمل وفق صيغ تتيح لها الحصول على موارد مالية دون اللجوء الى الحكومة المركزية لتنفيذ المهام المناطة بها. بجانب الاجهزة الاتحادية الموجودة اصلاً. وهو امر منطقي ومقبول، الا ان الامر الذي لم يعد منطقياً ولا مقبولاً لجوء تلك الجهات سواء ان كانت اتحادية و ولائية الى فرض الرسوم المباشرة وغير المباشرة على المنشآت الصناعية دون معايير او اسس واقعية.

قامت بعض المحليات باستنباط رسوم تحت مسميات مختلفة. كما استطاعت جهات اخرى تفعيل قوانين تتيح لها الحصول على مصادر تمويل. فكثرت الرسوم وتصاعد بعضها بمنظور جبائي بحت لا يرتبط ولا يتأثر بالعوامل والمتغيرات الظرفية الانكماشية التي قد تضر بالقطاع الصاعي ككل او بالسياسات الاقتصادية والمالية العامة للولاية.

المطلوب من الادارة الوليدة للمناطق الصناعية الاعتدال في فرض الرسوم. واعتماد مقاييس ومعايير ثابتة. والابتعاد عن التقديرات الجزافية والفجائية، بحيث لا تؤثر على التكاليف الكلية للإنتاج بالدرجة التي تضعف الموقف التافسي للمنشأة بالنسبة للسلع المشابهة المنتجة محلياً او المستوردة. من جانب آخر فأن كثرة الجهات والاجهزة المطالبة وتردد مناديبهم المتكرر للمنشآت الصناعية للتحصيل والتفتيش والتلويح بالاجراءآت العقابية يسبب مضايقة وارتباكاً للمسئولين في المنشآت الصناعية. مما ينجم عنه في بعض الاحيان تعثر خطة الإنتاج بالمصنع. بل يتعدى ذلك الى امكانية توقف المنشأة كلياً عن الإنتاج نتيجة التخوف من عدم الوفاء بالالتزامات المالية التي تفرضها تلك

الجهات. لهذا على الادارة الوليدة توحيد نافذة الجباية.

من ناحية ثانية يلاحظ تدني مستوى الخدمات بالمناطق الصناعية. ووجود الكثير من الاعمال واصحاب المهن الهامشية دون تنظيم. وتغول بعض الجهات على المساحات الخالية على جانب الطرق مما يعيق التحرك من والى المنشآت الصناعية. إن معالجة هذا الوضع ينبغي أن يكون في أولويات الادارة الوليدة.(١)

اقتصاد الهجرة وجهاز المغتربين :-

يقدر عدد السودانيين المهاجرين المقيمين في دول أخرى بحوالي ١٢٣٨٤٧٠ مهاجراً حسب احصاءات منظمة الهجرة الدولية IOM ولكن يبدو أن العدد الحقيقي هو أكبر من هذا بكثير، هو على الأرجح ما بين ٣ الى ٤ مليون مهاجر، وبهذا يعتبر السودان من الدول التي يمثل مواطنوها المهاجرين نسبة مقدرة من عدد السكان المقيمين. وفي مثل هذه الدول تتجه السياسات العامة نحو تحقيق هدف ربط المهاجرين بأوطانهم الأصلية من خلال منحهم التسهيلات في الدخول والخروج من الوطن الأم ومنحهم امتيازات خاصة للاستثمار في الوطن وتسهيل التحاق أبناءهم بالجامعات والمدارس في الوطن الأم.

من جهة أخرى تتجه السياسات نحو تعظيم مساهمة المهاجرين في الاقتصاد الوطني من خلال تأمين وصول التحويلات والمدخرات الخاصة بهؤلاء المهاجرين لوطنهم بالطريقة الرسمية وبسعر مجزي. كما تسعى هذه السياسات للاستفادة من المهاجرين الذين يتوفرون على قدر عالي من الكفاءة والمهارة والخبرات وذلك بإستضافتهم في البلد الأم وتوظيف قدراتهم في تدريب أبناء بلدهم ونقل خبراتهم وتجاربهم للقطاعين العام والخاص.

حسناً فعل جهاز تنظيم شؤون العاملين بالخارج بسعيه نحو تأسيس مجلس استشاري لاقتصاد الهجرة. وقد نظم الجهاز اجتماعاً تأسيسياً لهذا المجلس بتاريخ ٢٨ نوفمبر الماضي وقد صدرت عن هذا الاجتماع العديد من التوصيات الهامة كان من أهمها: التوصية بتكوين مجلس مشترك لاستثمارات المغتربين يضم وكلاء الوزارات المعنية والجهات ذات الصلة، وتجيء هذه التوصية على خلفية الفشل الذي لازم العديد من المشروعات الاستثمارية للمغتربين.

كما أوصى الاجتماع بإعتماد نظم محكمة للحوافز التشجيعية لضمان جذب مدخرات وتحويلات المغتربين. وهذه التوصية مهمة جداً في هذا التوقيت بالذات حيث يعول الاقتصاد السوداني بصورة كبيرة على هذه المدخرات والتحويلات لاستعادة توازن الحساب الخارجي للدولة في ظل تراجع الصادرات وتنامي الواردات. إن النظم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١/ ٢٠١٥ م

المحكمة للحوافز تضمن التحويل عبر القنوات الرسمية وهو ما يحقق فائدة أكيدة للاقتصاد. وهذه الحوافز يمكن أن تشمل رخصا لاستيراد السيارات والمتحركات الأخرى، وأراضي وشقق سكنية جاهزة، وإعفاءات ضريبية وجمركية أخرى.

إنشاء شركات مساهمة عامة في مجالات الاقتصاد الحقيقي يساهم فيها المغتربين كانت واحدة من التوصيات الهامة التي خرج بها الاجتماع. يوصى بإسناد إدارة شركات المساهمة العامة التي تنشأ لجهات احترافية مهنية تعمل على أسس اقتصادية دون أي تدخل سياسي.

وأخيراً أوصى الاجتماع بتسهيل إجراءات المغتربين عند تعاملهم مع جهازهم جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج. وهذه توصية هامة. يستغرب المرء للمعاناة التي يجدها المغتربون في الجهاز من خلال إجراءات عقيمة مطولة وصفوف ونوافذ متعددة. إن أغلب المتعاملين مع الجهاز جاءوا من بيئات متطورة أصبحت الإجراءات الحكومية فيها من السهولة بمكان بإستخدام نظم الحكومة الالكترونية أو الحكومة الذكية. لا بد من السعي الجاد نحو تطبيق هذه النظم بالجهاز. والاستعاضة عن الرسوم المتعددة لعدد هائل من لوحدات الحكومية برسم موحد من خلال جهة واحدة تفوض صلاحيات وسلطات هذه الجهات مجتمعة.[1]

الاتجاهات الحديثة في انشاء البنى التحتية :-

تنفيذ البنى التحتية من طرق وكبار وخزانات ومطارات وغيرها كان تقليدياً من مهام الحكومات، وذلك بسبب تكلفتها الرأسمالية العالية، وصعوبة استرداد تكلفتها فيما لو تم تشغيلها بصورة تجارية. تتجه مختلف دول العالم في الوقت الحالي لتنفيذ هذه المشروعات عن طريق ما يسمى بالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص Public sector Private sector Partnership (P.P.P).

وجاء هذا التطور بسبب تطور تقنيات الانشاء، وسهولة تحصيل رسوم استخدام المنشآت من المستخدمين بإستخدام وسائل السداد الالكتروني المختلفة.

التطور الجديد للشراكة ما بين القطاعين العام والخاص يكتفي فيه الجانب الحكومي بمتابعة التنفيذ وفقا للمواصفات المتفق عليها، وإجازة الرسوم التي تفرضها الشركة المنفذة على مستخدمي المنشأة. أي أن الجانب الحكومي لا يستهدف الربح أو تحقيق الايرادات من المشاركة.

يرعى البنك الدولي هذا التطور الجديد، ففي الشهر الماضي، نظم مكتب رئيس الخبراء الماليين بمجموعة البنك الدولي ندوة عن لوحات البيانات الخاصة بمشاريع البنية التحتية، جمعت بين رعاة قواعد البيانات التجارية والمستثمرين

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١٢/ ٢٠١٦ م.

وآخرين من المعنيين.

حضر الندوة موظفون عاملون في مجال قواعد البيانات التجارية يمثلون كلا من قواعد البيانات الضخمة (التي تغطي آلاف المشاريع في العالم وتقدر أصولها بعشرة مليارات دولار تقريبا) إلى قواعد بيانات أصغر وأكثر تخصصا (تغطي أقل من ١٠٠ مشروع لكنها تركز على الأسواق الناشئة). كانت الندوة بداية لسلسلة اللقاءات التي ينظمها المدير المنتدب/رئيس الخبراء الماليين، والتي تركز على المواضيع الأساسية التي يتقاطع فيها التمويل مع التنمية.

من خلال الندوة اتضح أن المجالات التي تحتاج إلى تحسين في بياناتها تشمل: جوانب المخاطرة، المفاضلة بين الفرص، ترتيب أولويات المشاريع في برامج الاستثمار الحكومية: وقد تساءل المشاركون عما إذا كان من الممكن لقواعد البيانات التجارية أن توفر معلومات عن مدى ملاءمة المشروع وعن مستوى أولويته في برنامج الاستثمار في البنية التحتية للبلاد.

المعلومات المصممة خصيصا في التوقيت المناسب: من الملامح الجديدة التي تخطط قواعد البيانات التجارية لإضافتها رسائل إلكترونية تخطر المشتركين بالفرص المتاحة في قطاعات أو مناطق معينة. كما يتوقعون تيسير الرجوع إلى مختلف المشاريع التي تساندها جهة إقراض معينة أو التي تخللتها مدخلات من مستشار معين.

أشار المشاركون إلى أن هناك اليوم عددا أكبر من المستثمرين المهتمين بالبنية التحتية في الأسواق الناشئة - من بنوك تجارية إلى مؤسسات استثمارية- وإلى أن متطلباتهم من المعلومات قد تختلف. وقد اتفق الحضور من المستثمرين ورعاة قواعد البيانات على توسيع النقاش حول كيفية تحسين مطابقة المعلومات المتوفرة مع الطلب المتزايد من قبل المستثمرين المحتملين على معلومات معينة.

نرى تنشيط وحدة الشراكة مع القطاع الخاص بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لمتابعة مثل هذه الندوات الهامة. مع ضرورة اجازة قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص.(١)

الاحتياجات التنموية كم نحتاج من مال لازالة الفقر :-

تقدر الدراسات الاقتصادية أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف.

وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ١٥٤٥٠٠مليون جنيه حسب تقارير صندوق النقد الدولي للعام ٢٠١١ ، عليه يكون المطلوب لتحقيق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/١٢/ ٢٠١٦ م.

هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعادل ٤٦٣٥٠مليون جنيه سنوياً لكل السودان. ولنصف عام ٢٣١٧٥ مليون جنيه تعادل ٧ مليار دولار تقريباً.

في الموازنة للمتبقي من العام ٢٠١١ حسبما قدمها وزير المالية واجازها البرلمان فإنه يتوقع اتفاقيات قروض جديدة بمبلغ ٨٩٢ مليون جنيه وسحب على القروض والمنح بمبلغ ٤٣٩٤ مليون جنيه وتمويل من شهادات شهامة بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه ومن الصكوك الحكومية بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ومن الضمانات ١٠٠٠ مليون جنيه فإذا ما قمنا بتجميع هذا التمويل نجده يبلغ ٦٩٨٦ مليون جنيه تعادل ٢،٣ مليار دولار تقريباً. بناءاً على ما تقدم فإن الفجوة ما بين التمويل المطلوب والتمويل المتاح تبلغ ٤،٧ مليار دولار لنصف سنة وهذه فجوة هائلة ينبغي ان يغطيها الاستثمار. من هنا تنبع أهمية تشجيع الاستثمار وبذل كل الطرق من أجل جذبه سواء أكان استثماراً داخلياً أو إستثماراً خارجياً.

في الاقتصاد فإن الادخار يساوي الاستثمار وبما أن مدخراتنا المحلية في شكل ودائع بالبنوك ضعيفة ولا تغطي الفجوة المطلوبة فمطلوب منا البحث عن المدخرات الاجنبية في شكل قروض أجنبية أو الاستثمار الاجنبي المباشر.

مطلوب من رئاسة الدولة ووزارة الخارجية وبعثاتها الدبلوماسية ووزارة التعاون الدولي السعي للحصول على القروض التنموية بالشروط الميسرة من الدول الاجنبية ومنظمات التمويل الدولية. والمفيد للسودان في هذه المرحلة اجتذاب استثمارات صناديق سيادية وشركات دول وهذه تحتاج للنظر للمصالح المشتركة بعمق.

وفي نفس الوقت نحتاج لاستثمارات الشركات والأفراد الأجانب، إن أهم محفزات الاستثمار الاجنبي الاستقرار السياسي والاقتصادي. فيجب الحرص عليهما غايةالحرص. ومن بعد نزيل المعيقات الادارية والتشريعية كافة، ونعمل على حماية الاستثمار المنفذ والذي في طور التنفيذ. وللمواطنين دور كبير في هذا، فشعور الأجنبي بعدم الامان الشخصي له أو لاستثماراته يجعله يهرب، والاخطر من هذا يجعل منه اداة ضد الاستثمار بالبلاد، مثال ذلك بعض المستثمرين العرب الذين هُددوا بالقتل أو أحرقت آلياتهم ومعداتهم في أوقات سابقة بسبب بعض الجهال. على جميع المواطنين التضامن ضد أي سلوك كهذا وعلى الدولة أن تنظم عملية حماية الاستثمار ولو بتخصيص شرطة خاصة به.

يبشر الخريف بموسم زراعي ناجح، وتبشر الأجواء السياسية بربيع هادئ على مختلف الأصعدة، فلنذهب للإنتاج ولنرحب بالوطني أو الأجنبي الذي يخاطر بماله لبداية إنتاج زراعي او صناعي او خدمي صحيح أنه يسعى للربح ولكن ربحه ونجاحه سيعم الجميع.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥/٧/٢٠١١م

خيارات تمويل التنمية وموقف السودان :-

ينعقد هذه الأيام بأديس أبابا المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وهو مؤتمر ينعقد بصورة دورية كل عشرة أعوام تقريبا وقد بدأ بمونتيري بالمكسيك في العام ١٩٩٥ وانتقل للدوحة في ٢٠٠٥ ليستقر هذا العام ٢٠١٥ بأديس أبابا. والهدف الأساسي لهذه المؤتمرات هو توفير التمويل للمشروعات التنموية في الدول الأقل نموا، بشرط أن تكون هذه المشروعات تعمل على تحقيق أهداف تنموية محددة مثل أهداف التنمية للألفية التي تم التوافق عليها في العام ٢٠٠٠، وبشرط أن تكون هذه المشروعات ملبية للاشتراطات البيئية أي أن تعمل على تحقيق التنمية المستدامة.

في عام ٢٠٠٠، وضع زعماء العالم ثمانية أهداف إنمائية للألفية الجديدة ترمي إلى القضاء على الفقر والجوع، وتحسين التعليم، والمساواة بين الجنسين، والصحة، وتشجيع التنمية المستدامة. ومن المقرر أن ينتهي العمل بهذه الأهداف بنهاية عام٢٠١٥، ووضع أجندة للتنمية بعد عام ٢٠١٥. يقتضي الواقع العالمي وتحديات التنمية اليوم أن تكون أجندة التنمية المقترحة أكثر طموحا وترابطا من سابقتها، مع رؤية إنمائية أكثر شمولا ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية.

مشاركة السودان الحالية بمستوى رفيع بقيادة النائب الأول لرئيس الجمهورية في مؤتمر تمويل التنمية بأديس أبابا جاءت حتى الآن بنتائج إيجابية للغاية، منها تأكيدالأمين العام للأمم المتحدة عدم تبنيه أطروحات المحكمة الجنائية الدولية لأن المحكمة لا علاقة لها بالأمم المتحدة، وقبوله الدعوة لزيارة السودان، وثانيها إسماع صوت السودان الرافض للحظر الاقتصادي الأمريكي الأحادي، فيما يتوقع المزيد من المكاسب من خلال اللقاءات الثنائية بالدول الأخرى.

نأمل أن يشارك السودان بنفس المستوى في القمة الأممية من ٢٥ إلى ٢٧ سبتمبر ٢٠١٥ بمقر الامم المتحدة بنيويورك حيث ستتبنى الجمعية العامة للأمم المتحدة مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة كامتداد لأهداف التنمية للألفية. وفي القمة التي ستشهدها باريس خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر إلى ١١ ديسمبر ٢٠١٥ حيث سينعقد المؤتمر الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ .

فيما يلي تمويل التنمية فقد وضعت بنوك التنمية متعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي مذكرة مشتركة للنقاش بعنوان (من المليارات إلى التريليونات: ثورة في تمويل التنمية) تطرح المذكرة رؤية مبدئية للدور الجماعي لهذه المؤسسات في التمويل لتلبية الاحتياجات الاستثمارية لأهداف التنمية المستدامة. لقد أقرت هذه المذكرة أن المجتمع الدولي سيحتاج إلى إحداث تحول نمطي لنقل المناقشات من المساعدات الإنمائية الرسمية «بالمليارات» إلى استثمارات «بالتريليونات» من كافة الأنواع: خاصة

وعامة، وطنية وعالمية.

وتضيف المذكرة أنه ينبغي أن تأتي التدفقات الإضافية من مصدرين رئيسيين: الموارد المحلية المتاحة لكل دولة من الدول، والتمويل والاستثمار من القطاع الخاص الذي يمثل أكبر مصدر محتمل للتمويل الإضافي. هذا هو المسار من المليارات إلى التريليونات الذي اختطته هذه المؤسسات وطلبت أن تدعمه جميع البلدان والمجتمع الدولي لتمويل وتحقيق الرؤية التحوّلية لأهداف التنمية المستدامة.

من الواضح أن في هذه الرؤية تغير أساسياً عن أفكار تمويل التنمية خلال العقود السابقة التي كانت تعول على المعونة الانمائية الرسمية في شكل تدفقات تمويلية من الدول الغنية للدول الفقيرة. وحُددت هذه التدفقات في المؤتمرات السابقة بقيمة ٠,٧٪ من الناتج القومي للدول الغنية. وقد فشلت هذه الدول في الايفاء بهذه النسبة ما عدا النرويج وهولندا.

الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم خلال العقد الماضي، وأزمة منطقة اليورو الحالية هي التي صنعت هذا التغيير في أفكار تمويل التنمية. وبهذا النمط من التفكير ستذهب الشروط السياسية للتمويل لمزبلة التاريخ، لتبقى الشروط الفنية وتهيئة مناخ الاستثمار، وهو ما ينبغي علينا الاجتهاد فيه.[١]

إتجاه لربط الوحدات الحكومية بنظام الدفع الالكتروني:-

كشف ديوان الحسابات بوزارة المالية عن خطته لربط الوحدات الحكومية بنظام الدفع الالكتروني إعتباراً من هذا الشهر. وأبان مدير التحصيل الالكتروني بالديوان محمد طاهر أن عدد الوحدات المستهدفة يبلغ ١٢٠ وحدة من بينها وزارات الداخلية، النفط، القضائية، الكهرباء، التعليم العالي، الجمارك، جهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج.. وغيرها.

هذا خبر عظيم ومبشر، لقد تأخر هذا الأمر لأكثر من ثمانية سنوات، ولكن إن تأتي متأخراً خير من أن لا تأتي. كثير من الاجراءات الحكومية يمكن انجازها من على البعد في ٩٠٪ من مراحلها. مثلاً في حالة استخراج جواز السفر يمكن تعبئة استمارة التقديم وارسالها عبر النت مرفق معها الرقم الوطني، ترسل الادارة المختصة الموافقة المبدئية لطالب الجواز وتطلب منه سداد الرسوم، يقوم طالب الجواز بالسداد الكترونياً وهو في مكانه، تحدد له الادارة المختصة موعدا باليوم والساعة للحضور للادارة المختصة لتصويره. وبعدها يمنح وقتاً مناسباً للعودة مرة أخرى لاستلام جوازه أو يرسل له الجواز بالبريد المضمون.

ويمكن التطبيق أيضا على ما يسمى بإعفاء الخروج (تأشيرة الخروج)، يعبئ

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٦ م

المسافر استمارة يحصل عليها من موقع ادارة الجوازات ويرسلها عبر النت. يقارن النظام الاسم مع قوائم الحظر اتوماتيكياً، وخلال دقائق يطلب من المسافر سداد الرسوم من خلال نافذة بنفس الموقع الالكتروني. بعدها يصدر له اعفاء الخروج بصورة لمنفذ المغادرة بالمطار أو الميناء، ويمكنه عمل طباعة للإعفاء وأخذه معه للمطار أو الميناء. في هذه الحالة لا يحتاج المواطن لمقابلة أي جهة، وإنما ينجز المطلوب وهو في مكانه لم يتحرك.

كل المتطلبات الفنية متوفرة، ولكن يحتاج التنفيذ لإرادة قوية وحراسة من الوزارات المعنية وديوان الحسابات والمركز القومي للمعلومات.[1]

موازنة العام ٢٠١٦ ما هو الجديد؟

قدم وزير المالية بدر الدين محمود مشروع موازنة الدولة للعام ٢٠١٦ للمجلس الوطني بخطاب ضاف استغرقت تلاوته قرابة الساعة، أشار فيه الوزير لأهم ملامح الموازنة والأهداف التي تسعى لتحقيقها والتحديات التي تواجهها.

يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٦,٤٪ منتقلاً من نسبة نمو ٥,٣٪. الناتج المحلي الاجمالي هو قيمة انتاج كل أهل السودان من السلع والخدمات لمدة عام ميلادي كامل، ونسبة النمو المتوقعة للعام ٢٠١٦ نسبة مقدرة جداً. وهي تتفوق على نسبة النمو المتوقعة للدول جنوب الصحراء. وجاءت هذه النسبة الايجابية لتوقع نمو ايجابي في القطاع الزراعي من ٣٢,٢٪ الى ٣٣٪ حيث يتوقع زيادة انتاج الذرة من ٤,١ مليون طن الى ٧,٥ مليون طن، وزيادة مقدرة في انتاج القمح من ٦٦٣ ألف طن الى ١,٤ مليون طن، وزيادات أخرى في انتاج السمسم والقطن والفول السوداني وزهرة الشمس. ويتوقع نمو إيجابي أيضاً في القطاع الصناعي من ٢٠,٨٪ الى ٢١٪ نتيجة لتوقع زيادة انتاج البترول ليبلغ ١٣١٥٠٠ برميل يومياً منتقلاً من حوالي ١١٠ ألف برميل يومياً، وتوقع زيادة العائد من المعادن خصوصاً الذهب الذي يتوقع انتاج ١٠٠ طن منه مقارنة مع ٨٢,٣ طن هذا العام، وزيادة المنتج من الأسمنت وزيت الطعام والسكر. أما قطاع الخدمات فيتوقع أن تكون مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤٦٪.

وفقاً لمشروع موازنة العام ٢٠١٦ يتوقع أن تبلغ الايرادات العامة والمنح الأجنبية مبلغ ٦٧,٥ مليار جنيه بزيادة ١٠٪ من ايرادات العام ٢٠١٥، فيما يتوقع أن تبلغ المنصرفات ٦٦,٩ مليار جنيه، وعليه يكون العجز ٦٠٠ مليون جنيه تمثل ١,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهذه نسبة عجز مقبولة.

من أهم السياسات التي ستطبق في العام ٢٠١٦ في مجال الايرادات: تشجيع كل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/٨ م

مؤسسات الدولة لتطبيق النظم الالكترونية في المالية العامة، تخفيض نسبة الواردات المعفاة من ضريبة الوارد ومن الضريبة على القيمة المضافة، تعديل الضريبة على شركات الاتصالات من ٢,٥٪ الى ٥٪ من إجمالي الدخل، تحصيل دمغة تمويل ١٪ من قيمة الواردات التي تمول من خارج النظام المصرفي (الاستيراد بدون تحويل قيمة). ومن المشروعات المبتكرة والجريئة التي سيتم تنفيذها خلال العام ٢٠١٦ الإستفادة من الغاز المصاحب للنفط وتحويله لجازولين وبنزين بإستخدام تقنية روسية حديثة.

أما السياسات المتوقعة في مجال المصروفات فتشمل: توفير الموارد المطلوبة للمؤسسات الدفاعية والأمنية، مراقبة انفاذ قوانين الضبط المالي بدقة، ربط استحقاقات العاملين بشروط الخدمة المجازة من العام ٢٠١٢ وسوف ينعكس هذا زيادة في المستحقات المالية للعاملين بالدولة، توفير ٥٠ ألف وظيفة للخريجين، مراجعة المعاشات وزيادتها، زيادة عدد الأسر المستفيدة من الدعم المباشر من ٥٠٠ ألف الى ٦٠٠ ألف أسرة، البدء في إعادة هيكلة الدعم للإستفادة من الفرص والظروف المواتية لانخفاض أسعار السلع بالأسواق وفي هذا المجال ينبغي التأكيد على استمرار الدولة في دعم المحروقات والكهرباء والقمح بمبلغ يصل الى ٩ مليار جنيه.

إن أبرز التحديات التي يمكن أن تمنع تحقيق هذه الموازنة الطموحة لأهدافها تتمثل في الاضطرابات الأمنية في جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق وبعض مناطق دارفور، بما يستلزم التوافق السياسي لتقليل الصرف على الأمن. ومن التحديات أيضاً استمرار الحرب بدولة جنوب السودان مما يقلل من انتاج النفط فيها وبالتالي انخفاض العائد من ستخدام خطوط الأنابيب التي يملكها السودان. هذا فضلاً عن استمرار الحصار والعقوبات، والوجود الأجنبي، والتغيرات المناخية. نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ البلاد من أثر هذه التحديات لتحقق الموازنة أهدافها المتوخاة لخير هذا الشعب.[(١)]

لقاء مهم يحضره وزير المالية اليوم :-

يخاطب وزير المالية اليوم الأحد بقاعة الصداقة اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية. وجه الدعوة للقاء ديوان السيد/ هشام آدم مهدي المدير الجديد لديو ن الحسابات، وأشار في الدعوة إلى أن الملتقى تناقش فيه مواضيع هامة للغاية هي: نظام الخزانة الواحدة، نموذج الايرادات ١٥ الالكتروني، حوسبة الأجور، الحسابات المصرفية لسداد الأجور، الأصول الحكومية، مراجعة لائحة الاجراءات المالية والمحاسبية، سداد الاستقطاعات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٨/١٢/ ٢٠١٥ م

متزامنة مع دفع الاجور، الربط الشبكي والايميل.

المدراء الماليون والمراجعون الداخليون في أي وحدة حكومية هم ضباط ايقاع الأداء المالي في هذه الوحدة. ان فسدوا فسدت الوحدة. وان ضعفوا فسد من فوقهم ومن هو دونهم. عبرهم يمر كل الأداء المالي وكل قرش يصرف. وبما أن الحكومة تعتبر أكبر بائع وأكبر مشتري في السوق فإن أداء العاملين في هاتين الوظيفتين يعتبر مؤثرا على الاقتصاد الوطني برمته.

إن حوسبة الإجراءات المالية عنصر هام للغاية لمحاربة الفساد. لأن النظام المحوسب لا يجامل، وفي نفس الوقت يتيح الشفافية وإمكانية مشاهدة ما يجري من عمليات لكل المسئولين إبتداءا من الوزير وإنتهاءا بأي محاسب أو مراجع داخلي في الدرجات الدنيا. حصر ومتابعة أصول الدولة يتيحها النظام المحوسب بكفاءة لا تتوفر للنظام اليدوي. العطاءات والمناقصات الحكومية الالكترونية لا تترك أي فرصة للتلاعب أوالاسناد لغير المستحقين.

من ناحية أخرى مطلوب توفير الحماية للمدراء الماليين والمراجعين الداخلين من الهيمنة السياسية التي يمارسها الوزراء أو وزراء الدولة بالوحدات الحكومية، حيث بينت دراسة قام بها الأستاذ محمد قسم الله محمد إبراهيم، ونال بها درجة ماجستير العلوم في المحاسبة والتمويل من جامعة الجزيرة بتاريخ يناير ٢٠١٥، الحاجة لمراجعة وتقوية قوانين وتشريعات ضبط المال العام، ودللتْ على أنّ التدخلات السياسية تؤثر في كفاءة أداء المراجعة الداخلية وتترتب عليها تجاوزات ونتائج سالبة في جودة إدارة المال العام. وأثبتت الدراسة أنّ الإرادة السياسية للدولة هي التي يُمكن أنْ تمنع التدخلات السياسية وتمنح المراجعة الداخلية مسوّغات سيادة الرأي الفني.

وفيما يلي التأثيرات المباشرة للتدخلات السياسية وانعكاساتها على المراجعة الداخلية، فإنّ المراجعين الداخليين الذين مثّلوا العينة المستبانة في الدراسة يحصرونها في ازدياد النفوذ السياسي، وهيمنة السياسيين على الخدمة العامة دون إعتبار لقوانينها ولوائحها، وبالتالي إنعدام الثقة في قوانين الدولة، ومعاملاتها، وعدم جدوى الرقابة المالية والمحاسبية والضبط الداخلي.

ومن التأثيرات السالبة كذلك إنهزام غايات المراجعة الداخلية، وضعف الأداء وضعف موقف المراجع ومن ثم حدوث التجاوزات المالية، وإتخاذ الإجراءات غير الصحيحة وبالتالي إهدار المال العام، وانتشار الفساد المالي والإداري والسياسي.

ويُشير المراجعون الداخليون كذلك بالإجماع إلى أنّ أخطر تأثيرات التدخلات السياسية على المراجعة الداخلية تتمثل في الإنعكاسات النفسية، فقد يصل المراجع الداخلي لدرجة من الإحباط يترك معها المهنة مما يعرضها للإنهيار التدريجي بسبب إنسحاب الكفاءات منها، أو قد تصيب المراجع حالة من اللامبالاة أو قد ينحرف.

وعلى هذا نرى أن المطلوب من السيد وزير المالية توضيح إرادة الدولة القوية في حوسبة كل الإجراءات المالية لرفع كفاءة الأداء ومنع الفساد. ثم التأكيد على الإرادة السياسية القوية تجاه حماية الكوادر المالية من التدخلات السياسية وتأكيد سيادة الرأي الفني.[1]

موجهات موازنة العام ٢٠١٦ :-

تقليد في غاية الرقي درجت عليه الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإستضافة عدد من الإعلاميين لحضور جلسات مجلس الوزراء عند مناقشة المواضيع الهامة، وقد تشرفت بتلقي دعوة كريمة منها للحضور والمشاركة في جلسة اليوم الخميس التي تناقش فيها موجهات إعداد موازنة الدولة للعام ٢٠١٦.

لقد تم وضع ستة أهداف عامة لموازنة العام ٢٠١٦ هي: المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتحقيق معدل نمو شامل ومستدام، تخفيض عجز الموازنة ليكون في الحدود الآمنة، العمل على تخفيض عجز الميزان التجاري بزيادة الصادرات واحلال الواردات، زيادة حجم الاستثمارات الكلية، العمل على تخفيض معدلات الفقر، العمل على تخفيض معدلات البطالة من خلال تطوير السياسات التي تدعم القطاع الخاص.

ولتحقيق الأهداف العامة تم اقتراح جملة من السياست والاجراءات في محور الاستقرار والنمو الاقتصادي من أهمها: الاستمرار في شراء المحاصيل الزراعية بالاسعار التشجيعية، تبني التقانة وتشجيع البحوث في مجالات الزراعة والانتاج الحيواني والنفط، توطين انتاج البذور المحسنة والسماد والمبيدات، تطوير مؤسست التمويل الزراعي وتطوير الخدمات المساعدة مثل وسائل النقل والتخزين والمحاجر، تشجيع الشركات المتخصصة في مجال التسويق بغرض الصادر، تشجيع القطاع الخاص (الأجنبي والمحلي) في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، تنمية وبناء قدرت الولايات، توفير الموارد للبرامج البحثية على مستوى مراكز البحوث والجامعات.

أما السياسات في محور المالية العامة فقد جاء فيها ضبط وترتيب أولويات الإنفاق بالتركيز على القطاعات الانتاجية، الاستمرار في تطبيق الاصلاح الضريبي، مكافحة التهرب الضريبي والجمركي، المراجعة الدورية للأجور والمعاشات، توفير احتياجات الوزارات والوحدات من السلع والخدمات، الاستمرار في حوسبة العمل الضريبي بديوان الضرائب، الالتزام بسداد استحقاقات القطاع الخاص على وزارة المالية، اكمال العمل بنظام الخزانة الواحدة، استخدام أجهزة الكشف التقنية في الجمارك.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٤/٥/ ٢٠١٥ م

في محور القطاع النقدي والخارجي جاءت السياسات على النحو الآتي: اصلاح نظام سعر الصرف بما يؤدي لاستقراره، استكمال إجراءات مبادلة الجنيه السوداني باليوان الصيني لأغراض تسوية المعاملات، استكمال التطور في مجال التقنية المصرفية ونظم الدفع الالكترونية، معالجة مشاكل تمويل الصادر، إنشاء شراكات دولية واقليمية في القطاعات الانتاجية، تشجيع تحويلات المغتربين، تشجيع الاستثمار وتسهيل تحويل أرباح المستثمرين الأجانب، تنشيط اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع دولة جنوب السودان، إعادة التصدير مع دول الجوار التي ليست لها منافذ بحرية.

أما في محور التنمية الاجتماعية فقد كانت أهم السياسات: تحسين خدمات المياه والتعليم والصحة، تعميم مظلة الضمان الاجتماعي وتوسيع مظلة التأمين الصحي، الاستمرار في دعم الادوية المنقذة للحياة والعلاج بالمستشفيات، تأهيل المرأة وتشجيع الأسر المنتجة، الاستمرار في الدعم المباشر للأسر الفقيرة، معالجة عقبات تنفيذ سياسات التمويل الأصغر.

نقترح إضافة أهداف التنمية المستدامة التي أجازتها الأمم المتحدة مؤخراً ووافق عليها السودان للمرجعيات الأساسية للموازنة، كما نقترح في محور القطاع النقدي والخارجي اضافة فقرتين واحدة تخصص لوضع سياسات لتطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية، والثانية لتطوير أداء ونطاق تغطية شركات التأمين.

إن أهم تحدي سوف يواجه هذه الموازنة هو المواءمة بين أهداف تبدو متعارضة، ففي حين تم النص على اصلاح نظام الصرف بما يؤدي لاستقراره، ورد نص آخر يشير لتشجيع تحويلات المغتربين، ونص يشير للمحافظة على قيمة العملة الوطنية. ومعلوم أن أهم وسيلة لحفز تحويلات المغتربين هي بتوحيد سعر الصرف، ولا يتم هذا الا بخفض قيمة العملة الوطنية.

على العموم نقول أن الظروف الدولية والاقليمية المحيطة بالسودان من استعادة العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، وتوقيع الشراكة الاستراتيجية مع الصين، وانخفاض أسعار السلع الأساسية المستوردة كالمواد البترولية والقمح، وتطبيق إصلاحات مالية أساسية، تنبئ بأن إعداد وتنفيذ موازنة الاعام ٢٠١٦ سوف يتم في أجواء أفضل كثيراً من تلك التي أحاطت بالسودان خلال الخمسة أعوام الأخيرة.[١]

دور المجتمع المدني في التنمية :-

تنتظم خلال الأسابيع القادمة في الخرطوم وفي الولايات اللجان التي تقوم بالتحضير لميزانية العام ٢٠١٧. تعكف هذه اللجان على مراجعة الأداء الاقتصادي

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/١٠/ ٢٠١٦ م.

والمالي خلال العام ٢٠١٦ . وتستصحب المشروعات المستمرة والمشروعات الجديدة، لتقدم مقترحات للايرادات والنفقات خلال العام المقبل.

على الرغم من أن الميزانية بجملة أرقامها في الايرادات والمنصرفات تمثل أقل من ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وهو قيمة ما ينتجه سكان القطر من السلع والخدمات لمدة عام، فإنها تبقى عنصراً مهماً وقائداً للاقتصاد، خصوصاً فيما يلي السياسات التي تقر من خلالها، كسياسات الضرائب، والجمارك، وسعر الصرف.

التطورات على المستوى الدولي جعلت هناك ما يشبه الاتفاق حول أولويات التنمية التي تحقق الرفاهية للبشر في أي بلد، وقد تم التعبيرعن هذا من خلال الإعلان العالمي للتنمية المستدامة الذي وقع عليه السودان ضمن ١٩٣ دولة هي كل دول العالم تقريباً.

لقد اعتمدت هذه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالإجماع في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥ جدول أعمال التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠ ويتناول هذا الجدول الواسع النطاق والطموح الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى جوانب هامة تتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات الفعالة. إن تعبئة وسائل التنفيذ، بما فيها الموارد المالية وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، بالإضافة إلى دور الشراكات معترف بأنها قضايا حاسمة.

يمكن للمجتمع المدني ممارسة دوره الهام بفعالية على صعيد تعزيز التنمية المستدامة من خلال تهيئة بيئة تمكينية قادرة على المشاركة بفاعلية على أساس الشراكة البناءة بين القطاع العام والقطاع الخاص وامجتمع المدني. وأحد جوانب هذا الدور يشمل قيام المجتمع المدني بمساندة الدولة في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، بما يساعد على تعزيز التنمية المستدامة. كما يمكن لدور المجتمع المدني أن يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. فمنظمات المجتمع المدني هي التي تؤطر مشاركة الناس في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

علينا تشجيع منظمات المجتمع المدني على إثارة أفكار مبتكرة والاستماع إلى أصوات من مختلف قطاعات المجتمع المدني خصوصاً الشباب، بشأن التحديات والفرص التي تواجه التنمية في بلادنا، وتشجيع الحوارات حول طريقة وضع وتنفيذ خارطة الطريق للتنمية على المستوى الوطني، وتوضيح مسؤوليات الحكومات على جميع المستويات.

تُطرح أسئلة رئيسة حول كيفية تمكين المجتمع المدني من المشاركة في التأثير على السياسات وصياغتها، وكذلك على عملية صنع القرار. هل يكفي التمثيل الخجول لاتحاد أصحاب العمل في لجان الميزانية وفي القطاعات الوزارية؟ أم نحن في احتياج لتمثيل أقوى لكل قطاعات المنتجين والمستهلكين؟ وما هو دور الأحزاب

السياسية من خلال أجسامها وواجهاتها الإقتصادية والخدمية؟ وما هو دور الأجهزة الإعلامية؟

ونحن مقبلون على موازنة العام ٢٠١٧ نحتاج لإجابات عملية على هذه التساؤلات من أجل ضمان مشاركة فاعلة للمجتمع المدني في إعداد الميزانية وانتخاب مشروعات التنمية.[١]

مشروع الجزيرة كيف يمكن إحياؤه :-

مجموعة من العلماء والخبراء يضمهم (المنتدى الفكري) على الواتساب قامت بتشخيص العلل التي تواجه مشروع الجزيرة واقترحت عددا من المعالجات إمتازت بالجرأة والعلمية، أدناه ملخص لها.

يعتبر مشروع الجزيرة أكبر مشروع مروي في أفريقيا وأكبر مزرعة في العالم ذات إدارة واحدة. وكان مشروع الجزيرة يساهم مساهمة فاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وكان ركيزة اقتصاد السودان الزراعي بمساهمته في الصادرات والأمن الغذائي وتتولى الحكومة إدارته وتتحمل تكاليفه المالية.

وقد قام مشروع الجزيرة على مساحة تقدر بحوالي٢,٢ مليون فدان تمتد شمالاً من حدود الخرطوم الجنوبية وتتوزع ملكية الأرض فيها ما بين الحكومة التي تملك ١,٣ مليون فدان والملاك الأهالي ٩٠٠ ألف فدان منها ٥١٨ ألف فدان بالجزيرة و ٣٨٢ ألف فدان بإمتداد المناقل.

يُعتقد أن تدهور مشروع الجزيرة يعود للآتي: السياسات الحكومية غير الملائمة في مجالات السياسات الإقتصادية والتمويلية، الزراعية ،الادارية ، وسياسات الخصخصة. ونتيجة لهذه السياسات فقد الشركاء والمستثمرون الثقة في جدوى واستمرارية المشروع. من ناحية ثانية فإن قانون مشروع الجزيرة الذي فرض على المزارعين وكذلك علاقات الانتاج الغير متوازنة بين الحكومة والمزارعين واعسار المزارعين تعتبر أسبابا إضافية للتدهور. وتعتبر مشاكل الري وإدارة وصيانة الشبكة العليا للري ومنشآتها واحدة من المشكلات العويصة التي أقعدت بالمشروع، فضلاً عن تصفية إدارة المشروع والهيئات الهندسية والزراعيه وبيع ممتلكاتها والغاء منصب محافظ مشروع الجزيرة وعدم تدخل الحكومة لشراء المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل القمح والذرة من المزارع مباشرة.

ومن الأسباب الرئيسة للتدهور كذلك ترك تحديد زراعة المحاصيل للمزارعين دون تقديم العون والارشاد لهم، وانهيار الابحاث الزراعية بسبب عدم توفر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/٣١ م.

الامكانيات، والقصور في إدارة وتطوير إكثار البذور ووقاية النباتات والإرشاد الزراعي والتدريب، وكذلك إنهيار الصناعات التحويلية اتي تعتمد على المحاصيل بالمشروع مثل: مصانع الزيوت والأعلاف ومحالج القطن.

يعتقد أن إعادة إعمار واصلاح المشروع يحتاج أولاً لإعادة الاستقرار للاقتصاد السوداني، ولا شك أن قومية واستراتيجية المشروع تجعل مسئولية الحكومة عنه ضرورة ويجب عليها ان تضطلع بدورها الكامل تجاه المشروع، وعليها الاستعانة ببيوتات الخبرة العالمية والمحلية لتحديد النمط المناسب لادارة المشروع، مع دراسة امكانية التحول من النظام الحالي الي نظام المزارع الكبيرة، ويقترح تشكيل مجلس ادارة من المختصين بصلاحيات واسعة، تحت اشراف رئاسة الجمهورية لإدارة المشروع مع إعادة النظر في قانون مشروع الجزيرة وتعديله ليتواكب مع متطلبات المرحلة .

ويجب ان تضطلع وزارة الري ووزارة الزراعة بدورهما في حل مشاكل الري، وإصدار قرار بتعيين وكيل للري تتبع له الإدارة العامة لعمليات الري بمشروع الجزيرة ، والعمل على حل مشكلة ارتفاع مستوى المزرعة عن مستوى قنوات الري وهي قضية تحتاج إلى حلول غير تقليدية عبر استشارة عالمية.

ويُقترح أن يُشجع المزارعون وا قطاع الخاص للاشتراك في مشروعات استثمارية في مجال الانتاج الزراعي، وعلى وزارة الاستثمار القيام بعمل دراسة شاملة عن المشروع وتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة. كما يُقترح إعمال التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها في العمليات الزراعية.

ويجب الاهتمام بإدخال الحيوان في الدورة الزراعية، عما يحقق قيمة إضافية، وتنويعا في التسويق للمزارع، فاضافة الحيوان كانت وما زالت أمنية لم تطبق، فهي من ناحية تمكن من الاستفادة من مخلفات الزراعة كلعف، ومن ناحية أخرى تحقق الاستفادة من مخلفات الحيو ن كسماد طبيعي، وكذلك توفير اللحوم الحمراء والبيضاء والالبان بتطوير تربية الحيوان وربطه بالحقل.

من الضروري كذلك تأسيس جهار استشارى وترويجي لتطوير الانتاج الحيوانى والبستانى والغابى في المشروع بأنماط حديثة تحقق له القيمة المضافة، من خلال تحسين الانتاج ورفع كفاءته وعمليات ما بعد الحصاد والانتاج والتصنيع . ونشر الوعى بإقتصاديات الانتاج الحيوانى الحديث.(١)

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية :-

انطلقت يوم أمس الاثنين أعمال «المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية» في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، ومن المقرر أن تستمر حتى ١٦ يوليو/تموز الجاري.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٦/١١/ ٢٠١٥ م

ويشارك في المؤتمر، الذي ينظم في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، خمسة آلاف شخص من مختلف دول العالم، بينهم ١٩ رئيس دولة وحكومة، وشخصيات اعتبارية أبرزها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ومين جو نائب مدير البنك الدولي ووزير الخزانة الأميركية جاكوب ليو.

وأعلن بان كي مون انطلاق المؤتمر الدولي، معرباً عن أمله بنجاحه في تحقيق أهدافه. وقال إن المؤتمر يهدف إلى تنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية وتحديد العقبات التي تعترض تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها.

كما تطرق إلى القضايا الجديدة والمستجدة، بما في ذلك الجهود المتعددة المبذولة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة التطورات الجارية في ميدان التعاون الإنمائي، وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية، ودعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وسيبحث المؤتمر عن جميع مصادر التمويل من أجل التنمية المستدامة لضمان أن توجه الموارد حيث تشتد الحاجة إليها لتعزيز الازدهار الاقتصادى وتحسين فرص الصحة والتعليم والعمل وفى الوقت نفسه حماية البيئة.

وستكون نتائج المؤتمر معلما هاما على الطريق، نحو اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة الجديد فى سبتمبر، واتفاق تغير المناخ العالمى فى مؤتمر المناخ الذي سوف يعقد في باريس ديسمبر القادم، وسوف يعمل المؤتمر على وضع الأساس للاستثمار فى المستقبل. بالإضافة إلى البرنامج الرسمى، بما فى ذلك الاجتماعات العامة ومناقشات المائدة المستديرة، وسيتضمن المؤتمر مناقشات من المجتمع المدنى وقطاع الأعمال فضلا عن أكثر من ٢٠٠ حدث يعقد على هامش المؤتمر.

العنوان الرئيس للمؤتمر هوالتمويل من أجل التنمية، ويستهدف المؤتمر دعم البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بها، وتناقش بالمؤتمر مواضيع متعددة تشمل: الاحتياجات الاجتماعية، التنمية المستدامة، الاحتياجات التمويلية ، العالمية والإقليمية ، السلع العامة ،الفقر، الجوع والأمن الغذائي والتغذية، الصحة ، المدن والمستوطنات البشرية ، تغير المناخ ، المحيطات والغابات والتنوع البيولوجي.

وفي ما يلي مبادئ تمويل التنمية فإن مشروع القرار الذي سوف يصدر عن المؤتمر سوف يتناول الأطر اللازمة لدعم التعاون الفعال ما بين الدول، وكيفية تحريك الموارد المحلية، وتقديم مساعدات التنمية بصورة أكثر ذكاءاً، والمصادر المبتكرة لتمويل التنمية.

ويتناول تقرير لجنة الخبراء الحكومية المعنية بتمويل التنمية المستدامة الصادر في العام ٢٠١٤ والذي سوف يتم استعراضه من خلال المؤتمر كيفية تحسين

التدفقات التنموية من خلال المرونة في خيارات التمويل.

وقد أثبت هذا 'التقرير أن هناك نمو قوي في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والتحويلات الا أنها تتركز في عدد محدود من الدول النامية. كما أثبت أن معظم البلدان منخفضة الدخل تفتقر لأسواق المال ذات البعد الدولي أو الاقليمي، وأن التدفقات المالية للبلدان النامية يحد منها القيود المفروضة على سعر الصرف والقيود المفروض على حرية حركة التحويلات وتحويل الأرباح، ويشير التقرير الى أن المساعدة الانمائية الرسمية ما زالت تمثل مصدرا هاما لتمويل التنمية بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، وانها تلعب دوراً محفزاً في الدول المتوسطة الدخل.

يشير التقرير أيضاً الى أن تدفقات المعونة الانمائية الرسمية من دول الجنوب لدول الجنوب آخذة في الازدياد غير أنها تميل للربط مع الزام الشراء أو التعاقد مع الدول المصدرة للمعونة، مع الاشارة الى أن هناك تمويل وتسهيل لنقل المعرفة.

سوف تصدر عن المؤتمر توصيات تشمل: تخصيص ٠,٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي لدى الدول المتقدمة للمعونة الانمائية الرسمية للدول منخفضة النمو. وتقديم المساعدات بطريقة أفضل وأذكى، وربط المساعدات مع النتائج، وتحسين الشفافية، والاعتماد على مصادر مبتكرة للتمويل، والعمل على توزيع المنافع، وزيادة القدرة على التنبؤ.[١]

النمو والتنمية- تأملات قرآنية :-

كل النظريات الإقتصادية في التنمية والنمو، مقرونة بأكبر حشد ممكن للموارد المادية والبشرية وتكنلوجيا العصر، لن تنجح في تحقيق أهداف التنمية وتحقيق الرفاه للإنسان إذا لم تقترن بالسلوك الاقتصادي الرشيد لهذا الإنسان.

حول هذه المعاني كتب الدكتور محمد أحمد الأفندي 'الأستاذ بجامعة صنعاء متأملاً في سورتي الفرقان والإسراء (ما زالت مناقشات التنمية تفتقد الى تحليل البيئة الحاضنة للسلوك الاقتصادي الرشيد، الذي يعكس بدرجه أساسية السلوك المعتدل في انفاق الأفراد والمجتمع ، ومن هذا الاعتدال في الإنفاق يتولد الإدخار المستدام الذي يعتبر المتغير الحاسم في دفع وتمويل النمو الاقتصادي والتنمية.

إن التأمل في آيتين عظيمتين، والقرآن كله عظيم، تبين بوضوح أن السلوك الاقتصادي الرشيد والمستدام للإنسان هو الطريق السليم والناجع لتحقيق مبدأ الإعتدال في السلوك الانفاقي او الاستهلاكي للأفراد والمجتمع .ومن الاعتدال يتولد الادخار المستدام الذي يمول التراكم الرأسمالي اللازم للنمو الاقتصادي.

الآية الأولى في سورة الاسراء :(وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٤/٧/ ٢٠١٥ م.

الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا) [سورة الإسراء ٢٩] ، والآية الثانيه في سورة الفرقان : (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا) [سورة الفرقان ٦٧]

هاتان الآيتان تحددان بوضوح قواعد السلوك الاقتصادي الرشيد الذي يشكل البيئة الحاضنة لتمويل التنمية. إنه مبدأ التوازن والوسطية او الاعتدال في الإنفاق، فلا إسراف ولا تقتير، وهذا السلوك لا يتوقف عند الأفراد وإنما يمتد الى سلوك المجتمع وسلوك الحكومة.

وبالتأمل في السياق او الإطار العام للآية ٢٩ من سورة الإسراء ، نجد انها وردت بين الآيات ٢٢- ٣٩ من سورة الإسراء، وهنا نجد حكمة الله في ذكر محددات ومظاهر البيئة الحاضنة لمصدر تمويل التنمية ومنها: الإيمان بالله وعدم الإشراك به (لا تجعل مع الله إلها آخر....) والعبودية لله هي التي تفجر طاقات الأفراد للعمل والإنتاج والادخار والاستثمار.

ومن ذلك أيضاً بناء العائلة أو الأسره المستقرة من خلال الحث على بر الوالدين، والنهي عن قتل الأولاد خشية الفقر، والحفاظ على حق الحياة للإنسان من أجل الحفاظ على الأجيال والنمو السكاني المرغوب للنمو والتنمية ، وكذلك الحفاظ على النسل والعرض لتحقيق الاستقرار الاجتماعي (ولا تقربوا الزنى انه كان فاحشة وساء سبيلا) الآية :٣٢ من سورة الإسراء.

ويتم الربط بين تمويل النمو وبين عدالة هذا النمو من خلال الإنفاق على الاقارب والفقراء والمساكين، وهذه هي القضية المركزية اليوم التي تناقش في إطار ادبيات التنمية والنمو، وهي كيف يتحقق النمو المنصف، وكيف يستفيد منه الفقراء والمساكين (وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا) الآية ٢٦ من سورة الإسراء.

ويتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال الوفاء بالعقود وإنفاذها، ومن أهمها الحفاظ على أموال اليتامى بتوظيفها واستثمارها، وقد جعلها الله مسؤلية اجتماعية بالخطاب الجماعي للناس في ذلك (ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن ...) الآية ٣٤ الإسراء)[1] .

أهداف التنمية المستدامة- ماذا تعني للسودان :-

وسط حضور دولي كبير لقادة العالم أجازت الأمم المتحدة يوم ٢٥ سبتمبر الماضي وثيقة الأهداف الجديدة للتنمية المستدامة (SDGs)، لتحل محل الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، وهي الأهداف التي تم الإتفاق عليها في سبتمبر ٢٠٠٠

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٧/ ٢٠١٦ م.

وانتهى أجل العمل بها في سبتمبر هذا العام.

إن أهداف التنمية المستديمة هي عبارة عن أجندة عمل مشترك لمدة ١٥ عاما هدفها الأساسي معالجة الفقر من خلال تعهد تاريخي للقضاء على الفقر أخذته الدول على عاتقها وسوف تقود أهداف التنمية المستديمة السياسات والتمويل على مدى السنوات ال ١٥ المقبلة، لتحقيق هذا الهدف الأساسي والأهداف الأخرى الفرعية.

الأهداف الإنمائية للألفية السابقة حققت انجازات في بعض الأهداف وأخفقت في تحقيق أهداف أخرى، عليه جاءت الأهداف الجديدة لاستكمال هذه المهام في الموعد المستهدف وهو العام ٢٠٣٠.

الأهداف الجديدة للتنمية ستطبق على جميع البلدان، وتسعى لتعزيز وجود مجتمعات سليمة وصحية، وخلق فرص عمل أفضل، ومعالجة التحديات البيئية ولا سيما تغير المناخ. ومن المتوقع أن يصل زعماء العالم إلى اتفاق عالمي بشأن تغير المناخ في مؤتمر المناخ بباريس في وقت لاحق من هذا العام.

يمكن تلخيص الأهداف الجديدة كالآتي: الهدف١ : القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. الهدف ٢ : القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة. الهدف ٣: الصحة الجيدة وتقليل الوفيات.الهدف ٤ : ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

الهدف ٥ : تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات من التعليم والتوظيف. الهدف ٦ : ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة. الهدف ٧: ضمان حصول الجميع، بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة. الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المضرد والشامل والمستدام للجميع ، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق لجميع.

الهدف ٩: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار. الهدف ١٠: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها. الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة. الهدف ١٢: الاستهلاك و الإنتاج المسؤولين. الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره. الهدف ١٤: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة. الهدف ١٥: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي. الهدف ١٦: السلام والعدل والمؤسسية. الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

الأهداف طموحة جداً، ولن تتمكن الدول الفقيرة أو الأقل نموا من تحقيقها إلا بتفيذ الهدف ١٧ وهو تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. على الدول المتقدمة الوفاء بالتزاماتها المالية وهي تخصيص ٠.٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي للمعونة الإنمائية الرسمية للدول الأقل نموا، وهي النسبة التي لم تف بها هذه الدول على الإطلاق فيما عدا هولندا والنرويج والسويد. كما ينبغي على هذه الدول مثل الولايات المتحدة ايقاف المقاطعة الاقتصادية للدول الأخرى كما هو الحال بالنسبة للسودان.

علينا استصحاب هذه الأهداف في خططنا الاستراتيجية والمرحلية والسنوية (الموازنات السنوية) وفي الخطط القطاعية للوزارات. وتفصيل الأهداف لبرامج محددة تخصص لها الأموال، على أن تكون هناك آلية رقابة فعالة من وزارة التنمية الاجتماعية والمجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي بالمركز والولايات.[١]

أكبر مشروع تقني في تاريخ السودان :-

بدعوة من المركز القومي للمعلومات، ومن داخل القاعة الجميلة لوزارة التعليم العالي بشارع البلدية، حضرت يوم أمس الثلاثاء منتدى الاعلام الرقمي الخامس، وكان موضوعه (الفرص والتحديات لأورنيك ١٥ الالكتروني)، تحت شعار (الطريق الآمن نحو منظومة مالية).

حفل المنتدى بالعديد من أوراق العمل الهامة وبمداخلات قيمة من الحضور الذي ضم طائفة واسعة من السياسيين والتقنيين والإداريين والإعلاميين. في المداخلات استوقفتني عبارة قالها المهندس عمرابي مدير شركة الخدمات المصرفية أحد شركاء المشروع حيث قال (مشروع الأورنيك المالي ١٥ هو أكبر مشروع تقني في تاريخ السودان، حيث يغطي السودان بنسبة ١٠٠٪ لأن كل جزء في السودان فيه تحصيل حكومي، وبالمقارنة فإن شبكات الاتصالات تغطي حوالي ٨٠٪ من أجزاء السودان).

قد يتساءل سائل: كيف يغطي المشروع كل السودان وشبكات الكهرباء وشبكات الاتصالات لا تغطي كل السودان؟ أجاب على هذا المهندس الوليد بشير مدير مركز النيل لتقنية المعلومات، وهو المنفذ الفني للمشروع، حيث قال ان التعامل مع أورنيك ١٥ الالكتروني يتم من خلال ثلاثة وسائل: الأولى شاشات ادخال من خلال الكمبيوترات الموصولة بشبكة الانترنت، ويتم الادخال إما مباشرة لمخدم النظام أوعبر مخدمات الجهات الحكومية المربوطة بالنظام مثل الجمارك والسجل المدني. الوسيلة الثانية هي وحدات طرفية متنقلة تشبه الآي باد وتستخدم شبكات الاتصالات لتدوين المتحصل من المواطن، وارسال المعلومات فوريا لمخدمات النظام، وطباعة ايصال للمواطن. والوسيلة الثالثة هي وحدات متنقلة، كالسابقة، ولكنها

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ م.

تحفظ المعلومات داخلها اذا لم توجد شبكات اتصالات في المنطقة التي تعمل فيها هذه الوحدة. ويتم نقل المعلومات المخزنة فور الدخول لمنطقة جغرافية فيها شبكات الاتصالات. مع امكانية طباعة ايصال للمواطن في أي وقت.

أشار المهندس الوليد الى وجود احتياطات أمان كبيرة بالنسبة لنظام الاورنيك المالي ١٥ الالكتروني، كما أشار الى أن سعات المخدمات المخصصة للنظام كبيرة جدا وتعمل بتقنية الحوسبة السحابية، علما بأن المخدمات الرئيسية للنظام هي مخدمات المركز القومي للمعلومات التي تتمتع بأعلى درجات الأمان.

الأستاذ مصطفى حولى وكيل وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي أشار الى أن المشروع استراتيجي وهو مصمم لخدمة الاقتصاد الكلي، وليس لتحصيل الايرادات فحسب، فالمعلومات والبيانات التي تتوفر من خلاله سوف تستخدم لاتخاذ سياسات كلية لاصلاح الاقتصاد. هذا الحديث الواضح من الوكيل يبشر أننا في السودان بصدد اصلاحات اقتصادية حقيقية.

لقد أشرت في مداخلتي أمام الملتقى لضرورة العمل على خفض عدد وقيمة الرسوم التي يتم تحصيلها من المواطن ومن قطاع الأعمال، فحسب تصريحات وزير المالية والتخطيط الاقتصادي فإن هناك ٣٦٠٠٠ رسم يتم تحصيلها في انحاء البلاد المختلفة، لقد أسهمت عدة سياسات وقرارات حكومية في تناسل هذا العدد الهائل من الرسوم. حيث تم تأسيس عدد كبير جدا من المحليات التي تفتقر للمقومات الاقتصادية، فهي بلا موارد أو بموارد ضعيفة جداً. لقد تم تأسيسها على أساس سياسي بحت. لا يقدم المركز ولا المستوى الولائي دعما يذكر لهذه المحليات، وفي نفس الوقت يُطلب منها تغطية الخدمات الأساسية للمواطن مثل نظام الصحة الأولية، والتعليم الأساس، والنظافة، والأمن وغيرها من المهام، تضطر المحلية هنا لفرض واختراع رسوم متعددة لتغطية منصرفاتها.

تحصيل هذا العدد الهائل من الرسوم بواسطة المحليات أدى لتشويه التجارة والزراعة والصناعة وكافة الأنشطة الاقتصادية. كما أدى لانتشار وتعمق الاقتصاد الخفي، ولتلوث البيئة، ولانتشار البطالة.

تطبيق اورنيك ١٥ الالكتروني فرصة لإعادة تخطيط المشهد الاقتصادي برمته، بما في ذلك معايير قسمة الثروة، وإلغاء أو دمج بعض المحليات، وإلغاء العديد من الرسوم لتحريك القطاع الخاص، وبالتالي تحريك الاقتصاد وفك جموده.[١]

الحكومة الالكترونية في السودان محلك سر :-

أعلنت السعودية خلال الأسبوع الماضي عن مشروع المواطن الالكتروني، وأهم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٥م

مكوناته البطاقة الموحدة لكل المعاملات. الهوية الوطنية ، رخصة القيادة، سجل الأسرة، شهادة الميلاد، التوقيع الالكتروني، تأمين المركبة، معلومات جواز السفر. وغيرها في بطاقة ذكية واحدة يتعامل بها المواطن السعودي مع كل الجهات الحكومية، يتلقى الخدمات ويدفع التكاليف. هذا تسهيل عظيم ونهاية لعصر البيروقراطية وسلطان الأباريق.

مثل هذا الخبر يجعلنا نتساءل في السودان: مشروع الحكومة الالكترونية لدينا اين وصل؟ ما هي معوقات عدم قيامه؟ ما هي الحلول المقترحة لبث الروح فيه. طرحنا الموضوع في قروب الجمعية السودانية لتقانة المعلومات SSIT فجاءت ملاحظات ومقترحات هامة للغاية نلخصها فيما يلي: المهندس ايمن محمد مزمل من رئاسة الجمهورية يقترح قيام ورشة عمل يتم استصحاب الجهات الحكومية المستفيدة والمتضررة فيها، كما يقترح استصحاب تجارب الدول الاخرى وبالذات الخليجية منها وتحديدا الامارات التي قطعت شوطا في ذلك، ويتمنى دعوة سودانيين ساهموا في تلك المشاريع ، ويرى أن الورشة لابد ان تكون تحت رعاية شخصية اعتبارية في الدولة حتى تنال الاهتمام الذي تستحق، وبالتالي تسهل تنزيل التوصيات لارض الواقع. يُقترح النائب الاول لرئيس الجمهورية او نائب الرئيس او على اقل تقدير وزير المالية بدرالدين محمود، والاخير مؤمن باهمية العمل التقني، وقد قاده في بنك السودان والنظام المصرفي.

المهندس عبد المجيد نمر الخبير المعروف تداخل قائلاً: قيام الحكومة الالكترونية يتطلب اكمال المقومات الاساسية التي تتيح الاستيثاق من المواطن عبر هويته الرقمية Digital Certificate. والتي من دونها سوف لا تكون هناك حكومة الكترونية، يلي ذلك اعادة هندسة للاجراءات-Business Process Re-engineering او ما يسمي اصطلاحا الهندرة حتي تتوائم الاجراءات مع العمل الالكتروني، والتخلص من الاوراق والنماذج الورقية، و استبدالها بالنماذج الالكترونية، و التي يسهل تطويرها ويمكن للانظمة في المكتب الخلفي ان تتعامل معها مباشرة بغرض المعالجة للبيانات واتخاذ القرار المناسب فيها. ٨٥٪ من معاملات الدولة يمكن ان يقوم بها المواطن من بيته او مكتبه دون الحوجة للوصول للمكتب الحكومي. العمل الالكتروني يسهل تنظيم العمل و ضبط انتاجية العاملين و يمنع المحاباة لان الطلب الذي ياتي اولا تتم معالجته اولا. العمل الالكتروني يقلل الهدر الزمني المحسوب علي وقت الانتاج.

مسالة دفع الرسوم الكترونيا هذه تحتاج لمعالجة جذرية و لابد من استخدام بطاقة ائتمان سودانية تصدر بضمان وديعة مرتب او ايداع شهري و في حدودها و هي موجودة في الخارج و تعرف ب secured credit card و فيزا تصدر مثل هذه البطاقات و كذلك ماستر كارد و هذه البطاقة السودانية لا غبار عليها من الناحية الشرعية. الوسائل المتبعة

حاليا معظمها تحويل لصفوف السداد النقدي من شبابيك صرافي الجهات الحكومية الي شبابيك الصرافين في المصارف، و لا تحقق مقاصد الحكومة الالكترونية التي ننشدها. المحاسبة في الدولة يجب أن تتبع معيار المحاسبة علي أساس الاستحقاق و التخلص من الشهر الثالث عشر و الرابع عشر و قفل العام المالي في ١٢/٣١ من كل عام.

تجميد الحسابات و سحب الارصدة في نهاية العام امور لا داعي لها و صارت غير مواكبة و اتباع معيار المحاسبة علي اساس الاستحقاق يمكن ان يلغي مثل هذا الاجراء، بالذات اذا تم تطبيق نظام الخزانة الواحدة Treasury Single Account, TSA . محمد احمد الحسين حجر الزلط من بنك السودان تداخل قائلا: الجانب التشريعي مهم أيضا لنجاح مشروع الحكومة الإلكترونية، لا بد من أن يتم سن قانون لتخفيض العمل الورقي مثل القانون الأمريكي paper work reduction act ويجب ان تكون هناك حملة كبيرة لكل قطاعات المجتمع بدءًا بالمسئولين وأصحاب القرار والنافذين ليفهموا ما هي الحكومة الالكترونية وماذا تقدم . انا اعتقد ان كثير من الناس لايفهمون حتى ماهي.

الجمعية السودانية لتقانة المعلومات تقدم الدعوة لشركات الاتصالات وللبنوك ولوزارة المالية لتمويل قيام ورشة كبرى تناقش هذه المسألة الحيوية من أجل المصلحة العامة.(١)

الانجازات في اطار الحكومة الالكترونية :-

تناولت في هذا العمود قبل أسبوع موضوعاً حول الحكومة الالكترونية تحت عنوان (الحكومة الالكترونية في السودان..محلك سر) يبدو أن المقال استفز عدداً من المعنيين بالأمر. حيث وردتني بعض الملاحظات والتعليقات. منها تعليق المهندس محمد عبد الرحيم يس مدير المركز القومي للمعلومات الذي كتب لي قائلا: (نشكرك على الاهتمام بمشروع الحكومة الالكترونية. كنا نتمنى أن تطلع على ما يدور الآن في المشروع. وحسب تقديري أن المشروع ما مكانك سر. وعلى استعداد لاطلاعكم إذا رغبتم على ما وصله المشروع من تقدم).

ولحسن الحظ تلقيت رسالة من الأخ الكريم محمد الخير إدريس - مدير إدارة التسويق وتطوير الأعمال - شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية عضو لجنة الحكومة الإلكترونية أوضحت بصورة دقيقة ما تم انجازه حتى الآن. وهي كالآتي: (بداية أتفق مع بعض النقاط التي ذهبتم إليها في تناولكم لقضية إطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية في السودان وما يواجه هذا المشروع من تحديات وعقبات. إلا أنه وبحمد الله تعالي قد طرأ تحسن واضح علي هذا الملف الهام خلال العامين السابقين والتي أرجو أن أجملها في الآتي : توفر وسائل الدفع الإلكتروني المتاحه لكل المواطنين من خلال البطاقة المصرفية وبطاقات المحفظة الإلكترونية مثل (بطاقات المحفظة، الرواد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٧/ ٢٠١٥ م

كاش، كاش أمان، ....). فضلاً عن إعتماد أورنيك ١٥ الإلكتروني كوسيلة معتمدة من قبل الدولة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية.

تم تكوين لجنة عليا لإطلاق مشروع الحكومة الإلكترونية في السودان تتمثل في وزارة المالية ، المركز القومي للمعلومات، بنك السودان المركزي، الهيئة القومية للاتصالات، اتحاد المصارف السوداني، وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية كمشغل أساسي لكل أنظمة الدفع الإلكتروني في السودان. وقد قامت هذه اللجنة بوضع إطار عام لتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية في السودان، وتم إجازة هذا الإطار وبدأ بالفعل التنفيذ الفعلي للمشروع.

وفي هذا الاطار تم تنفيذ مشروع التقديم الإلكتروني للجامعات السودانية في العام المنصرم، والذي حقق نسبة نجاح عاليه جداً ، وتم سداد رسوم التقديم إلكترونياً عبر وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية المختلفة.

سداد الرسوم الجمركية من خلال قنوات الدفع الإلكترونية المختلفة (الصرافات الآلية، نقاط البيع ، الإنترنت)إلخ... تحويل مرتبات العاملين بولاية الخرطوم بالتعاون مع بنك النيل ليتم سدادها إلكترونيا عبر قنوات ووسائل الدفع المختلفة، أيضاً قام بنك النيل بجهد كبير لحوسبة الدفعيات الخاصة بوزارة المالية بولاية الخرطوم.

قام جهاز شئون السودانيين العاملين بالخارج بإطلاق المرحلة الأولى من بوابة سداد رسوم المغتربين من ضرائب وخدمات وخلافه عبر الموقع الإلكتروني للجهاز، كما تم تدشين مشروع بوابة تمكن العاملين بالخارج من القيام بتحويل العملات الأجنبيه (دولار ريال درهم إلخ.. لأسرهم عبر البوابة الإلكترونية. ويتم استلام هذه الأموال في لحظات وجيزة عبر وسائل الدفع الإلكتروني مثل الصرافات الآلية وعبر المصارف ووكلائها.

رغم هذه المجهودات الكبيرة إلا أن هنالك بعض العوائق والتحديات التي تعترض وتؤخر قيام مثل هذه المشروعات. والتي تتمثل في عدم وجود أنظمة متكاملة في كثير من الوزارت الحكومية).

تعليق: من الواضح أنه لا توجد لدينا مشكلة فنية في تطبيق الحكومة الالكترونية. ولكن لدينا مشكلة في الإرادة السياسية المطلوبة لاجراء التغيير. وإجبار العقليات الإدارية التقليدية على العمل بهذه الأنظمة. على سبيل المثال أنا موظف بوزارة المالية ولاية الخرطوم وما زلت أصرف مرتبي كاش من الخزنة. وبالمثل تحويل الأموال من المغتربين الكترونياً للداخل لا أظنه قد نفذ. الغرض من إثارة هذا الموضوع تحريك الجهات السياسية والادارية، لا الجهات الفنية، التي قامت بواجبها وزيادة كما هو واضح.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥ م

الخبراء يجمعون: نحتاج للتخطيط الاقتصادي :-

كتبت مقالاً على هذا العمود بتاريخ ٢٧ أكتوبر الماضي أشرت فيه لضرورة قيام وزارة منفصلة للتخطيط الاقتصادي. تلقيت على بريدي الالكتروني ووسائط التواصل الاجتماعي عدداً من المداخلات والتعليقات الهامة من عدد من الخبراء والمحللين الاقتصاديين. حيث قال الدكتور هيثم فتحي المحلل الاقتصادي المقيم بالسعودية: اثار مقالك لدي حقيقة ذكرى الدعوات السابقة المتكررة من اهل الاختصاص لقيام وزارة التخطيط الاقتصادي، وذلك لحوجة الاقتصاد الوطنى لها في ظل ما يعيشه من اعادة هيكلة واصلاح لترتكز مهام وزارة التخطيط الاقتصادي على ثلاث أسس رئيسية هي: التخطيط التموي، المتابعة، والتمية الإقليمية.

أما الدكتور على الله عبدالرازق أستاذ الاقتصاد بالجامعات السعودية فيقول: ان وزارة المالية بوضعها الحالى مضموم اليها التخطيط الاقتصادى هى اشبه بالجلاد والقاضي. المالية (الخز نة) تجمع الموارد، وهي ذاتها تصرفه وفقا لاولوياتها. وفى هذا نقص وقصر نظر. وهي بالتالي تتعامل بالمال ايرادا و صرفا دون النظر للمستقبل البعيد ومتآلات الصرف و الايراد (التخطيط الاستراتيجى).

أما الدكتور محمد عكاشة المقيم بالرياض فقال: لابد من إعطاء القطاع الخاص الأهمية التي يستحقها إن أردنا التنمية الحقيقية للدولة، ولن يتأتى ذلك إلا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (ممثلة في البنوك لتجارية وشركات التقسيط وشركات المقاولات وغيرها) وإنشاء هيئة خاصة ترعى هذه الشراكة.

الدكتور لؤي عبد المنعم اقتصادي ومصرفي قال: إدارة المال العام هي صميم عمل وزارة المالية، و لا يمكن تجريدها من صلاحياتها، لكننا فعلا بحاجة إلى وزارة تخطيط اقتصادي مستقلة عن المالية، لكي تضع الخطط السنوية و الخمسية و العشرية والاستراتيجية.

أما مسؤولية المعيشة فتقع على عاتق وزارة الرعاية الاجتماعية، التي تدير أكبر صندوق سيادي مالي في السودان، يستند على أصول عقارية ضخمة، و حصص مقدرة في عدد من البنوك و المصانع و الشركات. مشكلة الرعاية الاجتماعية أنها غير مرتبطة بالتخطيط لاقتصادي بالشكل الذي يحقق أهدافها، ويوظف المحفظة المالية الضخمة التي تديرها.

الاقتصادي المقيم بالمغرب طارق مختار قال: الخوف ان تنشأ الوزارة وتتحول الى مجرد اداة عاطلة وعبء اضافي، مثل وزارات اخرى انشأت لتعين، لكنها بقدرة قادر اصبحت تنشد العون بمنطق الفيل محتاج رفيقة .

اعتقد اصلاح فيل المالية نفسه واقناعه بان الاستثمار والبناء افضل من الاستهلاك والبذخ افضل من اضافة فيلة تراقبه وتوجهه. اعادة تسمية الوزارة لتصبح وزارة التخطيط

الاقتصادي والمالية، واعادة هيكلة الوزارة بحيث يصبح لزاما عليها توجيه قدر محدد بالقانون نحو الاستثمار وتقسيط مدفوعات المشروعات الاستثمارية على سنوات انشائها افضل من بناء وزارة تخطيط اقتصادي تتسول التمويل من وزارة المالية.(١)

حوسبة ديوان الضرائب عمل جاد ومنظم :-

من الواضح أن برنامج حوسبة الاجراءات المالية في الدولة يمضي على نحو حثيث وبإرادة سياسية قوية وواضحة عبر عنها وزير المالية والاقتصاد الوطني في مناسبتين خلال يومين فقط، حيث ذكر يوم الأحد الماضي أمام اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية، إن تغيير الاجراءات المالية والمحاسبية من الشكل التقليدي الورقي للأنظمة الالكترونية المحوسبة هو مشروع دولة.

وفي اليوم التالي مباشرة ، ومن خلال مخاطبته منتدى الإعلام الإلكتروني الثاني حول حوسبة أورنيك ١٥ بقاعة وزارة المالية ، قال الوزير أنه قرر إلغاء العمل بالإيصال المالي رقم ١٥ بنهاية مايو المقبل وبداية العمل بالإيصال الإلكتروني ووقف أي طباعة جديدة لأورنيك ١٥ المالي . ووجه المواطنين بعدم سداد أي رسوم حكومية بالإيصال القديم اعتبارًا من مطلع يونيو المقبل .

إتساقاً مع هذه الروح تابعت يوم أمس مشروع حوسبة ديوان الضرائب. تنبع أهمية ديوان الضرائب من أنه مسئول عن أكثر من ٧٠٪ من إيرادات الدولة، فعلى سبيل المثال تمكن الديوان خلال العام ٢٠١٤ من تحصيل ١٣,٥ مليار جنيه بنسبة ١١٦٪ من الربط المحدد له ومقداره ١١,٦ مليار جنيه. وكانت النسبة المحصلة تمثل ٧٣٪ من التحصيل العام للدولة. لهذا كان من الأهمية بمكان مواكبة ديوان الضرائب لمشروع حوسبة الاجراءات المالية على مستوى الدولة.

بدأ الديوان فى تنفيذ خطة حوسبة جميع الاجراءات والمعاملات الضريبية بهدف تطوير اداء الديوان بزيادة الايرادات وتقليل تكلفة التحصيل وتوسيع المظلة الضريبية ومكافحة التهرب الضريبي وتقليل المنازعات وتخفيف العبء على الممولين.

بُني مشروع الحوسبة على اربعة محاور رئيسية هى : تاهيل وتطوير البنية التحتية للتقنية وادارة الحوسبة وربط الديوان بالجهات ذات الصلة فى القطاع الاقتصادي. وحوسبة الاجراءات والعمليات الضريبية. وتطبيق انظمة الفوترة ونقاط البيع. والعمل بنظام تخطيط الموارد الحكومية .

يتعامل ديوان الضرائب مع عدد من الجهات الايرادية الهامة لهذا كان من المحاور الرئيسة للبرنامج الربط الشبكي مع كل من: بنك السودان، ، الولايات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١١/١ م

والمحليات، ووزارات: المالية، النقل، البترول، التخطيط العمراني، الصناعة، الاستثمار، التجارة الخارجية، العدل، المعادن، الطرق والجسور، الاراضي، الكهرباء والسدود. فضلاً عن: المرور، الرقم الوطني ، المسجل التجاري، الجمارك.

إن الفوائد المتوقعة من حوسبة ديوان الضرائب تشمل: توسيع المظلة الضريبية، زيادة الايرادات الضريبية، تقليل تكلفة التحصيل، السداد الالكتروني، سهولة الحصول على التقارير، سهولة تداول المعلومات بين وحدات الضرائب المختلفة، رفع كفاءة وتحسين انتاجية الموظفين، تقليل الفاقد الضريبي، تحقيق مستويات عالية من العدالة الضريبية، تحسين سلامة البيانات ودقتها، تحسين إنفاذ قوانين وقواعد العمل، ربط الديوان إلكترونيا مع الكيانات الحكومية وغير الحكومية والممولين، تحسين الإشراف والرقابة على العمليات الأساسية للضرائب، تقليل عبء الامتثال لدافعي الضرائب باتاحة ارسال الاقرارات والسداد الالكتروني والاستفسار بواسطة الويب، تعزيز وتسهيل الخدمات الالكترونية لدافعي الضرائب لنيل رضاهم، توفير المعلومات الصحيحة التي تمكن الديوان من وضع خططه الاستراتيجية.

يتضمن النظام المنتظر للديوان نظيمين هامين للغاية هما نظام الفوترة وهو نظام للربط الكتروني لكل مبيعات الجهات الاستراتيجية وكبار العملاء كالمصانع والشركات الكبرى، بالاضافة للمشتريات الحكومية مع ديوان الضرائب مباشرة. والنظام الثاني هو نظام نقاط البيع، وهو نظام يقوم بالربط الالكتروني المباشر لمبيعات التجارة للمستهلكين النهائيين مع الديوان.

بدأ العمل الفعلي للمشروع بإستلام الشركة المنفذة والاستشاري لمهامهم رسمياً يوم أمس، وعليه نرى أن مشروع حوسبة ديوان الضرائب بالمتابعة اللصيقة والفعلية من عبد الله المساعد ادريس الامين العام للديوان سيصل لغاياته بإذن الله.[١]

حوسبة ديوان الضرائب - ماذا يستفيد الوطن والمواطن؟

يبدو أن حوسبة ديوان الضرائب التي بدأت في العام ٢٠١٥ قد قطعت مراحل متقدمة كان من اللازم إبرازها للمواطنين من خلال الأجهزة الإعلامية، ولتحقيق هذا خاطب السيد الأمين العام لديوان الضرائب الأستاذ عبد الله المساعد إدريس منبر وكالة سونا ظهر أمس الأربعاء بقاعة ديوان الضرائب بحضور مساعدي الأمين لعام.

قال أمين عام ديوان الضرائب أن مشروع حوسبة الديوان يعد من المشروعات المهمة في إطار مشروعات الدولة للحكومة الإلكترونية، وأكد على أن هذا النظام يؤدي إلى زيادة إيرادات الدولة، وذلك بتوسيع المظلة الضريبية وإدخال ممولين جدد، وتوفير الشفافية والثقة بين الديوان والممولين، وتسهيل إجراءاتهم، كما يساعد هذا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/٥/ ٢٠١٥ م

النظام في توفير معلومات ضخمة للديوان، ويقلل النزاعات بين الممولين والديوان، ويعمل على مكافحة التهرب الضريبي والحد منه.

وأضاف: من الناحية الأمنية توجد رقابة إلكترونية وميدانية، وقد استجلبنا وأتحنا أرقى وأحسن التقنيات لمواجهة المخاطر.

تتبع أهمية ديوان الضرائب من أنه مسئول عن أكثر من ٧٠٪ من إيرادات الدولة، فعلى سبيل المثال تمكن الديوان خلال العام ٢٠١٤ من تحصيل ١٣٫٥ مليار جنيه بنسبة ١١٦٪ من الربط المحدد له ومقداره ١١٫٦ مليار جنيه. وكانت النسبة المحصلة تمثل ٧٣٪ من التحصيل العام للدولة. إنه جسم حكومي هام للغاية.

لكي ينجح مشروع حوسبة ديوان الضرائب لا بد من تفاعل المواطنين دافعي الضرائب معه، لا بد أن يشعر المواطن أن المشروع يحقق له فائدة عامة وفائدة خاصة، إن تفعيل التحصيل يزيد من إيرادات الدولة وبالتالي قدرتها على تقديم خدمات أفضل للمواطن، هذه فائدة عامة ينبغي أن نؤكد عليها للمواطن، من خلال الشفافية في التحصيل وفي الصرف، ومن خلال رفع الحس الوطني، وإعتبار التهرب من الضريبة خيانة وطنية تستوجب أقسى العقوبات، مع الحرمان من تولي المناصب العامة والسياسية.

أما الفائدة الخاصة للمواطن والتي تجعله يتفاعل مع النظام المحوسب ويحرص على إنفاذه فهي إطمئنانه للعدالة في التحصيل، فلا يُعقل أن يدفع التاجر ضرائبه كاملة لديوان الضرائب، ثم يُجبر على مدفوعات غير مرئية كثيرة جداً تؤثر على أرباحه وكفاءة أداء عمله أو إنتاجه الزراعي أو الصناعي أو الخدمي، وأعني هنا تحصيلات المحليات والولايات والأجهزة الحكومية والتنظيمات النقابية والمهنية وغيرها. إذا لم يطمئن المواطن لعدالة التحصيل، وإذا لم يتأكد من أن ديوان الضرائب سوف يعتمد مدفوعاته الأخرى ويخصمها من وعاءه الضريبي فإنه بالتأكيد سوف يتهرب من الضرائب.

مشروع الحوسبة الكبير والناجح بإذن الله في ديوان الضرائب يحتاج لعمل إعلامي وتنويري كبير جداً، يشمل بخلاف الوسائل الإعلامية، الجامعات والمدارس والمساجد والأندية الرياضية والثقافية، لنجعل من دفع الضريبة قضية وطنية يفرح المواطن عند سدادها، لأنه يطمئن على عدالتها وعلى أوجه إنفاقها.[١]

وزير المالية يدعم حوسبة الاجراءات المالية :-

خلال مخاطبته اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية أمس، بقاعة الصداقة، أعطى الأستاذ بدر الدين محمود وزير

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٧/ ٢٠١٦ م.

المالية والاقتصاد الوطني رسائل قوية جداً، فيما يلي حوسبة الاجراءات المالية بالوحدات الحكومية المختلفة. قال إن تغيير الاجراءات المالية والمحاسبية من الشكل التقليدي الورقي للأنظمة الالكترونية المحوسبة هو مشروع دولة، يتم تحت رعاية مباشرة من رئيس الجمهورية. وقد بدأ ولا عودة عنه على الاطلاق.

أشار وزير المالية أن حوسبة العمل المالي في الدولة بدأت منذ فترة طويلة، ولكنها كانت تواجه على الدوام بمقاومة أدت لتعثرها. قال إنه عازم على متابعة تنفيذ هذا المشروع، وسوف يقوم بمساعدة الادارات بالتدريب وورش العمل، ومن لا يواكب بعد ذلك سوف يبعد. قال إن الحوسبة هدفها التطوير ومواكبة المعايير الدولية في الشفافية والافصاح. قال أنه سيتم تطوير التشريعات وتعديل الهياكل لتواكب التغيير المنتظر. وقد بدأ ذلك بالفعل بإنشاء ادارة للخزانة بوزارة المالية، لتكون مسئولة عن تطبيق نظام الخزانة الواحدة Treasury Single Account ويعرف اختصاراً بنظام T.S.A . أشار الوزير الى نجاح المرحلة الأولى من نظام الخزانة الواحدة، حيث تم تحديد السقوفات للوحدات المالية، وتم ارسالها لبنك السودان حيث يتم في الوقت الحالي تصفير حسابات الوحدات يومياً، وهو الأمر الذي كان يتم مرة واحدة في السنة.

وقال الوزير أن المرحلة الثانية هي استكمال الربط مع الوحد ت بإستكمال ما تم صرفه وفق البنود، وأضاف الوزير أننا كنا عند التنفيذ أمام خيارين الأول أن يتم التحكم في الصرف مركزياً، والثاني أن تعطى الحرية والاستقلالية للوحدات للصرف ومتابعة الاجراءات، وقد تم العمل بالخيار الثاني على أن تتابع وزارة المالية العمليات المالية للوحدات في الوقت الحقيقي، أي عند إجراءها من خلال الربط الشبكي. وقال الوزير إننا سننتقل قريباً لادارة حساب الحكومة ببنك السودان مباشرة من داخل وزارة المالية.

نادي الوزير بتنشيط نظيمات أخرى هامة جداً، هي النظام المحوسب لتسجيل وإدارة أصول الدولة، ونظام الشراء والتعاقد، بحيث تتم السيطرة الكاملة على الأصول، مع التأكد من شفافية عمليات الشراء والتعاقد، على أن يتولى ادارة هذا النظام ديوان الحسابات، بحيث تظهر قيمة الأصول ضمن ميزانية الدولة.

إنتقل الوزير بعد هذا للتأكيد على إكتمال كل الخطوات الخاصة بحوسبة أورنيك الايرادات رقم ١٥ الشهير. قال إن البنية المعمارية للنظام قد اكتملت تماما بالتعاون مع المركز القومي للمعلومات، وقال أنه حتى في الولايات الطرفية سوف يتم استخدام نظم تخزين الكتروني مؤقتة، بحيث يعم الاورنيك الالكتروني في كل أنحاء السودان. مؤكداً أن العمل بأورنيك ١٥ الالكتروني سوف يستكمل بنهاية الشهر القادم. وسوف يُجرم ويُعاقب أي استخدام للورق بعد ذلك في التحصيل.

تناول الوزير أيضاً دور المراجعة الداخلية في المرحلة القادمة، وشدد على أنها ستكون مراجعة آنية وليست قبلية، بمعنى أن على المراجع متابعة العمليات الجارية

على الحاسوب وإيقاف الاجراءات إن كانت له ملاحظة، ولن تأتي للمراجع أوراق في مكتبه ليقرر تمريرها أو لا. وعلى هذا يجب تعزيز دور المراجعة بالاستقلالية الكاملة فليس هناك يد على المراجعة وترفع تقاريرها للوزير مباشرة.

بتقديري أن هذه نقلة كبيرة تحدث لأول مرة في السودان، حيث تتضح الإرادة السياسية القوية من الرئيس ووزير المالية نحو انفاذ حوسبة الاجراءات المالية، وإعلاء مبادئ الشفافية والافصاح، وسوف يؤدي هذا لمنع اهدار الموارد ومحاربة الفساد.[1]

ماذا بعد تدشين نظام الضرائب المحوسب؟

دشن النائب الأول لرئيس الجمهورية الفريق الركن بكري حسن صالح يوم السبت ١٥ أكتوبر ٢٠١٦ البداية الرسمية لنظام الضرائب السوداني المحوسب. إنه عمل ضخم لا يقل عن نظام بنك السودان، أو السجل المدني، أو الدفع الالكتروني، وهي مشروعات حوسبة عملاقة تمثل اللبنة الأساسية للحكومة الالكترونية. وهي الحكومة التي تحقق أعلى مردودية ممكنة بإستغلال كل الموارد المتاحة مع استصحاب السرعة وسهولة الاجراءات.

البرنامج ضخم جداً وشامل، وتتضح ضخامته من حجم العمل المناط بديوان الضرائب في الوقت الحالي. ببساطة فإن ديوان الضرائب مسئول عن تحصيل ٥٠٪ من الايرادات العامة للدولة، أي ما يعادل ٣٠ مليار جنيه حسب ميزانية الدولة للعام ٢٠١٦، هذا مبلغ ضخم جداً، ومسئولية هائلة مناطة بهذا الديوان ومن هنا تأتي أهمية حوسبته.

يشتمل مشروع الحوسبة على تزويد مكاتب الضرائب بالكمبيوترات وملحقاتها، وبالشبكات والمخدمات، كما يشتمل على تدريب موظفي الديوان وإدارة التقنية فيه على برنامج الحوسبة الشاملة، ويتضمن البرنامج كذلك إعادة هندسة الاجراءات في الديوان، أي الخطوات الديوانية فيما يتعلق بفتح الملفات للتجار ودافعي الضرائب، وعمليات دفع الضرائب، والاستئنافات والتظلمات بشأنها، ومن أهم أجزاء برنامج الحوسبة نظام الفواتير الذي يتضمن ربطاً مباشراً ما بين ديوان الضرائب والتجار.

إن الضرائب تمثل الجانب المالي من العقد الاجتماعي ما بين الحكومة والمواطنين. فالحكومة تتعهد بتقديم خدمات معينة مقابل التزام المواطنين بأداء ما عليهم من ضرائب. إن جودة الخدمات المقدمة واتساع نطاقها يتناسب طردياً مع الضرائب المدفوعة من قبل المواطنين. بمعنى أنه كل ما دفع المواطنون ضرائب أكثر كلما زادت قدرة الحكومة على تقديم خدمات أكثر وأفضل.

مثل هذا القول يبدو مقبول من الناحية النظرية، غير أنه من الناحية الواقعية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٥ م.

عندنا في السودان ترد عدة ملاحظات أولها أن من تؤخذ منهم انضرائب عدد محدود من الناس، وأن الأنشطة التي تؤخذ عنها الضرائب هي الأخرى محدودة، والنتيجة أن الحصيلة قليلة لا تغطي الاحتياجات الأساسية للدولة ولا تلبي طموحاتها في تقديم خدمات جيدة وواسعة للمواطنين.

تستهدف حوسبة ديوان الضرائب تطوير اداء الديوان لزيادة الايرادات العامة، وتقليل تكلفة التحصيل، وتوسيع المظلة الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وتقليل المنازعات، وتخفيف العبء على المولين.

أهم هدف في تقديري هو زيادة الحصيلة الضريبية، إن الضرائب المتحصلة في السودان منسوبة للناتج المحلي الاجمالي ضعيفة جداً، وهي من أقل النسب على مستوى العالم. فالتحصيل الضريبي عندنا لا يتجاوز ٩٪ من حجم الناتج المحلي الاجمالي، بينما هو في الدول متوسطة لنمو ما بين ٢٥٪- ٣٠٪ من الناتج المحلي. ويتجاوز في الاقتصادات المتقدمة مثل النرويج نسبة ٥٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

سيرفع البعض حواجب الدهشة وهم يشاهدون أرتال المتحصلين تجوب الأسواق وسوف يقولون لي انت لا ترى الحاصل؟ وأنا أقول إن ارتال المتحصلين هؤلاء يخطئون الهدف، ويضغطون بجبايات محلية على تجار وشركات ومصانع هي ملتزمة أصلا بسداد ضرائبها. المطلوب أن يسعى هؤلاء لمن لا يدفعون الضرائب أصلاً، وهم بالآلآف وربما بالملايين، من السماسرة والوسطاء في مختلف المجالات، وممارسي التجارة من البيوت أو الشقق، والباعة المتجولون لدى إشارات المرور، وغيرهم كثر يعملون ويكسبون أرباحاً هائلة، ولا يدفعون جنيهاً للضرائب. إنهم يمثلون (الاقتصاد الخفي) الذي لا تصله يد السلطات الرسمية بالضرائب او الاحصاء أو التنظيم.

تمثل حوسبة ديوان الضرائب فرصة هائلة لإدخال الناشطين في الاقتصاد الخفي تحت مظلة الضريبة، بما يؤدي لزيادة حصيلة الضرائب. كما يمثل فرصة هائلة كذلك لحسم النزاعات ما بين التجار وديوان الضرائب بما يرضي الطرفين.

مطلوب من المواطنين التفاعل الايجابي مع هذا المشروع من خلال الاهتمام بطلب الفاتورة الرسمية من التجار، وعليهم الا ينساقوا وراء إدعاء بعض التجار بأن إعطاء الفاتورة تعني إضافة ١٧٪ لسعر السلعة. هذه خدعة من بعض التجار، فالنسبة المذكورة هي الضريبة على القيمة المضافة التي تم تحصيلها أصلاً وضمنها التاجر في السعر الذي يعرضه. وحتى لا يكون المواطن ضعيفاً امام هكذا احتيال نطلب من ديوان الضرائب تنشيط مركز الاتصالات، ضمن مشروع الحوسبة، لتلقي بلاغات المواطنين في مثل هذه الحالات، والتصرف السريع حيالها.

أما التهرب من الضريبة فيُقترح تعديل القانون الحالي بحيث ينص صراحة على منع المتهرب من الضريبة من تولي أي مناصب عامة سياسية أو إدارية. مع زيادة

العقوبة الجنائية على المتهربين. ويلزم القيام بعمليات توعية مؤسسية وطويلة المدى تعلي من شأن الضريبة ودافعيها. توعية تتم من خلال المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، ومن خلال المساجد والأندية، وتأسيس منظمات مجتمع مدني يكون هدفها التنوير بأهمية الضرائب للمجتمع.

ومن أهم المسائل التي تجعل المواطن العادي رقيباً على عمليات التهرب الضريبي، ومانعاً لها، تقديم الحافز المادي لكل من يبلغ عن حالات تهرب ضريبي. وإعادة جزء يسير من تكلفة الشراء لكل مواطن يبرز فواتير الشراء الرسمية لمشترواته الخاصة. يمكن إصدار تشريع ينص على إعادة مبلغ ٢٪ مثلا من مبلغ الضريبة التي يدفعها أي مواطن في حالة إبرازه لفاتورة الشراء الرسمية الصادرة عن نظام الفوترة الذي بدأ ديوان الضرائب في تشغيله. وذلك بعد وصول المشتريات مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه فأكثر على سبيل المثال.

إن الحافز المادي سوف يجعل كل مواطن حريص جداً على الحصول على الفاتورة، مما يعني زيادة حصيلة الضرائب بصورة مؤكدة، وحصول الديوان على كمية هائلة من المعلومات تساعده في عمليات التحليل، وبالتالي زيادة الحصيلة مرة أخرى.[(1)]

كيف نجعل من المواطن حارساً للضرائب :-

يحتفل ديوان الضرائب يوم السبت ١٥ أكتوبر الجاري بتدشين العمل بالحوسبة الشاملة لديوان الضرائب ولأعمال الضرائب كلها. هذا تطور مهم ومفيد. فإدخال الحوسبة في أي نشاط يعني رفع مستوى الأداء في هذا المنشط. الاحتفالية فرصة مناسبة لمناقشة قضيتين هامتين: الأولي ، لماذا تبدو حصيلة الضرائب الكلية أقل من مثيلاتها في الدول الأخرى؟ والثانية، وهي مرتبطة بالأولى، لماذا يبدو التهرب من الضريبة عندنا في السودان شطارة وفلاحة، في حين أنه في كثير من الدول جريمة يحرم مرتكبها من الترشح للمناصب العامة؟

حصيلة الضرائب عندنا بالفعل ضئيلة وتمثل حوالي ٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ويعود السبب في ذلك لإعفاء القطاع الزراعي بالكلية من الضرائب، ولوجود أنشطة كثيرة جدا خارج مظلة الضرائب فيما يعرف ب (الاقتصاد الخفي)، ثم لزيادة التهرب الضريبي.

إعفاء الزراعة من الضريبة كان القصد منه تشجيع الزراعة والانتاج، غير أن الهدف لم يتحقق لأن غالب ولايات السودان النشاط الرئيس المدر للدخل فيها هو النشاط الزراعي.

نقترح إعادة فرض ضريبة على الزراعة لا تتعدى ٥٪ على أن تحصل ٤٪ لصالح

(١) نشر بمجلة الضرائب اكتوبر ٢٠١٦ م.

الولاية المنتجة و ١٪ للولايات المستهلكة للانتاج الزراعي، أو لتي يمر عليها هذا الانتاج في طريقه لميناء الصادر. ومقابل هذا يصدر قانون بعدم التعرض أو الايقاف لأي عربة تحمل انتاجاً زراعياً بالمرة. هذا المقترح سوف يزيد الحصيلة الكلية للضرائب بصورة هائلة، لأن الزراعة لوحدها تمثل حوالي ٣٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي، وتشغل حوالي ٨٥٪ من سكان السودان.

أما التهرب من الضريبة فيقترح تعديل القانون الحالي بحيث ينص صراحة على منع المتهرب من الضريبة من تولي أي مناصب عامة سياسية أو إدارية. مع زيادة العقوبة الجنائية على المتهربين. ويلزم القيام بعمليات توعية مؤسسية وطويلة المدى تعلي من شأن الضريبة ودافعيها. توعية تتم من خلال المناهج الدراسية في المدارس والجامعات، ومن خلال المساجد والأندية، وتأسيس منظمات مجتمع مدني يكون هدفها التنوير بأهمية الضرائب للمجتمع.

ومن أهم المسائل التي تجعل المواطن العادي رقيباً على عمليات التهرب الضريبي ومانعاً لها تقديم الحافز المادي لكل من يبلغ عن حالات تهرب ضريبي. وإعادة جزء يسير من تكلفة الشراء لكل مواطن يبرز فواتير لشراء الرسمية لمشترواته الخاصة. يمكن إصدار تشريع ينص على إعادة مبلغ ٢٪ مثلاً من مبلغ الضريبة التي يدفعها أي مواطن في حالة إبرازه لفاتورة الشراء الرسمية الصادرة عن نظام الفوترة الذي سيشغله ديوان الضرائب قريباً. وذلك بعد وصول المشتريات مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه فأكثر على سبيل المثال.

إن الحافز المادي سوف يجعل كل مواطن حريص جداً على الحصول على الفاتورة مما يعني زيادة حصيلة الضرائب بصورة مؤكدة، وحصول الديوان على كمية هائلة من المعلومات تساعده في عمليات التحليل وبالتالي زيادة الحصيلة مرة أخرى.[(١)]

كيف نعيد التوازن ما بين الصادرات والواردات :-

على خلفية التدهور المستمر لقيمة العملة السودانية أمام العملات القابلة للتحويل كتبت مقالا بهذا العمود أول أمس انتهيت فيه الى إلى أن قضيتنا واضحة وهي كيف نزيد الانتاج، خصوصا الانتاج من اجل الصادر؟ وما هي السياسات المطلوبة لحفز هذا الصادر؟

وفي المقال اقترحت أن يصدر مجلس الوزراء قرارات ملزمة بإعفاء سلع الصادر من كل الرسوم والجبايات، وأن تكلف وزارة الداخلية بحماية سلع الصادر من مكان الانتاج وحتى موانئ الصادر، وأن توجه البنوك لتمويل عمليات الصادر، مباشرة أو عبر محافظ وصناديق، بدون تردد وبأسقف تمويل عالية جداً، وأن يمنع الأجانب من العمل في الصادر كتجار مع السماح لهم بالعمل فيه كمنتجين.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٧ م

كما اقترحت على وزارة التجارة فصل سجل المصدرين عن سجل المستوردين. على أن يسجل في سجل المصدرين الشركات الكبرى التي تملك انتاجا حقيقيا من سلع الصادر. وعلى بنك السودان تفعيل الاتفاق مع دولة الصين بشأن استخدام اليوان الصيني كعملة تبادل بين القطرين للخروج من معضلة الحظر الامريكي.

وصلتني عبر وسائل التواصل الاجتماعي عدداً من التعليقات الممتازة منها تعليق الدكتور التجاني أودون رئيس اللجنة الاقتصادية والمالية بالمجلس التشريعي بولاية الخرطوم حيث قال: اضيف لما ذهبت اليه من أسباب تدهور العملة الوطنية زيادة الطلب علي العملات القابلة للتحويل بغرض استيراد بعض السلع منها الأدوية وبعض المدخلات الصناعية وتحويلات شركات التامين لمعيدي التامين بالخارج واخيرا استيراد المصانع للجازولين والفيرنس من الموارد الذاتية. مع عدم مقدرة بنك السودان على ضخ عملات قابلة للتحويل تخلق التوازن بين العرض والطلب.

سيدة الأعمال سامية شبو قالت : على الدولة أن تهتم وتدعم الصادر، بدون هذا لن ينعدل اقتصادنا. نحن نملك المنتجات التي تنافس وتجعل اقتصادنا يتعافى. نطالب الدولة بتشجيع ودعم المشاركات في المعارض الخارجية للاستفادة من الخبرات المتواجده من جميع الدول ودفعهم للدخول في الصناعات التحويلية بصورة واسعة، والتشجيع على الاهتمام بالتعبئة والتغليف، لا نطالب بان تقوم الحكومه بدعم المشاركات الخارجية لاصحاب الاعمال دعما كاملا كما تقوم عدد كبير من الدول تجاه رجال الاعمال ومصر اقرب مثال ولكن يجب ان يكون لها مشاركة بدعم كامل لاجرة المساحة وتشييد الجناح فقط. وبذلك تكون قد خففت تكلفة المشاركة وشجعت على المشاركة.

الاستاذ عماد الدين المبارك أشار الى أن الحديث عن الانتاج للصادر الذي ركز عليه البرنامج الخماسي ٢٠١٥/٢٠١٩ لا نجد له أثراً على أرض الواقع. اين صادر الحبوب الزيتيه والصمغ والقطن والفاكهة. الاستيراد لبعض السلع الاستفزازية

امثال الملابس الكريمات والعطور وكذلك استيراد المكاتب الحكومية والخاصة كلها لها أثر سالب على سعر الصرف.

تعليق: نأمل أن تستفيد الجهات المختصة من هذه الآراء القيمة.[١]

كيف يمكن أن تفيد حوسبة القطاع المالي الاقتصاد؟

أجاز مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري يوم الخميس الماضي برئاسة المشير عمر البشير رئيس الجمهورية تقارير إصلاح أجهزة الدولة، المجلس وجه الوزارات بتسهيل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/١٦ م

أداء الأعمال وحوسبتها وتقديمها إلكترونياً.....مبيناً أن عدد الخدمات التي تقدمها أجهزة الدولة وولاية الخرطوم للمواطن بلغت ١٩٤٠ خدمة، وأشار إلي أن كل هذه الخدمات تم وضعها في بوابة السودان الإلكترونية.

نأمل أن تنفذ توجيهات مجلس الوزراء هذه المرة بحذافيرها، ذلك لأن أول قرارات مجلس الوزراء في هذا الصدد كانت في العام ٢٠٠٨ عندما وجه بحوسبة الأورنيك المالي رقم ١٥ وهو الايصال الذي يسلم لكل شخص يورد مالاً للحكومة، تم التنفيذ الفعلي بعد ٧ سنوات أي في العام ٢٠١٥ . وفي ذلك العام ٢٠٠٨ صدر توجيه ثان بتحويل كل المرتبات لتصرف عن طريق بطاقات الصراف الآلي، وتوجيه ثالث بإستخدام نقاط البيع في نقاط التحصيل الحكومية خصوصاً في الجمارك والضرائب، وتوجيه رابع بتنفيذ نظام الخزانة الواحدة أو ما يطلق عليه بالانجليزية Treasury Single Account (TSA).

تحويل المرتبات لتصرف عن طريق الصراف الآلي بدأ مبكرا وهو يسير بصورة معقولة ويقدر أن حوالي ٦٠٪ من المرتبات الحكومية تنفذ في الوقت الحالي عن طريق النظام المصرفي، أما بقية التوجيهات فما زالت تكتنفها بعض العقبات.

في عامنا هذا ٢٠١٦ تم لأول مرة تكليف ادارة الخزانة بوزارة المالية، لتكون مسئولة عن تطبيق نظام الخزانة الواحدة Treasury Single Account ويعرف اختصاراً بنظام T.S.A حيث تم تحديد السقوفات للوحدات المالية، وتم إرسالها لبنك السودان حيث يتم في الوقت الحالي تصفير حسابات الوحدات يومياً، وهو الأمر الذي كان يتم مرة واحدة في السنة.

العمل ما زال جارياً في المرحلة الثانية وهي استكمال الربط مع الوحدات بإستكمال ما تم صرفه وفق البنود، بعدها ستتم إدارة حساب الحكومة ببنك السودان مباشرة من داخل وزارة المالية.

في شهر مايو ٢٠١٥ وجه وزير المالية بدر الدين محمود بتنشيط أنظمة أخرى هامة جداً، هي النظام المحوسب لتسجيل وإدارة أصول الدولة، ونظام الشراء والتعاقد، بحيث تتم السيطرة الكاملة على الأصول، مع التأكد من شفافية عمليات الشراء والتعاقد، على أن يتولى ادارة هذا النظام ديوان الحسابات، بحيث تظهر قيمة الأصول ضمن ميزانية الدولة.

لقد تم إنجاز كبير بالحوسبة الكاملة لأعمال ديوان الضرائب، وقد سبقته بسنوات هيئة الجمارك، وتسير وزارة المالية سيراً حسناً في تطبيق الأنظمة المحوسبة. مطلوب الآن تكامل هذه الأنظمة والربط فيما بينها، وربطها كذلك مع الأجهزة الولائية. سوف يؤدي ذلك بإذن الله لتحقيق زيادة الإيرادات العامة، وخفض كلفة

التحصيل، وتحقيق الشفافية المطلقة في إدارة المال العام خصوصاً فيما يلي العطاءات الحكومية والعدالة في التحصيل الضريبي.[١]

لا تتخوفوا من نظام الخزانة الواحدة :-

نظام الخزانة الواحدة، بالانجليزية Treasury Single Account ويعرف اختصارا بنظام T.S.A ، هو نظام مالي ومحاسبي هدفه مراقبة ومتابعة وادارة الايرادات والمنصرفات للوحدات الحكومية من خلال حساب مصرفي واحد ببنك السودان. والهدف من هذا النظام هو تطبيق مفهوم ولاية وزارة المالية على المال العام بصورة حقيقية، بأن تتسلم وزارة المالية كل الايرادات دون تأخير أو تجنيب، وأن يتم الصرف وفقا للأولويات، مع منع تكدس السيولة في جهة في حين تكون جهات أخرى في حاجة لها.

قبل هذا النظام كان لكل وحدة حكومية حساب ببنك السودان تودع فيه ايراداتها ومنه تحول الايرادات لحساب الحكومة الرئيس. ومن الجهة الأخرى تقوم وزارة المالية بإيداع المدفوعات المالية المصدقة للوحدة المعنية بهذا الحساب أيضا. ومنه تقوم الوحدة بدفع تعويضات العاملين (الأجور والمرتبات) للعاملين بالوحدة كما وردت بالميزانية المصدقة، كما تقوم بالصرف على التسيير في حدود الميزانية المصدقة، وتقوم بالصرف للمقاولين والشركات التي تنفذ مشروعات مجازة بالميزانية. بند الصرف الأول، وهو تعويضات العاملين، لا مشكلة فيه لأن حسابه واضح، والمستحقات للعاملين معدة في كشوفات مسبقة تكون قد وافقت عليها ادارة الفصل الأول بوزارة المالية. تبقى الاشكالية في البندين الآخرين وهما التسيير والتنمية. ما كان يحدث هو، أن الوحدات التي لها ايرادات كبيرة، أو التي لوزرائها أو وكلائها أو مديريها العامين علاقات جيدة بالمالية، أو هم مراكز قوة لسبب أو لآخر، أو حنكهم مقنع كما يقولون، كل هذه الفئآت كانت تتحصل على تحويلات إيداعية لحساباتها من الحساب الرئيس لوزراة المالية، وكانت هذه الايداعات لهذه الوحدات كثيراً ما تتجاوز مقدرتها على الصرف، فتتكدس السيولة في حساباتها في حين تكون هناك وحدات أخرى في أشد الحاجة للسيولة.

في النظام الجديد يتم تصفير حسابات الوحدات يومياً. أي سحب كل المال الموجود فيها لحساب الحكومة الرئيس ببنك السودان. في الماضي كانت تتم هذه العملية في نهاية العام مرة واحدة، لتقفيل حسابات العام الماضي وفتح حسابات العام الجديد. معنى هذا أن وحدة ما إذا طلبت تحويل مبلغ لحسابها لسداد استحقاقات مختلفة من بينها استحقاقات مقاول ما أنجز مشروعاً، وتم تحويل المبلغ لها من المالية، فإن على الوحدة المعنية إكمال

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٤/٧/ ٢٠١٦ م .

إجراءات إستلام المشروع وإصدار شيك الدفعية للمقاول واستلام المقاول للمبلغ في نفس اليوم، وإلا سيسحب المبلغ ويعاد للحساب الرئيس للمالية، وذلك بهدف تمكين وحدة أخرى (جاهزة) للاستفادة منه. لا يمنع هذا بالطبع أن تقوم الوحدة المعنية بإصدار شيك ثاني للمقاول متى ما كانت جاهزة لاستلام المشروع.

بعض رؤساء الوحدات والمديرين الماليين يتخوفون من النظام، ويعتقدون أن فيه تدخلاً في سلطاتهم وصلاحياتهم. ونعتقد أن هذا التخوف لا مبرر له، وأن الاعتقاد بالتدخل غير صحيح. لقد قالها وزير المالية بدر الدين محمود بوضوح خلال ملتقى المديرين الماليين والمراجعين بالوحدات امركزية الأسبوع الماضي، إنهم كانوا أمام خيارين الأول أن يتم التحكم في الصرف مركزياً، والثاني أن تعطى الحرية والاستقلالية للوحدات للصرف ومتابعة الاجراءات، وقد تم العمل بالخيار الثاني على أن تتابع وزارة المالية العمليات المالية للوحدات في الوقت الحقيقي.

بتقديري أن كسر الحاجز النفسي للمتخوفين مهم جداً، وذلك بتدريبهم على العمليات المالية التي تتم عن طريق الحاسوب، ثم بالمرونة الفائقة من إدارة الخزانة الواحدة بوزارة المالية، بالاستجابة لطلبات الوحدات والالتزام بسداد مصروفات التسيير في وقتها تماماً.[1]

ضعف بنيات التخزين :-

نعاني في السودان من ضعف بنيات التخزين بكل أنواعه سواء أكانت مخازن جافة أو مبردة أو مجمدة. يلعب التخزين ثلاثة أدوار في الاقتصاد. الدور الأول حفظ المنتجات من التلف لحين تسويقها بالسعر المناسب الذي يحقق الربحية للمنتج. والدور الثاني هو تحقيق الأمن الغذائي للأمة وذلك عن طريق قيام اجهة المسئولة عن المخزون الاستراتيجي للدولة بتخزين المواد الأساسية الاستراتيجية في منشئآت تخزين ضخمة كصوامع الغلال أو مستودعات المواد البترولية. والدور الثالث هو استخدام المخزونات كأدوات إئتمان (ضمان) تمنح بموجبها البنوك القروض للمصنعين والمنتجين.

السيد احمد الصوفي من منتدى السودان الاقتصادي كاتبني قائلاً: (المنتجين يشتكون لطوب الارض ولا مغيث. الإنتاج الزراعي أصبح طاردا والأمثلة : الطماطم لا تجد تسويقا حتى اضطر المنتجون إلى التخلص من انتجهم في العراء. ومنتجي الفراخ يبيعون الكيلو ب١٩ جنيه ويباع في الأسواق ب٣٠ جنيه. ومنتجو الذرة يكلف الجوال ٢٤٠ جنيها والان يبيعون الجوال ب ٢٧٠ جنيها. والحليب يباع في الأسواق الرطل ٥ جنيه بينما المنتج يبيع ٨ رطل ب١٢ جنيه على الأكثر والأمثلة كثيرة .هذا الواقع يجعل المنتجين يتوقفون عن الإنتاج حيث يستفيد الوسطاء بأكثر من ٣٥ إلى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩ / ٥ / ٢٠١٥م

٥٠٪ ربحاً، ويموت المنتجون كمداً. فما الذي يمكن عمله؟

بالطبع فإن روابط المنتجين وجمعياتهم التعاونية ينبغي أن تكون خط الحماية الأول لهم. روابط المنتجين وهي البديل القانوني الآن لاتحادات المزارعين والرعاة وغيرهم لم تترسخ ممارساتها وطريقة عملها في السودان. الجمعيات التعاونية وعلى قدم تجربتها في السودان لا يتحمس المنتجين على العمل من خلالها، حيث أننا في السودان، وبكل أسف، نلجأ دائما للحلول الفردية وكل واحد لا يريد ان يتنازل عن جزء من ارباحه لصالح العمل الجماعي.

الجمعيات التعاونية للمنتجين يمكن أن تنشيء المخازن المبردة والمجمدة، وتكون هي آلية التسويق بدلا عن السماسرة والوسطاء، والدولة تشجع الاستثمار في المخازن المبردة سواءا من الأفراد أو من الجمعيات التعاونية أو روابط المنتجين، وتمنح إعفاءات وحوافز لهذا النوع من الاستثمارات.

الحبوب الغذائية تحتاج لصوامع الغلال وهذه منشئآت ضخمة للغاية لا يستطيع الأفراد أو روابط المنتجين وجمعياتهم التعاونية الاستثمار فيها لارتفاع تكلفتها الرأسمالية. لهذا ينبغي أن تتولاها الدولة أو تكون في اطار الشراكة مع القطاع الخاص (P.P.P) Public sector Private sector Partnership.

من الواضح أن إنتاجنا من القمح هذا الموسم قد فاق التوقعات، ووفقا للسياسة المعلنة من الدولة فإن المخزون الاستراتيجي يشتري من المنتجين بسعر ٤٠٠ جنيه للجوال وحالياً يتم توريد كميات هائلة لفروع البنك الزراعي بالولايات، وعليه لا بد من تجهيز منشئآت تخزينية إضافية. وتحريك بروتكول التعاون مع الجانب الروسي لإعادة تأهيل صومعتي بورتسودان والقضارف.[(١)]

لماذا التخزين مهم للاقتصاد :-

تناولت قبل يومين على هذا العمود مشكلة نقص مواعين التخزين في بلادنا، وأشرت الى أدوار ثلاثة تؤديها خدمات التخزين للاقتصاد: الدور الأول حفظ المنتجات من التلف لحين تسويقها بالسعر المناسب الذي يحقق الربحية للمنتج. والدور الثاني هو تحقيق الأمن الغذائي للأمة وذلك عن طريق قيام الجهة المسئولة عن المخزون الاستراتيجي للدولة بتخزين المواد الأساسية الاستراتيجية في منشئآت تخزين ضخمة كصوامع الغلال أو مستودعات المواد البترولية. والدور الثالث هو استخدام المخزونات كأدوات إئتمان (ضمان) تمنح بموجبها البنوك القروض للمصنعين والمنتجين.

حول هذا الموضوع كاتبني الاستاذ طارق مختار من المملكة المغربية قائلاً: مقال

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٤/ ٢٠١٦ م.

شديد الاهمية و يتعرض لمشكلات بنيوية في الاقتصاد السوداني وهي مشكلة ضعف مواعين التخزين ومشكلة التسويق وهما مشكلتين مترابطتين ولهما نتائج كارثية.

فبسبب ضعف مواعين التخزين اصبح كثير من الانتاج يضيع بسبب كثرة العرض في مواسم الانتاج مما يؤدي لانهيار الاسعار، وتكبد المنتجين خسائر كبيرة وخروجهم من دائرة الانتاج في الموسم التالي، مما يضعف العرض ويسبب ارتفاع الاسعار فيه.

والمشكلة الثانية هي مشكلة التسويق، حيث يتعدد الوسطاء ويربحوا هوامش ربح بصورة مبالغة تعادل اضعاف المنتج الاصلي للسلعة. وبسبب الحوجة للسيولة وضعف مواعين التخزين فإن المنتجين يتعرضون لابتزاز واضح. وكل هذا يضعف توجه الناس للانتاج، بينما يزدحمون في مهن الوساطة والسمسرة لارباحها العالية والسهلة.

الدولة يجب ان تغير نظرتها لآلية الاقتصاد الحر وحرية وضع الاسعار وهوامش الربح، ذلك لأن الآلية لا تعمل بصورة جيدة لصالح المنتج، لكنها للاسف تعمل لصالح كائن طفيلي غير مرغوب فيه في العملية الاقتصادية .

على الدولة ان تعمل لهدفين اولا تقليل عدد الوسطاء لكل السلع بين المنتج والمستهلك الاخير، والثاني وضع هوامش ربح بنسبة لايمكن للوسيط ان يتعداها ، وتجاوز مفهوم حرية السوق المؤذي لطرفي لمعادلة الاقتصادية المنتج والمستهلك.

في المملكة المغربية ولتفادي اختلالات السوق، وللتحكم في الاسعار بصورة مثلى، وضعت مخططات لمنشآت لوجيستكية ضخمة أشبه بالمدن تغطي انحاء المملكة المغربية ، اهم ملامحها هي تورعها بحيث تكون المسافات بينها وبين تجمعات الاستهلاك متساوية ، وتم ربطها بخطوط برية وسكك حديدية وموانى ومطارات تجعل الوصول لها متيسر جدا . هذه المنشآت (المدن) اللوجستية معدة بحيث يتم فيها تخزين كل المواد الهامة في صورها المختلفة ، بضائع ومواد غذائية طازجة وحبوب ومواد بترولية ...الخ .

تؤجر الدولة مساحات المخازن للشركات، وهذه المخازن معدة بطريقة تسهل فيها المناولة والنقل وادارة المخازن وسلامتها وعبرها يتم التحكم في مستوى المخزون وتفادي اي فجوات في وقت كافي . والقصد من المدن اللوجيستية تقليل الوسطاء وتكلفة النقل والتخزين والوصول للاسواق في وقت قياسي .نتمنى مناقشة هذه التجربة في السودان.[١]

دور القطاع الخاص والقطاع الحكومي في تحريك الاقتصاد :-

ضعف الانتاج والانتاجية ، والعجز عن الاستغلال الأمثل للموارد الهائلة التي يتمتع بها السودان، قضايا رئيسة يعاني منها الاقتصاد السوداني، وترتب عليها زيادة عدد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٤/ ٢٠١٦ م

السكان تحت خط الفقر، وضعف مستوى الخدمات الأساسية المقدمة لقطاعات واسعة من المواطنين. فما هي مسئولية القطاع الحكومي، ومسئولية القطاع الخاص، حول هذا الواقع؟

الأستاذة سامية شبو واحدة من سيدات الأعمال النشطات، مستتيرة وزارت عددا كبيراً من الدول الأجنبية، لأعمالها الخاصة أو للإشراف على تنظيم معارض سودانية بالخارج بتكليف من وزارة التجارة الخارجية، وبالتالي لها احتكاك واسع بالقطاع الحكومي، حاولت في قروب (اقتصادية) الإجابة على تساؤلنا أعلاه، فكتبت الآتي:-

(كلنا مسؤولون وكلنا ارتكبنا اخطاءا جسيمة في حق هذا البلد، لاننا ظللنا جميعا نقدم مصالحنا الشخصية ومكاسبنا الخاصة، على المصلحة العامة. هذه البلاد غنية ومليئة بالراسماليين والذين يمتلكون أموالا كثيرة وضخمة، اموال مكدسة، والاسوأ والأمر أنها ليست مكدسة بالبنكوك ولكن بالبيوت وبخزن يجتهدون لتخبئتها ودسها، مليئة بالمال والذهب.

جزء من اللوم يقع علي القطاع الحكومي الذي اصبح لا يفهم الدور الذي عليه القيام به، فحتى ان اتت اليه الفرصة للتدريب وللخروج خارج البلاد للتعرف على دوره المفروض ولكي يرى التطور الذي وصلت اليه الدول الاخرى، تجده لا يهتم بكل ذلك. الموظف الحكومي إذا سافر لدورة تدريبية تجده لا يكترث لها لان لديه ما هو اهم، العلاج والتاكد من سلامته الشخصية، الفسحه والتفرج في ما لا يمت بصلة بالبرنامج الذي بعث من اجله، واحيانا يكون السوق هو الاول في قائمة ما يذهب اليه، فتضيع فرصة تنمية وتطوير الكوادر ويضيع الهدف من الدورة التدريبية.

وانني لا الوم القطاع الحكومي فقط ولكن ايضا الوم اتحاد أصحاب العمل السوداني الذي يحصر عضويته في مجموعة صغيرة من رجال المال والاعمال. لم ارى برنامجا موجها بمستوى معقول لتفعيل دور كل اصحاب الاعمال للمشاركة في التمية. تجد ان هنالك عدد كبير وكبير جدا من رجال الاعمال الذين يمتلكون رؤس اعمال كبيرة لم ينجح الاتحاد في استقطابهم اليه ليكونوا ضمن عضويته ليشاركوا في التمية. لا بد من القيام بحملة قوية لإستقطاب هؤلاء وتوعيتهم، للإسهام في التنمية.

غالبية رجال المال والاعمال يقطنون الخرطوم، وعند المناسبات يرجعون لقراهم وهناك تجدهم يعيشون حياة الكفاف، بقرية ينقصها الكثير، لا يبالون ولا يشاركون بما يرفع هذه القرية، ولايتنافسون لتكون قراهم بمستوى ما يعيشونه بالعاصمة. وعندما يسافرون للخارج لا يرون التطور بالبلدان الأخرى، بل فقط ينشغلون بكيفية المحافظة على اموالهم وزيادتها باقصر الطرق، فتجدهم دائما يسكنون ويتكدسون في الاماكن والفنادق الرخيصة.

ان الطريق الى تنمية البلاد واضح والطريق الى استغلال مواردنا معروف، وعلينا مساعدة الجادين من رجال الأعمال، ومن الموظفين ذوي القدر ت والأمانة.[1]

تساؤلات حول السجل المدني :-

تدور في اذهان المواطنين عدة تساؤلات حول السجل المدني الذي سيدشن رئيس الجمهورية بداية عمليات التسجيل فيه صباح اليوم الاثنين بمكاتب السجل المدني بشرق النيل، من ذلك مثلاً: هل ستلغى البطاقة الشخصية وشهادة الجنسية الحالية فوراً؟ وماهي المستندات المطلوبة للتسجيل؟ وما الذي سيستفيده المواطن من التسجيل ومن البطاقة الجديدة؟

البطاقة الشخصية وشهادة الجنسية الحاليتين لن يتم الغاؤهما فوراً وانما بالتدريج بعد استكمال نسبة مقدرة من التسجيل المستهدف وحينها ستصدر الجهات المختصة قراراً باعتماد البطاقة الشخصية القومية الجديدة الحاملة للرقم الوطني كوثيقة ثبوتية وحيدة.

أما المستندات المطلوبة للتسجيل فتشمل البطاقة الشخصية القديمة وشهادة الجنسية وشهادات ميلاد الابناء ووثائق الزواج وغيرها ان وجدت. ان من تكون بطرفه هذه الوثائق سيسهل أمر اصدار رقمه الوطني والبطاقة الشخصية القومية له. ومن ليست بطرفه هذه الوثائق سيتم تسجيله واسرته بناءاً على شهادات ومعلومات لجان التسجيل، ففي كل مركز تسجيل توجد لجنة من القيادات الشعبية بالمنطقة هي التي تؤكد المعلومات لضابط التسجيل بالمركز. وفي كل الاحوال ترسل البيانات لمركز البيانات القومي حيث تتم مراجعة المعلومات وتاكيدها واصدار الرقم الوطني ومن بعد تحول المعلومات لمركز انتاج البطاقة الشخصية لانتاج البطاقة الشخصية القومية وهي بطاقة متطورة تقرأ آلياً وذات مزايا تأمينية عالية.

ما الذي يستفيده المواطن من التسجيل وحيازة البطاقة القومية والرقم الوطني؟ ان المواطن الذي يقوم بهذه الاجراءات سيصبح مميزاً برقمه الوطني الذي يكفل له التعامل مع كل اجهزة الدولة بسهولة كبيرة، فتنجز اجراءاته في كل مجال بسهولة ويسر. وينتقل تسهيل الاجراءات لابنائه من بعده والى اسرته الممتدة كلها حيث يقوم برنامج التسجيل بتشبيك المعلومات والربط بينها. سيكون الرقم الوطني والبطاقة الشخصية لقومية ضرورياً لممارسة أي نشاط أو مهنة أو التسجيل لأي إمتحان أو شهادة، وبدونهما لا يمكن الاستفادة من خدمات التأمين الصحي أو الاجتماعي. هذا فضلاً عن أن التسجيل يخدم الأهداف العامة للتسجيل المدني من حيث توفير المعلومات اللازمة لتصميم وتقويم سياسات التنمية الاجتماعية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٧/ ٢٠١٦ م.

والاقتصادية، والمساعدة في انفاذ برامج الزكاة والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وتطبيق مفهوم الامن الشامل وتخطيط وتقويم السياسات السكانية وتجويد الاداء الامني ومكافحة الجريمة.

ومن الناحية السياسية يفيد تنفيذ المشروع في ضمان تمتع السوداني بحقوقه في الجنسية والتملك والتنقل والانتخاب والتصويت والترشيح بطريقة آمنة وموثوقة.

ومن الناحية الاقتصادية يساعد تنفيذ المشروع في ترقية عمليات التخطيط والتنبؤ، بما يؤدي لرفع الكفاءة الانتاجية. ويوفر البيانات الاساسية لقياس مستوى التنمية البشرية، مثل نسبة الامية ونسبة وفيات الامهات بعد الوضوع ونسبة الاطفال الذين يموتون دون سن الخامسة وغيرها من الاحصاءات الرئيسية.

ويسهم تنفيذ المشروع في اعداد قاعدة البيانات الضرورية لتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الاقتصادية وتطوير اساليب اعداد الموازنات ورصد تغيرات سوق العمل وتراكم وتكوين رأس المال.

هذا مشروع هام مفيد للبلاد والعباد علينا جميعا التفاعل الايجابي معه بالتوجه لمراكز التسجيل ومساعدة القائمين على الامر بتقديم المعلومات الصحيحة والتعاون في كل مراحل الاجراءات.[١]

السجل المدني ... مشروع السودان الاستراتيجي الأول :-

أجاز مجلس الوزراء في جلسته يوم الخميس الماضي التقرير الذي قدمه وزير الداخلية حول موقف تنفيذ مشروع السجل المدني. أوضح الوزير أن المشروع يهدف إلى تسجيل نحو ثلاثين مليون مواطن في (١٩٤) محلية، وتم تسجيل بيانات (١٨,٤) مليون مواطن، حيث أسهمت الوحدات المتجولة بقدر كبير في التسجيل. وأوضح أنه لضمان انسياب بيانات المواليد الجدد تم اعتماد (٤٣١٤) مستشفى ومركزا صحيا حكوميا وخاصا لتسجيل هذه الوقائع ومنح الرقم الوطني لحديثي الولادة، بينما تباينت الولايات في نسب التسجيل، لافتا إلى أن (٤) ولايات حققت تسجيلا فاق الـ(٧٠٪)، وهي الخرطوم، شمال كردفان، الجزيرة ونهر النيل. ووجه المجلس الوزارة بالإسراع فى استكمال التسجيل قبل نهاية هذا العام. واجاز المجلس الميزانية المقترحة لاستكمال المشروع متضمنة زيادة وحدات التسجيل الثابتة والمتجولة والمركز البديل للبيانات.

يعتبر السجل المدني المشروع الاستراتيجي الأول للبلاد في مجال التخطيط حيث تشمل الأهداف العامة للتسجيل المدني توفير المعلومات اللازمة لتصميم وتقويم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة في انفاذ برامج الزكاة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٦/٥/ ٢٠١١ م

والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، وتطبيق مفهوم الامن الشامل، وتخطيط وتقويم السياسات السكانية، وتجويد الاداء الامني ومكافحة الجريمة.

ومن الناحية الاقتصادية يساعد تنفيذ المشروع في ترقية عمليات التخطيط والتنبؤ، بما يؤدي لرفع الكفاءة الانتاجية. ويوفر البيانات الاساسية لقياس مستوى التنمية البشرية، مثل نسبة الامية ونسبة وفيات الامهات بعد الوضوع ونسبة الاطفال الذين يموتون دون سن الخامسة وغيرها من الاحصاءات الرئيسية.

الادارة العامة للسجل المدني التابعة لهيئة الجوازات تبذل جهوداً مضنية لاستكمال عمليات التسجيل عبر وحداتها الثابتة والمتحركة بالولايات. لقد أجرينا استطلاعاً على موقع الجمعية السودانية لتقانة المعلومات لمعرفة رأي المواطنين حول خدمات مكاتب التسجيل ومدى رضائهم عنها، جاء مستوى الاشادة عالياً جداً، مع ملاحظة واحدة متعلقة بشهادات الميلاد للمواليد قبل ١٩٨٠ والتي ما زالت يدوية.

أنقل هنا جانباً من الاشادات المستحقة للجنود المجهولين في الادارة العامة للسجل المدني. قال أول المتداخلين: بمركز السجل المدني - شرق النيل قمت بإستخراج رقم وطني لطفلتين خلال أقل من ٣٠ دقيقة. المركز يطبق قاعدة first come first served (FCFS) بدقة عالية وحوسبة مكتملة. دخلت المركز حوالي الساعة ٨ ونص صباح يوم ٢٥ أبريل ٢٠١٥م. أول ما تدخل في كونتر مع الباب بتملأ الأورنيك وترفق الرقم الوطني للوالد وشهادات الميلاد فقط بدون أي صور لأي مستند. رغم إني عامل حسابي وشايل معاي فايل مسطرة مليان صور المستندات. المهم بعد تملأ الأورنيك بسلموك تذكرة فيها رقم تمشي بيها التصوير، تلقى الموظفة بتنده إسمك بدون أي تأخير رغم كثرة المتعاملين، استغرقت عملية التصوير للطفلتين دقيقتين بالضبط. تمشي بعداك للضابط للتصديق تلقى معاه نفرين تلاتة ما أكتر. سلم علي وسلم على البنات كمان، وبقى يمزح معاهم لمن إتبسطوا منه (صراحة حسيت إني بحلم). الملاحظة هنا أن الموظفين سريعين بدرجة لا يمكن تصورها في التعامل مع الحاسب. وبرضه كمان smiley و friendly تقول أنا برة السودان. طبعا مجانا ما في أي رسوم.

مواطن آخر قال في نفس الاستطلاع: اتممت خطوات استخراج بطاقة قومية في القضارف أيضا خلال ٢٠ دقيقة ، وجدت العقيد واسمه رفعت يعمل بنفسه على تنظيم الناس في القاعة. والله اليوم اتفاءلت إنه ممكن يكون في نظام في هذا الوطن لو وجدت الإرادة. بالمناسبة الناس الفي المركز ما شوية لكن النظام سيد الموقف.

متداخل ثالث قال: استخرجت الرقم الوطني لزوجتى وبناتي في نصف ساعة قبل سنتين. حقيقة الاشادات تعكس ما هو واقع ميدانيا ، فلنعكس المشرق والموجب،

التحية لقوات الشرطة.[1]

السجل المدني والمطلوب من المواطن :-

يوم الخميس الماضي عقد مجلس الوزراء جلسته الاسبوعية بادارة السجل المدني، في دعم سياسي واضح لمشروع السجل المدني، هذا المشروع الذي يستهدف انشاء قاعدة بيانات ضخمة وموثوقة لكل المقيمين بالسودان بغرض توفير المعلومات اللازمة لتصميم وتقويم سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والمساعدة في انفاذ برامج الزكاة والمعاشات والتأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي وتطبيق مفهوم الامن الشامل وتخطيط وتقويم الساسياسات السكانية وتجويد الاداء الامني ومكافحة الجريمة.

ومن الناحية السياسية يفيد تنفيذ المشروع في ضمان تمتع السوداني بحقوقه في الجنسية والتملك والتنقل والانتخاب والتصويت والترشيح بطريقة آمنة وموثوقة.

ومن الناحية الاقتصادية يساعد تنفيذ المشروع في ترقية عمليات التخطيط والتنبؤ، بما يؤدي لرفع الكفاءة الانتاجية. ويوفر البيانات الاساسية لقياس مستوى التنمية البشرية، مثل نسبة الامية ونسبة وفيات الامهات بعد الوضوع ونسبة الاطفال الذين يموتون دون سن الخامسة وغيرها من الاحصاءات الرئيسية.

ويسهم تنفيذ المشروع في اعداد قاعدة البيانات الضرورية لتوزيع الثروة وتحقيق العدالة الاقتصادية وتطوير اساليب اعداد الموازنات ورصد تغيرات سوق العمل وتراكم وتكوين رأس المال.

لقد أكملت الادارة العامة للسجل المدني وهي احدى ادارات هيئة الجوازات والسجل المدني التابعة لرئاسة الشرطة استعداداتها لبدء العمل في التسجيل خلال شهر مايو الجاري بانشاء مراكز تسجيل ثابتة ومتحركة تم ربطها بمستودع البيانات المركزي، وتم تدريب القوة البشرية اللازمة للتنفيذ وتم اختبار برمجيات التشغيل ونظم العمل كافة. ماذا تبقى؟ تبقى تفاعل المواطن مع هذا المشروع الهام والحيوي.

تفاعل المواطن مهم جدا لأنه هو هدف المشروع ووسيلته في نفس الوقت، مطلوب من المواطن تجهيز الوثائق الرئيسية التي تساعد فرق العمل على التسجيل مثل شهادات ميلاد الابناء والجنسيات ان وجدت وشهادات السكن وغيرها، وان يتعاون مع فرق التسجيل في ايضاح كل المعلومات المتعلقة به وبأسرته وستعامل المعلومات التي يدلي بها باقصى درجات السرية والمهنية، ستؤخذ من المواطن بصمات اصابعه العشرة وصورة فتوغرافية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٦/٤/ ٢٠١٥ م

ما المقابل للمواطن؟ سيسلم المواطن بطاقة شخصية مؤمنة وتقرأ آلياً وعليها رقمه الوطني، وهو رقم لا يتكرر مكون من احد عشر عددا ويمكن للمواطن حفظه عن ظهر قلب (رقم موبايلك مكون من عشرة اعداد وانت تحفظه عن ظهر قلب أليس كذلك؟) وما فائدة الرقم؟ انه هو الذي يعرفك لاجهزة الدولة والمؤسسات الاخرى بما يؤدي لتسهيل كل معاملاتك وانجازها بسرعة فائقة. ستذهب الى ادارة الجوازات وتقول لهم انا صاحب الرقم الوطني رقم كذا وأريد جواز سفر، لن يستغرق الامر الا عدة ثواني وتظهر بياناتك الاساسية على شاشة الحاسوب فيتم استخراج الجواز لك في سهولة ويسر. نفس الشئ اذا اردت صرف شيك من البنك او تخليص بضاعة من الجمارك الى آخره من الخدمات، ستكون شخصا معروفا وموثوقا فيه بفضل رقمك الوطني. مستقبلاً ستبيعك شركات البيع بالتقسيط كل مستلزماتك بسهولة ويسر لانك معرف لديها برقمك الوطني، وستستخرج شهادات الميلاد لابناءك بالمجان لان لديك رقمك الوطني، ستترشح وتصوت برقمك الوطني. لن يتمكن محتال ما من التصرف في أرضك المسجلة لأنه يستحيل عليه انتحال شخصيتك بفضل النظام الجديد، فبصمتك العشرية على النظام لا تتكرر لدى أي مخلوق آخر على وجه الأرض وهذه من آيات الله الكبرى.

هنيئا لنا بهذا العمل المهني الكبير، والتحية لربابنته المهرة الأستاذ ابراهيم محمود وزير الداخلية والفريق أول هاشم الحسين مدير عام الشرطة والفريق دكتور آدم دليل آدم مساعد المدير لهيئة الجوازات والسجل المدني واللواء محمد احمد السيد مدير الادارة العامة للسجل المدني.[1]

الشراكة مع القطاع الخاص - ما الذي تخطط له الدولة؟

في خطاب تقديم موازنة الدولة للعام ٢٠١٦ للمجلس الوطني قال وزير المالية والاقتصاد الوطني أن وزارته سوف تتقدم بمشروع قانون لتأطير الشراكة مع القطاع الخاص. فما هو مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص؟ وما هي أهم المتطلبات التي ينبغي أن تتوفر لهكذا قانون ليؤدي دوره المنشود في تطوير الاقتصاد الوطني؟

في ورشة الاقتصاد السوداني الحاضر والمستقبل التي نظمها المركز العالمي للدراسات الأفريقية قبل يومين قدم الدكتور عبد الله الرمادي المدير الأسبق لمؤسسة التنمية السودانية في ثمانينات القرن الماضي مداخلة مهمة قال فيها أنه لا بد من تدخل الدولة في الاقتصاد، ونادى بإعطاء دفعة قوية للاقتصاد من خلال مؤسسات حكومية مثل مؤسسة التنمية السودانية سابقاً، بحيث يكون لكل قطاع اقتصادي مؤسسة مستقلة بمشاركة القطاع الخاص المحلي والأجنبي، على آلا تقل مساهمة الدولة في كل مؤسسة عن ٥٠٪.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢ /٥ /٢٠١٦م

من الواضح أن مقترح د. عبد الله الرمادي يتماشى مع ما يفكر فيه وزير المالية بدر الدين محمود بشأن تأطير علاقة الدولة مع القطاع الخاص بقانون، ومن الممكن أن تكون صيغة مؤسسة التنمية واحدة من أشكال الشراكة مع القطاع الخاص محلي وأجنبي.

إن دول العالم تتجه نحو التدخل بشكل من الأشكال في النشاط الاقتصادي، الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ أجبرت الولايات المتحدة قلعة الاقتصاد الحر على اقرار سياسات تقر بالتدخل الحكومي، فكان أن ضخت مئآت المليارات من الدولارات لانقاذ بنوك وشركات تأمين من الانهيار.

وتتخذ الحكومة في الصين صيغة المشاركة مع القطاع الخاص والعاملين في الشركات الكبرى وسيلة فعالة لزيادة الانتاج وفتح أسواق الصادر. وتقوم النرويج بتحصيل ٧٠٪ من دخول شركات البترول، و٣٥٪ من دخول الشركات الأخرى كضرائب، مقابل الصحة المجانية والتعليم المجاني والمعاشات المجزية التي توفرها الدولة.

على الرغم من أن خروج الدولة من الامتلاك الكلي لوسائل الانتاج هو جوهر اقتصاد السوق إلا أن تنفيذه ينبغي أن يتم حسب ظروف كل دولة. فعندنا في السودان كان يُعتقد أن تحويل المرافق للقطاع الخاص سيزيد من كفاءة ادارتها، وبالتالي زيادة مساهمتها في الاقتصاد من خلال الانتاج وتغطية حاجات المواطنين، أو من خلال الضرائب التي تدفعها المؤسسات الرابحة. غير أن معظم الأهداف لم تتحقق، بسبب ضعف قدرة وخبرات القطاع الخاص السوداني من جهة، وضعف انفاذ السياسات الحكومية الداعمة للقطاع الخاص من جهة أخرى.

إن تجربة السودان الفاشلة في الخصخصة مرت بها العديد من الدول، لهذا تتجه المؤسسات المالية الدولية في الوقت الحالي لنصح الدول بإتخاذ منهج جديد هو الادارة التجارية للمرافق. أي أن تعمل الدولة على ادارة المرفق بصورة اقتصادية أو تجارية بدلاً عن تخلي الدولة عن المرفق نهائياً. ويتم هذا بإدخال شريك من القطاع الخاص بنسبة مقدرة. أو اشراك العاملين بأسهم محددة في المرفق كما هو الحال في التجربة الصينية.

وفي كل الأحوال يجب على الدولة الالتزام بعدم منح أي مزايا أو احتكارات للمرافق التي تحول للادارة التجارية. وعلى هذه المرافق الالتزام بقوانين الجودة ومنع الاحتكار ورعاية المنافسة.

إن أي قانون يتم تشريعه لتقنين العلاقة مع القطاع الخاص ينبغي أن ينص فيه بوضوح على إتباع أعلى معايير الشفافية والافصاح، لاستعادة ثقة الجمهور والمساهمين في الشركات والمؤسسات العامة التي اهتزت كثيرا بفشل شركة

الاقطان وشركة الحبوب الزيتية وشركة الصمغ العربي وغيرها.[1]

الشراكة مع القطاع الخاص :-

في كل دول العالم يمثل القطاع الخاص شريكاً أساسياً للقطاع الحكومي في المشروعات التنموية المختلفة. ويقود البنك الدولي الآن جهوداً مع مختلف الدول، خصوصاً الدول الأقل نموا، لانزال مفهوم الشراكة هذه لأرض الواقع.

عندنا في السودان نص البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ على اسناد ٨٢٪ من مشروعات التنمية للقطاع الخاص ونسبة ١٧٪ فقط للقطاع الحكومي. ووفقاً لهذا البرنامج فإن جملة التمويل المطلوب من القطاع الخاص حتى العام ٢٠١٩ هو مبلغ ١٩ مليار دولار.

تجارب القطاع الخاص في الشراكة مع الحكومة بعضها كان ناجحاً ولكن أغلبها واجهته تحديات وصعوبات جمة، ومن أمثلة ذلك مشروع شركة سكر كنانة، شركة ميناء الخرطوم البري، قرية الصادر بمطار الخرطوم، مشروع القطار المحلي بولاية الخرطوم وغيرها من المشروعات. وفي أغلب هذه المشروعات يكون القطاع الخاص هو الطرف الذي يتحمل أخطاء موظفي الحكومة وسؤ تقديرهم بما يؤدي لخسارة المشروع.

وفي الغالب يخسر القطاع الخاص بسبب عدم وضوح الالتزامات في العقود المبرمة، وعدم وجود تشريع يحمي الشراكة نفسها، فضلاً عن عدم النص على سلطات المراجعة وصلاحيات الشراء والتعاقد. وفوق هذا وذاك التداخل مع قوانين أخرى مثل قانون المراجع القومي وقانون العمل.

هذه الصعوبات والتحديات والتداخلات جعلت القطاع الخاص، المحلي والأجنبي، يتردد في مشاركة الحكومة في الكثير من المشروعات. ولتشجيع القطاع على المشاركة وفق أسس واضحة قدمت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي مشروعا لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لسنة ٢٠١٦.

الأساس القانوني لهذا المشروع يستند على تنفيذ المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص عن طريق (شركة المشروع) التي تؤسس وتسجل وفق أحكام قانون الشركات لسنة ٢٠١٥، وعلى هذا تدار وفقاً لنظامها الأساسي ولوائحها، ولا تنطبق عليها أحكام أي قانون آخر كقانون الاجراءات المالية والمحاسبية، أو قانون الشراء والتعاقد، أو أي قانون آخر يحد من ممارستها لاختصاصاتها وسلطاتها، لأن أي شركة بمجرد تأسيسها وتسجيلها تكتسب الشخصية الاعتبارية المستقلة تماماً عن شخصية مؤسسيها ومساهميها.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/١٢/ ٢٠١٥ م

يتكون القانون المقترح من سبعة فصول، يتناول الفصل الأول التعريفات، ويشتمل الفصل الثاني على أهداف مشاريع الشراكة والقطاعات المستهدفة، فيما يتناول الفصل الثالث تكوين المجلس الأعلى للشراكة وسلطاته واختصاصاته. الفصل الرابع يفصل إجراءات طرح العطاءات، وإمكانية تقديم العطاء بإسم تحالف. الفصل الخامس يشتمل على نصوص عقود المشاركة. الفصل السادس يشتمل على الاعفاءات والامتيازات والضمانات لشركة المشروع. والفصل السابع ينص على القواعد المتعلقة بحل الشراكة أو إنهائها.

في تقديرنا أن مشروع القانون خطوة في الاتجاه الصحيح، ويجب أن تخضع النصوص المقترحة لنقاش عميق، خصوصاً من قبل القطاع الخاص المعني أساساً بهذا الأمر. سوف تعقد وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي هذا الأسبوع ورشة عمل لمناقشة مشروع القانون، نأمل أن يساهم فيها أهل الرأي والخبرة من القطاعين العام والخاص، الذين هم بالخدمة الأن أو من هم بالمعاش.[١]

القراءة المنصفة لميزانية ٢٠١٧ :-

السياسات والبرامج والارقام التي تم الاعلان عنها كمقترحات لميزانية العام ٢٠١٧ لا يمكن قراءتها كقراءة منصفة الا بإستصحاب التحديات والاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد السوداني.

تشير أوضاع الاقتصاد السوداني إلى أنه خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٦ تحقق متوسط نمو مقداره (٧,٥٪) ونتيجة لهذا زاد حجم الناتج المحلي الاجمالي من حوالي ١٠ مليار دولار في العام ١٩٩٠إلى سبعين مليار دولار في عام ٢٠١٣ .

كانت أهم مشروعات التنمية خلال هذه الفترة مشروعات انتاج وتصدير البترول وإمتلاك السودان لأربعة خطوط لنقل البترول وتشييد ثلاثة سدود كبرى (مروي، تعلية الروصيرص . سدي أعالي نهر عطبرة وستيت) بالاضافة لـ١٤ جسر علي النيل وشبكة طرق قومية تربط كل أجزاء السودان .

أيضا من ضمن الايجابيات ثورة الاتصالات وثورة التعليم العالي التي ضاعفت الجامعات الحكومية من خمس جامعات الي ٣٢ جامعة حكومية و٤٢ جامعة خاصة .

غير أن تشخيص واقع الاقتصاد السوداني والاختلات الهيكلية التي حدثت فيه يشير الى خمسة عوامل هي: تركيز أولويات التنمية علي الخدمات والبنيات التحتية (طرق . كباري . مؤسسات حكومية) وإغفال تنمية القطاعات الانتاجية (الزراعة . الصناعة).

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٠/ ٢٠١٦ م

ثم التكلفة العالية لإتفاقية السلام حيث تم تحويل ٥٠٪ من موارد البترول الي جنوب السودان والتي لم تكون ضمن دورة الاقتصاد حيث أخرجها الجنوبيون لبنوك خارجية.

تلت ذلك الازمة المالية العالمية (٢٠٠٧- ٢٠٠٩) والتي تحولت الي أزمة إقتصادية.

وأعقب هذا إنفصال الجنوب وفقدان ٧٥٪ من موارد البترول .

وتزامن مع كل هذه التطورات الحصار الاقتصادي الأمريكي والذي ترتب عليه مقاطعة أغلب البنوك العالمية للسودان. وتدني المعونة الانمائية الرسمية (المنح والقروض) وتدني انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر.

هذه الأوضاع والأرقام جعلت الحكومة تلجأ لمعالجات ضرورية كان من بينها البرنامج الاقتصادي الثلاثي ٢٠١٢- ٢٠١٤ الذي تضمنت سياساته: رفع جزئي لدعم السلع الأساسية، تعديل سعر الصرف، برنامج محدد لزيادة انتاج السكر، زيت الطعام، القمح. وزيادة الصادر من الذهب، الحيوانات الحية، السمسم، الصمغ العربي، خفض الإنفاق الحكومي.

أحدث البرنامج نمواً إيجابياً بمعدل (٤،٤٪) ووفرة في السلع الاساسية (البترول ، القمح ، الادوية) وزيادة الصادرات غير البترولية . غير أنه فشل في خفض الإنفاق الحكومي. وكانت أبرز معيقاته عدم تحصيل رسوم نفط الجنوب.

ولاستدامة الاستقرار والنمو صممت الحكومة البرنامج الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩ وكان شعاره الأساسي تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي. إن الاجراءات الاقتصادية الأخيرة وميزانية العام ٢٠١٧ هي جزء أصيل من هذا البرنامج.

وفي مقال تال بإذن الله نتناول ميزانية ٢٠١٧ على ضوء هذه القراءة الكلية.[1]

فلسفة الاقتصاد السوداني :-

يجمع الكثيرون من أهل الرأي والفكر على أن ما إنتظم الاقتصاد السوداني من خطط طويلة وقصيرة المدى وبرامج اقتصادية مرحلية كان يفتقد للفلسفة الاقتصادية التي تصوب مسار الخطط وتضعها دائما في جادة الطريق المحقق للأهداف.

عرف السودان برامج التنمية منذ منتصف الاربعينات حيث تم وضع أول برنامج تنموى – استثمارى لفترة ٤٦ – ١٩٥١م، أى بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ثم تلى ذلك مباشرة برنامج خماسى آخر لفترة ٥١ – ١٩٥٦م. وقد تم إنشاء إدارة فى مصلحة المالية - فيما بعد وزارة المالية- تحت أسم إدارة الإنشاء والتعمير ثم إدارة التخطيط.

وأستمر الجهد التنموى تحت مظلة هذه الإدارة حتى عام ١٩٦٩م. حيث تم إنشاء وزارة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/١٢/ ٢٠١٦ م

التخطيط بدلاً عن إدارة التخطيط، ثم تم تحويلها الى مجلس التخطيط القومى، ثم الى مفوضية التخطيط فى عام ١٩٧٣م، ثم الى وزارة التخطيط القومى عام ١٩٧٥م.

كانت أول محاولة للتخطيط الاقتصادي هى الخطه العشرية ٦١/٦٢ – ١٩٧١/٧٠ والتي تعتبر أول خطه مبنية على برامج وأهداف اقتصادية. ومع بداية عهد النظام المايوى فى منتصف عام ١٩٦٩م بدأت مرحله جديدة من اتجاهات وطرق التخطيط والاستثمار، حيث بدأ النظام الجديد ذو الاتجاه الاشتراكى العمل على تغيير النمط الاقتصادي الرأسمالى الى النهج الاشتراكي. لذا تم وضع الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٥/٧٠م واعتبرت هذه الخطة برنامجاً شاملا يهدف لخلق اقتصاد وطنى متحرر فى ظل المبادئ الاشتراكية التى كانت سائدة فى بداية العهد المايوي، وقد اسند وضع الخطة لخبراء من الاتحاد السوفيتي (السابق).

بعد ذلك كانت الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية١٩٧٧- ١٩٨٢ . غير أنها استبدلت ببرنامج الاستثمار الثلاثى ١٩٧٨- ١٩٨٠م ثم برنامج الاستثمار الثلاثى الثاني ١٩٨٠- ١٩٨٢ م وجاء بعده برنامج الاستثمار الثلاثى الثالث ١٩٨٢ - ١٩٨٤ ليعقبه البرنامج الرباعى للانقاذ والاصلاح والتنمية ١٩٨٩ – ١٩٩٢. وهكذا استمرت البرامج المرحلية لتنتهي الآن بالبرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩. والملاحظ أن كل هذه البرامج تفتقد للفلسفة وللعقد الفكري الناظم.

د. حامد الأمين من منتدى السودان الاقتصادي قال: التنمية هي عنصر أساسي للإستقرار والتطور الإنساني والإجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمرة وتتخذ أشكالا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والإستقرار والتطور. القاسم المشترك في خططنا وبرامجنا السابقة هو (غياب الرؤية) حول ماذا نريد وماذا نستهدف؟ فاذا قلنا نحن بلد زراعي ورعوي ، فهل يصلح ذلك ليكون منطلقا لبناء خططنا للنهضة الاقتصادية؟ وإذا كان ذلك كذلك فهلا وضعنا نموذجا اقتصاديا متكاملا يصوغ الفرضيات ويحدد الأهداف ويرسم اليات العمل؟ ثم نقوم بعد ذلك ببث فكرة الوفاق العام حول الرؤية ومنحها بعداً اجتماعياً لتصبح عقيدة عامة General believe .

تعليق: هذه أفكار عظيمة جديرة بالاهتمام في مرحلة الحوار الوطني هذه.[(١)]

قضايا ومشكلات الكهرباء :-

يعاني السودان في الوقت الحالي من نقص في الطاقة الكهربائية أثر على كل القطاعات السكني والزراعي والصناعي. أسباب النقص تتمحور حول سببين

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٤/ ٢٠١٦ م .

رئيسيين الأول هو النقص في امدادات الوقود للمحطات الحرارية التي تمد الشبكة الكهربائية بحوالي ٥٠٪ من طاقتها. والسبب الثاني العجز في التوليد مقارنة بالاحتياجات التي تنمو سنوياً بمعدل ١٤٪.

النقص في امدادات الوقود يعود للتكلفة العالية لهذه الامدادات، لأن انتاجنا من النفط والمقدر ما بين ١٠٠ ألف الى ١٣٠ألف برميل في اليوم يستخرج منه البنزين وأنواع الوقود الخفيفة الأخرى، أما المازوت وانجازولين والفيرنس وهي التي يتم استخدامها في محطات الكهرباء فهي تستورد من الخارج. ان استيراد هذه المواد من الخارج في ظل انخفاض قيمة العملة السودانية، وفي ظل ثبات تعرفة الكهرباء يجعل الميزانية العامة للدولة تتحمل دعما هائلاً للكهرباء. فقد كان دعم المحروقات خلال العام ٢٠١٤ مبلغ ٥ مليار جنيه سترتفع في العام ٢٠١٥ الى ٧.٨ مليار جنيه بنسبة زيادة تبلغ ٥٦٪.

استمرار الخلل في اقتصاديات الكهرباء ما بين عائدات لا تغطي الا ٢٥٪ من التكلفة واحتياج للتوسع بنسبة ١٥٪ سنوياً يجعل من المستحيل الاستمرار في التعريفة الحالية للكهرباء. لقد دفع وزير الكهرباء بمقترح للمجلس الوطني بإجراء تعديل في تعريفة الكهرباء بزيادتها للفئات المقتدرة وإبقاء الدعم للفئات الفقيرة. نعتقد أن هذا ضروري جداً لتمكين وزارة الكهرباء من تنفيذ خططها للتوسع في التوليد.

من المنتظر خلال هذا العام دخول كهرباء سدي أعالي نهر عطبرة وستيت بـ٣٢٠ ميقاواط ، ودخول محطة الفولة بـ٤٠٥ ميقاواط مع استقرار الأمداد الكهربائي من أثيوبيا في حدود ١٠٠ ميقا واط . هذا في المدى القريب أما في المدى المتوسط فلابد من قيام سدود كجبار والشريك ودال ، وزيادة السعة التوليدية لسد سنار . ولابد من استكمال الدراسات للاستفادة من الطاقة الشمسية وتوليد غاز الميثان من الكتلة الإحيائية والنفايات والتقنيات الأخرى . وفي المدى البعيد الاستعداد الجيد لمتطلبات الأمن والأمان والضمانات لبرنامج التوليد النووي .

لقد اتجهت العديد من الدول في المنطقة للتوليد النووي، ففي دولة الأمارات ستفتتح أول محطة نووية في أبو ظبي بسعة ١٤٠٠ ميقاواص في ٢٠١٧ تليها ثلاثة وحدات في السنوات الثلاثة القادمة بنفس السعة .

إن التوليد النووي يحتاج إلى سياسة معلنة من الدولة ، ولابد من تكوين لجنة قومية تمثل فيها كل الجهات ذات الصلة لتوفير الأمن والأمان والضمانات . مطلوبات التوليد النووي جمعتها ووضحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٩ محور . جزء منها خاص بالبنى التحتية وهذه تخص وزارة الطرق والجسور والنقل ، وجزء منها يخص إجراءات الأمن والأمن والضمانات وهذه تخص الوزارات السيادية من دفاع وداخلية وأمن وهيئة الطاقة الذرية والجهاز الرقابي للطاقة النووية والصحة، وجزء منها خاص بالبيئة وهذه تخص وزارة البيئة ، وجزء منها خاص بالتشريعات

والاتفاقيات الدولية وهذه تخص الخارجية والعدل والجهاز الرقابي ، وجزء منها يخص الكهرباء الشبكة والأحمال واختيار التقنية والتشييد والتشغيل ، وجزء منها يخص أصحاب المصلحة ويدخل هنا الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ، وجزء يخص الموارد البشرية وهنا يدخل التعليم العالي .

ما ينبغي التأكيد عليه أن العلماء والكوادر السودانية لها القدرة على وضع وانفاذ خطة لانتاج الكهرباء النووية خلال ١٠ الى ١٥ سنة ولكن التحضيرات والخطوات الأولية ينبغي أن تبدأ الآن.[١]

ما هي الترتيبات المطلوبة للاستفادة من الموسم الناجح؟

كتبت أول أمس في هذا المكان مبشراً بنجاح الموسم الزراعي الصيفي، وذكرت أن الذرة والسمسم سوف يحققان هذا الموسم انتاجا غير مسبوق. وأشرت لتخوفات متعلقة بقلة عمال الحصاد ، والانخفاض المتوقع لأسعار المحاصيل. طالبت بوضع الخطط الكفيلة بمعالجة هذه التخوفات، حتى لا يضيع من بين أيدينا هذا الخير الوفير بسؤ التخطيط.

علق على الموضوع عدد من الخبراء الأصدقاء، منهم الأستاذ طارق مختار المقيم بالمملكة المغربية حيث قال: (الحمد لله الذي اجزل لنا النعم وبسط لنا الرزق وغمرنا بالخير وشرح بالخضرة والجمال صدورنا ليترسخ به الايمان، بالنسبة لمشاكل التعبئة، لا ادري لماذا لا ننفك من اسر النمط التقليدي للتعبئة؟ لماذا نصر على نمط جوال الخيش لتعبئة انتاج المزارع ونقله ثم اعادة تفريغه في الصوامع؟ الجوالات لها عيوب كثيرة: اولا معظمها سعة ١٠٠ كيلو وهي صعبة في عمليات التحميل والتفريغ، كما انها سهلة التمزيق وتضيع منها كميات كبيرة بسبب ذلك، كما انها لاتمنع تسرب السوائل اليها ، كما ان الخيش يسهل دخول الافات والرطوبة التي تزيد من كمية الفطر وتسبب عدم صلاحية استخدامه للبشر والحيوان. الان انتشرت تقنيات حديثة كثيرة، مثل الحاويات المرنة ، وهي حاويات من اكياس البلاستيك المتين تملأ بواسطة مضخات مثل مضخات الماء، ويتم بعد ملأها تفريغها من الهواء، وتصلح للتخزين سنوات طويلة ، وهي جيدة في حالة تخزين المحصول في الصوامع .

كما توجد براميل الورق المقوي والمبطنة بعوازل داخل وخارج البراميل ويمكن انتاجها داخليا من اعادة تدوير الورق . ويمكن استعمال البراميل العادية بعد تبطينها كادوات نقل للمحصول بين المزارع والصوامع بعد تبطينها . ويمكن استخدام صهاريج نقل الماء ايضا بنفس طريقة حاويات البلاستيك بعد تجفيفها جيدا من الرطوبة . الحلول كثيرة فقط نحتاج بعض الشجاعة لنتجاوز طريقتنا التقليدية).

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٧/ ٢٠١٥ م .

الأخ عبد المعز عضو مفوضية تشجيع الاستثمار بالخرطوم قال: تشهد مناطق الزراعة المطرية هذا العام نجاحا ممتازا بالفعل، تواجهنا في كل موسم زراعة مطرية ناجحة مشكلة الحصاد ،الحديث عن اشراك مجندي الخدمة الوطنية في عمليات الحصاد قد يتعذر تطبيقه عمليا. الحل حسب وجهة نظري يتمثل في استجلاب حاصدات تتمكن من حصاد الذرة مثل القمح، ولا تتلف سيقان الذرة للاستفادة منها كعلف، الاف الافدنة لايتمكن المزارعون من حصادها لارتفاع تكلفتها ، اتفق مع التوصيات بخصوص تشجيع الدولة للمزارعين عبر تسويق الذرة، وعمل سعر تركيز لتثبيت الاسعار).

تعليق: مقترحات ممتازة وعملية، فقط أشير إلى أن الحصاد الآلي للذرة صعب جدا في الوقت الحالي لاختلاف ارتفاع القناديل في المساحة الواحدة. ولكنه في السمسم ممكن ومعمول به. غير أن الدق ما زال يدويا، ونحتاج لإبتكار تصميم صناعي فيه .[1]

محطة نووية بالسودان- ما هو المطلوب؟

وقع السودان والصين، يوم الإثنين الماضي على اتفاقية اطارية في مجال الطاقة النووية تسمح بتشييد المحطة النووية الأولى في البلاد للاستخدامات السلمية، وذلك بعد أول اجتماع للجنة التعاون في مجال الطاقة بين البلدين التأم بالخرطوم.

هذا اتفاق ايجابي بلا شك، وهو يصب في مسألة في غاية الأهمية وهي أمن الطاقة، وتتلخص عناصر أمن الطاقة في: التوافر أي عندما تحتاج الأمة للطاقة تجدها . ثم ضمان الوصول بمعنى أنه عندما تحتاج الأمة للطاقة يكون في مقدورها الوصول لها دون عوائق. والقدرة على تحمل التكاليف بحيث يكون هناك ضمان لعدم توقف التنمية الاقتصادية وعجلة الإنتاج بسبب التكلفة العالية.

لقد أوضحت الدراسات أن استهلاك الطاقة في السودان حالياً يقدر بحوالي ١٠- ١٢ مليون طن مكافئ بترول. تمثل الكتلة الإحيائية (حطب، فحم، ومخلفات) منها ٧٠٪، بترول ٢٨٪، وكهرباء ٢٪.

ويتوزع استهلاك الطاقة في السودان حسب القطاعات ما بين القطاع المنزلي وهو اكبر قطاع مستهلك للطاقة حيث يستهلك ٥٥٪ من الطاقة، يليه قطاع النقل ٢٣٪، القطاع الخدمي ١٢٪، الصناعي ١٠٪، والزراعي اقل من ١٪. إنتاجنا الحالي من الكهرباء ٣٠٠٠ ميجا وات، ونحتاج حتى العام ٢٠٣٠ لإنتاج ٩٠٠٠ ميجا وات على أقل تقدير.

الدول الكبرى تعتمد على الكهرباء المنتجة من الطاقة النووية بصورة كبيرة جداً، ففي دولة مثل فرنسا يمثل انتاج الكهرباء من الطاقة انووية ٧٠٪ من حجم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٩/ ٢٠١٦ م .

الطاقة الكلي المنتج.

إذا بدأنا اليوم في الترتيب لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية فإننا نحتاج الى ١٥ سنة لسريان أول تيار منتج منها في شبكتنا الكهربائية، وذلك لأن هناك ١٩ مرحلة رئيسية لا بد أن يمر بها أي مشروع لانتاج الكهرباء من الطاقة النووية يتمثل أهمها في: الإرادة السياسية وما يتبعها من وضع المخطط ضمن الاستراتيجية العليا للدولة، الأمان النووي خططه وبرامجه وتجهيزاته، التمويل المستمر والمستقر، الإطار الرقابي المنظم، السلامة الإشعاعية خططها وبرامجها وأنشطتها التنسيقية، التدريب والتطوير وبناء القدرات للكادر الوطني، توضيح التزامات الشركاء وأدوارهم وتنويرهم ومن أهم الشركاء المواطن المستفيد.

عند إجراء المقارنة ما بين المحطات الحرارية التي تنتج الكهرباء بحرق الوقود، والمحطات الهايدرولكية التي تنتج الكهرباء عن طريق التوربينات التي تديرها المياه في السدود، والمحطات النووية التي تعتمد على الوقود النووي، نجد أن المحطات النووية هي الأفضل لأنها تنتج مقادير هائلة من الطاقة ضمن مساحة أرضية صغيرة جدا، ولا تؤثر في الاحتباس الحراري، كما لا تؤدي لإغراق المدن والزرع والضرع في حالة السدود المائية. النفايات النووية الناتجة عن التشغيل إذا تم التعامل معها بالطرق العلمية المعروفة فإن آثارها الضارة تنعدم تماماً. نأمل في البدء الفوري في خطوات الترتيب لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية.[١]

مستقبل بلادنا في الخمس سنوات القادمات :-

ينعقد اليوم الاثنين بقاعة الصداقة اجتماع موسع للجان التخطيط الاستراتيجي. يتوقع أن يخاطب الاجتماع الأخ نائب رئيس الجمهورية. الاجتماع معني بالتوافق والاتفاق حول رؤية ورسالة وقيم تهدي بلادنا ومجتمعنا خلال الخمس سنوات القادمة فيما يعرف بالخطة الاستراتيجية لخمس سنوات.

لا شك ان التخطيط للسنوات الخمس القادمات في عمر السودان سيكون مختلفاً كلياً عما سبقه من خطط وبرامج عمل بسبب متغير هام جداً، نزل على بلادنا نزول الصاعقة، هو المتغير المتعلق بانفصال جنوب السودان. لا نقول هذا من باب العاطفة ولا من باب البكاء على الاطلال. ولكننا نقوله من باب الحقيقة المجردة التي ينبغي أن تكون أساساً لتخطيطنا الاستراتيجي. فانفصال الجنوب يعني غياب ثلث مساحة السودان السابق بما تحويه من موارد اقتصادية في داخل الارض أو على سطحها، كما يعني غياب ربع عدد السكان تقريباً غياب لجزء مقدر من المورد البشري الذي يمثل قيمة استراتيجية كبرى.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥/٥/ ٢٠١٦ م.

اولى مقومات التخطيط الاستراتيجي للمرحلة المقبلة هي ان نعيد تعريف انفسنا ، من نحن؟ وما هي القيم التي تحكمنا؟ وأين هو محيطنا الحيوي الذي ينبغي أن نتفاعل معه؟ من هم الأصدقاء؟ ومن هم الأعداء؟ وكيف نكوّن عقيدتنا الراسخة تجاه ذلك؟ ما الذي يجمعنا وفي سبيله نتنازل ويعذر بعضنا بعضاً؟ وما الذي يشكل خطوطاً حمراء يُمنع تجاوزها وتمثل خطاً فاصلاً بين الوطنية والخيانة والارتزاق؟

هذه هي الأسئلة الأساسية التي ينبغي علي مواطني دولة السودان الشمالي الاجابة عليها ، والتوافق حولها ، وهي التي تشكل أساس التخطيط الاستراتيجي. ولأنه ليس من العملي أو المتيسر أن يستمع الناس لإجابة كل سوداني فينبغي الاستماع لمن يمثلهم في الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني الأخرى، في النقابات والتنظيمات والاندية الرياضية والجمعيات الثقافية ، ينبغي الاستماع لممثلي القوات المسلحة والشرطة والامن، يجب سماع صوت المغتربين والمقيمين بالخارج. على الحكومة في الوقت الحالي أن تدعم كل هذه التنظيمات بما فيها الاحزاب بهدف احداث حراك فكري واسع تستخدم فيه كل الوسائط الاعلامية التقليدية وشبكة الانترنت للاجابة على الأسئلة الاساسية التي ذكرت. مراكز البحوث والدراسات ومراكز استطلاع الرأي ينبغي ان تدعم وتشجع لاستنطاق العلماء وعامة الناس.

صحيح أن اللجنة العليا للتخطيط الاستراتيجي واللجان القطاعية تضم طائفة واسعة من العلماء والخبراء بتنوع سياسي ومناطقي وعرقي معقول، وصحيح ان الامانة العامة حددت شهر يوليو المقبل للتشاور الموسع حول الخطة. ولكن، بتقديري، أن المطلوب في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها الوطن أوسع من هذا بكثير. أتوقع أن تقوم الأمانة العامة للمجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي بوضع خطة متكاملة تتضمن دعماً مالياً مقدراً للأجسام التي ذكرنا لتساعدها في اقامة الندوات وورش العمل والليالي السياسية ولتعد الدراسات والاستبيانات ليتمكن المجلس من الاحاطة برأي أوسع قطاع ممكن من المجتمع السوداني في اجاباته على الأسئلة الرئيسة. بهذا ستكون خطتنا الاستراتيجية القادمة خطة قومية بحق وحقيقة ساهم فيها الشعب بكل مكوناته. ولا يوجد ما يمنع من استمرار الامانة العامة في برنامجها الزمني المطروح في وثائقها على أن يكون هناك استعداد للانفتاح والتعامل مع أي نتائج علمية تصل من حزب سياسي أو منظمة مجتمع مدني أو مركز بحوث ودراسات. وسعوا مواعين الشورى، وفقكم الله.[١]

مشروعنا النهضوي الكبير :-

في خمسينيات القرن الماضي وضعت مصر الشقيقة مشروع السد العالي كمشروع نهضوي كبير لكل الجمهورية ولكل المصريين، في كل شارع وفي كل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣٠/٥/ ٢٠١١ م .

قرية ودسكر كنت تجد لافتة مكتوباً عليها (نحن حنبني السد العالي)، كل برامج الاذاعة والتلفزيون وجهت لحشد الجماهير لدعم ومساندة المشروع، الأشعار والأغاني بحناجر كبار المطربين أمثال عبد الحليم حافظ وأم كلثوم وظفت لهذا الغرض، دبجت المقالات وكتبت الكتب تمجيداً للمشروع وحثاً على إنفاذه. وعندما قرر البنك الدولي الامتناع عن تمويل المشروع، بهدف الضغط على جمال عبد الناصر، تحول الأخير ومعه كل الشعب المصري تجاه الاتحاد السوفيتي السابق، الذي وافق على تمويل وتنفيذ المشروع، فحصدت الحكومة المصرية الفوائد الاقتصادية للمشروع، وفوق ذلك كسبت تأييد الشعب بمختلف توجهاته.

أما في إثيوبيا، ومع بداية الألفية الثانية، أعلن الرئيس الراحل ملس زيناوي عن إنطلاق العمل في أكبر سد مائي في قارة إفريقيا، وأطلق عليه اسم سد النهضة، وركز عليه كحجر أساس لمكافحة الفقر في اثيوبيا. وتمكن بحنكته ودرايته، وبمعاونة جهازه الحكومي، من حشد كل الاثيوبيين داخل وخارج إثيوبيا حول مشروع السد العملاق. ونتيجة لهذا حدث انفعال كبير من قبل الجماهير تجاه قضية السد، وأصبح استكمال تشييده مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم، وألزم كل إثيوبي نفسه بالمساهة شهريا في تكلفة بناء السد مهما كان دخله بسيطاً، كما ألزم المهاجرون أنفسهم بتحويل مبلغ مالي شهري من كل منهم دعماً لبناء السد.

نحتاج في بلادنا لمشروع نهضوي كبير، تحشد كل الإدارة الوطنية من وراءه، وتوجه كل أجهزة الاعلام للتبشير به والحديث حوله. مشروع للتفاءل بمستقبل باهر للبلاد، وباعث للأمل بتحسن الأحوال المعيشية للمواطنين.

السودان البلد الأخضر هو بتقديري المشروع النهضوي المناسب، تتوفر لدينا في الوقت الحالي فرصة كبرى لاستغلال مواردنا الضخمة في القطاع الزراعي، وذلك من خلال مبادرة الأمن الغذائي العربي والتي تم البدء بجدية كبيرة في العديد من محاورها، لعل أبرزها توفير تمويل بمبلغ خمسة مليارات دولار من المملكة العربية السعودية لإنشاء سدود كجبار والشريك ودال، واستصلاح وزراعة مليون فدان في أعالي نهري عطبرة وستيت وإنشاء محطة توليد غازي عملاقة بطاقة ألف ميقا واط بولاية البحر الأحمر. ستوفر السدود الثلاثة الطاقة الكهربية اللازمة لري مساحات هائلة بولايتي الشمالية ونهر النيل تخصص لزراعة القمح، فيما تخصص المليون فدان بأعالي نهري عطبرة وستيت لزراعة الخضر وتربية الحيوان، وتوفر المحطة الغازية العملاقة ببورتسودان الطاقة اللازمة لتشغيل مخازن تبريد وتجميد كبرى للمنتجات الغذائية بالميناء الرئيسي.

وهكذا تتكامل مكونات مشروع عملاق، يمكن أن يشكل أساساً لنهضة البلاد، من خلال صادرات غذائية لمنطقة الخليج فقط بقيمة ٢٥ مليار دولار. نحتاج لتصميم رسالة إعلامية واضحة بأهداف محددة لهذا المشروع النهضوي الذي توفرت

له كل عوامل النجاح.[1]

مشكلات القطاع الصناعي في ظل السياسات الاقتصادية الأخيرة :-

تضمنت السياسات الاقتصادية التي أعلن عنها الشهر الماضي تعديلات في سياسة سعر الصرف، ورفع الدعم المقدم للمحروقات، وللاستهلاك العالي في الكهرباء، كما تضمنت إلغاء تخصيص ١٠٪ من عائدات الصادر لاستيراد الدواء. وتضمنت السياسات أيضاً حظر استيراد بعض السلع، ورفع قيمة الجمارك على بعض السلع.

من جانب آخر نصت السياسات على زيادات مقدرة في مرتبات العاملين، كما زادت من عدد الأسر التي يقدم لها الدعم المباشر مع زيادة قيمة هذا الدعم، ونصت السياسات على زيادة التغطية في التأمين الصحي.

لمناقشة المهددات والفرص لهذه السياسات على القطاع الصناعي جلست مع عدد من القيادات العليا بمجموعة جياد الصناعية، تدارسنا المهددات، ويعتقد أنها تشمل: زيادة تكلفة الانتاج بسبب زيادة سعر الصرف وعدم استقراره. وارتفاع تكاليف الكهرباء والوقود. وزيادة تعويضات العاملين.

ونتيجة للسياسات المعلنة يتوقع الركود في قطاعات: المباني والمنشآت، الصناعات الهندسية وتجميع السيارات، أثاثات المدارس والمستشفيات.

بينما يتوقع استمرار الحصار الاقتصادي الامريكي وتشديده في عهد الرئيس ترامب.

أما في مجال الفرص فيتوقع زيادة الطلب على الجرارات والشاحنات والصناعات الهندسية المرتبطة بالزراعة، بسبب توجه الدولة نحو زيادة الانتاج الزراعي، والبدء في تنفيذ مبادرة الأمن الغذائي العربي.

كما يتوقع زيادة الطلب على معدات الحرفيين، ومعدات الصناعات الصغيرة، بسبب قرار الدولة برفع سقف التمويل الأصغر الى ٥٠ ألف جنيه. ويتوقع كذلك إنتعاش صناعة الدواء المحلية بسبب اتجاه الدولة لتصنيع الدواء محلياً.

تمت الاشارة لصعوبات عملية يعاني منها القطاع الصناعي، وقطاع الأعمال بصورة عامة، منها إلزام المصدرين بتوظيف عوائد الصادر خلال ٤٨ ساعة من استلامهم لهذا العائد. وارتفاع تكلفة الجازولين، حتى قبل السياسات الأخيرة، حيث يوجد فرق كبير جداً في السعر بين الجازولين المخصص لوسائل النقل، وذلك المخصص للقطاعين الزراعي والصناعي.

يشكو القطاع الصناعي أيضاً من إيقاف الاعفاءات الممنوحة لقطاع الصناعة التجميعية، وتشكيل الحديد والمعادن، وصناعة التغليف وغيرها. كما يشكو من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٧ م.

تعقد إجراءات الترخيص في الصناعات الدوائية.

البرنامج الخماسي لاستدامة النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ قد أكد على الدور الريادي للقطاع الخاص (المحلي والأجنبي) لقيادة النشاط الاقتصادي ولتحقيق أهداف البرنامج، حيث نص على اسناد ٨٣٪ من مشروعات التنمية للقطاع الخاص، ونسبة ١٧٪ فقط للقطاع الحكومي. ووفقاً لهذا البرنامج فإن جملة التمويل المطلوب من القطاع الخاص حتى العام ٢٠١٩ هو مبلغ ١٩ مليار دولار.

بتقديرنا أن على الدولة أن تتحيز بصورة كاملة من خلال السياسات والاجراءات للقطاعات الانتاجية الحقيقية التي يقوم بها القطاع الخاص، لأن الخروج من الأزمة مرتبط بزيادة الانتاج، المؤدي لإحلال الواردات، وزيادة الصادرات. وهذا يمكن البنك المركزي من تكوين احتياطيات تتيح له التحكم في سعر الصرف وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.[1]

نسب الانفاق على القطاعات.. أين الخلل؟

نواصل تحليلنا لموازنة العام ٢٠١٥ على مستوى الحكومة القومية، ونشير الى أن اجمالي تقديرات المصروفات والأصول غير المالية (التنمية) فيها قد بلغ ٤٧,٣ مليار جنيه. وقد توزع هذا المبلغ على القطاعات المختلفة على النحو التالي: رُصد للقطاع الزراعي مبلغ ١,٣ مليار جنيه، بنسبة ٢,٧٪ من اجمالي المصروفات والاصول غير المالية (التنمية). ورُصد لقطاع الطاقة والنفط والمعادن مبلغ مليار جنيه بنسبة ٢,١٪ من الاجمالي. فيما رُصد لقطاع النقل والطرق والجسور مبلغ ٥٣٣ مليون جنيه بنسبة ١,١٪ من الاجمالي . ولقطاع الصناعة مبلغ ٢١٨ مليون جنيه بنسبة ٠,٥٪ من الاجمالي. واستحوذ قطاع الاجهزة السيادية بما فيه المفوضيات والبعثات الدبلوماسية والمجلس الوطني علي مبلغ ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٥,٨٪ من الاجمالي. وتم رصد مبلغ ٢,٧ مليار جنيه أيضاً لقطاع الدفاع والأمن والشرطة بنسبة ٥,٨٪ من الاجمالي.

ورُصد للقطاع الاقتصادي والمالي مبلغ ٩١٩ مليون جنيه بنسبة ١,٩٪ من الاجمالي. فيما رُصد لقطاع الثقافة والاعلام والاتصالات مبلغ ٤٣٨ مليون جنيه بنسبة ٠,٩٪ من الاجمالي. ورُصد لقطاع الصحة مبلغ ٧٧٩ مليون جنيه بنسبة ١,٦٪ من الاجمالي. واستحوذ قطاع التعليم على مبلغ ١,١ مليار جنيه بنسبة ٢,٣٪ من الاجمالي. ونال القطاع الاداري والاجتماعي بما فيه دعم الاسر الفقيرة مبلغ ١,٢ مليار جنيه بنسبة ٢,٥٪ من الاجمالي. واستحوذ القطاع المتنوع الذي يشمل دعم السلع الاستراتيجية والانتخابات والمساهمات الاجتماعية وغيرها على مبلغ ٢٣ مليار جنيه بنسبة ٤٨,٦٪ من اجمالي تقديرات المصروفات والاصول غير المالية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٢/ ٢٠١٦ م .

أما على مستوى الموازنة الشاملة للدولة (أي موازنة الحكومة القومية، موازنات الولايات، الهيئات والشركات الحكومية، الصناديق الاجتماعية، ديوان الزكاة، والأوقاف الاسلامية) فقد جاء الصرف على القطاعات بالنسب التالية: قطاع التمية الاجتماعية (ويشمل الصحة، التعليم، الاداري، الاجتماعي، المياه) نسبة ٢٢٪. قطاع الدفاع والأمن والشرطة نسبة ١٣٪. قطاع الطاقة والنفط والمعادن والكهرباء نسبة ١٠٪. قطاع النقل والطرق والجسور نسبة ٨٪ قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية نسبة ٤،٨٪. قطاع الصناعة والقطاع الاقتصادي المالي والثقافة والإعلام والسياحة نسبة ٩،٦٪. والقطاع المتنوع (ويشمل دعم السلع الاستراتيجية، وتكلفة التمويل، والانتخابات، والمساهمات الاجتماعية للقوات النظامية، والمعاشات ومنح المعاشات وغيرها) نسبة ٣٢،٦٪.

إن مستوى الانفاق على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة والمياه على مستوى الموازنة الشاملة للدولة هو أفضل من مستوى الانفاق على مستوى الحكومة القومية. ويعني هذا أن هناك اهتماماً متعاظماً بهذه القطاعات في الولايات. وإذا أضفنا مجهودات القطاع الخاص في مجالي التعليم والصحة سوف نجد نسب الانفاق على هذين القطاعين مقاربة لنسب الانفاق عليهما في الدول متوسطة النمو.

وليس مزعجاً، بتقديري، الانفاق على الدفاع والشرطة والأمن الذي يبلغ ٢،٧ مليار جنيه بنسبة ٥،٨٪ من الانفاق الكلي وذلك لسببين: الأول أن الحكومة القومية دون حكومات الولايات ولا القطاع الخاص هي المسئولة والمكلفة بهذا النوع من الانفاق الضروري لحفظ كيان الدولة. والثاني أن بلادنا تواجه تحديات أمنية كبيرة في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق بما يبرر هذا الانفاق.

إن المزعج حقاً هو المرصود للتنمية، سواء على مستوى موازنة الحكومة القومية أو على مستوى الموازنة الشاملة للدولة. فقد بلغ المرصود للتنمية على المستوى القومي حوالي ٨ مليار جنيه. وهو أقل من دعم السلع الاستراتيجية البالغ ١٠،٢ مليار جنيه. أما على مستوى الميزانية الشاملة للدولة فقد بلغ المرصود لمشروعات التنمية (حكومة قومية وولايات وصناديق اجتماعية وشركات وهيئات) مبلغ ٣٥،٢ مليار جنيه. وكان للولايات نصيب الأسد منها بمبلغ ٢١،٤ مليار جنيه أغلبها تمويل من البنوك أو مبيعات أراضي. معنى هذا أن كل الموارد المحلية التي استطعنا حشدها للتنمية هي هذا المبلغ الذي يعادل بالسعر الحقيقي للدولار حوالي ٤ مليار دولار فقط. إن هذا يؤكد احتياجنا للاقتراض الميسر من الخارج (المعونة الانمائية الرسمية)، وللاستثمار الأجنبي المباشر.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١/ ٢٠١٥ م.

الباب الثالث

التمويل الأصغر

التمويل الأصغر بين الطموح والواقع :-

خط الفقر في السودان ١١٤ جنيه في الشهر، واعتمادا عليه قُدرت نسبة من هم دون خط الفقر لكل السودان ب ٤٥٪، وتتباين هذه النسبة بين الولايات، حيث تبلغ في الخرطوم ٢٦٪ وفي شمال دارفور ٦٩٪.

ولمعالجة هذه النسبة العالية من الفقر وضعت الدولة استراتيجية لمكافحة الفقر. من أهم محاورها سياسة التمويل الأصغر. وهي السياسة التي تستهدف ادماج الفقراء في النظام المالي والمصرفي بتقديم تمويل صغير بشروط ميسرة للفقراء النشطين اقتصاديا. وقد كلف بنك السودان برعاية تنفيذ هذه السياسة من خلال البنوك التجارية.

أنشأ بنك السودان لهذا الغرض وحدة متخصصة هي وحدة التمويل الأصغر بمجموعة متميزة من الموظفين . تتابع هذه الوحدة تنفيذ سياسات بنك السودان التي وجهت البنوك بتخصيص ١٢٪ من محافظها التمويلية للتمويل الأصغر. وهذا مقدار من المال هائل حقاً سيحدث تغييراً كبيراً في نسب الفقر فيما لو اتيح بالفعل للفقراء.

ان اتاحة هذا المقدار الهائل من المال للفقراء في شكل تمويل تكتنفه صعوبات عدة، جزء منها متعلق بالمؤسسات المانحة للتمويل، وجزء آخر له صلة بالفقراء أنفسهم، وجزء متعلق بالسياسات الحكومية.

كانت البنوك، وهي أهم المؤسسات التي يقع عليها واجب تقديم الخدمات المالية، غير مصممة للتعامل مع الفقراء، لا من حيث المباني ولا من حيث المعاني، لهذا قام البنك المركزي بتدريب ألف موظف على عمليات التمويل الأصغر، أصبحوا عماد العمل في هذا المجال بالبنوك. كما شرع في استحداث مؤسسات مالية متخصصة في مجال التمويل الاصغر. مثل وكالات تقديم التمويل بالجملة، ووكالات تأمين التمويل.

ضعف قدرات الفقراء وسلوكهم المتصل بمفاهيم الربحية والادخار يحتاج لإيلاء إهتمام كبير بقضايا التدريب وبناء القدرات للشباب وللنشطين إقتصاديا، مع إبراز التجارب المحلية والإقليمية والدولية التي تستحق التمثل بها.

وبالمثل فإن إعادة تصميم السياسات الحكومية بحيث تكون داعمة للفقراء ونشاطهم الاقتصادي، كتخفيف الجبايات والرسوم عنهم، يعد ركيزة أساسية للنجاح.

الطريق ما زال شاقاً وطويلاً أمام إنزال مفاهيم ونظريات التمويل الأصغر لأرض الواقع. فالسقف التمويلي المتاح لم يستغل الا بنسبة ٤٪ فقط. والسياسات الحكومية ما زالت في غالبها غير داعمة للفقراء. وجهود التدريب المتخصص محدودة ولا تتنزل للمستفيدين في اسفل السلم.

مطلوب جهود إضافية من كل الأطراف لتحقيق مرامي وأهداف سياسات التمويل الأصغر.[١]

رفع سقف التمويل الاصغر....الايجابيات والسلبيات :-

خلال الأسبوع الماضي إلتأمت فعالية ضخمة بقاعة الصداقة بالخرطوم إحتفالاً بمرور عشرة أعوام على تطبيق سياسة التمويل الأصغر. وهي تلك السياسة التي ترمي للتخفيف من حدة الفقر من خلال توفير التمويل للفقراء النشطين اقتصادياً.

إتضح من خلال الأوراق التي تم تقديمها ومن خلال التداول أن سياسة التمويل الأصغر حققت نجاحاً أقل من المتوسط. لقد وجه بنك السودان بتخصيص ١٢٪ من سقف التمويل المتاح في البنوك للتمويل الاصغر غير أن ما نفذ فعلاً كان في حدود ٤٪ فقط. وتبعاً لذلك فإن أعداد المستفيدين ظلت أقل من المطلوب.

خلال مخاطبته الاحتفالية جاء توجيه النائب الأول لرئيس الجمهورية برفع سقف التمويل الأصغر الى ٥٠ ألف جنيه للشخص الواحد. ولم تتضح على الفور أسباب هذا التوجيه.

تباينت الآراء وسط خبراء التمويل الأصغر حول قرار رفع سقف التمويل حيث يرى البعض أنه إيجابي جداً لأنه سيمكن المتمول من تنفيذ مشروع حقيقي له عوائد مجزية. فيما يرى البعض الآخر أن رفع السقف سيقلل من عدد المستفيدين من التمويل الأصغر وسوف يعرض البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر لخسائر كبيرة بسبب عدم قدرة المتمولين على سداد أقساط تمويلهم.

البروفيسور بدر الدين عبد الرحيم إبراهيم، مستشار في التمويل الأصغر، المدير السابق لوحدة التمويل الأصغر ببنك السودان يرى أنه ربما كان من الأجدى ليس زيادة سقف التمويل الاصغر بل وضع شريحة أخرى بمواصفات محددة يمكن أن نطلق عليها شريحة التمويل الصغير، بحجم تمويل يزيد عن السقف الحالي للتمويل الأصغر ويصل حتى ١٠٠ ألف جنيه مثلا ، بضمانات أكثر تشددا من ضمانات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٩ م.

التمويل الأصغر الحالية ولكنها مناسبة مع حجم التمويل والشريحة التى تطلب هذا الحجم من التمويل. بينما يظل سقف التمويل الأصغر كما هو ليوجه للأحجام الصغيرة في التمويل وبضمانات تناسب هذه الجهة.

ويرى البروفسير بدر الدين كذلك (ومن المحتمل أيضا أن زيادة سقف التمويل ستقلل من عدد الممولين، وأن تتغير تركيبة ونوعية الممولين من الريف للمدن ومن الفقراء النشطين في مجموعات على المستويات القاعدية في القطاعين الزراعي والحرفي والخدمي والتجاري لعملاء أقل حاجة للتمويل الأصغر في المدن، بمعني أننا سنبتعد قليلا عن الشريحة القاعدية التى تمول بحجم تمويل ضعيف (التمويل متناهي الصغر) لنتجه نحو شريحة حجم تمويلها يصل أو يقل بقليل عن السقف الجديد في المدن الكبيرة).

تعليق: أخشى أن يكون رفع سقف التمويل الأصغر جاء تلبية لضغوطات الشباب المنظم في المدن، ومع إيماننا بأهمية تمويل هذه الشريحة فإن الخوف أن تقتصر البنوك علي تمويلها لأنها ذات صوت عالي و (واصلة)، وبهذا نفقد التمويل الذي كان متاحاً لمئآت الآلآف من الأسر والذي أسهم حقيقة في تقليل حدة الفقر بصورة واضحة في عدد من ولايات السودان. الأمر يحتاج لتعمق في دراسة الآثار المحتملة.[1]

إزالة الشكوك عن طريقة الدفع بالموبايل :-

كتبتُ قبل يومين على هذا العمود حول تقنية الدفع بالموبايل والتي سيُدشن تطبيقها بالسودان بعد باكر برعاية بنك السودان والهيئة القومية للاتصالات والمركز القومي للمعلومات وباقي الشركاء. وذكرتُ أن التقنية الهدف منها تسهيل دفع الرسوم الحكومية، وتسهيل تبادل المال والتحويلات بين الأشخاص والمؤسسات. وأنها ليست بديلاً عن الطرق التقليدية للدفع مثل الدفع النقدي أو بالشيكات، ولكنها إضافة حديثة لهذه الطرق التقليدية.

وردتني الكثير من التعليقات والاستفسارات والتخوفات، أرجو أن أورد بعضها هنا وأرد عليها جملة في نهاية المقال: (من المشاكل التي سيثيرها الدفع الإلكتروني عبر الموبايل مشكلة تسجيل ارقام الهواتف للمشتركين، ومسألة أخرى هي مشكلة الامية وخاصة لكبار السن مما يجعل تعاملهم مع برمجيات تحويل الاموال فيه مخاطر الاخطاء الفادحة التي ستكلفهم اموالا .كما يمكن ان يكونوا عرضة للاحتيال خاصة وان درجة تقدير الناس للمحافظة على اموالهم في صيغتها الالكترونية ستكون اقل من حرصهم وتقديرهم للاموال في صيغتها النقدية .

وهناك تساؤل حول مدى فاعلية البرمجيات وملاءمتها لسهولة الإستعمال وارتفاع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٦/١١/ ٢٠١٦ م.

درجة الامان، وغالبا ستستعمل البصمة لاثبات تعريف الدخول والموثوقية كبديل لكلمة السر اذا اريد سهولة الاستعمال وارتفاع درجة التأمين، وهذه البرمجيات تحتاج الى اجيال حديثة من التلفونات قد لا تكون متاحة للبعض.

ويتطلب النظام ككل في مختلف اطرافه البنك او شركة المقاصة او شركة البرمجة او الهاتف درجات امان عالية لضمان عدم اختراق النظام او انهياره، ويبقى التساؤل حول شركة البرمجة التي كتبت او اقتنت البرنامج، مدى قدرتها وفاعليتها، وكيف تم اختيارها. اسئلة مشروعة لضخامة وخطورة النظام الذي ستسير به اموال طائلة ستفوق الاموال التي تدور في كل البنوك مجتمعة . وبسرعة عالية جدا تجعل من متابعة التحويلات بين الحسابات متاهة فلكية .

تعليق: من خلال التطبيق الفعلي لهذه التقنية سوف يتضح أن جل هذه التخوفات غير مؤثرة. الحساب الافتراضي للشخص سوف يكون برقم موبايله، ولكن لا يعني فقدان الموبايل أو الشريحة أن المبلغ في الحساب الافتراضي سوف يضيع، ذلك لأن ربط رقم الحساب مع الشريحة يتم عن طريق كود ينبغي على المستخدم الا يتيحه للغير. إذا سرقت الشريحة فبمجرد استلام شريحة بنفس الرقم من شركة الاتصالات تتم استعادة الحساب.

طريقة الدفع بالموبايل لا يلزم فيها استخدام هاتف ذكي، الهاتف العادي كاف لأن الطريقة تستخدم الرسائل النصية بإدخال كود الخدمة وإرساله لمشغل الخدمة.

اما الحديث عن التأمين والشركات المشغلة فنؤكد وجود الضمانات الكافية والقدرات الممتازة للشركات المنفذة. وقد قامت الجهات المختصة في بنك السودان بالمراجعة والتدقيق لأكثر من عامين للتأكد من هذه المسائل.

النظام إذا استوعب في سنواته الأولى ١٠٪ الى ١٥٪ من الكتلة النقدية يكون قد حقق نجاحاً هائلاً.[١]

الدفع عبر الموبايل :-

أعلن عن أن يوم الأول من سبتمبر القادم سوف يكون موعد إطلاق خدمة الدفع عبر الموبايل بعد أن استكملت الاجراءات التحضيرية وتم الاتفاق بين الشركاء: شركة الخدمات المصرفية وهي مشغلة النظام، وشركة جيمالتو المالكة لبرمجيات النظام، وشركات الاتصالات وسيلة التوصيل بين مكونات النظام، والمصارف حاضنة النظام. وذلك تحت اشراف البنك المركزي- إدارة نظم الدفع.

الدفع عبر الموبايل وسيلة من وسائل الدفع، بنك السودان هو الجهة الوحيدة المخول لها قانونا تحديد وسائل الدفع. هناك وسائل الدفع التقليدية مثل النقود

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣٠/٨/ ٢٠١٦ م.

الورقية والمعدنية، والشيكات. وهناك وسائل الكترونية حديثة حددها قانون المعاملات الالكترونية بالنص عليها في تعريفاته كما يلي (« وسيلة الدفع الإلكتروني» يقصد بها الوسيلة التى تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر، كلياً أو جزئيا عن بعد عبر الشبكات . وتشمل تلك الوسائل الشيك الإلكتروني، وصورة الشيك أو بطاقات الدفع و غيرها من الوسائل).

ما أوردته بعض وسائل الاعلام بطريقة مثيرة عن أن رئيس الجمهورية سوف يعلن تحول السودان من العملة الورقية الى العملة الالكترونية لم يكن دقيقاً، المقصود ببساطة أن وسيلة دفع جديدة سوف تتاح للناس تسهيلاً لتعاملاتهم مع الحكومة أو مع قطاع الأعمال والتجار، أو فيما بينهم كمواطنين. ولا يوجد بالطبع أي إتجاه لإلغاء العملة الورقية أو المعدنية.

المعلومات الخاطئة حول الموضوع جعلت البعض يشطح ويتخيل ويتخوف، قال بعضهم: (إن الحكومة تترصد لمعرفة مداخيل الناس فتفرض عليهم الضرائب).

وأضاف آخر إضافات طريفة: (والشحادين كيف نتعامل معهم وكذلك ناس الورنيش وصناديق الجوامع؟ هل سيمنح ديوان الزكاة شرائح للفقراء والمساكين والشحاذين مجانا لتلقي العطايا؟ وماذا نفعل اذاهممت باعطاء سائل مبلغ معين والشرائح مختلفة؟ واذا دخلت مول او بقالة كبيرة اومطعم واكلت مالذ وطاب وجيت احول ولقيت الشبكة طاشه او الكهرباء قطعت وانا على سفر، ماذا أفعل؟ من فكر فى هذه الفكرة من ذوي الخيال الواااسع). هههههههه بالطبع من كتب هذا هو صاحب الخيال الواسع.

وبعيداً عن الهزل نقول ستبقى مشكلة هذه التقنية، كسابقتها المحفظة الإلكترونية، هي التغذية. كيف نحفز الناس على تغذية حساباتهم المدارة برقم موبايلاتهم؟ لا بد أن ينفق بنك السودان مالا لمتطوعين كثر يجلسون في الأسواق وعند ستات الشاي وفي كافتريات المدارس والجامعات يشرحون للناس، ويدخلونهم للنظام برصيد ٥ جنيهات مثلاً. ويقولون للشخص إذهب لذاك الصراف الآلي واطلع على رصيدك ولك أن تسحب منه شيئاً، وعد لي لأغذي لك حسابك مرة أخرى - عبر حساب المتطوع المصرفي طبعا- هذه هي الطريقة العملية التي قد تنفع لضم الناس للنظام. ومنظمات المجتمع المدني مثل الجمعية السودانية لتقانة المعلومات قادرة على حشد مئات المتطوعين لمهمة كهذه. أشركوهم معكم.[(١)]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٨/٨/ ٢٠١٦ م.

الباب الرابع

الاستثمار

الاستثمار الخليجي في السودان :-

أعلن وزير الاستثمار د.مصطفى عثمان إسماعيل، أن حجم استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في السودان وصلت إلى حوالي ٢٠ مليار دولار، كاشفاً عن جولة خليجية يعتزم الرئيس عمر البشير القيام بها قريباً، لدول المجلس تعزيزا للتعاون الاقتصادي. وأوضح إسماعيل في مؤتمر صحفي عقده في الخرطوم يوم الاثنين، أن الاستثمارات السعودية وصلت إلى أكثر من عشرة مليارات دولار، تليها الإمارات بستة مليارات دولار، والكويت بخمسة مليارات دولار. وأكد أن ملتقى الاستثمار السعودي السوداني الثاني، سينعقد في الرياض وتحديداً في الأول من شهر مارس القادم، بمشاركة رجال الأعمال والغرف التجارية والصناعية في البلدين. وكشف أن البحرين ستقترح في اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي القادمة، توقيع اتفاقية تعاون خاصة . واعتبر وزير الاستثمار أن هذه الاتفاقية إن تحققت على أرض الواقع، ستشكل طفرة حقيقية بين السودان ودول مجلس التعاون الخليجي. وقال إسماعيل إن السوق السعودية تملك القدرة على استثمار أموال ضخمة في بلاده، وتعهّد بمعالجة أية معوقات تعترض الاستثمارات السعودية في السودان، والخليجية بشكل خاص. وأضاف قائلاً « إذا استطعنا استقطاب رأس المال السعودي فقط، سيكون هذا كافياً لتحقيق طفرة في الاستثمار في السودان».واعتبر الوزير أن مستقبل علاقات السودان مع دول مجلس التعاون الخليجي واعد. وأعلن أن الرئيس عمر البشير، سيقوم خلال المرحلة المقبلة بزيارات متتابعة إلى دول الخليج تشمل السعودية، والإمارات، والكويت، والبحرين.

مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في العام ١٩٨١ يضم ست دول هي المملكة العربية السعودية والامارات والبحرين وسلطنة عمان وقطر والكويت. وتبلغ مساحتها مجتمعة ٢,٧ مليون كيلومتر مربع أي حوالي مليون ميل مربع، فيما يبلغ عدد سكانها مجتمعة حوالي ٤٦ مليون نسمة حسب تقديرات ٢٠١٢، ويبلغ الناتج المحلي الاجمال لها ١,٣٧ تريليون دولار، وبهذا يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي فيها ٢٩٩٠٠ دولار في السنة كواحد من أعلى المعدلات على مستوى العالم.

الآباء المؤسسون لجامعة الدول العربية كانوا يخططون للتكامل الاقليمي

العربي خصوصاً في مجال الأمن الغذائي على أساس توظيف الفوائض المالية الخاصة بدول الخليج العربي في الاقطار العربية التي توجد بها أراضي زراعية ومياه وثروة حيوانية. وحددت هذه الدول في ستينيات القرن الماضي في السودان والعراق والمغرب. ووفقاً لهذا المخطط رعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قيام عدد من المؤسسات والمنظمات والهيئات عملت في بداية عهدها على انزال مفاهيم هذا التكامل الاقتصادي لأرض الواقع. فشهدنا في السودان على سبيل المثال استثمارات ضخمة للهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي. والشركة العربية للانتاج الحيواني وغيرها.

غير أن رياح السياسة والأجندة الخارجية جرت على غير ما يهوى مخططو وآباء التكامل. فكانت الحرب العراقية الايرانية التي مولتها أموال دول الخليج، ثم حرب الخليج الأولى التي تم فيها اخراج الجيش العراقي من الكويت التي احتلها ظلماً وعدواناً. ثم حرب الخليج الثانية التي تم فيها تدمير الجيش العراقي. هذه الحروب المتتالية استنزفت الأموال التي كان ينبغي تخصيصها لمشروعات التكامل. وبعد هذا برزت الأزمة المالية العالمية التي استنزفت هي الأخرى مئآت المليارات.

إن التخطيط لاستثمار أموال دول مجلس التعاون الخليجي في السودان لتحقيق الأمن الغذائي، وفقاً لمبادرة رئيس الجمهورية، هو تخطيط في الاتجاه الصحيح. لأنه مفيد ويحقق مصالح الطرفين، السودان يستفيد من خلال تحريك موارده الاقتصادية الهائلة الكامنة، وبهذا التحريك يزيد رفاه المواطن السوداني. ودول الخليج تستفيد من خلال تحقيق أمنها الغذائي، ومن خلال استثمار مضمون يحقق لها فوائد اقتصادية في منطقة جغرافية قريبة جداً لها.[(١)]

الاستثمار السعودي في السودان :-

كشف رجل الأعمال حسين سعيد بحري رئيس الجانب السعودي في مجلس تنسيق رجال الأعمال السوداني السعودي المنعقد حالياً بالخرطوم عن وجود ٥٠٠ مشروع سعودي جاهز للاستثمار في السودان، وأعلن عن ترتيبات لرفع حجم الاستثمارات السعودية بالسودان من ٦ مليار دولار الى ٢٠ مليار دولار.

من جهة أخرى أعلن علي بن حسن جعفر سفير خادم الحرمين الشريفين بالسودان عن فتح مكتب خاص بمقر السفارة بالخرطوم لمتابعة وتسهيل الاستثمارات والأعمال التجارية بين البلدين.

ومعلوم أنه ومنذ أكثر من عام كان فخامة رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد للبشير وبتوصية من وزير الاستثمار مدثر عبد الغني قد قام بتكليف أسامة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/٢/ ٢٠١٥ م

فيصل وزير الدولة بوزارة الاستثمار بالسودان بملف الاستثمارات السعودية بالسودان على خلفية الاتفاق الاستراتيجي الذي تم بين القيادة في البلدين بشأن التنسيق السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني في كافة المحافل وعلى مختلف المستويات.

هذه الترتيبات الادارية مبشرة جداً وسوف تنعكس ايجاباً علي الاستثمارات السعودية بالسودان عدداً وحجماً. غير أن البعض ينظر بريبة أحياناً للاستثمارات السعودية لأنها في الغالب تستهدف القطاع الزراعي، ويقولون أن المستثمرين السعوديين يحصلون على أراضي سودانية عزيزة ومياه عذبة جارية دون مقابل ملموس للمواطن. ولهؤلاء نقول إننا نفتح المجال للاستثمار الأجنبي، بما فيه السعودي، لأن مواردنا الداخلية غير كافية للتمويل.

تقدر الدراسات الاقتصادية أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف. وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ٤٤٦ مليار جنيه (أربعمائة ستة وأربعون مليار جنيه) حسب موازنة ٢٠١٥، عليه يكون المطلوب لتحقيق هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعادل (مائة ثلاثة وثلاثون ملياراً وثمانمائة مليون جنيه) سنوياً لكل السودان. تعادل ٢٣,٥ مليار دولار تقريباً (ثلاثة وعشرون ملياراً وخمسمائة مليون دولار).

وبما أن المدخرات المحلية المتاحة لا تتجاوز ٥ مليار دولار من جملة الاستثمارات الموكلة للقطاع الخاص (محلي وأجنبي) والبالغة ٢٣,٥ مليار دولار عليه فإن الاستثمارات الخارجية المطلوبة هي في حدود ١٨ مليار دولار سنوياً.

من هنا تنبع أهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وأهمية تحسين العلاقات الخارجية بهدف الحصول على المعونة الإنمائية الرسمية ODA . وأهمية تشجيع تحويل مدخرات المغتربين.

نحتاج لاستثمارات اجنبية هائلة لتحريك جمود الإقتصاد، والإستفادة من الموارد الطبيعية الكبيرة ببلادنا. قانون الاستثمار يساوي تماما ما بين المستثمر السودانيوالأجنبي في كل شيء. وهو يمنح الأرض بعد التأكد من جدية المستثمر. أي شركة تنتج في بلادنا هي شركة سودانية، وأي صادرات منها للخارج تعتبر صادرات سودانية، وتضاف في ميزان المدفوعات لصالحنا. علينا تشجيع الاستثمار الأجنبي خصوصاً الزراعي بلا تردد.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٣/١٢/ ٢٠١٦ م.

هل نهب الأجانب أراضي السودان؟

صحيفة (حريات) الالكترونية المعارضة نشرت مقالاً يدور هذه الأيام على وسائط الاتصال الاجتماعي ورد فيه: (كشفت (CNN) انعربية بان قطر تمتلك حوالى (٢٣٠) الف فدان من الاراضى الزراعية بالسودان .واوردت (CNN) يوم ٨ فبراير نقلاً عن مراكز الابحاث العالمية ووكالات الانباء كشفاً بالممتلكات القطرية حول العالم، وأوردت من بينها (١٠٦) ألف هكتار من الاراضى الزراعية بالسودان ، (الهكتار الواحد يساوى ٢,٣٨١ فدان).

ويضيف المقال (وكانت (حريات) نشرت تقريراً عن بيع السودان اول فبراير الجارى، بناء على أحدث بيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD

وبحسب احصاءات المنظمة فان أسهم الاستثمار الاجنبى المباشر (FDI stocks) فى السودان باتت تشكل (٤١,٦٪) من الناتج القومى الاجمالى فى عام ٢٠١٣

وتشير الاحصاءات الى زيادة نسبة أسهم الاستثمار الاجنبى المباشر ما بعد الانفصال وفقدان ايرادات النفط ، حيث كانت النسبة لا تشكل سوى ١,٣ ٪ من الناتج القومى الاجمالى عام ١٩٩٥ لتقفز فى عام ٢٠١١ الى (٣١,١٪) من الناتج القومى ، ثم الى (٥٠,٦٪) عام ٢٠١٢ ولتستقر فى نسبة (٤١,٦٪) فى عام ٢٠١٣ .

ومما يؤكد تدفق الاستثمارات الاجنبية اساساً لشراء الاصول – تحديداً الاراضي – لسد العجز فى ميزانية السلطة، فان عام ٢٠١٣ وبحسب احصاءات منظمة الأمم المتحدة للتجارة شهد خروجاً لرؤوس الاموال من السودان بلغ ٩١٥ مليون دولاراً ، مما يشير الى مناخ الاستثمار الطارد فى البلاد مع تفاقم عدم الاستقرار السياسي والأمنى والفساد، ولكن فى المقابل دخلت الى البلاد (٣,٠٩٤) مليار دولار) انتهى تقرير حريات.

تعليق: مقال حريات سياسي وغير موضوعي ومتناقض بالكامل. تم تصديره بخبر CNN ومعلومات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. والأرقام بهما صحيحة. ولكن التحليل من شاكلة (بيع السودان) و (مناخ الاستثمار الطارد) هو من نسج محرري (حريات) ومحاولتهم التلاعب بعقول القراء. الأرقام التي أوردتها (حريات) نفسها تشير الى خروج استثمارات أجنبية بقيمة ٩١٥ مليون دولار مقابل دخول استثمارات بقيمة ٣ مليار دولار، كيف بحق السماء يمكن استنتاج أن مناخ الاستثمار في السودان طارد وفقاً لهذين الرقمين. العكس هو الصحيح حيث أن رقم ٣ مليار دولار يشير الى أن مناخ الاستثمار جاذب.

أما فيما يلي الأراضي التي تمنح لأغراض الاستثمار الزراعي فإنها تمنح بنظام الحكر المعروف في السودان وفقا للآتي: فترة ابتدائية ٣ أشهر، تجدد لمدة ثانية ٣ سنوات إذا تم الشروع في استثمار الأرض كتسويرها وحمر الآبار...الخ. ويلغي

الإمتياز إن لم يقم المستثمر بشيء، أما إذا أقام المستثمر المنشئات وزرع الأرض وانتج فإن الحكر يجدد لمدة ٣٠ عاما. طبعا مفهوم الحكر هو ايجارة طويلة يمكن للحكومة انهائها بتعويض عادل في أي وقت. وكما قال شيخ زائد من قبل أن المستثمر في الأرض لا يحملها معه إن رغب في مغادرة البلاد.

الإستثمار الأجنبي المباشر مهم جدا لاقتصادنا لأن مدخراتنا المحلية حكومة وقطاع خاص لا تكفي لتعمير ولو جزء يسير من أراضينا الشاسعة. على الجميع حكومة ومعارضة تشجيعه لمصلحة بلادنا والأجيال القادمة.[(1)]

الاستثمار في التعليم :-

تنعقد هذه الايام بدبي بالامارات العربية المتحدة فعاليات القمة الحكومية العالمية. وهو مؤتمر سنوي يدعو له محمد بن راشد حاكم دبي، يستهدف تبادل الخبرات ما بين حكومات العالم في قضايا الادارة والاقتصاد. افتتح القمة ولي عهد دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان وألقى كلمة وصفت بالعميقة والحكيمة. وكان اللافت في كلمته تركيزه على الاستثمار في التعليم، حيث قال إنه يريد أخذ الحضور في جلسة القمة الحكومية ٥٠ عاما للأمام، أي للمستقبل، وماذا سيكون وضع الإمارات بعد نهاية عصر النفط، وقلة موارد الطاقة التي هي عماد الإقتصاد حاليا، حيث أشار إلى أن رهان المستقبل ليس نفطاً، بل شباب يتلقى أفضل تعليم.

لا شك أن الشيخ محمد بن زايد محق في كلمته، حيث أن الاستثمار في التعليم هو استثمار حقيقي في المستقبل. نهضت الكثير من الأمم بالتركيز على التعليم. اليابان على سبيل المثال هي دولة بلا موارد طبيعية تقريبا، ولكنها بنت نهضتها على أساس تعليم وتدريب اليابانيين، مع الحرص على الحصول على التقانات الحديثة. ومثال آخر دولة ماليزيا التي كانت تعد من بين الدول الفقيرة حتى ستينيات القرن الماضي. غير أن وصوا مهاتير محمد للسلطة وتركيزه على التعليم وابتعاثه لمئآت الالوف من الشباب الماليزيين لتلقي أفضل العلوم بالخارج، مكن ماليزيا من تحقيق نهضة كبرى جعلتها في مقدمة الدول متوسطة النمو.

من الضروري جداً لنا في السودان وضع استراتيجية للتعليم والبحث العلمي. استراتيجية تركز على حصول الشباب السوداني على أرقى أنواع التعليم خارجيا وداخليا، مع تخصيص موارد مهمة للبحث العلمي. من الثابت أن الشباب السوداني يتميز بالرغبة في التعلم مع الذكاء الفطري. والدليل على ذلك نماذج مشرفة لسودانيين يحتلون صدارة المهن الرفيعة في عدد من البلدان مثل الأطباء في بريطانيا،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٢/ ٢٠١٦ م

وأساتذة الجامعات في السعودية، والقضاة في سلطنة عمان وغيرها كثير.

يعتبر مؤشر مخصصات البحث العلمي منسوباً للناتج المحلي للدولة مؤشراً مهماً لمدى اهتمام أي دولة بالتعليم والبحث العلمي، وهو يشير بصورة أخرى لمستقبل الدولة المعنية، ومدى اسهامها في التطور البشري الذي أصبح في الوقت الحالي مرتبطاً ارتباطاً لا فكاك له مع العلم والتقانة والتطوير والبحث.

أن جملة مخصصات البحث العلمي في موازنة العام ٢٠١٥ في السودان قد بلغت ٢١١,٩ مليون جنيه وهي تمثل نسبة ٠,٤٪ من الانفاق العام ونسبة ٠,٠٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي. وهي في جملتها تساوي ٢٦ مليون دولار بالسعر الحقيقي للدولار.

وللمقارنة نجد أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من إجمالي الناتج الوطني في السويد وصلت إلى ٣,٣٪، و٢,٧٪ في سويسرا واليابان، وهي تتراوح من ٢ إلى ٢,٦٪ في كل من فرنسا والدنمارك والولايات المتحدة، وما يتراوح بـين ٠,٥٪ إلى ١,٩٪ في بقية الدول المتقدمة.

أما في اسرائيل فإننا نجد أن الإنفاق على البحث العلمي (ما عدا العسكري) قد وصل في العام ٢٠١٢ إلى ٤,٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي. وهو انفاق هائل يفسر أسباب التفوق الاسرائيلي الكبير على الدول العربية في مختلف المجالات. نحتاج الى الإرادة السياسية القوية والعلاقات الخارجية المنتجة لزيادة الانفاق على التعليم والبحث العلمي.[١]

الاستثمار في الخدمات- جمال الوالي نموذجا :-

اعلن السيد جمال الوالي رئيس نادي المريخ أنه سيمنح لاعبي النادي في منشط كرة القدم حوافز كبيرة في حالة فوز الفريق ببطولة الدرجة الممتازة. بعض المعلومات أشارت الى أن نصيب اللاعب هو ألف جنيه عن المباراة الواحدة، وبما أن عدد المباريات في الدورتين هو ٢٦ مباراة وعدد اللاعبين ٣٠ لاعبا فإن جملة ما سيدفعه رئيس النادي هو مبلغ ٧٨٠ ألف جنيه تعادل بالدولار الامريكي ٢٢٢ ألف دولار تقريباً.

انقسم الاعلام الرياضي عندنا، كالعادة، الى قسمين، قسم أحمر(عشاق نادي المريخ) يؤيدون ويدعمون توجه رئيسهم. وقسم أزرق (عشاق نادي الهلال) يشجبون ويستنكرون ويقولون أن هذا المبلغ الهائل أولى به فقراء البلاد. قلة تناولت الأمر بموضوعية ولكن صوتها ضاع وسط الصخب والضجيج.

ان ما قام به جمال الوالي يسمى في الاقتصاد استثمار في مجال الخدمات تحت التصنيف الفرعي أنشطة السياحة والترفيه.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/٣/٢٠١٥ م

ان انشطة السياحة والترفيه من المجالات الاقتصادية الهامة وتشكل النسبة الكبرى من الناتج المحلي الاجمالي لبعض الدول كاسبانيا ومصر واليونان. وما ينفق عليها عادة تكون عوائده سريعة ومضاعفة.

اذا أخذنا حالة نادي المريخ فإننا سنجد أن مجرد تعبير رئيس النادي عن اتجاهه لتحفيز نجوم فريقه ترتب عليه الاهتمام الاعلامي والتركيز على منشط كرة القدم ولاعبيه وأجهزته الفنية، ويتوقع ان يتنامى هذا الاهتمام عبر وسائل الاعلام المختلفة مما سينجم عنه زيادة هائلة في اعداد المشجعين الذين يرغبون في متابعة مباريات الفريق من داخل الاستاد فيحقق النادي دخلاً كبيراً كما سترتفع القيمة السوقية في مجال الاعلان في الوسائط المختلفة للفريق فيحقق منها عوائد اضافية.

ان تحريك مجموعات هائلة جديدة من المشجعين لمشاهدة مباريات الفريق من خلال الاستاد او عبر النقل التلفزيوني سيترتب عليه تحريك اقتصادي وفوائد مؤكدة للعديد من الناشطين ابتداءا من أصحاب التاكسي والأمجادات وبائعي التسالي واللب والتذكرجية الى أصحاب شركات الاعلان ومياه الصحة والمياه الغازية وناشري الصحف الرياضية وشركات الاتصالات. زيادة الدخل للأسر والأفراد من مثل هذا النشاط هو أفضل وأكرم للمستفيد مما لو قام جمال الوالي بتوزيع مبالغ في شكل عطايا للأفراد.

هذه مناسبة للحديث حول قطاع السياحة والترفيه المهمل في بلادنا، والذي بقليل من المجهود يمكن أن يسد العجز في الحساب الخارجي للسودان بعد خروج البترول من تركيبة الصادرات في يوليو القادم، إن السياحة ليست هي زيارة الآثار فحسب، انما تشمل سياحة السفاري اي تنظيم رحلات لمشاهدة المناظر الطبيعية وصيد ما هو مسموح به. وسياحة المؤتمرات والمنافسات أي دعوة الآخرين لعقد المؤتمرات العلمية أو إقامة المنافسات الرياضية أو المهرجانات الفنية في بلادنا التي تتميز بمناخ دافئ في الفترة من نوفمبر وحتى مارس من كل عام في حين ان نفس الفترة يشتد فيها البرد وينزل الصقيع في أوروبا (أتذكرون زيارات الهونفيد المجري وليفربول الانجليزي ودينامو موسكو وسانتوس البرازيلي؟).

السياحة تشمل السياحة العلاجية، يجب علينا الترويج للمستوصفات العلاجية الراقية في بلادنا، على الأقل للأخوة الأفارقة الذين يحبون السودان والسودانيين، تحقق الاردن أكثر من مليار دولار سنوياً من السياحة العلاجية، ٣٠٠ مليون دولار منها من طين البحر الميت وحده، لدينا مياه كبريتية في العديد من المناطق، والجردقة على ضفتي النيل شمال الخرطوم علاج عجيب لكل أدواء البطن وأمراض أخرى.

منظر التقاء النيلين بالخرطوم بالمقرن لا يتكرر في اي مكان بالعالم، ويمكن

ربطه بتحليلات دينية وثقافية يمكن أن تجلب لنا ملايين السياح (هل يدخل ما توصل اليه الشيخ أبو قرون مؤخراً من أن جبل البركل بالشمالية هو جبل الطور وان فرعون موسى هو تهراقا النوبي في هذا الاطار؟).

نحتاج لجهد في اتجاهين: بنيات تحتية للطرق والمرافق السياحية والنزل الفندقية، وترويج تضطلع به كل أجهزة الدولة وعلى رأسها سفاراتنا بالخارج.[١]

الاستثمار الأجنبي في الزراعة :-

اعلن وزير الاستثمار الدكتور مدثر عبد الغنى عبد الرحمن حرص الوزارة على تذليل العقبات التى تعترض تنفيذ المشروعات الاستثمارية بالبلاد ، كاشفا عن توجيهات رئاسية للاهتمام بالمشاريع الاستثمارية السعودية لدورها فى قضية الامن الغذائي العربي.

ووقف لدى لقائه بمكتبه اليوم بالمدير العام لشركة المراعي السعودية محمد رشيد البلوى على سير تنفيذ مشاريع غرب القولد الزراعية السعودية بالولاية الشمالية و الذى يضم شركات المراعي والصافي و تبوك على مساحة اجمالية تبلغ ١٠٠ الف فدان .

و قال ان الوزارة تسعى وبالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لمعالجة قضايا الاستثمار بما فيها قضية الكهرباء وكشف الوزير عن التنسيق القائم والمستمر بين وزارتي الاستثمار و الكهرباء عبر لجنة مشتركة للنظر فى قضايا كهرباء المشاريع الزراعية الاستثمارية بالولاية .

واوضح البلوى ان جملة المبالغ المرصودة للمشروعات الثلاثة تبلغ ٣٠٠ مليون دولار وان المشروع يعمل الآن على استكمال محاور رى جديدة للمشروع التجريبي الذى سيدخل دائرة الانتاج قريبا مع تخصيص ٢٥٪ من المساحة الكلية لزراعة القمح بهدف مد الاسواق المحلية و تنفيذ مشروعات خدمية للمجتمعات المحلية وتوفير فرص عمل.

هذا الخبر المفرح في تقديري الشخصي يجد مناهضة ورأياً آخر من البعض، فقد كتب لي سوداني صديق مقيم بالمملكة المغربية قائلاً: يا ناس الاستثمار اما فيكم رجل رشيد، لماذا توزيع الاراضي الزراعية؟ وهل السعودية بلد زراعي يملك تقنيات زراعية نعجز عنها؟ عندما تعطي الشركات السعودية اراضي فانك تخسر ارض في منطقة شحيحة الاراضي ذات جودة عالية لمدة ٩٩ عاما حسب مدة الاتفاق، و تخسر مياها جوفية غير قابلة للتجديد او من حصتك من مياه النيل: مع العلم أن المشاريع مميكنة ولا تشغل سوى عدد قل جدا من العمال، وأن السودان يخسر حصة من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/٥/ ٢٠١١ م

السوق السعودي تساوي الانتاج المصدر من تلك الشركات للسعودية، وأن مثل هذا الاستثمار يضرب تنافسية مشاريع سودانية ليس بها ميكنة كافية في نفس مجال السلعة المصدرة .

وأضاف هذا الصديق: لا استطيع فهم غرائب عالم الاقتصاد في السودان . اعلم ان اشخاصاً وجهات سودانية لديها الامكانات المالية والرؤية الاستثمارية تسعى دون نجاح بين ادارات الدولة لتحصل على اراض لمشاريعها ولا تجد اجابة. ثم تقرأ مثل هذه الاخبار، وهذا الكرم المبالغ فيه، كرم من لا يخشى فقرا او مسغبة .

لدى السودان فرصة تاريخية بسبب مشكلة سوريا، ونحن نعلم ان واردات السعودية كانت من هناك .هل تعلم ان سعر صندوق الطماطم سعة ٦ كيلو ب ٨٠ ريال ونحن نضيع مثل هذه الفرصة لأن السعوديين يستوردون من اثيوبيا وجنوب افريقيا ونحن جيرانهم الحيطة بالحيطة نتفرج ببلاهة.

رددت على صديقي هذا بالقول: نفتح مجال الاستثمار الأجنبي لأن مواردنا الداخلية غير كافية للتمويل. جملة مدخراتنا المحلية من القطاع العائلي وقطاع الأعمال والقطاع الحكومي لا تتجاوز ٥ مليار دولار هي جملة الودائع ببنوكنا بالنقدين المحلي والاجنبي.

نحتاج لاستثمارات اجنبية هائلة لتحريك جمود الإقتصاد، والإستفادة من الموارد الطبيعية الكبيرة ببلادنا. قانون الاستثمار يساوي تماما ما بين المستثمر السوداني والأجنبي في كل شيء. وهو يمنح الأرض بعد التأكد من جدية المستثمر. أي شركة تنتج في بلادنا هي شركة سودانية، وأي صادرات منها للخارج تعتبر صادرات سودانية، وتضاف في ميزان المدفوعات لصالحنا. علينا تشجيع الاستثمار الأجنبي خصوصاً الزراعي بلا تردد.[1]

الاستثمار في السودان وتبسم المتعافي :-

اليوم الاثنين وبقاعة الصداقة يعقد رئيس الجمهورية اجتماعاً مع المجلس الأعلى للاستثمار بولاية الخرطوم بحضور عدد من ولاة الولايات. الغرض من الاجتماع الوقوف على تجربة ولاية الخرطوم التي أسست مفوضية لتشجيع الاستثمار مارست اعمالها منذ افتتاحها في يناير الماضي. فعمرها أشهر خمس. ورغم قصر المدة فإن الأخ الرئيس يرغب في الوقوف على التجربة في هذه المرحلة، مما يدل على الاهتمام الهائل الذي يوليه الرئيس للاستثمار.

لقد ادرك رئيس الجمهورية ببصيرته الثاقبة وخبرته الكبيرة ان مستقبل اقتصاد

(١) نشر بصحيفة السوداني

البلد هو في الاستثمار لا سيما بعد ذهاب بترول الجنوب بالانفصال. وهو يريد ان يدفع تجربة ولاية الخرطوم للامام وان يطلب من بقية الولايات أن تحذو حذوها.

خطت ولاية الخرطوم عبر مفوضية تشجيع الاستثمار خطوات واسعة وفعالة تجاه معالجة معوقات الاستثمار. فالنافذة الواحدة أصبحت ممارسة راسخة، الوضوح في المستندات المطلوبة هو السائد، استقبال المستثمرين بأريحية وخدمتهم ومساعدتهم شعار العاملين بالمفوضية، انجاز المعاملات في الوقت المضروب واصدار الترخيص بتوقيع مفوض الاستثمار خلال ايام سبع تنقص ولا تزيد أصبح معيار قياسي تجتهد المفوضية كل يوم تجاه تحسينه. في كل هذا أضحت المفوضية مثالاً يستحق أن يحتذى.

ولكن، وآه ثم آه من لكن هذه، تظهر المشكلة الكبرى عند تنفيذ المشروعات المرخص بها، وهي مشكلة الأرض التي تخصص للمشروع. وهنا أحكي سر ابتسامة المتعافي الساخرة. القصة تقول ان مفوض تشجيع الاستثمار الحالي الماحي خلف الله كان قبل سنتين مستشارا لوالي الخرطوم الذي كان حينذاك هو الاخ عبد الحليم المتعافي نفسه. كلف الماحي باعداد التصور لانشاء مفوضية الاستثمار بحكم خبرته التي جاوزت العشرين عاماً في المجال، أعد لرجل تصوراً ممتازاً وجاء أوان عرضه على المجلس الأعلى للاستثمار بالولاية الذي كان يترأسه المتعافي بوصفه الوالي، عند الاستعراض تناول الاخ الماحي مسألة الأراضي التي تخصص للاستثمار وقال أنها في تصوره هذا محلولة، فهي بموجب قانون الاستثمار تكون سلطة خالصة لجهات الاستثمار في المنح والتخصيص والسعر. حينها تبسم المتعافي، وقال البعض انه اصدر ضحكة مكتومة أغضبت مقدم العرض وبعض الحضور. وقال في مداخلته ان ما ورد بشأن الأرض خيال لن يُنفذ. وأردفه بإبتسامة ساخرة أخرى. الآن وبعد مرور السنتين هاتيك نقول لقد صدق المتعافي! وأن سخريته كانت في محلها. حيث ما زالت أراضي الاستثمار هي أم المشاكل والعقبة الكؤود أمام الاستثمار محلي كان أم أجنبي.

السؤال الذي يفرض نفسه: هل القائمين على أمر الأراضي يقفون ضد مصلحة البلد؟ هل يجهلون أهمية الاستثمار في لاقتصاد؟ هل هم أقل وطنية من زملاءهم في الاستثمار والقطاعات الاقتصادية الأخرى؟ كلا وألف كلا. لا شك اطلاقاً في سمو وطنية هؤلاء الاخوة وقدراتهم الفنية العالية في مجالهم.

عليه تبقى المسألة في خيارات الدولة العليا واتجاهاتها ان كانت ترغب في تشجيع الاستثمار ودفعه لتفجير الطاقات الهائلة الكامنة في البلد فالطريق واضح ويحتاج لقرارات غير عادية تتم متابعة تنفيذها على أعلى مستوى.

أخي الرئيس فلتكن توجيهاتك واضحة وقاطعة في مسألة الأرض. أمنح

الاستثمار في كل الولايات السلطة الكاملة في تخصيص الأرض، قل للولاة أشطبوا سعر أراضي الاستثمار من قائمة ايراداتكم وانتظروا العائد بعد سنتين عندما تدور المصانع ويصل انتاج المزارع للأسواق. حاسب سلطات الاستثمار ان لم ينزعوا الأرض ويعيدوا تخصيصها للجاد بعد ستة أشهر من التخصيص، راقب عبر أجهزتك المختلفة مدى التزامهم بالضوابط الموضوعة للمنح، واضرب بيد من حديد على كل فاسد أو متراخ. بغير هذا ستدور مسألة الاستثمار في دائرة مفرغة. وفقك الله لما في خير البلاد والعباد.[1]

الاستثمار والاقتصاد :-

قبل يومين وعلى هذا العمود علق الأستاذ عباس كرار، وهو من الخبراء الاقتصاديين، على مقال إنتشر على وسائل الاتصال الاجتماعي مؤخراً تمت فيه الاشارة للإمكانات الهائلة التي يمتع بها الاقتصاد السوداني في حين أن المواطنين يرزحون تحت أثقال الفقر. قال عباس كرار: (استوقفنى ما دار بين الاخ السوداني وذلك المستثمر العربي (المندهش) بعد ان استعرض الامكانات المهولة جدا التى حبى الله بها بلادنا من مياه وارض ومعادن ونشكو العطش والفاقة. كان ينبغى على الاخ السوداني ان يزيل دهشة الرجل ويقولها له بصراحة ان المشكله فينا، وفي ما نتبعه من سياسات).

و أضاف عباس كرار:(سوف تظل امكاناتنا معطلة بدون تحريك الإستثمار، وسوف نكتشف يوما أن ال ٢٠٠ مليون فدان الصالحة للزراعة في السودان قد تبددت فى لا شيء. آن الاوان أن توجه اموال كبار وصغار المستثمرين الوطنيين فى الانتاج بدلا من المضاربات فى السكر والدولار والاراضي للكسب السريع).

تعليق:-

أصاب الأستاذ عباس كرار في دعوته لأصحاب رؤوس الأموال الوطنية للاستثمار في القطاع الحقيقي بدلاً عن توظيف الأموال في المضاربات. هذا أمر محمود ومطلوب. ولكن الحقيقة أن رؤوس الأموال الوطنية لوحدها لا تستطيع إحداث إختراق كبير في التنمية. فهي صغيرة جداً مقارنة بالإمكانات البكر التي يتمتع بها الاقتصاد السوداني.

فحسب إحصاءات بنك السودان المركزي إرتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح من المصارف من ٥١،٨ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٣ إلى ٦٦،٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة ١٧،٧ ٪، حيث ارتفع رصيد التمويل المقدم للقطاع الخاص

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٦/ ٢٠١١ م.

من ٢٧,٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٣ إلى ٤٤,٤ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة ٢٢,٧ ٪.

وتشير نفس الإحصاءات إلى أن ودائع المقيمين بالسودان قد إرتفعت من ٤٤ مليار جنيه في العام ٢٠١٣ الى ٥٣ مليار جنيه في العام ٢٠١٤. وأن المخصص للتنمية من المصروفات العامة بلغ في العام ٢٠١٣ مبلغ ٣,٩ مليار جنيه ارتفع في العام ٢٠١٤ الى ٥ مليار جنيه.

إذا افترضنا تخصيص كل الودائع بالبنوك المحلية زائدا المخصص للتنمية من المصروفات العامة لإقامة مشروعات في القطاع الحقيقي، أي قمنا بحشد كل المدخرات المحلية الممكنة، نجد أن هذا المبلغ لا يتجاوز ٥٨ مليار جنيه، وهي تعادل بالسعر الرسمي للدولار حوالي ٩,٥ مليار دولار وبالسعر الحقيقي للدولار في السوق تعادل حوالي ٤,١ مليار دولار. وفي الحالتين فإن هذا مبلغ ضئيل جداً لا يتناسب مع الموارد الهائلة التي يتمتع بها السودان.

لهذا من الضروري جداً الحصول على المعونة الانمائية الرسمية (أي القروض التنموية) من الخارج، والعمل كذلك على تسهيل انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومدخرات المهاجرين الموجودة بالخارج. هذا أمر ضروري لإحداث تنمية حقيقية.[١]

الاستثمار ومناخاته في برنامج اصلاح الدولة :-

من المحاور الهامة في برنامج اصلاح الدولة، المجاز من مجلس الوزراء في مارس ٢٠١٥ والذي طلب النائب الأول لرئيس الجمهورية من الاعلام متابعة انفاذه، محور الاداء الاقتصادي للدولة. ويحوي هذا المحور عدة محاور فرعية داخله.

وقد تناولت أمس على هذا العمود محوري الموارد القومية و زيادة الانتاج، وأشرت لما تم انجازه، وما هو تحت الانجاز، وما لم يتم فيه أي إجراء ويفترض أن يكون محل مساءلة من قبل الجهات السيادية التي تتابع الأداء (رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء).

نتناول اليوم محور تشجيع الاستثمار، وفيه ينص برنامج اصلاح الدولة على (ضرورة تبني خارطة استثمارية قطاعية تبنى على أولويات البلاد الإقتصادية والتنموية بحيث يقتصر التمتع بمزايا الاستثمار على المشروعات الاستراتيجية. التوجيه باستثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي فى المشروعات الانتاجية. ايجاد حلول حاسمة لمشكلة الرسوم غير القانونية وتعدد الجبايات بين مستويات الحكم حتى لا تكون عائقاً للاستثمار. حسم منازعات الاراضي واقرار قانون استخدامات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٤ م

الاراضي لأهميته فى تهيئة مناخ الاستثمار).

معلوم أن بلادنا تحتاج للاستثمار سواء أكان هذا الاستثمار وطنياً أم أجنبياً، وذلك لأن مواردنا الطبيعية الغير مستغلة هائلة جداً، في حين ان الفوائض في الميزانية والمعونة الانمائية الرسمية Official Development Assistance (O.D.A) غير كافية لاستغلال هذه الموارد، وبالتالي لا يوجد حل الا بالاستثمار المباشر، وبالذات الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (F.D.A) .

من أهم القضايا في مسألة الاستثمار قضية حفز وجذب الاستثمار وإزالة المعيقات من أمامه، ويتم هذا بوسائل تشريعية واقتصادية واجتماعية معلومة. لقد نص برنامج اصلاح الدولة على تبني (خارطة استثمارية قطاعية) تحدد وترسم بدقة مجالات الاستثمار وما تمنحه الدولة من مزايا للمستثمرين في هذه المجالات، أي أن البرنامج طلب من وزارة الاستثمار الاتحادية، ومن مفوضيات الاستثمار وأجسامه بالولايات، ان تحدد على خريطة جغرافية المواقع المطلوبة للاستثمار في الزراعة بنوعيها الزراعة النباتية والبستانية وتربية الحيوان، ثم المواقع المطلوبة للاستثمار في الصناعة، ثم مجالات الاستثمار المطلوبة في مجال الخدمات، بحيث تصبح هذه الخريطة هي الحاكمة لمنح الامتيازات. بكل أسف لم يتم حتى الآن انجاز خريطة استثمارية قومية، فيما أنتجت بعض الولايات خرائط استثمارية غير ملتزمة بالمعايير الدولية، وغالبية الولايات لم تنتج خرائطها الاستثمارية بعد.

إن النتيجة المباشرة لعدم وجود خريطة استثمارية هي عدم وضوح الرؤية بشأن الاستثمار، كأن يتم التوسع في منح مصانع منتجات اسمنتية للأجانب بإمتيازات تخصم من الاقتصاد الوطني ولا تضيف اليه. نعتقد أنه من الضروري إزالة العقبات أمام إصدار الخريطة الاستثمارية القومية و الخرائط الاستثمارية على مستوى الولايات.

ينبغي الاشارة الى أن توجيه برنامج اصلاح الدولة باستثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي فى المشروعات الانتاجية لم يتم فيه انجاز يذكر. وهو ما ينبغي توجيه مديري هذه الصناديق اليه.

وفيما يلي توجيه برنامج الاصلاح بإيجاد حلول حاسمة لمشكلة الرسوم غير القانونية، وتعدد الجبايات بين مستويات الحكم حتى لا تكون عائقاً للاستثمار، فقد بدأ عمل جاد من خلال تطبيق برنامج أورنيك ١٥ الالكتروني، الذي وضح عدد هذه الرسوم والذي تجاوز ١٧٠ ألف رسم. ينبغي العمل بعد هذا في اتجاه الغاء غير الضروري من هذه الرسوم ودمج ما يقبل الدمج منها.

أما ما وجه به البرنامج فيما يتعلق بحسم منازعات الاراضي، واقرار قانون استخدامات الاراضي لأهميته فى تهيئة مناخ الاستثمار، فإن الانجاز فيه ضئيل

جداً ، وينبغي التوجيه بإنجاز المطلوب، خصوصاً في مسألة حسم منازعات الأراضي، للأهمية القصوى لهذا الحسم في تشجيع الإستثمار.[1]

النقود الهوائية والاستثمار الهوائي :-

صديقي الصحفي المثقف عبد الوهاب جمعة قال لي: (قبيل رسلت لأهلي في كوستي قلت ليهم ناس الارصاد قالوا في مطر غزير سيكون بالنيل الأبيض، ردت علي بنت أختي الموظفة وقالت نمشي نشحن موبايلاتنا ولابتوبتنا الكهرباء حتقطع). أضاف عبد الوهاب ملاحظة ذكية : (زمان لمن تجي المطرة أمي وحبوبتي ينادونا دخلوا الهدوم الفي الحبل.. أمشوا أربطوا العجال..دخلوا الأمباز في المخزن..سكوا السواسيو دخلوها جوة..الآن ناس البيت بقى همهم الواتساب ما يقطع).

تحية لأهل صديقي عبد الوهاب الطيبين ولأهلي وأهلكم القاطنين بالريف. وحقيقة ما رواه عبد الوهاب ينطبق على كل منا. الغرب زودنا بتكنلوجيا متقدمة جداً فيما يعرف بثورة المعلومات والاتصالات ولكننا استخدمناها استخداماً سطحياً ولم نستفد منها فيما يزيد دخل الفرد والأسرة والدخل القومي.

قبل أيام صدر تقرير عن مساهمة قطاع الاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي، كانت المساهمة مقدرة وهي تزيد من عام لآخر، ومعايير حسابها مساهمة هذا القطاع في الضرائب وفي تشغيل الناس. غير أن التعمق في تحليل هذا القطاع يجب أن ينتقل لمدى مساهمته في زيادة الانتاج الحقيقي وهو ما يعرف الآن بإقتصاد المعرفة.

اهتمامنا الآن كسودانيين في غايه منصب حول حيازة موبايل متقدم يتيح الاتصال الصوتي بكفاءة كما يتيح لدخول لمواقع التواصل الاجتماعي فيس بوك وواتس آب وتويتر وغيرها. وفي هذا خراب كبير للاقتصاد الفردي ولاقتصاد الدولة، أموالنا الحقيقية الورقية والحديدية تتحول لاسكراتشات ودقائق اتصال تسبح في الهواء. الاستثمار وإعادة الاستثمار في القطاع كله استثمار هوائي أي كيف تزيد شركات الاتصالات من استخدام الشبكات فتحقق المزيد من الأرباح.

قد يقول لي قائل شركات الإتصالات هدفها الربح ولا يهمها فيما تستخدم شبكتها، وهو قول كان صحيحاً في الماضي ولكن من الناحية التجارية ومن ناحية المسئولية الاجتماعية أصبحت شركات الاتصالات على مستوى الدول المتقدمة تعتمد في تحقيق أرباحها على مدى مساهمتها في اقتصاد المعرفة. أصبح جل اهتمامها ينصب على وضع البنية التحتية الاتصالية الصلبة التي تمكن المطورين من ابتكار برمجيات تساعد في زيادة الانتاج الحقيقي في الزراعة وفي الصناعة وفي الخدمات.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٥/ ٢٠١٥ م

كيف نحول كل سوداني لاستخدام موبايله أو لابتوبه في عمله؟ كيف نخلق للعطالة من الشباب فرص عمل باستخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.

في ولاية الخرطوم كمثال وحسب الجهاز المركزي للاحصاء فإن النسبة المئوية للأسر التي تمتلك هاتف جوال ٩١,٣٪، والأسر التي تمتلك جهاز حاسوب أو لابتوب ٢٤٪ ويستنتج من نسب التوزيع من خلال هذا المعيار إمكانية القول أن مجتمع ولاية الخرطوم معرفي ومواكب بنسبة كبيرة لمجتمع المعلومات.

ندعو وزارة الاعلام والاتصالات بجناحيها المهمين الهيئة القومية للاتصالات والمركز القومي للمعلومات وندعو شركات الاتصالات للعمل بجدية والصرف بسخاء لنحول صرف الأسر على أجهزة الاتصالات والاسكراتشات الى عمل منتج.(١)

بشريات للاستثمار الأجنبي ببلادنا :-

أصدرت إدارة السياسات بالبنك المركزي المنشور رقم ٢٠١٦/١٤ بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠١٦ بشأن رأس المال الأجنبي المستثمر في السودان . ورد في المنشور ما يلي:

(تقوم المصارف بشراء النقد الأجنبي من الحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي للجهات القائمة او تحت التاسيس التي يمتلكها أو يساهم فيها أجانب بنسبة تزيد عن ١٠٪، والحسابات الخاصة بالنقد الأجنبي للجهات التي تعمل في مجال الإستيراد والتصدير ويساهم فيها أجانب، وأي مبالغ يتم بيعها بواسطة المستثمرين الأجانب في السودان بنسبة ١٠٠٪ لصالح المصرف بسعر شرائه المعلن زائداً الحافز). وحدد المنشور سريان العمل به من يوم ١٢ ديسمبر. فيما طلب من رئاسات البنوك تعميمه على كافة فروع المصارف العاملة بالسودان.

من ناحية أخرى تنعقد هذه الأيام بفندق كورنثيا بالخرطوم وبتوجيه من وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ورشة عمل للتداول حول انشاء صندوق الصادرات الزراعية السودانية تحت شعار (الصادرات السودانية نحو العالمية). ويشارك في الورشة عدد من المستثمرين الكبار من المملكة العربية السعودية والبنك الأهلي السعودي. وجهات رسمية ومن القطاع الخاص السوداني، تشمل: بنك السودان المركزي، سوق الخرطوم للأوراق المالية، اتحاد المصارف السوداني، بنك التنمية الصناعية، بنك النيلين، بنك الاستثمار المالي، وعدد من شركات التأمين، فضلاً عن خبراء من القطاعين المالي والاقتصادي. وتقود المبادرة لإنشاء الصندوق شركتي زبيدة موتورز العالمية، وهارفست للخدمات المالية.

من ناحية ثالثة طلبت وزارة التعاون الدولي من الوزارات والولايات تقديم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٢ م.

مشروعاتها المطروحة للتمويل لتقديمها لمؤتمر إعمار السودان الذي تقرر انعقاده في فبراير القادم بتوجيه من القمة العربية.

هـذه التطـورات الايجابيـة تشـير إلى حـراك تنمـوي واسـع يتوقـع أن يشـمل كـل السودان في الشهور القادمة بإذن الله. غير أن كل موضوع مـن المواضيع الثلاثـة الـتي أشرنا لها يحتاج لترتيبات خاصة.

منشور رأس المال الأجنبي في السودان يستلزم أن تقوم وزارة الاستثمار الاتحادية، ووزارات ومفوضيات وادارات الاستثمار على المستوى الولائي، بالترويج له على أوسع نطـاق ممكـن. كمـا يجـب علـى البنـوك التجاريـة تنـوير زبائنهـا مـن الشـركات الاسـتثمارية وشـركات الاسـتيراد والتصـدير الـتي يشـارك فيهـا أجانـب. واصـدار منشورات تفصيلية من كل بنك لفروعه لتوضيح خطوات ومراحل التنفيذ.

أمـا صـندوق الصـادرات الزراعيـة فيجـب أن يجـد الرعايـة التامـة مـن وزارة الماليـة والتخطـيط الاقتصـادي، ووزارة الزراعـة، والبنـك المركـزي. ونـرى أن البدايـة الصـحيحة لـه تكمـن في تكـوين شـركتي مسـاهمة عامـة تسـجلان لـدى سـوق الخرطـوم لـلأوراق الماليـة، تخـتص الأولـي بالصـادرات الزراعيـة وتطويرهـا وفـتح الأسـواق أمامهـا. وتخـتص الثانيـة بصـادرات الثـروة الحيوانيـة بـنفس مهـام الشـركة الأولى.

أما فيما يلي مؤتمر إعمار السودان فيجب على الوزارات والولايات تكليف بيوت خبرة متخصصة لإعداد المشروعات بطريقة مهنيـة واحترافيـة وعـدم الاعتمـاد علـى التقارير والمصفوفات الحكومية وحدها.[1]

وزارة الاستثمار في عهدها الجديد :-

تم تكليف مدثر عبد الغني وزيراً للاستثمار، وأسامة فيصل السيد وزيراً للدولـة بنفس الوزارة، وكلاهما مـن الشـباب، وقـد أثبتـا جـدارة وكفـاءة في مواقـع سـابقة. كان مدثر وزيراً للمالية بولاية نهر النيل ثم وزيراً للزراعة بولاية الخرطوم. وكـان أسامة مفوضاً للاستثمار بمفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم. يملك الشـابان الطمـوح والديناميكيـة والرؤيـة الواضـحة لأهـداف الاسـتثمار ومعيقاتـه. ولعـل مـا يساعدهما الآن إتجاه الدولة لتشجيع الاستثمار بصورة واضحة، والـدليل علـى ذلـك تسمية وزارة الاستثمار بصورة لا لبس فيها، بدلاً عن المجلس الأعلـى للاسـتثمار ومـا كانت تثيره التسمية من بلبلة وضبابية في الرؤية.

رؤيـة رئـيس الجمهوريـة بشـأن الاسـتثمار جـاءت واضـحة في خطابـه إمـام حفـل تنصيبه يوم ٢ يونيو ٢٠١٥ فقد قال بـ لنص: (نستشـرف عهداً جديداً نتطلعُ فيهِ إلى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/١٢/ ٢٠١٦ م.

بناءِ شراكةٍ فاعلةٍ ومُنتِجةٍ مع كلِّ أشقائِنا وأصدقائِنا نُؤسِّسُها على نجاحاتِ السودانِ وانفتاح علاقاتِهِ الخارجيةِ على أشقائِهِ العرب و جيرانِهِ الأفارقة وأصدقائِهِ في كلِّ أرجاءِ المعمورة.

فقد شَهِدَتِ الفترةُ الأخيرة بعونِ اللّهِ وتوفيقِهِ تطوراتٍ إيجابيةً في علاقاتِ السودانِ العربية .

كما ظلَّتْ علاقاتُنا الإفريقيةُ والآسيويةُ نموذجاً يحتذي في التعاونِ والتواصلِ البَنَّاء.

وسيَسْعَى السودانُ بإذنِ اللّه وبقلبٍ مفتوح لاستكمالِ الحوارِ مع الدول الغربية حتَّى تَعودَ العلاقاتُ إلى وضعِها الطبيعي مسترشِدين في ذلك بالمؤشراتِ الإيجابيةِ التي بدأتْ في الآونةِ الأخيرة وذلك تأكيداً لسياستِنا المعلنةِ في إزالةِ كلِّ العَقباتِ كسباً لصداقةِ الجميع شعوباً وحكومات.

عهداً جديداً يُسجِّلُ فيهِ الاستثمارُ قفزةً نوعيةً من خلالِ جذبِ رؤوسِ الأموالِ العربيةِ للاستثمار في الأمنِ الغذائي والذي يمثل المستقبل لبلادَنا في الاستقرار واستقلال القرارْ.

وستكونُ الزراعةُ بإذنِ اللّه هي قاطرةُ الاستثمارِ التي ستقودُ السودانَ إلى معالجةِ الفقرِ والبطالةِ وتعويضِ البلادِ زمنَها الذي ضاعَ بسببِ الحروباتِ والنزاعات).

هذه الرؤية تمثل برنامج عمل وأهداف واضحة لوزارة الاستثمار. فدائرة التحرك والاستقطاب تشمل كل دول العالم والأولوية للمجال العربي ثم الأفريقي والآسيوي وانتظار نتائج الحوار السياسي مع الدول الغربية. وأولويات الاستثمار في الزراعة، والهدف تحقيق الأمن الغذائي للدول العربية.

حسب معلوماتنا فإن شركة لامير انترناشونال كاستشاري عالمي قد قطعت شوطاً بعيداً في إعداد الخارطة الاستثمارية للمجالات المتاحة والممكنة للاستثمار في السودان، وفقاً للتكليف الصادر لها من المجلس الإقتصادي والإجتماعي لجامعة الدول العربية، وقد تم دفع تكاليف الخارطة بواسطة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي. وذلك في اطار مبادرة تحقيق الأمن الغذائي العربي التي قدمها رئيس الجمهورية للجامعة العربية، ووافقت عليها القمة العربية التي انعقدت بالرياض في يناير ٢٠١٣. وعلى هذا فإن الحصول على هذه الخارطة والبدء في تنفيذها تعتبر برنامج عمل له أولوية قصوى للوزارة.

قضية الأرض، الذي ظلت تمثل معيقاً رئيساً للاستثمار الزراعي، حدثت فيها تطورات هامة من خلال قانون الاستثمار القومي ومن خلال التعديلات الدستورية التي أعطت رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة فيما يلي تخصيص الأراضي. يحتاج

الرئيس لرؤية واضحة من الوزارة في شأن إعمال صلاحياته هذه. على أن تعمل الوزارة بجدية وبالتعاون مع الولايات على وضع أسس وضوابط منح الأراضي الزراعية والصناعية بشفافية. والعمل على نزع غير المستغل بجدية وقوة وجسارة وفقا للقانون.

في أي مرفق حكومي يمنح امتيازات ورخص للناس يظهر الفساد. ولا سبيل لاستئصاله بغير الشفافية والأبواب المفتوحة. وقد يكون مفيداً لو خصصت الوزارة يوماً للمستثمرين يقابل فيه الوزير ووزير الدولة كل أصحاب الظلامات أو المتضررين من المستثمرين دون أي قيود. كما كان يفعل شرف الدين بانقا عندما كان وزيراً للتخطيط العمراني، واضعين نصب أعينهم ما ورد في خطاب التنصيب في هذا الشأن: (نستشرف عهداً جديداً يُعلي قِيَم الشفافيةِ في اتخاذ القراراتِ واعتماد معاييرِ الكفاءةِ والنزاهة عندَ كلِّ تكليفٍ وتعيين والمحاسبة الحازمة عند كل فساد أو تقصير)[1].

ملتقى السودان للاستثمار :-

تقرر بصفة نهائية يومي الاربعاء ١٧ والخميس ١٨ فبراير الجاري كموعد لانعقاد ملتقى السودان للاستثمار بفندق السلام روتانا بالخرطوم. الملتقى برعاية فخامة رئيس الجمهورية الذي يحضر جلسته الافتتاحية، بينما يتسلم التوصيات الختامية في اليوم الثاني للملتقى فخامة النائب الأول لرئيس الجمهورية. ضيف شرف الملتقى هو الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف وزير المالية بالمملكة العربية السعودية، الذي سيقوم بمخاطبة الملتقى في يومه الأول: فيما ينتظر أن يشكل حضوراً ومشاركة في كل فعاليات الملتقى بصحبة كل من بدر الدين محمود وزير المالية ومدثر عبد الغني وزير الاستثمار، اللذان سيخاطبان المؤتمر بدوريهما مع سعدة الاستاذ فهد راشد الابراهيم المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، وسعادة الأستاذ رؤوف أبو زكي الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال.

سوف تقدم في الملتقى في يوميه، ومن خلال خمسة جلسات عمل، أوراق هامة تشمل: البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي، السياسة المالية للمرحلة الحالية، السياسات النقدية والمصرفية، التنويع الاقتصادي وتسريع عجلة الصناعة، المزايا التفاضلية عبر القوانين الحديثة والحوافز، المناطق الحرة والتكامل الاقليمي، التحديات التي يواجهها المستثمرون، جهود الحكومة لمعالجة التحديات وتحسين بيئة الاستثمار، دور القطاع الخاص المحلي في جذب الاستثمار، قطاع الزراعة الواقع المأمول والفرص، فرص الاستثمار في الثروة الحيوانية والسمكية، الخطة الوطنية للاستثمار في الزراعة، استراتيجية الحكومة لتحنيز الاستثمار في التصنيع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٦/ ٢٠١٥ م.

الزراعي والغذائي، مبادرة السودان للأمن الغذائي العربي، التحديات التي يواجهها المستثمرون في مجال التصنيع الزراعي والغذائي، خطط تطوير قطاع النفط والغاز، استراتيجية تطوير قطاع المعادن، خطط الاستثمار في تطوير قطاعات النقل، الكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى، قطاع المياه والسدود، الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص PPP، دور مؤسسات التمويل التنموي العربي، دور البنك الاسلامي للتنمية، ودور مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية.

سوف تقدم من خلال الملتقى كذلك مبادرتان: الأولى هي مبادرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات حول (ضمان استثمار المغتربين)، والثانية مبادرة وزارة الاستثمار وشركة إف بي قرين لتطوير العمل الزراعي بالسودان، كذلك سوف تقدم شركة لاماير الألمانية مبادرة السودان للأمن الغذائي العربي بتكليف من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

السودان موعود من خلال هذا المجهود الفكري والتسيقي الكبير الذي يمثله المؤتمر بنهضة كبيرة جداً في مختلف مجالات الاستثمار، بتعاون واضح جدا من المملكة العربية السعودية والعديد من الهيئات والمنظمات العربية والاسلامية والدولية.(١)

امكانات السودان المهدرة :-

على الكثير من مواقع الشبكة العنكبوتية مقال كتبه أحد السودانيين يشير فيه لملاحظة أبداها مستثمر عربي حول إمكانات السودان المهدرة. مما ورد بالمقال ما يلي (سألني احد الاخوة من الجنسيات العربية هنا مستغرباً إنتو ليه بلد فقيرة؟ بصراحة هو لايستهزء وانما يتسائل، فليس بعاقلٍ على أوجه الارض تسرد له ما يملك هذا البلد من إمكانات إلا ويفتح فمه فاغراً إياه مستغرباً، وإلا فهل هناك وصف للفشل اكثر من أن نمتلك ١٢ نهراً غير الاودية والخيران ونعاني من العطش؟

مامعنى ان نمتلك احدى اكبر الاراضي الزراعيه في العالم (٢٠٠ مليون فدان) ونعاني من الجوع؟ مامعنى ان نمتلك ٢٠٠ مليون راس من الانعام والماشية ونستورد اللحوم المصنعة من مصر مثل الكفتة والبيرقر والهوت دوق؟ نحن نملك الذهب والنفط واليورانيوم والاراضي الزراعية والمياه العذبة والنحاس، ولكننا لا نمتلك الإرادة يا سادة. نحن شعب بتاع ونسة). انتهى المقال.

علق الأستاذ عباس كرار وهو من الخبراء الاقتصاديين خصوصاً في مجال التعاون على هذا المقال بالقول: (استوقفني ما دار بين الاخ السوداني وذلك المستثمر العربي (المندهش) بعد ان استعرض الامكانات المهولة جدا التى حبى الله بها بلادنا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٢/ ٢٠١٦ م.

من مياه وارض ومعادن ونشكو العطش والفاقة. كان ينبغي على الاخ السوداني ان يزيل دهشة الرجل ويقولها له بصراحة ان المشكله فينا، وفي ما نتبعه من سياسات لن تصل بنا الى شيئ ما دمنا على هذا المنوال. وستظل هذه الامكانات معطلة تماماً. بل وحتى مانراه من حراك في مجال جذب الاستثمارات ليس بالصورة المطلوبة.

معلوم ان الاستثمار شراكة تقوم بين طرفين الدولة وصاحب المال (الدولار)، تتلاقى فيحدث الانتاج. مطلوبات الإنتاج: ماء، أرض، عامل، آلة. فالدولة هي الشريك الاكبر بامتلاكها للثلاثه عناصر الاساسية من مقومات الانتاج، فماذا تبقى منها للشريك؟ عماً بأن ما نملك لامثيل له فى العالم. نعم إن للمستثمرين بدائل لكنها لاتدانى ماعندنا. هذا ليس مدعاة ان نتحجر ونغلق على انفسنا لينفر عنا المستثمرين. ولكن ان يكون لنا العائد المجزي الذى يقابل ما عندنا وما قدمناه حتى لا نكتشف يوماً أن ال ٢٠٠ مليون فدان الصالحة هذه قد تبددت فى لاشيئ.

ثم اين دور المستثمر الوطني؟ وانا لا اقول اصحاب البلايين من رؤوس الاموال فى بلادنا فحسب، بل اصحاب الرساميل الصغيرة وهم بالملايين. 'ما آن الاوان أن توجه اموالهم فى الانتاج بدلا من المضاربات فى السكر والدولار والاراضي للكسب السريع

وبذلك ينخرون فى عظم الاقتصاد؟

من الاوفق للدولة ان توفر التسهيلات باقصى ما يمكن لرأس المال الوطني للاستثمار فى الانتاج: زراعي صناعي، وخدمي وحرفي). إنتهي تعليق الأستاذ عباس كرار.

غداً بإذن الله أبدي ملاحظاتي حول تعليقه.[(١)]

أهمية السياحة للاقتصاد السوداني :-

أشرت قبل يومين في هذه الزاوية لما أحدثه قطاع السياحة من حراك هائل لاقتصاد ولاية البحر الأحمر. وذكرت أنه من خلال مشاهداتي في زياراتي المتتالية لهذه الولاية لاحظت زيادة تشغيل العملة السودانية في مختلف القطاعات، وزيادة السعات الايوائية في الفنادق والقرى السياحية والشقق، وزيادة عدد ونشاط وسائل النقل من البصات السفرية وحتى الركشات. ونتيجة لهذا زادت ايرادات الولاية من خلال الضرائب والرسوم المفروضة، بحساب دقيق، على هذه الأنشطة. وبالتالي تمكنت الولاية من إقامة عدد من البنى التحتية الهامة في الولاية.

زاويتي هذه أثارت نقاشاً هاماً على قروب (اقتصاد ويس) على الواتساب. وقد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/٧/ ٢٠١٦ م.

رأيت إشراك القراء في هذا النقاش الهام بغرض تعميم الفائدة، وللحصول على آراء مجموعة أكبر من القراء والمهتمين.

المهندس محمد عبد الرحيم يس مدير المركز القومي للمعلومات: اشار الى أن ولاية البحر الأحمر ظاهرة تستحق الدراسة للاستفادة منها في ولايات أخري، وأضاف: كنت بالبحر الأحمر وشهدنا ختام المهرجان السياحي الرائع .. وكذلك وداع وفد الخرطوم في المطار من قبل السيد الوالي والكلمات المعبرة التي ذكرت من أعضاء الوفد . اتمنى ان تدرس ظاهرة البحر الأحمر للاستفادة منها. قبل يومين كنت بمدينة كسلا وعند الأصيل ذهبنا للجبل، المناظر جميلة وخلابة، وبقليل من التأهيل والتسويق والتشجيع للقطاع الخاص يمكن أن تتحول كسلا أيضا لمدينة سياحية رائعة. وهناك بدايات أعتقد أنها جيدة .. فنادق معقولة .. أهم شئ تهيئة المنطقة حول الجبل .. وإشراك القطاع الخاص بقوة.

الدكتور هيثم فتحي أضاف: يمكن ان نستفيد من سياحة السفاري والصيد، فالسودان مؤهل تماما لها ..وتتوفر لدينا مقوماتها. الأستاذ صلاح ابراهيم أدلى بدلوه قائلا: السياحة عندنا لازالت تعامل طرفنا بطريقه خجولة. وبذا فقد تم تعطيل مورد هام من مواردنا الاقتصادية كان يمكن ان يساهم بصورة واضحة فى الناتج الاجمالي للدولة..تجربة المملكة السعودية فى تحويل شعيرة الحج والعمرة لسياحه تعبديه آتت أكلها ودعمت المملكه ماديا. وهي تجربة يمكن ان ينظر لها.

الأستاذ محمد مدثر عباس الأمين قال: السياحة فى السودان هى المارد الاقتصادي الذي لم يخرج من قمقمه بعد ..لانه لاقناعة للمخطط الاقتصادي فى البلاد بها. وتتخوف القيادة السياسية منها لانها متهمة بفساد الاخلاق. لازال هناك من قياداتنا من يعتقد ان السياحة تعنى الخمر والدعارة وكل ماهو سيء رغم أن هذا الامر غير صحيح تماما. الان فى العالم اجمع اصبح مصطلح السياحة النظيفة او السياحة العائلية هو السائد. وتتراوح رغبات السياح فى العالم بين الرغبة فى اكتشاف حضارات الدول الاخرى وهى السياحة الثقافية، وبين رغبتهم فى زيارة المحميات الطبيعية للتمتع بمشاهدة الحيوانات الغير متوفرة فى دولهم، وكذلك سياحة البحر مثل الغطس ورؤية الاحياء المائية و كلها متوفرة فى السودان وطبيعية تماماً. متى ينتبه الناس فى بلدى الى هذا الكنز المدفون ويعملون على استغلاله ويجنون مليارات الدولارات منه؟[1]

تحويل شركات الاتصالات لشركات مساهمة عامة :-

وجهت الدكتورة تهاني عبد الله عطية وزيرة وزارة الاتصالات وتكنلوجيا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/٢/ ٢٠١٥ م.

المعلومات الدعوة لورشة عمل، أقيمت يوم أمس الأحد، للتداول حول انفاذ قرار وزير المالية بتحويل شركات الاتصالات لشركات مساهمة عامة، حسبما ورد بالدعوة، وباللافتة المعلقة خلف المتحدثين.

المدهش أنه وبعد التداول لفترة قاربت الساعتين صعد ممثل وزارة المالية ليقول أنه ليس هناك قرار من وزير المالية في هذا الشأن! وربما يكون هناك توجيه من مجلس الوزراء. من الواضح حسبما قال وزير الدولة بالاستثمار اسامة فيصل في الندوة أن أجهزة الدولة مفروض تجلس مع بعض نتحديد توجهاتها قبل أن تخرج على الآخرين بقرار أو توجيه.

أجمع المتحدثون في الورشة على أن المطلوب هو تشجيع شركات الاتصالات على التحول لشركات مساهمة عامة، والمعني هنا شركة زين للاتصالات وشركة أم تي إن، لأن سوداتل هي بالفعل شركة مساهمة عامة (سوداني جزء من سوداتل)، وأن وزير المالية أو أي جهة أخرى لا تملك أن تحول بقرار شركة خاصة لشركة مساهمة عامة.

تحدثت في الورشة وقلت أننا يجب أن نتحدث عن إتجاه أو رؤية أو فكرة لتحويل شركات الاتصالات لشركات مساهمة عامة وليس عن قرار، وقلت أن من بين الأسباب التي ربما دعت لمثل هذا التوجه مسألة تحويل شركة زين لأرباحها بالدولار للخارج، كحق مكفول لها بموجب قانون الاستثمار، وأن هذا يمثل ضغطاً على القطاع الخارجي للاقتصاد لأن بنك السودان لا يملك احتياطي كافي من العملات الأجنبية. واقترحت أن تسعى الدولة لتشجيع شركة زين على إعادة استثمار أرباحها بالداخل.

الفاتح عروة العضو المنتدب لشركة زين قال إنه (يحتقر) من يتحدث عن تحويل أرباح زين، استغربت لصدور مثل هذه الكلمة من الرجل، ذلك لأن الحديث عن ما تمثله أرباح زين من ضغوط على احتياطي العملات الأجنبية بالبلاد معلوم للكافة، وقد أشار له موقع زين الرسمي تحت عنوان (زين تواصل مساعيها لحل مُعضلة تحويل أرباحها من السودان) وقد ورد فيه: (أوضحت مجموعة زين على هامش الجمعية العمومية أمس الأول الثلاثاء، سعيها مع الحكومة السودانية لمعالجة كيفية تحويل أرباح الشركة (...) وقال الفريق طيار الفاتح عروة العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لزين- السودان أن مجموعة زين دأبت منذ نشأتها على دعم الإقتصاد القومي والمساهمة في تقدمه (....) ونوه العضو المنتدب لزين السودان إلى أن مجموعة زين عبرت مراراً عن تقديرها وتفهمها للوضع الإقتصادي للسودان رغم أنها تمثل مجموعة كبيرة من المستثمرين وأصحاب الأسهم الذين تضررت مصالحهم من عدم القدرة على تحويل أرباح الشركة من السودان...).أ.هـ

يا عزيزي الفاتح عروة لا يوجد ما يدفعك لأن تحتقر من يتحدث عن تحويل أرباح زين بعد هذا. وبالطبع أنت تعلم أنه من ناحية اقتصادية ليس مهما أن يكون قد تم بالفعل تحويل الأرباح أو لم يتم لأن الإلتزام قائم على بنك السودان ومسجل في دفاتره. وهو يشكل ضغوطاً هائلة عليه وعلى الاقتصاد السوداني.[(١)]

معلومات مثيرة وأرقام مدهشة في ملتقى الإستثمار :-

يومي الأربعاء ١٧ والخميس ١٨ فبراير ٢٠١٦ انعقد أهم مؤتمر للاستثمار في تاريخ السودان. هو المؤتمر الأهم ليس من حيث عدد المشاركين فيه، أو كمية الدراسات والمشاريع التي سوف تطرح فيه، ولكنه الأهم من حيث وزن هؤلاء المشاركين سواء أكانوا أفرادا أو مؤسسات أو شركات، ومن حيث الإرادة السياسية من خلفه. ويكفي أن نقول أن المؤتمر جرى تحت الرعاية الشخصية لفخامة رئيس الجمهورية، وأن المسئولية التنفيذية والرئاسة الفعلية فيه يتقاسمها بدر الدين محمود وزير المالية السوداني وإبراهيم بن عبد العزيز العساف وزير المالية السعودي.

بدر الدين محمود الحاصل على بكالوريوس الإقتصاد من جامعة الخرطوم في ١٩٨١ وماجستير الاقتصاد من جامعة السودان في ٢٠٠٩ وإبراهيم العساف الحاصل على الدكتوراة في الإقتصاد من جامعة ولاية كولورادو ١٩٨١ والماجستير من جامعة دنفر بكولورادو أيضاً في ١٩٧١ يعرفان تماما حاجة اقتصادي السودان والسعودية للتكامل وللتفاعل فيما بينهما، السودان بموارده الطبيعية الهائلة، والسعودية بمواردها المالية الكبيرة. كما يدركان الحاجة لجذب الاستثمارات الضخمة من كل دول العالم للسودان لتحقيق الأمن الغذائي للمملكة وللمنطقة العربية بأسرها.

وزير المالية السوداني قال في تصريحات صحفية سبقت الملتقى أن الفرصة المتاحة الآن للسودان سانحة لن تتكرر، وأنه لا بد من إزالة كل العقبات والقيود من أمام المستثمرين بإعلان الحرب على البيروقراطية، وأن هدفهم جذب وتوطين استثمارات ضخمة جدا في مجال الأمن الغذائي بالذات، وأن وزارة المالية على استعداد لحماية ورعاية مثل هذه الاستثمارات من خلال سياستين الأولى تقضي بعقد اتفاقيات خاصة غير تقليدية مع كل مستثمر بحجم كبير يثبت جديته، والثانية تتمثل في تعهد وزارة المالية برد أي جبايات أو رسوم تؤخذ من المستثمر دون وجه حق بالولايات، على أن تخصم هذه الرسوم والجبايات غير القانونية من استحقاقات الولاية المعنية من التحويلات المالية من المركز. وفي هذا بالطبع تشجيع هائل للاستثمار.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٧/٨/ ٢٠١٦ م.

أضاف وزير المالية أن القطاع الخاص السوداني دوره محوري لأنه لا بد من التأكيد على موثوقية الشريك المحلي، وقال جربنا الاستثمار المباشر FDI في قطاع النفط وكانت النتائج هائلة، ونحتاج الآن للتنوع وتوسيع قاعدة الانتاج من أجل الصادر وهذه من القواعد الاساسية في البرنامج الثلاثي. مؤكدا أن عائد الصادر متاح للمستثمر الأجنبي، وكذلك إعادة تصدير رأسماله متى ما سجله لدى بنك السودان.

أهمية الاستثمار للاقتصاد السوداني :-

تقدر الدراسات الاقتصادية أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف.

وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ٤٤٦ مليار جنيه (أربعمائة ستة وأربعون مليار جنيه) حسب موازنة ٢٠١٥، عليه يكون المطلوب لتحقيق هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعادل ١٣٣,٨مليار جنيه (مائة ثلاثة وثلاثون مليارا وثمانمائة مليون جنيه) سنويا لكل السودان. تعادل ٢٣,٥ مليار دولار تقريبا (ثلاثة وعشرون مليارا وخمسمائة مليون دولار).

البرنامج الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩ قدرت جملة الاستثمارات المطلوبة حتى ٢٠١٩ بمبلغ ١٣٣,٦ مليار دولار. أي بمعدل سنوي ٢٦,٧ مليار دولار. وقد حدد البرنامج نسبة ١٧٪ من الاستثمار المطلوب تعادل ٤,٥ مليار دولار يغطيها القطاع العام. فيما حدد نسبة ٨٣٪ تعادل ٢٢,١ مليار دولار للقطاع الخاص (محلي وأجنبي).

في الاقتصاد فإن الادخار يساوي الاستثمار، وبما أن مدخراتنا المحلية في شكل ودائع بالبنوك ضعيفة ولا تغطي الفجوة المطلوبة، فمطلوب منا البحث عن المدخرات الاجنبية في شكل قروض أجنبية، أي في صيغة الاستثمار الاجنبي المباشر، أو مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

بما أن المدخرات المحلية المتاحة لا تتجاوز ٤ مليار دولار عليه فإن الاستثمارات الخارجية المطلوبة هي في حدود ١٨ مليار دولار سنويا. من هنا تنبع أهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وأهمية تحسين العلاقات الخارجية بهدف الحصول على المعونة الإنمائية الرسمية ODA . وأهمية تشجيع تحويلات مدخرات المغتربين.

تم في ملتقى السودان الاستثماري استعراض مبادرتين هامتين: الأولى مبادرة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (ضمان استثمار المغتربين). والثانية مبادرة وزارة الاستثمار وشركة اف بي قرين لتطوير العمل الزراعي بالسودان، وتمثل المبادرتان دفعة كبرى للاستثمار في السودان.

أرقام ومشاريع مدهشة برزت في ملتقى السودان للاستثمار ْرقام عجيبة متعلقة

بالاقتصاد السوداني ومشاريع مدهشة نفذت وتنفذ في مناطق مختلفة من السودان لا يدري الناس عنها شيئا.

الملتقى الذي خاطب جلسته الافتتاحية رئيس الجمهورية ووزير المالية بالسعودية ووزير المالية السوداني ووزير الاستثمار السوداني ومدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ورئيس اتحاد الغرف الصناعية في السودان، كان توجهه واضحا نحو إعطاء أقوى الضمانات للمستثمرين من خلال التزامات قوية جدا بادر بها كل من وزير المالية بدر الدين محمود ووزير الاستثمار مدثر عبد الغني ومحافظ البنك المركزي عبد الرحمن حسن وأمن عليها فخامة رئيس الجمهورية معلنا عن التزامه بتنفيذ ما يصدر عن الملتقى من التزامات.

ممثل البنك الإفريقي للتنمية أورد في مداخلته في الملتقى أن إحصاءاتهم تشير إلى أن حجم الاقتصاد السوداني من خلال إحصاءات الناتج المحلي الإجمالي هو ١٦٠ مليار دولار وليس ٧٠ مليار دولار، مضيفا أن هذا يعني أن الاقتصاد السوداني هو الرابع إفريقيا أي في نفس مرتبة اقتصاد انجولا (البترولية). هذا رقم مدهش ربما يعود لتمكن البنك عبر خبرائه من تقدير حجم الاقتصاد الخفي في السودان، أو أن البنك قد تمكن من تقدير حجم تهريب الذهب والصمغ العربي وأضافهما للناتج المحلي المحسوب أو المقدر داخليا فتوصل للناتج المحلي الحقيقي. وعلى كل فإن الرقم إيجابي ويشير للإمكانات والموارد الهائلة التي تتمتع بها بلادنا.

مجموعة جنان الإماراتية المنفذة لمشروع أمطار بمحلية الدبة بالولاية الشمالية أشار ممثلها إلى أن مشروع أمطار هو استثمار أماراتي يقوم على مساحة ١٣٠ ألف فدان بمحلية الدبة بالولاية الشمالية، وتستخدم فيه أحدث تقانات الري في العالم عن طريق الرش من خلال أنابيب بلاستيكية منصوبة على أعمدة ثابتة تهطل المياه منها كأنها الأمطار. هذه التقنية بالاضافة للري تعمل على توفير رطوبة في كل المساحة تؤدي لنمو النباتات بشكل أفضل. هذه تقنية متقدمة يمكن أن تعمم في أجزاء كبيرة من السودان.

أما مجموعة الراجحي فقد أشار ممثلهم إلى أن والدهم الشيخ سليمان عبد العزيز الراجحي هو الذي أصر على قيام الاستثمار في السودان رغم أنهم كمجلس ادارة صوتوا في العام ٢٠٠٥ بالانسحاب من السودان غير أن الشيخ صاحب الرؤية الثاقبة لم يطاوعهم في الانسحاب وقال لهم إنه يتحمل المسئولية كاملة.

مثل نجاح مشروع كفاءة بولاية نهر النيل دفعة هائلة لمجموعة الراجحي، حيث إتجهت المجموعة بعدها لتوسيع استثماراتهم في الولاية الشمالية في مجال الزراعة، وفي مجال التطوير، حيث يعملون في الوقت الحالي على تحسين انتاج النخيل، من خلال إقامة مصنع للتمور، فضلا عن الدخول في شراكات مع المزارعين في كل من

مشروعات المكابراب وأبو حمد وكورتي حيث يقدمون التقاوى المحسنة وأنظمة الري المتطورة (نظام أمطار، المدفع المائي، الغمر الحديث)ثم يساعدون في تقنيات التسويق ويتركون للمنتج الخيار في البيع لهم أو لغيرهم.

وقال ممثل الراجحي أنهم في الشمالية سيقومون هذا العام بتشغيل أول ١٠٠ محور تعمل بالطاقة الشمسية بصورة كاملة وبدون بطاريات! ما هذا؟ إنه أمر مدهش. سوف تكون لهذه التقنية تداعيات هائلة.

نعتقد أن ملتقى الإستثمار في السودان جاء في وقته. وكان موفقا في إتاحة الفرصة لعرض تجارب حقيقية من شركات تنفذ مشاريع بالسودان، فليس من رأى كمن سمع.[1]

الوديعة المليارية ومستقبل الاقتصاد :-

أعلن وزير الدولة بالمالية عن تسلم بنك السودان المركزي لمبلغ ٥٠٠ مليون دولار هي عبارة عن ٥٠٪ من وديعة بمبلغ مليار دولار خصصتها المملكة العربية السعودية للسودان. لم يوضح الاعلان شروط الوديعة ولا استخداماتها التي تخطط وزارة المالية والبنك المركزي لاستغلالها فيها.

الوديعة تختلف عن القرض في أنها تكون في الغالب بدون فائدة عند الاسترداد، وهي تخصص في الغالب أيضا لدعم الحساب الخارجي للبنك المركزي المودعة فيه، ويكون الملتزم بالسداد البنك المركزي للدولة المودع لديها، فهي لا تعتبر دينا سياديا على الدولة المستقبلة للوديعة.

غالبا ما يكون هدف الوديعة تثبيت سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الاجنبية ومنع انهيارها، وذلك عن طريق التأثير في سوق الصرف الداخلي بتغطية الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاستيراد والتحويلات. وذلك لحين تمكن صادرات الدولة من سد الفجوة ما بين الاستيراد والتصدير.

وفقا لبيانات بنك السودان المركزي فيما يخص القطاع الخارجي، فقد انخفض عجز ميزان المدفوعات من ١٧,٦ مليون دولار في عام٢٠١٣ إلى ١,٥,١ مليون دولار في عام ٢٠١٤ ، وانخفض العجز في الحساب الجاري من ٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٨ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بمعدل ١٠,٢٪ . وتشير بيانات 'التجارة الخارجية إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري من ٣,٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى مبلغ ٣,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بمعدل ٤,٦٪، حيث انخفضت قيمة الصادرات من ٤,٧ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٤,٤ مليار دولار في عام ٢٠١٤ بمعدل ٩,٢٪، فيما

(١) نشر لمجلة المالية فبراير ٢٠١٦ م.

انخفضت قيمة الواردات من ٨.٧ مليار دولار إلى ٨.١ مليار دولار بمعدل انخفاض ٧.١٪.

يعتقد أن الوديعة ستسهم ايجاباً في تحقيق الاستقرار المالي اذا ما تزامن إيداعها مع سياسات تستهدف توفير التمويل متوسط وطويل الأجل ، وتعزيز الإستثمار المالي من خلال آلية الأوراق المالية ، وتطوير الأوراق المالية وصكوك الإستثمار والأدوات والمنتجات الإسلامية والتوسع في إنشاء بنوك كبيرة ومتوسطة ومتخصصة في التنمية والإستثمار وإنشاء محافظ إستثمارية بواسطة البنوك التجارية .

مراجعة سياسة تشجيع الإستثمار التي تتبعها الدولة بإعادة توزيع الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين جغرافيا وقطاعيا وربطها بتحقيق أهداف تنموية محددة.

إزالة البيروقراطية وخلق جهاز إداري مقتدر وكفؤ لإزالة كل العراقيل التى يواجهها المستثمر .

وضع خطة إستراتيجية وشراكة فعالة بين القطاع العام والخاص حول تشجيع الصادرات الغير بترولية فيما يخص السياسات والإجراءات ، والتركيز على الصادرات الزراعية ومنتجات الصناعة التحويلية والتقنية والتصنيعية والخدمات وإنشاء مجالس متخصصة للصادرات ترتبط بمراكز دراسات وبحوث تسويقية تساعد القطاع الخاص في زيادة حصته في التجارة الدولية .

التركيز على الزراعة والأمن الغذائي بتنمية وتطوير القطاع المطري التقليدي (الزراعي والحيواني) وربطها بتنمية القطاع الزراعي المروي والتصنيع الزراعي وتوفير الخدمات الأساسية والمكملة لهذه القطاعات وإعتماد العملية الزراعية والصناعية كدورة إنتاجية واحدة ممتدة في سلسلة مترابطة وإنشاء محافظ تمويل وضمانات مالية لهذا الغرض .

معاملة القطاع الصناعي المرتبط بالغذاء معاملة خاصة في الضرائب والرسوم والتمويل.[١]

النقص في الكهرباء..الأثر على الصناعة :-

دخلت القطوعات الكهربائية المبرمجة للقطاع الصناعي بولاية الخرطوم أسبوعها الثالث. توقفت العديد من المصانع التي كانت تعمل بالكهرباء العامة. أما المصانع التي لديها مولدات كهرباء احتياطية فإنها مرشحة هي الأخرى للتوقف بسبب نقص الفيرنس. من الواضح أن سبب القطوعات يعود لتأخر شحنات الوقود الفيرنس. وبالتالي انخفاض انتاج المحطات الحرارية. وربما رأت شركة توزيع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٦ م.

الكهرباء توزيع الكهرباء المنتجة للقطاع السكني، وحرمان القطاع الصناعي منها.

مع احترامنا لتقديرات شركة توزيع لكهرباء، نرى أن القرار بحرمان القطاع الصناعي من الكهرباء له مترتبات يجب الوقوف عندها بدقة. على سبيل المثال فإن الاقتصاد قد خرج من موسم زراعي ناجح، وفيه انتاجية كبيرة من الحبوب الزيتية، وتوقف المعاصر نتيجة لنقص الامداد الكهربائي يترتب عليه ضعف السحب من المحاصيل الزيتية، وبالتالي تضرر المزارعين والبنوك الممولة.

من ناحية أخرى فإن قانون العمل السوداني غير مواكب، ولا يعترف بمثل هذه الظروف القاهرة، حيث نجد صاحب المصنع غير قادر علي تخفيض العمالة بمصنعه، لأن القانون المعني يلزمه بدفع مرتب ٦ شهور فوراً للعامل الذي يتم تخفيضه. ويفرض هذا القانون بيع حتى أصول المصنع لسداد هذا المبلغ. وعلى هذا نجد أصحاب المصانع بين أمرين أحلاهما مر، إما الاستدانة من البنوك لسداد المرتبات، أو الاغلاق النهائي للمصنع، مع ما يترتب عليه من أضرار عامة على الاقتصاد، وأضرار خاصة على صاحب المصنع متمثلة في خسارته لأصول المصنع.

ومن ناحية ثالثة فإن العمالة المؤقتة بهذه المصانع وهم بضعة آلآف يفقدون مصدر رزقهم مباشرة وبالتالي تتسع دائرة الفقر.

إن البديل للقطع المستمر للقطاع الصناعي هو القطع المبرمج للقطاع السكني، وتوجيه الكهرباء الناتجة عن البرمجة للقطاع الصناعي يوم بعد يوم مع الاخطار المسبق.

إن استهلاك الطاقة في السودان حسب القطاعات يتمثل في القطاع المنزلي وهو اكبر قطاع مستهلك للطاقة حيث يستهلك ٥٥٪ من الطاقة، يليه قطاع النقل ٢٣٪، القطاع الخدمي ١٢٪، الصناعي ١٠٪، والزراعي اقل من ١٪. نفس هذه المؤشرات تتطبق على استهلاك الكهرباء، كفرع من استهلاك الطاقة، وبناءاً عليه نجد أن القطع المبرمج للقطاع السكني يوفر طاقة كهربية كبيرة.

قد يتحجج البعض بالناحية السياسية، وأن القطاع السكني حساس ولا يتحمل قطوعات الكهرباء، خصوصاً في المناطق التي تشرب من الآبار، لأن قطع الكهرباء يعني قطع الامداد المائي في تلك المناطق. ونرد على ذلك بأن الاعلام المكثف حول برمجة القطع بإستخدام كل الوسائل بما في ذلك آلية اللجان الشعبية، واستخدام المساجد للتنوير، ومكبرات الصوت للاعلام بمواعيد القطع، وتنفيذ هذا القطع بدقة شديدة، سيجعل المواطن متفهم ومستعد للطوارئ بتخزين المياه ليوم واحد وهذا غير صعب.

ان نقص امدادات الطاقة يعتبر مهدد أكيداً للأمن الاقتصادي للأمة، ولا بد

مستقبلاً من مراعاة العناصر الأساسية لأمن الطاقة والتي تتلخص في: (التوافر) أي عندما تحتاج الأمة للطاقة تجدها . ثم (ضمان الوصول) بمعنى أنه عندما تحتاج الأمة للطاقة يكون في مقدورها الوصول لها دون عوائق. و(القدرة على تحمل التكاليف) بحيث يكون هناك ضمان لعدم توقف التنمية الاقتصادية وعجلة الإنتاج بسبب التكلفة العالية.

لمعالجة النقص الحالي في الطاقة لا بد من تكثيف الجهود نحو الاستفادة من الاستكشافات البترولية الجديدة بالتعاون مع شركاء جدد مثل روسيا. مع الاستفادة من التقانات المتوفرة في الاقتصادات الناشئة مثل التقانة البرازيلية في استخدامات الإيثانول والتقانة الصينية في الألواح الشمسية. وينبغي السعي لترتيب إمداد نفطي آمن للاحتياجات المستقبلية من خلال علاقة خاصة مع كل من السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والجزائر.[1]

القروض الاستهلاكية :-

موسم المدارس من المواسم التي تحتاج فيها الأسر لانفاق كبير، معظم الأسر السودانية في مثل هذا الشهر (يونيو من كل عام) تواجه بنفقات المدارس، ملابس وأحذية وشنط وأدوات مدرسية ومصاريف دراسية. حتى الأسر من الطبقة المتوسطة، ناهيك عن الفقيرة، تجد نفسها أمام نفقات كبيرة، خصوصاً في ظل تصاعد الأسعار ورداءة السلع الرخيصة. لكي تشتري حذاءاً لطفلك يدوم كل العام الدراسي أو أغلبه تحتاج ل ٦٠ جنيهاً، أي حوالي ٢٠ دولاراً. الشنطة الدراسية المتينة بسعر مشابه. الملابس القطنية الجيدة التي تقل فيها نسبة النايلون لا يقل سعر اللبسة (قماش وتفصيل) عن ٥٠ جنيه. باختصار يحتاج رب الأسرة التي لديها أربعة اطفال بالمدارس بمراحل مختلفة لما لا يقل عن ٣ ألف جنيه أي ٣ مليون بالقديم لمقابلة موسم افتتاح المدارس. وهذا انفاق كبير على ميزانية أغلب الأسر.

والأدهى من ذلك أنه بعد شهر من الآن بإذن الله ستواجه الأسر بنفقات رمضان المعظم، وبعده نفقات عيد الفطر، ومعلوم أن الأسر السودانية تعتبر عيد الفطر هو موسم تغيير وتبديل الملابس والأغطية والستائر وهو موسم طلاء المنازل وتغيير واضافة الاثاث الجديد، إنه موسم الانفاق الأكبر.

مواسم الاستهلاك الكبرى هذه موجودة في مختلف الدول ويقوم النظام المصرفي فيها بتغطية إحتياجات الأسر فيما يعرف بالقروض الاستهلاكية. تقوم البنوك في هذه الدول بتقديم القروض الاستهلاكية من خلال منتجات مصرفية مختلفة مثل القرض المباشر أو استخدام بطاقات الائتمان أو اتاحة موارد تمويل للمخازن الكبرى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/٣/ ٢٠١٥ م.

التي تقوم بدورها بامداد زبائنها المضمونين بالبيع الآجل. هذه المنتجات المصرفية غير معروفة أو غير مستخدمة عندنا في السودان لهذا تلجأ الأسر لسد احتياجاتها بالمديونية المذلة من أشخاص ميسورين أو من تجار يفرضون سلعهم وسعرهم. وفي الغلب تضطر الأسر لشراء سلع رخيصة فتكون التكلفة عليها أكبر لأنها تضطر لشراء أربع أحذية للصبي خلال العام الدراسي حيث لا يصمد الحذاء الصيني الرخيص أكثر من شهر(بالطبع هناك حذاء صيني يصمد خمسة أعوام ولكن التجار السودانيين لا يطلبونه بإدعاء أن سوقه لا يمشي، العيب فينا وليس في الصينين).

انني أدعو البنوك السودانية للاهتمام بهذه الأنواع من المنتجات فهي مربحة للبنوك من جهة ومريحة للأسر من الجهة الأخرى ومفيدة للاقتصاد الكلي لأنها تحرك ركود الودائع المكدسة في البنوك.

غير أن البنوك تحتاج لابتكار أساليب وأنواع جديدة من الوسائط والضمانات لتفعيل هذا النوع من المنتجات والى مرونة خاصة في التعامل مع هذا النوع من الزبائن. على البنوك العمل على اصدار بطاقات ائتمان خاصة بها بشراكة مع شركات التأمين. ومن بعد التعاقد مع متاجر كبرى لاستخدام هذه البطاقات في متاجرها بواسطة زبائن البنوك حيث يسدد البنك للمتجر نيابة عن الزبون. يمكن للبنوك أيضاً منح سقوفات بالسحب على المكشوف من خلال البطاقات المصرفية الحالية لبعض الزبائن ذوي الدخول أو المرتبات المنتظمة دون اللجؤ لطلب ضمانات اضافية وبعد تأمين التمويل الممنوح لدى شركات التأمين.

ويمكن للبنوك استخدام عدادات لدفع المقدم للكهرباء كضمان للتمويل باتفاق ثلاثي ما بين البنك والزبون والشركة السودانية لتوزيع الكهرباء التي يكون دورها منحصراً في تحصيل مبلغ شهري متفق عليه ما بين البنك والزبون وذلك من خلال نسبة مئوية من مشتريات الزبون من الكهرباء (لا يتضمن الأمر أي تحصيل غير قانوني حيث أن الخصم يتم برضاء وقبول الزبون مقابل قرض استهلاكي استخدمه).

بتقديري ان الاقتصاد السوداني يحتاج لدور أكبر للبنوك وتحتاج البنوك للنزول لتلبية احتياجات عاجلة للمواطن.[(٦)]

الزراعة في خطاب الرئيس :-

في خطابه للأمة في حفل التنصيب قال الرئيس عمر البشير(إن البلاد تستشرف عهداً جديداً يُسجِلُ فيهِ الاستثمارُ قفزةً نوعية من خلالِ جذبِ رؤوسِ الأموالِ العربيةِ

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١٢/ ٢٠١١ م

للاستثمار في الأمنِ الغذائي والذي يمثل المستقبل لبلادنا في الاستقرار واستقلال القرارْ. وستكونُ الزراعةُ بإذنِ اللهِ هي قاطرةُ الاستثمارِ التي ستقودُ السودانَ إلى معالجةِ الفقرِ والبطالةِ وتعويضِ البلادِ زمنَها الذي ضاعَ بسببِ الحروباتِ والنزاعات.

وقال الرئيس (أؤكّدُ عَزْمنا الشديدْ وتوجُهَنا الصادقْ لاستدامة الاستقرار الاقتصادي و تحقيقِ النهضةِ والطفرةِ في كلِ المحاورْ المرتبطة بالاقتصاد من خلالِ البرنامج الخماسي الذي يرمِي إلى زيادةِ الإنتاجْ و الإنتاجية وتيسيرِ المعيشة وتوفيرِ فرصِ العملِ للمواطنين وذلك بحسنِ توظيفِ قدراتِنا الذاتيةِ واستثمارِ فرصِ الشراكات الاقتصادية المرتقبة مع أشقائنا و شركائنا الاقتصاديينَ في أرجاء المعمورة).

و أضاف بأنه مطلوب (أنْ يكون السودانُ أمةً منتجةً بحقْ يكفي حَاجَتَه ويُسدَ فجوة الغذاء للآخرين. ولا تَنقصَنَا في ذلك الموارد والثرواتْ الطبيعية ولا الخبرة ولا القدرة على صياغةِ أفضل نموذجْ لامةٍ ناهضةٍ قويةٍ وفخورةٍ بنفسها .إننا اليوم نملك الإدارة الذاتية الحرة ونملك الخطط الكلية والمرحلية ونملك العزم وحسن التوكل على الله لتفجير سائر الطاقات البشرية وتوظيف هذه الموارد المادية الهائلة بسعي حثيث نحو تلك الغايات العظيمة .فيا إخوتي المزارعين نحنُ وانتم ليُزْهر وَجُه السودانْ الأخضرْ.

يا أهلُ الصناعاتْ نحنُ وانتم ليُصبحَ صُنِعَ في السودانْ مَحلَ ثقةٍ و اطمئنان وعلامةَ جودةٍ وإتقانْ. يا أهلُ السعيةْ واليدُ السخية نحنُ وانتم لتَتَسابقَ أسواقُ البلدانْ على لحومِ السودانْ.)

في حقيقة الأمر أن هذه رؤية استراتيجية في الشأن الاقتصادي محكمة وواضحة تحتاج لتفصيل من ذوي الاختصاص. تستند الرؤية على الزراعة بشقيها النباتي والحيواني كقاطرة للنمو الاقتصدي، وعلى الصناعة المرتبطة بالزراعة أي (التصنيع الزراعي)، على أن تكون الوسيلة لذلك استثمارات ضخمة من الدول العربية تحقق الأهداف الداخلية في الاستقرار الاقتصادي وتحقق لتلك الدول أمنها الغذائي.

ونحن نقول إن الزراعة التي يمكن أن تضيف اضافة كبيرة للاقتصاد بحيث تصبح قاطرة له ليست هي الزراعة التي نمارسها الآن. مطلوب انقلاب حقيقي في المفاهيم وطرق الانتاج. علينا أن نركز على انتاج زراعي بقيمة مضافة من أجل الصادر. وتأتي القيمة المضافة من خلال التصنيع الزراعي. علينا ابتداءاً أن ننتقل من مفهوم تصدير الفائض، الى مفهوم الانتاج من أجل الصادر. وعلينا أن نفهم أن أمننا الغذائي يمكن أن يتحقق من خلال توفر موارد حقيقية تمكننا من استيراد ما لا ننتجه بدلاً من إهدار موارد عزيزة في انتاج ضعيف. فمثلاً لو ركزنا على زراعة الذرة الفترية من أجل تصنيعها في شكل كحول إثيلي يدخل في صناعات الدواء

والمنظفات، كما يدخل في الوقود الحيوي، فإن الصادر من منتج كهذا سيكون قيماً جداً، يمكننا من استيراد القمح الذي أصبح هو غذائنا الرئيس، بكل أسف، مع تحقق فائض كبير من العملات الأجنبية.

وعلى نفس المنوال نحقق القيمة المضافة في السمسم والحبوب الزيتية الأخرى من خلال التصنيع وتصديرها كزيوت ذات قيمة عالية جداً، بدلاً عن تصديرها خام تتجاوز نسبة الشوائب فيه ٢٠٪. أما تحويل الصمغ العربي لبودرة رذاذية تدخل مباشرة في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمياه الغذائية والمشروبات والشكولاتة، فهي قصة أخرى، ذلك لأن تصدير البودرة الرداذية بدلاً عن الصمغ العربي (المدروش) الذي نصدره حالياً يعطي قيمة مضافة تساوي عشرة أضعاف قيمة الصمغ العربي المصدر خام. فلنعمل من أجل القيمة المضافة في الزراعة .[١]

الزراعة التي نريد :-

المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الزراعة المهندس ابراهيم محمود يوم أول أمس الأربعاء كان مبشراً بنجاحات كبيرة على مستوى المساحات لتي تمت زراعتها في الموسم الصيفي وهي ٥٢ مليون فدان، وعلى مستوى الانتاج الذي بلغ ٦,٢ مليون طن من الذرة و١,١ مليون طن من الدخن و ٢ مليون طن من السمسم. فضلاً عن ٤٧٣ ألف طن متوقعة من القمح. والبشرى تأتي من أن متوسط المساحات التي كانت تزرع خلال المواسم الماضية مطري ومروي لم تكن تتجاوز ٤٠ مليون فدان. وأن انتاج الحبوب بأكمله لم يكن يتجاوز ٥ مليون طن.

حجم الانتاج الكبير يشير الى تحقق الأمن الغذائي للبلاد بصورة عامة، على الرغم من الملحوظات التي يمكن أن ترد حول صعوبة تحقيق هذا الأمن الغذائي في بعض المناطق في دارفور وجنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق بسبب الحرب. والأمر الثاني هو تحقق فائض للتصدير يمكن أن يسند القطاع الخارجي للاقتصاد من خلال عوائد الصادر.

في حقيقة الأمر أن الأمرين المذكورين في الفقرة السابقة، وهما الأمن الغذائي وتصدير الفائض، هو ما ظلت تقوم به الزراعة في السودان لعشرات السنين. وعلى أهمية هذين العنصرين ظلت إضافة الزراعة للاقتصاد محدودة، رغم ما يبذل فيها من جهد، وما يصرف عليها من تمويل. ودلك بسبب عدم استصحابنا للمفاهيم الحديثة في الأمن الغذائي، وبسبب تقليدية عمليات الصادر واعتماده على تصدير (الفائض).

الزراعة التي يمكن أن تضيف اضافة كبيرة للاقتصاد بحيث تصبح قاطرة له

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٦/ ٢٠١٥ م

ليست هي الزراعة التي نمارسها الآن. مطلوب انقلاب حقيقي في المفاهيم وطرق الانتاج. علينا أن نركز على انتاج زراعي بقيمة مضافة من أجل الصادر. وتأتي القيمة المضافة من خلال التصنيع الزراعي. علينا ابتداءاً أن ننتقل من مفهوم تصدير الفائض، الى مفهوم الانتاج من أجل الصادر. وعلينا أن نفهم أن أمننا الغذائي يمكن أن يتحقق من خلال توفر موارد حقيقية تمكننا من استيراد ما لا ننتجه بدلاً من إهدار موارد عزيزة في انتاج ضعيف (القمح نموذجاً). فمثلاً لو ركزنا على زراعة الذرة الفتريتة من أجل تصنيعها في شكل كحول إثيلي يدخل في صناعات الدواء والمنظفات، كما يدخل في الوقود الحيوي، فإن الصادر من منتج كهذا سيكون قيماً جداً، يمكننا من استيراد القمح الذي أصبح هو غذائنا الرئيس، بكل أسف، مع تحقق فائض كبير من العملات الأجنبية.

وعلى نفس المنوال نحقق القيمة المضافة في السمسم والحبوب الزيتية الأخرى من خلال التصنيع وتصديرها كزيوت ذات قيمة عالية جداً، بدلاً عن تصديرها خام تتجاوز نسبة الشوائب فيه ٢٠٪.

أما تحويل الصمغ العربي لبودرة رذاذية تدخل مباشرة في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمياه الغذائية والمشروبات والشكولاتة، فهي قصة أخرى، ذلك لأن تصدير البودرة الرذاذية بدلاً عن الصمغ العربي (المدروش) الذي نصدره حالياً يعطي قيمة مضافة تساوي عشرة أضعاف قيمة الصمغ العربي المصدر خام. صادرنا من الصمغ العربي الآن في المتوسط ٢٠٠ مليون دولار سنويا سينتقل الى ٢ مليار دولار اذا حولناه كله لبودرة رذاذية فأنظر يا رعاك الله.[1]

الزراعة هل تصلح هدفاً استراتيجياً للسودان؟

الدكتور ابراهيم الأمين في كتابه القيم (السودان الأخضر بين دفتي السد العالي وسد النهضة) خلص الى أن المشروع النهضوي الاستراتيجي بالسودان ينبغي أن يكون تطوير الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. غير أن البعض يرى أن الزراعة ليست مخرجاً لتطور السودان واخراج نصف ساكنته من دائرة الفقر. الاستاذ الجامعي البروفسور مهندس نواري قال مرة إن قيمة موبايل آي فون أو جالاكسي تساوي قيمة لوري طماطم يزرع في الجزيرة ويباع في الخرطوم، كأن البروفسور يرى أن الحل في الصناعات الهندسية المتقدمة مثلما فعلت بعض الدول كفنلندا وهونغ كونغ وفيتنام وغيرها.

طبعاً لا بد من الإقرار أن الزراعة البدائية التي نمارسها الآن لن تقدم مردوداً اقتصادياً جيداً، ولن تنقل السودان من دائرة الدول الأقل نمواً لدائرة الدول النامية.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٣/ ٢٠١٥ م

المطلوب زراعة متطورة جداً، بإنتاجية عالية، مرتبطة بصناعات غذائية متطورة أيضاً، وببنيات تحتية كفؤة تساعد على تحقيق القيمة المضافة من الزراعة.

برنامج اصلاح الدولة الذي أجازه مجلس الوزراء مؤخراً أعطى مؤشرات رئيسية وتوصيات لكيفية تحقيق هدف اصلاح لاقتصاد من خلال الزراعة، حيث طالب أولاً بإستكمال تنفيذ برنامج محدد لإنتاج القمح بغرض إحلال الوارد منه، مع توفير التمويل الضروري لذلك للحد من الإعتماد على القمح المستورد ببرامج وكميات محدودة مع توفير التمويل، وإستعجال تنفيذ الدراسة الخاصة بخلط القمح بالذرة لانتاج الخبز وإستيراد المصانع الخاصة بذلك. والهدف من ذلك ايقاف استنزاف القمح المستورد لأرصدة البلاد من العملات الأجنبية.

وفي فقرة ثانية أشار البرنامج إلى: التركيز على إدخال التقانات واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة الإنتاج رأسياً في القطاعين المطري والمروي، مع التوجه نحو التصنيع الزراعي لتحقيق القيمة المضافة. ولتحقيق هذين الهدفين لا بد من تنفيذ مسألتين غاية في الأهمية الأولى هي ضرورة زيادة مخصصات البحث العلمي، والثانية إزالة كل التحديات أمام التصنيع الغذائي بحيث نمتنع تماماً عن تصدير أي منتج خام، السلع الزراعية علينا تصنيعها في شكل سكر ومربات وطحنية وزيوت وغيرها. والسلع الحيوانية علينا تصديرها في شكل لحوم مصنعة مجمدة أو مبردة، مع تصدير الأحذية والمصنوعات الجلدية بدلاً عن الجلود الخام، وتصدير الألبان المعبأة والأجبان. أما الصمغ العربي فعلينا تصديره في شكل بودرة رذاذية تدخل مباشرة في الصناعات الطبية والتجميلية والغذائية. وذلك بعد وضع خطة لإعادة حزام الصمغ العربي وحمايته بالقانون، وإنشاء بورصة للصمغ العربى تنظم التسويق وتسهل الحصول على الاسعار الخارجية والعائد المتوقع من الإنتاج، مع توفيق اوضاع شركة الصمغ العربى حتى تسهم فى تطوير انتاج وصناعة وتسويق الصمغ العربى حسبما أشار البرنامج.

أما في مجال التمويل فقد وجه البرنامج بإنشاء محافظ أو صكوك تخصص للتنمية الصناعية والزراعية والحيوانية، مع رفع القدرات التمويلية لمصرف التنمية الصناعية، ومصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية، وبنك الثروة الحيوانية بعد توفيق أوضاعه، مع إيجاد تمويل أو شراكات مقتدرة لمشاريع مسالخ حديثة، ومشروعات صناعة اللحوم، ومنتجات الثروة الحيوانية والمصنوعات الجلدية، والإستفادة من الموارد الطبيعية السمكية التى تذخر بها البلاد لتطوير إنتاج الإسماك، وتشجيع إشراك القطاع الخاص للدخول فى هذا المجال، مع ضرورة التنسيق بين وزارتى الثروة الحيوانية والسمكية والمراعى والصناعة وولاية الخرطوم للعمل على زيادة إنتاج الألبان والدواجن ومشتقاتها لتغطية الإستهلاك المحلي والتوجه نحو الصادر.

يتضح مما سبق أن المطلوب ثورة حقيقية في مفاهيم الانتاج الزراعي والصناعات

الغذائية، مسنودة بجهود دبلوماسية لرفع الحصار الاقتصادي الامريكي الجائر لفتح الأسواق أمام منتجاتنا.[1]

زراعة الأعلاف في السودان هل هي مفيدة؟

كتبت قبل يومين على هذه المساحة مقالاً أشرت فيه لزيارة لجنة قضايا الانتاج ومعاش الناس لولاية نهر النيل. وتضمن المقال معلومات حول الاستثمار الزراعي بالولاية، حيث تمت الاشارة الى أن زراعة الأعلاف الخضراء بغرض التصدير للمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي هي الاستثمار الأبرز في الوقت الحالي.

على قروب (اقتصاد...وبس) على الواتساب وجد موضوع الاستثمار في زراعة الاعلاف نقاشاً حاراً، مابين مؤيد له بإعتباره مصدرا للعملات الأجنبية، واحياءاً للأرض البور، وما بين قادح فيه بدعوى استهلاكه لمخزون البلاد من المياه الجوفية. رأيت أن أنقل هنا جانباً من هذا النقاش الرصين بغرض حث المختصين على الادلاء بدلوهم في هذا الموضوع الهام.

أول المتداخلين قال: معظم المستثمرين الذين وفدوا علينا بمفهوم الفهلوة وعايزين الأرض ليرهنوها مقابل تمويل. حتى الآن من مول مشاريع إنتاجية حقيقية من موارده قليل جدا لا يساوي ما بذلته الدولة في الاستقطاب . والمشكلة ليست في القوانين وحدها إنما بيئة الاستثمار، فالمستثمر مستهدف من كل الأطراف . أما موضوع الزراعة فذو شجون وكل ما أستطيع قوله أننا ضللنا الطريق، فالدولة الآن تبيع بثمن بخس موارد البلاد من أراضي ومياه وخاصة الجوفية منها دون رؤية حصيفة لنصيب الأجيال القادمة. هل الاستثمار في العلف يخدم أمننا القومي في جانب المياه؟ ما هو العائد من الاستثمار لخزينة الدولة من المحلي والأجنبي ؟

أضاف متداخل آخر رأياً في نفس الاتجاه: الاستثمارات الأجنبية في زراعة العلف، هي (سرقة مخزونات البلاد من المياه الجوفية بدون مقابل مجزي). كلنا نعرف ان البرسيم يسقى من المياه الجوفية عن طريق المحاور، ونعلم ان العلف يستهلك كميات ضخمة من المياه، ولهذا السبب مُنعت زراعته في السعودية والخليج، فلجأ المستثمرون الى السودان. ونعرف ايضا أن المياه الجوفية ثروة ناضبة يجب المحافظة عليها والاستفادة منها في محاصيل ذات عايد اقتصادي مجزي ، او محاصيل نحن في حاجة لها كالقمح. اذا لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه مايزرع لتحقيق امننا الغذائي سيستهلك العلف موارد يجب ان توجه للضروريات.

جاء رأي مخالف من متداخل ثالث يقول: الاعلاف يمكن اعتبارها الان منصة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٨ م

مؤقتة لتصنيع الغذاء، وذلك بعد ان نضمن التوسع فيها، ومن ثم يتحول الاستثمار من تصدير الاعلاف، الى تسمين الماشية و تصدير اللحوم مصنعة. نحن نحتاج لنموذج مربح وهو ما يحققه العلف، فقد عرف الناس انه مربح. المياه الجوفية في السودان غير مستفاد منها، كما ان نصيب السودان من مياه النيل غير مستفاد منه، الامطار التي تسقط في السودان في العام حوالي٤٠٠ مليار متر مكعب تقوم بتغذية المياه الجوفية، والباقي يهدر. لاتحاربوا زراعة الاعلاف دون ان يكون لكم بديل عنها. وعلينا تطوير زراعة الاعلاف الى لحوم مصنعة.

رأيي الشخصي تعليقا على ما دار كان كالآتي: قد يكون صحيحاً ما تقولون أخوتي المنتقدين للاستثمار في زراعة الأعلاف الخضراء، لكن المعضلة هي ان الأعلاف الخضراء مفتوحة أمامها الآن الأسواق الإقليمية لقلة تكلفتها وجودتها. البديل في نفس مواقع زراعتها هو انبطاطس وأحياناً البصل والقمح. وجميعها تكلفتها عالية أو أصنافها غير مرغوبة إقليمياً. هل نرفض الفرصة المتاحة ونترك الأرض بورا بلقعا؟ والى متى؟ أؤيد الرأي القائل بإعتبار زراعة الأعلاف منصة انطلاق لاستثمارات أكثر فائدة مثل اللحوم المصنعة.[1]

ايجابيات وسلبيات استيراد الدقيق :-

قام جهاز المخزون الاستراتيجي بتكليف من وزارة المالية الاتحادية باستيراد دقيق لاستخدامات الخبز. وذلك بغرض تنويع مصادر هذه المادة لأساسية التي تشمل بخلاف الدقيق المستورد، القمح المستورد، والقمح المحلي. يرى البعض أن هذه سياسة سليمة تضمن الأمن الغذائي، وتقلل من كلفة استيراد القمح. بينما يرى البعض الآخر أن هذه السياسة ضارة بالاقتصاد القومي وبالصناعة المحلية معاً.

وللتعبير عن هذا الرأي الأخير كاتبني قارئ كريم من عطبرة قائلاً: (لي تعليق علي ملخص السياسة التي انتهجتها وزارة المالية، والتي تمثلت في ان تكون نسبة الدقيق المستورد ٢٥٪، والقمح المحلي ٢٥٪، والقمح المستورد ٥٠٪. إن استيراد الدقيق ليس بالحل الدقيق، فهو اشبه بالعلاج الكيمائي لمريض السرطان والغسيل الدموي لمرضى الفشل الكلوي، لان المرض لازال مستقراً بالجسد. استيراد دقيق جاهز ولو باي نسبة، صغرت ام كبرت، يعني ضياع ايرادات للدولة، اهمها الضرائب المفروضة علي الانتاج للدقيق والردة، وتوقف انتاج الردة يؤدي لزيادة اسعار منتجات الحيوان، من اللحوم والالبان، والضرر الاكبر للعمالة، وخاصة عمال اليومية، وعمال الشحن والتفريغ، ومخالفة صريحة من الدولة لقوانين الاستثمار التي تشجع الصناعة الوطنية، وتجميد دورة الاقتصاد من انتاج ونقل وعمالة.

في رأي الشخصي، تشجيع القمح المحلي وفتح الاستثمار في زراعته هو الحل.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣/٥/ ٢٠١٥ م

فبدلا من توفير سوق لتوزيع الدقيق التركي بالسودان، نرى ان تتم الشراكة مع الاتراك أنفسهم في زراعة مشاريع كبيرة من القمح، وطحنها في السودان، لضمان جودتها. وتشجيع الصناعة المحلية (صنع في السودان)، فخير لنا اهل السودان ان نتعلم كيف نستغل امكانياتنا، بدلا من اعطاءنا السمكة جاهزة. وختاما من لايملك قوته لايملك قراره).

بدرالدين محمد صالح ساتي

ولاية نهر النيل - عطبرة

٠١٢٤٠٧٤٢٩٤

abusalih2@gmail.com

تعليق: مع التقدير والاحترام لرؤية القارئ الكريم، أشير الى أن الدقيق قد تم استيراده بسعر ٦ جنيهات للدولار، في حين يتم استيراد القمح بسعر ٣.٩ جنيه للدولار. معنى هذا أن الدولة تدفع دعما هائلا جدا من الايرادات العامة لاستيراد سلعة القمح، في حين أنها يمكنها استيراد الدقيق جاهز بتكلفة دعم قليلة جدا. ينبغي الإشارة أيضا الى أن هذه معالجة مؤقتة فقط الغرض منها خفض تكلفة الدعم. ومتى ما تمكن المخزون الاستراتيجي، أو المطاحن الرئيسية في البلاد، من الحصول على قمح وفق معادلة الدولار ٦ جنيهات أو أكثر، فلا يوجد مانع من ايقاف استيراد الدقيق، واستجلاب القمح لطحنه محليا. وذلك بهدف، حسبما أشار القارئ الكريم، تشغيل الطاقات والعمالة المحلية. وحتى لا نفقد الردة المهمة لغذاء الحيوان.

ويبقى الحل النهائي هو بالضبط ما أورده القارئ الكريم، حول ضرورة استخدام القمح المحلي في انتاج الخبز. لقد تم التوصل حتى الآن لخلطة ما بين القمح المستورد والقمح المحلي بنسبة ٦٠٪ إلى ٤٠٪ على الترتيب، وذلك لانتاج دقيق جيد للخبز. نأمل أن تتمكن مرجعياتنا العلمية من زيادة نسبة المحلي للمستورد، وأكثر من هذا أن تنجح في انتاج خبز من دقيق خليط ما بين الذرة والقمح، وقد قطعت شوطا بعيدا في هذا.[(١)]

إعلان التحالف الاقتصادي الإسلامي :-

أحلم بأن يكون ختام ملتقى السودان للاستثمار يوم غد الخميس هو إعلان الخرطوم المتضمن إعلان (التحالف الاقتصادي الاسلامي العربي). فكما قادت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٤ م

المملكة العربية السعودية التحالف العسكري الاسلامي لذي يدق الآن أبواب صنعاء، ويزلزل عروش البغي والعدوان في سوريا، فهي تقود اليوم وغدا بالخرطوم معركة النمو والتنمية والأمن الغذائي من الخرطوم أرض الموارد اللامحدودة.

احتاجت الصين إلى أربعين سنة لتثبيت دعائم اقتصادها وفرض عملتها (اليوان) كعملة دولية قابلة للتداول، وقد نجحت في هذا مؤخرا بقرار أصدره المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي خلال اجتماعه قبل عدة أشهر. أتوقع مع الإرادة السياسية القوية، والموارد الاقتصادية الهائلة، أن ينجح لتحالف الاقتصادي الاسلامي العربي بقيادة السعودية في إعلان الدينار الاسلامي كعملة دولية خلال ٥ الى ١٠ أعوام.

ملتقى السودان للاستثمار الذي يفتتح اليوم بفندق السلام روتانا بتشريف رئيس الجمهورية، وبحضور عدد كبير من المستثمرين والشخصيات الاقتصادية أبرزهم وزير المالية السعودي الدكتور إبراهيم عبد العزيز العساف، يمثل أملا اقتصاديا كبيرا للسودان حيث تقدر الدراسات الاقتصادية أن السودان بحاجة لاستثمار ٣٠٪ من ناتجه المحلي الاجمالي سنويا ولمدة عشر سنوات لانقاص نسبة الفقراء للنصف.

وبما أن الناتج المحلي الاجمالي السنوي للسودان يقدر بحوالى ٤٤٦ مليار جنيه (أربعمائة ستة وأربعون مليار جنيه) حسب موازنة ٢٠١٥، عليه يكون المطلوب لتحقيق هدف انقاص الفقراء للنصف هو استثمارات بما يعدل ١٣٣,٨مليار جنيه (مائة ثلاثة وثلاثون مليارا وثمانمائة مليون جنيه) سنويا لكل السودان. تعادل ٥ ٢٣ مليار دولار تقريبا (ثلاثة وعشرون مليارا وخمسمائة مليون دولار).

البرنامج الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩ قدر جملة الاستثمارات المطلوبة حتى ٢٠١٩ بمبلغ ١٣٣,٦ مليار دولار. أي بمعدل سنوي ٢٦,٧ مليار دولار. وقد حدد البرنامج نسبة ١٧٪ من الاستثمار المطلوب تعادل ٤.٥ مليار دولار يغطيها القطاع العام. فيما حدد نسبة ٨٣٪ تعادل ٢٢.١ مليار دولار للقطاع الخاص (محلي وأجنبي).

في الاقتصاد فإن الادخار يساوي الاستثمار، وبما أن مدخراتنا المحلية في شكل ودائع بالبنوك ضعيفة ولا تغطي الفجوة المطلوبة، فمطلوب منا البحث عن المدخرات الاجنبية في شكل قروض أجنبية، أو في صيغة الاستثمار الاجنبي المباشر، أو مدخرات السودانيين العاملين بالخارج.

بما أن المدخرات المحلية المتاحة لا تتجاوز ٤ مليار دولار عليه فإن الاستثمارات الخارجية المطلوبة هي في حدود ١٨ مليار دولار سنويا. من هنا تنبع أهمية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر FDI وأهمية تحسين العلاقات الخارجية بهدف الحصول على المعونة الإنمائية الرسمية ODA . وأهمية تشجيع تحويلات مدخرات المغتربين.

الملتقى الذي يبدأ أعماله اليوم يحوي مبادرتين هامتين: الأولى مبادرة المؤسسة

العربية لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات (ضمان استثمار المغتربين). والثانية مبادرة وزارة الاستثمار وشركة اف بي قرين لتطوير العمل الزراعي بالسودان، نأمل أن تمثل المبادرتان دفعة كبرى للاستثمار في السودان.[1]

التجارة الالكترونية في العالم الى اين :-

حضرت خلال الايام الماضية بمقر الأمم المتحدة بجنيف اجتماعا هاما حول مستقبل التجارة الإلكترونية في العالم الذي يشهد تطورات تكنلوجية مذهلة. الاجتماعات التي نظمت من قبل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) حاولت الاجابة عن أسئلة أساسية تتعلق بالقوانين الواجبة التطبيق في حالة التحويلات المالية. وكيفية ضمان أمن هذه التحويلات. وما هي المعادلة المطلوبة ما بين أمن التحويلات المالية والخصوصية التي ينبغي ان تراعى. ثم ما هي ضمانات حماية المستهلك الذي يشتري عبر الشبكات ولا يشاهد السلعة الا عند وصولها له. ثم ما هي ملامح القانون الذي يجب تفعيله لمكافحة جرائم المعلوماتية. وهل نكتفي بقوانين وطنية أم أن هنالك حاجة لمعاهدة دولية؟

لقد اتضح ان حجم التجارة الإلكترونية قد بلغ في العام الماضي بين مؤسسات الاعمال ١٥ تريليون دولار. بينما بلغ حجمها بين مؤسسات الاعمال التجارية والمستهلكين ١.٥ تريليون دولار. وفي كل نصف دقيقة تتم عمليات بقيمة ١٢١٠١٧٣ دولارعلى مستوى العالم. وتأتي الصين في مقدمة الدول من حيث حجم التجارة بين المؤسسات التجارية والمستهلكين تليها الولايات المتحدة ثم الهند والبرازيل. اتضح كذلك ان هناك نمواً سريعاً جداً في حجم التجارة الإلكترونية في آسيا وافريقيا. ومن المتوقع ان يقفز حجمها من ٢٨٪ الى ٣٧٪ من الحجم الكلي للتجارة في هذه الدول خلال الفترة من ٢٠١٣ الى ٢٠١٨. ونتيجة لذلك شهدت عمليات شحن الطرود والمغلفات الصغيرة بالبريد الدولي نمواً سريعاً على مدى السنوات القليلة الماضية نتيجة بالأساس لنمو التجارة الإلكترونية عبر الحدود.

بالنسبة لنا في السودان فإن حجم التجارة الإلكترونية بين مؤسسات الاعمال لا بأس به. ونعني به بالاساس التعاملات والتحويلات المالية عبر النظام المصرفي. اما النوع الثاني من التجارة الإلكترونية وهو الذي يتم بين المؤسسات التجارية والمستهلكين فإنه ضئيل جداً بإستثناء عمليات تحويل الرصيد التي تنظمها شركات الاتصالات. وعمليات شراء خدمة الكهرباء التي تبيعها شركة توزيع الكهرباء. أما بيع سلعة محسوسة كجهاز كهربائي او مادة غذائية ودفع ثمنها عبر الشبكة وتسليمها للمستهلك في مغلف بريدي فإن هذا نادر جدا في السودان.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٢/١٧م

على الرغم من ندرة المعاملات التجارية الإلكترونية في السلع العادية في السودان فعلينا الإستعداد لما هو قادم. التطورات السياسية الحالية تشير الى قرب رفع الحظر الامريكي عن السودان. وبالتالي سوف يكون متاحا دخول أدوات وبطاقات الائتمان والدفع الدولية مثل فيزا وماستر كارد وغيرها. وبالمثل سوف تكون هناك بطاقات ائتمان محلية مضمونة دولياً. فعلينا مراجعة قانوني المعاملات الإلكترونية وجرائم المعلوماتية وقانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك لمواكبة مثل هذه التطورات. وعلينا كذلك ترقية خدمات البريد والشحن والجوي. وعلى مؤسساتنا التجارية الولوج لهذا المجال باستصحاب افضل الممارسات الدولية. فعليها العرض الامين للسلع على الانترنت. وعدم التلاعب بالأسعار بتضمين تكاليف خفية. كما عليها الحرص على تقديم سلع عالية الجودة. وضمان تسليمها في الزمان والمكان المحددين سلفاً. كما عليها أن تعنى بتوفير وسائل سهلة وفعالة للاتصال والشكاوى.[١]

الرئيس يتجول في مشروع أمطار :-

صورة رائعة التقطتها بالأمس كاميرا المصور المبدع كمال عمر لفخامة رئيس الجمهورية وهو يتجول مبتهجا بين سيقان القمح الخضراء داخل مشروع أمطار الزراعي بمحلية الدبة بالولاية الشمالية.

مشروع أمطار هو استثمار أماراتي يقوم على مساحة ١٢٠ ألف فدان بمحلية الدبة بالولاية الشمالية، وتستخدم فيه أحدث تقانات الري في العالم عن طريق الرش من خلال أنابيب بلاستيكية منصوبة على أعمدة ثابتة تهطل المياه منها كأنها الأمطار. هذه التقنية بالاضافة للري تعمل على توفير رطوبة في كل المساحة تؤدي لنمو النباتات بشكل أفضل.

الأطوال الهائلة المطلوبة من الأنابيب البلاستيكية لمساحة هائلة كهذه جعل الشركة الاماراتية المستثمرة في المشروع تفكر بطريقة مستقبلية ممتازة، حيث أنشأت مصنعاً متكاملاً للأنابيب البلاستيكية وملحقاتها، وهو مصنع لا يغطي احتياجات المشروع فحسب، وإنما يعمل على تغطية احتياجات عشرات المشاريع المماثلة. وفضلاً عن الاستثمار في مصنع الأنابيب، استثمرت الشركة أيضاً في الطاقة حيث استجلبت محطة ضخمة للطاقة الكهربائية.

يعمل المشروع في زراعة القمح والأعلاف وتربية العجول، حيث ينتظر في نهاية خطة المشروع أن ينتج ٦٠٠ ألف من العجول، وصمم المشروع بحيث يكون أحد المحاور الرئيسية لمبادرة الرئيس البشير لتحقيق الأمن الغذائي العربي بتخصيص منتجاته للصادر. ومن هنا جاء توجيه الرئيس البشير خلال زيارته للولاية الشمالية

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/٣/ ٢٠١٤ م

مؤخراً بإحياء خط السكة حديد أبو حمد بورتسودان، لنقل منتجات هذا المشروع والمشاريع الكبرى الأخرى بالولاية الشمالية لميناء الصادر ببورتسودان.

إن تشجيع الاستثمار في هذه المشروعات الزراعية ومشروعات تربية الحيوان أمر ضروري جداً، ويجب أن يرتبط بمشروعات تحقق قيمة مضافة من أجل الصادر. وتأتي القيمة المضافة من خلال التصنيع الزراعي. علينا ابتداءاً أن ننتقل من مفهوم تصدير الفائض، الى مفهوم الانتاج من أجل الصادر. وعلينا أن نفهم أن أمننا الغذائي يمكن أن يتحقق من خلال توفر موارد حقيقية تمكننا من استيراد ما لا ننتجه بدلا من إهدار موارد عزيزة في انتاج ضعيف.

فمثلاً في القطاع المطري الآلي لو عملنا على زراعة الذرة الفتريتة من أجل تصنيعها في شكل كحول إثيلي يدخل في صناعات الدواء والمنظفات، كما يدخل في الوقود الحيوي، فإن الصادر من منتج كهذا سيكون قيماً جداً، يحقق لنا فائضاً كبيراً من العملات الأجنبية.

وعلى نفس المنوال نحقق القيمة المضافة في السمسم والحبوب الزيتية الأخرى من خلال التصنيع وتصديرها كزيوت ذات قيمة عالية جداً، بدلاً عن تصديرها خام تتجاوز نسبة الشوائب فيه ٢٠٪. أما تحويل الصمغ العربي لبودرة رذاذية تدخل مباشرة في صناعة الأدوية ومستحضرات التجميل والمياه الغذائية والمشروبات والشكولاتة، فهي قصة أخرى، ذلك لأن تصدير البودرة الرذاذية بدلاً عن الصمغ العربي (المدروش) الذي نصدره حالياً يعطي قيمة مضافة تساوي عشرة أضعاف قيمة الصمغ العربي المصدر خام. صادرنا من الصمغ العربي الآن في المتوسط ٢٠٠ مليون دولار سنوياً سينتقل الى ٢ مليار دولار اذا حولناه كله لبودرة رذاذية.

التحية لفخامة رئيس الجمهورية وهو يتابع مثل هذه المشاريع بالزيارة والرعاية، ففي الزراعة المرتبطة بالتصنيع الزراعي الحل لمشكلاتنا الاقتصادية.[1]

السودانيون خارج النظام المصرفي..كيف يمكن جذبهم؟

يقدر عدد السودانيين الذين ليست لهم أي علاقة مع البنوك بحوالي ٩٦٪ من عدد السكان. معنى هذا أن عدداً هائلاً من السكان لا يستفيدون من الخدمات التي تقدمها البنوك. مثل تمويل المشروعات، أو حفظ الأموال والمدخرات، أو خدمات تحويل الأموال من شخص لآخر، وغيرها من الخدمات. والأخطر من هذا هو حقيقة أن عدم شمول هذا العدد الهائل من السودانيين، تحت مظلة خدمات البنوك، يعني أن كتلة نقدية هائلة هي خارج هذه البنوك. فالشخص الذي لا يعرف طريق البنوك، أو الذي لا يثق في خدماتها، يقوم بحفظ أمواله السائلة في بيته أو في محله التجاري.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/١/ ٢٠١٦ م

لقد شاهدت بأم عيني تجاراً كباراً لهم غرف كاملة مكدسة بأوراق النقد، إما في بيوتهم في بير السلم، أو في شركاتهم ومحالهم التجارية.

تخزين هذه الكميات الهائلة من أوراق النقد لدى الأشخاص والتجار له أضرار ثلاثة: فهو أولاً يحرم البنوك من السيولة المطلوبة لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وثانياً يعرض أوراق النقد للتلف لتخزينها في ظروف غير ملائمة، وثالثاً يعطي الفرصة للصوص للسرقة فيخسر صاحب المال الكثير.

اجتهد بنك السودان والبنوك التجارية كثيراً في جذب عامة المواطنين للنظام المصرفي. توسعت البنوك في فتح فروع وتوكيلات كثيرة لتكون قريبة من المواطن، ووضعت شروطاً ميسرة لفتح الحسابات بها، ورعى بنك السودان التقنية المصرفية ونظم الدفع فأصبح ايداع الاموال وسحبها وتحويلها سريعاً جداً وآمناً جداً. وعلى الرغم من كل هذه الجهود الهائلة والمقدرة فإن النتائج ظلت ضئيلة للغاية. يعود هذا في تقديري لسببين رئيسيين: الأول عدم وجود فائدة ملموسة للمدخر الصغير من وضع ماله في البنك. والثاني أن البنوك لم تصل للمواطن العادي العامل أو المزارع أو الموظف الصغير أو الطالب في مكانه، أو لم تقترب منه الاقتراب الكافي.

ما الحل إذاً لجذب المواطن العادي أو الناشط الاقتصادي الصغير للبنوك. بتقديري يجب أولاً أن يحدث اجتهاد فيما يلي الفائدة على المدخرات. اجتهاداً لا يخالف الشريعة الاسلامية السمحاء ولكنه في نفس الوقت يواكب العصر والظروف الاقتصادية. من ذلك مثلاً أن يلتزم البنك بمنح تبرع أو عوض آخر للمدخرين. وثانياً أن تقترب البنوك اقتراباً حقيقياً من المواطنين من خلال أدواتهم وأسلوب معيشتهم الحالي، من ذلك مثلاً أن الهاتف الجوال أصبح أداة لا غنى عنها لدى كل مواطن.

تابعت يوم أمس السبت ببنك العمال الوطني إطلاق خدمة (مولت) وهي خدمة جديدة تستهدف توسيع المظلة البنكية بإدخال المزيد من المواطنين اليها. الشركاء في الخدمة الجديدة هم بنك العمال الوطني، وشركة الخدمات المصرفية المالكة لمحول القيود القومي، وشركة إي دوك وهي شركة تقنية صممت ونفذت الخدمة. وتم كل العمل تحت اشراف البنك المركزي- ادارة نظم الدفع.

ما يميز الخدمة الجديدة أنها ليست بطاقة الكترونية مصرفية كما هو الحال في الخدمات المتعددة التي أطلقتها البنوك مؤخراً، ولكنها تطبيق على الموبايل يمكن للمواطن انزاله من الموقع الالكتروني www.sdgexpress.com/download/mowallet.apk وتشغيله، فيصبح مالكاً لحساب مصرفي كامل الخدمات.

بأيدي السودانيين الآن حوالي ١٥ مليون جهاز هاتف جوال، حوالي ٤٠٪ منها

هواتف ذكية أي يمكنها دخول الانترنت وانزال التطبيق. المستخدمين للهواتف الذكية هم في الغالب فئة الشباب، الآن يمكن للملايين من الشباب امتلاك حساب مصرفي بخطوات لا تستغرق أكثر من ٣ دقائق وهو جالس في مكانه. جربوها يا شباب وأفيدوني برأيكم.[(١)]

الصناعات العسكرية السودانية :-

مشاركة السودان في معرض أبو ظبي للصناعات الدفاعية والأمنية (ايدكس ٢٠١٥) لفتت الانظار من حيث حجم المشاركة والمعدات التي تم استعراضها. الدوريات والمجلات العسكرية المتخصصة أشارت بخطوط عريضة لهذه المشاركة. وعلى سبيل المثال تناولت اصدارة TTU وهي متخصصة في الصناعات الدفاعية والدراسات الاستراتيجية وتصدر في فرنسا أشارت لهذه المشاركة بالقول :(شاركت في المعرض أكثر من ١٢٠٠ شركة من ٥٥ دولة وبزيادة وصلت نسبتها الى ٣٨,٥٪ عن العام الماضي. جاءت غالبية المشاركات من دول صاعدة في مجال الصناعات العسكرية. وتميزت أجنحة كوريا الجنوبية، تركيا، السعودية، والامارات. كما لفتت الأنظار المشاركة الضخمة لهيئة التصنيع الحربي السودانية، والتي تحولت في سنوات محدودة الى واحد من الموردين المعتبرين للأسلحة والذخائر في دول القارة الافريقية برغم الاوضاع التي يعيشها هذا البلد). يذكر أنه من حيث حجم العرض فقد احتلت هيئة التصنيع الحربي السودانية المركز الثاني بعد دولة الامارات العربية المتحدة.

وفقاً لبيانات مركز استكهولم العالمي لأبحاث السلام SIPRI للعام ٢٠١١فإن الدولة التي تحتلّ المركز الأول في العالم في صناعة الأسلحة هي الولايات المتحدة الأميركية. وهي ليست فقط الدولة الأولى في تصنيعها بل والأولى في تصديرها (٣٠٪ من صادرات السوق العالمي للسلاح) تتبعها روسيا (٢٦٪) وألمانيا (٧٪) وفرنسا(٦٪) والصين (٥٪) والمملكة المتحدة (٤٪). أما من جهة المستوردين فتحتلّ الهند المرتبة الأولى في العالم (١٢٪ من مشتريات العالم من الأسلحة) وتتبعها الصين (٦٪) والباكستان (٥٪) وكوريا الجنوبية (٥٪) وسنغافورة والجزائر واستراليا والولايات المتحدة (٤٪) لكل، والأمارات العربية المتحدة والسعودية (٣٪) لكل.

تقدّر قيمة هذا السوق بـ ١٧٥٦ مليار دولار في العام الواحد أي نصف قيمة سوق الطاقة. وتحتل الشركات الأمريكية موقع الصدارة في مبيعات الأسلحة على مستوى العالم. ففي قائمة العشرة شركات الكبرى على مستوى العالم في صناعة الأسلحة للعام ٢٠١١ احتلت ٧ شركات أمريكية مواقع متقدمة محققة حجم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/٤/ ٢٠١٥ م

مبيعات وأرباحاً هائلة.

الاهتمام بالتصنيع الحربي في السودان ليس حديثاً، فمنذ ستينيات القرن الماضي بدأ مصنع الذخيرة بالخرطوم نشاطه في تصنيع الذخائر التي يحتاجها الجيش والقوات النظامية الأخرى، فضلاً عن الذخائر التي تستخدم في الصيد والحماية بواسطة المواطنين المدنيين، مثل ذخائر الخرطوش وذخائر البنادق المورس وبنادق الرصاص. غير أن تحولاً كبيراً حدث في تسعينيات القرن الماضي بإنشاء هيئة التصنيع الحربي، التي أتبعت لها مدينة جياد الصناعية. ومن خلال مجموعة متميزة من المهندسين والاداريين، عسكريين ومدنيين، تطورت الصناعة العسكرية السودانية لمستويات متقدمة جداً في مجالات الأسلحة الصغيرة، والذخائر، والمركبات العسكرية المصفحة، والطائرات الصغيرة، والطائرات بدون طيار، من خلال مصنع صافات لانتاج الطائرات الذي يتبع للهيئة، والانتاج في هذه المجالات يضارع مثيله في الدول المتقدمة. ويتم تصديره لعدد من الدول.

نأمل أن تتطور هذه الصناعة لتدخل قائمة الكبار في مجالي الانتاج والتصدير، وتصبح بالتالي واحدة من ركائز الاقتصاد الوطني.[1]

ايقاف استيراد وتصنيع الركشات :-

في ١٦ يناير ٢٠٠٥ أصدرت وزارة المالية والاقتصاد الوطني قراراً بمنع دخول الركشات للبلاد بكافة أنواعها. وفي ١٦ أبريل ٢٠١٥ أصدرت نفس الوزارة توجيهاً لوزارة الاستثمار تطلب فيه عدم إصدار تراخيص جديدة لصناعة وتجميع الركشات والمواتر بثلاث عجلات.

الركشات المرخصة والعاملة الآن بمختلف ولايات البلاد لا علاقة لها بهذا القرار وسوف يستمر عملها عادياً، ويجدد ترخيصها كل عام ما دامت الركشة صالحة للعمل وفق قرار سلطات الترخيص. القرار مقصودة به الركشات الجديدة، وأقول هذا لتطمين الأسر والناس التي تعتمد في معيشتها الآن على العائد من تشغيل الركشات في نقل الركاب أو البضائع.

القرار بُني على تقارير المجلس الأعلى للبيئة الذي أشار إلي أن الركشات تسبب تلوثاً للبيئة لأنها تستخدم وقوداً هو خليط من البنزين والزيت. وأن حرق العادم لزيادة كفاءة ماكينة الركشة يؤدي لتلوث إضافي. كما بُني القرار على تقارير سلطات المرور التي أفادت أن الركشات لا تحقق السلامة المرورية، وأن تواجدها بكثافة على الطرق يعرقل حركة المرور.

قرار منع الاستيراد تجاهل لنواحي الاجتماعية حيث يقدر من يعملون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٣/ ٢٠٠٥ م

بالركشات كمصدر رزق بعشرات الآلاف. صحيح أنهم لن يتأثروا فوراً ولكن عليهم تدبير مصدر رزق آخر عندما ينتهي العمر الافتراضي لركشاتهم الحالية. والقرار سد باباً للعمل أمام الشباب الذين تتجاوز نسبة البطالة في أوساطهم ٢٠٪ وفقاً للتقديرات الرسمية. والقرار كذلك يؤثر على تكلفة النقل لعشرات الآلاف من الأسر التي تجد في الركشة وسيلة رخيصة للتنقل. فهم سيضطرون لاستخدام وسائل نقل أكثر تكلفة بعد التناقص التدريجي المتوقع للركشات العاملة بعد تطبيق قرار منع الاستيراد ومنع التصنيع.

من ناحية أخرى من الواضح أن قراري منع الاستيراد ومنع التصنيع بنيا على حالة ولاية الخرطوم، وحتى في الخرطوم بنيا على حالة المحليات الحضرية الخرطوم وأم درمان والخرطوم بحري. ففي محليات أم بدة وشرق النيل وجبل أولياء وكرري وبقية ولايات السودان فإن ترجيح الناحية الاجتماعية التي أشرنا لها أولى من النواحي البيئية والنواحي المرورية. ببساطة هل الأفضل لنا أن نوفر وسيلة معيشة تقي شاب وأسرته المسغبة والفقر؟ أم نحافظ على البيئة وانتظام حركة المرور؟ نسبة الفقر في السودان عالية جداً فهي وفق آخر احصاء ٤٦٪ من السكان. إن إزالة الفقر أهم من أي إعتبارات أخرى.

كان الأوفق في تقديري أن يترك للولايات وللمحليات تقدير الموقف. فمحلية مثل الخرطوم يمكن أن تقرر إيقاف عمل الركشات داخلها وأن تمنع ترخيصها. لأنها محلية حضرية تمثل وجه البلاد، ويجب أن تكون نظيفة وبعيدة عن الملوثات. أما محلية مثل أم بدة فإن نسبة الفقر فيها تجعل من الطبيعي أن يُسمح فيها للركشات بالعمل لفائدة الفقراء العاملين عليها، ولفائدة الفقراء الذين يستخدمونها. وما ينطبق على أم بدة بتقديري ينطبق على كل ولايات ومحليات السودان الأخرى.

مسألة ثانية لم تراع في القرارين وهو التطور العلمي المهم الذي أدى لاختراع ركشة تعمل بالكهرباء فهي لا تلوث الجو وصوتها هادئ جداً. كان يمكن استثناء هذا النوع لتشجيع كل حائزي الركشات الحالية لاستبدالها بالكهربية.

أما منع التصنيع فهو تدخل لا مبرر له على الاطلاق في شان الاستثمار، ولنفترض أن مستثمراً أقام في بلادنا مصنعاً لتصنيع الركشات بغرض تصديرها لتشاد وجنوب السودان وأثيوبيا. لماذا نمنعه؟ وما الحكمة من ذلك؟ ندعو لإعادة النظر في هذين القرارين.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٤/٦/ ٢٠١٥ م

شركة مساهمة عامة للانتاج الحيواني :-

قرأت البارحة على الصفحة الاقتصادية بصحيفتنا هذه خبراً استغربت له عنوانه (تنديد بقرار إنشاء شركة مساهمة عامة لتصدير الماشية). وفي متن الخبر أن عدداً من مصدري الماشية اعترضوا على سعي وزارة الثروة الحيوانية تكوين شركة مساهمة عامة للثروة الحيوانية، إذا كان من ضمن اختصاصاتها تصدير الماشية. وفي متن الخبر أيضاً أن وزير الثروة الحيوانية البروفسيور موسى تبن قال خلال اجتماع عقده مع شركات تصدير الماشية ان الغرض من انشاء الشركة انتاج الماشية وتوفير البنى التحتية اللازمة وتوفير الاعلاف بجانب انتاج الالبان. ولفت الوزير لعدم تمليك المحاجر البيطرية لأي جهة أو شركة خاصة.

ما فهمته من الخبر أن الوزير (يعتذر) للمصدرين عن مجرد التفكير في إنشاء شركة مساهمة عامة لتصدير الماشية، وهو يؤكد لهم ويطمئنهم أن أغراض الشركة المقترحة لا تتضمن التصدير

مصدر استغرابي شيئين، الأول أن مفهوم شركة المساهمة العامة يعني أن من حق كل شخص أن يكوم مالكاً لأسهم فيها. بما فيهم المصدرين الحاليين ففيما الاعتراض؟ والثاني لماذا يتم الرضوخ للشركات المصدرة الحانية بعدم مزاحمتهم في الصادر بواسطة شركة مساهمة عامة؟ هل قامت هذه الشركات بتطوير الصادر وفتح أسواق جديدة؟ هل تنساب منها عوائد الصادر بسهولة ويسر لبنك السودان والبنوك التجارية؟ هل هي منصفة للمنتجين؟

إذا كانت الاجابة بنعم على هذه الأسئلة فليعتذر لها وزير الثروة الحيوانية ولا (يشاغلها) فيما تقوم به من عمل جليل. أما إن كانت الاجابة بلا على هذه الأسئلة فلا يوجد مبرر للإعتذار. أما أنا فمن خلال متابعتي أقول أن الاجابة على كل هذه الأسئلة هي بلا فيما عدا عدد محدود جداً من الشركات. وأضيف أن بعض هذه الشركات تعمل كوكلاء لتجار أجانب.

إننا نعارض تصدير ثروتنا الحيوانية (ماشة بكرعيها) لأن في هذا هدر هائل لمورد اقتصادي كبير، ذلك لأن التصدير بهذه الطريقة يفقدنا الاستفادة من اجزاء الحيوان الأخرى كالجلد والشعر والامعاء والاظلاف وكلها تدخل في صناعات هامة جداً. ولكن بما أننا لم نستكمل الاستعداد لتصدير ثروتنا الحيوانية في شكل منتجات حيوانية فيجب أن تقوم شركة المساهمة المقترحة بالتصدير كواحد من اختصاصاتها. على الأقل نضمن عوائد الصادر واستفادة المنتجين الحقيقين.

فكرة شركة مساهمة عامة للانتاج الحيواني ليست جديدة فقد حضرت عدة

اجتماعات بوزارة الثروة الحيوانية في العام ٢٠١٢ عندما كان الدكتور فيصل حسن ابراهيم وزيرا للثروة الحيوانية، خططت هذه الاجتماعات لإنشاء هذه الشركة، ولكن من الواضح أن تضارب المصالح مثل الذي بيناه أعلاه عطل إنشاءها. فلتحزم الحكومة أمرها وتنفذ تكوين شركة المساهمة العامة للانتاج الحيواني (بما فيها التصدير) تنفيذا للبرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي، وتحقيقاً للمصلحة العليا للبلاد.(١)

صفقة كنار وضرورات التحول لشركة مساهمة عامة :-

حسب المعلومات المتداولة في الاعلام فقد أكمل بنك الخرطوم إجراءات الإستحواذ على شركة كنار للإتصالات. معلوم أن شركة كنار للإتصالات مملوكة لمستثمرين أماراتيين، وقد تحصلت على ترخيص للعمل في مجال الإتصالات في السودان، وكان جل إستثماراتها في البنية التحتية لقطاع الاتصالات، ويُعتقد أنها تملك ثاني أكبر شبكة للألياف الضوئية بالبلاد، وأكبر زبائنها، أو مستخدمي شبكتها هذه، هي شركات الاتصالات، وعلى رأسها شركة زين أكبر مشغل للهاتف السيار في البلاد. ومعلوم كذلك أن شركة زين دخلت في تنافس حاد مع بنك الخرطوم للإستحواذ على كنار.

أشار أكثر من مراقب إلى أن المالك الجديد (بنك الخرطوم) غير متخصص في مجال الإتصالات، وبالتالي قد يكون من الأفضل تحويل كنار لشركة مساهمة عامة، تحت إدارة إحترافية متخصصة. على أن يتم التحويل بموافقة المالك الجديد، ووفقاً لقانون الشركات وقانون سوق الخرطوم للأوراق المالية، وذلك بناءاً على ما ورد في برنامج إصلاح الدولة بتشجيع قيام شركات المساهمة العامة في مختلف القطاعات.

الخبراء في هذا المجال يشيرون الى أن تحويل شركات الاتصالات الي شركات مساهمة عامة يجب أن يكون وفق رؤية إقتصادية تستصحب مناخ الأعمال والإستثمار في السودان.

د. فتح الرحمن صالح الاقتصادي والمصرفي المعروف يرى أن الحوافز هي التي تدفع للتحول وعندما تحس الشركة انها بعدم تحولها لشركة مساهمة عامة قد فوتت فرصا عظيمة هنا يأتي القرار بالتحول.

أما الدكتورحامد الامين فإنه يلخص مزايا شركات المساهمة العامة على النحو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٤ م.

التالي: تمكين أى مواطن من الدخول فى عالم الإستثمار لأن أسعار الأسهم عند الإكتتاب تكون ضئيلة جدا، وتتميز شركات المساهمة العامة بانفصال ملكية رأس المال عن الإدارة. فضلاً عن أن إستقلال شخصية شركة المساهمة العامة يمكنها من الإستمرار بصرف النظر عن إستمرار علاقة حملة الأسهم الحاليين بها من عدمها، فخروج أى مساهم لا يعنى توقف الشركة، ويمكن لشركات المساهمة العامة المدرجة فى سوق الخرطوم للأوراق المالية الحصول على مبالغ تمويل كبيرة بدون تكلفة تمويل ، فيما يوفر الإدراج فى سوق الأوراق المالية كذلك قيمة جاهزة لأسهم الشركة العامة مقارنة بأسهم الشركة الخاصة. كما يوفر فرصة للموظفين لكي يصبحوا مساهمين. وبالطبع يمكن لأى مساهم أن يبيع ويشترى أسهم شركة المساهمة العامة.

الخبير الاقتصادي قاسم أضاف: إن تقلبات سعر الصرف لها أثر وتأثير مباشر علي المستثمر الأجنبي والمحلي، واذا كان الاستثمار لا يحفظ لأي منهما القيمة فإنه يفضل حفظه في شكل نقد أجنبي بـدلا من تحمل مخاطرة الإستثمار.

تعليق: من الواضح أن الموضوع متشعب ويحتاج للمزيد من النقاش والعصف الذهني. ويحمد للدكتورة النشطة تهاني عبد الله عطية وزير الاتصالات وتقانة المعلومات ابتدارها لهكذا نقاش.[١]

كيف يمكن جذب المواطنين للبنوك :-

إتحاد المصارف السوداني إتحاد مهني نشط جداً في المجالات المتعلقة بعمل البنوك، فالاتحاد من خلال دوائره المتخصصة يسعي للوفاء بمهامه وأهدافه الأساسية المتمثلة في: القيام بدور المستشار لمحافظ بنك السودان المركزي في المسائل المصرفية، الإرتقاء بالخدمات المصرفية بالسودان، إرساء أعراف مصرفية سليمة، نشر الوعي المصرفي الإسلامي في المجتمع ودعم الثقة في النظام المصرفي والمالي، وتوثيق الصلات بين الإتحاد وسائر الهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بالنشاط المصرفي والمالي في السودان وخارجه بما يؤدي إلى تبادل الخبرات والمعرفة المصرفية.

يقوم الاتحاد بالعديد من الأنشطة لتحقيق الأهداف المذكورة، ومن بين هذه الأنشطة رعايته لاحتفالية سنوية تحت مسمى (أسبوع التقنية المصرفية) هذه الاحتفالية في نسختها الثامنة هذا العام جاءت تحت شعار التقنية المصرفية طريقنا للشمول المالي. بدأ برنامج هذا الأسبوع يوم الاثنين الماضي بندوة علمية حول معايير

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٩ م.

جودة الخدمات المصرفية- القياس والآثار قدمها دكتور محمد عبد الله خليل، وفي يوم الثلاثاء أقيمت ندوة علمية ثانية حول الحكومة الالكترونية- الواقع الفرص والتحديات قدمها المهندس محمد عبد الرحيم يس مدير المركز القومي للمعلومات، وفي يوم الأربعاء اختتمت سلسلة الندوات بندوة علمية حول دور التقنية المصرفية في تحقيق الشمول المالي.

شعار الأسبوع وندواته المختلفة تحاول لفت النظر لموضوع هام للغاية وهو موضوع الشمول المالي، ومقصود به إيصال خدمات البنوك لغالبية سكان القطر بطريقة آمنة وسهلة، وبسعر مناسب وفي الوقت المناسب. التحدي كبير جداً عندنا في السودان لأن ٩٤٪ من السكان ليس لهم حسابات في البنوك ولا يعرفون الطريق اليها أو كيفية الاستفادة من خدماتها، وذلك بسبب إنخفاض النشاط الاقتصادي وبالتالي عدم الاحتياج لخدمات المصارف التقليدية، وبسبب أن البنوك تطلب معلومات ووثائق ثبوتية كثيرة لا يملكها غالبية المواطنين السودانيين، وكذلك بسبب التكلفة العالية لإنشاء فروع للمصارف تجعلها أقرب للمواطن.

يرى المهندس عمر حسن عمرابي أن الطريقة الوحيدة لجذب عدد كبير جداً من المواطنين السودانيين للبنوك هو بإستخدام 'الموبايل، ذلك لأن ٧٧٪ من سكان السودان البالغين يملكون أجهزة موبايل، وحوالي ٣٠٪ منهم يستخدمون الانترنت. والفكرة هي إنشاء حساب مصرفي مرتبط بالموبايل، وبهذا يمكن لأي شخص عنده موبايل أن يكون عنده حساب مصرفي. ويتم فتح الحساب بواحدة من طريقتين إما عن طريق برنامج أو تطبيق في الهواتف الذكية وفي هذه الحالة يكمل المواطن فتح الحساب بنفسه، أو عن طريق وكيل للبنك مقدم الخدمة من أصحاب البقالات أو العاملين في بيع كروت شحن الموبايلات وغيرهم، والوكيل في هذه الحالة يستخدم هاتف ذكي لفتح الحساب نيابة عن المواطن، ويسلمه كلمة السر التي يكون متاحاً للمواطن تغييرها في أي وقت. المهم أن الحساب مربوط بموبايل المواطن أو بالأحرى بشريحة موبايله. يودع المواطن المال عن طريق الوكيل أو عن طريق التحويل له من حساب مصرفي آخر. ويمكنه بعد ذلك القيام بعدة عمليات مثل تغذية حساب الموبايل لشخصه أو لأي شخص آخر، وشراء الكهرباء، ودفع رسوم التقديم للجامعات أو أي رسوم أخرى، ودفع أقساط التمويل الأصغر وغيرها.

السودانيون بارعون جداً في استخدامات الموبايل المختلفة، حتى غير المتعلمين منهم يتعاملون في تحويل الرصيد ببراعة تامة، لهذا يمكنهم الانخراط في استخدام التقنية الجديدة متى ما أحسوا بأنها تحقق لهم فائدة محسوسة، ومن ذلك مثلاً أن تحويل الأموال عن طريقها مضمون وتكلفته أقل من تحويل الرصيد. إذا نجحنا في

هذا فإن ملايين السودانيين سيصبحون أصحاب حسابات بنكية بين ليلة وضحاها.[1]

ما الحل لقضية الأراضي الزراعية؟

تحتاج بلادنا للاستثمارات الأجنبية خصوصاً في القطاع الزراعي. تبذل اجهزة الاستثمار القومية والولائية جهوداً ضخمة للترويج لهذا النوع من الاستثمار، وعندما يصل المستثمر ويسلم الأرض لا يتمكن من العمل فيها في غالب الأحيان لاعتراضه بواسطة السكان المحليين الذين يدعون أن الأرض أرضهم وأرض أجيالهم القادمة. طرحتُ الموضوع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فوصلت إفادات هامة منها إفادة الدكتور عبد العاطي محمد أحمد الذي كتب لنا من الصين قائلاً: 'ن على كل ولاية بالسودان أن تحدد ابتداءًا خطتها الاستراتيجية ، توضح فيها استخدامات الأرض سكنية زراعية صناعية رعوية خدمات .... إلخ . وتعطي الفرصة لأصحاب الحقوق التاريخية ، أما أن يستثمروا أرضهم بأنفسهم ، أو أن تأتي الولاية بمن يشاركهم ولكن أن تأخذ الولاية الحقوق التاريخية وتعطيها لمستثمر دون الأخذ في الاعتبار رضاء أصحاب الحقوق التاريخية فهذا يعطل الاستثمار . الحقوق التاريخية حق محفوظ بين كل الأهل في الولاية ، ولا أحد يتعدى على الآخر ، فلماذا لا ننميها في شكل جمعيات تعاونية؟ وتقوم الولاية بجلب المستثمرين ليشاركوا أصحاب الحقوق التاريخية من خلال جمعياتهم بدلاً من أخذ أرضهم وإعطاءهم للآخر ، مع العلم أن من بين أصحاب الحقوق التاريخية من له إمكانات ويمكن أن يستثمر هو بنفسه . .

علقت على المداخلة أعلاه بالقول: لا يوجد قانون او قرار يمنع اصحاب الحقوق التاريخية من الاستثمار . وقانون الاستثمار القومي وقوانين الاستثمار الولائية تساوي ما بين المستثمر المحلي والاجنبي. المعضلة الأساسية في القدرة على الاستثمار أي توفير رأس المال المطلوب للإستثمار. مدخراتنا المحلية (وهي فوائض الحكومة ومدخرات قطاع الاعمال والقطاع الأسري بالبنوك السودانية) أقل من المطلوب بكثير. لهذا نحتاج للمستثمر الأجنبي.

إن جمعياتنا التعاونية الحالية ليس لديها رؤوس أموال كافية للاستثمار في القطاع الزراعي الذي يحتاج رأس مال ضخم جداً. لجأت بعض الولايات لمعالجات ناجحة ويمكن الاستفادة منها، مثل ولاية نهر النيل حيث أن المستثمر هناك يمنح الأرض شريطة استصلاح ما نسبته ٢٥٪ منها للاهالي اصحاب الحقوق التاريخية.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٩ م .

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية التي يترأسها الدكتور حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية درست هذا الموضوع الهام في اطار اللجنة العليا لإصلاح الدولة وجاءت توصيتها على النحو الآتي: لمعالجة العلاقات القومية والولائية في مجال الأراضي ابتدرت اللجنة مشروع قانون حول استخدامات الاراضى يتضمن معالجات حاسمة للتعدي على الاراضي ، ويمنع التعارض بين السلطات الولائية والقومية في سياسات منح الاراضي الاستثمارية و النزاعات الخاصة بها ، بجانب دراسة قضية تعويضات الاراضى الزراعية وتقييمها.

وبجانب هذا أعطى قانون الاستثمار القومي الحق لرئيس الجمهورية في منح الأرض للاستثمار في أي بقعة من بقاع السودان.

علينا العمل بجدية في اتاحة الأرض للمستثمرين الأجانب في القطاع الزراعي، للاستفادة من الفرصة المتاحة الآن في مبادرة الأمن الغذائي العربي، التي تتبناها السعودية ودول الخليج العربي من خلال الجامعة العربية.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/٥ م .

الباب الخامس

الفساد وبرامج إصلاح الدولة

أخيراً.... مفوضية لمكافحة الفساد :-

ورد في صحيفة الصيحة الصادرة أمس أن السيد رئيس الجمهورية صرح بأن أولى مهام المجلس الوطني الجديد إجازة تشريع لاحداث مفوضية للشفافية ومكافحة الفساد. هذا أمر يستحق أن يُحتفى به. ولرب قائل أن مفوضية سابقة أُنشئت وكان يترأسها السيد أبو قناية وكيل وزارة المالية الأسبق فما الجديد إذن؟ الجديد أن المفوضية الجديدة سوف يتم احداثها بقانون، أي أنها سوف تكون مؤسسة مستقلة لها سلطات وصلاحيات، وليس مجرد جسم إداري كما كان هو الحال في المفوضية السابقة.

خلال العام ٢٠١٢ وعلى مدى ستة أشهر، وبتكليف من هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء، نشطت لجنة علمية رفيعة لإعداد دراسة بشأن الفساد. وكانت اللجنة برئاسة البرفسور البخاري عبد الله الجعلي، وعضوية كل من الدكتور سيد علي زكي وزير المالية الأسبق، والبرفسور بركات موسى الحواتي، والدكتور يوسف علي طه الكودة، والمهندس عثمان ميرغني، والدكتور الكندي يوسف، والدكتور محمد أحمد سالم، وقد تشرفت بأن أكون مقرراً لهذه اللجنة الرفيعة.

استمعت واستعانت اللجنة بعدد من العلماء والتنفيذيين هم: البروفسور علي محمد شمو، الأستاذ محجوب محمد صالح، البروفسور احمد علي قنيف، الدكتور عبد المنعم محمود القوصي، الدكتور عز الدين ابراهيم حسن، البروفسور عبد الله ادريس، الأستاذ أحمد عبد العاطي، اللواء امن عباس أحمد خليفة، اللواء شرطة عادل ابو بكر الخير، الاستاذة انصاف عوض محمد حمد مدير المراجعة الداخلية حينذآك، العقيد شرطة محمد عبد الكريم دراج من ادارة الجمارك، الاستاذ محمد الحافظ نصر من ديوان المراجع القومي، الدكتور يوسف أحمد محمد العوض من التدريب القومي، المستشار اعتدال عبد القادر أبو شامة من ديوان النائب العام، الأستاذة عواطف أحمد بابكر عجبنا من ديوان شئون الخدمة.

خلصت هذه اللجنة العلمية الرفيعة بعد دراستها لأوراق عمل متخصصة، والاستماع للخبراء والتنفيذيين، والاطلاع على التجارب الدولية والاقليمية، لجملة من التوصيات قدمت لها بالقول : الفساد نزعة بشرية لا تزول بصفة كلية،

لكن دحره ومحاصرته في أضيق ركن يتطلب في المقام الأول إرادة سياسية اصيلة. وبعد هذه المقدمة الرائعة والمختصرة أوصت اللجنة بإنشاء مفوضية عليا (High Commission) بموجب قانون لمناهضة الفساد. على أن يترأسها أحد شيوخ العدالة والقانون في السودان (قضاء جالس أو واقف) من المعروفين للكافة بقوة الشخصية وعفة اليد ومكارم الأخلاق بدرجة وزير مركزي، وتكون عضويتها أيضاً من شيوخ الخدمة العامة والجامعات في السودان ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة والخبرة. وعلى أن تكون هذه المفوضية مستقلة تماماً وذات سلطات واختصاصات ينظمها القانون. وأن تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة. ويقوم رئيس الجمهورية بترشيح رئيسها واعضائها من ذوى الكفاءة والاستقامة على أن تتولى السلطة التشريعية اعتمادهم.

و لضمان دور شعبي في الإبلاغ عن الفساد ومحاصرته أشارت اللجنة الى أنه يجب عدم تحميل المواطن عبء الإثبات بالوثائق فى حالة وجود بينات وأدلة مبدئية، وعلى الدولة عبر أجهزتها إكمال عملية كشف وإثبات أو نفي شبهة الفساد من خلال البحث والتحقيق.

ولمصلحة عمل المفوضية أوصت اللجنة بوجوب تشجيع وتمويل مراكز البحوث والدراسات للعمل المستمر لرصد درجات الفساد وأنواعه و تجميع الادبيات التى تتعلق بدراسات الفساد والافساد.

أوصت اللجنة كذلك بانشاء جهاز للرقابة الادارية. كما أوصت بتشكيل لجنتين متخصصتين لاتتجاوز كل لجنة الأعضاء الخمس، لجنة للنظر فى ترسيخ القيم التربوية فى محاربة الفساد بادخالها في مناهج التربية في مستويات التعليم العام والعالي، ولجنة للنظر فى الثغرات القانونية التى تحكم النشاط الاقتصادى.[١]

٣٦ ألف رسم عدد هائل :-

حسب تصريحات وزير المالية والتخطيط الاقتصادي بدر الدين محمود فقد كشف أن هناك ٣٦٠٠٠ رسم يتم تحصيلها في انحاء البلاد المختلفة. هذا رقم هائل بلا شك يمكن أن يدخل موسوعة غينيس للأرقام القياسية. هذا الرقم تم التوصل اليه بعد أن تم الشروع في تشخيص وتحليل البيانات الأولية التي تم الحصول عليها من الوزارات والمؤسسات والهيئات التابعة للحكومة الاتحادية، ومثيلتها التابعة للحكومات بالولايات، ثم الرسوم التي تفرضها المحليات.

لقد كان الهدف من الحصول على البيانات الأولية هو حوسبة النظام المالي في الدولة بما في ذلك أورنيك التحصيل الاساسي وهو الأورنيك ١٥. استلزمت عمليات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٦/ ٢٠١٥ م.

الحوسبة والبرمجة معرفة اسم وقيمة ومسار أي رسم يتم تحصيله على مستوى السودان، لهذا جاء العدد الهائل المشار اليه من الرسوم وهو ٣٦ ألف رسم. أغلب الرسوم على مستوى المحليات، وهي تختلف اختلافا كبيرا ما بين محلية وأخرى، سواء في المسميات أو في القيمة، ففي محلية حضرية كمحلية الخرطوم تجد عوائد شقة وعوائد فيلا وعوائد منزل بالطوب.وفي محلية أخرى ريفية كمحلية القلابات تجد عوائد على قطية وعوائد على كرنك.رسوم النفايات تتفرع مسمى وقيمة ما بين رسوم نفايات مطعم، رسوم نفايات مستشفى، رسوم نفايات مصنع، رسوم نفايات متجر، رسوم نفايات مسكن درجة أولى، ثانية، ثالثة وهكذا. القمسيون الطبي وحده له ١٣١٤ رسماً.

لقد أسهمت عدة سياسات وقرارات حكومية في تناسل هذا العدد الهائل من الرسوم. على سبيل المثال تم اقرار النظام الفيدرالي بالدستور وفيه ثلاثة مستويات حكم، قومي وولائي ومحلي. أسندت لكل مستوى حكم مهام وصلاحيات. ومنحت لكل مستوى سلطات تحصيل وجباية. على المستوى النظري كان يفترض ألا يتم المصادقة على قيام محلية الا بناءاً على دراسة شاملة سياسية واجتماعية واقتصادية، توضح الموارد البشرية والمادية للمنطقة المقترح اقامة المحلية فيها. على أن تغطي الموارد الاقتصادية في المنطقة والمتحصلة كضرائب من الانشطة فيها تكلفة الخدمات المنتظر تقديمها للمواطن، وتحقيق فائض يورد للمستوى الولائي. الواقع مختلف تماماً عن التخطيط النظري، حيث تم تأسيس عدد كبير جدا من المحليات التي تفتقر للمقومات الاقتصادية، فهي بلا موارد أو بموارد ضعيفة جداً. لقد تم تأسيسها على أساس سياسي بحت. لا يقدم المركز ولا المستوى الولائي دعما يذكر لهذه المحليات، وفي نفس الوقت يطلب منها تغطية الخدمات الأساسية للمواطن مثل نظام الصحة الأولية، والتعليم الأساس، والنظافة، والأمن وغيرها من المهام، تضطر المحلية هنا لفرض واختراع رسوم متعددة لتغطية منصرفاتها.

تحصيل هذا العدد الهائل من الرسوم بواسطة المحليات أدى لتشويه التجارة والزراعة والصناعة وكافة الأنشطة الاقتصادية. كبار التجار تخلوا عن إقامة متاجر نظيفة وكبيرة ليقوموا بتأجير (ضلف) الدكاكين لبائعين صغار، وليوظفوا العشرات من الباعة الجائلين يجوبون الطرقات والسلع بأيديهم يبيعونها للمستهلك دون ضمانات ودون فواتير. كبار المزارعين والصناعيين تخلوا عن أعمالهم الأساسية، ولجئوا للاستثمار في الأراضي والعقارات والتجارة في العربات، هرباً من التحصيل غير الرشيد. كل هذا أدى لانتشار وتعمق الاقتصاد الخفي من جهة، ولتلوث البيئة من جهة ثانية، ولانتشار البطالة من جهة ثالثة.

لا بد من إعادة تخطيط المشهد الاقتصادي برمته بما في ذلك معايير قسمة

الثروة، وإلغاء أو دمج بعض المحليات، وإلغاء العديد من الرسوم لتحريك القطاع الخاص، وبالتالي تحريك الاقتصاد وفك جموده.[(١)]

اللقاء التنويري للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين :-

وجه ديوان الحسابات بوزارة المالية والاقتصاد الوطني الدعوة لحضور اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية يوم غد الأربعاء بقاعة الصداقة. تناقش في الملتقى مواضيع هامة للغاية هي: نظام الخزانة الواحدة، نموذج الايرادات ١٥ الالكتروني، حوسبة الأجور، الحسابات المصرفية لسداد الأجور، الأصول الحكومية، مراجعة لائحة الاجراءات المالية والمحاسبية، سداد الاستقطاعات متزامنة مع دفع الاجور، الربط الشبكي والايميل.

المدراء الماليون والمراجعون الداخليون في أي وحدة حكومية هم ضباط ايقاع الأداء المالي في هذه الوحدة. ان فسدوا فسدت الوحدة. وان ضعفوا فسد من فوقهم ومن هو دونهم. عبرهم يمر كل الأداء المالي وكل قرش يصرف. وبما أن الحكومة تعتبر أكبر بائع وأكبر مشتري في السوق فإن أداء العاملين في هاتين الوظيفتين يعتبر مؤثراً على الاقتصاد الوطني برمته.

ديوان الحسابات بقيادة مديره الجديد هشام آدم مهدي من الواضح أنه متجه لتطوير الأنظمة الحكومية العتيقة بما يواكب العصر والزمن. منذ أكثر من ثمان سنوات اتخذ مجلس الوزراء قراراً بتحويل كل المرتبات والمعاشات الحكومية لتصرف من خلال البنوك، كما اتخذ قراراً بحوسبة اورنيك الايرادات الشهير رقم ١٥، وطلب العمل بنظام الخزانة الواحدة أي إدارة كل مال الحكومة ايراداً وصرفاً من خلال حساب مصرفي محوسب بالكامل. غير أن هذا القرار لم ينفذ أو في أحسن الأحوال نفذ بطريقة جزئية غير كاملة.

منذ قبل ثمان سنوات أيضاً وحتى اليوم البنيات التحتية جاهزة لتنفيذ حوسبة حسابات الحكومة، النظام المصرفي محوسب بالكامل واكتسب خبرة كبيرة يمكنه من خلالها مساعدة الوحدات انحكومية، الشركات الوطنية بالمتخصصين من المهندسين والمبرمجين السودانيين جاهزون لوضع خبراتهم وبرمجياتهم تحت خدمة الوحدات الحكومية. الجانب التشريعي مكتمل من حيث قبول السداد الالكتروني والحسابات الالكترونية. العلة الوحيدة كانت في العنصر البشري وسياسات تدريب وتهيئة هذا العنصر للنقلة الالكترونية.

في وقت سابق أخطأت وزارة المالية عندما جاءت بشركة أجنبية ومبرمج هندي للقيام بالحوسبة، فجاء ونسخ من الانترنت نظاماً معقداً لا يصلح لبلادنا، فتعطل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١٢م

العمل لسنوات. الآن عادت الوزارة لرشدها، وكلفت شركات وطنية تحت اشراف المركز القومي للمعلومات للقيام بالمطلوب، فتم اعداد برمجيات سهلة الاستخدام، وفعالة في نفس الوقت. وأتوقع أن يتفاعل معها العنصر البشري ويبدع في استخدامها، وقد كانت لي تجربة شخصية حينما كنت مديراً لمركز المعلومات بوزارة المالية الاتحادية خلال الفترة من ٢٠٠٨- ٢٠١٢ حينما وفرنا برمجية بسيطة سميناها الحزمة الحسابية، ووزعناها مع برنامج تدريبي على الوحدات الحكومية، فتبارت هذه الوحدات في التطبيق، وأصبحت تتسابق نحو تقفيل حساباتها في الأسبوع الأول من يناير من كل عام، وكان وزير المالية حينذاك يمنح جائزة تشجيعية للوحدة الأولى في تقفيل الحسابات.

حوسبة الإجراءات المالية عنصر هام للغاية لمحاربة الفساد. لأن النظام المحوسب لا يجامل، وفي نفس الوقت يتيح الشفافية وإمكانية مشاهدة ما يجري من عمليات لكل المسئولين من الوزير لأي محاسب أو مراجع داخلي في الدرجات الدنيا. حصر ومتابعة أصول الدولة يتيحها النظام المحوسب بكفاءة لا تتوفر للنظام اليدوي. العطاءات والمناقصات الحكومية الالكترونية لا تترك أي فرصة للتلاعب والاسناد لغير المستحقين.

نهنئ ديوان الحسابات على هذه الخطوة بإقامة هذا اللقاء التنويري، ونثق أن فئة المديرين الماليين والمراجعين الداخليين سوف يتقدمون الصفوف من أجل إصلاح الدولة بما يملكون من وطنية ومهنية، فقط نطالب بتوفير الحماية لهم من التدخلات السياسية في أعمالهم.[(١)]

الاقتصاد في خطاب التنصيب :-

بمناسبة تنصيبه رئيساً للجمهورية بعد انتخابه بواسطة الشعب لدورة رئاسية جديدة مدتها خمسة أعوام، سيلقي المشير عمر البشير خطاباً مهماً أمام حضور حفل التنصيب من ممثلي الملوك والرؤساء، والمنظمات والدبلوماسيين، وممثلي الشعب في الهيئة التشريعية القومية، والاعلام وعبره لجموع الشعب قاطبة. سيحوي الخطاب توجهات المرحلة القادمة وبرنامج الرئيس بشأنها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مجال العلاقات الخارجية.

غير أننا نتوقع تركيزاً خاصاً على المحور الاقتصادي، ذلك لأن الوضع الاقتصادي، وتدني دخول الناس، والضائقة المعيشية، كانت وما زالت تمثل تحدياً كبيراً أمام إدارة الدولة. وفيما يبدو لنا فإن خطاب الرئيس سوف يتناول المسألة الاقتصادية من زاويتين: الأولى ايجابية والثانية وقائية. أما الايجابية فهي تركيزه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/٥/ ٢٠١٥ م

على حث وتشجيع الشعب السوداني على زيادة الانتاج والانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتعهده بتوفير السياسات الحكومية المؤدية لذلك. سيوجه الرئيس بإزالة الرسوم والجبايات عن القطاعات الانتاجية، وبخفض تكلفة الانتاج بتوفير الطاقة الكهربائية الرخيصة للقطاعينالزراعي والصناعي، وبزيادة مخصصات البحث العلمي للتوصل لأعلى انتاجية ممكنة من الأرض الزراعية، كما سيوجه بتثوير ادارة المشروعات الزراعية التي تشرف عليها الحكومة.

سوف يولي خطاب الرئيس إهتماماً خاصاً بمسألة الاستثمار في السودان، وسوف يوجه بإزالة عقبات الاستثمار كافة التشريعية والادارية والمالية، مع تركيز خاص على مسألة الأرض. حيث سيؤكد تعهده بتوجيه ولاة الولايات بتسليم الأراضي غير المتنازع عليها للمستثمرين، وسوف يشير الى أن الدستور يسنده في هذا. سيؤكد الرئيس التزامه بمتطلبات مبادرة الأمن الغذائي العربي، هذه المبادرة التي وافقت عليها القمة العربية، وشُرع في تنفيذها على أساس قيام السودان بتوفير الاحتياجات الغذائية للدول العربية في خمسة منتجات رئيسية هي القمح، السكر، الزيوت النباتية، اللحوم، الألبان. ومعلوم أن استيراد البلدان العربية من الخارج في المواد الغذائية يتجاوز ٧٠ مليار دولار. سوف يركز خطاب الرئيس على ضرورة تلبيتنا لهذه الاحتياجات، خصوصاً أن علاقات السودان بمحيطه العربي هي الآن أفضل من أي وقت مضى، وأن هناك توجيهات واضحة من الملك سلمان بن عبد العزيز ملك السعودية ومن رئيس الدولة بالامارات الامير خليفة بن زايد آل نهيان للشركات والمستثمرين السعوديين والاماراتيين للاستثمار في الزراعة في السودان وفق هذه المبادرة.

أما الجانب الوقائي في الشق الاقتصادي من خطاب الرئيس فسوف يتضمن تعهده بمحاربة الفساد دون هوادة. وتوجيهه بإحداث مفوضية لمحاربة الفساد بقانون تتبع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، إعلاءاً لمبادئ المساءلة والشفافية وحفظاً للمال العام ومقدرات الشعب.[(١)]

الاقتصاد غير الحقيقي :-

في الاقتصاد هناك ما يعرف بالاقتصاد الخفي، وهو ذلك الجزء من الأنشطة الاقتصادية التي لا تطالها أيدي السلطات لعامة لأنها مخفية وغير واضحة. وبالتالي لا تستطيع السلطات المختصة احصائها أو تنظيمها أو تحصيل الضرائب والمستحقات الحكومية منها. وقد يكون النشاط الاقتصادي الخفي من حيث موضوعه شرعياً كممارسة التجارة والوساطة بالتلفون والفاكس والايميل من البيت، أو من خلال مكتب لا يدل مظهره على مخبره، والهدف في هذه الحالة هو التهرب من الضرائب

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/٢ م

والرسوم الأخرى. وقد يكون النشاط نفسه غير مشروع كالاتجار في المخدرات أو العمل بالتهريب أو غسيل الأموال.

غير أننا نعايش الآن في السودان ما هو أكبر من الاقتصاد الخفي، إنه (الاقتصاد غير الحقيقي). تعلن الحكومة أن سعر الدولار الرسمي هو ٦ جنيهات ولكنه في الحقيقة ١٠ جنيهات. تعلن الحكومة المركزية والحكومات الولائية عن مناقصات لمشروعات تنمية مختلفة، إنشاء طرق أو حفر آبار مياه وغيرها، يقدم المقاولون أسعاراً عالية جداً وتقبل بها الحكومة، ذلك لأن المقاولين يعلمون أن الحكومة لا تدفع في المواعيد المحددة في العقد، والحكومة تعلم أنها لن تفي للمقاولين باستحقاقاتهم في الموعد المضروب. إنه الاقتصاد غير الحقيقي.

تذهب للطبيب بوجع بسيط يكتب لك فحوصات كثيرة وعجيبة، هو متفق مع عيادات الفحوصات على نسبة من قيمة الفحوصات تدفع له، ذلك لأنه يعتقد أن دخله من قيمة الكشف غير كاف، وعيادة الفحص تدفع النسبة لأنها مستفيدة من حضور المرضى لها حتى من لا يحتاجون لفحص. وكلهم يعتقدون أنه ما دام أن القيمة تدفعها شركة التأمين لا المواطن فهذا المال، من تحت الطاولة، حلال عليهم. إنه الاقتصاد غير الحقيقي.

شاغلوا الدرجات الوظيفية العليا في الدولة جعلوا لأنفسهم دخلا سنوياً ينمو بإستمرار سواء أكانوا في الخدمة أو بعدما ينزلون المعاش، إنها تذاكر السفر ثلاثة أو خمسة أو سبعة تذاكر، بالخطوط الجوية لأبعد نقطة تصلها سودانير، أبعد نقطة كانت لندن وقد بيع خطها، وسودانير نفسها لا تسافر الا لماما، إستمر مقابل تذاكر السفر بالقياس، يُدفع وترتفع قيمته بإرتفاع قيمة التذكرة الحقيقية. إنه الاقتصاد غير الحقيقي.

التجار في السوق يقيمون كل شيء بالدولار، حتى البصل والمنتجات الأخرى الموغلة في المحلية، لأنه ما من سبيل لمقارنة الأسعار ما بين فترة وأخرى الا باللجؤ للدولار. إنه الاقتصاد غير الحقيقي.

ذات مرة قال بروفسور نواري أن قيمة جهاز آيفون أو جالاكسي تعادل قيمة لوري طماطم قادم من الجزيرة عمل فيه خمسة أشخاص لموسم كامل، شاب صغير من خلال المضاربة في الآيفون أو الجلاكسي يربح قيمة لوري الطماطم هذا وهو جالس في برندة داخل برج البركة المكيف. عندما تكون عوائد المضاربة أعلى من الانتاج الحقيقي نكون أمام الاقتصاد غير الحقيقي.

في الأجهزة الالكترونية اذا تداخلت البرامج والوظائف فإن الحل يكون (بإعادة ضبط المصنع) من خلال زر خفي يُضغط فيعود حال الجهاز كما كان عليه يوم خروجه من المصنع. نحتاج الآن الى إعادة ضبط المصنع بالرجوع للمبادئ الأساسية في

كل المناحي. وهذا هو معنى الاصلاح الحقيقي.[1]

انتهت الانتخابات..ماذا بعد؟

تم انتخاب المشير عمر البشير رئيساً لجمهورية السودان بأغلبية هائلة ٩٤٪، فيما تم انتخاب ممثلي حزبه، المؤتمر الوطني. بأغلبية كاسحة لمقاعد المجلس الوطني القومي، ومقاعد المجالس التشريعية بالولايات. وبما أن الدستور المعدل يعطي رئيس الجمهورية الحق في تعيين ولاة الولايات، فمن المرجح أن غالبيتهم سوف يكونون من حزب المؤتمر الوطني، مع استثناءات قليلة في ولاية أو ولايتين للاحزاب المتحالفة مع المؤتمر الوطني. وعلى هذا فإن المشهد برمته يشير لسيطرة كاملة للمؤتمر الوطني بقيادة البشير على المشهد السياسي خلال الفترة القادمة.

بتقديري أن النتيجة المفرحة، في الظاهر، للمؤتمر الوطني ينبغي أن تكون مقلقة للقياديين والمفكرين بداخله. فنتيجة مثل هذه لأي حزب في العالم تعني واحداً من إحتمالين: إما أن برامجه وسياساته مجمع عليها من قبل الشعب، أو أن هناك لا مبالاة في وسط هذا الشعب بشأن المشهد السياسي برمته. إن إخضاع النتائج لدراسة معمقة وأمينة هو أمر مطلوب لتخطيط المسار المستقبلي.

ولحين الاطلاع على نتائج الدراسة المذكورة آنفاً نعتقد أن هناك قضايا ملحة لا تحتمل الإنتظار، أهمها إستعادة الدفع القوي لخطاب الوثبة، الذي خاطب به المشير البشير الأمة في يناير ٢٠١٤، وترتب عليه اقتراح لجنة الحوار الوطني (السياسي) ٧+٧ واقتراح لجنة الحوار المجتمعي. كما ترتب عليه برنامج كبير لاصلاح الدولة، شرع في التخطيط له ومتابعة تنفيذه مجلس الوزراء الاتحادي.

ولئن كانت لجنة ٧+٧ لم تبارح مكانها تقريباً وتحتاج لنفخ الروح فيها، فإن لجنة الحوار المجتمعي كانت نشطة جداً، من خلال لجانها الفرعية الأربعة، خصوصاً لجنة الانتاج ومعاش الناس، بقيادة رجل الأعمال المعروف سمير أحمد قاسم، والتي لم تكتفي باللقاءات بالناشطين الاقتصاديين بالخرطوم بل انتقلت للولايات لتحسس الأوضاع وتجميع مقترحات الحلول لقضايا 'الانتاج ومعاش الناس. وقد زارت هذه اللجنة ولاية جنوب دارفور وتخطط لزيارة ولايات أخرى بدءاً بولاية نهر النيل التي ستزورها يومي الثلاثاء والأربعاء القادمين.

أما برنامج إصلاح الدولة فإن الجدية كانت واضحة جداً في التخطيط له، وإنفاذ أجزاء مهمة منه. فقد شكل مجلس الوزراء الاتحادي بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٤ لجنة عليا للاشراف على تنفيذ برنامج اصلاح الدولة برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية، والى جانبها ست لجان متخصصة هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٤ م

برئاسة السيد/ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية، لجنة الاعلام برئاسة الدكتور/ جلال يوسف الدقير مساعد رئيس الجمهورية، لجنة الخدمة المدنية برئاسة السيد/ عبد الرحمن الصادق المهدي مساعد رئيس الجمهورية، لجنة العلاقات الخارجية برئاسة السيد/ جعفر الصادق/ محمد عثمان الميرغني مساعد رئيس الجمهورية، لجنة الأمن والدفاع برئاسة الفريق أول ركن مهندس عبد الرحيم محمد حسين وزير الدفاع، ولجنة الشئون العدلية برئاسة الاستاذ/ محمد بشارة دوسة وزير العدل.

لقد عمدت هذه اللجان المتخصصة لعقد جلسات اجتماع للخبراء والمختصين للاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم، والاستعانة بهم في إعداد الدراسات، وسن مشروعات القوانين والتشريعات، وبرامج العمل. كما اتجهت لعقد عدد من اللقاءات النوعية والزيارات الميدانية للوزارات والولايات كآليات لتحقيق الاصلاح بأجهزة الدولة. وقد أعدت كل لجنة من هذه اللجان تقريراً مرحلياً ضافياً للفترة من مارس الى ديسمبر ٢٠١٤ متضمناً الجهد الاداري، ومقترحات السياسات والبرامج، ومواقيت تنفيذها، والجهات المعنية بالتنفيذ، بما يتسق مع موجهات خطاب الوثبة.

برأينا أن الجهد الكبير الذي بذل تجاه إصلاح الدولة وفقاً لمنهج هذه اللجان ينبغي السير فيه بقوة ومتابعة من الرئيس المنتخب شخصياً، وذلك لتفادي أي فراغ أو توقف لبرنامج الاصلاح، ولحين تكوين وزارة جديدة بناءاً على نتائج الانتخابات والتحالفات المتوقعة.[١]

ماذا بعد الانتخابات؟

انتهت الانتخابات العامة في السودان بخيرها وشرها، ويتساءل الكل الآن ماذا بعد الانتخابات؟ على المستوى السياسي لا شك أن المشير عمر البشير سيتولى مقاليد الحكم كرئيس للجمهورية لخمسة سنوات قادمات. ولا شك أن حزب المؤتمر الوطني سوف تكون له الأغلبية الكاسحة دون منازع على مستويي المجلس الوطني القومي والمجالس التشريعية الولائية. وعلى هذا، هل ستستمر نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية دون تغيير خلال المرحلة القادمة لأن نفس الحكام قد عادوا؟

أعتقد أن تغييراً كبيراً في السياسات الاجتماعية والاقتصادية سوف يحدث، وربما بصورة راديكالية جداً. وما يجعل هذا ممكناً تطورين مهمين للغاية حدثا خلال العام ٢٠١٤، الأول التعديلات الدستورية التي أعطت رئيس الجمهورية سلطات واسعة فيما يلي تعيين ولاة الولايات وإدارة مختلف شئون الدولة. والثاني الشروع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٨/٤/ ٢٠١٥ م

الفعلي في برنامج اصلاح الدولة، والذي وضع ملامحه الرئيسية رئيس الجمهورية في خطاب الوثبة في يناير ٢٠١٤، وأكد عليه مجلس الوزراء بتشكيله لجنة عليا للاشراف على تنفيذ هذا البرنامج، برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية الفريق أول ركن بكري حسن صالح، المرجح بقاءه بقرب الرئيس خلال الفترة القادمة.

المتمعن في هذين التطورين يلحظ أنهما جاءا استجابة لرغبة حقيقية في التغيير عبرت عنها المعارضة، كما عبرت عنها قطاعات واسعة داخل الحزب الحاكم نفسه، وعبرت عنها قطاعات واسعة من الشعب السوداني، ولعل بعض نتائج الانتخابات الأخيرة تشير لشيء من هذا. ممارسات بعض الولاة، وربما فسادهم، وإثارتهم للنعرات القبلية، وتردد بعضهم في تنفيذ توجيهات وقرارات المركز، جعل هناك رضا شبه كامل حول منح رئيس الجمهورية، بالدستور، سلطة تعيين الولاة وإقالتهم، وسلطة منح الاراضي الاستثمارية، وايقاف الجبايات غير القانونية وغيرها مما اشتملت عليه التعديلات الدستورية.

ومن ناحية أخرى فهناك شبه اجماع على مسائل أساسية تلي الاصلاح والتغيير الاقتصادي والاجتماعي، عبر عنها برنامج اصلاح الدولة بصورة معقولة جداً، من ذلك مثلا: مكافحة تجنيب الموارد، رفع كفاءة التحصيل الضريبي بالتحول للتحصيل الالكتروني، تطبيق الموازنة الشاملة التي تشمل الحكومة القومية والحكومات الولائية والشركات والهيئات العامة والزكاة والأوقاف، مكافحة مضاربات النقد الأجنبي، تقوية بنك الادخار والبنك الزراعي وبنك الثروة الحيوانية بعد تعديل مساره بوصفها بنوكا تنموية، زيادة الانتاج في القمح والذرة والحبوب الزيتية، وزيادة الانتاج كذلك في القطاع النفطي والمعدني، ورفع كفاءة مصانع السكر، وزيادة التوليد الكهربائي، وتسريع الانتاج في مجال الثروة الحيوانية.

وشملت مسائل الاصلاح كذلك اجازة قانون الشركات للعام ٢٠١٤، وقانون مكافحة غسيل الأموال، ووضع السياسات التي ترمي الى تمكين القطاع الخاص من القيام بإدارة ٧٠٪ من النشاط الاقتصادي بالبلاد، وتعزيز رأس المال الوطني، وحفزه للاستثمار بالداخل خصوصاً في مجال الخدمات الزراعية وتصنيع الأسمدة والمبيدات وإقامة المواعين التخزينية.

وفي اطار الاصلاح آلت الدولة على نفسها تخصيص دعم اضافي لمشروعات حصاد المياه، وعلى تكوين لجان فنية دائمة للسياسات التسويقية والتخزينية والتصديرية. كما آلت على نفسها وضع برنامج متسارع لتوفير الطاقة الكهربائية للقطاعات الانتاجية، وتأهيل السكة حديد، وتأهيل الموانئ للاستفادة منها في التجارة العابرة مع دول الجوار.

أقر برنامج اصلاح الدولة كذلك تقوية وتدعيم البناء المؤسسي للأجهزة

الاقتصادية بالدولة، وازالة التشوهات الاقتصادية، وإعادة هيكلة الدعم، وإعداد قانون لاستخدامات الأراضي يتضمن معالجات حاسمة لحالات التعدي على الاراضي. ومراجعة قسمة الموارد ما بين المركز والولايات. ومد الدعم الاجتماعي المباشر ليشمل ٥٠٠ ألف أسرة. وتغطية التأمين الصحي لعدد ٥٩٠ ألف أسرة.

التنفيذ الحاسم والسريع لحزمة الاصلاحات هذه سوف يعبر ببلادنا لبر الأمان بإذن الله.[١]

برنامج إصلاح الدولة..ما هو حظه في التنفيذ :-

نشرت على مدى حلقتين في هذا العمود ملامح من تقرير اللجنة العليا للاشراف على تنفيذ برنامج اصلاح الدولة والذي أجازه مجلس الوزراء يوم الخميس ٩ أبريل الجاري. وصلتني الكثير من الرسائل حول الموضوع وقد ركز البعض على قضية تنفيذ التوصيات لأن الكثير من التوصيات الجيدة في الاجتماعات الرسمية لا تنفذ. وكانت هناك تساؤلات حول المتابعة من مجلس الوزراء لهكذا مواضيع. ثم أسئلة حول مواضيع محددة تناولها التقرير.

أرجو أن أورد أدناه بعض هذه الملاحظات ومن ثم تعليقي عليها. على قروب اقتصاد وبس تساءل الاستاذ صلاح ابراهيم: هل الجلسه بخصوص كيفية تنفيذ البرنامج وفق المحاور المذكورة؟ ام لتقيم نسبة الاداء خلال عام مضى ؟ علما بان البرنامج أعلن منذ شهر مارس. بعد ذلك طرح الدكتور عبد العاطي محمد احمد عدداً من الملاحظات والتساؤلات على النحو الآتي

كثير من القرارات والموجهات والتوجيهات صدرت من الدولة وقطاعاتها المختلفة، وإذا أردنا أن نقيم ونقيس فليقوم مجلس الوزراء عبر إدارته أو قطاعاته المختصة برصد وحصر وتمييز وتصنيف هذه القرارات والموجهات وموقف تنفيذها على المستوى القومي والولائي وعلى مستوى الوزارات ، هنا سنتأكد من فعالية اللجان وفعالية الدولة . مثال ظللنا نتحدث عن إصلاح الخدمة المدنية عقداً من الزمن . أين نحن الآن؟ قرارات رئاسية وموجهات بخصوص الجبايات أين نحن الآن؟ إليك نموذج لمشاكل الولايات في استثمار الأراضي : أرض ظل يزرعها أهلها أباً عن جد ، تأتي الولاية وتمنحها لمستثمر ، يرفض أهل الأرض . حجتهم يا ناس الولاية ما يريد أن يفعله هذا المستثمر بأرضنا نستطيع أن نفعله لوحدنا دون منازعة من أحد . فقط في الماضي كنا نزرعها زراعة مطرية والآن تريدون حفر آبار ارتوازية . حسناً نحن سنقوم بذلك بدل أن تمنحوا أرضنا لمستثمر . وإذا أردتم تحديد نوع المحاصيل أو الزراعة المختلطة لا مانع لدينا ، أما المستثمر فلديكم مشروعات حكومية بها

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/٤/ ٢٠١٥ م

مشاكل وغير مستثمرة يمكنكم منحها له وهذا هو الواقع .

التعليق: بعض البرامج التي وردت في تقرير اللجنة العليا للاشراف على تنفيذ برنامج إصلاح الدولة نفذت وبعضها في طور التنفيذ. من الواضح ان الحكومة التي سينتهي أجلها بعد الانتخابات تريد أن توضح ماذا انجزت من البرنامج. على كل حال البرنامج هو خطة استراتيجية واضحة الملامح، غير مرتبطة بحكومة معينة، وتستحق ان تنشر على الشعب بأوسع مدى.

من ناحية أخرى أشير الى أن عمليات التقييم والمراجعة في مجلس الوزراء تتم بصورة راتبة من خلال تقارير الاداء الربع سنوية التي تناقش على مستوى اللجان الفنية، ثم على مستوى القطاع المعني، وبعدها على مستوى مجلس الوزراء مجتمعاً. القرارات والموجهات التي يجيزها مجلس الوزراء لا تنفذ طبعاً بنسبة ١٠٠٪. لظروف موضوعية أحياناً، ولظروف غير موضوعية أحياناً اخرى. مثال ذلك المقاومة الولائية لقرارات منع الجبايات. قرارات الولايات كان يسندها الدستور قبل التعديل الاخير. غير أن التعديلات الدستورية الأخيرة اعطت رئيس الجمهورية سلطات كاملة في موضوعي الاراضي والرسوم والجبايات، وهذا نتوقع منه اثر إيجابي جداً على الاقتصاد إن شاء الله.[١]

برنامج اصلاح الدولة :-

يناقش مجلس الوزراء اليوم الخميس تقرير اللجنة العليا للاشراف على تنفيذ برنامج اصلاح الدولة. وهو البرنامج الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في مارس ٢٠١٤ أمام مجلس الوزراء، وبموجبه شكل المجلس لجنة عليا برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية للاشراف على تنفيذ البرنامج، وفق محاور ستة هي: المحور الاقتصادي والاجتماعي، المحور الاعلامي، محور الخدمة المدنية، محور العلاقات الخارجية، محور الأمن والدفاع، والمحور العدلي والتشريعي.

أتناول في هذا المقال القرارات والتوجيهات والتوصيات التي أبرزها تقرير اللجنة العليا فيما يلي المحور الاقتصادي والاجتماعي، حيث نص التقرير على الآتي: (الموارد القومية : النظر فى أمر زيادة الجمارك على بعض السلع الكمالية مثل العربات غير الإنتاجية والاتصالات والتبغ. التأكيد على اهمية دمج القطاع غير المنظم فى الاقتصاد الوطني. الالتزام بتطبيق الموازنة الشاملة وموازنة البرامج تحقيقاً للاستغلال الأمثل للموارد. مساعدة الولايات لتنمية مواردها الذاتية).

وفيما يلي زيادة الانتاج نص البرنامج على: استكمال تنفيذ برنامج محدد لإنتاج القمح بغرض إحلال الوارد منه مع توفير التمويل الضروري لذلك للحد من الاعتماد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٤/ ٢٠١٥ م.

على القمح المستورد ببرامج وكميات محددة مع توفير التمويل. تنفيذ المشروعات المخططة لحصاد المياه. استعجال تنفيذ الدراسة الخاصة بخلط القمح بالذرة لانتاج الخبز واستيراد المصانع الخاصة بذلك. التركيز على ادخال التقانات واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة الانتاج رأسياً فى القطاعين المطرى والمروى مع التوجه نحو التصنيع الزراعى لتحقيق القيمة المضافة. وضع خطة لإعادة حزام الصمغ العربى وحمايته بالقانون. انشاء بورصة للصمغ العربى تنظم التسويق وتسهل الحصول على الأسعار الخارجية والعائد المتوقع من الانتاج. توفيق اوضاع شركة الصمغ العربى حتى تسهم فى تطوير انتاج وصناعة وتسويق الصمغ العربي. انشاء محافظ تخصص للتنمية الصناعية والزراعية والحيوانية مع رفع القدرات التمويلية لمصرف التنمية الصناعية ومصرف الإدخار والتنمية الاجتماعية وبنك الثروة الحيوانية بعد توفيق اوضاعه. ايجاد تمويل أو شركات مقتدرة لمشاريع مسالخ حديثة ومشروعات صناعة اللحوم ومنتجات الثروة الحيوانية والمصنوعات الجلدية. الاستفادة من المواد الطبيعية السمكية التى تذخربها البلاد. التنسيق بين وزارتى الثروة الحيوانية والسمكية والمراعى والصناعة وولاية الخرطوم للعمل على زيادة إنتاج الألبان والدواجن ومشتقاتها لتغطية الإستهلاك المحلى والتوجه نحو الصادر.

وفيما يلي تشجيع الاستثمار نص التقرير على: ضرورة تبني خارطة استثمارية قطاعية تبنى على أولويات البلاد الاقتصادية والتنموية بحيث يقتصر التمتع بمزايا الاستثمار على المشروعات الإستراتيجية. التوجيه باستثمار أموال صناديق الضمان الاجتماعي فى المشروعات الإنتاجية. ايجاد حلول حاسمة لمشكلة الرسوم غير القانونية وتعدد الجبايات بين مستويات الحكم حتى لا تكون عائقاً للاستثمار. حسم منازعات الأراضي وإقرار قانون استخدامات الاراضي لأهميته فى تهيئة مناخ الاستثمار.

وبالنسبة لجهود تحسين ميزان المدفوعات أقر البرنامج اهمية تخفيض الواردات بغرض دعم وحماية الانتاج المحلي الزراعي والصناعي. والتأكيد على اهمية المحافظة على استقرار اسعار الصرف خلال العام ٢٠١٥م . وتحديد اسعار الصادر بواسطة لجنة تمثل فيها وزارات المالية والزراعة والصناعة والاستثمار والتجارة وبنك السودان المركزي ومراجعة عقود الصادر. وتفعيل عمل مجالس سلع الصادر من عضوية وزارة المالية والاقتصاد الوطنى ووزارة التجارة والبنك المركزي وإتحاد أصحاب العمل. تسريع تنظيم الأسواق وتطبيق سياسات الصادر وقيام بورصات السلع النقدية. مع الاهتمام بالمواعين التخزينية والبنى التحتية والخدمات الخاصة بالصادر من اجل تعزيز القدرة التنافسية للصادرات الوطنية. وتعزيز التعاون التجاري مع دول الجوار والمحيط الاقليمي لزيادة الصادرات بالاستفادة من الميزات النسبية والتنافسية والاستفادة من المعابر والموانئ والبنى التحتية للنقل وتوظيفها فى خدمات

التجارة العابرة لدول الجوار.[١]

مدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالدولة :-

أقرت اللجنة العليا للإشراف على برنامج اصلاح الدولة حاجة الخدمة المدنية في السودان للإصلاح، حيث تداولت حول رؤية الإصلاح وتطوير نظم الحكم المحلي في السودان ورؤي حول الإصلاح القائم على تطوير دور الخدمة المدنية في الإصلاح.

وتمت دراسة وضع الخدمة المدنية في ظل التعديلات الدستورية والممارسات العملية بعد دستور ٢٠٠٥م، ودراسة الآثار السالبة اقتصادياً وسياسياً والتوصيات بشأنها. وتمكنت اللجنة من الحصول على إجماع من قبل المشاركين والخبراء والجهات المعنية على إدخال التعديلات المطلوبة لإصلاح قوانين الخدمة المدنية واللوائح والإجراءات الخاصة بها. وأولت اللجنة أمر الإرتقاء بالنظم المؤسسية لإنجاز الأعمال بالسرعة والجودة إهتماماً بالغاً، وفي هذا الاطار وجه وزير رئاسة مجلس الوزراء بتكوين لجنة لاعداد مدونة السلوك الوظيفي للعاملين بالدولة. وقد قام الأمين العام لهيئة المستشارين التابعة للمجلس بتكوين هذه اللجنة برئاسة البروفسور ليلى محمد صالح.

المقصود بمدونة السلوك الوظيفي مجموعة القيم والمعايير التي يجب على العامل أن يتمسك بها، وأن يعمل بمقتضاها أثناء ممارسته لوظيفته العامة. وتتضمن المعايير التي تضبط وتوجه سلوكه الشخصي، وعلاقاته مع زملائه، ومع رؤساءه ومرؤسيه، وعلاقاته مع طالبي الخدمة بصفة خاصة والمواطنين بصفة عامة.

ومدونة ترقية قواعد السلوك يتسع مجال تطبيقها ليشمل كل شاغلي الوظيفة العامة في أي كيان عام حكومي يمارس أعمال الدولة، أو جهة اعتبارية تمتلك الدولة جزء من أسهمها وتمارس أنشطة عمل عام، على كافة المستويات القومية والولائية والمحلية. كما تشمل العاملين بالسفارات والقنصليات والملحقيات السودانية بالخارج.

تستهدف المدونة إرساء معايير أخلاقية، وقواعد ومبادئ أساسية لآداب الوظيفة العامة، وقيم وثقافة مهنية عالية لدى موظفي الخدمة المدنية، وتعزيز الالتزام بهذه المعايير والقواعد والقيم، وترسيخ أسس الممارسات الجيدة والحاكمية الرشيدة، وذلك من خلال توعية موظفي الخدمة المدنية وتوجيههم نحو الأخلاقيات الوظيفية السليمة وأطر الانضباط الذاتي، التي تحكم سير العمل في الخدمة المدنية، والمنسجمة مع القوانين والأنظمة السارية، وكذلك من خلال بيان واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية، ودورهم في تحسين الخدمات وتعزيز المصداقية بالخدمة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٨/ ٢٠١٥ م

العامة.

كما تستهدف تعزيز ثقة المواطن ومتلقي الخدمة العامة بعمل المؤسسات الحكومية، وزيادة الاحترام والتقدير لدورها في توفير الخدمات بأفضل طريقة ممكنة. وتعتبر مخالفة قواعد السلوك الوظيفي المبينة في المدونة مخالفة للائحة الخدمة العامة، ويعاقب مرتكب المخالفة بالعقوبات الواردة باللائحة. وتضمن مدونة السلوك الوظيفي في مناهج الدورات الحتمية وحواجز الترقي. وينبغي اطلاع المواطنين ومتلقي الخدمة على بنودها، وتوفير وسيلة سهلة لهم للتبليغ عن المخالفات بشأنها.

إن إصلاح الخدمة المدنية يعتبر لبنة أساسية في اصلاح الدولة ككل. خصوصاً أننا نستبشر الآن بعودة قوية للسودان ليلعب دوره الطبيعي في المنطقة العربية والاسلامية، كمبادر وقائد للتطورات على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ونتوقع بناءاً على هذه العودة استقطاب استثمارات خارجية كبيرة، خصوصاً من المنطقة العربية، بما يستدعي وجود خدمة مدنية فاعلة وقوية لاستقبال وتوجيه ومراقبة ومتابعة هذه الاستثمارات.[1]

برنامج اصلاح الدولة- دور الاعلام :-

عقد السيد النائب الأول لرئيس الجمهورية مؤتمراً صحفياً يوم أمس بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، وقد كان الهدف من المؤتمر إحاطة الأجهزة الإعلامية بالجهود الضخمة التي تمت في مجال الاصلاح حتى الآن، والتي عبر عنها تقرير اللجنة العليا لإصلاح الدولة والذي أجازه مجلس الوزراء في مارس الماضي. لقد كان هذا التقرير كبير وشاملاً وحاوياً للكثير من المعلومات، وقد تمت اتاحته على موقع الأمانة العامة لمجلس الوزراء منذ ذلك الحين، غير أن تناول الأجهزة الاعلامية له كان ضئيلاً جداً، وبالتالي كان تفاعل المواطنين معه ضعيفاً، بل أكاد أقول أن الكثيرين لم يسمعوا به أصلاً.

بوصفي متخصصاً في الاقتصاد سطرت عبر هذا العمود ما بين شهري ابريل ومايو الماضيين أربعة مقالات تحت العناوين التالية: القضايا الاقتصادية والاجتماعية في برنامج إصلاح الدولة، قضية الفساد في برنامج اصلاح الدولة، برنامج اصلاح الدولة ما هو حظه في التنفيذ، العلاقة مع دولة الجنوب في ظل برنامج اصلاح الدولة. وقد ظللت بعد ذلك أتابع مجريات الأحداث الاقتصادية الكبيرة في الدولة وأحاول ربطها بما ورد في برنامج اصلاح الدولة. وبتقديري أن الاعلام يمكنه أن يلعب دورا رئيسياً في التنبيه للانحرافات، أو مجانبة الأهداف، في نشاط أو عمل أي وزارة أو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/٢/ ٢٠١٥ م.

ولاية أو أي هيئة حكومية أخرى، وذلك من خلال المقارنة ما بين هذا النشاط أو العمل، وما هو مسطر في برنامج اصلاح الدولة.

لقد حوى تقرير اللجنة العليا لاصلاح الدولة مسائل هامة فيما يلي المحور الاقتصادي والاجتماعي شملت عدة مسائل، ففيما يلي الموارد القومية تم النص على: (النظر فى أمر زيادة الجمارك على بعض السلع الكمالية مثل العربات غير الإنتاجية والاتصالات والتبغ. التأكيد على اهمية دمج القطاع غير المنظم فى الاقتصاد الوطني. الالتزام بتطبيق الموازنة الشاملة وموازنة البرامج تحقيقاً للاستغلال الأمثل للموارد. مساعدة الولايات لتنمية مواردها الذاتية).

من خلال المتابعة نشير الى أنه قد تمت الزيادات على الجمارك، فيما لم يتم أي عمل واضح فيما يلي ادماج القطاع غير المنظم في الاقتصاد. وفيما يلي تطبيق الموازنة الشاملة وموازنة البرامج نشير الى أن موازنة العام ٢٠١٥ قد جاءت لأول مرة مجمعة في شكل موازنة قومية شاملة شملت موازنة الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية اضافة للزكاة وهيئة الأوقاف الاسلامية والشركات والمؤسسات. غير أن تطبيق موازنة البرامج لم يتم حتى الآن.

وفيما يلي زيادة الانتاج نص البرنامج على: استكمال تنفيذ برنامج محدد لإنتاج القمح للحد من الاعتماد على القمح المستورد. تنفيذ المشروعات المخططة لحصاد المياه. استعجال تنفيذ الدراسة الخاصة بخلط القمح بالذرة لانتاج الخبز واستيراد المصانع الخاصة بذلك. التركيز على ادخال التقانات واتخاذ السياسات اللازمة لزيادة الانتاج رأسياً فى القطاعين المطرى والمروى مع التوجه نحو التصنيع الزراعى.

من خلال متابعتنا للتنفيذ في هذه المجالات الهامة يلاحظ الجدية الكبيرة في تنفيذ برنامج احلال القمح المستورد، وذلك من خلال تشجيع زراعة القمح المحلي، ومنح سعر تركيز مجز هو ٤٠٠ جنيه للجوال. كما تم تعديل سعر الصرف للقمح المستورد من ٢٩ جنيه للدولار الى ٤ حنيه وهو ما سوف يوفر للدولة حوالي ٢٠٠ مليون دولار خلال العام ٢٠١٥. وفيما يلي تنفيذ برنامج انتاج الخبز من الدقيق المخلوط (قمح زائداً ذرة) نشير الى اكتمال الدراسات وعدم التنفيذ حتى اليوم بالرغم من استراتيجية المشروع. ونتابع بقية المحور الاقتصادي لاحقاً بإذن الله.[1]

خبر مفرح بشأن مفوضية مكافحة الفساد :-

أصدر الدكتور عوض الحسن النور يوم الثلاثاء الماضي قرارا بتشكيل لجنة بغرض وضع مسودة قانون مفوضية مكافحة الفساد. القرار يأتي تنفيذا لما وعد به رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة، آخرها في خطاب تنصيبه في شهر يونيو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٨/ ٢٠١٥ م

الماضي، حيث أشار الى أن الدولة سوف تؤسس لقيام مفوضية لمكافحة الفساد بقانون يكفل لها سلطات وصلاحيات واسعة. تنفيذ وعد رئيس الجمهورية من خلال قرار وزير العدل هذا هو أمر مفرح ويستحق أن يُحتفى به.

لإعانة اللجنة المكلفة في أعمالها أرجو أن أشير الى أنه وخلال العام ٢٠١٢ وعلى مدى ستة أشهر، وبتكليف من هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء، نشطت لجنة علمية رفيعة لإعداد دراسة بشأن الفساد. كانت هذه اللجنة برئاسة البرفسور البخاري عبد الله الجعلي، وعضوية كل من الدكتور سيد علي زكي وزير المالية الأسبق، والبرفسور بركات موسى الحواتي، والدكتور يوسف علي طه الكودة، والمهندس عثمان ميرغني، والدكتور الكندي يوسف، والدكتور محمد أحمد سالم، وقد تشرفت بأن أكون مقررا لهذه اللجنة الرفيعة.

استمعت واستعانت اللجنة بعدد من العلماء والتنفيذيين هم: البروفسور علي محمد شمو، الأستاذ محجوب محمد صالح، البروفسور احمد علي قنيف، الدكتور عبد المنعم محمود القوصي، الدكتور عز الدين ابراهيم حسن، البروفسور عبد الله ادريس، الأستاذ أحمد عبد العاطي، اللواء امن عباس أحمد خليفة من الأمن الاقتصادي، اللواء شرطة عادل ابو بكر الخير من المباحث الجنائية، الاستاذة انصاف عوض محمد حمد مدير المراجعة الداخلية حينذآك، العقيد شرطة محمد عبد الكريم دراج من ادارة الجمارك، الاستاذ محمد الحافظ نصر من ديوان المراجع القومي، الدكتور يوسف أحمد محمد العوض من التدريب القومي، المستشار اعتدال عبد القادر أبو شامة من ديوان النائب العام، الأستاذة عواطف أحمد بابكر عجبنا من ديوان شئون الخدمة.

خلصت هذه اللجنة العلمية الرفيعة بعد دراستها لأوراق عمل متخصصة، والاستماع للخبراء والتنفيذيين، والاطلاع على التجارب الدولية والاقليمية، لجملة من التوصيات قدمت لها بالقول: الفساد نزعة بشرية لا تزول بصفة كلية، لكن دحره ومحاصرته في أضيق ركن يتطلب في المقام الأول إدارة سياسية أصيلة. وبعد هذه المقدمة الرائعة والمختصرة أوصت اللجنة بإنشاء مفوضية عليا (High Commission) بموجب قانون لمناهضة الفساد. على أن يترأسها أحد شيوخ العدالة والقانون في السودان (قضاء جالس أو واقف) من المعروفين للكافة بقوة الشخصية وعفة اليد ومكارم الأخلاق بدرجة وزير مركزي. وعلى أن تكون هذه المفوضية مستقلة تماما وذات سلطات واختصاصات ينظمها القانون. وأن تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة. ويقوم رئيس الجمهورية بترشيح رئيسها واعضائها من ذوى الكفاءة والاستقامة على أن تتولى السلطة التشريعية اعتمادهم.

و لضمان دور شعبي في الإبلاغ عن الفساد ومحاصرته أشارت اللجنة الى أنه

يجب عدم تحميل المواطن عبء الإثبات بالوثائق فى حالة وجود بينات وأدلة مبدئية ، وعلى الدولة عبر أجهزتها إكمال عملية كشف وإثبات أو نفي شبهة الفساد من خلال البحث والتحقيق.

ولمصلحة عمل المفوضية أوصت اللجنة بوجوب تشجيع وتمويل مراكز البحوث والدراسات والمنظمات الأهلية للعمل المستمر لرصد درجات الفساد وأنواعه و تجميع الادبيات التى تتعلق بدراسات الفساد والافساد.

نتمنى من الله على اللجنة المكلفة بوضع مسودة قانون مكافحة الفساد الاطلاع على تقرير هذه اللجنة المودع لدى هيئة المستشارين، والأخذ بما ورد فيه من توصيات، وعلى وجه الخصوص التوصية التي تقرأ (أن تكون هذه المفوضية مستقلة تماما وذات سلطات واختصاصات ينظمها القانون. وأن تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة. ويقوم رئيس الجمهورية بترشيح رئيسها واعضائها من ذوى الكفاءة والاستقامة على أن تتولى السلطة التشريعية اعتمادهم).[1]

خطوة جبارة..مشروع قانون مكافحة الفساد :-

خطت وزارة العدل خطوة جبارة بتقديم مشروع قانون مكافحة الفساد الذي وجه به رئيس الجمهورية. المشروع المقدم من وزارة العدل والذي أعدته لجنة مختصة أجازه مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي، وسوف يعرض في المرحلة اللاحقة على المجلس الوطني لإصداره قانونا ملزما يطبق فور صدوره. نعتقد أن على المجلس الوطني عقد ورشة عمل واحدة أو أكثر حول هذا القانون الأساسي بغرض تجويده، والأخذ بأفضل الممارسات الدولية في مجاله.

يأتي تميز القانون من خلال نصه على الجهات الخاضعة له، والتي شملت رئاسة الجمهورية، المجلس الوطني، مجلس الوزراء، الوزارات القوميه والوحدات والاجهزه التابعة لها، مجلس الولايات، حكومات الولايات ومجالسها التشريعيه والسلطات المحليه وكل المرافق التابعه لتلك الحكومات، المحكمه الدستورية، السلطه القضائية، ديوان المراجعة العامة القومي. القوات المسلحة ، قوات الشرطة ، جهاز الامن والمخابرات الوطني ، وأي قوات نظامية أخرى، الهيئات والشركات التي تملكها الدولة أو تساهم في رأس مالها بأي نسبة أو تمولها أوتقوم بأي نوع من أنواع الإشراف عليها أو تقوم بدعمها أو إعانتها أو تقوم بضمان قروضها، بنك السودان المركزي ، المصارف التي تملكها الدولة أو تساهم في رأس مالها بأي نسبة ، الصناديق المنشأة بموجب قوانين ، المشروعات المنشأة بموجب إتفاقيات دولية، القطاع التعاوني، الهيئات الشعبية، الجمعيات ، المنظمات الطوعية ، الإتحادات ونقابات العمال، المنظمات الدولية أو الإقليمية العاملة بالسودان، أي جهة أخرى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٧/ ٢٠١٥ م

خاصة أوعامة يقرر رئيس الجمهورية إخضاعها لأحكام هذا القانون.

فيما أشار القانون في المادة الرابعة إلى الممارسات الفاسدة وحددها في: التسهيلات بالرشاوى والحوافز والهدايا لتقديم الخدمات، الإنفاق غير المعقول وبإهمال بالأجهزة الخاضعة لأحكام القانون، تجنيب الأموال والموارد المالية ، أو الإنحراف بها عن مسارها الطبيعي للأداء الإقتصادي والمالي، مخالفة القوانين بقصد تحقيق مصلحة غير مشروعة، غياب الشفافية بين كيانات القطاع الخاص بما في ذلك التحقق من الهوية للأشخاص الطبيعيين والأعتباريين ونظم إدارة الشركات الخاصة، غسل الأموال وفقاً لأحكام قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسنة ٢٠١٤ م، الإثراء غير المشروع ، الثراء الحرام أو المشبوه وفقاً لأحكام قانون مكافحة الثراء الحرام والمشبوه لسنة ١٩٨٩م، مخالفة القوانين لتولي الوظيفة العامة والمحاباة والوساطة والمحسوبية في تعيين الموظفين العموميين وعدم الشفافية في الإستخدام الوظيفي، الأفعال التي تعتبر فساداً وفق الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي يصادق عليها السودان، أي أفعال تعتبر ممارسات فساد وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة.

ومن المواد المميزة في هذا القانون نصه على عدم الإحتجاج بالحصانة، حيث ورد في مشروع القانون بالنص: على الرغم من أي نص في أي قانون آخر لايتمتع أي شخص بأي حصانة موضوعية أو إجرائية في أي إجراءات تحقيق تتخذ بواسطة المفوضية.

كما قرر القانون في المادة الرابعة والعشرون منه إلزامية تنفيذ تدابير وقرارات وتوجيهات المفوضية حيث أوجب على الأجهزة الخاضعة لأحكام القانون وأي من العاملين بها، الإلتزام بتنفيذ التدابير والقرارات والتوجيهات الصادرة من المفوضية، ذات الصلة بالفساد.

نعتقد أن هذا القانون إذا ما استكملت إجراءات إجازته، وكلف بتنفيذه القوي الأمين، سوف يمثل خطوة جبارة تنعكس آثارها الايجابية على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان إن شاء الله.[١]

قضية الفساد في برنامج اصلاح الدولة :-

في تقرير اللجنة العليا لمتابعة برنامج اصلاح الدولة والذي أجازه مجلس الوزراء في مارس الماضي تم تناول أمر الفساد في موضعين، الموضع الأول تمت الاشارة فيه لموجهات رئيس الجمهورية، وكان التناول على النحو الآتي (ناقشت اللجنة الموجه الخاص بإنشاء منظومة شاملة لمكافحة الفساد ووقفت على جهود وزارة العدل في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٩/ ٢٠١٥ م

هذا الصدد المتمثلة في مراجعة قانون اثراء الحرام و التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد). أما الموضع الثاني فكان التدول فيه كما يلي (إطمأنت اللجنة على جهود وإجراءات مكافحة الفساد والخطوات التي تمت في إجراءات مراجعة قانون الثراء الحرام و التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد). واللجنة المقصودة في الحالتين هي لجنة الشئون العدلية برئاسة الأستاذ/ محمد بشارة دوسة - وزير العدل. وهي إحدى اللجان المتخصصة المنبثقة عن اللجنة العليا للاشراف على برنامج اصلاح الدولة التي يترأسها الفريق بكري حسن صالح نائب رئيس الجمهورية.

من الواضح أن المخرجات لا تتوافق مع الموجه. حيث أشار الموجه (لإنشاء منظومة شاملة لمكافحة الفساد)، في حين إطمأنت اللجنة على مسائل غير واضحة مثل جهود واجراءات مكافحة الفساد، ما هي هذه الجهود؟ وما هي المراجعة التي تمت لقانون الثراء الحرام؟ وما هي التشريعات الخاصة بمكافحة لفساد؟

إن أول ملاحظة يمكن الاشارة اليها في تقرير اللجنة العليا للاشراف على برنامج اصلاح الدولة فيما يلي هذا الموضوع هو الخطأ في إعتبار مسألة الفساد شأنا قانونيا، وإسناد الأمر للجنة الشئون العدلية. لقد قيل أن الحرب أكبر من أن تترك للعسكريين، وكذلك الفساد فإنه أكبر من أن يترك للقانونيين. ومرد ذلك ليس لقلة الكفاءة أو عدم الاخلاص في المعالجة، وإنما لأن الفساد يحتاج لمنظومة كاملة سياسية وتشريعية وقانونية ومناهج تعليمية وتربية وطنية ومدونات سلوكية وعلاقات دولية، وغيرها من مطلوبات مكافحة هذا الأمر الخطير.

آخر الدراسات التي إطلعت عليها في شأن مكافحة الفساد البحث الممتاز الذي أعده الأستاذ محمد قسم الله محمد إبراهيم، ونال به درجة ماجستير العلوم في المحاسبة والتمويل من جامعة الجزيرة بتاريخ يناير ٢٠١٥، تتعلق هذه الدراسة بمعرفة طبيعة التدخلات السياسية وانعكاساتها على مهنة المراجعة لداخلية في السودان، وتأثيراتها على كفاءة أداء جهاز المراجعة الداخلية، وما يستتبع ذلك من كفاءة إستخدام الموارد المادية المتاحة للدولة عموماً. تنبع أهمية الدراسة من المهمة المحورية التي تضطلع بها المراجعة الداخلية في مجريات المعاملات المالية الحكومية.

بيَّنتْ الدراسة أنّ القوانين المالية مثل قانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية وقانون ولائحة الشراء والتعاقد غير كفية تماما لضبط المال العام.

من ناحية أخرى أكّدتْ الدراسة وجود تدخُّلات صريحة وضغوط تتعرض لها المراجعة الداخلية والمراجعون في عملهم، وأكّدتْ الدراسة أنّ هنالك تدخلات سياسية تتعرَّض لها لمراجعة الداخلية، وتعترض مهامها الرسمية، وتتخذ هذه التدخلات الشكل المباشر وغير المباشر. وأثبتت الدراسة أنّ أهم أسباب التدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية تتمثل في ضعف التشريعات، والصلاحيات

الواسعة الممنوحة قانوناً للسياسي في تصرفاته في المال العام، والدوافع المؤسسية التي تتمثل في الدعم السياسي والمصالح الحزبية ومحدودية الخبرات.

أكّدتْ نتائج الدراسة الحاجة لمراجعة وتقوية قوانين وتشريعات ضبط المال العام، ودللتْ على أنّ التدخلات السياسية تؤثر في كفاءة أداء المراجعة الداخلية وتترتب عليها تجاوزات ونتائج سالبة في جودة إدارة المال العام. وأثبتت الدراسة أنّ الإدارة السياسية للدولة هي التي يُمكن أنْ تمنع التدخلات السياسية وتمنح المراجعة الداخلية مسوِّغات سيادة الرأي الفني.[1]

مفوضية مكافحة الفساد..الاستقلالية المطلوبة :-

أجاز مجلس الوزراء الموقر الأسبوع الماضي مشروع قانون المفوضية القومية لمكافحة الفساد لسنة ٢٠١٥، وقد نشرت صحيفتنا هذه يوم أمس الثلاثاء أهم مواد هذا المشروع. وجد المشروع إشادة واسعة وقوية من مختلف العلماء والمهتمين بموضوع مكافحة الفساد، لأن المشروع جاء متوافقاً مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣ التي صادق عليها السودان في العام ٢٠١٢، والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد التي صادق عليها السودان في العام ٢٠١٢ أيضاً، واستصحب المشروع أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

تأتي الإشادة بمشروع القانون لإخضاعه مؤسسات الدولة جميعها إبتداءاً من رئاسة الجمهورية لمقتضياته، ولنصه على عدم الاحتجاج بالحصانة لأي شخص، ولتحديده الممارسات الفاسدة بصورة قاطعة، ولنصه على إلزامية تنفيذ تدابير وقرارات وتوجيهات المفوضية.

هذا القانون المتقدم والمتطور يحتاج لآليات تنفيذ قوية ومستقلة. لقد نص مشروع القانون في المادة الخامسة منه على إنشاء المفوضية ومقرها ومسؤوليتها، ووفقاً لهذه المادة فإن المفوضية لها شخصية اعتبارية، وهي مسئولة عن أداء أعمالها لدى رئيس الجمهورية. وتتكون المفوضية وفقاً للمادة السابعة من مشروع القانون من رئيس وخمسة أعضاء من ذوي الكفاءة والحيدة والاستقامة والنزاهة، على أن يكونوا متفرغين للعمل بالمفوضية. فيما تنص المادة الرابعة عشر من مشروع القانون على تكوين الجهاز التنفيذي للمفوضية المكون من أمانة عامة يترأسها أمين عام، وتمارس عملها من خلال إدارات فنية متخصصة. فيما تمت الإشارة في المادة ١٦ لإنشاء وحدة تحقيق تتبع للمفوضية وتعمل تحت إشراف رئيسها، وتتكون من مستشارين قانونيين يتم انتدابهم من وزارة العدل، ومراجعين عموميين يتم انتدابهم من ديوان المراجع القومي، وقوة شرطة يتم انتدابها من وزارة الداخلية. ونص المشروع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٧/٥/ ٢٠١٥ م

في المادة ٢٨ على جواز إنشاء نيابة متخصصة لنظر الجرائم المتعلقة بالفساد بقرار من وزير العدل، ونص في المادة ٢٩ على جواز إنشاء محكمة متخصصة لنظر الدعاوى المتعلقة بالفساد بقرار من رئيس القضاء.

إن المتمعن لهذه النصوص القانونية يلاحظ توفر الاستقلالية للمفوضية على مستوى رئيس المفوضية وأعضائها الخمسة، ولكن هذه الاستقلالية تتراجع بصورة كبيرة على المستوى التنفيذي فيما يلي وحدة التحقيق المناط بها التحقيق، واتخاذ الاجراءات التحفظية، وطلب المستندات، والاطلاع على الأرصدة والحسابات، والدخول في الأمكنة لأغراض التحقيق. وذلك لأن وحدة التحقيق مكونة من مستشارين ومراجعين وضباط شرطة منتدبين من وحداتهم، وبالتالي قد لا تتوفر لهم الاستقلالية الكاملة، لأن ولاؤهم سوف يكون مجزءاً ما بين مفوضية مكافحة الفساد ووحداتهم الأصلية.

وقد يرسخ مفهوم عدم الاستقلالية أيضاً النص على جواز انشاء نيابة لنظر الجرائم المتعلقة بالفساد، لأن هذا النص يُفهم منه أن وحدة التحقيق لا يمكنها تولي الادعاء لوحدها، وعليها رفع نتائج تحقيقها لنيابة متخصصة هي التي تتولى الادعاء وتقديم القضية للمحكمة المختصة، وبالطبع وكما هو معلوم فإن لوزير العدل حق سحب أي دعوي أمام القضاء في أي وقت قبل توجيه التهمة، وبهذا قد تظهر حالات سحب قضايا فساد من أمام المحاكم لسبب أو لآخر.

نقترح أن تكون المفوضية مستقلة في تكوينها على كافة مستوياتها، وأن يُنقل المستشارون القانونيون والمراجعون وضباط الشرطة لها بصورة نهائية، بحيث تكون المفوضية هي المخدم لهم بشروط خدمة ممتازة تحصنهم من الوقوع في براثن الفساد، وأن تتولى المفوضية من خلال أجهزتها المختصة، ووحدة تحقيقها، تقديم القضايا أمام المحاكم، وليس عن طريق نيابة يحددها وزير العدل.[١]

مكافحة الفساد والتربية الدينية :-

خلال الأسبوع الماضي كتبت في هذا المكان حول المؤتمر الدولي للناشطين في مكافحة الفساد الذي تستضيفه وزارة العدل الفرنسية بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمملكة المتحدة .

أشرت إلى أن من أهم محاور هذا المؤتمر الاستفادة من تجربة أعضاء التحالف الدولي لملاحقة الفساد الذي شكله البنك الدولي، ومن المتوقع أن يتيح المؤتمر فرصا جديدة للتواصل مع بعض أعضاء التحالف من أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى للتشجيع على تبادل المعلومات، والأدوات المبتكرة في التصدي للتحديات العالمية،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٥ م

كتدفق الأموال غير المشروعة، والتهرب الضريبي، واسترداد الأصول وغيرها.

وتناولت وفقاً لوثيقة البنك الدولي تجارب كلاً من نيجيريا ، الفلبين، الهند، جمهورية الدومينيكان في مكافحة الفساد. وذكرت أن تجارب الدول الشبيهة بنا قابلة للتطبيق لدينا.

يرى البعض أن التدابير والسياسات والتشريعات والاتفاقيات حول مكافحة الفساد هي آليات علمانية ينبغي عدم الإعتداد بها. أحد من يتبنون هذا الرأي كتب: الاخ عادل، سلام عليكم، لازلت اقول واكرر اننا نمتلك الية ناجعة لمكافحة الفساد. فكما ذكرت سابقا كل هذه الاليات تاتى من منطلقات علمانية، وتستند علي تفكير علمانى بحت. اما نحن في العالمين الاسلامي والعربي فعندنا الية التربية. ان نربي الناس علي مخافة الله، وان نعمل وبالوسائل العلمية الحديثة على غرس القيم. وان نستخدم الاعلام والدراما في تبيان ذلك، وان نستخدم القوي الامين، وان نكرر للناس ليل نهار ونضرب الامثلة بالسلف الصالح، من امثال عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز. وأن نبدأ بانفسنا فلا تمتد يدنا، ولا عيننا، ولا يهفو قلبنا لما متعنا به غيرنا. وان يضرب حكامنا ومسؤولينا المثل في الزهد والامانة والتجرد. وكان الله من وراء القصد.

تعليق: في رأيي أن التربية والمثل والاخلاق والقيم لم تتمكن من كبح جماح الفساد، لا لقصور فيها حاشا لله، ولكن لقصور القائمين عليها، وضعف آلياتها، وعدم ادماجها في نظام التعليم.

العودة إلى المثل والأخلاق والتربية مطلوبة بشدة، هذه من المسلمات،. وإذا شرعنا فيها بقوة الآن نعشم ان تكون أجيالنا القادمة أقل فسادا.

ولكن...ماذا نفعل مع الفساد المستشري الآن؟ في رأيي أن علينا أن نستفيد من كل الإرث البشري والخبرة الدولية والإقليمية في مجال المحاربة، فكل ما يؤدي للإصلاح والقيم السامية، ويمنع الإفساد في الأرض فهو من الدين. فلنشارك في كل المؤتمرات الدولية حول الموضوع، وننضم لكل الاتفاقيات التي تكافح الفساد.(١)

الشفافية ومكافحة الفساد في خطاب الرئيس :-

في خطاب التنصيب يوم الثلاثاء الماضي أشار رئيس الجمهورية لقضية في غاية الأهمية، هي قضية الفساد وإنعدام الشفافية في بعض الإجراءات الحكومية، وقال نصاً (نستشرف عهداً جديداً يُعلِي قِيَم الشفافيةِ في اتخاذ القراراتِ، واعتماد معاييرِ الكفاءةِ والنزاهة عندَ كلِّ تكليفٍ وتعيين، والمحاسبة الحازمة عند كل فساد أو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٦/ ٢٠١٦ م.

تقصير.

وبهذا أعلنُ عن قيام مفوضيةْ للشفافيةِ ومكافحةِ الفسادْ بصلاحياتٍ واسعة وتكون تبعيتها مباشرة لرئيسِ الجمهورية).

هذه الإشارة القوية التقطتها منظمة الشفافية الدولية حيث أعلنت عن نيتها زيارة السودان وتشجيعه على المضي في هذا السبيل. منظمة الشفافية الدولية Transparency International منظمة طوعية غير حكومية تعنى بمحاربة الفساد ونشر مبادئ النزاهة والشفافية. في آخر تقارير هذه المنظمة للعام ٢٠١٤ حل السودان في المرتبة الثالثة قبل الأخيرة في مؤشر الدول الأكثر فسادا في العالم، فيما جاءت ٥ دول عربية أخرى بين الدول العشر الأكثر فسادا. وكشف التقرير أن السودان لم يبرح المراكز الأخيرة في السنوات الماضية، منافسا للصومال وأفغانستان وكوريا الشمالية.

التقرير الأساسي للمنظمة والذي ورد فيه هذا التصنيف المتأخر للسودان، إسمه الرسمي (مؤشر مدركات الفساد)، فهو يقيم جهود الدولة في مكافحة الفساد، ولا يقول أن هذه الدولة أكثر فساداً من تلك. حيث يستند مؤشر مدركات الفساد إلى آراء الخبراء بمجال فساد القطاع العام. وعليه يمكن أن تساعد آليات إتاحة الحصول على المعلومات القوية، وتوفر قواعد حاكمة لسلوك شاغلي المناصب العامة في تحسين درجات الدول، في حين أن نقص المساءلة في القطاع العام مقترناً بعدم فعالية المؤسسات العامة يؤثر سلباً على مدركات الفساد هذه.

عندنا في السودان يوجد خلاف كبير حول التقارير والتصنيفات التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية. وتتمحور الآراء في اتجاهين: الأول يقول أن هذه المنظمة وشبيهاتها منظمات مشبوهة تعمل لصالح أجندة استعمارية. وعلينا تجاهل وجودها وتقاريرها بالكامل. أما الرأي الثاني فيقول أصحابه أن هذه المنظمات ومن بينها منظمة الشفافية الدولية تجد تقاريرها رواجاً عالمياً شئنا أم أبينا. ويتخذ المستثمرون والكثير من المؤسسات التمويلية قراراتهم بشأن تقييم المخاطر في قطر ما بناءا عليها. لهذا ليس من الحكمة تجاهل مثل هذه التقارير.

تقوم منظمة الشفافية الدولية بإعداد تقريرها السنوي هذا من خلال مصادر ثلاثة: المسوحات وتتم عادة في الدول التي لها اتفاقيات تعاون مع المنظمة. ثم التقارير الرسمية للدولة خصوصاً تقارير آلية مكافحة الفساد والمنظمات الوطنية. وأخيرا آراء الخبراء حيث تستعين المنظمة بمراكز بحوث وخبراء لفحص وتحليل المسوحات والتقارير، وفي حالة عدم وجودهما يتم الاعتماد عادة على استبيانات تقدم للخبراء.

عليه وحتى يتحسن تصنيف السودان نرى الاسراع في تنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بإنشاء مفوضية مكافحة الفساد بقانون. وسوف تُصدر هذه المفوضية

تقرير حالة الفساد في السودان. وسيصبح مصدر رئيس للمعلومات لمنظمة الشفافية الدولية وغيرها. وعلينا أيضاً اصدار قانون اتاحة المعلومات الذي يمكن من الاطلاع على كل التقارير والوثائق الحكومية غير المصنفة. وعلينا، وهذا هو الأهم، اتخاذ اجراءات فعلية. والتسريع في محاكمات لحالات الفساد المكتشفة.

إننا نستبشر خيراً كثيراً بتولي الأستاذ الدكتور عوض الحسن النور لمهامه كوزير للعدل. ونعتقد أنه الشخص المؤهل لإصدار قانون مفوضية النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون إتاحة المعلومات. فقد عرف عنه النزاهة والاستقامة. وفوق هذا العلم المتدفق والمواكبة للتطورات. ويكفي أنه قد أسس معهد التدريب والاصلاح القانوني وأصدر الموسوعة الالكترونية للقوانين والسوابق القضائية في وقت مبكر جداً في بداية التسعينات سابقاً لكل الدول العربية.(١)

مشروع قانون مفوضية مكافحة الفساد :-

تسلم وزير العدل الدكتور عوض الحسن النور أول أمس الثلاثاء مشروع قانون المفوضية القومية لمكافحة الفساد. أكد الوزير رفع المشروع لرئاسة الجمهورية مشتملاً على ملاحظات أعضاء اللجنة. وشدد على استعداد الدولة لانفاذ القانون حال إجازته، فيما أثنى على أعضاء اللجنة لانجازهم التكليف في الفترة المحددة. من جانبه كشف رئيس لجنة اعداد مشروع القانون المستشار بابكر أحمد قشي عن تضمين المشروع لمبادئ الشفافية والنزاهة، والآليات الفاعلة لانفاذ القرارات. مشيراً لاعتماد اللجنة على عدد من الوثائق المحلية، واطلاعها على التجارب الاقليمية والدولية في مجال مكافحة الفساد. ومشيراً كذلك الى تأمين اللجنة على عدم المساس بإختصاص الأجهزة القائمة والمختصة بمحاربة الفساد، حيث اقترح المشروع اعتماد المفوضية على التنسيق بينها وبين الأجهزة ذات الصلة.

إشادة مستحقة لا بد أن نرفعها لوزير العدل لإصداره قرار تشكيل اللجنة، ومتابعة أعمالها، والالتزام برفع نتائج أعمالها لرئاسة الجمهورية. وإشادة مستحقة ثانية نرفعها للجنة المكلفة بإعداد مشروع قانون مفوضية مكافحة الفساد، لانجازهم للتكليف في الوقت المحدد، وللجدية في العمل التي برزت من خلال انفتاحهم للاستماع للتجارب المحلية والاقليمية والدولية. لقد اتضحت لي جدية هذه اللجنة عندما كتبت على هذا العمود مقالاً مرحباً بقرار وزير العدل بتشكيل اللجنة، وأشرت في المقال لدراسة ضخمة، شاركت فيها، حول موضوع الفساد، أعدتها لجنة علمية مرموقة بتكليف من هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء قبل عامين، لقد فوجئت في نفس يوم نشر المقال بإتصال من مقرر اللجنة قال فيه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٩/ ٢٠١٥ م.

بإختصار (تعال قابلنا وجيب معاك الدراسة) وقد كان. جلست مع اللجنة قرابة الثلاثة ساعات وسلمتهم نسخاً من الدراسة. وقد علمت لاحقاً أنهم التقوا كذلك بعدد من العلماء والمختصين، واطلعوا على مئآت الصفحات من الدراسات والوثائق والاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تناولت موضوع مكافحة الفساد.

حديث وزير العدل يطمئننا الى أن المسألة لم تكن للاستهلاك السياسي أو تهدئة اللعب. من الواضح أن الموضوع جاد جداً جداً ، وأن إد رة الدولة قوية جداً في مكافحة الفساد. لقد أكد هذا التوجه نائب رئيس الجمهورية في لقاءه بالأجهزة الاعلامية يوم الأحد الماضي متحدثاً عن برنامج اصلاح الدولة، ومشيرا لتوجيهات رئيس الجمهورية المحددة التي وردت في خطاب تنصيبه في بداية شهر يونيو الماضي.

في خطاب التنصيب قال رئيس الجمهورية نصاً (الإخوةُ أعضاءُ الهيئةِ التشريعيةِ القوميةِ: أخاطبُكم اليومَ وبلادُنا على أعتابِ مرحلةٍ جديدةٍ من مراحلِ التطورِ والبناءِ الوطني.

أخاطبُكم اليومَ ونحنُ ندخُلُ عهداً جديداً مع أمتِنا السودانية، عهداً يُعلي قِيَمِ الشفافيةِ في اتخاذ القراراتِ واعتماد معاييرِ الكفاءةِ والنزاهة عندَ كلِّ تكليفٍ وتعيين، والمحاسبة الحازمة عند كل فساد أو تقصير. وبهذ أعلنُ عن قيامِ مفوضيةٌ للشفافيةِ ومكافحةِ الفسادْ بصلاحياتٍ واسعة وتكون تبعيتها مباشرة لرئيسِ الجمهورية).

أما تقرير اللجنة العليا لاصلاح الدولة والذي أجازه مجلس الوزراء في مارس الماضي، وأشار له النائب الأول لرئيس الجمهورية عند مخاطبته للاعلام الأحد الماضي. فقد ورد فيه (ناقشت اللجنة الموجه الخاص بإنشاء منظومة شاملة لمكافحة الفساد، ووقفت على جهود وزارة العدل في هذا الصدد المتمثلة في مراجعة قانون الثراء الحرام و التشريعات الخاصة بمكافحة الفساد).

نقترح على الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بعد استلامها لمشروع القانون، عقد ورشة عمل موسعة حوله، قبل رفعه لقطاعي الحكم والادارة والقطاع الاقتصادي بمجلس الوزراء، وذلك لمزيد من الإحكام والتجويد، ولإشراك أكبر عدد ممكن من الاستراتيجيين والقانونيين والاقتصاديين في هذا العمل ا جليل.[1]

تحرك عالمي جديد ضد الفساد :-

ما زال قانون النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد السوداني يراوح مكانه ما بين رئاسة الجمهورية والمجلس الوطني، في حين تستمر المبادرات الدولية الرامية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٨/ ٢٠١٥ م.

لمحاصرة ظاهرة الفساد، ومساعدة الدول الأقل نمواً على أساليب المكافحة من خلال تبادل التجارب في هذا المجال.

وفي هذا الإطار يلتقي هذا الأسبوع ٢٠٠ من قيادات مكافحة الفساد في العالم بباريس في المؤتمر الدولي للناشطين في مكافحة الفساد الذي تستضيفه وزارة العدل الفرنسية بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمملكة المتحدة.

من أهم محاور هذا المؤتمر الاستفادة من تجربة أعضاء التحالف الدولي لملاحقة الفساد الذي شكله البنك الدولي، ومن المتوقع أن يتيح المؤتمر فرصا جديدة للتواصل مع بعض أعضاء التحالف من أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى للتشجيع على تبادل المعلومات، والأدوات المبتكرة في التصدي للتحديات العالمية، كتدفق الأموال غير المشروعة، والتهرب الضريبي، واسترداد الأصول وغيرها.

من بين التجارب التي سوف يتم استعراضها تجربة نيجيريا التي كانت أول حكومة أفريقية تنضم إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وكانت باكورة الخطوات التي اتخذتها هي مراجعة شاملة لسلسلة القيمة في قطاع النفط للتحقق من صحة كافة المدفوعات وتسويتها. وكشف التدقيق عن وجود ٩,٨ مليار دولار من الإيرادات المستحقة التي يمكن استردادها في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٨، منها ٤,٧ مليار دولار مدينة بها شركة النفط الوطنية النيجيرية. ونتيجة لهذه المراجعة، تم استرداد ما لا يقل عن ٢,٤ مليار دولار من الإيرادات المفقودة.

أما تجربة الفلبين فتشير الى تحسن الرقابة على الأعمال في مشروعات البنية التحتية بالمناطق الريفية من خلال استخدام التتبع الجغرافي المكاني وتحميل صور تسجل تقدم العمل على مدى مراحل المشروع.

أما في الهند فقد عانى نظام الضمان الاجتماعي في البلاد بسبب تلقي غير المستحقين لمدفوعات من البرنامج أو استقطاع مسؤولين حكوميين لمدفوعات موجهة للفقراء أو تأخيرهم لصرفها. توقف هذا الآن بعد أن وزعت الحكومة بطاقات ذكية لنحو ١٩ مليون قروي باستخدام نظام تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية فأصبح المال يذهب لمستحقيه.

وفي جمهورية الدومينيكان: أطلق مسؤولون حكوميون بالاشتراك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص وبعض المواطنين المتفانين مبادرة للتصدي للفساد والوقوف في وجه جماعات المصالح الخاصة القوية في العديد من المجالات، بما فيها الأدوية. وبحلول عام ٢٠١٤، أفضت الإصلاحات التي أجريت في هذا المجال إلى انخفاض أسعار الأدوية، وتحسن مستوى العقاقير.

تجارب الدول الشبيهة بنا قابلة للتطبيق لدينا ، ولكن لا بد من استكمال إجازة قانون الشفافية ومكافحة الفساد ، وتأسيس مفوضية النزاهة ومكافحة الفساد التي ينص عليها القانون لتعمل على التواصل مع العالم الخارجي للاستفادة من هذه التجارب.[1]

تداول السلطة أهم ركائز مكافحة الفساد :-

شاركت خلال الاسبوع الماضي في ورشة عمل نظمها مركز الفيدرالية للبحوث والدراسات حول مكافحة الفساد. الورشة التي خاطبها عدد مقدر من الخبراء وشارك فيها قادة من اجهزة الخدمة المدنية والجهاز المصري ورعتها الاستاذة آمنة ضرار وزيرة الدولة بوزارة العمل شهدت تداولاً علمياً رفيعاً لهذا الموضوع الهام والحساس.

تناولت في مداخلتي أمام الورشة المفاهيم الأساسية للفساد حيث أشرت الى هناك اعتراف دولي واضح ورسمي بان الفساد يعتبر من أهم المهددات التي تواجه التنمية.

وذكرت ان البنك الدولي يعرف الفساد بأنه استغلال المكتب العام لتحقيق مصالح شخصية . The Abuse of Public office for Private Gain ليس فقط عن

طريق الرشاوى بل عن طريق المحاباة والتسعير الخاطئ والمخفض للرسوم وللأصول الحكومية ونحو ذلك.

ويشار الى ان البحوث والدراسات التي أعدت في الفترة الأخيرة بواسطة كل من البنك وصندوق النقد الدوليين حول علاقة الفساد بالتنمية والاستقرار الاقتصادي خلصت إلى الآتي :

١/ يؤدي الفساد إلى زيادة تكلفة المعاملات في الاقتصاد ويقلل من الإنتاجية .

٢/ يؤدي إلى سوء التوزيع للموارد ويشوه أسبقيات الاستثمار .

٣/ وفي حين يختلف حجم وحدة الفساد بين الدول المختلفة ، وجد في بعض الدول النامية ان حجم الفساد اقل من ذاك الموجود في الدول الصناعية (انظر تقارير البنك الدولي).

٤/الفساد يقلل من درجة شفافية المعاملات في الاقتصاد ويقلل من قدرة الدولة علي زيادة الإيرادات العامة بما يؤثر علي حركة الإنفاق العام وهذا ما يجعل الدولة تفرض ضرائب اعلي وبالتالي تؤثر سلبا علي بيئة الأعمال.

يقلل الفساد من فرص الدولة في ترويج مفاهيم التنمية والعدالة الاجتماعية ، وبالطبع يؤثر علي مستوى الفقر . إن الفقراء يدفعون اعلي من المنافع التي يحصلون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٧/٦/ ٢٠١٦ م.

عليها بسبب الاحتكار ودفع الرشاوى وما شابهها من مدفوعات لا تستند لقانون . بينما يعانون من ضعف الخدمات الحكومية العامة والضرورية . يؤثر الفساد المصرفي والمالي علي سلامة الجهاز المصرفي والمالي في الاقتصاد المعين وفي النهاية يقود إلى الأزمات المالية ، وعادة ما يرتبط بضعف المعايير المحاسبية وضعف الإشراف علي المؤسسات المالية بما يؤدي الي حدوث الاختلاسات ونحو ذلك . خبير الفساد روبرت كلتقارد Robert Kiltgard استخدم معادلة شهيرة للتعبير عن احتمالية حدوث الفساد كالتالي :

$$C = M + D-A$$

حيث :

C: Corruption : الفساد.

M: Monopoly الاحتكار.

D: Discretion الاجتهادات الخاصة

A : Accountably المساءلة

أسباب الفساد معقدة ومتداخلة وهي عادة تكون متجذرة في سياسات الدولة ، ونظامها الإجرائي وتطورها السياسي وتاريخها الاجتماعي . من الاسباب العامة ما يلي :

ضعف الأجور ، الترقيات غير المرتبطة بالاداء المتميز, سوء إدارة ميزانية الدولة، فقدان الاهداف الهامة للمنظمة وللإدارات الحكومية ، السلوك غير المسؤول للمسؤولين والرؤساء .

يتأقلم الفساد عندما تكون المعايير الخاصة بضبط الأداء المؤسسي والإداري ضعيفة في مؤسسات المجتمع الخاصة والعامة ، ويزداد في الأحوال التي تسيطر فيها الدولة علي مجريات الحياة الاقتصادية .

يتخذ الفساد صورا مختلفة منها الرشاوى ، الاحتكارات غير المرشدة اقتصاديا ، التعاملات من الباطن غير السليمة ، ونحو ذلك.

علاقة الفساد بالنظام السياسي: من الواضح ان الفساد ينمو وتتمدد جذوره في ظل الانظمة الديكتاتورية حيث لا يوجد تداول للسلطة. ينتج عن هذا مجموعات ومراكز قوى تقوم بالدعم المتقاطع فيما بينها ، تدور المناصب الهامة بين شخصيات بعينها لا تقبل دخول أي غريب، تفصل القوانين واللوائح وتفسر لصالح المجموعة المعينة فيستمر نفوذها. لدى هذه المجموعات خطير جداً أن يتحدث رئيس الجمهورية عن رغبته في التخلي عن السلطة حتى لو بلغ من العمر عتيا ، لأن ذلك يعني تساقطها هي ومحاسبتها كما يجري لأركان النظام السابق في مصر. لهذا تدافع عن النظام

القائم حتى لو كان الثمن دماءاً كثيرة (ليبيا واليمن نموذجا).

لحسن الحظ أن نظامنا السياسي ودستورنا يقر مبدأ التداول السلمي للسلطة ويجب أن نعض على هذا بالنواجذ فهو، ضمن فوائد عديدة أخرى، الركيزة الأساسية لمكافحة الفساد.

علي عثمان والحديث عن الفساد :-

الشيخ علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية السابق والقيادي بالحركة الاسلامية والمؤتمر الوطني قدم مداخلة مطولة بالأمس أمام المؤتمر التنشيطي للحركة الاسلامية بولاية الخرطوم. المداخلة كانت في شكل طرح فكري راقي تضمن تحليلاً شاملاً لأوضاع الحركة وأثر نشاطها على الحكومة والمجتمع في كافة المجالات. المداخلة دشنت الشيخ المخضرم مرشدا ومفكرا لا يشق له غبار.

قال إن على عضوية الحركة العودة للقيام بواجبهم تجاه مجتمعهم من خلال المنظمات الطوعية دون انتظار لدعم الحكومة. نادى بستساخ تجربة مستوصف الحكمة والمدارس الاسلامية في كل أنحاء السودان على أساس تطوعي. قال ان الفشل في نظافة المدن يدل على فشل الحركة الاسلامية أكثر من فشل الحكومات والمعتمدين، لأن شُعب الأيمان بضع وسبعون شعبة أعلاها الجهاد في سبيل الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، وإذا كان أعضاء الحركة يستنكفون عن القيام بأدنى مطلوبات الايمان وينتظرون غيرهم للقيام بهذا فإنهم يكونون بعيدين عن إعطاء المثال والقدوة.

غير أن أخطر ما صوب عليه الشيخ الجليل هو الحديث عن الفساد، فبعد أن قدم شرحاً مقنعاً للأسباب الفقهية والقانونية لتشريعات مكافحة الفساد ولمراحل المتابعة متناولاً قواعد (من أين لك هذا) و (التحلل) حينما لا تسعف الأدلة لتوجيه التهمة تحت أي مادة قانونية، دلف لتقديم مقترحين: الأول تشكيل لجنة في إطار الحركة الاسلامية لمراجعة الذمة المالية للأعضاء، وتفويض هذه اللجنة لاتخاذ ما تراه مناسباً تجاه من يثبت عليه ثراءاً مشبوهاً، وقال أنه مستعد أن يبدأ بنفسه. والثاني عمل قواعد في إطار دستور الحركة تضمن أن الترقي في مدارج قيادة الحركة يتم بالكفاءة والكسب والنزاهة وليس قفزاً بالعمود، أو إعمالاً للقرابات والوساطات. وقال أنه حتى في مجال التوظيف العام فإن توظيف شخص ما تجاوزاً للمنافسة الشريفة يعد فساداً.

أعتقد أن المراجعات الفكرية والتنظيمية التي عبر عنها الشيخ علي عثمان محمد طه جديرة بالاحترام والتقدير، وفي رأيي أنها تتوافق تماماً مع برنامج إصلاح الدولة والذي كانت واحدة من ثماره مشروع قانون مفوضية مكافحة الفساد. فهذا القانون في نسخته التي قدمتها وزارة العدل خطا خطوات جبارة في طريق تحقيق

المبادئ التي يقول بها الشيخ علي لأن المشروع استصحب أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، وأخضع مؤسسات الدولة جميعها إبتداءاً من رئاسة الجمهورية لمقتضياته، ونص على عدم الاحتجاج بالحصانة لأي شخص، وحدد الممارسات الفاسدة بصورة قاطعة، ونص على إلزامية تنفيذ تدابير وقرارات وتوجيهات مفوضية مكافحة الفساد.

لقد تطابق ما ورد في مشروع القانون هذا مع التحليل الموضوعي الذي قدمه الشيخ علي عثمان محمد طه فالممارسات الفاسدة التي أشار لها الشيخ وُجدت نصاً في القانون، حيث يجرم الإثراء غير المشروع ، الثراء الحرام أو المشبوه، مخالفة القوانين لتولي الوظيفة العامة والمحاباة والوساطة والمحسوبية في تعيين الموظفين العموميين وعدم الشفافية في الإستخدام الوظيفي، الأفعال التي تعتبر فساداً وفق الإتفاقيات الدولية والإقليمية التي يصادق عليها السودان، أي أفعال تعتبر ممارسات فساد وفقاً لأحكام القوانين ذات الصلة.

نعتقد أن على قيادة الحركة الاسلامية السودانية الدفع بمشروع هذا القانون لكافة عضويتها في المجلس الوطني وفي الجهاز التنفيذي ومطالبتهم بإجازته دون تحوير أو إلتفاف على النسخة التي قدمتها وزارة العدل، لأن هذا المشروع إذا ما استكملت إجراءات إجازته، وكلف بتنفيذه القوي الأمين، سوف يمثل خطوة جبارة تنعكس آثارها الايجابية على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان إن شاء الله.[1]

هل يأسنا من محاربة الفساد؟

كتبت أول أمس عن الفساد معلقاً على تقرير اللجنة العليا لمتابعة برنامج اصلاح الدولة. وذكرت أن موجهات رئيس الجمهورية التي انبنى عليها البرنامج كانت تتحدث عن ضرورة إحداث منظومة كاملة لمحاربة الفساد. في حين تقزم تقرير اللجنة العليا ليتحدث عن مراجعة قانون الثراء الحرام. وأشرت في نفس المقال لبحث متميز تم في جامعة الجزيرة كانت خلاصته أن المراجعة الداخلية، بوصفها لبنة أساسية في محاربة الفساد، غير قادرة على القيام بدورها بسبب التدخلات السياسية.

وصلتني عبر الواتساب الكثير من التعليقات حول هذا الموضوع الهام، فمن داخل السودان كتب الي متخصص في الادارة: الفساد منظومة أخلاقية قبل أن يكون فعلا قانونيا فهنا عدد من المشاركين بالفعل ومن يقبل الفعل ويشجع عليه وهو سلوك مقبول لعدد من الناس وبالتالي فهناك نظر في الأخلاق والسلوك والتربية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/٦/ ٢٠١٥ م.

والاقتصاد والقانون وأشياء أخرى . التناول القانوني فقط للفساد غير كاف فهناك فساد قانوني أي يتم بموجب لوائح وقوانين أي أنه من ناحية قنونية سليم ولا يمكن المحاسبة عليه والأمثلة كثيرة ..... الدور السياسي في إتاحة الفساد وقبول وتبرير الفساد كبير جدا.

متداخل آخر من داخل السودان قال: اجيك من الاخر الفساد وما أدراك ما الفساد قبل فتره شكلت الحكومة اليه للفساد علي راسها وكيل وزارة المالية وأطيح به لأسباب كلنا نعلمها أخونا ابو قنايه لذلك اخي عادل هذه الحكومة ليست مؤهلة لاجتثاث الفساد لانها هي المتسببة فيه، ومالم تتوفر أجهزه محايدة بعيدا عن ظل هذه الحكومة سيظل الفساد موجودا ومحميا بالساسة عليه الامل مفقود علي الاقل في هذه المرحلة.

طبيب صيدلي من المملكة العربية لسعودية قال: بما أن الإرادة السياسية للدولة لن تمنع التدخلات السياسية و لن تمنح المراجعة الداخلية مسوغات سيادة الرأي الفني فسنظل يا د/ عادل نكون لجان لتنبثق منها لجان ، التي بدورها تولد لجنة اخرى ....

طبيب من الداخل قال: نحن من زمان كنا بنعرف لو أردت أن تقتل مشروعا كون له لجنة. لأن معظم اللجان ترفع توصياتها للجهات ذات الصلة والتي بدورها تودعها الأدراج وتصبح في مهب الريح.

مصرفي من داخل السودان قال: عندنا فى البنوك نظام صارم للمراجعة الداخلية.. بداية تتبع ادارة المراجعة بكلياتها الى مجلس الادارة و خصوصا فيما يتعلق بتقارير المراجعة حيث يتم إرسالها مباشرة للمجلس، و له لجنة له نفس المسمى(لجنة المراجعة و التدقيق) و عليها فلترة التقرير و الخروج بتوصيات للمجلس. وما كان منها يحتاج الى توضيح او اجابة يحول للمديرالعام للرد عليها. قصدت بهذه المقدمة ان أشير الى ان المراجع العام يتمتع بنفس الاستقلالية مثل لجان البنوك و مفترض تقريره يرفع الى البرلمان(او الى لجنته المختصة) ليقرر فيه. قانون المراجع العام يعتبر من أميز القوانين السودانية و هو موروث من النظام الانجليزى ، لكنه بالطبع يحتاج للإرادة السياسية ليؤدي الدور المطلوب.

بصراحة لست يأساً في المداخلات، وأنا أقول أن اليأس ليس من صفات المؤمن، علينا جميعاً العمل على إجتثاث هذه الآفة، يقودنا الرئيس عمر البشير نفسه، الذي طالب بمنظومة شاملة لمحاربة الفساد، وليس أقل من ذلك.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٥/ ٢٠١٥ م.

العلاقة مع دولة جنوب السودان في ظل برنامج اصلاح الدولة :-

برنامج إصلاح الدولة الذي أجازه مجلس الوزراء يوم الخميس الماضي حوى جزءاً مهماً للغاية يتعلق بسياسات التعاون الدولي التنموي، حيث تم النص على: انشاء جسم مركزي متناغم، يخدم الإستراتيجية التنموية الوطنية، كأحد الاطر الهامة والمطلوبة فى التصدي لأهداف التنمية مابعد العام ٢٠١٥م. ويقترح بالتحديد بحث جدوى إنشاء جهاز مركزي للتخطيط والمتابعة. وبالطبع فإن تعيين الأستاذ عبد الله ابراهيم كوكيل للتخطيط بوزارة المالية والاقتصاد الوطني قبل أسبوع من اليوم يصب في هذا الاتجاه.

يضيف برنامج اصلاح الدولة في وثيقته المجازة: اعادة الترتيب فى منظومة العمل الخارجي وفق رؤى تاخذ فى الاعتبار التطورات والمتغيرات الجديدة فى البيئة الدولية، خاصة دول الاقتصادات الناشئة. والتجديد فى المفاهيم الذي يستهدف احكام التنسيق الداخلى فى الشان التنموي والانساني، وتوحيد قنواته وتعزيز اليات التعاون الدولي، وتفعيل الدور التنسيقي لوزارة الخارجية وجعلها البوابة الرئيسية لقيادة هذا الدور.

مراجعة كافة الأجسام المعنية بالتعاون الدولي داخل الوحدات الحكومية، وارجاع الامر الى وجهته فى وزارة المالية، بتنسيق محكم مع وزارة الخارجية، وفق مهام تنسيقية تخدم محاور التعاون الدولي فى كافة اشكاله، والاستفادة من الفرص الكبيرة التى يتيحها التحول فى بنية العون، وارجاعه الى الدول الفاعلة من دول الجنوب، والذى نمتلك فيه ميزة تفضيلية بحكم العلاقات السياسية والاقتصادية.

وبتطبيق المبادئ أعلاه على العلاقة مع دولة جنوب السودان، نجد أن البرنامج ينص على الآتي: رعاية مبدأ الجوار الآمن مع جمهورية جنوب السودان كأولوية فى المرحلة المقبلة، وتعزيز التعاون معها على اساس مبدأ دولتان بمصلحة واحدة مشتركة، واستكمال الملفات العالقة كخطوة ضرورية واساسية .

توثيق العلاقة مع الجنوب هو مدخل مناسب لتوثيق العلاقة مع كل القارة الافريقية، وبصفة خاصة ضرورة توطيد وتقوية المصالح التجارية والاقتصادية مع جنوب السودان، حتى لايرتبط عضوياً بدول تجمع شرق افريقيا، على حساب علاقته مع السودان.

العمل مع شركاء السلام فى السودان (اوروبا والولايات المتحدة) على انشاء منطقة اقتصادية Economic Zone على طول الحدود المشتركة بين البلدين، تهدف الى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة فى تلك المناطق، ومن ثم الاستقرار

بين البلدين، وتحد من حركة الرعاة عبر الحدود، مما يقلل من الاحتكاك المؤدي للاقتتال.

بالنسبة للصراع الآني فى دولة الجنوب، يجب أن تقف الحكومة السودانية على مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع، تحقيقاً لمبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاخرى.

اهمية استمرار عملية بناء الثقة مع حكومة دولة جنوب السودان، وضرورة إيجاد صيغة توازن فى المرحلة الحالية فى علاقتنا معها، تحافظ على مصالح السودان، مع تكثيف التواصل مع شعبها فى المجالات الصحية والانسانية والتعليمية والفنية وغيرها، وتعزيز العلاقات مع مجتمع الجنوب فى مجالات التعليم العام والصحة والاغاثة والعون الانساني والثقافة والعلوم والرياضة.

النظرللجنوب فى اطار سياسة عامة للتكامل الاقليمي: وما يتطلبه من فتح للحدود، وتشجيع للتبادل الاقتصادي مع دول الجوار، وتعديل للنظم الجمركية والمصرفية وغيرها.

اقامة منتدى حول علاقات السودان بجنوب السودان، تحت عنوان العلاقات السودانية الجنوب سودانية نحو افاق أرحب، يهدف بشكل اساسي الى تعزيز الثقة، ووضع اسس مدروسة لعلاقة استراتجية دائمة، تناقش مخرجاته مع الجهات المختصة فى جنوب السودان لتفعيلها، واعتمادها كسياسة دائمة للبلدان تجاه بعضها البعض.

من جانبي أقترح أن يتولى مركز در سات المستقبل، بالتعاون مع جمعية الصداقة السودانية الجنوبية، وبدعم من وكالة التخطيط الاقتصادي حديثة الولادة، إقامة المنتدى أعلاه كخطوة تنفيذية نحو انزال هذا المخطط لأرض الواقع.[١]

التدخلات السياسية في أعمال المراجعين :-

أشرت في هذا المكان يوم أمس الى أن فئة المديرين الماليين والمراجعين الداخليين سوف يتقدمون الصفوف من أجل إصلاح الدولة بما يملكون من وطنية ومهنية، فقط نطالب بتوفير الحماية لهم من التدخلات السياسية في أعمالهم.

مطالبتي إنبنت على ما ورد في تقرير اللجنة العليا للاشراف على برنامج اصلاح الدولة الذي أجازه مجلس الوزراء الموقر في مارس الماضي، حيث جاء في الفقرة ١٠ (ب) من توصيات محور الخدمة المدنية صفحة ٣٢ ما يلي نصاً (النأي بالعمل السياسي عن الخدمة المدنية).

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٢ م

لقد بينت الدراسة التي قام بها الأستاذ محمد قسم الله محمد إبراهيم، ونال بها درجة ماجستير العلوم في المحاسبة والتمويل من جامعة الجزيرة بتاريخ يناير ٢٠١٥، أنّ القوانين المالية مثل قانون ولائحة الإجراءات المالية والمحاسبية وقانون ولائحة الشراء والتعاقد غير كافية لضبط المال العام.

أكدتْ نتائج الدراسة الحاجة لمراجعة وتقوية قوانين وتشريعات ضبط المال العام، ودللتْ على أنّ التدخلات السياسية تؤثر في كفاءة أداء المراجعة الداخلية وتترتب عليها تجاوزات ونتائج سالبة في جودة إدارة المال العام. وأثبتت الدراسة أنّ الإدارة السياسية للدولة هي التي يُمكن أنْ تمنع التدخلات السياسية وتمنح المراجعة الداخلية مسوِّغات سيادة الرأي الفني.

أشارت الدراسة لأسباب التدخلات السياسية في عمل المراجعة الداخلية وأرجعته لأسباب سياسية ومصالح حزبية، أو أهواء شخصية ، ومن أسباب التدخلات كذلك أن المراجع لا يجد الحماية الكافية من إدارته التي لا تتوفر لها الإستقلالية الإدارية ولا حصانة القرار، كما أنّ هنالك ثغرات في القوانين المالية وقانون المراجعة الداخلية نفسه يستطيع عبرها السياسي فرض إرادته والحد من واجبات المراجع.

أشارت العينة المستبانة في الدراسة إلى أنّ السياسيين يستمدون قوة السلطة التي يتدخلون عبرها في عمل المراجعة الداخلية من النظام السياسي الذي يُوفرُ مظلة آمنة لمنسوبيه من خلال الإنتماء للمنظومة السياسية والدعم السياسي العريض الذي يجعلهم بمنأى عن المساءلة، ويضيفون إلى ذلك عدم وجود محاسبات في المخالفات التي تحدث، والخلل الموجود داخل القوانين نفسها يجعل السياسيين يستمدون قوة السلطة للتدخل في أعمال المراجعة الداخلية هذا إلى جانب الشعور القوي لدى السياسي بأنّ السياسة فوق كل شئ.

وفيما يلي التأثيرات المباشرة للتدخلات السياسية وانعكاساتها على المراجعة الداخلية، فإنّ المراجعين الداخليين الذين مثّلوا العينة المستبانة يحصرونها في ازدياد النفوذ السياسي، وهيمنة السياسيين على الخدمة العامة دون إعتبار لقوانينها ولوائحها، وبالتالي إنعدام الثقة في قوانين الدولة، ومعاملاتها، وعدم جدوى الرقابة المالية والمحاسبية والضبط الداخلي.

ومن التأثيرات السالبة كذلك إنهزام غايات المراجعة الداخلية، وضعف الأداء وضعف موقف المراجع ومن ثم حدوث التجاوزات المالية، وإتخاذ الإجراءات غير الصحيحة وبالتالي إهدار المال العام، وانتشار الفساد المالي والإداري والسياسي.

ويُشير المراجعون الداخليون كذلك بالإجماع إلى أنّ أخطر تأثيرات التدخلات السياسية على المراجعة الداخلية تتمثل في الإنعكاسات النفسية، فقد يصل المراجع

الداخلي لدرجة من الإحباط يترك معها المهنة مما يعرضها للإنهيار التدريجي بسبب إنسحاب الكفاءات منها، أو قد تصيب المراجع حالة من اللامبالاة أو قد ينحرف.

هذه النقاط جديرة بالدراسة، بشجاعة ومسئولية ووضوح، من خلال جلسات اللقاء التنويري الأول للمديرين الماليين والمراجعين الداخليين بالوحدات الحكومية المنعقد اليوم الأربعاء بقاعة الصداقة بتنظيم من ديوان الحسابات.(١)

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٥/ ٢٠١٥ م

الباب السادس

العلاقات الاقتصادية الخارجية

التعاون الأمني والتعاون التنموي :-

الأريتري الذي تم اعتقاله بالخرطوم نتيجة لتعاون وثيق بين الأجهزة الأمنية الايطالية والبريطانية والسودانية ينهض دليلا لا يقبل الشك على إحترام السودان لإلتزاماته الدولية بشأن مكافحة الاتجار بالبشر. وهي الالتزامات الواردة في المعاهدات والاتفاقيات التي صادق عليها السودان في هذا الشأن وتشمل: معاهدة الأمم المتحدة للجريمة المنظمة والتي وافقت عليها ١٨٠ دولة، بروتكول مكافحة الاتجار بالبشر (بروتكول باليرمو) وقد انضمت اليه ١٦٣ دولة، بروتكول منع ومكافحة تهريب البشر براً وبحراً وجواً وقد انضمت اليه ١٣٩ دولة، القانون الاسترشادي لمواجهة جرائم الاتجار بالبشر الصادر عن مجلس وزراء الداخلية العرب في ٢٠٠٥ وقد قام السودان بناءاً عليه بإصدار قانون مكافحة الاتجار بالبشر لسنة ٢٠١٤.

إن المادة الثانية من بروتكول باليرمو (عاصمة جزيرة صقلية الايطالية) المنضم اليه السودان ينص في المادة الثانية منه على أهدافه والتي تتلخص في: منع ومكافحة الاتجار بالبشر مع وضع اهتمام خاص للاطفال والنساء، حماية ومساعدة ضحايا الإتجار بالبشر وفقاً لمواثيق حقوق الإنسان، ترقية وتنسيق التعاون بين الدول الموقعة لتنفيذ هذه الأهداف.

لقد نفذ السودان التزاماته بموجب قانونه الوطني والاتفاقيات والمعاهدات الدولية المنضم إليها، وتبقى بعد ذلك المسائل الإجرائية مثل دقة المعلومات التي تؤدي لاعتقال بعض الأشخاص مسئولية الجهة التي قدمت هذه المعلومات. ذلك لأن بروتكول باليرمو ينص على التنسيق الأمني الجماعي، ويجعل كل الدول تعمل وكأنها في إطار منظومة عدلية وأمنية واحدة. وفي حالة الاريتري المعتقل مؤخراً تم التعاون والتنسيق على أعلى مستوى، ويبقى التحقق من شخصية المعتقل مسئولية الجهة التي طلبت التوقيف. فبسبب طبيعة الجريمة المرتكبة لا تسير الإجراءات في بروتكول باليرمو وفق مقتضيات قانون تسليم المجرمين السوداني الذي يستلزم أن تقوم النيابة بعمل تحقيق داخلي بناءاً على طلب التسليم قبل قيامها بتسليم المتهم للجهة الطالبة.

المهم بالنسبة لنا في السودان أن نوثق هذا التعاون الراقي من جانب السلطات السودانية، وأن نطالب في مقابله تحقيق ما طالب به فابريزو لوبيسا سفير إيطاليا بالخرطوم في حديثه لوكالة السودان للأنباء (سونا) قبل شهر حيث قال بصورة مباشرة لا لبس فيها (إن وجود سودان قوي ومستقر ضرورة أسسية لنا).

بناءاً على قيام السودان بإلتزاماته يجب أن توضح دبلوماسيتنا لكل مبعوثي دول الاتحاد الأوروبي وسفاراته المقيمة بالخرطوم أن وجود سودان قوي ومستقر ومتعاون في مكافحة جريمة الاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم له شروط ثلاثة: الأول إلغاء الحظر الاقتصادي الأمريكي الجائر على السودان جملة وتفصيلاً، وإعادة التعاون الاقتصادي والمالي الدولي معه على كافة الأصعدة. الثاني: إلغاء قرارات المحكمة الجنائية الدولية على الرئيس السوداني وعدد من المسئولين السودانيين. الثالث: إعفاء ديون السودان الخارجية حسب التعهدات التي التزمت بهـ دول الترويكا قبيل انفصال الجنوب.[1]

اثر التطورات في ليبيا على السودان :-

يبدو أن غباراً كثيفاً ثار وسوف يثور حول حقيقة اغتيال تنظيم داعش لعدد من الأقباط المصريين في الساحل الليبي. على سبيل المثال قال صاحي خلفان، قائد شرطة دبي السابق، وهو من ألد أعداء الإسلاميين (إنه يستحيل على «داعش» أن تقوم بعملية من هذا النوع الذي حدث في ليبيا. وأضاف خلفان، في تغريدة له عبر صفحته الشخصية بموقع «تويتر»، أن «ادعم اللوجستي غير ممكن إلا من قبل قوة (سوبر) وداعش تفتقر إلى ذلك»، متابعًا: «بصمة جسد القتلة الذين مارسوا الوحشية في قتل المصريين في ليبيا غير عربية».)

بغض النظر عن أن العملية حقيقية، أو إنها مجرد تمثيلية، فمن الواضح الآن أن التطورات تتجه نحو تدخل دولي في ليبيا تقوده مصر. فما هي آثار هذا التدخل على السودان.

من المتوقع أن يتم استكمال قيام تحالف دولي مدعوم بقرارات من مجلس الأمن. يشمل هذا التحالف مصر والولايات المتحدة والدول الأوربية المطلة على الشاطئ الشمالي للبحر الأبيض المتوسط خصوصاً، أن المجموعة التي اغتالت الاقباط قد أشارت في الفيديو الذي تم بثه أن خطوتها القادمة هي روما (رأس الكفر). هذا التحالف سوف يشرع أولاً في توجيه ضربات جوية مركزة على مواقع كل الفصائل الليبية غير فصيل حفتر. سوف تستهدف الضربات الجوية فصيل أنصار الشريعة في درنة أقصى الشرق الليبي، وقوات فجر ليبيا، وجيش ليبيا، وغيرها من الفصائل الليبية بقصد كسر شوكتها. سوف يتم بعد ذلك اجتياح بري قوامه القوات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/٦/ ٢٠١٦ م .

المصرية، وهدفه السيطرة على موانئ تصدير النفط الليبي والحقول بالداخل.

نتيجة للضربات الجوية، والاجتياح البري، سوف تنشأ جيوب للمقاومة في مختلف أنحاء ليبيا. وسوف يحدث انتشار واسع جداً لمختلف أنواع الأسلحة. وسوف يدخل بعضها السودان، إما في شكل تسليح منظم لحركات التمرد وهو ما سوف تلجأ له مخابرات الدول المعادية للسودان، أو في اطار تجارة السلاح.

سوف يجعل هذا الوضع دارفور تشتعل من جديد على نحو أكثر ضراوة من السابق، وسوف تضطر الحكومة للقيام بإنفاق هائل على المعدات، وعلى إعاشة وإمدادات القوات المسلحة والقوات الأخرى لاستعادة السيطرة على الأرض في دارفور. وسوف يؤدي هذا لابطاء النمو الاقتصادي الذي بدأ في التحسن مؤخراً.

إزاء هذا الوضع المتوقع، والخطر الماثل، قد يكون من المناسب تسريع خطوات التفاوض مع الفئآت المتمردة سواء في دارفور أو جنوب كردفان أو جنوب النيل الأزرق. والوصول لتفاهمات تحفظ الأمن في كل السودان وتمنع تشظيه. وفي نفس الوقت القيام بإتصالات على أعلى مستوى مع الدول القائدة للتحالف الدولي المرتقب تستهدف الحفاظ على أمن السودان، ومنع تسلل العناصر والأسلحة له.[١]

أثر الخروج البريطاني على الاقتصاد السوداني :-

صوت الشعب في المملكة المتحدة على الخروج من الاتحاد الأوروبي. ترتبت على نتائج التصويت خسائر على الأسهم المدرجة على البورصات في عدد من البلدان الصناعية الكبرى، كما تدنت قيمة الجنيه الاسترليني مقابل العملات الحرة الأخرى: الدولار واليورو والين الياباني. السؤال الذي يثور: ما هو أثر خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد السوداني؟

في الوقت الحالي لا يوجد ارتباط كبير ما بين الاقتصادين البريطاني والسوداني، فجملة الصادرات السودانية للمملكة المتحدة كانت خلال العام ٢٠١٣ بقيمة ١٧,٨ مليون دولار، تدنت في العام ٢٠١٤ الى ١١,٢ مليون دولار، وهي تمثل ربع بالمائة من حجم صادراتنا الكلية. بينما كانت مستورداتنا من المملكة المتحدة خلال العام ٢٠١٣ بقيمة ١٨٥,٦ مليون دولار تدنت في العام ٢٠١٤ الى ١٣٥,٤ مليون دولار تمثل ١,٥٪ من جملة مستورداتنا من الخارج في العام المعني.

برغم ضئآلة حجم التبادل التجاري في الوقت الحالي ما بيننا والمملكة المتحدة الا أنه من الضروري قراءة المستقبل على ضؤ نتيجة الاستفتاء، بإعتبار أن الاقتصاد البريطاني اقتصاد ضخم يدخل ضمن الاقتصادات العشرين الكبرى، وأن الاقتصاد السوداني اقتصاد متحرك ونامي ويتوفر على موارد هائلة، وبلا شك هو مكان

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٨/ ٢٠١٥ م.

رصد ومتابعة من هذه الاقتصادات الكبرى.

خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي من المتوقع أن يجعلها أكثر قرباً والتصاقا واتصالاً بالولايات المتحدة الامريكية، لهذا وعلى المدى القريب يتوقع أن تكون المملكة المتحدة أكثر التزاماً وتطبيقاً للعقوبات والحظر الاقتصادي الجائر الذي تطبقه الولايات المتحدة على السودان.

أما على المدين المتوسط والبعيد فيتوقع استدارة الاستراتيجية البريطانية تجاه السودان مائة وثمانون درجة، من المقاطعة والحظر، للتعاون وزيادة التبادل التجاري، طبعاً قد يتم هذا فوراً إذا قرر الرئيس الأمريكي رفع الحظر عن السودان، توقعاتنا بزيادة التبادل التجاري مع المملكة المتحدة مستقبلا مبنية على أساس أن المملكة المتحدة سوف تعود لمناطق نفوذها القديم وإلى مستعمراتها السابقة لتخلق منها مناطق تكامل وتعاون اقتصادي.

معلوم أن الاقتصاد السوداني كان مرتبطاً بالاقتصاد البريطاني طيلة الفترة من أربعينيات القرن الماضي وحتى نهاية سبعينياته، حيث كانت غالبية صادرات السودان الزراعية خصوصاً القطن طويل التيلة تصدر من السودان الى مصانع النسيج الكبرى في لانكشير ببيريطانيا، فيما يستورد السودان من بريطانيا المعدات والآلآت والأقمشة والملبوسات والأحذية وغيرها. سوف تكون الفرصة متاحة للجانب السوداني لتصدير منتجات زراعية بكميات هائلة للملكة المتحدة مستقبلاً تشمل ولا تقتصر على القطن طويل ومتوسط التيلة.

قد يكون من المناسب تكثيف الاتصال بالجانب البريطاني بعد ظهور نتائج الاستفتاء إبداءاً لحسن النية والرغبة في التعاون الاقتصادي.[١]

أثر فتح الحدود مع الجنوب على الاقتصاد :-

القرار الذي أصدره رئيس الجمهورية بفتح الحدود مع دولة جنوب السودان هو قرار ايجابي ويصب في مصلحة الاقتصاد في كلا الدولتين. ولكن قبل أن نتناول الآثار الاقتصادية الايجابية لهذا القرار لا بد من توضيح للمعنى الفني لفتح الحدود، لأن البعض اعتقد أن القرار يعني إزالة الحدود، والتنقل بحرية بين القطرين وكأنهما قطر واحد، أي العودة لما قبل الانفصال الذي تم في يونيو ٢٠١١.

الحدود باقية وسوف تستمر الإجراءات نحو تحديدها ومن ثم ترسيمها. معلوم أنه في الحدود بين أي قطرين تكون هناك نقاط محددة للعبور والتبادل القانوني والرسمي بين الدولتين، حيث تتواجد سلطات الجوازات والجمارك والحجر البيطري والزراعي والمواصفات وغيرها من الأجهزة الرسمية لكل دولة على جانبي الحدود،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٦ م

ويمنع التحرك والتبادل في غير هذه المنافذ الرسمية حتى لو كانت الأرض منبسطة وليس فيها عوائق لا طبيعية ولا صناعية. ويتولى حرس الحدود في كل دولة منع التحرك بغير هذه المنافذ.

عند إعلان انفصال جنوب السودان وإعتراف السودان به كدولة مستقلة حدد مدير عام الجمارك بحسب السلطات القانونية الممنوحة له النقاط الجمركية بين السودان ودولة جنوب السودان، وذلك بعد الاتفاق مع مدير سلطة الجمارك بدولة جنوب السودان، وأصبحت تحركات المواطنين والسلع تتم عبر هذه المناطق.

بعد عدة أشهر من إنفصال الجنوب إعتدى المتمردون مدعومون من دولة الجنوب على هجليج فإشتعلت الحرب بين الدولتين، وأعلن السودان (قفل الحدود)، أي منع رسمياً أي تبادل أو حركة تجارية أو حركة مواطنين بين القطرين، ومُنحت القوات المسلحة والقوات الأمنية تفويضاً بإطلاق النار على كل من يحاول عبور الحدود. إن قرار رئيس الجمهورية الصادر بالأمس يعني إعادة فتح المعابر الحدودية بين الدولتين والسماح بالتبادل التجاري وتحركات المواطنين وفق القوانين الحاكمة في كلا القطرين.

إن التبادل التجاري بين الدولتين سيحقق فائدة كبيرة لاقتصاد كلا الدولتين. ويمكن أن يتم هذا التبادل في صورة (دولار حسابي) وليس دولارًا حراً، يرتكز على قاعدة النفط مقابل الغذاء. بحيث يصدر الجنوب المواد البترولية الخام للسودان، وبقيمتها (الدولارية) يسلم السودان ذرة وملح ومواد غذائية أخرى للجنوب. يقدر أن حوالي ١٧٠ سلعة مختلفة يمكن أن تكون مجالاً للتجارة بين القطرين. ويقدر حجم التجارة البينية في المرحلة الأولى ما بين ١,٥ - ٢ مليار دولار.

لقد نص برنامج إصلاح الدولة على رعاية مبدأ الجوار الآمن مع جمهورية جنوب السودان كأولوية فى المرحلة المقبلة، وتعزيز التعاون معها على اساس مبدأ دولتان بمصلحة واحدة مشتركة، واستكمال الملفات العالقة كخطوة ضرورية واساسية .

كما وجه بالنظرللجنوب فى اطار سياسة عامة للتكامل الاقليمي، وما يتطلبه من فتح للحدود، وتشجيع للتبادل الاقتصادي مع دول الجوار، وتعديل للنظم الجمركية والمصرفية وغيرها.[١]

الفساد في دولة جنوب السودان- تقرير كفاية :-

منظمة كفاية التي يترأسها الممثل السينمائي جورج كلوني نشرت على موقعها على الانترنت www.enough.org تقريرا أشارت فيه إلى أن سلفا كير ميار ديت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/١/ ٢٠١٦ م.

رئيس دولة الجنوب يعتلي قائمة الفساد في تلك الدولة بمئات الملايين من الدولارات، وأن وزير المالية السابق قد استولى على أكثر من مليار دولار وأن كلاً من ريك مشار وباقان أموم تصرفا في مليار و ١٠٠ مليون بعلم من رئيس حكومة الجنوب !

اتهم التقرير كذلك رئيس هيئة الأركان السابق جيمس هوث ونائبه بالتلاعب في ٣٢٧ مليون من الأموال الأمريكية المخصصة للجيش الشعبي عن طريق كشوفات وهمية ، ويشمل الجيش الشعبي الفرقتين التاسعة والعاشرة أو ما يعرف بقطاع الشمال الذي يقوده ياسر عرمان وعبد العزيز الحلو ومالك عقار.

أشار التقرير كذلك لمسئولية دينق ألور عن ١٥٠ مليون دولار ،لوكا بيونق ١١٤ مليون دولار، تعبان دينق ٦٥ مليون دولار، كما أشار التقرير لغيرهم من القيادات السياسية والعسكرية.

وبمناسبة هذا التقرير دعا جورج كلوني الرئيس الأمريكي باراك أوباما لإصدار قرارات تنفيذية بفرض عقوبات اقتصادية على الأسماء الواردة به. وبحسب تقرير منظمة كفاية فإن الجهود مستمرة للكشف عن قائمة طويلة تتضمن صفقات شراء أسلحة تعتبر الأضخم على مستوى القارة الإفريقية .

في تزامن مع هذا التقرير استمرت القلاقل في جنوب السودان، مع استمرار نزوح الآلآف شمالا لدولة السودان. فقد كشف تقرير رسمي أن جملة عدد الوافدين من دولة جنوب السودان الذين وصلوا الى محطات انتظار الوافدين بمحليتى الجبلين والسلام بجنوب النيل الابيض منذ العام ٢٠١٤م وحتى الان بلغ (٨٢) الف وافدا .فيما يتم رصد الآف الأسر النازحة من دولة الجنوب لكل من ولايات شرق وجنوب دارفور وجنوب النيل الأزرق.

معلوم أن الظروف الاقتصادية بالسودان لن تمكنه من تقديم الغذاء والخدمات الصحية للنازحين مما يترتب عليه انتشار الأمراض والأوبئة، وهو ما بدت بوادره بولاية النيل الأزرق. ومع هشاشة الأوضاع في دولة الجنوب، والاتجاه الواضح نحو فرض وصاية دولية عليها، فإن على الدبلوماسية السودانية أن تتحرك نحو إقناع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بأن توفير موارد كافية لمواجهة احتياجات اللاجئين الجنوبيين للسودان، وللجنوبيين بداخل دولة الجنوب، لا يمكن أن يتم إلا بفرض ممرات آمنة لعبور البترول الخام الى موانئ الصادر في شرق السودان.

وبما أن القوات الأممية تكتفي بحراسة معسكراتها وحماية المدنيين الذين يلجئون اليها حسب التجارب السابقة مع قوتي (يونميد) و(يونميس) فمن الواضح أنه لا توجد قوة مؤهلة في المنطقة لحراسة الممرات الآمنة لعبور بترول الجنوب سوى الجيش السوداني، الملم بجغرافية المنطقة، والذي يحتفظ بعلاقات ودية مع كل الأطراف الجنوبية، عكس الجيش اليوغندي المنحاز كليا للرئيس سلفا. علينا أخذ

زمام المبادرة.[1]

اثيوبيا ومستقبل السودان :-

اثيوبيا الجار الشرقي للسودان (بشقيه الشمالي والجنوبي) ظلت ولعهود طويلة تصنف من قبل الاستراتيجيين والاستخباراتين السودانيين بأنها العدو الأول للسودان. يستدير هذا التصنيف الآن مائة وثمانون درجة لتصبح اثيوبيا الصديق الأول لا تنافسها على هذه المكانة الا الصين.

التصنيف القديم كان قائماً على أساس أن بأثيوبيا عدد سكان هائل (هم الآن ٩٠,٨٧٢,٧٣٩ (July 2011 est.) - وهي الدولة رقم ١٣ على مستوى العالم في عدد السكان) وأنها تفتقد للأراضي الزراعية الكافية لاطعام هذا العدد الهائل من السكان. ومن الطبيعي أن تتطلع لجارها الغربي السودان الذي حباه الله بأراضي منبسطة خصبة متوفر لها الري الطبيعي والري الصناعي مع قلة في عدد السكان. لهذا كان لأثيوبيا أطماع لا تخفى في الاستيلاء على أراضي زراعية شرق نهر العطبراوي أو في دعم حركات مناوئة للنظام في الخرطوم تضعف الجيش السوداني فتتاح لها السيطرة على المساحات الزراعية الخصبة بشرق السودان والتأثير على القبائل السودانية المتاخمة لها على الحدود بسبب ضعف الحكومة بالخرطوم.

ما الذي تغير في هذه المعادلة وجعل أثيوبيا تنتقل من خانة العدو لخانة الشريك الاستراتيجي؟ بالطبع لم ينقص عدد سكان اثيوبيا بل هو في زيادة مستمرة، ولم يتم استصلاح أراضي زراعية بإثيوبيا، فالطبيعة الجبلية لا تسمح بذلك. ما تغير هو الإرادة السياسية في اتجاه تبادل المنافع بدلاً عن اتجاهات السيطرة ومحاولة سحق الآخر.

لقد اتجهت الإرادة السياسية لكلا القطرين في اتجاه التعاون بعد أن أحصى كل طرف نقاط القوة والضعف لديه مقابل نقاط القوة والضعف لدى الطرف الآخر. وفي لحظة حاسمة ظهرت ملامح صداقة شخصية بين اكبر قيادتين سياسيتين في البلدين الرئيس عمر البشير في السودان وملس زيناوي في اثيوبيا رجحت اتجاه التعاون الاستراتيجي بدلاً عن الاحتراب الظاهر والخفي.

برز الاقتصاد كأهم محور من محاور التعاون الاستراتيجي بين القطرين، وكانت البداية الطريق البري الرابط بين القطرين القضارف- دوكة- القلابات تابع الرئيس ملس زيناوي بناء هذا الطريق كيلو كيلو وكبري كبري بنفسه لأنه يعرف أهميته الاستراتيجية إذ كان هو طريق الامداد الرئيسي لجبهة تحرير التقراي التي كان يقودها وتم تتويج نضالها بمساعدة السودان لانتصار باهر على نظام منغستو الديكتاتوري ودخولها لأديس أبابا في العام ١٩٩١م. وتوالت أوجه التعاون بعدها بتوقيع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٨/٩/ ٢٠١٦ م.

اتفاقية استخدام ميناء بورتسودان بمزايا تفضيلية لأثيوبيا، واتفاقية الربط الكهربائي، واتفاقية الاتصالات عبر المايكرويف ثم الالياف الضوئية، واتفاقية الامداد البترولي حيث يغطي السودان حالياً حاجة أثيوبيا من البنزين بتصدير بنزين من مصفاة الخرطوم يعبر براً لأثيوبيا بما قيمته عشرة ملايين دولار شهرياً.

على ضؤ هذا التحليل نجد أن من الطبيعي أن تدخل أثيوبيا وسيطاً في النزاع بين شمال وجنوب السودان في ابيي وغيرها من المناطق الحدودية المحتلف عليها بين الشمال والجنوب، وأن تتصدى بإرسال قوات للفصل بين جيشي البلدين وضمان الأمن الحدودي بعمق عشرة كيلومترات في كل جانب. ولا أرى سبباً لتخوف البعض من وجود القوات الأثيوبية بعديد ٤٢٠٠ فرد لتنفيذ هذا الواجب تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يتيح لهذه القوات استخدام القوة العسكرية لفرض حماية المدنيين لسببين: الأول أن قوة بعدد ٤٢٠٠ فرد لا تشكل أي نوع من الخطورة أو الخلل في موازين القوة الاستراتيجية للقوات المسلحة السودانية، والثاني أن الجيش السوداني جيش منظم ومنضبط لا يتصور قيامه بأي اعتداءات على المدنيين، بخلاف الجيش الشعبي الذي ما زال عبارة عن مليشيات قبلية تتبع أسلوب حرب العصابات ويصعب على جوبا السيطرة على تصرفات قادتها المحليين فكل عمل القوات الاتيوبية سيكون موجهاً تجاه ضبط هذه القوات.

من مصلحة أثيوبيا استمرار امدادات النفط السوداني عبر الشبكة الموجودة حالياً من آبار الانتاج الرئيسية في ولاية الوحدة الى مصفاة الخرطوم والى موانئ التصدير بالبحر الأحمر لأن في هذا ضمان لاستمرار امدادها بالبنزين من مصفاة الخرطوم.

ان حرص أثيوبيا على مصالحها الاقتصادية في علاقتها مع دولة شمال السودان يمكن أن يكون نموذجا يحتذى في علاقة جوبا مع الخرطوم بعد الانفصال، حيث يمثل شمال السودان مصدر الامداد الرئيسي بالغذاء لجنوب السودان. ويترتب على ايقاف امدادات الغذاء من دولة شمال السودان لدولة جنوب السودان مجاعة مؤكدة وسط مئات الآلاف من السكان القاطنين في اقليم أعالي النيل شمالي دولة جنوب السودان فانتبهوا أيها السياسيون المتفلتون من الحركة الشعبية والا أصاب دولتكم طوفان الجوع وصنفتم دولة فاشلة من أيامكم الأولى.(١)

اخطاء حكومة جمهورية جنوب السودان :-

الخطأ السياسي القاتل الذي ارتكبه الحيش الشعبي لتحرير السودان بمهاجمة القوات المسلحة وقوات الامم المتحدة بمنطقة أبيي قبل شهرين يتكرر الآن بوجه اقتصادي بالقرار المنفرد الذي اتخذته حكومة جنوب السودان بطرح عملة جديدة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٧/ ٢٠١١ م.

دون التنسيق والتشاور مع حكومة السودان.

أخطأت حكومة الجنوب في تقدير رد فعل حكومة السودان، وفشلت أجهزتها الأمنية والاستخبارية في التوصل الى أن الخرطوم تعد نفسها لأي مفاجأة غير متوقعة من حكومة الجنوب بشأن طرح العملة، ونتيجة لهذا وجدت جوبا نفسها في وضع لا تحسد عليه. واليك الأرقام:-

عرض النقود بمعناه الواسع(يشمل الودائع وأشباه النقود)هو في السودان بحدوده الجغرافية القديمة ٢٨ مليار جنيه. بينما عرض النقود بمعناه الضيق (أي السيولة المتداولة) هي في حدود ١٦ مليار جنيه. يقدر أن ربع هذه الكتلة أي ما بين ٢ الى ٣ مليار جنيه متداولة بالجنوب وهي تعادل تقريبا مليار دولار.

الناتج المحلي الاجمالي في السودان هو ١٥٤ مليار جنيه سوداني في حين أنه في الجنوب الذي يوصف بأنه أرض مغلقة لا يتعدى ٣٠ مليار جنيه مع ضعف في الهياكل الاقتصادية والبنى التحتية حيث بالجنوب ٦٠ كلم من الطرق المسفلتة فقط وما بين ١٠الى ٢٠ مليون رأس من الابقار ويتم انتاج حوالي ٥٠ ميجاوات باستخدام الديزل المكلف. وتقدر حكومة الجنوب ان ينمو الاقتصاد للمتبقي من هذا العام بنسبة ٦٪ فيما تقدر نسبة النمو للعام القادم ٢٠١٢ ب ٧,٥٪ ونسبة تضخم ٨,٦٪.

بإعلان الخرطوم أنها بصدد تغيير عملتها بأخرى جديدة فإن حائزي الكتلة الموجودة بالجنوب سيسعون بأي ثمن لادخالها للشمال ليتسنى تبديلها خلال الفترة الزمنية المحدودة التي سيعلن عنها بنك السودان.

سيترتب على هذا الوضع بالنسبة للجنوب أن كتلة نقدية هائلة (بالنسبة لحجم اقتصاده) ستهرب نحو الشمال أو سيتم السعي لتبديلها بالدولار، وسيؤدي هذا لارتفاع كبير في الأسعار في جوبا ومدن الجنوب الأخرى لانعدام السيولة ولقفزة هائلة في سعر الدولار هناك خصوصاً أن النقد الاجنبي غير مسيطر عليه.

اما بالنسبة للشمال فإن كمية العملة التي ستدخل من الجنوب سيتم السعي اما لتحويلها لدولار أو شراء سلع أو أصول ثابتة بها. سيتسبب هذا في ارتفاع لسعر الدولار مقابل العملة المحلية وسيكون الارتفاع محدوداً لأن الدولار مسيطر عليه بواسطة البنك المركزي. أما شراء السلع أو الاصول فسيؤدي لتنشيط السوق في هذه المجالات ويصب في مصلحة اقتصاد السودان، خصوصاً أن أي سلع سيتم شراؤها بغرض تصديرها للجنوب ستخضع لاجراءات الصادر المعتادة في التجارة بين الدول.

عليه فان حرب العملة هذه الخاسر فيها الاقتصاد الجنوبي بكل تأكيد. وبالطبع لم يسعى السودان لهذه الحرب ولا يريدها لأن الجار الضعيف اقتصادياً سيصبح مصدر صاف للاجئين.

ندعو حكومة الجنوب للحكمة. ويا حبذا لو آلت الأمور الاقتصادية للخبراء من أبناء الجنوب مثل الدكتور لوال أشويل دينق وزير البترول السابق وغيره من الحادبين حقيقة على مصالح شعب جنوب السودان والغير مرتبطين بأجندة خارجية.[1]

الاقتصاد المصري يجني المكاسب من تعديل سعر الصرف :-

نقلت جلسة تعاملات البورصة المصرية التي أعقبت قرار البنك المركزي المصري بتحرير سعر الصرف، الخميس الماضي، ارتفاعات قياسية في أسعار الأسهم المدرجة، من المنطقة الحمراء إلى المنطقة الخضراء، وقال متعاملون بالبورصة المصرية إن اتجاهات المتعاملين العرب والأجانب ساهمت في تعزيز أجواء السوق، واتجهت غالبية تعاملاتهم نحو الشراء بعد فترة طويلة من الاتجاه البيعي بقيادة الصناديق والمؤسسات العربية والأجنبية.

ووفقاً للبيانات المتاحة، وخلال تعاملات الأسبوع الماضي، ربح رأس المال السوقي لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة المصرية نحو ١٧٧ مليار جنيه بنسبة زيادة تقدر بنحو ٤,٣٪، وعلى صعيد المؤشرات، فقد قفز المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية «إيجي إكس ٣٠» بنسبة ٥,٦٪ تعادل حوالي ٤٦٧ نقطة .

عندنا في السودان فإن القرار الاقتصادي الضخم بمنح نظام الحافز لتجسير الفرق بين السعر الرسمي والسعر الموازي في أسواق الصرف السودانية لم يؤدي لمكاسب فورية للاقتصاد مثلما حدث بمصر. فما السبب في ذلك وما هي طرق ووسائل المعالجة؟

الحقيقة أن سوق الخرطوم للأوراق المالية، وهو الموازي للبورصة المصرية، يعتبر ضعيفاً جداً بالمقارنة مع أسواق المال الإقليمية الاخرى. شركات المساهمة العامة المدرجة في السوق قليلة، وبالتالي فإن قيمة أسهمها ضعيفة. والأوراق المالية التي يسمح بالتداول فيها من خلاله تعاني مشاكل جمة.

في وقت سابق كانت شركة سوداتل تقود هذا السوق بسبب قيمتها السوقية المرتفعة، وتوزيعها المنتظم لأرباح مقدرة. تضاءل دور هذه الشركة لأسباب متعددة. وصعدت شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) لتصبح هي المحرك للسوق، بسبب تحقيقها لأرباح مقدرة ومستقرة. غير أن هذه الشهادة أصابها مؤخراً الضعف، وبالتالي قل تداولها في السوق وذلك بسبب عدم اهتمام وزارة المالية وهي الجهة المصدرة لهذه الشهادة بتقوية هذه الشهادة، وتحريك الطلب عليها، وتأمين تسليم ارباحها الشرعية في وقتها.

وبالإضافة لهذا شكل الحصار الاقتصادي والمصرفي المضروب على السودان

(١) نشر بصحيفة السوداني

عاملاً إضافياً أسهم في إضعاف سوق الخرطوم للأوراق المالية، بسبب تحاشي رأس المال الأجنبي الاستثمار في الاسهم والأوراق المالية السودانية.

لكي يحقق الاقتصاد السوداني الفائدة المرجوة من تعويم أو تعديل سعر الصرف لا بد من إقرار وإصدار سياسات مالية ونقدية فورية بتقوية ودعم شهامة، والاعلان عن الالتزام الحكومي بسداد أرباحها في وقتها. كما يجب أن تتضمن هذه السياسات الزام الشركات الحكومية الكبرى مثل شركات الكهرباء الأربعة وشركة الثروة المعدنية وشركة أرياب للذهب وغيرها من الشركات السودانية الكبرى بالتحول لشركات مساهمة عامة، وإدراج أسهمها في سوق الخرطوم للأوراق المالية. وعلى الحكومة أن تؤسس بمساهمة مقدرة شركات مساهمة عامة تعمل في مجالات الصادر الزراعي والبستاني والحيواني تدرج كذلك في سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ستمكن هذه الاجراءات من إجتذاب كتلة ضخمة من مدخرات المغتربين للاستثمار في أسهم مضمونة، وستغري كذلك مستثمرين أجانب بالدخول لسوق المال السوداني وتحريك مختلفة الانشطة الاقتصادية من خلال هذا السوق.(١)

الاهتمامات الفرنسية بإفريقيا :-

نشرة (TTU) الأسبوعية الفرنسية التي تهتم بالشئون الاستراتيجية والصناعات العسكرية أوردت في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ مايو الجاري، أن الإدارة العامة للعلاقات الدولية والاستراتيجية في وزارة الدفاع الفرنسية قد أطلقت مناقصة لإعداد دراسة معمقة، تستهدف الدراسة إعداد خارطة طريق للتعاون ما بين الجيش الفرنسي والجيوش الافريقية، بما يسمح بتحديد الاحتياجات المستقبلية لكلا الطرفين، ومجالات التعاون في العمليات وتحديث المعدات، واقتراح عمليات لزيادة وتوسيع النفوذ الفرنسي في افريقيا.

تطلب المناقصة إعداد تقارير شهرية عن الأوضاع في ١١ دولة إفريقية أهمها جنوب إفريقيا، غانا، موزمبيق، والسودان. على أن تختتم التقارير الشهرية بتقرير عام بعد سنة كاملة من الرصد. ويتضمن الرصد: التطورات الجارية في الآلة الدفاعية للبلد المعني بالرصد، برامج المعدات العسكرية، نظام اتخاذ القرار، الميزانيات، الأهداف الاستراتيجية المفترض تحقيقها، تأهيل النخب، القواعد العسكرية، الصناعات الدفاعية والشراكات الدولية فيها، وشبكات النفوذ.

منذ انعقاد القمة الفرنسية – الافريقية في ديسمبر ٢٠١٣ تبنت فرنسا استراتيجية جديدة تقوم على أساس تقليص دورها كشرطي في القارة الإفريقية، عبر الاستثمار

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/١١/ ٢٠١٦ م.

في إسناد وتطوير القدرات المحلية، بما يتيح للدول الافريقية أن تدير بنفسها الأزمات التي تواجهها.

وتسعى باريس لتوسيع نفوذها ليتجاوز حدود مناطق نفوذها التقليدية في الدول الناطقة باللغة الفرنسية، وذلك من خلال التعامل مع كل أقطار القارة الافريقية. وخير دليل على هذا التوجه اتفاقيات التعاون العسكري التي تم ابرامها مؤخرا بين فرنسا ونيجيريا.

علينا في السودان الإنتباه لهذا التوجه الجديد ومتابعته بدقة. إن المخاطر الأمنية الكبرى التي تواجه قارة أوروبا في الوقت الحالي من عصابات الإتجار بالبشر والهجرة السرية والمخدرات والإرهاب باتت مهددا حقيقيا للقارة العجوز، حيث ضربت هذه العصابات بمختلف أنواعها في قلب العواصم الأوروبية، في باريس ومدريد وبروكسل وغيرها، بما جعل دول القارة تغير من استراتيجياتها، بأن تتجه للجيوش الوطنية القائمة في دول القارة لتدريبها وتأهيلها وجعلها حائط صد أمام هذه المخاطر.

وبالضرورة فإن هذه الاستراتيجيات الجديدة تعني تخلي دول القارة العجوز، وعلى رأسها فرنسا، عن الحركات المتمردة على الحكومات القائمة في إفريقيا. لأن الاستمرار في دعم هذه الحركات يعني إضعاف الجيوش التي تريد فرنسا أن توظفها لحماية السواحل والحدود الأفريقية أمام العصابات المذكورة، ومنعها من عبور البحر الأبيض المتوسط الى فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية المطلة على المتوسط.

يبدو أن المعارضين لحكومات بلادهم، والحركات المتمردة التي كانت تجد ملاذات آمنة في فرنسا وغيرها من الدول الأوربية سيواجهون أوقاتاً صعبة، يتعين معها بالنسبة لهم الرحيل لبلدان آخرى خارج أوروبا تقبل بهم، في ظل ظروف دولية بالغة التعقيد.(١)

التحركات الإسرائيلية في افريقيا :-

زار رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتيناهو عدداً من دول شرق ووسط إفريقيا حيث شملت زيارته يوغندا وكينيا وإثيوبيا فيما إلتقى في عنتبي بيوغندا بكل من رؤساء رواندا وتنزانيا ودولة جنوب السودان في قمة حول الإرهاب.

تم خلال الزيارة تناول الملف الأمني، غير أنه من الواضح أن البعد الاقتصادي للزيارة كان هو الأهم وذلك من خلال اصطحاب رئيس الوزراء الاسرائيلي لخبراء اسرائيليين في مجالات الصحة والمياه والزراعة، فضلاً عن اصطحابه لعدد من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/٥/ ٢٠١٦ م

المستثمرين الاسرائيليين. فيما أُعلن عن رصد مبلغ ١٢ مليون دولار من اسرائيل لتنشيط ملف التعاون والدراسات التنموية ما بين هذه الدول واسرائيل.

التسابق ما بين الدول العربية واسرائيل تجاه كسب ود الدول الأفريقية قديم. كسبت الدول العربية الجولة لفترة طويلة من خلال تعاون اقتصادي وسياسي وثقافي ثنائي وجماعي موجه من الدول العربية للدول الافريقية. بعثات الأزهر الشريف للقارة السمراء، وإنشاء جامعة افريقيا العالمية في السودان، وفتح الجامعات في كل من المغرب ومصر وغيرهما للطلاب الأفارقة، وإنشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، كلها كانت جهود منسقة لضمان انحياز دول القارة للجانب العربي في الصراع الحضاري والسياسي والأمني والعسكري ما بين الدول العربية وإسرائيل.

نشهد الآن غياباً للدور المصري الذي كان رائداً وقائداً لهذه الجهود، كما نشهد إنشغال الدول العربية بحروب ما بعد الربيع العربي في ليبيا واليمن وسوريا والعراق، وبروز مهددات أمنية جديدة متمثلة في ايران وتنظيم داعش. تراخى التضامن العربي، وضعفت جامعة الدول العربية، وفقدت بوصلة الاستراتيجية الموحدة نحو التعامل مع اسرائيل، فكان طبيعياً أن تستغل اسرائيل الفراغ، وتشرع في بناء العلاقات مع الدول الافريقية.

كيف يمكن مواجهة التحرك الاسرائيلي؟ وهل هذا التحرك يشكل خطراً استراتيجياً أو اقتصادياً علينا في السودان أو على الدول العربية؟ للإجابة على هذه الأسئلة أدناه رأي محترم من عالم عركته التجارب داخلياً وخارجياً، هو البروفسور مصطفى عمر نواري، أطرحه للنقاش حوله من الأخوة القراء: (يمكن استيعاب اسرائيل دون ان نتنازل عن دعم الحق الفلسطيني ، اسرائيل اليوم صارت حقيقة واقعة ، حتى تركيا اوردوغان بكل قوتها لم تستطيع ان تتخطى الوجود الواقعي لدولة اسرائيل ، و بدات العلاقات بينهم تستقيم ، و اول المستفيدين كان قطاع غزة . حيث سمحت اسرائيل بتدفق الاعانات التركية الضخمة من بوابة ابوكرم بين غزة و اسرائيل .

الدول العربية سبقتنا من قبل للتطبيع .الدول الافريقية محتاجة لاستثمارات كبيرة وهي تعرف ان المفاتيح مع اسرائيل ، و نحن لن نستطيع ان ننافس اسرائيل فى هذا .سندنا الدبلوماسى فى كل ما اوردنا هو مقررات القمة العربية ببيروت عام ٢٠٠٢ (الأرض مقابل السلام) .

إن أخذ موقف محايد من اسرائيل مع تذكيرهم بالحق الفلسطيني يمكن أن يجعل إسرائيل تستمع لدبلوماسيتنا وتتحاور معها كما تفعل الآن مع تركيا أوردغان، الموقف الإيجابي أكثر فعالية في الضغط على اسرائيل).[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/٧/ ٢٠١٦ م.

إلتقاء الأجندة الأوروبية مع الأجندة السودانية :-

خلال العقدين الماضيين ظلت أوجه التعاون والالتقاء في وجهات النظر بين الجانبين السوداني والأوروبي نادرة جداً. وبالتالي ظل العون الأوروبي للسودان محدوداً وغير ذي بال. الآن جمعت بين الشتيتين قضية اتحدت رؤاهما حولها من ناحيتي التحليل والمعالجات وهي قضية الاتجار بالبشر.

والإتجار بالبشر هي عملية توظيف أو انتقال أو نقل أو تقديم ملاذ لأناس بغرض استغلالهم. تتضمن عملية الإتجار بالبشر أعمالاً غير مشروعة كالتهديد أو استخدام القوة وغيرها من أشكال الإكراه أو الغش.

يتم هذا الاستغلال من خلال إجبار الضحية على أعمال غير مشروعة كالبغاء أو على أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي، أوالعبودية أو غيرها من الممارسات المقاربة للعبودية.

اتسع هذا المفهوم في الوقت الحالي ليشمل عمليات الهجرة السرية التي تقوم بها عصابات اجرامية متخصصة، تعمد لنقل المهاجرين الفقراء من الدول الفقيرة للدول الغنية. وقد تفجرت هذه الصورة بطريقة مريعة جداً إنطلاقاً من الساحلين الشرقي والجنوبي الى الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط. ظللنا نشاهد على القنوات الفضائية في الفترة الأخيرة عشرات الألوف من المهاجرين من سوريا والعراق الى السواحل الأوروبية. وأعداداً مماثلة من الدول الأفريقية عبر المو نئ السرية والمهجورة في ليبيا وتونس والجزائر والمغرب ومصر إلى السواحل الأوروبية أيضاً.

كانت الدول الأوروبية تصنف السودان سابقاً كدولة عبور للهجرة السرية من دول القرن الإفريقي لأوروبا، وأصبح الآن يصنف دولة مصدر ودولة عبور في نفس الوقت. أبدى السودان التزاماً واضحا بمقررات المؤتمرات العديدة التي عقدت بشأن محاربة الاتجار بالبشر، ووقع على الاتفاقية الدولية في هذا الشأن، وأصدر القانون الذي يعاقب على جريمة الاتجار بالبشر، وكون لجنته الوطنية التي تشرف على انفاذ هذا القانون برئاسة وكيل وزارة العدل.

ونتيجة لهذا الالتزام السوداني انفتح الجانب الأوروبي على السودان مبدياً استعداده للتعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر. وأصبحنا نشاهد سفراء الدول الأوروبية وهم يزورون الولايات الحدودية مثل ولاية كسلا وولاية الخرطوم ويتباحثون حول الموضوع مع الأجهزة المركزية بالخرطوم.

إننا نرى أن هذا الانفتاح من الجانب الأوروبي على السودان هو أمر إيجابي. ونعتقد أن من الضروري أن نبادر بتقديم مشروعات مدروسة للجانب الأوروبي لمعالجة قضية الاتجار بالبشر والهجرة السرية. وينبغي أن تركز هذه المشروعات على الجانب الاقتصادي التنموي أكثر من التركيز على الجانب الأمني فقط. يجب ألا

نكتفي بتقديم طلبات لمد الأجهزة الأمنية بمتحركات أوحتى طائرات للمتابعة، وطلبات لبناء القدرات، ولتطوير ادارة الاجانب بالكمبيوترات والسوفت وير. كل هذا مطلوب، ولكن الأهم منه معالجة القضية من جذورها، بإعتبارها نتيجة حتمية للفقر والحرمان الذي تعاني منه دول المصدر مثل اثيوبيا وارتريا والصومال ودولتنا نحن كدولة مصدر ومعبر.

يجب مخاطبة قضية الفقر والحرمان بإقتراح مشروعات تنموية محددة على جانبي الحدود مع كل من اثيوبيا واريتريا، وتحويل معسكرات اللاجئين الاريتريين الحالية بولاية كسلا لمستوطنات بشرية تتوفر فيها كل الخدمات. وإقامة بنى تحتية خدمية مناسبة في مجالات مياه الشرب والصحة والتعليم للولايات الحدودية، لأن الأجانب يشاركون سكان هذه الولايات في هذه الخدمات، مما يجعلها بائسة تدفع المواطنين أنفسهم لطلب الهجرة السرية.

إن إدارة هذه القضية بأبعادها المتشعبة تتطلب تأسيس إدارة حكومية متخصصة لاقتراح المشروعات، والتفاوض بشأنها، ومتابعة انفاذها على أرض الواقع. من أجل حماية أمننا القومي، وحماية الأمن الأوروبي كنتيجة مصاحبة لا مانع لدينا من تحققها.[١]

الجديد في العلاقات الاقتصادية السودانية السعودية :-

دخلت العلاقات الاقتصادية السودانية السعودية مرحلة جديدة بموافقة الصندوق السعودي للتنمية على تقديم قروض مختلفة للسودان من خلال برنامج الصادرات الذي ينفذه الصندوق. قدم الصندوق قرضاً بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لتمويل استيراد مواد بترولية لصالح السودان، وقرض ثان بمبلغ ٧١ مليون دولار لتمويل توفير أسمدة للقطاع الزراعي بالسودان. فضلاً عن اتفاق أولي بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتمويل مشروعات في مجالات حصاد المياه، الكهرباء، التعليم، والصحة.

الصندوق السعودي للتنمية هو صندوق سيادي مملوك لحكومة المملكة العربية السعودية، ويبلغ رأس ماله ٣١ مليار ريال سعودي (حوالي ٨.٣ مليار دولار)، والهدف الرئيسي له هو المساهمة في تمويل المشاريع الانمائية في الدول النامية، عن طريق منح القروض لتلك الدول، ودعم الصادرات الوطنية السعودية عن طريق تمويل الصادرات وضمانها.

من أهم أنشطة هذا الصندوق سابقاً في السودان مشاركته في تمويل سد مروي بمبلغ ٣١٠ مليون دولار، مثلت ١٠.٣٤٪ من اجمالي تكاليف المشروع البالغة ٢٩٩٩ مليون دولار. كما قدم في مرحلة لاحقة ١٠٠ مليون دولار لتمويل منتجات سعودية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/١٠/ ٢٠١٥ م.

لصالح مشروعات إعادة التوطين المكملة لمشروع السد. وتزين صورة سد مروي حاليا الصفحة الرسمية للصندوق على شبكة الانترنت.

تمويلات الصندوق المعلن عنها الآن في غاية الأهمية للسودان، وقد تركزت في المواد البترولية والأسمدة. لقد بلغت واردات السودان من المواد البترولية في العام ٢٠١٤ مبلغ ١٥٢٤ مليون دولار مثلت ١٦،٥٪ من الواردات الكلية للبلاد، وكان استيراد الجازولين فقط ١١٠٠ مليون دولار من هذا المبلغ. فيما بلغت واردات البلاد من الأسمدة ١٥٤ مليون دولار.

بتقديرنا أن هذه التمويلات على أهميتها ينبغي ألا تمثل نهاية الطموح للتعاون الاقتصادي السوداني السعودي، لأن المطلوب في حقيقة الأمر مشروعات استثمارية ضخمة جداً ممولة من الجانب السعودي، وتستهدف تحقيق مبادرة الأمن الغذائي العربي التي طرحها رئيس الجمهورية قبل سنتين، ووافقت عليها القمم العربية، وشرعت الجامعة العربية في انفاذها. وتستهدف هذه المبادرة تغطية استهلاك الدول العربية من خلال مشروعات زراعية وصناعية تقام في السودان وتستهدف خمسة مواد غذائية رئيسية هي القمح، السكر، زيوت الطعام، الألبان، واللحوم. حيث يبلغ استيراد الدول العربية من هذه المواد أكثر من ٣٠ مليار دولار. ينبغي أن يكون هذا هو الهدف المشترك ما بين السودان والسعودية تحقيقاً للمصلحة المشتركة وللأمن الغذائي العربي.[(١)]

الجنوب جائع....ماذا نفعل؟

أعلنت الأمم المتحدة أن ٤٠٪ من سكان دولة جنوب السودان يعانون المجاعة ونقص الغذاء. وتتركز هذه النسبة في المقاطعات الحدودية مع السودان في أعالي النيل وغيرها. ووفقاً لمصادر الأمم المتحدة فإن الآمال في اتفاق الأطراف المتحاربة في جنوب السودان على إيقاف القتال تتلاشى يوماً بعد يوم. فضلاً عن ورود تقارير عن عجز مالي كبير في ميزانية دولة الجنوب. عليه من المتوقع إزدياد واتساع دائرة المتأثرين بالمجاعة في تلك الدولة، وانعدام قدرة الدولة هنك على إغاثتهم بسبب الظروف الأمنية، وعدم القدرة المالية.

هذه المعلومات والتقارير ينبغي أن تكون مزعجة جداً لمتخذ القرار في السودان، لأن هذه الوضعية سوف يترتب عليها تحرك مجموعات سكانية هائلة من دولة جنوب السودان في اتجاه الشمال، أي للسودان، بحثاً عن الأمن والغذاء. عدد لاجئي دولة جنوب السودان بالسودان في الوقت الحالي حوالي ١٦٠ ألف لاجئ، ويتوقع زيادتهم زيادة كبيرة جداً بسبب الظروف المشار إليها ليبلغوا مليون نسمة أو أكثر، وسوف يتركز دخولهم عبر الولايات الآمنة، والتي لا تشهد عمليات عسكرية حاليا وهي

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/١٠/ ٢٠١٥ م

سنار والنيل الأبيض، علماً بأن نقاط الدخول في هاتين الولايتين لا تبعدان عن الخرطوم أكثر من ٢٠٠ كيلو متر.

من الناحية الاستراتيجية فإن أمام السودان خيارات ثلاثة: الأول هو السعي نحو محادثات سياسية تؤدي لمصالحات سياسية تؤدي لايقاف الحرب الأهلية في دولة الجنوب، وبالتالي ايقاف تدفق اللاجئين، الخيار الثاني هو تقديم مساعدات غذائية كبيرة لمواطني دولة الجنوب المتأثرين بالمجاعة وبالتالي ايقاف تدفقهم نحو السودان، والخيار الثالث قفل الحدود، ومنع تدفق اللاجئين وذلك بإستخدام قوات الشرطة المدنية والقوات العسكرية.

الخيار الأول شرع فيه السودان بالفعل غير أن فرص نجاحه ضئيلة، فضلاً عن أنه خيار بطئ جداً ولن يوقف تدخل اللاجئين. الخيار الثاني يبدو إنسانياً ومناسباً، غير أن ظروف السودان الاقتصادية لن تمكنه من تقديم مساعدات ضخمة، وفي نفس الوقت فإن الغذاء وحده قد لا يكون كافياً لايقاف حركة اللاجئين لافتقادهم للأمن واتخاذهم دروعاً بشرية، لهذا قد يستلمون المساعدات ويحملونها على ظهورهم ويدخلوا السودان. الخيار الثالث يبدو هو الأقرب لتحقيق أمن الوطن والمواطن، فدخول اللاجئين بأعداد هائلة سوف يؤدي لانهيار البنية التحتية الهشة بالذات خدمات الصحة ومياه الشرب والتموين في ولايتي سنار والنيل الأبيض وبالتالي سوف تنتشر الأمراض والأوبئة، وبعدم وجود معسكرات محروسة سوف ينطلق اللاجئون لا يلوون على شيء في اتجاه الخرطوم والمدن الكبرى في الداخل السوداني.

الموجة الأولي من اللاجئين الجنوبيين قبل حوالي عامين والتي سُمح لها بالدخول للسودان، دون ضوابط، تسببت في خلل أمني خصوصاً في ولاية الخرطوم، حيث عادت بعض الظواهر الاجرامية التي كانت قد اختفت في أوقات سابقة. لهذا قد يكون من المناسب الاعلان عن قفل الحدود، ودعوة المندوب السامي لشئون اللاجئين للتدخل، وعقد اتفاقات محددة مع السودان تقضي باستقبال اللاجئين في مواقع محددة بواسطة السلطات السودانية، وتكون محروسة ويمنع التحرك منها لأي موقع داخل السودان الا بموجب تصاريح أمنية محدودة، ولأسباب إنسانية، كالعلاج خارج المعسكر. ويكون المندوب السامي لشئون اللاجئين هو المسئول عن تقديم خدمات الغذاء ومياه الشرب والصحة والتعليم داخل المعسكرات.

معلوم أن للسودان تجربة ثرة في التعامل مع مئآت الآلآف من اللاجئين في فترات سابقة، خصوصاً من دولتي إثيوبيا وإرتريا، ويمكن الاستفادة من الكوادر السودانية التي أدارت شأن اللجؤ حينذاك.(١)

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٥/ ٢٠١٥ م.

الحرب الاقتصادية الروسية التركية :-

حادثة اسقاط الطائرات التركية من طراز F-16 لطائرة مقاتلة روسية من طراز سوخوي ٢٤ سوف يحدث تحولات عميقة وكبيرة في المنطقة. سوف تحاول روسيا أولاً إثبات تفوق أسلحتها على الأسلحة الغربية التي يستخدمها حلف الناتو، فالمباراة بين طائرات F-16 والسوخوي انتهت لصالح ال F-16 ولكن في جعبة روسيا الكثير للرد.

تداولت مواقع التواصل الاجتماعي صور لستة دبابات T-90 A روسية في طريقها الى حلب. تتميز هذه الدبابة بتزويدها بدرع تفاعلي من نوع Kontakt-5 وبنظام إجراءات مضادة تجمع ما بين راصد بالليزر ونظام تشويش قادر على التصدي للصواريخ المضادة للدبابات من طرازي Shtora-1 و TOWويعتقد أن طواقم هذه الدبابات روسيون. كما رصد تواجد راجمات قذائف صاروخية TOS-1 Buratino من العيار ٢٢٠ مليمتر في منطقة جبل الأكراد وهذه راجمات حديثة جداً يشغلها روس.

وتتزايد الشواهد حول وجود جنود روس على الأرض حيث حدث خطأ في تنوير صحفي لوزارة الدفاع الروسية حول الأوضاع في منطقة مهين القريبة من حمص أشارت فيه لوجود ٦ قطع مدفعية من العيار ١٥٢ مليمتر من طراز A65Msta-B٢ تتبع للكتيبة ١٢٠ مدفعية. واتضح أنه لا توجد كتيبة في لجيش السوري بهذا الاسم، بل هي كتيبة روسية مقرها في يورغا بروسيا.

بعد إثبات روسيا لقدراتها العسكرية سوف تسعى للتعبير عن قوتها الاقتصادية، وبالفعل أعلن رئيس الوزراء الروسي عن تجميد اتفاقيات مع الجانب التركي كان ينتظر بموجبها ارتفاع التبادل التجاري بين الدولتين من ٣٢ مليار دولار في السنة الى ١٠٠ مليار دولار في السنة. فيما وجه وزير الزراعة الروسي بمراجعة ضوابط استيراد الأغذية من تركيا، وهو ما يعني عملياً إيقافها، لأنها كانت مستثناة من المقاطعة الروسية لواردات الغذاء من أوروبا، وهي المقاطعة التي جاءت رداً على المقاطعة الأوروربية لروسيا نتيجة لاحتلالها لجزيرة القرم. علماً بأن واردات الأغذية والمنسوجات من تركيا الى روسيا تبلغ حوالي ٦ مليار دولار سنوياً.

يشار أيضاً الى أن حجم الاستثمارات التركية في روسيا تبلغ حوالي ١.٥ مليار دولار، فيما تبلغ الاستثمارات الروسية في تركيا ٣٠٠ مليون دولار فقط. أكبر قطاع إقتصادي تركي سوف يتأثر من المقاطعة الاقتصادية الروسية هو القطاع السياحي، حيث كانت المنتجعات السياحية التركية تستقبل سنوياً ٤ مليون روسي يدخلون تركيا دون تأشيرات دخول.

بالنظر لهذه التطورات يبدو أن المخطط الأمريكي لخلق تحالف دولي تشارك فيه

روسيا لمحاربة داعش أصبح صعباً وعسير التحقق، المستفيد الأكبر من كل ما يجري هو تنظيم داعش وشركات تصنيع الأسلحة الدولية.[1]

التعاون الروسي السوداني :-

من الأخبار المفرحة خلال الأسبوع الماضي تكليف رئيس الجمهورية مساعده د/ عوض الجاز بتولي ملف العلاقات السودانية الروسية. هذا ترفيع للملف الذي كان مسئولاً عنه السيد احمد محمد صادق الكاروري وزير المعادن بوصفه رئيساً للجانب السوداني في اللجنة الوزارية المشتركة السودانية الروسية. بالطبع سوف يستمر الوزير الكاروري ضمن فريق العمل الذي أبلى بلاءاً جيداً خلال الفترة الماضية.

الدكتور عوض الجاز المشهور بدقته وديناميكيته من المؤكد أن يسير بالملف خطوات متسارعة للأمام، خصوصاً أنه يعمل بنفس ودفع رئاسة الجمهورية. الجاز المكلف أصلاً بملف التعاون مع الصين كلف أيضاً بملف التعاون مع الهند، وأتوقع أن يُسند له ملف التعاون مع البرازيل وجنوب افريقيا، وبهذا تكتمل حلقة مجموعة البركس (BRICS) وهي الدول التي يوقع أن تلعب دوراً اقتصادياً هائلاً في العالم خلال المرحلة القادمة، في مواجهة القوة الاقتصادية الامريكية الغاشمة التي عبرت عن نفسها مؤخراً أسوأ تعبير بإجازة قانون (الجاستا).

تعتبر روسيا دولة عظمى إقتصادياً حيث يبلغ الناتج المحلي لها ٣.٦ تريليون دولار في المرتبة السابعة دولياً، في العام ٢٠١٤ بلغت نسبة النمو للناتج المحلي الاجمالي ٠.٦٪ متأثرة بالمقاطعة الأوروبية والأمريكية وانخفاض أسعار النفط الخام. إرتفعت الى ٢٪ في العام ٢٠١٥ بسبب التوسع في الاستثمارات الخارجية وتحسن أسعار النفط والغاز.

تبلغ قيمة الاستثمارات الأجنبية بروسيا ٦٠٦ مليار دولار. فيما تستثمر المؤسسات الروسية خارج روسيا في دول مختلفة بقيمة ٥٢٣ مليار دولار. وتبلغ الاحتياطات الروسية من الذهب والعملات الأجنبية مبلغ ٣٨٦ مليار دولار. تبلغ الصادرات الروسية للخارج ٥٢٠ مليار دولار وهي عاشر دولة عالمياً من حيث حجم الصادرات. وأهم صادراتها النفط والغاز، المعادن، الأخشاب، المواد الكيمائية، المعدات العسكرية والمدنية. وتبلغ الواردات لروسيا من الخارج ٣٢٤ مليار دولار وتشمل المعدات والحديد والصلب، المواد الطبية والكيماويات، اللحوم، الفواكه.

وقع السودان مع روسيا اتفاقيات ومذكرات تفاهم عديدة كان أبرزها في مجال تقنية تحويل الغازات البترولية لمواد بترولية سائلة، وهي تقنية روسية فريدة يمكن أن تمثل إضافة مهمة للانتاج البترولي السوداني. ثم اتفاقية في مجال التنقيب عن الذهب

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/١١/ ٢٠١٥ م

والمعادن الأخرى، واتفاقية حول التخريط الجوي في البر وفي البحر. واتفاق حول استجلاب مخبز وتقنية لانتاج الخبز من دقيق خليط بين القمح والذرة.

زيارة نائب وزير الخارجية الروسي للسودان هذا الأسبوع ومشاركته في ختام فعاليات الحوار الوطني يوم الاثنين وإلقائه كلمة معبرة مثل دفعاً هائلاً للعلاقات الثنائية بين البلدين. وخلال زيارته هذه تم وبصورة نهائية قفل ملف المديونية الذي كان يمثل عائقاً في طريق التعاون بين القطرين. كما تم الاعلان عن حدوث اختراقات كبيرة في ملف انتاج الذهب وملف الطاقة وملف الخبز المخلوط. نتوقع أن يسير التعاون بين البلدين خطوات واسعة للأمام.(١)

السعودية تمول شروعات حيوية بالسودان :-

من المتوقع أن يشهد فخامة رئيس الجمهورية اليوم أو غداً بالعاصمة السعودية الرياض التوقيع على اتفاقيات تمويل هامة للغاية لمشروعات حيوية. وكان مجلس الوزراء السعودي برئاسة خادم الحرمين الشريفين قد وافق على تفويض معالي وزير المالية رئيس مجلس إدارة الصندوق السعودي للتنمية - أو من ينيبه – على إكمال الإجراءات المتعلقة بمشروعات اتفاقات إطارية بين وزارة المالية (الصندوق السعودي للتنمية) في المملكة العربية السعودية ووزارة المالية في جمهورية السودان، في شأن تمويل مشروعات السدود كجبار ، اشريك ، دال. فضلاً عن الإسهام في خطة إزالة العطش في الريف السوداني وسقي الماء للفترة ٢٠١٥ - ٢٠٢٠م. كذلك شمل القرار تمويل المشروع الطارىء لمعالجة العجز الكهربائي من خلال مشروع محطة كهرباء البحر الأحمر (بإستخدام الفحم الحجري) بطاقة ١٠٠٠ ميقا واط مع الخط الناقل.

من ناحية ثانية وافق مجلس الوزراء السعودي على تفويض معالي وزير الزراعة، أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب السوداني في شأن مشروع اتفاق إطاري بين وزارة الزراعة في المملكة العربية السعودية، ووزارة الموارد المائية والكهرباء في جمهورية السودان، في شأن الشراكة في الاستثمار الزراعي في مشروع أعالي عطبرة الزراعي، والتوقيع عليه ، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة ، لاستكمال الإجراءات النظامية.

من الواضح أن المشروعات التي تقدم بها السودان للجانب السعودي ووافق على تمويلها تركز على مشروعات الطاقة والري. فسدود كجبار والشريك ودال هي أساساً لانتاج الكهرباء، ويضاف لها محطة كهرباء البحر الأحمر بما يعطي دفعة كبيرة جدا لمشروعات الكهرباء، ويساعد على تغطية الفجوة في التوليد. ومعلوم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٠/٢٠١٦ م

أيضاً أن زيادة الطاقة المولدة في ولايتي الشمالية ونهر النيل يؤدي لاستكمال كهربة المشروعات الزراعية على النيل، ومشروعات الري المحوري بالتروس العليا، والتي يمكن من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح، والبدء في تغطية احتياجات المنطقة العربية من القمح، حسب مبادرة تحقيق الأمن الغذائي العربي التي قدمها السودان، ووافق عليها مؤتمر القمة العربية الذي انعقد بالرياض في يناير ٢٠١٣م، حيث تعاني الدول العربية من فجوات كبيرة في أمنها الغذائي تضطرها لاستيراد الغذاء من دول بعيدة غير عربية بمبالغ هائلة تتجاوز ٧٠ مليار دولار سنوياً تزيد بوتيرة سريعة نظراً لزيادة عدد السكان بنسبة زيادة من أعلى المستويات في العالم.

تزامنت هذه البشريات المفرحة مع سمنار التوليد الخاص والمستقل الذي نظمته وزارة الكهرباء والموارد المائية يوم أمس الثلاثاء، حيث أجمع الخبراء على وجود فجوة كبيرة في توليد الكهرباء مع زيادة الطلب سنوياً بنسبة ١٤٪ وهذا يتطلب استثمارات سنوية لا تقل عن ٢ مليار دولار سنوياً حتي عام ٢٠٢٠ لإضافة ٥٠٠٠ ميجاوات تضاف ل ٣٠٠٠ ميجاوات هي التوليد الحالي.

إن موافقة الجانب السعودي على تمويل السدود بشمال السودان، إضافة لتمويل كهرباء البحر الأحمر، فضلاً عن خطة القضاء على العطش ونقص مياه الشرب يمثل نقلة هائلة للخطة الاستراتيجية للدولة خصوصاً في قطاع الكهرباء، ومعلوم أن الكهرباء تمثل محركاً للتنمية الاقتصادية في كل القطاعات. هذه البشريات تستوجب الشكر لله رب العالمين، وللملكة العربية السعودية الشقيقة ملكاً وحكومة وشعباً.[١]

السفير الإيطالي والتوجهات الأوروبية الجديدة :-

في حديث لوكالة السودان للأنباء (سونا) قال فابريزو لوبيسا سفير إيطاليا بالخرطوم بصورة مباشرة لا لبس فيها (إن وجود سودان قوي ومستقر ضرورة أساسية لنا). وقريب من هذا القول قال به نيفين ميميكا مفوض الاتحاد الأوروبي للتنمية والتعاون الدولي الذي زار السودان في ابريل الماضي، معلناً عن منحة من صندوق الطوارئ الأوروبي مقدارها ١٠٠ مليون يورو لمعالجة أسباب الهجرة السرية والاتجار بالبشر. وقبل هذين المسئولين وردت إشارات في نفس الاتجاه من مبعوثين حكوميين من ألمانيا ومن بريطانيا.

ما سر هذا التوجه والتغيير الهائل في النظرة الأوروبية للنظام القائم في السودان؟ إنها لغة المصالح تتجلي في أظهر صورها. إن أكبر معضلة أمنية تواجه الإتحاد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١١/ ٢٠١٥ م

الأوروبي في الوقت الحالي هي الهجرة السرية المدعومة من عصابات الإتجار بالبشر. دول الإتحاد الأوروبي تواجه في الوقت الحالي خطر تدفق الملايين من الناس عبر البحر الأبيض المتوسط من الشام والعراق بسبب الحرب المدمرة هناك، ومن إفريقيا بسبب الفقر والمسغبة.

طلبت ايطاليا من الاتحاد الأوروبي عقد إتفاق مع ليبيا بشأن الهجرة السرية وتهريب البشر القادمين من إفريقيا، مماثل للإتفاق الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع تركيا بشأن اللاجئين عبر بحر إيجة. وهو اتفاق يدفع بموجبه الاتحاد الأوروبي ٦ مليارات يورو لتركيا مقابل اجراءات محددة تقوم بها تركيا لمنع الهجرة السرية.

أغلب الأفارقة الراغبين في الهجرة الى أوروبا يمرون عبر أراضي السودان الى ليبيا ومنها الى ايطاليا، لهذا من الضروري أن يصبح السودان جزءاً من أي إتفاق يبرمه الاتحاد الأوروبي مع ليبيا، أي إتفاق لا يتضمن إدماج السودان ضمن المعالجة فإن مصيره سوف يكون الفشل.

تفاوض الدبلوماسية السودانية مع الاتحاد الأوروبي يجب الا يكون محدوداً في إطار تقديم مساعدات مالية صغيرة مثل مبلغ ال ١٠٠ مليون يورو التي تعهد بها مفوض التعاون الدولي والتنمية الأوروبي. إن مثل هذا الدعم المحدود لا يحدث أي أثر فعلي أو تغيير في أوضاع الفقر وضعف التنمية في السودان والدول المجاورة.

علينا أن نتمسك بمقولة السفير الإيطالي التي أوردناها في بداية المقال وهي (إن وجود سودان قوي ومستقر ضرورة أساسية لنا). يجب أن توضح دبلوماسيتنا لكل مبعوثي دول الاتحاد الأوروبي إن وجود سودان قوي ومستقر له شروط ثلاثة: الأول إلغاء الحظر الاقتصادي الأمريكي الجائر على السودان جملة وتفصيلاً، وإعادة التعاون الاقتصادي والمالي الدولي معه على كافة الأصعدة. الثاني: إلغاء قرارات المحكمة الجنائية الدولية على الرئيس السوداني وعدد من المسئولين السودانيين. الثالث: إعفاء ديون السودان الخارجية حسب التعهدات التي التزمت بها دول الترويكا قبيل انفصال الجنوب.

علينا إنتهاز الفرصة والضرب على وتر الأمن الأوروبي الحساس. فالعلاقات الدولية قائمة على المصالح لا غير.[١]

السلطات المصرية والسلوك تجاه السودانيين :-

أصدرت سفارة السودان بالقاهرة توجيهاً للسودانيين المسافرين لمصر لتوخي الحيطة والحذر من إجراءات تعسفية تمارسها الأجهزة الرسمية تجاه القادمين من السودان لمصر، وفي نفس الوقت وجهت السفارة مذكرة لوزارة الخارجية المصرية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٥/ ٢٠١٦ م

تحيطها علماً بهذه الممارسات وتطلب منها وضع حد لها.

من الواضح أن البلطجية والعصابات الاجرامية في مصر عموما وفي القاهرة على وجه الخصوص إنتهزت فرصة ما تمارسه الأجهزة الأمنية الرسمية فأصبحت تتخفى تحت زي ومركبات شبيهة بما يستخدمه جهاز أمن الدولة المصري، لتعتدي على السودانيين بالضرب والنهب ومصادرة الأموال.

السؤال هو: لماذا تفعل السلطات الرسمية المصرية هذه الافاعيل بالسودانيين؟ للمحللين السياسيين شواهد ووقائع تربط ما بين هذه الممارسات وأحداث معينة. ولعلماء الاجتماع والخبراء في العلاقات ما بين الشعوب رؤيتهم وتفسيراتهم. غير أن هذه الزاوية تنحو، حسب التخصص، للتحليل الاقتصادي.

في الفترة الأخيرة شهدت أسعار الدولار في مصر ارتفاعاً هائلاً في السوق السوداء، حيث قفز سعر العملة الأميركية إلى ٨،٥٠ جنيهات، وسط تعاملات محدودة جداً.

وأوضح أحد مديري الصرافات لوكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية أن التعاملات في الدولار أضحت محدودة جداً، مرجعاً ذلك إلى تردد حائزي الدولار في بيعه تحسباً لارتفاع سعره مجدداً. وأكد أن شركات الصرافة تكتفي بشراء العملة الأميركية، دون بيعها، إذ تترقب بدورها ارتفاع الأسعار لتحقيق مكاسب.

ومنذ فبراير الماضي، يفرض البنك المركزي المصري قيوداً على تداول الدولار لمكافحة السوق السوداء، حيث فرض سقفاً للإيداع الدولاري النقدي في البنوك بقيمة ١٠ آلاف دولار في اليوم، وبحد أقصى ٥٠ ألف دولار شهرياً.

كذلك سمح البنك المركزي بهبوط الجنيه أمام الدولار ثلاث مرات منذ بداية العام الجاري، لينخفض بنحو ٨٠ قرشاً في السوق الرسمية إلى ٨،٠٢ جنيهات في السوق الرسمية، وإلى نحو ٨،٧٥ جنيهات في السوق السوداء، الأسبوع الماضي.

وبدأ المركزي المصري سياسة العطاءات المنتظمة ٣ أيام في الأسبوع، منذ ٣١ ديسمبر من عام ٢٠١٢، وهو نوع من تعويم العملة، لتخفيف الضغط على الدولار، ومحاربة السوق السوداء، إلا أن محللين أكدوا أن ارتفاع سعر الدولار يرجع إلى انخفاض مصادر النقد الأجنبي، وأبرزها الصادرات وتحويلات العاملين في الخارج والسياحة وقناة السويس.

وهبط احتياطي مصر من النقد الأجنبي من نحو ٣٦ مليار دولار قبل ثورة ٢٥ يناير، إلى ١٦،٤ مليار دولار في نهاية أكتوبر، وهو ما يعادل استيراد أسبوعين فقط مما يعني أن الوضع خطر جداً، على الرغم من مساعدات بمليارات الدولارات من دول خليجية منذ منتصف ٢٠١٣.

وعلى هذا من الواضح أن السلطات المصرية تسعى لمحاصرة المضاربة في العملات وذلك من خلال مراقبة عمليات التداول، والتأكد من أنها تتم عبر القنوات الرسمية. هذا بالطبع حق سيادي للدولة المصرية. ولكن ممارسته بصورة تعسفية، حسبما تم تجاه السودانيين، سيأتي بنتائج عكسية تماما.

لقد إنهارت عائدات قطاع السياحة في مصر بصورة شبه كاملة بعد حادثة تفجير الطائرة الروسية فوق سيناء، واخلاء الروس والبريطانيين لشرم الشيخ والمدن الساحلية الأخرى بالكامل، في أهم أوقات السياحة الشتوية. وأصبحت العائدات من سياحة السودانيين العلاجية والترفيهية ربما هي المصدر الوحيد للعائدات بالدولار في القطاع السياحي شبه المنهار بمصر. إن التعامل الفظ مع السودانيين سيترتب عليه توقف سفرهم لمصر للعلاج أو الترفيه، وسيلجأون للبدائل وهي دولة الأردن للعلاج، وإثيوبيا وإرتريا وتونس ودبي للسياحة. والخاسر الأكبر هو الاقتصاد المصري.[(١)]

السودان ومؤتمر دعم الاقتصاد المصري :-

يشارك السودان بوفد يقوده المشير عمر البشير رئيس الجمهورية في مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري (مصر المستقبل)، الذي سينعقد بمدينة شرم الشيخ، خلال الفترة من ١٣إلى ١٥ مارس الجاري . وحسب وكالة السودان للأنباء (سونا) فإن المؤتمر تشارك فيه حوالي (٨٠) دولة من مختلف قارات العالم بجانب مشاركة منظمات إقليمية ودولية والمنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس).

سوف تشارك في المؤتمر منظمات ومؤسسات اقتصادية اقليمية ودولية من بينها الاتحاد الأوروبي ، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة الأغذية والزراعة العالمية ، الصندوق العالمي للتنمية الزراعية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي، البنك الأوروبي للاعمار والتنمية، المفوضية الأوروبية، جامعة الدول العربية، بنك التنمية الأفريقي، تجمع الكوميسا، الاتحاد من أجل المتوسط، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتحاد الدولي للاتصالات، منظمة اليونيدو، الصندوق الكويتي للتنمية، صندوق النقد العربي، والصندوق العربي للإنماء.

تسعى مصر من خلال هذا المؤتمر لاستعادة الثقة في الاقتصاد المصري، مع توضيح الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية خلال الفترة الماضية لحل مشاكل المستثمرين، بما في ذلك موافقة الحكومة مؤخرا على مشروع قانون الاستثمار الموحد، كما تسعى للترويج لفرص الاستثمارية المتاحة.

يذكر أن الاقتصاد المصري قد تأثر بشدة بإنخفاض المداخيل من السياحة بسبب الاضطرابات الأمنية. كما تأثر ببطء نمو القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بسبب

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/١١/ ٢٠١٥ م

الصعوبات الكبيرة في قطاع الطاقة والاضرابات العمالية.

قد يتساءل سائل وماذا يمكن أن يستفيد الاقتصاد المصري من الاقتصاد السوداني والأخير يواجه صعوبات مماثلة، بل ربما تكون أشد قسوة. والاجابة على هذا ترتكز على نقطة جوهرية هي أن التخطيط الاستراتيجي ينظر للمستقبل. صحيح أن الاقتصادين المصري والسوداني يعانيان في الوقت الحالي، غير أن أمكانية تجاوزهما للمعاناة واردة بالنظر لما يتمتعان به من امكانيات بشرية ومادية هائلة. شريطة استصحاب المخططين الاقتصاديين في البلدين للرؤية الاستراتيجية الشاملة التي تتجاوز الحساسيات السياسية أو العقائدية أو العنصرية.

إن رؤى التكامل الاقتصادي العربي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، والرؤى الحديثة لتحقيق الأمن الغذائي العربي والاقليمي كلها تستند لدراسات علمية مؤكدة، تشير الى أن تحقيق هذا التكامل ومن بعده تحقيق الأمن الغذائي العربي ينبغي أن يستند لثلاثية: الموارد الطبيعية السودانية (الأرض والماء)، والخبرة التقنية والتاريخية المصرية، والتمويل الخليجي. هذه التركيبة كانت صالحة في المستقبل وسوف تظل صالحة على الدوام ما وُضعت المصلحة العليا للشعوب السودانية والمصرية والخليجية موضع الاحترام المطلوب.

وعلى هذا نرى أن تقدم للتمويل مشروعات زراعية ضخمة للغاية بشراكة مصرية/ سودانية، على أن يكون التمويل من الصناديق السيادية الخليجية أو الشركات الكبرى السعودية والخليجية. تستهدف هذه المشروعات زراعة القمح في شمال السودان والأرز في أواسطه وجنوبه لتغطية الاحتياجات الغذائية لمصر ودول الخليج. وبالمثل يتم تقديم مشروعات عملاقة لتربية الثروة الحيوانية من أجل لحومها وألبانها لتغطية الحاجات الغذائية في مصر والخليج، ومن أجل جلودها كمدخل للصناعة الجلدية المتطورة في مصر.

من ناحية أخري فإن القاعدة الصناعية الضخمة المتعطلة في السودان في الوقت الحالي، خصوصاً في قطاع الصناعات الغذائية، يمكن أن تجد دفعة قوية من خلال شراكة ذكية ما بين التكنلوجيا المصرية والتمويل الخليجي، وذلك بهدف التصدير لسوق الكوميسا الضخم الذي يبلغ عديده حوالي ٣٠٠ مليون نسمة.

لن يكون الطريق سهلاً أمام شراكات استراتيجية من هذا النوع خصوصاً من قبل دول مستفيدة الآن من التشرذم العربي والاقليمي الحادث. وأقصد بذلك الدول التي تقوم الآن بتصدير ملايين الأطنان من القمح والمواد الغذائية الأخري لمصر ودول الخليج. فهل يفعلها قادة مصر والسودان والسعودية ودول الخليج؟[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/٣/ ٢٠١٥ م

السياحة الصينية في السودان :-

حسب الاتفاق الذي تم توقيعه ما بين وزارة السياحة الاتحادية مع الحكومة الصينية لجذب حركة السياحة الصينية للسودان فقد قامت الحكومة الصينية بإرسال كشف بعدد ٣٢٣١ وكالة صينية مؤهلة وتعمل في مجال التفويج السياحي، بالمقابل فتحت وزارة السياحة بالسودان الباب لتأهيل واختيار وكالات سفر وسياحة سودانية للعمل وفق الاتفاق الموقع مع الوكالات الصينية، وتم تأهيل عدد ٣٨ وكالة سودانية فقط حتي الآن! وهناك عدد كبير من الوكالات تحت الاجراء حتي تستوفي كل المطلوبات. علماً بأن عدد وكالات السفر والسياحة في كل السودان يفوق الف وكالة، و في ولاية الخرطوم فقط ٧٩٨ وكالة مسجلة وعاملة ومرخصة للعام الحالي.

الموسم السياحي في السودان يبدأ في أكتوبر وينتهي في شهر مارس من العام التالي، أقل من شهرين ولم نتمكن من تأهيل سوى ٣٨ وكالة سودانية لمقابلة إتصالات وأفواج سياحية من أكثر من ٣٠٠٠ وكالة صينية، الأمر بتقديري يحتاج لعمل كبير وعاجل تقوده وزارة السياحة وتساندها فيه وزارة المالية ووزارة الداخلية ووزارة العمل وجهاز الأمن والمخابرات الوطني وولايات الخرطوم ونهر النيل والشمالية والبحر الأحمر وهي في الغالب الولايات التي سوف تكون مقصداً للسياح الصينين.

البرنامج العاجل ينبغي الاتفاق من خلاله أولاً على تأهيل أكبر عدد من الوكالات خلال الشهر القادم، ويمكن مخاطبة بنك السودان ليقوم بتوجيه البنوك لتمويل الوكالات تمويلاً عاجلاً لتتمكن من الوفاء بمتطلبات التأهيل من مباني ومعدات وأجهزة وتعيين الكوادر السياحية المطلوبة.

وعلى وزارة المالية ووزارة العمل إعطاء تفويض وإستثناء لوزارة السياحة بالمركز ووزارات وإدارات السياحة بالولايات لتعيين شباب من حاملي بكلاريويس ودبلوم اللغة الصينية تعييناً مؤقتاً لفترة ستة أشهر هي فترة الموسم السياحي. وذلك ليتمكنوا من التعامل مع الأفواج السياحية الصينية كمرشدين سياحيين.

ويجب الاتفاق على تسهيل منح التأشيرات سواء من السفارة السودانية ببكين أو من ميناء الوصول بمطار الخرطوم أو مطار بورتسودان. على أن تصدر وزارة المالية منشوراً بتحصيل مبلغ موحد مرة واحد: من كل سائح وليكن مبلغ ٢٠٠ دولار مثلاً مقابل كل الرسوم الحكومية من تأشيرات أو أذونات تحرك و ممارسة الغطس أو دخول المتاحف الى آخره على أن تتولى وزارة السياحة توزيع الحصيلة فيما بعد على الجهات المعنية.

وفي إطار هذه التسهيلات على وزارة الداخلية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني تخصيص فرق عمل بقيادة رتب رفيعة نتسهيل الاجراءات للأفواج الصينية وتسهيل

مرورهم لمختلف الولايات، ومنع مضايقتهم من قبل المحتالين أو النشالين أو المتسولين وغيرهم.

عدد السياح الصينيين يقدر سنويا ب ٦٠ مليون سائح، وتعتبر الصين من أكبر الدولة المصدرة للسياحة، وتأتي في المرتبة الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة واليابان. الفرصة متاحة الآن للسودان للإستفادة من فرصة هائلة لإستقطاب ما لا يقل عن مليون سائح صيني سنويا يمكن أن يحققوا للبلاد حوالي مليار دولار. غير أن استقطاب هذا العدد يحتاج لعمل كبير جداً وضحنا بعض جوانبه أعلاه ولدى وكالات السفر والخبراء في القطاع السياحي المزيد من الموجهات والنصائح نرجو أن تستمع لها وزارة السياحة والجهات الحكومية المعنية.[1]

الشعب يعيد أوردغان للسلطة :-

تاريخ تركيا مع الانقلابات العسكرية طويل، وليس صحيحاً التصريح غير الموفق الذي أدلى به الرئيس التركي السابق عبد الله غول من أن تركيا ليست دولة أفريقية أو لاتينية ليتم فيها انقلاب عسكري، فشواهد التاريخ القريب تشير لعدد لا يستهان به من الانقلابات العسكرية في تركيا. غير أن شكل الانقلاب هذه المرة، وكيفية القضاء عليه اختلف هذه المرة عن المرات السابقة.

الانقلابات العسكرية في غالبية الدول تتم كصراع بين النخب، دائماً الشعب آخر من يعلم، قائد الانقلاب الذي يحسن التخطيط ويحقق المفاجأة يستولى على السلطة، والشعب لا يهمه شيء، كله عند العرب صابون.

ما حدث في تركيا أمس شيء مختلف فقد كان للشعب رأي فيما جرى، ولم يتردد الشعب في الوقوف ضد الانقلاب بشراسة حتى استسلم الانقلابيون صاغرين. لماذا وقف الشعب التركي هذا الموقف؟

من الواضح أن كل تركي قد أجرى جرداً سريعاً لمكاسبه كفرد ومكاسب أسرته ومجتمعه في خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية وقائده رجب طيب أوردوغان، وقارن ذلك مع فترات حكم العسكر السابقة وتوصل إلى أن ما تحقق من مكاسب يجب أن يبقى، لهذا لم يتردد في الوقوف مع الشرعية، ولم يعط فرصة لمن أراد الوثوب على السلطة بليل.

لاحظ كل تركي أن الناتج القومي لبلاده قد تجاوز التريليون ومائة مليار دولار وهذا يمثل قفزة مذهلة من المركز الإقتصادي ١١١ إلى المركز ١٦ على مستوى العالم.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٦/٨/ ٢٠١٦ م

وجد كل تركي أن مطار إسطنبول الدولي أصبح أكبر مطار في أوروبا ويستقبل في اليوم الواحد ١٢٦٠ طائرة ، وأن الخطوط الجوية التركية أصبحت أفضل ناقل جوي في العالم، وما يعنيه هذا من زيادة عدد السياح ونهوض اقتصاد السياحة في بلاده.

أحصى كل تركي أن حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وفي عشر سنوات بنى ١٢٥ جامعة جديدة، و ١٨٩ مدرسة و ٥١٠ مستشفى و ١٦٩ ألف فصل دراسي حديث ليكون عدد الطلاب بالفصل لا يتجاوز ٢١ طالباً. ووجد هذا التركي أن ميزانية التعليم والصحة في بلاده فاقت ميزانية الدفاع، وأن المعلم يُعطى راتباً يوازي راتب الطبيب .

وأخيراً وجد التركي أن نصيبه من الناتج القومي لبلاده قد ارتفع من ٣٥٠٠ دولاراً في السنة في بداية الألفية الثالثة إلى ١١ ألف دولار في السنة في العام ٢٠١٤ متفوقاً على نصيب الفرد في فرنسا، وأن قيمة الليرة التركية ارتفعت ثلاثين ضعفاً، وأن الرواتب والأجور قد ارتفعت بنسبة ٣٠٠٪ وأن نسبة البطالة قد انخفضت الى ٢٪. لهذا كان طبيعياً أن يرفض التركي العادي الإنقلاب العسكري، وأن يعيد أوردغان للسلطة. وهي رسالة بالغة الدلالة لكل حاكم في هذ العالم.[١]

الصين ظهير التنمية الاقتصادية للسودان :-

اليوم الاثنين يبدأ الرئيس عمر البشير زيارة رسمية للصين، تستغرق الزيارة عدة أيام، ويرافقه فيها وزراء شئون الرئاسة والخارجية والنفط ومحافظ بنك السودان. خلال الزيارة سيتم بحث المجالات السياسية والاقتصادية المشتركة، ويتوقع التوقيع على اتفاقيات لشراء سفن وطائرات وقطارات للسودان بتمويل من الصين، في إطار القروض التنفضيلية التي تقدمها الصين لعدد من الدول الأقل نمواً. حيث تتميز القروض التفضيلية التي تقدمها الصين بحجمها المقدر، وطول فترة سدادها، وضآلة الفائدة عليها، وأنها غير مربوطة بشروط سياسية.

تعتبر الصين البلد الأنسب للسودان لعقد شراكة اقتصادية استراتيجية معها. أولاً للاحترام المتبادل بين الشعبين، وثانياً لأن الصين لا تفرض أي شروط سياسية مقابل قروضها الانمائية، وثالثاً لسابق تجربة الصين مع السودان في مجال الاستثمار في استخراج النفط، وفي التجارة بين القطرين.

السودان كبلد فقير، على الرغم من تمتعه بموارد أولية هائلة، يحتاج لمن يظاهره ويسنده اقتصادياً من الدول الكبرى. الكثير من الدول الفقيرة والدول الأقل نمواً تحولت لاقتصادات متقدمة أو على الأقل لدول متوسطة النمو نتيجة لاحتضان دولة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٧ م

كبرى لها. والأمثلة كثيرة، ففي كوريا الجنوبية والمكسيك وسنغافورة نهض الاقتصاد بإستثمارات ضخمة جدا من الولايات المتحدة. ونهضت ماليزيا باستثمارات ضخمة من اليابان.

الصين مؤهلة للعب هذا الدور لأنها أصبحت قائدة للاقتصاد العالمي، فهي تحتل المرتبة الأولى في حجم الناتج المحلي الاجمالي بمبلغ ١٧,٦ تريليون دولار، ولدى الصين أكبر إحتياطات العالم من الذهب والعملات الأجنبية بقيمة ٣,٩ تريليون دولار، والصين هي المنتج الأول للطاقة الكهربائية بحجم ٥,٧ ترليون كيلوواط، وهي المستهلك الأول لها كذلك بحجم ٥,٥ ترليون كيلوواط. الصين هي الدولة الأولى في العالم في حجم الانتاج الزراعي والصناعي وتبلغ صادراتها ٢,٣ ترليون دولار كأكبر دولة مصدرة في العالم، فيما تستورد بما قيمته ١,٧ ترليون دولار كثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. تبلغ قوة العمل في الصين ٨٠١ مليون نسمة كأكبر قوة عمل في العالم فيما تبلغ نسبة البطالة ٤,١٪ والتضخم في حدود ٢٪. فيما تبلغ الاستثمارات الخارجية الصينية ٦٤٦ مليار دولار محتلة المرتبة ١٢ بين دول العالم.

هذه الأرقام الهائلة في مختلف المؤشرات الاقتصادية تجعل الصين هي الشريك الاستراتيجي الأنسب للسودان، ففيما يبحث السودان عن دولة ذات إمكانات اقتصادية كبرى تساعده في تفجير طاقاته الكامنة، تسعى الصين لتوظيف فوائضها للاستثمار في الخارجي لتتقدم في قائمة الدول التي تستثمر خارجياً، ولتوفر الطاقة والغذاء لسكانها ذوي التعداد الهائل الذي بلغ في شهر يوليو من العام ٢٠١٥ عدد ١,٣٦٧,٤٥٨,٣٨٨ نسمة. (تقريباً ١,٤ مليار نسمة) كأكبر عدد سكان لدولة واحدة في العالم.

علينا تسهيل الاستثمارات الصينية في السودان، مع السعي لسداد ديونها السابقة علينا في مواعيدها.[١]

العلاقات السودانية الروسية - هناك جديد :-

برعاية الأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية انعقدت خلال الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ديسمبر اللجنة الوزارية المشتركة السودانية الروسية، التي يرأس الجانب السوداني فيها وزير المعادن د. أحمد محمد محمد صادق الكاروري والجانب الروسي سيرغي دونسكوي وزير البيئة والموارد الطبيعية الروسي، حيث شهد ختامها أمس التوقيع على ١٤ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الوفدين الرسميين وبين الشركات الخاصة في القطرين.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣١ م

شملت الإتفاقيات مجالات الكهرباء، الطاقة والموارد المائية، المعادن، البترول والغاز، النقل، الإتصالات وتقنية المعلومات، البنى التحتية، البيئة، الزراعة، والصناعة. فضلا عن آفاق تطوير وتنمية التجارة، والتعاون الاستثماري، والتعاون في مجال المصارف والبنوك، والتعاون بين القطاع الخاص في البلدين.

بتقديري أن تقدماً حقيقياً قد حدث في العديد من المجالات التي كانت خلال الجولات السابقة مجرد أفكار ورغبات ومذكرات تفاهم. لقد بدأ فعلياً العمل في مجالات استكشاف وتطوير واستثمار الثروة المعدنية في السودان بواسطة شركات روسية، كما تم التوقيع النهائي على توريد وتركيب مخبز بسعة كبيرة ما بين شركة شبينكو الروسية وبنك المزارع السوداني لصالح ولاية الخرطوم، وتأسيس مجلس الأعمال المشترك بين روسيا والسودان.

إن مجالات التعاون التي يمكن أن تحقق فائدة كبيرة للسودان ويُنصح بتطوير التعاون مع الجانب الروسي فيها تشمل: تحديث وتأهيل صوامع الغلال الحالية وبناء مواعين تخزينية جديدة أخرى. إن تحديث الصوامع الحالية في القضارف وبورتسودان بزيادة سعتها التخزينية من ١٥٠ ألف طن إلى ٦٠٠ ألف طن، وبناء صوامع جديدة بسعة مليون طن، يعتبر مجال عظيم جداً للتعاون بين البلدين وذلك لسببين: الأول أن السعات الكبرى لتخزين الغلال في السودان مسألة حيوية واستراتيجية، لأنها من لوازم الأمن الغذائي للسودان. والثاني هو رمزية إعادة التحديث بواسطة روسيا، لأن صومعتي بورتسودان والقضارف بناهما الاتحاد السوفيتي السابق في ستينيات القرن الماضي، وبالتالي تمثل إعادة التحديث بواسطة روسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق رمزية لعمق العلاقات بين الشعبين لعشرات السنين.

الأمر الثاني الذي يمثل أمراً ذو أهمية استراتيجية بالغة للسودان هو إقتراح الجانب الروسي بأن يستفيد السودان من تكنلوجيا (قلوناس) GLONASS الروسية التي تستخدم في مجال أنظمة الملاحة عبر الأقمار الصناعية (ايروقلوناس). وذلك بغرض إنشاء نظام وطني للاستجابة السريعة في حالات الطوارئ، نظم القيادة والسيطرة لأجهزة الشرطة وأجهزة الأمن الخاصة، مراقبة المركبات، وتحديد مواقع الموارد الطبيعية وإدارتها. معلوم أن نظام GLONASS الروسي هو نظام ملاحة بالاقمار الصناعية يأتي في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الاهمية بعد نظام GPS الامريكي، وقبل نظامي Galileo الاوربي و Beidou الصيني. هذا الأمر يكتسب أهميته من أن نظام GPS الامريكي محظور على السودان رسمياً.

الأمر الثالث الذي علينا الاهتمام به في الوقت الحالي هو التجارة مع روسيا، إن حجم التبادل التجاري مع روسيا لا يتجاوز في الوقت الحالي ١١٠ مليون دولار في السنة، في حين تبلغ الصادرات الروسية للخارج ٥٢٠ مليار دولار. وتبلغ الواردات

لروسيا من الخارج ٣٢٤ مليار دولار وتشمل المعدات والحديد والصلب، المواد الطبية والكيماويات، اللحوم، الفواكه. أبرز الشركاء التجاريين لروسيا الصين، ألمانيا، ايطاليا، تركيا، هولندا، بيلوروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر لتوتر العلاقات السياسية لروسيا مع عدد من الدول أبرزهم تركيا والولايات المتحدة وعدد من دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي انحسار تعاملها الاقتصادي والتجاري مع هذه الدول، فإن الفرصة تبدو مواتية للجانب السوداني لفتح مجالات صادرات اللحوم والخضروات والفواكه مع روسيا.(١)

العلاقات الاقتصادية السودانية الصينية :-

مساء أمس وخلال زيارته الحالية للصين وقع رئيس الجمهورية المشير عمر البشير نيابة عن حكومة السودان إتفاقية شراكة استراتيجية مع الرئيس الصيني وشي جين بينغ نيابة عن جمهورية الصين الشعبية.

كنت وعلى هذا العمود أشرت يوم الاثنين الماضي وفي مفتتح زيارة الرئيس البشير للصين للآتي (تعتبر الصين البلد الأنسب للسودان لعقد شراكة اقتصادية استراتيجية معها. أولاً للاحترام المتبادل بين الشعبين، وثانياً لأن الصين لا تفرض أي شروط سياسية مقابل قروضها الانمائية، وثالثاً لسابق تجربة الصين مع السودان في مجال الاستثمار في استخراج النفط، وفي التجارة بين القطرين.

وأن السودان كبلد فقير، على الرغم من تمتعه بموارد أولية هائلة، يحتاج لمن يظاهره ويسنده اقتصادياً من الدول الكبرى. الكثير من الدول الفقيرة والدول الأقل نمواً تحولت لاقتصادات متقدمة أو على الأقل لدول متوسطة النمو نتيجة لاحتضان دولة كبرى لها. والأمثلة كثيرة، ففي كوريا الجنوبية والمكسيك وسنغافورة نهض الاقتصاد بإستثمارات ضخمة جدا من الولايات المتحدة. ونهضت ماليزيا باستثمارات ضخمة من اليابان).

وللمقارنة بين إقتصاد القطرين نشير الى أن الصين تحتل المرتبة الأولى في حجم الناتج المحلي الاجمالي بمبلغ ١٧,٦ تريليون دولار، ولدى الصين أكبر إحتياطات العالم من الذهب والعملات الأجنبية بقيمة ٣,٩ تريليون دولار، والصين هي المنتج الأول للطاقة الكهربائية بحجم ٥,٧ ترليون كيلوواط، وهي المستهلك الأول لها كذلك بحجم ٥,٥ ترليون كيلوواط. الصين هي الدولة الأولى في العالم في حجم الانتاج الزراعي والصناعي وتبلغ صادراتها ٢,٣ ترليون دولار كأكبر دولة مصدرة في العالم، فيما تستورد بما قيمته ١,٧ ترليون دولار كثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وتبلغ قوة العمل في الصين ٨٠١ مليون نسمة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/١٢/ ٢٠١٦ م

كأكبر قوة عمل في العالم.

أما بالنسبة للسودان فإن الناتج المحلي الاجمالي فيه يبلغ حوالي ٦٠ مليار في المرتبة ٧٨ عالمياً. بينما نصيب الفرد من الناتج (الناتج الاجمالي مقسوماً على عدد السكان) والبالغ حوالي ٢٦٠٠ دولار في العام يأتي في المرتبة ١٨٢ عالميا.

بلغت مديونية الصين علي السودان حتي ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م مبلغ ١,٩ مليار دولار وبلغ حجم تدفق القروض الصينية للسود ن مبلغ ٤,٢ مليار دولار ، تم سحب مبلغ ٣,٢ مليار دولار منها ، وسداد مبلغ ١,٤ مليار دولار حتي نهاية ديسمبر ٢٠١٣م.

تعتبر الاستثمارات الصينية في السودان من اكبر الاستثمارات الوافدة خصوصاً في مجال النفط حيث يمكن اعتبار الصين الدولة الاولي من حيث حجم راس المال المستثمر في هذا القطاع الهام . بلغ حجم الاستثمار الصيني في قطاع البترول في السودان ٦ مليار دولار.

تعتبر الصين الشريك التجاري الأول لسودان فخلال العام ٢٠١٤ بلغت صادراتنا للصين مبلغ ١٣١٤ مليون دولار تمثل ٣٠٪ من صادرات السودان، فيما بلغت وارداتنا من الصين ١٨٤٧ مليون دولار تمثل ٢٠٪ من جملة الواردات.

يشار الى أنه وخلال العام ٢٠١٣ وافقت جمهورية الصين الشعبية على مقترح السودان بفتح حساب خاص لحكومة السودان باليوان الصيني لدى البنوك الصينية. نعتقد أن إتفاق الشراكة الاستراتيجية فرصة لتفعيل هذا الاتفاق بحيث يتم استخدام اليوان الصيني في التبادل التجاري مع الصين، يساعد هذا الإجراء في التخفيف من حدة الضغوط على بنك السودان الذي يعاني الأمرين الآن في توفير العملات الأجنبية للمستوردات. كما أن الاجراء يسهم في توجيه الاستيراد ليكون مباشراً مع الصين بدلاً عن الاستيراد عن طريق دولة الامارات العربية المتحدة الذي يتم في الوقت الحالي للعديد من مستورداتنا. وفي هذا فائدة أكيدة للميزان التجاري ولاحتياطاتنا من العملات الأجنبية.[١]

العلاقات الصينية الافريقية :-

أسفرت القمة الصينية الافريقية التي نعقدت بجوهانسبيرج بجنوب إفريقيا عن إتفاقيات هائلة أكدت جدية الصين في التعاون مع الدول الأفريقية لأقصى مدى ممكن. الرئيس الصيني شي جين بينغ قل ان بلاده وافريقيا رفعتا العلاقات الثنائية الى شراكة تعاونية استراتيجية شاملة، وتعاوننا لفتح مرحلة جديدة فى التعاون المربح للطرفين والتنمية المشتركة.

تجد الصين قبولاً كبيراً في القارة السمراء لأن الصين تتمسك بمبادىء الاخلاص

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٥ م

والنتائج العملية والتقارب وحسن النية، وتحقق توازنا صحيحا بين تبني المبادىء، والسعي لتحقيق المنافع فى سياساتها تجاه افريقيا. فالصين تعتقد بقوة أن الشعب الافريقي وشؤونه يجب ان يقررها الشعب الافريقي. وهي تبني التعاون المشترك على أساس احترام خيار الاخر لمسار التنمية وعدم فرض رغبتها الخاصة على الاخر.

تركز الصين في مجال التعاون الاقتصادي مع الدول الافريقية على التعاون فى رفع القدرات الانتاجية، وبناء شبكات النقل الاقليمية والتصنيع. ويعتقد أنه بعد ثلاثين عاما من الاصلاح والانفتاح, أصبحت الصين الان في مكانة تمكنها من مساعدة افريقيا على تحقيق التنمية الذاتية المستدامة بتكنولوجيتها ومعداتها وخبرائها الماهرين ورأس المال.

من خلال القمة التزمت الصين بتنفيذ عشرة برامج اقتصادية كبرى بقارة افريقيا تغطي مجالات: التصنيع، التحديث الزراعي، البنية الاساسية، الخدمات المالية، التنمية الخضراء، التسهيلات فى مجال التجارة والاستثمار، تخفيف حدة الفقر، الرعاية الاجتماعية، الصحة العامة، والسلام والأمن.

سوف يتم تنفيذ هذه البرامج من خلال دعم تمويلي تبلغ قيمته ٦٠ مليار دولار امريكي. منها ٥ مليارات دولار فى صورة مساعدات حرة وقروض دون فوائد، ٣٥ مليار دولار قروض تفضيلية واعتمادات تصدير ميسرة، ٥ مليار دولار رأس مال اضافي لصندوق التنمية بين الصين وافريقيا والقرض الخاص لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، ١٠ مليار دولار رأسمالٍ لصندوق التعاون فى مجال زيادة الطاقات الانتاجية للاقتصاد الافريقي خصوصاً في مجال التصنيع الزراعي. و٥ مليار دولار لبرامج التدريب وبناء القدرات.

وفي مجال التدريب وبناء القدرات تعهدت الصين بإقامة عدد من مراكز التعليم المهني الاقليمية وعدة كليات فى مجال بناء القدرات في افريقيا وستدرب ٢٠٠ الف تقني إفريقي من خلال معاهد القارة فيما ستقدم ٤٠ الف فرصة تدريب في الصين. إضافة لذلك ستقدم للطلاب الافارقة ٢٠٠٠ فرصة تعليم في الدرجات الجامعية او دبلومات و٣٠ الف منحة حكومية، وسوف تتم دعوة ٢٠٠ باحث أفريقي كل عام لزيارة الصين، مع تدريب ألف إعلامي إفريقي سنويا كذلك.

وعن تقليل حدة الفقر تعهدت الصين بإطلاق ٢٠٠ من المشروعات والبرامج الخاصة التي تركز على النساء والاطفال، وستلغي الديون التي لم تسدد بعد في شكل قروض حكومية بدون فائدة اقترضتها الدول الافريقية الاقل نمواً والتى جاء وقت سدادها فى نهاية ٢٠١٥.

ولمواجهة الجفاف الذي اجتاح القارة هذا العام قررت الصين تقديم مليار يوان صيني تعادل حوالي ١٥٦ مليون كمساعدات غذائية طارئة للدول المتضررة. فيما ستقدم الصين حوالي ٦٠ مليون دولار كمساعدات مجانية للاتحاد الافريقي لدعم بناء وتشغيل قوة الاستعداد الافريقية والقدرات الافريقية للاستجابة السريعة للازمات.

علينا في السودان الاستفادة من هذه الفرص العظيمة التي تقدمها دولة الصين خصوصاً بعد توقيعنا لاتفاقية شراكة استراتيجية معها في بداية هذا العام، على وزارة المالية تقديم القروض التي تستحق الاعفاء للجانب الصيني، وعلى الوزارات المعنية الأخرى تقديم خططها في كافة المجالات للاستفادة من القروض التفضيلية أو القروض دون فائدة أو الفرص التدريبية التي تقدمها الصين.(١)

العمالة المنزلية بالسعودية :-

خلال الأيام الماضية دار نقاش حار في وسائل الاتصال الاجتماعي حول عمل السودانيات في مهنة عاملة منزلية بالسعودية. برز اتجاهان رئيسيان: الاتجاه الأول يرى أن مهنة عاملة منزلية هي مهنة شريفة، وفي ظل ضيق فرص العمل في السودان لا بأس من عمل السودانيات فيها. وفئة أخرى ترى أن هده المهنة تحط من قدر السودان والسودانيين، ويجب منع السودانيات من العمل فيها. وقد غذى الاتجاه الأخير ما ورد من تعرض فتاتين سودانيتين للحبس بمدينة الجوف السعودية لرفضهم العمل بسبب إساءة المخدمين لهما.

راقني مقال رائع للزميلة سهير عبد الرحيم نشرته أمس على صحيفتنا هذه في عمودها المقرؤ (خلف الأسوار) حيث قالت لا فض فوها (الحملة الاسفيرية الضخمة لمنع بعض النساء السودانيات من العمل كخادمات في المنازل بالسعودية هو أمر جد غريب، وكأن العمل كخادمة هو من أبواب الرزق الحرام، أو المشبوه أو المعيوب، وكأن الكثير والكثير من السودانيات لم يسبق أن عملن كخادمات منازل. لماذا انتفخت أوداجنا بغيرة وهمية ومشاعر خادعة لمجرد أنهن عملن في بيوت سعودية، على الأقل في السعودية أجرتهن أعلى وأكلهن أفضل وعملهن أقل مشقة).

وبالمقابل راعني بيان صادر من سفارة السودان بالرياض ورد فيه (تؤكد سفارة جمهورية السودان بأنها قد عبرت منذ العام ٢٠١١ عن سياسة السودان الواضحة ممثلة في وزارة العمل حول رفض السودان عمل المرأة السودانية في مهنة عاملة منزلية، وذلك اتساقاً مع القيم والموروثات السودانية التي تعلي من قيم المرأة السودانية). من أين أتت السفارة بهذا الفرمان العجيب؟ وهل حقاً عبرت وزارة العمل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٧/١٢/ ٢٠١٥ م

عن سياسة كهذه؟ إن هذا البيان وسياسة وزارة العمل ، إن صحت، يتناقضان مع دستور السودان الذي ينص في المادة ١٢ (١) منه على ما يلي: (تضع الدولة استراتيجيات وسياسات تكفل العدالة الاجتماعية بين أهل السودان كافة، وذلك عن طريق تأمين سبل كسب العيش وفرص العمل وتشجع التكافل والعون الذاتي والتعاون والعمل الخيري).

وتتناقض هذه السياسة أيضاً مع المادة ٢٣ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي ينص على (لكل شخص حقه في العمل، وفي حرية اختيار عمله، وفي شروط عمل عادلة ومرضية، وفي الحماية من البطالة). فيما ينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة ٦ (١) على (الحق في العمل الذي يشمل ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل).

هذه نصوص واضحة وصريحة لا يجوز تقييدها الا بقانون. هل صدر قانون، أكرر قانون، يجرم عمل السودانيات في وظيفة عاملة أو خادمة منزلية؟ من لديه هذا القانون فليبرزه.

تعليقاً على هذا الموضوع كاتبني اللواء شرطة (م) عابدين الطاهر مدير المباحث المركزية الأسبق قائلاً (في رايي الخاص ان هذه المهنة موجودة منذ زمن بعيد في السودان وكثير من البنات يعملن بهذه المهنة في السودان، الجديد في الامر أنهن خرجن للعمل خارج السودان. وفي رايي ان الذي تم تبادله من وقائع عن معاملة سيئة او سلوك بدر من احدهم قد تكون حالات منفردة يمكن أن تتدخل السفارة لاعمال القانون فيها. وعلي الدولة ان تضع اتفاقيات مع هذه الدول التي تطلب مثل هذه العمالة، لتضمن حقوقهن وسلامتهن مثلها ومثل كثير من الدول).

أما أم مزمل وهي سيدة سودانية فاضلة فقد كتبت (أستغرب للولولة الحاصلة بخصوص عاملات المنازل السودانيات بالسعودية، ولا أدري ماذا يمس كرامتنا (وشرفنا!!!!) في عمل شريف....هل لابد أن تكون السودانية طبيبة أو مهندسة حتي يكون لها الحق في الإغتراب، نحن هنا نحافظ علي برستيجنا وغرورنا اللذان لا يطعمان خبزاً...السودانية محترمة وتعرف كيف تحافظ علي كرامتها وشرفها كما نري حتي داخل البلد فلا تضيقوا عليهن أبواب الرزق).[1]

القروض الصينية والسياحة الصينية :-

نتيجة لمقاطعة الدول الغربية للسودان اقتصاديا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي إتجه السودان شرقاً للحصول على الاستثمارات والقروض والمنح والهبات (معونات التنمية). كانت الصين أكبر مستثمر في السودان خلال العقدين

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/٨/ ٢٠١٥ م

الماضيين، وتركز استثمارها في مجال النفط بصورة خاصة. وبضمان البترول السوداني ومعرفتها الدقيقة بكمياته شرعت الصين في تقديم قروض كبيرة بشروط ميسرة للسودان قبل الانفصال.

بعد الانفصال توقفت الصين عن منح قروض اضافية للسودان، بل أوقفت السحب على بعض القروض التي تم الاتفاق عليها، وذلك في انتظار معرفة الضمانات الجديدة التي سيقدمها السودان. كان هذا على المستوى التنفيذي، أما على المستوى الاستراتيجي فقد كانت هناك رؤية أخرى من جانب الصين، تم التعبير عنها والاتفاق حولها ما بين الرئيسين الصيني والسوداني ابان زيارة الأخير لبكين في سبتمبر ٢٠١٥.

في هذه الزيارة وقع الرئيسان السوداني والصيني على اتفاق للشراكة الاستراتيجية بين البلدين. شملت الاتفاقيات الاقتصادية، في إطار هذه الشراكة، تعهد الصين بالاستثمار في مجال الغاز الطبيعي، وفي حقول البترول الواعدة، وتقديم قروض تفضيلية لشراء وسائل نقل تشمل قاطرات وسفن وطائرات، وتقديم قروض تفضيلية كذلك لإعادة تعمير بعض خطوط السكك الحديدية، وشملت الاتفاقيات إتفاقاً مالياً خاصاً بإستعمال الين الياباني في التعامل التجاري بين القطرين، وتعهداً صينياً بالاستمرار في الاستثمار المشترك في المجال الزراعي.

وعلى هذا من الواضح أن العلاقات السودانية الصينية تجاوزت مسألة سداد القروض السابقة الى تعاون استراتيجي يشمل مجالات متعددة، وتشرف عليه رئاسة الجمهورية بصورة مباشرة من خلال مساعد لرئيس الجمهورية متفرغ لهذا الغرض هو الدكتور عوض أحمد الجاز.

من جانب آخر نشير الى أن استراتيجية معالجة الديون الخارجية، الصادرة عن مجلس الوزراء، تنص عل عدم استبدال الديون بأصول مثل الأراضي الزراعية والصناعية والسكنية وهي استراتيجية سارية بالنسبة لكل الدول الدائنة للسودان.

أما موضوع استجلاب سياحة صينية للسودان فهو موضوع مختلف، ويجئ في اطار اتفاق ما بين وزارة السياحة السودانية والجهات المسئولة عن السياحة في الصين، وهو يمثل فرصة عظيمة للسودان، حيث تشير التقارير الصادرة عن الإدارة الوطنية للسياحة في الصين إلى زيادة متواصلة في حجم السياحة الخارجية للصينيين خلال السنوات الثلاث الأخيرة، ففي عام ٢٠١٢ بلغ عدد السياح الصينيين المسافرين لخارج الصين ٩٨ مليونا، وارتفع العدد إلى ١٠٩ ملايين عام ٢٠١٤، وهي أرقام غير مسبوقة مكنت الصين من احتلال المرتبة الأولى كأكبر مصدر للسياح في العالم.

عليه فإن السودان يسعى للإستقادة من هذه الفرصة المتاحة. هدفه الاستراتيجي مليون سائح صيني من هذه الكيكة الضخمة (١٠٩ مليون سائح) لكنه بالطبع لن

يصل لهذا العدد خلال عام أو عامين، فهو هدف يحتاج لعمل دؤوب ومتصل لسنوات عديدة قادمة.[1]

أهمية العلاقات الخارجية للاقتصاد :-

في عالم اليوم تكتسب العلاقات الخارجية أهمية كبيرة لاقتصاد أي دولة من الدول. وذلك بفعل العولمة الاقتصادية المتمثلة في النظام التجاري الدولي المطبق من خلال منظمة التجارة العالمية. والنظام المالي والنقدي الدولي المطبق من خلال اتفاقيات برايتون وودز. وأهم مؤسساتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وفي كلا النظامين تحتاج الدول الأقل نمواً لسند من دولة أو أكثر من الدول الكبرى. أو دول الاقتصادات المتقدمة. ذلك لأن كلا النظامين سيسحقان الدول الفقيرة دون رحمة ان لم تتحصن هذه الدول بإنتاج وقدرات ذاتية بمساعدة خارجية.

يحتاج السودان على وجه الخصوص لجهود كبيرة جداً لخلق تحالفات وعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجي. وذلك بسبب الحصار الاقتصادي الامريكي الظالم عليه. والذي يقترب الآن من عامه العشرين. فالولايات المتحدة وبسبب أنها الدولة الأقوى اقتصادياً على مستوى العالم. ولأن سوق الاستهلاك الداخلي فيها هو الأكبر بدون منازع على مستوى العالم. ولأن سوقها المالي هو الأضخم وتلجأ له الشركات الكبرى للحصول على التمويل. لكل هذه الأسباب فإن الدول الأخرى تضع ألف حساب عندما تنتوي أي تعامل اقتصادي مع السودان. خوفاً من العقوبات التي يمكن أن توقعها عليها الولايات المتحدة.

لهذا تبدو مهمة وزارة الخارجية كمسئولة أساس عن الملف الخارجي عسيرة جداً. وأي نجاح في إختراق هذا الحصار يحسب لها. نقول هذا بمناسبة زيارة وزير الخارجية الصيني للبلاد التي تبدأ اليوم الأحد. صحيح أن الصين تبحث عن مصالحها عن طريق ايجاد سلام دائم ومستدام داخل دولة جنوب السودان. وبين دولة الجنوب والسودان. غير أن هذا لا يمنع من القول أن جهوداً جبارة بذلتها وزارة الخارجية لإقناع العملاق الصيني بقدرة السودان على لعب دور محوري في هذا المجال. مما دفعه لارسال وفد رفيع برئاسة وزير الخارجية.

ان المهمة الرئيسة للوفد الصيني الزائر وهي تحقيق السلام داخل دولة الجنوب. وما بين دولة الجنوب والسودان. لا تنفصل عن الهموم الاقتصادية للسودان. فالسودان المستقر المقتدر اقتصادياً. هو الأقدر على حماية مصالح الصين المتمثلة في انسياب البترول المنتج في جنوب السودان الى الصين. عبر خط الأنابيب والمنشآت النفطية الموجودة بالسودان. علماً بأن الصين، التي أنتقلت لتكون المستهلك الأكبر للطاقة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٧ /١/٨ م

على مستوى العالم، تعتمد بنسبة ٧٪ على هذا النفط.

يحتاج اقتصادنا لتمويل ضخم ينساب من الخارج في شكل معونة انمائية رسمية ODA ومقصود بها القروض الميسرة. أو في شكل استثمار أجنبي مباشر FDI فقد بلغ المرصود للتنمية على المستوى القومي حوالي ٨ مليار جنيه. وهو أقل من دعم السلع الاستراتيجية البالغ ١٠.٢ مليار جنيه. أما على مستوى الميزانية الشاملة للدولة فقد بلغ المرصود لمشروعات التنمية (حكومة قومية وولايات وصناديق اجتماعية وشركات وهيئات) مبلغ ٣٥.٢ مليار جنيه. وكان للولايات نصيب الأسد منها بمبلغ ٢١.٤ مليار جنيه أغلبها تمويل من البنوك أو مبيعات أراضي. معنى هذا أن كل الموارد المحلية التي استطعنا حشدها للتنمية من خلال القطاع الحكومي هي هذا المبلغ الذي يعادل بالسعر الحقيقي للدولار حوالي ٤ مليار دولار فقط.

أما على مستوى القطاع الخاص فإن التمويل المتاح للتجارة والاستثمار يبلغ ٣٢.١ مليار جنيه هي جملة ودائع الحكومة المركزية والولايات والمؤسسات العامة والقطاع الخاص لدى الجهاز المصرفي. وهي تعادل بالسعر الحقيقي للدولار حوالي ٤ مليار دولار أيضاً. عليه فإن الحد الأقصى الذي يمكن حشده كتمويل من الموارد الداخلية هو ٨ مليار دولار فقط. وهو مبلغ ضئيل بالنظر لاحتياجات السودان المطلوبة لتفجير الطاقات الاقتصادية الكامنة. إن هذا يؤكد احتياجنا لعلاقات اقتصادية خارجية فاعلة.[(١)]

جاكوب زوما في الخرطوم :-

يزور بلادنا اليوم فخامة الرئيس جاكوب زوما رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، وهي زيارة دولة، أي ليست زيارة عابرة أو لمهمة محددة، إنما زيارة للتباحث في الملفات المشتركة بين البلدين وإحداث إختراق فيها لتحقيق المصالح المشتركة. وعادة يعتبر الدبلوماسيون مثل هذه الزيارة قمة النجاح للسفير وطاقمه الدبلوماسي في البلد الزائر وفي البلد المستقبل.

تكتسب زيارة رئيس جمهورية جنوب إفريقيا للسودان أهمية خاصة للوزن السياسي والاقتصادي الثقيل لجنوب إفريقيا دولياً وإقليمياً. وإذا ركزنا هنا على الجوانب الاقتصادية نجد أن جنوب أفريقيا من الاقتصادات الناشئة، وتعتبر على قمة الدول متوسطة النمو، المؤهلة للارتقاء لنادي العشرين الكبار اقتصادياً على مستوى العالم.

يبلغ الناتج المحلي الاجمالي لدولة جنوب افريقيا ٥٩٥.٧ مليار دولار في المرتبة ٢٦ عالمياً. ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا الناتج ٢٪ وقد تأثر النمو بالأزمة الاقتصادية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/١١ م

العالمية، غير أنه تعافى في العامين الأخيرين. ويتوقع تحقيق معدلات نمو في حدود ٣٪ - ٤٪ وربما أكثر خلال الفترة القادمة، خصوصاً إذا استمرت أسعار البترول الخام في الانخفاض، لأن جنوب إفريقيا مستورد كبير للمواد البترولية.

تمثل الزراعة ٢.٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي، فيما تمثل الصناعة ٢٩٪ من هذا الناتج، فيما يتبقى نصيب الأسد لقطاع الخدمات بنسبة ٦٨.٤٪ وهذه من سمات الاقتصادات المتقدمة. يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ١١٥٠٠ دولار في السنة في المرتبة ١٠٨ عالمياً فيما تبلغ نسبة البطالة ٢٥٪ والسكان تحت خط الفقر ٣١.٣٪ والأرقام الأخيرة تشير الى ما تعانيه دولة جنوب إفريقيا من آثار تركز النمو والنهضة الاقتصادية في بعض المناطق التي كان يسكنها البيض، بينما يرزح السود في الفقر والتخلف. وتسعى جنوب إفريقيا، بعد إزاحة نظام الفصل العنصري البغيض، بكل جدية لردم هذه الهوة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

تعتبر منتجات التعدين أكبر الصادرات في جنوب افريقيا، فهذه الدولة هي أكبر منتج في العالم للبلاتينيوم والذهب والكروم، وتحتل هذه المنتجات بالاضافة للألماس نصيب الأسد في صادراتها البالغة ٩١ مليار دولار، وأبرز المستوردين لمنتجات جنوب إفريقيا الصين بنسبة ١١.٨٪، الولايات المتحدة ٨.٣٪، اليابان ٦٪، ألمانيا ٥٧٪، الهند ٤.٢٪.

وتبلغ قيمة الواردات من الخارج لجنوب إفريقيا مبلغ ٩٩.٥٥ مليار دولار، وأبرز الواردات المواد البترولية والكيميائية، المعدات العلمية، المأكولات. وأبرز الدول التي تستورد منها جنوب إفريقيا احتياجاتها الصين بنسبة ١٤.٤٪، المانيا ١٠١٪، السعودية ٧٧٪، أمريكا ٧.٤٪، اليابان ٤.٦٪، الهند ٤.٥٪.

وتستثمر الدول الخارجية والشركات الأجنبية ١٤٣ مليار دولار في جنوب إفريقيا، بينما تستثمر دولة جنوب افريقيا والشركات الجنوب افريقية ما جملته ٨٨ مليار دولاراً في دول خارجية. معنى هذا أن دولة جنوب افريقيا مندمجة اندماجاً كبيراً في الاقتصاد العالمي تؤثر فيه وتتأثر به. ومن هنا ينبع وزنها السياسي وأثرها على الصعيدين الدولي والاقليمي. فضلاً عن طموحها في أن تصبح إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن في إطار إصلاح نظام الأمم المتحدة المرتقب.

تنضوي جنوب افريقيا حالياً في تجمع اقتصادي بالغ الأهمية على المستوى الدولي وهو تجمع BRICS والكلمة عبارة عن الأحرف الأولي لكل من البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا. وهي دول اقتصادات ناشئة تمثل العالم الثالث وترغب في أنظمة بديلة لأنظمة برايتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وشقيقاتهم) نظراً الى أن هذه الأنظمة تسيطر عليها الولايات المتحدة والدول الغربية سيطرة كاملة.

التبادل التجاري بين السودان وجنوب افريقيا ما بين ٧٥٠ مليون دولار الى مليار دولار. وعلى محدودية هذا التبادل الا أن مستقبل التعاون والاستثمار المشترك غير محدود، بالنظر للموارد الطبيعية الهائلة الكامنة في السودان خصوصاً في مجال المعادن، والخبرة الكبيرة والامكانات امادية الهائلة التي تتمتع بها الشركات من دولة جنوب افريقيا.[١]

حارسات أمن لشركة بدولة قطر :-

أوردت الصحف الصادرة بداية هذا الأسبوع خبراً مفاده أن وزارة العمل السودانية قد وافقت على طلب أحد مكاتب الاستخدام الخارجي بإيفاد عاملات سودانيات للعمل في وظائف حارسات أمن بإحدى الشركات بدولة قطر. وأن الوزارة قد وافقت بعد أن إطلعت على الوصف الوظيفي للحارسات وعلى شروط خدمتهن.

نفس الصحف آوردت أن البرلمان قد رفض تعيين سودانيات بوظائف حارسات أمن بالخارج. ولم يتبين على الفور الجهة داخل البرلمان التي رفضت هذا التعيين، وهل الأمر متعلق بقرار من المجلس الوطني (البرلمان) أم هو رأي أحد السادة النواب.

في وسائط التواصل الاجتماعي تم التداول بكثافة حول هذا الموضوع ما بين مؤيد ومناهض، وكان واضحاً أن المهاجرين المقيمين بالخارج خصوصاً في الدول العربية يرفضون باغلبية واضحة مسألة عمل السودانيات في وطيفة حارس أمن، وهو موقف مماثل للموقف من عملهن كمدبرات أو شغالات بالمنازل. وينطلق هؤلاء من مقولة أن هذه الوظائف وضيعة ولا تناسب 'السودانيات، وأن المسئولين والمواطنين في تلك الدول يسيئون معاملة من يمتهن هذه المهن، وأن رواتب هذه المهن ضعيفة جداً، وظروف العمل بالنسبة لهن سيئة جداً. ويشتط البعض للقول `ن السماح بهذه المهن فيه إساءة للسودان وللسودانيين العاملين بالخارج.

أنا أقدر مشاعر المغتربين ورغبتهم في الاحتفاظ للسوداني و السودانية بصورة في غاية الجمال والنصاعة والبهاء، غير أن مستويات الفقر العالية بالداخل وانعدام فرص العمل تجعلان من الضروري اهتبا` فرصة مثل هذه. وعوضاً عن الرفض المطلق لمثل هذه الوظائف أدعو تنظيمات المغتربين للضغط في اتجاه تعيين ملحقين عماليين بالسفارات السودانية ببلدان الاغتراب لمتابعة التعاقدات وظروفها والعمل على تحسينها باستمرار بالتعاون مع سلطات البلد المعني. فلتسعى السفارات لتحسين الرواتب وظروف السكن، ولكن ينبغي عدم حرمان الفقيرات من بصيص الأمل. ومن حقهن في العمل الشريف، والحرية الفردية في الاختيار.

الملحق العمالي بوضعه الدبلوماسي لا يتعامل بالطبع مباشرة مع الشركات،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٢/ ٢٠١٥ م

ولكنه يتفاوض من موقع السيادة مع وزارة العمل بقطر، وغيرها من الدول، لالزام الشركات بتحسين شروط الخدمة. في قطر نفسها ضغطت الفيفا على السلطات فتم تخفيض ساعات العمل للعاملين في منشئآت كأس العالم. وفي الإمارات قامت السفارة الفلبينية بجهود ضخمة أسفرت عن تحسين أوضاع العاملين والعاملات. هناك دائما ما يمكن عمله والاجتهاد فيه عوضاً عن اغلاق الباب بالضبة والمفتاح[1].

الحرب البرية باليمن- الآثار السياسية والاقتصادية :-

وفقاً لمصادر عسكرية واستخبارية دولية وإقليمية فإن الحرب في اليمن تدخل مرحلة حاسمة هي مرحلة الحرب البرية. تشير المصادر الى أن الخطة التي وضعتها هيئة الأركان السعودية حددت أربعة محاور للتقدم: نحو الغرب من مأرب إلى صنعاء، نحو الشمال الشرقي إنطلاقاً من مدينة ذباب في اتجاه تعز ومن هناك إلى إب وزمار، نحو الشمال على امتداد الطريق السريع رقم ١ أنطلاقاً من عدن، ونحو الشرق انطلاقا من منطقة جيزان السعودية الى المعاقل الحوثية في شمال غرب اليمن وتحديدا في محافظتي صعدة والجوف.

حولت قوات التحالف مدينة مأرب الى قاعدة عملياتية متقدمة حيث تم نشر بطاريتي صواريخ Pac-3 Patriot وأنظمة رادار AN/MPQ-53/65 في طريق مهبطالطيران. وفي نهاية سبتمبر الماضي اكملت القوات القطرية نشر وحدات تضم ١٠٠٠ جندي في مأرب مجهزين بأسطول من ٢٠٠ مركبة من بينها مركبات مصفحة من طراز VAB و Piranha2مسلحة ببرج عيار ٩٠ ملم، وقد عززت هذه الوحدة القوات اليمنية وقوات التحالف المرابطة أصلا في مأرب وعددها ٢٠٠٠ جندي تساندها ٧ مروحيات AH-64 Apache و ٣ مروحيات UH-60 Black Hawk و ٣ مروحيات CH-47 Chinook ترابط في قاعدة سفير الجوية.

في نفس الوقت تحاول قوات التحالف استعادة السيطرة على مينائي الحديدة وموخا للحيلولة دون تمكن السفن الايرانية من ايصال الدعم للحوثيين في المناطق الجبلية المحيطة بتعز. فيما وصلت خلال الأسبوع الثالث من أكتوبر وحدة مشاة ميكانيكية سودانية تضم ٧٥٠ جندياً على سفينتي انزال تابعتين للبحرية الاماراتية. هذه الوحدة تعتبر مقدمة للجيش السوداني الذي سينشر ٦٠٠٠ جندي تمثل العمود الفقري لقوات التحاف البرية. علماً بأن المكون البري يتشكل حالياً من ١١ ألف جندي بينهم ٤٠٠٠ سعودي، ٢٢٠٠ سنغالي، ١٧٠٠ إماراتي، ١٠٠٠ قطري، ٨٠٠ مصري، ٧٠٠ بحريني.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٣/ ٢٠١٦ م

وتتولى وحدة سعودية مكونة من ٧٥٠ فردا تأمين عدن التي أصبحت المنفذ البحري ورأس الجسر لقوات التحالف وقد نشرت فيها بطاريات دفاع جوي (Pantsir S-1 SA-22 Greyhound) هذه الترتيبات تشير إلى أن عمليات عسكرية واسعة جداً سوف تجري في اليمن وفي محيطها الاقليمي، ولا يمكن التعرف بدقة على مستوى رد الفعل المتوقع من جيش الحوثيين وحلفاءهم. وعلى هذا علينا التحسب لكل الاحتمالات من النواحي السياسية والعسكرية ومن النراحي الاقتصادية. على سبيل المثال لا بد من تجهيز مخزون استراتيجي من كل المواد الحيوية تحسبا لاحتمال حدوث عمليات واسعة بالبحر الأحمر وبالتالي تهديد الممرات المائية الدولية. وعلى الأجهزة المدنية استكمال استعداداتها للتحول لخدمة الجيش والمجهود الحربي لو اقتضى الأمر.[١]

حرب فرنسا على الارهاب قريبة من حدودنا :-

في أعقاب قيام تنظيم القاعدة بتدمير برجي التجارة في نيويورك في سبتمبر ٢٠٠١ بذل جهاز المخابرات السوداني جهوداً جبارة مع الجانب الأمريكي لتفادي ضربات جوية وصاروخية على السودان، في ظل حالة الهياج والرغبة العارمة في الانتقام لضحايا البرجين من الجانب الأمريكي. وقد نجحت هذه الجهود بالفعل في تفادي انتقام أمريكي أهوج. التاريخ يعيد نفسه الآن حيث تقوم فرنسا بعمليات وقصف جوي في عدد من البلدان حول العالم في حربها على تنظيم داعش الذي وجه ضربات مؤثرة في باريس يوم الجمعة الماضي. بعض الضربات تمت في ليبيا مما يستدعي الحذر والقيام بتحركات مشابهة لما تم في العام ٢٠٠١ لتفادي ضربات فرنسية/ أمريكية هوجاء عمياء.

فوفقاً لمصادر موثوقة نفذت طائرات F 15 أمريكية غارات ليلتي الجمعة ١٣ نوفمبر والسبت ١٤ نوفبر على ٢ مواقع لتظيمي داعش والقاعدة في مدينة درنة الليبية، شملت الغارات مناطق الفتائح والميناء وشلال بومنصور كما تم قتل زعيم داعش في ليبيا وسام نجم زيد الزبيدي (أبو نبيل). وفي مدينة سرت بدأ تنظيم داعش المسيطر على المدينة في نشر آلياته وعناصره في الأحياء السكنية تحسباً لهجمات طائرات فرنسية، وذلك بعد رصد تحليق طائرات مجهولة الهوية في سماء سرت يعتقد أنها فرنسية يومي السبت والأحد الماضيين. وتركزت الدفاعات الداعشية في أحياء الزعفران والقبيبة والوسط والحنيوة.

يشار أيضاً الى زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري الى تونس يوم ١٤ نوفمبر الماضي ودعوته لمؤتمر دولي حول ليبيا، والاعلان عن أن فريقاً أمنياً أمريكياً سيحل في تونس بعد أسبوعين للتعاون مع الخبراء الأمنيين التونسيين

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢ ،١١ ،٢٠١٥م

لتفعيل التعاون الأمني والاستخباري بين البلدين. ويُقرأ هذا مع الزيارة الخاطفة التي قام بها الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي الى باريس يوم السبت ١٤ نوفمبر ولقائه مع الرئيس الفرنسي هولاند حول خطر الإرهاب في ليبيا. ويقال أنه سلم ملفاً أعدته المخابرات التونسية عن مواقع تدريب عناصر داعش في مناطق عين شويشة والركاريك والطويلة قرب مدينة مصراتة الواقعة غرب ليبيا. من جانبها نشرت الجزائر ١٠٠٠٠ جندي لتأمين حدودها ومنع تسلل عناصر داعش للجزائر في حال تنفيذ ضربات جوية فرنسية أمريكية على مواقعهم في ليبيا.

يذكر أن الأجهزة الأمنية الفرنسية قد تمكنت يوم أمس الخميس من قتل علي عبد الحميد أبا عمود القائد المنفذ لعملية باريس. وكان هذا الارهابي الشاب قد انضم بمجردوصوله الى سوريا الى المجموعة الناطقة بالفرنسية في مدينة الرقة والتي تضم فرنسيين وبلجيكيين ضمن كتيبةٍ تسمى (البتار). وقد ضمت هذه الكتيبة حوالي ٧٠٠ مقاتل على مستوى عالي جداً من المهارة والقدرات العملياتية. ويقال أن أبوبكر البغدادي زعيم داعش قد أصدر قراراً بحل كتيبة البتار خوفاً من قدراتها العالية واستقلاليتها، ووجه بإرجاع القيادات الليبية لبلادها بغرض تعزيز قدرات داعش بليبيا. أدى هذا القرار لانشقاق علي عبد الحميد أبا عود وإنضمامه لمجموعة (أحرار الشام)، وقام بتشكيل خلايا نائمة في كل من بلجيكا وفرنسا، مع احتفاظه بعلاقات قوية مع قيادات كتيبة البتار التي عادت الى ليبيا. ولا يستبعد أن يكون أبا عود قد عبر من ليبيا الى فرنسا حيث نفذ العملية الأخيرة بدعم لوجستي من بقايا كتيبة البتار المتواجدة في ليبيا.

على دبلوماسيتنا وأجهزة أمننا وقواتنا المسلحة الباسلة إعداد الاحتياطات اللازمة لمواجهة أي تطورات محتملة خصوصاً على الحدود مع ليبيا.(١)

رسالة مفتوحة للمبعوث الأمريكي دونالد بوث :-

بيننا الآن في الخرطوم السيد دونالد بوث مندوب الإدارة الأمريكية الساعي لإزالة العقبات أمام التفاوض السوداني/ السوداني.

أرجو من السفارة الأمريكية بالخرطوم إيصال الرسالة التالية للسيد دونالد بوث: (الشعب السوداني يرحب بمساعيك الحميدة، ولا شك أن معرفتك بهذا الشعب، وما سوف يحكيه لك أفراد السفارة بالخرطوم الذين شاركوا أفراد الشعب افطار رمضان على الطرقات، سوف يكون دافعاً لك لإنجاز مهمتك في تقريب وجهات النظر بين الفرقاء على خير وجه خدمة لهذا الشعب الطيب.

ولكن بعيداً عن لغة العواطف أقول لك إن تحقيق الأمن والاستقرار في السودان

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١١/ ٢٠١٦ م

مهم لنا كما هو مهم لبلدك. لقد قام الرئيس بيل كلينتون في العام ١٩٩٧ بفرض حظر اقتصادي شامل على السودان بموجب أوامر تنفيذية ظلت تتجدد عاماً بعد عام، وآخر تجديد لهذا الحظر وقع عليه الرئيس أوباما خلال شهر سبتمبر الماضي. لقد كانت مبررات الحظر حينذاك أن سلوك الحكومة السودانية يمثل خطراً على أمن الولايات المتحددة، وعلى الأمن الدولي والاقليمي. وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة هذا الزعم حينذاك إلا أن الوضع الحالي في السودان، الذي تسبب فيه هذا الحظر، زاد من خطورة الأثر على الأمن الاقليمي والدولي وأمن الولايات المتحدة.

خلال العشرين سنة الماضية كان الحظر الاقتصادي الامريكي هو العنصر الأساس في تفاقم نسبة فقر السودانيين. وفي ضعف مقدرة السودان على استيعاب اللاجئين والمهاجرين من الدول المجاورة، لقد تلمس حلفاءكم من الدول الأوروبية هذه الوضعية بصورة واضحة جداً، وقد اتضح لهم أن وجود دولة قوية ومؤسسات قادرة في السودان هو حائط الصد الأساس أمام موجات الهجرة السرية والاتجار بالبشر .

نتيجة للحظر الذي تطبقه بلادكم على السودان زادت أعداد السكان تحت خط الفقر بصورة واضحة بسبب انخفاض الصرف على التنمية عاماً بعد عام. وبسبب امتناع الاستثمارات الأجنبية من الدخول للسودان. لقد كان من المتوقع انسياب استثمارات بقيمة ١٢١ مليار دولار للسودان خلال الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٥ غير أن ما انساب فعلا لم يتجاوز ٨ مليار دولار بنسبة ٦٪ فقط من المتوقع.

كان يتوقع للاستثمارات الضخمة، التي توقفت بسبب الحظر الذي تفرضه بلادكم، أن تؤدي لخروج معظم سكان السودان من دائرة الفقر بحلول العام ٢٠١٨. وكان من المتوقع أيضاً أن تعتمد الاستثمارات الضخمة هذه بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ الى ٢٥٪ على عمالة أجنبية خصوصاً في القطاع الزراعي، بما يعني قدرة السودان الذاتية على امتصاص أعداد هائلة من المهاجرين الذين يقصدون أوروبا في الوقت الحالي هرباً من جحيم الفقر والمسغبة وانعدام الأمن في افريقيا جنوب الصحراء.

إن رفع الحظر الاقتصادي الذي تطبقه بلادكم على بلدنا مهم لنا كما هو مهم لكم ولحلفاءكم. والله يحفظكم).[١]

روسيا اقتصاد كبير وصديق حميم :-

خلال الأسبوع الماضي تشرفت بعضوية الوفد الفني الذي قام بالتجهيز لزيارة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣١/٨/ ٢٠١٦ م

نائب رئيس الجمهورية الأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن لجمهورية روسيا الفيدرالية. من خلال متابعتي للملفات المطروحة ما بين البلدين، ووقوفي ميدانياً على جانب من قدرات روسيا الاقتصادية سواء في قطاعها الحكومي أو قطاعها الخاص، أستطيع أن أقرر أن فرصة مواتية للسودان تتاح له الآن لإحداث نهضة اقتصادية بالتعاون مع هذا القطب الدولي الهام سياسياً واقتصادياً.

في الجانب السياسي من الواضح أن هناك اتفاقاً تاماً في وجهات النظر بين القطرين حول مختلف القضايا، خصوصاً أنهما معاً يواجهان الصلف الأمريكي بالمقاطعة الاقتصادية، السودان بسبب الادعاء برعايته للارهاب، وروسيا بسبب قضية جزيرة القرم. من ناحية أخرى عبرت روسيا عن دعمها للحوار السياسي بين مختلف المكونات السياسية السودانية. وخطت خطوة متقدمة في طريق تحسين العلاقات بين السودان ودولة جنوب السودان من خلال رعايتها لاجتماع بين وزيري خارجية البلدين بموسكو خلال الشهر الماضي.

أما من الناحية الاقتصادية فتعتبر روسيا دولة عظمى إقتصادياً حيث يبلغ الناتج المحلي لها ٣.٦ تريليون دولار في المرتبة السابعة دولياً، في العام ٢٠١٤ بلغت نسبة النمو للناتج المحلي الاجمالي ٠.٦٪ متأثرة بالمقاطعة الأوروبية والأمريكية وانخفاض أسعار النفط الخام. ولكن متوقع تجاوز نسبة ٢٪ خلال هذا العام بسبب التوسع في الاستثمارات الخارجية وتحسن أسعار النفط والغاز.

يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في روسيا ٢٤٨٠٠ دولار في السنة في المرتبة ٦٩ عالمياً. وتبلغ قوة العمل ٧٥.٣ مليون نسمة من جملة عدد السكان البالغ ١٤٣ مليون نسمة. وتبلغ نسبة البطالة ٥.١٪ من القادرين على العمل. مكونات الناتج قطاعياً تشمل الزراعة ٤٪، الصناعة ٣٦.٣٪، الخدمات ٥٩.٧٪. تمتلك روسيا صناعات متقدمة في مجال التنقيب شاملة الفحم، البترول، الغاز، المواد الكيمائية. كما تمتلك صناعات هندسية متقدمة من المطاحن إلى مركبات الفضاء والطائرات والغواصات. تبلغ قيمة الاستثمارات الأجنبية بروسيا ٦٠٦ مليار دولار. فيما تستثمر المؤسسات الروسية خارج روسيا في دول مختلفة بقيمة ٥٣٣ مليار دولار. وتبلغ الاحتياطات الروسية من الذهب والعملات الأجنبية مبلغ ٣٨٦ مليار دولار. تبلغ الصادرات الروسية للخارج ٥٢٠ مليار دولار وهي عاشر دولة عالمياً من حيث حجم الصادرات. وأهم صادراتها النفط والغاز، المعادن، الأخشاب، المواد الكيمائية، المعدات العسكرية والمدنية. وتبلغ الواردات لروسيا من الخارج ٣٢٤ مليار دولار وتشمل المعدات والحديد والصلب، المواد الطبية والكيماويات، اللحوم، الفواكه. أبرز الشركاء التجاريين لروسيا الصين، ألمانيا، ايطاليا، تركيا، هولندا، بيلوروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وقع السودان مع روسيا اتفاقيات ومذكرات تفاهم عديدة كان أبرزها في مجال تقنية تحويل الغازات البترولية لمواد بترولية سائلة، وهي تقنية روسية فريدة يمكن أن تمثل إضافة مهمة للانتاج البترولي السوداني. ثم اتفاقية في مجال التنقيب عن الذهب والمعادن الأخرى، واتفاقية حول التخريط الجوي في البر وفي البحر، واتفاق حول استجلاب مخبز وتقنية لانتاج الخبز من دقيق خليط بين القمح والذرة، فضلاً عن اتفاقيات أخرى.

مطلوب منا تهيئة الأجواء لتنفيذ هذه الاتفاقيات التي ستضيف الكثير للاقتصاد السوداني بإذن الله.[1]

روسيا تستثمر في السودان :-

وقعت وزارة المعادن عقداً مع شركة سايبريان الروسية منحتها بموجبه امتياز التنقيب عن الذهب في موقعين بالبحر الأحمر ونهر النيل. قدرت الشركة حجم الاحتياطات التي سوف تعمل فيها بالموقعين ب ٤٦ ألف طن من الذهب، وأن الانتاج سيبدأ خلال ٦ شهور من توقيع العقد بحوالي ٣٢ طن في العام الأول، ثم يتصاعد الانتاج ليبلغ ٥٣ طناً خلال عامين. يبلغ نصيب الدولة من عائدات تصدير الذهب بعد خصم التكاليف ٧٥٪ وللشركة ٢٥٪ من العائدات.

هذا تطور مهم ليس من زاوية حجم الانتاج والاحتياطات المكتشفة فحسب، ولكن من زاوية دخول روسيا للاستثمار في السودان بهذا الحجم. روسيا الاتحادية يعتبر اقتصادها الاقتصاد رقم ٧ في العالم بناتج محلي اجمالي بلغ خلال العام الماضي ٦ ٣ ترليون دولار، ويبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج ٢٤٨٠٠ دولار في العام، وهي تملك احتياطات من النقد الأجنبي والذهب بلغت ٣٨٦ مليـر دولار خلال العام ٢٠١٤ ، فيما تبلغ استثماراتها الخارجية ٥٢٣ مليار دولار في دول مختلفة.

حدد البرنامج الخماسي لاستعادة لنمو والاستقرار الاقتصادي للفترة من ٢٠١٥- ٢٠١٩ عددا من الدول لتكثيف التعاون معها للخروج من دائرة الحصار الاقتصادي الجائر الذي تمارسه الولايات المتحدة على السودان. من هذه الدول مجموعة BRICS وهي على التوالي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب افريقيا باعتبارها اقتصادات ناشئة وقوية وغير خاضعة للهيمنة الامريكية. من الواضح أن التوقيع مع هذه الشركة الروسية الكبيرة يصب في هذا الاتجاه، علماً بأن عددا من الشركات الروسية تعمل في مجالات التعدين في ٩ مربعات أحرى بأنحاء مختلفة من البلاد.

العائد للدولة من عمليات الشركة والبالغ ٧٥٪ بعد خصم تكاليف الانتاج يعتبر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٥ م

مجزياً جداً، ولكن ينبغي الانتباه لمسألة (تكاليف الانتاج) هذه، فالتجربة مع بعض الشركات الصينية في استثمارات البترول كانت مريرة، حيث كان يتم تضخيم تكاليف الانتاج بصورة مبالغ فيها، ويتم أخذ المقابل بترول خام دون وجه حق. استمر هذا لعدة سنوات الى أن تمكنا من تأهيل كوادرنا الوطنية المتخصصة في تكاليف الانتاج النفطي، فانخفضت المنصرفات بطريقة هائلة.

وعلى هذا علينا البدء في تدريب كوادر وطنية على الإدارة وحساب التكاليف في شراكات التعدين، على أن يكون التدريب على أعلى مستوى، وفي بلدان لديها الخبرة في هذه المجالات، وأن ننفق على هذا التدريب انفاقاً كبيراً، لأن العائد منه سوف يكون كبيراً جداً على الاقتصاد.[1]

لماذا تساعدنا الصين؟

خلال الأسبوع الماضي وقع الرئيسان السوداني والصيني على اتفاق للشراكة الاستراتيجية بين البلدين. طبعا مفهوم الشراكة الاستراتيجية يشمل التنسيق والتعاون والمساندة في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية، فهو مفهوم يقوم على هذه الركائز مجتمعة وليس على مفهوم الشراكة أو التعاون الاقتصادي فحسب.

شملت الاتفاقيات الاقتصادية تعهد الصين بالاستثمار في مجال الغاز الطبيعي، وفي حقول البترول الواعدة، وتقديم قروض تفضيلية لشراء وسائل نقل تشمل قاطرات وسفن وطائرات، وتقديم قروض تفضيلية كذلك لإعادة تعمير بعض خطوط السكك الحديدية، وشملت الاتفاقيات إتفاقاً مالياً خاصاً بإستعمال اليوان الصيني في التعامل التجاري بين القطرين، وتعهداً صينياً بالاستمرار في الاستثمار المشترك في المجال الزراعي.

بما أن العلاقات بين الدول قائمة على المصالح فإن البعض يتساءل حول الأسباب التي تدفع الصين لعقد شراكة استراتيجية مع دولة تجد صعوبات في التعامل مع المجتمع الدولي بسبب العداء والحظر الاقتصادي الأمريكي عليها.

في الواقع أن الصين ماضية في استراتجيتها الرامية لفتح الأسواق أمام منتجاتها فيما ترمز إليه بإحياء طريق الحرير. وطريق الحرير هو مجموعة من الطرق المترابطة كانت تسلكها القوافل والسفن وتمرّ عبر جنوب آسيا رابطة تشآن (والتي كانت تعرف بتشانغ آن) في الصين مع أنطاكية في تركيا بالإضافة إلى مواقع أخرى.

تعمد الصين في الوقت الحالي لإحياء هذه الطرق التقليدية عبر محورين المحور

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣٠/٧/ ٢٠١٥ م

الأول يستهدف دول جنوب وشرق آسيا الى جنوب أوروبا عبر مصر ودول شمال إفريقيا، والمحور الثاني يستهدف دول القارة الافريقية جميعها عبر البوابة السودانية. لهذا لم يكن مستغربا دعوة كل من الرئيس السوداني عمر البشير حارس البوابة الافريقية بالنسبة للصين، والرئيس امصري عبد الفتاح السيسي حارس بوابة البحر الابيض المتوسط وجنوب اوروبا لاحتفالات الصين بالانتصار على الفاشية.

الصين هي الدولة الأولى في العالم من حيث حجم الانتاج الزراعي والصناعي، وتبلغ صادراتها ٢٣ ترليون دولار كأكبر دولة مصدرة في العالم. فيما تستورد بما قيمته ١.٧ ترليون دولار كثالث دولة في العالم بعد لولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ينمو القطاع الصناعي الضخم في الصين بمعدل ٧٪ بينما ينمو نظيره الأمريكي بمعدل ٢.٨٪ وفقاً لاحصاءات ٢٠١٤. معنى هذا أن لدى الصين انتاج ضخم جداً تسعى نحو فتح الأسواقِ أمامه. من جانب آخر فإن إحتياجات الصين للطاقة متصاعدة بصورة كبيرة جداً نظراً لتوسع القطاع الصناعي فيها، وكذلك احتياجها للغذاء بوصفها الدولة الأولى في العالم من حيث عدد السكان البالغ ١.٣ مليار نسمة. تحتاج الصين كذلك لفتح فرص عمل لسكانها في سن العمل الذين يبلغون حوالي ٨٠١ مليون نسمة كأكبر قوة عمل في العالم.

لهذه الأسباب مجتمعة من الطبيعي أن تركز الصين على قطاعات النقل والطاقة والزراعة في السودان. وتركز على وجه الخصوص على السكك الحديدية للاستفادة من الاتفاقيات التي عقدها السودان مع كل من اثيوبيا ودولة تشاد وافريقيا الوسطى ودولة جنوب السودان لاستخدام الموانئ السودانية لأن هذه الدول دول مغلقة لا منافذ لها على البحار.

إن الاستثمارات الصينية في مجالات النقل والطاقة والزراعة تمثل إضافات كبيرة جداً للاقتصاد السوداني. وعلينا تجهيز أنفسنا لهذه التحولات الكبيرة بالجدية في العمل وتحسين تشريعاتنا ومناخ الاستثمار بصورة عامة.[1]

مدير صندوق النقد الدولي تدعو للمساواة :-

بيروكسيل يوم أمس الأربعاء ألقت السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي كلمة أمام ملتقى (غراند كونفرانس كاثوليك) وعنونت كلمتها ب (إنتشال القوارب الصغيرة). وقالت في كلمتها نصاً: (في السادس من مايو الماضي. كدت أن أختنق وأنا أبتلع الزبادي الذي أتناوله في الصباح حين رأيت الصفحة الأولى في إحدى الصحف الاقتصادية الكبرى. ففي هذه الصفحة، رأيت قائمة بأبرز مديري الصناديق التحوطية في العالم ممن يحصلون على أعلى الأجور. وأوضح

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/٧ م

الجدول أن صاحب المركز الأول في هذه القائمة تمكن من الحصول على أجر قدره ١,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٤ . رجل واحد يحصل على ١,٣مليار دولارا

..وذكرني هذا بمزحة شهيرة عن وول ستريت – كانت تقول إن أحد زوار نيويورك أعجب باليخوت الفخمة المملوكة لأغنى المصرفيين والوسطاء. وبعد أن حدق طويلا وبعمق في هذه الزوارق الجميلة، سأل الزائر بامتعاض: «وأين يخوت العملاء؟» وبالطبع لا يستطيع عملاؤهم تحمل تكلفة هذه اليخوت، حتى وان اتبعوا نصيحة مصرفييهم ووسطائهم بكل دقة.....)

(....أدعو الساسة وصناع السياسات وقيادات مجتمع الأعمال وجميعنا نحن الموجودين هنا إلى ترجمة النوايا الحسنة إلى إجراءات شجاعة دائمة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي لصناع السياسات الاستفادة مما أعتقد أنه فرصة للتنمية لا تتاح إلا مرة واحدة في كل جيل.

ففي سبتمبر القادم، تستضيف الأمم المتحدة قمة كبرى تسعى إلى إحلال مجموعة جديدة من «أهداف التنمية المستدامة» محل «الأهداف الإنمائية للألفية». وستقيم الأمم المتحدة مؤتمراً في الشهر القادم يحاول تمويل هذا البرنامج الجديد الطموح للتنمية. وفي ديسمبر القادم، يلتقي القادة من ١٩٦ بلدا في باريس للتوصل إلى اتفاق حول مجموعة إجراءات شاملة لتخفيض انبعاثات الكربون. وسيكون لهذه الإجراءات أثر كبير في حماية مصالح أفراد المجتمع من الفقراء الذين هم أول ضحايا التغير المناخي....)

(....في إفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، طبق الكثير من البلدان سياسات اقتصادية كلية سليمة على مدار العقد الماضي، وهي الآن تحصد المكاسب في شكل نمو أقوى ومستويات معيشية أعلى. وقد أيد الصندوق هذه الجهود من خلال أدوات جديدة، مثل القروض ذات الفائدة الصفرية، وكذلك زيادة التمويل وبناء القدرات.

وبالإضافة إلى ذلك، ننظر الآن في كيفية زيادة قروضنا للبلدان النامية حتى نساعدها في اتقاء الصدمات الخارجية. وعلى وجه الخصوص، سنزيد التركيز على مساعدة أفقر البلدان وأكثرها هشاشة .

ولننظر في آخر مآسي المهاجرين على ضفاف البحر المتوسط وسواحل جنوب شرق آسيا. هذه القوارب المكدسة بالمهاجرين تمثل أكثر الدول والمجتمعات هشاشة. إنها أصغر «القوارب الصغيرة» في تذكرة قوية بأقصى درجات عدم المساواة في الثروات والدخول. إنها اقتصاد الإقصاء يحدق في وجوهنا بكل ثبات.

كثيراً ما يقال إن صحة المجتمع لا تقاس من الذروة وانما من القاع. وعن طريق

انتشال «القوارب الصغيرة» التي تقل الفقراء ومتوسطي الحال، يمكننا بناء مجتمع أكثر إنصافا واقتصاد أكثر قوة...).

تعليق: أخيراً يعترف المجتمع الغربي في أشرس مؤسساته الرأسمالية صندوق النقد الدولي بمخاطر عدم المساواة. وينتقد بنفسه السياسات التي أدت لإفقار غالبية دول العالم. الألوف من الشباب الأفريقي الذين يحاولون عبور المتوسط الى أوروبا يوميا هربا من الفقر والجوع والفاقة، و٦٠ مليون نازح بسبب الحروب في بلدان العالم الثالث حسب تقرير المفوضية العليا لشئون اللاجئين كأكبر عدد للنازحين في التاريخ هو ما يدعو العالم الغربي لإعادة حساباته ويدعوه للعمل على تنمية الدول الأكثر هشاشة. وإلا فإن الطوفان سيكتسحهم جميعا.[١]

هيئة الإمارات للهوية :-

تناولت في مقال سابق اتجاه حكومة المملكة العربية السعودية لإصدار بطاقة موحدة لكل المعاملات، تبدأ بالمواطنين وتنتقل بعدها لكل المقيمين، وتشمل: الهوية الوطنية ، رخصة القيادة، سجل الأسرة، شهادة الميلاد، التوقيع الالكتروني، تأمين المركبة، معلومات جواز السفر. وغيرها في بطاقة ذكية واحدة يتعامل بها المواطن أو المقيم مع كل الجهات الحكومية.

في دولة الإمارات العربية الموحدة تجربة مماثلة، حيث شرعت الإمارات في تنفيذ مشروع يسمي «بطاقة الهوية» وقد أنشئت الإمارات هيئة متخصصة تتبع لوزارة الداخلية اسمها هيئة الإمارات للهوية. ويتم من خلال الهيئة إصدار بطاقة متعددة الاستخدامات، حيث يتم استخدام البطاقة لعبور المطارات من خلال قارئ للتحقق من الشخصية هو قارئNFC ويمكن وصله باي نظام للجهات المختلفة لاسترجاع معلومات البطاقة.

نظام Nfc near filed communication أصبحت تجهز به أغلب الجوالات الحديثة، مما يفتح الباب لوجود نسخة من هذه البطاقة او اي بطاقة اخري في الموبايل. ويمكن استخدام البطاقات من هذا النوع مع اجهزة نقاط البيع او أنظمة الATM العادية. ويمكنك ان تتخيل كم العمليات الرسمية الممكن إجراؤها من خلال هذه الأجهزة. وهي منتشرة في كل الولايات. مثلا يمكن للحكومة وضع جهاز رسمي لاصدار وثيقة رسمية مثل شهادات البحث او رخصة محل تجاري وطباعتها.

البطاقة ما هي الا بنية تحتية وتعتبر حجر زاوية لانطلاق التعاملات الالكترونية للحكومة، وتفتح المجال للجهات الرسمية لتكامل أنظمتها الالكترونية. ما يميز

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/٦/ ٢٠١٥ م

المشروع الاماراتي هو التوجه لوضع مختلف الوثائق في الشريحة، وربطها برقم مرجعي واحد. بحيث يتيح لأي جهة قراءة نفس البطاقة واسترجاع المعلومات التي تهمها لإنجاز المعاملة المطلوبة. علي سبيل المثال التحقق من الأهلية للإنتخابات من خلال قراءة شهادات الميلاد، او اداء الخدمة الوطنية، او دمج رقم الطالب الجامعي، او حتي صرف خبز مدعوم. وحقيقة في هذا النظام لا حدود للاستخدام Sky is the limit غير أن تنفيذه يحتاج بالطبع للعزيمة والإرادة السياسية.

التقنية الجديدة وهي تقنيةNFC التي تدعمها الموبايلات من اهم التطبيقات فيها هو ما أعلنته شركة apple في يوليو الماضي عن شراكتها مع شركات الفيزا و الماستركارد و امريكان إكسبرس حيث تم دمج البطاقات في الأجهزة من خلال خدمة apple pay حيث يتم تسجيل البطاقة الائتمانية في جهاز الiPhone في شريحة خاصة من خلال أخذ صورة لها بعد التسجيل في الخدمة. ومن ثم يتم الدفع عند الشراء في اجهزة نقاط البيع التي تدعم خدمة NFC عن طريق تمرير جهاز التلفون علي الجهاز وادخال كلمة السر. وتقوم apple بتمرير العملية من خلال البنك المعني الي الشركة المصدرة للبطاقة مقابل رسوم تؤخذ من هذه الشركة.

إن عملية إصدار البطاقات المصرفية التقليدية الحالية وأمنها وما يتبعها من الطباعة والدعم الفني في حالة الفقد عملية مكلفة جدا للبنوك. التقنية الجديدة التي تضع البطاقة في التلفون توفر مبالغ هائلة للبنوك ويزيد من الأمان. حيث يمكن من خلال تقنيات تحديد المواقع في الأجهزة متابعة العمليات المنفذة من خلال ربطها برقم الهاتف. التلفونات الجوالة موجودة حالياً في أيدي الجميع وجزء كبير من التطبيقات لهذه التقنيات ظهرت نتائجها العملية في حياة المواطنين.

التطبيقات الالكترونية الحديثة سواء في السعودية أو في دولة الامارات يشارك في تنفيذها بكفاءة عالية مهندسون وإداريون سودانيون، وهم على استعداد لتقديم علمهم وخبراتهم لبلدهم السودان. المهم الآن اقناع متخذي القرارات أن هذه التطبيقات ممكنة في السودان، وأنها السبيل الأمثل لمكافحة البيروقراطية وتوطيد مفهوم (تسهيل الخدمة) وهو الأهم في المعاملات الحكومية في كل دول العالم في الوقت الحالي.[(١)]

اتجاه دول الخليج لتنويع مصادر الثروة :-

ألقت الأزمة الناجمة عن تدني أسعار البترول الخام بظلالها على ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أكبر كتلة إقتصادية منتجة للبترول والغاز على مستوى العالم، بناتج محلي إجمالي ١.٦ تريليون دولار، وبمعدل دخل للفرد يبلغ

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٨/٢/ ٢٠١٤ م

٣٢٦٠٠ دولار في السنة.

نتيجة لتدني أسعار البترول الخام وهو المصدر الأول لميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تفوق ٩٠٪ فإن الإيرادات العامة لهذه الدول سوف تتأثر بشدة، وبالتالي سوف يكون هناك عجز في ميزانياتها يتفاوت ما بين دولة وأخرى، علماً بأن هذه الميزانيات كانت تسجل فوائضاً محسوسة خلال السنوات الماضية.

بالطبع لا يعني هذا أن إقتصاد هذه الدول في طريقه للانهيار..لا، فهذه الدول تتمتع ببنية أساسية قوية، ولها ودائع وفيرة في بنوكها المركزية وحول العالم، ولها صناديق سيادية تستثمر في مجالات حيوية في أنحاء مختلفة من العالم. غير أن أزمة انخفاض أسعار البترول جعلها تسرع في تنفيذ برامج إقتصادية لإعادة هيكلة الاقتصاد كانت هذه الدول تؤجلها بإستمرار بسبب الانسياب السهل لعائدات تصدير البترول والغاز سابقاً.

البرامج الاقتصادية التي تسعى من خلالها دول مجلس التعاون لإعادة هيكلة اقتصادياتها تشمل: تعديل أسعار الطاقة المحلية والكهرباء برفع الدعم عنها ترشيداً للاستهلاك، ولجعل انتاجها مجدي من الناحية الاقتصدية، خفض الانفاق العام، زيادة الضرائب، تنويع مصادر الدخل من خلال تشجيع الاستثمارات الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال استثمار الصناديق السيادية والقطاع الخاص الخليجي في الخارج .

تتحرك الدول الخليجية بصورة جادة جداً في الوقت الحالي لتنويع مصادر دخلها، ولعل أبرز المجالات المتاحة الآن للأموال الخليجية هي الاستثمار في مجال الأمن الغذائي وهو من القضايا الأساسية التي تشغل بال الدول العربية لما لها من أبعاد إقتصادية وإجتماعية وسياسية.

يتوقع أن يصل حجم الفجوة الغذائية العربية إلى نحو ٦٥ مليار دولار عام ٢٠٣٠

وتساهم مجموعة الحبوب وحدها بنحو ٥٣ في المئة من قيمة العجز، بينما تساهم الزيوت النباتية بنحو ١٣,٥ في المئة، والألبان ومنتجاتها٨,٢ في المائة، والسكر ٦.٨ في المائة.

في العام ٢٠١٢ وأمام القمة العربية المنعقدة بالكويت قدم رئيس الجمهورية مبادرة بإسم السودان لسد الفجوة الغذائية العربية وذلك بإعتبار أرض السودان من أغنى أراضي المنطقة العربية والعالم خصوبة. حيث يوجد في السودان ٤٨ في المئة من جملة الاراضي الزراعية في الوطن العربي. كذلك يمتاز السودان بموقع جغرافي متميز، إلى جانب ثروة حيوانية تقدر بنحو ١٠٢ ملايين رأس من الابقار والضأن والماعز.

نعتقد أن الاستثمار في المجال الزراعي في السودان يحقق هدف تنويع الاقتصاد

لدول مجلس التعاون الخليجي كما يحقق أمنها الغذائي، وفي نفس الوقت يحقق إستثمار أرض السودان البكر بما يؤدي لزيادة الدخل القومي فيه وتحسين إقتصاده.[1]

الابعاد الاستراتيجية والاقتصادية للاتفاقيات مع السعودية :-

بحضور جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز عاهل المملكة العربية السعودية، والمشير عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، تم أمس بالعاصمة السعودية الرياض التوقيع على اتفاقيات هامة بين البلدين. شملت الاتفاقيات تمويل إنشاء ثلاث سدود مياه بشمال السودان، وتوفير التمويل اللازم لزراعة مليون فدان بشرق السودان، وتوفير التمويل اللازم لانفاذ خطة الدولة لإزالة العطش وتوفير السقيا، وتستفيد من ذلك بصورة أساسية ولايات كردفان ودارفور. وتعد الاتفاقيات استراتيجية لأنها ضخمة من حيث قيمتها المالية، ولأنها تؤثر على جميع القطاعات في الدولة من حيث أنها تمول تنفيذ مشروعات لها آثار سياسية واقتصادية واجتماعية.

ما تم التوقيع عليه ما بين إبراهيم عبد العزيز العساف وزير المالية السعودي وبدر الدين محمود وزير المالية السوداني من جهة، وما بين عبد الرحمن بن عبد المحسن الفضلي وزير الزراعة السعودي ومعتز موسى وزير الموارد المائية والكهرباء السوداني من جهة أخرى، أطلق عليها اتفاقيات إطارية، فما المقصود بذلك؟ المقصود أن الإرادة السياسية والموافقة العليا على المشروعات قد توفرت وأقرت، غير أن إجراءات فنية تفصيلية ينبغي توقيع اتفاقيات تفصيلية بشأنها بين الجهات المعنية في كلا الطرفين للتنفيذ الفعلي على الأرض.

الاتفاق الاطاري لتمويل انشاء السدود، كجبار والشريك ودال، قام بتوقيعه وزير المالية السعودي بوصفه رئيساً لمجلس ادارة الصندوق السعودي للتنمية، وهو صندوق سيادي سعودي هدفه تمويل مشروعات البنيات التحتية في الدول الأقل نمواً والدول النامية. التمويل من هذا الصندوق بوصفه صندوقاً تنموياً يختلف عن التمويل من الجهات المصرفية العادية، حيث يكون التمويل التنموي من مثل هذا الصندوق بحجم كبير، وبرسوم ادارية أو فائدة ضئيلة جداً لا تتجاوز ١٪، وبفترة سداد طويلة جداً ربما تصل الى ٤٠ عاماً، وبفترات سماح طويلة أيضاً قد تصل لعشرة أعوام.

وعلى هذا سيقوم الخبراء في الصندوق السعودي للتنمية، بالتعاون مع الخبراء السودانيين بوزارة الموارد المائية والكهرباء، بمراجعة وتحديث الدراسات المتعلقة بالسدود الثلاثة المذكورة، وبعد ذلك طرح عطاءات دولية لمقاولين ذوي مقدرات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٧/٤/ ٢٠١٦ م

عالية للتنافس على التنفيذ تحت مراقبة ستشاري دولي يتفق عليه الطرفان للتنفيذ. أما دور وزارة المالية السودانية فهي ضمان التنفيذ وفق الخطة الاستراتيجية للدولة، وضمان سداد أقساط التمويل لصندوق انتمية السعودي.

السدود الثلاثة دال وكجبار والشريك سوف تساهم في معالجة الطلب على الطاقة في السودان، الذي يتنامى بمعدل ١٤٪ سنوياً، حيث يبلغ التوليد الحالي ٣٠٠٠ ميغاوات يتوقع أن يرتفع الى ٨٠٠٠ ميجاوات في العام ٢٠٣٠، وذلك لتغطية احتياجات ٨٤٪ من سكان السودان حينذاك. علماً بأن شبكة الكهرباء في الوقت الحالي تغطي حاجة ٤٠٪ فقط من عدد السكان، مقارنة بمصر التي يبلغ فيها عدد السكان المستفيدين من الكهرباء ٩٩٪، تونس ٩٩,٦، يوغندا ٩٩,٨٪.

من ناحية ثانية فإن السدود المذكورة تقوم على الشلالات والخوانق المائية والأراضي حولها في الغالب صخرية لذا صممت لإنتاج الكهرباء. الأراضي النيلية الضيقة بعد السدود ستستخدم الكهرباء بدلاً عن الجازولين. كهرباء السدود سوف تخصص لأراضي التروس العليا التي تروى من الحوض النوبي الجوفي بنظام المحاور، وهي أصلح أراضي السودان لإنتاج القمح، حيث يتوقع بعد اكمال منظومة السدود تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح وتغطية احتياجات المنطقة العربية من هذه السلعة الهامة بصورة معقولة.

برنامج إزالة العطش والسقيا هو أحد برامج استراتيجية مكافحة الفقر التي ترعى تنفيذها وزارة المالية الاتحادية، ويأتي إسهام الصندوق السعودي للتنمية فيها كإسهام اجتماعي مقدر.

الاتفاقية التي وقعها وزير الزراعة السعودي مع وزير الموارد المائية والكهرباء، بشأن استصلاح وزراعة مليون فدان من خلال إنشاء قناة للري من بحيرة سد أعالي نهري عطبرة وستيت، سوف يتم التنفيذ فيها على نحو مختلف، حيث يتوقع انشاء شركة بين الجانبين السعودي والسوداني لادارة مشروع زراعي يستهدف بمنتوجاته السوقين السعودي والسوداني. وفي كل خير.[1]

تفعيل استخدام تشاد لميناء بورتسودان :-

خلال الأيام الماضية وقعت مجموعة النفيدي ومجموعة شركات أبرسي وهما من أكبر شركات النقل بالسودان إتفاقاً مع الجانب التشادي يقضي بنقل ما قدر ب ٨٠٪ من واردات وصادرات تشاد عبر ميناء بورتسودان بإستخدام الإمكانات الهائلة التي تملكها المجموعتان.

الخبر سعيد جداً لأنه يعني تفعيل إتفاق وجه به رئيس الجمهورية منذ شهر مارس

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/١١/ ٢٠١٥ م

٢٠١٤ بمنح دولة تشاد الحق في استخدام ميناء بورتسودان، والحق في الاستفادة من منطقة حرة، وذلك إبان زيارة رئيس جمهورية تشاد إدريس دبي لبلادنا حينذاك.

لقد سبقت دولة اثيوبيا تشاد في هذا المنحى، حيث تم منذ ما يزيد على عشرة أعوام التوقيع على اتفاق يسمح لاثيوبيا باستخدام ميناء بورتسودان في عمليات الصادر والوارد. تنفيذ هذا الاتفاق يمر بتعسر كبير لأسباب نبينها لاحقاً.

ان فرصة السودان كبيرة جداً في الاستفادة من موقع جغرافي متميز يطل على البحر الأحمر وتحيط به أربعة دول مقفلة هي اثيوبيا، جنوب السودان، افريقيا الوسطى، وتشاد. وتتمثل فرص الاستفادة في امكانية تشغيل الموانئ السودانية بطاقاتها القصوى مقابل رسوم بالعملات الحرة، وفرص تشغيل قطاع النقل بكافة مواعينه النقل البري، السكة الحديد، النقل الجوي، النقل النهري، في نقل صادرات وواردات هذه البلدان وبالعملات الحرة كذلك، وفرص تشغيل العمالة السودانية في كل هذه الأنشطة.

نعود الآن للأسباب التي أعاقت تنفيذ الاتفاق مع اثيوبيا على الوجه الأكمل والتي من الممكن أن تواجه الاتفاق الموقع مع تشاد كذلك. تمثل رسوم هيئة الموانى البحرية، وتكلفة الطن المنقول، ورسوم العبور على الطرق القومية، والرسوم الولائية المختلفة المفروضة على الشاحنات العابرة أكبر معيقات تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات.

ينافس ميناء جيبوتي ميناء بورتسودان في الاستحواذ على الصادرات والواردات الإثيوبية، بينما ينافس ميناء دوالا بالكاميرون ميناء بورتسودان بالنسبة لبضائع الصادر والوارد التشادية. وتبقى التكاليف هي الفيصل في اختيار بورتسودان أو أي من الميناءين الآخرين لأي تاجر أو شركة إثيوبية أو تشادية.

لكي يتسنى لنا الاستفادة القصوى من هذه الفرصة المتاحة يجب أن نتوافق كسلطة اتحادية وسلطات ولائية على رسوم محددة ومعقولة للشاحنات العابرة. وأن نسعى لتقديم أقصى تسهيلات ممكنة لها. التاجر الذكي هو من يحقق الربح من خلال بيع سلعه بربح بسيط ولكن بأعداد هائلة. والتاجر الغبي هو من يفقد الزبائن برفعه للسعر لتحقيق ربح مؤقت لا يدوم.

على وزارات الخارجية، التجارة، النقل، المالية استكمال الاجراءات واصدار قرارات ملزمة بشأن الرسوم والتحصيل على بضائع الصادر والوارد على أن تكون في حدها الأدنى لإستبعاد الموانئ الأجنبية المنافسة لميناء بورتسودان.[١]

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/١/ ٢٠١٦ م

توقعات السياسة الخارجية الامريكية في عهد الرئيس ترامب :-

الولايات المتحدة الأمريكية هي أكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم، ولهذا فإن ما يحدث فيها من أحداث تكون له تأثيرات في مختلف دول العالم. وقد إكتسبت الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة إهتماماً استثنائياً بسبب تصريحات وتوجهات الرئيس دونالد ترامب، التي عبر عنها قبل وبعد انتخابه.

بغرض تدارس اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب عقد مركز العلاقات الدولية بالخرطوم ندوة بتاريخ ٢١ نوفمبر، كان المتحدث الرئيس فيها الدكتور جمال عبد الشافي نائب مدير المعهد المصري للدراسات والبحوث بإستنبول، وسط حضور كبير من المفكرين والباحثين السودانيين، وعدد مقدر من سفراء السودان السابقين بالولايات المتحدة وغيرها.

أشار المتحدث الرئيس إلى أن هناك متغيرات كبيرة جداً على المستوى الدولي جعلت الرئيس دونالد ترامب يتبنى نظرية التعامل على أساس المصلحة المطلقة للولايات المتحدة الأمريكية دون النظر لأي إعتبارات أخرى. فقد أعلن الانسحاب من منظمة المحيط الهادي حديثة التكوين والتي تضم بجانب الولايات المتحدة الصين واليابان ودول شرقي آسيا. ويخطط للانسحاب من منظمة النافتا التي تضم الولايات المتحدة مع كندا والمكسيك. وأعلن كذلك نيته مطالبة العراق ودول أخرى بثمن الحماية والأمن الذي وفرته لهما الولايات المتحدة في وقت سابق. كما أعلن عن خطته لحماية الولايات المتحدة من المهاجرين غير الشرعيين من الدول الأخرى حول العالم.

يرى الدكتور جمال عبد الشافي أن الظروف المساعدة للرئيس ترامب في تنفيذ سياسته الخارجية تشمل: تمكن الولايات المتحدة من تحقيق اكتفاءها الذاتي من الطاقة بإستخدام الزيت الصخري وتقنيات الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة الأخرى، وتوفر الولايات المتحدة على استثمارات ضخمة جداً من مختلف دول العالم هي خاضعة لسيطرتها وتوجيهاتها.

وعلى عكس ما يشاع، يرى الدكتور عبد الشافي أن الدول الأوربية مرتاحة لفوز ترامب، لأنه يساند رؤيتها في الحد من حركة المهاجرين ومحاربة ما يسمى بالإرهاب. بينما أصاب الرعب بعض القادة العرب والمسئولين نتيجة التخوف من إبتعاد الولايات المتحدة عند المنطقة لتراجع الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.

يرى الدكتور عبد الشافي أن السياسات الخارجية للرئيس لأمريكي دونالد ترامب يمكن أن تصيب دول منطقتنا مجتمعة وفرادى بإضرار بالغة، إلا إذا إتجهت دول المنطقة لبناء قدراتها الوطنية عن طريق الوحدة والتماسك الداخلي، حماية

حقوق الناس والأقليات، محاربة الفساد والشفافية. لأن هذه المسائل تعتبر منافذاً للتدخل الخارجي. كما يرى أن تسعى الدول العربية والاسلامية للوصول للمجتمع الأمريكي وتطوير لوبيات ضغط هناك.

تعليق: كل الشكر لمركز العلاقات الدولية بقيادة مديره العام د. عادل حسن محمد أحمد على تنظيم هذه الندوة الهامة. والشكر للمحاضر الدكتور جمال عبد الشافي. ونأمل أن تستفيد مراكز اتخاذ القرار في الدولة من مخرجات مثل هذه الندوة الهامة.[1]

ضوابط التجارة مع دولة جنوب السودان :-

قرار رئيس الجمهورية بفتح الحدود مع دولة جنوب السوداني قرار إيجابي على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولكنه، كأي قرار سياسي، يجب أن تعكف الأجهزة التنفيذية على وضع الخطط لإنفاذه والسهر على مراقبة تنفيذه لتحقيق مصلحة بلادنا منه.

إن فتح الحدود يعني السماح بإنتقال الأشخاص والأموال عبر النقاط المحددة للعبور والتبادل القانوني والرسمي بين الدولتين، حيث تتواجد سلطات الجوازات والجمارك والبنوك والحجر البيطري والزراعي والمواصفات وغيرها من الأجهزة الرسمية لكل دولة على جانبي الحدود، ويمنع التحرك والتبادل في غير هذه المنافذ الرسمية حتى لو كانت الأرض منبسطة وليس فيها عوائق لا طبيعية ولا صناعية. ويتولى حرس الحدود في كل دولة منع التحرك بغير هذه المنافذ. فتح الحدود لا يعني إزالة الحدود.

القرار السياسي بفتح الحدود مع دولة الجنوب أحدث حراكاً في الأسواق الداخلية بالسودان، ووردت تقارير بحدوث إرتفاع في أسعار بعض السلع مثل الذرة والبصل، مع الخشية من حدوث ندرة فيهما. وذلك نتيجة لاتجاه بعض التجار لنقلها لجنوب السودان.

على الرغم من عدم وجود إحصاءات دقيقة تؤكد هذا الزعم أو تنفيه نعتقد أنه على وزارة التجارة بالتعاون مع وزارة الزراعة ووزارة الثروة الحيوانية ووزارة الصناعة القيام بمسح سريع للأسواق يتم من خلاله تحديد السلع التي يسمح بتصديرها لجنوب السودان.

ليس من الحكمة منع تصدير سلعة لجنوب السودان لمجرد أن سعرها قد ارتفع داخلياً، فعلينا ألا ننسى أن إرتفاع السعر داخلياً يعود بالفائدة للمنتج المحلي،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥/١١/ ٢٠١٦ م

ويشجعه على المزيد من الانتاج في الموسم القادم. إن المنع يجب أن يقتصر على السلع التي يمكن أن يؤثر نقصها على أمننا 'الغذائي مثل الذرة في بعض المواسم، وعلى السلع التي تدعمها الدولة لمصلحة المواطن السوداني وهي القمح ودقيقه والمحروقات وبعض أنواع الأدوية.

يقترح أن تصدر وزارة التجارة قائمة بالسلع المسموح بتصديرها لدولة جنوب السودان، عن طريق فتح الاعتمادات عبر النظام المصرفي. مع توقيع اتفاقية للتجارة الحدودية بين القطرين لتبادل سلع محددة ينتجها السكان المحليون على طرفي الحدود وفي إطار سقف مالي لا يتم تجاوزه، مثلا ١٠ مليون دولار.

كل السلع المصنعة مثل الآليات وزيت الطعام والمصنوعات الجلدية والحلويات والبسكويت وغيرها من السلع المصنعة، كذلك السلع الزراعية الهامة التي لا تزرع قرب الحدود مثل البصل والبهارات والفول المصري، هذه كلها يجب أن تكون سلع دولارية تحصل حصائل صادرها لمصلحة الاقتصاد، وينال المصدرون السعر المجزي وفق ضوابط بنك السودان المركزي. أما الذرة فينبغي القيام بتقييم دقيق لمستوى المخزون منها، فإن كان فائضاً تصدر في إطار التجارة الدولارية، وإن كانت أقل مما يحقق الأمن الغذائي يحظر تصديرها.[1]

إنفتاح الجيش جنوباً :-

كتبت أول أمس مقالاً في هذا العمود أشرت فيه إلى أن بلادنا سوف تواجه أوضاعاً صعبة، من الناحية الاقتصادية على الأقل، نتيجة تدفق مئآت الآلآف من اللاجئين من دولة جنوب السودان داخل ولاياتنا الحدودية الجنوبية. وأن إطعام هؤلاء اللاجئين، وهو مسئولية المجتمع الدولي ممثلاً في المفوضية السامية لشئون اللاجئين وبرنامج الغذاء العالمي، لن يكون متيسراً بالنظر للظروف الدولية الراهنة. وإزاء هذا الوضع طالبت بأن تسعى الدبلوماسية السودانية نحو استصدار قرار من مجلس الأمن والسلم الأفريقي، ومجلس الأمن الدولي، يسمح للجيش السوداني بالانفتاح جنوباً لتأمين حقول النفط في دولة الجنوب، وتأمين إنسيابه للصادر، لتغطية تكلفة إطعام اللاجئين، وتكلفة التأمين. على أن يتم الأمر تحت رقابة دولية واقليمية تحفظ لشعب جنوب السودان حقوقه في هذا المورد الاقتصادي.

تلقيت على وسائل الاتصال الإجتماعي العشرات من التعليقات على هذا المقترح، ما بين مؤيد ومتحفظ ورافض جملة وتفصيلا. وظهر لي من خلال التعليقات أننا كسودانيين مختلفين اختلافاً كبيراً جداً حول كيفية التعامل مع دولة وشعب جنوب السودان. وهذا أمر مؤسف لأنه يتعلق بقضية استراتيجية يجب على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٢/ ٢٠١٦ م

السودانيين أن يتوحدوا بشأنها، على الأقل في مسائلها الرئيسة.

اقتطف هنا جانباً من التعليقات لتوضيح الإختلاف البين في الرؤى والمئالات: طارق مختار سوداني مقيم بالمغرب قال :يبدو اننا تأخرنا في علاج مشكلة متوقعة اصلا . سيصل اللاجئين ويدخلون المدن ويزيدون اعباء على مناطق تعاني اصلا شبه انهيار في بنياتها و خدماتها .

الأستاذ احمد الصوفي من منتدى السودان الاقتصادي قال: ملاحظة ذكية ان يتم انفتاح الجيش جنوبا لكن دون أن يكون طرفا في الصراع ،وأضاف: من المستبعد الاستجابة لهذا الطرح من قبل الدول العظمي خاصة الولايات المتحدة الامريكية.

الأستاذ مصعب الطيب من تلفزيون السودان قال: الاهم من ذلك ان المجتمع الدولي لا يعترف بهم كلاجئين فقد صرح السودان انهم يعتبروا سودانيين.

الأستاذ حاتم حسن أحمد من قروب مستقبليات قال: علتنا فى الالة الاعلامية المحلية، كل الوسائط الاعلامية غير آبهة بهذه القضية الكارثية، باستثناء صحيفة (...) والتي تتناولها من وجهة نظر يطغى عليها الشماتة والمرارات.

المهندس هاني الشفيع من قروب الجمعية السودانية لتقانة المعلومات قال: انا من وجهة نظرى عشان نلقى استجابة سريعة من الدول الاوربية نعمل تسهيل لكل اللاجئين من الجنوب للعبور لأوروبا عبر ليبيا !

د. الفاتح عثمان من مركز الراصد قال: المقال جرئ جدا ولكنه يخالف القانون الدولي ولا تستطيع دولة خفيفة الوزن مثل السودان إنفاذه، اضافة الي ان هناك لاعبين اقليميين اهم مثل يوغندا واثيوبيا لن يتقبلوا اي خطوات سودانية تعرض مصالحهم للخطر.

وكتب سوداني متحمس من المنبر الفكري: إن الشعب الجنوبي المتعنصر ضد الشمال لم يعي الدرس... دعهم يتقاتلوا حتى ينقرضوا كي لا يمثلوا أي مهددٍ مستقبلي للبلاد. ولتكن سياستنا موزونة تجاه خطة إعادة تقسيم الجنوب شمالاً وجنوباً ونسعى لإستقطاب الجزء الشمالي لصالحنا وكفى[(١)].

ما المنتظر من زيارة الرئيس للامارات :-

رئيس الجمهورية المشير عمر حسن احمد البشير يتواجد الآن بأبوظبي في زيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ويرافقه كل من وزراء : رئاسة الجمهورية - الخارجية - الدفاع - المالية - الكهرباء - المعادن - الثروة الحيوانية -

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٨/ ٧/ ٢٠١٦ م

العمل - مدير جهاز الأمن والمخابرات الوطني - ومدير عام قوات الشرطة.

أعتقد أن من أهم الملفات التي ستتم مناقشتها الملف الاقتصادي متضمناً العلاقات الاقتصادية والمالية والاستثمارية والمصرفية بين البلدين. فدولة الامارات العربية المتحدة التي يبلغ ناتجها القومي الاجمالي ٢٩٠ مليار دولار يمثل الاقتصاد رقم ٥٠ في العالم نصيب الفرد منه ٢٩٩٠٠ دولار في العام وهو من أعلى المعدلات على مستوى العالم. وبسوق مالها النشط الذي يبلغ حجمه ٦٠ مليار دولار، وبميناء جبل علي خامس أنشط ميناء في منطقة الشرق الأوسط وآسيا، ومطار دبي عاشر مطار في العالم من حيث حركة الركاب والبضائع، تعتبر مركزاً اقتصادياً مهما للغاية في منطقة الشرق الأوسط. وبالتلي فإن خلق علائق اقتصادية مع هذه الدولة يعتبر أمراً هاماً للغاية.

إن مستوى الوفد المرافق للسيد الرئيس وتنوعه يدل دلالة واضحة على أن العقبات السياسية والأمنية بين البلدين قد زالت، وأن الزيارة هي لتأكيد وللتوقيع على اتفاقيات وبروتكولات محددة في هذه الجوانب. وبوضع الملفات السياسية والأمنية جانباً ينفتح الباب واسعاً أمام حركة التجارة والاستثمار.

من الواضح أن ثمة تكاملاً اقتصادياً واضح الملامح يمكن أن يؤسس له. فالسودان بموارده الطبيعية الأساسية الهائلة، والامارات بفوائضها المالية الكبيرة، هي ركائز هذا التكامل. ومن خلال اتفاقيات رسمية سوف يستفيد السودان بتحريك موارد هائلة ظلت كامنة دون أن يستفيد منها المواطن السوداني. ومن خلال نفس الاتفاقيات تستفيد الامارات بوضع الفوائض في قطاعات اقتصادية حقيقية تشمل الزراعة والصناعة والتعدين والسياحة والنقل والتخزين وغيرها. وبالطبع فإن الاستثمار في القطاع الحقيقي سيضمن لهذه الفوائض عدم الضياع في المشتقات المالية والاقتصاد غير الحقيقي الذي بدت سؤاته في الأزمة المالية العالمية التي تفجرت في العام ٢٠٠٨ وترتبت عليها خسائر بمليارات الدولارات للصناديق السيادية ومن بينها صناديق دولة الامارات الشقيقة.

على الرغم من أن محافظ بنك السودان ليس من ضمن الوفد الرئاسي الزائر للامارات، الا أن ملف العلاقات المصرفية سوف يكون حاضراً بدون شك. تمثل بنوك دولة الامارات القوية رئة مهمة للبنوك السودانية في ظل الحصار الاقتصادي الامريكي الجائر على السودان، فمع التزام السودان بكل الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال، ومنع تمويل الارهاب، والتزامه كذلك بقانون الامتثال الأمريكي، وتطبيقه لكل الآليات والمعايير المطلوبة بما فيها تعيين موظف التزام في كل بنك، فما زال النظام الامريكي يمنع التعامل مع البنوك السودانية. وبلا شك فإن الموافقة السياسية على تعامل البنوك الاماراتية مع السودان سوف يمثل دفعة هائلة للقطاع المصرفي وللاقتصاد ككل.

مولت الصناديق التنموية الامارتية مثل صندوق ابو ظبي للتنمية وصندوق خليفة للتنمية عدة مشروعات تنموية في السودان في السابق، وينتظر منها الآن تقديم قروض تنموية بحجم أكبر، وبفترات سداد أطول، ونسب فائدة أقل، حتى يتمكن الاقتصاد السوداني من الانطلاق. ومن ذلك تمويل مشروعات الطاقة التي سيحمل وزير الكهرباء ملفاً متكاملاً حولها.

العمالة السودانية بالامارات من أميز الجاليات وتنال دائماً ثقة ورضاء المخدمين. ولا شك أن وزيرة العمل ستعمل على فتح المزيد من فرص العمل للسودانيين بدولة الامارات وستعمل على توقيع اتفاقيات تضمن حقوقهم.[1]

ما حدث بجدة كيف يعالج؟

أحد السودانيين المهاجرين بالسعودية عرض خلال الأسبوع الماضي من خلال الواتساب لمشكلة واجهته بالقنصلية السودانية بجدة، وذكر بالعرض تفاصيل مؤلمة ان صحت نسبتها للأطراف المذكورة. وقد بادرت وزارة الخارجية بإرسال لجنة لتقصي الحقائق حول حقيقة ما جرى. ويجب أن نتقدم بالتهنئة لوزارة الخارجية على سرعة تجاوبها وتفاعلها. غير أننا نخشى أن يقتصر اجراء اللجنة على المشادة التي حدثت ما بين المواطن وموظفي القنصلية دون التطرق لأسبابها الحقيقية أو للعوامل التي أدت لتفجرها.

من الواضح أن السبب الأساسي لتفجر المشاكل والمشادات ما بين موظفي القنصليات والسودانيين المهاجرين بالخارج هو تخلف وعقم الاجراءات المتعلقة بالوثائق الثبوتية لهؤلاء المهاجرين. إن الوقوف في صفوف طويلة أمام نوافذ القنصليات قبل صلاة الفجر لاستخراج وثيقة ما هو أمر يبعث على الملل والتوتر لأنه مضيعة للزمن وللصحة.

استكتبنا البروفسور المهندس مصطفى نواري، وهو خبير اداري وتقني، حول الحلول المطلوبة لقضية مثل هذه فقال: الوزارة مشكورة لسرعة التحرك ، لكن القضية الأساسية هي أن انجاز ٥٠٠ معاملة فى اليوم بالقنصلية بجدة فيه مشقة وتعب وارهاق لعمال القنصلية و للمواطنين الذين يتكبدون السفر من مدن بعيدة وغياب من مواقع عملهم، و فى أمريكا سفر بالطائرات من الولايات و المدن البعيدة لواشنطن. و الحل التقنى المريح السهل موجود فقط ساعدونا من هو صاحب القرار؟

الحل يكمن في شبكة قوية تربط كل هذه القنصليات بوزارتى الخارجية والداخلية و يتم تبادل المعلومات الآمن فيما بينها كما تتم ادارة الرسوم و البيانات. وأيضاً جهاز المغتربين ممكن يطلع على ما يليه من بيانات.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/٢/ ٢٠١٥ م

فى القنصليات خارج السودان شبكات الانترنت و لاتصالات عالية الموثوقية reliable فما في خوف الشبكة وقعت ... الشبكة خرجت .... الشبكة طشت .... الخ. للاسف لا يوجد داع للمعاناة و المشقة التى يتعرض لها المواطن السودانى الذى هجر أو هاجر من البلاد فى اكمال معاملات حكومية. توفرت الان الوسائل و المعدات التى تجعلها سهلة و مريحة. لقد تفضلتم و ذكرتم الصعوبات و المعاناة التى تعترض المواطنين فى المملكة و غيرها لاكمال و استخراج اوراقهم الثبوتية ، و كيف يعانون فى السفر من المدن البعيدة ، و المشقة للاسر و الاطفال و الصفوف و الازدحام و مصاريف الارتحال و الفنادق الخ. كل هذه المعاناة عندها حلولها التكنولوجية البسيطة و المظبوطة و الفعالة ، و لا نحتاج لكل هذا العنت لو الخارجية او الداخلية او العلوم و الاتصالات طلبت من خبراءها الحل ، الحل موجود ، سهل جدا ، لكن من يبادر؟

هذه هي النتيجة: يضرب مواطن اؤ يتعرض للمهانة و تتعذب الاسرة و تستمر معاناة هذا الشعب و ان هاجر و ضرب اكباد الابل. الجهل مصيبة و العلاج البلدى فى ظل توفر الطبيب الاخصائى تخلف و تمكين للمرض . الان ممكن بسهولة للسفارة و للمواطن ان ياتى فى تاريخ محدد و ميقات محدد ليكمل المقابلة ، بل كثير من الاجراءات لا تحتاج لتواجده الشخصي ، صدقونى توجد التقنية البسيطة و الغير مكلفة لانجاز هذا العمل. كل البنيات الاساسية موجودة خارج السودان ويمكن للشخص ان يكمل كل معاملاته دون مشقة و حتى تسديد الرسوم.

انا مصطفى نواري متبرع بعمل المواصفات الفنية مجاناً ، عشان تانى ما فى مواطن سودانى عامل بالسفارات او طالب خدمة يتعرض للمهانة او التعب او الاستفزاز من اى جانب. شكراً يا بروف. ونسمع خيراً من وزارة الخارجية إن شاء الله.[1]

هل يقود السودان التكامل الاقتصادي العربي؟

ذهب جنوب السودان مشكلاً دولة مستقلة مجالها الحيوي وسط وشرق افريقيا. على السودان الشمالي الانتباه الآن لمجاله الحيوي وهو الدول العربية. وفيها ينتمي السودان لمجموعتين اقتصاديتين حسب تصنيفات الامم المتحدة، مجموعة دول غربي آسيا (الاسكوا) ومجموعة دول شمال افريقيا.

تنتظم الدول العربية في اطار اقليمي آخر هو جامعة الدول العربية وهي منظمة تضم دولا في الشرق الأوسط وأفريقيا ويعتبر أعضاؤها دولا عربية، ينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، ومن ضمنها العلاقات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٩/ ٢٠١٥ م

التجارية، الاتصالات، العلاقات الثقافية، الجنسيات ووثائق وأذونات السفر والعلاقات الاجتماعية والصحة. المقر الدائم لجامعة الدول العربية يقع في القاهرة، وأمينها العام الحاليّ هو نبيل العربي. المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنظمة ١٣,٩٥٣,٠٤١ كم[2]، وتشير إحصاءات ٢٠٠٧ إلى وجود ٣٣٩,٥١٠,٥٣٥ نسمة فيها ، حيث أنّ مجموع مساحة الوطنِ العربي يجعل مجموعها الثاني عالمياً بعد روسيا ومجموع سكانها هو الرابع عالمياً بعد الصين، الهند والاتحاد الأوروبي.

تسهل الجامعة العربية إجراء برامج سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية واجتماعية لتنمية مصالح العالم العربي من خلال مؤسساتٍ مثل مؤسسة جامعة الدول العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليسكو) ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أهم أجهزة الجامعة و تتمثل أهدافه الرئيسية في:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .
- حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي .
- حرية النقل والترانزيت واستعمال النقل والموانئ والمطارات المدنية .
- حقوق التملك والايصاء والإرث .

وأدوات تنفيذ هذه الأهداف تتمثل في: جعل الدول العربية المنضوية تحت المجلس منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة مع توحيد للتعرفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها .

- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها .
- توحيد أنظمة النقل والترانزيت .
- عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة .
- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعي .
- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في البلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها .
- توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية.

لقد أسس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في العام ١٩٥٧م والحقيقة أنه ما زال

يحبو في تحقيق أهدافه، وأبرز إنجازاته منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي لم تطبق بشكل كامل بعد، في حين أن الاتحاد الأوروبي الذي أسس في نفس الفترة وصل الآن مرحلة العملة الموحدة.

في ضوء هذه الحقائق لماذا نتحدث عن التكامل الاقتصادي العربي الآن؟ ما الذي تغير وجعل الحلم ممكناً؟ ما حدث هو ان تغييراً هائلاً حدث في مصر وتونس، وتغييراً هائلاً وشيكاً في طريقه الى ليبيا واليمن وتونس، وما حدث بالسودان أول أمس السبت التاسع من يوليو ٢٠١١ هو بدوره تغيير هائل. والقاسم المشترك بين كل هذه التغييرات هو أن الشعوب تقول كلمتها وعلى النخب أن تستجيب لآمال الشعوب وتطلعاتها والا سيأخذها الطوفان. ان مصلحة شعوب المطقة في ان تتكامل اقتصادياً فالأرض منسبطة في السودان والأموال وافرة لدى ليبيا ودول الخليج والخبرة الفنية متوفرة في مصر والإدارة السياسية الآن بيد الشعوب وينبغي عليها أن ترسم المستقبل الزاهر في عالم لا يعترف الا بالاقوياء.

ملف منظمة التجارة العالمية :-

في الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ كنت مستشاراً لسفارة السودان بالملكة المغربية منتدباً من رئاسة الجمهورية. وكانت هذه الفترة غنية جداً بعدد من المؤتمرات الدولية التي كانت المغرب مقراً لها، ولكن أهمها على الاطلاق كان المؤتمر الاقتصادي الكبير الذي عقد بمدينة مراكش في العام ١٩٩٥، وفيه تقرر تحويل ما يعرف بمحادثات الجات GAAT (الاتفاقية العامة للتجارة والخدمات) الى منظمة التجارة العالمية WTO.

في ذلك الوقت كان متاحاً لأي دولة مشاركة في مباحثات الجات بالتحول لعضو مؤسس بايداع طلب الانضمام واستكمال الاجراءات الداخلية للإنضمام. كتبت وطاقم السفارة حينها بقيادة السفير صديق يوسف أبو عاقلة عدداً هائلاً من المذكرات للوزارات المعنية، عبر وزارة الخارجية، حاثين لهم على إبداء الرغبة في الانضمام، واستكمال الاجراءات الداخلية بموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني، وإيداع كل ذلك لدى أمانة المنظمة الوليدة خلال ستة أشهر ليصبح السودان عضوا كامل العضوية. غير أن أصواتنا ومذكراتنا راحت أدراج الرياح، لم يوافق مجلس الوزراء على الانضمام الفوري للمنظمة فراحت فرصة عظيمة على السودان، وأصبح الانضمام الآن صعباً جداً، ومتطلباته كثيرة جداً، خصوصاً أن الولايات المتحدة وبمقتضى قرار الحظر على السودان تعارض انضمامنا.

هناك نص واضح في الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٦٧ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة في ٣ نوفمبر ١٩٩٧ بشأن الحظر الاقتصادي والتجاري الأمريكي على السودان، والذي يجدد سنويا في أكتوبر/ نوفمبر من كل عام الى يومنا هذا،

حيث ينص على (الموظفون الأمريكيون رفيعو المستوى بالمؤسسات المالية الدولية عليهم التصويت والتحرك ضد منح أي قروض أو منح أو هبات أو ضمانات أو مساعدات لحكومة السودان). النص الأصلي للقرار باللغة الانجليزية على موقع وزارة الخزانة الأمريكية على الرابط

http://www.ustreas.gov/offices/enforcement/ofac/programs/sudan/sudan.shtml

لقد أوردت هذه المعلومات كمقدمة للتعليق على إفادة للسيد وزير التعاون الدولي يشير فيها الى أن أمر الانضمام لمنظمة التجارة العالمية هو أهم ملف سوف تعمل عليه الوزارة خلال المرحلة القادمة. يبدو من خلال هذه الافادة أن الملف قد تحول من وزارة التجارة لوزارة التعاون الدولي الوليدة. ملف الانضمام لمنظمة التجارة العالمية من أكثر الملفات تحركاً بين الوزارات، بدأ بوزارة التجارة ثم تحرك منها لرئاسة الجمهورية، على عهد الاستاذ بدر الدين سليمان، ثم احيل لوزارة مجلس الوزراء، وأعيد بعدها لوزارة التجارة، ليستقر به المقام الآن بوزارة التعاون الدولي.

أعتقد ولأهمية الملف أن تسعى وزارة التعاون الدولي لإنشاء إدارة قومية أو أمانة عامة للإنضمام للمنظمة، تؤمن التنسيق بين كل الاجهزة المختصة، والتنسيق مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. على أن تكتفي وزارة التعاون الدولي بلعب دور المنسق. وأن يعمل وزراء الخارجية والتجارة والتعاون الدولي والمالية على توفير الدعم السياسي، لأن هناك إحساساً كبيراً بأن الدعم السياسى لعملية الإنضمام ليس كافياً، وأن الإنضمام للمنظمة لايقع ضمن أولويات الدولة فى الوقت الحاضر.

إن الانضمام للنظام التجاري متعدد الأطراف يتيح فرصةً للاستفادة من قواعده القانونية التي توفر ضماناتٍ بألا تتعرض منتوجات الدول الأعضاء التي تدخل البلاد الأجنبية إلى موانع وعقباتٍ مفاجئة، بسبب تدابير حكومية غير متوقعة، ولعل هذا من العوامل التي جعلت معظم دول العالم تنضم للمنظمة العالمية، حيث بلغت عضويتها حالياً «١٥٣» دولة، بالإضافة إلى «٣٠» في طور الانضمام من بينها السودان.

الجهد المطلوب لاستكمال عملية الانضمام هائل جداً ينبغي أن نعكف عليه بعيداً عن المماحكات والغيرة بين الوزارات.[(١)]

لماذا تأخر انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية؟

إيماءاً لما سطرته بالأمس هنا حول الجهود الكبيرة التي تبذلها بعثة السودان الدائمة في جنيف، متابعة للأنشطة الكثيرة التي تدور هناك في اطار منظمة الأمم

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١١/ ٢٠١٥ م

المتحدة والمنظمات الفرعية التابعة لها، والمنظمات الدولية الأخرى التي تتخذ من جنيف مقراً لها، وصلتني ملاحظات مهمة من الأستاذ مالك عثمان البيتي مستشار السفارة حيث قال:(البعثة مجتهدة في تحريك الملفات الاقتصادية المتعددة التي تناقش في جنيف لكن التجاوب من مؤسسات الدولة المعنية يكاد يكون صفرا.. رغم أن اقتصاديات العالم تدار من جنيف و ٩٨٪ من التجارة الدولية يتم تنظيمها عبر قوانين منظمة التجارة العالمية).

ويضيف الاستاذ المستشار: (المشكلة انو ما في اجتهاد في موضوع الانضمام، ولا حتى المواكبة في قضايا أنظمة التجارة الدولية التي تتيحها المنظمة، كل الوزارات الاقتصادية معنية.. الزراعة المالية الصناعة الاستثمار والعدل وليس فقط التجارة.. الانكتاد كما رأيتم تعطي جرعات تثقيفية مقدرة، ولكن هناك منظمة التجارة العالمية وهنالك مركز التجارة الدولية... لا بد أن تقوم الدولة بتشجيع مشاركة المختصين في كل الفعاليات التي تقام بجنيف).

لقد تطرق الأخ المستشار البيتي لقضية في غاية الأهمية هي مسألة انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية. ذلك لأن هذه المنظمة العالمية هي الهيكل المؤسسي للنظام التجاري متعدد الأطراف.

لن تكون هنالك فرصة للبقاء خارج نطاق السوق العالمي، ولن تكون هنالك فرصة للتقدم العلمي والتكنولوجي خارح نطاق التبادل المشترك في دوائر السوق العالمي. كان السودان قد تقدم بطلب الانضمام في أكتوبر ١٩٩٤م، وتم تعيين فريق العمل المفاوض فور تقديم الطلب، إلا أن إجراءات الانضمام لم تبدأ بصورةٍ جادة إلا في عام ١٩٩٩م ، وسارت خطوات الانضمام بخطىً حثيثة حتى عام ٢٠٠٤م عندما تم تأجيل الجولة الثالثة من اجتماع فريق العمل، وقد استمر التأجيل إلى يومنا هذا، ومن الواضح أنه قرار أملته اعتبارات سياسية غير فنية.

إن الانضمام للنظام التجاري متعدد الأطراف يتيح فرصةً للاستفادة من قواعده القانونية التي توفر ضماناتٍ بألا تتعرض منتوجات الدول الأعضاء التي تدخل البلاد الأجنبية إلى موانع وعقباتٍ مفاجئة، بسبب تدابير حكومية غير متوقعة، ولعل هذا من العوامل التي جعلت معظم دول العالم تنضم للمنظمة العالمية، حيث بلغت عضويتها حالياً «١٥٣» دولة، بالإضافة إلى «٣٠» في طور الانضمام من بينها السودان. والآن يتابع السودان اجتماعات المنظمة بصفة مراقب.

يذكر أنه في آخر جولة لمنظمة التجارة العالمية ببالي الاندونيسية في ٢٠١٢ تم التوصل لإتفاق هام جداً يهدف لتسريع الإجراءات الجمركية ، وجعل التجارة أسهل وأسرع وأرخص ، وتوفير الوضوح والكفاءة والشفافية، والحد من البيروقراطية والفساد ، و استخدام التقدم التكنولوجي. ويعتقد أن الفوائد التي ستعود على

الاقتصاد العالمي نتيجة لهذا الاتفاق سوف تكون ما بين ٤٠٠ مليار الى تريليون دولار. وذلك نتيجة لتخفيض تكاليف التجارة بنسبة تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٥ ٪ وزيادة تدفقات التجارة و تحصيل الإيرادات، وخلق بيئة تجارية مستقرة و جذب الاستثمار الأجنبي.

ان التطورات الاقليمية المحيطة بالسودان، ومشاركته في التحالف الدولي لضمان أمن المملكة العربية السعودية والأمن الاقليمي عامة، تؤشر لإمكانية زوال الحظر الاقتصادي المفروض على السودان، وبالتالي تيسير انضمامه لمنظمة التجارة العالمية. وبناءاً على هذا علينا الاستعداد بتدريب الكوادر في القطاعين العام والخاص لمواجهة هذا التطور.[1]

تفجيرات السعودية وتركيا- حروب المخابرات تشتعل :-

ثلاثة تفجيرات إرهابية خلال يومين بالمملكة العربية السعودية، واحد أمام القنصلية الأمريكية بجدة، والثاني بالقطيف شرق المملكة، والثالث بأحد ساحات الحرم النبوي الشريف بالمدينة المنورة. قبلها بأسبوع تفجير هائل وهجوم بالأسلحة بمطار أتاتورك بأسطمبول أحد أكبر المطارات في العالم من حيث الحركة الجوية وعدد المسافرين، والمدخل الأكبر للسياح الأجانب لتركيا.

هي حرب المخابرات، الجهة التي تقف وراء تفجيرات السعودية تريد أن تقول للسلطات بالمملكة نحن قادرون على الوصول لأكثر المناطق حساسية لديكم. والجهة التي تقف وراء تفجيرات وهجوم مطار اسطمبول تريد أن تقول لتركيا نحن قادرون على إيذائكم في واحد من أكبر مصادر دخلكم وهو السياحة.

الغريب في الأمر أنه حيثما حدث تفجير فإن المتهم جاهز وهو (داعش). الأجهزةالمختصة قبل القيام بأي تحقيق تقول (داعش). يبدو أن هذا التنظيم أصبح شماعة أو وسيلة للتنفيس أو التعتيم. طبعاً داعش الآن مشغولة في نفسها، وتواجه حرب استئصال عنيفة في مواطنها الأصلية في العراق. ما فاضية للتخطيط لعمليات في بلاد أخرى. يمكن أن يكون تفجير (الكرادة) الأخير ببغداد هو من تنفيذ داعش، ولكن التفجيرات الأخرى يصعب عليها القيام بها.

تركيا أخذتها من الآخر خالص وتوجهت مباشرة لروسيا، وتمت لقاءات مباشرة بين قيادات البلدين. تم تهدئة اللعب. ولن نشهد تفجيرات قريباً في تركيا على الأرجح. قد يكون مناسباً للسلطات السعودية التوجه مباشرة لطهران وإجراء التفاهمات المطلوبة فالرسالة قد وصلت.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣١ م

ليس بعيداً عن حروب المخابرات الحلقات التي تبثها قناة الجزيرة هذه الأيام مع المرحوم الشيخ حسن الترابي، وإشارته لمحاولة إغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك بأديس أبابا في تسعينيات القرن الماضي، فعقب فشل المحاولة إجتمع وفد' جهازي المخابرات المصري والسوداني، قال المصريون أنتم دعمتم الجماعة الإسلامية المصرية لإغتيال الرئيس وفشلتم، وقل السودانيون أنتم حاولتم إدخال جون قرنق لجوبا وفشلتم. وقال الوسطاء واحدة بواحدة، من الأفضل تهدئة اللعب، وقد كان.

حروب المخابرات ليست مفيدة لأحد بل تورث القتل والدمار والإحن. من الأفضل التفاهم السياسي والتنازلات المتبادلة. حفظ الله المسلمين ومقدساتهم في أرض الحرمين، وفي مشارق الأرض ومغاربها.[1]

ايطاليا تطالب بإتفاق مع ليبيا بشأن تهريب البشر :-

طلبت ايطاليا من الاتحاد الأوروبي عقد إتفاق مع ليبيا بشأن الهجرة السرية وتهريب البشر مماثل للإتفاق الذي أبرمه الاتحاد الأوروبي مع تركيا. وكان الاتحاد الأوروبي قد عقد اتفاقا مع تركيا خلال الشهر الماضي. ووفقاً لهذا الاتفاق تلتزم تركيا بإعادة كل المهاجرين السوريين وغيرهم الذين عبروا من خلالها لليونان، وذلك مقابل مدفوعات مالية تتجاوز ٦ مليار دولار، مع تسهيل منح التأشيرات للأتراك الراغبين السفر الى أوروبا، وإعادة التفاوض مع تركيا بشأن انضمامها للاتحاد الأوربي.

يتوجه الآلآف من الأفارقة من الموانئ الليبية السرية الى ايطاليا أو فرنسا عبر البحر الأبيض في رحلة محفوفة بالمخاطر، حيث يفقد العشرات أرواحهم بسبب غرق البواخر المقلة لهم، أو بسبب الظروف السيئة التي يعيشون فيها بعد وصولهم للشواطئ الأوروبية الايطالية أو الفرنسية. عصابات الاتجار بالبشر تحقق مكاسب هائلة من هذه الرحلات، لهذا فإن أعداد الأفارقة الذين يتجهون للهجرة لأوروبا يتزايدون عاماً بعد عام.

المصدر الأكبر لقوارب الموت الحاملة لهؤلاء المهاجرين ينطلق أغلبها من ليبيا، ويكون هدفها في الغالب ايطاليا، لهذا تطلب إيطاليا عقد اتفاق مع الحكومة القائمة في ليبيا تقوم بموجبه السلطات الليبية بجهود وإجراءات تؤدي لإيقاف سيل القوارب. وذلك مقابل أن يقوم الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية ودعم لوجستي متمثل في طائرات وسفن الدوريات البحرية ومتحركات على الأرض لمراقبة ومتابعة عصابات الاتجار بالبشر وضحاياهم من المهاجرين. وقد يُطلب من ليبيا إعادة توطين هؤلاء المهاجرين بأراضيها.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٧/ ٢٠١٦ م

السودان الآن دولة مصدر ودولة معبر لهذا النوع من الهجرة. ورصدت الأجهزة الأمنية فيه أنشطة واسعة لعصابات تهريب البشر حسبما صرح وزير داخليته مؤخراً، أغلب الأفارقة الراغبين في الهجرة الى أوروبا يمرون عبر أراضي السودان الى ليبيا ومنها الى ايطاليا، لهذا من الضروري أن يصبح السودان جزءاً من أي إتفاق يبرمه الاتحاد الأوروبي مع ليبيا، وإلا فإن أي إتفاق لا يتضمن إدماج السودان ضمن المعالجة فإن مصيره سوف يكون الفشل.

موجات الهجرة الكاسحة من الدول الأفريقية الفقيرة لأوروبا جعلت الإتحاد الأوروبي يتخذ في البداية منهج تطبيق قوانين تجريم الاتجار بالبشر، وإلزام الدول المصدرة للمهاجرين بهذه القوانين، ثم اتجه للحلول الأمنية بنشر خفر السواحل والشرطة على الشواطئ الأوروبية، غير أن هذه الترتيبات لم تحدث أثراً يذكر في التقليل من خطر الهجرة السرية.

من الأوفق للإتحاد الأوربي الاتجاه لإحداث التنمية في دول المصدر ودول المعبر. وبالنسبة للسودان فإن على الاتحاد الأوربي أن يعمل على إعادة إدماج السودان في الاقتصاد الدولي، بإعفاء ديونه، وحث الولايات المتحدة على إيقاف الحظر والحصار على اقتصاده، ومنحه المساعدات التنموية المطلوبة، ليسهم بإيجابية في الحرب على الهجرة السرية.[1]

السودان يغطي احتياجات الغذاء العربي :-

أعاد رئيس الجمهورية خلال مخاطبته شورى المؤتمر الوطني أول أمس التأكيد على أن السودان مستعد لتغطية احتياجات المجموعة العربية من الغذاء. وبشر بثلاث مساحات زراعية ضخمة للغاية سوف تضاف الى الأراضي الزراعية المستصلحة في السودان. والإشارة هنا لمليون فدان تروى من خزان ستيت، ومليون فدان أخرى تروى من خزان الروصيرص، ومليون فدان ثالثة تروى من بحيرة خزان مروي. هي إذا ثلاثة مليون فدان مواقعها جاهزة ومياهها مؤمنة. والمياه هذه حسبما أشار رئيس الجمهورية في نفس اللقاء هي من حصة السودان في مياه النيل ولا مساس بحصة الشقيقة مصر بأي حال من الأحوال.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام ٢٠١٣ أشار الى ازدياد العجز الغذائي في الدول العربية خصوصاً في الحبوب بما فيها القمح والسكر واللحوم والزيوت والالبان. وأشار الى استمرار اتساع الهوة بين الانتاج والاستهلاك نتيجة لعدم تكافؤ النمو مع الزيادة السكانية المرتفعة، وتحسن مستوى المعيشة، والزيادات الكبيرة في أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية. وقد ازدادت الفجوة من ١٤ مليار دولار

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/٤/ ٢٠١٦ م

عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٣٤ مليار دولار عام ٢٠١١ وبنسبة نمو سنوي تقارب ٨٪. عليه فالفجوة في يومنا هذا حوالي ٥٠ مليار دولار.

وافق مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرياض في يناير ٢٠١٣ على مبادرة رئيس الجمهورية بشأن الأمن الغذائي العربي، وترمي المبادرة لتغطية الفجوة المذكورة، وبناءاً على تكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية أكملت شركة لامير الاستشارية الالمانية دراستها المتعلقة بتنفيذ مبادرة رئيس الجمهورية لتغطية الأمن الغذائي العربي من خلال توظيف الأرض والمياه المتوفرة في السودان لهذا الغرض.

الكرة الآن في ملعبنا، وسواء تعلق الأمر بالثلاثة ملايين فدان الجديدة التي أشار لها رئيس الجمهورية أو الثمانية ملايين فدان المروية الأخرى المستغلة في السودان في كل من الجزيرة والرهد وحلفا الجديدة والسوكي وغيرها، فالمطلوب انقلاب حقيقي في المفاهيم وطرق الانتاج. علينا التركيز على إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في أولويات التنمية، من حيث تخصيص الاستثمارات، والموارد المالية اللازمة، وتوفير البنى الأساسية كالكهرباء والطرق، ومشروعات الري الحديث، والمخازن، ومراكز التسويق والتبريد، ووسائل النقل المتطورة. وإعطاء القطاع الخاص دوراً فاعلاً في تنفيذ المشروعات الزراعية.

علينا أن نركز على انتاج زراعي بقيمة مضافة من أجل الصادر. وتأتي القيمة المضافة من خلال استخدام نظم الري الحديثة والتقانات الزراعية وربطهما بسلسلتي التصنيع الزراعي والتخزين المبرد والمجمد ووسائل وطرق النقل الآمن. على أن يتم كل الانتاج وفق المواصفات القياسية العالمية.[1]

صراع المصالح والموارد في الأمم المتحدة :-

هدؤ مدينة جنيف الساحرة لا يعبر عن الصخب والجدال الهائل داخل قاعات مقر الامم المتحدة الذي تحتضنه هذه المدينة. تابعت خلال الأيام الماضية من داخل هذه القاعات مناقشات حامية فيما يلي حقوق الانسان بالقاعة رقم ٢٨، وجدال واسع حول حقوق المستهلكين بالقاعة رقم ١٦، ومطالبات قوية من الدول النامية في اطار الاندماج في مجتمع التجارة الالكترونية بالقاعة رقم ١٩. هذا فضلاً عن مناقشات حامية أخرى خارج المقر الرئيسي بمقر الاتحاد الدولي للاتصالات ITU وهو أقدم منظمة دولية رسمية في العالم تأسست في ١٧ مايو ١٨٦٥ وتحتفل هذه الأيام بعيدها ال ١٥٠. واجتماعات أخرى مهمة في اطار منظمة العمل الدولية ILO قادها وزير الدولة بالعمل الصادق محمد علي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٢/ ٢٠١٦ م

بدا واضحاً من خلال المتابعة لكل هذه الاجتماعات والأنشطة أن اتجاهات جديدة تبرز في العالم. خصوصاً في مجال التجارة والتبادلات التجارية والتحويلات المالية. وأن سيطرة المراكز المالية التقليدية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان بدأت تتضعضع لمصلحة الاقتصادات الناشئة في الصين والبرازيل والهند. وبدا واضحاً كذلك أن هذه الدول الثلاثة والتي تنضم اليها أحيانا روسيا وجنوب افريقيا أصبحت تشكل قيادة جديدة وأملاً جديداً للدول الأقل نمواً LCD'S والدول النامية Developing Countries.

في الاجتماع المتعلق بالوثيقة الأساسية لحقوق المستهلك، والتي ستعرض على الجمعية العامة بنيويورك في ديسمبر القادم، قادت البرازيل والدول الأقل نمواً والدول النامية اتجاهاً لتأسيس مجموعة عمل دائمة ضمن منظمة الاونكتاد (مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية) لرعاية تطبيق مبادئ حماية المستهلك على مستوى العالم. عارضت هذا الاتجاه كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان. بدعوى أن تأسيس مجموعة عمل دائمة سوف يزيد من النفقات. وبالطبع فإن الدول المذكورة تساهم بنصيب الأسد في نفقات الأمم المتحدة حيث تغطي الولايات المتحدة لوحدها نسبة ٢٢٪ من النفقات تليها اليابان بنسبة ١٢,٥٪ ثم المانيا ٨٪ فالمملكة المتحدة وفرنسا بنسبة ٦٪ لكل منهما ثم ايطاليا بنسبة ٥٪ ثم كندا بنسبة ٣٪.

أما مساهمة دول الاقتصادات الناشئة فتقتصر على مساهمة الصين بنسبة ٣٪ من النفقات والمكسيك بنسبة ٢٪ من النفقات. بقية دول العالم مساهماتها رمزية ولا تتجاوز ١٪ وأقل لكل دولة.

إن أي آلية جديدة في إطار الأمم المتحدة سوف تهزم من خلال بوابة النفقات. وستقف ضدها الدول ذات المساهمات الكبرى في الميزانية، مهما كانت وجاهة مقترحات الآليات الجديدة. من هنا تبرز أهمية المطالبات بإصلاح نظام الأمم المتحدة ككل. لا بد أن تجد دول الاقتصادات الناشئة، ودول الثقل السكاني الكبير، المكانة اللائقة بها في اطار منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي سوف تزيد تلقائياً مساهماتها في ميزانية الأمم المتحدة. ومن الضروري كذلك وفي اطار الاصلاح اعادة النظر في مهام حفظ السلام المتعددة التي تتورط فيها الأمم المتحدة، فلا تحقق السلام وتزيد النفقات زيادة هائلة. والمستفيد الأكبر والوحيد منها مخابرات الدول الكبرى التي تدس عناصرها داخل هذه البعثات.

نشيد بالمتابعة والجهود الحثيثة التي تبذلها الوفود السودانية المتخصصة التي تشارك في اجتماعات الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة، بنيويورك وجنيف وبقية المدن التي تحتضن مقار للأمم المتحدة. كما نشيد ببعثة السودان الدائمة بجنيف، وبالسفيرة الاستاذة رحمة، وزوجها رجل العلاقات العامة المعتق عبد الرحيم مصطفى

الهادي، وطاقم البعثة الدبلوماسية، على ما تجده الوفود السودانية المتعددة من تسهيل لمهامها مع كرم الضيافة والاستقبال الحسن.[1]

الوجود الأجنبي في السودان :-

كشفت الادارة العامة للجوازات والهجرة عن أن الأجانب الذين يقيمون إقامة غير شرعية في السودان يبلغ عددهم ٣ مليون نسمة في حين أن المقيمين إقامة شرعية يبلغ عددهم ٥٣ ألف أجنبي فقط. وأشار مدير الجوازات الى تكوين لجنة من وزارة المالية بهدف دراسة الآثار الاقتصادية السالبة للوجود الأجنبي بالسودان.

بحسب هذه الأرقام فإن عدد العمالة الأجنبية الموجودة في السودان بتصاريح عمل وإقامات شرعية لا تتجاوز ٢٪ من العدد الكلي للأجانب بالسودان وهذا أمر مفزع. العمالة الشرعية يحكمها قانون العمل الذي لا يسمح بإستجلاب عمالة أجنبية لمهن ووظائف يجيدها السودانيون، على ألا يتجاوز عدد هذا النوع في المنشأة ٢٠٪ من العدد الكلي. وعلى هذا من الواضح أنه لا توجد مشكلة تذكر في هذا النوع من العمالة الأجنبية ذوي التصاريح والاقامات.

تبرز المشكلة الكبرى فيما يلي النوع الثاني من العمالة، وهي العمالة التي دخلت البلاد إما لظروف الحرب في بلدانها، أو دخلت خلسة وبدون أوراق رسمية أو تصاريح بغرض العمل في السودان أو للانتقال منه لبلد ثالث. هذا النوع من المهاجرين أو العمالة يأتي من بلدان متعددة أهمها: أثيوبيا، إرتريا، دولة جنوب السودان، تشاد، نيجيريا، النيجر. ويقدر أن الغالبية العظمى من دولتي اثيوبيا وجنوب السودان.

في ظل هذه الوضعية يبرز سؤال هام حول آثار هذه العمالة على الاقتصاد وعلى سوق العمل في السودان. في الواقع أن هناك نوعين من الآثار أحدهما ايجابي والآخر سلبي. يتمثل الأثر الايجابي في أن هذه العمالة (غير الشرعية) سدت نقصاً كبيراً جداً خلال السنوات الأخيرة فيما يلي عمليات الزراعة والكديب والحصاد في مناطق الانتاج الزراعي. ففي ظل اتجاه عدد كبير جداً من العمالة لسودانية الزراعية لمناطق التعدين عن الذهب عانت المشاريع الزراعية من نقص خطير في العمالة الزراعية، وقد قامت العمالة الأجنبية (غير الشرعية) بسد هذا النقص.

أما الأثر السالب فيتمثل في تمدد هذا النوع من العمالة لوظائف كثيرة كان يقوم بها السودانيون، أو من الممكن لهم القيام بها في حالة تدريبهم عليها، مثل خدمات الضيافة في الفنادق والكافتريات وأعمال النظافة والتدبير في المنازل (العمالة المنزلية)، والعمالة غير الماهرة في المصانع والمزارع البستانية، وغيرها من الوظائف. فاقم هذا من نسبة البطالة العالية في الاقتصاد والبالغة حوالي ٢٠٪، كما

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣٠/٣/ ٢٠١٥ م

أثرت تحويلاتهم المالية (على صغرها) في سوق النقد الأجنبي الداخلي.

للتقليل من الآثار السالبة للأجانب غير الشرعيين يجب البدء فوراً في تقنين وجودهم بالتعاون مع قنصلياتهم وسفاراتهم بالسودان، واستخراج وثائق سفر رسمية لهم، مع الزامهم بالكشف الطبي الأولي والدوري. وتوجيههم للعمل بالمشاريع الزراعية خارج المدن لأن الاحتياج لهم في تلك المناطق أكثر من المدن.

ولتفادي حدوث فراغ في الوظائف التي يتولونها داخل المدن على معاهد التدريب المهني لدينا، حكومية وخاصة، العمل بنشاط في تدريب سودانيين وسودانيات على خدمات الضيافة في الفنادق والكافتريات، وعلى أعمال النظافة للمرافق والمؤسسات العامة والخاصة، مع الاهتمام بوجه خاص على تدريب فتيات سودانيات على أعمال الخدمة المنزلية، وتسليمهن شهادات بذلك، وتنظيم تشغيلهن عبر مكاتب متخصصة تضمن حقوقهن وفي نفس الوقت تضمن سلوكهن وأمانتهن لفائدة الأسر التي سوف تستخدمهن.[١]

الهجرة السرية تتصدر المخاوف الأمنية :-

منذ أكثر من عقدين من الزمان قامت الاستراتيجية الأمنية لدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واستراليا على أساس محاربة ثلاثة مهددات هي الاتجار في المخدرات، التطرف، الهجرة السرية. المهددات الثلاثة ظلت في القائمة على الدوام، غير أن ترتيب أهميتها كان يختلف ما بين فترة وأخرى، أو ما بين دولة وأخرى. في ثمانينات القرن الماضي وما قبلها كان الاتجار في المخدرات ومحاربة أساطينه وعصاباته هو الأولوية الأولى خصوصا للولايات المتحدة، لدرجة أنها قامت بتنفيذ عملية عسكرية للقبض على مانويل نورويجا رئيس بنما، وشن حرب جوية وبرية على أباطرة المخدرات في كولومبيا أمثال بابلو اسكوبار.

بهجوم القاعدة على الولايات المتحدة في سبتمبر ٢٠٠١ انتقل مهدد التطرف والإرهاب ليحتل رأس قائمة المهددات الأمنية للولايات المتحدة والدول الأوروبية. حيث شهدت الدول الأوروبية هي الأخرى هجمات ارهاب على المترو والقطارات ومرافق أخرى في كل من مدريد وفرنسا وبريطانيا. وللحماية من هذا المهدد قامت الولايات المتحدة بشن الحرب على أفغانستان، والعراق، وتنفيذ عمليات عسكرية بكوماندوز أو بطائرات بدون طيار في اليمن وباكستان والصومال وغيرها.

تنتقل الهجرة السرية في الوقت الحالي لتحتل رأس قائمة المهددات الأمنية، عشرات القوارب تحمل مهاجرين من إفريقيا تحاول الوصول للشواطئ الأوروبية عبر المتوسط، مئآت الألوف من النازحين من الحرب في سوريا والعراق تتجه براً لأوروبا.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٨/٢٤ م

المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أعلنت أن عدد اللاجئين والنازحين في العالم بسبب الحروب والنزاعات أكثر من ٦٠ مليون شخص كأكبر رقم في التاريخ لأعداد اللاجئين والنارحين.

ظل العنصر الاقتصادي ماثلاً في المهددات الثلاثة، فمن أجل محاربة الاتجار في المخدرات وتمويل الإرهاب فرضت الولايات المتحدة بتأييد من الاتحاد الأوروبي قواعد قانونية تقضي بالافصاح عن مصادر الأموال وتحركاتها تلتزم بها كل دول العالم. فكانت قوانين غسيل الأموال، وفرض مسئول الالتزام في كل بنك أو مؤسسة مالية يراقب حركة الأموال ويتحرى في المشتبه فيها.

لجأت أوروبا لمساعدة المزارعين في شمال المغرب ومناطق أخرى لينتقلوا من زراعة الحشيش لزراعة محاصيل أخرى مع ضمان تسويقها لتحمي نفسها من تجارة الحشيش والأفيون المنطلقة من هناك.

لمواجهة موجات الهجرة الكاسحة من الدول الأفريقية الفقيرة لأوروبا بدأت أوروبا في تطبيق قوانين تجريم الاتجار بالبشر، ثم اتجهت للحلول الأمنية بنشر خفر السواحل والشرطة على الشواطئ الأوروبية، غير أن هذه الترتيبات لم تحدث أثراً يذكر في التقليل من خطر الهجرة السرية.

تتجه أوروبا في الوقت الحالي لوسائل أكثر نجاعة وهي العمل على احداث التنمية في الدول الأكثر هشاشة. وقد عبرت عن هذا الاتجاه ببروكسيل يوم الأربعاء الماضي السيدة كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي في كلمة لها أمام ملتقى (غراند كونفرانس كاثوليك)، حيث قالت أن الصندوق سيزيد التركيز على مساعدة أفقر البلدان وأكثرها هشاشة. وأضافت (لننظر في آخر مآسي المهاجرين على ضفاف البحر المتوسط وسواحل جنوب شرق آسيا. هذه القوارب المكدسة بالمهاجرين تمثل أكثر الدول والمجتمعات هشاشة. في تذكرة قوية بأقصى درجات عدم المساواة في الثروات والدخول. إنها اقتصاد الإقصاء يحدق في وجوهنا بكل ثبات).

السودان يعتبر بلد معبر للهجرة السرية لأوروبا وعلينا الاستفادة من التوجهات الجديدة بالطلب من صندوق النقد الدولي العمل على إعادة إدماج السودان في الاقتصاد الدولي، بإعفاء ديونه، ومنحه المساعدات التنموية المطلوبة، ليسهم بإيجابية في الحرب على الهجرة السرية.[١]

اقتصاد الخدمات في السودان :-

إن القطاع الخدمي يعتبر أكبر القطاعات الإقتصادية واهمها ليس لولاية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٦/ ٢٠١٥ م

الخرطوم فحسب وإنما لكل السودان وليس من ناحية قدرته على المساهمة فى الدخل القومى الإجمالى وتوفير فرص العمالة فقط وإنما فى إمكانية تحسين ميزان المدفوعات عن طريق تصدير بعض الخدمات .

إن السودان مستورد صافى للخدمات وأن قطاعات خدمية عدة من التى ذكرت كخدمات الاتصالات والسياحة وخدمات البناء والتشييد والخدمات المهنية إذا ما وجدت الأهتمام والتنظيم يمكن ان تقوم بتصدير خدماتها بما يزيد من حصيلة النقد الأجنبى .

إلا ان قطاع النقل يعد على رأس القطاعات التى يمكن ان تسهم فى ذلك خاصة من خلال توفير خدمات العبور لصادرات وواردات الدول غير الساحلية المجاورة للسودان من خلال إستخدام ميناء بورتسودان . ميناء بورتسودان تتوفر فيها الآن الإمكانات التى تستوعب عبور كل صادرات وواردات الدول الأربعة المجاورة للسودان (أثيوبيا – جنوب السودان – تشاد - أفريقيا الوسطى) حيث تبلغ طاقتها الاستيعابية أكثر من ١٥ مليون طن فى العام والمستغل منها لايتجاوز الـ ٣٠٪ الا أن ذلك يتطلب توفير ممرات عبور Transit Corridors مؤهله منتظمة وآمنة بين هذه الدول وميناء بورتسودان وان ترتيب أمر هذه الممرات يعتمد فى الأساس على مدى فاعلية العلاقة بين القطاع العام والخاص والذى تشارك كل اطرافه فى تشغيل هذه الممرات . وان العناصر الرئيسة المكونه للممرات هى توفير البنيات الأساسية من طرق – سكك حديدية وتسهيلات تجارية فى إجراءات الجمارك / حركة الشاحنات والعربات وأجراءات إدارة الحدود وهى مسائل تتطلب ان تتم معالجتها بصورة شاملة Holistic وبتنسيق بين كل الاطراف المعنية . مايلى القطاع العام هو توفير الأطار التنظيمى الذى يسهل تشغيل الممر وان يقوم بتوفير البنيات الأساسية من طرق وسكك حديدية وما يرتبط بها من خدمات على طول الممر بما يمكن القطاع الخاص من العمل فى إطار نظام مستقر يمكنه من التخطيط للإستثمار والتشغيل طويل الامد .

إن غياب هذه الترتيبات الكلية هو الذى أدى الى عدم تنفيذ إتفاقية إستخدام ميناء بورتسودان التى وقعت بين السودان وأثيوبيا منذ عام ٢٠٠٠م بصورة فاعلة حيث ان كلما تم نقله عبر ميناء بورتسودان خلال الخمسة سنوات الأخيرة ٤٥٥,٧٦١ طن صادر أى بمتوسط ١٠٠,٠٠٠ طن فى العام يمثل ١٪ من تجارة أثيوبيا الخارجية بالإضافة لحمولة باخرة سماد وأحدة وصلت ميناء بورتسودان فى فبراير الماضى لأول مرة .

إن أثيوبيا تقوم بدفع حوالى ١٢٠٠ مليون دولار سنوياً لميناء جيبوتى كرسوم خدمات . اذا ما أحسنا إدارة ممر أثيوبيا بما يمكن من جذب ٢٠٪ من حجم

تجارتها عبر ميناء بورتسودان فإن ذلك سيدر حوالى ٢٥٠ – ٣٠٠ مليون دولار .

لقد اشار رئيس وزراء أثيوبيا فى لقائه مع الصحفيين السودانيين مؤخراً الى ضعف البنيات الأساسية ورداءه الطرق للإستخدام الملائم لميناء بورتسودان وهو أحدى العوامل الرئيسية إلا ان هناك معوقات أخرى تتمثل فى عدم إنفاذ الجانب السودانى لكل بنود الإتفاقية مثل قيام اللجنة المشتركة بين الجانبين بالإضافة الى تطبيق اللوائح المنظمة للتجارة المحلية على تجارة العبور والتوقيف والتفتيش المتكرر عبر الممر وتحصيل رسوم ولائية والتعديل المفاجئ فى تعرفة خدمات الميناء والخدمات الأخرى ودفع رسوم لعمال الشحن والتفريغ دون أداء أى عمل . هذا يشير الى عدم وجود جهة واحدة مختصة لمتابعه إنفاذ الاتفاقية وتسهيل إجراءات ممر العبور من أثيوبيا .

أرى أنه من المهم جداً فى هذه المرحلة:-

❖الاهتمام بقطاع الخدمات ووضع إستراتيجية وسياسات واضحة تمكنه من المساهمة فى التنمية الاقتصادية .

❖المعالجة العاجلة لكل المعوقات التى تحول دون إنفاذ إتماقية إستخدام ميناء بورتسودان مع أثيوبيا وتحديد جهة واحدة تكون مسئوله عن ذلك .

❖الشروع فوراً فى إعداد ممرات الترانسيت لكل من تشاد ودولة جنوب السودان وافريقيا الوسطى وإعطاء اولوية لتنفيذ مشروعات البنيات الأساسية التى تربط هذه الدول بالسودان .

❖إعتماد إتفاقية تجارة الترانسيت للدول غير الساحلية Convention on Transit Trade of Land – Locked Countries 1965 التى وقع عليها السودان فى ١٩٦٥/٨/١١م والدفع بها للبرلمان لإعتمادها لتكون إطارا قانونياً حاكماً لتنظيم تجارة العبور مع دول الجوار .

❖واعتماد نظم وإجراءات الكوميسا الخاصه بإدارة الحدود مع الدول غير الساحلية المجاوره .[(١)]

الامتثال المفرط قصم ظهر الاقتصاد السوداني :-

(الامتثال المفرط) عبارة اقتبستها من تقرير السفير إدريس الجزائري المقرر الخاص للتدابير الأحادية القسرية بمجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة، والذي أعد تقريراً مهنياً مهماً حول العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على السودان.

التقرير الذي سوف يقدم لمجلس حقوق الانسان التابع للامم المتحدة هذا الشهر

(١) على أحمد عبد الرحيم ، خبير فى تجارة الخدمات ، تلفون ٠٩١٢٢٠٦٨٧٦

أشار بوضوح للآتي: (حدد المقرر الخاص عدداً كبيراً من الشركات من معظم البلدان في العالم (غير الولايات المتحدة وكندا) بما فيها الدول العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ومصرف الصين، التي ترفض الوفاء بإلتزاماتها بموجب خطابات الاعتماد التي يصدرها السودان).

ويضيف المقرر الخاص (وهذا وضع مفهوم اذا كان الأمر يخص خطابات اعتماد بدولارات الولايات المتحدة، لكنه أقل وضوحاً عندما يكون الدفع بالعملات الأخرى. ولا تنجم هذه الحالة المؤسفة عن الامتثال لنص قانوني واضح في العقوبات ولكنه يتم لتفادي العقوبات الكبيرة التي تفرضها وزارة مالية الولايات المتحدة. الرادع الذي منع البنوك في كل انحاء العالم من التعامل مع السودان هو العقوبة التي وقعت على بنك (بي ان بي باريباس) الذي فرضت عليه غرامة مقدارها ٦.٤ مليار دولار. والعقوبة التي فرضت على مصرف (كريديت أقريكول) الذي فرضت عليه غرامة مقدارها ٧٨٧ مليون دولار. والعقوبة التي فرضت على مصرف (كوميرز بانك) ومقدارها ١.٤٥ مليار دولار).

ويستخلص المقرر الخاص (لدى معظم المصارف في كل أنحاء العالم شعور بأنها يمكن أن تتعرض لمثل هذه العقوبات في حالة تعاملها مع السودان، حتى لو كان هدا التعامل قانونياً وملتزما بقواعد العقوبات).

لقد أصدرت الولايات المتحدة في أوقات مختلفة استثناءات في نظام العقوبات، مثل استثناء المواد الغذائية، والأجهزة والمعدات الطبية، والتقنيات الزراعية، والتجارة في الصمغ العربي، وتحويلات الأفراد، والمنح الدراسية، وإعفاء البرمجيات وأجهزة الحاسوب وغيرها. ولكن كل هذه الاستثناءات أصبحت بدون معنى بسبب (الامتثال المفرط). ورعب البنوك الخارجية وتفاديها أي تعامل مع السودان حتى لو كان في مجال فيه استثناء.

لمعالجة مسألة (الامتثال المفرط) أي تحاشي البنوك التعامل مع السودان أوصى المقرر الخاص بتنظيم مؤتمر دولي في بازل بسويسرا، عن طريق مشاورات مع مصرف التسويات الدولية، يشرك فيها مؤسسة (سويفت) في بلجيكا، وجميع المصارف وخطوط الشحن الدولية الرئيسية المهتمة بإقامة علاقات تجارية مع السودان، ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة مالية الولايات المتحدة (أوفاك) بصفة مراقب، وبمشاركة مجلس الأعمال السوداني الأمريكي. ويكون هدف هذا التجمع تحري ما تنطوي عليه الإعفاءات من إمكانات وسبل تعزيز فعاليتها، ومعالجة مشكلة (الامتثال المفرط) التي تكبح عن غير قصد العلاقات بين السودان والعالم الخارجي.

أعتقد هذا مقترح ملائم على الدبلوماسية السودانية تبنيه كمعالجة مؤقتة،

لحين الرفع الكامل للحظر والذي قد يتأخر لارتباطه بمسائل سياسية.[1]

ملحقون زراعيون وبيطريون بسفاراتنا بالخارج :-

تنعقد الكثير من الملتقيات السودانية التي تروج للاستثمار في عدد من البلدان الخارجية، مؤخراً تم عقد ملتقيات ببون وروما والرياض ودبي، هذا غير الملتقيات والمؤتمرات المتعددة التي تعقد بالداخل. الكثير من الملاحظات ترد حول هذه الملتقيات، حيث يرى البعض أنها مفيدة ولكنها محتاجة للتركيز والفنيات الاحترافية. بينما يرى البعض الآخر أنها متكررة وغير مفيدة وتمثل إهداراً للموارد.

ناقشنا الموضوع على موقع (اقتصاد...وبس) الذي يضم عدداً من الخبراء والعلماء في الاقتصاد فضلا عن عدد من التنفيذيين. اتفقنا على أهمية وضرورة هذه الملتقيات والمؤتمرات، شريطة الاعداد القبلي الجيد، من حيث توفير معلومات في كتيب او موقع على الانترنت عن الشركات التي ستشارك من الجهتين وأنشطتها، وما هي الفرص التي تبحث عنها، الإعداد لاجتماعات رجال الأعمال من الطرفين B to B تحت رعاية الجهة المنظمة، ترتيب زيارات لمؤسسات مختارة من الدولة المضيفة لنقل التجارب الناجحة، إيجاد آلية لتقييم كل ملتقى بعد نهايته لتفادي العقبات في الملتقي الذي يليه، ترتيب مشاركة من الجانب الحكومي للدولة المضيفة حتى يجد الملتقى حظاً اوفر من التغطية الإعلامية والدعاية القبلية، التركيز على مشاركة متخذي القرار من الوزارات والشركات وليس الموظفين العاديين (الموضوع ما سياحة)، تجهيز منشورات توزع للمشاركين من الدولة المضيفة تتضمن بوضوح الخطوات العملية للاستثمار في السودان، بدءا من تسجيل الشركات انتهاءا بالامتيازات، وأن تكون هذه المنشورات متضمنة لكل التكاليف والرسوم الحقيقية.

وقبل كل هذا علينا وضع خارطة استثمارية واضحة المعالم. مع التسويق لمشروعات بعينها تحتاج لها البلاد عن طريق تجهيز دراسات جدوى لها من بيوت خبرة معترف بها . وضرورة التراسل والتواصل مع الجهات التي شاركت من الدولة المضيفة بعد انتهاء الملتقى والعودة بالسلامة (يعني نرد على الايميلات والتلفونات بنفس الروح التي كانت سائدة خلال ايام الملتقى).

حكى لي أحد المختصين أن وفداً أندونيسياً كبيراً وصل البلاد قبل حوالي عشرة أعوام طالباً مواشي حية ولحوم من السودان بقيمة ٥٠ مليون دولار سنوياً قابلة للزيادة. وذلك بعد تدهور العلاقات السياسية الاندونسية الاسترالية عقب انفصال تيمور الشرقية بدعم استرالي. كانت الفرصة مواتية لعلاقة تجارية كبيرة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٥ م

ومستدامة، غير أن الفرصة ذهبت أدراج الرياح بسبب سؤ الاتصال وعدم إهتمام المؤسسات الحكومية الداخلية، حيث ذكر لي هذا المختص أن المذكرة الرئيسة حول هذا الموضوع تحركت من السفارة في الخارج الى رئاسة وزارة الخارجية ومنها للوزارة المختصة عبر مكتب استقبال الرسائل ومنه للمكتب التنفيذي للوكيل ومنه لسكرتارية الوزير، إستغرق هذا حوالي ثلاثة شهور. وكانت الطامة الكبرى أن الموظفة لدى سكرتارية الوزير المعني وضعت المذكرة في درج مكتبها، ونزلت اجازة، ولم تظهر المذكرة الا بعد شهرين إضافيين هي مدة اجازة الموظفة المذكورة، خمسة أشهر أخذتها مذكرة هامة لاتخاذ القرار بشأنها، لهذا كان طبيعياً أن تتجه أندونسيا لبلد آخر.

هذه الحادثة وغيرها كثير تدعونا للمطالبة بالتركيز على دول بعينها، نرسل لسفاراتنا بهذه الدول ملحقين زراعيين أو بيطريين، ونربطهم بمكتب متابعة داخلي خاص، تمثل فيه كل الجهات ذات الصلة بالصادر مثل وزارة الثروة الحيوانية أو الزراعة، الجمارك، المواصفات، التجارة، بنك السودان. هذا الترتيب يكفل المتابعة وعدم ضياع الفرص المواتية. وبناء عليه ندعو لتعيين ملحق زراعي بكل من الرياض، أبو ظبي. وملحق بيطري بكل من ماليزيا، أندونيسيا، القاهرة، جدة، دبي، تونس، أبوجا، كمرحلة أولى، ونتوسع بعد ذلك.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٥/ ٢٠١٥ م

الباب السابع

الحظر الأمريكي على السودان

العقوبات الأمريكية..الخسائر السابقة وآفاق المستقبل :-

العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي أعلن عن انهائها يوم الجمعة الماضية ظلت مستمرة ومؤثرة على الاقتصاد السوداني على مدى أكثر من عشرين عاماً، أي من وقت توقيع الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون على الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٦٧ يوم ٣ نوفمبر ١٩٩٧ وحتى يوم الجمعة الماضية ١٣ يناير ٢٠١٧.

كنت الباحث الرئيسي في دراستين علميتين حول أثر العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد السوداني، وآفاق هذا الاقتصاد في حالتي استمرار أو رفع هذه العقوبات. الدراسة الأولى بتكليف من هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء، والدراسة الثانية بتكليف من مؤسسة ظلال للدراسات والبحوث والتدريب بطلب من وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.

أثبتنا من خلال هذه الدراسات أن الحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان زاد من حدة الفقر ومن عدد السكان تحت خط الفقر، وأن زيادة عدد السكان تحت خط الفقر أدى لزيادة حالات الاتجار بالبشر والهجرة السرية والاتجار بالمخدرات والتطرف والإرهاب. وبالتالي حقق الحظر عكس المطلوب منه تماماً؛ إذ تقدم السودان بسرعة، بسبب الحظر، نحو وضعية الدولة الفاشلة، العاجزة عن التحكم على حدودها والقاطنين عليها، مما يشكل تهديداً بالغاً للأمن الإقليمي والدولي.

أشرنا من خلال هذه الدراسات لثلاثة نماذج: أحدهم يمثل الوضع الحالي، ونموذجين افتراضيين مبنيين على معادلات رياضية لإثبات فرضية أن الحظر الاقتصادي الامريكي هو العنصر الأساس في تفاقم نسبة فقر السودانيين، وفي ضعف مقدرة السودان على استيعاب اللاجئين والمهاجرين من الدول المجاورة.

في النموذج الأول أشرنا الى أن عدد السكان في العام ٢٠٠٩ كان ٣١,٩ مليون نسمة وأن منصرفات التنمية في نفس العام بلغت ١١٣٩ مليون دولار بنصيب للفرد بلغ ٣٥,٧ دولار. وكانت نسبة السكان تحت خط الفقر ٤٦٪ . تفاقم الوضع بسبب العقوبات ليصل عدد السكان تحت خط الفقر (تقديري) في العام ٢٠١٤ الى ٥٧,٩٪

بعد أن انخفضت منصرفات التنمية الى ٨٠٦ مليون دولار وانخفض نصيب الفرد من مخصصات التنمية الى ٢١.٦ دولار.

في النموذج الثاني افترضنا تطوراً عادياً للصرف التنموي أي عدم وجود أي من أنواع الحظر على السودان، كما افترض إنسياب استثمارات داخلية وخارجية وفق معدلات عادية. ووفقاً لهذا النموذج فإن نصف عدد السكان الذين أشير في العام ٢٠٠٩ الى أنهم تحت خط الفقر سيخرجون من دائرة الفقر بحلول العام ٢٠٢٠.

أما في النموذج الثالث فقد افترضنا رغبة دولية في تنمية متسارعة في السودان، حيث يفترض النموذج الثالث ضخ استثمارات ضخمة في الاقتصاد السوداني تحريكاً لإمكاناته الطبيعية الزراعية والحيوانية والمعدنية المتوفرة تبلغ جملتها ٨٤ مليار دولار حلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠ بمتوسط استثمارات سنوية لا تقل عن ١٧ مليار دولار.

ووفقاً لهذا النموذج فإن خروج معظم سكان السودان من دائرة الفقر سيكون بحلول العام ٢٠٢٠. ووفقاً للنموذج نفسه فإن هذه الاستثمارات التي تعادل ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنوياً سوف تعتمد بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ الى ٢٥٪ على عمالة أجنبية خصوصاً في القطاع الزراعي، بما يعني قدرة السودان الذاتية على امتصاص أعداد هائلة من المهاجرين الذين يقصدون أوروبا في الوقت الحالي هرباً من جحيم الفقر والمسغبة وانعدام الأمن في افريقيا جنوب الصحراء.

نأمل أن تسعى الدول الشقيقة والصديقة بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإنفاذ نموذج التنمية المتسارعة تحقيق هذه الأهداف.[١]

التزامات السودان مقابل رفع العقوبات :-

يرزح السودان تحت وطأة عقوبات إقتصادية قاسية فرضتها عليه الولايات المتحدة الامريكية منذ العام ١٩٩٧ بدعوى رعايته للإرهاب، وتأثيره على أمن الولايات المتحدة والأمن والسلم الدوليين. وعلى ضعف ووهن المبررات، إلا أن قوة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية جعلت غالبية دول العالم ومؤسساته الاقتصادية ترضخ لتنفيذ هذه المقاطعة، خوفا من سيف العقوبات التي تصل لملايين الدولارات.

تسببت هذه العقوبات في خسائر كبيرة جداً على الاقتصاد السوداني، وأثرت على المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، حيث كانت سبباً رئيساً في ضعف انسياب المعونات الانمائية الرسمية ODA والاستثمار الأجنبي المباشر FDI الى السودان. أدى هذا لضعف النمو الاقتصادي، وتدهور قيمة الجنيه السوداني، وارتفاع مؤشر التضخم وتدهور الخدمات الأساسية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٧/١/١٧ م

الظروف الدولية والاقليمية تتيح للسودان في الوقت الحالي فرصة ذهبية لإثبات دوره كضامن للأمن الإقليمي، بما يبرر إلغاء هذه المقاطعة الظالمة إن أريد لهذا الدور أن يستمر. فالحروب الاقليمية في سوريا واليمن وليبيا، وانتشار الحركات المسلحة كداعش وبوكو حرام والقاعدة على نطاق واسع في المنطقتين العربية والافريقية، كل هذا الخلل الأمني أبرز ثلاثة تحديات رئيسية تؤثر بقوة على أمن الولايات المتحدة والدول الأوربية.

التحدي الأول هو تحدي سيول المهاجرين والراغبين في اللجؤ والهاربين من جحيم الحروب، والذين تقف من خلفهم عصابات الاتجار بالبشر الخطيرة. حيث يعتبر السودان حائط صد لهذه الموجات إن قويت مؤسساته، ودولة عبور إن ضعفت هذه المؤسسات.

التحدي الثاني هو تحدي الاتجار بالمخدرات، حيث يعتبر السودان دولة معبر للهيروين والمخدرات التخليقية الأخرى من مناطق انتاجها في افغانستان وباكستان وبورما الى أوروبا والولايات المتحدة، ودولة معبر كذلك لحبوب الهلوسة والامفتامينات والكبتاجون من دول غرب افريقيا لدول الخليج الغنية.

والتحدي الثالث هو تحدي الارهاب حيث يمثل السودان في الوقت الحالي واحة أمن واستقرار وسط محيط في غاية الاضطراب، وذلك بسبب وسطيته الاسلامية، ووعي أفراد الشعب.

إن هذه التحديات الثلاثة جعلت الولايات المتحدة والدول الأوربية تتحرك لاتقاء خطرها من الخارج وقبل وصولها لها. على سبيل المثال قدم الاتحاد الاوربي ثلاثة مليارات دولار لتركيا، لتقوية إجراءاتها على السوحل لصد سيول المهاجرين نحو أوروبا، فيما ينصح مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بإنشاء مشروعات تنموية بديلة في الدول التي تُزرع فيها المخدرات بدلاً عن المكافحة الأمنية.

نقترح أن يكون خطاب السودان واضحا وجلياً للوفود التي تترى على بلادنا حالياً من المجموعة الأوربية لبحث التحديات الثلاثة، هذه الخطاب هو أن (أرفعوا العقوبات عن السودان) وبالمقابل يقوم السودان بدوره في تحقيق الأمن الدولي والاقليمي. مع التحذير من أن العقوبات باتت مؤثرة في بنية الدولة، بما يهدد بخطر زوال سيطرة الدولة المركزية على الاطراف. وهذا يفاقم التحديات الثلاثة بلا حدود.(١)



(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٣/ ٢٠١٦ م

الحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان :

التأثير والمعالجات المقترحة :-

في ٣نوفمبر ١٩٩٧ ، واستناداً لقانون الترتيبات الاقتصادية في حالات الطوارئ، أصدر الرئيس كلينتون أمرا تنفيذيا بالرقم ١٣٠٦٧ قرر بموجبه فرض الحظر التجاري على كامل أراضي السودان وتجميد الأصول الإجمالية لحكومة السودان.

في يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩ أعلن الرئيس الأمريكي باراك اوباما تمديدا رسميا للعقوبات الاقتصادية التي تفرضها واشنطن على السودان ولمدة عام كامل، وذلك في رسالة وجهها إلى الكونجرس الأمريكي. استمر الرئيس أوباما في تجديد الحظر سنوياً ، وآخر تجديد كان في نوفمبر ٢٠١٢ ولعام كامل.

يستخدم مكتب مراقبة الأصول بوزارة الخزانة الأمريكية أسلوب الغرامات على الجهات التي تخالف الأنظمة والتعليمات الخاصة بنظام الحظر الاقتصادي على السودان.

تشير التقارير الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية لصعوبة الربط المباشر ما بين العقوبات الاقتصادية وتغير سلوك الإدارة الحكومية بالسودان. غير أن هذه التقارير تشير الى أنه من المؤكد أن العقوبات زادت من تكلفة الاستثمار في السودان. وأن نظام العقوبات منعَ العديد من الشركات السودانية من الاستثمارات الخارجية.

ورغم أن قطاع البترول في السودان يتميز بقوة كبيرة إلا أن العديد من الشواهد تؤكد تأثره بالحظر الأمريكي.

يلخص الجدول الآتي الأُثر المباشر للحظر حسب التقارير الامريكية:-

عدد التحويلات المرفوضة خلال الفترة من مايو ٢٠٠٠ وحتى مايو ٢٠٠٨	٥,٧٧٧
قيمة العمليات الاستثمارية التي تم تعطيلها بتطبيق نظام العقوبات للفترة مايو ٢٠٠٠- مايو ٢٠٠٨	$٧٤٥,٢٠٠,٠٠٠
قيمة الأصول التي تم حجزها حتى ديسمبر ٢٠٠٧	$٤٨,٢٠٠ ٠٠٠
جملة العقوبات الموقعة على الجهات التي خالفت الحظر خلال الفترة من نوفمبر ١٩٩٨ إلى يناير ٢٠٠٩	$١ ٥٢٠ ٠٠٠

يشير تقرير صادر عن بنك السودان المركزي في العام ٢٠٠١ إلى أن آثار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان يمكن تلخيصها في: تجميد ما يفوق ٧ مليون دولار أمريكي تخص القطاع المصرفي. ساهم الحظر في زيادة الخسائر نتيجة لاستخدام سلة من العملات الموازية للدولار الأمريكي. عرض القرار المستثمرين الأجانب بالسودان لخسائر فادحة من جراء المعاملات الخارجية والمتمثلة في شركات البترول خاصة بعد تصفية سيتي بنك. أضاف القرار قيودا إضافية عند تسوية المعاملات التجارية لدي المصدرين من السودان إلي السوق العالمية بحكم أن عملة الدولار الأمريكي كانت تمثل العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم والوسيط الأساسي في تسوية كافة المعاملات والتعاقدات التجارية.هز القرار الأمريكي الثقة في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول المانحة مما أفقد السودان موارد متوقعة كفيلة بسد الفجوة الخارجية. ساهم في رفع تكلفة التمويل علي التسهيلات المصرفية وبشروط غير ميسرة وذات آجال قصيرة. فقد السودان التقدم التكنولوجي نتيجة حظر العون الفني الأمريكي والتكنولوجيا الأمريكية المتطورة خاصة في مجالات الاتصال والكمبيوتر. تأثرت مشروعات التنمية والصناعة التي تعتمد علي مدخلات إنتاج وآليات مستوردة من السوق الأمريكي.

يعتقد أن الآثار التي أشار لها تقرير بنك السودان بعاليه الصادر في ٢٠٠١ تضاعفت عدة مرات حتى يومنا هذا.

مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان :-

١. بالرغم من أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان تدخل الآن عامها الثامن عشر إلا أن أثرها في إحداث تغيير جوهري على النظام الحاكم وسياساته يبدو محدودا.

٢. بدت في الأفق تحولات جوهرية في علاقات السودان الاقتصادية الخارجية إذ تتجه هذه العلاقات نحو تحسن سريع مع كل من المملكة المتحدة واليابان.

٣. التطورات اللاحقة في موضوع هذا الحظر جاءت على النحو الآتي: في ١٢ يونيو ٢٠٠١ أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية OFAC موجهات خاصة بخصوص تصدير أو إعادة تصدير المنتجات الزراعية والأدوية والمعدات الطبية حيث سُمح بالتعامل فيها بعد إصدار رخصة منه.

٤. وفي مارس ٢٠١٠ أصدر المكتب المذكور بياناً برفع الحظر عن بعض موارد المعلومات والبرمجيات عن كل من إيران وكوبا والسودان، وأصدر بياناً آخراً في أكتوبر من العام نفسه يشير إلى أنه قد يسمح بتصدير معدات زراعية وخدمات زراعية للسودان بتصاريح لكل حالة على حدة.

٥. وبتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٣ صدر بيان رسمي بتوقيع آدم ج سيزين مدير مكتب المتابعة للأصول الأجنبية (Office of Foreign Assets Control) تم بموجبه الترخيص للمؤسسات الأكاديمية والمنظمات والجهات غير الربحية الأمريكية بالتعامل مع المؤسسات الأكاديمية السودانية الخاصة والحكومية، لفائدة الطلاب الجامعيين وما دونهم.

٦. في الربع الأخير من العام ٢٠١٢ وبدايات العام ٢٠١٣ تلاحظ كثافة زيارات القائم بالأعمال الأمريكي وعدد من الدبلوماسيين الأمريكيين للطرق الصوفية، ومقار الأحزاب السياسية (بما فيها أنصار السنة)، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها بالخرطوم وخارج الخرطوم. وخلال نفس الفترة تم توجيه الدعوة لنائب رئيس المؤتمر الوطني لشئون الحزب، حينذاك، د.نافع علي نافع لزيارة الولايات المتحدة، كما طلبت الولايات المتحدة استضافة مباحثات ما بين الوفد الحكومي بقيادة البروفسور غندور وقطاع الشمال بالحركة الشعبية بقيادة ياسر عرمان.

٧. نجحت شركة سكر كنانة وشقيقتها شركة سكر النيل الأبيض في احداث اختراق في المجال الزراعي..

٨. خلال العام ٢٠١٢ نجح بنك الخرطوم في احداث اختراق في المجال المالي، وتم رفعه من قائمة حظر المؤسسات المالية السودانية.

٩. نجحت جامعة المستقبل في أبريل من العام ٢٠١٣ في احداث اختراق في المجال الأكاديمي.

١٠. بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٥ اصدر مكتب المقاطعة OFAC إستثناءاً جديداً متعلقاً برفع الحظر على منتجات الهواتف النقالة واللابتوب وبعض البرمجيات. رفع الحظر الأول عن موارد المعلومات في ٢٠١٠ جاء في أعقاب الانتخابات الإيرانية وما صاحبها من أحداث إذ تمكن بعض المعارضين الإيرانيين من تسريب صور وأفلام فيديو عن مواجهات بين الشرطة والمحتجين على نتائج الانتخابات، عبر برمجيات الانترنت، في حين عجزت وكالات الأنباء الرسمية عن القيام بنفس الدور بسبب السيطرة الأمنية الإيرانية. من هنا رأت الأجهزة الأمنية الأمريكية أن من مصلحتها إتاحة برمجيات الانترنت للشعوب في بلدان الحظر، لتكشف سؤ تصرف الحكومات حسب رؤيتها. فقامت برفع حظر هذه البرمجيات عن كل من ايران- السودان- كوريا الشمالية.

١١. رفع الحظر عن المزيد من موارد المعلومات هذه المرة يعتقد أنه لا يخرج عن هدفين، الأول احكام السيطرة المعلوماتية عن طريق الحصول على المعلومات في الشبكات السودانية من خلال الثغرات Back-Doors التي تضعها الشركات المنتجة للبرمجيات في برامجها ومعداتها بالاتفاق مع الأجهزة الاستخبارية

الأمريكية. والهدف الثاني منع الشركات الكورية الجنوبية والشركات الصينية من السيطرة على سوق الأجهزة النقالة وتكنلوجيا الاتصالات بالسودان والانتشار من خلال هذا السوق للسوق الأفريقي العريض.

ثامناً: الرؤية المستقبلية

١. ينبغي وضع إستراتيجية تفاوض مع الجانب الأمريكي تنص على رفع العقوبات الاقتصادية جملة وتفصيلا وبقانون يلغي القوانين والقرارات التنفيذية للحظر. حيث المطلوب من الولايات المتحدة الامريكية التعامل بجدية مع موضوع الحظر ورفعه كلياً، كما فعلت مع كوبا، وذلك لانتفاء مبرراته تماماً، وللحصول على نصيب مقدر من عوائد الاقتصاد السوداني للشركات الامريكية، ولمنع سقوط البلد في ايدي التنظيمات المتطرفة في حال انهيار الاقتصاد نتيجة لهذه المقاطعة الظالمة.

٢. تشجيع المزيد من المؤسسات والجهات السودانية لإحداث إختراقات على جبهة العقوبات الاقتصادية بإعتبار أن التقدم العلمي والاقتصادي الأمريكي هو ملك للبشرية بأجمعها ومن حق كل شخص الاستفادة منه.

٣. استمرار وزيادة التعاون الاقتصادي مع الصين والهند والبرازيل وروسيا وهي دول ما يسمى BRICS باعتبارها دول ذات ثقل اقتصادي وتأثير دولي وإقليمي.

٤. بعد مشاركة السودان في (عاصفة الحزم) وتحسن علاقاته مع محيطه العربي ينبغي العمل على تسهيل دخول الاستثمار العربي خصوصاً السعودي بأحجام كبيرة للسودان (مقررات القمة الاقتصادية العربية بالرياض، يناير ٢٠١٣، بشأن الأمن الغذائي العربي) وحينها ستلعب السعودية والدول الخليجية دوراً هاماً في تخفيف غلواء العقوبات و الحظر الأمريكي.

٥. استخدام أطراف ثالثة في نقل التكنولوجيا الأمريكية للسودان خصوصاً تلك المتعلقة باستكشاف البترول ومصافي البترول.

٦. توسيع التبادل التجاري مع بريطانيا، وتحويل التعاون الإنساني الياباني لتعاون وتبادل اقتصادي وتجاري بمغريات قوية للمستثمرين اليابانيين. ومحاولة فتح علاقات اقتصادية مع ألمانيا.[١]

الحظر الاقتصادي الأمريكي- ما هي آخر التطورات؟

يمثل الحظر الاقتصادي الذي تطبقه الإدارة الأمريكية على السودان معضلة كبيرة للاقتصاد السوداني. الحظر الذي بدأ تطبيقه عام ١٩٩٧ يمنع المؤسسات

(١) نشر بكتاب سيتزن– ابريل ٢٠١٥ .

والشخصيات الأمريكية من التعامل لتجاري والتبادل الاقتصادي مع السودان. غير أن أثر الحظر تفاقم للغاية خلال العامين الماضيين بسبب تطبيق البنوك والشركات في كل أنحاء العالم حظراً خاصاً على السودان تفادياً للعقوبات الامريكية.

الرادع الذي منع البنوك في كل انحاء العالم من التعامل مع السودان هو العقوبة التي وقعت على بنك (بي ان بي باريباس) الذي فرضت عليه غرامة مقدارها ٦.٤ مليار دولار. والعقوبة التي فرضت على مصرف (كريديت أقريكول) الذي فرضت عليه غرامة مقدارها ٧٨٧ مليون دولار. والعقوبة التي فرضت على مصرف (كوميرز بانك) ومقدارها ١.٤٥ مليار دولار.

هذه العقوبات الهائلة جعلت معظم المصارف في كل أنحاء العالم تشعر بأنها يمكن أن تتعرض لمثل هذه العقوبات في حالة تعاملها مع السودان، حتى لو كان هذا التعامل قانونياً وملتزما بقواعد العقوبات.

لقد أصدرت الولايات المتحدة في أوقات مختلفة استثناءات في نظام العقوبات، ولكن كل الاستثناءات أصبحت بدون معنى بسبب (الامتثال المفرط). ورعب البنوك الخارجية وتفاديها أي تعامل مع السودان حتى لو كان في مجال فيه استثناء.

شعرت الادارة الأمريكية بحرج بالغ عندما رفع السفير إدريس الجزائري، المقرر الخاص للتدابير الأحادية القسرية بمجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة، تقريرا حول هذه الحالة من الالتزام المفرط. وأشار لبعض الحالات الانسانية التي تأثرت نتيجة لهذه الالتزام المفرط من قبل البنوك والشركات في كل أنحاء العالم. ولعل أبرز الحالات التي حركت المشاعر كانت عدم قدرة مركز الخرطوم لعلاج سرطان الثدي استبدال جهاز خاص بفحص وعلاج سرطان الثدي بسبب هذا الامتثال المفرط.

المبعوث الأمريكي الخاص للسودان وجنوب السودان السفير دونالد بوث قام بعقد مؤتمر يوم ١٩ سبتمبر الماضي استضافته وزارة الخرجية الأمريكية في نيويورك بمشاركة ممثلين من وزارة الخزانة الأمريكية و مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي (الاوفاك) ومكتب الأمن و التجارة بوزارة الصناعة حول العقوبات علي السودان، بغرض شرح أنواع الأنشطة المسموح بها في ظل العقوبات، وتوضيح ما لا يزال محظورا. شملت قائمة المدعوين مؤسسات مالية محلية وأجنبية و أعضاء من القطاع الخاص من المجلس لأمريكي السوداني للأعمال. وشارك أيضا محافظ بنك السودان المركزي في هذا الحدث بتقديم كلمة.

سوف يتكرر هذا الاجتماع خلال اليومين القادمين بالعاصمة البريطانية لندن بدعوة من الأوفاك، وسوف تخاطب ادارة الاوفاك مراسلي البنوك العالمية لتنويرهم بأنواع الأنشطة المسموح بها وطريقة أخذ الأذونات من الأوفاك، مع حثهم على

الامتناع عن الالتزام المفرط.

على الدبلوماسية السودانية وكافة الأجهزة السودانية أن تعلم أن الطريق نحو الرفع الكلي للعقوبات طويل.. طويل. ويستلزم المزيد من الجهد والاتصالات خصوصاً مع الادارة الامريكية الجديدة.[١]

المطالبات برفع الحصار :-

تعددت في الآونة الأخيرة الجهات التي تدعو لرفع الحصار والحظر الاقتصادي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على السودان. بعض هذه الجهات داخلية والبعض الآخر خارجية. آخر جهة طالبت برفع الحصار هي منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت قمتها مؤخراً بأسطنبول بتركيا. فيما يتوقع أن يطالب منتدى تانا للسلم والأمن في إفريقيا المنعقد حالياً بمدينة بحر دار بإثيوبيا بالشيء نفسه.

العقوبات الاقتصادية الامريكية أو الحظر الاقتصادي الامريكي على السودان قديم، حيث أن أول أمر بإنفاذ هذه العقوبات أصدره الرئيس بيل كلينتون في نوفمبر ١٩٩٧. واستمر تجديد هذه العقوبات سنوياً بواسطة الرؤساء الامريكيين المتعاقبين، الرئيس بوش خلال فترتي حكمه والرئيس أوباما خلال فترتي حكمه كذلك.

ان تطبيق الحظر على السودان يتم بموجب الأوامر التنفيذية ١٣٠٦٧ و ١٣٤٠٠

الصادرة من رئيس الولايات المتحدة الامريكية والتي تحظر في بندها الأول على أي شركة أو مؤسسة أو شخص يتمتع بجنسية الولايات المتحدة القيام بأي تعاملات تجارية مع حكومة السودان والجهات التابعة لها حسبما ما هي مبينة بملاحق هذه القرارات. ويجب على الشركات أو المؤسسات أو الشخصيات المتمتعين بجنسية الولايات المتحدة الأمريكية حجز أو إيقاف مرور أي بضائع أو تعاملات من أي نوع مع حكومة السودان والمؤسسات التابعة لها في أي مكان في العالم.

كما تحظر الأوامر على الموظفين الأمريكيين رفيعي المستوى في الهيئآت والمنظمات الدولية مساندة أي قرار في مصلحة حكومة السودان. وعلى هذا فإن الحصار مؤثر ليس على المستوى الثنائي فحسب وإنما على المستوى الدولي وذلك بسبب الوجود القوي للولايات المتحدة في الهيئآت والمنظمات الدولية.

مع كامل التقدير والاحترام للجهات التي تطالب برفع الحظر عن السودان فإننا نعتقد أنه من الواجب وضع إستراتيجية تفاوض مع الجانب الأمريكي تنص على رفع العقوبات الاقتصادية جملة وتفصيلا وبقانون يلغي القوانين والقرارات التنفيذية للحظر. حيث

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٨/١٢/ ٢٠١٦ م.

المطلوب من الولايات المتحدة الامريكية انتعامل بجدية مع موضوع الحظر ورفعه كلياً، كما فعلت مع كوبا، وذلك لانتفاء مبرراته تماما، وللحصول على نصيب مقدر من عوائد الاقتصاد السوداني للشركات الامريكية، ولمنع سقوط البلد في ايدي التنظيمات المتطرفة في حال انهيار الاقتصاد نتيجة لهذه المقاطعة الظالمة.

سوف تجد هذه الاستراتيجية تأييداً من دول الاتحاد الأوروبي، حيث يعمل الاتحاد الأوروبي عبر مفوضيته للأمن مع الحكومة السودانية في الوقت الحالي في برامج واسعة لإيقاف عصابات الإتجار بالبشر والهجرة السرية التي تتخذ من السودان معبراً لأوروبا عبر ليبيا المضطربة أمنياً. إن وجود حكومة قوية في السودان ضرورة للسيطرة على الحدود وعلى هذه العصابات وهذا في مصلحة أوروبا الحليف الرئيسي للولايات المتحدة. لغة المصالح هي الأفعل.[١]

بدائل الاقتصاد السوداني في ظل الحصار الأمريكي :-

تفرض الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقدين من الزمان حصاراً اقتصاديا جائراً على السودان بدعوى دعمه للإرهاب. يشمل الحصار حظر كافة التعاملات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي تقوم بها شخصيات أمريكية اعتبارية أو طبيعية مع السودان. وقد تفاقمت حدة الحصار مؤخراً بتطبيق العديد من البنوك والمؤسسات المالية على مستوى العالم لمقتضيات الحصار بتزيد فوق مقتضياته الأساسية، وكأنها تقول (أبعد عن الشر وغنيلو) مما حدا بالمقرر الخاص لنظام العقوبات القسرية التابع للامم المتحدة بإطلاق تعبير (الإمتثال المفرط) على هذا النوع من التطبيق غير المطلوب لنظام العقوبات.

الكثيرين من المحللين والمتابعين يرجحون استمرار الحصار خلال فترة الرئيس ترامب لأسباب استراتيجية تخص سياسة الولايات المتحدة.

وعلى هذا من واجب المخطط الاقتصادي السوداني بناء خططه على خلفية استمرار الحصار، وهو ظرف غير عادي وتحدي كبير يستلزم معالجات قوية وفعالة.

طارق مختار المحلل الاقتصادي السوداني المقيم بالمملكة المغربية يقترح واحدة من هذه المعالجات بقوله (يمكن آن يكون السودان محور امداد يصل بحار العالم، البحر الاحمر والمتوسط والاطلنطي والهندي، ليمنح الحياة لوسط افريقيا الميت من خلال طرق ومستودعات امداد تمد وسط افريقيا المغلق في تخوم الصحراء الكبرى واثيوبيا وتشاد والنيجر وافريقيا الوسطى وجنوب السودان ومناطق الكونغو.

إن محاور الامدادات، او اللوجستيك رونس، او اللوجستيك هب، هي منشآت متكاملة توضع كمفترق طرق للامدادات . تتكامل فيها خدمات النقل،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٨ م .

والتخزين، وادارة المستودعات، وملتقى للبائعين والمشترين، وخدمات المواصفات والجودة، والجمارك، والبنوك والتمويل.

وتخدم هذه المنشآت المتكاملة الشركات بحيث تكون مستودعات لمنتجاتها، تقلل من الوقت بين طلب السلع في صورته العادية وبين الاستجابة ونقل السلع، بحيث تخدم المستودعات كنقاط متقدمة في الزمان والمكان بدلاً عن اماكن صناعة السلع .

في السودان لدينا فرص لخدمة المناطق جنوب ليبيا وتشاد والنيجر وافريقيا الوسطى وشمال الكونغو وجنوب السودان واثيوبيا باقامة لوجستيك زون في المدن الحدودية القريبة لتلك الحدود. وتكون الفرصة متاحة للشركات السودانية كمتعهد ووسيط لتلك الدول في وارداتها من خارج السودان ولتسويق واحلال وارداتها من الصناعات والمنتجات السودانية. وهي طريقة للالتفاف على المقاطعة الاقتصادية، وكذلك لتنمية الصناعات السودانية وشركات النقل والبنوك والوساطة المالية واعادة التصدير .. الخ.

إن نفس المحاور اللوجستية يتوقع أن تخدم التجارة والتموين الداخلي، من حيث كفاءة المخزون، وتوقعات الاستهلاك والتوريد، وتقليل نفقات النقل الداخلي).

هذه رؤية جديرة بالاعتبار، وتستلزم إعادة نظر شاملة تستهدف تشجيع الاستثمار في مجال النقل وتعطيل قانون المحاور مؤقتاً، وتشجيع الاستثمار في المخازن المجمدة والمبردة، وحماية انسياب التجارة بحراسة من الشرطة والقوات النظامية تمنع عنها الجبايات والتعطيل غير الضروري.[(١)]

بشريات تخفيف الحصار الاقتصادي الامريكي على السودان :-

قبل عدة أشهر زار السودان السفير إدريس الجزائري المقرر الخاص للتدابير الأحادية القسرية بمجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة، وقام بإعداد تقرير مهني وموضوعي حول العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على السودان. وقد ورد في تقريره (لدى معظم المصارف في كل أنحاء العالم شعور بأنها يمكن أن تتعرض للعقوبات في حالة تعاملها مع السودان، حتى لو كان هذا التعامل قانونياً وملتزما بقواعد العقوبات). وقد سمى تقرير المقرر الخاص هذه الحالة (بالامتثال المفرط).

لمعالجة مسألة (الامتثال المفرط) أي تحاشي البنوك التعامل مع السودان أوصى المقرر الخاص بتنظيم مؤتمر يدرس ما تنطوي عليه الإعفاءات من إمكانات وسبل تعزيز فعاليتها، ومعالجة مشكلة (الامتثال المفرط) التي تكبح عن غير قصد العلاقات بين السودان والعالم الخارجي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/١/ ٢٠١٧ م .

في مقال سابق لي على هذا العمود اقترحت على الدبلوماسية السودانية تبني مقترح المقرر الخاص هذا كمعالجة مؤقتة، لحين الرفع الكامل للحظر والذي قد يتأخر لارتباطه بمسائل سياسية.

يبدو أن المبعوث الأمريكي الخاص للسودان وجنوب السودان السفير دونالد بوث التقط زمام المبادرة فسعى لعقد مؤتمر يوم ١٩ الجاري استضافته وزارة الخارجية الأمريكية في نيويورك بمشاركة ممثلين من وزارة الخزانة الأمريكية و مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي (الاوفاك) ومكتب الأمن و التجارة بوزارة الصناعة حول العقوبات علي السودان، بغرض شرح أنواع الأنشطة المسموح بها في ظل العقوبات، وتوضيح ما لا يزال محظورا. شمل المدعوين مؤسسات مالية محلية وأجنبية و أعضاء من القطاع الخاص من المجلس الأمريكي ا سوداني للأعمال. وشارك أيضا محافظ بنك السودان المركزي في هذا الحدث بتقديم كلمة.

في هذا المؤتمر أوضح السفير بوث أن الولايات المتحدة تأمل في رؤية السودان يتمتع بسلام داخلي واستفادة كاملة من الشراكة مع المجتمع الدولي. وأعرب بوث عن أمل حكومة الولايات المتحدة أن يستفاد من التصاريح و التراخيص الموجودة علي أكمل وجه لصالح الشعب السوداني. وكثير منها ذو طبيعة انسانية.

على الرغم من أن هذا المؤتمر ونتائجه لا يمثل رفعاً للحصار، الا أنه خطوة إيجابية تخفف من حدة هذا الحصار، ويتوقع معها عودة عدد من البنوك للتعامل مع السودان.

ولتدعيم هذه الخطوة نتوجه بندائين، الأول: لقوى التغيير أو المعارضة التي تناهض الاتجاه لرفع الحصار الاقتصادي عن السودان، لنقول لهم أن الحصار أفرز أوضاعاً إنسانية حساسة جداً أبرزها تقرير المقرر الخاص، واستجاب لمعالجتها الأجانب، وأنتم كسودانيين أولى بهذا التجاوب.

ومن ناحية أخرى عليكم أن تعلموا أن الآثار الناجمة عن الحصار وآثاره سوف تستمر لعشرات السنوات، حتى لو زال نظام الحكم الحالي بأثر الحصار أو بغيره، وسوف يجد أي نظام يعقبه صعوبات بالغة حداً في استدامة حركة التنمية والنمو.

النداء الثاني نوجهه لوزارة الخارجية، وندعوها فيه لفتح مكتب خاص بالسفارة السودانية بواشنطن، متخصص في أمر الاستثناءات على الحظر الأمريكي، على أن تكون لهذا المكتب علاقة خاصة مع مكتب الأوفاك المسئول عن تطبيق العقوبات، وذلك لمساعدة الجهات السودانية والأجنبية في الحصول على التراخيص والاستثناءات.[1]

تجاوز آثار الحصار :-

تعاني بلادنا من حصار اقتصادي ظالم وخانق تمارسه الإدارة الأمريكية منذ عام

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٣٠ م.

١٩٩٧ ويجدده الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون عاماً بعد عام منذ ذلك الحين. ووفقاً للتطورات الدولية والإقليمية، وصعود صوت العنصرية والمعاداة للاسلام في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، فإن استمرار الحصار الاقتصادي هو الأمر الراجح.

وبناءاً على هذا ينبغي أن تبنى خططنا الاستراتيجية والمرحلية بإستصحاب هذه العقبة الكأداء، وتبني مبادرات وأساليب مبتكرة لتجاوزها.

يُقترح أن تعمل وزارة التجارة، ووزارة الاستثمار، وكل الجهات ذات الصلة، على تبني نظرة جديدة نحو التجارة الحدودية، والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، بحيث يتم توظيف هذه العلاقات لتجاوز آثار الحصار، عن طريق إقامة المناطق الاقتصادية، والمناطق الحرة على الحدود، وتطوير المعابر وتسهيل حركة النقل، والتصنيع المشترك للعديد من المنتجات والصناعات.

يُقترح أيضاً تطوير دور ومهام الملحقيات التجارية والاقتصادية السودانية بالدول الأخرى، وتفويضها لخلق علاقات تبادل تجاري مع القطاع الخاص في تلك الدول، على أن يكون التبادل قائماً على أساس المقايضة أو على أساس الدفع بالعملات المحلية.

على بنك السودان استكمال الاجراءات التنفيذية الخاصة بإستعمال اليوان الصيني في التبادل التجاري بين القطرين، وذلك على خلفية أن حوالي ٨٠٪ من السلع الموجودة في السوق السوداني هي ذات منشأ صيني. إن استعمال اليوان كعملة ثانية في السودان سوف يؤدي لتخفيف الضغوط بصورة واسعة على الحساب الخارجي في الاقتصاد، وعلى الرغم من الأثر السالب على سيادة الدولة، وتنامي التبعية للاقتصاد الصيني، فإنه يبدو حلاً لا مناص منه في ظل اشتداد الحصار الأمريكي.

تكتسب مدخرات وتحويلات المهاجرين أهمية قصوى في هذه المرحلة، لهذا ينبغي ألا تألوا الدولة جهدا في سبيل انسيابها للنظام المصرفي السوداني. على بنك السودان والبنوك والصرافات السودانية الالتزام بشراء العملات من المهاجرين بالسعر الأساسي زائدا سعر الحافز، على أن يكون سعر الحافز مواكباً تماماً للسوق الموازي لا يتأخر عنه ولو بقرش واحد، صحيح أنه سيكون في البداية سباق محموم ومطاردة ما بين السعرين، ولكن النتيجة محسومة في النهاية لصالح النظام المصرفي لأن موارده غير محدودة، في حين أن موارد تجار العملة مهما عظمت فإنها محدودة ويمكن تجفيفها.

ولا بد أن تقترن سياسة الشراء بسعر السوق الموازي من المهاجرين، بحوافز إضافية لهؤلاء المهاجرين متمثلة في إعفاءات مختلفة، ورخص استيراد متحركات مقابل التحويلات الكبيرة. كما ولا بد أن تقترن بترتيب بنك السودان لنظام خاص لهذه التحويلات ما بين البنوك السودانية والبنوك بدول المهاجر خصوصاً المملكة العربية السعودية.

الموقع الاستراتيجي للسودان على ساحل البحر الأحمر، ووجود دول مغلقة بجواره الاقليمي هي اثيوبيا وجنوب السودان وافريقيا الوسطى وتشاد، يمثل فرصة هائلة للسودان للاستفادة من تجارة الترانزيت، وللاستفادة كذلك من المزايا الممنوحة للدول الأقل نمواً، والدول المغلقة، في الاتفاقيات التجارية الدولية والاقليمية، شريطة عمل تسهيلات قوية جداً لتجارة الترانزيت ولاتفاقيات استخدام الموانئ السودانية بواسطة الدول المغلقة المجاورة.(١)

رفع الحظر على تكنلوجيا المعلومات والاتصالات- ما قيمة ذلك؟

الحظر على السودان يتم بموجب الأوامر التنفيذية ١٣٠٦٧ و ١٣٤٠٠ الصادرة من رئيس الولايات المتحدة الامريكية، والتي تحظر على أي شركة او مؤسسة أو شخص يتمتع بجنسية الولايات المتحدة القيام بأي تعملات تجارية مع حكومة السودان والجهات التابعة لها حسبما ما هي مبينة بملاحق هذه القرارات. ويجب على الشركات أو المؤسسات أو الشخصيات المتمتعين بجنسية الولايات المتحدة الأمريكية حجز أو إيقاف مرور أي بضائع أو تعاملات من أي نوع مع حكومة السودان والمؤسسات التابعة لها في أي مكان في العالم، بإستثناء سلعة الصمغ العربي. طبعاً هذا الاستثناء لمصلحة الشركات الامريكية العاملة في انتاج مركزات البيبسي كولا والكوكا كولا. وعدد من المنتجات الطبية والتجميلية الأخرى التي يدخل فيها الصمغ العربي.

أول أمر بإنفاذ العقوبات الاقتصادية على السودان أصدره الرئيس بيل كلينتون في نوفمبر ١٩٩٧. واستمر تجديد هذه العقوبات سنوياً بواسطة الرؤساء الامريكيين المتعاقبين.

التطورات اللاحقة في موضوع هذا الحظر جاءت على النحو الآتي: في ١٢ يونيو ٢٠٠١ أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية OFAC موجهات خاصة بخصوص تصدير أو إعادة تصدير المنتجات الزراعية والأدوية والمعدات الطبية حيث سُمح بالتعامل فيها بعد إصدار رخصة منه. وفي مارس ٢٠١٠ أصدر المكتب المذكور بياناً برفع الحظر عن بعض موارد المعلومات والبرمجيات عن كل من إيران وكوبا والسودان، وأصدر بياناً آخراً في أكتوبر من العام نفسه يشير إلى أنه قد يسمح بتصدير معدات زراعية وخدمات زراعية للسودان بتصاريح لكل حالة على حدة. وبتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٣ صدر بيان رسمي بتوقيع آدم ج سيزين مدير مكتب المتابعة للأصول الأجنبية (Office of Foreign Assets Control) تم بموجبه الترخيص للمؤسسات الأكاديمية والمنظمات والجهات غير الربحية الأمريكية بالتعامل مع المؤسسات الأكاديمية السودانية الخاصة والحكومية، لفائدة الطلاب الجامعيين وما دونهم.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢ م

الجديد في أمر الحظر الأمريكي هذه المرة هو اصدار مكتب المقاطعة OFAC لإستثناء جديد بتاريخ ١٨ فبراير الجاري متعلق برفع الحظر على منتجات الهواتف النقالة واللابتوب وبعض البرمجيات. رفع الحظر الأول عن موارد المعلومات في ٢٠١٠ جاء في أعقاب الانتخابات الإيرانية وما صاحبها من أحداث إذ تمكن بعض المعارضين الإيرانيين من تسريب صور وأفلام فيديو عن مواجهات بين الشرطة والمحتجين على نتائج الانتخابات، عبر برمجيات الانترنت، في حين عجزت وكالات الأنباء الرسمية عن القيام بنفس الدور بسبب السيطرة الأمنية الإيرانية. من هنا رأت الأجهزة الأمنية الأمريكية أن من مصلحتها إتاحة برمجيات الانترنت للشعوب في بلدان الحظر، لتكشف سؤ تصرف الحكومات حسب رؤيتها. فقامت برفع حظر هذه البرمجيات عن كل من ايران- السودان- كوريا الشمالية.

رفع الحظر عن المزيد من موارد المعلومات هذه المرة يعتقد أنه لا يخرج عن هدفين، الأول احكام السيطرة المعلوماتية عن طريق الحصول على المعلومات في الشبكات السودانية من خلال الثغرات Back-Doors التي تضعها الشركات المنتجة للبرمجيات في برامجها ومعداتها بالاتفاق مع الأجهزة الاستخبارية الأمريكية. والهدف الثاني منع الشركات الكورية الجنوبية والشركات الصينية من السيطرة على سوق الأجهزة النقالة وتكنلوجيا الاتصالات بالسودان والانتشار من خلال هذا السوق للسوق الأفريقي العريض.

مطلوب من الولايات المتحدة الامريكية التعامل بجدية مع موضوع الحظر ورفعه كلياً، كما فعلت مع كوبا، وذلك لانتفاء مبرراته تماماً، وللحصول على نصيب مقدر من عوائد الاقتصاد السوداني للشركات الامريكية، ولمنع سقوط البلد في ايدي التنظيمات المتطرفة في حال انهيار الاقتصاد نتيجة لهذه المقاطعة الظالمة.[1]

هل تؤثر ازمة الدين الامريكي على الاقتصاد السوداني؟

أبادر واقول فوراً: انها ستؤثر بكل تأكيد. يجب أن يكون هذا حاسماً وواضحاً حتى لا نقع في البلبلة التي أصابت الناس ذات يوم من العام ٢٠٠٨ عندما خرج مسئول كبير قائلا بأن الازمة الاقتصادية العالمية لن تؤثر على الاقتصاد السوداني!

بعد أن أوضحنا هذه الحقيقة نقول أن أثر أزمة الدين الامريكي سيكون سالباً على السودان في البداية (هذا ربما يأخذ من عام الى ثلاثة أعوام) ولكنه سينعكس ايجاباً على الاقتصاد السوداني بعد ذلك.

تتلخص أزمة الدين الامريكي في أنه في اقتصاد كل دولة من دول العالم هناك نسبة من الناتج القومي الاجمالي تُضمن في موازنة الدولة كنسبة مسموح بالاستدانة في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٣ م.

حدودها من النظام المصرفي أو من الجمهور وتسمى هذه النسبة الدين العام.

وتستدين الدولة من النظام المصرفي عن طريق طباعة العملة، وتستدين من الجمهور عن طريق اصدار صكوك وسندات الدين العام وهي أوراق مالية تصدرها الدولة وتتعهد بسدادها خلال فترة زمنية معينة (خمس سنوات مثلا) وبفائدة محددة مسبقاً.

ما حدث في الولايات المتحدة أن الدولة أفرطت في طباعة الدولار وفي اصدار سندات الدين العام خارج حدود المعادلة الاقتصادية الآمنة فبلغ الدين العام فيها رقماً فلكياً هو ١٤ تريليون دولار (أربعة عشر وأمامها اثنا عشر صفراً). وكان هذا نتيجة للصرف الحكومي الامريكي في الحروب المتعددة التي خاضتها خلال السنوات الاخيرة فضلا عن الصرف على الاعانات الاجتماعية داخلياً. والرقم المذكور هو الحد الأعلى للدين العام حسب قانون الموازنة الامريكي ولا يمكن للادارة الامريكية تجاوزه الا بقانون يسمح لها برفع سقف الدين. ويدور الصراع حالياً في الكونغرس حول هذا القانون الذي ينبغي الاتفاق حوله قبل يوم ٢ أغسطس، ففي هذا اليوم إما أن تسدد الخزانة الامريكية السندات المستحقة بفوائدها (إن أجيز قانون رفع سقف الدين) أو أن تطلب تأجيل السداد (وهذا يعد اعلان للافلاس) فيهبط تصنيف السندات الامريكية ويبدأ حائزيها في التخلص منها ويترتب على هذا انخفاض قيمتها وانخفاض قيمة الدولار الامريكي أمام العملات الاجنبية وعلى رأسها اليورو.

وبما أن كل دول العالم تقريباً تستثمر في السندات الامريكية لأنها كانت الأعلى تصنيفاً فإن الخسارة ستطال غالب دول العالم، ولكن أكثرها تأثراً سيكون الصين واليابان والدول العربية النفطية التي يقدر أنها تستثمر ٩٠٠ مليار دولار في السندات الامريكية. وفضلاً عن الخسائر المباشرة فسيحدث تباطؤ في الاقتصاد العالمي بسبب الهزة في الاقتصد الامريكي وتراجع الاستهلاك الفردي للمواطن الامريكي وهو اكبر مستهلك في العالم.

تأثر الاقتصاد السوداني بهذه الازمة سيأتي أولاً من انخفاض الطلب على صادراته من المواد الأولية في الحبوب والسمسم والمواشي والصمغ العربي والبترول الخام (نصيبه من استخدام خط الانابيب) بسبب تأثر الدول المستوردة بالأزمة. وسيتأثر مرة أخرى بانخفاض المعونة الانمائية الرسمية التي كانت متوقعة من الصين والصناديق العربية والسعودية وقطر ودول أخرى. نفس هذا الأثر السالب ينطبق على دولة جنوب السودان.

أما الأثر الايجابي على الاقتصاد السوداني والمتوقع حدوثه خلال فترة عام الى ثلاثة اعوام فهو اتجاه المزيد من الفوائض النفطية العربية للاستثمار في القطاع الحقيقي الذي يذخر به السودان. لقد أكدت هذه الازمة مرة أخرى أنه من الافضل للاموال العربية الاستثمار في دول الجوار في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات

بدلاً عن الاستثمار في السندات الامريكية ومشتقاتها وقد لدغت منها مرتين. والسودان هو الانسب لهذا الاستثمار، لهذا ندعو الدول العربية ذات الفوائض للاستثمار الآمن في السودان.[1]

مليون إسم على قائمة الحظر الأمريكي :-

إصدارة TTU التي تصدرها الصناعات العسكرية الفرنسية والقريبة من دوائر المخابرات وصنع القرار في فرنسا، أشارت في عددها الصادر بتاريخ ١٥ يناير الجاري إلى أن الأخوين (كواشي) اللذين قاما بتنفيذ عملية الهجوم على مقر صحيفة شارل ايبدو الفرنسية في باريس خلال الأسبوع الثاني من هذا الشهر، أشارت إلى أن إسميهما كانا مضمنين في قوائم الارهابيين أو الأشخاص الذين يعتقد بضلوعهم في أنشطة إرهابية، وخصوصاً في قائمة (حظر الطيران) NO-FLY LIST والتي تستوعب أسماء الأشخاص المحظورين من السفر على متن شركات الطيران الأمريكية. وتتضمن هذه القائمة ٥٠٠ ألف اسم.

وأشارت الاصدارة الى قائمة أخرى أوسع من الأولى يقوم بإعدادها مركز Terrorist Screaming Center (TSC) التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي FBI وتحتوي على ما يزيد عن مليون إسم! علماً بأن هذا المركز هو مركز مشترك للتحليل والرصد بين مختلف الوكالات الاستخبارية. وتتمثل فيه العديد من الوزارات مثل الخارجية والأمن الداخلي والدفاع وغيرها. وقد أنشئ هذا المركز في نوفمبر من العام ٢٠٠٣ وهو يتولى تغذية قاعدة بيانات الكترونية تعرف بإسم Terrorist Screaming Database (TSDB) وتحتوي على أسماء كل (الإرهابيين) أو الذين تدور حولهم شكوك من الذين تقدم أسمائهم وكالات الاستخبارات المحلية أو الصديقة. ويتولى مركز TSDB توزيع المعلومات الاستخبارية للأجهزة في الدول الصديقة.

في أبريل ٢٠٠٧ وصل عدد الأسماء المدرجة في قاعدة البيانات TSDB الى حوالي ٧٠٠ آلآف شخص وبلغ عدد الأسماء التي تضاف شهرياً منذ ذلك الوقت ما بين ٥ آلآف و١٠ آلاف اسم. وتستخدم قاعدة البيانات هذه في فحص طلبات الحصول على تأشيرات الدخول للولايات المتحدة الأمريكية. كما يتولى المركز إعداد قائمة الأشخاص المحظورين من السفر على الطائرات الأمريكية NO-FLY LIST.

يمكن تناول المعلومات هذه من زاويتين، الأولى إثارة سؤال مشروع حول هوية الأخوين كواشي، وهل قاما بفعلهما بتنسيق مع وكالات مخابرات محلية أو دولية بهدف تحريك حملة كبرى على حركة انتشار الاسلام في أوروبا؟ هذه الحركة التي تقض مضاجع اليمين المتطرف واسرائيل. وهل ما قاما به من فعل هو تمهيد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٨/ ٢٠١١ م.

لحرب (صليبية جديدة) كما عبر جورج بوش من قبل وهو يشن الحرب على أفغانستان والعراق والصومال ودول أخرى بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ التي أسفرت عن تدمير برجي التجارة الدولية بنيويورك؟

من زاوية أخرى تؤكد هذه المعلومات حقيقة التعاون والتنسيق ما بين أجهزة المخابرات في الدول الكبرى ونظيرتها في مختلف أنحاء العالم. جدير بالذكر أن هذه العلاقة تكون دائماً بالنسبة لدول العالم الثالث علاقة ذات اتجاه واحد، يتمثل في قيام أجهزة مخابرات دول العالم الثالث بمد مخابرات الدول الكبرى بالمعلومات، خصوصاً ما يطلق عليه الشخصيات المرتبطة بما يسمى بالارهاب، في حين لا تقدم مخابرات الدول الكبرى معلومات مفيدة لهذه الدول، وغالباً ما تكتفي بتقديم فرص تدريب، وبتقديم مدفوعات مالية لقادة أجهزة الدول الفقيرة، بعضها يوظف لمصلحة أجهزة المخابرات المحلية، وأغلبها يذهب لجيوب هؤلاء القادة.

أذكر في ثمانينات القرن الماضي أن من ضمن مهام وحدة جهاز أمن الدولة بمطار الخرطوم هو تصوير جوازات المسافرين من دول معينة هي محل اهتمام CIA وتسليم هذه الصور لمندوب السفارة الامريكية بالخرطوم الذي كان يحضر بصورة يومية للمطار، وهو غالباً مندوب CIA التي كان لها وجود مقدر بالخرطوم حينذاك.[1]

سبل ايقاف تراجع العملة الوطنية :-

منذ حوالي الثلاثة أشهر تشهد قيمة العملة السودانية أمام العملات القابلة للتحويل تراجعاً مستمراً، ويقدر البعض أنها قد فقدت ٣٠٪ من قيمتها منذ بداية العام. المؤسف أن التراجع لا يتم وفق رؤية أو استراتيجية معينة يتبعها البنك المركزي، اللهم الا إذا كانت هذه الرؤية أو الاستراتيجية سرية وغير قابلة للنشر. في بعض البلدان يتعمد البنك المركزي إحداث خفض محسوب لقيمة العملة الوطنية بقصد حفز الصادرات، وهو ما تمارسه الصين حالياً، حيث نتابع بإستمرار على أجهزة الاعلام احتجاج الولايات المتحدة على قيمة اليوان الصين. حيث تطالب الولايات المتحدة الصين إعطاء عملتها قيمة أكبر بينما تمانع الصين في ذلك لأن من مصلحتها أن تكون قيمة عملتها منخفضة لتنافس بقوة في السوق الأمريكي الكبير.

إن وسائل الضبط الإداري مثل الحملات الأمنية على تجار العملة في الأسواق لا تؤدي لنتائج ثابتة ومستمرة، فأثرها محدود وغير مستمر، ذلك لأن الانخفاض المستمر في قيمة العملة سببه هيكلي وهو ضعف احتياطيات بنك السودان التي تمكنه من التدخل لحفظ قيمة العملة الوطنية. وضعف الاحتياطيات سببه الأول ضعف الصادرات السودانية للخارج، وضعف الصادرات سببه قلة الانتاج أو عدم ملائمته للاسواق العالمية أو الاثنين معاً.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/١/ ٢٠١٥ م.

إذا يا جماعة الخير قضيتنا واضحة كيف نزيد الانتاج، خصوصا الانتاج من اجل الصادر؟ وما هي السياسات المطلوبة لحفز هذا الصادر؟ طبعاً لن نأتي بجديد في هذا المجال لأن تجارب الدول من حولنا التي زادت من صادراتها وانتاجها واضحة ومتاحة.

علينا التركيز على منتجات محددة نملك فيها مزايا نسبية وتنافسية. وأن نحفز المصدرين للعمل في مجال الصادر. بالطبع خططت الدولة وحددت سلع الصادر ودونتها في وثيقة سمتها البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ غير أنه من الواضح أن عجلة التطبيق بطيئة للغاية. ويعود هذا لسببين الأول السياسات الحكومية الغير محفزة للصادر والسبب الثاني ضعف التعامل مع النظام المصرفي العالمي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان من قبل الولايات المتحدة.

نرى أن يصدر مجلس الوزراء قرارات ملزمة بإعفاء سلع الصادر من كل الرسوم والجبايات، وأن تكلف وزارة الداخلية بحماية سلع الصادر من مكان الانتاج وحتى موانئ الصادر، وأن توجه البنوك لتمويل عمليات الصادر، مباشرة أو عبر محافظ وصناديق، بدون تردد وبأسقف تمويل عالية جداً، وأن يمنع الأجانب من العمل في الصادر كتجار مع السماح لهم بالعمل فيه كمنتجين.

وعلى وزارة التجارة فصل سجل المصدرين عن سجل المستوردين. على أن يسجل في سجل المصدرين الشركات الكبرى التي تملك انتاجاً حقيقياً من سلع الصادر. وعلى بنك السودان تفعيل الاتفاق مع دولة الصين بشأن استخدام اليوان الصيني كعملة تبادل بين القطرين للخروج من معضلة الحظر الامريكي.[١]

تحديات القطاع النقدي :-

بسبب الحظر الأمريكي الجائر على التعاملات مع السودان، والذي تنصاع له غالبية المؤسسات المالية الأجنبية، يواجه القطاع النقدي في السودان مشكلات كبيرة وعميقة. أهم مظهر لهذه المشكلات هو عدم قدرة بنك السودان السيطرة على سعر الصرف بسبب ضعف الاحتياطات من العملات الأجنبية لديه. مما جعل سعر صرف الجنيه السوداني يتهاوى أمام العملات الأجنبية.

ضعف إحتياطات البنك المركزي أدى أيضاً لعجزه النسبي عن تمويل المستوردات عبر النظام المصرفي، الشيء الذي جعل التجار والمستوردين يلجأون لتمويل مستورداتهم بشراء الدولار من السوق الأسود. أدى هذا لإرتفاع سعر الدولار والعملات الأجنبية الأخرى أمام الجنيه السوداني.

ويضاف لهذا ضعف قدرة البنك المركزي على تحصيل عوائد الصادرات السودانية للخارج بسبب إمتناع غالب البنوك الأجنبية عن التحويل للسودان، مما

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٤/٨/ ٢٠١٦ م.

فاقم من مشكلة ضعف الاحتياطات، وهذا بغض النظر عن ضعف الصادرات السودانية أصلاً من حيث الحجم أو من حيث القيمة.

هذه المشكلات الكبيرة والعميقة تقتضي من الادارة الاقتصادية في الدولة قرارات شجاعة ومعالجات غير تقليدية. لقد رتبت الادارة الاقتصادية بعض المعالجات سابقاً غير أنها لم تنفذ مما فاقم من مشكلة سعر الصرف. من ذلك الإتفاق مع الصين على إستخدام اليوان الصيني في التبادلات التجارية ما بين السودان والصين. إن تفعيل هذا الاتفاق سيؤدي لاستقرار سعر الصرف لأن الصين هي أكبر شريك تجاري للسودان في مجالي الصادرات والواردات.

يضاف للإتفاق مع الصين إتفاق آخر مع البنك المركزي الاثيوبي بشأن الاعتماد المتبادل لكل من عملتي البلدين لدى البلد الآخر. أي الاعتراف بالنقمة الاثيوبية كعملة للتدوال بالسودان، والإعتراف بالجنيه السوداني كعملة للتداول بإثيوبيا وفقاً لضوابط من الطرفين. إن تعاملاً كهذا يفتح ثغرة في جدار الحظر الاقتصادي الأمريكي.

بالاضافة لهاتين المعالجتين يُقترح الاتفاق مع دول الخليج على فتح فروع للبنوك السودانية لديهم، مثل فرع بنك النيلين بأبوظبي، لتتولى هذه الفروع شراء النقد الأجنبي من المهاجرين السودانيين بتلك الدول بسعر مجز، وتحويل القيمة لأهلهم بالسودان بنفس الكفاءة التي يعمل بها تجار العملة في الوقت الحالي. ويتم استغلال الحصيلة في تمويل الاستيراد للسودان، ويحتفظ بالباقي كأرصدة لبنك السودان بالحارج. ينبغي أن تتم إتصالات دبلوماسية على مستوى عالي للتصديق بفتح الفروع بدول الخليج، لأن إشتراطات البنوك المركزية الخليجية قاسية في مسألة فتح الفروع لبنوك أجنبية.

يقترح أيضاً فتح وكالات سياحية بحجم كبير وامكانيات واسعة بدول الخليج للترويج للسياحة في السودان، وجذب الخليجين لسياحة السفري والصيد التي يحبونها، على أن تتحصل منهم كل التكليف والرسوم بالعملات الأجنبية بالخارج لتضاف لأرصدة بنك السودان بالخارج.

هذه المعالجات مع قرارات موازية لإيقاف استيراد بعض السلع غير الضرورية، والإستمرار في شراء الذهب من المعدنين التقليدين بالسعر العالمي الموازي سوف تؤدي في حالة الجدية في التنفيذ لإعادة الاستقرار للعملة السودانية.[1]

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/٥/ ٢٠١٦ م.

الباب الثامن

اقتصاد الولايات

تجربة الحكم اللامركزي في الميدان :-

يتم في الوقت الحالي برنامج كبير لتقييم تجربة الحكم اللامركزي تحت إشراف رئاسة الجمهورية وبمتابعة وتنسيق وترتيب من وزارة الحكم الاتحادي. البرنامج الذي شارف على نهايته تكون من عدة حلقات بدأت بمؤتمرات لتقييم تجربة الحكم اللامركزي بالمحليات، حيث عقدت كل محلية مؤتمراً خاصاً بها، ثم إنتقل التقييم والتقويم للمستوى الولائي حيث عقدت كل ولاية مؤتمراً خاصاً لتقييم وتقويم التجربة، وآخر مؤتمرات الولايات كان مؤتمر ولاية الخرطوم الذي انعقد يوم أمس السبت ٧ نوفمبر.

وبالتوازي مع مؤتمرات الولايات عقدت كل وزارة مركزية مؤتمراً لتقييم وتقويم تجربة الحكم اللامركزي من خلال النظرة الفنية لمهام واختصاصات الوزارات المركزية، والتقاطعات التي تحدث عند ممارسة هذه المهام والاختصاصات مع مستوى الحكم الولائي ومستوى الحكم المحلي. وستنتهي كل هذه المؤتمرات بمؤتمر قومي جامع بالخرطوم تطرح فيه خلاصات توصيات المؤتمرات المتعددة التي انعقدت، وذلك بهدف الخروج بسياسات تتم ترجمتها من خلال الدستور والقوانين واللوائح لإجراءات وعمل ميداني يحقق فلسفة الحكم اللامركزي في تنزيل السلطات وتبسيط الاجراءات وتحقيق التنمية.

إن الدروس المستفادة من تجربة العقدين الماضيين للنظام الحالى ستشكل نقطة البداية لنموه وتطوره حتي يتمكن من تحويل السلطات والإلتزامات بصورة أكبر بعيداً عن المركز. ومن الواضح، أن مثل هذه التنمية ستأخذ فى الحسبان المعوقات البشرية والمؤسسية الموجودة والتى يمكن أن تحد من السرعة والمدى الذى يتم من خلاله التحويل والتمكين.

تعميق عملية اللامركزية تتطلب تمكين كل محلية والتأكد من قدرتها على: التأمين علي الشخص وممتلكاته، والتى تستلزم تأمين الحصول على الأرض وبالتالى المساهمة فى تعزيز المساواة، ثم التأكد من حق المشاركة بفعالية فى حياة المجتمع لضمان أن الأولويات التنموية قد تم وضعها على المستوى المحلى بواسطة

الجماهير المحلية (ديمقراطية المشاركة) وتحديد كيفية تحقيقها.

ومن أهم العناصر لتمكين المستوى المحلي تحديد مصادر الدخل (من النشاطات الزراعية أوغير الزراعية) والتى ستحدد أيضا الحاجة إلى تطوير البنيات الأساسية المحلية كالطاقة والمياه والنقل لأسواق المدن. تمويل وشراء مدخلات الإنتاج الأخرى ......إلخ، ويرتبط بهذا إمكانية الحصول على التعليم الأساسى وحزمة الخدمات الصحية الأساسية.

إن الموارد اللازمة لدعم مثل هذه اللامركزية ، مع مرور الزمن، ينبغي أن تأتي من خلال عملية تعميق الفدرالية المالية حيث يكون قد تم تحويل السلطة الضرائبية بصورة أكبر للمحليات (فى تحديد المعدلات الضريبية بالإضافة إلي تحصيلها، وبأخذ الدروس المستفادة من تجربة النظام الحالي في الحسبان، وتعزيز القدرات المؤسسية على المستويات المحلية)، وقسمة الموارد القومية ومن إمكانية الحصول على العون الخارجي.

ومن أجل نجاح وإستدامة إستراتيجية التنمية ذات البعد المحلي، أى النمو عن طريق التنمية الريفية وتقديم الخدمات من خلال اللامركزية ، فإن خلق المؤسسات المناسبة. وبناء القدرات والحكم والإدارة الرشيدة تعتبر من الأمور الحاسمة. إن المؤسسات الموجودة، وبصفة خاصة على مستوى الولايات والمحليات غير قادرة حاليا على القيام بالمهام الضخمة للنظام اللامركزى، وهذا يتطلب ضرورة تعزيز إمكانيات المؤسسات التي تقوم بمهمة المراقبة والإشراف علي الإمور المالية. أما أنظمة المحاسبة والرقابة علي الموازنة فإنها تحتاج إلي تطوير وعدد كافي من الموارد البشرية المدربة للقيام بالوظائف التي كانت في السابق محتكرة بواسطة المركز أو الولاية.

هذا يعني الحاجة لتقوية وتوسيع قدرات ديوان المراجع العام والمراجعة الداخلية بحيث تغطي مجال مراجعة قضايا البيئة والأداء الفني الفعلي. ومن أجل تعزيز قدراتهما لإنجاز وظائفهما التقليدية المتعلقة بالمراجعة المالية ومواكبة مسئولياتهما الجديدة فإنه يجب تقوية المراجعة العامة والمراجعة الداخلية بزيادة عدد الموظفين المؤهلين ومنحهم الرواتب والحوافز الكافية، كما يجب زيادة فرص التدريب.

من جانب آخر وفي مجال المشتريات الحكومية ينبغي مراجعة لوائح ونظم المشتريات لتصبح أكثر قوة وفعالية فيما يختص بمحاسبة كل الوحدات العامة وإلزامها بموجهات جديدة أكثر صرامة للمشتريات.

ومن المؤمل أن تؤدي هذه الإصلاحات المقترحة إلي تعزيز الحكم والإدارة الرشيدة، الشفافية، المحاسبة والمشاركة العامة الواسعة.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١١/٨ م

هل استفادت ولاية الخرطوم من كونها مركزاً مالياً؟

تعتبر ولاية الخرطوم مكان تركز الخدمات المالية والمصرفية بلا منازع، ففي مجال البنوك نجد أن عدد البنوك العاملة في السودان ٣٧ بنكاً منها ٧ أجنبية، رئاسات البنوك جميعها بولاية الخرطوم. لهذه البنوك ٦٥٠ فرعاً على مستوى السودان ٢٦٠ فرعاً من هذه الفروع توجد في ولاية الخرطوم بنسبة ٤٠٪ في حين أن مساحة ولاية الخرطوم تمثل ١,٢٪ فقط من مساحة السودان.

بولاية الخرطوم رئاسات وأغلب فروع شركات الصرافة البلغ عددها ٢٤، ورئاسات وأغلب فروع شركات التحاويل المالية والاجارة البالغ عددها ١١ شركة. وبالخرطوم شركة السودان للخدمات المالية وهي شركة مملوكة لوزارة المالية وبنك السودان وتدير حجم هائل جدا من الأموال يبلغ حوالي ٢٠ مليار جنيه سوداني، فهي تشرف على بيع وشراء شهادات مشاركة الحكومة (شهامة)، وشهادات الاستثمار الحكومية (صرح)، وشهادات إجارة البنك المركزي (شهاب)، وشهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)، وشهادات إجارة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة) بالعملة المحلية، وشهادات إجارة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور) بالدولار الامريكي.

وبالخرطوم أيضاً رئاسات الشركات العاملة في مجال التأمين البلغ عددها ١٥ شركة منها ١٣ شركة تأمين وشركتان لإعادة التأمين وهي تتعامل في حجم أموال مقداره ١,٦ مليار جنيه.

السؤال الذي يفرض نفسه: هل استفادت ولاية الخرطوم من هذا التركز المالي الهائل؟ الاجابة قطعا لا. لأن الاستفادة الفعالة والصحيحة كانت سوف تنعكس في صورة خدمات حكومية أفضل في المياه والكهرباء والنظافة، وفي أنشطة اقتصادية أوسع وأعمق على مستوى القطاع الخاص.

السبب في عدم استفادة ولاية الخرطوم من التركز المالي الهائل فيها يعود بتقديري لعنصرين: الأول عجز الولاية عن تقديم مشروعات ذات تصميم جيد تفيد قطاع الخدمات الحكومية وتكون قادرة على الاستدامة ورد التمويل المقدم من المؤسسات المالية. على سبيل المثال فإن تكوين شركة مساهمة عامة للمياه، وأخرى للنظافة، وثالثة للانتاج الزراعي والحيواني، بإدارات إحترافية، ويشارك فيها كل المواطنين المستفيدين من هذه الخدمات، يمكن أن تمثل حلاً مناسباً لقضايا مزمنة تعاني منها الولاية. لأن مثل هذه الشركات يمكنها الحصول على تمويل من المؤسسات المالية بالولاية، أو يمكنها إصدار ورقة مالية للمشاركة في أرباحها كشهادة شهامة تطرح على الجمهور والجهات الأخرى.

أما العنصر الثاني الذي يمثل سبباً في عدم استفادة الخرطوم من التركز المالي فيها فهو تردد المؤسسات المالية في منح التمويل. إذا أخذنا البنوك على سبيل المثال فإننا نجد أن إجمالي التمويل المصرفي للقطاعين الحكومي والخاص قد بلغ في العام ٢٠١٤ مبلغ ٤٤.٣ مليار جنيه وهو يمثل ٨٢٪ من إجمالي الودائع في البنوك و٤٨٪ من أجمالي أصول البنوك. هذه الأرقام تنهض دليلاً على تخوف البنوك وترددها في التمويل، وتنهض دليلا كذلك على عجزها عن توظيف أموالها لتحقيق الأرباح. قد يجادل البعض بأن قواعد السلامة المصرفية هي التي حتمت هذه النسب، ويرد على هذا بأن هناك متسع لم تستغله البنوك حتى بإتباع أقصى قواعد السلامة المصرفية، فضلاً عن أن ظروفنا الاقتصادية تحتم الارتفاع بمستوى توظيف ما لدينا من موارد.[(١)]

جهاز التحصيل الموحد بولاية الخرطوم :-

المجلس التشريعي بولاية الخرطوم بصدد إجازة قانون جهاز التحصيل الموحد بالولاية. الفكرة رائدة جداً وغير مسبوقة على مستوى ولايات السودان، أما على مستوى المحليات فقد سبقت محلية شرق النيل لاقرار وتطبيق نظام محوسب وموحد للتحصيل.

الهدف من الجهاز حسبما تشير المذكرة التفسيرية للقانون هو (تنمية وتطوير الموارد، وزيادة الايرادات وعائدات التحصيل، وتوحيد وتفعيل المواعين الايرادية، وتبسيط وتسهيل الاجراءات، وتطوير أساليب التحصيل وحوسبتها، وربطها بالشبكة الالكترونية، لضمان الاشراف على أجهزة التحصيل وتحسين وسائلها ومنعاً للازدواجية في فرض المفروضات المالية وتحصيلها بين وحدات الولاية. وتدريب العاملين بالجهاز، والسعي لتوطيد وتقوية العلاقات ما بين الممولين والجهات الحكومية الفارضة للرسوم، بغرض توسيع مظلة التحصيل والتوزيع العادل لحصيلة التدفقات النقدية، وتحقيق الكفاءة في ادارة الموارد ومعرفة المتوقع منها وفق معلومات محددة، وتحقيق نظام رقابي فعال، والحد من التهرب والتحايل والغش في سداد الالتزامات والرسوم للنشاطات المختلفة).

ان المشكلة الأساسية في ولاية الخرطوم، بل في كل ولايات السودان، أن حصيلة الضرائب المتحصلة لا تتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي الكلي. فحصيلة الضرائب في السودان حوالي ٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي بينما نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي في الدول النامية ما بين ٢٥٪- ٣٥٪. وتعود قلة الحصيلة للتهرب الضريبي، أو عدم الكفاءة التحصيلية، أو الفساد، أو بسبب انتشار الاقتصاد الخفي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٣ م

يحاول القانون الجديد معالجة كل هذه الأسباب عن طريق توحيد اجراءات وطرق التحصيل، وتوحيد العنصر البشري الذي يقوم بالتحصيل تحت مظلة واحدة، وتحديث وسائل التحصيل باستخدام التقانة الحديثة، وذلك بالنسبة للأنشطة المسجلة والتي يتم التحصيل منها حالياً بالطرق التقليدية.

أما بالنسبة للأنشطة الغير مسجلة، أو ما يعرف بالاقتصاد الخفي، فإنها تحتاج لجهود أكبر وأعمق. والاقتصاد الخفي هو ذلك الجزء من الأنشطة الاقتصادية التي لا تطالها أيدي السلطات العامة لأنها مخفية وغير واضحة. وبالتالي لا تستطيع السلطات المختصة احصائها، أو تنظيمها، أو تحصيل الضرائب والمستحقات الحكومية منها. وقد يكون النشاط الاقتصادي الخفي من حيث موضوعه شرعياً كممارسة التجارة والوساطة بالتلفون والفاكس والايميل من البيت، أو من خلال مكتب لا يدل مظهره على مخبره، والهدف في هذه الحالة هو التهرب من الضرائب والرسوم الأخرى. وقد يكون النشاط نفسه غير مشروع كالاتجار في المخدرات أو العمل بالتهريب أو غسيل الأموال.

الاقتصاد الخفي (غير المشروع) يصعب جداً تقديره أو الاشارة لأماكن ممارسته الا من خلال معلومات الأجهزة الأمنية المختصة.

أما بالنسبة للاقتصاد الخفي (المشروع) فعلينا الاستفادة من قاعدة بيانات السجل المدني. إن تضمين قاعدة بيانات السجل المدني كل الأنشطة الاقتصادية الخاصة بشخص ما عبر رقمه الوطني ستمكن من محاصرة الاقتصاد الخفي. ويتطلب هذا الخطوات الآتية: كل المعاملات الرسمية لا تتم الا بإبراز الرقم الوطني. ويشمل ذلك معاملات الضرائب، الجمارك، تسجيل الأراضي والعقارات ونقل ملكيتها وكل المعاملات الخاصة بها، تسجيل السفن والطائرات والمتحركات ونقل ملكيتها وكل المعاملات الخاصة بها، تسجيل الشركات وأسماء الأعمال، تسجيل المنظمات الطوعية، منح إعفاء الخروج وتسجيل الدخول للسودانيين. بتكامل هذه المعلومات ومقارنتها ببرامج حاسوبية ذكية سيتم التوصل لكل الأنشطة وممارسيها والتحصيل المشروع منهم.

إن هذا يشير لضرورة استكمال عمليات السجل المدني، والانتقال من مرحلة التسجيل المبدئي الحالية الى مرحلة اتاحة البيانات لبعض الجهات الحكومية والمؤسسات مثل جهازي الضرائب والجمارك والنظام المصرفي. لا بد من تضافر الجهود لاستكمال مشروع السجل المدني بإعتباره قاعدة بيانات أساسية أمنية واقتصادية واستراتيجية.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٧/ ٢٠١٥ م

قانون التحصيل الموحد :-

يوم أمس السبت عقدت لجنة الشئون المالية والاقتصادية والقوى العاملة وشؤون المستهلك بمجلس تشريعي ولاية الخرطوم ورشة عمل هامة حول مشروع قانون التحصيل الموحد بولاية الخرطوم لسنة ٢٠١٥. الورشة ناقشت وعلى مدى اربع ساعات مشروع القانون باستفاضة وتفاصيل دقيقة.

الهدف من القانون واضح وبسيط وهو إنشاء جهاز واحد يكون مسئول عن تحصيل الرسوم والمفروضات المالية الحكومية على التجار واصحاب الاعمال والمواطنين، وذلك بدلا عن قيام كل وزارة او هيئة او محلية بالتحصيل منفردة. إن إنشاء مثل هذا الجهاز يخدم في حقيقة الأمر الطرفين المواطن دافع الرسوم والمفروضات من جانب، والجهاز الحكومي من الجانب الآخر. المواطن صاحب العمل أو المتجر أو المصنع أو المقيم سوف يصله موظف واحد محترم، وبجهاز الكتروني، لتحصيل المفروضات عليه، بدلا عن عدد من المتحصلين في اليوم الواحد، يخرج هذا ليدخل الآخر، فيضطر المواطن للدفع لواحد والطناش عن ثاني وتفويت ثالث بأسلوب وطريقة قد تدخل فيها الحرمة. التعامل مع جهاز واحد يتيح للمواطن أيضاً الاتفاق على تقسيط المفروضات عليه حسب ظروفه، كما يتيح له الاستئناف لجهة معلومة ان كان في المفروض عليه شطط أو تجاوز للمعقولية.

أما الجانب الحكومي فإن استفادته تكون من خلال زيادة التحصيل، لأن التحصيل الذي يقوم به الجهاز الموحد يتم من خلال متحصلين مدربين وبوسائل حديثة. وسوف يقل كذلك الهدر المالي بسبب انخفاض تكلفة التحصيل الكلية. وسوف تتاح للجهاز إعادة رسم خارطة الموارد وتنميتها، لأن كل المعلومات سوف تكون لدى الجهاز من خلال قاعدة بيانات رقمية مبنية على نظم المعلومات الجغرافية.

برز من خلال النقاش اتجاهان وتخوفان، الاتجاهين تمحورا حول فريق ينادي بالاسراع في التطبيق، لأن الهدر مستمر، ولأن أصحاب الأعمال إزداد ضيقهم من يد الجبايات الثقيلة. وفريق يدعو للتريث بغرض الاحكام وسد كل الثغرات. أما المتخوفون ففريق يخشى تكرار تجربة أورنيك ١٥ الالكتروني، التي يرون أن التعجل قد شابها، فأفقدت بعض الوحدات والمحليات موارد مهمة. (طبعاً تم استعادتها لاحقاً وفي أقل من شهر واحد) وفريق آخر يرى في الأمر تجاوز لصلاحيات الولاية، وتغول على صلاحيات وسلطات المحليات كمستوى حكم نص عليه دستور الولاية وقانون الحكم المحلي.

يرد على هذا بأن جهاز التحصيل الموحد هو جهاز لتنظيم التحصيل، وليس لفرضه أو تشريعه، أو التحكم في منصرفه. وقد نصت المادة ٥ (١١) من مشروع

القانون على ((تحويل التدفقات آلياً للوزارة والمحليات والوحدات وفقاً للقانون)). معنى هذا أن لمعتمد المحلية بوصفه المسئول عن مستوى الحكم المحلي أن يتصرف فيما يتم تحصيله في دائرة اختصاصه صرفاً على البنود المجازة في الميزانية دون الرجوع لأي سلطة أو جهة أخرى.

ولمعالجة أي تضارب أو سؤ فهم يمكن أن ينتج عن عمل الجهاز اقترحنا أن يقوم كل معتمد، وفي بداية السنة المالية، بإصدار تفويض لجهاز التحصيل الموحد لتحصيل ايرادات المحلية المجازة في قانون الموازنة.

أكثر من هذا إقترحنا على وزير المالية بضمان المحلية لدى البنك المودعة فيه أموال جهاز التحصيل الموحد، بحيث يتمكن المعتمد من السحب على المكشوف في حالات الطوارئ، في حدود نسبة معينة من تحصيله المتوقع مستقبلاً.

بهذه التطمينات والإجراءات الاحترازية نتوقع إجازة القانون، ومن خلاله سوف تحدث طفرة في الايرادات على مستوى المحليات وعلى مستوى الوحدات الأخرى، وسوف يتم التخفيف من ثقل الجبايات على المواطن. ولن يتضرر من إجازة القانون والعمل به الا الذين كانوا يأكلون أموال الناس بالباطل والعياذ بالله.(١)

عمل مدهش بمحلية شرق النيل :-

تعتبر محلية شرق النيل من المحليات الأقل نموا في ولاية الخرطوم بمعايير الخدمات وانتشارها، وبمعايير الأنشطة الاقتصادية والتحصيل الايرادي منها، وبالتالي قدرتها الذاتية على تمويل التنمية. يبدو أن هذه المحلية، وبقيادة معتمدها الشاب الدكتور عمار حامد سليمان، بصدد احداث انقلاب تنموي من خلال توظيف تقانات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وتحديث العمل الاداري، وزيادة كفاءة التحصيل الايرادي.

تم مساء الثلاثاء ٢٠ يناير ٢٠١٥ تدشين بداية العمل بمجموعة من التطبيقات والبرامج والوسائل ستنقل العمل بهذه المحلية لمصاف الادارة الحكومية الالكترونية. ويشمل ذلك تطبيقات الادارة الحكومية الالكترونية من خلال حزمة تشمل أربعة برامج قياسية هي: الشئون الادارية والمالية، المكتب التنفيذي، الحسابات، المخازن. وسوف يستخدم نظام آلي بالكامل لتحصيل الايرادات يستند على قاعدة بيانات قوية تستخدم نظم المعلومات الجغرافية. سوف يستخدم المتحصلون بالمحلية أجهزة حاسب آلي كفية ...مربوطة بنظام المعلومات الجغرافية تتيح معرفة مكان المتحصل من غرفة المتابعة وتسجل المبلغ المتحصل فورا في قاعدة بيانات ايرادات المحلية وتستخرج للتاجر أو صاحب النشاط اورنيك الايرادات ١٥ مطبوعاً من نفس الحاسب

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٩/ ٢٠١٥ م.

الآلي الكفي.

ولا يحتاج الذين يصلون للمحلية لدفع رسوم رخص أو ضرائب محلية للوقوف في صف أمام الخزنة لتوريد المطلوب منهم حيث تم توفير ماكينة ايداع نقدي تستلم المبالغ المطلوبة وتستخرج للمودع اورنيك ايرادات ١٥ أيضا.

ولتلقي شكاوى المواطنين والمتعاملين مع المحلية تم تخصيص رقم الهاتف ١٩٤٠ على كل الشبكات كمركز اتصالات للمحلية Call center يتم من خلاله الرد على الاستفسارات وتلقي الشكاوى مع الرد السريع عليها.

استغرق تركيب هذه الأنظمة وتركيبها وتشغيلها التجريبي فترة طويلة لهذا جاء العمل مجوداً، وينبئ بالاستمرار، والاستقرار والتطور. وبالتالي فإن النتائج المتوقعة من تشغيل هذه الأنظمة تشمل: تحسين تقديم الخدمات للمواطنين من خلال ادارة هذه الخدمات بأحدث نظم المعلومات الجغرافية، تقليل الهدر في التحصيل حيث كان نظام التحصيل التقليدي لا يصل لكل المستهدفين، وكان مرتعاً للفساد من خلال أخذ أموال الناس وعدم توريدها كلياً أو جزئياً لخزينة المحلية، وتشمل النتائج كذلك زيادة كفاءة العمل لاداري، وادارة المخازن، والحفظ المحكم للوثائق من خلال استخدام شبكة المعلومات والأرشفة الالكترونية.

شاركت العديد من الشركات السودانية في تقديم هذه البرمجيات والأنظمة بواسطة مهندسين ومبرمجين سودانيين شباب ملكوا ناصية العلم، وملكوا فوق ذلك الحماس والاهتمام الهادف لتغيير واقع العمل الاداري والمالي الروتيني بالمحلية. وخاضوا تجربة مفيدة جداً يمكن تكرارها على مستوى كل محليات السودان.

التهنئة نسوقها لمعتمد محلية شرق النيل الهمام الدكتور عمار حامد سليمان ولأركان حربه من الاداريين والتنفيذيين ولمواطني المحلية بهذا الانجاز.[1]

ولاية الخرطوم وشهر رمضان الكريم :-

يمثل شهر رمضان المعظم تحدياً كبيراً لولاية الخرطوم فيما يتعلق بتوفير مستلزمات الأسر الأساسية من السلع التموينية. الولاية التي يبلغ عدد سكانها ٦.٨ مليون نسمة يمثلون أكثر من ١٨٪ من عدد سكان السودان، ومع وجود قوة شرائية كبيرة فيها، وانتشار واسع لمنافذ البيع، تحتاج لجهود خاصة لتوفير السلع والخدمات بإنتظام وبالجودة المطلوبة خلال الشهر الكريم وغيره من الشهور.

يوم الخميس الماضي عقدت اللجنة العليا للمعالجات الاقتصادية والاجتماعية بالولاية اجتماعاً مهماً لمراجعة الاستعدادات للشهر الكريم، ووضع الترتيبات والاحتياطات لسد أي نقص في مجال السلع التموينية. واللجنة العليا للمعالجات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١/٢٠١٥م

الاقتصادية والاجتماعية تتكون من تسع لجان فرعية هي: لجنة الشئون الإجتماعية، لجنة الدواء، لجنة المواصلات، لجنة السلع الحساسة، لجنة منافذ البيع، لجنة الانتاج، لجنة قوت العاملين، لجنة الخبز، لجنة الغاز.

أكدت أمل البيلي وزير الشئون الاجتماعية بالولاية ورئيس لجنة الشئون الاجتماعية توفير عون سلعي فيه أهم السلع الرمضانية لعدد ٨٥ ألف أسرة بالتعاون ما بين الوزارة ومنظمات المجتمع المدني والخيرين. فيما أكدت لجنة قوت العاملين البدء في توزيع ٦٥ ألف كرتونة رمضانية للعاملين بالقطاعين العام والخاص تحوي كل كرتونة السلع الرمضانية المهمة من زيت وسكر وشاي وزيت طعام ولبن بودرة ودقيق. يسدد العاملون قيمة الكرتونة بالاقساط على مدى سبعة أشهر. أما لجنة منافذ ابيع فقد أكدت على تجهيز ٣٥ سوق للبيع المخفض بمحليات الولاية المختلفة فضلاً عن ١٠٠ منفذ آخر للتعاون وللنقابات بمواقع العمل. وقد تعهدت لجنة الانتاج، التي تشرف عليها وزارة الزراعة، بمد كل هذه المنافذ بالفراخ واللحوم الحمراء وبيض المائدة والخضروات الأساسية، وبأسعار تقل بنسبة ما بين ١٥٪ الى ٢٥٪ أقل من أسعار السوق.

أكدت لجنة الغاز توفر غاز الطبخ بكل أنحاء الولاية ومن جميع الانواع مع وجود احتياطي كافٍ. فيما أكدت لجنة الخبز توفر الخبز والدقيق بصورة أكثر من كافية بكل أنحاء الولاية.

بناءاً على هذه الخطط والترتيبات من الواضح أن حصول المواطن على السلع الرمضانية الأساسية سوف يكون متيسراً وسهلاً بإذن الله. غير أن الصورة المتفائلة لن تكتمل الا بتأكيد شركة توزيع الكهرباء على عدم قطع الكهرباء عن المساكن خلال الشهر الكريم، وتأكيد المؤسسة العامة للبترول على توفير الجازولين خلال نفس الفترة أيضا حتى لا يرهق المواطن بالتوقف لعدة ساعات في مواقف المواصلات. من جانب آخر على المصانع الوطنية العمل على توفير منتجاتها بأسواق البيع المخفض بالمحليات بسعر المصنع، وعدم الاكتفاء بالمعروض في معرض صنع بالسودان بمعرض الخرطوم الدولي.

يلاحظ هذه المرة كثافة العمل الطوعي من منظمات المجتمع المدني والخيرين، فآلآف الأسر المتعففة استلمت احتياجاتها من وقت مبكر قبل شهر رمضان. فيما تستعد منظمات أخرى لتوفير موائد رمضان في المساجد والأحياء وتوفير الماء والبلح للصائمين في التقاطعات الرئيسية في وقت الافطار. وهذه قيمة كبيرة للتكافل يتميز بها السودان. حفظ الله السودان وشعبه الكريم.(١)

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١٥/ ٢٠١٥ م.

ولاية الخرطوم تنجح في معالجات رمضان :-

في إطار تخفيف العبء المعيشي على المواطنين قامت الجهات المختصة بولاية الخرطوم بجهود كبيرة لتوفير عدد مقدر من السلع الرمضانية بأسعار مخفضة. وقد قامت لجنة تخفيف العبء المعيشي بالإعلان عن عدد ٢٧٢ موقعا بمحليات الولاية المختلفة لتوزيع هذه السلع. منها ٩٣ موقعاً بمحلية شرق النيل، وعدد ٣٥ موقعاً بمحلية بحري، وعدد ٣٠ موقعاً بمحلية الخرطوم، وعدد ٤٠ موقعا بمحلية جبل الأولياء، و٢٠ موقعاً بمحلية أم درمان، و ٣٢ موقعاً بمحلية كرري، و ٢٢ موقعا بمحلية أم بدة. ويمكن الحصول على تفاصيل هذه المواقع عبر الاتصال بالرقم ١٩٤٨ أو بالاتصال بمسئولي المحليات والمشرفين على النحو الآتي: محلية الخرطوم ٠١٢٣٠٦٤٦٢٦- ٠١٢٣٤١٢١١٩، محلية بحري ٠٩١٢٣٩٧١٥٦- ٠١٢٣٤١٢١١٢، محلية أم بدة ٠٩١٢٢٩٤٣٢١- ٠١٢٣٤١٢١١٨، محلية كرري ٠٩١٥٤٥٤١٥٤- ٠١٢٣٤١٢١١٧، محلية شرق النيل ٠٩١٥٥٦٢٧٩٣- ٠١٢٣٤١٢١١٥، محلية جبل الأولياء ٠٩١٢٦١٩٢٨٥- ٠١٢٣٤١٢١١٦، محلية أم درمان ٠٩١٢٥٧٩٨٨٣- ٠١٢٣٤١٢١١٤.

في هذه المواقع يباع سكر التعاون زنة ١٠ كيلو جرام بمبلغ ٧١ جنيهاً، والزيت ماركة مرحب حجم ٤٫٥ ليتر بمبلغ ٧١ جيهاً، والدقيق الفينو وزن ١٠ كيلو جرام بمبلغ ٤٥ جنيهاً. فضلاً عن سلع أخرى سوف يتم الإعلان عنها، عبر مؤتمر صحفي، سوف يعقد يوم السبت القادم، إن شاء الله، على الساعة الثانية عشر ظهرا، بالمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك، بشارع التجاني الماحي بالخرطوم، غرب المركز الثقافي البريطاني.

أما محفظة قوت العاملين فقد اكملت لجنتها الاجراءات التنفيذية للكرتونة الرمضانية تماماً ووزعت منها ٦٠ ألف وحدة على العاملين في القطاع المنظم حتى الآن، ويتوقع قبل شهر رمضان تلسيم ٨٥ ألف كرتونة للمستحقين. معلوم أن هذه الكرتونة سوف تستقطع تكلفتها البالغة ٨٠٥ جنيه من العاملين على مدى سبعة أشهر مع فترة سماح شهرين. والكرتونة هذه فيها جوال سكر كبير ٥٠ كلجم وجركانة زيت كبيرة ٩ ليتر إضافة للشاي والدقيق والأرز ولبن البودرة.

هناك كرتونة رمضانية مشابهة يتولى أمرها ديوان الزكاة بالولاية وهذه توزع مجاناً لعدد ٨٠ ألف أسرة بالولاية. فضلاً عن عدة آلاف من الطرود الرمضانية تنفذها منظمات خيرية عديدة لصالح الأسر الفقيرة. وقد أمدتها الولاية بالسكر والدقيق بالسعر المخفض.

على أعتاب شهر رمضان المعظم إنداح الخير وبرزت روح التعاون والإخاء الصادق بين مكونات الشعب السوداني، وهذا ما يجعل شعبنا متفرداً بين الشعوب.[(١)]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/٣م

فترة العيد مرت بسلام :-

في ولاية الخرطوم هطلت الأمطار يوم وقفة العيد فهبطت درجة الحرارة من ٤٢ درجة مئوية الى ٣٤ درجة مئوية ، أدى هذا لتوفير ٨٠٠ ميجا وات من الكهرباء، ذلك لأنه حسب تصريحات مسئولي الكهرباء فإن ارتفاع درجة الحرارة بمعدل درجة واحدة مئوية يزيد الاستهلاك بنسبة ١٠٠ ميجا وات. هذا الوفر في الكهرباء أدى لأن تنعم كافة محليات ولاية الخرطوم بالتيار الكهربائي المستمر طيلة أيام العيد. انعكس استقرار التيار الكهربائي والبرودة النسبية للجو الى انفراج أزمة مياه الشرب بشكل كبير. زرت أهلي بالفتيحاب ثاني أيام العيد فوجدتهم في فرح غير عادي، وقالوا أن المياه اندفعت في مواسيرهم بقوة غير عادية وكانوا محرومين منها تماما لفترة قاربت الأسبوعين، وجدت كل حنفيات المياه عندهم مفتوحة وكأنهم يستمتعون بموسيقى المياه الفرايحية. الله رحيم بالعباد.

سلعتي الخبز والغاز ظلتا متوفرتين في كافة انحاء الولاية. الاختناقات البسيطة فيهما تمت معالجتها فورياً بفضل انتشار فرق طوارئ تابعة لقطاع الاقتصاد بوزارة المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم.

درس هذا الصيف القاسي، والذي ظهر في ضعف أو إنعدام خدمتي الكهرباء ومياه الشرب، علينا جميعاً استيعابه والاستفادة منه للتخطيط بصورة أفضل لهاتين الخدمتين الهامتين. يعول القائمون على الخدمتين على عنصر واحد يحسبون أنه الحل لكل المشكلات، وهو زيادة تعريفة الكهرباء وتعريفة المياه، خصوصاً على الفئآت الأكثر استهلاكاً. يجد هذا الاتجاه رفضاً قوياً على مستوى الجماهير، وعلى مستوى المجلس الوطني والمجلس التشريعي بولاية الخرطوم. الرفض ناجم عن نقص المعلومات من جهة، وعن ما يعتقده البعض من وجود ترهل إداري في شركات الكهرباء المتعددة.

بتقديري أن الشفافية مطلوبة بشدة في هذين المرفقين، لا بد أولاً من حسم الجدل حول شركات الكهرباء. هذه الشركات يجب أن تتحول لشركات مساهمة عامة. ناس الكهرباء يردون على هذا القول بأن يلقموا من يجئ به حجراً (من يقبل شراء أسهم في شركات خاسرة؟) ونحن نقول ضعوا خطتكم الاستراتيجية، وضحوا فيها متى ستنتقل الشركات من الخسارة للربحية؟ وما هي الخطوات المطلوبة؟ ومن هي الادارة الاحترافية المسئولة عن التنفيذ؟ وبعد ذلك أطرحوا الأسهم للجمهور. أنا متأكد ستجدون مشترين نظراً لقوة الأصول التي تتمتع بها شركات الكهرباء، ولأن خدمة الكهرباء ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها. إن القيام بإصلاحات إدارية داخلية جادة، وخفض التكلفة الادارية بصورة واضحة، ووضع برنامج للتحول لشركات مساهمة عامة سوف تقنع النواب

والجمهور بالموافقة على زيادة التعرفة.

أما بالنسبة للمياه في ولاية الخرطوم فمن الواضح أن الادارة الجديدة للهيئة قد بدأت في خطوات جادة لمراجعة الخطة الاستراتيجية للهيئة. الوضع الحالي لإمدادات المياه بالولاية يتم الاعتماد فيه على محطات نيلية تساندها أكثر من ٢٠٠٠ بئر ارتوازية موزعة على أحياء الولاية المختلفة. إن التكلفة الادارية المرتفعة لإدارة هذه الآبار، وقطوعات الكهرباء المستمرة، وعدم اكتمال الشبكات، أفرزت واقعاً مؤلماً تمثل في انقطاع المياه أو ضعفها في حوالي ٢٠٪ من أحياء الولاية. رغم التحسن النسبي في مالية الهيئة بعد دمج فاتورة المياه مع فاتورة الكهرباء الا أن استقطاع حوالي ٤٠٪ من الايرادات من المنبع لصالح شركة توزيع الكهرباء مقابل خدمات الكهرباء للمحطات والآبار جعل العجز مستمراً في ميزانية الهيئة. زيادة التعرفة للفئآت الأكثر استهلاكاً للمياه يبدو أمراً حتمياً لاستمرار هذه الخدمة.[(١)]

التصاديق المؤقتة.. الآفة البيئية وفقدان الموارد :-

العمل التجاري يتطلب في العادة رخصة تجارية تصدرها المحلية بشروط محددة متعلقة بمكان العرض وشكله ومرافقه، وعدد العمال فيه، وشهاداتهم الصحية أو المهنية حسب نوع العمل التجاري. وكل رخصة تجارية يفتح له ملف ضريبي تتابعه سلطة الضرائب الاتحادية من خلال ذراعها الولائي.

من حق المحلية جباية الرسوم السنوية للرخصة، والعوائد عن المحل التجاري، وجباية الرسوم عن الرخص الصحية إن كان النشاط يستوجب ذلك. بينما تجبي سلطة الضرائب ضريبة أرباح الأعمال من المحل مباشرة، و لضريبة على القيمة المضافة إذا بلغ حجم الأعمال حداً معيناً

إبتدعت المحليات التصاديق المؤقتة لمنح بعض الأشخاص الحق في العمل التجاري بدون رخصة تجارية، الممارسة قديمة، لكنها كانت محدودة جداً وفي أماكن محصورة تحددها المحلية، مثل سوق الطواقي، أو سوق الطبور والبيض، وكان الهدف منها مساعدة صغار المنتجين الذين ليس بوسعهم عمل محال تجارية ثابتة ودفع رسوم الرخصة التجارية ومن بعد ذلك الضرائب.

مؤخراً توسعت المحليات توسعاً هائلاً في منح التراخيص المؤقتة، لأنها تحقق لها إيراداً عالياً جداً في شكل نقاطة يومية مستمرة. يخرج المتحصلون صباحا من المحلية، ويعودون في نهاية اليوم بحصيلة وافرة بعد المرور على الأسواق وجباية الرسم من الذين يفترشون الأرض كمكان لبيع سلعهم. أفرزت هذه الممارسة تردياً هائلاً في بيئة الأسواق، ويلاحظ المارة بأسواق المحليات تلالاً من الأكياس والكراتين، وبقايا الافرازات البشرية، في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/٧/ ٢٠١٥ م.

الطرق الرئيسية والفرعية بالأسواق. ويسد الباعة المؤقتون طرق سير العربات بالاحاطة بها من الجانبين. ولدى هؤلاء الباعة يعرض كل شيء من الأجهزة الكهربائية والموبايلات، الى اللحم والخضار، مروراً بالأحذية والملبوسات. ولدى هؤلاء الباعة يتم البيع بدون فواتير، والأجهزة والمعدات غالباً مضروبة ولا تعمل، والأغذية من لحوم وخضروات وعصائر مبردة مكشوفة ومعرضة للتلوث بمستوى عال للغاية.

من ناحية ثانية فإن أصحاب التراخيص المؤقتة يسدون المنافذ تماماً أمام المحال التجارية الكبيرة النظيفة والمرخصة. في بداية الأمر احتج التجار أصحاب الرخص على هذه التراخيص المؤقتة، ولكن احتجاجاتهم خفتت شيئاً فشيئا عندما تحولوا هم أنفسهم للإستفادة من الوضع. أصبح بعض التجار الكبار يستوردون البضائع، ويضعون جزءاً يسيراً منها بالمحال الكبيرة المرخصة، أما غالب البضاعة فتسلم للسريحة والفراشة لبيعها عبر التصاديق المؤقتة، وقد وجد هؤلاء التجار أن بضائعهم تصرف بصورة أسرع، والأهم من ذلك لا يوجد في هذا النوع من التجارة فواتير أو دفاتر منظمة، ويمكن أن يدعي التاجر من هؤلاء أنه لم يربح جنيهاً واحداً لأن الباعة المؤقتين يسدون عليه المنافذ!

وعلى هذا نجد أن هذه التصاديق المؤقتة تمثل سرطانا ينهش من جهتين: الجهة الأولى تسببه في أضرار بيئية قاتلة، ومظهر حضاري سيء للغاية. والجهة الثانية فقدان موارد مالية هامة بإتاحة الفرصة لتجار كبار للتهرب من الضرائب المستحقة عليهم. لهذا قد يكون من المناسب أن تقوم المحليات بإلغاء التصاديق المؤقتة جملة وتفصيلا. وأن تستعيض عن الفاقد من رسوم هذه التصاديق برسم موحد يتم فرضه بالاتفاق مع الغرفة التجارية. وبهذا تتحسن بيئة الأسواق، ويعود لها رونقها، وتعود المقاهي المنظمة النظيفة يجتمع فيها الأدباء والشعراء فينتجون ويبدعون.[(١)]

تعامل المواطن السوداني مع ثورة المعلومات والاتصالات :-

حضرت خلال الأيام الماضية بولاية النيل الأبيض الجميلة بناسها وطبيعتها مؤتمر معلومات الولايات الرابع عشر. تم من خلال المؤتمر مناقشة عدد من الأوراق المهمة، واحدة من هذه الأوراق كانت حول خدمات شركات الاتصالات ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. اتضح أن عمل ونشاط شركات الاتصالات مربح جداً في السودان مقارنة بالدول الأخرى. ممثلوا شركات الاتصالات فسروا الربحية العالية بسلوك المواطن السوداني فيما يتعلق بالإتصال الصوتي. قالوا ان المواطن السوداني يقضي دقيقة ونصف في بداية المحادثة ودقيقة ونصف أخرى في نهاية المحادثة للسلام والمطايبة والسؤال عن الأهل والأحوال، هذا بخلاف موضوع المحادثة الرئيسي. قالوا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/٨/ ٢٠١٥ م

أن هذا السلوك بالنسبة لهم إيجابي جداً ومريح جداً.

في تقديري أن الاتصال الصوتي ينبغي ألا يشجع على الإطلاق، لأنه مضر على مستوى الاقتصاد الفردي وعلى مستوى الاقتصاد الكلي. إنفاق الأسر على الاتصال الصوتي هو هدر لميزانية الأسرة لأنه في الغالب لا يحقق مورد مالي إضافي للأسرة. أما على مستوى الاقتصاد الكلي فإن الإتصال الصوتي الذي يحقق أرباحاً هائلة لشركات الاتصالات هو في جزء كبير منه هو أرباح مستحقة لأجانب مساهمين في هذه الشركات، وهو بالتالي عبء على الاقتصاد سواء تم الدفع الفعلي لهذه الاستحقاقات أو تم تأجيلها لتتضاف للمديونية العامة على الدولة التي تجاوزت الآن ٤٦ مليار دولار.

تغيير سلوك المواطن من مجرد الاتصال الصوتي إلى الإستخدامات المنتجة لتقانة المعلومات والاتصالات مسئولية مشتركة ما بين الحكومة، وتمثلها الهيئة القومية للاتصالات، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات الاتصالات. بعض النماذج والمبادرات الشبابية ينبغي أن تشجع. على سبيل المثال برنامج (مشوار) الذي تديره مجموعة من الشباب ويستغل الفيس بوك كمنصة لادارة المشروع نموذج رائع. يقوم طالب خدمة المواصلات بالدخول على موقع البرنامج بالفيس بوك ويقول انه يريد التحرك من منطقة كذا الى منطقة كذا فيقوم البرنامج بتوصيله مباشرة بأقرب عربة مشاركة في المشروع (تاكسي- أمجاد- عربة خاصة) نجد أن صاحب السيارة والمواطن يكسبون من التطبيق، حيث يتحصل المواطن على الخدمة بتكلفة أقل، ويكسب صاحب السيارة العائد المادي وضمان التشغيل المستمر.

الجهود العظيمة التي تقوم بها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بقيادة الوزيرة النشطة تهاني عبد الله عطية ينبغي أن تشجع لأن لقطاع الاتصالات تأثيره الايجابي على التنمية الاقتصادية حيث أنه يساهم بأكثر من ١١٪ من الناتج المحلي الإجمالي. فيما تشرف الوزارة عبر الهيئة القومية للإتصالات على مراقبة ومتابعة شركات الاتصالات التي يبلغ عدد مشتركيها ٢٩ مليون نسمة. فيما تقوم هذه الشركات بتشغيل شبكة يستخدمها ٥٠ ألف متحصل في ٥٨٠٠ وحدة في القطاع الحكومي، قاموا بتنفيذ ٢٠٠ مليون عملية في نظام إيصال ١٥ الالكتروني، محققين ايرادات إضافية تجاوزت ال ٦ مليار جنيه (حوالي مليار دولار) بالسعر لرسمي كنموذج لما يمكن أن يقدمه هذا القطاع للاقتصاد[1]

ولاية نهر النيل..وعود التنمية ومعاش الناس :-

ضمن سلسلة زياراتها الميدانية للولايات قامت لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس المنبثقة عن اللجنة العليا للحوار المجتمعي، والتي أتشرف بعضويتها، بزيارة لولاية نهر النيل يومي ٢٨ و ٢٩ أبريل الجاري. شملت الزيارة طوافات على الأسواق بكل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١٠/ ٢٠١٦ م

من مدن شندي، الدامر، وعطبرة تضمنت لقاءات مباشرة بالتجار وبالمواطنين. وشملت الزيارة أيضاً لقاءاً مفتوحاً مع ممثلي الاحزاب والنقابات والاتحادات المهنية والحرفية واتحادات المزارعين والرعاة والمنظمات غير الحكومية بقاعة اتحاد العمال بعطبرة. واختتمت الزيارة بلقاء الوالي بالانابة بمقر الحكومة بالدامر.

على قصر فترة الزيارة وعدم شمولها لزيارات ميدانية للمصانع وللمشروعات الاستثمارية، فإن حصيلة المعلومات التي جمعتها اللجنة وافرة وتمكن من اعطاء صورة معقولة لأوضاع الانتاج ومعاش الناس بهذه الولاية.

أولى الملحوظات التي تسترعي الانتباه عند الدخول للولاية، عبر منفذها بالطريق البري على طريق التحدي، الذي يربط ما بين ولايتي الخرطوم والبحر الأحمر مرورا بولاية نهر النيل، هو تمتع عدد من القرى الصغيرة نسبياً بخدمات الكهرباء والمياه، مع عدد مقدر من المرافق الصحية والتعليمية. لقد تمكنت الولاية من تحقيق هذه التغطية المعقولة من خلال صندوق التنمية المحلية المنشأ بقانون صدر سنة ٢٠١٢. وبموجب هذا القانون تم تخصيص ايرادات محددة من مصانع الأسمنت الكبرى المقامة بالولاية فضلاً عن ايرادات أخرى كمصادر تمويل لهذا الصندوق. ويختص الصندوق بإنشاء البنيات التحتية الأساسية في مجالات الكهرباء، مياه الشرب، المرافق الصحية، والتعليمية. هذه تجربة فريدة جديرة بأن تنظر فيها الولايات الأخرى.

اللقاء الموسع الذي أقامته اللجنة مع الفئآت والناشطين الاقتصاديين شهد سجالاً ساخناً بين رؤيتين مختلفتين، الأولى ترى أن الولاية تسير في الاتجاه الصحيح، وأنها حققت مكاسب تنموية مقدرة للناس. والبعض الآخر يرى أن حكومة الولاية فشلت فيما يلي معاش الناس، بالرغم مما تحقق من تنمية وخدمات لا تنكر، كما يرى هذا البعض أن المشروعات الاستثمارية الضخمة بالولاية في المجالين الزراعي والصناعي لم تعود بفوائد ملموسة على إنسان الولاية.

تحليلنا الأولي لهاتين الرؤيتين اللتين تبدوان متقاطعتين بسيط، ويستند لحقيقة أن بالولاية في الوقت الحالي فئتين من السكان: فئة من الشباب وأصحاب الأعمال الحرة والتجار، هؤلاء استفادوا من الحركة الاقتصادية التي وفرتها المشروعات الزراعية والصناعية الضخمة بالولاية، ونشاط التعدين الأهلي والمنظم عن الذهب. وفئة أخرى هي فئة المعاشيين، وهي في الولاية مجموعة ضخمة جداً من أرباب الأسر، ذلك لأن بولاية نهر النيل معاشيي السكة حديد الذين يربو عددهم على خمسة وعشرون ألف معاشي، فضلاً عن معاشيي الخدمة المدنية، حيث تعتبر ولاية نهر النيل الولاية الثالثة من حيث عدد معاشيي الخدمة المدنية بعد الخرطوم والجزيرة، وينضاف لهاتين الفئتين معاشيي سلاح المدفعية وهم عدد مقدر كذلك. الدخل الشهري للمعاشي من هؤلاء ما بين ٤٠٠ جنيه الى ٥٠٠ جنيه، وهو لا يتناسب

مع تكاليف المعيشة، وفي نفس الوقت لم يتمكن هذا المعاشي من الاستفادة من الحراك الاقتصادي في الولاية ولم يستطع المواكبة.

نرى أنه من واجب سلطات الولاية وصندوقي المعاشات والتأمينات الاجتماعية، واتحاد العمال بالولاية، السعي نحو إدماج فئة المعاشيين في الحراك الاقتصادي الذي تشهده الولاية، وذلك بإعادة تأهيلهم وتدريبهم في مجالات تتناسب مع سنهم وخبراتهم، ورعاية تمويل مشروعاتهم في مجال الخدمات عبر التمويل الأصغر. فمدن الولاية تحتاج لورش الصيانة لمعدات التعدين وآلياته وللمطاعم والكافتريات وللمخازن المبردة والعادية. وكلها مجالات تتناسب مع المعاشيين وتحسن أوضاعهم المعيشية وتخرجهم من أجواء الاحباط.[١]

ولاية البحر الأحمر ... اقتصاد الخدمات يعمل :-

اقتصاد الخدمات يشمل أنشطة اقتصادية عديدة بعضها تتولاه الدولة مثل خدمات الكهرباء، المياه، التعليم، الصحة، وغيرها. وأنشطة اقتصادية يتولاها القطاع الخاص أهمها السياحة، النقل، التخزين، التمويل، التأمين، البيع القطاعي، صناعة الضيافة (كالمطاعم، الفنادق والكازينوهات) وغيرها. يعتبر اقتصاد الخدمات العنصر الرئيس في مكونات الناتج المحلي الاجمالي للدول عالية ومتوسطة النمو. حيث شهدت نسبة قطاع الخدمات في الاقتصاد العالمي نمواً سريعاً خلال القرن العشرين. فعلى سبيل المثال، استأثر قطاع الخدمات في الولايات المتحدة بأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٢٩ م، والثلثين في سنة ١٩٧٨ م، وأكثر من ثلاثة أرباع في عام ١٩٩٣ م.

في أوائل القرن الحادي والعشرون: نجد أن صناعة الخدمات أصبحت تمثل أكثر من ثلاثة أخماس الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ويوظف هذا المجال أكثر من ثلث القوى العاملة في جميع أنحاء العالم.

تعتبر ولاية البحر الأحمر نموذجاً ممتازاً لتوظيف قطاع الخدمات في احداث التنمية. نما قطاع السياحة فقاد معه القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى وأدى هذا لزيادة الايرادات الحكومية من الضرائب والرسوم، كما ادى لزيادة التوظيف بنسب كبيرة. ومن خلال الموارد الضريبية على القطاع تمكنت الولاية من دعم قطاعات التعليم والصحة والبنى التحتية.

خلال العام ٢٠١٤ زار ولاية البحر الأحمر مليون وأربعمائة ألف سائح من الداخل، و ١٤٠٠٠ سائح أجنبي. هذا العدد الهائل من الزوار، حرك قطاع الفنادق والقرى السياحية، والشقق الفندقية، وحتى الشقق الخاصة بالأسر والتي تعلمت على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٥/ ٢٠١٥ م.

إخلاء شققها الخاصة في الموسم السياحي، من أكتوبر الى أبريل، لتأجيرها للزوار بمبالغ مجزية، والعودة للاقامة بها باقي أشهر العام. كما تحرك بسبب الزوار قطاع المطاعم، وقطاع صانعي التحف، والعاديات، والصناعات الصغيرة، وقطاع وسائل النقل من البصات السياحية وحتى الركشات. تشغيل هذه القطاعات المتعددة أدى لتوظيف عدد هائل من الشباب. وقد سرني خلال زيارتي للولاية قبل أيام أن وجدت غالبية العاملين في الفنادق والمطاعم هم من الشباب السوداني عالي التدريب والمهنية.

يعود السبب في ازدهار قطاع الخدمات بصورة عامة، وقطاع السياحة بصورة أخص، في ولاية البحر الأحمر الى عاملين أساسين، الأول متعلق بالموارد السياحية المتوفرة بالولاية، وهي البحر بمحمياته الطبيعية الرائعة، والجبال بكائناتها المتوفرة للصيد ومتعة المشاهدة، والمناخ الملائم على الساحل وعلى الجبال، خصوصاً في موسم الشتاء. أما العامل الثاني فهو السياسات الحكومية الملائمة، المصحوبة بالإرادة السياسية القوية. ركزت الولاية على استراتيجية الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص Public sector Private sector Partner Ship (P.P.P) نُفذت هذه الاستراتيجية بإرادة سياسية قوية قادها والي الولاية صاحب الرؤية الاستراتيجية الواضحة الدكتور محمد طاهر ايلا. فكانت النتيجة نجاحاً يستحق الاشادة به والإشارة اليه والاحتذاء بمثله.[1]

نجاح كبير لسياسات خفض تكاليف المعيشة بولاية الخرطوم :-

قبيل شهر رمضان المعظم سعت ولاية الخرطوم لتطبيق سياسات وإجراءات تكفل خفض تكاليف المعيشة على عدد مقدر من سكان الولاية. تضمنت هذه السياسات العمل على التأثير على أسعار عدد من السلع الإستهلاكية الأساسية، والتي يزيد استهلاكها في شهر رمضان المعظم على وجه الخصوص. هذه السلع هي السكر وزيت الطعام والدقيق والشاي والدواجن والبيض.

تضمنت هذه السياسات توظيف محفظة قوت العاملين لتقديم كرتونة رمضان للعاملين بالقطاع المنظم، وبالفعل تمكن اتحاد عمال الولاية بالتعاون مع بنك العمال الوطني من تسليم ٧٢ ألف من العاملين بالولاية كرتونة بها كميات معتبرة من السلع التموينية الرئيسة، شملت هذه السلع السكر ، الزيت ، الدقيق ، ، لبن البودرة ، الارز ، الشاي. بلغت قيمة هذه السلع مجتمعة ٨٠٥ جنيه تخصم من العاملين على مدى سبعة أشهر إعتباراً من بداية أغسطس القادم.

وبالتنسيق مع وزارة الصناعة وشركتي سكر كنانة والسودانية استلمت الولاية ١٠٠ ألف جوال سكر كبير من شركة سكر كنانة و ٥٠ ألف جوال سكر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٤/٢/ ٢٠١٥ م

كبير من شركة السكر السودانية، حيث تم إعادة تعبئة هذا السكر في عبوات زنة ١٠ كيلوجرام، تم توزيعها على ٧٥٠ ألف أسرة من المقيمين بالولاية بسعر ٧١ جنيه للجوال، وفق آلية توزيع محكمة جعلت الأسر في ولاية الخرطوم تتحصل على هذه السلعة الهامة بسهولة ويسر. علماً بأن سعر الجوال من السكر زنة ١٠ كيلو يباع في الأسواق ما بين ٨٥ج الى ٩٠ جنيهاً.

وفي منحى ثالث قامت الولاية بالإتصال بعدد من كبار المصنعين لزيت الطعام، وعقدت اتفاقاً مع اثنين منهما هما مصنع زيوت مرحب ومصنع زيوت صافولا ، حيث قدم هذين المصنعين الزيت عبوة ٤,٥ ليتر بمبلغ ٧١ جنيها في حين أن سعره في السوق فوق الثمانين جنيها.

وفي منحى رابع رتبت الولاية مع بعض مصانع التعبئة لإنتاج دقيق عبوة ١٠ كيلوجرام ليباع للمستهلك بسعر ٤٥ جنيهاً، وعلى نفس النسق تم تقديم الشاي والفراخ للمستهلكين بالاتفاق مع بعض امنتجين بأسعار تقل عن السوق بنسبة لا تقل عن ٢٥٪.

شكلت التعاونيات في مواقع العمل وفي الاحياء بالاضافة لأسواق البيع المخفض وأسواق الاتحاد الوطني للشباب السوداني واللجان الشعبية منافذ التوزيع الرئيسية لهذه السلع. وقامت نيابة حماية المستهلك ومباحث حماية المستهلك والامن الاقتصادي والمحليات وموظفي الادارات المختصة بعمليات الرقابة والمتابعة.

نعتقد أن عملية كبرى ناجحة تمت في ولاية الخرطوم أسفرت عن خفض ملحوظ لتكلفة أعباء المعيشة بصورة مباشرة لما يجاوز ٨٠٠ ألف أسرة. ونقدر أن هناك ضرورة لاستمرار هذه الجهود، خصوصاً أننا مقبلين على فترة العيد والعودة للمدارس وفيهما أعباء وصرف كبير على عاتق الأسر.[١]

مشروع تأمين الغذاء بولاية الخرطوم :-

بمجلس تشريعي ولاية الخرطوم انعقدت يوم أمس ورشة عمل مهمة جداً حول زيادة الإنتاج وتأمين الغذاء بولاية الخرطوم. قدمت في الورشة ورقتان الأولى تناولت مفهوم الأمن الغذائي ومبادرة مجلس تشريعي ولاية الخرطوم لتأمين الغذاء. والثانية تطرقت لجهود ولاية الخرطوم في التخفيف من حدة الفقر.

الورشة كانت ناجحة جداً من حيث الطرح النظري وما أسفر عنه النقاش من توصيات عملية تحقق أهداف زيادة الإنتاج وتأمين الغذاء. لقد تمت الإشارة إلى أن المتاح من أراضي للزراعة بولاية الخرطوم مليون فدان المروي منها ٣٥٠ ألف فدان مروية. ومن حيث المشروعات هناك مشروعات حكومية مثل مشروعات سوبا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/٦/ ٢٠١٦ م.

والسليت وغيرها، ومشروعات الجمعيات التعاونية، ومشروعات القطاع الخاص، ومشروعات الأسر المنتجة.

لقد تم التركيز من خلال الورشة على مشروعات الأسر المنتجة الزراعية، وذلك لتحقيق عدة أهداف منها: الإكتفاء الذاتي للأسر من الإنتاج المنزلي وتبادل المنتجات، القضاء على الفقر وتأمين الغذاء للأسر، زيادة دخل الأسرة، زيادة الإنتاج القومي بطريقة غير مباشرة، تخفيض أسعار المنتجات الزراعية والحيوانية من خلال زيادة المعروض، خروج ٥٠٪ من سكان الولاية من دائرة الاستهلاك الى دائرة الانتاج بإنتهاء دورة المجلس الحالية، إستغلال الموارد الطبيعية داخل المنازل من أرض وماء للإنتاج تحقيقاً لمبادئ التنمية المستدامة.

تستهدف مشروعات الأسر المنتجة الزراعية حوالي خمسمائة ألف أسرة على مدى خمسة سنوات بمعدل مائة ألف أسرة سنوياً. وعلى مستوى التنفيذ هناك ستة مكونات للمشروع على النحو الآتي: الإنتاج النباتي، الإنتاج الحيواني، التصنيع الغذائي، الإنتاج خارج المنزل، الإنتاج في المجمعات السكنية.

الورشة كانت فرصة ليعبر المنتجون بولاية الخرطوم عن المشكلات التي يواجهونها في الوقت الحالي وتتمثل في: ضعف الارشاد الزراعي وبالتالي عدم تمكنهم من الاستفادة من المبيدات والأسمدة بالصورة المطلوبة، ومشكلة التسويق والتخزين حيث يتم خلال الموسم انتاج كثيف جدا يؤدي لإنهيار الأسعار وخسارة المزارعين، ومشكلة انحسار مياه النيل واضطرار المزارعين لإنفاق أموال طائلة لنقل طلمباتهم وتوصيل الأنابيب لزراعتهم.

من خلال الصورة الكلية لأوضاع الزراعة بولاية الخرطوم يبدو أن معالجات أساسية ينبغي أن تتم فيما يلي انتاج الحجم الكبير في المشروعات الحكومية والمشروعات الخاصة، وعلى وزارة الزراعة بالولاية القيام بالدور الأساسي في هذا المجال، لا سيما أن ميزانية الولاية خصصت ١٢٪ من الإنفاق العام للزراعة.

أما الإنتاج الأسري حسب المشروعات المقدمة في الورشة فهي تحتاج للإرشاد الزراعي بصورة مكثفة، ماذا تزرع الأسر؟ وكيف؟ ولهذا لا بد من التعاون والتنسيق المكثف ما بين وزارة التنمية الاجتماعية التي توفر التمويل عبر مؤسسات التمويل الأصغر ووزارة الزراعة التي تملك المعرفة والكوادر في المجال الزراعي.[١]

أوضاع الاستثمار في ولاية الخرطوم :-

تقرير مفوضية تشجيع الاستثمار بولاية الخرطوم للنصف الأول من العام ٢٠١٥

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/٤/ ٢٠١٦ م.

أشار لتراجع عدد المشروعات المجازة في القطاع الصناعي بنسبة ٢٠٪ مقارنة بالنصف الأول من العام ٢٠١٤، فيما تراجعت المشروعات المجازة في القطاع الزراعي بنسبة ١١.٥٪ ، وزادت نسبة المشروعات المجازة في القطاع الخدمي بنسبة ١١٪. وبناءا على هذا فإن نسبة الانخفاض العامة بلغت١٥٪ ما بين النصف الأول للعام ٢٠١٤ والنصف الأول للعام ٢٠١٥.

الاتجاه نحو الانخفاض في عدد المشروعات المصدقة في القطاعين الصناعي والزراعي ظل مستمراً خلال السنوات ٢٠١٣/ ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ، وقد أشار تقرير المفوضية إلى أن تدني الاستثمارات يعود للأسباب الآتية: عدم وضوح وثبات السياسات المالية والنقدية، عدم توفر العملات الأجنبية، ارتفاع تكلفة الانتاج، التقاطع في السلطات بين المستويين المحلي والولائي والمستوى الاتحادي، تعدد الرسوم والضرائب المفروضة على القطاع الصناعي.

هذه أوضاع مزعجة وتتطلب معالجات حقيقية وجذرية على المستويين الاتحادي والولائي. ويجب أن تتجه المعالجات للأسباب التي ورد ذكرها في تقرير المفوضية بصورة واضحة ومباشرة. إن الاستثمارات الجديدة والاستثمارات القائمة على حد سواء تحتاج لثبات السياسات المالية والنقدية، وأبز المطلوبات في هذا المجال تثبيت سعر صرف واقعي للجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، سعر صرف يُبنى على الحقائق الاقتصادية على الأرض. إن تثبيت سعر صرف واقعي سوف يؤدي الى زيادة تحويلات المهاجرين من الخارج عبر النظام المصرفي، وبالتالي توفر العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد مدخلات الإنتاج. ويرتبط بهذا ضرورة إقرار سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة لمدخلات الإنتاج الزراعي والصناعي. إن تثبيت سعر صرف واقعي وإقرار سياسة الاستيراد بدون تحويل قيمة لمدخلات الانتاج سوف يؤديان لحراك واسع جدا في القطاعين الزراعي والصناعي، ولدخول استثمارات إضافية فيهما.

من جانب آخر فإن ارتفاع تكلفة الانتاج في القطاعين الزراعي والصناعي تعود بالأساس للتقاطع في السلطات بين مستويات الحكم الثلاثة الاتحادي والولائي والمحلي. وأبرز ملامح هذا التقاطع يظهر في تعدد الرسوم والضرائب المفروضة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالذات القطاع الصناعي . لقد كشف تطبيق أورنيك ١٥ الالكتروني أن عدد المفروضات المالية على قطاعات ،لمنتجين هائلة جداً، فهي حسب تصريح سابق للسيد وزير المالية تبلغ أكثر من ٣٦ ألف مسمى رسم، وهي مقعدة للنشاط الاقتصادي الحقيقي ومشجعة للنشاط الاقتصادي العشوائي والغير منظم.

هرباً من الرسوم والجبايات المتعددة يتجه الكثير من المصنعين في الوقت الحالي للإتجار في العملات أو في الأراضي أو في تجارة السيارات، وكلها أنشطة غير مفيدة للاقتصاد، ولا تسهم في تشغيل الشباب، ولا تؤدي لإنتاج يمكن تصديره لاستجلاب

عملات أجنبية. أما في القطاع الزراعي فإن عدداً مقدراً من المزارعين يكتفون ببيع مدخلات الانتاج المسلمة لهم، مثل الجازولين والأسمدة والبذور المحسنة في السوق، لتحقيق أرباح سهلة لهم تقيهم شر الجبايات الغير مرشدة.

أما مربو المواشي فإنهم يعملون في حدود الحد الأدني الذي يكفل لهم ولأسرهم العيش المناسب، ولا يتطلعون لتوسيع انتاجهم أو تحديثه لأن السياسات الاقتصادية غير مشجعة لهم، والمفروضات المالية على القطاع تمنع أي فرصة للتطوير أو الاستثمار الاقتصادي في القطيع.

نتفاءل بالتحركات الايجابية التي يقودها وزير الصناعة الجديد الدكتور محمد يوسف، ونتطلع لتفاهمات مثمرة وبناءة ما بين وزارة الصناعة الاتحادية ووزارة الصناعة والاستثمار بولاية الخرطوم والمحليات بولاية الخرطوم لتنفيذ وتطبيق مفهوم الادارة الموحدة للمناطق الصناعية بالخرطوم بالمشاركة مع اتحاد الصناعات.[1]

الولاية الغنية الفقيرة :-

الولاية الغنية الفقيرة هي ولاية النيل الأبيض. هي غنية بمواردها الطبيعية الهائلة. ولكنها فقيرة لأن هذه الموارد لم تستغل الإستغلال المناسب من أجل رفاهية إنسان الولاية.

قضيت الأيام الفائتة ضيفاً على هذه الولاية، حيث شاركت في ملتقى معلومات الولايات الرابع عشر. كان سكننا بفندق قصر النيل بكوستي وفعاليات المؤتمر بمدينة ربك عاصمة الولاية. نعبر يومياً الجسر الرابط بين المدينتين حيث تقع مدينة كوستي على الضفة الغربية للنيل الأبيض بينما تقع مدينة ربك شرق النيل الأبيض. ومن المدن الهامة الأخرى في هذه الولاية : كوستي ربك الكوة الدويم القطينة تندلتي الجبلين الجزيرة أبا الشوال نعيمة كنانة أم جر شبشة الصوفي الجمالاب الدرادر الهشابة.

وتبلغ مساحة الولاية ١٦٠٠٠ كيلومتر مربع. بينما يبلغ عدد سكان الولاية حوالي مليوني نسمة. تتوفر الولاية على مساحات هائلة صالحة للزراعة، كما تتوفر على ثروة حيوانية كبيرة من الجمال والابقار والخراف والماعز. بالولاية اكبر مصانع السكر بالبلاد: كنانة والنيل الأ بيض وواحد من أكبر مصانع الاسمنت وهو مصنع أسمنت ربك.

على الرغم من هذه الموارد الهائلة فإن مظاهر الفقر واضحة في الولاية، ويبدو أن ماضي الولاية كان أفضل من حاضرها. يلاحظ هذا بشدة في مدينة كوستي حيث

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٣/٨/ ٢٠١٥ م

تبدو العشرات من المرافق مهجورة، كالميناء النهري والمخازن التابعة له، محطة السكة وبيوت الموظفين والعمال خاوية على عروشها. المنازل الحكومية والخاصة واضح أن يد الصيانة والإعمار لم تمتد لها منذ سنوات.

في تقديري أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة تكمن وراء 'لفقر البادية مظاهره بالولاية: أولها انفصال جنوب السودان، وتوقف التجارة معه بعد الانفصال، حيث كانت مدينة كوستي هي مدينة التشوين الرئيسة لجنوب السودان بالذرة والسكر والزيوت والملح وغيرها من المواد الاستهلاكية الضرورية.

والسبب الثاني الإرث القبلي فيما يتعلق بحيازة الأرض حيث يجد المستثمرون صعوبات هائلة في الحصول على الأرض مما عطل قيام العديد من المشروعات الزراعية الكبرى المصدقة.

والسبب الثالث عدم الوصول لاتفاق مرضي مع المصانع والشركات القومية التي تعمل في الولاية، حيث يبدو إسهامها في تنمية الولاية منحصراً في توفير بعض الموارد للقطاع الحكومي الذي يستهلكها في السيارات والوقود والحوافز.

يقترح لإحداث نهضة اقتصادية كبرى بالولاية العمل على فتح وتقنين تجارة الحدود مع دولة جنوب السودان، لما تعود به من خير كبير للولاية. توفير التمويل البنكي للمنتجين، وإنشاء مجمعات متخصصة للثروة الحيوانية وإحياء مصنع كوستي لتعليب اللحوم، ومدابغ للجلود. معالجة مشكلات المسارات والتقاطعات بين الرعاة والمزارعين. إيلاء أهمية خاصة لزراعة الأرز والأعلاف لتوفر المياه وكل مقومات الانتاج. توفير الرعاية والاهتمام من قبل المركز باللاجئين من دولة جنوب السودان حيث هناك ما يقرب من ١٥٠٠٠٠ لاجئ حالياً بالولاية.(١)

محطة أم دباكر ومحطة نور :-

محطة أم دباكر بولاية النيل الأبيض جنوب كوستي، أما محطة نور فهي بإقليم ورزازات بالمملكة المغربية. تم افتتاح المحطتين خلال الأسبوع الماضي، الأولى إفتتحها فخامة الرئيس عمر أحمد البشير، والثانية افتتحها جلالة الملك محمد السادس. محطة أم دباكر تستخدم النفط الخام من حقل عداريل لتوليد البخار الذي يدير المحركات العملاقة التي تولد ٥٠٠ ميجا وات من الطاقة الكهربائية. أما محطة نور (١) فهي تستخدم الطاقة الشمسية لتوليد البخار الذي يدير المحركات لانتاج ١٦٠ ميجا وات من الطاقة النظيفة، ووصف انتاج الأخيرة بالنظيفة لأن هذا الإنتاج من الكهرباء لا تنجم عنه الغازات المضرة بالبيئة نتيجة احتراق النفط الخام في محطات التوليد الحرارية مثل أم دباكر.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٠/١٩ م.

هذه المقارنة لا تقلل من حجم الانجاز الضخم الذي تم بإفتتاح وتشغيل محطة أم دباكر، فلكل بلد ظروفه وأولوياته. لقد تم تصميم محطة أم دباكر بحيث تستخدم النفط الخام المنتج في حقل عداريبل في التوليد، تم التصميم والتفكير بهذه الطريقة في العام ٢٠٠٩ قبيل انفصال الجنوب وكان سعر برميل البترول الخام حوالي ٤٠ دولاراً للبرميل فكان انتاج المحطة مجزيا حينذاك، وبالفعل تم توظيف القرض الهندي للبدء في العمل، غير ان انفصال الجنوب وعدم التوصل مع دولة الجنوب لاتفاق يتيح استخدام نفط عداريبل من ناحية، وارتفاع سعر البترول الخام لأكثر من ١٣٠ دولاراً للبرميل من ناحية أخرى جعل العمل في المحطة يتباطأ لأن عناصر الجدوى الاقتصادية اهتزت بشدة نتيجة هذين العاملين.

بإنخفاض سعر الخام لأقل من ٣٠ دولاراً للبرميل، وتحسن العلاقات مع دولة الجنوب، والاتفاق معها على انسياب خام عداريبل لتغذية المحطة، عادت الجدوى الاقتصادية للمحطة وتم الافتتاح الكبير لها على يد السيد رئيس الجمهورية.

محطة ورزازات بالمغرب تعتبر أكبر محطة للطاقة الشمسية بالعالم أفتتحت المرحلة الأولى منها تحت مسمى نور (١) الأسبوع الماضي كما أسلفنا، وتمتد محطة نور ١ على مساحة تقدر بـ ٤٨٠ هكتارا، وهي محطة الطاقة الشمسية المركزة ذات المولد الأحادي الأكبر في العالم حتى الآن بطاقة إنتاجية تبلغ ١٦٠ ميغاواط، وتروم تحسين استغلال الموارد الطبيعية للمغرب وحماية بيئته.

وبحسب القائمين على المشروع، فإن محطة «نور ورزازات» ستصبح أكبر موقع لإنتاج الطاقة الشمسية متعددة التكنولوجيا بالعالم بطاقة إنتاجية تقدر بـ ٥٨٠ ميغاواط، وبإجمالي استثمارات يقدر بـ ٢٤ مليار درهم.

وتحتضن المحطة زهاء نصف مليون لوح زجاجي مقوس وعاكس لأشعة الشمس، بارتفاع ١٢ مترا لكل واحدة، وتنتظم كلها في ٨٠٠ صف طويل ومتواز، وتدور وفق حركة الشمس، حيث تلتقط الأشعة المنبعثة، وتحولها إلى طاقة نظيفة.

ويحظى المغرب بنعمة الشمس الساطعة والساخنة، خاصة في أقاليمه الجنوبية، ومن ثم كان التفكير في استثمار أشعة الشمس الطبيعية والمجانية لتصبح مصدرا للطاقة النظيفة عبر تقنيات التخزين، ولتعطي للبلاد مردودية اقتصادية واجتماعية أفضل.

علينا الالتفات للطاقة الشمسية حيث تتمتع بلادنا أيضاً بنعمة الشمس الساطعة والساخنة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٧/ ٢٠١٦ م.

المناطق الاقتصادية بولاية البحر الأحمر :-

المنطقة الاقتصادية الخاصة مصطلح حديث مقصود به منطقة جغرافية محددة داخل اقليم الدولة، تختلف فيها قوانين الأعمال والتجارة عن بقية مناطق الدولة. وبصورة عامة تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة تطوير لفكرة المناطق الحرة وتعميق لها. والهدف من انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة يشمل: خلق أنشطة إقتصادية إضافية، ترقية الصادرات السلعية والخدمية، جذب الاستثمار العالمي والمحلي، خلق فرص العمل، وتطوير البنيات التحتية.

تشمل الحوافز الجاذبة للاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة: الاعفاء من ضريبة الانتاج، الاعفاء من ضريبة أرباح العائدات على الأسهم، الاعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة يتفق عليها أو تطبيقها بصورة متدرجة، الاعفاء من الحد الأدنى للضرائب البديلة، الاعفاء من الضريبة المركزية، الاعفاء من ضرائب الخدمات، التمتع بقوانين خاصة في الإجراءات.

في الغالب يتم إنشاء المناطق الخاصة في الاقاليم الساحلية، لأن تصدير المنتجات من أهم أنشطتها. إن نماذج المناطق الاقتصادية الخاصة في العالم كثيرة، ومن بينها: شينزن واكسمن وشانتون وزهاهي وكلها في مقاطعة قواندونق في الصين. المنطقة الاقتصادية الخاصة بسنغافورة. منطقة بت زون لصناعة البتروكيماويات وجزيرة كيش بإيران. منطقة ديوكم بإثيوبيا. منطقة تريور جنوب الهند. وفي الهند بالذات توجد في الوقت الحالي ١٧٣ منطقة اقتصادية خاصة وفرت ٨٤٠ ألف فرصة عمل، وبلغت الصادرات منها ٦٥ مليار دولار في العام ٢٠١٣.

يحتاج إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة ابتداءاً لتشريع يصدر من الحكومة المركزية، لأن مفهوم المناطق الاقتصادية يتضمن الاعفاء من قوانين مركزية، أو تطبيقها على نحو خاص، مثل قوانين الضرائب والجمارك والنظام المصرفي والمواصفات والمقاييس. وبالطبع فإن موافقة الجهاز التشريعي المركزي ينبغي أن تستند لدراسة جدوى واضحة للفائدة التي ستعود للبلاد من إنشاء هذه المناطق الاقتصادية الخاصة.

أكملت ولاية البحر الأحمر الدراسات الخاصة بإنشاء خمسة مناطق اقتصادية خاصة تتراوح مساحاتها ما بين ٣٠ كلم مربع لأصغرها وحتى ٢٦٠ كيلو متر مربع لأكبرها. المناطق التي اكتملت دراسات جدواها تشمل: محمد قول، أشت بين طوكر وسواكن، عقيق، سواكن، بورتسودان. وخلال مخاطبته لمؤتمر الاستثمار الذي عقد ببورتسودان الأسبوع الماضي وجه رئيس الجمهورية بإكمال اجراءات إنشاء هذه المناطق الاقتصادية الخاصة وإصدار القوانين الخاصة بها. وخلال نفس المؤتمر أُقترح بأن يتم البدء بصناعة الملبوسات الجاهزة من خلال مجمعات صناعية

Clusters تشمل صناعات الغزول والنسيج وكل مستلزمات الملابس الجاهزة. على أن يستجلب خام القطن من دلتا طوكر. يتوقع من صناعة كهذه استيعاب ٧٥ ألف عامل وتحقيق صادرات تبدأ ب ٢٥٠ مليون دولار قابلة للزيادة.

كان من المؤمل صدور قانون المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة ضمن تعديل قانون الاستثمار القومي الذي صدر في العام ٢٠١٣. غير أنه رؤى حينذاك التركيز على تعديلات قانون الاستثمار. نرى أن الوقت الحالي مناسب لاصدار قانون خاص بالمناطق الحرة والمناطق الاقتصادية، لإنتهاز الفرصة المواتية التي يمثلها تحسن العلاقات الاقتصادية مع كل من السعودية والامارات والتوجيهات للمستثمرين في البلدين بتوجيه استثماراتهم نحو السودان.[١]

القضارف..الماء..الحياة :-

عملت بالقضارف في تسعينيات القرن الماضي، فأحببتها وأحببت أهلها الكرماء. هي مدينة إنتاجية من الطراز الأول، تبدأ الاستعدادات للموسم الزراعي فيها مبكراً في يناير أو فبراير، تتحول المدينة لورشة كبيرة لصيانة التراكتورات والمحاريث وتناكر المياه وعربات الدفع الرباعي، وتنشط إدارة الزراعة الآلية في تجديد رخص المشاريع الزراعية، ويحول البنك الزراعي والبنوك الأخرى من رئاساتها بالخرطوم ملايين الجنيهات لفروعها بالقضارف لتمويل الموسم الزراعي، ويبدأ تجهيز الكجيك (السمك المجفف) ودقيق الذرة لموسم طويل تنقطع فيه المعسكرات الزراعية عن المدينة بسبب الغيث المنهمر. إنها حركة دؤوبة تستهدف زراعة مساحات هائلة جداً من الأراضي الزراعية الخصبة تصل الى ٨ مليون فدان أو تزيد. هذه الأراضي المعطاءة هي التي تشكل الأمن الغذائي للسودان وللأقاليم الغربية لإثيوبيا.

على الرغم من القيمة الاقتصادية الكبيرة لهذه المدينة المعطاءة فإنها لم تتحول لمدينة تتناسب طرقها ومبانيها ومنشئآتها مع ثراء سكانها من أصحاب المشاريع الضخمة فيها، وذلك بسبب نقص مياه الشرب. الكثير من أصحاب المشاريع يعتبرونها مدينة للإقامة لفترة مؤقتة فقط، يتابعون فيها التحضيرات للزراعة ثم ينصرفون للإقامة في مدن أخرى، ثم يعودون في موسم الحصاد لإستلام الرزق الحلال، ويعودون أدراجهم لهذه المدن. فالعيش بدون ماء هو للجحيم أقرب.

بالأمس إفتتح النائب الأول لرئيس الجمهورية مشروع مياه القضارف كمعالجة نهائية لمشكلة المياه بالمدينة بإذن الله، من خلال مدها بالمياه من مصدر دائم هو نهر عطبرة، الذي أصبح دائم الجريان بفضل خزان أعالي نهري عطبرة وستيت. وبهذا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ م.

ستصبح المدينة قابلة للسكنى والمعيشة فيها طوال العام، خصوصاً أنها تتميز بمناخ معتدل أغلب فترات العام، ما عدا موسم الدرت خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، وهو موسم ضروري لإنضاج الذرة.

بإستقرار إمدادات المياه سوف ترتفع قيمة الأراضي السكنية بالقضارف، وسوف يتطور مركز المدينة لأحياء راقية. سوف ينشط مطار المدينة وينشط السفر منها واليها فتتطور الفنادق وتبنى فنادق ونزل ومطاعم وكافتيريات ومقاهي جديدة، تضاف الى النزل والمطاعم الشعبية الحالية والتي ترتادها فئة عمال المشاريع الزراعية.

للقضارف بعد أمني واستراتيجي هام فهي بوابة السودان مع الجارة الشقيقة اثيوبيا ذات الكثافة السكانية الهائلة (حوالي ١٠٠ مليون نسمة) إن إستقرار المدينة بتوفر مياه الشرب واستقرار المستثمرين السودانيين الكبار فيها يجعلهم يحرصون على استثمار أراضيهم في منطقة الفشقة بأنفسهم بدلاً من ايجارها للمزارعين الاثيوبيين، وبهذا يطمئن الوطن على قطعة عزيزة من أراضيه الخصبة.[١]

التضخم بولاية الخرطوم يوالي الانخفاض :-

توالى انخفاض معدل التضخم بولاية الخرطوم للشهر الثالث على التوالي في هذا العام، كان معدل التضخم في مايو هذا العام ٢١٪، وانخفض في يونيو من نفس العام الى ١٧.٥٪ ووالي الانخفاض في يوليو الي ١٥.٨٪، ونزل في أغسطس الى ١٢.٨٪.

لقد توالى نزول التضخم بصورة تجاوزت التوقعات بولاية الخرطوم. لقد استهدفت موازنة العام ٢٠١٥ الوصول بالتضخم الى ٢٥٪ وذلك لأنه في شهر سبتمبر ٢٠١٤ عند اعداد مقترحات موازنة العام ٢٠١٥ كانت نسبة التضخم ٣٧.٥٪ وعليه كانت نسبة ٢٥٪ طموحاً وهدفاً مطلوباً. من الواضح الآن أن نسبة التضخم يمكن أن تنزل للرقم الواحد أي ٩٪ فأقل بنهاية السنة إذا استمر هذا الاتجاه نحو الانخفاض.

وعلى نفس النسق توالي انخفاض معدلات التضخم على مستوى السودان ككل. فقد كان معدل التضخم ١٤.١٪ في يوليو ٢٠١٥ انخفض الى ١١.٢٪ في أغسطس من نفس العام. وفاق الانخفاض توقعات موازنة الدولة للعام ٢٠١٥ والتي توقعت أن ينتهي العام بمتوسط لمعدل التضخم يبلغ ٢٥.٩٪. علماً بأن التضخم في أغسطس ٢٠١٤ كان قد سجل معدلاً بلغ ٤٦.٤٪.

معلوم أن نسبة التضخم من أهم المؤشرات التي يقاس بها استقرار الاقتصاد من عدمه. ويتم قياس هذه النسبة بمعايير متفق عليها عالمياً مع بعض الخصوصية لكل دولة على حدة. في السودان يقوم الجهاز المركزي للاحصاء بإصدار تقارير شهرية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/٣/ ٢٠١٦ م.

عن نسبة التضخم بالبلاد استناداً للمعلومات التي تجمعها ميدانياً مكاتبه بالولايات. ووفقاً للتصنيف الذي يعتمده الجهاز المركزي للاحصاء، يتم جمع المعلومات الميدانية من الأسواق من خلال مجموعات تشمل: الأغذية والمشروبات بمكوناتها المختلفة كمجموعة أولى، السكن والمياه والغاز مجموعة ثانية، النقل كمجموعة ثالثة، التجهيزات والمعدات المنزلية كمجموعة رابعة، الملابس والأحذية كمجموعة خامسة، التعليم كمجموعة سادسة، سلع وخدمات متنوعة مجموعة سابعة، المطاعم والفنادق مجموعة ثامنة، الترويح والثقافة مجموعة تاسعة، الاتصالات مجموعة عاشرة، الصحة كمجموعة حادية عشر، والتبغ كمجموعة ثانية عشر. وتشمل المفردات في هذه المجموعات أكثر من ستمائة بندا مختلفا.

على الرغم من هذا الاتجاه التنازلي للتضخم الا أن الجهود المطلوبة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي كبيرة والتحديات جسام. فمعلوم أن النسبة المثلى للتضخم ما بين ٢٪ الى ٣٪. والنسبة المقبولة تصل الى ٩٪. فإذا ما تجاوزت النسبة هذا المعيار الى رقمين، أي ١٠٪ فأكثر، فإن معالجات عاجلة ينبغي أن تتم للجم جماح التضخم. حتى لا يتحول الى تضخم ركودي. أي أن يمتنع الناس عن الشراء والانفاق لغلاء الأسعار. فتتوقف المصانع وتتعطل التجارة.

ان تنوع الأنشطة الاقتصادية في السودان، ووجود اقتصاد غير رسمي كبير، ووجود تحويلات غير رسمية كبيرة للأسر من الخارج منع تحول التضخم إلى تضخم ركودي. وعلى هذا، علينا استكمال خطى الاستقرار الاقتصادي بتوجهات استراتيجية مدعومة بإرادة سياسية قوية. ويشمل ذلك زيادة الإنتاج وبالذات الإنتاج الزراعي. والاستمرار في إعادة توجيه الدعم السلعي كما تم في سلعة القمح ليشمل السلع والخدمات الأخرى المدعومة وهي المواد البترولية والكهرباء والمياه وذلك من خلال سياسات تؤدي لبيعها بقيمتها الحقيقية للمقتدرين والمستطيعين. والعمل على جذب مدخرات المغتربين بتحريك سعر الصرف. هذه خطوات مطلوبة بشدة لدعم توجه استقرار الاقتصاد.(١)

التجارة والسياحة والاستثمار بولاية جنوب كردفان :-

ولاية جنوب كردفان من الولايات التي أحبها للغاية، طبيعتها وإنسانها. أواخر السبعينيات من القرن الماضي زرتها وأنا طالب في كلية الشرطة مع زميلي كامل محمد الحسين، عبرنا حينها من الأبيض الى الدبيبات ومنها الى الدلنج وكادقلي عبر طريق مرصوف غاية في الروعة تحفه الأشجار والأودية والجبال وسط خضرة مستمرة على طول الطريق. لا تخشى في هذا الطريق الا عبور مفاجئ لقطيع من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٩/١٦ م

الخراف البيضاء الجميلة أو لأبقار ذات قرون طوال.

تتناثر القرى على طول الطريق ويتاح لك أن تشتري، إذا توقفت في أي منها، السمن أو العسل أو المانجو أو الطلح أو السمك الوارد من بحيرة كيلك، أما اللبن الحليب أو الرائب فلا شخص يبيعه، لأنه جزء من الضيافة يمنح لك مجاناً أينما حللت.

أما إنسان الولاية فهو نسيج وحده في الذكاء والطيبة والود و (النظافة) نعم النظافة الواحدة دي، هل شاهدت ود نوبة أو بت نوبة غير نظيف أو نظيفة. حتى العجلة اللامعة الملونة بالشرائط والسكسك وفيها سبت صغير للراديو الترانسيستور إشتهر بها هذا الشعب اللطيف.

هذه الصورة الزاهية لطبيعة وإنسان الولاية تبدلت وتغيرت بفعل الحرب اللعينة التي خصمت من أعمار سكان الولاية ومن فرص التنمية فيها الكثير. جل الشباب والأطفال في هذه الولاية لم يروا في حياتهم، بكل أسف، غير الحرب والدمار والدانات. لم تتح لهم الفرص للإستمتاع بجمال طبيعة ولايتهم، وسخاء أرضها وسماءها وطيبة أهلها.

الآن تنفتح نافذة مضيئة للأمل، فقد تابعت بكل شغف وحب فعاليات افتتاح مهرجانٍ السياحة والتنمية بولاية جنوب كردفان باستاد كادوقلي، والذي شرفه حضوراً النائب الأول للرئيس الفريق أول بكري حسن صالح مع كوكبة من الوزراء ووزراء الدولة الإتحاديون، وسط ترحاب وحفاوة من والي الولاية النشط الدكتور عيسى آدم أبكر وأركان حكومته. وقد تضمنت الإحتفالات افتتاح محطة للكهرباء ومشروعات تنموية أخرى.

إن تغيير أجواء الحرب وبث رسالة السلام والأمان والإطمئنان يجب أن يبدأ بكلمات المسئولين ورسائلهم الإعلامية لجمهور الولاية ولكافة المواطنين. لقد وردت في كلمات مسئولي الولاية عبارات على شاكلة (السلام النسبي)، وأن أغلب سكان الولاية هم بخارجها! هل هذا صحيح؟ جل الخطابات حوت الإشادات المتكررة بأدوار القوات المسلحة والقوات النظامية في استتباب الأمن. مع احترامنا وتقديرنا لهذه الأدوار الا أن مكان الاحتفال ومناسبته لم تكن تستدعي التركيز على هذا. الأناشيد الرسمية المصاحبة للكلمات الرسمية جاءت غير مناسبة أيضاً. قبل تقديم النائب الأول للرئيس لتقديم كلمته انطلق نشيد الحرب (سم أب درق الجدادي، ثكل الجدري البيعادي، دخلوها وصقيرا حام...) عاد دا كلام يتقال للمستثمرين والسياح؟

وحده وبذكائه اللماح تكلم النائب الأول للرئيس حول (قوس قزح الذي أحاط بالمكان فأضاف لألق الزينة والاحتفال جمالاً وبهاء). وهكذا تكون الكلمات في

مثل هذه المناسبات.[1]

القطاع الصناعي في ولاية الخرطوم - الآفاق والتحديات :-

ندوة علمية مهمة حول القطاع الصناعي بولاية الخرطوم أقامتها كلية الأفق للعلوم والتكنلوجيا بقاعة الشهيد الزبير أمس الأول.

القطاع الصناعي الذي مثله في الندوة الدكتور عباس علي السيد الأمين العام لاتحاد الغرف الصناعية يرى أن الحكومة الاتحادية والولائية جعلتا من القطاع الصناعي مصدراً للإيرادات من خلال الرسوم والضرائب والجبايات المختلفة، في حين لا يتم تقديم أي خدمات لهذا القطاع، فالبيئة بالمناطق الصناعية متردية، والطاقة الكهربائية غير مستقرة، والجازولين والمازوت رفع عنهما الدعم للقطاع الصناعي. وترتب على كل هذا توقف عدد كبير من المصانع قدر ب ٤٠٪ من العدد الكلي، وكانت النتيجة أن أصبحت مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات لا تتعدى ٥٪. اتهم عباس الحكومة كذلك بقصر النظر في التخطيط للقطاع الصناعي، وعدم الإهتمام بمشكلات القطاع.

الجانب الحكومي الذي مثله وزير الدولة بالصناعة ومدير القطاع الاقتصادي بوزارة المالية الولائية ومدير الادارة العامة للصناعة بوزارة الصناعة والاستثمار بالولاية، ردوا على هذا بالقول: إن الدولة مهتمة بهذا القطاع غاية الإهتمام ودليل ذلك زيارات رئاسة الجمهورية لوزارة الصناعة والعديد من المصانع الكبرى، وافتتاح رئيس الجمهورية لمعرض صنع في السودان. وأن هناك برنامجاً خماسياً للقطاع الصناعي ينهض دليلاً على اهتمام الدولة بالتخطيط للقطاع، وقد تم استثناء القطاع الصناعي من برمجة قطوعات الكهرباء مؤخراً. وفيما يلي الضرائب والرسوم والجبايات من القطاع تمت الإشارة الى أن الدولة منفتحة للنقاش مع القطاع فيما يلي حجمها وطريقة جبايتها.

لقد ظهر لي من خلال النقاش أن هناك اتفاقاً حول المشكلات التي يواجهها القطاع، واتفاقا كذلك حول الحلول المطلوبة، ولكن الثقة مفقودة ما بين القطاع الصناعي والحكومة أو الجهات الحكومية التي ترعى القطاع الصناعي وهي وزارة الصناعة الاتحادية ووزارة الصناعة والاستثمار بولاية الخرطوم.

بتقديري أن الجهد المشترك والاتفاق حول خطة عمل مشتركة تشارك فيها وزارة الصناعة الاتحادية ووزارة الصناعة والاستثمار بالولاية واتحاد الغرف الصناعية هي أمر مطلوب بشدة. ويا حبذا لو تم هذا الأمر خلال الأسابيع القادمة لتنعكس آثار هذا الإتفاق على ميزانية الدولة للعام ٢٠١٧.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٨/ ٢٠١٦ م

أبرز المحاور التي يمكن التدوال والاتفاق حولها ما بين لقطاع الحكومي والقطاع الصناعي هي: المراجعة الموضوعية والعلمية للرسوم والضرائب والجبايات وطرق تحصيلها، ويا حبذا لو تم التحصيل عبر إدارة المناطق الصاعية المنشأة بوزارة الصناعة والاستثمار بالولاية ويشارك فيها القطاع الخاص الصناعي، ثم إعادة تأهيل المناطق الصناعية بقرض طويل أو متوسط الأجل من خلال محفظة بنكية يكون البنك الرائد فيها هو بنك التنمية الصناعية، وأخيراً التعرف المشترك على الفرص والتحديات التي تترتب على التعامل في طار إتفاقية الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للإستفادة من الميزات النسبية وتحقيق عوائد مهمة للإقتصاد الوطني.[1]

شمال كردفان - إنتاج وفير وفقر عريض :-

زرت ولاية شمال كردفان قبل يومين ضمن لجنة قطاع الإنتاج ومعاش الناس، إحدى لجان الحوار المجتمعي، المنبثقة عن آلية الحوار الوطني. لجنتنا التي كانت برئاسة بروفيسور مصطفى نواري أستاذ الهندسة بجامعة الخرطوم، وعضوية الأستاذ حامد بلة النقابي المعروف، والاستاذة عوضية فضل المولى مدير بنك الأسرة، والأستاذ إبراهيم الكامل، وشخصي، ووفد إعلامي كبير، عقدت جلسة حوار مطولة مع الفعاليات الإقتصادية بالولاية. وسجلت زيارات ميدانية لسوق الأبيض وبعض المشروعات. والتقت برئيس إتحاد العمل بالولاية وبرئيس الغرفة التجارية ورئيس إتحاد المخابز. وقد استطاعت من خلال الحوار واللقاءات تكوين فكرة معقولة حول أوضاع الإنتاج ومعاش الناس بهذه الولاية.

أول ما استرعى إنتباهنا بالولاية أن هناك إجماعا لا مثيل له حول نداء مشروع نهضة شمال كردفان، الكل يتحدث عنه وفخورون به. أمام مدخل مكتب الوالي يوجد صندوق زجاجي كبير مليء بالاوراق النقدية للتبرعات لنفير النهضة. لم نتردد في وضع مساهماتنا المتواضعة فيه. الصندوق هو واحد من وسائل تمويل نفير النهضة فبالاضافة اليه يوجد تحويل الرصيد، ثم تبرعات الهيئات والمؤسسات مثل اتحاد أصحاب العمل بغرفه المختلفة، وشركات الاتصالات، والبيوتات التجارية، والأفراد، فضلاً عن رسم مقداره ١٠٪ على كل سلعة بالولاية، وعن هذه أحدثكم في نهاية المقال.

تفاعل كل الناس بمختلف توجهاتهم ناجم عن جدية ونشاط والي الولاية مولانا أحمد هارون، الرجل اجتهد ووصل كل أعيان الولاية وعلماءها، وجمعهم بالخرطوم، وكون منهم اللجان المتخصصة التي وضعت استراتيجية وأهداف نهضة شمال كردفان برؤى واضحة تمت ترجمتها في مشاريع محددة وأولويات واضحة.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٨/ ٢٠١٦ م .

شملت الأولويات طريق الخرطوم بارا الابيض، ومياه الأبيض، والمدارس والمستشفيات، ثم استكمال المنشئات لاستقبال الدورة المدرسية، وتحسين بيئة المرافق الحكومية. تبرع الناس ببناء مئآت الفصول الدراسية، ودفعوا عن طيب خاطر كل تكاليف المنشئآت الصغيرة والمتوسطة، ولكنهم في انتظار تمويل وزارة المالية الاتحادية للمشروعات الكبيرة مثل مشروع الطريق ومشروع المياه، خصوصاً أن فخامة رئيس الجمهورية قد التزم أمام أهل كردفان بأن كل جنيه يضعونه سيضع هو مقابله ثلاثة جنيهات لتحقيق أهداف النهضة.

لسنا من خلال الحوارات واللقاءات العديد من القضايا الرئيسة، غير أن أكثر ما استلفت انتباهنا تفشي الفقر مع توفر الانتاج الزراعي والحيواني.[1]

كردفان الغرة أم خيراً ما مارق برة :-

كتبت يوم الجمعة الماضي مقالاً بهذا العمود أشرت فيه لزيارتي ضمن لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس للأبيض حاضرة ولاية شمال كردفان. أشرت في المقال لحقيقة وقفنا عليها بعد لقاءنا بالقطاعات المنتجة، وبعد جولتنا بالأسواق، وهي أن بالولاية فقر عريضٍ رغم توفرها على انتاج وفير. للتعليق على هذه الحقيقة المحزنة وردتني الكترونياً العديد من الملاحظات ألخص بعضها هنا.

المهندس عبد القادر الصادق جميل كتب: يا د. عادل هذا التقرير المفرح المبكى الا يثير حفيظة الراسمالية الوطنية للاستثمار وانتشال كردفان من هذا الضيق ..رجاءاً ان تتناول هذا الموضوع بعنوان كردفان الغرة ام خيرا ما مارق برة.

المهندس ايمن محمد مزمل دون: لو تم الإهتمام بمزارع كردفان بربع ماينالة مزارعو المشاريع المروية من (دلع) لتخطينا عقبة ومشاكل الزراعة..بعض المزارعين في تلك المشاريع يأخذون سلفية البنك الزراعي ويتصرفون فيها....ولربما باعوا الملح (السماد) ليصرخوا في نهاية الموسم الزراعي مطالبين رئاسة الجمهورية بالتدخل وفك اعسارهم من الدائنين!!! المزارع في كردفان ينتظر فرج السماء ليستزرع محصولات قد لايعيد بها رأس ماله عند تسويقها (محليا)....محصولات زراعية تفضيلية يمكن ان تصدر فيعم بها الخير.

طارق مختار الاقتصادي السوداني المقيم بالمغرب قال: المغالاة في الضرائب والرسوم بالاضافة الى الزكوات تعتبرها السلطات المسؤولة عن جلب الايرادات للدولة شطارة وحرفنة، هي في الواقع على العكس تماما وتؤدي الى خروج المنتجين من دائرة الانتاج وتجفف مواعين الايرادات. فبدل حلب البقرة نحن نقوم بقطع اثداءها. هذه ايرادات لمرة واحدة وبعدها يتوقف المصنع، وتجف المزرعة، ويغلق

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/١٠/ ٢٠١٥ م.

الدكان. انهم يغتالون الدولة من حيث يتصورون او يصورون انهم حازمون ومهمومون بالايرادات وخزينة الدولة.

وأضاف: المعالجات لا تكلف الكثير لتسويق انتاج هؤلاء او تصنيعه فالقطن هناك عشرات الصناعات الصغيرة التي يمكن ان تستفيد من الانتاج ولا تحتاج راس مال كبير، مثل صناعة اعواد تنظيف الاذن والقطن والشاش الطبي. وبالنسبة للبطاطس اذا لم يسوق او يصدر وهو طبيعي organic ذو قيمة مضاعفة في الاسواق يمكن أن يخزن لمدة طويلة باستعمال الثلاجات ذات التبريد السالب التي لا تحتاج طاقة كهربائية، او الموجب بالتبريد العادي. ويمكن بكل بساطة تجفيف البطاطس وطحنها لتستعمل فيما بعد في انتاج الشيبس المعلب من برينقلز ... الخ . البلد مواردها هائلة لكن هناك لعنة الاهمال والكسل الذهني والشرود الوطني تضيع فرصنا .

أما البروفيسور إنتصار تركي فقد كتبت: لامشكلة في الموارد المتاحة في معظم ولايات السودان ...لكن المشكلة في رفع مقدرات القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتدريب كوادر القطاع علي الانتاج المكثف، وكيف تدار العملية الانتاجية من الزراعة والتربية، الي الحصاد وطرق جمع المحصول ومواعين التسويق التي يجب تحديدها قبل بدء المشروع. فحصاد الالبان كمثال يتطلب رفع قدرات قطاع إنتاج الالبان عبرالجمعيات المتخصصة التي تتحكم في بورصة أسعار المنتج فلا يخسر المنتج ولا ترتفع الاسعار ليتضرر المواطن. ويجب كذلك تشجيع تصنيع المنتجات لرفع القيمة المضافة، ومحاربة أي ضرائب خارج نطاق تنمية وتطوير القطاع نفسه. الوعي البشري وتغيير نمط الافكار لدى صناع القرار ولدى المواطن عبر حزمة من القيم العلمية والاخلاقية هي المخرج لاقتصادنا.

تعليق: هذه أفكار عظيمة وبناءة ليتنا نشرع في تبنيها عبر نفير النهضة أو الوزارات المركزية أوالولائية.[1]

موازنة ولاية الخرطوم وتحدي التعهدات الاتحادية :-

موازنة ولاية الخرطوم للعام ٢٠١٦ جاءت هذه المرة فريدة من نوعها، من حيث موارد ايراداتها، ومن حيث إبرازها للخرطوم كعاصمة قومية فبل أن تكون ولاية قائمة بذاتها فيها ريف وحضر، وما يمثله هذا المفهوم من تعهدات ينبغي أن تفي بها الحكومة الاتحادية.

أمس الاثنين أودع وزير المالية بولاية الخرطوم عادل محمد عثمان مشروع موازنة الولاية للعام ٢٠١٦ منضدة المجلس التشريعي للولاية، توطئة لإحالتها للجان المختصة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/١١/ ٢٠١٥ م.

لدراستها ورفع تقرير حولها وحول القوانين المصاحبة لها. تستهدف موازنة ولاية الخرطوم للعام ٢٠١٦ في الاطار الكلي تحقيق معدل نمو إقتصادي مستدام وشامل في حدود ٧٪، وذلك بالتركيز على القطاع الزراعي انتاجاً وتصنيعاً. كما تستهدف زيادة مساهمة السياحة في الناتج المحلي للولاية، مع إرساء قواعد إقتصاديات المعرفة. وفي مجال التنمية ترصد الموازنة الاعتمادات اللازمة لمقابلة المشروعات ذات الأولوية القصوى في مجالات: توفير المياه الصالحة للشرب، ترقية وتطوير صحة البيئة والنظافة والحفاظ على موارد البيئة، تحسين خدمات النقل والمواصلات، تحسين المستوى المعيشي للمواطن، كفالة تقديم الخدمات الصحية الأولية لكل مواطني الولاية، توفير فرص التعليم العام لكل من بلغ سن الدراسة، وتعزيز مقومات الأمن بالولاية.

أما السياسات والإجراءات التي سوف تنفذ لتحقيق أهداف الموازنة فتشمل التطبيق الحاسم للقوانين المالية، مع الشروع في تنفيذ قانون وبرنامج التحصيل الموحد، والسعي لتوسيع المظلة الضريبية أفقياً بإدخال شرائح جديدة منتجة، ورأسياً بسد منافذ التهرب الضريبي. مع العمل على تغيير مكونات الخارطة الايرادية في الولاية عن طريق استنباط بنود ايرادية متجددة وتجفيف البنود غير المتجددة. والمقصود هنا التوقف عن الاعتماد على بيع الأرض كمورد لموازنة الولاية، والاستعاضة عنه بمفروضات ضرائب ورسوم عادلة وغير معيقة للانتاج على بعض القطاعات والصناعات والمستهلكات.

أشارت الموازنة أيضاً للعمل على حل مشكلة البطالة عن طريق تشجيع القطاع الخاص لعمل مشروعات العمالة المكثفة، وذلك بجذب وتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي واستكمال البنيات التحتية للمناطق الصناعية.

الأهداف الكمية للموازنة شملت زيادة الايرادات لتصل الى ٨.٤ مليار جنيه مقارنة بمبلغ ٦.٥ مليار جنيه في الموازنة السابقة أي بنسبة زيادة بلغت ٢٩٪ تقريباً، وتم زيادة تعويضات العاملين من مرتبات وأجور بما لا يزيد عن ٥٪، والإبقاء على بند التسيير من السلع والخدمات بنفس مبالغ العام الماضي. ويعني هذا أن موازنة العام ٢٠١٦ هي موازنة تقشفية فيما يلي المصروفات. أما التنمية فقد خصص لها مبلغ ٤.٦ مليار جنيه بنسبة ٥٥٪ من الموارد.

من الواضح أن ولاية الخرطوم تحتاج لموارد مالية هائلة لمواجهة أثر الهجرة من الولايات الأخرى لولاية الخرطوم، ومواجهة الآثار السالبة للوجود الأجنبي غير المقنن، ومقابلة متطلبات العاصمة القومية الخدمية والتنموية لتكون الخرطوم في مستوى العواصم العالمية الأخرى. الموارد المالية المطلوبة لمواجهة كل هذا يستحيل على ولاية الخرطوم لوحدها الوفاء بها، ولا بد من مساهمة من الحكومة الاتحادية

التي تتخذ من الخرطوم نفسها مقراً لها. المطلوب من الحكومة الاتحادية القيام بالانفاق على مشروعات كبرى تخدم مواطني القطر كله، مثل الكباري والمعابر المؤدية لمطار الخرطوم الدولي الجديد كجسري سوبا والدباسين، والانفاق على محطات وشبكات المياه، وشبكات الكهرباء، لأنها تمثل المظهر الحضاري لعاصمة قومية.

لقد تم التعبير عن هذا الاحتياج في موازنة الولاية للعام ٢٠١٦ من خلال تحديد مشروعات تنموية محددة في المجالات المذكورة تنفذها الحكومة الاتحادية، ومن خلال موافقة الحكومة الاتحادية على ممروضات ضريبية غير مؤثرة على الانتاج، ومن خلال ضمان الحكومة الاتحادية لاستدانة حكومة الولاية من النظام المصرفي. إننا نحث الحكومة الاتحادية والمجلس الوطني على إجازة هذه الرؤية والفلسفة والسياسات.[١]

ميزانية ولاية الخرطوم- ما الجديد؟

الأستاذ عادل محمد عثمان وزير المالية والاقتصاد وشئون المستهلك بولاية الخرطوم قدم مشروع ميزانية ولاية الخرضوم للعام ٢٠١٧ بخطاب ضاف أمام المجلس التشريعي للولاية بتاريخ ٢٢ ديسمبر ٢٠١٦ . اشتمل خطاب الميزانية على تحليل منطقي للأوضاع الدولية والاقليمية والمحلية المؤثرة على الميزانية. فيما اشار الخطاب لتقديرات للايرادات العامة في حدود ٩.٣ مليار جنيه، انفاق عام في حدود ١٠.٤ مليار جنيه، وبعجز يقدر بحوالي مليار جنيه تتم تغطيته بالاستدانة من لبنوك.

على الرغم من الظروف الاقتصادية الشائكة حافظت الميزانية على مسألتين ايجابيتين: أولاهما أن نسبة تعويضات العاملين (المرتبات والأجور) كانت في حدود ٣٢٪ فقط من الانفاق العام، وثانيهما أن نفقات التسيير للمرافق الحكومية جميعها لم تتجاوز ١٨٪ من الانفاق العام، ونتيجة لهذا تمكنت الولاية من تخصيص ٤٨٪ من الايرادات العامة للتنمية.

الجديد في ميزانية ولاية الخرطوم لهذا العام أربعة مسائل رئيسية، الأولى: هي نظام التحصيل الموحد، وبتشغيل هذا النظام يتوقع زيادة الايرادات العامة زيادة هائلة، مع الابقاء على عنصري العدالة ومعقولية تكلفة التحصيل. يشتمل النظام على قواعد بيانات متكاملة، ووسائل تحصيل رقمية متطورة، وعنصر بشري مدرب. يحتاج النظام لتضافر كل الجهود نحو انجاحه وعدم التخرف منه.

المسألة الجديدة الثانية هي نظام الخزانة الواحدة، ويستهدف النظام توحيد الايرادات والمنصرفات على مستوى الولاية تحت مظلة نظام واحد، يراعي أولويات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/٨١/ ٢٠١٥ م.

الصرف، ويلغي التفويضات التي منحت لبعض الوزارات في وقت سابق للصرف المباشر من ايراداتها.

المسألة الجديدة الثالثة هي تنفيذ مشروعات التنمية وفق (منظومة التنفيذ الشاملة) وهو أسلوب خطط له ويتابع تنفيذه المجلس الأعلى للاستراتيجية، بقيادة البروفسيور محمدٍ حسين أبو صالح. والنظام ببساطة يطلب أن يتم تنفيذ المشروع التنموي متكاملاً، وبكافة محاوره، قبل الانتقال لمشروع ثاني. على سبيل المثال لدى الولاية الآن مشروع لري أكثر من ١٠٠ ألف فدان بشرق النيل. المنظومة الكاملة لهذا المشروع تشتمل على ترعة رئيسية، ومضخات على النيل الأزرق، ومحطة كهرباء، ومركز بحوث ومزرعة لانتاج التقاوى وتحسين نسل الحيوان، ومجمع للألبانٍ، ومدرسة زراعية، ووسائل نقل وتخزين، ومستشفى وعدة مراكز صحية. ووفقاً لمنظومة التنفيذ الشاملة ينبغي استكمال كل هذه المشروعات الفرعية، وتشغيلها، قبل الانتقال لمشروع آخر. والهدف من هذا حُسن استغلال الموارد، وتفادي إضاعة المال في منشئآت لا تصل مرحلة التشغيل.

المسألة الجديدة الرابعة في ميزانية ولاية الخرطوم أن تنفيذها يتم بعد إجازة قانون الاستراتيجية لعام ٢٠١٦، ويحتوي هذا القانون على عقوبات إدارية على كل من لا يلتزم بتنفيذ الخطط الاستراتيجية أو المرحلية أو السنوية (الميزانية). ينص القانون على إعفاء أو تنحية الوزير أو المسئول الذي يفشل في تنفيذ الخطة أو ينحرف بها لتحقيق أهداف غير مخطط لها. نأمل أن تنجح الولاية في تنفيذ هذه الميزانية الطموحة.[(١)]

قضية النظافة والنفايات بولاية الخرطوم :-

ظل حالِ النظافة وإزالة النفايات من الأحياء والأسواق والحدائق والمرافقِ والميادين العامة هماً مؤرقاً لكل السياسيين والتنفيذيين بولاية الخرطوم، إبتداءاً من والي الولاية مروراً بالوزراء والمعتمدين ومسئولي النظافة واللجان الشعبية. أمر النظافة وإزالة النفايات من الأمور التي يستحيل حجبها بالتقارير المنمقة، والإفادات الكذوب، لأن أمرها في غاية الوضوح، بالمشاهدة عياناً، وبالشم أحياناً. لهذا يمكن القول بإطمئنان أن الولاية لم تحرز تقدماً يذكر في هذا المجال حتى الآن.

مجموعة من العلماء والخبراء والتنفيذيين ناقشوا هذا الموضوع الهام في (المنتدى الفكري) على تطبيق الواتساب، وخرجوا بنقاط وتوصيات هامة يمكن أن تعين القائمين على أمر النظافة وإزالة النفايات بولاية الخرطوم.

تم التأمين أولاً على أن النظافة من الإيمان ويحث عليها ديننا الحنيف وهي ثقافة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥/١٢/ ٢٠١٦ م .

وسلوك نفتقده في عاصمتنا، والوضع لا يحتمل حتى يتغير سلوك البشر تغيرا تلقائيا، مما يستوجب الوزع بالسلطان والردع بالقانون لتغيير الثقافة وتحسين السلوك. وعليه يُقترح يسن قانون رادع يركز على النظافة كهدف وغاية وقيمة ايمانية، ويحدد واجبات وحقوق كل من نه علاقة بالمشروع، ويضع جزاءات رادعة لكل من يقصر في واجبه. كما يُقترح ينشأ إنشاء جهاز اداري محكم يقوده اناس مؤمنون بالقضية من ذوي الهمة والعزيمة والإدارة التي لا تستكين. يديرون ويتابعون المشروع في كل مستوياته.

وفي إطار التنفيذ يتم اختيار شركات وطنية وعالمية مقتدرة وفق اسس ومعايير دقيقة ومحكمة بشفافية مطلقة لتقوم بعملية النظافة وجمع وترحيل النفايات ومعالجتها حيث يُقترح أن تقوم الشركات بوضع مواعين كبيرة لتجميع النفايات داخل الأسواق والمرافق العامة، ومواعين مناسبة في الشوارع الرئيسية والحدائق والميادين، أما النفايات المنزلية فيتم تجميعها داخل المنازل مفروزة في كيسين بلاستيكين يحوي الأول النفايات البلاستيكية القابلة للتدوير، والثاني النفايات الأخرى. يقوم مندوب الشركة بوزن الكيس الأول ويمنح صاحب المنزل المقابل المادي لنفايا المنزل البلاستيكية وينقل الكيسين لعربة النفايات. ويحظر إخراج النفايات المنزلية بنوعيها خارج المنازل إلا بوصول عربة النقل.

ويمكن منح امتياز نقل النفايات المنزلية من الأحياء إلى المكبات الوسيطة لجمعيات تعاونية ينشؤها سكان الحي، وتملك وسائل نقل نفايات صغيرة كالحاويات الصغيرة المجرورة بمواتر عن طريق التمويل البنكي في اطار سياسات التمويل الأصغر. ويحق لهذه الجمعيات جمع الرسوم وبيع النفايات البلاستيكية لمصانع تدوير النفايات.على أن تتم تتم معالجة النفايات الطبية والصحية بصورة خاصة. ويقوم المقترح على أساس أن اللجنة الشعبية من خلال حمعيتها التعاونية تُفوض من المحلية للقيام بالنظافة وجمع الرسوم. وتحصل الجمعية على تمويل من البنك لشراء المعدات. سقف التمويل وفق المعادلة الآتية: عدد أعضاء الجمعية ٢٠٠٠٠ ج مضروباً في سقف التمويل الأصغر لكل عضو. لو افترضنا العضوية ١٠٠ أسرة يكون السقف المتاح ٢ مليون جنيه وهو كاف لشراء معدات معقولة مع كلفة تشغيلها كأجرة السائقين العمال والمراقبين والوقود والزيوت. السواقين والعمال يعينوا من الشباب العطالى بالحي والمراقبين من المعاشيين سكان الحي. تسدد الأقساط للبنك من رسوم النظافة التي تتولى اللجنة الشعبية جمعها بتفويض من المحلية. وتوزع أرباح في نهاية السنة بعد مراجعة الحسابات.

الاعلام له دور كبير في التوعية والتبشير بالمشروع لذلك لابد من حملة اعلامية مدروسة بدقة ومنهجية تنفذ عبر كل الوسائط الاعلامية والاسفيرية للتبشير بالمشروع وتهيئة الرأي العام، واثناء تنفيذ المشروع.

كذلك ينبغي غرس قيم النظافة والنظام والانضباط في النشء في المنزل والروضة والمدرسة، وذلك بوضعها بطريقة ذكية ضمن مناهج تعليم الاساس والروضة.[1]

بمدينة كسلا أكبر وأجمل مسرح :-

ضمن فعاليات الملتقى الثالث عشر للمعلومات الذي إنعقد يومي ٢٣، ٢٢ من هذا الشهر تم تنظيم ليلة ثقافية في مساء اليوم الأول للملتقى، قيل لنا أنها بمسرح البستان. تم نقلنا الى هناك بحافلات جميلة، وفوجئت مع الكثيرين بمسرح صيفي مكشوف غاية في الجمال والاتساع. خشبة المسرح بمواصفات قياسية من حيث الاتساع والعمق بأربعة طبقات وكواليس لكل طبقة، مع أجهزة صوت وإضاءة مثالية. صالة الجمهور رحبة جداً وبنظام تدرج يتيح لكل جالس المشاهدة والمتابعة بإرتياح، مع نظام للتجليس بالارقام في غاية النظام. ما قدم من فقرات كان في غاية الروعة حيث تابعنا مشهد تمثيلي هادف حول الاستخدام الأمثل لوسائل الاتصال الاجتماعي كالواتس آب والفيس بوك وغيرها، كما استمتعنا بالثقافة الراقية لفنان الشرق يحى أدروب الذي حيانا بعشرة لهجات من لهجات سكان السودان، واهتززنا طربا مع جمال فرفور هذا الفنان الراقي الذي يحترم فنه وجمهوره.

نموذج مسرح البستان هذا يلفت النظر للامكانيات السياحية الهائلة التي تتمتع بها ولاية كسلا، فمدينة كسَلا التي تقع في شرق السودان على ارتفاع ٤٩٦ متر فوق سطح البحر، وعلي بعد ٤٨٠ كيلومتر من العاصمة الخرطوم. وهي عاصمة ولاية كسلا. تتميز بموقعها علي رأس دلتا نهر القاش وعلى سفوح كتلة جبلية تُعرف باسم جبال التاكا قريبة من الحدود الدولية بين السودان وأريتريا مما اكسبها أهمية اقتصادية واستراتيجية، وجعل منها قطباً حضرياً جذب العديد من الجماعات المهاجرة من أقاليم السودان المختلفة ومن البلدان المجاورة.

تتعدد المواقع السياحية بكسلا ومنها :جبل التاكا، جبل كسلا، نهر القاش الموسمي، البساتين المخضرة والتي تسمى السواقي، جبال توتيل، جبل مكرام، ضريح الميرغني، الضواحي الهادئة حيث تقام سباقات الهجن، ينبوع توتيل.

وتعتبر كسلا من الروافد الأساسية لحركة الفن والثقافة والأدب في السودان فمنها خرج الكثير من الأدباء والمفكرين والشعراء والفنانين والممثلين والوزراء وغيرهم، فمن هؤلاء :البروفسور عبد الله الطيب أستاذ اللغة العربية، الذي درس في خلوة مالك، في حي الحلنقة والتي كانت مقصداً للطلاب من كافة أنحاء السودان ودولة إريتريا المجاورة، الصاغ محمود أبوبكر شاعر

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٧/١٢/ ٢٠١٥ م

الأغنية الوطنية الشهيرة في السودان«صه يا كنار وضع يمينك في يدي»، إسحاق الحلنقي، محمد عثمان كجراي، عثمان حاج علي، شاعر قصيدة «أنا المكفوف» التي اتخذت شعارا لاتحاد عام مكفوفي السودان، أحمد حاج علي، شاعر قصيدة «أرض الحبايب يا رمز المحنة» التي كتبت عن كسلا وتغنى بها الفنان السوداني عبد العظيم حركة، حسان أبوعاقلة أبوسن ، شاعر سوداني، آبو آمنة حامد، أحد الشعراء السودانيين العظام وشاعر قصيدة «سال من شعرها الذهب»، التي تغنى بها الفنان صلاح بن البادية، الشاعرة روضة الحاج التي فازت في الكثير من المسابقات الشعرية الاقليمية والمحلية.

هذا فضلاً عن الفنانين المطربين أمثال التاج مكي، عبد العظيم حركة، إبراهيم حسين. هذه الرموز الفنية والأدبية يستحق أن يكون مكان نشأة كلا منهم في كسلا مزاراً سياحياً يحوي كل إبداعه بالصوت والصورة والتوثيق الالكتروني.

حكومة ولاية كسلا بقيادة ربانها الهمام آدم جماع وأركان حربه من الوزراء وعلى وجه الخصوص وزير المالية احمد عمر ابراهيم ووزير التخطيط العمراني الفريق كمال جعفر، الذين أحسنوا وفادة ضيوفهم في ملتقى المعلومات الثالث عشر، مطلوب منهم تحويل مدينة كسلا وضواحيها لخلية دؤوبة الحركة تحقق أقصى مردود ممكن من السياحة لفائدة اقتصاد الولاية والاقتصاد الكلي.[1]

جنوب دارفور وقضيتا الطاقة والطرق :-

ضمن لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس، احدى لجان الحوار المجتمعي، زرت يومي الخميس والجمعة الماضيين مدينة نيالا حاضرة ولاية جنوب دارفور، للوقوف على أحوال الناس المعيشية، والظروف التي يعمل فيها المنتجين والتجار. وفدنا الذي كان برئاسة الأستاذ سمير أحمد قاسم رجل الأعمال المعروف، وبصحبته الأستاذ حامد بلة حامد عضو اللجنة، وابراهيم الكامل عضو ومقرر الجنة، وشخصي، وجد استقبالاً شخصياً وحاراً من اللواء الركن آدم محمود جار النبي والي الولاية، صالح عبد الجبار يوسف رئيس المجلس التشريعي، الهادي عيسى معتمد نيالا شمال، والسني محمد أحمد إمام معتمد بلدية نيالا.

عقدنا لقاءاً مساء الخميس ٩ أبريل مع فئات المجتمع من الناشطين في مجالي الانتاج والاستهلاك، بحضور والي الولاية وعدداً من التنفيذيين والسياسيين من أحزاب مختلفة. كان الحديث حراً ومنفتحاً، بعد أن أوضح رئيس لجنتنا للحضور مهامها واختصاصاتها، وأكد لهم أن اللجنة مسئولة أمام رئيس الجمهورية مباشرة،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥/١١/ ٢٠١٦ م

وأنها حرة ولا تتبع لأي حزب سياسي. أجمع المتحدثون على أن الفقر هو السبب الأساسي في الاضطراب الأمني في دارفور عموماً، وأن الاستقرار النسبي الحالي ينبغي تدعيمه بمعالجات اقتصادية أساسية تؤدي لخفض نسب البطالة وزيادة التشغيل.

علمنا من خلال اللقاء أن إحدى الحركات المسلحة وبدعم من بعض الجهات في دولة مجاورة تعد الشباب بمبلغ ٤ ألف دولار شهرياً كمرتب مقابل الانضواء في صفوفها، وبرغم علم الجميع أن الأمر فيه خديعة كبيرة، لأن بعض الشباب استلم دولارات اتضح أنها مزورة، الا أن خطر انسياق البعض وراء الأوهام وارد.

الكثير من المداخلات أشارت للارتفاع المهول في الأسعار في نيالا وبقية أنحاء الولاية، وهو ما لاحظناه من خلال جولتنا في سوق نيالا. أجمع المتحدثون أن ارتفاع الأسعار يعود لارتفاع كلفة الترحيل من الخرطوم أو بورتسودان الى نيالا، حيث تبلغ تكلفة ترحيل الطن من الخرطوم إلى نيالا ١٥٠٠ جنيه، وهذا يؤدي لمضاعفة الأسعار مباشرة في كافة السلع تقريباً. الحل الذي أجمع عليه المواطنون والجانب الحكومي هو اكمال طريق الانقاذ الغربي الذي وصل لمدينة الفاشر وتبقت له حوالي ٩٥ كلم الى نيالا.

تعاني نيالا أيضاً من نقص الكهرباء حيث أشارت المداخلات الى أن الكهرباء المنتجة في الوقت الحالي تغطي ٢٥٪ فقط من الشبكة المركبة. نقص الكهرباء أثر مباشرة على الانتاج الصناعي. الصناعات الصغيرة في نيالا والتي تعد الثانية على مستوى السودان بعد الخرطوم أغلبها معطل في الوقت الحالي بسبب النقص في الطاقة المحركة. أنتج المخمس، وهو مساحة زراعية أكبر من الفدان قليلاً، ٣٥ جوالاً من الفول السوداني وهو انتاج غير مسبوق، وعلى الرغم من هذا، فإن زيت الطعام في نيالا أغلى من الخرطوم. لأن المعاصر الصغيرة في نيالا لا تعمل. أشار المنتجون والتجار، كما أشار والي الولاية، الى أن البنوك في نيالا وجنوب دارفور عموماً لا تقوم بالتمويل بالحجم المطلوب، وتعتذر بأن سقوفها التمويلية لا تمكنها من التمويل.

من المنشآت الهامة المعطلة في نيالا مسلخ نيالا وهو من أكبر وأحدث المسالخ بالبلاد، وكان يصدر انتاجه من اللحوم المبردة الى السعودية والامارات ودول أخرى. علمنا أن تعطله بسبب أختلاف الشركاء فيه، ومواجهة الشريك الأساسي لبعض المصاعب مع البنوك.

بتقديرنا، أن إكمال الطريق لنيالا بكلفة حوالي ٩٥ مليون دولار، وشراء مولدات كهرباء بكلفة حوالي ٤ مليون دولار، وتأهيل بعض المرافق وشراء مواد تشغيلية لمسلخ نيالا بكلفة مليون دولار، ستغير وجه الحياة في نيالا. مائة مليون دولار

ثمن قليل لحياة جديدة في مجتمع فاضل.[1]

رسالة لوالي الجزيرة ووزير الكهرباء :-

على خلفية إفادات السيد وزير الكهرباء بشأن العجز في التوليد الكهربائي، كتب لنا الأستاذ طارق مختار الاقتصادي السوداني المقيم بالرباط بالمملكة المغربية برسالة جديرة بالانتباه، لأنه يلفت النظر الى أن قنوات الري بمشروع الجزيرة يمكنها انتاج ٥٨٩٠ ميقاواط من الكهرباء بتقنية أضحت متوفرة الآن.

رأيت نقل هذه الرسالة لعلم كل من الوالي الجرئ محمد طاهر ايلا والي ولاية الجزيرة والمشرف على مشروع الجزيرة، ولوزير الكهرباء والري الشاب الهمام معتز موسى.

يقول الأستاذ طارق في رسالته: (هل تعلم إدارة الري بمشروع الجزيرة انها تجلس على منجم من الذهب. المشروع لديه من خاصية الري الانسيابي إمكانية ضخمة لانتاج الكهرباء، يروى مشروع الجزيرة من خزان سنار بطريقة الري الانسيابي عن طريق ترعتين رئيسيتين هما قناة الجزيرة وقناة المناقل، من الجنوب الي الشمال في Main Canal وشبكة من القنوات الأخرى اقل منهما. معدل الانحدار حوالي ١٥ سم في الكيلو بمعدل ابتدائي ٣١ مليون عتر مكعب عند مدخل ترعتي الجزيرة والمناقل.

تمر من المياه يوميا ١٦ مليون متر مكعب تقريبا في ترعة الجزيرة و ١٥ مليون متر مكعب في ترعة المناقل. يبلغ طول قناة الجزيرة ٢٢٠ كلم الى تخوم الخرطوم وقناة المناقل بطول ٢١٠ كلم. وتتفرع منهما ١١ فرعا بطول ٦٠٠ كلم و١٠٧ ميجر بطول ١٦٠٠ كلم.

طورت شركة energy Luced بتعاون مع شركة Northwest pipes توربينات انبوبية. توضع زعانف هذه التوربينات داخل انابيب المياه وعن طريق انسياب تدفق المياه يتم تحريك الزعانف والتي تدير بدورها التوربين اعلى الانبوب لتوليد الطاقة الكهربائية.

يعمل نظام التوليد على معدل تدفق وانسياب للمياه ضعيف، ويزداد كلما ازداد التدفق، وبضغط ضعيف أيضا، فيعمل في معدل ضغط مابين psi١ و ٥ psi ومعدل تدفق ٣ اقدام في الثانية الواحدة. تصنع الزعانف باقطار مابين ٢٤ الى ٩٦ بوصة ويمكن بسهولة وضع تصميمات اكبر. تعتمد كمية الكهرباء على ضغط المياه ومعدل التدفق، فمثلا في الانابيب التقليدية قطر ٦٠ بوصة بتدفق ٧ قدم في الثانية وضغط psi٤٠ تنتج ١٠٠ كيلوواط. توضع توربينة واحدة كل ١٥ متر أي بمعدل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/٤/ ٢٠١٥ م.

٦٠ توربينة كل كيلومتر وهو ما ينتج لنا ٦ ميقا واط في الكيلو متر.

ولو طبقنا ذلك على ترعتي الجزيرة والمناقل يمكن لنا انتاج ٦ ميقاواط لكل كلم متر في ٢٢٠ كلم طول الترعة أي انتاج ١٣٢٠ ميقاواط لترعة الجزيرة و١٢٦٠ ميقاواط لترعة المناقل . هذا بالنسبة للترعتين الرئيستين، اما في الترع الفرعية لو استخدمنا توربينات أصغر من النوع الذي ينتج ٥٠ كيلوواط ففي الكيلو سننتج ٣ ميقاواط، وبما انه لدينا ٦٠٠ كلم من الترع الفرعية فلدينا اذن إمكانية انتاج ١٨٠٠ ميقاواط. ولو وضعت على الميجرات اصغر وحدات طاقة انتاج ١٤ كيلوواط ففي الكيلو ستنتج ٨٤٠ كيلوواط ولدينا ميجرات بطول ١٨٠٠ كيلو متر سيكون لدينا إمكانية توليد طاقة قدرها ١٥١٢ ميقاواط .

الخلاصة يمكن لقنوات مشروع الجزيرة من خلال الري الانسيابي انتاج ٥٨٩٢ ميقاواط كهرباء أي قرابة ٦ قيقاواط كهرباء، مايعادل ٥ سدود من حجم سد مروي تقريبا .)

الرسالة جديرة بالدراسة من قبل المختصين. وموقع الشركة متاح على الانترنت لمن يريد الاستزادة حول هذه التقنية الجديدة.[(١)]

الجوانب الاقتصادية في زيارة الرئيس لدارفور :-

يزور فخامة رئيس الجمهورية ووفد مرافق كبير ولايات دارفور هذه الأيام. اتتبع بإهتمام الجوانب الاقتصادية للزيارة، وذلك بحكم تخصصي من ناحية، وبسبب عضويتي في لجان الحوار المجتمعي (لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس) من ناحية أخرى.

لقد اتاحت لي عضويتي في لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس زيارة أغلب ولايات السودان، وكان للجنة إهتمام خاص بولايات دارفور بالنظر للظروف المحيطة بهذه الولايات. ففي زيارتنا لنيالا حاضرة جنوب دارفور استمعنا للكثير من المداخلات في حوار اللجنة مع مجتمع جنوب دارفور أشارت للارتفاع المهول في الأسعار في نيالا وبقية أنحاء الولاية، وهو ما لاحظناه من خلال جولتنا في سوق نيالا.

أجمع المتحدثون أن ارتفاع الأسعار يعود لارتفاع كلفة الترحيل من الخرطوم أو بورتسودان الى نيالا ، حيث تبلغ تكلفة ترحيل الطن من الخرطوم الى نيالا ١٥٠٠ جنيه، وهذا يؤدي لمضاعفة الأسعار مباشرة في كافة السلع تقريبا. الحل الذي أجمع عليه المواطنون والجانب الحكومي هو اكمال طريق الانقاذ الغربي الذي وصل لمدينة الفاشر وتبقت له حوالي ٩٥ كلم الى نيالا.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٣/ ٢٠١٥ م

لاحظنا أيضاً أن نيالا تعاني من نقص الكهرباء حيث أشارت المداخلات الى أن الكهرباء المنتجة تغطي ٢٥٪ فقط من الشبكة المركبة. نقص الكهرباء أثر مباشرة على الإنتاج الصناعي علماً بأن الصناعات الصغيرة في نيالا تعد الثانية على مستوى السودان بعد الخرطوم.

إبان زيارتنا في أبريل ٢٠١٥ علمنا من المزارعين أن إنتاج المخمس، وهو مساحة زراعية أكبر من الفدان قليلاً، أنتج ٣٥ جوالاً من الفول السوداني وهو انتاج غير مسبوق، وعلى الرغم من هذا، فإن زيت الطعام في نيالا كان أغلى من الخرطوم. لأن المعاصر الصغيرة في نيالا لا تعمل.

لقد سرني أن أستمع خلال زيارة الرئيس الحالية لدارفور تصريحات مهمة جداً من وزير الطرق والجسور مكاوي أحمد عوض، حيث أشار إلى أن إجمالي مشروعات الطرق لدارفور، بلغت مليارين و٣٩٤ مليون جنيه، منها طريق الإنقاذ الغربي قطاع الفاشر نيالا (٩٥ كيلو متر). بكلفة مليار و١٩٦ مليون جنيه.

وأشار من ناحية أخرى إلى إكمال الدراسات الخاصة بالطرق التي تربط دارفور بأفريقيا الوسطى وبتشاد، بجانب قرب اكتمال تأهيل خط السكة حديد بكلفة ٢٤٠ مليون جنيه واقترابه من الوصول لنيالا، حيث تبقت له فقط ١٤ كلم بجانب إنشاء خط جديد. وأن عملاً جاداً يتم نحو تحسين كهرباء نيالا.

بتقديرنا، أن إكمال الطريق لنيالا بطول حوالي ٩٥ كيلومتراً، وإكمال خط السكة الحديد الضعين- نيالا، فضلاً عن الطرق مع إفريقيا الوسطى وتشاد، وزيادة كهرباء نيالا، ستبعث حراكاً إقتصادياً هائل في ولاية جنوب دارفور، وسوف ينداح هذا الحراك لكل ولايات دارفور بحكم أن نيالا هي العاصمة الاقتصادية الكبرى لكل غرب السودان.[١]

منطقة البطانة الاقتصادية الخاصة :-

اطلعت من خلال وسائل الاتصال الاجتماعي على دراسة ممتازة أعدها السفير محمد محمود أبو سن حول تحويل البطانة لمنطقة اقتصادية خالصة لتربية الماشية وتصنيع منتجات اللحوم والألبان. يقول السفير أبو سن (يرتبط الحديث بالبطانة دائما بالشعر والدوبيت والمسا دير والخريف والوديان والصيد والغزلان وطائر الحباري، وجميع مايريح النفس من الرهق الذهني والبدني . وفي المقابل قلما يرد الحديث عن البطانة وربطها بالتنمية والاقتصاد والعمل التجاري.

ينبغي لفت الانتباه لمنطقة البطانة الكبرى كمنطقة ذات ميزات خاصة من حيث الموقع الجغرافي، قريبة من مراكز الاستهلاك وقريبة كذلك من موانئ التصدير

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٤/ ٢٠١٦ م

على البحر الأحمر ومن حيث المناخ والطقس والنبات بالإضافة إلي إن لها إرثا متعارف عليه في تربية وتنشئة الجمال والأبقار والأغنام .وهي في هذا تشبه مزارع تربية الضأن في استراليا والتي تنتشر في منطقة نيوثاوث ويلز ولا تقل مساحة المزرعة الواحدة عن العشرة الآلاف هكتار وتصل في بعض الأحيان إلي مائة ألف.

وتعمل المزارع هذه والتي يمتلكها بالكامل القطاع الخاص بتنسيق محكم في شكل مجموعات، وتنسق كل العمليات الإنتاجية وتشرف عليها شركات متخصصة هي:

Australian wool innovation, Dairy Australia meat and livestock, Australia animal health, Australia marketing intelligence.

للبطانة ارث متوارث في تربية وتنشئة الجمال والأبقار والأغنام ويوجد بها عدد من كبار مربي الأغنام والأبقار مما يؤسس لقيام مشاريع ضخمة للإنتاج الحيواني التجاري. كذلك هنالك فرصة جيدة لقيام صناعات موازية في منتجات الألبان والصوف حيث إن هنالك حرفية واضحة لدى السكان في غزل الصوف ومنتجات الألبان لما يؤسس لقاعدة مهنية جيدة لنجاح صناعة على مستوى اكبر وأشمل

منطقة البطانة تكاد تكون خالية من أمراض الحيوان وهي بهذه الصفة وبحكم قربها من مواني التصدير يمكن أن تكون بمثابة نقطة تجميع لصادرات السودان من الثروة الحيوانية.

ودون خلل بالتبعية الإدارية (البطانة موزعة بين ثلاث ولايات). فمن الضروري تسمية البطانة كمنطقة اقتصادية خاصة(special economic zone) ويصدر بذلك قانون خاص لإنشائها . تمثل في هذه المنطقة الاقتصادية الخاصة الولايات الثلاث على أن يترأسها مسئول ذو اختصاص تعينه الحكومة المركزية وترفد الهيئة بخبراء في المجالات المهنية المتخصصة).إنتهى إقتباسنا من دراسة السفير محمد محمود أبو سن.

تعقيب: هذه رؤية اقتصادية ممتازة، المنطقة الاقتصادية الخاصة مصطلح حديث مقصود به منطقة جغرافية محددة داخل اقليم الدولة، تختلف فيها قوانين الأعمال والتجارة عن بقية مناطق الدولة. وبصورة عامة تعتبر المنطقة الاقتصادية الخاصة تطوير لفكرة المناطق الحرة وتعميق لها. والهدف من انشاء المناطق الاقتصادية الخاصة يشمل: خلق أنشطة إقتصادية إضافية، ترقية الصادرات السلعية والخدمية، جذب الاستثمار العالمي والمحلي، خلق فرص العمل، وتطوير البنيات التحتية.

تشمل الحوافز الجاذبة للاستثمار في المنطقة الاقتصادية الخاصة: الاعفاء من ضريبة الانتاج، الاعفاء من ضريبة أرباح العائدات على الأسهم، الاعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لمدة يتفق عليها أو تطبيقها بصورة متدرجة، الاعفاء من الحد الأدنى

للضرائب البديلة، الاعفاء من الضريبة المركزية، الاعفاء من ضرائب الخدمات، التمتع بقوانين خاصة في الإجراءات.

يحتاج إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة ابتداءاً لتشريع يصدر من الحكومة المركزية، لأن مفهوم المناطق الاقتصادية يتضمن الاعفاء من قوانين مركزية، أو تطبيقها على نحو خاص، مثل قوانين الضرائب والجمارك والنظام المصري في المواصفات والمقاييس. وبالطبع فإن موافقة الجهاز التشريعي المركزي ينبغي أن تستند لدراسة جدوى واضحة للفائدة التي ستعود للبلاد من إنشاء هذه المناطق الاقتصادية الخاصة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٧/٨/ ٢٠١٥ م.

الباب التاسع

اقتصاديات التعاون

التعاون الانتاجي وفرص نجاحه :-

تخطط ولاية الخرطوم لتنشيط التعاون كجسم إقتصادي مهم يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في تخفيف العبء المعيشي على المواطنين من خلال آلياته الثلاثة: التعاون الإنتاجي، التعاون الإستهلاكي، التعاون الإئتماني. ولهذا الغرض تنظم الولاية ورشة عمل كبرى حول التعاون يوم الثلاثاء القادم الثالث من مايو بفندق كورنثيا بالخرطوم إعتباراً من الحادية عشر صباحاً.

سوف تقدم ثلاثة أوراق عمل في الورشة أولها حول استراتيجية التعاون في المرحلة المقبلة يقدمها البروفسير محمد حسين أبو صالح وزير التخطيط الإستراتيجي بالولاية، والورقة الثانية حول تعديلات قانون التعاون يقدمها بروفسير محمد عثمان خلف الله عميد كلية القانون بجامعة النيلين، والورقة الثالثة دور الحركة التعاونية في تخفيف أعباء معاش الناس يقدمها المستشار مهندس العوض عباس مهدي رئيس مؤسسة المهندسين التعاونية. الورشة التي تتم برعاية الأستاذ عادل محمد عثمان وزير المالية والاقتصاد وشئون المستهلك سوف يخاطب فعالياتها ويستلم توصياتها الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين والي الولاية.

يرى الكثير من الإقتصاديين أن من الأجدى التركيز على التعاون الإنتاجي دون الإستهلاكي، وحول هذا الموضوع كاتبني الأستاذ طارق مختار المحلل الإستراتيجي المقم بالمغرب قائلاً: التعاونيات الاستهلاكية رغم دورها الكبير الا انى اصنفها في خانة الصنف السلبي. التعاونيات الايجابية هي التعاونيات الانتاجية، وهي التي يجب ان تولى العناية القصوى، واكثر عون لها هو وجود منافذ تسويق لمنتجاتها عبر التعاونيات الاستهلاكية، او الجهات الاستهلاكية المضمونة مثل القوات النظامية وجهات الاغاثة والعون، ومثل ديوان الزكاة والجهات الخيرية حتى تقف على أقدامها . لو استطاعت الجهات المختصة تأسيس عمل على اسس جيدة يمكن لقطاع التعاون ان يكون قاطرة لتطوير الانتاج في السودان عبر التعاونيات الانتاجية .

أما الدكتور فتح الرحمن محمد محمد صالح الخبير المصري فقد كاتبني قائلاً: الجمعيات التعاونية ظلمت بمرادفتها تاريخيا بفكرة الاستهلاك، وهذا الإطار هو الذي ابعدها عن دائرة الإنتاج. إن الإنتاج هو الذي سوف يؤدي الي فاعلية

دور التعاون وتكملة وظيفة منافذ الاستهلاك . لم يرتق التنظيم القانوني والإداري للتعاونيات حيث ظلت الفكرة في خانة العمل الخيري. الأسهم التي ساهم بها آباؤنا وأجدادنا عدت علي سبيل التبرع، وهو ما هزم فكرة تطورها لشركات أو تجمعات مبنية علي الأسهم بمعناها الفني الحالي في أسواق المال.

تلعب الجمعيات التعاونية دورا هاما في تنظيم الإنتاج الجماعي التقليدي كما هو الحال في إنتاج الصمغ العربي، وبعض السلع التقليدية، وبذلك تعطي شكلا إداريا مناسبا للحصول علي التمويل، وتقديم الضمانات، فضلا عن قوة التفاوض للحصول علي أسعار مناسبة لمنتجاتهم. في البورصات السلعية تعد الجمعيات التعاونية للمنتجين من أهم أعضاء البورصة والفاعلين فيها خصوصا في البلدان التي يكون الإنتاج التقليدي فيها هو الغالب علي الإنتاج المعتمد علي الآلات[1].

التعاون فكر سديد وأمل جديد :-

تنتظم اليوم الثلاثاء بفندق كورنثيا بالخرطوم ورشة عمل كبرى يتم من خلالها وضع المخطط الاستراتيجي والتنفيذي الذي يمكن التعاون من القيام بدوره كآلية أساسية لتحريك جمود الإقتصاد من ناحية وتخفيف العبء المعيشي على المواطنين من ناحية أخرى.

الورشة التي ستبدأ أعمالها إعتبارا من الساعة العاشرة والنصف صباحا سيخاطبها والي ولاية الخرطوم الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين، ووزير المالية بالولاية الأستاذ عادل محمد عثمان. وسوف يتم من خلانها نقاش ثلاثة أوراق هامة الأولى حول التعديلات المقترحة على قانون التعاون، من خلال نقاش هذه الورقة ينتظر التوصل للشكل القانوني الجديد للجمعيات التعاونية حيث هناك إتجاه لتقليص العدد المطلوب لتكوين جمعية تعاونية ليصبح ٣٠ مواطناً فقط، وهذا سوف يشجع على تكوين جمعيات تعاونية كثيرة جداً.

الورقة الثانية التي سوف تقدم في الورشة تتناول دور الحركة التعاونية في تخفيف أعباء المعيشة عن الناس، تقدم الورقة عدة مقترحات ومبادرات يمكن أن تقودها التعاونيات في هذا الإطار. فهي وسيلة التمويل الأمثل، وتجمع الإنتاج الأجدى، ومنفذ التسويق الأوسع. سوف يستصحب نقاش الورقة تجارب الدول الأخرى في توظيف الامكانات الهائلة للحركة التعاونية.

أما الورقة الثالثة التي يتم نقاشها من خلال الورشة فتتناول رؤية استراتيجية لدور الحركة التعاونية في الإقتصاد عموما وفي اقتصاد ولاية الخرطوم. حيث ينتظر أن يقود التعاون التنمية الاقتصادية في الولاية من خلال أشكاله الثلاثة التعاون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٥/ ٢٠١٦ م

الانتاجي، التعاون الإئتماني، والتعاون الإستهلاكي.

تنشيط قطاع التعاون من الاخبار الطيبة، وفيه تذكير بسنة من السنن الحميدة، واحياء لخصلة من خصال الخير حث عليها القرآن : (وتعاونوا على البِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تعاونوا على الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ).

لم يكتمل مسار تطور الحركة التعاونية في السودان لعدة أسباب متصلة بقصر النظرة الايدلوجية لفكرة التعاون، وحبسها في ركن اشتراكي قصي، علي الرغم من نموها ودعمها وتطورها في العديد من الاقتصادات الحرة المتقدمة. موضوع التعاون من الموضوعات المنسية في اقتصادنا علي الرغم من أهميته في تحقيق عدالة الأسواق واتزانها. ونأمل أن تعيد ورشة العمل هذه للتعاون ألقه وترسم له دوره المرجو.[(١)]

الكرة في ملعب التعاونيين :-

قذف والي ولاية الخرطوم عبد الرحيم محمد حسين الكرة بقوة في ملعب التعاونيين، فلدى مخاطبته ورشة التعاون التي انعقدت يوم أمس بفندق كورنثيا بالخرطوم وجه عبد الرحيم لجموع التعاونيين والاقتصاديين الحاضرين جملة من الأسئلة الساخنة: هل المفاهيم والقيم التي قامت عليها الحركة التعاونية سابقاً قد تغيرت؟ هل ننشيء نظاماًتعاونياً يأخذ بالقيم والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد في الوقت الحالي؟ هل هناك حقاً ما يعيق الحركة التعاونية؟ وهل النصوص القانونية الحالية تمنع التعاون من الانطلاق؟ أم هو عجز القادرين على التمام؟ هل يمكن للتعاون أن يلعب دوراً في تخفيف العبء المعيشي؟ وما هو هذا الدور وحدوده؟ هل لكل السلع أم لسلع محددة فقط؟ كيف يمكن إدماج إنسان الريف في الحركة التعاونية للإستفادة من الإمكانات الزراعية الهائلة التي يتمتع بها ريف ولاية الخرطوم؟

شكلت هذه الأسئلة تحدياً للمشاركين في الورشة، ودار على إثرها نقاش ساخن تمخضت عنه توصيات في غاية الأهمية حاولت الإجابة على أسئلة الوالي من خلال رسم خارطة طريق لمسيرة التعاون والحركة التعاونية في مقبل الأيام بولاية الخرطوم. وكانت أهم التوصيات: وضع نص واضح بشأن التعاون ودوره في الوثيقة الاستراتيجية للولاية الجاري الإعداد لها. توفير الإرادة السياسية الواضحة نحو الإعتراف بالتعاون ودوره الاقتصادي. ضرورة العمل على إستمرار الحركة التعاونية كحركة مجتمعية شعبية بأقل قدر من التدخل الحكومي. على الحكومة أن تقدم الدعم للحركة التعاونية بالإعفاءات والإمتيازات من خلال مشروعات محددة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/ ٥/ ٢٠١٦ م.

تقدم، وليس من خلال نصوص قانونية عامة، وذلك منعاً للمساد بإستغلال هذه الإعفاءات والأمتيازات.

وفيما يلي الجمعيات التعاونية القائمة حالياً جاء بالتوصيات: مراجعة الجمعيات المتوقفة وتصفيتها بغرض التركيز على عدد محدود ونشط. الترتيب لعقد اجتماعات مع البنك المركزي والبنوك التجارية لوضع أسس جديدة لتمويل الجمعيات التعاونية، على أن يكون تمويلاً مجمعاً بمبلغ كبير، حيث اقترح مبلغ ١٠٠ ألف جنيه لعضو الجمعية، ومعنى هذا أن تحصل الجمعية ذات الخمسين عضوا على تمويل مقداره ٥ مليون جنيه.

وفيما يلي دور التعاون في تخفيف العبء المعيشي الواقع على كاهل المواطنين، أقترح تكوين جمعيات تعاونية للمنتجين، لتسويق محصولاتهم في الأسواق المركزية وفي أسواق البيع المخفض دون وسطاء. كما أقترح توزيع السلع المدعومة من خلال منافذ التعاون، وبإستخدام بطاقات تموينية ذكية تستبعد الغير مستحقين للدعم.

النجاح الكبير لفعاليات الورشة، بحضور قامات تعاونية سامقة مثل الدكتور عثمان أبو القاسم وزير التعاون والتنمية الريفية في سبعينيات القرن الماضي، والأستاذ فاروق البشرى وزير التجارة والتعاون والتموين في ثمانينيات القرن الماضي، وغيرهم من العلماء والخبراء والمختصين. وانفعال والي الولاية ووزير المالية بالولاية بموضوعها، مؤشر واضح لعهد جديد ينتظر قطاع التعاون العريض بولاية الخرطوم في مقبل الأيام.(١)

مؤسسة التعاون الافتراضية :-

الجمعيات التعاونية هي منظمات مجتمع مدني يتم تسجيلها وفق قانون التعاون، ويشرف على أعمالها من ناحية قانونية مسجل الجمعيات التعاونية الذي يعينه وزير المالية في حالة ولاية الخرطوم على سبيل المثال. بينما تنهض الادارة العامة لاقتصاديات التعاون في نفس الوزارة بمهمة رعاية التعاون وإعطاؤه مزايا ضريبية، ومساعدات لوجستية، لأنه في الغالب يمثل مصالح المواطنين محدودي الدخل.

والجمعيات التعاونية على ثلاثة أنواع: التعاون الإنتاجي، مثل التعاونيات الزراعية والتي تستهدف الشراء الجماعي لمدخلات الإنتاج لخفض التكلفة، والتسويق الجماعي لرفع العائد. والتعاون الاستهلاكي والذي يستهدف الشراء من المنتجين بكميات كبيرة تحقق خفضاً في قيمة الشراء، والبيع للأعضاء بربح بسيط بما يحقق فوائد محسوسة للاعضاء. والتعاون الإئتماني ومن خلاله تضمن الجمعية التعاونية الإئتمانية عضويتها في حالة أخذ آي عضو تمويل من البنوك.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٥/٤ م

التعاون هذه الأيام يوزع سكر زنة ١٠ كلجم بسعر خاص هو ٧١ جنيه للجوال. القصد أن يذهب هذا السكر للفقراء والأسر المتعففة. الخوف أن يتسرب هذا السكر للسوق.

في ظل ثورة المعلومات والاتصالات هل يمكن أن نفكر في التعاون الافتراضي virtual co-operation society بأن يكون لكل عضو في الجمعية بطاقة ذكية، فيها بياناته وحصته من السلع التموينية، ويمكنه عن طريق بطاقته هذه الشراء من مولات كبيرة في كل أنحاء الخرطوم يُتفق معها على السعر الخاص لأعضاء الجمعية.

الفكرة تختلف عن البطاقة التموينية الإلكترونية المقترحة لكل الأسر، والتي سبق أن طرحناها ولم تنفذ حتى اليوم لأسباب سياسية وليست تقنية، حيث البطاقة التموينية الإلكترونية شأن دولة يمكن أن تطبقها للسلع التي تدعمها وهي حاليا الخبز والمواد البترولية وبعض الأدوية والخدمات الطبية. أما بطاقتنا التعاونية الذكية فهي تخص كل جمعية على حدة ولكن في فكرتها تعمل على تطوير عمل الجمعيات التعاونية تطويراً كبيراً جداً، فالجمعية التعاونية الذكية أو الافتراضية يمكن أن تكون عضويتها المسجلة ٥٠٠ ألف شخص وليس مجرد ٥٠ شخصاً هو الحد الأدنى لعضوية الجمعية التعاونية في الوقت الحالي. وبدلا من أن يكون لها دكان صغير داخل الحي تستغل جميع المولات الكبرى في الولاية كمنافذ لتوزيع سلعها. حيث تتيح تقانة المعلومات والاتصالات إدارة عمليات البيع والتخزين والامداد من أي مكان بإستخدام برمجيات بسيطة.

فلينهض الشباب على وجه التحديد لتكوين جمعياتهم التعاونية الافتراضية بدلاً عن الانشغال في عمليات الفوركس المحرمة شرعاً وقانوناً.[١]

ميلاد مؤسسة اقتصادية عملاقة :-

المؤسسة هي مؤسسة العاملين التعاونية، وهي مؤسسة مملوكة للجمعيات التعاونية بمواقع العمل بولاية الخرطوم، وتجد دعماً من اتحاد عمال ولاية الخرطوم ومن وزارة المالية بالولاية ومؤسسات تعاونية أخرى. رأسمالها الأسمي ٣٠ مليون جنيه وعضويتها الآن ٤٠ جمعية تعاونية بمواقع العمل، ينتظر أن تبلغ ١٠٠ جمعية تعاونية خلال الربع الأول من العام القادم بإذن الله.

سوف تعلن المؤسسة عن نفسها يوم غد الإثنين من خلال تدشين الوثبة الأولى لسلعها المقدمة لأربعين من جمعيات مواقع العمل بالولاية، بقيمة ٤ مليون جنيه، وذلك في احتفالية مصغرة بميدان أبو جنزير. حيث يشهد والي ولاية الخرطوم ورئيس

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٦/٥ م

اتحاد العمال ووزير المالية بالولاية تحرك أربعين دفاراً محملة بالسلع الاستهلاكية للجمعيات التعاونية بمواقع العمل.

السلع التي سوف يتم تزويد تعاونيات العمل بها تشمل: الدقيق، زيت الطعام، لبن البودرة، الشاي، الأرز، العدس. فيما سيتم توزيع السكر في وقت لاحق. كل السلع تقدم بأسعار أقل من السوق بنسبة ١٠٪ إلى ١٥٪. وكل السلع تباع بالبيع الآجل لمن يرغب من العاملين.

يأتي هذا الجهد المتميز في إطار تخفيف العبء المعيشي على ذوي الدخل المحدود والفقراء من المواطنين، ولحسن الحظ يأتي متزامنا مع السياسات الاقتصادية الأخيرة التي ستؤثر تأثيراً مباشراً على معاش الناس.

ومعلوم أن ولاية الخرطوم تعمل على تخفيف العبء المعيشي عن هذه الفئآت من خلال لجنة عليا يترأسها والي الولاية، تعمل من خلال أربعة لجان فرعية هي: لجنة الانتاج برئاسة وزير الزراعة بالولاية، ولجنة التمويل برئاسة وزير المالية بالولاية، ولجنة المعالجات الاجتماعية برئاسة وزيرة التنمية الاجتماعية بالولاية، ولجنة منافذ البيع برئاسة المعتمد برئاسة الولاية السيد مكي حسن. وتعتمد هذه اللجنة العليا بصورة رئيسة على مؤسستي التعاون بالقطاع السكني والتعاون بمواقع العمل لتنفيذ خطة تخفيف العبء المعيشي.

ان التعاون قطاع اقتصادي هام جداً يمكن أن يلعب دوراً رئيسياً في تخفيف العبء المعيشي على المواطنين، لأن المؤسسات التعاونية تقوم بوضع أرباح معقولة ومدروسة عند بيعها للسلع، عكس القطاع الخاص الذي يسعى نحو أقصى ربح ممكن

التجارب الدولية والاقليمية أثبتت نجاعة التعاون في القيام بتخفيف العبء المعيشي ولجم انفلات الأسعار في الأسواق. في دولة الكويت يشترى كل المواطنين سلعهم الاستهلاكية من التعاون. وفي تلك الدولة للتعاون سطوة تجعله هو المسيطر والمتحكم في أسعار السلع الاستهلاكية في الدولة، لأنه صاحب أعرض قاعدة من المستهلكين.

من مزايا التعاون أيضاً ديمقراطية الادارة، التي تتيح الشفافية المطلقة في التعاملات التجارية للتعاون، لأن لكل عضو في الجمعية التعاونية الحق في المراقبة والمتابعة والاطلاع على الحسابات. وله الحق كذلك في الحصول على الارباح وعلى العائد من المشتريات.

نتمنى النجاح لمؤسسة العاملين التعاونية ولمؤسسة الخرطوم التعاونية التجارية كرأسي رمح في جهود تخفيف العبء المعيشي عن مواطني الولاية.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١١/ ٢٠١٦ م

نظرة جديدة للتعاون :-

التعاون قطاع إقتصادي مهم، لعب خلال سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي دوراً رئيساً في توزيع السلع الرئيسة للمستهلكين، عبر بطاقات تموينية مكنت من سد الاحتياجات الضرورية للمواطنين، على الرغم من هشاشة الأوضاع الاقتصادية حينذآك. في ذلك الوقت كان الإهتمام الحكومي بالتعاون على أعلى درجاته لدرجة تخصيص وزارة كاملة للتعاون وكان أبرز وزراء التعاون البروفسور محمد هاشم عوض رحمه الله، والدكتور عثمان أبو القاسم أمد الله في أيامه.

الميزة الأساسية للتعاون، كقطاع شعبي غير حكومي، هي أنه معفي من الضرائب. وهذه تمثل ميزة اقتصادية هامة جداً ، انتبهت لها منظمات المجتمع المدني ومنظمات المستهلكين في العديد من الدول، فأقامت مجمعات تعاونية استهلاكية ضخمة تحقق خفضاً للأسعار بصورة واضحة، وتحقق من ناحية أخرى أرباحاً مقدرة للمساهمين في هذه الجمعيات وهم من المواطنين العاديين.

في الكويت نجد أن التعاون مؤسسة ضخمة جداً ، تملك العشرات من المولات الضخمة التي تباع فيها كل السلع الاستهلاكية. مؤسسة التعاون في الكويت بلغت مقداراً من القوة جعلها هي، وليست وزارة التجارة، من يحدد أسعار السلع الاستهلاكية في السوق خارج مولات التعاون. فالمستورد أو المنتج لأي سلعة لأسواق الكويت لا بد أن يتفق مع إدارة التعاون على سعر البيع للجمهور، وإلا بارت سلعته وكسدت. إنتخابات الاتحادات والجمعيات التعاونية في الكويت تنال إهتماماً ومشاركة من المواطنين ربما أكثر من الانتخابات السياسية لمجلس الامة الكويتي.

التعاون كصيغة قانونية للعمل التجاري يمثل حلاً ملائماً لمشكلة ارتفاع الأسعار لأنه يعالج الأسباب الرئيسة لارتفاع الأسعار. حيث يمكن لجمعيات المنتجين التعاونية إنشاء المخازن المبردة والمجمدة. إما من مواردها الذاتية أو من البنوك بضمان أصولها لمعالج قضية موسمية الانتاج. أما فيما يلي ارتفاع تكلفة الانتاج، بسبب ارتفاع أسعار المدخلات، فمتاح للجمعيات التعاونية الاستيراد بنفسها بعيداً عن قبضة السوق. وقد تساعدها الحكومة بعدد من الاعفاءات إذا تأكدت أن المدخلات ستوظف لدى جمعيات تعاونية منتجة. أما فيما يلي المضاربات وأنشطة السماسرة والوسطاء فيمكن لجمعيات المنتجين في القطاع الزراعي بالذات القيام بدور المسوّق بإمتياز. وبهذا يتم ابعاد السماسرة والوسطاء، فتصل المنتجات الزراعية بأسعار معقولة للمستهلك.

إلتفتت ولاية الخرطوم لأهمية التعاون، فشرعت في إجراء إصلاحات كبيرة في بنية التعاون. وقد تم الترتيب لعقد ورشة عمل كبرى بفندق كورنثيا بالخرطوم يوم الاثنين القادم، يخاطبها والي الولاية، ووزير المالية بالولاية، وتقدم فيها أوراق عمل

هامة للغاية حول دور التعاون في خدمة استراتيجية ولاية الخرطوم الرامية لزيادة الانتاج وتخفيف العبء المعيشي على سكان الولاية، والتعديلات على قانون التعاون.

وكفاتحة شهية للنظرة الجديدة للتعاون سوف يقوم التعاون في ولاية الخرطوم بطرح كميات هائلة من السكر للمواطنين عبر جمعياتهم التعاونية استقبالاً لشهر رمضان المعظم.[1]

هل ينجح التعاون الاستهلاكي في ظل سياسة التحرير؟

طرحت على هذا العمود قبل يومين فكرة التعاون الافتراضي virtual co-operation society ويقوم على أساس أن يكون لكل عضو في الجمعية بطاقة ذكية، فيها بياناته وحصته من السلع التموينية، ويمكنه عن طريق بطاقته هذه الشراء من مولات كبيرة في كل أنحاء الخرطوم يُتفق معها على السعر الخاص لأعضاء الجمعية.

الفكرة تعمل على تطوير عمل الجمعيات التعاونية تطويراً كبيراً جداً، فالجمعية التعاونية الذكية أو الافتراضية يمكن أن تكون عضويتها المسجلة ٥٠٠ ألف شخص وليس مجرد ٥٠ شخصاً هو الحد الأدنى لعضوية الجمعية التعاونية في الوقت الحالي. وبدلا من أن يكون لها دكان صغير داخل الحي تستغل جميع المولات الكبرى في الولاية كمنافذ لتوزيع سلعها. حيث تتيح تقانة المعلومات والاتصالات إدارة عمليات البيع والتخزين والامداد من أي مكان باستخدام برمجيات بسيطة.

تلقيت عدة تعليقات على هذه الفكرة أشاد بها البعض وانتقدها آخرون، من بين المنتقدين للفكرة الدكتور الفاتح عثمان من مركز الراصد للدراسات حيث كتب: لا تهزموا فكر التعاون باغراقه في التعاون الاستهلاكي الذي يفتقر لاهم اسباب وجوده، اي السلع المدعومة او المحتكر انتاجها او استيرادها، ولذلك لن تنجح قط الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في ظل السوق الحر أ.هـ

تعليق: القول بأن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية لن تنجح في ظل السوق الحر غير صحيح. ولي دليلان الأول داخلي والآخر خارجي. الداخلي يجري تطبيقه الآن، حيث اتفقنا مع زيوت مرحب على إتاحة التعامل لها مع ١٥٠ منفذ للتعاون وأسواق البيع المخفض، على أن تبيع قارورة الزيت عبوة ٤,٥ ليتر بمبلغ ٧١ جنيه (السعر في السوق الحر ٨٠ ج وأكثر) طبعا هنا استفادت مرحب من اقتصاديات الحجم، حيث توزع وحدات بكميات هائلة بربح بسيط، وهو بالضبط ما يقوم به التعاون الاستهلاكي.

أما الدليل الخارجي فهو التعاون بدولة الكويت وهو بنسبة ٩٩٪ تعاون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/٤/ ٢٠١٦ م

استهلاكي. لقد درست هذه التجربة عن كثب، وزرت الكويت وجلست للمسئولين بوزارة التجارة والصناعة وغرفة الكويت التجارية واتحاد الجمعيات التعاونية الكويتي. تأكدت من حقائق ثلاثة : الأولى: أن أعضاء الجمعيات التعاونية يحصلون على سلعهم الاستهلاكية من التعاون بإنخفاض ٢٠٪الى٢٥٪ من سعر السوق. مستفيدين من اقتصاديات الحجم حسبما أوضحت آنفا. والثانية: أن أعضاء الجمعيات التعاونية يحصلون على أرباح الأسهم وعائد على المشتريات بما يضاعف من استفادتهم في مكون السعر ليقارب ٥٠٪ من سعر السوق. الثالثة: أن المستوردين والتجار ينسقون مع اتحاد الجمعيات التعاونية ويلتزمون (طوعاً) بالأسعار التي يحددها هذا الاتحاد. وإلا فإن سلعهم تبور في الأسواق.

أؤكد أن مؤسسة تعاون بحجم عضوية كبير، مدارة باحترافية ومهنية، يمكنها أن تنجح في ظل الاقتصاد الحر، كما يمكنها أن تحقق الكثير دون دعم من الدولة.(١)

اتفاقية مهمة بين اتحاد العمال والتعاون :-

بأكاديمية العمال بحي الملازمين بأمدرمان تم يوم أمس الثلاثاء التوقيع على اتفاقية هامة جداً ما بين اتحاد عام عمال السودان، وقد وقع عنه المهندس يوسف علي عبد الكريم رئيس الاتحاد. والمجلس الأعلى لرعاية وتنمية الحركة التعاونية، وقد وقع عنه الاستاذ عثمان عمر الشريف وزير التجارة- رئيس المجلس.

أهم بنود الاتفاقية شملت الاستفادة من امكانات وعلاقات وزارة التجارة واتحاد العمال والحركة التعاونية داخلياً وخارجياً لتلبية احتياجات العمال. أن يكون بنك العمال الوطني هو البنك الرائد لتمويل المشروعات العمالية. وأن يسعى الطرفان لدى رئاسة الجمهورية والحكومات الولائية لتمليك الحركة التعاونية العمالية بعض المشروعات المعطلة والمتوقفة. بجانب الاستفادة من إمكانات اتحاد أصحاب العمل السوداني في مجال سلع الانتاج المحلي. وأن تعمل وزارة التجارة على توفير الدعم السياسي إتحادياً وولائيا. مع العمل على تدريب الكوادر العمالية التعاونية. والسعي لتطوير قانون التعاون لسنة ١٩٩٩ بحيث تفرد مساحة وخصوصية لتعاون مواقع العمل. وتهيئة المناخ بمواقع العمل لتوفير التمويل والدعم المادي والعيني والمقار للتعاونيات. وتنشيط العمل الاعلامي في مجال التعاون العمالي.

تنبع أهمية الاتفاقية في أنها محاولة جادة جداً للمشاركة في ادارة اقتصاد الندرة الذي تعيش فيه بلادنا في الوقت الحالي. فهذه الاتفاقية تؤسس لقيام منافذ للتعاون بمواقع العمل بحجم كبير وبإدارة حديثة وبتمويل مصرفي. ووفقاً لهذا يتوقع أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٦/ ٢٠١٦ م.

يحدث تطور كبير في دكاكين التعاون الموجودة حالياً ببعض الوزارات والهيئات والمرافق. وتمتد رؤية الاتفاقية لتأسيس منافذ تعاونية في أي منشأة فيها عدد مقدر من العمال حتى لو كانت المنشأة تابعة للقطاع الخاص، لأن اتحاد العمال كما هو معلوم مسئول عن العمال في القطاعين العام والخاص.

في الوقت الحالي توجد شراكة ذكية ما بين اتحاد العمال والنظام المصرفي فيما يعرف بمحفظة قوت العاملين. وهي محفظة بنكية صادق عليها بنك السودان وكلف بنك العمال الوطني بإدارتها كبنك رائد. وقد نجحت المحفظة نجاحاً كبيراً في تغطية احتياجات العمال المعاشية في الاحتياجات الرمضانية (سلة رمضان) وفي خراف الأضاحي. حيث تقوم المحفظة بتوفير هذه السلع بأسعار جيدة وبأقساط مريحة للعمال. وفي نفس الوقت فإن إخراج كتلة العمال الضخمة من السوق يؤدي إلى هدؤ سوق هذه السلع بما يعود بالفائدة على عامة المواطنين. وقد ثبت من خلال بعض الدراسات أن المحفظة قد ساهمت في خفض التضخم على مستوى ولاية الخرطوم.

إن التفكير الآن في توسيع تمويل المحفظة ليشمل سلعاً أكثر، وأن تكون مستدامة وليست في مناسبتين فقط، وأن يعتبر منفذ التعاون هو المنفذ الرئيس لهذه السلع، هو اتجاه سليم يستحق التأييد. غير أنه من المهم كذلك العمل على تطبيق مفاهيم التعاون جميعها مثل أن يمتلك العمال أسهماً مدفوعة القيمة في تعاونياتهم، وأن تعقد جمعيات عمومية حقيقية للتعاون، وأن تتم تصفية الحسابات سنوياً وتوزع الأرباح على العمال مع العائد على المبيعات.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٤/٢/ ٢٠١٥ م.

الباب العاشر

متنوعـــــات

إدارة اقتصاد الحرب :-

اللجنة الإعلامية للحوار الوطني عقدت ندوة إعلامية بقاعة الصداقة يوم أمس خصصتها لعرض تقرير ومخرجات عمل اللجنة الاقتصادية للحوار الوطني. د. محمد خير الزبير رئيس اللجنة عرض منهجية عمل اللجنة وإجراءاتها، واستعرض تقريرهم وتوصياته التي تجاوزت ٢٨٠ توصية. قال د. محمد خير الزبير إنهم إهتموا إهتماماً بالغاً بتشخيص حالة الاقتصاد السوداني، للتوصل لأسباب عدم خروج السودان من دائرة الدول الفقيرة رغم مرور أكثر من ستين عاماً على استقلاله. أضاف: إنهم وجدوا أسباباً خارجية وأسباباً داخلية منعتا حدوث التطور الاقتصادي المنشود في السودان. من أمثلة الأسباب الخارجية حرب ١٩٦٧ بين العرب واسرائيل التي أدت لإغلاق قناة السويس، وبإغلاقها أصبح ميناء بورتسودان أبعد الموانئ الإفريقية عن أوروبا لأن الوصول اليه يتم عن طريق رأس الرجاء الصالح، وتدهورت نتيجة لهذا صادراتنا الى أوربا شريكنا الاقتصادي الأول حينذآك. الحرب الثانية بين العرب وإسرائيل في ١٩٧٣ ثم حربي الخليج الأولى ١٩٩٠ والثانية ٢٠٠٣ هذه الحروب جميعها كانت لها آثار مدمرة على الاقتصاد السوداني.

أما الأسباب الداخلية التي منعت الاقتصاد السوداني من التطور فيعيدها الدكتور مع خير الزبير للحرب الأهلية المستمرة في السودان منذ استقلاله حتى اليوم. فالحرب مع الجنوب انتهت بإنفصاله. لتشتعل الحرب في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وتبعها حصار إقتصادي خانق نتيجة لعدم التوصل لسلام داخلي يؤدي لإيقاف الحرب. قال الزبير: إن كلفة الحرب وتبعاتها عالية جدا وتستغرق أكثر من ٨٠٪ من مقدرات الاقتصاد. لهذا يقول الزبير إن أول وأهم توصية في تقريرهم كانت إيقاف الحرب وإشاعة السلام كشرط ضروري ومحوري لإنفاذ أي ترتيبات أو تدابير أو خطط إقتصادية.

المتحدثون من أعضاء اللجنة والخبراء والاعلاميين المشاركين أجمعوا على هذه التوصية الهامة، وقالوا إنها شرط أساسي للنمو والتطور وتحقيق رفاه الإنسان. على ضؤ هذا الاجماع علينا أن نتساءل: لماذا ندير إقتصادنا وكأنه إقتصاد طبيعي لا يعاني من هذه العلة الخطيرة، ففي أوقات الحروب والشدة هناك تدابير لا بد من

إتباعها لمنع انهيار الدولة، وذلك لحين إيقاف الحرب.

التدابير القاسية المطلوبة في المرحلة الحالية تشمل: تطبيق نظام التموين المقنن عبر بطاقة تموينية (الكترونية) تعمل على توجيه المواد التموينية للسودانيين دون الأجانب، ولمحدودي الدخل دون الميسورين. ثم تغيير نمط استهلاك المواطنين في غذائهم الرئيسي من القمح الصافي عالي الجودة الى رغيف مخلوط ما بين القمح والذرة التي يمكن أن ننتج منها داخلياً بلا حدود. وثالث التدابير القاسية المطلوبة توجيه الكهرباء المتاحة للقطاع الصناعي والزراعي بنسبة الثلثين مقابل الثلث للقطاع السكني. ورابع التدابير المطلوبة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة وفق قوانين خاصة تتيح حرية الاستثمار والانتاج والتصدير والتعامل بالعملات الحرة. وخامس التدابير المطلوبة تطبيق مبادئ وقوانين الشفافية ومحاربة الفساد بلا محاباة أو تسويف.[1]

الإحصاء والأرقام مشكلة كبيرة :-

نفتقد في بلادنا الإحصاءات الموثوقة التي يمكن أن تبنى عليها التحليلات الصحيحة في أي مجال من المجالات. وحتى إن توفرت بعض الاحصاءات نجد أن بعض المحللين يشككون فيها وفي مصداقيتها. بينما البعض الآخر لا يعترف بها كلياً، بل ينجر احصاءاً من عنده. وأبرز الأمثلة على ذلك احصاءات التضخم والفقر. فإذا ما أشار الجهاز المركزي للاحصاء لانخفاض نسبة التضخم بأي نسبة كانت تجد من يتصدى لذلك مباشرة ليقول الأسعار في السوق مرتفعة كيف تقولون أن التضخم منخفض. وينسى القائل أن نسبة التضخم لا تعني بالضرورة انخفاض الأسعار إنما هو انخفاض نسبة الزيادة في الأسعار. مثل عربة تسير بسرعة ١٢٠ كيلو متر في الساعة من الخرطوم الى مدني فإذا خفضت سرعتها الى ١٠٠ كلم في الساعة فإنها تظل سائرة للامام ولكن بنسبة أقل.

ومثل ذلك نسب الفقر، الإحصاء الرسمي يقول أن نسبة السكان تحت خط الفقر ٤٦٪ لكل السودان بتفاوت بين الولايات حيث النسبة بشمال دارفور ٦٩٪ كأعلي نسبة وفي الخرطوم ٢٦٪ كأدنى نسبة. يتصدى البعض لهذا الاحصاء فيقول كلاماً على شاكلة انتوا ما شايفين الفقر منتشر كيف؟ إنه أكثر من ٩٠٪! ناسياً أن للفقر ومعاييره مقاييس متفق عليها دولياً، وأن ليس كل من لا يجد مصاريف الجامعة لإبنه هو في مصاف الفقراء مثلاً.

أجيزت مؤخراً استراتيجية للاحصاء على مستوى الدولة تنظم هذا العمل الهام. حيث خلص التحليل الي ان التحديات التي يواجهها النظام الاحصائي تتمثل في أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٨م

التنسيق اما غائب او غير فعال عبر النظام الاحصائي الوطني بأكمله . داخل النظم الفرعية وعلي صعيد العمليات بين الاجهزة الاتحادية والولائية. وأن هناك اوجها للقصور المؤسسي والتنظيمي علي صعيد الادارات الاحصائية بالجهاز المركزي والوزارات والادارات و الولايات . فضلاً عن نقص البنيات التحتية عبر النظام الاحصائي الوطني باكمله.

كما أشار التحليل الى أن تطوير البيانات ومجمل عملية انتاج البيانات ومعالجتها غير منسقة، وتتم بشكل غير منتظم، مما يؤدي الي تدني وضعف امداد البيانات مع تدني نوعيتها والافتقار الي سلاسل بيانات زمنية موثوق بها وفي الزمن المناسب. هذا مع ضعف التقدير العام باهمية الاحصاء وضعف القدرات الاحصائية المطلوبة لتفيذ البرامج الاحصائية للنظام الاحصائي الوطني . إضافة لغياب او محدودية تحليل البيانات مع ما يترتب على ذلك من انخفاض نسبة استخدام البيانات من قبل مستخدمي البيانات الرئيسية.

وبناءاً على هذا التحليل تم تبني عدد من الاهداف الاستراتيجية العامة و التى يتعين على النظام الاحصائى الوطنى تحقيقها و ازالة التحديات وصولاً الى تحقيق رؤيته ورسالته. مثل ادخال النظم الاحصائية الفرعية في الاتجاه العام للنظام الاحصائي الوطني لتحقيق كفاءة استخدام الموارد. وتحسين قاعدة المعلومات الاحصائية من حيث المحتوي والنوعية علي حد سواء. وبناء قدرات مستدامة لادارات البيانات وانتاجها واستخدامها. ورفع مستوي تقدير اهمية الاحصاءات بين عموم الناس. وتوفير التوجيه وتنمية المهارات وتقديم المساعدات الاخري التى قد تكون مطلوبة من قبل مقدمي الخدمات ومستخدمي الاحصاءات.

كما برزت أهمية تشجيع التعاون والتعاضد والتنسيق وروح الترشيد بين مستخدمي ومنتجي الاحصاءات علي مستوي الوزارات والادارات والوكالات الاتحادية والولائية علي حد سواء وذلك لمنع الازدواجية في الجهود. وتعزيز ودعم الإدارة المرتكزة علي النتائج وصياغة السياسات وصنع القرارات المبنية علي الادلة (البيانات) طالما يمكن استدعاءها من قواعد البيانات التشغيلية .[١]

سنة الاحصاء بمصر وأوضاع جهاز الاحصاء عندنا :-

ضمن وفد رسمي زرت الجهاز المركزي للاحصاء والتعبئة العامة بجمهورية مصر العربية. وجدت الجهاز كخلية النحل يعج بالحركة والعمل، فالعام ٢٠١٧ هو عام الاحصاء بمصر، وهذا يعني حشد كافة الامكانات البشرية والمادية للقيام بهذه العملية الكبرى، التي تتضمن ترقيم المساكن ووضعها على قاعدة بيانات رقمية بنظام

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٩ م

المعلومات الجغرافية المكانية GIS ومن بعد ذلك تقسيم هذه المساكن لقطاعات، ولكل قطاع مشرف، وعدد من العدادين الميدانيين، الذين يستخدمون أجهزة (التابلت) في ادخال البيانات، وعلى خلفية كل ذلك يتم تجهيز مراكز للتحكم والمساعدة للقائمين بالاحصاء، ومراكز اتصال Call Centers للمواطنين لمن يرغب في ادخال بياناته طوعا عبر النظام المعد لذلك، ونظام اتصال هاتفي إضافي لمساعدة المواطنين للتأكد من أن من يقوم بزيارتهم هو موظف التعداد وليس شخصاً آخراً.

بإستخدام التقنيات الموصوفة أعلاه يتوقع استخراج البيانات النهائية للتعداد خلال شهرين فقط من نهاية يوم التعداد. وهذه فترة قياسية تجعل الاستفادة من نتائج الاحصاء مؤكدة وملائمة. التعداد الشامل للسكان والمباني يتم كل سنتين في مصر، وبالمقارنة يتم التعداد في السودان كل خمسة سنوات، واستخراج النتائج عندنا يستغرق أكثر من عامين، وبالتالي تكون الاستفادة من النتائج محدودة لحدوث تغييرات بمرور الزمن ما بين نهاية الاحصاء واستخراج نتائجه.

الجهاز المركزي للاحصاء في السودان تم تأسيسه في العام ١٩٠٣ بينما الجهاز المركزي للاحصاء تم تأسيسه في مصر في العام ١٩٠٥ أي بعد جهازنا بسنتين. غير أن الجهاز المصري وجد رعاية وإهتماماً في مختلف الأوقات في مصر، والدليل على ذلك أن اصداراته من كتيب الاحصاءات العامة السنوية بلغت ١٠٣ إصدارة سنوية خلال هذه الفترة، بينما بلغت اصدارات الاحصاءات العامة السنوية في السودان حوالي ١٠ إصدارات فقط خلال أكثر من مائة عام.

الطفرة العلمية المتمثلة في التطور الهائل لنظم المعلومات الجغرافية توفر فرصة هائلة لإنشاء جهاز إحصائي مواكب يبدأ من حيث انتهى الآحرون. هذه الفرصة يسندها في الوقت الحالي قرار الادارة الأمريكية برفع الحظر الاقتصادي عن السودان، لأنه معلوم أن نظام GIS هو نظام أمريكي. وتتخصص بعض الشركات في الخرائط الرقمية عبر توكيلات من الشركة الأمريكية الأم المالكة للنظام. ولحسن الحظ يوجد وكيل لهذه الشركة بالسودان.

يوصى بايجار مباني ملائمة كمقر للجهاز المركزي للإحصاء، مع استيعاب شباب من المتخصصين في المعلوماتية تتم إضافتهم للعناصر المتوفرة حالياً في الجهاز، على أن يتم اخضاعهم لتدريب خاص لا تقل فترته عن ستة أشهر على استخدام الطرق الحديثة في الاحصاء. ويوصى بأن يتم التعاقد مع شركة متخصصة في نظام GIS، وقد يكون من المناسب كذلك الاستفادة من الجانب المصري في معرفة طرائق العمل الميدانية وتقنياته Krow How، وعلى وزارة المالية توفير الاعتمادات المالية اللازمة لكل هذا بلا تردد، والله الموفق.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥ فبراير ٢٠١٧

الأكاديميات العسكرية والشرطية والأمنية :-

يوم أمس الاثنين ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥ شرف السيد رئيس الجمهورية بمباني رئاسة جهاز الأمن والمخابرات الوطني حفل تخريج دورة ماجستير وزمالة الأمن الوطني رقم (٩)، ودورة الدبلوم العالي والمهني رقم (٧) وسط حضور كبير من الوزراء والدبلوماسيين وقادة الأجهزة الأمنية ومنسوبي جهاز الأمن والمخابرات الوطني والاعلام.

المتخرجون كانوا طائفة واسعة من القيادات الوسطي بجهاز الأمن والمخابرات الوطني والقوات المسلحة والشرطة والخدمة المدنية، فضلاً عن ضباط من كل من العراق، جزر القمر، موريتانيا. تلقوا دراسات متقدمة في التخصصات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والادارية والتكنلوجية والأمنية، فضلاً عن مواد مساعدة كالحاسوب واللغة الانجليزية ومنهجية البحث العلمي وعلم الجيوبولتيك والتحليل الاستراتيجي والدراسات السودانية. وأعد كل متخرج بحثاً علمياً أخضع للتدقيق والتحكيم بواسطة لجان أكاديمية رفيعة المستوى.

شملت الأبحاث المقدمة من الدارسين مواضيع في غاية الأهمية مثل: المنظمات الدولية غير الحكومية وأثرها على الأمن القومي، الأطماع الاسرائيلية في حوض نهر النيل، العلاقات الاقتصادية بين السودان واثيوبيا، استراتيجية الاعلام في السودان، مساهمة الثروة الحيوانية في الاقتصاد السوداني، أثر الموقع في الأمن القومي لجزر القمر، تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)، الاصلاح الاقتصادي في السودان، التمرد في ولاية النيل الأزرق، مكافحة الاتجار بالبشر في السودان، الجماعات الارهابية في الجزائر وموريتانيا، الشباب وتقنية وسائط الاتصالات الحديثة (دراسة حالة الواتساب)، استراتيجية السودان في التحالفات الدولية، سياسات منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على السودان، التعدين الأهلي عن الذهب في السودان، دور القوات المسلحة في مواجهة الأزمات والكوارث، التباين التشريعي بين المركز والولايات.

على أهمية البحوث الفردية التي قدمها الدارسون إلا أن القيمة الكبرى لتواجد هذه المجموعات المتباينة تحت سقف واحد هي تبادل المعارف والتجارب، والإطلاع على المهام والاختصاصات التي يضطلع بها كل دارس بحكم الوظيفة أو المهنة التي قدم منها، فهناك السفير والبيطري والزراعي والاداري والقانوني والمهندس وضابط الجيش وضابط الأمن وضابط الشرطة، كلهم تبادلوا المعارف والتجارب وخلقوا رابطة وجدانية عميقة فيما بينهم.

بخلاف الاكاديمية العليا للدراسات الأمنية والاستراتيجية، التي يرعاها جهاز

الأمن والمخابرات الوطني، توجد أكاديميتان أخريان متميزتان، هما الاكاديمية العسكرية العليا، والتي ترعاها القوات المسلحة، وأكاديمية الشرطة العليا، التي ترعاها قيادة الشرطة. وتتفق هذه الأكاديميات في جودة المناهج والأبحاث، وكفاءة الهيئات التدريسية فيها. وتتفق كذلك في أنها تتيح التداخل والتلاقح وتبادل الخبرات ما بين العسكريين بمختلف تخصصاتهم، والمدنيين بمختلف مهنهم ومؤسساتهم حسبما شرحت سابقا.

أتيح لي العمل والتدريس والاشراف على البحوث ومناقشتها في الاكاديميات الثلاثة، وبت مقتنعاً أن خريجي هذه الأكاديميات هم الأجدر بتولي المناصب العامة عالية الحساسية، كمناصب الوزراء والمعتمدين، ذلك لأن كل المشاكل والتحديات السياسية والامنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية بالسودان تكون قد مرت عليهم، دراسة وبحثاً ونقاشاً وتبادلاً للخبرات، فمن هذا المعين الثر انهلوا.[1]

الأوضاع الاقتصادية بعيون شبابية :-

يوم السبت الماضي تمت دعوتي للمشاركة في الملتقى التفاكري لطالبات المؤتمر الوطني بدائرة التعليم العالي بولاية الخرطوم، وطلب مني التعليق على ورقة تحوي رؤية الحزب حول قضايا الاقتصاد في ظل الحوار السياسي والاجتماعي الدائر حاليا. قصدت، عندما أتيحت لي الكلمة في الملتقى، أن أقدم تعليقاً مختصراً للغاية، لأتيح الفرصة للطالبات للتعبير عن رؤيتهن. لم تخذلني الطالبات حيث أدرن حواراً حاراً وقوياً تفوق في بعض أجزاءه على ورقة الحزب ذات الطابع الاكاديمي.

الطالبة الباحثة اليمن حاج أحمد قالت أن المجتمع السوداني انقسم لطبقتين طبقة غنية جداً تملك كل شيء وطبقة فقيرة جداً لا تملك شيئاً، وهذا وضع ينبغي معالجته. أشارت إلى أن السودن تحول لمجتمع استهلاكي دون انتاج. نوهت إلى عدم تنفيذ سياسات التمويل الأصغر بالصورة المرضية، وأن الريف انتقل لولاية الخرطوم بسبب عدم توفر العمل بالريف، وقررت أن الاقتصاديين قد فشلوا في إدارة الاقتصاد.

إتفقت مع الطالبة اليمن في مجمل ما قالت، وقلت أن تقليل الفجوة ما بين الفقراء والاغنياء تتم بتفعيل جهاز الضرائب وعدم محاباة الاغنياء، وطالبتُ منظمات المجتمع والاحزاب وفصائلها مثل قطاع الطالبات بتحريك قطاعات الفقراء النشطين اقتصاديا للحصول على التمويل الاصغر، وعدم انتظار البنوك للقيام بهذا الدور، وقلت أن الفشل الاقتصادي يعود للسياسيين أكثر من الاقتصاديين، لأن القرار

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٩ م

النهائي بيد السياسي وليس الاقتصادي.

الطالبة فاطمة صلاح الدين قالت أن ورقة الحزب التي تم طرحها افتقدت للجانب الاجتماعي، ولم تتناول القيم التي ينبغي أن تقود الاقتصاد كقيم الصدق والأمانة. وقد اتفقت معها في هذا. أما الطالبة فاطمة جلال فقد قالت أن الورقة لم تتناول قضايا معاش الناس وقفة الملاح، وأضافت أن علينا الالتفات للزراعة كمخرج للاقتصاد، اتفقت معها في الجزئية الأولى، وقلت فيما يلي الجزئية الثانية أن الزراعة وحدها لا تكفي للعبور بالاقتصاد من وهدته أذ لا بد من قرنها بالتصنيع الزراعي.

الطالبة فيحاء مصطفى عمر تساءلت: أين ما كنا نسمعه من أن السودان هو سلة غذاء العالم؟ لماذا لا ينتج السودانيون؟ أجبتها أن مشاكل أساسية تحيط بالقطاع الزراعي أهمها مشكلة الأرض، وضعف البحث العلمي، وضعف التمويل الداخلي، وبالتالي احتياجنا للتمويل الخارجي الذي يأتي به المستثمرون الأجانب، وطالبتهن بلعب دور تنويري وسط أهلهم وعشائرهم للترحيب بالمستثمر الوطني والأجنبي.

الطالبة يثرب تحدثت بحماس كبير وغيرة محمودة فقالت: من أجل ماذا الحوار والناس ما قادرة تأكل وتشرب؟ الدقيق غير موجود، الغاز غير موجود، أين شعارات نأكل مما نزرع ونلبس مما نصنع؟ قلت لها ان حديثك وانفعالك يجب أن يتحولا لفعل إيجابي في العمل وحث الشباب على البذل والعطاء.

الطالبة احلام عبد الرحمن طالبت بتفعيل ديوان الزكاة، ونادت بتشغيل كل الموارد الاقتصادية، فيما نادت الطالبة مي عبد المنعم بالمعالجات العاجلة لتواجد الاجانب غير المقنن بالسودان. اتفقت معهما فيما ذهبتا إليه.

المفرح أن مثل هذا النقاش الهادف يقوده شباب في مقتبل العمر، فالتحية لطالبات المؤتمر الوطني دائرة التعليم العالي بولاية الخرطوم، وللدينمو المحرك نوال عيسى يوسف أمينة الطالبات، ولرعاة الملتقى الاستاذة ماجدة النسيم معتمد شئون الرئاسة، والاستاذ عبد السخي عباس أمين القطاع السياسي بولاية الخرطوم.[(١)]

التحولات السياسية والتحولات المجتمعية :-

الصحفي النابه هيثم كابو أشار في عموده بصحيفة التيار الغراء يوم أمس السبت الى التغييرات المجتمعية الكبيرة التي يلاحظها المتابعون من خلال بعض الحوادث الدخيلة على المجتمع، مثل زجر فتاة لوالدتها في الطريق العام، واعتداء شاب على أبيه بالضرب، وغيرها من الظواهر التي بدأت تطفو الى السطح. وأشار بذكاء الى أن مثل هذه الحادثات يصعب تغييرها حتى لو توصل الفرقاء السياسيون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١١/٣٠ م

الذين يجتمعون وينفضون الى إتفاق.

بالفعل التغييرات السياسية يمكن أن تكون سريعة جداً، إنقلاب عسكري في ليلة واحدة يمكنه تغيير نظام الحكم بالكامل من مدني لعسكري، أو من ديمقراطي لدكتاتوري، مثلما حدث عندنا في السودان عدة مرات. الفرقاء السياسيون المتحاربون سنين عددا يمكن أن يلتقوا في مباحثات لعدة أيام ليخرجوا بعدها للجمهور يحتضنون بعضهم بعضا، ثم يكونوا حكومة ائتلافية أو سمها ما شئت ليحكموا الشعب المسكين الذي ذ ق الأمرين من تحاربهم وتقاتلهم.

إلتغييرات المجتمعية وما يترتب عليها من تغييرات اقتصادية وديمغرافية بطيئة جداً، ولكنها متى ما حدثت يصعب إعادة الأمور الى ما كانت عليه. اشار هيثم في مقاله لحادثات فردية هي تعبير عن تغيير عميق قد حدث في منظومة القيم والعادات والتقاليد. غير أنه يمكن ملاحظة ظواهر أخرى ذات طابع جماعي مثل كثرة المتسولين والمتسولات. ندفن الرؤوس في الرمال إن قلنا أنهم أو جلهم أجانب، بالعكس أغلبهم سودانيون ومن قبائل عريقة. العشرات على أبواب المساجد وفي داخلها، متى ما انتهت الصلاة يقف واحدا أو أكثر طالباً المساعدة والعون. وفي الطرقات عند اشارات المرور العشرات. في الأحياء الراقية يترصدون مواعيد خروج الناس لأعمالهم، متى ما أخرج قاطن المنزل سيارته وجد بقربه تماما متسول أو متسولة. المشكلة كبيرة وهي مؤشر أكيد على انتشار الفقر.

مؤشر ثاني مهم هو زيادة جرائم الاعتداء على المال من سرقة الأحذية على أبواب المساجد الى النهب المسلح من البيوت والمتاجر. يشير التقرير الجنائي السنوي الى الزيادة المقدرة في هذا النوع من الجرائم. غير أنني أجزم أن عشرات الآلآف من جرائم الاعتداءٍ على المال لا تصل لمضابط الشرطة لاستهانة الناس بها، كم حادثة نشل تتم يومياً، وكم زجاج سيارة يكسر لسرقة لابتوب أو كيس فيه نقود أو موبايل منسي. المؤشر الخطير هنا زيادة عدد السرقات وزيادة عدد مرتكبيها بغض النظر عن قيمة المسروقات.

الاحصاء الذي أجراه الجهاز المركري للاحصاء بالتعاون مع بنك التمية الافريقي في العام ٢٠٠٩ أشار الى أن عدد السكان تحت خط لفقر بالسودان ٤٦٪. لا شك عندي أن النسبة قد زادت بدليل الظواهر التي أشرنا لها. مطلوب تحديث الاحصاء لنقف بطريقة موثوقة على نسبة الفقر.

غير أن الرسالة التي ينبغي أن تصل للسياسيين من كل الأطراف هي أن ما يجري من تغيير اجتماعي واقتصاديٍ وديمغرافي لا ينتظر مطاولاتكم وترددكم، وإذا لم تتفقوا فسوف تجدون وضعاً من العسير تغييره وسوف تفشلون.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٨/ ٢٠١٦ م

التشكيك في جريمة سرقة الذهب :-

السرعة الفائقة والكفاءة المهنية الهائلة التي جعلت الشرطة تكشف اللثام خلال أقل من أربعة وعشرين ساعة عن جريمة سرقة ٣٠ كيلوجرام من الذهب المشغول جعل البعض يتشكك في أن الأمر برمته مسرحية لتحسين صورة الشرطة!

نقلت هذا الزعم لقروبات ضباط الشرطة المتقاعدين فجاءت ردودهم على النحو الآتي:

ضابط شرطة متقاعد برتبة اللواء قال: لا توجد جريمة كاملة او هذا ما يقال دائما، المتهم الاول المدبر و الذي شاهدنا صوره شاب بدون خبرة، اغتر لنجاح مغامرته والتي سهر علي تدبيرها و اجتهد، من التزوير و الي استقطاب من يشاركوه، و لكنه اغفل تماما تدبر التصرف في حالتي نجاحه او اكتشافه اثناء التنفيذ، فلم يضع خطة الهروب بالغنيمة او النفاد بجلده، و في نشوة النجاح تباطا في التصرف، و ربما وجد آراء متعنتة من الشركاء الذين و لا بد ان يلعب الفار بعبهم ازاء اي فكرة هروب خفيف، و ربما سمعهم يقولون رجلنا علي رجلك، الاكثر ذكاء من شلة المغامرين يقعون دائما في عقبات (ثم ماذا بعد؟) حتى في حالة الانقلابات.

وأضاف ضابط آخر متقاعد ومقيم بكندا: من ملاحظاتي في بدايات عملي الشرطي انه كلما كثر عدد المشاركين في الجريمة و ارتفعت قيمة عائدها كانت سرعة اكتشافها. وذلك لتضارب المصالح و ظهور خصال الاجرام، و اولها الطمع. واذا اختلف اللصان ظهر المسروق. شرطة الجن دي تلقاها من منو ولا منو؟ ماذا تستفيد الشرطة من جريمة وقعت تحت اشرافها و حراستها و تصديقها زورا و بهتانا؟ نوصي القائلين بهذا الزعم ان يكونوا في مستوي دقة دفتر الاحوال و البلاغات، و تسلسله الزمني، واشرافه الموقع، ووصفه الدقيق الذي يشمل حتى حالة الطقس و امكانية الرؤيا و المناخ المحيط. لهم حق الوتسبة و الفيس كما ارادوا علي ان يبتعدوا عن دقة رصد دفاترنا و انضباط تقصينا.

وأضاف: أحد الزاعمين بفبركة القضية قال ان العصابة الكاملة ان ضل احدهم نبهه الاخر، ديل عصابة ولا جلساء مجلس ابي حنيفة. يحتاج معلقيك لحلقات درس في ال Criminology يا موجه الاختصاص اغثنا.

وضابط ثالث متقاعد مقيم بالرياض بالعربية السعودية أضاف: أعتقد المعلقون اناس بعيدون عن العمل الشرطي، ولا يفهمون ان المتهم يمر بعدة مراحل تقاضي ويمثل امام العديد من السلطات العدلية، فحتى ينجو المتهم من الجريمة المنسوبة اليه، او على الاقل يخفف من العقوبة التي قد تصدر في حقه، اليس له حق

الاعتراف بمشاركيه في الفعل الاجرامي، سواء كانوا شرطة او غيرهم، المتهم/ المتهمون لن يسكتوا على من غرر بهم او ساعدهم. ومن ثم نستظهر كافة الحقائق وكافة الأطراف.

تعليق: لا أعتقد أن الشرطة يمكن أن تجازف بسمعتها بإختلاق مسرحية. العقل المدبر من ذوي الياقات البيضاء، بقية المنفذين بعضهم معرر بهم والبعض الآخر مجرمين عاديين ذكاءهم محدود. الأرجح أن الرأس المدبر رغم ذكاءه الباهر في التخطيط إلا أنه افتقد للخبرة في إزالة آثار الجريمة والاختفاء. مثلا كان يمكنه تجهيز سيارة دفع رباعي والهروب بها تجاه الشرق فور اكتمال العملية. أو أي تدبير آخر. يشير علم الاجرام لأنواع من المجرمين منهم من هو مصاب بجنون العظمة وحب إثبات الذات. هذا مرض نفسي يرجح أن الجاني مصاب به ولا يعفيه من العقاب. التحية مكررة للشرطة في نجاحها الباهر.(١)

التغييرات المجتمعية خطر داهم :-

تناولت على هذا العمود قبل يومين التغييرات في سلوك بعض فئآت المجتمع السوداني نتيجة لتفشي الفقر وضعف الكوابح التربوية والقدنونية. علق على الموضوع الأستاذ طارق مختار من المملكة المغربية بالقول: (التغيرات المجتمعية التي تطال بنية المجتمع ككل . والاجتماعية التي تطال العلاقات بين الناس في اطار الاسرة اوخارجها هي تغييرات يفترض ان تسير ببطء ورتابة يتبناها المجتمع او يلفظها ويردها. لكن التغيير الحاصل الان سريع ولا يقاوم المقاومة الطبيعية من المجتمع لوجود مسرعات ومسببات غير طبيعية لعل اهمها: انتشار المخدرات، الحروب والتهجير من المجتمعات الصغيرة الى مناطق ومحتمعات جديدة، الفقر، القدوات والنماذج الجديدة غير المناسبة التي يقدمها الاعلام المفتوح).

أما الأستاذ توفيق عبد الرحيم منصور، خبير المعلومات والتوثيق فقد كتب (بالفعل ظاهرة السرقات بانواعها تعكس لنا مؤشرا خطيرا .. وعدم التبليغ يعود أحيانا لفقد الثقة في إجراءات الشرطة، انا على المستوى الشخصي تم سرقتي عشرات المرات خلال ستة اشهر ولم ابلغ الا مرة واحدة ، سرقت (نعلاتي) من المسجد عدة مرات وسرق قبل عدة ايام صندوق دعم مسجدنا و(مانهولات) مسجدنا وموتور الماء من مسجدنا خلال الايام لماضية ، لم لا ابلغ ؟ ! .. فقط لاجراءات الشرطة المعقدة ولفقدان الثقة في مقدرتهم لارجاع ما يتم سرقته .

قبل عدة اشهر سرق من مزرعتي وابور ماء وطلمبة جديدين .. ذهبت لفتح بلاغ في السامراب .. قالوا لي فتح البلاغ يكون في الحاج يوسف او في الدروشاب .. فقلت لهم انتم بالقرب من مزرعتي .. ثم ذهبت للدروشاب فاخبروني بانه لا توجد نيابة

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١/١٠ م

وارجعوني للسامراب، بعد لأي ووواسطة تم فتح البلاغ ثم ذهب معي واحد من المباحث لمعاينة مكان السرقة، وعلى الرغم من تحطيم قفص حفظ الوابور ووجود (عتلة) تحطيم الطبل فلم يأخذ بصمات أو يقص اثرا ولم يفعل شيئا مقنعا ثم ذهب في حاله.

سرقت جميع خراف مزرعتي قبل اسبوع عن طريق عصابة في السليت وكان عددها كبيرا وبها نعاج دارة لاول مرة .. ولم يتركوا لي ولو خروفا واحدا .. وقد تمت السرقة بالتحارش مع كلاب الحراسة والحارس من جهة عكس زريبة الخراف ثم بقية العصابة كانت تسرق من الناحية الاخرى .. ولم ابلغ لانني عانيت الكثير في تجارب التبليغ السابقة وهي كثيرة .

تعليق: هذه تجارب عملية وشخصية مؤلمة جدا. ربنا يعوض الأخ توفيق. ثقتنا في الشرطة كبيرة جدا، غير أننا ندعو لإعادة الكفاءة والفعالية للشرطة الجنائية لأنها هي ظل الدولة على الأرض، وبضعفها وعدم فعاليتها تتقزم الدولة وتتفه عند المواطن.[1]

الأثر الاقتصادي للعمالة الأجنبية بالسودان :-

العمالة الأجنبية بالسودان تنقسم لفئتين رئيسيتين، الأولى عمالة دخلت البلاد بتصاريح عمل رسمية وبإقامات شرعية. والفئة الثانية (بالذات من دولة إثيوبيا الصديقة) متواجدة في البلد بحكم الأمر الواقع. ولأسباب سياسية لم تتم معاملة هذه الفئة كفئة غير شرعية. بعض الاحصاءات التي برزت مؤخرا تشير الى أن عدد الأجانب بالسودان هو حوالي ٣ مليون نسمة. في الحقيقة لم يجر احصاء رسمي لهذه الفئة، وتقديري الشخصي أن العدد الكلي هو أقل من ٣ مليون نسمة وربما يكون ما بين ١.٥ الى ٢ مليون نسمة. علما بأن هناك أجانب متنقلون في المواسم ما بين بلدانهم والسودان. فالعمالة الزراعية الاثيوبية تدخل السودان في مناطق ولاية القضارف وغيرها في موسم الزراعة ثم تعود لبلادها بعد ذلك.

عدد العمالة الأجنبية الموجودة في السودان بتصاريح عمل وإقامات شرعية لا تتجاوز ١٠٪ من العدد الكلي. وهذا النوع من العمالة يحكمه قانون العمل الذي لا يسمح بإستجلاب عمالة أجنبية لمهن ووظائف يجيدها السودانيون، على ألا يتجاوز عدد هذا النوع في المنشأة ٢٠٪ من العدد الكلي. وعلى هذا من الواضح أنه لا توجد مشكلة تذكر في هذا النوع من العمالة الأجنبية ذوي التصاريح والاقامات.

تبرز المشكلة الكبرى فيما يلي النوع الثاني من العمالة، وهي العمالة التي دخلت البلاد إما لظروف الحرب في بلدانها، أو دخلت خلسة وبدون أوراق رسمية أو تصاريح

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢٤ م

بغرض العمل في السودان أو للانتقال منه لبلد ثالث. هذا النوع من المهاجرين أو العمالة يأتي من بلدان متعددة أهمها: أثيوبيا، دولة جنوب السودان، تشاد، نيجيريا، النيجر. من الواضح أن هناك توجيهات سياسية عليا فيما يلي العمالة من كل من اثيوبيا ودولة جنوب السودان لأن السلطات الرسمية الآن في السودان تغض النظر عن وجودهم غير الشرعي، أو تقوم بعمل ترتيبات خاصة لهم تقنن وجودهم بصورة أو بأخرى.

في ظل هذه الوضعية يبرز سؤال هام حول آثار هذه العمالة على الاقتصاد وعلى سوق العمل في السودان. في الواقع أن هناك نوعين من الآثار أحدهما ايجابي والآخر سلبي. يتمثل الأثر الايجابي في أن هذه العمالة (غير الشرعية) سدت نقصا كبيرا جداً خلال السنوات الأخيرة فيما يلي عمليات الزراعة والكديب والحصاد في مناطق الانتاج الزراعي. ففي ظل اتجاه عدد كبير جداً من العمالة السودانية الزراعية لمناطق التعدين من الذهب عانت المشاريع الزراعية من نقص خطير في العمالة الزراعية، وقد قامت العمالة الأجنبية (غير الشرعية) بسد هذا النقص.

أما الأثر السالب فيتمثل في تمدد هدا النوع من العمالة لوظائف كثيرة كان يقوم بها السودانيون أو من الممكن لهم القيام بها في حالة تدريبهم عليها، مثل خدمات الضيافة في الفنادق والكافتريات وأعمال النظافة والتدبير في المنازل (العمالة المنزلية)، والعمالة غير الماهرة في المصانع والمزارع البستانية، وغيرها من الوظائف. فاقم هذا من نسبة البطالة العالية في الاقتصاد والبالغة حوالي ٢٠٪، كما أثرت تحويلاتهم المالية (على صغرها) في سوق النقد الأجنبي الداخلي.

قد يكون من المناسب تقنين وجود لعمالة الأجنبية غير المنظمة بالتعاون مع قنصلياتهم وسفاراتهم بالسودان، واستحراج وثائق سفر رسمية لهم، مع الزامهم بالكشف الطبي الأولي والدوري. ولا بد من الاشارة الى أن نسبة الجرائم الاخلاقية وغيرها وسط هذا النوع من العمالة ليس بالضخامة التي يتخيلها بعض الناس، فقد ثبت أن النسبة لديهم عادية وتوازي النسبة لدى الوطنيين أو الاجانب المقيمين إقامات شرعية.[١]

التكنلوجيا المالية في السودان- ما هي العقبات؟

تقرير مهم صدر عن البنك الدولي مؤخرا تمت الإشارة فيه للأثر الكبير لاستخدام التكنلوجيا في القطاع المالي، ومما ورد فيه: (إن هدف البنك الدولي هو إمتلاك كل شخص بالغ لحساب معاملات بنكية على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠ . في عالم اليوم أصبح ٤٠ في المائة من سكان الأرض يستطيعون الحصول على الإنترنت،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٣/ ٢٠١٥ م

وبات امتلاك أفقر ٢٠ في المائة من الأسر لهاتف محمول أكثر يسرا من الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، وبالتالي أصبح تحقيق هذا الهدف ممكناً. في تنزانيا زادت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، وفي الهند وبإستخدام بطاقات الهوية الرقمية تم إضافة ٢٠٠ مليون حساب بنكي جديد). أ. هـ

تعليق: في السودان لم نتمكن حتى الآن من الاستفادة من تكنلوجيا المعلومات والاتصالات في إدماج عدد كبير من الفقراء في النظام المالي. ما زال عدد الحسابات البنكية لدينا لا يتجاوز ٢ مليون حساب، وبالتالي فإن ٩٥٪ من سكان السودان لم يستفيدوا من المزايا التي يشير لها تقرير البنك الدولي لأنهم بعيدون عن مجال المصارف أو ما يسميه المصرفيون (الشمول المالي).

يرى البعض أن السبب يعود إلى أن المصارف في السودان تتعامل مع التقنية المصرفية لتحقيق ايرادات مباشرة ، وأن بنك السودان المركزي بدا متردداً في إدخال القطاع الخاص في هذا المجال. في عام ٢٠١٣ ولأول مرة سمح بنك السودان للبنوك والقطاع الخاص بتقديم العديد من الخدمات الالكترونية من خلال المحفظة الالكترونية وتحت رقابته، على أن يقتصر دور البنوك على إصدار وتوزيع تلك البطاقات والقطاع الخاص بدوره كبوابة دفع وتحصيل.

ولكن اصطدمت المحفظة بمشكلة التغذية، حيث أن المستهدف بها وهم غير المتعاملين مع البنوك (٩٥٪ من الشعب) وليس هناك العدد الكافي من نقاط البيع التي تشحن هذه البطاقات، وذلك لعدم وجود حافز مالي لمشغل نقطة البيع مقابل تغذية هذه البطاقات. فيما ظل تحويل الرصيد عبر شبكات الاتصالات هو الأكثر ربحية، لأن وكيل شركات الإتصالات يفضل الرصيد على المال لوجود هامش ربحي يصل إلى ٨٪ عند التغذية و ١٠٪ عند التسييل.

مؤخراً قام بنك السودان بتوقيع عقد الموبايل موني في ٢٠١٤ واصطدم بنفس العقبة وهي تغذية الحساب دون مقابل. وستستمر المشكلة مالم تصدر تشريعات بوضع سقف اعلى لتحويل رصيد شبكات الاتصالات، وتجريم المخالفين كما هو الحال في كل دول العالم. وبالتالي سيتحول وكلاء شركات الإتصالات ليصبحوا وكلاء خدمة إليكترونية ويرضوا بهامش ربح ٥ في الألف بدلا من ١٠٪.

وعلى بنك السودان العمل على ربط الحسابات البنكية بالتوقيع الرقمي المتولد من الرقم الوطني وليس برقم الموبايل لمنع شركات الاتصالات من التحكم في النظام.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٧/٨/ ٢٠١٦ م

الخطة الذكية لإعادة الاعتبارية للخدمات الطبية :-

تناقض غريب وعجيب يعتور الخدمة الطبية في السودان سواء من حيث الممارسين أو من حيث البيئة التي تؤدى فيها. آخر أخبار هذه الخدمة أن أساتذة كلية الطب بجامعة أم درمان الاسلامية المبتعثين لنيل درجة الدكتوراة بجامعة العلوم والتكنلوجيا الاردنية قد حققوا المركز الأول على كل الجنسيات العربية والاسلامية في كل التخصصات. وقبلها بأسبوع أحرز دارس سوداني الدرجة الكاملة في امتحانات الزمالة البريطانية في سابقة نادرة وفريدة. ومعلوم السمعة الممتازة للأطباء السودانيين العاملين ببريطانيا والسعودية ودول الخليج.

من الجانب الآخر وعلى العكس من هذه الأخبار الايجابية حملت أخبار الأسبوع الماضي حالة تحرش بطبيبة بمستشفى رئيسي بالعاصمة، واعتداء بالضرب على طبيب من أهل مريض بالخرطوم أيضاً، وانتقادات علنية لمستوى الخدمات الطبية في مستشفى استثماري كبير. وتُسجل العشرات من حالات سفر السودانيين بصورة يومية للعلاج بالأردن أو مصر أو بريطانيا أو تايلند أو الولايات المتحدة. هذا تناقض غريب وإتجاهات متباينة في خدمة واحدة. وليس لهذا الأمر مثيل في المهن والخدمات الأخرى في السودان. فما هي العلة؟ وكيف يكون العلاج؟

طرحت الموضوع على قروب Beautiful Family على الواتساب فجاءت ملاحظات ومداخلات قيمة وهامة كان أهمها: مداخلة من موظف قال فيها (رأيي الشخصي أن كل أصحاب المهن الطبية في السودان محتاجين لتدريب في كيفية التعامل مع المرضى والمراجعين وكيفية كسب ودهم. مثلا انا أدخل على الأخصائي واكون دافع ٢٠٠ جنيه وبعد دا ياخد معاي ٢ دقائق. ويتكلم بالموبايل. ويدق الجرس وانا ما زلت أمامه. ولمن امشي الأردن ياخد معاي الطبيب نص ساعة على الاقل. لاحظ انا لا أتحدث عن علمه إنما عن سلوكه المهني).

رد على هذا طبيب قائلاً: (اعتقد انو التقييم المادي بيلعب دور، وخاصة بالنسبه لصغار الأطباء، لانهم بيجتازوا دراسة متعبة وشاقة وبعدين التقييم سيء. انا معاك أن المريض ماليه ذنب. ودي مهنة انسانية. لكن لازم نأمن المستقبل المالي للطبيب. لأنو لمن يهاجر للخارج بيدي اقصي ما لديه لانه حاسس بالتقييم المناسب. المفروض الحكومة تأمن ناس المهن الصحية ماديا علشان تنتظر منهم اداء جيد. وعلشان يركزوا في شغلهم).

أضاف صيدلي (المجلس الطبي السوداني و مجلس التخصصات الطبية فرضوا على اي برنامج دراسات عليا في السودان في كل الجامعات برنامج للتواصل مع المرضى Communication Skills بناء على دراسة أثبتت أن كثير من التشخيص والاخطاء العلاجية بتكون فقط نتيجة لعدم التواصل بين الطرفين).

تداخل طبيب عمل بالسودان وهو حالياً مهاجر بالخارج قائلاً :(الموضوع فعلا مرتبط بال communication skills وجزء مهم فيها .. إحساسك بالمريض وإنك ما تستصغر أي أعراض أو أي ألم بيحس بيه ... الإحترافية في التعامل مع شكوى المريض .. الحاجة المقلق منها .. المضاعفات الخايف منها .. كلها الطبيب لازم يحتويها ويشرحها للعيان بقدر مرضي وكافي لأن دا واحد من حقوق المريض .. مهما كانت بسيطة .. صحيح المرتبات في السودان ضعيفة، وبيئة العمل سيئة لكني بأمانة أقول لك أيها الزميل الطبيب: فتش عن حل مرضي لنفسك ... بعيد عن المريض).

علقت على الكلام الأخير قائلاً: (يا سلام عليك يا دكتور..اتفق معك تماما.يا ريت مثل كلامك هذا يتم تداوله في قروباتكم المتخصصة. وتقوم النقابة بتبنيه . وثق بعد ذلك الشعب هو من سيطالب بحقوق الاطباء وبتحسين الخدمات الطبية. الكلام ما فيه مثالية إنما هو الخطة الذكية لإعادة الاعتبارية للخدمات الطبية).[(١)]

الخلاف بين سيقا والادارة الحكومية :-

حسب متابعتي لملف القمح والدقيق بالسودان منذ عدة سنوات لا أعتقد أن هناك خلافاً شخصياً بين أسامة داؤود كمستثمر وصناعي محترم، وبدر الدين محمود كوزير مالية للسودان. ولا خلاف كذلك بين مجموعة دال، كمجموعة اقتصادية وطنية ناجحة متعددة الأنشطة، وبين حكومة السودان. أرى الخلاف محدود بين مطاحن سيقا، المملوكة لمجموعة دال، والادارة الحكومية متمثلة في لجنة حكومية تضم ممثلين لوزارة المالية ووزارة الصناعة ووزارة التجارة وبنك السودان وادارة المخزون الاستراتيجي والأمن الاقتصادي.

الخلاف نفسه بسيط وواضح، فاللجنة المذكورة بعد أن درست أوضاع السوقين العالمي والداخلي لسلعتي القمح والدقيق، وبعد أن أخذت كافة العوامل في الإعتبار، رأت أنه ما دام أن الدولة هي من تدفع قيمة القمح المستورد بالعملة الأجنبية، بسعر مدعوم، فعليها المراقبة والسيطرة على هذه السلعة في مختلف المراحل، من الاستيراد وحتى التوزيع، مروراً بمرحلة التصنيع. لهذا جاء القرار بأن تتولى إدارة المخزون الاستراتيجي مهمة الاستيراد بعطاءات نزيهة وشفافة. وأن يعهد للولايات بمراقبة التوزيع.

ثم رأت هذه اللجنة أن تخفض الدولة مقدار دعمها لدولار القمح بأن يكون ٤ جنيه مقابل الدولار بدلاً عن ٢,٩ جنيه للدولار. بشرط أن يبقى السعر النهائي لدى المخبز كما هو ١١٦ جنيه لجوال الدقيق حتى لا يتأثر سعر الرغيف للمستهلك.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٧/ ٢٠١٥ م

هذين القرارين هما مصدر الخلاف بين سيقا والادارة الحكومية، حيث ترى سيقا أن المخزون الإستراتيجي لا يملك الكفاءة الفنية والادارية لإدارة عملية بحجم ٢ مليون طن سنوياً، وأن مطاحن سيقا قد استثمرت استثماراً كبيراً في الصوامع ومواعين النقل، وسوف تتعرض هذه الاستثمارات للخسائر. ومن ناحية ثانية ترى هذه المطاحن أن معاملة دولار القمح بسعر ٤ جنيه مع الاصرار على سعر البيع في حدود ١١٦ جنيه يخصم من أرباحها وربما يدخلها في خسائر.

إذا الخلاف مفهوم وواضح وطبيعي، ويمكن أن يكون مكان حوار مستمر وبناء بين مطاحن سيقا، وغيرها من الجهت المتضررة من هذه القرارات، مع الادارة الحكومية ممثلة في اللجنة المذكورة. لا يوجد ما يستدعي إعلاناً للحرب بين الطرفين، ولا يوجد سبب للاعتقاد إطلاقاً أن الدولة تنتوي تدمير صناعة الدقيق في البلاد، أو أنها تحارب مجموعة دال أو أي من شركاتها.

يتساءل البعض عن سبب استيراد الدولة لدقيق جاهز، في حين تتوفر داخل الدولة طاقات تصنيعية هائلة، متمثلة في مطاحن سيقا وغيرها. السؤال منطقي، والاجابة عليه بسيطة وواضحة، وهي أن الدولة تحسبت لاحتمال توقف المطاحن الداخلية عن العمل بعد صدور قرار تعديل سعر صرف دولار القمح، فكان لا بد لها أن تحتاط بدقيق جاهز، حتى لا يجوع الناس وتظهر الصفوف أمام المخابز. وقد كان هذا قرارا صحيحاً مائة بالمائة، لأن بعض المطاحن قد توقفت بالفعل، أو قللت من انتاجها لتستوعب التغييرات، فكان البديل هو الدقيق الجاهز المستورد الذي يغطي في الوقت الحالي ٥٠ ٪ من حاجة المخابز.

على مطاحن سيقا إستيعاب التغيير في السياسات، وأن تبني استراتيجياتها المستقبلية نحو استخدامات أكبر للقمح المنتج محلياً، وأن تسهم ايجابياً عبر مراكز بحوثها وعلمائها الأكفاء في تشجيع تجربة الدقيق المخلوط(قمح+ذرة). ومطلوب من مجموعة دال زيادة استثماراتها في زراعة القمح، واستصحاب مبادرة تحقيق الأمن الغذائي العربي التي طرحها رئيس الجمهورية ووافقت عليها ودعمتها الجامعة العربية، وفيها خمس سلع رئيسية هي القمح ودقيقه، والزيوت النباتية، واللحوم، والألبان، والسكر. ومجموعة دال يمكن أن يكون لها دور هائل في ثلاثة من هذه السلع هي القمح ودقيقه واللحوم والألبان.

أما الادارة الحكومية فعليها تأكيد إحترامها لمجموعة دال واسهاماتها الاقتصادية المقدرة، وإسهاماتها الاجتماعية والخيرية الكبيرة والتي لا يحب السيد أسامة داؤود وأسرته الاعلان عنها. وعليها كذلك إيقاف استيراد الدقيق الجاهز متى ما تأكد لها استيعاب المطاحن الوطنية للتغير في السياسات واستئنافها للانتاج بكامل طاقاتها.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٢١ ٢٠١٥ م

الخلاف بين وزارتي الخارجية والداخلية بشأن الجواز الدبلوماسي :-

أعلن المجلس الوطني عن تشكيل لجنة طارئة لدراسة الخلاف ما بين وزارتي الخارجية والداخلية حول سلطة تصديق واصدار جواز السفر الدبلوماسي والجواز الخاص والجواز لمهمة. وهي أنواع من الجوازات كانت تتولى تصديقها وإصدارها وزارة الخارجية بشكل كامل عن طريق وحدة من ادارة الجوازات تلحق بها. غير أن قانون الجوازات الذي أصدره المجلس الوطني السابق جعل سلطة التصديق لوزير الخارجية وعمليات الاصدار في وزارة الداخلية، وهو أمر إعترضت عليه وزارة الخارجية بشدة ورفعت بشأنه مذكرة لرئيس الجمهورية الذي أعاد القانون للمجلس الوطني لحسم الخلاف. حيث ترى وزارة الخارجية أن يكون تصديق واصدار الجوازات الدبلوماسية والخاصة والجوازات لمهمة قاصرة بالكامل على وزارة الخارجية لتحديد المسئولية بصورة كاملة مهما كانت التكاليف.

إن إصرار وزارة الخارجية على أن تكون سلطة تصديق وإصدار هذه الأنواع الثلاثة من الجوازات لديها يبدو غير منطقي بحكم التطورات الدولية والمحلية المتعلقة بوثائق السفر، وفي هذا الصدد نشير لأربعة مسائل أساسية: الأولى أن كل الوثائق الأساسية الخاصة بمواطني الدولة ينبغي أن تصدر عن قاعدة بيانات واحدة هي السجل المدني المرتكز على الرقم الوطني. ومسئولية السجل المدني والرقم الوطني هي الآن لوزارة الداخلية.

المسألة الثانية: أن المنظمات الدولية العاملة في مجالات السفر والهجرة تعتمد كود موحد لكل دولة، وسوف يكون هو طريق المرور الوحيد عبر البوابات الالكترونية في الموانئ. عليه لا بد أن تكون جهة اصدار الوثائق واحدة لتتمكن من اصدار هذا الكود وحفظ مستنداته.

والمسألة الثالثة: أن اصدار الجوازات الالكترونية المتضمنة المسألتين أعلاه مزودة بالباركود تحتاج لتقنيات ومعدات باهظة الثمن، وقد تم تجهيزها لدى الجهات المختصة بوزارة الداخلية بكلفة فاقت ١٥ مليون يورو لاصدار مئآت الآلآف من جوازات السفر سنوياً ولا يوجد سبب لشراء معدات اخرى لوزارة الخارجية لاصدار عدد محدود من الجوازات قد لا يتجاوز ٣- ٥ ألف جواز.

ما دام القانون أعطى وزير الخارجية سلطة التصديق فإن مسألة الاصدار، برأينا، فنية بحتة وغير مؤثرة. لكن من الواضح أن الخلفيات التاريخية هي التي تجعل وزارة الخارجية حساسة بشأن المسئولية عن تصديق وإصدار هذه الأنواع الهامة من الجوازات، فجواز السفر الدبلوماسي وبدرجة أقل جواز السفر الرسمي وجواز السفر لمهمة هي وثائق قيمة جداً تتيح لحاملها التحرك بحرية، وتعطيه حصانات وامتيازات بموجب الاتفاقيات الدولية ومبدأ المعاملة بالمثل. العديد من الدول منحت

جوازات سفرها لشخصيات تعتقد أنها تستحق الحماية والدعم. في السودان منحنا جواز سفرنا لنيلسون مانديلا، ولباتريس لوممبا وأسرته وغيرهم وكانوا قادة حركات تحرر نجحوا في تحرير بلدانهم من المستعمر، قرار الدولة في هذه الحالات كان موفقاً وسليماً.

في حالات أخرى يبدو أن قرار منح الوثيقة الهامة (جواز السفر الدبلوماسي) لأجنبي أو لسوداني كان غير موفق وتسبب في تدمير علاقات السودان بدول أخرى، أو استخدم في الاحتيال الدولي في حالات أخرى، من هنا نتفهم حرص وزارة الخارجية على أن يكون الأمر كله بيدها.

لا مناص في تقديرنا من توحيد الجهة التي تقوم بالاصدار والعمليات الفنية المتعلقة به وهي في حالتنا هذه وزارة الداخلية ممثلة في الادارة العامة للجوازات. على أن توضع التدابير الادارية والفنية التي تكفل عدم إصدار أي جواز سفر دبلوماسي أو خاص أو لمهمة بغير موافقة وزارة الخارجية. وذلك حتى لا تتكرر أخطاء منح الجوازات الدبلوماسية لمن لا يستحق.[1]

الدلالات الاقتصادية لنجاح العملية الانتخابية :-

نجاح الدولة في السودان في اقامة انتخابات شارك فيها آلاف المرشحين، وملايين عديدة من الناخبين، عبر آلاف مراكز الاقتراع، التي يديرها عشرات الآلآف من الموظفين والمتعاونين، ويحرسها ١٥٠ ألف شرطي، تدل دلالة واضحة على القدرات التنظيمية والادارية والمالية في الدولة السودانية. ومرور كل العمليات الانتخابية بما فيها التصويت النهائي بسلاسة وهدؤ، يدل على القدرة والكفاءة والسيطرة الأمنية على هذه العملية الحساسة.

الانتخابات المشابهة التي جرت في دول في محيطنا الاقليمي شهدت العشرات من الضحايا نتيجة أعمال العنف المصاحبة للانتخابات. في كينيا سقط الآف الضحايا، وفي غيرها من الدول لا تخلو الانتخابات من الدماء.

التجارة والاستثمار والاقتصاد ككل لا يعمل الا في أجوء لاستقرار والأمن. وعليه فإن النتيجة النهائية لنجاح العملية الانتخابية في السودان هي استمرار التجارة والاستثمار وانسياب السلع والتعاملات المالية في ظل دولة قوية. وبغض النظر عمن يفوز برئاسة الجمهورية أو بالاغلبية البرلمانية التي تؤهل لتشكيل حكومة فإن نجاح تنظيم انتخابات بهذا الحجم يدل على وجود دولة كفؤة، دولة غير فاشلة.

الاختلاف السياسي والتباينات الفكرية بين السودانيين ينبغي الا تعمي بصائرهم عن النظر بعين الرضا للسلوك المتحضر للمواطن السوداني، سواء الذي شارك أو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٣٠/٦/ ٢٠١٥ م

الذي قاطع. وعليهم أن يفخروا بخدمتهم المدنية التي أدارت عملية بهذا الحجم الكبير. وعليهم أن يطمئنوا كذلك على أمنهم واستقرارهم، بعد أن شاهدوا الشرطة السودانية منتشرة في كل مركز اقتراع، وفي كل المرافق الحيوية، وعلى الطرق الرئيسية والفرعية. ولهم أن يفخروا بجيشهم القوي الذي يشارك خارجياً في عمليات عسكرية كبيرة، وداخلياً في تأمين الدولة من المتمردين والاعتداءات الخارجية. وبجهاز أمنهم الحصيف الذي لم يتعامل بتوتر وقسوة مع من ثبت تخطيطهم لافشال الانتخابات.

ينبغي أن تعقب فترة الانتخابات مراجعات جوهرية لمسارات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينبغي استئناف الحوار السياسي، والحوار المجتمعي الذي لم يتوقف قط. وبالطبع فإن اتفاق الفرقاء لا يمنع من الدعوة لانتخابات مبكرة. فهذه الانتخابات ليست نهاية المطاف ولا تعني انقطاع العشم لدى الراغبين في التغيير، أو الساعين للحكم بالاقناع والاقتناع وليس بقوة السلاح.[1]

الشبكة طاشة :-

الشبكة طاشة عبارة مؤلمة تواجهك وانت بصدد القيام بإجراء ما في مؤسسة حكومية أو خاصة. وتعني ببساطة إن إجراءك لا يمكن إكماله لأن شبكة معلومات المؤسسة المعنية لا تعمل. ومصدر الألم في العبارة أنك ستكون منتظراً عودة هذه الشبكة. وهذا له قيمة وثمن حسبما تقول دعاية أحد البنوك في أيامنا هذه (للزمن حصة في الثمن).

طبعاً في المؤسسات الخاصة سوف يجتهد القائمون بالأمر على إصلاح الخلل الذي أدى (لطششان) الشبكة بأسرع فرصة ممكنة، لأن مصلحتهم وأرباحهم مرتبطة بعودة الشبكة للعمل. والمثال على ذلك شركات الطيران والحجز الجوي أو المولات الكبيرة. أما في المؤسسات أو الوزارات أو الهيئات الحكومية فإن (طشان) الشبكة فرصة للتسيب والونسة من جانب، وفرصة للبعض لإشباع روح التلذذ بالانتقام من المواطنين المساكين الذين لا يملكون من أمرهم شيئاً، ولا حتى حق التذمر، لأن (الشبكة طاشة) نعمل ليكم شنو؟ والمثال على ذلك .... و ..... و.... وغيرها!

الجمعية السودانية لتقانة المعلومات طرحت هذا الموضوع الهام عبر موقعها الالكتروني على عدد من العلماء والمختصين، فجاءت تعليقاتهم في غاية العلمية والمهنية مع الطرافة والغرائبية في بعض الحالات. محمد احمد الحسين حجر الزلط من بنك السودان قال: أصبح مصطلح الشبكة «طاشة» مرتبط في ذهن المواطنين

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٦/٤/ ٢٠١٥ م

بتعقيد وتأخير الإجراءات الحكومية .. تترك أعمالك وتذهب لإنجاز معاملة رسمية مثل .... وأنت تدعو الله أن لا تكون الشبكة «طاشة» . أفتونا يا مهندسين : الشبكة دي بتطش تمشي وين!! علقت أنا قائلاً: مرة قالوا الشبكة طاشة. عاينت كدا لقيت كوبس الكهرباء اتملص من الراوتر .. وصلت الكهرباء فعادت الشبكة من طشيشها، في اغلب الاحوال الشبكة مفترى عليها والعتاد مظلوم والمشكلة في العنصر البشري.

المهندس ايمن محمد مزمل من رئاسة الجمهورية قال: عوامل كتيرة بتلعب دور في موضوع الشبكة الطاشة....طبعا اللوم بصورة عامة يقع دائما على عاتق المهندسين....وهم منه (في كثير من الاحايين) براء!!!...تأتي جودة الاجهزة في المقام الاول...اعداد منظومة اخرى تعمل بصورة موازية في الشبكة للمنظومة الاساسية مسألة رئيسية. اعتقد ان مصممي الشبكات ومستشاريها عند مرحلة التخطيط في الغالب يضعون هذه الحقائق امام متخذ القرار. الا أنه ولاعتبارات مادية قد يفضل متخذ القرار تقليل الصرف دون مبرر فني، حينها يقع الفأس في الرأس، وتكون النتيجة شبكة طاشة يتحمل وزرها المهندس المقيم.

المهندس الخبيرعبد المجيد نمر تداخل قائلاً: الشبكة طاشة هو مصطلح يعني ان النظام لا يستجيب، و ليس بالضرورة ان تكون الشبكة هي المشكلة، فالغالب ان تكون واحد من المشاكل الاتية بالذات للناس الشغالين تطبيقات تعمل عن طريق الانترنت: أن يكون عدد المستخدمين يفوق امكانية خادم الويب، مما يتسبب في تعطيل الاستجابة. أو أن تطوير التطبيق يتم بالطريقة المتزامنة . Synchronous و هذه تستهلك سعة الموجة و تقلل سرعة استجابة النظام. أو أن صفحات التطبيق تتعامل بصورة مباشرة مع قواعد البيانات، لأن ذلك يعمل علي تقليل استجابة النظام بغض النظر عن المشاكل الامنية المترتبة عي ذلك. أو اذا كان التطبيق علي الويب يتطلب التعامل مع سجل في قاعدة البيانات لتعديله او حذفه، فهذا يتطلب قفل السجل بغرض التحديث من المستخدمين الاخرين. أو أن طريقة ادارة موارد الشبكة و توزيع الباند وديث بصورة ديناميكية غير سليم مما يقلل من سعة الموجة المخصصة لكل جلسة session حسب حوجتها الحقيقة.

المهندس هاني الشفيع من وزارة المالية قال: الشبكه طاشة تعني لدينا ان الموظف لا يريد اتمام العمل. تاخر تصديق عندما كان ..... وزير مالية وكانت الحجة كالعادة الشبكة طاشة. فقام الوزير، المعروف بحزمه وجديته، بتكوين لجنه تحقيق في الموضوع توصلت إلى أن الشبكة بريئة وأنها لم تكن طاشة أبداً.

ملاحظة: أرسل مقالي هذا للسوداني بفلاش لأن شبكتهم طاشة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٣/ ٢٠١٥ م

الفول السوداني محصول مهم لاقتصادنا..لا تدمروه :-

ينتشر على وسائط التواصل الاجتماعي هذه الأيام مقال خطه الأستاذ محمد محمد خير قبل أكثر من سنتين يحذر فيه من تناول الدكوة لأنها مصدر أساسي للسرطان حمانا وحماكم الله منه. ومما ورد في المقال (عيد الفداء قد أزف، وطقوسه بدأت على الشوارع والأسواق، وعادة ما تكون (الدكوة) حاضرة قبل الخراف، لذا قصدت تقديم المقال لمنع سرطانات محتملة، فقد رسخ طبياً أن (الدكوة) سبب رئيسي في سرطان الامعاء والكبد والقولون، واتخذ هذا الرسوخ يقيناً علمياً لا يقبل القسمة على جوهره، ولا يمكن نفيه، بعد توصل علماء من أوزان ثقيلة بأن الحبة الصغيرة التي تربط فلقتي الفولة تحتوي على مادة (أفلاتوكسين) وهي مادة سرطانية لا جدال في هويتها السرطانية البائنة. لا أظن أن صانعات (الدكوة) يحرصن على إزالة هذه الحبة الصغيرة، لذا فإني اعتبر أن كل الدكوة المعروضة في الأسواق هي مشروع سرطان مفتوح يجب التعامل معه بذات همة العلماء الذين اكتشفوا حقيقته....).أ هـ

على أهمية التحذير الذي يطلقه المقال إلا أن عدم الدقة في تناول الموضوع تمثل خطراً داهماً على الفول السوداني والصناعات المرتبطة به، ومن أهمها صناعات زيوت الطعام والحلويات والطحنية وغيرها. الفول السوداني كمنتج زراعي نقدي يمثل أحد المنتجات الزراعية الرئيسة في السودان، ويملك السودان فيه ميزة نسبية. والصناعات المرتبطة به تعتبر أحد أعمدة الصناعة السودانية. لهذا من الضروري أن يتحول التحذير عندنا من الفول السوداني الى فطر الافلاتوكسين كمسبب للسرطان، حفاظاً على هذا المحصول الهام الذي يعتمد عليه الملايين من السودانيين في معيشتهم.

وفقا للمختصين فإن حبة الفول في حد ذاتها غير مسببة لمرض، ولكن اذا زادت الرطوبة في الحبة كانت الفرصة مناسبة لنمو فطر الافلاتوكسين المتهم بالتسبب في مرض السرطان. و الظن بان مكان اتصال فلقتي الفولة هو المسبب ظن خاطئ، ولكنه انسب مكان لنمو الفطر لانه ببساطة غير معرض للهواء وخازن للرطوبة المساعدة علي نمو الفطر، اما الفول السودانى نفسه ففيه فوائد صحية مدهشة.

ويعتبر سوء التخزين سبب مباشر لنمو الفطر، والحيطة تكون بقياس مستوي الافلاتوكسن حسب المعايير العالمية لحماية المواطن خاصه في بلد كالسودان فيه اسراف لاكل الدكوة ولكن يفتقر للكثير من إجراءات السلامة.

باحثون أجروا دراسة في العام ٢٠١٠، حيث قاموا بأخذ ١٢٠ عينة دكوة من شوارع الخرطوم، بحري، وام درمان فوجدوا أن فيها نسبة عالية من الافلاتوكسن ٥ الى ١٠ أضعاف المسموح به عالميا.

إذاً علينا التحدث عن فطر الافلاتوكسين وليس عن الفول السوداني، وأن نطلب من المواطنين الذين يرغبون في شراء الدكوة، وهي زبدة الفول السوداني، أن يشتروا الدكوة التي تنتجها المصانع لأنها خاضعة للرقابة الصحية والصناعية.[1]

المطلوب في مجال التعليم العام :-

مناسبة الإعلان عن نتائج الشهادة السودانية تكون على الدوام فرصة لمناقشة قضايا التعليم العام. بداية هذا الأسبوع أعلنت الاستاذة سعاد عبد الرازق وزير التربية والتعليم نتائج الشهادة، وأدلت الوزيرة بشهادة علنية قالت فيها (إن نتيجة هذا العام جاءت متميزة ومشرفة، وحدث تقدم جيد في مواد اللغة العربية والرياضيات، وتفوق الطالبات على الطلاب، والمدارس الحكومية على الخاصة).

من خلال وسائل التواصل الاجتماعي تلقيت تعليقات مهمة وقيمة رأيت اشراك القارئ الكريم فيها. الاستاذ الاقتصادي خالد الضو قال (الحديث عن تفوق المدارس الحكومية على الخاصة هو بالتأكيد غير دقيق ولايعكس الواقع . كما أن ما يعكسه الإعلام الرسمي والتصريحات بعد لقاءات الوزراء بالسيد رئيس الجمهورية فهي أيضا معيبة وتأتي بصورة نمطية . فلايمكن أن يقتصر توجيه سيادته للوزير المختص في أشياء بديهية، ومن صميم عمل الوزارة، وكأن الوزارة بقيادتها ومختصيها يسمعوا بها لأول مرة. وكأن الوزارة ليست لها استراتيجية تحمل رؤية ورسالة وأهداف كلية واختصاصات واضحة و خطة سنوية تنفذها. مثلا أين توصيات مؤتمر التعليم؟ هل هي أحق في البحث عن تنفيذها أم توجيهات تصدر في لقاء ذو طابع تشريفي لدقائق معدودة؟ وهل وزارة التربية والتعليم محتاجة لهذه التوجيهات البديهية أم لميزانية حقيقية ومقدرة تمكنها من الصرف على البيئة المدرسية والعملية التعليمية؟ وهذا هو جوهر القضية وليس تلك التوجيهات البديهية مثلما تصورها تلك التصريحات والصياغات الخبرية في الإعلام الرسمي).

البرفسور نواري الاستاذ بكلية الهندسة جامعة الخرطوم أدلى بدلوه قائلاً (التعليم صار إمكانيات، و متنوع، و كل نوع تعليم بمراحله له تكلفته الخاصة، و لا بد من تشجيع الاستثمارات فيه و كذلك الاوقاف الخيرية، و مع الاحتياج للحرف و كثرة العطالة من خريجى التعليم التقليدى لابد من تنوع فى التعليم لفئدة الحرف).

أما الاستاذ المهندس عبد المجيد نمر فيقول (اقترح إلغاء إذاعة المتفوقين ما عدا الأول في كل مساق و ذلك لإبعاد الاستغلال التجاري للنتيجة من قبل المدارس الخاصة. مسألة تحديد تفوق المدارس و ترتيبها اقترح ان تتم بالقيمة التحصيلية المضافة لانها تعكس مدي جهد المدرسة مع الطلاب. فمثلا المدارس الخاصة تقبل المتفوقين من الطلاب في شهادة الأساس، و تحدد مجموع ادني، و تترك أصحاب

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/ ٧/ ٢٠١٦ م

المجاميع الضعيفة للمدارس الحكومية. طالب المدرسة الخاصة اصلاً هو متفوق، يعني مدرسته ما عملت حاجة. المعيار الذي اقترحه يتلخص في تحديد متوسط التحصيل للطلاب المقبولين في المدرسة، في أولي ثانوي مثلا نسبة التحصيل المتوسط ٧٠٪، نفس الطلاب عندما يمتحنون للشهادة السودانية نقيس متوسط التحصيل و لنقل انه بلغ ٧٥٪ هذا يعني أن المدرسة أعطت قيمة إضافية في التحصيل قدرها ٥٪.

هذا المعيار سوف يقضي علي هوس التنافس بين المدارس الخاصة فيما بينها، و فيما بينها و بين المدارس الحكومية النموذجية و العادية، و كذلك سوف يساعد هذا الأمر علي إيقاف فرز الطلاب علي أساس مجموع القبول، و يكون هنالك اهتمام بكل الطلاب. فالمدرسة التي تقبل المتفوقين فقط قد تفشل في إضافة أي قيمة مضافة. مثلا إذا كان متوسط التحصيل عند القبول ٩٣٪ و عند التخرج ٩٣٪ فهذه المدرسة ربما تتذيل القائمة بدل عن أولها بالنظام الحالي، لأنها لم تضف شيئاً.

تعليق: هذه رؤى ومقترحات جديرة بالدراسة والنظر من قبل الوزارة المعنية.[1]

المعالجات الايجابية للمسألة الاعتصامية :-

مؤيدو العصيان المدني رموا بثقلهم وراء الكيبوردات يدعون الناس للامتناع عن الذهاب للعمل، زاعمين أن هذا سوف يؤدي لإسقاط النظام. مؤيدو النظام طفقوا في عمل مضاد بإستخدام نفس الأداة وهي وسائط الاتصال الاجتماعي من واتساب وتويتر وفيس بوك، يقولون للناس أن العصيان غير مفيد وانه مدمر للاقتصاد وللخدمات. معركة اسفيرية يتفرج عليها غالبية الشعب وهو قلق لما ستؤول اليه الأمور.

أحسب أن لمؤيدي النظام سلاحاً لم يستخدموه ووسيلة لم يجربوها هي كفيلة بحسم المعركة لمصلحتهم دون شك، وهي مفيدة للمواطنين بكل تأكيد. هذه الوسيلة هي العمل الايجابي المساعد في تقديم السلع والخدمات للمواطنين.

هل أتكلم بالالغاز؟ لا...الموضوع ببساطة أن على شباب الأحزاب المؤيدة للحكومة الحالية أن يركزوا غالب جهدهم في خدمة المواطنين في دائرة المرافق الحكومية وفي دائرة السكن.

على هؤلاء الشباب تكوين كتائب لمساعدة المتعاملين مع المرافق الحكومية المختلفة، خصوصاً المرافق التي فيها اختناقات مثل إدارات الجوازات والسجل المدني، رخص السيارات، الفيش، الخدمة الوطنية، جهاز المغتربين، الضرائب، توثيق الخارجية، المستشفيات والمراكز الصحية. شباب بعلامات متميزة على ملابسهم، يخلقون علاقة مع رئيس الوحدة ومعاونيه، ثم يخرجون للصفوف وأماكن الاختناقات، يبتسمون للمراجعين ويقدمون لهم الماء البارد، ينظمون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥/٦/ ٢٠١٥ م

الصفوف، يساعدون النساء والضعفاء، يعبئون الاستمارات لمن لا يقدر على الكتابة، يستكملون الرسوم لمن نقصت قروشه.

كما على هؤلاء الشباب تكوين وحدات مساندة المواطنين بالأحياء السكنية والأسواق، وذلك لمساعدة عامة المواطنين في تكوين الجمعيات التعاونية التي تكفل تقديم السلع بأسعار أقل من السوق، تنشيط أسواق البيع المخفض، تنشيط دليل المستهلك الورقي والالكتروني، تنشيط أرقام اتصالات المساعدة والمساندة للمواطنين في حالة نقص الخدمات من كهرباء ومياه شرب ونفايات وغيرها. شباب يساعدون موظفي هذه المرافق ويساعدون أهليهم بلا مقابل ولا من ولا أذى.

بعد القيام بهذا العمل الايجابي المفيد للمواطنين على هؤلاء الشباب القيام بعمل إعلامي يستهدف بث روح الأمل وسط الشباب. والإشارة إلى أن الصعوبات الاقتصادية الى زوال بالوصول للاستقرار الاقتصادي من خلال الإجراءات الاقتصادية الأخيرة.

على أن يتم في الرسالة الإعلامية الابتعاد عن الاستفزاز والعدائية والامتنان على الشعب. مع توضيح الحقائق بقدر الامكان. وأن تتم الإشارة للإرادة السياسية الواضحة نحو محاربة الفساد بإقرار قانون الشفافية ومكافحة الفساد، وأن المحاكمات والتحقيقات جارية في قضايا الأقطان- سودانير- الأدوية..وغيرها.

بهذه الطريقة يستفيد عامة المواطنين مما يدور. تتسهل خدماتهم، وتتوفر لهم السلع بأسعار مناسبة. فيحدث لهم الرضاء والقناعة.[١]

المعرفة بعض الحاضر وكل المستقبل :-

عصرنا الحالي هو عصر انفجار المعرفة بكل أنواعها، ما يحتويه جهاز هاتف صغير من كتب ووثائق وصور وأفلام ومقاطع صوت كان يماثل قبل سنوات قلائل محتوى مكتبة مدرسية أو جامعية. ليس هذا فحسب بل إن سهولة الاتصالات جعلت أغلب مصادر المعلومات متاحة للجميع. فأنت ومن مكانك يمكنك الدخول لمكتبة الكونغرس وتخير مراجع منها وانزال محتواها على هاتفك النقال. أو بإمكانك التجول في متحف اللوفر بباريس ومشاهدة مقتنياته الأثرية والفنية. وقد سعدت مؤخرا بانزال تطبيق أتاح لي التجول في الروضة الشريفة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

غير أن المعرفة أشد ما تكون فعالية في مجال الاقتصاد، حيث نشأ ما يسمى بإقتصاد المعرفة، وهو ببساطة يعني إدماج تقانة المعلومات والاتصالات في القطاعات الاقتصادية المختلفة: الزراعة، الصناعة. الخدمات. ففي المجال الزراعي مثلاً تدار مزارع الدواجن الحديثة بنظام حاسوبي متكامل يشمل ضبط درجة حرارة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/١٢/ ٢٠١٦ م

الحظيرة، وتحديد مكونات الغذاء للدواجن، وطلبه من مصادره، واتاحته لها حسب العمر، وتحديد الفاكسينات والمضافات الغذائية وموعد تغذية الحيوان بها، والجمع الآلي للبيض في حالة الدجاج البياض، أو تحويل الدواجن للمجزر الآلي في حالة الدجاج اللاحم. ومن بعد ذلك يدير نفس النظام عمليات التجميد والنقل للأسواق والتوزيع. تحقق المزرعة المدارة بمثل هذا النظام إنتاجاً يوازي عشرة أمثال إنتاج مزرعة مدارة بالنظام التقليدي.

المثال أعلاه يتكرر في تطبيقات مماثلة في الصناعة، وفي اقتصاد الخدمات كإدارة المرافق بالحاسوب، مثلما حدث عندنا عندما حولنا ادارة الكهرباء للحوسبة الشاملة فانخفضت نفقات الادارة انخفاضا هائلاً.

إن الموضوع الاساس في اقتصاد المعرفة هو التحول الكبير الذي حدث ويوصف بأنه(Paradigm Shift) حيث كان للأصول الملموسة مساهمة تفوق الثمانين بالمائة في كل منتج او خدمة وحدث التحول ليصبح الإسهام بنفس النسبة او اكثر للأصول غير الملموسة (Intangible Asset) وهي المتمثلة في البحث والتطوير، الإبداع والابتكار، براءات الاختراع والنمذجة الصناعية (Innovative business models).

اقتصاد المعرفة يقوم على رأس المال البشري الذي تخصص له موارد كافية للبحث العلمي. ففي الولايات المتحدة مثلاً تبلغ موازنة البحث العلمي ٣٨٤ مليار دولار. يشار أيضاً الى أن إسرائيل هي البلد الاول في مخصصات البحث العلمي كنسبة من الناتج القومي الإجمالي، حيث بلغت هذه المخصصات فيها ٤،٥٪ من الناتج الاجمالي وتساوي مبلغ ٨،٨ مليار دولار. الدول العربية مجتمعة مخصصات البحث العلمي فيها اقل من ١٪ من دخلها.

اقتصاد المعرفة هو تطور طبيعي للاقتصاد في مرحلة ما بعد التصنيع والتي تتميز بتغيير كبير في هيكل عناصر الإنتاج، ولكن استنساخه دون وعي لطبيعة المرحلة التي يعيشها اقتصادنا يؤدي لزيادة استهلاك التكنولوجيا وليس إنتاجها، وذلك لضعف رأس المال البشري وعدم قدرته على توطين التكنولوجيا، واوضح الامثلة لهذه الحالة ما نعانيه الآن من تأثير لتحويل أرباح شركات الاتصالات على إقتصادنا القومي. علينا التركيز على العنصر البشري بتجويد التعليم وزيادة الانفاق على البحث العلمي.[1]

المهددات التقنية خلال العام ٢٠١٦ :-

نفذنا في السودان خلال العام ٢٠١٥ التحصيل الالكتروني للرسوم والمستحقات الحكومية، حيث تتم يومياً في الوقت الحالي مئآت الآلاف من عمليات التحصيل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/١٢/ ٢٠١٦ م

باستخدام شبكات الاتصالات. تبيع شركة توزيع الكهرباء بالسودان خدمة الكهرباء عبر شبكة واسعة جداً من المكاتب والوكلاء وعبر الموبايل، وتنفذ يومياً مئآت الآلاف من العمليات أيضاً بصورة يومية. يتم في الوقت الحالي أيضاً تنفيذ عمليات تحويل الأموال وصرفها والشراء عبر الآلاف من نقاط البيع من خلال شبكات الجهاز المصرفي والمئآت من ماكينات الصراف الآلي والدفع عبر الموبايل. لقد حدث إدماج لتقنية الدفع الالكتروني في العديد من الخدمات، وأصبح التعامل معها ضرورة حتمية يصعب الإستغناء عنها. فما هي ضمانات استمرار هذه الخدمة وضمانات حمايتها من الاحتيال والتدمير المقصود أو العارض؟

كشفت مؤسسات متخصصة في مكافحة الهجمات الإلكترونية، عن توقعاتها لعام ٢٠١٦، حيث أجمعت على تنامي الاختراقات الكبيرة، وزيادة ضراوة الإرهاب الإلكتروني.

الشركة المتخصصة «ف ٥ نتوركس» تؤكد أن قراصنة الإنترنت سيحولون انتباههم في العام المقبل إلى نقاط الضعف المرتبطة بتطبيقات الدفع عبر الهواتف المحمولة، والتي انتشرت بوتيرة متسارعة في كافة أنحاء العالم.

ودعت الشركة في تقريرها التحليلي مصممي تطبيقات الدفع عبر الهواتف المحمولة - بدءا من المؤسسات المالية ووصولا إلى الشركات المستقلة- إلى اعتماد سلسلة حلول أمنية انسيابية ومرنة ومبسطة بإمكانها تفادي الهجمات التي لا مفر منها.

ذكر التقرير أن «تغيّر الأساليب المتبعة من قبل البرمجيات الخبيثة سيصعب مهمة ملاحقتها، لذا ستعاني الشركات في ٢٠١٦ صعوبة كبيرة في مواكبة حركة التطور السريعة والمتواصلة للتهديدات».

وتوقع أن «تتحول مداولات أمن تقنية »إنترنت الأشياء« من مجرد قلق يدور حول هجمات الحرمان من الخدمة DDos إلى مخاوف حقيقية، وذلك تزامنا مع موجة دمج تقنية إنترنت الأشياء ضمن الأجهزة والتطبيقات، مشيرة إلى تنامي احتمال ظهور نقاط الضعف في مراكز البيانات بشكل مضاعف».

وسوف سيشهد العام المقبل - وفقا للتقرير- انتشار تقنية «التشفير» لتصبح معيارا ثابتا، ولكن في خضم التحول سيصبح الأمر أكثر صعوبة على فرق الرقابة الأمنية تشخيص وتتبع مسارات فقد البيانات.

وأوضح التقرير أن «عام ٢٠١٦ سيشهد صعود تيار جديد يتمثل في ولادة شراكات تجمع بين شركات توريد الحلول الأمنية التقليدية، وشركات الربط الشبكي، وشركات توريد حلول السحابة، ففي عصرنا الراهن الذي يشهد سيطرة قطاع مراكز البيانات الهجينة وبيئات العمل المتنقلة لم يعد بإمكان الشركات بعد الآن الاعتماد على جدران الحماية التقليدية للشبكات من أجل الحفاظ على أمن بياناتها».

كما توقع التقرير زيادة النفقات ذات الصلة بإنترنت الأشياء في خمس سنوات بنسبة ٢١,٩٪ لتصل إلى مبلغ إجمالي قدره ١٠,٢ مليار دولار أميركي بحلول عام ٢٠١٨. وانترنت الأشياء Internet of Things (IoT) مقصود به الجيل الجديد من الانترنت الذي يتيح التفاهم بين الأجهزة المترابطة مع بعضها دون تدخل الانسان، فمثلاً يمكن للثلاجة التراسل مع مركز التسوق وشراء المستلزمات، ويمكن لحاسوب متخصص في ورشة صيانة السيارات التراسل عن بعد مع سيارة لكشف خطأ فيها دون ما حاجة للسيارة لزيارة الورشة ..وهكذا. وكل هذه المسائل تحتاج لتأمين عالي جداً لضمان الأداء بكفاءة.

لدينا في السودان وضمن المركز القومي للمعلومات مركز لطوارئ الكمبيوتر Computer Emergency Readiness Team (CERT) وعلى ضوء المخاطر العالية جداً بعد ولوجنا بقوة في مجالات الدفع الالكتروني، وتوقع إندماجنا في إنترنت الأشياء، فإننا ندعو لدعم هذا المركز بقوة، من خلال رفده بالقوى البشرية عالية الكفاءة أو المتطلبات المادية الأخرى.[1]

النقود سوف تصبح من الماضي :-

حسب تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية فإن النقود لم تعد لها فائدة في السويد.ستوكهولم تقود سباق التحول إلى مجتمع غير نقدي. ففي السويد لم تعد الحافلات تقبل الدفع النقدي منذ أعوام، ومن الصعب أن تشتري تذكرة مترو ستوكهولم، وتدفع ثمنها نقداً، كما أن تجار التجزئة، يحق لهم من الناحية القانونية رفض العملات المعدنية والورقية. حتى الباعة الجوالون والكنائس، أصبحوا يفضلون الدفع من خلال البطاقات، والهواتف الذكية.

ووفقاً لما ذكر البنك المركزي السويدي the Riksbank فإن المعاملات النقدية وصلت بالكاد إلى ٢٪ من قيمة المعاملات التي تمت في السويد عام ٢٠١٥، وهو الرقم الذي يُتوقع أن يصل إلى ٠,٥ بحلول عام ٢٠٢٠.

وفي المتاجر تُشكل النقود ٢٠٪ فقط من المعاملات، وهذا نصف المعدل الذي تم إحصاؤه قبل خمسة أعوام، وهو أقل كثيراً من المعدل العالمي البالغ ٧٥٪.

والعجيب في الأمر أن ٩٠٠ من الفروع ال ١,٦٠٠ للبنوك في السويد، لم تعد تعطي النقود باليد أو تقبل الودائع النقدية، والكثير بالأخص في المناطق الريفية لم تعُد تمتلك أجهزة الصراف الآلي، وقد انخفض معدل تداول عملة السويد krona من حوالي ١٠٦ مليارات في عام ٢٠٠٩ إلى ٨٠ ملياراً عام ٢٠١٥.

يعتقد أن السويد تتجه بشكل كبير لتصبح مجتمعاً غير نقدي خلال خمسة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ م

أعوام. لقد أصبحت الآن البطاقات الذكية هي وسيلة التعامل المالي الرئيسي، ويستخدمها السويديون أكثر من ٣ أضعاف المتوسط الأوروبي لاستخدام البطاقات، بمعدل ٢٠٧ عمليات دفع لكل بطاقة في عام ٢٠١٥.

وفي الآونة الأخيرة دفعت تطبيقات الهاتف الذكي إلى الإقلاع عن استخدام التعامل النقدي بطريقة مذهلة، حيث إن شركة تطبيقات التليفونات الذكية الشهيرة Swish قامت بالتنسيق مع البنوك الرئيسية بما فيها بنك نورديا، وهاندلس بانكن، وSEB، ودانسكي بنك، وسويدبنك، باستخدام أرقام التليفونات، للسماح لأي شخص يمتلك تليفوناً ذكياً بتحويل الأموال من حساب بنكي لآخر في وقت قصير.

عندنا في السودان بدايات جيدة للتعامل بالبطاقات الذكية عبر النظام المصرفي، هذه البدايات تحتاج لجهود إضافية لتعميقها ونشرها. وفي نفس الوقت تتوفر لدينا بنية تحتية معقولة لتنفيذ الدفع عبر الموبايل، ولكن ينقصنا اعتمادية التوقيع الرقمي عبر ما يسمى بالمفاتيح العامة.

استبشرنا أخيراً بإعادة تنشيط اللجنة القومية للمصادقة الالكترونية، وبتعيين الأخ محمد عبد الماجد أميناً عاماً لها، وهي المسئولة عن تطبيق تقنية الاعتماد الالكتروني والمفاتيح العمومية في السودان. ووفقاً لما أوردناه في صدر هذا المقال فعلينا اللحاق بما يجري من تطورات في أنظمة الدفع حتى لا نصبح خارج سياق التاريخ.[١]

أمن الجامعات رؤية شرطية :-

كتبت خلال الأسبوع الماضي في هذا المكان منادياً بإنشاء شرطة للجامعات بالنظر لإنفجار العنف فيها بطريقة غير مسبوقة، مما أدى لاستشهاد شرطي وطالب، وعشرات الجرحى، والاعتداء بالضرب على استاذ جامعي، واتلاف ممتلكات للجامعات تقدر بملايين الجنيهات في ظرف أسبوعين فقط.

كاتبني سعادة اللواء شرطة (م) هاشم سلمان محمد بالآتي (اطلعت على عمودك بتاريخ ٨ مايو الحالي بالسوداني الغراء المتعلق بإقتراح تكوين شرطة للجامعات. الفكرة قديمة، فقد تم تكوين هذه الشرطة في أوائل الثمانينات، وعين المقدم شرطها وقتها حسن عوض أحمد مدير لشرطة جامعة الخرطوم، وشخصي مديرا لشرطة جامعة أم درمان الاسلامية، وكنا ضباطاً في الخدمة. وحسب تقييمي للفترة كانت التجربة ناجحة بكل المقاييس وذلك للتعاون بين مدراء الجامعة المتعاقبين البروفيسور محمد الحاج والبروفيسور حسن الفاتح قريب الله عليهما رحمة الله وهيئة التدريس ونقابة العمال واتحاد الطلاب بكافة مشاربهم. أجهضت الفكرة لاحقاً بسبب الاختراقات السياسية من قبل الذين لا يروق لهم استقرار الجامعة.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٦/ ٢٠١٦ م

اذا أرادت السلطات تكوين شرطة للجامعات مجدداً فأرجو أن تتم دراسة الفكرة بعمق ودون تسرع في شكل ورش عمل وسمنارات يشترك فيها كافة المعنيين من أساتذة الجامعات والطلاب ووزارة التعليم العالي وجهاز الأمن والشرطة القضائية والنائب العام وكل من يليه الأمر.

وأن يتم إختيار الكوادر المؤهلة التي يكون لها بعد نظر ومن يحسن التعامل والتصرف لكي تنمو الثقة بين الشرطة والجامعة. ويمكن أن تجهز الشرطة أتيام عمل متحركة لاستخراج الرقم الوطني والجوازات داخل الجامعات لإظهار أن الشرطة في خدمة المجتمع الجامعي وليست للقمع كما يتخيل البعض.

إن تأمين الجامعات وإعداد البيئة المناسبة للعملية التأمينية بات الآن أكثر إلحاحاً نظراً للتحديات الراهنة. والهدف الأساسي هو حماية الطالب وعضو هيئة التدريس والموظف ومنشآت الجامعة. وينبغي أن يتم إنشاء شرطة الجامعات بموجب برتوكول بين وزارة التعليم العالي والداخلية وفق رؤية استراتيجية موحدة ومجازة لكل الجامعات السودانية، وذلك لإحكام العملية التنسيقية بصورة تضامنية. ويتضمن البروتكول نصاً بألا تتخذ الأحزاب والحركات المسلحة الجامعات مسرحاً لصراعاتها السياسية. وأن الأستاذ الجامعي هو رأس رمح العملية التعليمية فيجب احترامه وعدم تعريضه لأي أذي جسدي أو معنوي.

ويتضمن البروتكول تأمين أسوار الجامعة وبواباتها وكلياتها ومعاملها وكافة مرافقها، وحماية الأساتذة والعاملين، وحماية الطلاب، وتأمين الامتحانات، وضبط الدخول من وإلى الجامعة، وتتم الاستعانة في هذا بالوسائل الفنية كالبوابات الالكترونية والكاميرات وأجهزة الرقابة المتطورة لزيادة الكفاءة. على أن تضع كل جامعة اللوائح المنظمة لطلابها وأساتذتها لحفظ هيبة الادارة.

من ناحية أخرى ينبغي العمل على إعلاء روح التسامح واحترام الآخر والتربية الوطنية والانتماء الصادق للوطن، وهي من القيم الأصيلة في المجتمع ويلعب الاعلام فيها دوراً خطيراً).

لواء شرطة معاش/ هاشم سلمان محمد

جوال ٠٩١٢٦١٤٤٣٣ - ٠١٢٧٢٢٩٩٢٢[1]

أوضاع الأمن بالجامعات السودانية :-

كتبت أمس في هذا المكان منادياً بإنشاء شرطة للجامعات بالنظر لإنفجار العنف فيها بطريقة غير مسبوقة، مما أدى لاستشهاد شرطي وطالب، وعشرات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٦/٥/ ٢٠١٦ م

الجرحى، والاعتداء بالضرب على استاذ جامعي، واتلاف ممتلكات للجامعات تقدر بملايين الجنيهات في ظرف أسبوعين فقط.

تلقيت على بريدي عدة تعليقات ما بين ناقد للمقترح ومؤيد له. الأستاذة أم مزمل كتبت: فلنناقش بموضوعية بعيداً عن العصبية وركوب موجة المعارضة الخائبة الماثلة التي توشك ان تغرقنا في لجج لا ندري ولا هم انفسهم يدرون قرارها!. المعارضة تنتظر علي الارصفة في الخارج. ينتظرون دماء الطلاب قربانا يمتطونها وصولاً للسلطة. وابنائهم يواصلون دراستهم بصحبتهم بالخارج. لسنا علي استعداد للتضحية من اجلهم لا بأبنائنا ولا باستقرارهم التعليمي، و لسنا علي استعداد ان نكون مادة تسلية لمن بالخارج يقضون بها اوقات فراغهم، من يريد المعارضة فليلحق بهم، ففي الارصفة متسع للجميع.

الدكتور هيثم المقيم بالسعودية قال: انحنا اتعايشنا وسط مجتمع الطلبة وعارفين شرارة الموضوع بتبدأ كيف. هناك طلبه معينين تتم زراعتهم كزراعة البكتيريا في الوسط الحيوي. مهمة هؤلاء الطلبه هو اشعال فتيل الشرارة والعنف وسط الطلبه بغية احداث جلبه وضجه مزعومة.

الأستاذ الفنان صابر الصادق قال: لو رأيتم ما رأيناه حين ذهابنا لجامعة الخرطوم للمشاركة في احتفال احدي الأسابيع الطلابية، لو رأيتم السواطير الخرجت فجأة من أغمادها (والله عمري ما شفت هكذا سواطير ولو في جزارة) اكرر لو رأيتموها لتأسفتم علي حال جامعة الخرطوم. مش كدة وبس، ضرب الطلبه بعضهم لبعض بتشفي مخيف، اما نحن فتركنا المسرح بما حمل، ولجأنا الي ملاذات آمنة.

الأستاذة هنادي سالم قالت: الشرطة مهما كانت افضل من الهمجية، وافضل ان تكون الشرطة بدون الزى الرسمى لانو هناك من الطلاب من يعتبر ان الشرطة عدوه اللدود حتى وان جاءت للحماية من الشغب.

الفريق شرطة آدم دليل قال: مقترح إنشاء شرطة للجامعات مقترح ممتاز ومعمول به في كثير من الدول العربية. ترأست لجنة في ٢٠٠٩ اعدت دراسة ولائحة لشرطة الجامعات .

الأستاذ طارق الامين خاطبني قائلاً : التمكين جعل الحكومة اقوي من الشرطة، واضح انك مامقتنع بكلامك زاتو، يعني تفتكر نصدق حيادية الحكومة والحزب الحاكم لمجرد انو العمل يتم باسم الشرطة؟ هذا غير معقول.

الأستاذ طارق مختار المحلل الإستراتيجي المقيم بالمغرب قال: بالنسبة لاستعمال القنابل الحارقة والقتل بالسواطير المستورد من مجازر الهوتو والتوتسي في الجامعات يجب تسمية الامور بمسمياتها، ولا يمكن ان ننسبهم الى طلاب يتظاهرون، بل اعضاء ميلشيات وجنود فصائل متسربين داخل الجامعات، وحسم الظاهرة يناط به الجيش وأجهزة مكافحة الارهاب. ويجب تجريم الاحزاب والفصائل السياسية التي ينتمى لها هؤلاء المحاربون، وكذلك الصحف والمحامين الذين يوفرون التغطية

الاعلامية والقانونية لهم.[1]

بدأنا الاستفادة من تقانة المعلومات والاتصالات :-

ثورة المعلومات والاتصالات مكنت في تسعينيات القرن الماضي من تحويل الكثير من الأنشطة الاقتصادية الى الاقتصاد الرقمي. وهي تحول الآن الاقتصاد لما يسمى باقتصاد المعرفة. وهو كل نشاط اقتصادي يدخل مكون الاتصال والمعلومات كجزء رئيس فيه، ولا يتم المنتج، أو تنجز الخدمة الا بوجوده.

خلال الخمسة وعشرون عاماً الماضية، وهي عمر هذه التقنية، كانت استفادتنا منها محدودة. الامكانات الهائلة التي توفرت لنا بدخول شركات اتصالات وفرت مواعين وقوالب خدمة متطورة لم نستغلها الا بنسبة ضئيلة من امكانياتها الحقيقية، حيث كان غالب استخدامنا لشبكات الاتصالات للاتصال الصوتي (الكلام) فحسب.

الحمد لله بدأت مؤخراً مشاريع حقيقية تستفيد من هذه التقنيات بصورة فعالة، تخدم الاقتصاد، وتشغل الشباب على وجه الخصوص. فخلال اليومين الماضيين اتيح لي الوقوف على مشروعين مهمين للغاية ويحققان فوائد أكيدة للاقتصاد.

المشروع الأول هو مشروع (صمام) والكلمة هي اختصار لعبارة (صيانة منزلية آنية مستدامة) وتقوم فكرته على تدريب مجموعة كبيرة من الشباب على أعمال الصيانة المنزلية، كهرباء، سباكة، معدات منزلية، صيانة مباني، الى آخره من مستلزمات الصيانة المنزلية. وإدارة أنشطة هؤلاء الشباب من خلال مركز اتصالات واحد عبر الرقم ١٨٨١. أي أن المواطن يتصل بهذا الرقم ويطلب الخدمة فيتم توجيه الفني المختص لمنزل المواطن للقيام بالصيانة واستلام المقابل من المواطن. ويضمن المشروع كفاءة الخدمة المقدمة، كما يضمن أمانة وحسن سلوك الفني مقدم الخدمة. وشركاء المشروع هم: وزارتا التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية التابعتين لولاية الخرطوم، و(مرجان زون) كشركة قطاع خاص داعمة.

جلست مع أمجد البصيري، مدرب التنمية البشرية وريادة الأعمال المعروف، فقال لي إن المشروع خطوة ممتازة للأمام، وهو يكفل تقديم فرصة عمل للآلآف من الشباب، ويشبه في طريقة تنفيذه برنامج مشوار الذي يقوم على ادارة حركة الامجاد والتاكسي والحافلات بطريقة ذكية، توفر خدمة المواصلات لمن يطلبها في وقت سريع، وبتكلفة منخفضة. غير أن الفرق، فيما يرى البصيري، أن مشروع صمام يعتمد على مركز الاتصالات فقط، فيما يستخدم مشروع مشوار الفيسبوك وتويتر فضلا عن مركز الاتصالات وتطبيق على الهواتف الذكية.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٩/٥/ ٢٠١٦ م

المشروع الثاني هو الدفع عن طريق الموبايل، وهو المشروع الذي يتيح لكل سوداني عنده شريحة هاتف مسجلة في شبكة ام تي ان أو شبكة سوداني أن يكون له حساب مصرفي، يمكنه من تحويل الرصيد، وشراء الكهرباء، ودفع رسوم عدد من الخدمات الحكومية، مطلوب من المواطن أن يذهب لأحد وكلاء الخدمة لتسجيل شريحته في النظام، وإيداع مبلغ نقدي في حسابه، وبعد ذلك يتعامل في هذا المبلغ الموجود على هاتفه.

اقترحت على السيد وزير المالية أن ينم ادخال خدمة إعفاء لخروج التي تقدمها الادارة العامة للجوازات، واذن الخروج الذي تقدمه ادارة الخدمة الوطنية، وتجديد الرخصة التجارية التي تقوم بها المحليات لخدمة الدفع بالموبايل، وحينها سيشعر المواطن بأهمية هذه الخدمة ويتجه لها بقوة.[١]

بوابة السودان الالكترونية :-

بفندق كورنثيا ظهر أمس حضرتُ حفلاً أنيقاً ومرتباً دعا له المركز القومي للمعلومات، لتدشين بوابة السودان الالكترونية، شرف الحفل حضورا الأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية وعدد من الوزراء والمسئولين الحكوميين ومن شركات الاتصالات. بدأ الحفل في موعده المحدد الثانية عشر ظهراً وانتهى في ٥٥ دقيقة هي الزمن المرسوم له تماماً. احترام الزمن قيمة تستحق الاشادة.

تعتبر بوابة حكومة السودان الالكترونية الواجهة الرئيسية لحكومة السودان، والمعبر الأساسي لجميع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المؤسسات الحكومية. وهي عبارة عن موقع إلكتروني على شبكة الانترنت يمكن الدخول له بالرابط www.esudan.gov.sd في هذا الموقع تجد عدد من الخدمات الحكومية التي يمكن انجازها كليا أو جزئياً عن طريق الانترنت.

بوابات الحكومة الإلكترونيّة في أغلب دول العالم هي القناة الأكثر شهرة لتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، وتقوم بتسهيل التعامل بين الافراد والشركات والمؤسسات. في البوابة السودانية المشار اليها أعلاه تتوفر المعلومات الأساسية عن السودان، وينتظر ان تتوفر فيها كل ما يحتاجه المواطنين والزوار وقطاع الأعمال من معلومات وخدمات، مصنفة حسب احتياجات زائر البوابة. وعبرها يتم تحصيل رسوم الخدمات بواسطة منصة الدفع الموّحد المعروفة باسم سداد .

تستهدف البوابة التي تم تدشينها أمس توفير وتسهيل الوصول لكافة الخدمات الحكومية على الانترنت، وتوفير وتسهيل المعلومات عن السودان (حكومة السودان، المؤسسات الحكومية السودانية ، قوانين السودان،...الخ). وتبسيط التواصل و التفاعل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٦/٩/ ٢٠١٦ م

بين الحكومة القومية و الحكومات الولائية والمحليات والمجتمع المدني. وتعمل على الاستفادة من التكنولوجيا في توفير المال و تقليل الزمن. وتحسين صورة السودان خارجياً.

بتدشين هذه البوابة وبداية عملها يكون المركز القومي للمعلومات قد أنجز المهمة الموكلة له وهي تجهيز الماعون للوحدات الحكومية، وتنتقل الكرة الآن لملعب الوحدات الحكومية التي عليها تجهيز نفسها لوضع خدماتها على هذا الماعون الجاهز. عدد الخدمات المقدمة عبر البوابة في الوقت الحالي لا بأس به وأهم هذه الخدمات التقديم للقبول بمؤسسات التعليم العالي وهي خدمة متكاملة حتى مرحلة السداد الالكتروني، وخدمة اذن السفر للخاضعين للخدمة الوطنية، وخدمة التقديم للحج وهي خدمات محوسبة جزئياً. ثم عدد آخر من الخدمات هي في مرحلة توضيح الخطوات أو مرحلة طباعة استمارات التقديم مثل استخراج وتجديد رخص القيادة واستخراج وتجديد جوازات السفر وغيرها.

٢٧ مليون سوداني هم مشتركو الهاتف الجوال بالسودان حالياً، نظرياً يمكن لكل هؤلاء الاستفادة من تقديم الخدمات الحكومية عبر بوابة السودان الالكترونية، وعلى الوحدات الحكومية الاسراع في اعادة هندسة اجراءاتها لتواكب هذا التطور، على كل وزير أو وكيل وزارة أو والي ولاية أن يجعل مهمة اعادة هندسة الاجراءات واتاحة الخدمات للجمهور عبر الانترنت هي أولى مهامه، وبهذا يتحقق شعار تخفيف العبء على المواطنين على أرض الواقع.

من ملاحظاتي في حفل تدشين البوابة أن الكلمة التي أعدت للأستاذ حسبو محمد عبد الرحمن نائب رئيس الجمهورية كانت جامدة ونمطية. ليت الأستاذ حسبو تحدث حراً طليقاً كما عودنا، ليسأل الحفل الكريم عن المستفيدين من الخدمة، وهم الجمهور، أين صوتهم؟ وأين منظماتهم؟ ولماذا لم تخاطب الاحتفال؟ ثم ليسأل المسئولين الحكوميين، ومديري شركات الاتصال الذين حضروا بكامل هيبتهم ومقاماتهم، لماذا في كثير من مواقع الخدمة للجمهور (الشبكة طاشة)؟

تدشين بوابة السودان الالكترونية خطوة في الاتجاه الصحيح نهنئ عليها وزارة العلوم والاتصالات والمركز القومي للمعلومات. والى الأمام.[(١)]

اليوان عملة دولية :-

ستصبح العملة الصينية اليوان عملة قابل للتداول الدولي مع الدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الإسترليني واليورو الأوروبي، وذلك حسب قرار متوقع سوف يصدره المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي خلال اجتماعه المقرر يوم ٣٠ نوفمبر الحالي، وبهذا سيكون اليوان العملة الخامسة في سلة العملات العالمية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/١ م

وسيكون انضمام اليوان الصيني إلى «سلة حقوق السحب الخاص» أو سلة العملات الاحتياطية في العالم نصرا لبكين التي بذلت جهودا جبارة في سبيل أن يتحقق هذا على أرض الواقع.

كما من شأن انضمام اليوان إلى سلة العملات الرئيسية في العالم أن يضاعف الطلب عليه، وتصبح عملة ثاني اقتصاد في العالم عملة معترفا بها في التداولات العالمية.

وقالت كريستين لاغارد مديرة صندوق النقد الدولي أن الصندوق خلص إلى أن اليوان ويسمى أيضا رينمنبي، قد استوفى شروط أن يصبح «مستخدما بحرية» أو يتم التداول به على نطاق واسع في التعاملات المالية على مستوى العالم، ويتم الاتجار به في أسواق المال الرئيسية في العالم.

وستدخل هذه الخطوة حيز التنفيذ في شهر أكتوبر ٢٠١٦ خلال ترؤس الصين لمجموعة العشرين التي تضم الاقتصادات المتطورة والاقتصادات الناشئة في العالم. ويقول محللون إن إدماج اليوان في سلة انعملات الاحتياطية يعتبر نصرا دبلوماسيا لبكين من أجل جعل عملتها عملة عالمية مقبولة.

يشار الى أنه وخلال العام ٢٠١٣ وافقت جمهورية الصين الشعبية على مقترح السودان بفتح حساب خاص لحكومة السودان باليوان الصيني لدى البنوك الصينية، بما يتيح استخدام اليوان في التبادل التجاري معها بدلاً عن الدولار والعملات الدولية الأخرى.

الآن تتاح فرصة هائلة لتفعيل هذا الاتفاق لتنفيذ استخدام اليوان الصيني في التبادل التجاري مع الصين، وسوف يساعد هذا التنفيذ في لتخفيف من حدة الضغوط على بنك السودان الذي يعاني الأمرين الآن في توفير العملات الأجنبية للمستوردات، نتيجة للحظر الاقتصادي الامريكي من جهة ولعدم توفر احتياطات كافية لدى بنك السودان.

كما أن الاجراء يسهم في توجيه الاستيراد ليكون مباشراً مع الصين بدلاً عن الاستيراد عن طريق دولة ثالثة حسبما يحدث في الوقت الحالي للعديد من مستورداتنا. وفي هذا فائدة أكيدة للميزان التجاري ولاحتياطاتنا من العملات الأجنبية والتي سيصبح اليوان واحداً منها.

تعتبر الصين الشريك التجاري الأول للسودان فخلال العام ٢٠١٤ بلغت صادراتنا للصين مبلغ ١٣١٤ مليون دولار تمثل ٣٠٪ من صادرات السودان، فيما بلغت وارداتنا من الصين ١٨٤٧ مليون دولار تمثل ٢٠٪ من جملة الواردات.

إن الاسراع في تنفيذ الاتفاق مع الصين بشأن إستخدام اليوان في التبادلات التجارية معها يعتبر حلاً ملائماً جداً في ظل هذا التطور، وفي ظل الاوضاع التي يعاني منها

الاقتصاد السوداني حالياً، ويا حبذا لو تم تحرك جاد من جانب بنك السودان لتفعيل الاتفاق فوراً، وذلك لعدة أسباب أهمها أن الصين هي الشريك الاقتصادي الأول للسودان في مجالي الصادرات والواردات، وأنها تحتل في الوقت الحالي قائمة أكبر المستثمرين في السودان، كما تحتل أعلى قائمة المقرضين للسودان من خلال القروض التفضيلية التي قدمتها وتنوي تقديمها للسودان. وأهم من كل ذلك بالنسبة للسودان أن إستخدام اليوان في التبادلات لن يترتب عليه فرض شروط سياسية، ولا يستدعي المرور عبر بورصة نيويورك كما هو الشأن مع الدولار.[1]

انظروا للنصف الممتلئ من الكوب :-

البروفسور المهندس مصطفى نواري استاذ جامعي، خبر الحياة وعركته، تقلد العديد من المناصب الهامة التي شهدت في عهده ازدهارا ونموا، فقد عمل مديرا للطيران المدني وللسكة حديد وللخطوط البحرية وغيرها..

له نظرة متفائلة للحياة، كتب (انظروا للنصف الممتلئ من الكوب، ابتسموا افرحوا ... لا تهموا .. للكون مدبره، ما زالت الحياة تمشي، مازال الشارع مليئ بالوجوه السمراء، والاسواق تضج بالضوضاء، ومازالت السلع تملىء الاسواق ... القماش انواع و الوان و رجع دكان المسرة للانتعاش ...

تدخل فروع البنوك تجد الصفوف، تدخل الوزارات و المصالح ازدحام، تدخل مصلحة الاراضى تظن ان الارض قد قسمت، تدخل المستشفيات الغالية و الرخيصة ازدحام، عيادات الأطباء رغم اسعارها الفلكية هناك الحجز بالشهور، بين الصيدلية و الصيدلية صيدلية اخرى.

أما صالات المطار فالغدو والرواح يتزاحمان، المدينة سماؤها مضيئة و كهربتها نظيفة، صالات الافراح تنشأ كل صباح معلنة عن افراح جديدة، والشوارع اينما تولي عرباتها كثيرة ووقودها وفير. وكورنيش النيل يمتلىء بالصبايا مساء و صباحا وخميسه تتعطل فيه حركة المرور تماما.

المبانى و العمارات الشاهقات تناطح بعضها كانها بافريهيل كلفورنيا ، وحميدتى تتفاوض معه السوق الاوروبية ، فتتوسع امكانيات عمله ليمسح الصحراء شرقا و غربا، والقوات المسلحة تشارك بالعمليات النوعية يمنا و ليبيا، والجنوب الان ملاذه الخرطوم و مفاتحه.

والحوار الان وصلت مخرجاته ، واكتوبر الاخضر مواعيده ، و يناير ٢٠١٧ نقلة جديدة للسودان ، و جامعات جديدة، فاستبشروا بابناءكم و بسودانكم القوى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٧/١١/ ٢٠١٥ م

العزيز .. ساحة آمنة وسط غابة جائطة.

انه السودان الجديد .احتفلوا ووزعوا الحلويات، و الخبائز فمخابزها وافرة بحمد الله. كمان فى ايسكريم اشكال و انواع، ولئن شكرتم لأزيدنكم، انه وعده الحق . الحمد لله والشكر لله، الحمد لله والشكر لله ملء السماوات و الارض . وامتلات المساجد صباحاً و مساءاً، ولله الحمد .

رقم الغلاء البركة في، في كل شيء، البركة هى الزيادة دون تغيير الكم والكيف، وهى مذكورة فى القرآن الكريم والحديث، والبركة ماتجي إلا بعد الشكر والتصديق والانفاق فى سبيل الله. مثلا شخصين صرفا مرتب واحد، أحدهما قال اللهم بارك لي فى مالى سذا، الحمد لله المرتب كفاه لآخر الشهر، أما الآخر فقعد ينقنق دى قروش شنو ودى تعمل شنو، جاه تلفون امك عيانة فى البلد، القروش كملت مشوار وعلاج.

بروفسور مصطفى نواري

تعليق: تعجبني هذه الروح المتفائلة والثقة في الله. التفاؤل يطلق طاقات لا حد لها، ويورث السعادة.(١)

تحريك الصناعات العسكرية بالحرب على داعش :-

طلب الرئيس الأمريكي باراك أوباما من الكونغرس الموافقة على ميزانية مقدارها ٥٠٠ مليار دولار لمدة ثلاثة سنوات للحرب على داعش. تنظيم داعش الذي لا يتجاوز عدد أفراده ٢٠ ألفاً وينشط في أجزاء من العراق وسوريا تم تجميعه من بقايا جيش صدام حسين ومحاربي التنظيمات السنية تحت سمع وبصر المخابرات الأمريكية، وبدعم من المخابرات الخليجية. هذا التنظيم الصغير يتم استغلاله الآن في عمل هائل يستهدف بالأساس تحريك الصناعات الحربية بالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول غربية أخرى. وكغطاء لهذا الهدف يتم استخدام كذبة جديدة هي أن هذا التنظيم مهدد للأمن والسلم الدوليين، وهي كمثيلتها، كذبة أسلحة الدمار الشامل التي دُمر بها العراق، لن تصمد طويلا. وسيُكتشف أمرها ولكن بعد أن تكون قد أدت دورها في تنشيط الصناعات العسكرية وامتصاص الفوائض النفطية في منطقة الخليج.

إن تحديد ميزانية مقدارها ٥٠٠ مليار دولار لمحاربة ٢٠ ألف عنصر من داعش تعني تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار مقابل كل عنصر من التنظيم. لو كان الهدف فعلا استئصال هذا التنظيم فإن واحد على ألف من هذه الميزانية يكفي.

وفقاً لبيانات مركز استكهولم العالمي لأبحاث السلام SIPRI للعام ٢٠١١فإن الدولة التي تحتلّ المركز الأول في العالم في صناعة الأسلحة هي الولايات المتحدة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٧ م

الأميركية. وهي ليست فقط الدولة الأولى في استخدامها بل والأولى في تصديرها (٣٠٪ من صادرات السوق العالمي للسلاح) تتبعها روسيا (٢٦٪) وألمانيا (٧٪) وفرنسا(٦٪) والصين (٥٪) والمملكة المتحدة (٤٪). أما من جهة المستوردين فتحتلّ الهند المرتبة الأولى في العالم (١٢٪ من مشتريات العالم من الأسلحة) وتتبعها الصين (٦٪) والباكستان (٥٪) وكوريا الجنوبية (٥٪) وسنغافورة والجزائر واستراليا والولايات المتحدة (٤٪) لكل، والأمارات العربية المتحدة والسعودية (٣٪) لكل.

تقدّر قيمة هذا السوق بـ ١٧٥٦ مليار دولار في العام الواحد أي نصف قيمة سوق الطاقة. لكن قيمة هذا السوق تساوي عشرة أضعاف مساعدات التنمية. وهذه معلومة مهمة لمن يتشدقون في جنيف فيما يسمى بانتهاكات حقوق الانسان في العالم. تحتل الشركات الأمريكية موقع الصدارة في مبيعات الأسلحة على مستوى العالم. ففي قائمة العشرة شركات الكبرى على مستوى العالم في صناعة الأسلحة للعام ٢٠١١ احتلت ٧ شركات أمريكية مواقع متقدمة محققة حجم مبيعات وأرباحاً هائلة. حيث كانت مبيعات لوكهيد مارتين ٣٦ مليار دولار وأرباحها ٣ مليار دولار، بوينج حجم مبيعاتها العسكرية ٣٢ مليار دولار وأرباحها ٤ مليار دولار، جنرال ديناميكس مبيعاتها ٢٤ مليار دولار وأرباحها ٢,٥ مليار دولار، رايثون مبيعاتها ٢٢,٣ مليار دولار وأرباحها ١,٩ مليار دولار، نورثروب مبيعاتها ٢١ مليار دولار وأرباحها ٢ مليار دولار، ال ثري كوميونيكشنز مبيعاتها ١٢,٥ مليار دولار وأرباحها ٩٦٥ مليون دولار، يونيتد تكنلوجيز مبيعاتها ١١,٦ مليار دولار وأرباحها ٥,٣ مليار دولار. هذا الحجم الهائل من المبيعات والأرباح جعل هذه الشركات تشكل أكثر مجموعات الضغط تأثيراً على متخذ القرارات في الولايات المتحدة الأمريكية. ولاستمرار هذه المبيعات والأرباح الهائلة يتم في كل مرة إشعال حرب جديدة في منطقة من العالم، ولا يهم المشروعية أو حجم الضحايا الذين يسقطون.

في الحرب على داعش ستُدفع الكلفة من فوائض النفط الخليجي، وسيكون الضحايا من العرب والمسلمين. والله المستعان[1].

تحية مستحقة للشرطة السودانية :-

خلال زمن قياسي استطاعت الشرطة فك طلاسم سرقة كبرى حدثت هذا الأسبوع بسوق أم درمان، حيث أشارت الوقائع لقيام تنظيم إجرامي بعملية في غاية الدهاء، أسفرت عن سرقتهم لذهب مشغول وزنه ثلاثين كيلو جراماً من محل مجوهرات شهير. على الرغم من ذكاء الخطة الاجرامية، ودهاء المنفذين، قامت الشرطة بالكشف عنهم واسترداد المسروقات كاملة، وتسجيل اعترافات قضائية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢١/٩/ ٢٠١٤ م

بحقهم، خلال أربع وعشرين ساعة.

قبل هذه الحادثة بأسبوع تمكنت الشرطة وخلال يومين فقط من ضبط قاتل رجل مباحث شهير، وقبلها وخلال زمن قياسي أيضاً ضبطت قاتل رجل مباحث آخر تخصص في كشف جرائم المخدرات. ولا ننسى في سجل الانجازات القريبة كشف الشرطة وخلال وقت قياسي أيضاً عن جريمة سرقة كبرى ارتكبت بمول الواحة. هل هذه الكشوفات صدفة؟ وعلام يدل هذا النجاح الباهر في الكشف عن الجريمة؟

تعمل الشرطة السودانية مستندة لخبرة أكثر من مائة وخمسون عاماً في البحث والتحري والتحقيق وأعمال الأمن والمباحث. فشرطة السودان بشكلها الحديث هذا أسست في العام ١٨٢١، تدرب آباؤها المؤسسون في شرطة اسكتلونديارد الشهيرة، واكتسبت فيما بعد المزيد من المعارف والخبرات من الشرطة الألمانية والشرطة الايطالية وغيرها. النظام الاداري والفني في الشرطة في غاية الاحكام، لدرجة أن السوابق القضائية في السودان اعتمدت دفتر أحوال الشرطة كبينة في المحاكم الجنائية. ودفتر الأحوال هو دفتر اداري موجود في كل قسم أو نقطة شرطة، يسجل فيه الشرطي المناوب كل الوقائع والبلاغات والافادات والمعلومات التي تصله لحظة بلحظة، بالتاريخ والزمن ويوقع عليها، ويكون الدفتر خاضعاً للمراجعة بواسطة الضباط في كل لحظة وحين بكتابة الملاحظات بالتاريخ والزمن والتوقيع أيضاً. وعلى هذا يصبح هذا الدفتر معبراً عن الحقيقة في الحالة العودة إليه لاستدعاء أي واقعة سابقة.

أما التحري في الجرائم فهو فن يختار له أذكى رجال الشرطة وأكثرهم تنظيما وقدرة على الابانة والافصاح، لأن المتحري في الشرطة يحرز مسرح الجريمة، ويتابع الأدلة، ويستجوب الشهود والمتهمين على يومية التحري، ويلخص القضية، وغالباً هو من يقدمها أمام القضاء، فيواجه المحامين وأسئلتهم الشرسة، وغالباً ما ينجح في إصدار قرار الإدانة للمتهم فيسلم المدان لشرطة المحكمة، ويذهب للعمل في قضية أخرى لا يكل ولا يمل.

وأعمال المباحث والأمن يختار لها أكثر رجال الشرطة حنكة وخبرة ومعرفة بالمنطقة وسكانها والمجرمين فيها. لدرجة أن المتمرسين من رجال المباحث يتعرفون على مرتكب الجناية من أسلوب ارتكاب الجريمة. رجل المباحث المتمرس الخبير اذا حضر لمكان جريمة سطو ليلي على متجر مثلاً وشاهد طريقة ارتكاب الجريمة يقول فوراً (دا شغل فلان) ويصدق قوله على الدوام.

الشرطة السودانية تستحق منا كل التحية والاحترام. وندعو القائمين على الأمر للاهتمام بها في كل مرافقها، اهتمام بالانسان وبالمعينات. ونلفت النظر بصورة خاصة لضرورة الاهتمام بالشرطة الجنائية، وهي الشرطة الموجودة وسط الناس بالأحياء والأسواق في أقسام ونقاط الشرطة وفي الدوريات الراكبة والراجلة. لأن رجل الشرطة هو واجهة الدولة، والمعبر عن قوامتها وسلطتها.

حتى يستمر الإرث الشرطي التليد المتوارث منذ أكثر من مائة سنة، ولاستمرار النجاحات في منع الجريمة، وضبط ما يرتكب منها، فلا بد من تحسين شروط الخدمة لكل الفئآت الشرطية، حتى تتمكن الشرطة من استيعاب خيرة الشباب وأذكاهم.(١)

تخريج ضباط الأمن من كلية الشرطة والقانون :-

شهد رئيس الجمهورية يوم أمس الأربعاء تخريج ضباط شرطة جدد، وضباط أمن تدربوا ونالوا تأهيلهم الأكاديمي في كلية الشرطة والقانون. الضباط من الفئتين تخرجوا بدرجة البكالريوس في الادارة والقانون من الكلية العريقة. ونالوا بالاضافة للعلوم الاكاديمية تدريباً عسكرياً راقياً ظهر في التشكيلات العسكرية والطابور العسكري الممتاز الذي عرضوه أمام رئيس الجمهورية والقادة العسكريين والشرطيين والامنيين بإستاد المريخ.

تدريب ضباط الأمن بكلية الشرطة والقانون أمر ينبغي الإشادة به، والتوسع فيه مستقبلاً. تاريخياً كان ضباط جهاز الأمن في فترات تكوينه الأولى من ضباط الشرطة، وفي فترة وسيطة أصبح ضباط الجهاز خليطاً ما بين ضباط من القوات المسلحة وضباط الشرطة، وحديثاً فإن الجهاز يدرب ضباطه تارة بالكلية الحربية وتارة أخرى بكلية الشرطة والقانون.

الظروف الأمنية المتمثلة في التمرد الداخلي الواسع في جنوب السودان سابقاً، وفي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق في الوقت الحالي، جعل السياسة العليا للجهاز تتجه نحو التدريب العسكري الحربي بالكلية الحربية، لتأهيل ضباط قادرين على قيادة عمليات عسكرية. هذا المنحى حقق الاحتياج في فترة معينة وجعل قوات الجهاز تحقق انتصارات مقدرة على بعض خلايا التمرد.

مع التطورات السياسية الحالية، والاتجاه للتوافق الوطني عبر الحوار السياسي والمجتمعي، يبدو أن سياسة الجهاز لتدريب الضباط بكلية الشرطة والقانون هي سياسة سليمة. سوف تضع الحرب أوزارها بإذن الله، وسوف تتفرغ كل جهة لمهامها الأساسية المنصوص عليها في قوانينها، في ظل دستور يكفل الحريات والتنافس السياسي الحر.

عندما يكون ضابط الأمن خريجاً من كلية الشرطة والقانون سوف نضمن أداءً أمنياً محكماً وخالياً من التجاوزات. بعض قضايا مكافحة التجسس، وقضايا الفساد المالي، التي يرصدها جهاز الأمن تفشل في مرحلة المحاكمة بسبب عدم معرفة الضباط لخبايا الإجراءات القانونية. حيث أن عدم الحصول على أمر تفتيش

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٨/١ م

من النيابة لدخول موقع ما على سبيل المثل، يؤدي لفشل القضية الهامة أمام القضاء. لأن القانون يستلزم الحصول على هذا الأمر، ويعتبر أي دليل متحصل عليه من تفتيش بدون هذا الأمر هو تفتيش غير قانوني ولا يعتد بالأدلة المتحصلة منه.

ينطبق الأمر كذلك على الأدلة المتحصلة بالوسائل التقنية مثل التصنت وغيره. وقد شهدنا مؤخراً في فرنسا، وعقب حوادث التفجير في أكتوبر الماضي، إصرار رئيس الجمهورية الفرنسي على تمديد حالة الطوارئ لإضفاء المشروعية على عمليات الأجهزة الأمنية.

حتى الإجراءات المتعلقة بالنشر غير القانوني عبر الصحف أو الوسائل الالكترونية تحتاج لمعرفة قانونية عميقة لإقامة دعوى منتجة، تتيح للقضاء إصدار أحكام رادعة على المخالفين.

إضافة لما تقدم فإن التدريب المشترك لضباط الأمن مع ضباط الشرطة سيجعل التعاون بين الفئتين مثمراً وفعالاً عندما ينتقلون لممارسة العمل الميداني، حيث أن عمليات الجهاز يجب أن تكون نهايتها الطبيعية في أقسام الشرطة لفتح البلاغات وإجراء المحاكمات.

لقد وفقت قيادة جهاز الأمن في إختيار كلية الشرطة والقانون لتدريب ضباطها استعداداً لمرحلة الحريات والحقوق. فلها وللضباط المتخرجين أحر التهاني والأمنيات بالتوفيق.[1]

تزوير المستندات الأثر الاقتصادي والمعالجات :-

تم مؤخراً وبجهد مقدر من دائرة أمن ولاية الخرطوم ضبط عصابة تعمل على تزوير المستندات بوسائل متطورة. ووفقاً لصحيفتنا السوداني هذه أفادت الصحفية النشطة هاجر سليمان أنه قد عثر في حيازة العصابة الاجرامية على مستندات مزورة لصندوق الاسكان، وشهادات بحث أراضي مزورة، ورخص قيادة ولوحات مركبات مزورة أيضا، فضلاً عن شهادات زواج وطلاق، وشهادات جامعية، وعقودات عمل بليبيا، كلها مزورة بطريقة متقنة للغاية. وضبط بحيازة العصابة على معدات متطورة تشمل أجهزة كمبيوتر واسكانر وطابعة ملونة متقدمة. بالاضافة لاختام لعدد من الوزارات السيادية والولائية.

نتقدم لدائرة أمن ولاية الخرطوم قيادة وضباط وأفراد بالتهنئة الحارة بمناسبة ضبط هذه العصابة الاجرامية، حيث تدل طريقة وتقنية الضبط على أن الضباط والأفراد المنفذين قاموا بعمل مهني رفيع وفق معايير أفضل أجهزة المخابرات.

ان وجود عصابات على مستوى عالي تقوم بتزوير مستندات هامة كالتي تمت

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٢/ ٢٠١٦ م

الاشارة اليها يضعف الثقة في هذه المستندات، وتترتب عليه خسائر باهظة على مستوى الأفراد وعلى مستوى الاقتصاد الكلي. على سبيل المثال فإن تزوير وثائق صندوق الاسكان، وشهادات بحث الأراضي، يتم بناءاً عليها تحويل ملكية عقار ما من مالكه الأصلي الى شخص آخر مغرر به. هنا تحدث خسارة مالية كبرى للمالك الأصلي، وللمغرر به، وفي نفس الوقت تفقد الدولة الأقساط والرسوم التي يجب دفعها مقابل ملكية العقار. والأهم من ذلك أن الناس يفقدون الثقة في هذه المستندات الرسمية، مما يحدث اضطراباً عميقاً في الحياة العامة. وقد تضطر بعض الجهات لاجراء مراجعات شاملة لكل الوثائق الصادرة منها بتكلفة باهظة للغاية.

إزاء هذه المخاطر والخسائر المحدقة بالاقتصاد الكلي والشخصي، وبمصداقية الدولة كنتاج لهذه الجريمة الخطيرة، ما هي المعالجات والحلول المطلوبة؟ لا بد من القول أن أغلب دول العالم تخلت الآن عن الشهادات الورقية والأختام السطانية المحبرة. واستعاضت عنها بالشهادات على الخط. بمعنى أن الوثيقة التي تثبت حيازة شخص ما لعقار أو لدرجة علمية تكون محفوظة في نظام حاسوبي مؤمن. يمكن لكل شخص مختص من الدخول اليه، والتأكد من الوثيقة المذكورة. عندما تدرس دورة متقدمة لدى شركة ما يكروسوفت مثلا وتنجح فيها، فإن أهم ما تمنحك له مايكروسوفت هو رقم أو كود، عن طريقه فإن أي مخدم في العالم يمكن أن يدخل على نظام الشركة، ويتأكد من مؤهلك. الشهادة الورقية التي عليها التوقيعات والاختام أصبحت في أغلب دول العالم من ذكريات الماضي، وربما تمنح أحياناً لوضعها في اطار في صالون المنزل لا غير.

في الوقت الحالي وحسب معلوماتي فإن سجل الأراضي محوسب بالكامل. لماذا ما زلنا نعتمد على شهادة البحث الورقية؟ لماذا لا تتاح معلومات هذا النظام المحوسب بصلاحيات محددة للجهات الرسمية التي يهمها التأكد من ملكية العقار مثل البنوك؟ مثال آخر الشهادات الجامعية، لماذا لا تكون في نظام محوسب مؤمن يدخل عليه الشخص الراغب في توظيف شاب ما للاطلاع على شهادته من نظام الجامعة، وليس من وريقة قابلة للتزوير.

الأنظمة المحوسبة المؤمنة تحتاج للتوقيعات الرقمية بتقنية المفاتيح العمومية PKI وهذه مسئولية اللجنة القومية للمصادقة الالكترونية، المكونة بموجب قانون المعاملات الالكترونية لسنة ٢٠٠٧ بمعاونة وزارة العلوم والاتصالات، والمركز القومي للمعلومات، والهيئة القومية للاتصالات، وبمشاركة السجل المدني. تحركوا يا أخوان فالخطر داهم وكبير.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٤/ ٢٠١٥ م

تطلعات الشباب والمثال المطلوب :-

اختلفت تقييمات المراقبين في شأن الدعوة لعصيان مدني يومي ٢٧ و٢٨ نوفمبر الجاري، المعارضون للحكومة القائمة يرون أنه نجح نجاحا باهرا، بينما مؤيدو الحكومة يؤكدون أنه لم يكن له أثر على الاطلاق.

هذا الجدل لن ينتهي. لهذا من الأفضل اللجوء لتحليلات موضوعية للوقوف على المشهدين السياسي والاقتصادي على ضوء الدعوة للعصيان هذه. أولى المؤشرات التي يمكن الإشارة إليها أن الداعون للعصيان والمروجون له هم من فئة الشباب. وثاني المؤشرات أن الأحزاب المعارضة أيدت ببيانات ولكن لم يكن لهم دور في الحشد أو التحريض أو الاتصالات. وثالث المؤشرات أنه لم تبرز قيادات معلومة تقود العصيان، ولم تظهر غرفة أو غرف عمليات على الأرض لتطوير العصيان المدني لمراحل نضالية أخرى. وبناءا على هذه الملاحظات يبدو أن حركة العصيان كانت في أغلبها اسفيرية أو في الفضاء التخيلي، وما ظهر منها على أرض الواقع لم يكن قابلاً للتطوير للإفتقار للتنظيم وللقيادة.

برغم ما تقدم فإن على الأحزاب المكونة للحكومة الحالية وعلى رأسها حزب المؤتمر الوطني صاحب الأغلبية البرلمانية، وصاحب الأغلبية على مستوى الجهاز التنفيذي، النظر بجدية لأسباب نشؤ مثل هذه الحركة وآثارها لمستقبلية. الحركة حركة شبابية فماذا ينقص الشباب؟ ما هي تطلعاتهم؟ كيف يفكرون؟

بتقديري أن ثلاث مسائل أساسية ينبغي أن تناقش وتوضع لها حلول، الأولى متعلقة بالآمال والتطلعات لدى الشباب. والثانية متعلقة بالمثال والقدوة، والثالثة التعامل مع الشباب.

إن الإجراءات الإقتصادية الأخيرة التي ترتب عليها أثر واضح في رفع تكاليف المعيشة لم يترافق معها بيان أو إعلان واضح حول الهدف النهائي منها، وكيف ستؤدي لتحسين حياة الناس في المستقبل.

وفيما يلي المثال والقدوة فإن الفئة الشبابية وبحكم السن نظرتها للحياة مثالية، تحب الطهر والنقاء والبراءة، وعلى هذا هي لا تفهم كيف أن ٢٤ شركة تسلم لها ملايين الدولارات لاستجلاب دواء، فتحول ثلاثين منها هذه الدولارات للمتاجرة في العملة، ثم عند إكتشاف الجريمة تكتفي الحكومة بالتسويات والتحلل. فئة الشباب تريد أن تسند أمور الدولة للأنقياء الأطهار وأن يعاقب المفسدون.

تعامل منسوبو الدولة مع الشباب فيه قسوة ظاهرة، تجعل فئة الشباب ناقمة على الدوام، سواء تعلق الأمر بالخدمة الوطنية، أو تعامل إدارات الجامعات والاتحادات الطلابية الموالية للحكومة، أو في مجال التوظيف والتنافس للوظائف، وحتى على مستوى تعامل عسكري المرور مع المخالفات. صحيح أن جهود إصلاحية كبيرة تمت

في هذه المجالات، غير أنها لم تشهر ولم تتعمق بالقدر الكافي.

ندعو لحركة كبيرة وفعالة من مسئولي الدولة تجاه فئة الشباب، دون حواجز حزبية أو تنظيمية. استمعوا لهم، لآلامهم وآمالهم وطموحاتهم.(١)

تعيين محافظ جديد للبنك المركزي- المفاهيم والدلالات :-

أثار خبر إعفاء الأخ عبد الرحمن حسن من منصبه كمحافظ لبنك السودان وتعيين الأخ حازم عبد القادر محله موجة من التساؤلات في الأوساط المالية والمصرفية، ليس من زاويتي الكفاءة والمهنية، فكلا الشخصيتين لا غبار عليهما من هذه الناحية، ولكن كان التساؤل الرئيسي حول هل هناك رغبة عند وزارة المالية في السيطرة على البنك المركزي؟ أو على الأقل التقليل من استقلاليته التي يكفلها له قانونه الخاص وتبعيته لرئاسة الجمهورية؟

في الماضي القريب وقبيل الأزمة الاقتصادية العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ كان الإتجاه في أغلب دول العالم أن تُعطى للبنك المركزي استقلالية تامة، وذلك بوصفه حارساً لمدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال في البنوك، حيث يعمل على التأكد من التزام البنوك بمعايير السلامة المصرفية الصارمة، ولا يسمح للحكومة بالاستدانة من النظام المصرفي الا في حدود معلومة تفي بمتطلبات السلامة المالية.

ويتعاون البنك المركزي، المسئول عن السياسات النقدية، مع وزارة المالية المسئولة عن السياسات المالية، في وضع السياسات المالية التي تكفل توظيف الودائع في خدمة الاقتصاد، وتشجع الاستثمار في حدود السلامة المالية أيضا.

حدث تغيير كبير في هذه المفاهيم بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، حيث اضطرت الحكومات من خلال ماليتها العامة لمساندة البنوك بضخ أموال طائلة فيها منعاً لإنهيارها. واتضح أن الاقتصاد الحقيقي هو في يد المالية العامة من خلال سيطرة الحكومة على الموارد الأولية وبيعها في السوق، ومن خلال تحصيلها الضريبي.

أجمع كلاً من بروفسيور مصطفى نواري أستاذ الهندسة والمهتم بالشأن العام، ودكتور حامد الأمين الاقتصادي والمصرفي المدير السابق لبنك الرواد، ودكتور فتح الرحمن صالح مدير الصناديق الاستثمارية ببنك الاستثمار المالي، ودكتور على الله عبد الرازق استاذ الاقتصاد بالجامعات السعودية، على أن التنسيق ما بين السياسات المالية والنقدية ضرورة قصوى لازمة للاقتصاد السوداني في هذه المرحلة. وأشاروا إلى أن التنسيق لا ينبغي أن يكون مرتبطاً بالشخصيات، فلان وزير مالية وفلان محافظ بنك مركزي، إنما ينبغي أن يكون مسألة علمية وموضوعية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/١١/ ٢٠١٦ م

وأشارت هذه المجموعة الاقتصادية المتميزة من خلال نقاش جاد في قروب (منتدى السودان الاقتصادي) إلى أن المطلوب في الوقت الحالي وضع نموذج رياضي للاقتصاد السوداني، مبني على مجموعة المتغيرات المهمة في الاقتصاد، والتي ينبغي قياسها بأدوات علمية دقيقة هي متوفرة الآن.

ليت السيد بدر الدين محمود وزير المالية والسيد حازم عبد القادر محافظ البنك المركزي يشرعا في تكوين مجموعة علمية بحثية من داخل وخارج المالية وبنك السودان لوضع هذا النموذج الرياضي.[١]

حجب المسئول عن هموم المواطن :-

من المواضيع التي تدرس لطلاب الجامعات في اطار العلوم الادارية، أو علوم القانون والحقوق، موضوع التنظيمات التي تتحكم في الادارة العامة. حيث تتم الاشارة عادة لوجود تنظيمين داخل كل مؤسسة عامة. التنظيم الأول هو التنظيم الرسمي المتمثل في الهياكل الادارية المجازة بعلاقاتها الرأسية والأفقية. وفقاً للقانون واللوائح والأوامر التنفيذية. والتنظيم الثاني هو التنظيم غير الرسمي، ويُمثل له عادة بنقابات العاملين.

الأصل في الأشياء أن يكون التنظيم الرسمي هو القائد والمنفذ للعمل الاداري. والمالك لمعلوماته. والمسئول عنه. ولكن يحدث أحياناً أن يقوى التنظيم غير الرسمي فيتنمر ويتدخل في العمل التنفيذي. فيحدث هذا ارتباكاً عظيماً في المهام الموكولة للمؤسسة العامة المعنية.

الوضع الآن عندنا في السودان أن التنظيم غير الرسمي لم يعد متمثلاً في النقابات فحسب، فقد برزت تنظيمات غير رسمية أخرى أكثر سيطرة وقوة. بدأت هذه التنظيمات بفكرة سليمة نظرياً هي تفعيل التنسيق ما بين مؤسسات الدولة المختلفة، حيث لوحظ أن العلاقات التنسيقية ضعيفة، وأن المشروعات التي تتطلب تنسيقاً تبقى حبراً على ورق لعدم الفعالية. ثم انتقل الأمر للتدريب الجماعي التخصصي، مثلاً يتم تجميع مدراء المكاتب التنفيذية في دورات متخصصة فيها جرعات متعددة وتعارف. غير أنه وبمرور الأيام والشهور والسنين تحولت المجموعات المتدربة لدوائر مغلقة، تتبادل المعلومات فيما بينها وتخدم أهدافاً خاصة أحياناً.

أخطر ما في هذا الأمر أن مصادر المعلومات لمتخذ القرار الأول أصبحت تمر عبر قنوات محددة، وبعد اخضاعها لنوع من السنسرة. وتطور الأمر لقوائم سوداء لبعض الأشخاص لا يسمح لهم بالوصول للمسئولين....وهكذا.

أعجبتني كلمات قوية قالها أمس الدكتور عبد الرحمن الخضر والي ولاية

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١/ ٢٠١٧ م

الخرطوم مخاطباً الدورة التدريبية للمستشارين الجدد التي تقوم بها وزارة العدل حاليا برعاية وزير المالية بولاية الخرطوم لتدريب ٥٠٠ مستشار قانوني جديد. قال الوالي إن أهم شخص لدينا كدستوريين هو المستشار القانوني. وأنه أصدر تعليمات للقائمين على أمر مكتبه بعدم تقديم أي قرار له للتوقيع الا بعد مرور هذا القرار على المستشار القانوني واجازته له. هذا تدعيم لدولة القانون التي نريد.

تابعت قبل سنوات تجربة فريدة قام بها المهندس شرف الدين بانقا وزير التخطيط العمراني الأسبق بولاية الخرطوم، حيث كان يخصص يوم الثلاثاء من كل أسبوع لمقابلة المواطنين دون حجاب. كان ينزل مع كامل طاقم وزارته للحديقة الفسيحة. وابتداءاً من الثالثة ظهراً كان يأمر بفتح أبواب الوزارة على مصراعيها. وأن يسمح لكل مواطن يريد مقابلته بأن يأتي ويجلس على الكراسي أمام الوزير في انتظار دوره. ولا ينهض الوزير من مكانه الا بعد مقابلة جميع الحضور. كثير من الحضور، وكعادة السودانيين، كانوا يقولون للوزير: والله كان أديتنا أرضٍ ولا ما أديتنا أنحنا راضين، يكفي مقابلتك دي لينا. كان هذا الوزير ناجحاً بكل المقاييس. وعالج بجلساته هذه الكثير من القضايا، وأعطى الأمل للمساكين، ممن ليس لديهم واسطة أو ظهر، بأنهم يمكنهم مقابلة أعلى مسئول كفاحاً.

سأل عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) اهل حمص عن واليهم «سعيد بن عامر» هل تعيبون شيئا عليه ؟ اجابوا نعيب عليه ثلاثا: فهو لا يخرج الينا الا وقت الضحي، و لا نراه ليلا ابدا، ويحتجب علينا يوما في الاسبوع. وعندما سأل الخليفة سعيد عن هذه العيوب اجابه: هذا حق يا امير المؤمنين، اما الاسباب فهي: أما إني لا اخرج الا وقت الضحي فلأني لا اخرج الا بعد ان افرغ من حاجة اهلي وخدمتهم. فأنا لا خادم لي، وامرأتي مريضة. واما احتجابي عنهم ليلا فلاني جعلت النهار لقضاء حوائجهم، والليل جعلته لعبادة ربي. واما احتجابي يوماً في الاسبوع فلأني اغسل فيه ثوبي، وانتظره ليجف لاني لا املك ثوباً غيره. فبكي امير المؤمنين عمر، ثم اعطي سعيد مالاً، فلم ينصرف سعيد حتي وزعه علي الفقراء والمساكين.[1]

حوادث المرور المروعة... كيف نتفاداها؟

حسب (جانا) الاخبارية: لقى ٢٢ شخصاً مصرعهم إثر حادث حركة مروع قرب العيكورة بالحصاحيصا بين بص سياحي ودفار وعربة صالون أتوس وبوكس. وجاء الحادث جراء تخطي خاطئ، وتوفي على الفور ١٩ شخص، ونقل المصابين للمستشفى التي توفي بها ثلاثة مصابين فور وصولهم اليها ليرتفع العدد إلى ٢٢ متوفي. وأفاد مصدر شرطي أن البص السياحي اقتحم كافتريا قرب الأسفلت ودهس عددا

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/١٤ م

من مرتاديها. وأفاد مصدر صحي أن كثير من المصابين حالتهم حرجة.

تكررت حوادث المرور المروعة في طرقنا القومية، وأصبحت السمة الأساسية مؤخراً مشاركة البصات السياحية في أغلب هذه الحوادث. الملاحظ أن هذه البصات السياحية تسير بسرعة هائلة في شوارع رديئة. ويعتقد سائقو هذه البصات أن السرعة هي واحدة من المزايا التي تجعل الركاب يفضلونها على غيرها. بالحساب نجد أن الوفر في الزمن تافه جداً . البص الى مدني على بعد ١٨٠ كيلومتر يصلها في ساعة و٤٠ دقيقة اذا طار بسرعة ١٣٠ كم في الساعة. بينما يصلها في ساعتين و ١٠ دقائق لو سار بسرعة ٨٠ كلم في الساعة. هي نصف ساعة فقط تنقذ ارواح العشرات.

طرحت موضوع حوادث المرور هذه على مجموعة من الأصدقاء من داخل وخارج السودان عبر قروب الدفعة ٤٢ شرطة النشط، علق الكثيرون من بينهم ضباط شرطة عظام شغلوا منصب مدير عام شرطة المرور ومناصب أخرى هامة في الشرطة والوظيفة العامة.

ضابط شرطة متقاعد مقيم بكندا لأكثر من عشرين عاماً قال: الرحمة والمغفرة للمتوفين ولاسرهم حسن العزاء. لماذا لا تعامل مثل هذه الحوادث كمثيلاتها الجنائية التي تستعين بالنتائج لتحديد المسؤلية الجنائية متي ما كانت النتيجة محتملة أو راجحة او يقينية كما هو الحال في التهور في قيادة السيارات؟

وأضاف: لازلت اذكر طريق مدني الخرطوم غير مكتمل في الستينيات من القرن الماضي، وقدومي مع المرحوم والدي المساعد الطبي الذي يعمل في مديرية النيل الازرق ونحن علي متن البص السريع، بص الخواجة، وبه اعلان للركاب للتبليغ للادارة اذا تجاوز السائق سرعه٦٠ك. وكان والدي الاشتراكي غلباويا، وكان يهدد السائق يا زول انت شايل بهايم ولا فحم سوف ابلغ. وقد صار مشهوراً وسط السائقين لقدومه الأسبوعي لامدرمان حتي لقبة السائقين باستاروستا. وكانت الرحله تستغرق ٣ ساعات مع وقفه في الكاملين.

ضابط شرطة متقاعد مقيم ببريطانيا تداخل قائلاً: سنظل نسمع مثل هكذا حوادث دون انقطاع..هل يوجد لدينا ضريق مرور سريع بمعني الكلمة والمواصفات.الاجابه .لا..ولا واحد. كل الذي لدينا يعرف ب ال National ways إذا قارناها عالمياً. والسرعة فيها لا تتجاوز ٨٠ كلم في الساعة..وبمواصفاتها وحالتها الراهنة أعتقد أن ٦٠ كلم/س هي السرعة المثلى لهذه الطرق.

أحد الضباط العظام والذي شغل قبلا منصب مدير عام شرطة المرور قال: اللهم ارحم شهدا الحادث واشف الجرحي. المؤسف ان هذه الحوادث مستمرة وستستمر اذا لم تقم كل جهة بمسئولياتها تجاه خفضها والتقليل من نسبة وقوعها. وما يهمنا من جانب الشرطة هو تفعيل الرادارات. وبالعدم المراجعة التقليدية للسرعة بالنقاط الموجودة علي تلك

الطرق، وكذلك المراجعة الدورية لصلاحية تلك المواعين بواسطة مهندسين أكفاء بموانئ التحرك. وعلي ادارة الطرق ان تقوم بدورها في وضع العلامات الهامة لتوضيح المنحنيات والسرعة المسموح بها وخلافه من علامات ولوحات.

ضابط متقاعد مسئول عن الأمن في شركة بترولية كبرى قال: كانت عندنا حوادث مرور في هجليج تغلبنا عليها بتطبيق نظام ال VDO وهو نظام تتبع لسرعة السيارة وتسجيلها، يحاسب السائق اذا ضبط متجاوزاً. وللجهاز تطبيق آخر يسمي ال Tracking System يعمل بالاقمار الصناعية، ويجعلك هذا النظام تتابع مسار السيارة علي خط السير في الخريطة. يمكنني تقديم جلسة استماع وعرض للنظام مساهمه مني لتقليل وضبط حوادث المرور.[(١)]

حلقة رائعة حول الوجود الأجنبي بالسودان :-

تابعت قبل يومين حلقة تلفزيونية رائعة من برنامج دفتر أحوال بقناة الشروق دارت حول الوجود الأجنبي بالسودان. الحلقة أدارها باحترافية ومهنية عالية العقيد شرطة عبد الله بشير، واستضاف فيها العقيد شرطة كودابي مدير إدارة أمن المجتمع بولاية الخرطوم، والأستاذ بدر الدين عبد المعروف الماحي كناشط مجتمعي.

الحلقة التي حوت حواراً مسئولاً، ودراما رائعة وهادفة، ركزت على العمالة الأجنبية وبالذات العمالة الأجنبية من البنات الشغالات من دولة معينة، واللائي يعملن داخل منازل مئآت الآلاف من البيوت السودانية. وتتمثل مشاكل هذا النوع من العمالة في الاستنزاف المالي لميزانية الأسرة وميزانية الدولة من خلال المرتبات التي تطلبها هذه العمالة وتقوم بتحويلها لبلادها، ومن خلال المبالغ التي يأخذها السماسرة من نفس الجنسية، وسلوك هؤلاء السماسرة من حيث توجيههم للعاملات بمغادرة مكان العمل ليعاد توظيفههم لدى أسرة أخرى بعد دفع المعلوم للسمسار.

ومن المشكلات كذلك المشكلات الصحية بسبب أن هؤلاء الشغالات لم يتم فحصهن طبياً وبالتالي يحتمل أن يكن حاملات لبعض الأمراض. كذلك هناك المشكلات الأمنية بسبب أن الشغالات والسماسرة لم يدخلوا بطريقة شرعية وهم في غالبهم غير مسجلين لدى أي جهة رسمية. أغلب الأسر لا تعرف غير الإسم الأول للشغالة وهو في الغالب اسم مستعار وبالتالي إذا حصلت أي جريمة يصعب الوصول للمشتبه فيها.

حجم المشكلة كبير جداً، ففي وقت سابق كشفت الادارة العامة للجوازات والهجرة عن أن الأجانب الذين يقيمون إقامة غير شرعية في السودان يبلغ عددهم ٢ مليون نسمة، في حين أن المقيمين إقامة شرعية يبلغ عددهم ٥٣ ألف أجنبي فقط.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٦/ ٢٠١٥ م

وأشار مدير الجوازات الى تكوين لجنة من وزارة المالية بهدف دراسة الآثار الاقتصادية السالبة للوجود الأجنبي بالسودان.

من المؤكد أن الوجود الأجنبي غير الشرعي فاقم من نسبة البطالة العالية في الاقتصاد والبالغة حوالي ٢٠٪، وكنت قد طالبت في وقت سابق بالعمل على إحلال عمالة سودانية محل العمالة الأجنبية من خلال التدريب. فعلى معاهد التدريب المهني لدينا، حكومية وخاصة، العمل بنشاط في تدريب سودانيين وسودانيات على خدمات الضيافة في الفنادق والكافتريات، وعلى أعمال النظافة للمرافق والمؤسسات العامة والخاصة، مع الاهتمام بوجه خاص على تدريب فتيات سودانيات على أعمال الخدمة المنزلية، وتسليمهن شهادات بذلك، وتنظيم تشغيلهن عبر مكاتب متخصصة تضمن حقوقهن وفي نفس الوقت تضمن سلوكهن وأمانتهن لفائدة الأسر التي سوف تستخدمهن.

ينشط الآن المركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك في ابتدار مشروع كبير في هذا المجال من خلال شعارات هامة جداً تشير للأهداف المطلوبة، من هذه الشعارات: (شغل سودانية واحفظ وطنك). (شغل سودانية واحفظ أمنك)، (شغل سودانية وساعد أسرة متعففة). هذا مشروع وطني كبير ياليت إعلامنا الوطني يعمل على الترويج له لإقناع الأسر السودانية بالتحول لتشغيل السودانيات.[1]

سعر الصرف ما بين بنك السودان وجهاز المغتربين :-

أمين عام جهاز العاملين بالخارج السفير حاج ماجد سوار قال للصحافة خلال الأسبوع الماضي (ليس هناك عاقلا يحول لسودان بالسعر الرسمي للجنيه). وهو يشير هنا للفجوة الهائلة ما بين السعر الرسمي للجنيه مقابل العملات الأجنبية وبالأخص الدولار، والسعر في السوق الحر. الدولار الأمريكي سعره الرسمي ٦ جنيهات وسعره في السوق الموازي أو السوق الأسود يتراوح ما بين ١٣,٦ جنيه الى ١٣,٨ جنيه لكل دولار. الفرق هائل. والسفير حاج ماجد بوصفه أميناً للجهاز المسئول عن شريحة السودانيين العاملين بالخارج يتبنى رؤية الجهاز المطالبة بإدماج المغتربين في الاقتصاد الوطني والاستفادة من تحويلاتهم عن طريق استيعاب هذه التحويلات بسعر الصرف الواقعي والحقيقي.

بالمقابل قال السيد عبد الرحمن حسن محافظ البنك المركزي في حوار صحفي إن بنك السودان يعتمد سياسة سعر الصرف المرن المدار. وأنه لا يتبنى سياسة تحرير سعر الصرف في الوقت الراهن. يستنتج من حديث السيد محافظ البنك المركزي أن وجود سعرين للعملة السودانية رسمي وآخر موازي أو في السوق الأسود على الأرجح هو ما سوف يستمر في السودان.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/٨/ ٢٠١٦ م.

نتفق مع السيد محافظ البنك المركزي أن التحرير الكامل غير مناسب لاقتصادنا، وفي الحقيقة انه غير موجود الا في الاقتصادات المتقدمة. غير أن الطريقة المتبعة حالياً هي أيضاً غير مناسبة. العبارة الرنانة (سعر الصرف المرن المدار) عيبها في الكلمة الأخيرة فيها وهي كلمة المدار. من الواضح أن إدارة سعر الصرف تتم الآن بطريقة تحكمية مفتقدة للمرونة، والدليل على ذلك التشويه الحادث في الاقتصاد حيث يسعى غالبية أصحاب رؤوس الموال للمضاربة في العملات عوضاً عن توجيه رؤوس الأموال للإنتاج والمشروعات. فضلا عن فقداننا لتحويلات المغتربين.

لا بد أن يقوم البنك المركزي بعمل كبير لجذب مدخرات المغتربين السودانيين وهي حسب التقديرات مبالغ هائلة لا تقل عن ٥٠ مليار دولار، وسوف تتزايد حسب موجة الهجرة الأخيرة. تحسين سعر الصرف لتحويلاتهم عبر نظام خاص في البنوك يسمى حساب (الجنيه القابل للتحويل) قد يكون أحد الحلول. ثم السماح للبنوك بالتمويل العقاري لمساكن المغتربين الخاصة بالدولار من خلال نوافذ خارجية للبنوك السودانية يمثل جاذباً آخراً لهذه المدخرات.

إن قيام شركات مساهمة عامة كبرى برعاية خاصة من وزارة المالية والبنك المركزي، تعمل في مجالات الانتاج والصادر الزراعي والحيواني والبستاني، وتسجل في سوق المال السوداني وفي أسواق المال الاقليمية في الرياض وأبو ظبي والكويت والبحرين، وتتم دعوة المهاجرين السودانيين للمساهمة فيها بضمانات قوية من وزارة المالية وبنك السودان، سوف تمثل الحل الأمثل لجذب مدخرات المغتربين لفائدة الاقتصاد الوطني.[(١)]

سمية أكد- المرأة الحديدية :-

أطلق لقب المرأة الحديدية على مارغريت هيلدا ثاتشر المولودة في ١٣ أكتوبر ١٩٢٥ والمتوفاة في لندن ٨ ابريل ٢٠١٣. وهي المرأة الأولى التى شغلت منصب رئيسة وزراء في تاريخ بريطانيا العظمى ومدة حكمها هى الأطول. وقد إكتسبت اللقب بسبب عزيمتها القوية في تنفيذ ما تؤمن به. فقد قادت الاقتصاد البريطاني في اتجاه الخصخصة والابتعاد عن سيطرة الدولة، ونفذت هذا بنجاح كبير. كما قادت بريطانيا للانتصار في حرب الفوكلاند ضد الأرجنتين في أبريل ١٩٨٢.

سمية ادريس أكد المولودة في التاسع من اكتوبر عام ١٩٧٦م بحي الختمية بكسلا وصلت إلى منصب وزير الدولة بوزارة الصحة في ٢٠١٥ وتعد من أصغر وزراء التشكيل الوزاري الأخير. تلقت المراحل التعليمية من الابتدائي والمتوسط والثانوي بكسلا وخريجة بكالريوس صحة عامة جامعة الخرطوم (درجة الشرف) عام

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/٧/ ٢٠١٦ م .

١٩٩٩م درست دبلوم الملاريا وماجستير الصحة العامة، ونالت دبلوم الأوبئة في العام ٢٠٠٧م والزمالة في القيادة والادارة الصحية من جامعة واشنطن عام ٢٠٠٩م.

قادت تحركات الوزارة في مواجهة الأوبئة الكبرى بالبلاد، بدءاً بمشروع دحر الملاريا الذي اجيز عام ١٩٩٨م وبدأ رسمياً في عام ٢٠٠١م وخلال عشر سنوات منذ انطلاقة فكرة دحر الملاريا حدثت طفرة غير مسبوقة في مجال المكافحة، كما تابعت الأوضاع الصحية في مناطق صعبة للغاية من جبال البحر الأحمر شرقاً الى جبال النوبة جنوباً، إرتقاءاً لمناطق جبل مرة التي تابعت الأوضاع بها بالهيلكوبتر في ظروف صعبة للغاية.

كانت تحركاتها وقراراتها حاسمة جداً في محاصرة الاسهالات المائية التي ظهرت مؤخراً في عدد من الولايات أبرزها النيل الأزرق ونهر النيل. وكان أساس النجاح معرفتها الوثيقة بخارطة المناطق المرشحة للأوبئة في السودان، فكان أن نجحت في إيصال معينات الخريف لهذه الولايات ذات الضعف. ووجهت الادارات المتخصصة برئاسة الوزارة بمراقبة موقف الخريف على مدار الاسبوع من خلال خمسة مؤشرات هي: سلامة المياه، ومكافحة ناقل الملاريا، واصحاح البيئة، وعيادات الطواريء، وتوفير الادوية في المناطق التي يصعب الوصول اليها في فصل الخريف. ولهذا تمكنت الوزارة منذ وقت مبكر من توفير مخزون للطواريء خاصة في مناطق الهشاشة الصحية. كما تحوطت للأوضاع الصحية بمعسكرات الجنوبيين بولاية النيل الابيض.

وبسبب وضوح رؤيتها وجديتها فإن وزارة المالية الاتحادية لم تتردد في توفير الاعتمادات المالية لطوارئ الخريف الصحية، فكان كل تحرك لسمية أكد لولاية من الولايات مصحوباً بالمستلزمات الصحية المطلوبة سواءاً من مخزون الولاية أو من المخزون المركزي.

يعتقد أن جانباً كبيراً من نجاحات الوزيرة سمية أكد يعود لتفهم ومساندة وزير الصحة الاتحادي بحر ادريس أبو قردة، الذي يدعم ويوجه ولكنه لا يتدخل في المسائل الفنية التفصيلية التي تعرفها سمية أكد معرفتها لأصابع كفها. نبارك لوزارة الصحة الاتحادية نجاحها في محاصرة وباء الاسهالات المائية.[١]

سودانيون يؤيدون تحويل مجرى النيل الأبيض :-

تحويل مجرى النيل الأبيض، من مساره الحالي، الى مسار جديد يبدأ من القطينة وينتهي بمنطقة الملتقى غرب سد مروي، مختصراً مسافة ١٢٠٠ كيلو متر، وموفراً لمساحة ٢ مليون فدان للزراعة، هو مقترح طرحه المهندس عثمان حيدر ووجد نقاشاً على

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٥/٩/ ٢٠١٦ م.

وسائل الاتصال الاجتماعي خلال الأيام الماضية. وكنت قد عرضت أمس على هذا العمود الآراء الرافضة أو المتحفظة على المقترح. وأطرح اليوم الآراء المؤيدة له.

الشاعر والفنان طارق الأمين كتب: كيف يمكن الوثوق في اراء الرافضين للمقترح، الذين لم يجتمعوا يوما الا لتبخيس افكار الغير، وقد فعلوا مع دكتور اسامة الباز ذات التبخيس عند حديثه عن بحيرة المياه الجوفية في دارفور، اذ قالوا انهم يعرفون بذلك منذ زمان بعيد. هؤلا مثلهم مثل عطالي المتأسلمين الذين ينتظرون الغرب ليبدع ويخترع ثم يأتون ليقولوا أن كل ذلك موجود في القرآن منذ أربعة عشر قرنا، وهم يظنون انهم بذلك يرفعون من شأن الدين، وما دروا أنهم إنما يشككون فيه كطاقة محفزة للابداع، مسحة الحسد والغيرة يجعلاني لا اعتمد اراء الرافضين للمقترح حتي وإن سبقت أسماءهم الألقاب العلمية الرنانة.

عباس كرار الخبير في مجال التعاون كتب: أرى أن لانتهيب الأمر بسبب التجارب الفاشله فى المشاريع القومية الاخري، فإن أسباب الفشل فيها تعود لعدة أسباب متشابهة فى كل المشاريع، وللدولة النصيب الأكبر فى تلك الإخفاقات نتيجة التخبط فى السياسات، لكن هذا مسار منفصل تماما، وتجري فيه محاولات للاصلاح، ولا يمنع هذا من قيام مشاريع جديدة وجريئة، ومنها هذا المشروع الذي نحن بصدده والذي أويده، حيث أنه مبرأ من كل الأمراض التى إصابت المشاريع آنفة الذكر، لذلك سيكون التخطيط مبنى على تجارب عملية واضحة المعالم. فضلا عن عدم توقع مناكفات من الأهالى فى ملكية الأرض، ولو وجدت فسوف تكون في حدود بسيطة لا تشكل عائق كما تشهد بعض مناطق السودان من نزاعات.

أيضا الأرض المقترح مرور النهر بها اراضى بكر لم تلوثها الآفات وهى خصبة وتبدو للعيان كلما نزل المطر تكتسي بالخضرة وهي صالحة لزراعة القمح في الشتاء لبرودة الطقس فيها. ويشجع على تنفيذ المقترح الأنسياب الطبيعى من الجنوب للشمال والذي يظهر في وادى المقدم الذي يستوعب كميات مهولة من مياه الأمطار وتراها تندفع بسهوله لتصب فى النيل. يضاف لذلك الأمن والاستقرار الذى تمتاز به المنطقة كلها. يمكن الإشارة أيضاً لسهولة الحركة من نقطة التحول وحتى المصب والتى يوفرها طريق شريان الشمال. إنه نموذج جديد لمشروع حيوي فريد.

ويضيف عباس كرار: الوقت الآن موات جداً لعرض المقترح وتسويقه للحكومات العربيه ذات الإمكانات الهائلة، فالمقترح فيه مصالح متبادلة، وبما أن ظروف العلاقات وما يحكمها من تقاطعات عالمية يجعلها متذبذبة ولا تمضي على وتيرة واحدة لذلك لا بد من إهتبال السانحة، كما قال الشاعر اذا هبت رياح فاغتنمها فإن الريح عادتها السكون.

أحمد عبد العزيز باحث إقتصادي كتب: يكفي المهندس عثمان حيدر أنه

فكر خارج الصندوق، سواء كانت فكرة مجنونة أم منطقية، وقد ألقى حجراً كبيراً في بركة صمتت تماماً عن ما يمكن حدوثه في حال انهيار سد النهضة في موسم الفيضانات.

أرجو أن يفكر العقلاء في بلادي التي غفلت عن حلول لمشكلات قد تفاجئنا كما يفاجئنا الخريف كل عام، إلا أنه لن يكون عاماً كأي عام.

من جانبي أرى في المقترح مشروعاً مستقبلياً طموحاً، وقد يكون من المناسب القيام بتجديد الدراسات التي تمت حوله قبل نصف قرن.[١]

لماذا لا تلجأ أرياب لسوق الخرطوم للأوراق المالية؟

قالت شركة ارياب للتعدين في خبر نشر بصحيفتنا هذه أمس انها تبحث عن شراكات لتمويل خطة توسعية في مجال التعدين بالبلاد، في وقت أشارت فيه الى أن إنتاجها خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٥ بلغ نصف طن من الذهب. وقال المدير العام لشركة أرياب، د. محمد أبو فاطمة، أن الشركة مجتهدة لايجاد شريك استراتيجي لتمويل مشروعات التوسعة، ولحين الحصول على التمويل استعدت الشركة وأعدت دراسات الجدوى وخرائط للامتدادات.

يذكر أنه قبل نحو شهر من الآن أعلن وزير المعادن السوداني، احمد محمد محمد صادق الكاروري عن شراء حكومة السودان لنصيب شركة كمنور، في شركة أرياب للتعدين، وتبلغ الأسهم المشتراة من كمنور ٤٤٪ لتصبح شركة أرياب سودانية بنسبة ١٠٠٪.

يشار الى أن إنتاج الشركة بلغ حتى نهاية العام ٢٠١٤م ٧٩ طناً من الذهب، نصيب السودان من أرباحها ٢٢١ مليون دولار، وأن هذا العام وحسب ما وضع لها من خطة للثلاثة أشهر الأولى تم تنفيذها بنسبة تزيد على ١٠٠٪، بكمية بلغت ٤٩١ كيلو جراماً، وأن المخطط له حتى نهاية العام طن ونصف الطن من الذهب.

ويشار أيضاً الى أن مواقع امتياز الشركة تبشر بوجود كميات كبيرة من الذهب والنحاس والمعادن الأخرى، ففي موقعين من جملة ١٠ مواقع كشف عن وجود ١٤٠ طناً من الذهب، ومليون و٣٠٠ ألف طن من النحاس، و٧٠٠ ألف طن من الزنك، و٣ آلاف طن من الفضة، وهي كحتياطيات تبلغ قيمتها ١٧ مليار دولار.

شركة بهذه المواصفات لماذا تبحث عن التمويل من مصادر أخرى غير سوق الخرطوم للاوراق المالية؟ وهو المؤسسة المالية التي تعمل كمنظم لشركات المساهمة العامة. ان للسوق أغراضاً حددها قانونه في المادة ٩ منها: العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية فى الاقتصاد الوطنى وعلى نقل

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/٧/ ٢٠١٥ م

الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة الي أوسع الفئات الوطنية. ولا يمكن إعمال هذه المادة الا اذا كانت الشركة عضواً في السوق، وتكون عضوية السوق إلزامية للجهات التالية حسب المادة ١٠ من القانون: بنك السودان المركزى ، المصارف المرخصة ومؤسسات التمويل المتخصصة القائمة أو التى تنشأ فى المستقبل ، شركات المساهمة العامة المسجلة القائمة أو التى تنشأ فى المستقبل ، الوكلاء المرخصين وفقاً لأحكام هذا القانون ، أية هيئة أو مؤسسة عامة أو سلطة محلية مدرج قيد أوراقها المالية فى السوق ، أية جهة حكومية ذات شخصية اعتبارية تطرح صكوكاً للاكتتاب العام.

وبناءاً على هذا من الأوفق والأفضل لأرياب أن تتحول لشركة مساهمة عامة، خاضعة لسلطات سوق الخرطوم للاوراق المالية، وهي بهذا سوف تحقق واحداً من أهم أهداف السوق وهو (نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة الى أوسع الفئات الوطنية) أي أن كل سوداني يمكنه شراء أسهم فيها، وتحقيق ربح مجز حلال من خلالها. ثم أن إنضمام مثل هذه الشركة الهامة الناجحة للسوق سوف يزيد من قيمته وينشط من عمليات التداول داخله بما يعود بالخير على الاقتصاد الوطني برمته.[1]

سوق الخرطوم للأوراق المالية يعقب :-

في هذه المساحة قبل يومين تناولت بالتعليق بحث شركة ارياب للتعدين عن شركاء لتمويل خطتها التوسعية، وذكرت أنه من الأوفق أن تتحول أرياب لشركة مساهمة عامة، خاضعة لسلطات سوق الخرطوم للاوراق المالية، وذكرت أن إنضمام مثل هذه الشركة الهامة الناجحة للسوق سوف يزيد من قيمته، وينشط من عمليات التداول داخله، بما يعود بالخير على الاقتصاد الوطني برمته.

جاءني التعقيب التالي من الادارة العليا لسوق الخرطوم للاوراق المالية: يسعدنا كثيراً ان نتقدم لكم بالشكر والتقدير على إثارتكم لهذا الموضوع فى عمودكم المقروء (ببساطة) بالعدد رقم: ٣٣٦٥ الصادر بتاريخ: ١١ مايو ٢٠١٥م بصحيفة السودانى لاهتمامكم الشخصى بهذا الموضوع المهم، ثم لتناولكم الموضوعى والذى اشرتم فيه الى ان ما تبحث عنه شركة ارياب من حلول يمكنها ان تجده بتحولها الى شركة مساهمة عامة عبر سوق الخرطوم للاوراق المالية.

ونود أن نوضح أن السوق كان قد بادر بعقد لقاء مع الدكتور محمد ابو فاطمة مدير عام شركة ارياب للتعدين بمكتبه العامر استمر قرابة الساعة ونصف، تم خلال اللقاء تقديم شرح مفصل عن المزايا التى ستعود على الشركة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/٥/ ٢٠١٥ م

وعلى الاقتصاد القومى فى حالة تحويلها من شركة خاصة لشركة مساهمة عامة، خاصة فيما يتعلق بتوفير التمويل كبير الحجم، طويل الاجل، الذى يتمتع بقدر كبير من الاستقرار، ويساعد الشركة فى دعم وتقوية مركزها المالي، ويمكنها من تطوير قدراتها الادارية بدخول شركاء ومساهمين جدد عبر آلية سوق المال ويضمن لها الاستمرارية. وتم خلال اللقاء الاجابة على كافة استفسارات الشركة حول الموضوع. ونحمد للشركة سرعة استجابتها، اذ كانت ولى ثمار هذا اللقاء تلقى السوق خطاباً من الشركة لمساعدتها فى الاجراءات العملية للتحول الى شركة مساهمة عامة، ومن ثم ادراجها فى السوق.

ونشير هنا الى ان واحداً من أهم الاهداف التى وردت فى قانون السوق (ان يعمل على نقل الملكية العامة للأصول الراسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية)، وقد بادر السوق فى هذا المجال بمخاطبة العديد من الجهات فى اطار سعيه المتواصل لاستكمال التنسيق مع كافة الجهات المختصة بغرض تحويل المؤسسات والشركات التى تتبع لها، سواء أكانت حكومية أو خاصة أو عائلية، فى بعض القطاعات المؤثرة فى الاقتصاد القومى أو فى المجتمع، على سبيل المثال المؤسسات العاملة فى المجال الطبى، أو العاملة فى مجال التعدين، ومؤسسات ومصانع السكر أو الاغذية، والاندية الرياضية. وقد تم التنسيق مع اللجنة الفنية للتخلص من مرافق القطاع العام، حيث تم بالفعل تحويل بعض الشركات الحكومية عبر آلية سوق المال الى شركات مساهمة عامة، وتم ادراجها بسوق الخرطوم للاوراق المالية بعد ان استوفت كافة متطلبات وشروط الادراج.

كما نتوجه بنداء لوزارة المالية والاقتصاد الوطنى للعمل على تبنى تشجيع انشاء الشركات المساهمة العامة، بمنحها مزايا مثل خفض الضريبة وخفض الرسوم على تسجيل الشركات المساهمة العامة. ونتوجه بنداء آخر لبنك السودان المركزي، آملين ان يقوم باصدار سياسة تمويلية تعطى شركات المساهمة العامة مزايا تمويلية خاصة باعتبارها اكثر شفافية.

وبالله التوفيق ،،،

د. أزهرى الطيب الفكى

المدير العام

نشكر الأخ الكريم د/ أزهري الطيب على هذا التعقيب، متمنين تجاوبهم السريع مع ما تثيره الصحافة الاقتصادية. ونضم صوتنا بالنداء لوزارتي المالية وبنك السودان بتشجيع قيام شركات المساهمة العامة.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٥/ ٢٠١٥ م

شل/أجب/موبيل/توتال :-

في ثمانينيات القرن الماضي ونحن في المرحلة الثانوية كان يحلو لنا قيادة مظاهرات صغيرة في كل وقت نخرج فيه للافطار في جماعة أو بعد نهاية اليوم الدراسي. فإن كان اليوم الدراسي مملاً طويلاً مرهقاً صببنا جام غضبنا على الرئيس المرحوم النميري وهتفنا (لن ترتاح يا سفاح). أما إن كان اليوم بهيجاً وانتهى بقصيدة القاها علينا الشاعر المرحوم النور عثمان أبكر، أو بقصة قصيرة قرأها علينا الأستاذ الأديب إبراهيم اسحق أمد الله في أيامه خرجنا بهتاف منغم يقول (شل..أجب.. موبيل ..توتال- رز.. عدس.. فاصوليا.. كباب). والأسماء الأربعة الأولى هي أسماء شركات توزيع الوقود التي كانت تعمل في السودان حينذاك.

مناسبة هذه الرمية، كما يقول أستاذنا بروف البوني رد الله غربته (الكتابية)، إشادة اللجنة العليا للمعالجات الاقتصادية والاجتماعية بولاية الخرطوم بشركة النيل للبترول (توتال)، في توزيعها بإنتظام لغاز الطبخ، والتزامها بالسعر المحدد من قبل الدولة لأسطوانة الغاز زنة ١٠ كيلو جرام وهو ٢٥ جنيه للأسطوانة. في حين فشلت الشركات الأخرى في التوزيع بفعالية، ولم تتمكن من إلزام وكلائها بالسعر المحدد.

يعود السر في هذا النجاح إلى أن توتال هي الشركة الوحيدة التي استمرت في السودان من بين الشركات الأربع الكبرى التي كانت تعمل فيه سابقاً. وهي شل البريطانية وأجب الايطالية وموبيل الامريكية وتوتال التي كانت فرنسية حينذاك وعادت سودانية مائة بالمائة الآن. ولكنها ظلت متمسكة بأعراف وممارسات وجودة خدمات الشركات الكبرى العاملة في مجال توزيع المواد البترولية على مستوى العالم. أما غيرها من الشركات العاملة في السودان في الوقت الحالي فهي غالباً شركات (فكة)، صغيرة في حجمها وإمكاناتها، لذا يصعب عليها الالتزام بالأعراف والممارسات الجيدة في مجال توزيع المواد البترولية.

في الولايات المتحدة كما في الصين وغيرها من الدول الكبرى فإن شركات توزيع المواد البترولية في مجمل إقليم الدولة لا تتجاوز أربع إلى خمسة شركات فقط بإمكانات هائلة تتيح لها مستويات عالية جداً من الأداء. في حين توسعنا نحن في السودان في منح التراخيص لعدد هائل من الشركات الصغيرة وأسماء الأعمال للعمل في مجال توزيع المواد البترولية، فكان من الطبيعي تدني أداء الشركات، وضعف التزامها بالمواصفات المطلوبة، وفي غالب الأحيان يتحكم الوكلاء من التجار في القرارات والممارسات التي تتبعها شركات التوزيع الصغيرة هذه.

انتبهت وزارة البترول مؤخراً لهذه المسألة الهامة فطرحت مشروع قانون يفرض شروطا مشددة على الشركات التي ترغب العمل في مجال توزيع المواد البترولية. وسوف يؤدي تطبيق هذا القانون لانخفاض عدد الشركات العاملة في مجال

التوزيع، إما بالخروج من السوق أو بالاندماج في أجسام أكبر. وفي هذا فائدة كبرى للمستهلك الذي سوف يجد خدمات على مستوى عالي جداً تقدمها هذه الشركات الكبرى، مع الالتزام بالأسعار التي تحددها الدولة.(١)

عبد الإله بن كيران.. الأهداف الوطنية فوق المكاسب السياسية :-

عبد الإله بن كيران هو رئيس الوزراء المغربي منذ العام ٢٠١٢ وهو رئيس حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحائز على ربع مقاعد البرلمان في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠١١. تعرفت عليه والتقيت به عدة مرات إبان عملي مستشاراً بسفارة السودان بالرباط خلال الفترة من ١٩٩٢- ١٩٩٦. كان حزبه حينذاك يناضل ضمن أحزاب أخرى لاكتساب الشرعية القانونية، بعد أن اكتسب شرعية فعلية في الشارع المغربي. في ذلك الوقت اتجهت الأحزاب الغير معترف بها اتجاهين. الأول عمل بإستراتيجية المهادنة والاعتراف بالنظام الملكي في المغرب، والثاني عمل بإستراتيجية الحرب المعلنة والخفية لإجتثاث النظام الملكي من جذوره والتأسيس لنظام حكم جديد.

كان حزب العدالة والتنمية الاسلامي بقيادة عبد الإله بن كيران حكيماً وهو يختار الخيار الأول. الناظر الآن فيما حولنا من اضطرابات عنيفة، وازهاق للأرواح، وتدمير لبنية الدولة في عدد من أقطارن العربية، يعرف بعد نظر هذا الحزب ورؤيته الصائبة. وفي نفس الوقت يجب الإعتراف ببعد نظر وحكمة الملك محمد السادس، الذي تولى الملك في وقت كان يمور بالأحداث العنيفة وثورات الربيع العربي، فإستطاع بالحكمة والمرونة استيعاب تطلعات الشعب المغربي في الحرية والعدالة الاجتماعية، وسمح بحرية العمل السياسي لكل الأحزاب والتنظيمات والاتجاهات التي ارتضت النضال السياسي لا العنف وسيلة لبلوغ السلطة.

تابعت خلال الأيام الماضية من خلال قناة الجزيرة حوار راق وشيق ما بين الاستاذ عبد الاله بن كيران رئيس الوزراء المغربي، والاعلامي الكبير بالقناة أحمد منصور من خلال برنامجه المشهور (بلا حدود) تحدث بن كيران كرجل دولة مسئول يتخذ القرارات الصعبة من أجل المصلحة العامة، لا من أجل المصلحة الحزبية الضيقة. قام بن كيران بإتخاذ القرار الصعب برفع الدعم عن المحروقات فوضع الاقتصاد المغربي في المسار الصحيح. لقد كان الدعم يستنزف ربع الايرادات العامة في الدولة، ولا يستفيد منه الفقراء، فصحح بن كيران هذا المسار، ووجه لعائد من رفع الدعم لصندوق دعم الفقراء. قام بن كيران أيضاً بتقسيم مستهلكي الكهرباء لشرائح ورفع الدعم عن كل الشرائح ما عدا شريحة محدودي ادخل، التي تستهلك كهرباء شهرية لا تتجاوز ١٠٠ درهم، أي عشرة دولارات في الشهر. تحرير أسعار الكهرباء على هذا النحو أدى لاستثمارات أجنبية في قطاع الكهرباء مكنت من

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٦ م

تغطية ٩٨٪ من أرجاء المملكة المغربية بالتيار الكهربائي. دخل بن كيران في معركة كبرى مع لوبي الأدوية بالمغرب، أسفرت عن نجاحه في خفض أسعار ١٥٠٠ صنف دوائي ضروري كانت تباع بأضعاف سعرها. نجح بن كيران في تعطيل العرف الذي كان سائداً في المغرب بمنح العامل المضرب عن العمل أجره كاملاً، فأدى هذا لاستقرار كامل في قطاع الأعمال. وجه بن كيران دعوة للمغاربة بالخارج لاعادة أموالهم للمغرب مع كافة الضمانات، فاستجاب الآلاف منهم وأدخلوا للمغرب أكثر من ٢٨ مليار درهم، أي حوالي ٣ مليار دولار خلال سنتين.

القرارات الصعبة يتخذها بن كيران بمعاونة وزراء مخلصين لوطنهم مثل وزير الصحة الحسين الوردي، ووزير العدل والحريات مصطفى الرميد، القيادي في حزب العدالة والتنمية الاسلامي، الذي تعرفت عليه أيضاً ابان عملي بالمغرب. الملاحظ في كل الاصلاحات التي تمت أنها كان يمكن أن تشكل خطراً على شعبية بن كيران وشعبية حزبه غير أن الواقع يشير لارتفاع هذه الشعبية.

المشكلات الاقتصادية في المغرب تشابه مشكلاتنا في السودان لحد التطابق، علينا أخذ العبرة والدرس من أخوتنا بالمغرب، ووضع المصلحة القومية فوق المصلحة الحزبية، وسوف يقدر الشعب هذا الصنيع.[1]

عصام بوب وتقييم الاقتصاد السوداني :-

البروفسور عصام الدين عبد الوهاب بوب أستاذ الاقتصاد بالجامعات السودانية أدلى بحديث لصحيفة صوت الامارات حوى تقييماً من وجهة نظره لما يجري في الساحة الاقتصادية في السودان في الوقت الحالي، الحديث وجد رواجاً واسعاً في وسائط التواصل الاجتماعي، واحتفت به على وجه الخصوص وسائط المعارضة لأنه وجه انتقادات حادة للسياسات الاقتصادية وللقائمين عليها.

أهم النقاط التي وردت في الحديث: (ان السودان يعيش في مجاعة حقيقية ، داعياً السلطات إلى إعلان حالة المجاعة في البلاد.

أشار الى ان موازنة ٢٠١٦ انهارت في الاسابيع الاولى من تطبيقها، وذلك لعدم توفر الموارد. وأضاف الحكومة سوف تفرض مزيدا من الضرائب، أو كما تقول سترفع الدعم عن المزيد من السلع الاستراتيجية والخدمات مثل المياه والكهرباء، اي انها كلما افلست سوف تمد يدها الى جيوب المواطن.

وقال بوب لقد مضى أوان تحكم الدولة في سعر الصرف، مشيرا الى القفزات الكبيرة التي يشهدها الدولار مقابل هبوط الجنيه السوداني الى مستويات قياسية لم يصلها في كل تاريخ السودان.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٧ م

وقال بوب : نريد اقتصادًا حرًا حقيقيًا، ينتج المواطن فيه بحرية و يستمتع بفوائد انتاجه، لايمكن ان تنتج وان تستمتع الحكومة بالانتاج). أ.هـ

تعليق: حديث البروفسور بوب يبدو متحاملاً للغاية ولا يستند في معظم أجزائه لأسانيد علمية أو إحصائية. الحديث عن وجود مجاعة في السودان غير صحيح على الإطلاق، فلدى المخزون الاستراتيجي بالصوامع والمخازن الآن أكثر من ٨٠ مليون جوال ذرة. ولأول مرة منذ عشرة أعوام غطى انتاج البلاد من القمح ٤٠٪ من الاستهلاك.

من ناحية أخرى لا تواجه ميزانية ٢٠١٦ أي إنهيار وقد بلغت نسبة تحصيل الايرادات للنصف الأول من العام ما يقرب من ١٠٠٪ من الربط المطلوب لهذا النصف.

بدا البروف متناقضاً في اقتراح المعالجات، فهو من دعاة التحرير حيث يطالب بحرية الانتاج والتسعير في موضع من حديثه، ويعود لينتقد الحكومة غاية الانتقاد عندما تتحدث عن رفع الدعم عن المستهلكات وهي أهم ركائز التحرير.

العلة الحقيقية في الاقتصاد السوداني تتعلق في الوقت الحالي بالحساب الخارجي حيث يوجد خلل كبير في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع المستوردات لما قيمته أكثر من ٨ مليار دولار في حين لا تتجاوز الصادرات ٤ مليار دولار. إنعكس هذا مباشرة على سعر الصرف الذي شهد تدنياً كبيراً لقيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية الأخرى. والحل هو فيما نادى به بوب، قبل أن يتراجع عنه، وهو التحرير الاقتصادي الكامل الذي يترتب عليه زيادة الانتاج وانسياب مدخرات المغتربين عبر القنوات الرسمية. وندعو البروف للثبات على هذا القول لنعرف فلسفته في الاقتصاد وهو استاذ جامعي ضليع. مع كامل الود والتقدير له.[(١)]

علاقة الاقتصاد بالأمن :-

متغيرات خطيرة طرأت على المجتمع أدت الى تزايد الجريمة وتبدل نمطها بل وظهور أنواع لم تكون معروفة في السودان. كالمخدرات التي تركب وتجهز من أدوية عادية في الصيدليات. أو أصباغ تشترى وتستعمل كأداة للقتل. مثل صبغة الحجر. أو مخدرات ومنومات في شكل رشاشات الرزاز أو أحماض البطاريات (موية النار).

أضف لذلك متغيرات الفقر وضعف التنمية ومشاكل الهامش والنزوح. جميعها أدت الى زيادة معدلات الجريمة وبالقدر الذي أرهق الشرطة تماماً. أضف الى ذلك متغيرات العولمة والثورة الرقمية والانفجار الثقافي. جميعها غيرت في شكل المجتمعات من حيث العلاقات بين الأفراد والمجاميع وبالتالي ألقت بأعباء جديدة على شرطة السودان في محافظتها على النظام العام.

المتغيرات المجتمعية الحادثة من تفاقم البطالة على مستوى الخريج الجامعي أو

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٥/ ٢٠١٦م

الثانوي أدت الى وجود مجرم أو جانح مثقف وواعي ومخاتل. نشاطه المنحرف يقطع أنفاس الشرطة. أضف الى ذلك حدوث متغير اجتماعي هو اختراق الأجنبي للهوية الرسمية (الجنسية) والهوية الثقافية والاجتماعية.

هذا جزء من ورقة قيمة قدمها الفريق شرطة أحمد المرتضى البكري أبو حراز أمام الندوة العلمية الكبرى التي نظمتها منظمة السرب الآمن للوقاية من الجريمة يوم أمس الخميس بدار الشرطة. وشهدها جمع غفير من المهتمين. وقد كان الربط فيها واضحاً ما بين الحالة الأمنية لبلد ما وحالة اقتصاد البلد المعني.

في اطار المعالجات، تضيف ورقة الفريق أبو حراز، أنه في حالة حدوث المتغيرات المشار اليها ينبغي للشرطة حماية أفرادها وأدواتها من الانحدار نحو القاع، وتنوير الأفراد وتمليكهم الحقائق والمعلومات السليمة، وتطوير التعليم والتدريب الشرطي وأدوات التشغيل، ودراسة الوضع الاقتصادي العام وانعكاساته على الشرطة، والقيام بحركة اصلاح عام في هياكل الشرطة ووظائفها، ورفع الفقر عن كاهل الشرطي ما وسع الدولة الوسع حتى لايصبح (حاميها حراميها).

من جهته قدم المهندس عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة التيار ورقة قيمة هي الأخرى في نفس الندوة. تناولت دور الشرطة كواحدة من أهم أركان الدولة الحديثة، لارتباطها المباشر بأمن الإنسان (وآمنهم من خوف). وأشار الى أن الشرطة لا تستطيع تنفيذ مهامها إلا بدعم مباشر من المجتمع. ولكن في مجتمع مثل المجتمع السوداني ترتفع الحاجة لايجاد معادلة دقيقة تمنح الشرطة المساندة المجتمعية. وتجنبها الاسقاط السالب كونها مؤسسة صارمة لتطبيق القانون.

تناول المهندس عثمان ميرغني بعد ذلك الصورة الذهنية للشرطة. حيث أورد أن الصورة الذهنية لأي مؤسسة عامة في مخيلة أفراد المجتمع هي الأساس الذي تبنى عليه العلاقة المشتركة. ومعظم المشاكل الكبيرة التي أثرت على أداء بعض مؤسسات الدولة كان سببها الصورة الذهنية السالبة أو الشائهة. ولكن – بكل أسف- غالبية مؤسسات الدولة لا تدرك أهمية هذه الصورة الذهنية، فيتركز معظم اعلامها على النمط الإخباري أو الإطرائي (بمختلف القوالب). وتتبع خطورة التعامل مع الصورة الذهينة أنها قد تؤدي بصورة تراكمية إلى الانحدار بالمؤسسة إلى مرحلة (الفشل الكامل).

صناعة الصورة الذهنية عمل فني دقيق يتطلب توفر خبرة اعلامية ودراسة نفسية لمطلوبات الصورة الذهنية. وفق خطوات تشمل: تحديد الهدف من الصورة الذهنية، تحديد المستهدفين من الرسالة الاعلامية، توصيف وتصميم الرسالة الاعلامية بشقيها، الرسالة الإعلامية الأساسية Primary والرسالة الإعلامية الثانوية Secondary اختيار الوسائط المناسبة لبث الرسالة، قياس الصدى Feed

back وتطوير الرسالة وفقاً لذلك.

تناولت ورقة المهندس عثمان ميرغني بعد ذلك مفهوم الرسالة الإيحائية. حيث أشارت الى أنها واحدة من أقوى أدوات صناعة الصورة الذهنية لدى المجتمع. فالرسالة المباشرة أحياناً تجد ممانعة ومقاومة طبيعية عند المتلقي. لكن الرسالة الإيحائية تصل بسرعة إلى عمق وجدان المتلقي وتلتصق به لأطول فترة ممكنة.

تكفلت منظمة السرب الآمن بمتابعة انفاذ التوصيات. من أجل علاقة سليمة وحميمة ما بين المجتمع والشرطة.(١)

عيد العرش المغربي معان ودلالات :-

تحتفل المملكة المغربية الشقيقة يوم ٣٠ يوليو من كل عام بعيد العرش، وهو تاريخ جلوس جلالة الملك محمد السادس على عرش المغرب في ٣٠ يوليو ١٩٩٩ غير أن العيد ليس مناسبة مراسيمية تقليدية بل هو عيد يعكس الالتحام الذي ظل دوما قائما بين العرش والشعب عبر تاريخ المغرب ، حيث كان الملك دائما في مقدمة الشعب المغربي، «هو الامام أمير المؤمنين من الناحية الدينية ، وهو قائد الجهاد والكفاح في مواجهة الأطماع الاستعمارية والمناورات التي كانت تحاك ضد المغرب ».

علاقات السودان بالمملكة المغربية راسخة وقديمة ولكنها شهدت في نوفمبر من العام ١٩٧٥ تطوراً مهماً للغاية حينما وجه جلالة الملك الحسن الثاني بتنظيم المسيرة الخضراء للصحراء لاجبار اسبانيا على اعادتها للمغرب. وتم تعميم دعوة من المغرب لعدد من الدول لمساندته والمشاركة في المسيرة. كان ممن استجاب للدعوة الرئيس السوداني المرحوم جعفر النميري، فقد أرسل النميري وفداً رسمياً وشعبياً كبيراً شارك في المسيرة بفعالية. لم ينس العاهل المغربي وحكومته وشعبه للسودان هذا الموقف النبيل، وكان انعكاس هذا واضحاً في عدد من المجالات، ولكنه كان أوضح ما يكون في مجال البعثات الدراسية ، حيث فتح المغرب جامعاته لآلاف الطلاب السودانيين لتلقي العلم في ربوعه. وابتداءاً من العام ١٩٧٧ بدأ توافد أعداد كبيرة من الطلاب السودانيين انتشروا في الجامعات المغربية في كل أنحاء المغرب الرباط- الدار البيضاء- مراكش- فاس- وجدة.

لقد تشرفت بالعمل كدبلوماسي في سفارة السودان بالرباط خلال الفترة من ١٩٩٢ الى ١٩٩٦ وقد كانت فترة حافلة بالحراك السياسي سواء في السودان أو في المملكة المغربية. حيث كانت ثورة الانقاذ الوطني في السودان تسعى لخلق علاقات سياسية مستقرة مع عدد من الدول على رأسها المغرب، في حين كانت المملكة المغربية تشهد حراكاً سياسياً في اطار ما كان يسمى بالصحوة الاسلامية حينذاك. اقليمياً كان

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٩/ ١/ ٢٠١٥ م

هناك البركان الجزائري الثائر بعد فوز جبهة الانقاذ الجزائرية الاسلامية بالانتخابات العامة بالجزائر، وانقلاب الدولة العميقة في الجزائر على هذا الفوز السافر مما أفرز حرباً أهلية استعرت بقوة حينذاك. أما على الصعيد الدولي فقد انهار الاتحاد السوفيتي مع كل ما يمثله هذا الانهيار لدولة عظمى على الأوضاع في كل العالم.

ظللت أتابع الأوضاع في هذا البلد الحبيب لنفسي حتى بعد انقضاء فترة عملي هناك لأنني ارتبطت وجدانياً وروحياً بالشعب المغربي الذي يشبه الشعب السوداني في الكثير من الصفات مثل النخوة والشجاعة والكرم والوفاء.

لقد تابعت على وجه الخصوص خلال فترة عملي هناك وبعد انتهاءها التطورات السياسية والاقتصادية في ذلك البلد، لقد تجلت في هذه التطورات حكمة القيادة المغربية الرشيدة متمثلة في جلالة الملك الشاب محمداً السادس الذي أجرى في العام ٢٠١١ تعديلات دستورية كبيرة وعميقة استجابت لتطلعات الشعب المغربي بجميع مكوناته السياسية والاجتماعية والمهنية والاقتصادية، وأدت لتجاوز المملكة المغربية لأحداث واضطرابات عظيمة كانت سوف تعصف باستقراره كما حدث بالجزائر وتونس وليبيا واليمن وسوريا. فعلى سبيل المثال أعطت تلك التعديلات صلاحيات أوسع لرئيس الحكومة الذي بات اختياره يتم من الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من المقاعد في الانتخابات التشريعية. وقد جعل هذا التعديل الأحزاب المغربية تعمل على الحصول على السلطة بالوسائل السلمية. كما شكل الملك المبجل محمد السادس هيئة الانصاف والمصالحة التي تمكنت من حصر كل المظالم والتجاوزات التي أرتكبت في حق أفراد أو أحزاب أو منظمات في أوقات سابقة وتمت معالجتها برضى وقبول كل الأطراف. وهي تجربة تستحق أن تحتذى عندنا في السودان.

نبعث بالتحية مصحوبة بكل مشاعر التقدير والاحترام بهذه المناسبة لجلالة الملك محمد السادس، ولشعبه الوفي، ولحكومة جلالته الموقرة بقيادة الصديق الشيخ عبد الإله بن كيران، ولسفير جلالته بالسودان عميد السلك الدبلوماسي محمد ماء العينين وأعضاء السفارة. وكل عام وأنتم بخير.[١]

فلنبعد المضادات الحيوية عن طعامنا :-

يصادف يوم ١٥ مارس من كل سنة اليوم العالمي لحقوق المستهلك، و في كل سنة تقوم منظمات حماية المستهلك بالاحتفال بهذا اليوم العالمي من خلال التركيز على المواضيع التى تهم المستهلكين حول العالم. و تسعى هذه المنظمات من خلال الجهود المشتركة للقيام بعمل دولي يؤدي الى إحداث تغيير كبير.

تحصل مقاومة المضادات الحيوية عندما تتمكن البكتريا من مقاومة هذه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٧/٣١ م.

المضادات بسبب كثرة استخدامها وانتشار تناولها، ليس لمعالجة الامراض فحسب وإنما لإطالة فترة بقاء الأطعمة والألبان صالحة من خلال إضافة هذه المضادات لها. إن البكتريا التى تتمتع بحصانة ضد المضادات الحيوية تؤدي الى حصول الكثير من الالتهابات و التى تكون صعبة جداً على العلاج، و تزداد حدة المشكلة بالنظر لعدم وجود أدوية جديدة ، و هذه الحالة يمكن أن تؤدي الى حدوث أزمة عالمية في مجال الصحة العامة و التى يمكنها أن «تقضي على العلاج كما نعرفه حالياً».

يتم استخدام حوالي نصف كمية المضادات الحيوية المنتجة في العالم في القطاع الزراعي، ومعظم هذه الكمية تستخدم لتسريع النمو و منع و ليس لعلاج الأمراض. إن هذا الاستخدام الزائد يؤدي الى تكوين بكتريا مقاومة أكثر .

إن البكتريا المقاومة التى تحملها حيوانات المزارع قادرة على الوصول الى الإنسان من خلال استهلاك المأكولات الملوثة ، أو من التواصل المباشر مع الحيوانات المصابة، أو بواسطة الانتشار البيئي ، في الهواء أو الماء على سبيل المثال. وكذلك من خلال إضافتها للألبان لمنع تخثرها.

و قد بدأت الحكومات الوطنية في التجاوب مع هذه الازمة الماثلة امامنا ، و تقوم منظمة الصحة العالمية بتنسيق الجهود الدولية من خلال خطة العمل العالمية لمكافحة مضادات الميكروبات.

إلا أن الحكومات بمفردها لا تقدر على القيام بالعمل اللازم ، حيث أنه من الضروري على المجتمع المدني و المستهلكين القيام بدورهم ، وعلى شركات المنتجات الزراعية وصغار المنتجين معرفة المخاطر وتجنبها، وعلى أجهزة الاعلام المختلفة تبصير المستهلكين والمنتجين على حد سواء بأخطار إضافة المضادات الحيوية للأطعمة وللألبان.

شهدت يوم أمس الخميس بالمركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك تدشين شراكة ذكية للعمل في هذا الموضوع الهام بمناسبة يوم المستهلك العالمي الذي يصادف يوم ١٥ مارس من كل عام. هذه الشراكة ضمت الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، المركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك، الجمعية السودانية لحماية المستهلك، الإدارة العامة لشؤون المستهلك. اللجنة القومية لشؤون المستهلك، ونيابة حماية المستهلك. هذه الجهات سوف تعمل متضامنة نحو هدف ايقاف إضافة المضادات الحيوية للأطعمة والألبان، وعلى جميع المنتجين والمستهلكين وأجهزة الاعلام التضامن مع هذه الجهات من أجل سودان خال من هذا الخطر العظيم.(١)

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/١١ م .

قانون الرقم الموحد :-

ناقش المجلس الوطني يوم الأربعاء الماضي مشروع قانون الرقم الموحد الذي طرحته وزارة العلوم والاتصالات. العديد من النواب عبروا عن عدم فهمهم للقانون. وقال بعضهم أنهم أجازوا مؤخراً بعض القوانين لأنهم مغلوبون على أمرهم! وقالوا (نجيزها ثقة في العلماء الذين وضعوها). هذا حال النواب، فما بال أفراد الشعب العاديين ممن سيطبق عليهم هذا القانون.

بتقديري أن الوزارة المعنية، ومن بعدها مجلس الوزراء، واللجنة المختصة في المجلس الوطني، قد قصروا تقصيراً كبيراً في طرح مشروع القانون مبكراً. والاعلام به. وأخذ آراء المختصين والمتأثرين به. لا يوجد قانون (سري) يا هؤلاء. القانون ينبع من المجتمع، لتنظيم المجتمع، برضاء المجتمع، وإلا لن يكتب له البقاء أو التنفيذ.

أذكر في العام ٢٠٠٦ كان مجلس الوزراء يعد لاجازة قانونين مهمين. الأول هو قانون المعاملات الالكترونية. والثاني هو قانون جرائم المعلوماتية. اجازة القانونين كانت مهمة جداً لأن بنك السودان كان قد أكمل المسائل الفنية الخاصة بالعمل عبر الصرافات الآلية بالبطاقات المصرفية. كما أكمل العمليات الخاصة بالمقاصة الالكترونية. وكان يحتاج لغطاء التشريع والحماية من خلال هذين القانونين. ولما كانت مفاهيم هذه القوانين جديدة. والتعبيرات والتفسيرات فيهما معقدة. فقد رأت اللجنة الفنية لمتابعة استراتيجية المعلومات في الدولة، ومقرها مجلس الوزراء، أن تقوم بنشاط توعية واسع بهذين القانونين ومفاهيمهما. وتم اسناد الأمر للجمعية السودانية لتقانة المعلومات، وهي منظمة مجتمع مدني مهتمة بالمجال.

بالفعل شرعت الجمعية في اقامة سلسلة ورش عمل خاصة بالقانون. كان أهمها ثلاثة أوراش عمل، الأولى أقيمت بمجلس الوزراء وخصصت للعلماء والمهندسين في مجال الحاسوب والتقنيات الرقمية. والثانية اقيمت بمجلس الوزراء أيضاً وخصصت للقانونيين من قضاة ووكلاء نيابة ومحامين. والثالثة اقيمت بالمجلس التشريعي بمشاركة علماء الحاسوب والقانونيون. وفي الأخيرة تم الشرح الكافي مع الأمثلة لمقتضيات القانونين وأهميتهما والعبارات والتفسيرات الواردة بهما. وأذكر من الطرائف في الورشة الاخيرة للقانونين بالمجلس الوطني أن الاستاذة بدرية سليمان، وكانت وقتها رئيس لجنة التشريع بالمجلس الوطني، طلبت أن ينص في قانون المعاملات الالكترونية على استثناء حالتي الزواج والطلاق من المعاملات التي يمكن اجرائها الكترونياً عبر الشبكات. حتى لا يتزوج أحدهم أو يطلق عبر الانترنت. وقد أجيز مقترحها لوجاهته وسط تصفيق السيدات.

قانون الرقم الموحد يحتاج لجهد مماثل لشرحه وحشد التأييد له وسط النواب والمتعاملين معه وعامة الشعب. في الوقت الحالي يمكن احداث الترابط والتشبيك في

الكثير من الاجراءات خصوصاً في المجال الاقتصادي والمالي. على سبيل المثال فإن المستوردين للبضائع يقومون بتخليص بضائعهم عبر شبكة معلومات الجمارك، ويقومون بسداد الاستحقاقات الجمركية عبر شبكة النظام المصرفي، ويدفعون ضرائبهم من خلال شبكة جهاز الضرائب. من ناحية فنية يمكن التشبيك أو التوصيل بين الشبكات الثلاثة هذه على أن يكون للمتعامل معها رقم تعريفي واحد، يخص به البضائع، ويسدد به الرسوم، ويدفع به الضرائب المستحقة عليه. ان هذا يؤدي لسهولة المعاملات ويمنع التكرار والاحتيال ويؤدي للشفافية وحصول الدولة على مستحقاتها الضريبية. وهذا يخدم الاقتصاد الكلي ويطور المعاملات ودورة الأموال. والرقم الموحد للانشطة الاقتصادية معمول به في أغلب دول العالم ونتائجه باهرة حسبما بينا.

ما زال ممكناً للوزراة المعنية نشر القنون المقترح عبر الصحف والانترنت. وتنظيم ولو ورشة واحدة حوله بالمجلس الوطني. لتتم اجازته بفهم وحماس من النواب.[١]

قبل معاقبة الصحف عالجوا مشكلة الاعلام الاقتصادي الرسمي :-

خلال الأسبوع الماضي أدلى السيد وزير المالية والاقتصاد الوطني ببيان حول أداء وزارته أمام المجلس الوطني. وكالعادة تم النقاش حول الخطاب، وقام الوزير بالرد على بعض الملاحظات والتعليقات التي أثارها السادة الأعضاء. جلسات المجلس الوطني مفتوحة لثلاثة فئآت خصصت لها مقصورات علوية بقاعة المجلس بحيث يمكنهم متابعة الجلسات. الفئآت الثلاثة هي الدبلوماسيون الذين لدولهم تمثيل دبلوماسي بالخرطوم، الصحافيون البرلمانيون، عامة المواطنين. وعلى هذا فإن ما يطرح في الجلسات هو أمر معلن، وتعمل الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية والالكترونية على توسيع دائرة النشر هذه بهدف تفعيل الرقابة الشعبية على أعمال البرلمان الذي يمثل الشعب.

الإعلاميون البرلمانيون يكتبون تقاريرهم حول ما يدور في قبة البرلمان وفي لجانه ودهاليزه وممراته، وينقلونها لصحفهم والمؤسسات الاعلامية 'الأخرى، المحللون يستندون لمثل هذه التقارير لكتابة تحليلاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولكنهم إذا أرادوا التأكد من معلومة نقلها الصحفي البرلماني لا يجدون مصدراً رسمياً يعينهم، وهذه هي الثغرة الكبيرة التي تتسبب أحياناً في تحليلات خاطئة تؤدي لنتائج كارثية في قيادة الرأي العام.

بيان وزير المالية المشار إليه، والنقاش حوله، والتحليلات والمانشيتات التي بنيت على نقل خاطئ أو ناقص لما دار حوله، نموذج حي جداً لما يتسبب فيه نقص أو حجب المعلومات من مشكلات. لقد نوقش أداء الصحافة على خلفية هذا النموذج على أعلى مستويات اتخاذ القرار في الدولة، وأوقفت بموجب ما تم من تقييم بعض

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٦/١/ ٢٠١٥ م.

الصحف، ويُخشى أن يترتب على هذا التقييم تقييد إضافي للحريات الصحفية.

بتقديري قبل محاسبة الصحف يجب محاسبة مسئولي المعلومات والاعلام بمؤسساتنا المختلفة، لقد حاول العديد من المحللين الحصول على النص الأصلي لبيان وزير المالية فلم يسعفهم لا موقع وزارة المالية، ولا موقع المجلس الوطني على الانترنت، أما الذهاب بالباب لمثل هذه المؤسسات للحصول على معلومات فدونه كتابة طلب على ورق رسمي عبر ادارة الاعلام بالمؤسسة وانتظار الرد لفترة تتراوح ما بين أيام الى أسابيع مما لا يتناسب إطلاقاً مع العمل الاعلامي الذي يتطلب السرعة الفائقة في هذا العصر.

نحتاج لإعلام إقتصادي رسمي يكون المرجعية الأولى والأساسية للأجهزة الإعلامية فيما يلي المعلومات الخاصة بالاقتصاد السوداني، إعلام فاعل جذاب ومتطور للمساعدة في تحقيق أهداف البرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩

وعلى هذا الاعلام القيام بالتغطية الإعلامية للمناشط والتنسيق بين الجهات والوسائط الإعلامية. وإقامة منتديات وورش عمل وندوات اقتصادية حتى يصبح الاعلام الاقتصادي الرسمي صانع للأحداث. وعلى الاعلام الرسمي الاستعانة بجسم استشاري من الخبراء و الأكاديميين الاقتصاديين، للاستفادة من آرائهم في القضايا المختلفة بالاستكتاب و المشورة .

ويجب على الاعلام الرسمي الحرص على تزويد الصحف الإذاعات والقنوات بملفات وحوارات تساعد في تشكيل الرأي العام وتوجيهه. والإسهام بشكل دوري في المناشط الاقتصادية المحلية وذلك بإعداد الإحصاءات والأرقام حول المنشط كمرجعية لضبط المخرجات. وإنتاج برامج تلفازية و إذاعية للقنوات الفضائية المحلية والأجنبية. مع التنسيق مع المستشاريات الاقتصادية لسفاراتنا بالخارج لعكس الأنشطة الاقتصادية والمعارض والمؤتمرات الدولية والإقليمية للترويج للاستثمار في السودان.

وأهم من ذلك وربما قبله تحويل موقع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومواقع وزارات المالية على الانترنت لمراكز معلومات متكاملة، تحوي كل الملفات الاقتصادية، والبيانات والخطابات الوزارية، والموازنة السنوية للدولة والولايات، والقوانين الايرادية والجبائية، على أن يتم تحديث هذه المواقع بصورة يومية بواسطة أتيام متخصصة ومتفرغة تماماً لهذا العمل.[١]

قسوة على الصيدلي غير مبررة :-

كتبت مقالاً خلال الأسبوع الماضي دعوت فيه المواطنين مستهلكي الدواء لسؤال الصيادلة عن الدواء السوداني قبل الشراء لأن الدواء السوداني أرخص في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٦/١٢/ ٢٠١٥ م .

سعره، وكفاءته وجودته لا تقل عن الدواء الأجنبي إن لم تتفوق عليها.

وصلني رد غاضب من الإبن الدكتور الصيدلي أحمد محمد مزمل أهم ما ورد فيه (في مقالك في صحيفة السوداني ليوم ١٧ نوفمبر بعنوان (اسعار الدواء غلاء غير مبرر) اجريت مقارنة بين اسعار الدواء من الانتاج المحلي و المستوردة، بما يرجح كفة الصناعة المحلية نسبة لقلة السعر، و شجعت علي شراء الادوية المحلية مقابل الاجنبية.

اولا : لابد من الاتفاق ان اي سلعة اجنبية تكون دائما اغلي من السلعة المحلية لظروف معروفة. ثانيا :الحكم بجودة الدواء المحلي في مقابل الادوية الاجنبية دون الاستناد للبحوث و الدراسات يعتبر امرا مخلأ من ناحية علمية، بالرغم من دلك نشجع علي الصناعة المحلية و شرائها،لا لأجل الاسباب اعلاه و لكن نسبة لظروف بلادنا السيئة التي تجعلنا نتنازل و نقبل بما هو متاح حسب ظروفنا و امكانياتنا.

هامش ربح الصيدلية ربح ثابت مقدر ب ٢٠٪ من ثمن الدواء،تحت كل الظروف وتحت كل الاسعار يكسب صاحب الصيدلية ما يساوي قيمته ٢٠٪ سواء زاد سعر الدواء او نقص، فرضية زيادة الربح نتيجة لبيع المنتجات الغالية الثمن غير صحيحة وبها تضليل للمستهلك، في الحقيقة الطريقة الوحيدة لزيادة الارباح هي زيادة المبيعات الكلية و الايراد الكلي، لأنه بزيادته تزيد قيمة الخمس و التي تمثل هامش الربح.

تعليق: د. أحمد حمل مقالي فوق ما يحتمل، وتناول قضايا عديدة لم أتطرق لها إطلاقاً. أختلف معه في نقاط قليلة أبرزها قوله أن نسبة ربح الصيدلية من بيع الدواء ثابتة وهي ٢٠٪ فبالتالي لا توجد مصلحة من بيع دواء غالي عوضاً عن آخر رخيص. طبعاً هذا غير صحيح فالربح تزيد قيمته بزيادة قيمة البيع، دواء سعره ٦٠٠ جنيه ربحه حسب النسبة التي ذكرها د. احمد هو ١٢٠ جنيه. ودواء سعره ٢٠٠ جنيه بإستخدام نفس النسبة ربحه ٤٠ جنيه فقط. هذه مسألة حسابية أولية لا أدري كيف فاتت على فطنة الدكتور. ومنها نستنتج أن من مصلحة الصيدلية (نقولها مجردة هكذا) بيع الدواء الغالي.

غير أن المسألة الجديرة بأن يهتم بها د. أحمد ورفاقه من الصيادلة الشباب هو أسباب قلة عدد الأدوية المصنعة في السودان. هل هو بسبب مافيا الدواء، حسبما يتحدث البعض، والتي من مصلحتها الاستمرار في استيراد أكبر عدد من أصناف الأدوية من الخارج لأن هذا يحقق لها الفائدة القصوى؟ أم أن هناك أسباب موضوعية. إجابتكم الواضحة والصريحة والموضوعية هي ما يأمل فيه الشعب السوداني الصابر.

كل زول يؤنسه غرضه :-

هذا مثل سوداني يشير الى أن كل إنسان يكون مهتماً ومتابعاً لما يجيده، أو لتخصصه الذي درسه، أو الذي يمارسه.

من أطرف ما قرأت في هذا الصدد: أن (مدير المشروعات) هو ذلك الشخص الذي يعتقد أن تسعة نساء يمكنهن ولادة طفل خلال شهر واحد.

أما (مدير المشتروات) فإنه ذلك الشخص الذي يعتقد أنه يلزم ١٨ شهراً لولادة طفل واحد.

في حين أن (مدير العمليات) يرى أن إمرأة واحدة يمكنها إنجاب تسعة أطفال في شهر واحد لو اجتهدت وعملت بقوة.

أما (مدير التسويق) فإنه الشخص القادر على إقناع أي إنسان أنه قادر على توفير طفل حتى لو لم يكن هناك رجل وإمرأة البتة.

و (مدير الميزانية) هو الشخص الذي يعتقد أن فريق العمل بإمكانه إنتاج طفل بدون موارد إضافية.

أما (مدير التخطيط) فهو يعتقد أنه غير مهم ولادة طفل أم لا ما دام قد تم التخطيط لتسعة أشهر.

أما (مدير الجودة) فهو غير سعيد بولادة طفل مطلقاً.

(مدير الموارد البشرية) هو الشخص الذي يعتقد أن (حماراً) يمكنه انتاج طفل بشري لو منح تسعة أشهر.

الأخيرة قوية جداً: (الزبون) هو الشخص الذي لا يدري لما هو يطلب طفل أصلاً!

على طرافة الموضوع فإننا نجد له تطبيقات على أرض الواقع لها آثار مفزعة أحياناً. مثال ذلك ما يحدث في المطار عندنا أحياناً عندما يتشدد مدير وردية الجمارك ويفترض أن كل الركاب هم تجار شنطة، فيأمر منسوبيه بفتح (وفرفرة) كل الشنط بحثاً عن القمصان والاحذية والثياب التي يفترض أن تؤخذ عليها رسوماً جمركية. بهذا الفعل ينفق المسافر في المطار ثلاثة إلى أربعة ساعات، ونتيجة لذلك تتعطل منظومة واسعة من عمليات المطار، ويضيع وقتاً مهماً للمسافر، ويفقد المطار وبالتالي الدولة ككل السمعة الجيدة من قبل الأجانب القادمين للعمل أو السياحة، وبالتالي تفقد البلاد مبالغ مالية طائلة لا توازيها الدريهمات المتحصلة من خلال التفتيش الغبي لأمتعة الركاب.

يحتاج الشخص الذي يقوم بعمل خاص أو عام للنظر من حوله في كل الاتجاهات، ومعرفة مهام واختصاصات كل شخص، والاتفاق حول التعاون والتكامل فيما بين هذه المهام لانجاز الأعمال على النحو الأمثل.[١]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٦/٨/ ٢٠١٦ م.

كيغالي- رواندا...الحوكمة والنمو والغوريلا :-

مجموعة الراصد للمعلومات والبحوث، وهي مركز بحوث سوداني متقدم يعنى بالابحاث الاستراتيجية في مختلف المجالات، أتاح لي ضمن مجموعة من الباحثين، ولعشرة أيام متواصلة، جلسات عصف ذهني تركزت حول مطلوبات الاقتصاد السوداني في المرحلة الحالية للإنطلاق، على هدى التجارب الدولية والاقليمية الناجحة.

الجلسة الختامية لمجموعة العصف الذهني طلب فيها من المشاركين (تبني مشاريع ومفاهيم جديدة لمقابلة المتغيرات في السوق العالمية وأن توجه موارد البلاد بما يخدم زيادة تنافسية القطاعات الانتاجية لتمكينها من استيعب المتغيرات). عندما أتيحت لي الفرصة نقلت للمشاركين جانباً من تقرير البنك الدولي للعام ٢٠١٥ الموسوم (مدن قادرة على المنافسة لتوفير فرص العمل وتحقيق المو).

خبراء البنك الدولي كتبوا عن كيغالي عاصمة رواندا، وجاء تقريرهم عنها تحت عنوان (كيغالي/ رواندا...الحوكمة، النمو، والغوريلا) أشاروا في التقرير أن كيغالي كمدينة ورواندا كدولة هي مناطق جبلية مواردها الاقتصادية محدودة للغاية. ولكن المسئولين فيها حددوا أهدافهم بدقة ونجحوا في اتنفيذ بدرجة ممتاز. كانت نقاط الترويج الأساسية لجذب المستثمرين: الاستقرار، رأس المال البشري، الجمال الطبيعي (وجود الغوريلا في الغابات المحيطة بكيغالي) وكانت القطاعات المستهدفة: السياحة، تكنلوجيا المعلومات والاتصالات، الخدمات المالية والمهنية، التعدين والزراعة. أما الأدوات التي استخدموها لتحقيق الأهداف فقد شملت: البرنامج الوطني لتنظيم حيازة الأراضي، إعادة المواهب للبلاد بالحوافز المادية والعينية، تأسيس هياكل حوكمة فعالة، تحسين مناخ وتنافسية الأعمال، خدمات عامة أكثر فاعلية، تحسين تحصيل الضرائب، تحسين خدمات البلدية، النافذة الواحدة لتسهيل الحصول على التراخيص.

حققت هذه الخطة الواضحة نجاحاً باهراً، حيث ارتفعت معدلات النمو والدخل، وتم تشغيل مجموعات مقدرة من الشباب. واضحت مدينة كيغاني مدينة أنموذج في الجمال الطبيعي وكفاءة الخدمات والمرافق، وهي التي خرجت من حرب أهلية طاحنة قبل أقل من عقدين.

يستفاد من تجربة كيغالي أن التنمية ينبغي أن تبنى علي المزايا النسبية لكل مدينة أو ولاية على حدة، لهذا أصبح الاتجاه العالمي حاليا للمناطق الاقتصادية الخاصة عوضاً عن التنمية الأفقية الممتدة أو المناطق الحرة. من ناحية أخرى فإن قضية الأراضي ينبغي أن تعالج في إطار برنامج وطني يتضمن القوانين والتشريعات، التربية الوطنية، الاعلام، التعويضات. ومن الواضح أن المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد والحوكمة لها أهمية كبرى في جذب الاستثمارات واستدامة النمو. فيما

يعتبر العنصر البشري المدرب والمؤهل حجر الارتكاز لأي تطور منتظر.

نقترح أن تشرع المدن أو المناطق في التخطيط للتنمية وفق ما تملك من موارد. وهناك دراسة مميزة أعدها المرحوم السفير محمد محمود أبو سن لمنطقة البطانة كمنطقة اقتصادية خاصة نأمل أن ترى النور كنموذج يحتذى.(١)

لماذا نعذب الناس اذا كان التحصيل منهم ضئيلاً؟

التعثر الذي لازم تحصيل الايرادات الحكومية في الايام الاولى لتطبيق اورنيك ١٥ مالي الالكتروني لفت النظر لمسائل في غاية الأهمية، من ذلك أن أغلب الايرادات العامة، وبنسبة تزيد عن ٩٠٪، تأتي من مؤسسات قليلة جدا تعد على أصابع اليد الواحدة، فيما تجهد مئآت الوحدات الحكومية الأخرى، بما فيها المحليات، في جمع ايرادات ضئيلة جداً، ولكن بعصا السلطة الغليظة، بما يؤدي لاستياء المتعاملين مع هذه الوحدات، ليس على المتحصلين فحسب إنما على الحكومة كلها وربما على الوطن مما يدفع الآلآف للبحث عن الهجرة.

تبلغ الايرادات العامة المتوقعة للدولة حسب موازنة العام ٢٠١٥ مبلغ ٨٦,٤ مليار جنيه. ومن هذا المبلغ فإن ٥٩ مليار جنيه يتم تحصيلها بواسطة مؤسسات وأجهزة الحكومة القومية بنسبة ٧٠٪ من الايرادات العامة تقريباً. فيما تتولى السلطات الولائية تحصيل ١١,٣ مليار جنيه بنسبة ١٣٪ من الايرادات العامة. ويتوزع باقي مبلغ الايرادات العامة ما بين أرباح وتحصيل الهيئات والشركات الحكومية بمبلغ ١١,٢ مليار جنيه بنسبة ١٣٪، وايرادات الصناديق الاجتماعية بمبلغ ٢,٧ مليار جنيه بنسبة ٣٪، وديوان الزكاة بمبلغ ٢ مليار جنيه بنسبة ٢٪ من الايرادات العامة.

مؤسستان فقط من مؤسسات الدولة هما ديوان الضرائب والادارة العامة للجمارك تتحصلان ٤٠ مليار جنيه من الايرادات العامة بنسبة تقارب ٥٠٪، وإذا أضفنا لهما تحصيل هيئة الموانئ البحرية ومبيعات النفط ودخل الملكية أو العوائد الجليلة من شركات التعدين فإن الحصيلة تقارب ٩٠٪ من الايرادات العامة. هنا يبرز السؤال ما الداعي لآلآف المتحصلين الذين يجوبون الطرقات لتحصيل مبالغ ضئيلة جداً من أنشطة هامشية جداً خلقتها المحليات خلقاً من أجل تسيير مهامها وصرف الحوافز والمكافئات.

التحصيل الحكومي غير الرشيد أدى لتشويه التجارة والزراعة والصناعة وكافة الأنشطة الاقتصادية. كبار التجار تخلوا عن إقامة متاجر نظيفة وكبيرة ليقوموا بتأجير (ضلف) الدكاكين لبائعين صغار، وليوظفوا العشرات من الباعة الجائلين يجوبون الطرقات والسلع بأيديهم يبيعونها للمستهلك دون ضمانات ودون فواتير. كبار المزارعين والصناعيين تخلوا عن أعمالهم الأساسية ولجئوا للاستثمار في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٥ م.

الأراضي والعقارات هرباً من التحصيل غير الرشيد. ليس للتجار والمزارعين وأصحاب المواشي والصناعيين مشكلة مع ديوان الضرائب، لأن جهود الاصلاح الضريبي المتتالية في السودان وصلت بالضرائب الى نسب صفر بالمائة للقطاع الزراعي و١٠٪ للقطاع الصناعي و١٥٪ لقطاع الخدمات ما عدا البنوك والاتصالات. ويتم التحصيل بطريقة مرتبة ومنظمة وقابلة للاستئناف. ولكن مشكلتهم في التحصيل العشوائي وغير الرشيد من بعض الأجهزة المركزية والمحلية.

أدعو في المرحلة الحالية لتقليص مستويات الحكم من ثلاثة مستويات، قومي وولائي ومحلي، الى مستويين فقط قومي وولائي، وإلغاء المحليات، وتحويلها لمراكز خدمة ادارية لا تتحصل أموالاً. بالطبع يتطلب الأمر تعديلاً في الدستور وترتيبات أخرى. غير أن المؤكد أن هذا سيعمل على استعدال المشهد الاقتصادي، وإعادة العلاقة لطبيعتها ما بين الدولة ومواطنيها.[1]

لماذا يدافع عادل الباز عن تجار العملة؟

بعموده المقرؤ (فيما أرى) على صحيفة اليوم التالي الغراء، وعلى مدى يومين متتاليين هما الثلاثاء والأربعاء الماضيين، شن الكاتب المقيم بالدوحة عادل الباز هجوماً شديداً على ما أسماه (تسليط سيف الإرهاب على رقاب المغتربين)، ناعياً على البنك المركزي السوداني اتفاقه مع مؤسسة النقد العربي السعودية (ساما) على مراقبة حركة الأموال بين البلدين في إطار الاتفاقيات المتعلقة بمحاربة تمويل الارهاب وغسيل الأموال.

وطفق يتحدث حديثاً لا أساس له حول لجؤ الحكومة لتهديد المغتربين بالتعاون مع السلطات السعودية، وأن هذا الفعل من قبل الحكومة سيؤدي لفقدان المغتربين ثقتهم في الحكومة وإجراءاتها....الخ ما خطه من أوهام.

لأول مرة أشعر أن الاستاذ الباز يشوت خارج المرمى ويخطئ الهدف تماماً، وهذا ما لم نعتاده منه. من الواضح أن الاجراءات والضوابط مقصود بها الأشخاص الذين يقومون بتحريك الأموال بطريقة غير شرعية (تجار العملة غير الشرعيين) فكيف يسمح الأستاذ الباز لنفسه أن يكون مناصراً لهذه الفئة. وهو يعلم أن العمليات والمضاربات التي تقوم بها هذه الفئة فيها ثغرات كثيرة تسمح بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي من جانب آخر أدت لإفقار الشعب السوداني، وتحطيم عملته الوطنية، فكيف لعاقل آن يدافع عن هؤلاء؟

أما المهاجرون أو المغتربون فهم فئة محترمة، لا يوجد في الاتفاق ما بين المؤسستين السودانية والسعودية ما يحجر عليهم استخدام أموالهم كيفما يشاءون، ومن حقهم حفظ أموالهم هذه في المملكة أو في أي بلد آخر، فهم أحرار في هذا الأمر تماماً،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/٧/ ٢٠١٥ م.

ولا توجد سلطة سودانية أو سعودية تجبرهم على تحويل أموالهم للسودان.

يحاول الاستاذ الباز المزايدة بالحديث عن الحوافز التي تمنح للمغتربين لتشجيعهم على تحويل أموالهم للسودان، ومجمل مقالي الذي أشرت فيه للاتفاق ما بين المؤسستين السودانية والسعودية يركز على هذه النقطة، وقد أشرت بوضوح الى أن على وزارة المالية تبني حزمة الحوافز التي أوصى بها المؤتمر التأسيسي للمجلس الاستشاري لاقتصاديات الهجرة الذي انعقد يوم ٢٩ نوفمبر ٢٠١٦ بالخرطوم، وتوصيات ورشة سياسات الحافز التي عقدت بالرياض يوم ٣٠ من الشهر نفسه.

من المؤكد أن المغترب السوداني إذا ما وجد السعر المساوي لما يعرضه تجار العملة، زائداً حافز خاص في شكل إعفاء جمركي، أو قطعة أرض بشروط معينة، أو غيرها، فإنه لن يلجأ للتحويل بغير الطريق الرسمي. ليس خوفاً من إجراءات قانونية تطاله، وإنما لأن التحويل بالطريق الرسمي هو أفيد وأحسن له.[١]

مباديء جديدة لحماية المستهلكين :-

ضمن وفد سوداني رفيع المستوى حضرتُ بمقر الأمم المتحدة بجنيف خلال الفترة من ٢٢ الى ٢٣ يناير الجاري اجتماعات لجنة الخبراء حول حماية المستهلكين. ولجنة الخبراء هذه هي إحدى اللجان التي يشرف عليها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد).

بدأ الاتجاه الدولي لاقرار مباديء توجيهية لحماية المستهلك منذ العام ١٩٨٥ عندما صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع بالموافقة على مباديءالأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك. وقد رؤي تحديث هذه المباديء بسبب التطورات الدولية في مجالات تقانة المعلومات والاتصالات خصوصاً التجارة الالكترونية التي انتقلت لتصبح التجارة الرقمية. ثم الخدمات المصرفية عبر الشبكات والموبايل. والمسائل المتعلقة بحماية البيانات ومعلومات المستهلكين. ومخاطر السفر السياحي. والتسويق غير المسئول. وغيرها من المسائل الحديثة التي تهم مستهلكي القرن الحادي والعشرين والتي لم تستوعبها المباديء التوجيهية الصادرة في الثمانينات.

من خلال هذا الاجتماع توافقت الدول على أن تكون المباديء الجديدة مستهدفة مساعدة الدول في حماية المستهلك الذي يواجه الآن مخاطر متعلقة بمنتجات ذات خطورة عالية تصل للمستهلك في الدول الأقل نمواً من الدول المتقدمة اقتصادياً. كما تستهدف اتاحة الانتاج الجيد ذي العلامات التجارية المعروفة للمستهلكين في محتلف الدول. وتعمل المباديء على تشجيع الانتاج والتوزيع المسئول المتسم بالاخلاقية والمهنية. كما تعمد المباديء على مساعدة الدول في حماية المستهلكين من

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٨ م.

الممارسات التجارية غير السليمة التي يتبعها المنتجين مثل الاحتكار والتسعير الجماعي.

كما تعمل المباديء المقترحة على تشجيع الدول على دعم قيام مجموعات للمستهلكين تدافع عن حقوقهم. كما تدعو لمزيد من التعاون الدولي في مجال حماية المستهلكين. وتشجع تطوير مناخ وأوضاع الأسواق بحيث تتيح خيارات أوسع بأسعار أقل للمستهلكين. مع تحفيز الاقتصاد في الاستهلاك.

كانت مشاركة وفد السودان نشطة، حيث أشار الوفد في المداخلات للحصار الاقتصادي الذي تفرضه بعض الدول الكبرى على دول أخرى، وأثر هذا الحصار على المستهلك العادي، ويتمثل هذا في ارتفاع تكلفة السلع والخدمات بالنسبة له. أو حجب تحويلات المهاجرين لأهلهم بالداخل. وقد ساندت الهند رؤية السودان، وتم التوافق على ادخال نص يشير لعدم جواز حرمان المستهلكين من المزايا والفوائد التي يمكن أن تعود عليهم بالمساواة مع نظرائهم في أي مكان آخر.

عندنا في السودان تمت مراعاة المباديء التوجيهية بشأن حمية المستهلك التي صدرت في العام ١٩٨٥ وذلك في قانون تنظيم التجارة وحماية المستهلك الذي صدر بولاية الخرطوم في العام ٢٠١٢ بدفع ومتابعة من الجمعية السودانية لحماية المستهلك. في حين أن القانون الاتحادي النموذجي لم تستكمل إجراءاته حتى الآن. معنى هذا أننا متأخرين ما يقرب من الثلاثين عاماً في إقرار المباديء التي يتم إقرارها دولياً ونتأخر في ادراجها في قوانينا.

نأمل أن يكون الوضع مغايراً بالنسبة للمباديء التوجيهية الجديدة لحماية المستهلكين، والتي سوف يصدر بها قرار من الأمم المتحدة في دورة الامم المتحدة التي سوف تنعقد نهاية هذا العام ٢٠١٥، وسوف يتابع فريق العمل السوداني صدور القرار ويعمل على إدماجه في القوانين السودانية بإذن الله.[١]

مجمعات خدمات الشرطة ورضا المواطن :-

تلاشت أو كادت الأيدلوجيات التي تقود الحكومات وتعبر عنها كالرأسمالية والاشتراكية والماركسية. وأصبح حشد الجماهير للتصويت لصالح حزب ما أو إتجاه معين مقياسه الرئيس هو مستوى تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة راقية متقدمة تحترم انسانية المواطن وتحافظ على وقته، ولهذا أصبحت الحكومات تركز على رفاهية المواطن وتدليله، وتخصص لهذا الغرض الوزارات، وتدرب الموظفين على البشاشة والاخلاص في تقديم هذه الخدمات. والهدف النهائي هو رضا المواطن. ولهذا السبب خصصت إمارة دبي وزارة للرفاهية وعينت لها وزيرة شابة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٨/١/ ٢٠١٥ م

جميلة ومثقفة.

تعتبر الشرطة في المجتمعات المدينية الحديثة هي واجهة السلطة أو واجهة الحكومة. فشرطي المرور هو أول من يقابلك وأنت خارج من منزلك، والشرطي أمام بوابة الوزارة أو المصلحة أو البنك هو من يشعرك أن البلد في أمان، وأن السلطة تظلك بظلها الوريف. ومن خلال أداء الشرطة لمهامها يقيم المواطن جدية الحكومة وكفاءتها، ومدى إحترام هذه الحكومة له كمواطن. شعور المواطن بالمواطنة والانتماء يزداد عندما يجد الشرطة في خدمته، ويتلاشى إذا شعر أنها مسلطة عليه.

تشرفت يوم أمس بزيارة لمجمع خدمات الشرطة بحي المزاد بقلب مدينة الخرطوم بحري، وهو الأول من ثلاثة مجمعات على نفس النسق، ثانيهما بأمدرمان، والثالث بالخرطوم. صممت المجمعات بطريقة احترافية مهنية تكفل تقديم الخدمات بسهولة ويسر، دون تجاوز لمقتضيات النظام والموثوقية. ففي هذه المجمعات أنظمة وشبكات حديثة لتقديم الخدمات، فضلاً عن بيئة عمل واستقبال وانتظار ممتازة، ومرافق صحية وخدمية متكاملة.

تقدم مجمعات خدمات الشرطة هذه عدداً من الخدمات الهامة التي يحتاجها الجمهور، وتشمل هذه الخدمات خدمات هيئة الجوازات والسجل المدني: الرقم الوطني، الجواز الالكتروني، البطاقة القومية، واستيفاء الخروج. وخدمات الإدارة العامة للمرور: رخص القيادة وترخيص السيارات. وخدمات الإدارة العامة للمباحث الجنائية المركزية: الفيش، وترخيص أو تجديد ترخيص السلاح. وتوجد صالة مخصصة لخدمات المغتربين، وثانية للقوات النظامية، وثالثة للشخصيات الهامة لكل الخدمات المذكورة.

أهم ما في هذه المجمعات أن المواطن يشعر وهو بدخلها أن له قيمة واحتراما، حيث يبدأ إجراءاته بسحب رقم من ماكينة الاصطفاف الآلي، التي تقوم بترتيب الحضور حسب أولوية الحضور، ومن خلال الشاشات في صالة الانتظار الرحبة يتابع المواطن الأرقام التي تقدم لها الخدمة لحين حلول دوره، ويتم استكمال كل الاجراءات بما فيها دفع الرسوم من خلال نفس الصالة. ويتم استلام الجواز أو الرقم الوطني أو رخصة السلاح أو رخصة القيادة في نفس اليوم. هل قلت استلام الجواز في نفس اليوم؟ نعم..لأن مصنعاً للجواز الالكتروني موجود بنفس المبنى!

للمحافظة على هذه المنشآت الراقية علمنا أن الشرطة تعاقدت مع شركات متخصصة في مجالي النظافة والصيانة. وواجبنا كمواطنين أن نحافظ عليها بحسن استخدام مرافقها والحرص على نظافتها.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١/ ٢٠١٧ م.

محمد وداعة صحفيا... محمد وداعة ناشطا حزبياً :-

لا يوجد ما يمنع أن يكون الناشط الحزبي صحفياً، كما لا يوجد ما يمنع أن يكون الموظف الحكومي صحفياً. غير أنه من الضروري عندما يكتب أيهم أن يؤكد التزامه بالمهنية والاحترافية واحترام عقل القارئ.

الكاتب الصحفي محمد وداعة تكتسي كتاباته بصبغة حزبه المعارض بحيث لا يمكنك أن تميز ما بين المنشور السيءسي وما يكتبه هو من أعمدة يفترض أن تكون غير منحازة الا للمواطن وهمومه وقضاياه.

يقال أن رجلين تغالطا وهما يسيران في الخلا حول شيء أسود يظهر من بعيد حيث قال واحد إنها معزة سوداء، وقال الآخر بل هي صقر أسود. إتفقا عى الذهاب إلى حيث يوجد الشيء الأسود وهما يتغالطان: معزة..صقر..معزة..صقر. وعندما صارا على مقربة من الشيء الأسود طار هذا الشيء في السماء. فقال من كان يقول إنها معزة (معزة ولو طارت) فسارت مثلاً لمن يصر على رأيه حتى عندما يتضح له خطله وخطأه.

عندما بدأت ولاية الخرطوم تجربة بيع خراف الأضاحي بالوزن تصدى للمسألة محمد وداعة وقال انها خطأ ولا تخدم المستهلك. قلنا لعل للرجل ملاحظات في طريقة التنفيذ وأسلوبه. غير أنه اتضح لنا لاحقاً إنه يكتب بنظرية (معزة ولو طارت). فهو يضع كل أدوات الصحفي التحليلية والاستقصائية جانباً ليستخدم النظارة الحزبية المعارضة التي تنتقد وتشوه كل مشروع أو تجربة ما اشتمت أن لحكومة يد فيها، أو انها ربما تحسن صورة الحكومة لدى المواطن.

المدهش أن تجربة أو بيع الخراف بالوزن ليست من بنات أفكار الحكومة. إنه مطلب شعبي طالب به الرأي العام والكثيرين من كتاب الأعمدة الصحافية قبل أكثر من ثلاثة سنوات عندما نظمت الجمعية السودانية لحماية المستهلك منتدى إعلامي حول الموضوع، دعت له مجموعة من العلماء والمختصين وتجار ومصدري المواشي، حيث اجمعوا على أن اسلوب بيع حيوانات الذبيح بالوزن هو الأسلوب الأمثل لأنه يحقق العدالة لكل من البائع والمشتري. فضلاً عن فوائده الأخرى من حيث ترقية أسلوب البيع والرقابة الصحية ..الخ.

خلال العام الماضي تصدى المركز السوداني لثقافة وحماية المستهلك وهو منظمة مجتمع مدني لإنفاذ الفكرة على أرض الواقع بعد أن استطاع اقناع واستقطاب عدد من تجار المواشي الواعين بصلاحية الفكرة. تم التنفيذ على أرض الواقع العام الماضي من خلال ثلاثة مواقع ارتفعت هذا العام الى سبعة. في العام الماضي بيعت خراف بالوزن في حدود ألف خروف فقط. هذا العام يتوقع أن يصل العدد المباع بهذا الأسلوب الى ١٠ ألف رأس.

قمت بزيارات لكل هذه المواقع، واستمعت لآراء المئآت من المواطنين والتجار وأجهزة

الصحة الحيوانية والمتابعة والرصد. كما طالعت العشرات من المقالات والتحليلات. وشاهدت الكثير من الاستطلاعات التلفزيونية التي تمت من داخل اسواق البيع بالوزن وحولها. كل من دخل تجربة البيع بالوزن أشاد بالفكرة الأساسية بدون تحفظ، والبعض أورد ملحوظات حول الزحام وقلة الموازين وهذا دليل نجاح التجربة.

واحدة من الصحف استجوبت تجار مواشي فقالوا أنهم لا يوافقون على البيع بالوزن. هذا رأيهم وهم أحرار فيه. ولم تجبرهم الولاية على البيع بالوزن فهو أمر اختياري لمن يرغب. لكن هؤلاء التجار بالذات اضطروا لخفض الأسعار العالية التي كانوا يعرضون بها خرافهم بعد أن انصرف الناس عنهم وذهبوا لمواقع البيع بالوزن.

نقول بإطمئنان ان تجربة بيع الخراف بالوزن نجحت نجاحاً فائقاً ليس لمن اشترى من المواقع فحسب بل لِمن اشترى من السوق العادي بدون وزن. كتب أحد المبدعين وهو مصنف معارضاً للحكومة (على أي حال شاهدت بنفسي انخفاضٍ أسعارٍ الخراف كل يوم الى أسعار أقل. أعتقد مشروع البيع بالوزن شكل مناخاً نفسياً ساهم في تدني الأسعار. حيث اصبح المواطن يفاوض من موقف قوة في مواجهة تجار الخراف). من يقنع محمد وداعة يا ترى؟[1]

مشروع قلب العالم- حقيقة أم خيال؟

تم الاعلان عن البدء في تنفيذ الاستعدادات الإدارية لمشروع قلب العالم في جزيرة «مقرسم»، الواقعة شمال شرق السودان على البحر الأحمر. المشروع يشتمل على مدن صناعية وسياحية متخصصة ومطارات وموانئ دولية وسكن عقاري وتعليمي. وأوضح مدير شركة قلب العالم السودانية، أن الكلفة الكلية للمشروع تبلغ ٢٠ مليار دولار. وتقع الجزيرة السودانية على بعد ٢٠٠ كيلو متر من مدينة جدة و٢٨٠ كيلومترا من مرسى علم المصرية، وتبعد حوالي ألف كيلومتر عن العاصمة السودانية الخرطوم.

ويستوعب المشروع ٥ آلاف مستثمر، وقد تقدمت ٧٥ شركة من السعودية وعمان للدخول في استثمارات المشروع. وينتظر أن تتضمن الجزيرة برج الحصيني الذي سيكون عند اكتمال بنائه أعلى بناية في العالم بارتفاع ١٧٥٠ مترا على شكل سنبلة ذرة عملاقة. ويشمل المشروع أيضا بناء أكبر نافورة في العالم.

ويقول الاقتصاديون أن المنطقة تصلح لجذب الاستثمارات من كافة أنحاء العالم، وخاصة أنها تتميّز بالهدوء وواجهات بحرية كبيرة، وتضم أحدث ميناء في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مناطق شاطئية تتسع لأكثر من ٢٤٠٠ قارب، بجانب الأرصفة التي تستوعب أكثر من ٧٠٠ يخت.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٤/٩/ ٢٠١٦ م.

تعليق: يرسم هذا التقرير الأخباري صورة متخيلة لمشروع عملاق، غير أن التقرير يحوي مبالغات من حيث استخدام عبارات مثل: أعلى بناية وأكبر نافورة في العالم، وأحدث ميناء في الشرق الأوسط. لا بأس من الحلم والتخيل، غير أن إعلانه على الملأ يجب أن يكون بمقدار، وحسب إمكانية التحقق حتى لا تكون النتائج عكسية.

يدخل هذا المشروع ضمن ما يسمى بمشروعات (التطوير العقاري)، في مثل هذا النوع من الاستثمار مطلوب من المستثمر صاحب الترخيص إقامة بنية تحتية رئيسة مثل شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والطرق. وبعد ذلك يروج للمشروع لآخرين للحضور للاستثمار في البيئة المهيئة.

في نموذج جزيرة قلب العالم، موضوع التقرير الإخباري، ليس مطلوبا من الحصيني وشركاه إنفاق أو تخصيص ٢٠ مليار دولار مرة واحدة. المطلوب منهم، بتقديري، إنفاق ما بين ٥٠٠ مليون إلى مليار دولار لإقامة البنيات التحتية التي ذكرت، مضافا اليها المرحلة الأولى من المطار. ومن ثم دعوة المستثمرين لإقامة باقي المنشئآت.

المشروع يجب أن يكون تحت الرقابة الفعلية والمباشرة لإدارة الاستثمار بولاية البحر الاحمر، حتى لا يتحول لمجرد سمسرة أو مضاربة في الأرض. وعلى الادارة المعنية مساندته بالتشريعات والسياسات إذا ما ثبتت جدية المستثمر وأنفق بالفعل على البنيات التحتية المذكورة.

كثير من المشروعات المشابهة، ذات الخيال الجامح، توقفت أو صفيت إما لعدم جدية المستثمر أو لعجز الادارة الحكومية عن المتابعة والانفعال والتفاعل مع المشروع. وفي الذاكرة مشروع دريم لاند بولاية الجزيرة، ومشروع مدينة النيل الأزرق بولاية الخرطوم. علينا التعلم من تجاربنا.[1]

مشكلات الصادر في ندوة ايلاف :-

أقامت صحيفة ايلاف الاقتصادية منتدى هام يوم أمس بمقر اتحاد المصارف تحت عنوان (وفرة الانتاج تختبر سياست الصادر). ووسط حضور كبير من الاقتصاديين والمنتجين والمصدرين والمهتمين طرح وجدي ميرغني رئيس اتحاد المصدرين ورقة أساسية حول الموضوع، عقب عليها من على المنصة كل من عبد الرحيم حمدي وزير المالية الأسبق وعبد الحليم المتعافي وزير الزراعة السابق. كما شارك بالنقاش فيها أعداد كبيرة من الحاضرين.

جملة ما ورد من معلومات من خلال انورقة الرئيسية والمداخلات تشير الى أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١٩/ ٢٠١٦ م.

الموسم الزراعي الصيفي الماضي كان ناجحاً بصورة غير مسبوقة. وأن انتاجاً هائلاً من مختلف المحاصيل تم حصاده أو هو في طور الحصاد. وأن سياسات الدولة للاستفادة من هذا الانتاج الوفير غير مواكبة وتفتقد للمبادأة والمعالجات غير التقليدية. خصوصاً فيما يلي التمويل وعائد الصادر.

تركز النقاش في المنتدى حول قضية التمويل واجراءات بنك السودان والبنوك التجارية الداعمة للصادر. تمت الاشارة لضرورة تحريك سعر الصرف ليقترب من السعر في السوق الموازي الحالي لأن هذا سيشجع المصدرين على الاجتهاد في شراء المحصول وتصديره. متوقعين عائداً جيداً عند شراء بنك السودان لعوائد صادراتهم بالسعر المعدل. وفي نفس الوقت سيستفيد بنك السودان من ضخ العائد الدولاري لاحتياطياته واستخدامات الدولة في الاستيراد. وطالب الاستاذ عبد الرحيم حمدي بتقدير الظروف التي يمر بها الاقتصاد السوداني حالياً، وطرح مقترحاً بأن يقوم بنك السودان بتحديد سعر خاص للدولار في حالة تصدير السمسم أو الثروة الحيوانية، مثلما تم ويتم بالنسبة للذهب.

من الواضح أن بنك السودان متردد في تعديل سعر الصرف، لمواكبة الأوضاع الحقيقية للاقتصاد السوداني، لأسباب سياسية وليست اقتصادية. تعتقد الحكومة أن أي خفض جديد لقيمة الجنيه السوداني يجعلها عرضة لنقد المعارضة ووصمها بالفشل في ادارة الاقتصاد. فضلاً عن ما يترتب علي خفض قيمة الجنيه من ارتفاع في أسعار السلع للمستهلك، خصوصاً أن غالب استهلاكنا للاسف من المستوردات.

الفرصة المواتية الآن أمام الاقتصاد السوداني قد لا تتكرر. انتاج وفير وأسعار خارجية مجزية. ومع اجتهاد بنك السودان في تسهيل التحويلات المالية مع السعودية والامارات مطلوب منه الذهاب لآخر الشوط بتحرير سعر الصرف، أو على الأقل تحديد سعر مجز لدولار الصادر من السمسم والصمغ والثروة الحيوانية. ومطلوب منه كذلك استكمال الاتفاق مع الصين لاستخدام عملة اليوان الصيني في المبادلات بيننا والصين. علماً بأن عدة دول قد سلكت هذا الطريق من بينها حسب ما ورد في المنتدي قطر وكندا ودول أخرى.

بما أن حوالي ٥٠٪ من عدد سكان السودان ينشطون في الزراعة والرعي والصناعة المرتبطة بالزراعة، فإن تحريك سعر الصرف لمصلحتهم قد يكون أجدى سياسياً من سعر للصرف غير مواكب ومتسبب في تشوهات اقتصادية كثيرة.[١]

مشكلتنا مع الأرقام والاحصاءات :-

(ضبط ١٤ ألف طن هيروين بالسودان) رقم أفزعني كثيراً وأنا أطالع التغطيات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠/١/ ٢٠١٥ م

الصحفية للمؤتمر العلمي الثاني لمكافحة المخدرات، الذي أقامته اللجنة القومية لمكافحة المخدرات. حيث أوردت التغطيات أن العقيد شرطة منور محيي الدين، قدم خلال المؤتمر ورقة أشار فيها إلى وضع المخدرات في السودان، كاشفاً عن إلقاء القبض خلال السنوات الأربع الماضية على (١٠٤٠٦٥) قطعة من القنب بجانب (١٩) مليون حبة مخدرة و(١٤) ألف طن من الهيروين و(١٠) آلاف طن من القات، بجانب إلقاء القبض على (٤١) ألف مدمن مخدرات، وعزا أسباب زيادة انتشار المخدرات في السودان للنزاعات المسلحة، وضعف الرقابة على الشريط الحدودي، وعدم توفر المراكز الصحية للعلاج. وكشف عن اتجاه لتعديل قانون المخدرات حتى يواكب التطورات. ووصف السودان بأنه دولة منتجة للمخدرات عبر حظيرة الردوم الواقعة في الحدود بين السودان وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان. ولفت إلى تزايد معدلات تعاطي المخدرات وسط طلاب المرحلة الثانوية وطلاب الجامعات.

أحسست أن الأرقام فيها خطأ ما فرجعت لبعض المصادر المعتمدة مثل تقرير المخدرات العالمي لسنة ٢٠١٥ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة UNODC ومقره فينا، فاكتشفت ان إنتاج أفغانستان ، وهي أكبر منتج للهيروين في العالم بنسبة انتاج ٧٠٪ من الانتاج الكلي، قد بلغ ٥٥٠٠ طن في العام ٢٠١٣. وعلى هذا لا يعقل على الاطلاق أن يكون المضبوط من الهيروين في السودان ١٤ آلف طن.

لا أدري هل الخطأ من معد الورقة أم من ناقل الخبر أو التغطية من الاعلاميين والاعلاميات. من الواضح أن إحساسنا بالأرقام ضعيف، وتقديراتنا الاحصائية ضعيفة، في كثير من الأحيان تقلب الصحافة الاقتصادية المليون مليارا والعكس. أوردت بعض الصحف قبل فترة أن ٤٠٪ من لطلاب يتعاطون المخدرات، مما أدى للرعب والذهول وسط الآباء وأولياء الأمور، ولدى مراجعة الرقم مع الجهات المختصة إتضح أن ٤٠٪ من (المضبوطين) بتعاطي المخدرات هم من الطلاب، والفرق كبير جداً بين المعطيين الاحصائيين.

عدد الحضور في مظاهرة أو لقاء سياسي أو جنازة شخص شهير يتم تقدير عددهم حسب مزاج الشخص الذي يقوم بالتقدير، فإن كان مناصراً للمظاهرة أو اللقاء أو الجنازة قدر العدد بالملايين، فيقول عبارات من شاكلة (مسيرة مليونية) و (حشد مليوني)، وإن كان غير ذلك يقول (بضع مئآت) أو شيء من هذا القبيل. في حين أن تقدير أعداد البشر في أي تجمع هو علم يدرس، وعن طريقه يصل الإعلامي لرقم أقرب للحقيقة.

حتى نتفادى إحداث الرعب للمجتمع بأرقام تجنح نحو الإثارة وامبالغات نقترح أن تقوم الدولة عبر مراكز تدريبها وجامعاتها ، ومنظمات المجتمع المدني المسئولة، بتنظيم دورات في الاحصاء وأساليب جمع المعلومات الاحصائية وتحليلها ، لفئآت

الاعلاميين.[1]

مصارف الأمطار ومسئولية المواطن :-

في ولاية الخرطوم تبلغ أطوال المصارف الرئيسية والفرعية أكثر من ألف كيلو متر. تتولى وزارة البنى التحتية بالولاية أمر المصارف الرئيسية، وتقع المسئولية عن المصارف الفرعية على عاتق المحليات. تنتظم الولاية هذه الأيام حركة نشطة جداً لنظافة المصارف بنوعيها مع تنشيط غرفة الطوارئ المركزية استعداداً لفصل الخريف، ويتم إنفاق مليارات الجنيهات في نظافة المصارف وعمل الجسور والسدود الواقية وتجهيز المزلقانات والمعابر.

والي ولاية الخرطوم الأسبق الدكتور عبد الحليم المتعافي كانت له نظرية مضمونها أن الأمطار الغزيرة في الخرطوم لا تتعدى مطرتين أو ثلاثة، وتعمل الانحدارات الطبيعية زائدا أشعة الشمس القوية على إزالة الآثار الناجمة عنها، لهذا لا معنى لأي صرف على المصارف. نظرية دكتور المتعافي ربما كانت صحيحة قبل عشرة أعوام، غير أنه يلاحظ في الأعوام الأخيرة حدوث كوارث مفزعة نتيجة للسيول والأمطار والفيضانات، نتيجة للتمدد العمراني، وزيادة معدلات الأمطار، وبناء طرق جديدة تمثل أحياناً حاجزاً أمام الانسياب الطبيعي لمياه الأمطار.

العمل الكبير والانفاق الهائل للولاية على تجهيزات الخريف يهزمه أحياناً السلوك غير الرشيد من بعض المواطنين، ومن ذلك رمي النفايات والأوساخ وأنقاض المباني في المصارف الكبيرة والصغيرة بما يؤدي لقفلها وإعادة فتحها مرة بعد مرة. ومن الممارسات السالبة كذلك قيام بعض المواطنين بتوصيل الصرف الصحي من منازلهم عبر أنابيب للمصارف، خصوصاً المغطاة، وهذه تمثل كارثة صحية وبيئية لأن المصرف يصبح مرتعا خصبا لتوالد الذباب والبعوض، فضلاً عن أن مياه المصرف تصب في النيل وبالتالي يؤدي هذا لتلويث مياه الشرب.

ومن الممارسات السالبة كذلك قيام بعض المواطنين بردم المصرف الذي يحفر أمام مسكنه وذلك لإدخال سيارته أو للمرور بالأرجل لمسكنه، يؤدي هذا بالطبع لفشل المصرف في تصريف مياه الأمطار، وربما يؤدي تراكمها لكارثة تمس هذا الشخص نفسه. ويعتبر القيام ببناء المساكن في مجاري الأمطار تجهيز لكارثة محتملة في أي موسم أمطار قوي، وقد حدث هذا في مجرى خور القيعة بأمدرمان وبمنطقة مرابيع الشريف وسوبا بشرق النيل في العام ٢٠١٣.

نعتقد أنه يتوجب على المواطنين القيام بدورهم المطلوب بالإمتناع عن رمي الأوساخ بالمصارف، وعدم توصيل السبتك تانك بها. كما عليهم الامتناع عن البناء في مجاري

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٩/٣/ ٢٠١٦ م

السيول، وحتى لو كان هناك توزيع رسمي من وزارة التخطيط العمراني لمساكن في مجاري السيل على المواطنين الامتناع عن استلامها والمطالبة ببديل. وعلى اللجان الشعبية بالأحياء مراقبة كل ذلك، والتبليغ بالذات عمن يوصلون الصرف لصحي بالمصارف، لأن الأثر البيئي والصحي وانتشار الملاريا وانتايفويد هو نتيجة مؤكدة لمثل هذا الفعل. وعلى اللجان الشعبية تنظيم مسألة المعابر فوق المصارف والخيران بإستجلاب المواسير أو المعابر الصندوقية من وزارة البنى التحتية، التي تعهدت بسداد نصف قيمتها على أن تقوم المحلية واللجان الشعبية والمواطنين بسداد النصف الثاني مناصفة.[1]

مطر البخات :-

الماء الذي ينزل من السماء له مسميات عديدة. بعض الباحثين توصلوا الى أن لفظ (مطر) مرتبط في القرآن الكريم بالعذاب وغضب الله. وأن (الغيث) هو الماء النافع الذي ينزل من السماء فيروي الأرض العطشى ويسقي الانسان والحيوان. غير أن المتداول والسائد عندنا في السودان هو كلمة المطر، ومقصود بها الغيث بالمعنى الذي ذكرناه آنفاً. عليه نستخدم في هذا المقال كلمة المطر ونعني بها الغيث.

عصر الثلاثاء الماضي كنت ضمن وفد لجنة قطاع الانتاج ومعاش الناس، وهي احدى لجان الحوار المجتمعي، متحركين من كسلا بإتجاه الخرطوم، بعد أن فرغنا من عقد اجتماعين هامين مع القطاعات المنتجة والنشطاء الاقتصاديين بكلٍ من القضارف وكسلا. في اجتماع كسلا، كما في اجتماع القضارف، لمسنا تخوفاً كبيراً من فشل الموسم الزراعي نتيجة لضعف هطول الأمطار. غير أننا وبعد تحركنا بربع ساعة من كسلا باتجاه خشم القربة شعرنا بالرياح الباردة التي تسبق المطر، وبدت لنا السماء سوداء ملبدة بالغيوم الكثيفة. وبدآت الأمطار تهطل. قال رفيقنا في الرحلة وعضو اللجنة المعلم المعتق حامد بلة (هذا مطر البخات) وشرح لنا أنه في نهايات الخريف يتقطع هطول المطر ومن تصب زراعته أمطار فهو بخيت أي محظوظ.

على موقع (السقاي نت) على شبكة الانترنت تزودت بالمزيد من المعارف عن الخريف وعيناته بما فيها مطر البخات. يقول الموقع: يهتم مزارع القضارف بالخريف إهتماماً شديداً، إذ بالخريف الناجح تكون هناك حركة جيدة في شتى المجالات التجارية والصناعية وتستبشر الأيدي العاملة من الموظفين والعمال، لذلك نجد بعض الناس يقولون (في مطر في قضارف، ما في مطر ما في قضارف).

تبدأ عينات الخريف بما يسمى بالعصا العطشانة، والعصا الرويانة :وهي الأيام التي تسبق موسم الخريف فعينة العصا إذا كانت جافة بدون أمطار هذا يدل على أنها عصا عطشانة وأن الخريف فاشل، أما إذا أمطرت وكانت خريف فيستبشرون

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٦/١٦/ ٢٠١٦ م.

بخريف خير، تلي هذه العينة عينة الضراع وهو بداية الخريف الحقيقية وتبدأ يوم ٧/٧ وتنتهي يوم ٧/٢١ من كل عام وفيها يبدأ المزارعون الزراعة أو التحضير للزراعة خاصة السمسم الذي يحتاج للزراعة المبكرة .

وتعقب عينة الضراع عينة النترة، وهي العينة الثانية في الخريف تبدأ يوم ٧/٢٢ الى ٨/٣ وغالباً ما تتم فيها زراعة الذرة والسمسم وغيرها من المحاصيل. وتعقبها عينة الطرفة وتبدأ يوم ٨/٤ الى ٨/١٧ ومطرها رشاش هادئ يستمر لساعات طويلة يسقي الأرض بطريقة أفضل من الأمطار الكثيفة السريعة التي تذهب سيول .

بعد ذلك تبدأ عينة الجبهة من يوم ٨/١٨ إلى ٨/٣١ وتتميز بسخانة شديدة في الجو، تسبق وتلي الأمطار، وهي فترة الدرت التي تتضج فيها المحاصيل ، كما تتميز بظهور الندى على الزراعة. تعقبها عينة الخرسان من يوم ٩/١ إلى ٩/١٢ وهي عينة أغلب مطرها ليلي، يصاحبه رعد ثقيل ، وهي العينة التي تكثر فيها الصواعق التي تشعل النيران في القطاطي، ويقال أن نيرانها لا تطفأ الا بالحليب (تحتاج لتوثيق)، وعادة ما تكون حبيبات المطر فيها ذات حجم أكبر ، يصاحب مطرها أحياناً ثلج وبرد .

تعقب هذه العينات الرئيسية ثلاثة عيّن هي الصرف من ٩/١٤ إلى ٩/٢٧ والعوى من ٩/٢٨/ إلى ١٠/١٠ فالسماك من ١٠/١٠ إلى ١٠/٢٣ ويسمى المطر في هذه العينات الثلاثة الأخيرة (بمطر البخات) إذ نجد أن المطر فيها يسقي هذا ثم يترك هذا ثم يسقي الذي يليه .كل عينات الخريف أعلاه مدة العينة فيها ١٢ يوم وثلث لكل عينة.

نتمنى أن يكون مطر البخات قد أصاب أغلب المشاريع، وبه تنتهي التخوفات من الموسم الضعيف.[١]

معاملة أبناء الجنوب كأجانب :-

وفقاً لوكالة السودان للأنباء فقد قرر مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري يوم الخميس ١٧ مارس ٢٠١٦ برئاسة المشير عمر البشير رئيس الجمهورية معاملة مواطني دولة جنوب السودان المقيمين بالسودان بوصفهم أجانب لدي تلقيهم لخدمات الصحة والتعليم. كما قرر المجلس التحقق من هوية الجنوبيين المقيمين بالبلاد واتخاذ الإجراءات القانونية حيال كل من لايحمل جواز سفر و تأشيرة دخول رسمية .

لم تتضح على الفور خلفيات القرار، لكن وفي كل الأحوال هو قرار صحيح، لأن هذا هو الأصل في المعاملة بين الدول. الأجنبي لا يمكن أن يتحول لمواطن إلا بشروط يحددها القانون وتطبق على الأفراد، كل حالة على حدة، فيما يعرف

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٩ م

بقوانين التجنيس أوقوانين اكتساب الجنسية. قانون الجوازات والهجرة والجنسية في السودان يجيز منح الجنسية السودانية للأجنبي بشروط محددة، منها أن يكون الأجنبي مقيماً إقامة شرعية في السودان لمترة لا تقل عن عشرة أعوام، وأن تكون لديه مهارة أو تفوق في مجال هام من مجالات العلوم أو الفنون أو الرياضة، وأن لا يكون مصاباً بمرض أو عاهة، وأن يوافق على أداء قسم الولاء للسودان.

غير أنه يثور التساؤل على الفور حول كيفية تنفيذ القرار أو تفعيله، خصوصاً أن المواطنين من دولة جنوب السودان ليسوا هم الفئة الوحيدة من الأجانب المقيمين إقامة غير شرعية في السودان، حيث كشفت الادارة العامة للجوازات والهجرة في وقت سابق عن أن الأجانب الدين يقيمون إقامة غير شرعية في السودان يبلغ عددهم ٣ مليون نسمة في حين أن المقيمين إقامة شرعية يبلغ عددهم ٥٣ ألف أجنبي فقط. وقد أتوا من بلدان متعددة أهمها: أثيوبيا، إرتريا، دولة جنوب السودان، تشاد، نيجيريا، النيجر. ويقدر أن الغالبية العظمى من دولتي اثيوبيا وجنوب السودان.

وبناءاً على ما تقدم فإن أي تدابير بشأن الأجانب ينبغي أن تطبق على كل الأجانب دون إستهداف مو طني بلد معين لأن هذا التمييز سوف يجلب على البلاد انتقادات من المجتمع الدولي نحن في غنى عنها.

من ناحية عملية فإن 'تخاذ تدابير فورية لحصر الأجانب المقيمين إقامة غير شرعية، والعمل على ترحيلهم لبلدانهم أو لبلد ثالث يقبلهم يبدو أمراً عسيراً جداً ومكلفاً بالنظر للعدد الهائل من الأجانب غير الشرعيين بالسودان.

المعالجة في رأيي ينبغي أن تكون في اتجاهين الأول إخطار المندوب السامي لشئون اللاجئين بقرار السودان بشأن الأجانب من دولة الجنوب، والشروع فوراً في إقامة معسكرات لجؤ على الحدود بمعاونة المجتمع الدولي لإستيعاب هؤلاء الأجانب.

الإتجاه الثاني للمعالجة هو تقديم السلع المدعومة وخدمات التعليم والصحة المجانية للمواطنين السودانيين من خلال البطاقة القومية أو بطاقة الكترونية أخرى تستند للرقم الوطني، هذا سوف يبعد الأجانب من الاستفادة من هذه الخدمات وهو الأمر المطبق في كل بلدان العالم.[١]

معلومات خاطئة على وسائل التواصل :-

اجتماع وزير المالية الذي قرر فيه فك احتكار استيراد سلعتي القمح والدقيق، ومعاملتهما عند الاستيراد من الخارج بمبلغ ٤ جنيه للدولار بدلاً عن ٢,٩ جنيه، على أن يسلم جوال الدقيق للمخابز بسعر ١١٦ جنيه للجوال، هذا الاجتماع الهام بقراراته

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٨/ ٢٠١٦ م

هذه كانت مثار تعليق ونقاش على الصحافة الورقية والصحافة الاسفيرية.

علي الصحافة الاسفيرية دار مقال مفقود الأب والنسب عُنون بعنوان مثير هو: كضباً كاضب يا سعادة الوزير، يحاول كاتب المقال مغالطة الأرقام التي أوردها الوزير بأرقام من عنده لا يعرف لها مصدر. قال الكاتب المجهول: (أستحملوني لو طولت في المنشور ده ..كضبا« كاااااضب .. يا سعادة الوزير، ستطل علينا صحف اليوم ١٧/٨ .. محتفية بقرار وزير المالية فتح باب إستيراد (الدقيق + القمح) لكل الشركات عبر العطاءات، وفك إحتكار شركات (سيقا - ويتا - سين) لإستيراد الدقيق و القمح.

للوهله الأولى .. وشكلاً .. يبدو القرار ثورياً .. وينتصر للمواطن ..

لكن في حقيقته ليس كذلك ..فالشركات الثلاث .. إستمرأت الإحتكار .. وتطاولت وتعالت في فرض مصالحها، رغماً عن أنف (جيب المواطن) وليس (الحكومة)

فالشركات الثلاث هي (حكومة) في داخل (الحكومة) لا يعصى لها مطلبا.

نتوقف في هذه الجزئية لنقول لكاتب المقال كذبت يا هذا، فمطاحن سيقا معلوم ملكيتها للسيد/ أسامة داؤود وأسرته، ومطاحن ويتا مملوكة للسيد حسن ابراهيم مالك، أما مطاحن سين فهي شراكة مابين القطاع العام ممثلاً في مجموعة جياد الصناعية، ومجموعة من رجال الأعمال. أما مسألة لا يعصى لها مطلبا فهي غير مفهومة في ظل القرار القوي بإنهاء احتكارها لاستيراد القمح والدقيق، فهذا القرار هو ضد مصالحها ومطالبها بكل تأكيد.

ويستطرد الكاتب الاسفيري(الشركات الثلاث تأبى أن تستجيب لخفض أسعارها تبعاً للسوق العالمي ، (رغم) عن أنها تستورد القمح والدقيق بما يقارب نصف سعره قبل ٦ أشهر.عليه فقرار فك الأحتكار وفتح باب الإستيراد، إن لم يرافقه خفض لأسعار البيع للمواطن فهو ليس إلا فتح طريق لمصاصي دماء جدد ليغتنوا، شركات وأسماء جديدة سيسمح لها بالإستيراد (رخيصا) بينما سعر البيع للمواطن باق على ما هو عليه فتتضاعف أرباحهم على حساب المواطن، ليظهر علينا مستجدو (مليرة دولارية) جدد (يقرفونا زيادة).

نعلق على هذه الجزئية بالقول أن هذا الكاتب لو كان منصفاً وموضوعياً لأشاد بقوة بقرار وزير المالية بشأن فك الاحتكار، لأنه كما قال هو أن الشركات المحتكرة كانت تقدم أسعاراً غير مواكبة للأسعار العالمية، ولكنه الغرض والغرض مرض. أما إشارته بأن القرارات هي فتح باب لمصاصي دماء جدد فهو لا يستقيم، ويمثل مصادرة على المطلوب، واستعجال في غير محله. لأن قرار الوزير

ينص على آن يتم التوريد عن طريق العطاءات. وبالفعل أعلن البنك الزراعي أمس بإعلانات كبيرة على الصفحة الأولى لبعض الصحف عن عطائين الأول لتوريد ٣٠٠ ألف طن دقيق قمح، والثاني لتوريد ٥٠٠ ألف طن قمح. كان على الكاتب التحلي بالصبر قبل أن يستعجل إصدار أحكامه المتعجلة والمبتسرة.

ونحن نقول: مطلوب من البنك الزراعي تنفيذ هذه العطاءات بشفافية كاملة، وأن تدعى الأجهزة الإعلامية لحضور فتح مظاريف العطاءات، لقفل الباب أمام أمثال هؤلاء المتشككين في كل إجراء تقوم به الحكومة وإن كان مبرئاً من كل عيب.

نواصل في الغد بإذن الله تفنيد بقية ما جاء به هذا الكاتب الموتور.[1]

مقال ناقد للشرطة :-

الكاتبة الاسفيرية اسراء محمد مهدي خالد isra.20078@gmail.com كتبت مقالاً بالراكوبة أشارت فيه أن لكل سوداني ذكرى أو ذكريات أليمة ومحزنة مع الشرطة السودانية، فإما أن يكون شاهداً على حدثٍ ما أو جزءاً من هذا الحدث. وتضيف أننا نصطدم بحقيقة مؤلمة وقاسية؛ وهي أن الشرطة السودانية غير مؤهلة من الناحية الأخلاقية، وهذا الأمر معزوٌ إلى عدة أسباب أهمها: التركة التي خلفها المستعمر وراءه من تعالٍ على المواطنين واستخفاف بهم، معايير وأسس الاختيار لأفراد الشرطة، عدم وجود رقابة حقيقية وتأديب جاد للأفراد والضباط الذين يخرقون القوانين التي تضبط تعاملهم مع المواطن الذي يفترض أن يعيش في كرامة وأمان، عدم وجود برامج تأهيلية فعالة أثناء خدمة الأفراد. قامت الكاتبة بعد ذلك بتفصيل هذه الأسباب من وجهة نظرها مما لا أرى داعياً لايراده كاملاً لضيق المساحة.

على موقع الدفعة ٤٢ شرطة على الواتساب طرح الأمر للنقاش حيث اقترحتُ على منظمة السرب الآمن (منظمة طوعية تعمل على تجسير العلاقة بين الشرطة والجمهور) ان تدرسه في اول إجتماع لها. حيث بدا لي ان قطاعات واسعة من المواطنين لهم هذه الانطباعات عن الشرطة بما يستلزم التصحيح لديهم. بوست من محامي من داخل السودان أشار إلى ان معظم ما جاء بالمقال حقيقة. وحقيقة مرة وينبغي ان تتضافر كل الجهود للعلاج. والعقبة الكبري، برأيه، تتمثل فى اختيار منسوبي الشرطة الذين يقع عاتقهم اداء ،لمهمة علي وجهها الامثل. وذلك يستلزم تحسين شروط الخدمة ابتداءا ومن بعد توسيع ماعون السجل المدنى للتاكد من أخلاق من تأهل اكاديميا للالتحاق بالشرطة ويشمل ذلك الاسرة الممتدة.

من كندا أفاد ضابط شرطة متقاعد: موضوع الكاتبة اسراء غلبت عليه

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠ ،٨/ ٢٠١٥م

الاكاديمية النظرية. أغفلت الوضع الاقتصادي والتعليمي في السودان وقارنت معتمدة معاييراً لدول نالت حظها من النمو الاقتصادي و ما يتبعه من تجويد في الاداء. خلال ٢٥ عاماً زرت السودان مرتين، وأقر صادقا ان اداء الشرطة في السودان ارقي من اداء باقي الدواوين الحكومية. هنالك انطباع لدي العامة والصفوة بتدني امكانيات الشرطي الاكاديمية والمعرفية. وهذا غير صحيح، أنظروا لعلم الفريق شرطة دكتور العادل العاجب يعقوب، أو الفريق شرطة أحمد البكري ابو حراز، أو الفريق شرطة البروفسور عمر أحمد قدور أو الفريق شرطة البروفسور البخاري عبد الله الجعلي وغيرهم كثيرون. أغفلت الكاتبة دور الشرطة في ابريل ٨٥ حيث كان لها القدح المعلى في انتصار الشعب في ثورة أبريل ١٩٨٥. لم تشر الكاتبة لثقافة الاستعانة بالشرطة حتي في حالات الوضوع، وغيرها من الأوضاع الحرجة.

متداخل من السودان قال: الموضوع الذي يتحدث عن أخلاقيات وسلوك أفراد الشرطة السودانية يعبر عن مرارات شخصية للكاتبة وهو مقال متحامل جدا على الشرطة كجهاز يمارس مهمة تنفيذ القانون. وقد فات عليها أن للشرطة مهام أخرى اجتماعية وخدمية واقتصادية (الجمارك) تقدمها للوطن والمواطنين بلا من أو أذى. لعل جنوح الكاتبة للتحدث سلبا عن نافذة واحدة من نوافذ الشرطة التي تطل عبرها على الجمهور من خلال واجباتها الجنائية قد وضع المقال في كفة الحياد السلبي الذي ينبع من عدم الإلمام بواجبات والتزامات الشرطة القانونية والأخلاقية والوطنية. بالمقال نقد صريح لبعض الممارسات السلبية لأفراد الشرطة التي يجب التنوير بها لمداركة تداعياتها الأليمة.

رجل أعمال حالي وضابط شرطة سابق تداخل قائلاً: إننا يجب أن نسمع إلى كل من يشكو. ولكن لا أعتقد أن كل شخص يستطيع أن يقيم أداء الشرطة. أى جهاز فى العالم له نجاحات واخفاقات. هناك إنجازات للشرطة منذ الاستقلال ولها أبناؤها الذين استشهدوا فى حمى المواطن.(١)

مقترح إنشاء شرطة للجامعات :-

أحداث الشغب التي يقوم بها قلة من طلبة الجامعات السودانية تفاقمت لدرجة تفجير إحدى دوريات الشرطة مما نجم عنه استشهاد الشرطي حسام عيسى الريح رحمه الله. وقبل هذا التفجير بثمان واربعين ساعة إعتدت مجموعة من الطلبة المشاغبين بالضرب على الأستاذ الجليل بروفسير عبد الملك عبد الرحمن مدير الجامعة الأسبق. وفي الأسبوع الماضي أغتيل الطالب محمد الصادق ويو رحمه الله أحد طلاب الجامعة الأهلية بطلق ناري في مقابر حمد النيل المجاورة للجامعة.

هذه التطورات المفزعة تؤشر الى ضرورة إتخاذ إجراء حاسم من قبل الدولة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/١/ ٢٠١٥ م

لإيقاف هذا التفلت الذي تجاوز الحدود، فليس هناك أكبر من قتل النفس، حيث يقول الله سبحانه وتعالى في الآية ٣٢ من سورة المائدة (مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم بَعْدَ ذَٰلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ).

إن قانون الشرطة يخول لوزير الداخلية إنشاء شرطة متخصصة بطلب من إحدى الوزارات أو الهيئآت أو المؤسسات، على سبيل المثال هناك شرطة للسكة حديد، وأخرى للموانئ البحرية، وثالثة للنقل النهري وغيرها. إننا نرى أن تطلب وزارة التعليم العالي إنشاء شرطة للجامعات كبديل للحرس الجامعي الحالي. سيكون لهذه الشرطة وجود داخل الجامعات لحماية الأنفس والممتلكات وحظر حمل السلاح داخل الجامعات. ولا شأن لهذه الشرطة بالأنشطة الطلابية والمخاطبات السياسية والمسيرات الداخلية ما إلتزمت بعدم الإعتداء على الأشخاص والممتلكات.

سيتصدى البعض لمثل هذا المقترح بالقول أن في هذا إعتداء على حرية الجامعة، وأن الحكومة ستستغل هذه الشرطة لتقوية المنتمين لها من الحركة الاسلامية والمؤتمر الوطني والمتحالفين معهم. ونقول أن حرية العمل السياسي السلمي والبحث العلمي الحر مكفولة بالقانون ولا يستطيع كائنا من كان المساس بها وإلا إستعدى عليه الشعب كله. في حدائق هايد بارك في لندن يمكنك قول كل شيء والدعوة لأي نظرية أو فكر، ومع هذا يوجد بوليس ليكفل لك حرية أن تقول ما تريد، وليمنع أي إعتداء عليك، وليمنعك أنت نفسك من الإعتداء على الآخرين.

أما القول بأن السلطة القائمة الآن ستستغل هذه الشرطة في تقوية مشايعيها وتحجيم منافسيها السياسيين فإننا نقول أن الشرطة تعض على مهنيتها واحترافيتها بالنواجذ، وهي أقدم وأعرق من كل الأنظمة والحكومات. ويحفظ لها التاريخ أنها في أكتوبر ١٩٦٤ إنصاعت لأمر رئيس القضاء بالامتناع عن إيقاف موكب القضاء المتجه للقصر الجمهوري لأن القانون يلزمها بهذا. الشرطة سوف تنفذ القانون وإذا شاهدت طالباً يحمل سلاحاً أو مولوتوف فستلقي القبض عليه، ولن تسأله إلى أي تنظيم ينتمي فالطلاب سواسية أمام القانون وأمام الشرطة.[١]

مقترحات عملية بشأن التحصيل الإلكتروني :-

طرحت موضوع تعثر العمل بنظام الإيرادات الالكتروني على عدد من العلماء والمختصين عبر مواقع التواصل الاجتماعي حيث اجمعوا على أهمية النظام وفائدته الكبيرة للاقتصاد. ويرون ان العقبات يمكن تجاوزها مثل أن يكون السداد عبر البنوك أو عبر ماكينات الدفع المقدم للكهرباء المنتشره في جميع الولايات أو عن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٥/ ٢٠١٦ م

طريق شركات الاتصالات. بالطبع هذه منظومة متكاملة ، لها عددة اوجه و تبعات ينبغي الترتيب لها وإدخالها ضمن النظام.

كذلك أجمع المشاركون في النقاش على أن النظام الجديد نظام لا تشوبه شائبه ويعتبر خطوة اولى ورئيسية نحو حكومة الكترونية. وبنجاح هذه الخطوة ستكون الدولة قد اطمأنت على بنيتها التحتية من اجهزه وشبكات وكادر مؤهل ...الخ وبعدها ستتلاحق الخطوات الاخرى فى انسيابية ويسر الى الخزانة الواحدة ..والمرتبات والاجور ..والاصول الحكوميه ...الخ فمهما بلغت الفواقد الايراديه الان فهى قطعا لاتعادل المكاسب الايراديه غدا وما يصاحبها من شفافيه ورقابه وتخطيط ومحاربة فساد.

وأشاروا إلى أن التجريه كان ممكن تكون ناجحة بنسبة ١٠٠٪ اذا جعل وزير المالية النظام الإلكتروني والورقى يمشون مع بعض لفتره زمنية معينة وذلك حتى تكتمل عملية الاحلال والابدال وسد كل الثغرات المرافقة للنظام الجديد.

تمت الإشارة إلى أنه وبإنقضاء اليوم الخامس للتطبيق بات الوضع مطمئن جدا خاصة في مؤسسة الشرطة كلها. أيام وتودع اورنيك ١٥ الورقي وغيره من ضروب التحصيل انشاء الله.

من الواضح أن الفاقد الايرادي من كل الوحدات ضئيل جدا لأن الوثائق تشير إلى أن ٩٠٪ من الايرادات تأتي من الضرائب والجمارك وهيئة الموانئ البحرية والمواصفات وهذه جميعها ما فيها مشاكل.

مطلوب من وزارة المالية الاتحادية ورئاسات الولايات دفع مبالغ تحت الحساب او في شكل تعويضات للوحدات الايرادية المتعثرة لأسباب متعلقة بعدم وصول الطرفيات لها. وبالمقابل تكون هناك مبادرات جريئة من الوحدات التي لها تعامل مباشر مع الجمهور كالجوازات والرخص والمحليات وغيرها كأن تقدم الخدمة إكرامي. أو تستكتب الشخص تعهدا بأن يأتي طواعية للسداد. وفي حالة الجواز يسدد بعد أن نحضر له الجواز جاهزا. تأكدوا السودانيين أمناء ونحن في شهر الصيام وسوف يلتزمون. وتكسب الدولة رضا الله ورضا الناس.(١)

مقتنيات إبراهيم حجازي :-

إبراهيم حجازي ممثل ومسرحي سوداني مخضرم، هو من أعظم الممثلين الذين مروا على تاريخ الدراما السودانية، مثل على المسرح والاذاعة والتلفزيون، وعلى مدى ستين عاماً، أعظم الأدوار في مسرحيات خالدة مثل (التمر المسوس)، (الملك نمر)،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/٧/ ٢٠١٥ م.

(أكل عيش)، (سنار المحروسة)، (ضريح النور) من اخراجه وتمثيله، (مدير ليوم واحد). ومن خلال الاذاعة شارك في أعمال درامية رائعة مثل (السرف)، (العمة الواقعة)، (الحيطة المايلة)، وقد أذيع له من خلال الاذاعة السودانية خلال الأسابيع الماضية مسلسل (الغروب). وفي التلفزيون من أشهر مشاركاته دور البطولة في (طائر الشفق الغريب) للمبدع الرائع هاشم صديق الذي خسره الابداع والفن ولم تكسبه السياسة.

بخلاف الدراما بمختلف ضروبها للاستاذ ابراهيم حجازي هواية عظيمة وشغف كبير بجمع التحف والمقتنيات النادرة والأثرية. ظل ابراهيم حجازي وبدأب عجيب، وعلى مدى أربعين عاماً، يشتري ويحوز ويحتفظ بأكثر من ١٠ ألف قطعة نقود وعملة مختلفة من السودان ومن كل أنحاء العالم، والملايين من طوابع البريد من كل أنحاء العالم كذلك وهي تمثل تاريخاً متكاملاً للعديد من البلدان، فضلاً عن ٤٠٠ من السيوف الأثرية، والمئآت من المصاحف والمخطوطات السودانية النادرة، وعدة مجلدات من الوثائق الادارية التاريخية السودانية التي لا تقدر بثمن، وآلآف التحف الأخرى. كل هذه الكنوز النادرة يحتفظ بها الأستاذ ابراهيم حجازي في عشرات الصناديق الحديدية في مسكنه المتواضع بحي الشهداء بأم درمان، ينام ويصحو معها، ويحنو عليها كحنو الأم على وليدها.

لقد آن لهذه المقتنيات النادرة أن تخرج الى العلن، والاستاذ العظيم ابراهيم حجازي مستعد لإتاحتها للباحثين والطلاب والسياح بشرط واحد فقط هو حفظ حقه الأدبي، فهو لا يرجو مالاً من هذا الإرث العظيم، إنما ينظر لربط أبنائنا وأحفادنا بماضينا من ناحية، ولابراز حضارتنا وإرثنا للأجانب من السياح وغيرهم من ناحية أخرى.

قبل ثلاثة أعوام وكنت حينها رئيساً لمجلس أمناء مركز شباب أم درمان أخذنا جزءاً من مقتنياته من العملات وعرضناها في قاعة بالمركز بمناسبة يوم التقنية المصرفية، ودعونا محافظ بنك السودان وقادة العمل المصرفي وجمع من السفراء الاجانب للبلاد لزيارة المتحف المصغر، بلغت الدهشة منتهاها لديهم من تنوع وقيمة المقتنيات، وقال مندوب بنك السودان أن مقتنيات ابراهيم حجازي من العملات أوفر وأقيم مما هو موجود بمتحف العملة السودانية ببنك السودان.

والي ولاية الخرطوم السابق الدكتور عبد الرحمن الخضر شاهد ما لايزيد عن ١٠٪ من المقتنيات بمركز أم درمان الثقافي في إحدى المناسبات. تفاعل مع العرض الرائع وصدق بعشرة ألف متر مربع لاقامة متحف مقتنيات ابراهيم حجازي. ظل التصديق راقداً بهدؤ في أضابير وزارة التخطيط العمراني.

في إطار اهتمام معتمد ام درمان بالثقافة والتراث ندعوه لنقل المقتنيات لمكان رحب وواسع كمرحلة أولى عاجلة، على أن تُتابع من بعد عملية إنشاء متحف

بمواصفات عالية لحفظ هذا الإرث العظيم.[1]

منوعات الجمعة :-

شائعة بيع جامعة الخرطوم :-

يصاب المرء بالدهشة البالغة للإضرار الجسيمة التي سببتها شائعة لا أساس لها على الاطلاق بشأن إتجاه الحكومة لبيع مباني جامعة الخرطوم. خطئين جسيمين غذيا الشائعة المدمرة، الأول الصياغة السقيمة لخبر إجتماع مدير الجامعة بالسيد نائب رئيس الجمهورية، والثاني التصريح غير الموفق من حيث التوقيت لوزارة السياحة. الأزمة التي سببتها الشائعة تلفت النظر لضرورة تأسيس جسم متخصص لدحض الشائعات من خبراء متخصصين، يستخدمون أعلى التقنيات، ويمتلكون مرونة كافية للتحرك والتواصل مع أجهزة الاعلام كافة. خاصة الاعلام الالكتروني الذي بات هو مصدر المعلومات الأول للشباب.

العلاقات مع أمريكا :-

زار السودان خلال الأسبوع الماضي مايكل جي فرانكوم المستشار الاقليمي الزراعي لوزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، تجول في عدة مؤسسات وشركات في ولاية الخرطوم، قال إنه يسعى لتعريف الموردين الأمريكان بالإمكانيات الكبيرة للقطاع الزراعي في السودان. زيارة هذا المستشار لا تمثل تغييراً في العلاقات ما بين السودان والولايات المتحدة، الحصار الاقتصادي الأمريكي على السودان الذي بدأ في العام ١٩٩٧ ما زال مستمراً ويجدد سنوياً. آخر تجديد وقع عليه الرئيس أوباما في شهر أكتوبر الماضي. تتضمن قرارات الحصار بعض الاستثناءات، ففي المجال الزراعي نشير الى أنه في يوم ١٢ يونيو ٢٠٠١ أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية OFAC موجهات خاصة بخصوص تصدير أو إعادة تصدير المنتجات الزراعية والأدوية والمعدات الطبية حيث سُمح بالتعامل فيها بعد إصدار رخصة منه. زيارة المستشار تأتي في إطار تفعيل هذا الإستثناء لمصلحة الموردين الأمريكان. المطلوب رفع الحصار الجائر جملة وتفصيلاً لتتمكن الحكومة من القيام بإلتزاماتها الدولية والإقليمية.

قرض بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار :-

صادق مجلس الوزراء على اتفاقية قرض مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار، لتمويل القنوات الرئيسية وشبكة ري مشروع الروصيرص الزراعي. وقبل حوالي شهرين وافقت وزارة المالية السعودية

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢/١٤/ ٢٠١٦ م

على تمويل ثلاثة سدود مائية ومحطة توليد كهربائي كبرى بطاقة ١٠٠٠ ميجا وات ببورتسودان، وتمويل إنشاء مشروع زراعي بمساحة مليون فدان يروى من خزان الوصيرص. هذه المشروعات الكبرى تنفذ في إطار مبادرة رئيس الجمهورية بشأن الأمن الغذائي العربي التي وافق عليها مؤتمر القمة العربي المنعقد بالرياض في يناير ٢٠١٣ ، حيث أشارت الدراسات الى إزدياد الفجوة الغذائية العربية من ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٣٤ مليار دولار عام ٢٠١١ وبنسبة نمو سنوي تقارب ٨٪. عليه فالفجوة في يومنا هذا حوالي ٥٠ مليار دولار. تنفيذ المبادرة سوف يتم من خلاله تجهيز ثلاث مساحات زراعية ضخمة للغاية سوف تضاف الى الأراضي الزراعية المستصلحة في السودان. والإشارة هنا للميون فدان التي أشرنا لها بعاليه، ومليون فدان تروى من خزان ستيت، ومليون فدان ثالثة تروى من بحيرة خزان مروي.[١]

منوعات الجمعة :-

الموردون يشترون ٣٠٩ مواصفة وطنية للسلع :-

تحت هذا العنوان أوردت الصحف خبراً يشير لترحيب مدير الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس بالإنابة مهندس زكريا سليمان بتوقيع اتفاقية ما بين الهيئة وغرفة المستوردين بإتحاد أصحاب العمل، معلناً عن شراء الموردين ل ٣٠٩ مواصفة وطنية من الهيئة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

استوقفني بيع الهيئة للمواصفات الوطنية! إن العمل الأساسي للهيئة هو إصدار المواصفات الوطنية للسلع والخدمات، وإلزام المصنعين والمستوردين والتجار ومقدمي الخدمات بهذه المواصفات، وذلك لتحقيق المصلحة العامة بوجود سلع وخدمات مناسبة ومطابقة للمواصفات في السوق السوداني. فلماذا تحجب الهيئة الأوراق التي تطبع عليها هذه المواصفات وتبيعها للمستوردين والمصنعين؟ هل الهدف هو تحقيق ايرادات من خلال عمليات البيع هذه؟ أعتقد أن على الهيئة إتاحة المواصفات مجاناً لكل من يطلبها، ووضعها على موقع الهيئة على الانترنت، والاعلان عنها عبر الصحف والوسائط الاعلامية بين الفينة والأخرى، ونشرها على الجريدة الرسمية (هل هي على قيد الحياة؟).

نحن وتقارير المنظمات الدولية :-

وصفت د. تهاني عبدالله عطية وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تقرير تطور مؤشرات المعرفة بالمجحف، حيث ذكرت أنه يحتوي على معلومات غير صحيحة فيما يلي السودان، وأن اعتماده كان فقط على المعلومات الموجودة على صفحات الانترنت، حيث تشير التقارير المثبتة بشهادة الإتحاد الدولي للاتصالات بأن السودان

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٥/٤/ ٢٠١٦ م

يعد من أفضل الدول من حيث البنيات التحتية في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات.

وأكدت علي مضي السودان بخطى ثابتة في مجال تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وإقتصاد المعرفة والخدمات الإلكترونية، وخير شاهد علي ذلك خدمات التقديم الإلكتروني للحج والعمرة، والتقديم الإلكتروني للقبول بالجامعات السودانية، بالإضافة لحوسبة الإجراءات المالية وعلي رأسها أورنيك ١٥ الإلكتروني، الذي يستند عليه كل تحصيل وكل ايرادات الدولة، مما يبشر بنقلة كبيرة في مجال تطبيقات الحكومة الإلكترونية.

وأضافت: نتابع كل يوم حوسبة وأتمتة للمعاملات العامة، وفي مجالات عديدة، مثل نتيجة الشهادة الثانوية، وشهادات الأساس لكل الولايات، بالإضافة لمجالات التسيب للخدمة الوطنية، وترخيص السيارات والجمارك، ومشروعات الدفع عبر الموبايل، وشراء الخدمات إلكترونياً، مثل الكهرباء، والتخليص الجمركي، وخلافه. ولازالت الخدمات الإلكترونية تتوالي، ويتم عرضها من خلال بوابة حكومة السودان الإلكترونية، ونافذة سداد للدفع الإلكتروني، والتي سيتم تدشينها يوم ٣٠ يونيو الجاري بعد أن تم ربط كل المؤسسات الحكومية. وسيتواصل حصر كل المنظمات والإتحادات والجمعيات ومؤسسات القطاع الخاص لتظهر ضمن مكونات البوابة.

كما أشارت لإجازة البرلمان مؤخرا لعدد من القوانين المرتبطة بالمعلوماتية مثل قانون حق الحصول على المعلومات، والتى من شأنها وضع السودان في مقامه المناسب في منظمة الشفافية الدولية .ودعت إلي إطلاق حملة كبرى لإثراء المحتوى السوداني على صفحات الإنترنت لرفع ترتيب السودان ووضعه في مكانه الصحيح والطبيعي في تقارير هذه المنظمات. إنتهت الافادات الرسمية للاستاذة الوزير.

نشير الى أن الاستاذة الوزير تعلق على ترتيب السودان كثاني أسوأ الدول العربية في مؤشر اقتصاد المعرفة، بحسب تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤ الصادر عن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمشاركة اليونسكو، وكان عنوانه (الشباب وتوطين المعرفة). وحسبما ورد في مقدمة التقرير فإنه استند على معلومات واحصاءات المؤسسات الدولية المتخصصة ذات الصلة، مثل البنك الدولي واليونسكو واتحاد الاتصالات الدولي وتقارير التنافسية الدولية وتقارير منظمة الشفافية الدولية.

كنت أتمنى لو نحت الأستاذة الوزير منحى آخر في التعامل مع هذا التقرير، كأن تشكل لجنة لدراسة ما ورد به، للوقوف بدقة على أسباب تأخر ترتيب السودان. ستكتشف أن العيب فينا نحن، في مؤسساتنا العاجزة عن التفاعل مع العالم الخارجي، والمقصرة في ايصال الجهود المبذولة داخلياً للمنظمات الدولية، في

وزاراتنا المترددة في الاستفادة من تكنلوجيا المعلومات والاتصالات وتحويلها لاقتصاد معرفة، في تقاريرنا الرسمية التي ما زالت نمطية وللاستهلاك الداخلي الحكومي فقط، في عجزنا عن اشراك المجتمع ممثلاً في منظماته وجمعياته ومراكز أبحاثه في مراقبة الأداء الحكومي والمشاركة فيه.

الانجازات التي ذكرتها الاستاذة الوزير في مجال تقانة المعلومات والاتصالات هي صحيحة بدون شك، غير أن التقرير (المجحف) حسب وصفها لم يوردها لسببين بسيطين للغاية، الأول أن أغلب هذه الانجازات كانت في عامنا هذا ٢٠١٥ والتقرير عن العام ٢٠١٤. والثاني أننا لم نصدر حتى الآن تقرير حالة الاتصالات في السودان للعام ٢٠١٤ ولا تقرير مدركات الفساد لأي سنة. ولا تقرير أداء الأعمال لأي فترة. وتوقفنا عن إصدار تقرير التنمية البشرية منذ عدة أعوام. بالله عليكم كيف تتوقعون أن تحيط المنظمات الدولية والإعلام الدولي بمنجزاتكم وهي مدفونة داخل الملفات الحكومية ومحاطة بأسيجة سرية لا لزوم لها؟[١]

نظام الخزانة الواحدة..ما الذي يضيفه للاقتصاد :-

نظام الخزانة الواحدة او ما يعرف ب Treasury Single Account (TSA) تقوم فكرته على أساس تجميع كل السيولة من الوحدات الحكومية عبر المصارف في حساب واحد موحد ببنك السودان. وهذا يعني ان كل الوحدات الحكومية سوف تتحول حساباتها الحالية التي تورد فيها الايرادات الي حسابات ايداع فقط، لا يسمح بالسحب منها ، و يتم تحويل رصيد الحساب في اخر اليوم الي حسب الخزانة الواحد لدي البنك المركزي.

في جانب الايرادات يتطلب هذا النظام 'ن يكون هنالك نظام فرعي في الوحدات الحسابية يعرف بدقة جملة المبالغ التي وردتها كل وحدة في الحساب الواحد. ويقع علي كل وحدة متابعة حساب ايداع الايرادات دوريا ، للتاكد من ان كل المتحصلات تم اضافتها في الحساب، سواء ان كانت نقداً او عبر التحويل او شيكات المقاصة.

أما في جانب المنصرفات فيقع على وزارة المالية تغذية حساب كل وحدة للصرف من علي الموازنة المصدقة مثل تعويضات العاملين، وشراء السلع و الخدمات. تعويضات العاملين يمكن ان تدفع من حس'ب الخزانة الواحدة مباشرة الي حسابات العاملين طرف المصارف، دون المرور علي حساب الوحدات طرف بنك السودان، وارسال التسوية المحاسبية لكل وحدة علي حدة لتحدث دفاترها بالمنصرفات.

أما فيما يلي الصرف علي شراء السلع و الخدمات فتقوم وحدة الخزانة الواحدة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٨/٦ ، ٢٠١٥ م

بوزارة المالية بتغذية حساب كل وحدة طرف بنك السودان المركزي بمبلغ التغذية المعتمد الشهري حسب الموازنة المصدقة.

فائدة هذا النظام أنه يمكن من سحب الفائض من الايرادات بعد خصم المصروفات أولاً بأول، ليستفاد منه في تمويل عجز بعض الوحدات التي لا تغطي ايراداتها الذاتية مصروفاتها، و الباقي يستخدم في تمويل التنمية للوحدات او الشراء الراسمالي.

يتطلب هذا النظام أن تعمل الوحدات بشفافية تامة، وأن تقوم بتحويل ايراداتها أولاً بأول للحساب الواحد، وألا تستبقي طرفها أي ايرادات لأي سبب كان (التجنيب). وفي نفس الوقت على وحدة الخزانة الواحدة بوزارة المالية الاتحادية التعامل بمرونة كبيرة مع الوحدات، خصوصاً في بداية تطبيق النظام، بحيث تعمل على تلبية احتياجات الوحدات من خلال التحويل الشهري بصورة كاملة قدر الامكان. وأن تعطي اعتباراً خاصاً لحالات الطوارئ سواء في القطاع الصحي (الأوبئة والأمراض) أو القطاع الزراعي (الآفات الزراعية).

على الوحدات خارج وزارة المالية، والوحدة المركزية بوزارة المالية، الابتعاد عن البيروقراطية التي تدار بها الاعمال في الحكومة، حتى لا تقتل النظام في مهده. وذلك بايجاد حلول وقتية سريعة لحين ايجاد حلول مستدامة. وعلى كل وحدة الحصول على نظام حاسوبي داخلها لادارة الايرادات والمصروفات، وعلى الوحدة المركزية العمل على مد الوحدات بنظيم يرتبط مع النظام الأساسي ويتفاعل معه تديره الوحدات.

وعلى السياسيين من ولاة ووزراء إعطاء النظام فرصة للعمل، والابتعاد عن أسلوب طرق أبواب وزارة المالية لمتابعة (سك) التصديقات المالية، لأن عدم الالتزام بالأولويات حسب مبدأ (ما يأتي أولاً ينفذ أولاً) يعطل كل النظام.

كل أمر جديد من الطبيعي ان يجد مقاومة شرسة ما لم تتوفر إرادة تنفيذية قوية تذلل كل الصعاب. ونعتقد أن تجربة بدر الدين محمود وزير المالية في تطبيق نظام بنتابانك في النظام المصرفي، ثم متابعة تنفيذ الحوسبة بالبنوك والبنك المركزي بكل قوة و حنكة ادارية، تجعل فرص نجاح نظام الخزانة الواحدة كبيرة بإذن الله.[1]

نعم للبرامج والتطبيقات.. لا للعتاد :-

كشفت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن امكانية توفير تقانات

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٤/٦ م.

تمكن اعضاء المجلس الوطنى ومجلس الولايات والمجالس التشريعية الولائية من حوسبة اعمالهم، ومواصلة التداول والنقاش حتى خارج قباب برلماناتهم والجلسات الرسمية .

وفى هذا الصدد ابدت الوزير الدكتورة تهانى عبد الله عطية لدى لقائها ببرج الاتصالات أمس وزير الدولة بوزارة مجلس الوزراء السيد طارق توفيق، بحضور مدير الهيئة القومية للاتصالات الدكتور يحي عبد الله، والمهندس محمد عبد الرحيم يس مدير المركز القومى للمعلومات، وعدد من مسئولى الادارة البرلمانية بمجلس الوزراء، ابدت الوزيرة استعداد الوزارة الكامل لاكمال وتفعيل الربط الشبكى بين الادارة والمجلس الوطنى ومجلس الولايات والمجالس التشريعية وامانات الحكومات على مستوى ولايات البلاد المختلفة .

واشارت فى هذا الصدد الى ان المستقبل يبشر بتوفر شبكات بيانات على مستوى القطر بمستوى عالى من الجودة ، مشددة على ان التحدى الماثل الان فى ظل ماهو متوفر من بنيات تحتية فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتمثل فى التطبيقات المختلفة فى كل مؤسسة .

هذه جهود محمودة لوزارة المعلومات والاتصالات بجناحيها الرئيسيين الهيئة القومية للاتصالات والمركز القومي للمعلومات. ولكن ينبغي التبيه الى أن المرحلة الحالية تتطلب التركيز على التطبيقات و لبرمجيات التي تساعد على أداء الأعمال وتخفف من الروتين الحكومي وتعمل على تسريع الأعمال الحكومية المرتبطة بالجمهور ومساندة القرار بالمعلومات.

لقد أنفقنا وقتا طويلاً منذ وضع استراتيجية مجتمع المعلومات بقيادة الدكتور غازي صلاح الدين في العام ٢٠٠١ ومنذ ذلك الحين اشترينا مئآت الآلآف من أجهزة الكمبيوتر والخوادم، مددنا آلآف الكيلومترات من الألياف الضوئية، دربنا الألوف من الموظفين الحكوميين وغيرهم، وبالرعم من كل هذا ظل أثر تقانة المعلومات والاتصالات على ادارتنا واقتصادنا ومجتمعنا ضئيلاً، والسبب في تقديري أننا ركزنا على العتاد ولم نفكر فيما نستخدم هذا العتاد.

تابع اجتماعات مجلس الوزراء في أي ولاية من ولايات السودان، ستجد القاعة مزودة بشاشات كمبيوتر، أمام كل وزير شاشة، ولكنك إذا ركزت النظر ستجد أن هذه الشاشات غير عاملة. بعضها منذ تركيبها لم تعمل. كل الوزارات والهيئات والمؤسسات والمحليات بها كمبيوترات الغالبية العظمى منها تستعمل في ألعاب الكمبيوتر والقليل يستخدم كآلة طابعة.

إجتهد المركز القومي للمعلومات في تنفيذ وبرمجة تطبيقات أساسية وهامة جداً، مثل نظام ادارة المكاتبات، ونظام الحسابات، ونظام ادارة المخازن، ونظام

شئون العاملين. حتى نظام الادارة الشاملة أو مايسمى بال Government Resources Planning أنجزه المركز القومي للمعلومات بالتعاون مع مركز النيل لتقنية المعلومات، وهو مؤسسة وطنية تضم أفضل العقول السودانية في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، كل هذه البرمجيات والتطبيقات غير مستخدمة في مؤسساتنا، والسبب ضعف الإرادة السياسية التي تجبر وتلزم بالتنفيذ.

نريد لنموذج وزير المالية بدر الدين محمود أن يتكرر في كل مؤسساتنا، أي أن يعطي الوزير موعداً قاطعاً لتنفيذ برنامج ما، ويراقب هذا الالتزام ويؤكد عليه، حتى لو أدى الأمر لايقاف وتعطيل العمل بالمرفق الحكومي اذا لم يلتزم العاملون بالتطبيق. تأكدوا أن الجميع سيلتزم، وأن النتائج ستكون مذهلة ولا تقارن بأداء مؤسساتنا الحالي.[١]

نقد تقرير مجلس التخطيط الاستراتيجي :-

خلال الأسبوع الماضي قدم الوزير عمر باسان تقرير المجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي بولاية الخرطوم لمجلس تشريعي الولاية. قامت العديد من الصحف بإيراد خبر عرض التقرير، واهتمت فقط بتعليق بعض النواب بأن التقرير كبير ولم يعرض لهم من وقت مبكر لاستيعابه. فيما اتجه بعض كتاب الأعمدة للحديث حول منصرفات المجلس من مرتبات ومكافئات ومنصرفات ضيافة ونظافة، لدغدغة مشاعر البسطاء، واقناعهم بأن هذه منصرفات لا داعي لها مع وجود أزمات في مصل العقرب وفي المياه والكهرباء وهكذا. هذا تناول، بتقديري الخاص، غير مفيد لا للمواطن ولا لحكومة الولاية ومجلسها التشريعي.

التقرير، وهو للنصف الأول من العام ٢٠١٥، هام جداً ويحوي معلومات تهم المجتمع ونواب شعب الولاية ومتخذي القرار بالولاية. أشار التقرير الى أن الهدف الاستراتيجي الرئيسي للمجلس هو الاشراف على اعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية للولاية. ويتفرع عن عن هذا الهدف الرئيسي أهداف استراتيجية فرعية تتمثل في تعزيز دور السند المعرفي في صناعة القرار والتخطيط، متابعة تنفيذ الخطط وتصويب مسارها وفق مؤشرات القياس المعتمدة، بناء القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي، تعزيز استخدام تكنلوجيا المعلومات والاتصالات للتحول لمجتمع المعرفة، توفير المعلومات حول مجمل الأوضاع والقضايا الاستراتيجية بالولاية، نشر وتعزيز ثقافة التخطيط الاستراتيجي، تعزيز الشراكة مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاقليمية والدولية ذات الصلة.

ولتحقيق هذه الأهداف يتبع المجلس سياسات تتمثل في: تعزيز حاكمية المجلس

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٩/٧/ ٢٠١٥ م.

على أداء كل الوزارات والمحليات، الاستعانة بالخبراء والمختصين، الاشراف على البحوث التي تجري بالولاية، التعاون مع المؤسسات العلمية العاملة في مجال التخطيط الاستراتيجي داخلياً وخارجياً.

لقد أشار تقرير المجلس الى اشراكه لعدد ٤٣٠ خبيراً في قطاعات الادارة والاقتصاد والاجتماع والثقافة والصحة و لزراعة والبيئة والأمن والاستراتيجية، عُرضت عليهم تقارير أداء الوزارات والمحليات والهيئات والمؤسسات فناقشوها، وخرجوا بعدد هائل من التوصيات. لقد كنت شاهداً على هذا العمل الكبير، وشاهدت في قاعات المجلس أغلب علماء وخبراء البلد وهم يعكفون بإهتمام على التقارير، ويناقشون بدقة وعلمية معدي هذه التقارير من الفنيين، ومقدميها من الدستوريين من وزراء ومعتمدين. جلسات طويلة جدا أشبه بالمحاكمات في دقتها وانضباطها. في بعض الأحيان كان يُرفض التقرير المقدم من وزارة أو محلية برمته، وتؤمر بإعادته، وفي أحيان أخرى يبعث امجلس الأعلى للتخطيط الاستراتيجي بخبراءه لوحدة ما تأخرت في ايداع تقريرها لمساعدتها في انجازه، المجلس يعمل كخلية من النحل، ويقوم الموظفون فيه بأعمال التنسيق والمتابعة بكفاءة عالية. وكانت نتيجة مراجعة ومتابعة تقارير الأداء اصدار التقرير الاستراتيجي للولاية للعام ٢٠١٤ في صورة علمية رائعة.

من جانب آخر وبمشاركة عدد كبير من الخبراء أيضاً تمكن المجلس من اصدار مؤشرات قياس الأداء. وقد بُذل في هذا مجهود كبير ومضني تم فيه استصحاب التجارب الدولية والاقليمية في المجال. وأذكر عند عرض هذه المؤشرات في قاعة الصداقة أن نائب رئيس الجمهورية حسبو محمد عبد الرحمن قد لاحظ غياب معتمدي الولاية فطلب احضارهم لجلسة خاصة، وإلزامهم بمؤشرات قياس الأداء في محلياتهم.

من الانتقادات التي يمكن توجيهها لتقرير المجلس أنه لم يشر للانحرافات التي رصدها في تقارير تنفيذ الوزارات والمحليات والمؤسسات والهيئات لأعمالها، ولعل هذا يعود لمطالبة المجلس التشريعي للمجلس بتقديم تقريره، كغيره من الوزارات، وفق زمن حدد بنهاية يوليو لتقرير النصف الأول من العام. نعتقد أن تقرير المجلس نوعي، ويمكن للمجلس التشريعي تأجيل الاستماع اليه كآخر تقرير يقدم، ويتم الاعتماد عليه في تقييم الاداء مثله ومثل تقرير المراجع القومي.[1]

هل الحكومة الالكترونية من الأولويات؟

كتبت وغيري كثيرون حول الحكومة الالكترونية وضرورة تطبيقها في السودان، تابعنا جهود وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في هذا الصدد، ولاحظنا بإرتياح أن

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/٨/ ٢٠١٥ م.

الاهتمام بأمر الحكومة الالكترونية بلغ أعلى مستوى إذ صدرت فيه توجيهات من رئيس الجمهورية ونائبيه. غير أنه إتضح لي أن البعض ينظر للأمر نظرة مغايرة تماما، ويرى أن موضوع الحكومة الالكترونية أمر فيه ترف وإهدار للموارد.

شاركت خلال الأسبوع الماضي في مؤتمر معلومات الولايات الرابع عشر بولاية النيل الأبيض وكتبت سلسلة من المقالات حول هذه المشاركة، أشرت فيها الى أن رئيس الجمهورية وجه بأن يتم تقييم أداء الولايات بمقدار تطبيقها للحكومة الالكترونية، كما أشرت للانجازات التي تمت في هذا المضمار خصوصاً على مستوى المعاملات المالية والتحصيل الالكتروني وغيرها.

أحد الأصدقاء في قروب واتساب نشرت عليه مقالاتي علق قائلاً: (ثورة المعلومات والإتصالات .في تقديري من أولويات الحكومة فقط لانها تساعدها في الجباية ووضع الخطط لذلك لكنها بالنسبة للمواطن الغلبان ليست من الأولويات.. فالمواطن يحتاج ان توفر له الحاجات الاساسية من اكل وتعليم وصحة ووووإلخ ..فالحديث عن ثورة المعلومات للفقراء عبارة عن رفاهية ..).

بهدؤ نرد على هذا الصديق لنقول إن من الأهداف الأساسية للحكومة الالكترونية تسهيل تقديم الخدمات للمواطن وزيادة فعاليتها وتقليل تكلفتها، فإن لم تفعل هذا تكون بالفعل ترف لا حاجة لنا به. خذ مثلا استخراج شهادة بحث من مكتب تسجيلات الأراضي في أي محلية، إذا كانت سجلات هذا المكتب قد تمت حوسبتها وأصبحت في نظام معلومات فإن طالب شهادة البحث يمكن أن يستلمها خلال ساعة واحدة فقط. أما إن كانت السجلات بالطريقة القديمة التقليدية فإن استلام نفس هذه الشهادة قد يستغرق أسبوعاً أو يزيد. هذا مثال واحد بسيط ومباشر لما يمكن أن تقدمه الحكومة الالكترونية أو ثورة المعلومات والاتصالات.

الرأي الذي كتبه هذا الزميل كتبه على تطبيق الواتساب وهو تطبيق للتراسل الفوري بين مجموعة من الناس تصل الى ٢٥٠ شخصاً في وقت واحد. تخيل لولا وجود مثل هذا التطبيق ووجود الاتصالات كنت ستكون مضطراً لنسخ هذا الرأي ٢٥٠ مرة، وتغليف كل نسخة على حدة، والذهاب بها لمكتب البريد، ووضع طابع بقيمة مالية على كل مغلف، وارسالها للجهات المختلفة داخل وخارج السودان. لا شك أن هذا جهد ملكلف جداً ويستغرق زمناً طويلاً ومالاً كثيراً. اختصرت ثورة المعلومات والاتصالات هذا المجهود وحولته لمجهود يسير، من خلال نقرات بالاصابع على الكيبورد، ومن ثم الإرسال في ثواني لأناس مختلفين في أقاصي الأرض.

لا يعني ضعف شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والمواصلات عندنا أن نوقف شبكة الاتصالات لحين اكمال هذه الشبكات الأساسية، يجب أن تسير كلها معاً، فكل منها يدعم الأخرى. شبكة الاتصالات تقلل مثلا من الحاجة

لشبكة المواصلات، والنظام المحاسبي والبنكي المتطور عبر شبكات الاتصالات يوفر الموارد المالية لإنشاء شبكات الكهرباء والمياه. وهكذا. هلموا لشبكاتكم جميعها.[1]

هل حقاً تفوقت المدارس الحكومية على الخاصة؟

قالت الأستاذة سعاد عبد الرازق وزير التربية والتعليم أن نسبة النجاح في الشهادة السودانية ٢٠١٥ بلغت ٧٢،٩٪ مقارنة ب ٧١،٥٪ في العام ٢٠١٤، وحققت المدارس الحكومية نسبة نجاح ٧٨،١٪ فيما حققت المدارس الخاصة ٧٣،٥٪. وبناءاً على هذه الأرقام قالت الوزيرة (إن نتيجة هذا العام جاءت متميزة ومشرفة، وحدث تقدم جيد في مواد اللغة العربية والرياضيات، وتفوق الطالبات على الطلاب، والمدارس الحكومية على الخاصة).

الأرقام الاحصائية المجردة لا تشير للحقيقة كلها، وهي قد تكون خادعة بقصد أو بدون قصد. مثلاً إذا أحصينا عدد نسخ الصحف الموزعة في مدينة ما، فوجدناه ١٠٠ ألف مثلاً، وأحصينا العدد نفسه في مدينة أخرى فوجدناه ٥٠ ألفاً، فإذا استنتجنا من هذا أن مستوى الاطلاع والثقافة ضعيف في المدينة الثانية فإننا نكون قد وقعنا في خطأ فاحش، ونتيجة خادعة، إذا لم نستصحب عدد السكان في كل مدينة وننسب عدد القراء لعدد السكان.

علينا في مجال التعليم بالذات الا نكتفي بالنسب المجردة، ان التعمق في الأرقام واستخدام وسائل التحليل الاحصائي العلمية مثل المتوسط الرياضي والمجموعة المرجعية والتشتت قد يكون أنسب لوصف الحالة. ففي حالة المدارس الحكومية والمدارس الخاصة نجد أن تركز النجاح في المدارس الحكومية هو في الفئة مابين ٤٥٪ الى ٥٥٪ بينما نجد تركزه في المدارس الخاصة في الفئة ما بين ٦٠٪ الى ٧٠٪ إن هذا يشير لجودة الخدمة التعليمية المقدمة في المدارس الخاصة وهي القيمة الأولى بالاعتبار، أكثر من نسبة النجاح المجردة.

من ناحية أخرى فإن المتفوقون المائة الذين تمت تلاوة أسماؤهم كأوائل للشهادة السودانية، بإستثناء أربعة من الولايات، هم إما من مدارس نموذجية أو من مدارس خاصة. المدارس النموذجية هي نمط من المدارس لا يمكن على الاطلاق أن نقول أنها مدارس حكومية بمعيار الانفاق المالي عليها. إنها في الحقيقة نوع من الشراكة ما بين الحكومة التي تقدم المباني الثابتة والراتب الحكومي المحدود للمعلمين، والمجتمع متمثل في مجلس أولياء الأمور الذي يعمل على تحسين البيئة المدرسية ويدفع بسخاء للمعلمين.

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٣/١٠/ ٢٠١٦ م.

حتى لا نخدع أنفسنا في أمر حيوي وهام كأمر التعليم، الذي يقود النهضة، علينا مراجعة نسب أهم مثل: الانفاق الحكومي على التعليم كنسبة من الانفاق العام، نسبة المدرسين لكل ١٠٠٠ تلميذ، نسبة القيد الصافي في التعليم الأساسي، ونسبته في التعليم الثانوي، معدل البقاء بالدراسة حتى الصف الثامن، نسبة اتمام المرحلة الثانوية. وغيرها من النسب التي يمكن أن توضح حقيقة وضع التعليم لدينا.

عوضاً عن الاحتفاء غير المبرر، وغير الحقيقي، بتفوق المدارس الحكومية على الخاصة، أعتقد أن توجيهات رئيس الجمهورية عند اطلاعه على النتيجة، والتي نقلتها الاستاذة الوزيرة، هي الجديرة بالاهتمام. قالت الوزيرة إن رئيس الجمهورية وجه: بالاهتمام بالمعلمين، وتوفير البيئة المدرسية المناسبة، والتركيز على الصرف التكافلي عبر مجالس الآباء. إن هذه هي العناصر التي ينبغي أن تشكل برنامج عمل الوزارة خلال المرحلة القادمة.[١]

هل يمكن تحويل مجرى النيل الأبيض ؟

خلال الأيام الماضية تداولت وسائل الاتصال الاجتماعي مقترحاً قدمه المهندس عثمان حيدر وينص المقترح على الآتي:

(يقترح تحويل مجرى النيل الأبيض ليصبح التقاء النيلين الأزرق والأبيض في مدينة الملتقى بدلاً عن مقرن النيلين بالخرطوم ، بحيث يصبح النيل الأبيض الجديد بطول ٤٧٠ كلم بدلاً عن ١٧٠٠ كلم . سيوفر هذا مساحة ٢ مليون فدان زراعة ليصبح بمثابة مشروع الجزيرة ، وسيحمي الخرطوم من مخاطر السيول والفياضانات ، ويكون الامتداد الرئيسي من الخرطوم وحتى الملتقى سيكون للنيل الأزرق وحده ، وتكون البداية الحقيقية لنهر النيل بعد اقترانهما والتقائهما في الملتقي) . ويضيف كاتب المقترح (المشروع سيضيف ناتج حصاد مياه السيول التي أغرقت الخرطوم قبل عامين وتتكرر سنويًا ، وقدرت بحوالي ٤ ملايين متر مكعب . السيول التي هي وبال علينا في الوقت الحالي ستنقلب نعمة بعد تنفيذ المقترح .

ويعتبر المشروع من مشروعات الأمن المائي لحماية الخرطوم في حال تصريف كميات زائدة عن المسموح به عقب إنشاء سد النهضة الإثيوبي ، أما عن دراسات الجدوى البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها فقد تمت بشكل جيد منذ منتصق القرن الماضي على يد الإنجليز.

تعليقاً على هذه الرؤية قال بروفيسور عصام عبد الوهاب بوب أستاذ الاقتصاد بجامعة النيلين: (إذا لم يصاحب أي مشروع تقييم اقتصادي فلا يكون المشروع الا خيالا علميا وانصرافيا. قبل الحديث عن أي جدوي اقتصادية، أتساءل عن نقاط

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/٦/ ٢٠١٦ م .

أساسية: هل نزرع حالياً الأراضي المتوفرة سواء نيلية أم مطرية؟ هل نزرع مشروع الجزيرة بكفاءة؟ هل نزرع المشاريع المروية بصورة جادة؟ ماذا عن دلتا طوكر والقاش، هل نزرعها أو نصين أيا من منشآتها؟ هل نحصد المشاريع التي نزرعها بكفاءة لأنني أعرف يقينا أن هناك مئات الألوف من الأفدنة في ولايات عديدة لا تحصد لانعدام العمالة. هل نستغل حصتنا من مياه النيل حاليا؟).

المهندس الجيلوجي بابكر يحى بلال قال (جملة واحدة ذكرها صاحب الفكرة تنفي عنها الجدية العلمية: تمت دراسة الجدوى البيئة والاقتصادية والاجتماعية و (غيرها) بشكل جيد على يد الإنجليز منذ منتصف القرن الماضي! يا للهول! اكثر من نصف قرن والفكر الإنساني لم يضف شيئا لما قام به الإنجليز (بشكل جيد)؟ المنطقة من ناحية جيولوجية نعم فيها وديان لكن الشقوق والتسريبات فيها كثيرة وهذا ظاهر في الدراسات الجيوفيزيائية البتتعمل للمزارع في منطقة وادي المقدم، الغطاء المفترض يزال في المسار المقترح غطاء كبير جدا من الرمال والتربة الطينية ويكلف مبالغ طائلة

رأيي الشخصي أن المقترح غير مجد لا فنياً ولا إقتصادياً).

المهندس الزراعي عمار حسن بشير عبدالله من وزارة الزراعة السودانية أدلى بإفادته قائلا(لتطوير القطاع الزراعي في السودان لابد من النظر بعين الاعتبار لقضايا جوهرية اساسية أولها اعتراف الدولة بأن الزراعة هي المخرج الوحيد مما نحن فيه من الأزمات الاقتصادية، ثم هيكلة جذرية للقطاع الزراعي في السودان، فبدلا عن ثلاث وزارات تدير العمل الزراعي (الزراعة+الثروة الحيوانية+الري) في السودان، لماذا لا يتم توحيد هذه الوزارات في وزارة واحدة، كما هو الحال في معظم دول العالم، مما يفيد كثيرا في متابعة العمل الزراعي وتقويمه. في نفس الوقت يجب الاهتمام بالمثلث الزراعي متساوي الاضلاع: المزارع السوداني، البحوث الزراعية، الإرشاد الزراعي ونقل التقانة الزراعية، مع الاهتمام بمحور السياسات الزراعية والتأكيد على ثباتها).[1]

هيئة المواصفات ترد :-

على هذا العمود قبل يومين وجهت انتقاداً للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس بشأن بيعها للوثائق الموضِّحة للمواصفة السودانية. ذكرت أن المطلوب من الهيئة نشر المواصفة على أوسع نطاق لا بيعها.

وصلني الرد الآتي من الأستاذ عوض سكراب مدير عام الهيئة:-

المواصفات، كما تعلم، يتم إعدادها عبر لجان فنية تضم في عضويتها خبراء

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/٧/ ٢٠١٥ م.

وعلماء، من القطاعين العام والخاص والجامعات والمراكز البحثية واتحادات وغرف أصحاب العمل وجمعيات النفع المدني ممن لهم علاقة بموضوع المواصفة، والتي تصدر كما هو متعارف عليه دوليا بالتوافق (وليس الاجماع).

الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس تعمل كسكرتارية لهذه اللجان وتقوم بإعداد المسودات والنسخ النهائية لهذه المواصفات (وفق الفورمات المتبعة) إضافة إلي توفير المرجعيات العلمية والتي تشمل المواصفات الدولية والإقليمية (والتي يتم الحصول عليها بالقيمة أو بسداد رسوم الاشتراك في المنظمات الدولية الايزو أو غيرها).

تقوم الهيئة كذلك بتحفيز اللجان الفنية علي هذه الاجتماعات و التي تعقد أسبوعيا وتستمر لفترات طويلة قد تصل إلى سنوات .هذا هو الوضع المعمول به في جميع هيئات التقييس ،وبالتالي فإن هناك تكلفة مادية نظير إعداد هذه المواصفات.

تباع المواصفة السودانية بسعر ٦٥ جنيها (وقد تم تخفيضها مؤخرا بعد أن كانت ١٥٠ جنيها) .وهذه لاتساوي شيئا مقابل تكاليف إعدادها. الهيئة السودانية ليست استثناءا في هذا الأمر، فجميع هيئات التقييس (القطرية أو الإقليمية أو الدولية) في العالم بلا استثناء تبيع المواصفات لتغطي تكلفة إعدادها ولك أن تتأكد من ذلك بالدخول لموقع اي منها !

بالرغم من ذلك فإن الهيئة تمد جميع الجهات الحكومية بما تحتاجه من مواصفات بدون رسوم .العدد الذي تحدث عنه نائب المدير لم يكن يقصد به الترويج للبيع بقدر ما يود الإشارة إلى بدء العمل بإجراءات الفحص المسبق.

أرجو أن يكون فيما ذكرته مبررا لبيع المواصفات والذي أؤكد فيه مرة أخري أن المواصفات السودانية ليست استثناءا. بل أن المنظمة الدولية للتقييس(ISO) وبرغم من اشتراكنا بها تطالبنا سنويا بسداد ما قمنا ببيعه من المواصفات الخاصة بها . أخوكم /عوض سكراب - مدير عام الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس.

تعليق: أشكر الاخ عوض سكراب مدير عام الهيئة على هذا الرد الموضوعي والمهذب. بدخولي لمواقع هيئآت التقييس، وبسؤالي لبعض الخبراء في هذا المجال، وجدت أن موضوع إتاحة المواصفة للغير يتم من خلال تصنيفين واضحين: المواصفات العامة والهامة للدولة هذه تتاح مجانا ودون قيمة، المواصفات التي تطلبها جهة استثمارية لإنشاء مشروع أو بزنس جديد هذه يمكن أن تباع حسب تكلفتها.

نرجو أن تعمل الهيئة على التفرقة بين النوعين. ونرجو من وزارة المالية عدم مطالبة

الهيئة بإيرادات عن النوع الأول الذي يجب علينا جميعا الترويج له وإتاحته لطالبيه.[1]

وحدات غازية جديدة- من أين الوقود؟

تم يوم ١٧/٧/٢٠١٦م برئاسة مبنى الشركة السودانية للتوليد الحراري التوقيع بالأحرف الأولى مع شركة سيمنز الألمانية على توريد خمس وحدات توليد غازية بسعة الوحدة ١٨٧ ميقاواط. وقد شهد حفل التوقيع وزير الدولة بوزارة الموارد المائية والري والكهرباء د/محمد أحمد عبدالباقي سراج، و د/عبدالعاطي محمد أحمد مدير الإدارة العامة للموارد المالية والبشرية برئاسة الوزارة.

ووفقاً للعقد سيتم توريد ثلاث وحدات إسعافية تعمل بالجازولين، ليتم تعديلها لتعمل بالوقود الخام لاحقاً، وسوف يتم تركيب الوحدات انخمسة بمحطة قري ٣ ومحطة بورتسودان.

وقع نيابة عن الشركة المهندس محمود حسن عبدالله مدير عام الشركة السودانية للتوليد الحراري. ومن المتوقع إكتمال وتركيب الوحدات الثلاث الأولى خلال ثمان أشهر، وسيتم تصنيع الوحدتان الرابعة والخامسة لتعمل بالخام وتوريدها منتصف العام القادم.

ويتوقع أن تساهم الوحدات في دعم التوليد بالشبكة القومية لصيف العام ٢٠١٧.

تجتهد وزارة الموارد المائية والري والكهرباء في معالجة نقص توليد الكهرباء مقارنة بالإستهلاك، خصوصاً في فصل الصيف اللاهب بالسودان، وهذا أمر حميد تشكر عليه. غير أن الإشارة إلى أن ثلاثة من الوحدات سوف تعمل بالجازولين الى حين تعديلها لاحقاً يثير القلق، لأن بلادنا الآن هي مستورد صافي للجازولين.

حسب إحصاءات بنك السودان إرتفعت قيمة وارداتنا من الجازولين من ٩٧٨،٧ مليون دولار عام ٢٠١٣ إلى ١،١٠١،٧ مليون دولار عام ٢٠١٤ بمعدل زيادة أكثر من ١٢٪. وعلى هذا نتساءل هل بني الاحتياج لتوليد مع استصحاب هذه الحقيقة؟ هل درست الوزارة كل الخيارات الاخرى؟ ذلك لأن التقدم التكنلوجي جعل الطاقة من المصادر المتجددة ذات جدوى.

إن التوليد الحراري هو الاعلى تكلفة في انواع التوليد اكهربائي المختلفة، ارخص أنواع التوليد الكهربائي من الطقات المتجددة هو التوليد المائي، يعقبه التوليد من طاقة الرياح ثم التوليد من الطاقة الشمسية. تبلغ تكلفة التوليد من الرياح للكيلواط حوالي ٣ سنتات، ومن الطاقة الشمسية في حدود ١٠ الى ٨ سنتات في المتوسط. أما التوليد الحراري فقد تبلغ تكلفة الكيلواط منه ٣٠ سنت حسب نوع الوقود وكفاءة التوربينات. وهو في كل الاحوال يعتبر الاغلى بالاضافة لآثاره

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٠/٤/ ٢٠١٦ م.

البيئية السالبة.

هناك عروض قدمت من شركات طاقة بديلة في مجال الطاقة الشمسية لوزارة الموارد المائية والري والكهرباء في اطار PPP اي ان تقوم الشركات بانشاء المحطات وادارتها، مقابل اتفاقية شراء للمنتج من الحكومة السودانية . وهناك عرض مقدم من شركة المانية لتوليد الكهرباء باستعمال تقنية البلازما، وعن طريق استعمال مياه البحر لتوفير الكهرباء ومياه الشرب. نرى أن تدرس الوزارة هذه العروض بصورة جادة للتوصل لطريقة التوليد الأمثل للسودان في هذه المرحلة، بإستصحاب أسعار الوقود الأحفوري وما تمثله من ضغوط هائلة على موارد الدولة.[١]

وزير النقل الأسبق وإفادات مهمة :-

الأستاذ علي أحمد عبد الرحيم وزير النقل الأسبق، وأحد أعظم مديري هيئة الموانئ البحرية والسكة الحديد، وافاني بملاحظات مهمة حول مسألة انضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية، حيث أورد التالي في رسالة الكترونية:-

لقد تكرر فى عدد من الكتابات والمداولات المتعلقة بإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية أن تأخير إنضمام السودان للمنظمة يعزى لتأجيل الجولة الثالثة لإجتماع فريق العمل الذى كان مقرراً له أكتوبر عام ٢٠٠٤م، واصبح الاعتقاد السائد بأن هذا التأجيل ناشئ عن موقف سياسى لامجال فيه لإكتساب عضوية المنظمة ما لم يتعدل هذا الموقف، الامر الذى اقعد الأجهزة المختصة لمدة عشر سنوات من الاستمرار فى الإعداد للخطوات اللازمة المؤدية للإنضمام للمنظمة. وعاد السودان للمربع الاول فى خطوات الإنضمام التى بدأها منذ عشرين عاماً.

هذا الاعتقاد ناشئ أساساً عن عدم الفهم الصحيح الواضح والسليم لقواعد الإنضمام للمنظمة. إن المادة ١٢ من إتفاقية إنشاء المنظمة هى المادة القانونية الاساسية التى تحكم عملية الإنضمام. وأن الجزء المفتاحي فيها أن ذلك يتم وفق شروط يتفق عليها. فالدخول للمنظمة يتم من خلال قبول حزمة الإتفاقات، وتقديم تقرير سياسات تجارية تتسق مع هذه الاتفاقات، ومتى تم ذلك من خلال المناقشات الجماعية، والاسئلة والايضاحات المكتوبة، وإقتناع مجموعات العمل، فإن الدولة يتم قبول عضويتها. ولا تستطيع أى دولة إيقاف العضوية، حيث أنه لايوجد حق نقض (فيتو) فى إتفاقية منظمة التجارة العالمية.

إن قرار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية يجب الا يكون هدفاً فى حد ذاته، وإنما وسيلة للإستفادة من الفرص المتاحة لتحسين وضع الصادرات فى الاقتصاد القومي، وتحسين فرص النفاذ للأسواق فى مجال السلع والخدمات، بالإضافة الى

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٩/٧/ ٢٠١٦ م .

الاستفادة من إلتزام جميع الاعضاء بقواعد السلوك التجاري الذي من شأنه تحسين فرص المنافسة.

وفي إعتقادي أن السودان لن يتمكن من الإنضمام للمنظمة ما لم يتم إعادة النظر فى إستراتيجيات وسياسات وآليات عملية الإنضمام، والتى يمكن تلخيصها فى الخطوات التالية: اهمية الاجابة وبصورة واضحة على السؤال: ماذا نريد من الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية؟ حتى يمكن إستخدام خطوات الانضمام فى تحقيق الاهداف التى ننشدها، ووضع الإستراتيجيات والسياسات التى تؤدى لتحقيق هذه الأهداف.

وينبغي بعد ذلك إنشاء إدارة قومية للإنضمام للمنظمة، تؤمن التنسيق بين كل الاجهزة المختصة، والتنسيق مع القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدنى. وأخيراً الدعم السياسي لأن هناك إحساساً كبيراً بأن الدعم السياسى لعملية الإنضمام ليس كافياً وأن الإنضمام للمنظمة لايقع ضمن أولويات الدولة فى الوقت الحاضر.

على أحمــــد عبد الرحيم

خبير فى مجال تجارة الخدمات

وشئون منظمة التجارة العالمية

تعليق: أتفق مع السيد الوزير في جل ما أورد. غير أنه لا ينبغي التغاضي عن النص الواضح في الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٦٧ الصادر عن رئيس الولايات المتحدة في ٣ نوفمبر ١٩٩٧ بشأن الحظر الاقتصادي والتجاري الأمريكي على السودان، والذي يجدد سنويا في أكتوبر/ نوفمبر من كل عام الى يومنا هذا، حيث ينص على (الموظفون الأمريكيون رفيعو المستوى بالمؤسسات المالية الدولية عليهم التصويت والتحرك ضد منح أي قروض أو منح أو هبات أو ضمانات أو مساعدات لحكومة السودان). النص الأصلي للقرار باللغة الانجليزية على موقع وزارة الخزانة الأمريكية على الرابط

http://www.ustreas.gov/offices/enforcement/ofac/programs/sudan/sudan.shtml

علينا العمل بجدية في خطوات الانضمام داخلياً، وعلى دبلوماسيتنا العمل بجدية نحو معالجة النص أعلاه بإلغاء الحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان.[1]

وظائف قطاع البترول للتنافس العام :

تم خلال الأيام الماضية نشر إعلان من مفوضية الاختيار للخدمة العامة الاتحادية، تعلن فيه عن وجود وظائف شاغرة في مداخل الخدمة وخبرات في قطاع

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٥/٤/ ٢٠١٥ م

البترول. الوظائف الشاغرة المعلن عنها شملت طلب مهندسين وفنيين واداريين للمؤسسة السودانية للنفط، والشركات المملوكة للدولة والعاملة في مجال النفط، شركة سودابت، شركة النيل الكبرى لعمليات البترول، شركة بترو انيرجي، شركة مصفاة الابيض، شركة استار أويل، وشركة بترو لاينز. يتم التقديم للوظائف بمقر مفوضية الاختيار للخدمة المدنية القومية بشارع الجامعة بالخرطوم غرب رئاسة شرطة المرور. وينتهي التقديم يوم الثلاثاء ٢١ أبريل الجاري.

هذا تطور مهم جداً، لأن الوظائف في هذا القطاع، في جانبه الحكومي، كانت خاضعة في الأوقات السابقة للاختيار (الخاص). حيث كان لا يتم الاعلان مطلقاً حول الوظائف في هذا القطاع. لدرجة أن انطباعاً ساد، في وقت سابق، وسط الشباب وطالبي الوظائف، أن العمل في وزارة البترول والمؤسسة السودانية للنفط والشركات هو قاصر على المنتمين لقبيلة معينة، هي قبيلة وزير البترول حينذاك. وعلى الرغم من عدم صحة هذا الادعاء، الا أن التكتم وعدم الشفافية في أساليب الاختيار جعل الكثيرين يصدقونه.

يعتبر قطاعا الاتصالات والبترول من أكثر القطاعات المدرة للدخل لمن يسعدهم الحظ بالتوظيف في أي منهما. قطاع الاتصالات في غالبه قطاع خاص، ما عدا الجهة المنظمة للقطاع، وهي الهيئة القومية للاتصالات. أما قطاع البترول فيشمل القطاعين الخاص والعام. مؤسسات القطاع العام في قطاع البترول تشمل الجهة المنظمة وهي المؤسسة السودانية للنفط، فضلاً عن الشركات المملوكة للحكومة أو التي لديها حصص مقدرة فيها، وهي التي وردت في الاعلان وأشرت لها أعلاه.

من الواضح أن هذا التطور، أي إتاحة هذه الوظائف القيمة لقطاعات الشعب عامة، هو إحدى نتائج برنامج اصلاح الدولة، فقد ورد في تقرير اللجنة العليا للاشراف على تنفيذ برنامج اصلاح الدولة، والذي ناقشه واجازه مجلس الوزراء يوم الخميس ٩ ابريل، ما يلي: (درست لجنة الخدمة المدنية مقترح الاختيار للخدمة المدنية القومية، الذي تناول الجانب التشريعي والمعايير والميزانية المستقلة لمفوضية الاختيار للخدمة المدنية القومية، وولايتها على أمر الاختيار لشغل كل الوظائف العامة، ومراجعة الاستثناءات الممنوحة بقوانين خاصة).

أقدر أن التوجه لإتاحة وظائف قطاع البترول للمنافسة العامة المفتوحة قد وجد دعماً سياسياً من المهندس مكاوي محمد عوض وزير البترول، المعروف بصدقه وحقانيته (ولا نزكيه على الله). لهذا أصبح هذا التوجه واقعاً ملموساً. ولا شك عندي أن المهندس مكاوي سيحرس التنفيذ المنصف والعادل حتى النهاية بإذن الله.

ينبغي الاستمرار في توجه اتاحة الوظائف ومراجعة الاستثناءات ومنع الواسطة بالنسبة لكل الوظائف المتاحة في الدولة، تحقيقاً لمبادئ العدالة والنزاهة

والشفافية، ولبث الأمل في نفوس مئآت الألوف من الشباب الباحثين عن التوظيف.[1]

أين ذهبت وزارة التخطيط الاقتصادي؟

في الميزانيات الحكومية بمختلف مستوياتها، المستوى الاتحادي ومستوي الولايات ومستوى المحليات ومستوى الهيئات والمؤسسات، هناك صرف جاري. وهناك صرف تنموي، كلا النوعين من الصرف يتم تمويلهما من الإيرادات العامة للدولة، ومصادر الايرادات العامة للدولة ذات شقين، شق داخلي: يتكون من الضرائب بأنواعها المختلفة، الرسوم الحكومية، فوائض وأرباح المؤسسات الحكومية، مبيعات الدولة من السلع مثل الذهب والبترول، السندات لحكومية مثل شهامة، والتمويل بالعجز أي طباعة العملة.

الشق الخارجي من الايرادات العامة يتكون من القروض والمنح والهبات من الدول الأخرى، والتحويلات من الخارج للاستثمار المباشر بالسودان، أو للاستثمار من خلال الشراكة مع الحكومة في مشروعات معينة.

تقوم وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في الوقت الحالي بعملية تحصيل الايرادات بكل أنواعها، كما تقوم بتنميذ الصرف الجاري، كما تقوم بالصرف على التنمية. غير أن تجربتنا في السودان، وربما في الدول الأخرى، تشير إلى أن الصرف الجاري يسود على الصرف التنموي بصورة واضحة جداً اذا كانت الوزارة واحدة، فيها التحصيل وفيها الصرف بكل أنواعه، وذلك لأسباب منطقية منها أن الصرف الجاري فيه المرتبات الحكومية، وما دام الصرف يقوم به الموظفون الذين يعتمدون على هذه المرتبات فهم يعطون هذا البند أولوية...وهكذا.

النتائج السالبة لوجود الخزانة العامة والتنمية في وزارة واحدة هي تنامي وتنمر الصرف العام وتضاؤل الصرف التنموي، وإنعدام القدرة على حشد الموارد لعدم وجود الحافز لدى الموظفين الماليين.

البرنامج الخماسي ٢٠١٥- ٢٠١٩ تم التخطيط فيه لمشروعات تنموية ضخمة جداً تصل قيمتها في نهاية المدة الى ١٦٦ مليار دولار. وأشار البرنامج نفسه الى أن هذه القيمة سوف تغطى من قبل القطاع العام بنسبة ١٧٪ ومن القطاع الخاص بنسبة ٨٣٪ ومقصود بالطبع القطاع الخاص المحلي والاجنبي، هذا العمل الكبير أي الاشراف على ادارة ٨٣٪ من الموارد المطلوبة ينبغي أن تقوم به وزارة متخصصة هي وزارة التخطيط الاقتصادي.

رئيس الجمهورية في خطاب الوثبة في يناير ٢٠١٤، وبناءاً على الحيثيات أعلاه، وجه بإنشاء وزارة للتخطيط الاقتصادي. ولكن عند التنفيذ تمخض الجبل فولد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٧/٤/ ٢٠١٥ م.

وكالة للتخطيط تحت مظلة وزارة المالية، ففدت بلا روح لأن الجانب المالي ايراداً وصرفاً طغى وتجبر كالعادة.

نحتاج وبشدة الآن لإحياء فكرة إنشاء وزارة للتخطيط الاقتصادي على مستوى الحكومة الاتحادية، وعلى مستوى الولايات، خصوصاً أننا الآن نعاني بشدة من ضعف الموارد المخصصة للتنمية، ولا سبيل لمعالجة هذا الضعف الا بالشراكة مع القطاع الخاص. وزارة المالية لديها الآن مشروع قانون للشراكة مع القطاع الخاص Public Sector Private sector Partnership (P.P.P) وينص هذا القانون على وحدة للشراكة مع القطاع الخاص بمهام دقيقة جداً وتحتاج لقدرات عالية جداً لا يمكن أن تتم إلا تحت وزارة للتخطيط الاقتصادي.(١)

السودانيون بالخارج- نماذج مشرفة :-

الأخبار التي ترد بين حين وآخر حول جوائز وشهادات تقديرية لسودانيين يعملون أو يدرسون بالخارج تسر النفس وتبعث على الرضى وتحيي الأمل بأن بلادنا موعودة بخير وبنهضة كبيرة ما دام العنصر البشري فيها بالداخل أو بالخارج يملك صفات التميز والإجادة، فضلا عن الأمانة والصدق المعروفة لدى السودانيين.

في دولة الإمارات العربية المتحدة وقبل فترة قليلة نال الأخ حسن دفع الله عبد القادر، وهو من أبناء بتري بولاية الجزيرة، جائزة وزير الداخلية لفريق الإدارة العامة المتميزة لعام ٢٠١٥ حيث كان عضوا بفريق الإدارة العامة التي يعمل بها وهي إدارة أمنية، وقد نافست على مستوى دولة الإمارات للحصول على الجائزة التي يتم منحها لأفضل إدارة عامة تستوفي معايير النموذج الأوروبي للجودة والتميز.

وكان الاخ حسن دفع الله قد ساهم في العام ٢٠٠٩ في إحراز شرطة أبوظبي لجائزة التميز على مستوى جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية بالدولة.

وخلال الأسبوع الماضي وفي دولة قطر نال ابن البركل عصام سر الختم عضو الإدارة العليا في شركة عبدالله عبدالغني وإخوانه، وكيل سيارات تايوتا ولكزس، وهي واحدة من كبرى شركات تجارة السيارات في الخليج والشرق الأوسط، جائزة الأداء المتميز والانضباط في العمل وروح التعاون والحرص علي تطوير الشركة، حيث تم منحه شهادة تميز وميدالية ذهبية في حفل كبير بفندق ماريوت الدوحة تحت إشراف الرئيس التنفيذي للشركة. جدير بالذكر أن خدمة الأخ عصام بالشركة بلغت ٢٠ عاما بالتمام والكمال.

أما على مستوى تفوق الطلاب والباحثين السودانيين فهناك أيضاً نماذج كثيرة

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٧/١٠/ ٢٠١٦ م .

مشرفة آخرها ما وردنا من الأخ الكريم محمد عبد المولى إبن أم درمان المقيم بكندا ، حيث وافانا بأن الطالبة السودانية (مآب أحمد البيب) قد تفوقت على جميع زميلاتها في مرحلة الاساس على مستوى ولاية فيرجينيا بالولايات المتحدة الامريكية ، اذ احرزت الدرجة الكاملة (GPA ٤,٠) في الامتحانات النهائية للصف الثامن من مدرسة (greenbrier middle school) ، مما اهلها ليتم اختيارها في برنامج الطلاب الاذكياء المتفوقين في اكاديمية العلوم الطبية الامريكية science and medicine academy

تعتبر مآب نموذج للطالبة المثالية ، اذ حصلت على شهادة لتميز من مدرستها ، وشهادة اكثر طالبة متفوقة في اللغة الاسبانية في ولاية فيرجينيا عامة ، كما حصلت على شهادة من البيت الابيض الامريكي لانها من الطلاب المتفوقين في كل ولايات امريكا ، كما قام الرئيس الامريكي باراك اوباما بإرسال جواب تهنئة لها وذلك بمناسبة تفوقها الاكاديمي في ولاية فرجينيا بالاضافة إلي انها متفوقة في المبادرات ، والنزاهة، العمق الفكري، والصفات القيادية ، وهذه هي الصفات المتطلبة لجائزة التفوق الرئاسية.

نتمنى أن يعكف جهاز السودانيين العاملين بالخارج على التوثيق لمثل هذه النماذج حثاً لزملائهم على الاقتداء بهم ورفعاً للروح المعنوية لمن هم بالداخل.[١]

السودان الأخضر بين دفتي السد العالي وسد النهضة :-

هذا عنوان كتاب هام جداً من تأليف الدكتور ابراهيم الأمين عبد القادر. الدكتور ابراهيم رجل نشط في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاكاديمية، فهو الأمين العام السابق لحزب الأمة القومي، ومؤلف لعدد من الكتب في مختلف المجالات بالتركيز على الجانب الاقتصادي، وهو في الوقت نفسه طبيب متخصص في أمراض النساء والولادة، وناشط في مجالات اجتماعية أخرى.

الكتاب الذي صدر في ٤٠٤ صفحة من القطع المتوسط من طباعة سينان العالمية للطباعة جاء حافلاً بالجداول والرسوم البيانية والصور التوضيحية مع الاحالات المرجعية لأكثر من ثلاثمائة مرجع مختلف.

فكرة الكتاب الأساسية تقوم حول سؤال هام ومشروع، ما هو مشروع السودان الاستراتيجي؟ مشروع وطني على غرار السد العالي في مصر، وعلى غرار سد النهضة في اثيوبيا. السد العالي الذي غير وجه الحياة في مصر ونقلها من دائرة الدول الأقل نمواً الى مصاف الدول متوسطة النمو. وسد النهضة الذي ينتظر منه خلال عشرة سنوات خفض نسبة الفقر في اثيوبيا من أكثر من ٦٠٪ الى أقل من ٢٠٪.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٢/٥/ ٢٠١٦ م .

وصل الكاتب لخلاصة أساسية مفادها أن الزراعة بشقيها النباتي والحيواني هي التي ينبغي أن تكون مشروع السودان النهضوي، حيث يتمتع السودان بموقع فريد في صدر القارة، وبوسطية تميزه أرضاً وسكاناً عن الدول المحيطة به. وهو ملتقى طرق بين شمال القارة والشرق الأوسط، ومع شرق وغرب ووسط افريقيا. ويتمتع السودان بمساحات واسعة من الأراضي الزراعية، وتكمن أهمية هذه الميزة في أن الزيادة المستمرة في معدلات السكان في بلاد كثيرة يقابلها ثبات وربما تآكل في موارد الأرض الصالحة للزراعة. لهذا يقال أن للسودان فرصة كبيرة ليصبح دولة زراعية كبرى. شريطة أن تتوفر لنا كسودانيين الإدارة التي تمكننا من توظيف الميزة النسبية للسودان، والسودان هو أحد أضلاع المثلث الغذائي العالمي مع استراليا وكندا. والسودان هو المخرج الوحيد لقضايا الأمن الغذائي العربي، خصوصاً بعد اعتماد خطة السودان الرامية لتحقيق هذا الهدف بواسطة جامعة الدول العربية.

أشار الكاتب لعدد من التحديات ينبغي العمل على ازالتها كشرط لأن تصبح الزراعة بشقيها النباتي والحيواني هي مشروع السودان النهضوي. وقد أجمل هذه التحديات في الآتي: تدني الانتاجية بالنسبة للمحاصيل والانعام واللحوم والالبان، ضعف البنى التحتية من طرق ووسائل نقل، وعدم استكمال مخطط الخزانات والسدود ومرافق الري، وضعف انتاج الطاقة، والافتقار للصوامع ومنشئات التخزين، وضعف نظم التسويق، وتضارب السياسات بشأن الزراعة، مع ضعف التمويل المتاح للقطاع الزراعي.

الكتاب مهم جداً لأي مخطط استراتيجي، ولكل باحث في المجال الاقتصادي. وقد قال عنه الدكتور منصور خالد: القضايا التي طرحت في هذا الكتاب هي قضايا حيوية لكل قطر، وبخاصة للسودان: أمن الانسان، الأمن المائي، الأمن الغذائي، الأمن الاجتماعي. فيما قال عنه الدكتور كامل شوقي: يجئ الكتاب عرضاً شاملاً Panorama للمراجع والمعلومات قديمها وحديثها، وقد تجلت طبيعة ومفاهيم المؤلف البيئية واهتمامه بالزراعة كمحرك أساسي لكل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية السودانية، وذلك في تسميته لكتابه (السودان الأخضر) وجعله الأرض والماء والمناخ والشجر محور ارتكازه.

بينما قال عنه البروفسور عطا البطحاني: طرح الكتاب اطاراً عاماً لقضية التنمية بأبعادها المتعددة، مع التركيز على بعد الادارة الاستراتيجية بعيدة المدى للموارد المائية. والادارة الكفؤة والإدارة الوطنية القوية المتسلحة برؤية وطنية، حاملة معها جماع المصالح المتشابكة لمكونات مجتمعها. وعالج الكتاب أمن الانسان وقضية التنمية، مع الاشارة لترابط الامن مع مفهوم التنمية البشرية.[١]

---

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٥/١٣ م

البطاقة التموينية لا بد منها :-

بدلاً عن الحديث حول رفع الدعم كان الأوفق والأحسن سياسياً واقتصادياً الحديث حول تنظيم الاستهلاك، المؤدي لإعادة توجيه الدعم لمن يستحق. الثابت أن عدداً كبيراً جداً من الأجانب القاطنين بالسودان يشاركون أهل السودان في التمتع بسلع هامة تقدمها لهم الحكومة بأقل من تكلفتها. وهذه حالة نادرة جداً على المستوى الدولي. في دول الخليج الغنية علاج الأجنبي ودراسة ،بناءه تتم بالتكلفة الحقيقية، عكس المواطن الذي تقدم له هذه الخدمات مجاناً. في الدول الأوروبية لا تمنح التأشيرة الا إذا دفع الزائر الأجنبي مسبقاً كلفة التأمين الصحي لدى شركة تأمين صحي معترف بها في هذه الدول، وتتكفل هذه الشركة بعلاج هذا الأجنبي إذا حدث له أي مرض في الدولة الأوروبية

لقد عملت دبلوماسياً لعدة سنوات في المملكة المغربية الشقيقة وكنت أدفع كلفة الماء والكهرباء عن شقتي بفئآت أعلى بكثير من الفئآت الي يدفع بها جاري المغربي. في مصر والأردن يوزع الخبز وسلع تموينية أخرى للمواطنين بفئآت تقل كثيراً جداً عن سعرها في السوق الذي يشتري منه الكل (مواطنين وأجانب). من الواضح أن غالبية الدول تعمل على التمييز الإيجابي لمواطنيها بأن تقدم لهم السلع بأسعار تتناسب مع دخولهم.

بخلاف مشاركة الأجانب للسودانيين في السلع التموينية المدعومة توجد دلائل على تهريب كميات كبيرة من هذه السلع لدول الجوار، وهذا يزيد الكلفة على الاقتصاد. ومن الثابت أيضاً أن هناك فئة من السودانيين المقتدرين يمكنهم دفع الكلفة الحقيقية للسلع والخدمات، وبهذا يسهمون ايجابياً في دعم إخوانهم من الفقراء ومحدودي الدخل. إن السكان تحت خط الفقر في السودان لا يقلون عن ٤٦٪ من عدد السكان الكلي حسب مسح ميزانية الأسرة للعام ٢٠٠٩ كنسبة رسمية تتعامل معها الدولة.

من الحقائق الثابتة أيضاً في السودان أن احتياطيات البلاد من العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الرئيسية شحيحة، ولا تتوفر طوال الوقت، وذلك بسبب ضعف مصادر موارد النقد الأجنبي من الصادرات السلعية، أو المنح والقروض، أو السياحة، أو تحويلات المهاجرين من الخارج.

في ظل هذه الحقائق الثابتة نحتاج لتدبير أمرنا بتنظيم الاستهلاك، بحيث تذهب السلع المدعومة للمواطنين الذين لا يقدرون على دفع كلفتها الحقيقية دون غيرهم. إن تجارب تنظيم الاستهلاك متعددة وموربست في السودان بطرق مختلفة في أوقات سابقة، ففي فترات من تاريخنا المعاصر كانت تسلم السلع التموينية المدعومة للجمعيات التعاونية كمنفذ وحيد لتوزيع هذه السلع، وفي أوقات اخرى تم تصميم

بطاقة تموينية في شكل كرت من الورق المقوى لكل أسرة سودانية محددة فيه كوتة مقاسة بدقة من السلع حسب حجم الأسرة، ولا تباع السلعة الا بإبراز هذا الكرت والتأشير عليه. طبعا التعامل بهذه الطريقة يبرز العديد من المشكلات ويؤدي للتشوهات والفساد وظهور السوق السوداء.

توفر تقانة المعلومات والاتصالات في الوقت الحالي حلاً رائعاً لإشكالات البطاقة التموينية الورقية التقليدية، وذلك بأن يتم التعامل في الكوتة المحددة للأسرة بطريقة الكترونية لا تجعل هناك أي مجال للتلاعب. والفكرة هي أن تسلم كل أسرة (سودانية) بطاقة تموينية في شكل كرت ذكي فيه شريحة مثل شريحة الموبايل تماماً، وتغذى هذه الشريحة بمعلومات الأسرة والكوتة المحددة لها من الخبز والبنزين والغاز مثلاً، وتزود منافذ توزيع هذه السلع من مخابز ومحطات وقود ووكلاء توزيع بقارئات لهذه البطاقات، وعند حضور المواطن ببطاقته هذه تسلم له الكوتة الموضحة فيها بالسعر المدعوم، ويمنع النظام الذي يدير هذه البطاقات استفادة نفس الأسرة من كوتة أخرى في أي مكان بالسودان.

هذا النظام مطبق الآن في مصر وفي الأردن وربما دول أخرى، وهو يمثل حلاً ملائماً سوف يؤدي في حال تطبيقه لتوفير موارد هائلة جداً تذهب الآن في دعم غير مرشد ولدول الجوار.[1]

و الله الموفق ...

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١١/١٢/ ٢٠١٥ م.

الفهرس